



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة علمية محكمة

عدد خاص تشرين الثاني ٢٠٢٢
الجزء الثاني

مجلة العلوم المالية والمحاسبية



رقم
التصنيف الدولي
ISSN 2709-2852

تصدر عن مركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

واقع المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني ٢٠٢٢

ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL
AFSJ
مجلة علمية محكمة

ACCOUNTING
& FINANCIAL
SCIENCES
JOURNAL

Special issue
November 2022



009647901409233



afsj@mof.gov.iq



ISSN 2709-2852



2442



مجلة العلوم المالية والمصرفية

العدد الخاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي

السنوي (الثاني)

القطاع المصرفي تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق
أخضر

وتحت شعار إصلاح القطاع المصرفي طريقنا لتحقيق
النهوض الاقتصادي

بغداد ٢٣-٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢

المحور الثاني

التكنولوجيا المالية والمصرفية

المحتويات

البحوث			
ت	البحث		ص
١	العنوان	اثر تكنولوجيا المعلومات على الاداء المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف المؤسسة العربية الاردني	
	الباحث	• أ.د.عباس كاظم جاسم/ جامعة وارث الانبياء /كلية الادارة والاقتصاد • م.م.حيدر ناصر حسين/ جامعة وارث الانبياء /كلية الادارة والاقتصاد • م.د.حوراء زكي حميد /كلية الصفوة الجامعة	
٢	العنوان	تأثير التكنولوجيا المالية في تحسين مستوى الشمول المالي في دولة العراق (دراسة تحليلية)	
	الباحث	• سيماء محسن علاوي/الجامعة العراقية /كلية الادارة والاقتصاد • د.منتج عبيدة/ جامعة صفاقس-كلية العلوم الاقتصادية والتصرف	
٣	العنوان	شركات الدفع الالكتروني وإثرها في تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي في العراق -دراسة تحليلية في البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠١٥-٢٠٢٠)	
	الباحث	• م.د.عمر فلاح حسن/كلية الرافدين الجامعة • د.مصطفى محمد ابراهيم/البنك المركزي العراقي • د.هالة تركي ناجي/ديوان الرقابة المالية الاتحادي	
٤	العنوان	الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية واثرهما في توظيف الاموال المصرفية دراسة تحليلية في مصرف آشور الدولي للاستثمار للمدة من (٢٠١٢-٢٠١٩)	
	الباحث	• م.د.محمد مجيد الحمداني/جامعة وارث الأنبياء-كربلاء • م.د.أشرف بدر الدين محمد / وزارة المالية /الدائرة الاقتصادية	

المحتويات

البحوث			
ص	البحث		ت
١٥٢-١٢١	العنوان	التنافسية المصرفية وفقاً للمنطق الضبابي والعلاقة مع النظام الإلكتروني الشامل بحث تطبيقي في عدد من المصارف التجارية العراقية الخاصة	٥
	الباحث	● د.ليث عادل حميد/ديوان الرقابة المالية الاتحادي	
١٨٨-١٥٣	العنوان	أثر استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في تحسين جودة المعلومات المالية للبنوك التجارية الأردنية: الدور الوسيط لحوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT)	٦
	الباحث	● د. حسن محمود الشطناوي/جامعة اربد الأهلية-كلية العلوم الادارية والمالية ● م.م.حيدر علي محسن داغر/الجامعة التقنية الشمالية-كلية الادارة والاقتصاد	
٢٢٠-١٨٩	العنوان	تأثير خصائص تكنولوجيا المعلومات الادارية في مواجهة مخاطر الرقابة التشغيلية "دراسة تحليلية في مصرف النور فرع كركوك"	٧
	الباحث	● م.م.عمار عبدالله رميض/دائرة كاتب عدل كركوك	
٢٤٤-٢٢١	العنوان	المصرف الذكي ودوره في نشر الثقافة والوعي المصرفي مدخل أساسي لعصرنة القطاع المصرفي في العراق	٨
	الباحث	أ.د.موفق أحمد السيدية /جامعة جيهان-أربيل	
٢٧٠-٢٤٥	العنوان	مستقبل وظيفة الإصدار في ظل تطور تقانة المعلومات والاتصالات	٩
	الباحث	أ.د.عبد العزيز شويش عبد الحميد/جامعة الامام الصادق(ع) م.م.أنس خليل مهدي/جامعة الامام الصادق(ع) أ.م.دمظهر خالد عبد الحميد/جامعة تكريت	

المحتويات

البحوث			
ت	البحث		ص
١٠	العنوان	تأثير التقنيات المالية الحديثة في ربحية المصارف	٢٧١ - ٢٩٠
	الباحث	• أ.د. نغم حسين نعمة/جامعة النهرين / كلية اقتصاديات الأعمال • سلا عبد السلام عارف/جامعة النهرين / كلية اقتصاديات الأعمال	
١١	العنوان	تقييم الصيرفة الإلكترونية في مصرف الرافدين	٢٩١ - ٣٣٦
	الباحث	• أحمد فاضل غريب/ مصرف الرافدين • أ.د. أحمد عبد السلام لفته/جامعة بغداد/ كلية الإدارة والاقتصاد	
١٢	العنوان	استخدام التكنولوجيا المالية في المصارف / دراسة مقارنة للقطاع المصرفي/(العراق ، الأردن ، الكويت)	٣٣٧ - ٣٥٦
	الباحث	• أم.د. عبد الكاظم محسن كوين/ الجامعة المستنصرية • م.د. افراح خضر راضي/ جامعة الأمام جعفر الصادق (ع) • أم.د. حميد سالم غياض/كلية الرافدين الجامعة	
١٣	العنوان	الذكاء الاصطناعي يتنبأ بالأرباح المستقبلية في الظروف الاستثنائية: حالة القطاع المصرفي الخاص العراقي	٣٥٧ - ٣٨٠
	الباحث	• أ.د. زهرة حسن عليوي العامري /الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد • مصطفى عبد الصاحب فيحان جامعة اوروك/كلية الادارة والاقتصاد • م.د. سنان سالم قاسم الشيخ / الجامعة المستنصرية /كلية الادارة والاقتصاد	
١٤	العنوان	اثر التكنولوجيا المالية في الشمول المالي	٣٨١ - ٤٠٠
	الباحث	• أم.د. نعيم صباح جراح/جامعة البصرة /كلية الادارة والاقتصاد • م. زينب حسين ابراهيم/جامعة البصرة /كلية الادارة والاقتصاد	

المحتويات

البحوث			
ص	البحث	ت	
٤٠١ - ٤٢٢	العنوان العملات الرقمية والتكنولوجيا المالية: قراءة اقتصادية .. مع اشارة للعراق	١٥	
	الباحث • أ.م.د.حسين علي عبد/ كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة • م.د.حيدر محمد كريم/ كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة		
٤٢٣ - ٤٥٨	العنوان دور الذكاء الصناعي في تحسين الكفاءة المالية للمصارف من خلال التحول الرقمي كمتغير وسيط دراسة تطبيقية لعينة من الافراد العاملين في مصرف الرافدين والرشيد في ذي قار	١٦	
	الباحث • م.م.محمد سالم ماضي/ كلية مزايا الجامعة • م.م.كرار محسن ثجيل / كلية مزايا الجامعة • م.م.سعد الدين علي/ وزارة النفط		
٤٥٩ - ٤٨٦	العنوان اطار مقترح لإدارة البيانات الالكترونية للقطاع المصرفي وحوكمتها وفق المعايير الدولية	١٧	
	الباحث • علي سالم عوض/ البنك المركزي العراقي • م.د.عماد حمود سلمان/ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي		
٤٨٧ - ٥١٠	العنوان تقييم جودة الخدمات المصرفية الرقمية من وجهة نظر الزبون: دراسة استطلاعية لعدد من المصارف الاهلية في مدينة الموصل	١٨	
	الباحث • زهراء سمير عبد الباري/ جامعة الموصل / كلية الإدارة والاقتصاد • د.عمر علي اسماعيل/جامعة الموصل /كلية الإدارة والاقتصاد		

المحتويات

البحوث			
ص	البحث		ت
٥٣٨-٥١١	العنوان	في البيئة (Block chain) مدى امكانية تطبيق سلاسل الكتل العراقية وانعكاسها (في جودة الخدمة المصرفية بحث استطلاعي في عينة من المصارف المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية	١٩
	الباحث	• طيبة عبد الكريم محمد /الجامعة المستنصرية • زينب داود سلمان/جامعة البیان	
٥٧٢ - ٥٣٩	العنوان	تحليل العوامل المؤثرة على تعزيز ثقة الزبون في إستخدام الخدمات المصرفية الذكية: تطبيقات الهواتف الذكية أنموذجاً	٢٠
	الباحث	• م.م. عمر توفيق عبد/ جامعة نينوى • م.م. ثابت حسان ثابت / جامعة نينوى • عمر سالم عز/ طالب دكتوراه	
٦٠٦-٥٧٣	العنوان	اثر تطور التكنولوجيا المالية على الأنشطة المصرفية عن طريق انتشار التقنيات الرقمية	٢١
	الباحث	• م.م. أحمد طالب حميد / جامعة الأنبار • رغد جمال عباس/ وزارة التجارة	

اثر تكنولوجيا المعلومات على الاداء المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف المؤسسة

العربية الاردني

The Impact of Information Technology on Banking Performance

An Applied Study in Arab Jordanian Corporation Bank

م.د حوراء زكي حميد التميمي

أ.د عباس كاظم جاسم الدعيمي

كلية الصفوة الجامعة

جامعة وارث الانبياء /كلية الادارة والاقتصاد

م.م حيدر ناصر حسين الميالي

جامعة وارث الانبياء /كلية الادارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

شهد العالم ظهور الثورة الصناعية وبالتحديد في انجلترا خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وبعد ذلك فقد انتقلت الى العديد من بلدان غرب اوربا ومن ثم الى جميع انحاء العالم، وقد شهدت هذه البلدان تطوراً كبيراً ويرجع ذلك بالتأكيد الى قدرة هذا البلدان على مواكبة التغيرات الكبيرة وبالتالي استطاعت تحقيق النجاح وبعض البلدان اصبحت لا تفكر فقط بالاجيال الحالية وانما الاجيال اللاحقة، ومثلما هو معروف فأن النظام العالمي يشهد ديناميكية سريعة اي حركة سريعة يصعب اللحاق بها واصبح من الضروري جداً تطوير بل والتخلي على الامكانات التقليدية والاعتماد على الامكانات المتطورة الحديثة في شتى الميادين والقطاعات المختلفة، ومثلما



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ١ - ٣٢

معروف ايضاً ان العالم يشهد تطوراً كبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واصبح يطلق على القرن الواحد والعشرون هو عالم التكنولوجيا، لذلك اصبح لزاماً على جميع البلدان الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات المختلفة اذا اردات ان تبقى جزءاً من النظام العالمي، تهدف الدراسة الحالية الى معرفة ان تكنولوجيا المعلومات تؤثر على الاداء المصرفي، وقد شملت عينة البحث الحالي مصرف المؤسسة العربية (الاردني)، بسبب شمولية المصرف من ناحية الادوات الرقمية والتكنولوجيا المستخدمة فيه من بين المصارف الاخرى، اما مدة الدراسة الحالية فقد تكونت من (٢٠١١ - ٢٠٢١)، وقد توصل البحث الحالي الى عدد من الاستنتاجات المختلفة منها ما يتعلق بالعائد على الموجودات والعائد على حق الملكية، اذ اظهرت النتائج ان تكنولوجيا المعلومات لا تؤثر على معدل العائد على الموجودات، والعلاقة متباينة بين تكنولوجيا المعلومات ومعدل العائد على حق الملكية.

الكلمات المفتاحية : الاداء المصرفي , تكنولوجيا المعلومات .

Abstrac

The world witnessed the emergence of the Industrial Revolution, specifically in England during the eighteenth and nineteenth centuries, after which it moved to many countries of Western Europe and then to all parts of the world. It was able to achieve success and some countries are not only thinking about the current generations, but also the future generations, and as it is known, the global system is witnessing a rapid dynamism, i.e. a fast movement that is difficult to catch up with. And as it is also known that the world is witnessing a great development in the field of information and communication technology, and the twenty-first century is called the world of technology, so it has become imperative for all countries to rely on different information technology if they want to remain part of the global system, the current study aims to determine the nature of the relationship Between information technology and banking performance, the current research sample included the Arab

Corporation Bank (Jordan), Because of the comprehensiveness of the bank in terms of digital tools and the technology used in it among other banks, as for the duration of the current study, it consisted of (2011 - 2021), and the current research reached a number of different conclusions, including those related to the return on assets and the return on property right, as it showed The results indicate that there is a relationship between information technology and the rate of return on assets, and a mixed relationship between information technology and the rate of return on equity.

Keywords : banking performance , information technology.

المقدمة

يشهد العالم اليوم تقدماً كبيراً في مجال التنمية الاقتصادية ، اذ أكد البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم (ان تحدي التنمية هو تحسين نوعية الحياة)، تتطلب نوعية الحياة الأفضل بشكل عام في بلدان العالم الفقير دخولاً أعلى - لكنها تشمل المزيد من الخدمات، وهي تشمل كغايات في حد ذاتها مستوى تعليمياً أفضل ، ومعايير أعلى للصحة والتغذية ، وفقراً أقل ، وبيئة أنظف ، ومزيداً من تكافؤ الفرص ، وحرية فردية أكبر ، وحياة ثقافية أكثر ثراء .

التنمية في السياق المعاصر هي عملية يتم من خلالها ضمان الحد الأدنى من التقدم على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتكنولوجي لتلبية الاحتياجات الأساسية للبشر، كما أنها ظاهرة نسبية مبنية على المقارنة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، التنمية الاقتصادية وتشمل تنمية الزراعة والصناعة والتجارة والنقل ووسائل الري وموارد الطاقة وما إلى ذلك ، فهي تشير بالتالي إلى عملية التنمية، هذا التحسين القطاعي هو جزء من عملية التنمية التي تشير إلى التنمية الاقتصادية، يكمن مفتاح الازدهار الوطني والتنمية في الجمع الفعال بين ثلاثة عوامل (التكنولوجيا والمواد الخام ورأس المال)، والتي ربما تكون التكنولوجيا أهمها، لأن إنشاء واعتماد تقنيات

علمية جديدة يمكن في الواقع من خلالها تعويض نقص الموارد الطبيعية وتقليل متطلبات رأس المال.

إذاً تشكل تكنولوجيا المعلومات اليوم واحداً من أهم خطوط التنمية الاقتصادية، ومع ظهور تكنولوجيا المعلومات ظهرت العديد من البحوث المختلفة التي تحاول دراسة طبيعية العلاقة بين هذه التكنولوجيا وتأثيرها على جوانب مختلفة من الاقتصاد و القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك اسواق العمل وإنتاجية الشركة والملكية الفكرية والشبكات الاجتماعية والمؤسسات المصرفية المختلفة.

اذ اصبحت بيئة الأعمال اليوم ديناميكية (سريعة التغير) بشكل كبير وتخضع لتغيرات سريعة نتيجة للابتكار التكنولوجي وزيادة الوعي والطلب من العملاء، لذلك تعمل منظمات الأعمال وخاصة الصناعة المصرفية في القرن الحادي والعشرين في بيئة معقدة وتنافسية تتميز بهذه الظروف المتغيرة والمناخ الاقتصادي غير المتوقع بدرجة كبيرة.

منذ إدخال تكنولوجيا المعلومات (IT) والتقنيات الجديدة الأخرى ذات العلاقة مثل أجهزة الكمبيوتر والإنترنت، تقوم عدد كبير من الشركات باستثمارات كبيرة فيها تستمر الشركات والمؤسسات المختلفة مثل المصارف في السعي وراء أي فرصة متاحة مثل تكنولوجيا المعلومات لتحسين ميزتها التنافسية اذ تعيد تكنولوجيا المعلومات تصميم أساسيات الشركات وجعلت معظم العمليات التجارية تعتمد عليها إلى حد كبير، أدى هذا الاعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات من قبل المؤسسات إلى نقاش لتقييم تأثيرها على أداء الشركة، استندت العديد من الدراسات الأولية إلى تحليل المقاييس التقليدية لأداء الشركات وبالتالي الإنتاجية والربحية لأنها أفضل ما يناسب متطلبات الإدارة..

ومع مرور الوقت اصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) أو (IT) تقع في مركز منحنى التغير العالمي هذا يؤكد أن المديرين لا يمكنهم تجاهل نظام تكنولوجيا المعلومات لأنهم يلعبون دور حاسماً في الشركات المعاصرة ويشار إلى أن التدفق

النقدي الكامل لمعظم الشركات الكبيرة مرتبط بنظام المعلومات أصبح تطبيق مفاهيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسياسات التقنيات واستراتيجيات التنفيذ على خدمات النظام المصرفي ذا أهمية أساسية ومخاوف لجميع المصارف ، وفي الواقع شرط أساسي للتنافسية المحلية والعالمية تؤثر تكنولوجيا المعلومات بشكل مباشر على كيفية اتخاذ المديرين قراراتهم وكيفية تخطيطهم وما هي المنتجات، والخدمات المقدمة في الصناعة المصرفية، لقد استمرت في تغيير الطريقة التي يتم بها تنظيم المصارف وعلاقاتها المؤسسية في جميع أنحاء العالم وتعد مجموعة متنوعة من الأجهزة المبتكرة المتاحة لتعزيز سرعة وجودة تكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمة واحدة من القضايا الرئيسية في أي جدول أعمال للرؤساء التنفيذيين، والتي تم دفعها إلى الصدارة من قبل حجم كبير ومتزايد من تكاليفها في وقت لم يكن فيه الضغط التنافسي أكبر من أي وقت مضى، تحتاج المصارف بشكل عاجل إلى تحسين القدرة على التفكير الاستراتيجي حول استثمارات تكنولوجيا المعلومات، فقط المصارف التي تستخدم مواردها التكنولوجية بفعالية وكفاءة هي التي تتاح لها الفرصة لتأمين ميزة تنافسية حقيقية في هذه الصناعة التنافسية سريعة التغير من خلال التمايز الحقيقي بين المنتجات والخدمات (Appiahene, et al,2019:2).

١- المبحث الاول: منهجية البحث

١.١ - مشكلة البحث Research problem

اصبحت تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحدة من اهم الموارد التي تساعد المؤسسات المالية والمصرفية على إدارة رأس المال و الموارد المختلفة، والتواصل الغير مباشر مع البيئة سواء الداخلية والاهم من ذلك البيئة الخارجية للمصرف، ومن هذا المنطلق فأن تكنولوجيا المعلومات تساعد المصرف على تقديم خدمات متنوعة و اضافية وذات جودة عالية بسرعة وبكلفة اقل، وبالتالي تساهم تكنولوجيا المعلومات في دخول زبائن جدد وبالتالي زيادة عدد زبائن المصرف وبالتأكيد سينعكس ذلك على زيادة الاداء المالي وخصوصا مستوى الارباح والايرادات، ويسعى البحث الحالي الى

معرفة طبيعة العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاداء المالي من خلال التساؤل الرئيسي التالي :

(هل هناك علاقة تأثير لتكنولوجيا المعلومات على الاداء المصرفي لمصرف المؤسسة العربية) وينبثق عن التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية منها:

أ- هل ان تكنولوجيا المعلومات تؤدي إلى زيادة معدل العائد على الموجودات في مصرف المؤسسة العربية؟

ب- هل ان تكنولوجيا المعلومات تؤدي الى زيادة معدل العائد على حق الملكية في مصرف المؤسسة العربية؟

١. ٢- أهمية البحث Research Importance

تبرز أهمية هذا البحث من خلال طرح احد اهم المواضيع اهمية في الوقت الحاضر وهو الثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والخدمات التي تقدمها هذه التقنيات المختلفة، اذ اصبح التواصل بين مختلف الافراد بسهولة كبيرة من جهة ومن جهة اخرى بين المؤسسات المصرفية والافراد، اذ يرغب الافراد بشكل مستمر معرفة طبيعة الخدمات التي تقدمها المصارف والاطلاع على حساباتهم وايضا اجراء عمليات السحب والايداع بسرعة ودون تحمل عناء كبير، اما من جهة المصرف تساهم تكنولوجيا المعلومات من تقليل الروتين المستمر والاعلان عن الخدمات المختلفة والعروض التي يرغب المصرف في تقديمها للزبائن، اذ كما هو معروف فأن تكنولوجيا المعلومات تسهل من قديم هذه الخدمات وايضا طبيعة عمل المؤسسات المصرفية تحتاج وبشكل مستمر الى الخدمات ذات الطبيعة التكنولوجية اذا ما كان المصرف له فروع في بلدان مختلفة او له تعاملات مختلفة مع مختلف المصارف سواء على المستوى المحلي والاجنبي.

١. ٣- أهداف البحث Research Objective

ان الهدف من البحث الحالي هو تحقيق مجموعة مختلفة من الاهداف منها:

أ- التعرف على طبيعة العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاداء المصرفي .

ب- التعرف ما اذ كانت تكنولوجيا المعلومات تؤدي الى تحسين ربحية المصرف من خلال معدل العائد على الموجودات.

ت- التعرف ما اذا كانت تكنولوجيا المعلومات تؤدي الى تحسين مستوى الارباح المتحققة للمساهمين من خلال معدل العائد على حق الملكية.

١. ٤- فرضيات البحث Research Hypothesis

استناداً على مشكلة البحث يمكن صياغة فرضية البحث من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

(H0) لا تؤثر تكنولوجيا المعلومات في الأداء المالي للمصرف.

(H1) تؤثر تكنولوجيا المعلومات في الأداء المالي للمصرف.

انبثقت عن هذه الفرضية فرضيات فرعية سيتم اختبارها حسب الاتي:

❖ الفرضية الفرعية الأولى:

(H0) لا تؤثر تكاليف شبكة الصراف الالي في العائد على الموجودات.

(H1) تؤثر تكاليف شبكة الصراف الالي في العائد على الموجودات.

❖ الفرضية الفرعية الثانية:

(H0) لا تؤثر تكاليف شبكة الحواسيب في العائد على الموجودات.

(H1) تؤثر تكاليف شبكة الحواسيب في العائد على الموجودات.

❖ الفرضية الفرعية الثالثة:

(H0) لا تؤثر تكاليف شبكة الاتصالات في العائد على الموجودات.

(H1) تؤثر تكاليف شبكة الاتصالات في العائد على الموجودات.

❖ الفرضية الفرعية الرابعة:

(H0) لا تؤثر تكاليف شبكة الصراف الآلي في العائد على حق الملكية.

(H1) تؤثر تكاليف شبكة الصراف الآلي في العائد على حق الملكية.

❖ الفرضية الفرعية الخامسة:

(H0) لا تؤثر تكاليف شبكة الحواسيب في العائد على حق الملكية.

(H1) تؤثر تكاليف شبكة الحواسيب في العائد على حق الملكية.

❖ الفرضية الفرعية السادسة:

(H0) لا تؤثر تكاليف شبكة الاتصالات في العائد على حق الملكية.

(H1) تؤثر تكاليف شبكة الاتصالات في العائد على حق الملكية.

٢- المبحث الثاني: الجانب النظري

٢. ١- تكنولوجيا المعلومات

ينمو عالم الأعمال بسرعة خاصة بعد الثورة الرقمية والحوسبة الاجتماعية وقد أدى ذلك إلى زيادة التحديات التنافسية في بيئة الأعمال العالمية , إذ تعد تقنية المعلومات من أهم العوامل التي أثرت على التنمية والمنافسة في السنوات الأخيرة و لقد ساعد الاستثمار في تقنية المعلومات في تطوير مستوى أداء المصارف التجارية وزيادة أرباحها وتقديم خدمة سريعة لعملائها باستخدام تأثير الشبكات الإلكترونية الذي يقلل في نفس الوقت من التكاليف , كما ساهمت تكنولوجيا المعلومات في زيادة القدرة التنافسية بين المصارف من خلال دعم القرار ونظم المعلومات الإدارية و تعد تطبيقات تكنولوجيا المعلومات المختلفة المستخدمة في المصارف هي المفتاح لعملية الهندسة المالية(Laitinen,2002:56). في هذا العالم سريع التغير حيث ساعد إجراء

الأنشطة المصرفية عبر الإنترنت المصارف على البقاء والازدهار. لذلك ، يجب عليها إدارة تكنولوجيا المعلومات وإتقانها لضمان قدرتها التنافسية وإن المصارف الأردنية كغيرها من المصارف في العالم فهي حلقة الوصل بين العديد من الأطراف وتتعامل مع المعلومات المختلفة (Farouk & DanDago, 2015:35).. فالمصرف الذي يمثل السياسة النقدية وكذلك وزارة المالية التي تمثل السياسة المالية بالإضافة إلى ذلك ، تتعامل المصارف الأردنية مع معلومات المنافسين من أجل زيادة القدرة التنافسية ، ومع مكونات السوق التي تشمل الوسطاء والمودعين والمستخدمين. لذا يجب على المصارف تقديم المعلومات المالية للعملاء وتسهيل عمليات الدفع لذلك فإن وجود تقنية المعلومات يسهل إدارة المعلومات بكفاءة عالية في المصرف ، لذلك من المفترض أن تساهم تقنية المعلومات بشكل كبير في تحسين مستوى أداء المصارف (Alshatti, 2015:89) .

٢. ١. ١- فوائد تكنولوجيا المعلومات في العمل المصرفي

من المزايا التي توفرها تكنولوجيا المعلومات للقطاع المصرفي عند الاعتماد عليها في العمل هي كمايلي

(Hamdan et al, 2021:23)، (Cavus&Chingoka,2015:54): -

أ- **العولمة:** جعلت تكنولوجيا المعلومات العالم أقرب وأتاحت تبادل المعلومات بسهولة وسرعة وفعالية من خلال السماح بإجراء المعاملات بغض النظر عن مكان تواجد الفرد إذ كسرت تقنية المعلومات الحدود الجغرافية مما جعل القرية العالمية صغيرة جدًا.

ب- **الاتصالات:** جعلت تكنولوجيا المعلومات الاتصال أسهل وأسرع وأرخص وأكثر كفاءة إذ أصبح الناس الآن قادرين على التواصل مع بعضهم البعض من أي مكان حول العالم. على سبيل المثال من خلال مؤتمرات الفيديو والبريد الإلكتروني والرسائل النصية والمراسلة الفورية والشبكات الاجتماعية والراديو والتلفزيون والمكالمات الصوتية.

ج- **فعالية التكلفة والتميز التشغيلي:** تعني أتمتة العمليات للأفراد والشركات أن حياتنا اليومية قد تغيرت وأصبحت أسهل بكثير وفعالة اقتصاديًا إذ ان فعالية التكلفة تؤدي إلى زيادة الأرباح وتحقق أجور أفضل للموظفين من خلال جعل الحياة اليومية أسهل وبظروف عمل أقل مجهودًا إذ يتم إنجاز المعاملات في وقت أقل مقارنة بالأيام التي سبقت الأتمتة كذلك التقليل من ارتكاب أخطاء من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات.

د- **سد الفجوة الثقافية:-** إذ يستطيع الأشخاص من جنسيات وثقافات مختلفة التواصل فيما بينهم وهذا يسمح بتبادل الآراء التي من شأنها تحسين حياتهم وزيادة الوعي وتقليل التحيز.

هـ- **ساعات العمل الأطول:** إذ ان العمل مفتوح تقريبًا على مدار ٢٤ ساعة و ٧ أيام في الأسبوع هذا ينطبق على جميع المصارف في جميع أنحاء العالم إذ تسمح الساعات الممتدة بإجراء المعاملات التجارية من أي مكان وفي أي وقت من اليوم .
و- **خلق وظائف جديدة ومثيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات:** على سبيل المثال سيكون لديها مبرمجو كمبيوتر ومسؤولو أنظمة ومحللو أنظمة ومتخصصون تقنيون في الأجهزة والبرامج وتطوير الويب ، وهندسة الكمبيوتر ، وإدارة الشبكات.

ز- **نكاء الأعمال:** تمنح تكنولوجيا المعلومات في الأعمال المصرفية ريادة تنافسية بين المنافسين الآخرين إذ سيتم استخدام المعلومات الحاسمة والأساسية التي تم الحصول عليها في اتخاذ قرارات الأعمال الاستراتيجية.

٢. ٢- الأداء المالي للمصرف

٢. ٢. ١- مفهوم وأهمية الأداء المالي

يعبر الأداء المالي عن الوضع المالي للمصرف خلال مدة معينة والذي يتضمن جمع واستثمار الأموال التي تم قياسها بعدد من المؤشرات المالية كنسبة كفاية رأس المال والسيولة والرافعة المالية والملاءة المالية ونسب الربحية ،فهو يعبر عن قابلية المصرف على إدارة موارده المالية والتحكم فيها من خلال البيانات الواردة في القوائم

المالية والتي تغطي التدفقات النقدية والخسائر و الأرباح وتغيرات رأس المال والتي تكون معلومات مالية لمدرء المصارف يتم الاعتماد عليها في اتخاذ السياسة المالية المناسبة (RAMADAN,2009:132) , فالاداء المالي وفقا لذلك هو قدرة المصرف على إدارة موارده والتحكم فيها فهو وصف لنجاح المصرف والنتائج المتحققة من الأنشطة المختلفة التي تم القيام بها (Fahmi, 2014:20). فهو تحليل يتم إجراؤه لمعرفة مدى تنفيذ المصرف للقواعد التشغيلية والمالية الجيدة والصحيحة, فهو يعبر عن قوة النظام المالي وقدرته على تحمل الاضطرابات والصدمات في الاقتصاد دون إفساح المجال للعملية التراكمية ومنعها من إحداث تأثير تخريبي على النظام المصرفي ((Fatihudin et al,2018:553), اذ تبرز أهمية الاداء المالي من حيث كونه يهدف إلى تقويم أداء المصارف من خلال عدة زوايا وبطريقة تمكن مستخدمي البيانات من تشخيص نقاط القوة والضعف في أداء المصرف وبالتالي ترشيد القرارات المالية للمستخدمين وفي نفس الوقت يوفر للمستثمرين فرصة لمتابعه نشاط المصرف ومعرفة طبيعته وكذلك تتبع الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة به ومعرفة تأثير الربحية والسيولة والمديونية والتوزيعات على سعر سهم المصرف , وكذلك يمكن المستثمر من إجراء عملية التحليل والمقارنة والتفسير للبيانات المالية ومعرفة التفاعل بينها ليتمكن من اتخاذ القرارات الملائمة وفقا لوضع المصرف وبالتالي فإن الدور الاساسي للأداء المالي هو كيفية الحصول على معلومات يمكن استخدامها لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات و اختيار السهم الافضل من وقت لآخر من خلال مؤشرات الاداء المالي للمصارف(RAMADAN,2009:132) .

٢. ٢. ٢ - محددات الأداء المالي للمصرف

يتم تصنيف محددات الأداء المالي للمصارف إلى ثلاث فئات: العوامل الخاصة بالمصرف والعوامل الخاصة بالصناعة , وعوامل الاقتصاد الكلي وفيما يلي المتغيرات الخاصة بالمصرف التي اخترناها كمحددات لأداء المصرف :الحجم والودائع ومزيج الأعمال والتنويع وكفاءة التشغيل.

١- **الحجم:-** يُقاس حجم المصرف باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات، كما هو الحال في معظم الدراسات المصرفية وعلى الرغم من أن الحجم يعتبر محدداً مهماً لأداء المصرف ، إلا أن آثاره تظل غامضة إذ من المفترض أن يلتقط الحجم تأثيرات وفورات الحجم من خلال زيادة الكفاءة التشغيلية ، وبالتالي من المتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على أدائه ، إذ اقترحت دراسات أخرى أن هذه العلاقة غير خطية وأضافت مربع الحجم المتغير إلى قائمة المحددات الخاصة بالمصرف و لا تزال دراسات أخرى قد وجدت تأثيراً سلبياً للحجم على ربحية المصارف مما يشير إلى أن المصارف الأصغر تستفيد من وفورات الحجم بينما لا تستفيد المصارف الكبيرة منها (Petria et al., 2015:84)

ب- **الودائع:-** تقاس الودائع المصرفية بنسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموجودات إذ كلما زادت النسبة زاد احتمال أن يحقق المصرف أرباحاً من خلال زيادة أنشطته التي تدر الدخل وبالتالي نتوقع أن يكون تأثير الودائع على أداء المصرف إيجابياً ، ومع ذلك فإن هذا التأثير يعتمد على قدرة المصارف على توليد موجوداتمدرة للدخل حيث استخدم نمو الودائع المصرفية كمؤشر للنمو المصرفي وجادل بأن التأثير على أداء المصرف كان غامضاً فقد يجذب الودائع الجدد إلى معدلات النمو المرتفعة وهذا من شأنه أن يقلل من ربح كل مشارك في السوق وقام باحثون آخرون بحساب اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الودائع وجادلوا بأن المصارف التي لديها عدد أكبر من الفروع قد تجذب المزيد من الودائع وبالتالي المزيد من الفرص المربحة (Lee & Hsieh, 2013:93).

ج- **مزيج الأعمال وتنوعها:-** يرى (Stiroh,2000:67) ان في التسعينيات وسعت العديد من المصارف الأوروبية ونوعت عروض منتجاتها إذ تستخدم نسبة الدخل التشغيلي إلى متوسط إجمالي الموجودات للوقوف على اثر النشاط خارج الميزانية على أداء المصرف بينما وجد (Petria et al ,2015:36) تأثيراً إيجابياً

وهامًا للتتبع على ربحية المصارف العاملة في الاتحاد الأوروبي ولم يجد دليلًا على وجود تأثير كبير في عينة من مصارف أوروبا الوسطى والشرقية.

د- كفاءة التشغيل:- ان (Rashid & Jabeen, 2016:13) قام بتضمين هذا المتغير كمحدد خاص بالمصرف كمقياس لأداء المصرف اذ تستخدم نسبة مصروفات التشغيل إلى إيرادات الفوائد ولم يجد أي تأثير كبير لكفاءة التشغيل على أداء المصرف على الرغم من التوقعات تشير بأن التأثير سيكون سلبيًا.

٢. ٢. ٣- مقاييس الأداء المالي

ان مؤشرات الأداء المالي تضم مجموعة من النسب والمقاييس المالية التي تمكن المحلل المالي من تشخيص وتحديد وضع المصرف بهدف التعرف على نقاط القوة والضعف فيه ، ولكون عملية قياس الأداء المالي للمصرف موضوع واسع ويضم عدة متغيرات وفقا لمستخدمي هذه المؤشرات لذا ينبغي أن يكون المقياس المستخدم للتقييم سهل الاستخدام ومفهوماً ليساعد المستخدم في الحصول على تقديرات أفضل خاصة وان هذه النسب تعتمد بصورة كبيرة على البيانات المالية بالتالي فان نتائجها تعتمد بالإضافة الى ذلك على جودة هذه البيانات وتتأثر بالقيود المفروضة على البيانات التي تستند إليها بالإضافة الى كونها تتأثر بمشكلة التضخم والتغير في قيمة النقود (Britton & Waterston, 2006:130) ومن اهم هذه النسب المالية مايلي (RAMADAN,2009:71):-

أ-نسب الربحية

ب-نسب السيولة

ج-نسب الملاءة المالية او الرافعة المالية

د-نسب التغطية

هـ-نسبة الكفاءة او النشاط

و-نسبة توقعات السوق

وان من اهم النسب المالية المستخدمة في الدراسة الحالية مايلي :-

أ- نسب الربحية

اذ تبين هذه النسبة قدرة المصرف على توليد الأرباح من مجموعة الاستثمارات وليس لكل استثمار لوحده , خاصة وان الربحية هي الهدف الأساسي لاستثمارية المصرف وبقاءه وبالإضافة لكونها غاية يطمح إليها المساهمون فهي تبين العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف والاستثمارات التي نتجت منها هذه الأرباح لذا نجد أن جهدا كبيرا يوجه نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أعلى عائد ممكن للمساهمين وان لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطرة وللربحية عدة مؤشرات تقاس بها منها مايلي:-

ب- العائد على الموجودات (ROA)

يعتبر مؤشر واسع الاستخدام لكفاءة الإدارة لكونه يقارن صافي الدخل الناتج مع القيمة الإجمالية للموجودات الخاضعة لسيطرة الإدارة , و لذلك فهو يعبر عن الاستخدام الأمثل من قبل الإدارة لموجودات المصرف وكذلك قدرته على بناء قيمة للمساهمين خاصة وانه يتم إنشاء هذه القيمة فقط عندما يحقق المصرف معدل عائد على رأس المال المستثمر الجديد يتجاوز تكلفة رأس المال (Copeland et al. 2010:67) بالإضافة الى ذلك يعد هذا الإجراء الأكثر دقة من غيره لانه يعتمد فقط على الميزانية العمومية كذلك يعتمد عائد الاستثمار على اثنين من البيانات المالية هي الميزانية العمومية وكشف الدخل ويحسب العائد على الموجودات من خلال قسمة الأرباح قبل الفوائد والضرائب على إجمالي الموجودات مطروحاً منه المطلوبات المتداولة (Copeland et al. 2010:68) :

$$\text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الموجودات}} \dots\dots\dots (١)$$

ج- العائد على حقوق الملكية (ROE)

ان العائد على حق الملكية هو المؤشر المستخدم لتقييم العائد على استثمار المساهمين فهو يبين مدى فعالية الإدارة في تحقيق الأرباح للمساهمين. اذ يشجع المحللون الماليون على استخدام هذه النسبة وذلك لان كلما ارتفع العائد على حق الملكية كلما انعكس ذلك على نمو إجمالي حق المساهمين بشكل أسرع وبالتالي سوف يرتفع سعر السهم وبما يعظم ثروة المساهمين من جانب اخر ان العائد على حق الملكية لا يعد مخاطرة على الرغم من أن المساهمين يهتمون بذلك بوضوح اذ يتم احتساب العائد على حق الملكية من خلال صافي الدخل المتاح للمساهمين مقسوماً على حقوق المساهمين (Phillips & Sipahioglu, 2004:120):

$$\text{العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}} \dots\dots\dots (٢)$$

٢. ٣_ العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والأداء المالي في المصارف

يقدم هذا القسم العديد من النظريات التي تشرح تأثير الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي للمصارف من هذه النظريات هي نظرية قبول التكنولوجيا والنظرية القائمة على الموارد وإدارة الاستثمار.

٣. ٢- ١- نظرية قبول التكنولوجيا :- والتي تقترض أن العلاقة بين قبول استخدام

أي مادة مبتكرة والاستخدام الظاهري أمر إيجابي وتقرّح أن هناك العديد من العوامل التي تحدد القرار بشأن الطريقة والوقت الذي ينبغي فيه استخدام أداة أو جهاز تكنولوجي , هذه العوامل هي الملاءمة الواضحة والملاءمة الضمنية لتقنية معينة

(Mohammad et al,2020:43) ويمكن استخدام نموذج قبول التكنولوجيا في توضيح وتصور إجراءات عملاء منتجات تكنولوجيا المعلومات. اذ تعتمد النظرية وتطبق في تحديد فاعلية تكنولوجيا المعلومات في إثبات الأداء المالي للمصارف حيث يمكن تبرير اعتماد المصارف التجارية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بمعنى أنه يمكن استخدامها لتحديد كيف يمكن أن يؤدي رد فعل المستخدم على إدخال التكنولوجيا

الجديدة إلى تحسين الأداء المالي للمصرف (Winarmo & Putra,2020:10) ، أي أن النظرية يمكن أن تربط فعالية CIT ووجهات نظر المستخدمين ثم ربطها بالأداء المالي للمصرف.

٢. ٣. ٢- النظرية القائمة على الموارد :- تنص على أنه عندما تمتلك المؤسسة الموارد الاستراتيجية ، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات ، فإنها تخلق ميزة تنافسية على منافسيها ، مما يسمح لها بتحقيق أرباح أعلى (Shaw et al.2013:78) الموارد الاستراتيجية هي موجودات ضرورية لأي مصرف. يجب على المصارف مطابقة مواردها ومعرفتها ومهاراتها مع كفاءاتها الأساسية لاكتساب ميزة تنافسية على منافسيها (Hitt et al.,٢٠١٦: 45) ، في هذه الحالة ، فإن الكفاءات الأساسية هي العمليات التي يمكن للمصارف القيام بها بشكل أفضل من منافسيها. فالإستراتيجية هي جانب حتمي لتحقيق الأهداف والغايات التنظيمية. وهي أيضًا خطة عمل تربط أهداف وسياسات المصرف لتمكينه من تحقيق رؤيته. والنهج الذي يتطابق مع الأهداف والغايات التنظيمية ضروري لتراكم وتخصيص ثروة المصرف لدورة منتجة وبالتالي يمكن للمصارف اعتبار تكنولوجيا المعلومات استراتيجية لتحقيق أداء مالي أعلى من خلال زيادة الأرباح. (Shaw et al., 2013:19)

٢. ٣. ٣- نظرية إدارة الاستثمار :- تتضمن هذه النظرية عمليات التحكم في الأموال فالهدف من الاستثمار هو إدارة الأموال بطريقة فعالة على أمل تحقيق ربح في المستقبل و يعد استخدام تكنولوجيا المعلومات أحد أكثر العوامل فائدة في إدارة الأموال بطريقة فعالة. على سبيل المثال يعزم المصرف على ان يستثمر في تكنولوجيا المعلومات لتسريع أنشطته بحيث يمكنه من مضاعفة عوائده ثلاث مرات من ناحية أخرى يمكن لنفس المصرف من الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات حتى يتمكن من تأمين معاملاته وتقليل التكلفة أو الاختلاس (Farouk & DanDago, 2015:35).

من خلال الإطار النظري السابق نلاحظ أن لتقنية المعلومات تأثير في تحسين الكفاءة من خلال زيادة الأرباح وتقليل التكاليف بجهد أقل وفترة زمنية قصيرة للمصارف بمعنى آخر ، الكفاءة هي القدرة على تحقيق عائد على الموجودات بأقل الموارد .

٣_ المبحث الثالث : الجانب العملي

٣. ١_ التحليل الإحصائي لمتغيرات البحث

سعى الباحثين الى تحليل البيانات المتاحة لديهم من المصرف عينة الدراسة لغرض اختبار الفرضية الرئيسية للبحث وعلى النحو الاتي:

٣. ١. ١_ التحليل المالي لمتغيرات البحث

اجرى الباحثين تحليلا ماليا لمتغيرات البحث تضمن الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ، إضافة لاحتساب اعلى وادنى قيمة خلال مدة الدراسة وحسب الجدول () ادناه

جدول (١) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية واعلى وادنى قيمة لمتغيرات الدراسة

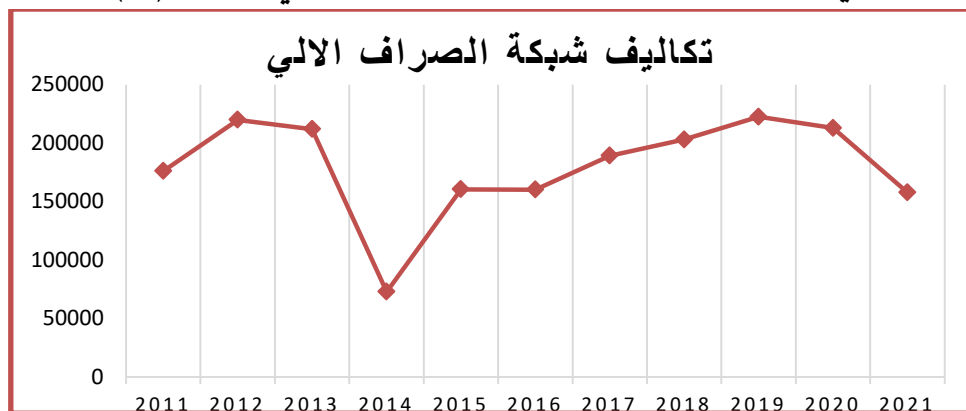
المتغير السنة	تكاليف شبكة الصراف الالي	تكاليف شبكة الحواسيب	تكاليف شبكة الاتصالات	العائد على الموجودات	العائد على حق الملكية
٢٠١١	176261	601010	613272	0.014907039	0.095642721
٢٠١٢	219942	728231	717470	0.013333317	0.084390953
٢٠١٣	212051	648401	728812	0.012230241	0.087552301
٢٠١٤	72957	798154	746542	0.012220333	0.091449247
٢٠١٥	160655	932469	885185	0.01520298	0.102400028
٢٠١٦	160289	962294	884617	0.012631744	0.08952927
٢٠١٧	189346	1040375	976521	0.011493073	0.080908419
٢٠١٨	203180	1145182	935244	0.008479089	0.060658564
٢٠١٩	222555	1226900	946351	0.001699011	0.012335048
٢٠٢٠	213057	1420667	962154	0.001032623	0.007644741
٢٠٢١	157986	1525562	954370	0.007806651	0.057036899
M	180752.6364	1002658.636	850048.9091	0.010094191	0.069958926
S	43433.05768	305071.6645	125483.0528	0.004875109	0.032636882
Max	222555	1525562	976521	0.01520298	0.102400028
Min	72957	601010	613272	0.001032623	0.007644741

المصدر : اعداد الباحثون

يتبين من الجدول أعلاه الاتي :

١- بلغ متوسط تكاليف شبكة الحواسيب المملوكة للمصرف خلال مدة الدراسة (١٠٠٢٦٥٨.٦٣٦) دينار ، بانحراف معياري (٣٠٥٠٧١.٦٦٤٥) دينار . ان اعلى مبلغ تم صرفه من قبل المصرف خلال مدة الدراسة كان في عام (٢٠١٩) بمبلغ (222555) دينار ، اما اقل مبلغ فقد كان في عام (٢٠١٤) بمبلغ (72957) دينار . يلاحظ من الجدول أعلاه تذبذب في حجم المبالغ المصروفة من قبل المصرف ، وهذا يدل على عدم وجود سياسة ثابتة لغرض تعزيز انتشار شبكة الصرافات الالية المملوكة من قبله.

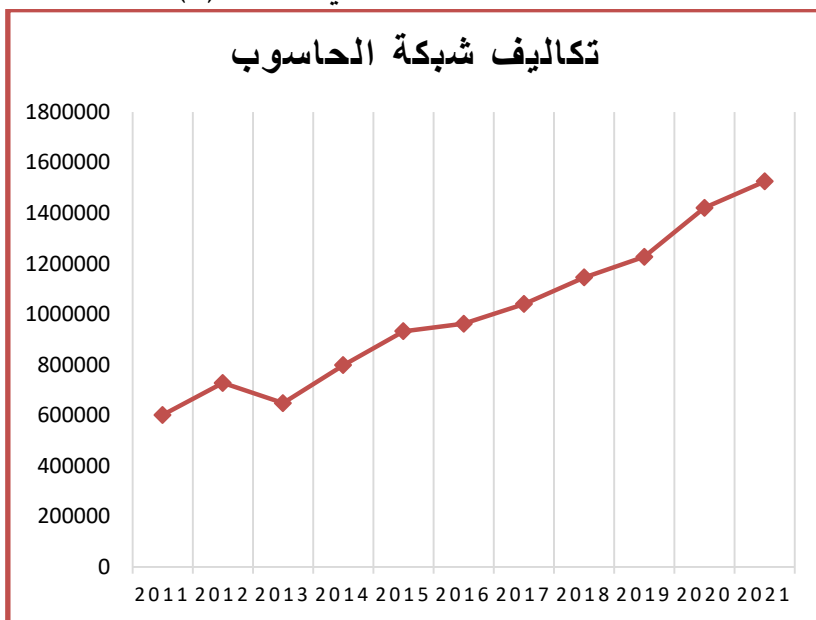
ويبين الشكل ادناه تمثيلا بيانيا للبيانات الواردة في الجدول (١) أعلاه:



المصدر : اعداد الباحثون

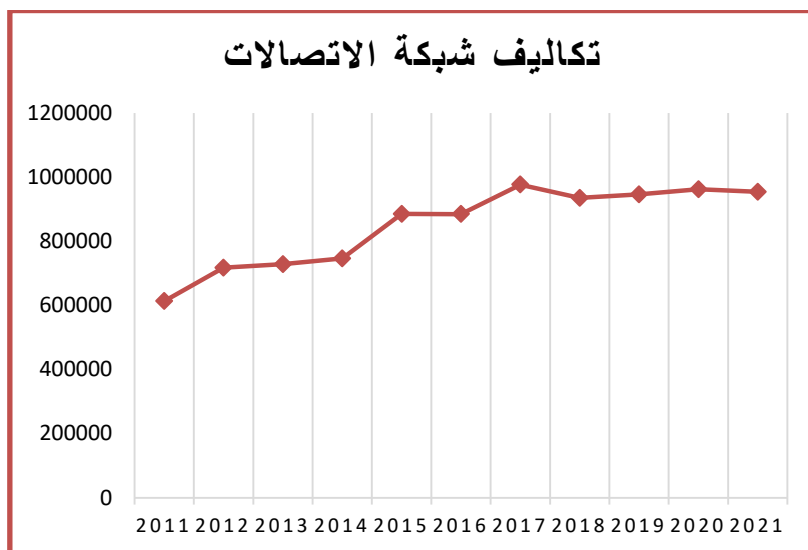
٢- بلغ متوسط تكاليف شبكة الصراف الالي التي يمتلكها المصرف خلال مدة الدراسة (180752.6364) دينار ، بانحراف معياري (43433.05768) دينار وهذا يدل ان تشتت المبالغ المصروفة على شبكة الحواسيب كانت اقل من تشتت المبالغ المصروفة على شبكة الصراف الالي. ان اعلى مبلغ تم صرفه من قبل المصرف خلال مدة الدراسة كان في عام (٢٠٢١) بمبلغ (١٥٢٥٥٦٢) دينار ، اما اقل مبلغ فقد كان في عام (٢٠١١) بمبلغ (٦٠١٠١٠) دينار . يلاحظ من الجدول أعلاه ان

حجم المبالغ المصرفية على شبكة الحواسيب في تصاعد مستمر خلال مدة الدراسة ، وهذا يدل على وجود سياسة ثابتة لغرض تعزيز استخدام الحواسيب من قبل المصرف ، ويبين الشكل ادناه تمثيلا بيانيا للبيانات الواردة في الجدول (١) أعلاه:



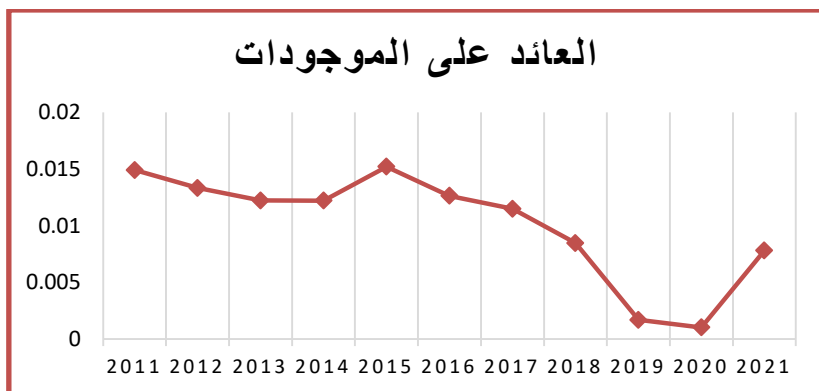
المصدر: اعداد الباحثون

٣- بلغ متوسط تكاليف شبكة الاتصالات التي يمتلكها المصرف خلال مدة الدراسة (٨٥٠٠٤٨.٩٠٩١) دينار ، بانحراف معياري (١٢٥٤٨٣.٠٥٢٨) دينار وهذا يدل ان تشتت المبالغ المصرفية على شبكة الاتصالات كانت اقل من تشتت المبالغ المصرفية على شبكة الصراف الالي وشبكة الحواسيب. ان اعلى مبلغ تم صرفه من قبل المصرف خلال مدة الدراسة كان في عام (٢٠١٧) بمبلغ (٩٧٦٥٢١) دينار ، اما اقل مبلغ فقد كان في عام (٢٠١١) بمبلغ (٦١٣٢٧٢) دينار . يلاحظ من الجدول أعلاه ان حجم المبالغ المصرفية على شبكة الحواسيب في تصاعد مستمر خلال مدة الدراسة ، وهذا يدل على وجود سياسة ثابتة لغرض تعزيز استخدام الاتصالات من قبل المصرف، ويبين الشكل ادناه تمثيلا بيانيا للبيانات الواردة في الجدول (٢) أعلاه:



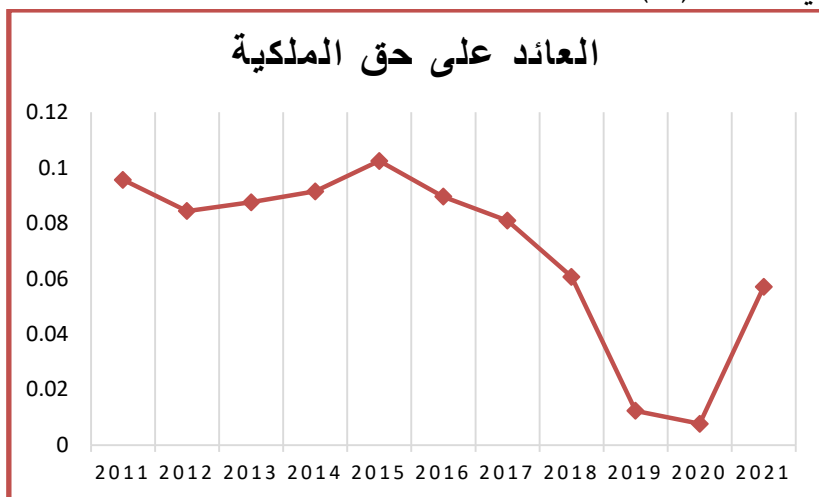
المصدر: اعداد الباحثون

٤- كان متوسط العائد على الموجودات خلال مدة الدراسة (٠.٠١٠٠٩٤١٩١) بانحراف معياري (٠.٠٠٠٤٨٧٥١٠٩) . كان اعلى معدل عائد على الموجودات حققه المصرف في عام (٢٠١٥) بلغ (٠.٠١٥٢٠٢٩٨)، اما اقل معدل عائد على الموجودات حققه المصرف في عام (٢٠٢٠) بلغ (٠.٠٠١٠٣٢٦٢٣). يلاحظ تبذب معدل العائد على الموجودات خلال مدة الدراسة الامر الذي يدل على ان ربحية المصرف غير مستقرة وانه يميل للانخفاض طيلة مدة الدراسة تقريبا ، وهذا ناتج عن ضعف في قدرته على ضبط المصاريف التشغيلية على الأكثر ، ويبين الشكل ادناه تمثيلا بيانيا للبيانات الواردة في الجدول (١) أعلاه:



المصدر: اعداد الباحثون

٥- كان متوسط العائد على حق الملكية خلال مدة الدراسة (٠.٠٦٩٩٥٨٩٢٦) بانحراف معياري (٠.٠٣٢٦٣٦٨٨٢) . كان اعلى معدل عائد على حق الملكية حققه المصرف في عام (٢٠١٥) بلغ (٠.١٠٢٤٠٠٠٢٨)، اما اقل معدل عائد على حق الملكية حققه المصرف في عام (٢٠٢٠) بلغ (٠.٠٠٧٦٤٤٧٤١). يلاحظ تبذب معدل العائد على حق الملكية خلال مدة الدراسة الامر ، بل ان تمثيله البياني يكاد يتطابق مع التمثيل البياني لمعدل العائد على الموجودات . الامر الذي يدل على عدم وجود سياسة واضحة لتعظيم موارد المصرف . ويبين الشكل ادناه تمثيلا لبيانيا للبيانات الواردة في الجدول (١) أعلاه:



المصدر: اعداد الباحثون

٣. ١. ٢- التحليل الاحصائي لمتغيرات البحث

استخدم الباحثون تحليل الانحدار البسيط لغرض اختبار فرضية البحث الرئيسة :

(H0) لا تؤثر تكنولوجيا المعلومات في الأداء المالي للمصرف

(H1) تؤثر تكنولوجيا المعلومات في الأداء المالي للمصرف

انبثقت عن هذه الفرضية فرضيات فرعية سيتم اختبارها حسب الاتي

❖ الفرضية الفرعية الأولى :

(H0) لا تؤثر تكاليف شبكة الصراف الالي في العائد على الموجودات

(H1) تؤثر تكاليف شبكة الصراف الالي في العائد على الموجودات

يبين الجدول (٢) ادناه تحليل انموذج الانحدار البسيط للفرضية أعلاه

معامل التحديد R^2	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	العائد على الموجودات		المتغير المعتمد المتغير المستقل
			β	α	
0.15	1.62	-1.27	-4.386E-8	0.02	تكاليف شبكة الصراف الالي

المصدر: اعداد الباحثون

يتبين من الجدول أعلاه ان تكاليف شبكة الصراف الالي تؤثر بشكل عكسي في العائد على الموجودات بمقدار (-4.386E-8) وهو تأثير ضعيف وغير معنوي عند مستوى (٥%) لان قيمة (t) المحسوبة بلغت (-١.٢٧) ، كما بلغت قيمة (f)

المحسوبة (١.٦٢) وهي غير معنوية عند مستوى (٥%). علما ان تكاليف شبكة الصراف الالي تفسر ما نسبته (١٥%) من التغيرات التي تطرأ على العائد على الموجودات. بشكل عام يستدل الباحثون على ان تكاليف شبكة الصراف الالي وان كانت تؤثر سلبا في العائد على الموجودات الا انه تأثير غير معنوي . عليه يستدل الباحثون على عدم رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى (لا تؤثر تكاليف شبكة الصراف الالي في معدل العائد على الموجودات).

❖ الفرضية الفرعية الثانية:

(H_0) لا تؤثر تكاليف شبكة الحواسيب في العائد على الموجودات

(H_1) تؤثر تكاليف شبكة الحواسيب في العائد على الموجودات

يبين الجدول (٣) ادناه تحليل انموذج الانحدار البسيط للفرضية أعلاه

معامل التحديد R^2	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	العائد على الموجودات		المتغير المعتمد
			β	α	المتغير المستقل
0.60	14.50**	-3.7**	-1.238E-8	0.02	تكاليف شبكة الحواسيب

المصدر: اعداد الباحثون

**معنوي عند مستوى ١%

يتبين من الجدول أعلاه ان تكاليف شبكة الحواسيب تؤثر بشكل عكسي في العائد على الموجودات بمقدار (-1.238E-8) وهو تأثير ضعيف ،ولكنه معنوي عند مستوى (١%) لان قيمة (t) المحسوبة بلغت (-٣.٧) ، كما بلغت قيمة (f) المحسوبة (١٤.٥٠) وهي معنوية عند مستوى (١%). علما ان تكاليف شبكة الحواسيب تفسر ما نسبته (٦٠%) من التغيرات التي تطرأ على العائد على الموجودات. بشكل عام

يستدل الباحثون على ان تكاليف شبكة الحواسيب وان كانت تؤثر سلبا في العائد على الموجودات بشكل ضعيف الا انه تأثير معنوي . عليه يستدل الباحثون على رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى (تؤثر تكاليف شبكة الحواسيب في معدل العائد على الموجودات).

❖ الفرضية الفرعية الثالثة:

(H_0) لا تؤثر تكاليف شبكة الاتصالات في العائد على الموجودات

(H_1) تؤثر تكاليف شبكة الاتصالات في العائد على الموجودات

يبين الجدول (٤) ادناه تحليل انموذج الانحدار البسيط للفرضية أعلاه

معامل التحديد R^2	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	العائد على الموجودات		المتغير المعتمد المتغير المستقل
			β	α	
0.39	5.67*	-2.38*	-2.416E-8	0.03	تكاليف شبكة الاتصالات

المصدر: اعداد الباحثون

*معنوي عند مستوى ٥%

يتبين من الجدول أعلاه ان تكاليف شبكة الاتصالات تؤثر بشكل عكسي في العائد على الموجودات بمقدار (-2.416E-8) وهو تأثير ضعيف ،ولكنه معنوي عند مستوى (5%) لان قيمة (t) المحسوبة بلغت (-٢.٣٨) ، كما بلغت قيمة (f) المحسوبة (٥.٦٧) وهي معنوية عند مستوى (٥%). علما ان تكاليف شبكة الاتصالات تفسر ما نسبته (٣٩%) من التغيرات التي تطرأ على العائد على الموجودات. بشكل عام يستدل الباحثون على ان تكاليف شبكة الاتصالات وان كانت تؤثر سلبا في العائد

على الموجودات بشكل ضعيف الا انه تأثير معنوي . عليه يستدل الباحثون على رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى (تؤثر تكاليف شبكة الاتصالات في معدل العائد على الموجودات).

❖ الفرضية الفرعية الرابعة:

(H_0) لا تؤثر تكاليف شبكة الصراف الالي في العائد على حق الملكية

(H_1) تؤثر تكاليف شبكة الصراف الالي في العائد على حق الملكية

يبين الجدول (٥) ادناه تحليل انموذج الانحدار البسيط للفرضية أعلاه

المتغير المعتمد	العائد على حق الملكية		قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها	معامل التحديد R^2
	α	β			
تكاليف شبكة الصراف الالي	0.133	-3.504E-7	-1.158	2.50	0.22

المصدر: اعداد الباحثون

يتبين من الجدول أعلاه ان تكاليف شبكة الصراف الالي تؤثر بشكل عكسي في العائد على حق الملكية بمقدار (-3.504E-7) وهو تأثير ضعيف وغير معنوي عند مستوى (٥%) لان قيمة (t) المحسوبة بلغت (-1.158) ، كما بلغت قيمة (f) المحسوبة (2.50) وهي غير معنوية عند مستوى (٥%). علما ان تكاليف شبكة الصراف الالي تفسر ما نسبته (٢٢%) من التغيرات التي تطرأ على العائد على حق الملكية. بشكل عام يستدل الباحثون على ان تكاليف شبكة الصراف الالي وان كانت تؤثر سلبا في العائد على حق الملكية الا انه تأثير غير معنوي . عليه يستدل الباحثون على عدم رفض فرضية العدم (H_0) بمعنى (لا تؤثر تكاليف شبكة الصراف الالي في معدل العائد على حق الملكية).

❖ الفرضية الفرعية الخامسة:

(H0) لا تؤثر تكاليف شبكة الحواسيب في العائد على حق الملكية

(H1) تؤثر تكاليف شبكة الحواسيب في العائد على حق الملكية

يبين الجدول (٦) ادناه تحليل نموذج الانحدار البسيط للفرضية أعلاه

المتغير المعتمد	العائد على حق الملكية		قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة f المحسوبة ومستوى معنويتها	معامل التحديد R ²
	β	α			
تكاليف شبكة الحواسيب	-8.017E-8	0.150	-3.39**	11.52**	0.56

المصدر: اعداد الباحثون

**معنوي عند مستوى ١%

يتبين من الجدول أعلاه ان تكاليف شبكة الحواسيب تؤثر بشكل عكسي في العائد على الموجودات بمقدار (-8.017E-8) وهو تأثير ضعيف ،ولكنه معنوي عند مستوى (١%) لان قيمة (t) المحسوبة بلغت (-٣.٣٩) ، كما بلغت قيمة (f) المحسوبة (١١.٥٢) وهي معنوية عند مستوى (١%). علما ان تكاليف شبكة الحواسيب تفسر ما نسبته (٥٦%) من التغيرات التي تطرأ على العائد على حق الملكية. بشكل عام يستدل الباحثون على ان تكاليف شبكة الحواسيب وان كانت تؤثر سلبا في العائد على حق الملكية بشكل ضعيف الا انه تأثير معنوي . عليه يستدل الباحثون على رفض فرضية العدم (H0) بمعنى (تؤثر تكاليف شبكة الحواسيب في معدل العائد على حق الملكية).

❖ الفرضية الفرعية السادسة:

(H0) لا تؤثر تكاليف شبكة الاتصالات في العائد على حق الملكية

(H1) تؤثر تكاليف شبكة الاتصالات في العائد على حق الملكية

يبين الجدول (٧) ادناه تحليل انموذج الانحدار البسيط للفرضية أعلاه

المتغير المعتمد المتغير المستقل	العائد على حق الملكية		قيمة t	قيمة f	معامل التحديد R ²
	α	β	المحسوبة ومستوى معنويتها	المحسوبة ومستوى معنويتها	
تكاليف شبكة الاتصالات	0.20	-1.513E-7	-2.15	4.60	0.39

المصدر: اعداد الباحثون

يتبين من الجدول أعلاه ان تكاليف شبكة الاتصالات تؤثر بشكل عكسي في العائد على حق الملكية بمقدار (-1.514E-7) وهو تأثير ضعيف ،ولكنه غير معنوي عند مستوى (5%) لان قيمة (t) المحسوبة بلغت (-٢.١٥) ، كما بلغت قيمة (f) المحسوبة (٤.٦٠) وهي غير معنوية عند مستوى (٥%). علما ان تكاليف شبكة الاتصالات تفسر ما نسبته (٣٩%) من التغيرات التي تطرأ على العائد على حق الملكية. بشكل عام يستدل الباحثون على ان تكاليف شبكة الاتصالات وان كانت تؤثر سلبا في العائد على الموجودات بشكل ضعيف الا انه تأثير غير معنوي، عليه يستدل الباحثون على عدم رفض فرضية العدم (H0) بمعنى (لا تؤثر تكاليف شبكة الاتصالات في معدل العائد على حق الملكية).

٤- المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

٤.١- الاستنتاجات

أ- توصل البحث الحالي من خلال النتائج التي تم الحصول عليها من الجانب العملي الى نتائج مختلفة وهذا طبيعي بالنسبة الى المقاييس ومنها عدم وجود

علاقة وتأثير بين شبكة الصراف الالي ومعدل العائد على الموجودات اذ ان اغلب المصارف اليوم لا تستخدم شبكات الاتصالات بشكل دائم ومستمر.

ب- اظهرت النتائج ايضا الى وجود علاقة تكنولوجيا المعلومات متمثلة في شبكة الاتصالات ومعدل العائد على موجودات المصرف، اذ على الرغم من عدم التحول من قبل المصارف الى التعاملات الالكترونية بشكل كامل الى انه قدم استخدم تكنولوجيا المعلومات بدرجة لا بأس بها ساهمت في زيادة الاداء المصرفي عبر زيادة معدل العائد على الموجودات.

ج- اظهرت النتائج ايضا ان تكنولوجيا المعلومات متمثلة بشبكة الاتصالات المختلفة لا تؤثر على الاداء المصرفي لمصرف المؤسسة العربية.

د- اظهرت النتائج ايضا عدم وجود علاقة بين تكنولوجيا المعلومات متمثلاً في شبكة الصراف الالي ومعدل العائد على حق الملكية، اذ لم تساهم شبكة الصراف الالي في زيادة ربحية حاملي الاسهم.

هـ- اظهرت النتائج ايضا وجود علاقة بين تكنولوجيا المعلومات متمثلاً في شبكة الصراف الالي ومعدل العائد على حق الملكية، اذ ساهمت شبكة الصراف الالي في زيادة ربحية حاملي الاسهم.

و- اظهرت النتائج ايضا عدم وجود علاقة بين تكنولوجيا المعلومات متمثلاً في شبكة الاتصالات في المصرف ومعدل العائد على حق الملكية، اذ لم تساهم شبكة الصراف الالي في زيادة ربحية حاملي الاسهم.

٤. ٢ - التوصيات

أ- ضرورة قيام المصرف عينة البحث في الاهتمام في تكنولوجيا المعلومات وزيادة مستوى وكفاءة الافراد وتشجيع الزائن على التعامل بشكل الكتروني خصوصاً ي ظل وجود الثورة المعلوماتية في الوقت الحالي.

ب-كانت الرغبة شديدة في ان تكون عينة البحث هي من المصارف العراقية لكن للاسف الشديد لم نستطيع الحصول على المعلومات والبيانات الكافية لاجراء البحث، لذلك تم التحول الى احد البلدان القريبة من العراق من الناحية المالية والاقتصادية من خلال الاعتماد النتائج التي تم التوصل عليها الدراسات السابقة، اذ رفضت بعض المصارف الافصاح عن المعلومات التي نحتاجها في البحث، ومصارف اخرى لم تنشر البيانات المالية اللازمة وبالتأكيد هذه مشكلة حقيقية لان هذه المصارف اعتذرت عن توفير البيانات بحجة اخذ موافقة من وزارة المالية وهذا محل تساؤل كبير وجدلية كبيرة نأمل الاجابة عليها من خلال طرح هذا الموضوع في المؤتمر.

ج-على الرغم من ان القطاع المصرفي الاردني هو اقتصاد شبه ضعيف مقارنة مع الاقتصاد العراقي من جانب الايرادات الا انه القطاع المصرفي والمصارف الاردنية هي افضل من ناحية الاداء والافصاح المحاسبي وبالتأكيد هذه مشكلة حقيقية.

د-ضرورة قيام المصارف العراقية وبجدية كبيرة بالاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات اذ اصبح الاستثمار الاجنبي واحداً من اهم الاستثمارات واليوم اغلب المصارف والمؤسسات المصرفية العالمية تستخدم تكنولوجيا المعلومات المختلفة ولها طرق وسائل مختلفة ومتطورة ساهمت وبشكل كبير في زيادة مستوى الاداء المصرفي للمصارف والمؤسسات المالية المختلفة.

هـ- يجب على الحكومة العراقية تنبي موضوع تكنولوجيا المعلومات اذا ما علمنا انها اصبحت صناعة العصر الحالي ودعم وتشجيع المؤسسات في العراق على استخدام تكنولوجيا المعلومات وايضا تشجيع دخول المؤسسات العالمية لخلق التنافس بين هذه المؤسسات.

و-ضرورة قيام المؤسسات المالية والمصرفية في العراق الافصاح عن معلوماتها المالية والمحاسبية بشكل مفصل ودقيق اذا ما علمنا ان المؤسسات العالمية قعطت

شوطاً كبيرة في هذا المجال ووصلت الى مراحل كبيرة ومتطورة في حين الى اليوم مؤسساتنا المالية ليس لديها الا ادوات تكاد تكون تقليدية بامتياز، بالاضافة الى ذلك ان تكنولوجيا المعلومات تساهم بشكل كبير لتحول الاقتصاد الى اقتصاد اخضر وهذا هو محور الاهتمام باعتبارها مفتاح اساسي لهذا الموضوع.

المصادر والمراجع

- 1- Mohammad Ebrahimzadeh Sepasgozar, F., Ramzani, U., Ebrahimzadeh, S., Sargolzae, S., & Sepasgozar, S. (2020). Technology Acceptance In E-Governance: A Case Of A Finance Organization. Journal Of Risk And Financial Management, 13(7), 138.
- 2- Arno, W.A., & Putra, H.S. (2020). Technology Acceptance Model Of The Indonesian Government Financial Reporting Information Systems. International Journal Of Public Sector Performance Management, 6(1), 68-84.
- 3- Shaw, J.D., Park, T.Y., & Kim, E. (2013). A Resource- Based Perspective On Human Capital Losses, HRM Investments, And Organizational Performance. Strategic Management Journal, 34(5), 572-589.
- 4- Hitt, M.A., Xu, K., & Carnes, C.M. (2016). Resource Based Theory In Operations Management Research. Journal Of Operations Management, 41, 77-94.
- 5- Farouk, B.K.U., & Dandago, K.I. (2015). Impact Of Investment In Information Technology On Financial Performance Of Nigerian Banks: Is There A Productivity Paradox? The Journal Of Internet Banking And Commerce, 20(1), 1-22
- 6- Petria, N., Capraru, B., & Ihnatov, I. (2015b). Determinants Of Banks' Profitability: Evidence From EU 27 Banking Systems. Procedia Economics And Finance, 20, 518-524. [https://doi.org/10.1016/S2212-5671\(15\)00104-5](https://doi.org/10.1016/S2212-5671(15)00104-5).
- 7- Lee, C. C., & Hsieh, M. F. (2013). The Impact Of Bank Capital On Profitability And Risk In Asian Banking. Journal Of International Money And Finance, 32(1), 251-281. <https://doi.org/10.1016/J.jimonfin.2012.04.013>.

- 8- Stiroh, K. J. (2000). How Did Bank Holding Companies Prosper In The 1990s? *Journal Of Banking & Finance*, 24(11), 1703-1745.
- 9- Rashid, A., & Jabeen, S. (2016). Analyzing Performance Determinants: Conventional Versus Islamic Banks In Pakistan. *Borsa Istanbul Review*, 16(2), 92-107. <https://doi.org/10.1016/J.Bir.2016.03.002>.
- 10- Fahmi, I. (2014). *Financial Statement Analysis*. Bandung: Alfabeta.
- 11- Ramadan, Abdulhadi H, 2009," DETERMINANTS OF CAPITAL STRUCTURE AND THE FIRM'S FINANCIAL PERFORMANCE: AN APPLICATION ON THE UK CAPITAL MARKET", Thesis Submitted In Fulfilment Of The Requirements For The Award Of Phd Degree.
- 12- Laitinen, E. 2002, ""A Dynamic Performance Management System: Evidence From Small Finnish Technology Companies". ", *Scandinavian Journal Of Management*, Vol. 18, No. 1, Pp. 65-99
- 13- Fatihudin, Didin, Jusni, Mochklas, Mochamad,2018," HOW MEASURING FINANCIAL PERFORMANCE", Volume 9, Issue 6, June 2018, Pp. 553–557.
- 14- Hamdan , Mohammad Naser,. Gharaibeh , Omar Khlaif,. Al- Quran , Ali Zakariya "THE IMPACT OF INFORMATION TECHNOLOGY INVESTMENT ON THE FINANCIAL PERFORMANCE OF THE BANKS", *Academy Of Strategic Management Journal* Volume 20, Special Issue 6, 2021.
- 15- Alshatti, A.S. (2015). The Effect Of The Liquidity Management On Profitability In The Jordanian Commercial Banks. *International Journal Of Business And Management*, 10(1), 62-71
- 16- Phillips, P. A. & Sipahioglu, M. A. 2004, "Performance Implications Of Capital Structure: Evidence From Quoted UK Organisations With Hotel Interests", *Service Industries Journal*, Vol. 24, No. 5.
- 17- Copeland, T. E., Koller, T., Murrin, J., & Mckinsey & Company 2000, "Valuation: Measuring And Managing The Value Of Companies", 3rd Ed. Edn, John Wiley & Sons Inc.
- 18- Crane, A., Matten, D., And Spence, L.J., 2013, 'Corporate Social Responsibility: Readings And Cases In A Global Context', 2/E. Abingdon: Routledge.

19- Britton, A. & Waterston, C. 2006, "Financial Accounting", 4th Ed. Edn, Financial Times Prentice Hall, Harlow.

20- Appiahene, P., Missah, Y. M., & Najim, U. (2019). Evaluation of information technology impact on bank's performance: The Ghanaian experience. *International Journal of Engineering Business Management*, 11, 1847979019835337

تأثير التكنولوجيا المالية في تحسين مستوى الشمول المالي

في دولة العراق (دراسة تحليلية)

The Impact of Financial Technology on Improving the Level of Financial Inclusion In Iraq (Analytical Study)

د. منتج عبدة

سيماء محسن علاوي العبيدي

جامعة صققاس-كلية العلوم الاقتصادية والتصرف

الجامعة العراقية-كلية الادارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

ساهمت خدمات التكنولوجيا المالية باحداث نقلة نوعية في عالمنا اليوم من الاقتصاد النقدي الى الاقتصاد غير النقدي، وذلك باحداث تغييرات جذرية في قطاع الخدمات المالية، فقد شهد العالم في الآونة الاخيرة تحولاً كبيراً الى المعاملات الرقمية كأستخدام أنظمة دفع وتحويل الاموال الحديثة و الاستثمار والادخار التكنولوجي ونظام البلوكات ونظام تحصيل الفواتير الكترونياً.. الخ، وهذا ساعد في تقديم الخدمات المالية للأفراد والشركات بطرق سهلة وسريعة وبتكاليف منخفضة مقارنة بالوسائل التقليدية. وتؤدي خدمات التكنولوجيا المالية دوراً جوهرياً في تعزيز الشمول المالي لكافة فئات المجتمع، فتعميم الخدمات المالية وتوسيع قاعدة المشاركة في النظام المالي يعد عاملاً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.



وعليه فإن البحث يهدف الى مناقشة واقع التكنولوجيا المالية في العراق ودورها في تحسين مستوى الشمول المالي، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL) لاختبار فرضيات البحث باعتماد أنموذج ذو متغير مستقل وتابع، اذ تمثل المتغير التابع بالودائع المصرفية ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي (كأحد مؤشرات الشمول المالي)، في حين تمثل المتغير المستقل بمعدل اجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠ الف بالغ، وقد توصل البحث الى عدة استنتاجات منها ضعف الجانب التشريعي والقانوني الذي يعد احد متطلبات نجاح تطبيق التكنولوجيا المالية في العراق، وانخفاض مؤشرات الشمول المالي والتي تتمثل بالودائع المصرفية منسوبة الى الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يدل على ضعف القطاع المصرفي العراقي في استقطاب الودائع و ضعف ثقة الافراد بهذا القطاع.

الكلمات مفتاحية: التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، الصراف الآلي، المودعون، المقترضون.

Abstract:

Financial technology services have contributed to a qualitative shift in our world today from a monetary economy to a non-cash economy, by bringing about radical changes in the financial services sector. And the system of collecting bills electronically, etc., and this helped in providing financial services to individuals and companies in easy and fast ways and at low costs compared to traditional means.

Financial technology services play a fundamental role in promoting financial inclusion for all segments of society, as the generalization of financial services and the expansion of the base of participation in the financial system is a key factor in achieving economic development goals.

Accordingly, the research aims to discuss the reality of financial technology in Iraq and its role in improving the level of financial inclusion. The ARDL model has been used to test the research hypotheses by adopting a model with an independent and dependent variable, as the dependent variable represents bank

deposits and their ratio to GDP. Total (as one of the indicators of financial inclusion), while the independent variable represents the rate of ATMs per 100,000 adults. Banking is attributed to the gross domestic product, and this indicates the weakness of the Iraqi banking sector in attracting deposits and the weak confidence of individuals in this sector.

Keywords: financial technology, financial inclusion, automated teller machines, depositors, borrowers.

المقدمة

تحتل قضايا توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية أهمية كبيرة في كافة دول العالم وبالأخص الدول النامية بسبب ماتعانيه هذه الدول من ارتفاع معدلات البطالة لدى الشباب وتزايد معدلات الفقر...الخ، وضرورة تطوير استراتيجيات وسياسات اقتصادية لتحقيق نمو أكثر شمولية لمختلف فئات المجتمع وقطاعات الأعمال ويأتي في مقدمة هذه الاستراتيجيات تعزيز الشمول المالي.

ولعل أهم البرامج المستخدمة في تعزيز الشمول المالي هو تطبيق التكنولوجيا المالية والتي يمكن أن تكون عاملاً من عوامل التغيير المثمر الذي يعزز الأهداف الانمائية، فالتكنولوجيا لها أدوار عدة فهي أداة تمكين وتيسير ووسيلة لزيادة الانتاجية وفرص العمل وضمان التحول الى الاقتصادات والمجتمعات الرقمية، الذي يحقق فوائد عديدة من الابتكار في كافة دول العالم، إذ يتطلب زيادة استثمار الحكومات والشركات الخاصة في البحث والتطوير وارساء بنية تحتية تتمثل بشبكات الانترنت الفعالة، وإذا ما اقترنت التكنولوجيا المبتكرة بموارد بشرية واعية ومدركة لاستخدامات التكنولوجيا امكنها ان تنشئ اقتصادات أكثر حيوية ومجتمعات أكثر نشاطاً باستخدام حلول تكنولوجية مكيفة حسب احتياجاتها المحلية.

وتبرز أهمية تحسين مستوى الشمول المالي في العراق نظراً لكونه ذو اقتصاد ريعي يعتمد على النفط بالدرجة الأساس في تمويل الموازنة العامة، مع انخفاض مساهمة القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية وغيرها وارتفاع البطالة وانخفاض دور المصارف في تقديم القروض بشكل عام، وضعف دور قطاع التأمين، لذلك يستدعي

الأمر النهوض بمستوى الشمول المالي بغية تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتقليص الفجوة بين العراق وبقية دول العالم.

١- المبحث الأول: منهجية البحث

١.١ - اشكالية البحث:

تتجسد اشكالية البحث بانخفاض مؤشرات الشمول المالي في الاقتصاد العراقي، وذلك لوجود مجموعة من التحديات والمشكلات تمثلت بالاوضاع السياسية والاقتصادية المتدهورة التي مر بها العراق في العقود السابقة والتي ساهمت مجتمعة في انخفاض هذه المؤشرات وزادت من صعوبة النهوض بها، وعليه فإن اشكالية البحث تتمثل في: مامدى تأثير التكنولوجيا المالية في تعزيز مستوى الشمول المالي في العراق؟

١.٢ - فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها " تأثر التكنولوجيا المالية في تعزيز مستوى الشمول المالي وباستخدام نموذج ARDL وقبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية".

١.٣ - اهمية البحث:

تبرز اهمية البحث من خلال الآتي:

أ- تتجسد اهمية البحث في بيان واقع الشمول المالي والتكنولوجيا المالية في العراق.

ب- يستمد البحث أهميته في التعرف على مدى تأثير التكنولوجيا المالية وتسهيل وصول الخدمات المالية لأكبر عدد ممكن من العملاء.

١.٤ - اهداف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الآتية:

أ- التعرف على مقومات التكنولوجيا المالية في الاقتصاد العراقي.

ب- الاحاطة بموضوع الشمول المالي وابرز مؤشرات في الاقتصاد العراقي.

ج- قياس وتحليل العلاقة بين التكنولوجيا المالية ومؤشرات الشمول المالي في العراق.

د- المبحث الثاني: طبيعة التكنولوجيا المالية في الاقتصاد العراقي:

تعد التكنولوجيا المالية أحدث مراحل التطور في قطاع الخدمات المالية، فهي مزيج بين أحدث الابتكارات التكنولوجية وخدمات القطاع المالي، لينتج عنه تقديم الخدمات المالية بطريقة أكثر تعقيداً لتلبية احتياجات العملاء بمرونة وسرعة وكلفة منخفضة. ومع ذلك لا يمكن تحقيق هذا التغير والتطور في قطاع الخدمات المالية الا بتوفير مناخ يسمح لهذه الصناعة بالتطور والنمو، وتهيئة البيئة المواتية لتوظيف هذه التكنولوجيا في كافة المستويات والمجالات بما يضمن تحقيق خطط التنمية الاقتصادية التي لا يمكن الوصول اليها بمعزل عن التحول الى المجتمع الرقمي.

٢- المبحث الثاني: الجانب النظري

٢. ١- مفهوم التكنولوجيا المالية:

التكنولوجيا المالية أو ما يعرف بـ (Fintech) وهي اختصار لكلمتين Technology Financial ويشير هذا المصطلح الى جميع المنتجات او الخدمات التي تمكّن الافراد والشركات من الوصول الى المدفوعات والمدخرات والتسهيلات الائتمانية عبر الانترنت دون الحاجة لزيارة فرع المصرف او دون التعامل مع مزود الخدمة المالية (Ozili, 2018:330).

وتستخدم التكنولوجيا المالية لوصف مجموعة متنوعة من الخدمات المبتكرة التي لديها القدرة على صناعة الخدمات المالية من الشكل التقليدي الى شكل أكثر تطوراً وبأسعار ملائمة وأكثر أمناً وشفافية (International organization of securities commissions, 2017:4).

ومن منظور آخر يمكن تعريفها بأنها صناعة مكونة من شركات تعمل على تسخير التكنولوجيا من أجل خدمة قطاع المدفوعات، وذلك باستخدام برامج رقمية حديثة وتطبيقها على الخدمات المالية مثل الحوالات وصرف العملات وحسابات الارباح والارباح المتوقعة على الاستثمارات والخدمات المصرفية الاخرى (حرفوش، ٢٠١٩: ٧٢٧).

وتعتبر التكنولوجيا المالية إحدى تطبيقات الاقتصاد التشاركي المحددة بأنها مجموعة لأسواق العرض والطلب الخاصة بالسلع والخدمات التي تستند إليها الشركات باستخدام التطبيقات الالكترونية والمنصات الرقمية لتمكين الاتصال بين مقدمي السلع والخدمات والمستهلكين، ثم تقديم الدعم التجاري على أساس الطلب، ويكمن دور هذه الشركات في التوسط بين مقدمي الخدمات المالية والمستهلكين. ويتشارك أولئك الذين يمتلكون الأصول (رأس المال) مع من لا يملكها بشرط اعادتها اليه فيما بعد، ويكون الاجراء بسيطاً وبعائد مادي اقل بكثير مما هو متوفر لدى المؤسسات المالية ويكون مرضياً لكلا الطرفين، كما تحصل الشركات الوسيطة على عمولتها المحددة ومن هنا تأتي فكرة التشارك في الملكية وفي الاستهلاك ايضاً(عبد العزيز، ٢٠١٧ : ٦٦).

ويعد التطوير الرقمي أحد أهم ركائز مستقبل التمويل والمصارف وضمن هذا الاطار تتمتع التكنولوجيا المالية بإمكانية حقيقية لتغيير هيكل الخدمات المالية التقليدية، اذ يمكن للتكنولوجيا المالية ان تقدم الخدمات المالية بشكل أسرع وأرخص ويمكن الوصول اليها خاصة بالنسبة لغالبية السكان الذين لايتعاملون مع القطاع المصرفي.

٢. ٢- واقع التكنولوجيا المالية في العراق:

٢. ٢. ١- شركات التكنولوجيا المالية:

رغم بدايتها المتأخرة تكتسب شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الوقت الحالي زخماً في بعض البلدان العربية، حيث عرف عدد شركات التكنولوجيا المالية في البلدان العربية (الشرق الاوسط وشمال افريقيا) خلال المدة ٢٠١٣-٢٠١٨ ارتفاعاً ملحوظاً حيث كان عددها ٤٤ شركة سنة ٢٠١٣، وارتفع الى ٢٤٥ شركة

سنة ٢٠١٧ وارتفع ليبلغ ٣١٠ شركة سنة ٢٠١٨ (Mena Finteh, 2019: 25)، وقد بلغت نسبة شركات التكنولوجيا المالية في العراق حوالي ١% من اجمالي الشركات العاملة في الوطن العربي وهي نسبة منخفضة جداً، وهذا يشير إلى حاجة هذه

الشركات إلى إطار وبيئة داعمة لنموها وتمكينها من مواجهة التحديات التي تواجهها اثناء تأدية عملها لاسيما خلال السنوات الاولى من تأسيسها، يضاف الى ذلك ضعف تغلغل الانترنت والثقافة المالية في العراق.

وابرز شركات التكنولوجيا المالية العاملة في العراق هي شركة ideal payments وهي شركة بلجيكية متخصصة في تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف النقال وقد عقدت شراكة مع اكبر شركة تأمين في العراق لإنشاء تطبيق محفظة الطيف الالكتروني، وتهدف هذه الشركة الى تزويد العملاء الذين لا يملكون حسابات مصرفية بحلول تتيح لهم استقبال رواتبهم عبر تطبيق الهاتف النقال، بالاضافة الى اتاحة خدمة الدفع والتحويل عبر هذا التطبيق، وتتمثل الخدمات التي تقدمها هذه الشركة خدمة الدفع عبر الانترنت والدفع الفوري وغيرها (<https://www.finextra.com/pressarticle>).

٢. ٢. ٢ - مقومات تطبيق التكنولوجيا المالية في العراق:

من ابرز مقومات تطبيق واستخدام التكنولوجيا المالية هي الآتي:
٢. ٢. ٢. ١- قوانين تنظيم عمل الشركات المالية: وتتناول هذه القوانين مختلف المبادرات التي تنتهجها الدول على مستوى السياسات والتشريعات والقواعد التنظيمية لتنمية قطاع التقنيات المالية الحديثة، فتوفير بيئة تمكينية أمر بالغ الأهمية لتعبئة الموارد وتهيئة مناخ موات لاقتناء ونشر وتعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشمل هذه القوانين:

أ. البيئة القانونية والتنظيمية: في العراق يتضمن مشروع قانون الجرائم الإلكترونية عقوبات قانونية على إساءة استخدام الحواسيب والأجهزة الإلكترونية وشبكات الحاسوب وفقاً للاتفاقيات والاتفاقيات الدولية كما عمدت مراكز التدريب الى تنظيم دورات وحلقات عمل للتوعية وتتمثل مهمة إحدى شعب وزارة الداخلية في ملاحقة الجرائم السيبرانية مثل الاحتيال الإلكتروني والمحتوى السئ.

ب. الخصوصية وحماية البيانات: من الضروري ان تتوفر تشريعات لحماية البيانات وان يتم تنفيذها لدعم وتعزيز استخدام التقنيات المالية الحديثة، لان مثل هذه التشريعات لم يتم اعتمادها الا مؤخراً او لاتزال في مرحلة الصياغة والبحث. وفي العراق لا يوجد سوى مبادرات حول مبدأ وفكرة الحفاظ على الخصوصية والسرية، اذ تم إنشاء لجنة لتنسيق وإدارة النشاط الحكومي باتجاه الحوكمة الإلكترونية بموجب المرسوم ٤٥ لسنة ٢٠١٦، وتتألف اللجنة من فرق عدة تركز إحداها على وضع سياسة للخصوصية وحماية البيانات (الامم المتحدة، ٢٠٢٠: ٥٢).

ج. أمن الانترنت والشبكة: تتعامل العديد من دول العالم مع أمن البنية التحتية لشبكة الانترنت بوسائل مختلفة مثل الاستراتيجيات الوطنية وتكوين فرق للتصدي لحوادث أمن الحاسبات، ومن الجدير بالذكر أن القدرات والنهج الوطنية والاقليمية لا تزال قيد التطوير، ذلك أن معظم دول العالم وبالاخص الدول النامية لم تتبنى أو تنفذ استراتيجيات وطنية للأمن السيبراني، وكذلك لم تحقق فرق التصدي لحوادث أمن الحاسبات عموماً أقصى قدر ممكن من فرص التعاون. وينضوي تحت هذا المستوى العراق اذ يفترق الى الاطر التشريعية والقانونية لضبط الامن والخصوصية، اذ اطلق الكثير من المبادرات لارساء بيئة موثوقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الا انها لم تطبق بشكل ملموس، مما جعله يخفق في تحقيق بيئة أكثر تطوراً ونضجاً.

٢. ٢. ٢. البحث والتطوير في قطاع التكنولوجيا والمعلومات: على الرغم من ادراك أهمية امتلاك استراتيجية للبحث والتطوير والابتكار لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فمعظم الدول لاتمتلك استراتيجية كهذه وإذا كان هناك مثل هذه الاستراتيجية، فليس هناك آلية لتطبيقها وزيادة انتاجية قطاع التكنولوجيا، وقد تسعى الجامعات ومراكز البحوث الى اجراء بعض البحوث، لكن هذه البحوث إما نظرية أو أنها غير منسقة مع احتياجات هذا القطاع. وتفتقر الكثير من الدول النامية ومنها العراق الى الآليات الوطنية الضرورية لتحويل المعلومات والمعرفة الى نواتج اقتصادية، وان برامج البحث والتطوير لاتشغل حيزاً كبيراً في الموازنات الحكومية او في البرامج الانمائية طويلة الاجل، وان هذا الامر سيحول دون تطوير القطاعات

الاقتصادية والنهوض بواقع هذه البلدان. والجدول ١ يوضح الانفاق على البحث والتطوير ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي لبعض الدول العربية.

جدول (١)

نسبة الانفاق على البحث والتطوير الى الناتج المحلي الاجمالي لبعض الدول العربية
للمدة (٢٠١٣-٢٠١٨)

الدولة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
مصر	٠.٦٤	٠.٦٤	٠.٧٢	٠.٧١	٠.٦٨	٠.٧٢
الامارات		٠.٦٩	٠.٩٠	٠.٩٦		١.٣٠
العراق		٠.٠٤	٠.٠٤	٠.٠٤	٠.٠٤	٠.٠٤
تونس	٠.٦٧	٠.٦٥	٠.٦٣	٠.٦٠		٠.٦٠

المصدر: <http://observatory.alecso.org/Data/2021/03/17>

يشير الجدول ١ الى الانفاق على البحث والتطوير منسوباً الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق وبعض الدول العربية، ويحتل العراق ادنى نسب للانفاق على البحث والتطوير، وينعكس هذا بصورة سلبية على واقع التكنولوجيا المالية ويحول دون وصول الخدمات المالية لأكبر عدد من العملاء.

٢. ٢. ٣_ البنية التحتية للتكنولوجيا المالية:

تعد البنية التحتية جوهر تحقيق اهداف الشمول المالي وتوفير وصول عالمي ومستدام وميسور لتكنولوجيا المعلومات، وتأخذ بالاعتبار الخدمات ذات الصلة القائمة بالفعل في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتوفر اتصالاً وتوصيلاً مستدامين للمناطق النائية والمهمشة على المستويين الوطني والإقليمي.

وتشمل البنية التحتية ما يأتي:

أ. خدمة الانترنت: تشير البيانات الخاصة بالجدول ٢ الى ان عدد مستخدمي الانترنت في بعض البلدان العربية، اذ سجلت دولة الامارات اعلى نسبة مقارنة بعدد السكان حيث وصلت نسبة استخدام شبكة الانترنت

(١٠٣.٣ %) من مجموع السكان محققة بذلك المرتبة الاولى بين البلدان العربية، وبلغ عدد مستخدمي الانترنت في الامارات (١٠٣١٦٠٠٠) مستخدم. وحلت مصر بالمرتبة الاخيرة بنسبة قدرها (٥٢.٥%) تلاها العراق الذي سجل انخفاضاً في عدد المستخدمين اذ بلغ عددهم (٢٤٥٢٥٠٠٠) مستخدم و بنسبة قدرها (59.6%) وهي نسبة منخفضة نظراً لعدد السكان البالغ (٤١١٧٩٣٥٠).

جدول (٢)

عدد مستخدمي الانترنت ونسبتهم الى عدد السكان لسنة ٢٠٢١

الدولة	عدد السكان لسنة ٢٠٢١	مستخدمي الانترنت لسنة ٢٠٠٠	مستخدمي الانترنت لسنة ٢٠٢١	نسبة المستخدمين / عدد السكان %
العراق	٤١١٧٩٣٥٠	١٢٥٠٠	٢٤٥٢٥٠٠٠	59.6%
الامارات	٩٩٩١٠٩٨	٧٣٥٠٠٠	١٠٣١٦٠٠٠	103.3%
تونس	11935766	100000	8170000	68.4%
مصر	104258327	450000	54741493	52.5%

Source: <https://www.internetworldstats.com/stats5.htm>



المصدر: الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (٢).

ب. انتشار الهاتف المحمول: تعد ملكية الهواتف المحمولة اداة مهمة لتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وشهد العالم انتشاره في مختلف البلدان نظراً لتطور وانتشار خدمات الجيل الرابع من الاتصالات النقلة، حتى قاربت معدلات الانتشار نسبة (١٠٠%) (www.itu.int) في معظم دول المنطقة ومنها العراق.

وعليه بعد التعرف على مقومات التكنولوجيا المالية في العراق من الضروري الاحاطة بموضوع الكثافة والانتشار لاجهزة الصراف الآلي(ATMs) اذ يشكل نظام المدفوعات الآلية القناة التي من خلالها تتدفق الموارد المالية، ومن ثم يمثل الاساس الرئيس لاقتصاد السوق الحديث عن طريق توفير مجموعة من الآليات الي يمكن من خلالها تسوية المعاملات بسهولة ومن ابرز قنوات الدفع الالكتروني اجهزة الصراف الآلي التي يمكن من خلالها اجراء المدفوعات المختلفة.

وقد سجل العراق نسباً منخفضة في الانتشار المصرفي لاجهزة (ATMs) اذ بلغ اعلى متوسط انتشار (٥.٣) سنة ٢٠٢٠ وادنى متوسط انتشار (١.٠٨) سنة ٢٠١٣.

جدول (٣)

معدل انتشار اجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠ الف بالغ في العراق

السنة	معدل انتشار أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠ الف بالغ
2010	2.22
2011	2.17
2012	2.17
2013	1.08
2014	1.61
2015	1.86
2016	2.38
2017	2.66
2018	3.83
2019	4.2
٢٠٢٠	5.35

المصدر: www.worldbank.org

٣- المبحث الثالث: واقع الشمول المالي في الاقتصاد العراقي.

يعد الشمول المالي من اكثر المفاهيم تداولاً لاسيما بعد الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، اذا انصب اهتمام صانعي السياسات المالية والاقتصادية في العديد من دول العالم المتقدمة والنامية على موضوع الشمول المالي (Financial Inclusion) وامكانية وصول الخدمات المالية الى كافة فئات المجتمع وخاصة الفئات المحرومة من النظام المالي، لما لهذا الموضوع من اهمية وأثر على الاستقرار المالي والاجتماعي والسياسي والتنمية الاقتصادية وحماية المستهلك. اذ اقدمت غالبية دول العالم على تبني سياسات تضمن تحقيق الشمول المالي وتمكن كافة شرائح المجتمع من الوصول الى الخدمات المالية والتي تلبي احتياجاتهم وتبعدهم عن التهميش المالي، وسينعكس هذا بشكل ايجابي على الازمات الاقتصادية للدول بأكملها.

٣.١- مفهوم الشمول المالي :

على الرغم من اختلاف تسمية الشمول المالي من قبل المختصين والباحثين في مختلف الادبيات اذ اطلق عليه البعض لفظ التمويل الشامل او الادراج المالي والاشتمال المالي ومنهم من اطلق عليه بالانفاذ المالي او الدعم المالي الا ان جميع هذه التسميات تنحصر في حلقة واحدة وغرض واحد وهو كيفية تكثيف الجهود لايصال الخدمات المالية والمصرفية لاصحاب الدخل المحدودة بالشكل الذي يدعم قراراتهم المالية ومواجهة الصدمات المالية (لفته، ٢٠١٩: ٣).

وقد ذكر المختصين عدة تعاريف للشمول المالي منها "عملية ضمان الوصول الى الخدمات المالية والائتمان المناسب وفي الوقت المناسب الى الفئات الضعيفة المتمثلة بذوي الدخل المنخفض وبتكلفة معقولة ويتضمن الوصول الى الخدمات المصرفية والتأمين والادخار والائتمان وتقديم المشورة المالية ومحو الامية المالية"

(V.Lingareddy , Others,2016: 262).

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الشمول المالي بأنه " عملية تعزيز الوصول الميسور التكلفة وفي الوقت المناسب والكافي لمجموعة من المنتجات والخدمات المالية وتوسيع نطاق استخدامها من قبل فئات المجتمع المختلفة من خلال تنفيذ مناهج قائمة ومبتكرة مصممة خصيصاً بما في ذلك الوعي المالي والتعليم بهدف تعزيز الرفاهية المالية وتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي(Atkinson,2013:11).

كما عرفت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (Consultative Group to Assist the Poor CGAP) الشمول المالي بأنه " الحالة التي يتاح فيها لجميع الافراد البالغين من الوصول الى خدمات الاقراض والمدفوعات والمدخرات والتأمين المقدمة من مؤسسات مالية رسمية وبشكل مريح وبكلفة ميسورة بدلاً من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم" (برنيه، آخرون، 2019 : ٣).

وينبغي في هذا الصدد التمييز بين مفهوم الشمول المالي ومفهوم الحصول على الخدمات المالية وذلك على النحو الآتي:

- أ- فالخدمات المالية هي ماتقدمه المصارف من خدمات تحاول من خلالها جذب العملاء، اما الشمول المالي هو الوصول الى هذه الخدمات.
- ب- الخدمات المالية تعد من الوظائف التي تقوم بها المصارف، اما الشمول المالي فهو الطريق الذي يتم من خلاله الحصول على هذه الخدمات.

ج- الخدمات المالية تقدم بغض النظر عن التكلفة فهي تستهدف كافة فئات المجتمع، اما الشمول المالي فيشير الى الحصول على هذه الخدمات باقل تكلفة وبذلك يستهدف الفئات ذات الدخل المحدود.

٣. ٢- طبيعة الشمول المالي في الاقتصاد العراقي:

لمعرفة واقع وتطور الشمول المالي في العراق ينبغي تحليل المؤشرات الاساسية للشمول المالي للأفراد والمؤسسات، وذلك على النحو الآتي:

٣. ٢. ١- مؤشرات الوصول: يرتبط مؤشر امكانية الوصول بدرجة فاعلية الصناعة المصرفية، لأن النسبة العالية لهذا المؤشر تساعد على زيادة احتمالية ان تحقق السياسة النقدية اهدافها من خلال انتشار الخدمات المصرفية ونشر الثقافة المصرفية وبافضل طريقة من اجل استقطاب جميع فئات المجتمع للمشاركة في كافة الخدمات المصرفية والاستفادة منها وتقاس مؤشرات الوصول بنسب الانتشار لفروع المصارف التجارية اذ يتحقق الشمول المالي عبر وصول الخدمات المصرفية لكافة شرائح المجتمع، خاصة منها محدودي الدخل والمرأة والمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، بما يشمل المناطق الريفية التي يصعب الوصول إليها. ويتحقق ذلك بالانتشار الواسع لشبكة فروع المصارف في جميع المناطق الحضرية منها والريفية على حد سواء.

وقد حقق العراق نسب متدنية لانتشار فروع المصارف اذا كانت اعلى نسبة (٥.٥٢) سنة ٢٠١٢، وكانت ادنى نسبة (٣.٩) سنة ٢٠١٧، وهذا يوضح ضعف فاعلية القطاع المصرفي العراقي بسبب الظروف الاقتصادية والامنية والوضع السياسي المربك الذي شهده البلد على مدار السنوات المنصرمة.

جدول (٤)

مؤشرات الوصول في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	
5.6	3.9	4.3	3.9	4.05	4.86	5.25	5.40	5.52	5.10	5.29	الانتشار المصرفي لفروع المصارف التجارية لكل ١٠٠ الف بالغ

المصدر: www.worldbank.org

٣. ٢. ٢. - مؤشر نفاذ الاستخدام: يعد مؤشر نفاذ الاستخدام ثاني مؤشر لقياس الشمول المالي، فهو يتضمن قياس نسبة امتلاك الحسابات المصرفية من قبل البالغين الاناث والذكور، وتعكس نتائج قياس نفاذ الاستخدام مدى تغلغل الخدمات المصرفية في جميع القطاعات الاقتصادية والدور الحقيقي للوساطة المالية للقطاع المصرفي. ومن ابرز مؤشرات نفاذ الاستخدام مؤشر الودائع المصرفية منسوبة الى الناتج المحلي الاجمالي ويبين هذا المؤشر مدى اقبال الوحدات الاقتصادية (الافراد والشركات) على القطاع المصرفي وقدرته على جذب الودائع من كافة الوحدات، ويوضح مدى قدرة المصارف التجارية على تحفيز الطلب على الودائع المصرفية ويشير الجدول ٥ الى ان نسبة الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الاجمالي قد حققت مستويات منخفضة في العراق فكانت اعلى نسبة (٥٠.٥%) سنة ٢٠٢٠ وادنى نسبة (٣٠.٦%) سنة ٢٠١٧، وهذا يدل على ضعف القطاع المصرفي العراقي في استقطاب الودائع و ضعف ثقة الافراد بهذا القطاع.

جدول (٥)

الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العراقية ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي

٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	الودائع المصرفية/ الناتج المحلي الاجمالي
50.5	37.7	35.4	30.6	35.5	45.7	40.5	37.3	35.4	36.5	42.5	

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعداد مختلفة.

٣. ٢. ٣_ مؤشر الجودة: ويتضمن هذا المؤشر عدة مؤشرات فرعية اهمها :

أ. مؤشر القدرة على تحمل التكاليف: من ابرز المعايير التي تمنع الافراد من امتلاك حساب مصرفي هي الخدمات المالية باهظة الثمن، مما يعني أن هذه الخدمات قد لا تكون في متناول المستخدمين ذوي الدخل المنخفض، وبالتالي يعدون مستبعدين من النظام المالي الرسمي، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة البالغين الذين لايمتلكون حساباً مصرفياً بسبب ارتفاع اسعار الخدمات المالية (٢٢.٧%) من اجمالي السكان في البلدان منخفضة الدخل، وهذه النسبة مرتفعة كثيراً مقارنة بالبلدان المتوسطة الدخل اذ تبلغ النسبة لديها (١٠.٧%)، اما في العراق فقد حقق نسبة مرتفعة قدرها (٤٢.١ %) لسنة ٢٠١٧ (www.data.albankaldawli.org).

ب. السلوك المالي: ويشير الى مصدر القروض الذي يعد مؤشراً مهماً لمستوى الشمول المالي وكفاءة المؤسسات المالية الرسمية، نجد ان الاقتراض غير الرسمي (العائلة والاصدقاء) في العراق قد شكل نسبة كبيرة من البالغين قدرها (52.1%)، وهي تفوق نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية والبالغة (٢.٨%)، وهذا يعكس مدى قصور المؤسسات المالية في توفير التسهيلات الائتمانية.

٣. ٣- التحليل القياسي لأثر التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في العراق:

في هذا المبحث سنحاول قياس العلاقة بين المتغير التابع (مؤشر الشمول المالي والمتمثل بنسبة الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الاجمالي) والمتغير المستقل (مؤشر التكنولوجيا المالية المتمثل بمعدل اجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠ الف بالغ) في الاقتصاد العراقي وبصيغة خطية وبقيم ربع سنوية Quarterly (2010q1-2020q4)، وذلك لان نموذج ARDL لكي تكون نتائجه مقبولة وخالية من الخلل ينبغي ان يتجاوز حجم العينة ٣٠ مشاهدة، وتهدف الدراسة الى قياس السكون للسلاسل الزمنية فضلاً عن التكامل المشترك من أجل الوصول الى حقيقة العلاقة بين مؤشر نسبة الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الاجمالي ومعدل اجهزة الصراف الآلي وتم تحليل البيانات من خلال الاستعانة بالبرنامج الاحصائي (Eviews10).

٣. ١ - توصيف المتغيرات المستخدمة في الدراسة:

بناءً على التحليل الاقتصادي فإن ارتفاع اجهزة الصراف الآلي سيؤدي الى زيادة الودائع المصرفية بمعنى آخر ان انتشار خدمات المصارف التجارية سيولد زيادة مقابلة في عدد المتعاملين معها اذ ان الخدمات المالية ستصل الى اكبر عدد من العملاء اي وجود علاقة طردية بينهما. ولتحويل المتغيرات الاقتصادية موضوع البحث الى صيغ رياضية تأخذ شكل الدالة (Function) يمكننا تحديد معالم النموذج وفق العلاقة الدالية:

$$FI = f(ATM)$$

اذ ان:

FI = اجمالي الودائع المصرفية منسوباً الى الناتج المحلي الاجمالي.

ATM = عدد اجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠ الف بالغ.

وتم تقدير معلمات الانموذج وفق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) باستخدام الصيغة الخطية كونها تعطي مؤشرات احصائية افضل من الصيغة اللوغارتمية وعليه فان الانموذج القياسي للبحث يكون على النحو الآتي:

$$FI_t = \beta_0 + \beta_1 ATM_t + u_t \dots \dots \dots (1)$$

ويمكن قياس العلاقة قصيرة وطويلة الاجل وفقاً لـ نموذج ARDL كما في الصيغة الآتية:

$$\Delta FI_t = \beta_0 + \beta_1 ATM_{t-1} + \beta_2 FI_{t-1} + \sum_{i=0}^r \rho_1 \Delta ATM_{t-i} + \sum_{i=0}^r \rho_2 \Delta FI_{t-i} + u_t \dots \dots (٢)$$

اذ ان:

FI = الودائع المصرفية ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي (المتغير التابع)

ATM = معدل اجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠ الف بالغ (المتغير المستقل)

Δ : الفروق الاولى

$(\beta_1, \beta_0, \beta)$: معاملات العلاقة قصيرة الاجل.

r : عدد فترات الابطاء الزمني المثلى.

ρ : معاملات العلاقة طويلة الاجل والتي تعكس التكامل المشترك من عدمه.

u_t : حد الخطأ العشوائي للنموذج.

٣. ٢. - قياس وتقدير العلاقة بين اجهزة الصراف الآلي واجمالي الودائع المصرفية منسوباً الى الناتج المحلي الاجمالي:

بعد تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة وتقدير الانموذج وفق الصيغة الخطية يمكننا اجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية لديكي فولر (ADF) واختبار فليبس بيرون (PP) ومن ثم تحديد فترات الابطاء المثلى وتطبيق نموذج ARDL باستخدام برنامج Eviews 10 وذلك على النحو الآتي:

٣. ٢. ١. - نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية:

أ. اختبار ديكي فولر (ADF) : يوضح الجدول ٦ نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للمتغيرات باستخدام اختبارات ديكي فولر وفليبس بيرون، وقد اظهرت نتائج اختبار (ADF) ان السلاسل الزمنية لكلا المتغيرين لم تستقر عند مستوياتها الاصلية وهذا يتطلب اجراء الاختبار مرة ثانية مع تغيير الرتبة، وعند تغيير رتبة الانموذج واجراء الاختبار تحقق الاستقرار عند الفرق الاول وبحد ثابت فقط. وقد كانت قيمة (t)

المحتسبة اكبر من قيمة (t) الحرجة عند مستوى معنوية (١٠%، ٥%، ١%)، كما ان قيمة P-Value كانت أقل من ٥% وتحقق هذين الشرطين يعني قبول الفرضية البديلة ($H_1: B \neq 0$) القائلة بعدم وجود جذر الوحدة اي ان السلسلة ساكنة.

ب. اختبار فليبس بيرون (PP): يلاحظ من الجدول ٦ ان النتائج وفق اختبار فليبس (PP) لم تختلف كثيراً عما كانت عليه في اختبار (ADF) مما يعطينا مصداقية اكبر، اذ ان السلاسل الزمنية لكلا المتغيرين كانت غير ساكنة عند مستواها الاصلي لذا تم اجراء الاختبار مرة ثانية وتبين انها استقرت عند اخذ الفروق الاولى وبحد ثابت فقط وظهرت قيمة (t) المحتسبة اكبر من (t) الحرجة وبمستوى معنوية (١٠%، ٥%، ١%)، ومما يعزز هذه النتيجة ان قيم الاحتمال ظهرت اقل من ٥% وعليه نقبل الفرضية البديلة ($H_1: B \neq 0$) التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة اي ان السلسلة ساكنة.

جدول (٦)

نتائج اختبارات جذر الوحدة (ADF) و (PP)

اختبار PP				اختبار ADF				المتغيرات	
الفرق الاول/ حد ثابت		المستوى / حد ثابت		الفرق الاول/ حد ثابت		المستوى / حد ثابت			
P-value	قيمة t	P-value	قيمة t	P-value	قيمة t	P-value	قيمة t		
0.0000	-6.348	0.5221	-1.503	0.0000	-6.348	0.6009	-1.343	FI	
0.0000	-6.680	0.9946	0.902	0.0000	-6.663	0.9854	0.517	ATM	
							-3.59	1 %	مستوى المعنوية (القيم الحرجة)
							-2.93	5 %	
							-2.60	10 %	

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

٣. ٢. ٢. التكامل المشترك في اطار أنموذج الانحدار الذاتي للابطاء

الموزع (Autoregressive)

:(Distributed Lag Estimate (ARDL)

بعد اجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث اصبح من المناسب استخدام منهجية التكامل المشترك وفق انموذج ARDL وتقدير العلاقة التوازنية في

الاجلين القصير والطويل، لان السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة تتصف بالسكون عند الفروق الاولى لانها لو كانت ساكنة عند الفرق الثاني لايمكننا استخدام نموذج ARDL لذا فان هذا الانموذج هو الانسب لقياس وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

وقبل تطبيق انموذج ARDL تم اختيار مدة الابطاء الملائمة لكل انموذج وذلك باستخدام انحدار ذاتي لكل المتغيرات ولمدة واحدة تلو الأخرى لحين الحصول الى الانموذج الذي يحقق أفضل النتائج في المعايير (HQ,SC,AIC,FPE,LR) واختياره، وكانت افضل مدة ابطاء عند فترة ابطاء واحدة (Lag=1).

أ. نتائج اختبار التكامل المشترك وفق اختبار الحدود (Bounds Test):
لاختبار العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل (وجود تكامل مشترك) تم حساب احصاءة F من خلال اختبار الحدود وكما موضح في الجدول ٧:

جدول (٧)

اختبار الحدود (Bounds Test) لنموذج ARDL

النتيجة	K	F- statistic
تكامل مشترك	1	8.54
I (1)	I (0)	مستوى المعنوية
4.04	4.78	10%
4.16	5.73	5%
4.79	6.68	2.5%

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10
يستدل من الجدول ٧ ان قيمة احصاءة F المحتسبة اكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية (٢.٥%، ٥%، ١٠%) فقد بلغت (٨.٥٤)، وعليه نرفض فرضية العدم ($H_0: b_1, b_2, b_3 = 0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b_1, b_2, b_3 \neq 0$) وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، اي وجود علاقة توازنية طويلة

الاجل تتجه من المتغير المستقل نحو المتغير التابع، وهذا يستدعي تقدير معلمات الاجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ.

ب. نتائج تقدير معلمات الاجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ:

يشير الجدول ٨ الى التكامل بين المتغيرات والمرونة الجزئية للمدة القصيرة والطويلة الأمد، فبنموذج تصحيح الخطأ يساعد في بيان المرونة قصيرة الأجل للمتغيرات المدروسة، وتظهر النتائج المستخرجة للنموذج المقدر وجود علاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة اذ يلاحظ ان قيمة معامل تصحيح الخطأ (1-cointeq) قد بلغت (-0.134) وأن القيمة الاحتمالية المصاحبة له بلغت (0.042) الامر الذي يعني تحقق الشرطين الاساسيين في هذا المعامل وهما قيمته السالبة ومعنويته الاحصائية، اي وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمستقل، مما يعني ان (٠.١٣) من اخطاء الاجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً خلال وحدة الزمن (السنة) لبلوغ التوازن في الاجل الطويل اي ان (اجمالي الودائع المصرفية منسوباً الى الناتج المحلي الاجمالي) يتطلب حوالي اقل من سنة ($0.134 \div 1 = 0.042$) اي مايقارب ثمانية اشهر وهي استجابة سريعة لبلوغ قيمته التوازنية في الاجل الطويل بعبارة اخرى ان المدد السابقة تتحرّف عن توازن الأجل الطويل وتصحح في المدة الحالية (باعتبارها سرعة التعديل) بنسبة (١٣%) مما يشير الى ان التكيف كان سريعاً نسبياً.

اما فيما يخص نتيجة العلاقة طويلة الاجل فقد ظهرت هناك علاقة طردية معنوية بين متغيرات الانموذج فزيادة عدد اجهزة الصراف الآلي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة عدد المودعين بمقدار (٣.٧٠).

جدول (٨)

صيغة التكامل المشترك والمرونة الجزئية في المدة القصيرة والطويلة الأجل

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(FI)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 08/24/22 Time: 00:32
Sample: 2010Q1 2020Q4
Included observations: 43

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.839550	2.232991	1.719465	0.0935
D(ATM)	3.067943	1.347675	2.276471	0.0284
CointEq(-1)*	-0.134154	0.075299	-1.781629	0.0426

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ATM	3.700250	3.333966	1.109864	0.039

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

ج. اختبارات تشخيص الانموذج:

(١) اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء: ويتم ذلك من خلال مضروب لكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي (Brush- Godfrey)، وهذا ما يوضحه الجدول ٩ اذ ان نتائج هذا الاختبار تبين عدم وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية او البواقي.

جدول (٩)

نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial correlation

	القيمة	p-value
F- statistic	0.153866	0.6971
Obs*R-squared	0.173410	0.6771

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

وقد اظهر اختبار معاملات الارتباط الذاتي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي الانموذج اذ ظهرت قيمة F المحتسبة (٠.١٥٣) وبقيمة احتمالية قدرها

(٠.٦٩٧) وهي اكبر من ٥% وبلغت احتمالية Obs*R-squared (٠.٦٧١) وهي اكبر من ٥% وعليه نقبل فرضية العدم $H_0: r=0$.
(٢) اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH): من خلال الجدول ١٠ يمكننا ان نلاحظ نتيجة اختبار ARCH ان قيمة F المحسوبة قد بلغت (0.516) وبقيمة احتمالية (٠.٤٧٦) وهي اكبر من ٥% في حين بلغت القيمة الاحتمالية لـ Obs*R-squared (0.464) وهي اكبر من ٥% لذا نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة اختلاف التباين.

جدول (١٠) نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.516004	Prob. F(1,40)	0.4767
Obs*R-squared	0.534904	Prob. Chi-Square(1)	0.4646

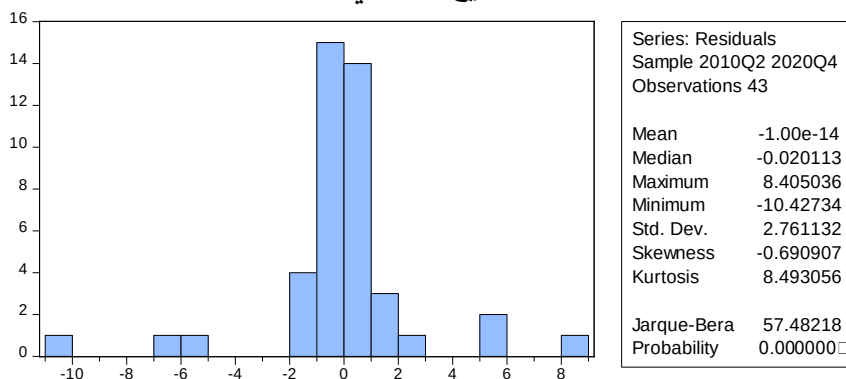
المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج

EvIEWS 10

(3) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية: ومن خلال الشكل ١ الذي يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية نجد أن القيمة الاحتمالية المقابلة Jarque-Bera قد بلغت (٠.٠٠٠) وهي أقل من ٥% ومنه لا يمكننا قبول فرضية العدم، ومنه نستنتج أن البواقي لا تتوزع بشكل طبيعي.

شكل (٢)

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



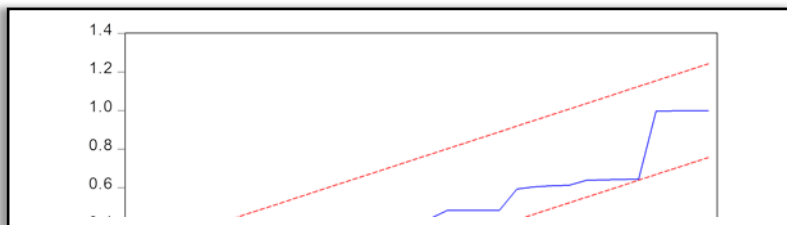
المصدر: الشكل من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

د. اختبار استقرار الانموذج (Stability Test):

اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات المدينين القصير والطويل يتمثل في خلو البيانات المعتمدة في الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها، وأهم الاختبارات المناسبة لذلك هما: المجموع التراكمي للبواقي المعادة (cusum) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (cusum of squares) ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات اذا وقع الشكل البياني لاحصائية الاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية ٥% وتكون المعلمات غير مستقرة اذا انتقل الشكل البياني لاحصائية الاختبارين خارج الحدود (عبد الاله، آخرون، ٢٠٢١: ٣٨)، وعند اعتمادنا هذين الاختبارين حصلنا على الشكلين الآتيين:

شكل (٣)

اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة



المصدر: الشكل من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل ٢ أن المعاملات المقدرة لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكلياً خلال مدة الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصائية الاختبارين (cusum) و (cusum of squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية ٥% اذ يتبين من خلال هذين الاختبارين ان هناك استقرار وانسجام في الانموذج بين نتائج الاجل الطويل ونتائج الاجل القصير، وهذا يعني لاجل وجود لأي تغيير هيكلي في بيانات النموذج خلال مدة الدراسة.

٤_ المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

٤.١_ الاستنتاجات:

من خلال هذا البحث يمكننا استخلاص النتائج الآتية:

أ- ان نمو التكنولوجيا المالية في العراق يواجه جملة من الصعوبات والتحديات منها غياب الأطر التشريعية والقانونية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضعف البنية التحتية وانخفاض الانفاق على البحث والتطوير، وهذا الامر سيققل من اهمية التكنولوجيا المالية ودورها في أصال الخدمات المالية الى اكبر عدد ممكن من العملاء وبالأخص المناطق النائية والفقيرة وبالتالي يحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد.

ب- من خلال تحليل بيانات الشمول المالي في الاقتصاد العراقي يلاحظ انها تتمركز في مستويات متدنية وهذا يعود الى اسباب عديدة منها ضعف أداء القطاع المصرفي وانخفاض الوعي المالي لدى الافراد وانعدام ثقتهم بالمصارف وتزايد رغبتهم بالاحتفاظ باموالهم خارج نطاق القطاع المصرفي.

ج-افصحت نتائج الدراسة عن وجود علاقة قصيرة الاجل ومعنوية بين عدد اجهزة الصراف الآلي واجمالي الودائع المصرفية منسوباً الى الناتج المحلي الاجمالي.

د-افصحت نتائج الدراسة عن وجود علاقة طويلة الاجل ومعنوية بين عدد اجهزة الصراف الآلي واجمالي الودائع المصرفية منسوباً الى الناتج المحلي الاجمالي.

هـ-أظهر اختبار معاملات الارتباط الذاتي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي الانموذج اذ ظهرت قيمة F المحتسبة (٠.١٥٣) وبقيمة احتمالية قدرها (٠.٦٩٧) وهي اكبر من ٥% وبلغت احتمالية $Obs^*R-squared$ (٠.٦٧١)

وهي اكبر من ٥%

و-وقد أوضح اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH) انعدام وجود مشكلة اختلاف التباين اذ ظهرت قيمة F المحتسبة قد بلغت (0.516) وبقيمة احتمالية (٠.٤٧٦) وهي اكبر من ٥% في حين بلغت القيمة الاحتمالية لـ Obs*R-squared (0.464) وهي اكبر من ٥%.

٤. ٢ - التوصيات:

نتويجاً لما جاء في البحث من دراسة وتحليل وعلى ضوء النتائج المستخلصة يمكن تقديم جملة من التوصيات نوجزها في النقاط الآتية:

أ- تحسين الثقافة المالية للأفراد حتى يتسنى لهم فهم مختلف الخدمات والمنتجات المالية وتنشئة جيل جديد واعٍ مالياً من خلال ادخال مناهج مالية في المدارس والجامعات واقامة البرامج التثقيفية والتعليمية وهذا الامر سيحفزهم تلقائياً على المشاركة في النظام المالي.

ب- يجب على صانعي القرار والسياسات والممثل بالبنك المركزي العراقي ووزارة المالية تقديم الدعم الحكومي اللازم لتحفيز صناعة التكنولوجيا المالية وتطويرها، بدءاً من تحديد مدى تغطية القوانين والتشريعات القائمة في الدولة، وتفقد البيئة التشريعية ومدى توافقها مع إنشاء شركات متخصصة في التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي وبمشاركة جميع الأطراف ذات الصلة تحت بيئة قانونية وتشريعية واحدة تمتاز بالوضوح.

ج- حث المصارف التجارية الحكومية والخاصة في العراق على تحسين وتطوير خدماتها الالكترونية بما يتوافق مع احتياجات العملاء من اجل جذب اكبر عدد من المستخدمين وبالشكل الذي يحاكي التطور المصرفي في الدول العربية والعالمية.

قائمة المصادر:

أولاً : المصادر العربية:

١. الأمم المتحدة، ٢٠٢٠، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، تقرير التنمية الرقمية العربية ٢٠١٩ نحو التمكين وضمان شمول الجميع، بيروت.
٢. برنيه، يسر، وآخرون، ٢٠١٩، الشمول المالي في الدول العربية (الجهود والسياسات والتجارب)، صندوق النقد العربي، ابو ظبي.
٣. حرفوش، سعيدة، ٢٠١٩، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة آفاق علمية، المجلد ١١، العدد ٣.
٤. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعداد مختلفة.
٥. عبد العزيز، سارة ، ٢٠١٧، تنامي اقتصاد المشاركة عبر المنصات الرقمية، اتجاهات الاحداث، العدد ١٩.
٦. عبد الاله، خلاصي، وآخرون، ٢٠٢١، الإنفاق العام وأثره التنموي على الاقتصاد الجزائري نمذجة قياسية باستخدام مقاربة (ARDL) للفترة (١٩٩٠-٢٠١٩)، كتاب المؤتمر الدولي المغاربي الاول لمستجدات التنمية المستدامة، تونس.
٧. لفته، بيداء عبد الستار، ٢٠١٩، دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق (الفرص والتحديات)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد.

ثانياً: المصادر الاجنبية:

١. Atkinson, Adele , Messy, Flore -Anne, 2013, Promoting financial Inclusion through financial education, OECD working papers on finance, Insurance and private pensions.
2. International organization of securities commissions, 2017, financial technologies, (Fintech), Research Report.
3. Mena Fintech, 2019, Venture Report, MAGNITT Report in Collaboration with Abu Dhabi Global Market (ADGM).

4. Ozili, Peterson K., 2018, Impact of digital finance on financial inclusion and stability, Vol.18,Isse4, Borsa Istanbul Review,Turkey.
5. V.Lingareddy ,& Others,2016, Recent Trends in financial Inclusions of Indian economy, Mit – Som PGRCKJILMRP National Research Conference (special Issue).

ثالثاً: مصادر الانترنت:

- 1.<https://www.finextra.com/pressarticle/65918/ideal-payments-implements-first-mobile-payments-17>
- 2.<http://observatory.alecso.org/Data/2021/03/17>
- 3.<https://www.internetworldstats.com/stats5.htm>
4. www.data.albankaldawli.org
5. www.itu.int
6. www.worldbank.org

شركات الدفع الالكتروني وإثرها في تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي في العراق

دراسة تحليلية في البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠١٥-٢٠٢٠)

**Electronic Payment Companies and their Impact on
Enhancing Financial and Banking Stability in Iraq
An Analytical Study in the Central Bank of Iraq for the
period 2015-2020**

م.د. عمر فلاح حسن د. مصطفى محمد إبراهيم د. هالة تركي ناجي
كلية الرافدين الجامعة البنك المركزي العراقي ديوان الرقابة المالية الاتحادي

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث الحالي الى دور شركات الدفع الالكتروني في تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي من خلال مؤشرات شركات الدفع الالكتروني بالانظمة الالكترونية المستخدمة وكذلك مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفي ، إذ تمثلت مشكلة البحث في اثر شركات الدفع الالكتروني على مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفي، إما فرضية البحث فتضمنت هل يوجد اثر ذو دلالة احصائية معنوية لشركات الدفع الالكتروني على مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفي، إما ابرز الاستنتاجات حققت شركات الدفع الالكتروني انطلاقه كبيرة في تنفيذ العمليات المصرفية والتي حققت نوعاً من الاستقرار المالي والمصرفي من خلال (السرعة، الامان، السهولة)،



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٨٢-٦١

وان المدة الزمنية للبحث هي ٢٠١٥-٢٠٢٠، اما حجم المجتمع فاحتوت على القطاع المصرفي العراقي باكملة ويبلغ عدد المصارف لعام ٢٠٢٠ ٧١ مصرفاً، وان الية تحليل البيانات كانت تحليل كمي من خلال البيانات المستحصلة وفق تقارير الاستقرار المالي والنقدي للبنك المركزي العراقي وكذلك النشرة الاحصائية السنوية. **الكلمات المفتاحية:** شركات الدفع الالكتروني- مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفي .

Abstract

The current research aims at the role of electronic payment companies in achieving financial and banking stability through the indicators of electronic payment companies using the electronic systems used, as well as indicators of financial and banking stability. Significant statistical significance for the electronic payment companies on the indicators of financial and banking stability, as for the most prominent conclusions, the electronic payment companies achieved a great start in the implementation of banking operations, which achieved a kind of financial and banking stability through (speed, safety, ease), and that the time period for research is 2015- 2020, as for the size of the community, which included the entire banking sector, and the number of banks for the year 2020 reached 71 banks, and the data analysis mechanism was a quantitative analysis through the data obtained according to the financial and monetary stability reports of the Central Bank of Iraq, as well as the annual statistical bulletin.

Keywords: electronic payment companies - indicators of financial and banking stability .

المقدمة

ظهرت في السنوات الاخيرة عده شركات دفع الكتروني ولاسيما بعد جائحة كورونا وذلك لسرعة التعاملات المالية والمصرفية فضلاً عن توفر عنصر الامان لهذه التطورات التكنولوجية المالية مما ادى الى بروز عده شركات بترخيص من البنك

المركزي العراقي في اجراء العمليات المصرفية الكترونياً وهذه الشركات لديها حسابات مصرفية في المصارف التي فيها الحساب، إذ ادت شركات الدفع الالكتروني استقراراً مصرفياً في العراق نتيجة عدد التحويلات المالية عبر الانظمة المصرفية المستخدمة من خلال سرعة التحويل وكذلك الامان والسهولة ولاسيما توجه البنك المركزي العراقي نحو زيادة اعداد هذه الشركات في السنوات القادمة لمواكبة التطورات المصرفية الدولية ولاسيما البلدان المتقدمة (بريطانيا، المانيا، هولندا) تمتلك شركات دفع الكتروني رصينة ذات عمليات مصرفية متطورة.

١-المبحث الاول: منهجية البحث

١-١ أهمية البحث:

تتجلى اهمية البحث من التطورات المالية والمصرفية على مستوى بلدان العالم في تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي من خلال اختصار الوقت والكلفة وتوفير عنصر الامان لذلك تبرز اهمية البحث بالاتي:

١- بيان اثر شركات الدفع الالكتروني على مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفي.

٢- ايجاد ادوات الدفع الالكتروني المتنوعة في تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي.

١-٢ / مشكلة البحث:

هل الاثر المباشر لشركات الدفع الالكتروني باستخدام ادواته وهي نظام التسوية الاجمالي الان RTGS ونظام المقاصة الالي ACH يعزز من استقرار المصرفي في العراق؟

١-٣ / هدف البحث:

يسعى البحث الى القاء نظرة على شركات الدفع الالكتروني والمجازة من قبل البنك المركزي العراقي فضلاً عن بيان مؤشرات شركات الدفع الالكتروني ومؤشرات الاستقرار المالي والمصرفي في العراق.

١-٤ / فرضية البحث:

يحدد البحث من الفرضيتين الاتية:

الفرضية الصفريّة: يوجد اثر لشركات الدفع الالكتروني على مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق.

الفرضية البديلة: لا يوجد اثر لشركات الدفع الالكتروني على مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق.

١-٥/ عينة البحث:

تمثلت العينة المكانية في البنك المركزي العراقي في حين كانت العينة الزمانية بالبيانات للمدة من ٢٠١٥-٢٠٢٠ .

١-٦/ هيكلية البحث:

تقسم البحث الى ثلاثة مباحث

الاول منهجية البحث ، والثاني الاطار المفاهيمي لمتغيرات البحث، والثالث تحليل متغيرات البحث بالاسلوب الكمي.

٢- المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

٢-١/ مفهوم الاستقرار المالي:

يكتسب موضوع استقرار النظام المالي أهمية كبيرة دفعت إلى وضع تعريفات عديدة للاستقرار المالي يشترك معظمها في أن الاستقرار المالي يتعلق بغياب الحلقات على مستوى النظام التي يفشل فيها النظام المالي في العمل (الأزمات). إنه يتعلق أيضًا بمرونة النظم المالية للتوتر، ويمكن النظر الى الاستقرار المالي من حيث الحفاظ على الثقة في النظام المالي اذ يشير هذا المصطلح "الاستقرار المالي" بشكل عام الى قيام النظام المالي باداء وظائفه الاقتصادية الرئيسية بكفاءة كتخصيص الموارد وتوزيع المخاطر فضلاً عن تسوية المدفوعات ويكون قادراً على ادائها حتى في حالة الصدمات وأوضاع الاجهاد او فترات التغيير الهيكلي العميق .(مبارك والطيب، ٢٥٠، ٢٠١٨). ويعرف الاستقرار المالي بأنه "العمل على التأكد من قوة وسلاسة عمل جميع مكونات النظام المالي ما يعني غياب الاضطرابات والتوترات في هذا الجهاز بما

ينعكس سلباً على الاقتصاد" (بتال ومهدي، ١٠٩، ٢٠١٨) وهذا يعني إن الاستقرار المالي يتحقق من خلال:

١. استقرار جميع مكونات النظام المالي.
 ٢. استقرار اسواق المال والانشطة المرتبطة بها.
 ٣. تجنب وقوع الازمات المالية.
- يرى البعض ان الاستقرار المالي يتمحور حول تجنب وقوع أزمات مالية إلا إن المغزى من الاستقرار المالي يتجاوز هذا المفهوم البسيط فالنظام المالي يكون مستقرًا إذا ما اتسم بالإمكانات التالية:
- أ. كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية حسب المناطق الجغرافية ومع مرور الوقت إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى (كالاذخار والاستثمار، والإقراض والاقتراض وخلق السيولة وتوزيعها وتحديد اسعار الاصول واخيرا تراكم الثروة ونمو الناتج)
 - ب. تقييم المخاطر المالية وتسعيها وتحديدتها وادارتها.
 - ج. استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية .

اذ ان الاستقرار المالي لا يقتضي أن تعمل عناصر النظام المالي في كل الأوقات بأقصى طاقاتها أو أقل قليلا وانما النظام المالي المستقر هو النظام القادر على الحد من الاختلالات ويكون النظام المالي في نطاق من الاستقرار عندما يقوم بتبديد الاختلالات المالية التي تنشأ داخلياً أو نتيجة لأحداث معاكسة وغير متوقعة كبيرة في حالة الاستقرار، سوف يمتص النظام الصدمات بشكل أساسي عن طريق آليات التصحيح الذاتي، مما يمنع الأحداث السلبية من إحداث تأثير مدمر على الاقتصاد الحقيقي أو على الأنظمة المالية الأخرى. الاستقرار المالي أمر بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي حيث تتم معظم المعاملات في الاقتصاد الحقيقي من خلال النظام المالي. تتجلى القيمة الحقيقية للاستقرار المالي بشكل أفضل في غيابه، في فترات عدم الاستقرار المالي خلال هذه الفترات تحجم البنوك عن تمويل المشاريع المربحة،

وتتحرّف أسعار الأصول بشكل مفرط عن قيمتها الجوهرية، وقد لا تصل المدفوعات في الوقت المحدد يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار الكبير إلى تهافت البنوك أو التضخم المفرط أو انهيار سوق الأسهم واهتزاز الثقة في النظام المالي والاقتصادي. (<https://www.worldbank.org/>).

لا يقتصر مفهوم الاستقرار المالي على كيفية التعامل مع الأزمات المالية وقت وقوعها فقط ولكنه يعمل بالأساس على تأهيل القطاع المالي لاستيعاب وامتصاص الأزمات والحد من احتمالات وقوعها وتقليص فرص انتقال تداعياتها إلى مكونات القطاع المالي المحلية الرئيسية ومن ثم إلى باقي القطاعات الاقتصادية بالدولة وهو ما يتطلب قدراً كبيراً من الشفافية وحوكمة المؤسسات والأسواق المالية بالإضافة إلى ضرورة الربط بين المؤشرات الاقتصادية الكلية والمؤشرات الخاصة بالسلامة المصرفية وتحقيق انضباط الأداء بالأسواق المالية والتأكد من قدرة النظم الخاصة بالمدفوعات والتسوية والمقاصة على الاستمرار وقت الأزمات في القيام بوظيفتها بكفاءة. يشير كروتشيت إلى ضرورة التفرقة بين مفهومين للاستقرار المالي وهما استقرار المؤسسات واستقرار الأسواق حيث تُعد المصارف في مقدمة المؤسسات المكونة للقطاع المالي فإن استقرار القطاع يتحقق عندما ترتفع ثقة الجمهور في إداء الجهاز المصرفي فهو يرى بأن الاستقرار المالي يتمثل في قدرة المؤسسات المالية على أداء مهامها دون الحاجة إلى مساعدة خارجية وقيام المتعاملون بالأسواق الرئيسية بتنفيذ صفقاتهم بقدر عالٍ من الثقة والشفافية وبأسعار تعكس القيمة الحقيقية للمنتجات المالية المتداولة (Crochett; ١٩٩٧)

وقد تم تعريف حالة عدم الاستقرار المالي بأنها الحالة التي تزيد فيها مخاطر حدوث الأزمات وهي الحالة التي يشهد القطاع المالي انهياراً كبيراً يحول دون قيامه بخدمات المدفوعات والتسوية وتوجيه الائتمان إلى الفرص الاستثمارية المنتجة والفعالة". وهو بذلك يُعَوّل كثيراً على الدور الذي يقوم به النظام المالي في دعم الاقتصاد الحقيقي

من خلال وظيفته الأساسية في تقديم الائتمان وتسهيل خدمات المدفوعات. (Davis, Philip, ٢٠٠٢).

٢-٢/مزايا النظام المالي المستقر: (<https://www.worldbank.org>)

يتميز النظام المالي المستقر بما يأتي:

١. قدرته على تخصيص الموارد بكفاءة.
٢. تقييم وإدارة المخاطر المالية.
٣. الحفاظ على مستويات التوظيف بالقرب من المعدل الطبيعي للاقتصاد.
٤. القضاء على تحركات الأسعار النسبية للأصول الحقيقية أو المالية التي ستؤثر على الاستقرار النقدي أو مستويات التوظيف.

لقد أدت الأزمات التي شهدتها الاقتصاد العالمي خاصةً بعد أزمة جائحة كورونا وما تلاها من تداعيات على الاقتصاد وصحة وسلامة النظام المالي الى ضرورة الاهتمام بالتبادل الإلكتروني خاصةً في مجال التحويلات المالية وتبني أنظمة الدفع الإلكتروني وباعتبار نظم الدفع والتسوية والمقاصة من أهم مكونات البنية التحتية للقطاع المالي والتي من خلالها يمكن تحقيق الاستقرار المالي إذ تتضمن البنية التحتية للقطاع المالي إلى جانب هذه النظم مجموع الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية والنظم المحاسبية ويُعزى اهتمام الدول بصورة أكبر بتقوية وتعزيز نظم الدفع وسلامتها إلى تعاظم قيمة المدفوعات وتزايد مخاطر إتمام عمليات الدفع الإلكتروني وذلك للتطور الهائل والمتسارع في تقنيات الدفع الإلكتروني (الشاذلي، ٢٠١٤، ٣٤). إن التشغيل الآمن والفعال لأنظمة الدفع والتسوية ضروري للحفاظ على الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي وتعزيزهما وقد اتخذ

البنك المركزي العراقي بصفته المشغل والمنظم والمشرف على أنظمة الدفع والتسوية، العديد من المبادرات لتطوير أنظمة دفع وتسوية آمنة وكفوءة لتشجيع المواطنين على الانتقال نحو استخدام التقنيات الحديثة في إنجاز معاملاتهم المالية. ويحرص البنك

المركزي العراقي على الحد من استخدام الأموال النقدية، وبالتالي يسهل من تعزيز وسائل الدفع الالكتروني المختلفة في العراق، لذا تجد الآن كل الجهود تتجه لأتمتة عمليات التسوية للشبكات والرواتب وتفعيل أنظمة التشغيل الآلي للبطاقة الالكترونية، وذلك من أجل الحفاظ على السيولة المالية في الحسابات المصرفية.

٢-٣/ الدفع الالكتروني في العراق:

بدأ استخدام أنظمة الدفع الالكتروني في العراق في عام ٢٠١٣، وتطورت كثيرًا في السنوات السابقة، حيث وصلت عام ٢٠١٥ إلى تبادل الصكوك الالكترونية بالدينار العراقي والدولار الأمريكي، في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية الشهرية لعام ٢٠١٥، وذلك من خلال أوامر الدفع الالكتروني بالدينار العراقي والدولار الأمريكي. كما أشارت الإحصائيات إلى وجود تطوير كبير في آليات الدفع الالكتروني في العراق، وذلك وفقًا لتقارير البنك المركزي العراقي، حيث قام البنك المركزي العراقي بدعم شركات الدفع الالكتروني العاملة في العراق. كما قام بوضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة من أجل نشر ماكينات ATM، وأجهزة نقاط البيع POS، بشكل يتناسب مع عدد بطاقات الدفع الالكترونية من أجل تعزيز التحول نحو حلول الدفع الالكتروني في العراق، وتسهيل خدمات الدفع الالكتروني للعملاء.

٢-٤/ أهم أنظمة الدفع الالكتروني في العراق:

٢-٤-١/ خدمة الدفع الالكتروني عبر بريد العراق:

قام بريد العراق وهو جهة رسمية في العراق بتعزيز أنظمة الدفع الالكتروني في خدماته المتنوعة، حيث تم تحويل المرتبات للموظفين داخله إلى نظام الكتروني، كما تم إصدار بطاقات الدفع الالكتروني للمواطنين لتمكنهم من دفع المعاملات المالية، حيث ترتبط بطاقات الدفع الالكتروني بالحساب المصرفي الالكتروني للشخص، وذلك من خلال أي فرع من مكاتب بريد العراق.

يقدم بريد العراق خدمات مالية الكترونية متعددة، ومنها إيداع الأموال، والسحب النقدي، والتحويل المالي، ودفع الفواتير، والشراء من خلال الانترنت، كما تتميز هذه

البطاقة بالحماية والأمان، كما توفر ميزة إرسال رسالة نصية للعميل عبر الهاتف عند سحب أي مبلغ مالي من خلالها.

٢-٤-٢/ المحافظ الالكترونية:

أطلقت شركة Ideal Payments محفظة الكترونية عن طريق الموبايل وهي "fiat EWallet"، وذلك بعد شراكتها مع أكبر شركة تحويل الأموال في العراق وهي "fiat Money Transfer"، حيث تسهل عمليات الدفع الالكتروني للمستخدمين عبر الموبايل، من خلال التطبيق المحمل على الموبايل. كما أطلقت شركة زين للاتصالات حل رائع للمحافظ الالكترونية، وهو محفظة زين كاش العراق، حيث يتم استخدامها من خلال الموبايل، وذلك من أجل إجراء الخدمات المتنوعة مثل دفع الفواتير وتحويل الأموال، وسحب وإيداع الأموال، والشراء من خلال الانترنت، وصرف الأموال المرخصة من قبل البنك المركزي العراقي تعد محفظة زين كاش من أهم الحلول التي تساهم في دعم ونمو التجارة الالكترونية في العراق، حيث يتم دمجها في مواقع التجارة الالكترونية للمستخدمين في العراق، وبالتالي يمكن دفع المعاملات وثمان المنتجات بأمان من المتاجر الالكترونية عبر الانترنت.

٢-٤-٣/ بوابة العراق الالكترونية للخدمات المالية:

تتميز بوابة العراق الالكترونية بتوفير خدمات الدفع الالكتروني في العراق، وذلك لأنها مرخصة من قبل البنك المركزي العراقي، حيث أنها شركة عراقية متخصصة لتنفيذ وتسهيل أعمال الدفع الالكتروني في العراق، وتمكن المواطنين في العراق من استخراج بطاقات مسبقة الدفع من خلال شركات الدفع العالمية، ودفع الفواتير، وغيرها من الخدمات المالية.

٢-٥/ احصائيات الدفع الالكتروني في العراق:

جاء وفقاً لـ Fintechnews الشرق الأوسط لعام ٢٠١٨ أن هناك حوالي ١١% من سكان العراق يمتلكون حساب مصرفي رسمي، ويعتبر عدد قليل جداً مقارنة بباقي الدول العربية كما أن انتشار استخدام الهاتف بين المواطنين يبلغ نسبة ١٧%،

وبالتالي تحتاج العراق لتعزيز ثقافة المواطنين نحو استخدام الطرق الحديثة للدفع الإلكتروني وإجراء المعاملات المالية لذا تحتاج أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق إلى تسويق كبير بين المواطنين وتوصيل الحماية والأمان التي تتمتع بها وسائل الدفع الإلكتروني حتى تساعد العراق لمواكبة الدول العربية في رقمنة أنظمتها المالية.

٢-٦/ شركات الدفع الإلكتروني في العراق:

لقد شهد العقدان الماضيان تحولاً بعيداً عن النقد والطرق الورقية الأخرى نحو الدفع الإلكتروني في العديد من الأسواق حول العالم يعكس هذا الاتجاه الاعتقاد السائد بأن الأنواع الإلكترونية من الدفع تعمل بتكاليف أقل وتوفر مزايا أكثر للمجتمع من الأساليب الورقية بما في ذلك تحسين الشمول المالي وتعزيز رفاهية التجار والأفراد والاقتصاد ككل. في ضوء ذلك يسعى القطاع المالي والمصرفي إلى استغلال مخرجات التكنولوجيا في أنظمة ووسائل الدفع والاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات وشبكات الاتصال في مجال الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال من أجل تحقيق السرعة والبساطة وتقليل التكاليف التشغيلية لمعاملات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال وتعزيز سلامة وأمن المدفوعات (AIDamuor) وقد ساهمت الزيادة الكبيرة في أعداد مستخدمي الهواتف الذكية في الإسراع بتبني تطبيقات الدفع الإلكتروني في الدول العربية كما عزز من توفر هذه التطبيقات سعي السلطات الإشرافية إلى تطوير أنظمة الدفع والمقاصة وسن التشريعات اللازمة لتشجيع نمو أنظمة الدفع الإلكتروني ((الإصدار الأول "التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية": التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني لقطاع التجزئة-حزيران ٢٠٢٠")) ويعد العراق في طريقه لمواكبة العالم في تطوير خدماته المالية المختلفة عبر استخدام التكنولوجيا، لذا قام بجهود كبيرة من أجل تعزيز استخدام الدفع الإلكتروني في العراق، وتسهيل الخدمات المتاحة من خلاله، ودعم شركات الدفع الإلكتروني من أجل تعزيز نمو التجارة الإلكترونية، الأمر الذي يعزز الاقتصاد العراقي. ووضعت ضوابط وتعليمات لتنظيم عمل شركات الدفع الإلكتروني ودعم مستويات الأمن السيبراني من أجل خلق بيئة

تتنافس فيها هذه الشركات لتقديم خدماتها للجمهور والمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي. وقد عرف البنك المركزي العراقي مزود خدمات الدفع الالكتروني (شركات الدفع الالكتروني) في ضوابط عمل وكلاء مزودي خدمات الدفع الالكتروني لسنة ٢٠٢٠ في المادة الثانية من الفصل الأول بأنه "أي كيان مرخص من البنك لتقديم خدمات الدفع الالكتروني" (١) أما تعليمات اعتماد أنظمة الدفع الالكترونية العالمية رقم (٣) لسنة ٢٠٢٠ في المادة (٢) الفقرة (أ) فقد عرفت مقدم خدمة الدفع بأنه "البنك أو شركة الصرافة أو شركة الدفع والتحويل الالكتروني للأموال المرخص لها من البنك المركزي مزاولة أي من أنشطة إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الالكترونية أو أي من أنشطة خدمات الدفع بما في ذلك نشاط التحويل الالكتروني للأموال". (٣) ولم يغفل المشرع عن تعريف نظام الدفع الالكتروني فوقاً للفقرة خامساً من المادة الأولى من نظام خدمات الدفع الالكتروني للأموال العراقي لسنة ٢٠١٤ عُرِفَ نظام الدفع الالكتروني بأنه "مجموعة من الوسائل والإجراءات والقواعد الخاصة بعملية تحويل الأموال بين المشاركين داخل النظام على أن يكون انتقال الأموال من خلال استخدام البنية التحتية لأنظمة الدفع" (٢) ولشركات الدفع الالكتروني دور مهم من حيث:

١. تقديم خدمات دفع الفواتير.
٢. تتيح للتجار والعملاء تنظيم عمليات الشراء والبيع بطرق اسهل واسرع وأكثر أماناً.
٣. السرية في التعامل والحفاظ على أمن المعلومات الشخصية والمالية للعميل.
٤. ضمان حقوق البائع وعدم تعرضه لأي تبعات قانونية أو ملاحقة نتيجة الديون الأمر الذي تتكفله شركات الدفع الالكتروني.
٥. عدم المماطلة في دفع المال من قبل المشتري نظراً لكون عملية الدفع تتم إلكترونياً.

وقد أجاز البنك المركزي العراقي لمجموعة من شركات الدفع الالكتروني العمل في العراق وبحسب الضوابط الصادرة عنه وأبرز شركات الدفع الالكتروني المرخصة هي:

شركة محفظة العراق لخدمات الدفع والتسديد المالي عبر الهاتف النقال والانترنت
محدودة المسؤولية

شركة اسيا حوالة للخدمات المالية غير المصرفية /المحدودة

شركة العرب للدفع الإلكتروني

شركة بوابة العراق الإلكترونية للخدمات المالية

شركة البوابة الوطنية للدفع الإلكتروني والخدمات المالية المحدودة

شركة الأموال لخدمات الصيرفة الإلكترونية

شركة الشبكة الدولية للبطاقات لخدمات الدفع الإلكتروني المحدودة

شركة يانه للخدمات المصرفية والإلكترونية

شركة محفظة الناس لخدمات الدفع الإلكتروني

الشركة العالمية للبطاقة الذكية

شركة أريبا العراق للتقنيات المعلوماتية والدفع الإلكتروني

شركة الدفع السريع لخدمات الدفع الإلكتروني

شركة بوابة عشتار للنظم وخدمات الدفع الإلكتروني

شركة الساعي لخدمات الدفع الإلكتروني

شركة CSC للدفع الإلكتروني /فرع العراق

شركة القاصة للخدمات المالية والدفع الإلكتروني محدودة المسؤولية.

عالمياً لعبت شركات الدفع الإلكتروني دوراً كبيراً في تسهيل عمليات البيع عبر توفير إمكانية الدفع عبر الإنترنت، فضلاً عن تقديم خدمات أخرى مثل إعداد البيانات وإدارة مخاطر الاحتيال.

وبحسب موقع "Business Insider Intelligence" المتخصص في إجراء الأبحاث القائمة على البيانات فإنه من المتوقع أن ازدياد إيرادات الشركات التي تعالج المدفوعات عبر الإنترنت من ٨٢ مليار دولار في ٢٠١٨ إلى ١٣٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٤، وذلك بفضل استمرار زيادة حجم التجارة الإلكترونية عالمياً. وفي ظل

وجود العديد من شركات الدفع الإلكتروني ودخول المزيد منها إلى السوق أصبح الاختيار من بين هذه الشركات أمراً محيراً بالنسبة للتجار، وبات من الصعب عليهم تحديد أفضل الشركات التي يمكنهم التعامل معها، ومزايا وعيوب كل شركة.

٢-٧/ مؤشرات الاستقرار المالي والمصرفي في العراق:

تعد مؤشرات الاستقرار المالي مهمة لاستقرار النظام المالي في البلد فهي تظهر قدرة القطاع المصرفي على المواجهة والسيطرة على الازمات المالية والاقتصادية فضلاً عن كونها من أهم الوسائل العالمية للتحقق من المركزي المالي ونتائج عمليات المصارف من الربح والخسارة والقدرة على تحمل مواجهة المخاطر المحتملة (تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٠: ٢١) ومن أهم المؤشرات هي: (أحمد، ٢٠٢١: ٣١-٣٢)

١- الموجودات: هي الاداة الرئيسة لدورها الفاعل في العمليات المصرفية إذ تعد من أهم ركائز الاستقرار المالي إذ تعتمد درجة مصداقية نسب راس المال على درجة مصداقية جودة الموجودات وبالوقت نفسه ان مخاطر العسر المالي في المؤسسات المالية تتبع من جودة الموجودات والصعوبة التي يمكن تحويلها الى سيولة وتبين هذه الموجودات على قدرة المقترض على خدمة الدين.

٢- الودائع: هي النقود التي يودعها الافراد والشركات في المصرف بشرط ان يتعهد المصرف برد مساوٍ لها بناءً على الطلب او بموجب شروط متفق عليها وتعد الودائع من أهم مصادر التمويل المصرفي وتشكل النسبة الاكبر من اجمالي مطلوبات المصارف.

٣- راس المال: يعد راس المال الركيزة المهمة لاستيعاب الخسائر التي تحدث في المصرف وكذلك لتمويل البنية التحتية للمصارف.

٤- الائتمان المصرفي: هي الثقة التي يمنحها المصرف للشخص (الطبيعي او المعنوي) بمنحه مبلغ من المال من اجل استخدامه في عمل معين وضمن مدة زمنية محددة مسبقاً بشرط مقابل عائد مادي وبالمقابل يقوم المصرف باخذ ضمانات تمكنه من استرداد قرضه في حال توقف الزبون عن السداد.

٥- الديون متاخرة التسديد: هي القروض التي لم تعد تحقق إيراداً للمصرف من الفوائد لذلك يجد المصرف نفسه مضطراً بجدولتها بما يتلاءم مع الوضع الحالي للمقترض.

٣-المبحث الثالث: الجانب العملي التطبيقي

٣-١/ المؤشر التجميعي للاستقرار المالي وخارطة الاستقرار:

يتم تقييم مستوى الاستقرار المالي في العراق بواسطة المؤشر التجميعي للاستقرار المالي والذي يركز على مكونات المؤشر التجميعي واتجاهاته، إذ ارتفع المؤشر من عام ٢٠١٥ (٠.٣١١) الى عام ٢٠٢٠ (٠.٥٨٦) وهذا يبين رؤية السياسة النقدية في العراق نحو تبني وتعزيز سياسات تحقيق الاستقرار المالي من خلال تطبيق مبادئ بازل III والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. وأن خطوات بناء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي والمصرفي في العراق كالآتي: (السعيد، ٢٠٢٠: ٩٢-٩٣)

١- تحويل البيانات الى قيم معيارية: يتم تحويل البيانات الاصلية الى قيم معيارية من اجل بناء مؤشرات يكون لها الوزن نفسه وبالمقابل منع بعض المؤشرات من أن يكون لها تأثير على نحو اكبر من غيرها في بناء المؤشر التجميعي

$$Z = \frac{A - \text{Min}}{S.D}$$

S.D

إذ إنّ:

Z: القيمة المعيارية للمؤشر.

A: القيمة الحقيقية لبيانات المؤشر الفرعي.

Min: القيمة الصغرى للمؤشر.

S.D: الانحراف المعياري للمؤشر.

٢- تحديد الاوزان: يتم تحديد الاوزان متساوية للمتغيرات الخاصة بالمؤشرات الفرعية إذ ان استخدام هذه الطريقة في منح الاوزان يعكس الاهمية المتساوية لجميع المؤشرات الفرعية الداخلة في قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق .

٣- جمع القيم المعيارية والاوزان: للحصول على قيم المؤشرات الفرعية.

٤- حساب التوسط للمؤشرات الفرعية: للحصول على المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق وفق الصيغة الآتية:.

$$FSI = \sum_{j=1}^n (D_j * W_j) / \text{Number of variables}$$

D_j : القيمة المعيارية للمؤشر ، W_i : وزن المؤشر N : عدد المؤشرات الفرعية ضمن المؤشر التجميعي. FSI : مؤشر تجميعي الاستقرار المالي

جدول (١) مؤشرات الاستقرار المالي في العراق (٢٠١٥-٢٠٢٠)

السنة المؤشر	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
كفاية راس المال %	١٠٥	١٢٨	١٨١	١٦٢	١٧٣	٢٥٣
الربحية	١٠.٧	١٠.١	١٠	٣.٣٥	٧.٧٧	٨.٢٣
السيولة %	٤.٧	٤.٩	٤.٦	١.٥٣	١.٢٣	٠.٥٦
جودة الموجودات %	١٠.١	١٠.٩	١٤.٠	٦.٧	٩.٦	٧.٣

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، (٢٠١٥-٢٠٢٠).

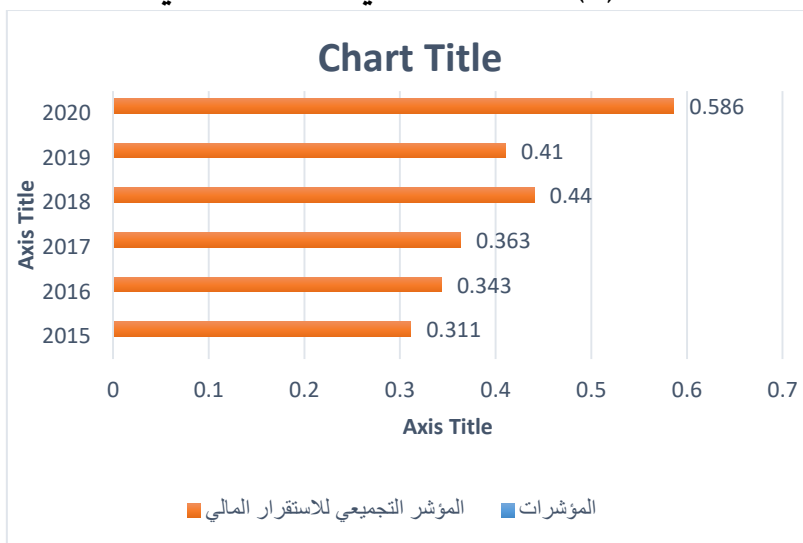
جدول (٢) المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق ومؤشراته الفرعية

السنوات المؤشرات	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
المؤشر التجميعي للاستقرار المالي	0.311	0.343	0.363	0.440	0.410	0.586
مؤشر القطاع المصرفي	0.205	0.181	0.181	0.194	0.190	0.289
مؤشر الاقتصاد الكلي	0.031	0.087	0.121	0.162	0.133	0.155
مؤشر سوق رأس المال	0.000	0.049	0.005	0.005	0.008	0.080
مؤشر الدورة المالية	0.000	0.025	0.055	0.079	0.080	0.063

المصدر: تقديرات البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، (٢٠١٥-٢٠٢٠).

مع انتشار فيروس كورونا عام ٢٠٢٠ وماسبب من نتائج سلبية على الاقتصاد العالمي بشكل عام والعراقي بشكل خاص سببت هذه الازمة صدمة كبيرة على الاقتصاد العراقي بسبب اعتماده على النفط كمورد ريعي مما انعكس بشكل كبير على الاستقرار المالي والمصرفي في العراق، إذ جاء دور البنك المركزي العراقي في اتباع جملة اجراءات تنفيذية (سريعة- ناجعة) لتخفيف من هذه الازمة او الصدمة إذ رقمياً ارتفع الاستقرار المالي عام ٢٠٢٠ الى (٠.٥٨٦) مقارنة بعام ٢٠١٩ (٠.٤١٠) بسبب امتصاص صدمتي المزدوجة (الصحية- النفطية) وعلى سبيل المثال من هذه الاجراءات (تأجيل سداد الاقساط الائتمان، تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الى ١٠%، مبادرات البنك المركزي العراقي التمويلية للقطاعات كافة، اداة التيسير الكمي) (تقرير الاستقرار المالي، ٢٠٢٠: ١١٠-١١١).

شكل (١) المؤشر التجميعي للاستقرار المالي.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (٢).

٣-٢/ خارطة الاستقرار المالي والمصرفي:

توضح هذه الخارطة شكل (٢) اتجاه المؤشرات الفرعية المجموعة بناءً على بيانات كل سنة إذ شهد المؤشر التجميعي تحسن على امتداد المدة (٢٠١٥-٢٠٢٠) إذ ارتفع في عام ٢٠٢٠ كل من المؤشرات (القطاع المصرفي، سوق رأس المال، الاقتصاد الكلي) بالمقابل انخفض مؤشر الدورة المالية وإن الأثر الإجمالي للتغير في هذه المؤشرات هو ارتفاع مؤشر الاستقرار المالي من (٠.٤١٠) عام ٢٠١٩ إلى (٠.٥٨٦) عام ٢٠٢٠ والذي يؤكد على وجود استقراراً مالياً نسبياً في العراق بسبب ارتفاع نسبة الوزن الترجيحي للمؤشر مقارنة مع بقية المؤشرات والثاني ارتفاع عدد المؤشرات الفرعية الداخلة في تكوينه إذ كان لجودة الموجودات والربحية الأثر الأكبر في تحقيق الاستقرار المصرفي ومن ثم المالي في العراق وهو انعكاس لمتانة ومرونة القطاع المصرفي العراقي الذي شهد تحقيق ربحية جيدة وبناء نسب تغطية سيولة جيدة والاعتماد على الأعمال الرئيسية للمصارف. (تقرير الاستقرار المالي، ٢٠٢٠: ١١١).

شكل (٢) خارطة الاستقرار المالي في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢٠)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (٢).

جدول (٣)

القيم المعيارية لمؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق (٢٠١٥-٢٠٢٠)

المؤشر التجميعي للاستقرار	الوزن	الدين المتعثرة	الوزن	القيمة المعيارية لجودة	الوزن	الربحية	الوزن	القيمة المعيارية للسيولة	الوزن	القيمة المعيارية للكفاية رأس	السنة
٠.٩٢٨٩٣٣٤	١	٢	٠.٥	٢.٥٩٧٤٣٤	٠.٥	٠.٠٢٢١٨	٠.٥	٢.٣٨٥٩٩٤	١	٠	٢٠١٥
١.٠٥٤٢٣٦٦	١	٢	٠.٥	٢.٣٧٨٩٠٣	٠.٥	٠.٠٠٨٠٦	٠.٥	٢.٥٢٠٢١	١	٠.٧٥٩٤١٥	٢٠١٦
١.٥٣٥٣١٧٢٢	١	٣	٠.٥	٢.٥٨٧٩٣٣	٠.٥	٠	٠.٥	٢.٣٥٨٧٨٢	١	٢.٥٠٩٣٧٣	٢٠١٧
٢.٧٧١.٣٦٢٢	١	٣	٠.٥	٣.٨٥٢٨١١	٠.٥	٠.٠٠٤٥	٠.٥	٣.٩٧٣٦٣١	١	٣.٦٠٣٢٤٤	٢٠١٨
٤.٥٠٢٦٤٣٢٥	١	٢	٠.٥	٤.١٥٤٦٢١	٠.٥	٠.٠٠٣٨	٠.٥	٤.٦٧٢٥٨٣	١	٤.٦١٢٦٤٥	٢٠١٩
٤.٩٤٧٣٨٤٥٣	١	٢	٠.٥	٤.٨٩٥٤٦٢	٠.٥	٠.٠٠١٣	٠.٥	٤.٧٣٩٣٤٥	١	٤.٣٣١٩٧٥	٢٠٢٠

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (١)

٣-٣/ شركات الدفع الالكتروني في العراق:

ضمن إطار السعي لتحديث وتطوير الخدمات المالية والمصرفية في العراق لمواكبة التطورات العالمية سعى البنك المركزي العراقي والسباق في دائماً في تطوير القطاع المالي والمصرفي العراقي بما يواكب التكنولوجيا المالية والمصرفية الالكترونية، إذ انشئ البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة (IRPSI) والذي يتضمن المقسم الوطني (National Switch) ونظام التشغيل المتبادل للدفع عن طريق الموبايل (IIMPS) لتحويل الاموال بين المحافظ الالكترونية المفتوحة في هذا النظام والمحافظ الالكترونية المفتوحة في شركات مزودي خدمات الدفع الالكتروني عن طريق الموبايل، إذ تم تحويل الاموال بين الحسابات الحقيقية والمحافظ الالكترونية وفي الوقت نفسه تتم اجراء عمليات السحب والايداع والشرء بواسطه هذه المحافظ المفتوحة للنظام، إذ تم ربط (٩) مصارف وبلغ عدد المصارف المشاركة في نظام (IRPSI) (٣٩) مشارك، إما فيما يخص الشركات قد تم ربط الشبكة الدولية وبلغ عدد الشركات المشاركة (٨) شركة بعد الانتهاء من الامور الفنية والادارية والتنظيمية لها، رقمياً بلغ عدد التحويلات المالية من قبل الشركات عن طريق البطاقات الوطنية بين المصارف المشاركة بنظام المقسم الوطني (١٠٩٧٤.١٨٦) دينار عراقي و (٩.٩٣٥) دولار امريكي ، إما شركتي زين العراق واسيا حوالة فقد بلغ عدد التحويلات المالية عن طريق الموبايل (٣.١٥٦.٣٣٧) لشركة زين العراق و (٢.٠٣٦.١٩٧) لشركة اسيا حوالة. (التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٢٠: ٦٤-٦٥).

جدول (٤) عدد التحويلات المالية من قبل شركات الدفع الالكتروني في العراق (٢٠١٧-٢٠٢١)

السنة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
عدد التحويلات المالية					
عدد ATM	٦٥٦	٨٦٥	١٠١٤	١٣٤٠	١٥٦٦
عدد المحافظ الالكترونية	٢٢٢٤٤٢	٢٧١٩٠٦	٤٠٣٧٩٧	١٢٢٦٢٣٥	٢١٠٧٢٦٥
عدد البطاقات المدنية	١٢٧٥٩٤	٨٧٢٨٩٤	١٤٦٠٨٩١	٢٨١١٥٠٣	٥٠٨٣٩٩٧
عدد البطاقات الدائنة	١٥١٥٨	٢٢٠٦٧	٣٨٨٨٣	٤٦٤٦٩	٥٠٩٢٧

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، (٢٠١٧-٢٠٢١).

٣-٤ / شركات الدفع الالكتروني واثرها في تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي في العراق:

بعد أن استعرضنا الجداول اعلاه لبيان رقمياً اثر شركات الدفع الالكتروني في تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي نتيجة دعم البنك المركزي العراقي لهذه الشركات من خلال منح الاجازة والسماح لهذه الشركات بالتقل في فتح الحسابات بين المصارف ولاسيما في ظل جائحة كورونا لاختصار الوقت والكلفة في التحويلات المالية، إذ استطاع البنك المركزي العراقي والمصارف وشركات الدفع الالكتروني من تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي في العراق والوقوف بالاتجاه الصحيح في اصعب الظروف الاقتصادية والامنية التي عانى منها البلد في السنين السابقة من خلال:.(النصيري، ٢٠٢١: ١)

١- إصدار نظام المدفوعات الالكتروني رقم ٣ لسنة ٢٠١٤ وتأسيس مجلس المدفوعات الوطني وضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات واللوائح والتعليمات القانونية التي تنظم عمل المصارف ومزودي خدمات الدفع الالكتروني.

٢- يمارس البنك المركزي العراقي دوراً رئيساً في انشاء البنى التحتية المتطورة وملاحقة لآخر التقنيات العالمية وتطوير انظمة البنك المالية والمصرفية وانظمة المدفوعات وشبكات الاتصالات المتقدمة.

٣- امتلاك البنك المركزي العراقي والمصارف وشركات الدفع الالكتروني انظمة مدفوعات متطورة تظاهي انظمة الدفع العالمية.

٤- ساهمت شركات الدفع الالكتروني بشكل كبير في الاسراع في تحويل الاموال بوسائلها المختلفة فضلاً عن زيادة الوعي المصرفي والمالي لدى الجمهور.

٤- المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

٤-١ الاستنتاجات:

- ١- العمل المستمر في تطوير البنى التحتية لانظمة المدفوعات العراقي لتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي.
- ٢- حققت شركات الدفع الالكتروني انطلاقه كبيرة في تنفيذ العمليات المصرفية الالكترونية من خلال تحويل الاموال بالسرعة واقل كلفة.
- ٣- إن يتم تحويل المبالغ الكبيرة عن طريق هذه الشركات بالتعاون والتنسيق مع دائرة مكافحة غسل الاموال.
- ٤- وضع اساليب حديثة ومتطورة اكثر في التحول الرقمي المالي من خلال الاطلاع بشكل مفصل مع البنك الاحتياطي الفيدرالي.

٤-٢ التوصيات:

- ١- ضرورة تطوير الخدمات المصرفية الالكترونية وبمتابعة واشراف من قبل البنك المركزي العراقي ولاسيما المصارف الحكومية في انظمة المدفوعات.
- ٢- ينبغي تعديل قانون مكافحة غسل الاموال بخصوص الدفع الالكتروني من خلال تحويل الاموال ولاسيما بعد التطورات التكنولوجية المالية التي تحدث.
- ٣- ينبغي على دائرة المدفوعات في البنك المركزي العراقي بإعداد دورات وورش عمل للمصارف في وسائل الدفع الالكتروني الحديثة والاطلاع على ماهو مستجد.

المصادر:

- ١- أحمد، ضحى ذياب، تأثير مخاطر سيولة الجهاز المصرفي في مستوى الاستقرار المالي في العراق - دراسة تحليلية للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٩، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢١.
- ٢- الإصدار الأول "التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية": التقنيات المالية في مجال الدفع الالكتروني لقطاع التجزئة (حزيران ٢٠٢٠).
- ٣- بتال، احمد حسين، ومهدي، عثمان فلاح "العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية المثلى ومؤشرات الاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي ٢٠٠٥-٢٠١٥"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ٢٠١٨.

- ٤- بركات، عماد الدين ، وحرورية، طيبي، "وسائل الدفع الالكتروني ودورها في تفعيل التجارة الالكترونية" مجلة القانون والتنمية المحلية، مخبر القانون والتنمية المحلية ،ادرار-الجزائر، المجلد ١ ، العدد ٢، حزيران، ٢٠١٩.
- ٥- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٢٠.
- ٦- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار المالي والنقدي، التقرير السنوي ٢٠٢٠ .
- ٧- السعيد، خالد حسين حمزة عباس، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠٢٠.
- ٨- الشاذلي، أحمد شفيق، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، ٢٠١٤، صندوق النقد العربي.
- ٩- مبارك، خالد موسى، والطيب، لحيلح ، "منهج التمويل الاسلامي كبديل للتمويل التقليدي في تحقيق الاستقرار في النظام المالي"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس ، العدد الثاني، جامعة ام البواقي ، كانون الأول ٢٠١٨.
- ١٠- النصيري، سمير عباس، التحول الرقمي للاقتصاد العراقي، منشور على موقع الاقتصاد نيوز، ٢٠٢٠.

11-Payment-Consumer Intentions to Adopt E Factor Influencing
,2021 Dmour, Ahmed and others, Apri-Systems: Empirical Study, Al
.Alahliyya Amman University

12-Daviz; Philip; "ATypology of financial Instability"; Financial
2002Stability Report; June

13-Andrew Crockett, "The theory and practice of financial stability",
Princeton N.J.International Finance Section Department of Economics
,Princeton University1997.

14- /<https://www.bankofengland.co.uk> -

15- /<https://www.worldbank.org>

- ١٦- ضوابط عمل وكلاء مزودي خدمات الدفع الالكتروني لسنة ٢٠٢٠
- ١٧- نظام خدمات الدفع الالكتروني للأموال العراقي رقم (٣) لسنة ٢٠١٤.
- ١٨- تعليمات اعتماد أنظمة الدفع الالكترونية العالمية رقم (٣) لسنة ٢٠٢٠

الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية واثرها في توظيف الاموال المصرفية
دراسة تحليلية في مصرف آشور الدولي للاستثمار للمدة من (٢٠١٢-٢٠١٩)
**Money Transfers and Electronic Clearing and their Impact
on the Use of Bank Funds**
**An Analytical Study in the Ashur International Investment
Bank for the period 2012-2019**

م.د. اشرف بدر الدين محمد
وزارة المالية / الدائرة الاقتصادية

م.د. محمد مجيد الحمداني
جامعة وراث الأنبياء / كربلاء

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاه مكونات متغيرات الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية في العراق فضلا عن التعرف على واقع توظيف الاموال لدى مصرف آشور الدولي للاستثمار ، إذ تسعى العمليات الالكترونية التي يقدمها المصارف إلى تحقيق عدة مزايا منها انجاز المعاملات المالية بسرعة ودقة وفاعلية فضلا عن تقليل الكلف وتجاوز الازخام البشرية التي قد تحدث عند القيام بعمليات المصرفية التقليدية ما يساهم في تطوير وتنمية امكانيات القطاع المصرفي وأنعكاسه على مجمل العمليات المالية لمصرف الذي يثير اهتمام الإدارة المصرف من اجل تعزيز قدرته على البقاء والنمو واجتياز جميع العقبات التي تقف حائلا دون ذلك . لذا انطلقت هذه الدراسة من مشكلة البحث حول جملة من التساؤلات



١. هل أن الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية تعمل على تعزيز الاموال المصرفية ؟ أم انها ستعكس عليه ؟
٢. ماذا يحصل لو كان مؤشر توظيف الاموال لا تستجيب لزيادة ونمو استعمال لعمليات المصرفية الالكترونية ؟
٣. اي من متغيرات الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية اكثر تأثيرا في مؤشر توظيف الاموال لمصرف آشور الدولي للاستثمار ؟
وتم تطبيق هذه الدراسة في مصرف آشور الدولي للاستثمار ، واستعانت البحث بالاختبارات الاحصائية باستخدام البرامج المالية الاحصائية SPSS_{v.24} ، وقد توصلت البحث إلى عدة الاستنتاجات اهمها :
٤. ان اتجاه الاهمية النسبية لكل من متغير اتجاه الاهمية النسبية لمتغيرات الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية هو ذات الاتجاه الذي حققته الاهمية النسبية لمؤشر توظيف الاموال للمصرف عينة الدراسة
٥. أظهرت النتائج الاحصائية المستخلصة بوجود علاقة اثر ذو دلالة احصائية بين الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية و مؤشر التوظيف الاموال للمصرف عينة البحث .
- واختتمت البحث بجملة توصيات اهمها :
٦. ضرورة توافر بنى تحتية ذات جودة وتقنية عالية من خلال تطوير وتحسين مواقع المصارف عبر شبكة الانترنت ، ويمكن ان تكون معزولة عن بنى الاتصالات وتقانة المعلومات لأي بلد ، فنظام المدفوعات الالكتروني يكون ضمن شبكة الانترنت وتزايد عدد المصارف المشتركين فيها.
٧. نشر التوعية بأهمية ودور الخدمات المصرفية الالكترونية وبث الثقة التي تعد من العوامل المهمة لنجاح العلاقة بين الجهاز المصرفي والزبون .

Abstract

The study aimed at knowing the direction of the components of the money transfer and electronic clearing variables in Iraq as well as identifying the reality of investing money with the Ashur International Bank for Investment, as electronic operations provided by banks seek to achieve several advantages, including completing financial transactions quickly, accurately and effectively, as well as reducing costs and overcoming errors. The human being that may occur when performing traditional banking operations is what contributes to the development of the capabilities of the banking sector and its implications for the overall financial operations of a bank that raises the interest of the bank's administration in order to enhance its ability to survive and grow and overcome all obstacles that prevent this. So this study started from the research problem around a number of questions

1. Do financial transfers and electronic clearing work to enhance bank funds? Or will it be reflected on him?
2. What happens if the Money Investing Index does not respond to the increase and growth of usage for electronic banking?
3. Which of the variables of remittances and electronic clearing have more influence on the index for the use of funds for the Ashur International Investment Bank?

This study was applied in the Ashur International Bank for Investment, and the research used statistical tests using the SPSSv.24 statistical financial programs. The research reached several conclusions, the most important of which are:

- A. The direction of the relative importance of each variable is the direction of the relative importance of the variables of financial transfers and electronic clearing is the same direction achieved by the relative importance of the index of investing money for the bank sample study
- B. The obtained statistical results showed that there is a statistically significant effect relationship between financial

transfers, electronic clearing, and the employment index of the money for the study sample bank.

The research concluded with a number of recommendations, the most important of which are:

A. The necessity of providing high-quality and high-tech infrastructure through the development and improvement of banks' websites via the internet, and they can be isolated from the communication and information technology structures of any country, as the electronic payment system is within the internet and the number of banks participating in it is increasing.

B. Spreading awareness of the importance and role of electronic banking services and building confidence, which is an important factor for the success of the relationship between the banking system and the customer.

المقدمة

تُعَدّ المصارف مرتكزا رئيساً لأي نظام مالي ، الذي من خلاله يمكن للاقتصاد أن يؤدي وظائفه الرئيسية ، ولأسيما في ظل التطورات والثورات التكنولوجية المتسارعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم الان وخصوصا في القطاع المصرفي ، فما عاد يقتصر عملها على عملياتها التقليدية في تقديم خدماتها ، بل توسع إلى الاعمال الالكترونية في تقديم خدماتها كعمليات التحويل والدفع والتسوية ما بينها وبين الزبائن وباقي المصارف وحتى بينها وبين البنك المركزي عبر الانظمة التي توفرها البنوك المركزية للمصارف والمتمثلة بنظام المدفوعات الالكترونية ، والتي عن طريقها يمكن المصرف ان يعزز قدرته على النمو والتقدم في الاقتصاد والاسواق المالية من اجل تحسين قيمتها السوقية وتحقيق مكانة عالية ما بين المصارف الأخرى من اجل تحقيق ميزة تنافسية عالية ، مما تطلب من الصناعة المصرفية العراقية على وجه الخصوص أن تمتلك القدرة على مواكبة تلك التطورات التكنولوجية ، وممارسة الدور المنوط بها عن طريق دراسة علمية دقيقة مما يعزز الاداء المالي المصرفي لها عن طريق تبني هذه الانظمة من وسائل وادوات التي تسعى إليه إدارة المصرف .

وتضمن البحث اربعة مباحث ترتبت كالاتي : المبحث الأول (منهجية البحث) ،
المبحث الثاني (الاطار النظري للحوالات المالية والمقاصة الالكترونية ومؤشر
توظيف الاموال) ، وتناول المبحث الثالث الجانب التطبيقي للبحث ، والمبحث الرابع
(الاستنتاجات والتوصيات) .

١-المبحث الاول/ منهجية البحث

١-١/ أهمية البحث:

جاءت اهمية البحث بأنها جمعت بين متغيرات مهمة وحيوية جاري العمل فيها حاليا
في القطاع المصرفي ، لمحاولة اثارة الادارة المصرف لاهميتها في اعمالها المصرفية
والتي تعمل على انجاز المعاملات المالية بسرعة ودقة وفاعلية فضلا عن تقليل
الكلف وتجاوز الازخاخ البشرية التي قد تحدث عند القيام بعمليات التسوية التقليدية ما
يساهم في تطوير وتنمية امكانيات القطاع المصرفي وأنعكاسه على مجمل المؤشرات
المالية للمصارف من اجل تعزيز قدرة المصارف على البقاء والنمو واجتياز جميع
العقبات التي تقف حائلا دون ذلك ، إذ أصبح استعمال العمليات المصرفية
الالكترونية لإدارة وتنفيذ الأنشطة المالية خيارا لا بد منه من اجل تلبية احتياجات بيئة
الأعمال والاستجابة لتحديات المنافسة العالمية في هذا المضمار من اجل استثمار
الفرص التي يتيحها اقتصاد المعرفة .

ان تحسن الاداء المالي للمصارف نتيجة استخدام التكنولوجيا الحديثة عبر نظام
مصرفي الالكتروني من المتوقع انه سينعكس على سمعته التجارية وارتفاع مؤشر
اداء المصرف في الاسواق المالية .

١-٢/ مشكلة البحث:

من اهم المشاكل التي يعاني منها الجهاز المصرفي في العراق هي حادثة البنى
التحتية التقنية التي تستند عليها العمليات المصرفية ، إذ من الصعب على العاملين
التمكن من ادارة النظام المصرفي المؤتمت بكفاءة عالية كونهم يحتاجون إلى الممارسة
و الخبرة اللازمة فضلا عن قلة الثقافة المصرفية التي يعاني منها غالبية المتعاملين

في المصرف ، إذ ليس سهلاً على المصارف تبني التغيير التكنولوجي وتقديم الخدمات التي يحتاجها الزبائن بسرعة و اقل كلفة و بشكل يتلاءم والنمو السريع في قطاع التكنولوجيا المالية.

وتتمحور مشكلة البحث حول جملة من التساؤلات

١. هل أن الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية تعمل على تعزيز الاموال المصرفية ؟ أم انها ستتعرض عليه ؟
٢. ماذا يحصل لو كان مؤشر توظيف الاموال لا تستجيب لزيادة ونمو استعمال لعمليات المصرفية الالكترونية ؟
٣. اي من متغيرات الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية اكثر تأثيرا في مؤشر توظيف الاموال لمصرف آشور الدولي للاستثمار ؟

١-٣/ اهداف البحث:

الهدف الاساسي للبحث يتمثل في عدة نقاط منها :

١. الدور الذي يؤدي الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية في توظيف امواله .
٢. التعرف على المكونات الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية .
٣. التعرف على ما إذا كانت الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية تعزز مؤشر توظيف الاموال ام لا
٤. تحديد مستوى اهتمام المصرف عينة البحث بالحوالات المالية والمقاصة الالكترونية ومدى توسع في تحديثها ومواكبة التطور العالمي .
٥. معرفة واقع الاداء المالي لمصرف آشور الدولي للاستثمار .

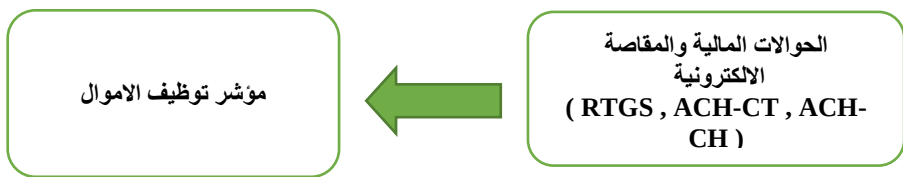
١-٤/ مخطط الفرضي للبحث:

اعتمادا على ما جاء في المؤلفات الادبية التي تخص متغيرات البحث (الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية ، مؤشرا لاداء المالي المتمثل بمؤشر توظيف الاموال) وبالرجوع إلى مشكلة البحث واهدافها تم بناء أنموذج فرضي للبحث يجسد طبيعة

العلاقة بين هذه المتغيرات واتجاهات التأثير فيها . ويوضح الشكل المخطط الفرضي للبحث ، والذي يتكون من ما يأتي :

١. الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية (متغير مستقل) (تم اعتماد نظام RTGS ونظام ((ACH-CT-CH مؤشر الاداء المالي المصرفي (متغير التابع) (تم اعتماد مؤشر توظيف الاموال)

الشكل (١)
مخطط الفرضي للبحث



١-٥/ فرضيات البحث:

لمعرفة مدى صحة المخطط الفرضي للبحث تم وضع الفرضيتين الرئيسيتين هما :

الفرضية الرئيسة الاولى :

(تساهم الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية في تعزيز الاموال المصرفية)

الفرضية الرئيسة الثانية

(لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للحوالات المالية والمقاصة الالكترونية في مؤشر

توظيف الاموال)

١-٦/ عينة ومجتمع البحث:

يشمل مجتمع البحث مصرف آشور الدولي للاستثمار المدرج في سوق العراق للأوراق المالية وذلك لتوفر البيانات هذه المصارف بشكل ربع سنوي متكامل للمدة من ٢٠١٢ - ٢٠١٩ .

٢-المبحث الثاني / الاطار النظري

١-٢ / الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية:

١-١-٢ / نظام المدفوعات الالكترونية:

ان تطور الحياة العصرية ومتطلبات الحياة التجارية وما رافق ذلك من سرعة التغيرات الحاصلة ساهمت في أن يكون الاداء المصرفي أكثر مرونة وذات فعالية عالي ، واصبح يمثل إنعكاس لطبيعة لتطور الحاصل ، ولعل احد الشواهد هذا التطور هو السماح لزبائن المصارف بإجراء عمليات الشراء والبيع باستخدام شبكة الانترنت عبر وسائل الدفع الالكترونية التي تتيحها المصارف ، إذ لم يقف التطور عند هذا الحد بل أدى إلى ظهور وسائل وأنظمة دفع الكترونية سواء في البنى التحتية او في سلسلة التوريد او في السياسات او الافراد او أنشطة التسويق (Li & Marin, ٢٠١٥: ١٣٥) ، ويعد نظام المدفوعات الالكتروني من الأنظمة المهمة في القطاع المصرفي لدوره الكبير في تحقيق الاهداف و المزايا للمصارف ، اذ يسهم هذا النظام في تسوية العمليات المصرفية وتحويل الأموال بين المصارف بأقصى السرعة ممكنة لتقليل المخاطر التي يتعرض لها المصرف أو الزبون ، وفي ضوء ما تقدم تستعرض جملة من المفاهيم التي تخص نظام المدفوعات الالكتروني اذ عرف بأنه نظام يضم مجموعة عناصر متفاعلة فيما بينها لأجل تحقيق هدف محدد ، أو أنه يمثل مجموعة الادوات والوسائل البديلة التي تعتمد على القاعدة الإلكترونية لتسوية المدفوعات ما بين الطرفين بسرعة وبسهولة وبأقل كلفة وهي الية حديثة تساهم في تطوير عمل القطاع المصرفي (www.abahe.co.uk) ، وفيما يخص العراق فقد سعى البنك المركزي العراقي لامتلاك واحداً من أفضل أنظمة الدفع الإلكترونية منذ عام ٢٠٠٦ لتطبيق

النظام كخطوة أساسية لتطوير القطاع المصرفي العراقي ، وزيادة كفاءته وفاعليته في تحقيق الاستقرار المالي في البلد من تداول الأموال إلكترونياً ، وتقليل الاعتماد على التداول الورقي ، وعلى الرغم من كثرة أنظمة المدفوعات التي تتيح إمكانية تحويل الأموال من حساب مصرفي إلى حساب آخر، مع ضمان استمرار عمل هذه الأنظمة بما يتلاءم مع متطلبات المشاركين وبأقل قدر ممكن من المخاطرة وبكف معقولة، ومع ارتباط أنظمة المدفوعات والتسوية على نحو وثيق مع كل من الرقابة المصرفية والسياسة النقدية ، وما يمثلها للسلطة النقدية من وظائف رئيسية لتحقيق كل من الاستقرار المالي والنقدي ، فإنه يكون معنى بكفاءة وسلامة هذه الأنظمة ودورها في التشغيل والإشراف ، عليه جاء تبني السلطة النقدية العراقية المتمثلة بالبنك المركزي تنفيذ نظام المدفوعات العراقي بمكوناته عام ٢٠٠٦ بُغية الانتفاع من هذه الخدمات ، ومواكبة للعمل المصرفي الإلكتروني المعاصر مع كل ما يحمله من تحديات على المستوى التقني ، والعملية للخروج بواقع مصرفي عراقي قادر على إشباع الحاجة المحلية ، ومحاكاة النظم المصرفية الخارجية (سليمان ، ٢٠١٣ : ٣) .

اذ بدأ البنك المركزي العراقي بتشغيل نظام التسوية الإجمالية (RTGS) بشكل فعلي بتاريخ ٢٤/٨/٢٠٠٦ كمرحلة أولية اذ تمّ إشراك خمس مصارف في بداية الامر وهي (مصرف الرافدين، ومصرف الرشيد، ومصرف بغداد، ومصرف التجاري العراقي، ومصرف الشرق الأوسط) ، وقد اعتمد البنك المركزي العراقي خطة تدريجية لإشراك جميع المصارف في نظام التسوية الإجمالية، إذ تمّ الآن اشتراك جميع المصارف في المحافظات العراقية بالنظام فضلاً عن وزارة المالية ودائرة رعاية القاصرين وهيئة التقاعد الوطنية ، ويعتمد البنك المركزي العراقي على مجموعة من الأنظمة الإلكترونية لغرض الإسراع في تقديم خدمات الدفع الإلكتروني وضمان جودتها ومنها نظام التسوية الإجمالية الآنية ((RTGS ونظام المقاصة الإلكترونية (C-ACH) اللذان يُعدّان العمود الفقري لعمليات التسوية بين الزبائن والمصارف ، وما يزال نظام RTGS يأخذ الحصة الأكبر في عمليات الدفع والتسويات المالية ، وفي عام ٢٠١٨ وجاءت المقاصة الإلكترونية في شقيها الصكوك الإلكترونية واوامر الدفع في المرتبة الثانية من العمليات التي تقوم بها البنك المركزي العراقي بمشاركة (٧٠) مصرفاً في نظام التسوية الإجمالية (RTGS) (فضلاً عن وزارة المالية ودائرة رعاية القاصرين وهيئة التقاعد العامة ، اما نظام المقاصة الإلكترونية فقد اشترك (٦٩) مصرف بالاضافة

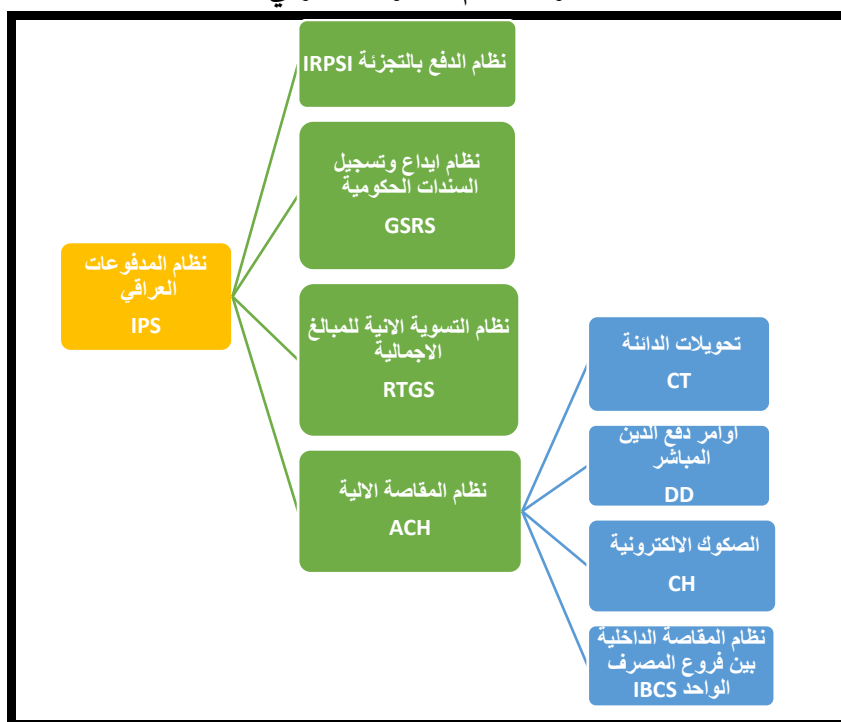
إلى وزارة المالية ، اما المقاصة الداخلية اشترك بها (٥) مصارف و(٤٥) فرع ليلبغ العدد الكلي للفروع المشاركة) ٣٤١ (فرع ، في حين نظام الدفع بالتجزئة اشترك (١٠) مصارف و ٤) شركات عن طريق البطاقات المحلية ليلبغ العدد الكلي للمصارف المشاركة (٢١) مصرف وللشركات المشاركة (٦) شركات) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، ٢٠١٨ : ٥٦-٥٧ .

وعرف على انه مجموعة من معاملات التجارية الالكترونية تتضمن الدفع الالكتروني بين الطرفين لعمليات شراء وبيع وتقديم الخدمات المعروضة والموجودة على شبكة الانترنت (Asaolu, et al, ٢٠١١: ١٧) ،

وعرفه ايضا إنه الآلية التي يتم عن طريقا تحويل النقود الالكترونية من حساب إلى اخر بصرف النظر عن الموقع لفرع المصرف المالك أو الماسك لكل حساب: ١) (٢٠٠٨ ، (Khosravani).

الشكل (٢)

مكونات نظام المدفوعات العراقي



المصدر : تقرير صادر عن قسم المدفوعات ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث البنك المركزي العراقي ٢٠١٨ ، ٢٢.

وهناك مجموعة من الخطط المستقبلية تسعى البنك المركزي لتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق لعمليات التسوية لعام ٢٠١٩ ويمكن توضيحها بنقاط الاتية :

(التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، ٢٠١٧ : ٦١)

١. تفعيل ادوات الدين المباشر (Debit Collection) : يهدف المشروع الى تفعيل نوع من انواع اوامر في نظام المقاصة الالكتروني (C-ACH) ويتم عن طريقة استحصال المستحقات لصالح الجهة المرسله وتحدد بفترة الاستحقاق متفق عليها في العقد المبرم بين الجهتين المرسله والمستلمة .

٢. تنفيذ نظام الاجور (Wages System) .

٣. تطبيق مبادئ البنية التحتية للاسواق المالية بالتعاون مع البنك الدولي .

٤. تنفيذ مشروع الجباية الالكترونية عبر اتمتة عمل دوائر الجباية باستخدام ادوات الدفع الالكتروني بدلا من النقد او الصكوك .

٥. تعزيز دور أنظمة المدفوعات في الشمول المالي فضلا عن اكمال الربط بين جميع المصارف لنظام الدفع التجزئة والمقسم الوطني والهاتف النقال .

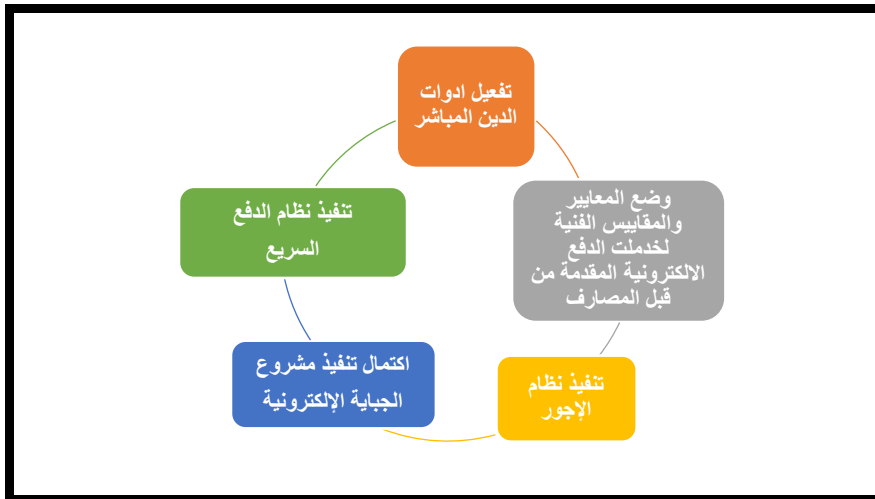
٦. وضع المعايير والمقاييس الفنية لخدمات الدفع الالكترونية المقدمة من قبل المصارف .

٧. تنفيذ نظام الدفع السريع ((Fast Payment) .

٨. مشروع نظام التسوية الاقليمية بين الدول العربية ، ويمكن توضيح هذه الخطط عبر الشكل الآتي :

الشكل (٣)

الخطط المستقبلية لتطوير أنظمة التسويات المصرفية الإلكتروني في العراق لعام ٢٠١٩



المصدر : التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، ٢٠١٨: ٥٧

٢-١-٢/ مكونات نظام المدفوعات الالكترونية:

- نتيجة التطورات التي شهدتها القطاعات المصرفية وظهور وسائل دفع الكترونية حديثة سعى البنك المركزي العراقي إلى بناء منظومة المقسم الوطني (INRS - Iraqi National Retail switch) اذ يمكن للمقسم الوطني ان يسجل وينظم عمليات تحويل الأموال إلكترونياً بين المصارف ومزودي خدمات الدفع الالكتروني عن طريق نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي اذ يمكن للشخص حامل البطاقة الائتمانية من إجراء عمليات السحب المالي وعمليات الشراء من مكائن ونقاط البيع التابعة للمصارف الأخرى في عموم البلاد دون الحاجة إلى الاعتماد على فروع المصرف الذي أودع فيه أمواله. ويهدف المقسم الوطني للدفع بالتجزئة إلى تحقيق اهداف عدة منها: (
- التقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي ، ٢٠١٨ : (85
 - التوسع باستخدام أدوات الدفع الالكترونية ك(الكارتات، الهاتف النقال، الانترنت).
 - انتشار نقاط البيع والصرافات الآلية في عموم محافظات العراق.
 - الحد من استخدام النقد والصكوك.
 - توفير قاعدة بيانات لكافة التحويلات وسهولة الوصول إليها.

● يقوم بالأشراف والمراقبة إلكترونياً على التحويلات .

● الدفع بواسطة الهاتف النقال Mobile Payment

ويوفر نظام الدفع بالتجزئة المتبادل في العراق الفرصة للمصارف العراقية ومشغلي شبكات الهواتف النقالة الوصول إلى الأدوات المتكاملة الأكثر حداثة وتطوراً للمدفوعات النقدية بما يجعل النظام المقترح فريداً من نوعه على مستوى التشغيل المتبادل حيث يمتلك العراق في الوقت الحاضر العديد من المزايا الرئيسية التي من المتوقع أن تسهل اعتماد نظام الدفع بالتجزئة خصوصاً العمليات المصرفية بواسطة الهاتف النقال، ويتضمن المقسم الوطني عدد من الانظمة الفرعية كما في الشكل (٢) بصفحة (٦) وهي كالآتي:

١. مفهوم نظام المقاصة الآلية (ACH Automated Clearing House)

وفي العراق قام البنك المركزي العراقي بالتشغيل الفعلي لهذا النظام بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٤ الذي ساهم في انجاز حتماً هائلاً من التعاملات المالية الدائنة و المدينة بشكل يومي و بصورة مستمرة ويستخدم كل من القطاع الحكومي و القطاع الخاص على حدٍ سواء نظام المقاصة الالكترونية، اذ ان المصارف أخذت تتعامل بهذا النظام بشكل متزايد للتعامل مع زبائنهم نظراً لسهولة وسرعته والأمان التي يوفرها في عمليات التسوية وكما يُستخدم هذا النظام لغرض تسوية الصكوك ما بين المصارف من دون الذهاب إلى البنك المركزي (<http://www.achdirect.com/resources/glossary.asp>) ، وهذا النظام يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع الالكترونية على نحو عام كتحويل المبالغ المالية من حساب مصرفي إلى حساب مصرفي آخر بطرق الكترونية آمنة ودون تأخير وكذلك تبادل الصكوك الالكترونية المرمزة بالحبر الممغنط (سليمان ، ٢٠١٣ : ٧) . وعلى نحو عام يمكن القول أن المقاصة الالكترونية تمكن المصارف من التبادل الالكتروني للقيم المراد تعويضها فيما بينها بواسطة شبكة الاتصالات، وفي

هذا الاطار تؤدي شهادة التوقيع الالكتروني دور الضامن لسلامة المعطيات الخاصة بالقيم المراد تعويضها، والتي تمر بوساطة شبكة المعلومات و الاتصالات . وتنقسم انظمة المقاصة الآلية إلى : (شياع و ابراهيم ، ٢٠١٥ : ٢٤١)

(١) التحويلات الدائنة

(2) سابقا كانت تسمى هذه العملية بأوامر دفع منخفضة القيمة (Small Value Payment Order) (SVPO) منذ تأسيس نظام المدفوعات ولكن في عام ٢٠١٥ تم تحويل تسميته إلى التحويلات الدائنة (CT) وتكون تسويته في نفس يوم العمل ، اذ تم تحديد سقف مليار دينار عراقي ومائة الف دولار كحد أعلى للتحويل الواحد خلال النظام وهذا السقف تحت سيطرة وادارة البنك المركزي ومن الممكن تغييره . اذ يتيح نظام المقاصة الآلية لملفات أوامر الدفع (المدفوعات واطئة القيمة ومدفوعات الدين المباشر Direct Debit) عملية التبادل بين المشاركين واحتساب صافي الوضع التبادلي لكل المشاركين وتقديم أوامر التسوية الصافية (NSI) إلى نظام تسوية الإجمالية الآنية (RTGS) .

(٢) أوامر دفع الدين المباشر لم يتم تفعيلها سابقاً لعدم وجود تعليمات وتشريعات قانونية خاصة بها. اذ تم تفعيلها مؤخراً وبلغ عدد المشاركين حالياً فيها (٣٦) مصرفاً (معظم المصارف الأهلية وفروعها في بغداد والمحافظات ماعدا المصارف الحكومية) فضلاً عن كون البنك المركزي العراقي وفر - أوامر دفع المرفوضات الدين المباشر (Refusal Direct Debit – DDR).

(٣) نظام مقاصة الصكوك الالكترونية

تكون تسويتها خلال يومين ، اذ بدا العمل بالصكوك بداية عام ٢٠١١ ، وقد تم اشتراك معظم المصارف الأهلية وفروعها ، وهو جزء من نظام المقاصة الآلية، يتم من خلاله تبادل بيانات وصورة الصك إلكترونياً ويحفظ أصل الصك في الفرع المودع فيه، ويتطلب العمل به توفير أجهزة المسح الضوئي (Check Scanner) وبرنامج

الربط (SISS canner Interface System) الذي يربط هذه الأجهزة بالنظام، وبدأ تنفيذ هذا النظام في ٢٠١١/١/٣ (التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، ٢٠١١ : ٦٨).

(٤) نظام المقاصة الداخلية بين فروع المصرف الواحد Inter Bank (Clearing System) IBCS

تم التشغيل الفعلي للنظام بتاريخ ٢٠١٦/٦/١ بمشاركة (٦) مصارف بالإضافة إلى الفروع التابعة لها ويقصد بهذا نظام هو تبادل المقاصة الداخلية للمصارف الحكومية التي لا تمتلك نظاماً مصرفياً شاملاً حيث يمكن الإدارة العامة للمصرف من مراقبة التحويلات بدقة وكفاءة وشفافية ويوفر قاعدة بيانات لجميع التحويلات التي تتم من خلال هذا النظام ، حيث يمكن هذا النظام فروع المصارف المشاركة من إرسال واستلام ملفات أوامر الدفع والصكوك المرمزة بالحبر المغنط فيما بينهم من خلال النظام بطريقة آلية . (التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، ٢٠١٦ : ٦٤).

ويحقق نظام المقاصة الآلية (ACH) مجموعة من الاهداف والمميزات نستعرضها بالاتي : (عبد الله ، ٢٠١٥ : ٥٦ ، Tomura ، ٢٠١٨ : ٨٣)

- (١) إجبا التحويلات المالية بين المصارف وفروعها بشكل الكتروني ، ويهيئ طرائق متعددة للتعامل مع الصكوك المصرفية .
- (٢) سهولة اخراج الصكوك وإعادة طباعة الكشوفات، بهدف تحسين إدارة السيولة المصرفية على مستوى المصارف المشاركة في النظام، وتحسين حركة الكتلة النقدية على المستوى القومي ، فضلا عن الدور الرقابي على التحويلات المصرفية عبر هذا النظام، وإصدار التقارير الخاصة بهذا الشأن ، وكذلك توفير احصائيات دقيقة للصكوك الواردة والصادرة والمعادة ومبالغها لتسهيل عمليات حفظ الصكوك واسترجاعها .

٥. نظام التسوية الآنية للمبالغ الاجمالية (RTGS) system Real Time) Gross Settlement

يتم عبر نظام RTGS سير التحويلات بشكل فوري وبدون تأجيل وبصفة مستمرة وعلى اساس اجمالي ، اي بمعنى يتم تحويل الأموال أو الأوراق المالية من مصرف إلى آخر في الوقت الفعلي أو الحقيقي ، وعلى أساس التسوية الاجمالية الآنية ، اذ أنّ اي معاملة دفع لا تخضع لأي مدة إنتظار وتتم تسوية المعاملات بمجرد معالجتها بالتسوية الإجمالية (طليان ، ٢٠١٧ : ٦٠) ، أي أنّ المعاملة تتم تسويتها على حدة من دون التجميع أو الدّمج مع أي معاملة أخرى، وغير قابلة للإلغاء وتكون معالجتها سريعة وآمنة للمبالغ الكبيرة ، ويسهم إسهاماً كبيراً في الحدّ من المخاطر التي يتعرض لها المتعاملون (<http://ugandabankers.org> _). كما يتم أيضا ازالة المدّة الزمنية الفاصلة بين لحظة تقديم عمليات الدفع ولحظة التسوية النهائية القصيرة جدا وبالتالي تقلل من عدم اليقين فيما يتعلق بإمكانية حصول مشاكل على مستوى البنك المرسل بين لحظتي ارسال عملية الدفع وتسويتها . ويعاب على هذا النظام انه يتطلب المزيد من السيولة بشكل يجعلها متاحة لكل دفعة على حدة. كما ويضمن تسوية فعلية خلال يوم العمل لأوامر الدفع (عالية القيمة) الصادرة من قبل المشاركين وبصورة مستمرة اي يتم تسوية الأرصدة على مبدأ الحركة النقدية تلو الأخرى مبدأ الـ (FIFO) ويتم فحص التحويلات من النظام للتأكد من توفر الأرصدة في حسابات التسوية الخاصة بالمشارك ، ويضمن نظام تسوية المدفوعات الاجمالية الانية اجراء تسوية فعلية خلال يوم العمل لأوامر الدفع (عالية القيمة) الصادرة من قبل المشاركين وبصورة مستمرة وتتم تسوية الارصدة على مبدأ الحركة النقدية تلو الاخرى اي مبدأ (FIFO) (First in First out) ويتم فحص التحويلات من قبل النظام للتأكد من توفر الارصدة في حسابات التسوية الخاصة بالمشارك (سليمان ، ٧ : ٢٠١٣) .

ولنظام التسوية الاجمالية الانية مجموعة من المميزات التي تميزه عن الأنظمة الاخرى منها : (طليان ، ٢٠١٧ : ١٠٢) Mittal , et al (٢٠١٧ : ٤٦٣-٤٦٤

(١) عدم حدوث أي إختراق على الشبكة لأمتلاك النظام موقعين احدهما أساس و آخر بديل ، لضمان حماية المعلومات عند حدوث أي طارئ من عطل أو أي أضرار أخرى قد يتعرض لها الموقع الرئيس .

(٢) تقليل مخاطر الائتمان اذ ان انظمة البنك المركزية هي التي تقوم بتحويل المبالغ لأي مكان في العالم، وكذلك الحد من مخاطر التسوية اليدوية الذي ينتج من عمليات التسوية للمبالغ الكبيرة .

(٣) الاستقلالية اذ تكون التسوية مباشرة عن طريق هذا النظام إلى اي برنامج دفع ما يزيد من استقلاليته .

(٤) يتفق هذا النظام مع المعايير الدولية اذ يربط المصارف المشاركة بصورة واسعة وكبيرة وربط شبكاتهم مع الإدارات العامة في كل مصرف.

(٥) السرعة والمرونة وإمكانية إدخال التحديثات وتطوير الأدوات وإنجاز معاملات الدفع في الوقت المناسب وغير القابلة للرفض أو النقص إذ تكون هذه الميزة ذات قيمة عالية لدى المستفيدين المشاركين في النظام.

٢-٢ / المؤشرات المالية

٢-٢-١ / ماهية المؤشرات المالية:

تعدّ المؤشرات المالية من الركائز الاساسية التي تستند عليها عمليات تقييم الأداء المالي للمصرف وأكثرها انتشارا بين أوساط المحللين الماليين وذلك لسهولة استعمالها ؛ لذا تطرق كثير من الباحثين والكتاب إلى مفهوم المؤشرات المالية في مؤلفاتهم (Buigut et al, ٢٠١٣: ٢٩) ، اذ عرفت بأنها مركز اهتمام المستثمر الذي يرغب باستثمار جزء من امواله بشراء اسهم المصرف لإمكانية هذه المؤشرات على تحليل قدرات المصرف في تحقيق عوائد مستقبلية متوقعة ومدى استقرار وديمومة تلك العوائد

وكذلك مدى ارتباطها مع عوائد مصارف أخرى فضلاً عن التركيز على ربحية المصرف والظروف المالية التي يمكن أن تواجهها ، قد تؤثر على سياستها لتوزيع الأرباح للمساهمين، وترفع احتمالية تعرضها للأفلاس . (Van Horn, ٢٠٠٢: ٣٤٩) وعرفها (Ross, et al) بأنها علاقة تتحدد من خلال المعلومات المالية للمصرف وتستخدم لأغراض المقارنة ((Ross, et al, 2006: 57)، وكذلك عرفها كل من (منصور & حسين) أنها أداة تستخدم لأداء لقياس مدى انجاز الاهداف المصرف (منصور وحسين، ٢٠٠٣ : ٢٩٦) .

وكما تتلخص أهمية المؤشرات المالية في عدة نقاط منها : (Keown et al : 2011, 86)

١. تحديد مدى قدرة المصرف في مواجهة الالتزامات الجارية.
 ٢. قياس الفاعلية الكلية للمصرف ومستوى أداء مالي .
 ٣. تعد وسيلة من وسائل الرقابية على نشاط المصرف ، من خلال توضيح العلاقات بين القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها خلال مدة زمنية محددة.
 ٤. اهداف المؤشرات المالية
- اهداف المؤشرات المالية تحدد بعدة نقاط وكالاتي: (Maher et al, ٢٠١٢ : ١٢٢)
١. تحديد كفاءة الأداء المصرف ومدى تحقيق اهدافه الاستراتيجية من أجل تلبية حاجات المصرف وكفاءة سياسية توظيف الاموال .
 ٢. تكون ذات اهمية كبيرة للأطراف ذات علاقة بمصرف من أجل معرفة مدى كفاءة المصرف في تحقيق الاستخدام الامثل للموارد .
 ٣. تشخيص نقاط الايجابية وسلبية للمصرف .
 ٤. المساعدة في الرقابة المالية واهداف التي يسعى لها.
 ٥. مؤشرات توظيف الأموال

تقيس هذه المؤشرات مدى كفاءة ادارة المصرف في توظيف الأموال المتاحة والعائد الذي حققه نتيجة الاستثمار في شتى المجالات ، ومن بين أهم هذه المؤشرات التي تقيس كفاءة المصرف في توظيف الأموال . (الموسوي ، ٢٠١١ : ٦٣) ويمكن تقديمها كما الآتي :

١. معدل توظيف الموارد

Average of resources Employment

يقيس هذا المعدل علاقة الاستثمارات بمصادر التمويل، وما يوظفه المصرف من أموال في نشاطه المالي ويمكن قياسها على وفق الصيغة الآتية (Ross et al , ٢٠٠٦ : ٦١) .

$$\text{معدل توظيف الموارد} = [\text{إجمالي الاستثمارات} / \text{إجمالي الودائع} + \text{حق الملكية}] \times 100\%$$

٢. نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع

Total Deposits Ratio of Total Loans to

تقيس هذه النسبة مدى قدرة ادارة المصرف على توظيف الودائع في قروض مختلفة، وتبين حجم الأموال التي يستخدمها المصرف من الودائع الكلية، وارتفاع هذه النسبة تعني قدرتها على توظيف الأموال بشكل صحيح ويمكن قياسها على وفق الصيغة الآتية (Wild , 2007 : 32) .

$$\text{نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع} = [\text{إجمالي القروض} / \text{إجمالي الودائع}] \times 100\%$$

Investment Average of Deposits

٣. معدل استثمار الودائع

يقيس هذا المعدل مدى قدرة ادارة المصرف على توظيف الودائع في الأوراق المالية ، كما يبين طبيعة عمل سياسة المصرف فيما اذا كانت توسعية أم انكماشية ويمكن قياسها على وفق الصيغة الآتية (Gitman , ٢٠٠٧ : ٦٤) .

$$\text{معدل استثمار الودائع} = \left[\frac{\text{إجمالي الاستثمارات}}{\text{إجمالي الودائع}} \right] \times 100\%$$

٤. معدل العائد على إجمالي محفظة القروض **Average of Return on Total Loan portfolio**

يقيس هذا المعدل نسبة العوائد المحققة من نشاط المصرف في مجال القروض إلى إجمالي القروض التي يقدمها، كما أن ارتفاع هذا المعدل يدل على تحقيق المصرف لعوائد كبيرة ويمكن قياسها على وفق الصيغة الآتية (Albrecht, et al , 2008) .
(672) .

$$\text{معدل العائد على إجمالي محفظة القروض} = \left[\frac{\text{العوائد المحصلة من القروض}}{\text{إجمالي القروض}} \right] \times 100\%$$

٣-المبحث الثالث / الجانب التطبيقي

٣-١/ التحليل المالي:

قبل اجراء التحليل الاحصائي بين متغيرات الدراسة لابد من الاطلاع على طبيعة اتجاهات هذه المتغيرات عن طريق حساب النسب المالية ومعدلات متوسطات لكل قيم عبر استخدام الاهمية النسبية وتحليل اسباب ارتفاعها او انخفاضها كل نسبة فيها لمصرف آشور الدولي للاستثمار خلال مدّة الدراسة ، لذا تم تحليل معدلات متوسطات لحالات المالية والمقاصة الالكترونية ومؤشر الأداء المالي والتعرف على أعلى وأدنى قيمة يحققها المصرف خلال مدّة الدراسة من ٢٠١٢-٢٠١٩ .

يهدف هذا الجانب إلى تحليل المالي للمؤشرات الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية (ACH-CH , ACH-CT , RTGS) والمتغير الاخر للدراسة والمتمثل بالمؤشر الاداء المالي لمصرف عينة البحث ، إذ يتم تحليل وتطبيقها باستخدام مؤشر توظيف الاموال والمتمثل ب نسبة اجمالي القروض على اجمالي الودائع) التي تم الاعتماد عليها في التحليل من اجل معرفة مدى صحة الفرضية الرئيسة الاولى .

اختبار الفرضية الرئيسة الاولى :
(تساهم الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية في تعزيز الاموال المصرفية)

جدول (١)

نسب متغيرات الدراسة للمدة ٢٠١٢-٢٠١٩

سنوات	RTGS	ACH-CT	ACH-CH	مؤشر توظيف الاموال
2012	10.46%	0.00951%	2.36%	70.85%
2013	2.14%	0.33943%	1.73%	119.19%
2014	13.45%	0.19093%	22.47%	77.69%
2015	19.85%	0.05087%	33.92%	10.25%
2016	18.48%	0.03356%	21.18%	3.07%
2017	14.29%	34.01232%	15.38%	11.13%
2018	12.49%	10.40436%	1.47%	3.09%
2019	8.84%	54.95902%	1.48%	7.26%
Mean	12.50%	12.50000%	12.50%	37.81%
STD	5.59%	20.82491%	12.56%	44.92%
MIN	2.14%	0.00951%	1.47%	3.07%
MAX	19.85%	54.95902%	33.92%	119.19%

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج الاكسيل

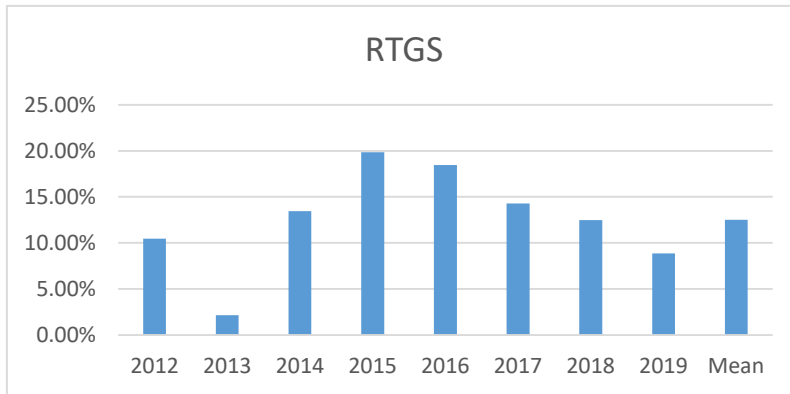
٣-١-١/ نظام التسوية الانية للمبالغ الاجمالية RTGS:

إذ اظهرت النتائج أعلاه ان المعدل السنوي لنظام التسوية الانية للمبالغ الاجمالية RTGS خلال مدة الدراسة قد بلغ (١٢.٥%) ليعد معيار للحكم على النسب المتحققة في متغير لهذه السنوات والتي نجد ان في سنة ٢٠١٥ حقق أعلى نسبة خلال مدة الدراسة إذ بلغت (١٩.٨٥%) وهو مؤشر جيد على كفاءة متغير في استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة ومواكبة التطورات الحديثة ، اما ادنى نسبة فقد ظهرت في سنة ٢٠١٣ إذ بلغت (٢.١٤%) وهو مؤشر لانخفاض استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعاملات في هذه السنة .

وعند مقارنة المتغير RTGS لمصرف آشور الدولي للاستثمار لمدة الدراسة نجد ان النسب فقد تفاوتت بينهم ، وعند مقارنة المعدل السنوي لكل السنة مع المعدل العام البالغ (١٢.٥%) نجد هناك سنوات حققت متوسطاً حسابياً أعلى من المعدل العام وهي (٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٧) ، وكذلك نجد أربع سنوات لم تصل إلى مستوى المعدل العام وهي (٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩) ، وهذا يرجع بالدرجة الاساس إلى ان بعد اعوام ٢٠١٢ شهدت اسعار البترول ارتفاعا كبيرا جدا مما انعكس لاحقا على الوفرة السيولة المحلية في العراق بسبب اعتماد اقتصاده بشكل شبه كامل على ايرادات النفط الخام (اقتصاد احادي الجانب) وهذا أدى إلى حركة غير مسبوقة في القطاع المالي المصرفي على وجه التحديد واما في السنوات الاخيرة (٢٠١٨ ، ٢٠١٩) فقد انخفض الاسعار البترول وكذلك حدوث الازمات السياسية والاقتصادية والمالية في البلد مما اثر بشكل كبير على الوضع المالي للمصارف ، وكما موضح بالشكل أدناه :

شكل (٤)

مقارنة المعدل السنوي لكل سنة مع المعدل العام لـ RTGS



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (١)

وهذا يبين بأن النظام التسوية الانية للمبالغ الاجمالية (RTGS) قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بنشاط المصرف ومستوى ربحيته ما يدفع المصرف إلى زيادة التعامل به لتقليل مخاطره إذ ان انظمة البنك المركزية هي التي تقوم بتحويل المبالغ إلى اي مكان من العالم ، وكذلك الحد من مخاطر التسوية اليدوية الذي ينتج من عمليات التسوية للمبالغ الكبيرة ، وزيادة الاستقلالية إذ تكون التسوية مباشرة عن طريق هذا النظام إلى اي برنامج دفع ما يزيد من استقلاليته ، ويتفق هذا النظام مع المعايير الدولية إذ يربط المصارف للمشاركة بصورة أوسع وكبيرة وربط شبكاتهم مع الإدارات العامة في كل مصرف في السرعة والمرونة وإمكانية إدخال التحديثات وتطوير الأدوات وإنجاز معاملات الدفع في الوقت المناسب و غير قابله للرفض أو النقص إذ تكون هذه الميزة ذات قيمة عالية لدى المستفيدين المشاركين في النظام . وإذا شهدت هذه النسب تبايناً في الارتفاع مرة الانخفاض مرة فكان بسبب ضعف استقرار مبالغ التحويل المتحققة في كل مدة بحسب النشاط المصرفي والمالي خلال سنوات الدراسة وبسبب الظروف الاقتصادية التي مر بها العراق وخصوصاً في السنوات الاخيرة.

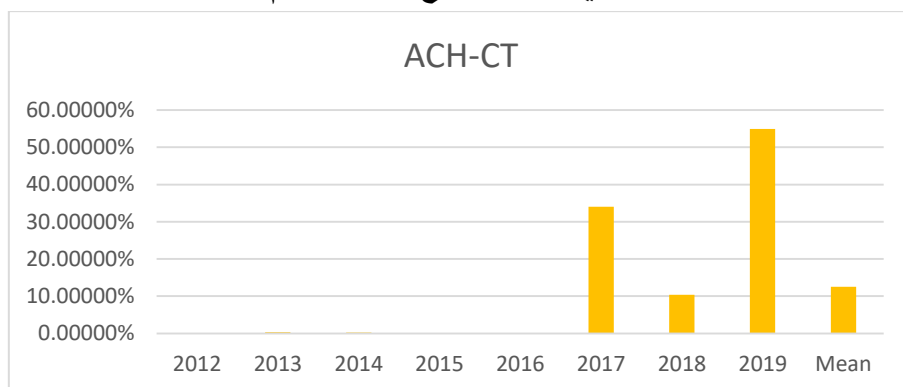
٣-١-٢ / نظام المقاصة الآلية / التحويلات الالكترونية (ACH-CT):

ومن الجدول (١) أظهرت النتائج لنسبة التحويلات الدائنة (الالكترونية) في مصرف آشور الدولي للاستثمار ان المعدل العام قد بلغ (١٢.٥٠٠٠٠%) الذي يعد المعيار يمكن من خلاله الحكم على النسب المتحققة في المصرف لسنوات الدراسة والتي نجد ان في سنة ٢٠١٩ حقق اعلى نسبة خلال مدة الدراسة إذ بلغت (٥٤.٩٥٩٠٢%) ، مما يشير إلى استخدام الدفعات غير النقدية عن طريق الاعتماد على التحويل المالي الالكتروني بين الزبائن والمصرف بدلا من استخدام الايداع النقدي مقارنة بالمعدل العام للنسبة ، أما أدنى نسبة فقد ظهرت في سنة ٢٠١٢ إذ بلغت (٠.٠٠٠٠٠٩%) وهي مؤشر لضعف استخدام الدفعات غير النقدية عن طريق الاعتماد على التحويل المالي الالكتروني بين الزبائن والمصرف بدلا من استخدام الايداع النقدي مقارنة بالمعدل العام للنسبة (ACH-CT) .

وعند مقارنة المتغير ACH-CT لمصرف آشور الدولي للاستثمار لمدة الدراسة نجد ان النسب فقد تفاوتت بينهم ، وعند مقارنة المعدل السنوي لكل السنة مع المعدل العام البالغ (٠.٠٠٠١٢.٥%) نجد هناك سنوات حققت متوسطاً حسابياً أعلى من المعدل العام وهي (٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩) ، وكذلك نجد خمس سنوات لم تصل إلى مستوى المعدل العام وهي (٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦) ، وهذا يرجع قلة التحويلات المالية في تلك السنوات وكذلك التعاون الكبير بين البنك الدولي والبنك المركزي العراقي في تطوير وتأهيل المصارف العاملة في العراق على الاسس المصرفية الصحيحة ومن بينها الحوكمة (حوكمة المصارف) والتي ارغمت المصارف على تطبيق الكثير من الممارسات والادوات المصرفية الحديثة والمؤتمة . وهذا ما اثر بشكل كبير على مجمل العمليات المصرفية الالكترونية في سنوات ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩ في العراق ، وكما موضح بالشكل أدناه

شكل (٥)

مقارنة المعدل السنوي لكل سنة مع المعدل العام لـ ACH-CT



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (١)

واستناداً إلى ما سبق يمكننا معرفة التباين الحاصل في نتائج نسب التحويلات الدائنة (CT) التي تم التوصل اليها خلال سنوات التحليل ، ونجد خصوصاً خلال مدّة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦ لجميع المصارف قد حققوا نسب متدنية وذلك بسبب قلة التحويلات المالية في تلك المدّة مقارنة بفترات اللاحقة . ويتضح بأنه النظام التحويلات الدائنة (CT) قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بنشاط عمل المصرف مما دفع لاجراء التحويلات المالية بين المصارف وفروعها بشكل الكتروني وتقليل التكاليف وتقليص وقت تحويل الاموال ما بين المصارف فضلاً عن توفير السرية في نقل المعلومات والبيانات والحد من المخاطر الناتجة من تبادل الاموال بشكل يدوي ، والتنفيذ للدفعات غير النقدية تنفيذاً فعالاً عن طريق الإعتماد على التحويلات المالية الألكترونية بين المصارف والزبائن بدلاً عن الايداع النقدي ويوفر بيئة عمل ملائمة أمام خدمات مصرفية جديدة سواء كانت الدفعات المالية كبيرة أم صغيرة .

٣-١-٣ / نظام القاصة الآلية / الصكوك الالكترونية (ACH - CH):

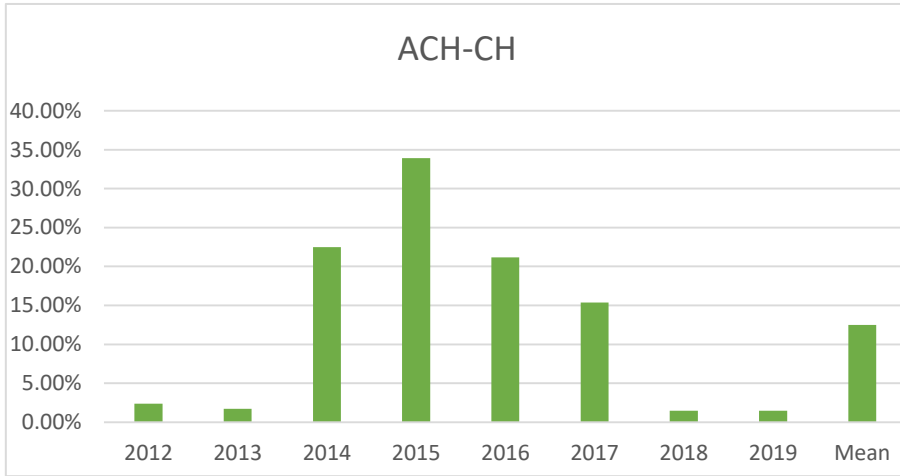
إذ اظهرت النتائج أعلاه ان المعدل العام لنظام صكوك الالكترونية (CH) خلال مدّة الدراسة قد بلغ (١٢.٥%) ليعد معيار للحكم على النسب المتحققة في متغير

لهذه السنوات والتي نجد ان في سنة ٢٠١٥ حقق اعلى نسبة خلال مدة الدراسة إذ بلغت (٣٣.٩٢%) وهي مؤشر جيد على كفاءة المصرف في استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة ومواكبة التطورات الحديثة لسهولة اخراج الصكوك وإعادة طباعة الكشوفات، بهدف تحسين إدارة السيولة المصرفية وحركة الكتلة النقدية على مستوى المصارف ، اما ادنى نسبة فقد ظهرت في سنة ٢٠١٣ إذ بلغت (١.٧٣%) وهو مؤشر لانخفاض استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعاملات في هذه السنة .

وعند مقارنة المتغير ACH-CH لمصرف آشور الدولي للاستثمار لمدة الدراسة نجد ان النسب فقد تفاوتت بينهم ، وعند مقارنة المعدل السنوي لكل السنة مع المعدل العام البالغ (٠.٠٠٠١٢.٥%) نجد هناك سنوات حققت متوسطاً حسابياً أعلى من المعدل العام وهي (٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦) ، وكذلك نجد خمس سنوات لم تصل إلى مستوى المعدل العام وهي (٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩) ، وهذا يرجع إلى الوعي المصرفي لدى الزبائن والسرعة في انجاز المعاملات المالية مما أدى إلى ارتفاع مبالغ تحويل من خلال الصكوك الالكترونية ومواكبة التطورات الحديثة للنظام وتوفير البنى التحتية لسهولة اخراج الصكوك وإعادة طباعة الكشوفات المالية للمصارف ، واما في السنوات الاخيرة يشير إلى انخفاض حجم التعامل وقلة تحويل الصكوك الالكترونية بسبب الازعاج الاقتصادية والسياسية الذي مر بها البلد في هذه السنوات ، وكما موضح بالشكل أدناه :

شكل (٦)

مقارنة المعدل السنوي لكل سنة مع المعدل العام لـ ACH-CH



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (١)

واستناداً إلى ما سبق ومن الجدول رقم (١) يمكننا معرفة التباين الحاصل في نتائج نسب الصكوك الالكترونية (CH) التي تم التوصل اليها خلال سنوات التحليل لمصرف آشور الدولي للاستثمار ، بأن النظام المقاصة الالكترونية (CH) قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بنشاط عمل المصرف ومستوى ربحيته مما يدفع المتعاملين إلى زيادة تعامل معها لتقليل التكاليف وتقليص وقت تحويل الصكوك ما بين المصارف فضلاً عن تأمين السرية في نقل المعلومات والبيانات والحد من المخاطر الناتجة من تبادل الصكوك بشكل يدوي ، ولسهولة اخراج الصكوك وإعادة طباعة الكشوفات، بهدف تحسين إدارة السيولة المصرفية على مستوى المصارف المشاركة في النظام، وتحسين حركة الكتلة النقدية على المستوى القومي ، فضلاً عن الدور الرقابي على التحويلات المصرفية عبر هذا النظام، وإصدار التقارير الخاصة بهذا الشأن ، وكذلك توفير احصائيات دقيقة للصكوك الواردة والصادرة والمعادة ومبالغها لتسهيل عمليات حفظ الصكوك واسترجاعها .

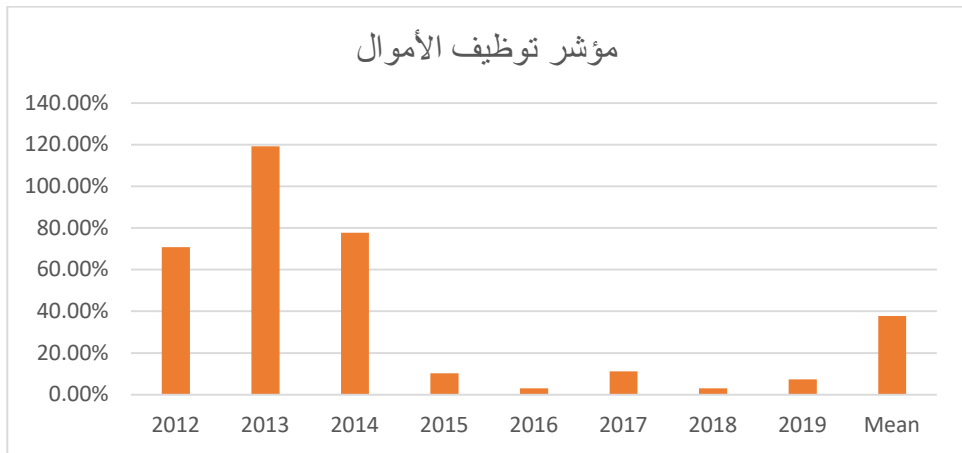
٣-١-٤ / مؤشر توظيف الاموال / نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع:

إذ اظهرت النتائج أعلاه ان المعدل العام لمؤشر توظيف الاموال خلال مدّة الدراسة قد بلغ (٣٧.٨١%) ليعد معيار للحكم على النسب المتحققة في متغير لهذه السنوات والتي نجد ان في سنة ٢٠١٣ حقق اعلى نسبة خلال مدّة الدراسة إذ بلغت (١١٩.١٩%) وهي مؤشر جيد على كفاءة المصرف ومدى امكانيته في توظيف الودائع على شكل قروض بشكل صحيح ، اما ادنى نسبة فقد ظهرت في سنة ٢٠١٦ إذ بلغت (٣.٠٧%) وهو مؤشر لانخفاض قدرة المصرف بتوظيف الودائع على شكل قروض في هذه السنة .

وعند مقارنة المتغير مؤشر توظيف الاموال لمصرف آشور الدولي للاستثمار لمدّة الدراسة نجد ان النسب فقد تفاوتت بينهم ، وعند مقارنة المعدل السنوي لكل السنة مع المعدل العام البالغ (٣٧.٨١%) نجد هناك سنوات حققت متوسطاً حسابياً أعلى من المعدل العام وهي (٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤) ، وكذلك نجد خمس سنوات لم تصل إلى مستوى المعدل العام وهي (٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩) ، يرجع ذلك تباين وتذبذب في جانب منح القروض في الآونة الأخيرة وهذا التباين وتذبذب بسبب عوامل كثيرة ومنها الحرب على داعش من عام ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧ وانخفاض اسعار النفط العالمية لمستويات غير مسبوقة والازمة السيولة التي حدثت في البلد ، وكما موضح بالشكل أدناه

الشكل (٧)

مقارنة المعدل السنوي لكل سنة مع المعدل العام لنسبة اجمالي القروض إلى اجمالي
الودائع



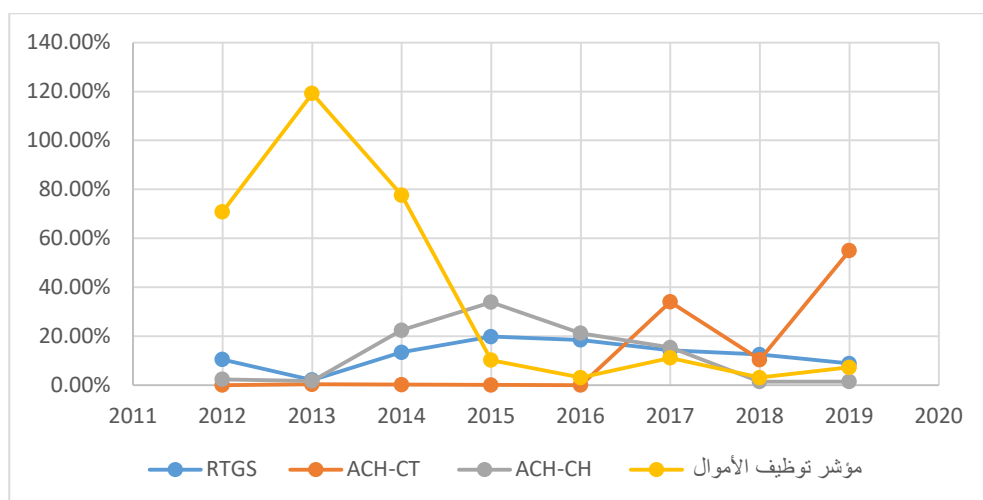
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (١)

ومما سبق ومن الجدول رقم (١) نجد ان المصرف عينة البحث تفاوتت في تحقيقها لنسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع ، ويعود التفاوت الحاصل في نسب هذا المؤشر إلى تباين كل من حجم الأموال المستثمرة كقروض من اجمالي الودائع لدى المصرف فتارة يرتفع هذا المؤشر والذي يعني ان المصرف استثمر أموال أكثر من حجم الإيداع لديه كقروض مما يؤثر تعرض المصرف إلى مخاطرة وتعرض أيضا إلى عمليات السحب المفاجئ للإيداع ولكن هذا الاجراء أسهم في تعزيز جانب الربحية لدى المصرف كون زيادة حجم الاستثمار يؤدي بدوره إلى زيادة حجم العوائد المتولدة ، وتارة أخرى ينخفض هذا المؤشر والذي يشير إلى انخفاض حجم الأموال المستثمرة قياسا بحجم الإيداع فهذا الامر يحقق للمصرف فسحة أمان جيدة لأموال المودعين ولكن في نفس الوقت ينعكس سالباً على توليد الأرباح .

ولأجل اثبات صحة الفرضية الرئيسة الأولى يبين الشكل (٨) اتجاه الاهمية النسبية لمتغيرات الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية مع الاهمية النسبية لمؤشر توظيف الاموال .

الشكل (٨)

اتجاه العلاقة بين الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية مع مؤشر توظيف الاموال
للمصرف عينة الدراسة



إذ يتضح من خلال الشكل (٨) ان اتجاه الاهمية النسبية لكل من متغير اتجاه الاهمية النسبية لمتغيرات الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية هو ذات الاتجاه الذي حققته الاهمية النسبية لمؤشر توظيف الاموال للمصرف عينة البحث مجتمعة ما يعني صحة الفرضية الرئيسة الاولى التي مفادها (تساهم الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية في تعزيز الاموال المصرفية) .

٣-٢/ التحليل الاحصائي:

يهدف هذا الجانب إلى استخدام تحليلات الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression) لغرض اختبار علاقات الأثر المباشر بين أبعاد متغيرات الدراسة الرئيسية ، فضلاً عن استخدام معامل التحديد (R^2) لتفسير مقدار تأثير المتغيرات المستقلة للتغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد فضلاً عن المعامل المعياري للانحدار Beta الذي يقيس مدى استجابة المتغير المعتمد عندما يتغير المتغير المستقل بدرجة معيارية واحدة . وباستخدام أسلوب الحذف التراجعي (Backward) ، ومن أهم مزايا هذه الطريقة انها تقوم بإدراج المؤشرات المعنوية في النموذج ، ويقوم بإزالة المؤشرات الواحدة تلو الأخرى التي تكون غير معنوية في اختبار كل نموذج وصولاً إلى المؤشر (أو المؤشرات) الأكثر معنوية وفق قيمة Sig. في مؤشر المتغير المعتمد (Borboudakis Tsamardinos, ٢٠١٩:٤, & ومن خلال البرنامج الاحصائي (SPSS V ٢٤).
اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

H₀: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للحوالات المالية والمقاصة الالكترونية في مؤشر

توظيف الأموال

H₁: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للحوالات المالية والمقاصة الالكترونية في مؤشر

توظيف الأموال

يبين الجدول (٢) اختبار الفرضية الرئيسية الثانية لمصرف آشور الدولي للاستثمار من خلال تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية و مؤشر توظيف الأموال.

جدول (٢)

تحليل التأثير بين مؤشرات الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية و مؤشر توظيف الأموال لمصرف آشور الدولي للاستثمار

Coefficients ^a						
	Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.847	.160		5.301	.000
	RTGS	19.962	6.172	.724	3.234	.003
	ACH-CT	.960	.674	.225	1.425	.165
	ACH-CH	6.201	2.639	.531	2.350	.026
2	(Constant)	.822	.162		5.086	.000
	RTGS	20.746	6.256	.752	3.316	.002
	ACH-CH	6.832	2.647	.585	2.581	.015
a. Dependent Variable: investing rate						
R ² = .276 , Sig=0.09 , F المحسوبة=5.540						

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية
يتبين من الجدول أعلاه ما يأتي:

(١) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية) ، ويتبين انه هناك معنوية لمعامل انحدار لمؤشرين من مؤشرات الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية وهما (RTGS و ACH-CH) عند مستويي (٥% ، ١٠%) مع مؤشر المتغير التابع ، بينما لا توجد معنوية في المؤشر الثاني (ACH-CT) عند مستوى معنوي (٥%) مع مؤشر المتغير التابع .

(٢) تضمن النموذج الثاني حذف المؤشر الثاني (ACH-CT) من النموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الأول) ، وتم إعادة بناء النموذج الأمر الذي أظهر معنوية معامل انحدار لمؤشرين (ACH-CH , RTGS) عند مستوى معنوي (٥%) من خلال قيمة Sig. مع مؤشر المتغير التابع من خلال قيمة (B) ، الذي أظهر الآتي:

● كان معامل انحدار مؤشر RTGS مع مؤشر توظيف الأموال (٢٠.٧٤٦) وهذا يعني انه في حالة تغير نسبة RTGS بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير نسبة مؤشر توظيف الأموال بمقدار (٢٠.٧٤٦). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (٥%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (٣.٣١٦) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

● كان معامل انحدار مؤشر ACH-CH مع مؤشر توظيف الأموال (٦.٨٣٢) وهذا يعني انه في حالة تغير نسبة ACH-CH بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر توظيف الأموال بمقدار (٦.٨٣٢) . علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (٥%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (٢.٥٨١) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

● بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) النموذج الثاني (٠.٢٧٦) وهذا يعني ان المؤشرين يفسران ما نسبته (٢٨%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر توظيف الأموال ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج ، فضلا عن ذلك كان النموذج معنويا عند مستوى معنوي (١٠%) ، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة النموذج كانت (٥.٥٤٠) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور. يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1) بمعنى يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مؤشرات الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية و مؤشر توظيف الأموال وفق الفرضية الرئيسة الثانية .

٤-المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

٤-١/ الاستنتاجات:

١. ان اتجاه الاهمية النسبية لكل من متغير اتجاه الاهمية النسبية لمتغيرات الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية هو ذات الاتجاه الذي حققته الاهمية النسبية لمؤشر توظيف الاموال للمصرف عينة الدراسة
٢. أن النظام التسوية الانية للمبالغ الاجمالية (RTGS) قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بنشاط المصرف ومستوى ربحيته ما يدفع المصرف إلى زيادة التعامل به لتقليل

مخاطره إذ ان انظمة البنك المركزية هي التي تقوم بتحويل المبالغ إلى اي مكان من العالم ، وكذلك الحد من مخاطر التسوية اليدوية الذي ينتج من عمليات التسوية للمبالغ الكبيرة ، وزيادة الاستقلالية إذ تكون التسوية مباشرة عن طريق هذا النظام إلى اي برنامج دفع ما يزيد من استقلاليته ، ويتفق هذا النظام مع المعايير الدولية إذ يربط المصارف للمشاركة بصورة أوسع وكبيرة وربط شبكاتهم مع الإدارات العامة في كل مصرف في السرعة والمرونة وإمكانية إدخال التحديثات وتطوير الأدوات وإنجاز معاملات الدفع في الوقت المناسب و غير قابله للرفض أو النقص إذ تكون هذه الميزة ذات قيمة عالية لدى المستفيدين المشاركين في النظام . وإذا شهدت هذه النسب تبايناً في الارتفاع مرة الانخفاض مرة فكان بسبب ضعف استقرار مبالغ التحويل المتحققة في كل مدة بحسب النشاط المصرفي والمالي خلال سنوات الدراسة وبسبب الظروف الاقتصادية التي مر بها العراق وخصوصاً في السنوات الاخيرة.

٣. التباين الحاصل في نتائج نسب التحويلات الدائنة (CT) التي تم التوصل اليها خلال سنوات التحليل ، ونجد خصوصاً خلال مدة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦ للجميع المصارف قد حققوا نسب متدنية وذلك بسبب قلة التحويلات المالية في تلك المدة مقارنة بفترات اللاحقة . ويتضح بأنه النظام التحويلات الدائنة (CT) قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بنشاط عمل المصرف مما دفع لاجراء التحويلات المالية بين المصارف وفروعها بشكل الكتروني وتقليل التكاليف وتقليص وقت تحويل الاموال ما بين المصارف فضلاً عن توفير السرية في نقل المعلومات والبيانات والحد من المخاطر الناتجة من تبادل الاموال بشكل يدوي ، والتنفيذ للدفعات غير النقدية تنفيذاً فعالاً عن طريق الإعتماد على التحويلات المالية الألكترونية بين المصارف والزبائن بدلاً عن الايداع النقدي ويوفر بيئة عمل ملائمة أمام خدمات مصرفية جديدة سواء كانت الدفعات المالية كبيرة أم صغيرة .

٤. التباين الحاصل في نتائج نسب الصكوك الالكترونية (CH) التي تم التوصل اليها خلال سنوات التحليل لمصرف آشور الدولي للاستثمار ، بأن النظام المقاصة الالكترونية (CH) قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بنشاط عمل المصرف ومستوى ربحيته مما يدفع المتعاملين إلى زيادة تعامل معها تقليل التكاليف وتقليص وقت تحويل الصكوك ما بين المصارف فضلاً عن تأمين السرية في نقل المعلومات والبيانات والحد من المخاطر الناتجة من تبادل الصكوك بشكل يدوي ، ولسهولة اخراج الصكوك وإعادة طباعة الكشوفات، بهدف تحسين إدارة السيولة المصرفية على مستوى المصارف المشاركة في النظام، وتحسين حركة الكتلة النقدية على المستوى القومي ، فضلاً عن الدور الرقابي على التحويلات المصرفية عبر هذا النظام، وإصدار التقارير الخاصة بهذا الشأن ، وكذلك توفير احصائيات دقيقة للصكوك الواردة والصادرة والمعادة ومبالغها لتسهيل عمليات حفظ الصكوك واسترجاعها .

٥. ان المصرف عينة البحث تفاوتت في تحقيقها لنسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الودائع ، ويعود التفاوت الحاصل في نسب هذا المؤشر إلى تباين كل من حجم الأموال المستثمرة كقروض من اجمالي الودائع لدى المصرف فتارة يرتفع هذا المؤشر والذي يعني ان المصرف استثمار أموال أكثر من حجم الإيداع لديه كقروض مما يؤثر تعرض المصرف إلى مخاطرة وتعرض أيضاً إلى عمليات السحب المفاجئ للإيداع ولكن هذا الاجراء أسهم في تعزيز جانب الربحية لدى المصرف كون زيادة حجم الاستثمار يؤدي بدورة إلى زيادة حجم العوائد المتولدة ، وتارة أخرى ينخفض هذا المؤشر والذي يشير إلى انخفاض حجم الأموال المستثمرة قياساً بحجم الإيداع فهذا الامر يحقق للمصرف فسحة أمان جيدة لأموال المودعين ولكن في نفس الوقت ينعكس سالباً على توليد الأرباح .

٦. أظهرت النتائج الاحصائية المستخلصة بوجود علاقة اثر ذو دلالة احصائية بين الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية و مؤشر التوظيف الاموال للمصرف عينة البحث .

٧. أظهرت النتائج الاحصائية المستخلصة بان مؤشر (RTGS) هو اكثر تأثيرا بمؤشر توظيف الامول لمصرف عينة البحث ، بينما مؤشر (ACH-CH) يكون تأثيره اقل منه .

٨. اظهرت النتائج الاحصائية المستخلصة ان مؤشر (ACH-CT) ليس له تأثير في مؤشر توظيف الاموال لمصرف عينة البحث .

٤-٢/ التوصيات:

١. ضرورة توافر بنى تحتية ذات جودة وتقنية عالية من خلال تطوير وتحسين مواقع المصارف عبر شبكة الانترنت ، ويمكن ان تكون معزولة عن بنى الاتصالات وتقانة المعلومات لأي بلد ، فنظام المدفوعات الالكتروني يكون ضمن شبكة الانترنت وتزايد عدد المصارف المشتركين فيها.

٢. نشر التوعية بأهمية ودور الخدمات المصرفية الالكترونية وبث الثقة التي تعد من العوامل المهمة لنجاح العلاقة بين الجهاز المصرفي والزبون .

٣. حث ادارة المصارف على الاهتمام بالخدمات الالكترونية من اجل تحقيق مستوى عالي من الكفاءة والمرونة في التعاملات المالية و تحسين إدارة السيولة في المصارف عبر جذب اصحاب الخبرة والتجربة بشكل يعزز من ربحية المصرف.

٤. عمل دورات على نحو مستمر لتطوير مهارات، وقدرات ومعلومات العاملين في المصارف حول نشر ثقافة انظمة الدفع الالكتروني وتعزيز القدرة على حل مشاكل التي قد تواجههم اثناء تقديم الخدمات المؤتمتة .

٥. بضرورة ان تكون المبادئ والقواعد والاجراءات المعمول بها واضحة معالم وغير معقدة ومفهومة وسهلة الاستخدام لجميع الاطراف المتعاملة بها وفي أقل وقت حقيقي ممكن .

٦. البحث عن مصادر جديدة لتوظيف واستثمار الاموال المصرفية وخصوصا اموال الودائع بشكل يحقق التنمية التجارية وتحريك سلسلة المضاعف النقدي لخلق ودائع جديدة وزيادة دوران الاموال لتحقيق اعلى فائدة ممكنة.

٧. دراسة الخدمات الجديدة للمصارف المنافسة داخل العراق و تحديداً الالكترونية منها من اجل الإلمام بمستوى الخدمات الالكترونية العام والمحافظة على الموقع التنافسي للمصرف مقارنةً بمنافسيه كون اعتماد التكنولوجيا في مجال العمليات الالكترونية يدفع المصرف إلى تحسين أدائه وبالتالي الحفاظ على مركزه التنافسي في السوق المصرفية .

٩. أجراء مراجعة وتقييم دوري للانظمة المدفوعات الالكترونية ومعرفة نقاط القوة والضعف فيها ومدى ملائمتها للمستوى التكنولوجي الذي يزداد تطوراً بشكل كبير جداً ، ومدى حاجة السوق والطاقة الاستيعابية له من هذه التكنولوجيا .

المصادر

١. طليان ، محمد حسين صالح ، التحويل المصرفي الالكتروني ، دار النهضة العربية ، اليمن ، ٢٠١٧.

٢. سليمان ، بشرى طالب ، انظمة الدفع الالكتروني في العراق ، بحث منشور في البنك المركزي العراقي وعلى الموقع ٢٠١٣. <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152232072727068.pdf>

٣. شياح ، عبد الامير عبد الحسين ، إبراهيم ، مصطفى محمد ، نظام المدفوعات الالكتروني في العراق والتحديات التي تواجهه ، دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ١٧ ، العدد ٣ ، ٢٠١٥

٤. منصور ، طاهر محسن ، حسين ، حسين شحدة ، استراتيجية التنوع والاداء المالي دراسة ميدانية في منشأة عراقية : المنشأة العامة للصناعات الجلدية ، دراسات العلوم الادارية ، الكلية التقنية الادارية ، هيئة التعليم التقني ، ٢٠٠٣ .

٥. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ٢٠١٧.

٦. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ٢٠١٨.

٧. التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم بحوث السوق المالية، ٢٠١٨.

1. Albrecht , W. Steve , Stice , Earl . K , Stice , James . D.; Financial Accounting , 10th Edition , Thomson South- Western , Mason ,USA, 2008.
2. Gitman , Lawrence . J ,; Principles Of Managerial Finance , 12th Edition , Pearson International Edition ,United States ,2009.
3. Keown , Arthur . J, Martin , John . D, Petty , J. William , : Foundations Of Finance " The Logic and Practice of Financial Management " , 17th Edition, Pearson Education , Prentice – Hall , Inc., New York,2011.
4. Maher, Michael W., Clyde P. Stickney, and Roman L. Weil,; Managerial accounting: An introduction to concepts, methods and uses , Cengage Learning, 2012.
5. Ross , Stephen . , Westerfield , Randoiph . W, Jordan , Bradford . D ,; Fundamentals Of Corporate Finance , 17th Edition , McGraw- Hill Companies, Inc., New York , 2006.
6. Van Horne , J.C.,; Financial Management and Policy , 12th Edition, Prentice Hall , New Jersey , 2002 .
7. Wild , John .J & Subramanyam .K.R & Halsey , Robert . F ,; Financial Statement Analysis , 9th Edition , McGraw –Hill Companies, Inc , New York , 2007 .
8. Asaolu, Taiwo olufemi, Ayoola, Tajudeen john, Akinkoye,Ebenezer yemi : electronic payment system in Nigeria: implementation, constraints and solutions, Journal of management and society , vol.1,no.2,may Edition 2011.
9. Buigut , Kibet □ Soi ,Neddy □ Koskei , Irene □ Kibet , John ,; The Effect of Capital Structure on Share Price , European Journal of Business and Management, Vol.5, No.9, 2013 .
10. Khosravani, Amir: the modern integrated payment system: the Iran Experience to data, Journal of internet Banking and commerce, No 1, vol 13, 2008.
11. Li ,Shaofang , Marin, Matej : Competition in the clearing and settlement industry , Journal of International Financial Markets, Institutions & Money , Elsevier , 2015.
- 12.Mittal, Shalini, Anoop Pant, and Shailesh Singh Bhadauria. : An Empirical Study on Customer Preference towards Payment Banks over Universal Banks in Delhi NCR, Procedia computer science 122 ,2017.
- 13.Tomura, Hajime. : Payment instruments and collateral in the interbank payment system, Journal of Economic Theory 178 ,2018 .
14. <http://ugandabankers.org>.
15. <http://www.achdirect.com/resources/glossary.asp> .
- 16.www.abahe.co.uk .

التنافسية المصرفية وفقاً للمنطق الضبابي والعلاقة مع النظام الإلكتروني الشامل

بحث تطبيقي في عدد من المصارف التجارية العراقية الخاصة

Banking Competitiveness According to the Fuzzy Logic and the Relationship with the Comprehensive Electronic System Applied Research in a Number of Iraqi Private Commercial Banks

د. ليث عادل حميد

ديوان الرقابة المالية الاتحادي

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

ان التغيرات الجديدة في بيئة الاعمال وتوجه العالم نحو التكنولوجيا، فرضت على المنظمات الحاجة إلى تطوير نظام الكتروني اكثر حداثة يسهم في تحقيق التنافسية للمنظمات . اعتمد البحث المنهج الكمي التحليلي من خلال تحليل البيانات المالية للمصارف لتحديد الحصة السوقية والربحية والانتاجية لكل مصرف، واعتمادها كمؤشرات لقياس التنافسية للمصارف المبحوثة . اظهرت النتائج صحة جميع الفرضيات ، وشارت نتائج قياس التنافسية واستناداً الى تقنية (Fuzzy If-Then) للتعامل مع البيانات المالية الضبابية ومعالجتها ومن خلال استعمال برنامج (MATLAB)، الى ان مصرف بغداد حقق التنافسية الأعلى والخليج التجاري في المركز الثاني ، بينما احتل مصرف سومر المركز التاسع والآخر،



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ١٥٢-١٢١

واستناداً على ذلك صيغت مجموعة من الاستنتاجات التي توصي بضرورة قيام المصارف المبحوثة بزيادة الاستثمار في التكنولوجيا للمصارف وتنميتها على المدى الطويل .

الكلمات المفتاحية: التنافسية المصرفية ، الضبابية ، النظام الإلكتروني .

Abstract:

The new changes in the business environment and the trend of the world towards technology imposed on organizations the need to develop a more modern electronic system that contributes to achieving the competitiveness of organizations. The research adopted the quantitative analytical approach by analyzing the financial statements of the banks to determine the market share, profitability and productivity of each bank, and adopting them as indicators to measure the competitiveness of the surveyed banks. The results showed the validity of all the main hypotheses, while a number of sub-hypotheses were rejected. The results of measuring competitiveness and based on the (Fuzzy If-Then) technique for dealing with and processing ambiguous financial data and through the use of the (MATLAB) program indicated that the Bank of Baghdad achieved the highest competitiveness and Gulf Commercial Bank, In the second place, while Sumer Bank occupied the ninth and last place, and based on that a set of conclusions were formulated that recommend the need for the surveyed banks to increase investment in the human resources of banks and their long-term development and create a marketing designed around the needs and interests of customers to conclude the research with a set of suggestions for future studies.

Keywords: banking competitiveness, uncertainty, electronic system

المقدمة :

إنّ نجاح الرؤية والاستراتيجية التنظيمية، وتحقيق التنافسية لمنظمات الأعمال بات يعتمد بالدرجة الأساس على مدى مواكبة المنظمات للحدث والتطورات المتسارعة في الانظمة الالكترونية، مع التركيز على التحسين المستمر لمقدراتها وفعاليتها، إذ تبحث المنظمات دائماً عن طرائق لتطوير قوة عمل تنافسية للغاية، وتحقيق أقصى مستويات الإنتاجية وذلك من أجل البقاء في ظل المنافسة المحتدمة. تتكامل الصورة في إبراز أثر التحول نحو النظام الالكتروني الشامل في تحقيق التنافسية للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث، ولغرض الإحاطة الشمولية بالموضوع تضمن البحث تتبع المشكلة وبيان المعضلة الفكرية ومن ثم وضع منهجية البحث وتصميمه والمتمثلة بالمبحث الأول وتناول الأسس الفكرية للتنافسية المصرفية والنظام الالكتروني في المبحث الثاني، والجانب النظري في المبحث الثالث وصولاً إلى الاستنتاجات والتوصيات في المبحث الرابع.

١-المبحث الأول / منهجية البحث

تمثل المنهجية البوابة للدخول الى البحث وذلك من خلال تكوين الرؤى الفكرية والتصورات التي تسهم في التشخيص للمعضلة الفكرية ومحاولة إيجاد المعالجة للمشكلة الموجودة و تحديد الحلول اللازمة، فضلاً عن تحقيق الترابط الفكري والمنطقي بين الافكار النظرية والجهود المعرفية السابقة ، وبشكل يساعد على ربطها مع الاساس الفلسفي للبحث بغية الخروج بالقيمة المتوخاة منه.

١-١ / مشكلة البحث:

ان التغيرات الجديدة في بيئة الاعمال فرضت على المنظمات الحاجة إلى تطوير نماذج أعمال تتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة، ، وتحديداً البيئة المصرفية العراقية والتي تتسم بالتعقيد واللاتأكد والضبابية العالية مما انعكس على الصعوبة في

تحديد تنافسية المصارف التجارية الخاصة العاملة فيها . لذا انبثقت التساؤلات الآتية لتحديد الاطار العام لمشكلة البحث:

١- ما المقصود بالتنافسية المصرفية ؟ وما ابعادها في ضوء طروحات المفكرين و الباحثين ؟ وكيف يمكن تحديد الابعاد المناسبة والملائمة مع واقع ومستوى المصارف التجارية الخاصة العراقية؟

٢- ما معنى النظام الالكتروني ؟ وما طبيعة الممارسات المرتبطة بالتحول نحو النظام الالكتروني والتي يمكن قياسها في المصارف التجارية الخاصة عينة البحث ؟

٣- ما طبيعة العلاقة بين التنافسية المصرفية و النظام الالكتروني في المصرف ؟

٤- كيف يمكن ازالة الغموض و الضبابية عن البيئة المصرفية العراقية فيما يتعلق بتنافسية المصارف التجارية الخاصة العاملة فيها ؟

١-٢/ أهمية البحث:

يمكن تحديد أهمية البحث وفق مستويين :

١- المستوى النظري

يُعد هذا البحث محاولة للمساهمة في الجدل. الفكري حول متغيرات البحث. والتي تمثل فلسفة جديدة في العمل الاداري لمواجهة التطورات والتغيرات في بيئة الاعمال التي تتصف بالتنافس الشديد والديناميكية ، وذلك من خلال ما سيطرحه من نقاشات وجدال وتحليلات للأفكار بالاعتماد على المصادر الأجنبية الحديثة وبطرح فلسفي شمولي جديد ينسجم مع توجهات الباحثين والمفكرين في الدول المتقدمة.

٢- المستوى التطبيقي

ان اهمية القطاع المصرفي في الاقتصاد العالمي، حتمت حاجة المصارف الى مواكبة التطورات الحديثة المتعلقة بفلسفة العمل الإداري، لذا طبق البحث في القطاع المصرفي العراقي وتحديد المصارف التجارية الخاصة، اذ يعد من القطاعات الحيوية

والذي يعتبر التطور فيه من المقومات الأساسية للتطور الاقتصادي في البلد وخطوه مهمة نحو تحقيق التنمية المستدامة .

يهتم البحث في الكشف عن مستوى التحول نحو النظام الإلكتروني في عينة المصارف التجارية الخاصة الفاعلة في القطاع المصرفي العراقي، ومدى انعكاس ذلك على تنافسيتها والمتمثلة في زيادة مرونتها و انتاجيتها و حصتها السوقية و ارباحها .

ان المقاييس المستعملة في قياس متغيرات البحث في المصارف المبحوثة تمثل محاولة مهمة في مواكبة التطورات في الدول المتقدمة. ولفت انظار المصارف لمؤشرات عالمية تساعد في تطوير امكانياتها و تعزيز قدراتها التنافسية .
تبنى البحث اجراء تحليل للبيانات المالية على وفق المنطق الضبابي لتحديد تنافسية المصارف التجارية الخاصة عينة البحث.

١-٣/ اهداف البحث:

يسعى البحث الحالي لإيجاد الحلول المناسبة للتساؤلات المثارة في مشكلة البحث , ،
لذا تنصب اهداف البحث اساساً بالآتي :

تكوين جانب نظري يوضح التنافسية المصرفية وتنافسية منظمات الاعمال وتوضيح طبيعة العلاقة بين تلك المتغيرات .

تحديد تنافسية المصارف التجارية الخاصة العراقية وذلك من خلال اجراء تحليل لبياناتها المالية المتعلقة بالإنتاجية والربحية والحصة السوقية ، على وفق المنطق الضبابي .

١-٤ فرضيات البحث:

يمثل البحث محاولة للإجابة على مجموعة من الأسئلة البحثية وذلك من خلال الفرضيات الآتية :

توجد علاقة بين النظام الإلكتروني للمصارف والتنافسية المصرفية .

تعاني المصارف التجارية الخاصة العراقية من عدم تأكد وضبابية عالية في تحديد تنافسيتها في القطاع المصرفي.

١-٥/ منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الكمي التحليلي، من خلال تحليل البيانات المالية للمصارف عينة البحث والواردة في تقاريرها المالية السنوية وحساباتها الختامية، وذلك بهدف تحديد الحصة السوقية والربحية والانتاجية لكل مصرف، واعتمادها كمؤشرات او مدخلات لقياس التنافسية للمصارف التجارية الخاصة العراقية .

١-٦ عينة البحث:

وبغية اختبار الفرضيات ميدانياً في بيئة الأعمال العراقية، اذ اختار الباحث (٩) مصارف تجارية خاصة من مجتمع البحث وهي (الخليج التجاري، المنصور، الاستثمار ، الأهلي، اشور، بغداد، سومر، الائتمان، عبر العراق)، بعد استبعاد عدد من المصارف التي تعاني مشاكل مالية وتخضع لوصاية البنك المركزي العراقي، فضلاً عن استبعاد المصارف التي يقع مقر ادارتها العامة خارج بغداد

٢-المبحث الثاني / الإطار النظري للبحث

٢-١/ التنافسية المصرفية:

٢-١-١/ مناقشة فلسفية لمفهوم التنافسية:

وصف عدد من الباحثين التنافسية بأنها مفهوم متعدد الأبعاد ونسبي من دون تعريف معتمد عالمياً، اذ يرى الباحثون والممارسون في الإدارة انه لا يوجد اتفاق تام فيما يتعلق بمحددات التنافسية ومصادرها داخل أو خارج المنظمة أو الطبيعة المادية أو غير الملموسة لمصادر التنافسية، اذ انها مواضيع للجدل الفكري، وأشار (Qingfang, 2001:57) ان التنافسية هي قدرة المنظمات التي تستخدم وسائل فعالة على إنتاج المنتجات بكلفة منخفضة وبيع المنتجات التي يمكن أن تلبى طلبات المستهلكين بشكل جيد ، وبالتالي تتوسع الحصة السوقية للمنظمات باستمرار وتحقق أكبر الأرباح.

واكد(Grzebyk, ٢٠١١: ١٠٩) انه غالباً ما تُستخدم تنافسية منظمات الأعمال للإشارة إلى قدرة المنظمة على المنافسة والنجاح . ووفقاً لـ (Marangu et al., 2014:97) تشير تنافسية منظمات الأعمال إلى قدرتها على خلق قيمة اقتصادية أكبر من المنظمات المنافسة الأخرى، والقيمة الاقتصادية هي الفرق بين الفوائد المتصورة التي يحصل عليها الزبون الذي يشتري سلعة أو خدمة للمنظمة والكلفة الاقتصادية الكاملة لهذه المنتجات والخدمات. كذلك عرف (Chao et al., 2015:1769) التنافسية بأنها تشير الى الوجود المستمر في الأسواق وجني الأرباح والقدرة على تكيف الإنتاج مع الطلب . في مقابل ذلك، ومن منظور اكثر شمولية مما ذكر من التعاريف السابقة ، اشار (Flaka & Głódb, 2015:610) الى ان التنافسية لمنظمات الأعمال تُفهم على أنها: قدرة المنظمة على التطور المستدام على المدى الطويل والقدرة والحفاظ على ذلك ، وقدرة الشركة على رفع كفاءتها التشغيلية من خلال تحسين وضعها في السوق ، والقدرة على تصميم وإنتاج وبيع سلع تكون أسعارها وجودتها وخصائصها الأخرى أكثر جاذبية من الخصائص المقابلة للسلع التي يقدمها المنافسون ، والقدرة على تحقيق الميزة التنافسية والحفاظ عليها .

من خلال استعراض الرؤى الفكرية المختلفة ، نستنتج أن التنافسية عامل حاسم للبقاء في عالم الأعمال، ومفهوم تنافسية منظمات الأعمال الموصوف أعلاه ينطبق على جميع المنظمات مع التباين في تنافسياتها ، وما يجعل المنظمة قادرة على المنافسة أم لا يعتمد إلى حد كبير على درجة تنافسياتها وقطاع السوق الذي اختارت الشركة المنافسة فيه، وان التركيبة او المكونات الرئيسة لتنافسية منظمات الأعمال هي خلق القيمة ورضا الزبائن وتطوير المنتجات الجديدة والجودة والمرونة والقدرة على التكيف والموجودات التشغيلية، بالإضافة الى الإبداع والتنوع والربحية وإدارة العلاقات .

٢-١-٢/ انواع تنافسية منظمات الأعمال:

إن تنافسية منظمات الأعمال معقدة للغاية ، ويمكن رؤية ذلك التعقيد بوضوح من خلال وجهات النظر والتصنيفات المختلفة للتنافسية (Grzebyk & Krynski,2011:114).

كذلك صنف (Faulkner & Bowman,2016:37) نوعين من تنافسية منظمات الأعمال هما، التنافسية ذات الصلة بالتشغيل Operation-Related وهي تشير إلى مهارات تكنولوجية محددة مهمة من وجهة نظر سوق معين. و التنافسية ذات الصلة بالنظام The System-Related وهي تشير الى السياق الواسع للسلوك التنافسي للمنظمة، وعلى وفق(Zelga,2017:303-304) فأن تنافسية منظمات الاعمال تصنف استناداً إلى معيار مجال التواجد الى: تنافسية في نوع معين من السلع أو الخدمات ، أو نوع معين من الموارد ، أو موارد محددة ، أو مجال محدد حيث يمكن إبراز التنافسية للمنظمة على مستوى السوق المحلي أو الدولي، وصنفت تنافسية منظمات الأعمال استناداً لمعيار وقت الملاحظة time-observation ، الى تنافسية منظمات الأعمال الثابتة والديناميكية، اذ تشير الثابتة الى حالة من التنافسية للمنظمة في وقت معين، في المقابل تشير التنافسية الديناميكية إلى التغيرات في حالة التنافسية للمنظمة في الوقت المناسب وبعبارة أخرى الديناميكيات التنافسية (Wach,2014:104).

واتفق (Lesniewski,2018:61) مع ما ذهب اليه (Szewczuk,2009:90) من تمييز أربعة انواع من تنافسية منظمات الأعمال وفقاً لتحليل مجالاتها وهي : التنافسية الحقيقية الناتجة للمنظمات ، التنافسية للموارد وقدرات المنظمات، التنافسية للمنظمة التي يحددها الزبائن ، تنافسية عوامل الإنتاج .

٢-١-٣/ ابعاد ومؤشرات قياس تنافسية منظمات الأعمال:

تكشف مراجعة المصادر العلمية عدم وجود توافق في الآراء حول كيفية قياس تنافسية منظمات الأعمال ، وذلك يعود الى ان التنافسية مفهوم معقد ونسبي متعدد الابعاد، بالإضافة الى العدد الكبير من العوامل الداخلية والخارجية التي ربطها الباحثون بالتنافسية ، اذ حددت دراسة (Wagner,2009) اربعة مؤشرات يتم من خلالها قياس التنافسية وهي: السوق والرضا والربحية والمخاطر المالية، ويتضمن كل بُعد عناصر ذات صلة يتم قياسها بمقياس خماسي ، في حين اشارت دراسة (Laureti & Viviani, 2011) الى المؤشرات الأتية لقياس التنافسية : الأداء المالي (من خلال العائد على المبيعات ، والعائد على الموجودات ، والعائد على حقوق الملكية) ، وإنتاجية العمالة (باستخدام متغيرات الرقابة ، العمر والوضع القانوني) ، وحجم المنظمة والنشاط الاقتصادي. وحدد مقياس (kimemia et al., 2014) ثلاثة مؤشرات وهي : تقليل الكلف ، الجودة ، والابتكار، واكد باحثون اخرون على ثلاثة مؤشرات يمكن من خلالها قياس التنافسية وهي: الكفاءة (المقاسة من خلال الإنتاجية) ، والفاعلية (المقاسة من خلال الربحية) ومؤشر النمو (Papalia et al., 2014)، وتضمن مقياس (Zhao et al., 2014) خمسة ابعاد لقياس التنافسية وهي: خفض كلفة الإنتاج، خفض كلفة الامتثال، صورة المنتج، صورة المنظمة، والعلاقة مع الحكومة . وفسر (Ling & Li, 2016) التنافسية بأنها موقع المنظمة في السوق مقارنة بالمنافس الرئيسي، لذا تم قياس التنافسية من خلال المشاريع الربحية، المشاريع عالية القيمة، الربحية ، وجودة خدمة المنتج ، ورضا الزبون، والصورة العامة الجيدة، وسرعة تقديم المنتج / الخدمة.

سوف تعتمد الدراسة الحالية مؤشرات التنافسية المعتمدة في دراسة Claude, (2018) لقياس التنافسية، والمتمثلة بالحصصة السوقية والربحية والمرونة والإنتاجية، والسبب في اعتماد هذه المؤشرات يكمن في امكانية قياسها بشكل كمي وتوظيفها

بشكل يخدم نتائج الدراسة الحالية ، على اعتبار ان عينة الدراسة متمثلة بالمصارف التجارية الخاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وبالتالي يمكن الحصول على البيانات الخاصة بحساب مؤشرات هذا المقياس من خلال القوائم المالية للمصارف.

٢-٢ / النظام الإلكتروني الشامل:

٢-٢-١ / مفهوم الأعمال المصرفية الإلكترونية:

توجد عدة تسميات للأعمال المصرفية الإلكترونية، لعل ابرزها Electronic Banking و كذلك Internet Banking التي يقصد بها صيرفة الانترنت، على اعتبار أن المعاملات المصرفية وتقديم الخدمات وعمليات عرض الخدمات وتسويقها يتم عن طريق الانترنت . كذلك يمكن ان يرد مفهوم الصيرفة الإلكترونية تحت تسمية On-Line Banking وكذلك Cyber banking.

أن الصيرفة الإلكترونية تمثل للعديد من الزبائن الحصول على النقد على مدار 24 ساعة يومياً بواسطة أجهزة الصراف الآلي (Automated Teller Machine: ATM)، أو إيداع الأموال والشيكات في الحساب الجاري أو حساب التوفير، إلا أن مفهوم الصيرفة الإلكترونية قد اتسع ليشمل التحويل الإلكتروني وتسديد الفواتير وتقديم طلب قرض وخدمة الرسائل القصيرة SMS . ويرى (Charan , 2018 : 19) أن مفهوم الصيرفة الإلكترونية هو تطبيق لنظرية التوصيل الإلكتروني للمنتجات والخدمات المصرفية من خلال قنوات التوصيل الإلكترونية ، إذ يتم تحويل أشكال التعامل إلى مكائن الصراف الآلي والتعاملات الهاتفية ، وسبب الدخول السريع لهذه التقنية هو كونها أكثر دقة وفعالية على مدار الساعة بغض النظر عن موقع الزبون. وكذلك عرفها كل من (Rosoulia n & safari,2018:2) بأنها أنظمة جديدة تقدم العديد من المميزات والمنافع التي تعمل على جذب الزبون والمحافظة عليه من خلال

تقديم خدمات مالية هي ذاتها تلك الخدمات التي تقدمها المصارف التقليدية الا انها ذات جودة عالية وكلفة منخفضة .

٢-٢-٢ ادوات النظام المصرفي الإلكتروني :

هناك عدة ادوات او كما يسميها البعض " تقنيات " النظام المصرفي الإلكتروني ، سوف يسلط الضوء على تلك الادوات بجانبين : الاول يستعرض عدد من الادوات شائعة الاستخدام ، اما في الجانب الثاني سوف يتناول بعض الادوات الحديثة المستخدمة في الدول المتقدمة .

٢-٢-٣ / الادوات شائعة الاستخدام عالمياً : هناك العديد من الأدوات الشائعة ومنها الآتي :

أ- ماكينات الصراف الآلي (ATM): و هي خدمة شائعة للغاية وهي قناة تسليم فعالة ، وهي محطة او طرف توصيل إلكترونية تتيح للزبون فرصة الحصول على الخدمات المصرفية في أي وقت تقريباً (10 : 2012 , Gemechu) .

ب- الخدمات المصرفية المنزلية Home banking : وتشير إلى ممارسة إجراء المعاملات المصرفية من المنزل، بدلاً من مواقع الفروع التي تتيح للزبائن الحصول على معلومات حول الحسابات الشخصية عبر مكالمات هاتفية ؛ ويعتمد على وجود خط هاتف وكلمات مرور عميل ورمز شخصي يوفر الوصول إلى البيانات ؛ يمكن للزبائن مراجعة أرصدة الحسابات وتحويل الأموال داخل حساباتهم وإجراء المعاملات الروتينية (Dlaudia & Isac, 2014:52) .

ج- الخدمات المصرفية الشخصية PC banking: وهي احدة من أشكال الخدمات المصرفية والتي تمكن الزبائن من إجراء معاملات مصرفية من خلال جهاز كمبيوتر شخصي عبر توفير برنامج خاص يتيح للزبون إجراء معاملات مالية من جهاز الكمبيوتر الخاص به في المنزل (Drigă , 2014:86) .

د- محطات نقل نقطة البيع (POS) : يسمح النظام للمستهلكين بالدفع مقابل الشراء بالتجزئة بواسطة بطاقة الشيك وهو اسم جديد لبطاقة الخصم ، تبدو هذه البطاقة وكأنها بطاقة ائتمان ولكن مع وجود فرق كبير، يتم تحويل الأموال الخاصة بالشراء فوراً من حساب حامل بطاقة الخصم إلى حساب المتجر .

هـ- الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول: تمكن الزبائن من إجراء بعض الخدمات المصرفية مثل الاستعلام عن الحساب وتحويل الأموال من خلال الرسائل النصية القصيرة على مدار ٢٤ ساعة في اليوم من دون الحاجة الى زيارة المصرف وتوفير الوقت والجهد (8: 2017 , Nesibu).

و- البطاقة الذكية : هي بطاقة بلاستيكية تضم شريحة إلكترونية ذات سعة تخزينية كبيرة للبيانات ، اذ تحتوي على رقائق حاسوب او معالج ولا تعتمد على الاتصال مع حاسوب المصرف او الجهة المصدرة ويمكن شحن هذه البطاقة من قبل الزبون بمبلغ معين من حسابه بواسطة جهاز الصراف الآلي وتخزن عليها كافة البيانات الخاصة بحاملها فهي تعمل عمل المحفظة الإلكترونية وتغني عن الحاجة الى حمل النقود (الشمري ونعمة ، ٢٠١٦ : ٤٢٥) .

٢-٢-٤/ ادوات حديثة في النظام المصرفي الإلكتروني : هناك العديد من الادوات الحديثة المستخدمة في أوروبا منها :

- MULTICASH : هو برنامج قائم على الكمبيوتر الشخصي يتيح إمكانية الحصول على معلومات الحساب وتنفيذ معاملات الدفع عبر جميع الحسابات المحلية والأجنبية. يتم استخدامه من قبل أكثر من ٢٠٠ مصرف في جميع أنحاء العالم .

- BusinessNet: ان الحل المبتكر للبنوك الإلكترونية في UniCredit ، هو منصة عمل ومعلومات فردية تمكن مؤسستك من استخدام الإنترنت على النحو الأمثل لتلبية الاحتياجات المالية. إنه مصمم لزيادة الكفاءة إلى الحد الأقصى وتحسين سير العمل وفقاً لمتطلبات الشركات في جميع أنحاء أوروبا. اما ابرز المزايا التي توفرها

BusinessNet فهي حل مرن مصمم لتلبية احتياجات الشركات من جميع الأحجام ، يوفر مجموعة من وظائف إدارة النقد وهو يدعم بشكل فعال التطوير الديناميكي للمؤسسات ويمكن من تحسين تكاليف تشغيل الخدمات والتسويات بين الشركاء التجاريين(9:2013, Unicredit) .

- نظام HALCOM ، ونظام E-Cash وكذلك BusinessLine وغيرها من الانظمة والبرامج الحديثة

٣- المبحث الثالث/ الإطار العملي للبحث

للكشف عن تنافسية المصارف عينة البحث استعمل تحليل المؤشرات المالية (الحصة السوقية ، العائد على الموجودات ،العائد على حق الملكية، الانتاجية) والتي اعتمدت في الأساس كأبعاد لتنافسية منظمات الأعمال، واحتسبت هذه المؤشرات استناداً الى التقارير المالية السنوية وللفترة الزمنية(٢٠١٦-٢٠٢٠)، وحللت هذه المؤشرات على وفق المنطق الضبابي (**Fuzzy Logic**) وباستعمال برنامج (MATLAB,2018) . وبالتالي يهدف المبحث الحالي الى تحديد تنافسية المصارف التجارية الخاصة عينة البحث بشكل كمي .

٣-١/ المنطق الضبابي:

قدم (Zadeh,1965) مصطلح المنطق الضبابي في عمله الأساسي "المجموعات ضبابية" والذي وصف رياضيات نظرية المجموعة الضبابية (Khan &) .

(Ansari,2012:34) ان المنطق الضبابي هو نهج لمعالجة متغيرة يسمح بمعالجة

قيم متعددة من خلال نفس المتغير، ويحاول حل المشكلات باستخدام طيف مفتوح

وغير دقيق من البيانات التي تجعل من الممكن الحصول على مجموعة من

الاستنتاجات الدقيقة (Scott,2019:1). ويُعد حقل إدارة الأعمال من الحقول العلمية

الغنية في استخدام أساليب المنطق الضبابي، لاسيما في تحديد المركز التنافسي

للمنظمة والطلب وغيرها من المجالات ، ويكمن السبب الرئيس من ظهور المنطق

الضبابي للمساعدة في حل المشكلات الناتجة عن التعامل مع حالات عدم التأكد وعدم القدرة على اتخاذ القرارات ، اذ لم يعد للمداخل التقليدية كفاءة في إيجاد الحلول الناجعة للمشكلات، لذا طورت نظرية المنطق الضبابي كأداة رياضية فاعلة في ظل البيئة الضبابية والتي يكتنفها عدم تأكد عالٍ، فالنماذج الضبابية اللغوية على سبيل المثال عبارة (كبير، متوسط، صغير) وكذلك عبارة (قوي، متوسط، ضعيف) وغيرها تتيح إمكانية تحويل هذه العبارات إلى عبارات رقمية وبالتالي يمكن التعامل كمياً مع حالات عدم التأكد.

٣-٢/ احتساب مؤشرات التنافسية للمصارف:

اعتمد البحث اربعة مؤشرات مالية لقياس التنافسية (الحصة السوقية ، العائد على الموجودات ،العائد على حق الملكية، الانتاجية) وتمثل نتائج احتساب قيم هذه المؤشرات الخطوة الاولى في تطبيق المنطق الضبابي من خلال تهيئة البيانات التي سيتم تضبيبها .

٣-٢-١/ احتساب الحصة السوقية للمصارف عينة البحث:

وفقاً لمعايير لجنة بازل والأليات المعمول بها من قبل البنك المركزي العراقي لحساب الحصة السوقية لكل مصرف ، سيتم الاعتماد على المعادلة الآتية :

$$100 \times \frac{\text{الموجودات الكلية للمصرف}}{\text{مجموع الموجودات للقطاع (المصارف التجارية الخاصة)}}$$

الجدول (١) الحصة السوقية للمصارف عينة البحث للفترة من (٢٠١٧-٢٠٢١)

اسم المصرف	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
١ الخليج التجاري	8.23	8.71	6.37	5.88	5.63	6.964	1.261	0.181
٢ المنصور للاستثمار	11.07	11.99	13.90	15.76	15	13.544	1.771	0.130
٣ الاستثمار العراقي	5.66	6.28	6.05	6.17	5.43	5.918	0.321	0.054

٤	الائتمان العراقي	6.31	5.57	5.03	5.06	5.36	5.466	0.466	0.085
٥	الاهلي العراقي	6.09	6.29	6.37	5.24	6.49	6.096	0.447	0.073
٦	اشور الدولي للاستثم	4.19	4.07	3.97	4.75	4.35	4.266	0.273	0.064
٧	مصرف بغداد	15.16	13.04	11.51	11.32	11.62	12.53	1.449	0.115
٨	سومر التجاري	3.76	3.82	4.11	4.16	3.69	3.908	0.190	0.048
٩	عبر العراق	5.18	4.51	3.71	3.33	3.55	4.056	0.688	0.169

المصدر/ اعداد الباحث استناداً الى التقارير المالية السنوية للمصارف

٣-٢-٢/ احتساب الربحية للمصارف عينة البحث:

وفقاً لـ (Abugamea, 2018: 8) يتم احتساب الربحية من خلال مؤشرين هما :

$$\text{أ - مؤشر العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

ويعرض الجدول (٢) قيم العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث للسنوات (٢٠١٧ - ٢٠٢١).

الجدول (٢) العائد على الموجودات للمصارف للسنوات (٢٠١٧-٢٠٢١)

	اسم المصرف	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
١	الخليج التجاري	1.17	0.73	0.70	0.10	0.71	0.682	0.340	0.499
٢	المنصور للاستثمار	1.83	1.30	1.12	1.36	0.56	1.234	0.410	0.332
٣	الاستثمار العراقي	3.18	1.76	0.69	0.05	0.003	1.1366	1.202	1.057
٤	الائتمان العراقي	1.89	0.96	1.40	1.12	0	1.074	0.623	0.580
٥	الاهلي العراقي	0.37	4.06	0.49	0	1.47	1.278	1.473	1.152
٦	اشور الدولي للاستثمار	4.36	3.93	3.58	1.01	1.42	2.86	1.371	0.479
٧	مصرف بغداد	0.43	1.68	0.56	0.37	2.66	1.14	0.898	0.788
٨	سومر التجاري	0.98	1.06	0.10	0.22	0.27	0.526	0.407	0.775
٩	عبر العراق	2.74	3.62	2.76	1.87	0.36	2.27	1.103	0.486

المصدر / اعداد الباحث استناداً الى التقارير المالية السنوية للمصارف

$$100 \times \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي حقوق الملكية (المساهمين)}} \\ \text{ب - مؤشر العائد على حقوق الملكية (المساهمين)} =$$

ويعرض الجدول (٣) قيم العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة البحث للسنوات (٢٠١٧ - ٢٠٢١).

الجدول (٣) العائد على حقوق الملكية للمصارف للسنوات (٢٠١٧-٢٠٢١)

اسم المصرف	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
١ الخليج التجاري	2.99	1.84	1.31	0.18	1.28	1.52	0.912	0.600
٢ المنصور للاستثمار	6.85	5	5.11	7.11	2.96	5.406	1.498	0.277
٣ الاستثمار العراقي	6.25	3.51	1.41	0.11	0.006	2.2572	2.362	1.046
٤ الائتمان العراقي	3.85	1.62	2.12	1.78	0	1.874	1.228	0.655
٥ الاهلي العراقي	0.83	8.19	1.03	0	3.57	2.724	2.982	1.094
٦ اشور الدولي للاستثمار	7.47	5.83	5.07	1.76	2.26	4.478	2.165	0.483
٧ مصرف بغداد	2.45	7.15	2.21	1.55	2.66	3.204	2.007	0.626
٨ سومر التجاري	1.37	1.40	0.14	0.34	0.37	0.724	0.545	0.753
٩ عبر العراق	4.88	5.17	3.50	2.24	0.46	3.25	1.744	0.536

المصدر / اعداد الباحث استناداً الى التقارير المالية السنوية للمصارف

٣-٢-٣ / احتساب الإنتاجية للمصارف عينة البحث:

اعتمد الباحث على منهج الوساطة **Intermediation approach** لحساب الإنتاجية المصرفية ، وبموجب هذا النهج تعد المصارف في المقام الأول وسيطة للأموال بين المدخرين والمستثمرين، اذ طور هذا النهج من قبل Sealy & (Lindley) في سنة (١٩٧٧) على وفق فرضية مفادها ان عملية الانتاج في مؤسسة

مالية تتطلب الوساطة المالية، اذ تعد الودائع والعمل ورأس المال كمدخلات في حين تكون المخرجات متمثلة بالقروض والخدمات الأخرى Mokhtar et al., (2006:7). وكما هو موضح في المعادلة الآتية :

$$\frac{\text{المخرجات (القروض والسلف + الاستثمارات وتداول الأوراق المالية)}}{\text{الانتاجية}} = \frac{\text{المدخلات (رأس المال + الودائع + اجور العاملين)}}{\text{الانتاجية}}$$

ويعرض الجدول (٤) قيم الانتاجية للمصارف عينة البحث للسنوات (٢٠١٧ - ٢٠٢١).
الجدول (٤) الإنتاجية للمصارف عينة البحث للسنوات (٢٠١٧-٢٠٢١)

اسم المصرف	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
١ الخليج التجاري	0.73	0.58	0.50	0.44	0.80	0.61	0.135	0.222
٢ المنصور للاستثمار	0.95	0.14	0.34	0.17	0.14	0.348	0.310	0.890
٣ الاستثمار العراقي	0.27	0.23	0.28	0.33	0.32	0.286	0.036	0.126
٤ الائتمان العراقي	0.10	0.12	0.11	0.09	0.12	0.108	0.011	0.107
٥ الاهلي العراقي	0.42	0.15	0.31	0.23	0.44	0.31	0.110	0.356
٦ اشور الدولي للاستثمار	0.10	0.03	0.03	0.01	0.04	0.042	0.030	0.728
٧ مصرف بغداد	0.23	0.19	0.15	0.24	0.14	0.19	0.040	0.213
٨ سومر التجاري	0.33	0.33	0.27	0.24	0.24	0.282	0.040	0.144
٩ عبر العراق	0.48	0.46	0.45	0.40	0.48	0.454	0.029	0.064

المصدر / اعداد الباحث استناداً الى التقارير المالية السنوية للمصارف

٣-٣/ تضبيب مدخلات الاستدلال الضبابي:

تمثلت مدخلات الاستدلال الضبابي بنتائج احتساب (الحصة السوقية ، والعائد على الموجودات ، والعائد على حق الملكية ، والانتاجية) ، وكانت نتائج تضبيب المدخلات كالآتي :

٣-٣-١/ تضبيب الحصة السوقية :

جرى تكوين ثلاثة مجاميع ضبابية لكل مصرف عن طريق طرح الانحراف المعياري من الوسط الحسابي والمتمثل بالانتشار نحو اتجاه اليسار من الوسط الحسابي ومن ثم الانتشار نحو اليمين بإضافة الانحراف المعياري، اذ قسمت هذه المجاميع الضبابية

إلى (مرتفعة , متوسطة , منخفضة), والجدول (٥) يعرض الحصة السوقية وفق الاستدلال الضبابي.

الجدول (٥) الارقام الضبابية للحصة السوقية

المصرف											
منخفضة	4.440713	5.702357	6.964	معتدلة	5.702357	6.964	8.225643	مرتفعة	6.964	8.225643	9.487287
A1	10.0008	11.7724	13.544	A2	11.7724	13.544	15.3156	A3	13.544	15.3156	17.08721
A1	5.27508	5.59654	5.918	A2	5.59654	5.918	6.239459	A3	5.918	6.239459	6.560918
A1	4.53248	4.999241	5.466	A2	4.999241	5.466	5.932759	A3	5.466	5.932759	6.399518
A1	5.20126	5.64863	6.096	A2	5.64863	6.096	6.543375	A3	6.096	6.543375	6.990749
A1	3.71966	3.992826	4.266	A2	3.992826	4.266	4.539174	A3	4.266	4.539174	4.812348
A1	9.6304	11.0802	12.53	A2	11.0802	12.53	13.9798	A3	12.53	13.9798	15.4296
A1	3.52696	3.717485	3.908	A2	3.717485	3.908	4.098515	A3	3.908	4.098515	4.28903
A1	2.678373	3.367187	4.056	A2	3.367187	4.056	4.744813	A3	4.056	4.744813	5.433627

المصدر / اعداد الباحث

٣-٣-٢/ تضبيب العائد على الموجودات :

تم تكوين ثلاث مجاميع ضبابية خاصة بهذا المدخل ، استنبطت بالاعتماد على نتائج المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل مصرف ، اذ ان الانتشار على اليسار والمتجه من قيمة الوسط الحسابي نحو المجموعة الضبابية منخفض من خلال طرح الانحراف المعياري من المتوسط ، في حين تمثل الانتشار نحو اليمين بإضافة قيمة الانحراف المعياري لقيمة الوسط الحسابي . والجدول (٦) يعرض العائد على الموجودات .

الجدول (٦) الأرقام الضريبية للعائد على الموجودات

المصرف											
A1	0	0.3413301	0.682	A2	0.3413301	0.682	1.0226699	A3	0.682	1.0226699	1.3633399
A1	0.4129178	0.8234589	1.234	A2	0.8234589	1.234	1.6445411	A3	1.234	1.6445411	2.0550822
A1	0	0	1.1366	A2	0	1.1366	2.3390401	A3	1.1366	2.3390401	3.5414802
A1	0	0.450988	1.074	A2	0.450988	1.074	1.697012	A3	1.074	1.697012	2.3200241
A1	0	0	1.278	A2	0	1.278	2.7514368	A3	1.278	2.7514368	4.2248736
A1	0.1163674	1.4881837	2.86	A2	1.4881837	2.86	4.2318163	A3	2.86	4.2318163	5.6036326
A1	0	0.2416237	1.14	A2	0.2416237	1.14	2.0383763	A3	1.14	2.0383763	2.9367526
A1	0	0.1180981	0.526	A2	0.1180981	0.526	0.9339019	A3	0.526	0.9339019	1.3418039
A1	0.0624493	1.1662247	2.27	A2	1.1662247	2.27	3.3737753	A3	2.27	3.3737753	4.4775507

المصدر / اعداد الباحث

وعلى نفس السياق جرى تضبيب باقي معالم المدخلات والمتمثلة بـ العائد على حق الملكية والانتاجية , والجدول (٧) (٨) على التوالي تعرض قيم المجاميع الضريبية والمستتبطة من أصل بياناتها الثانوية للفترة من (٢٠١٥-٢٠١٩)

الجدول (٧) الأرقام الضريبية للعائد على حق الملكية

المصرف											
A1	0	0.6077939	1.52	A2	0.6077939	1.52	2.4322061	A3	1.52	2.4322061	3.3444122
A1	2.4094527	3.9077263	5.406	A2	3.9077263	5.406	6.9042737	A3	5.406	6.9042737	8.4025473
A1	0	0	2.2572	A2	0	2.2572	4.6197443	A3	2.2572	4.6197443	6.9822885
A1	0	0.6451534	1.874	A2	0.6451534	1.874	3.1028466	A3	1.874	3.1028466	4.3316932
A1	0	0	2.724	A2	0	2.724	5.7062783	A3	2.724	5.7062783	8.6885566
A1	0.1478748	2.3129374	4.478	A2	2.3129374	4.478	6.6430626	A3	4.478	6.6430626	8.8081252
A1	0	1.1960598	3.204	A2	1.1960598	3.204	5.2119402	A3	3.204	5.2119402	7.2198805
A1	0	0.1784507	0.724	A2	0.1784507	0.724	1.2695493	A3	0.724	1.2695493	1.8150985
A1	0	1.505867	3.25	A2	1.505867	3.25	4.994133	A3	3.25	4.994133	6.738266

المصدر / اعداد الباحث

الجدول (٨) الأرقام الضبابية للإنتاجية

المصرف											
A1	0.338	0.4740588	0.61	A2	0.4740588	0.61	0.7459412	A3	0.61	0.7459412	0.8818823
A1	0	0.0379419	0.348	A2	0.0379419	0.348	0.6580581	A3	0.348	0.6580581	0.9681161
A1	0.213779	0.249889	0.286	A2	0.249889	0.286	0.3221109	A3	0.286	0.3221109	0.3582219
A1	0.084676	0.0963381	0.108	A2	0.0963381	0.108	0.1196619	A3	0.108	0.1196619	0.1313238
A1	0.089092	0.199546	0.31	A2	0.199546	0.31	0.4204536	A3	0.31	0.4204536	0.5309072
A1	0	0.0114059	0.042	A2	0.0114059	0.042	0.0725941	A3	0.042	0.0725941	0.1031882
A1	0.109006	0.1495031	0.19	A2	0.1495031	0.19	0.2304969	A3	0.19	0.2304969	0.2709938
A1	0.200612	0.241306	0.282	A2	0.241306	0.282	0.322694	A3	0.282	0.322694	0.363388
A1	0.3952122	0.4246061	0.454	A2	0.4246061	0.454	0.4833939	A3	0.454	0.4833939	0.5127878

المصدر / اعداد الباحث

٣-٤ / مخرجات الاستدلال الضبابي:

تمثلت المخرجات بتحديد التنافسية للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث ، اذ جرى تحديد النتائج الضبابية للمخرجات عبر ثلاثة مستويات (مرتفعة ، متوسطة ، منخفضة) ووفق التدرج (١-٥) والذي نتجت عنه المجاميع الضبابية التالية وحسب ما هو معروض في الجدول (٩) .

الجدول (٩) المجاميع الضبابية لتنافسية للمصارف

منخفضة	متوسطة	مرتفعة	
(١،٢،٣)	(٢،٣،٤)	(٣،٤،٥)	التنافسية

٣-٥ / تكوين قواعد الشرط والنتيجة :

بعد تضبيب معالم النموذج ، يجري الان تكوين العلاقة بين مدخلات العملية والمتمثلة بالمجاميع الضبابية لكلاً من (الحصة السوقية ، العائد على الموجودات ، والعائد على حق الملكية ، والإنتاجية) ومخرجاتها المتمثلة بتنافسية المصارف عينة

البحث , اذ تكونت (81) قاعدة جرى حسابها عن طريق مضاعفات الرقم (3⁴) والتي تمثل اربعة مدخلات وثلاثة مستويات (منخفضة، متوسطة، مرتفعة) ، والاتى مختصر رمزي للقواعد وحسب تسلسلها .

{ (1111)، (1112)، (1121)، (1211)، (2111)،، (٣٣٣٣) }

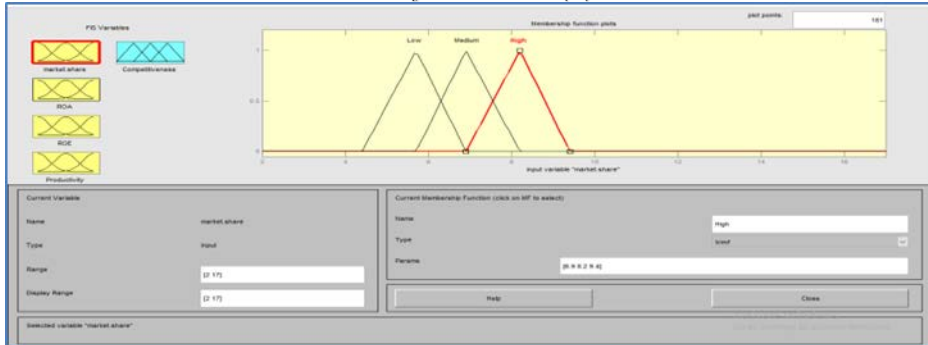
٣-٦/ تطبيق العمليات الرياضية ومعالجة الضبابية :

جرى استعمال البرنامج الكمي (MATLAB 2018) لأجراء العمليات الرياضية الخاصة بتطبيق خطوات الاستدلال الضبابي وكالاتي :

➤ **الخطوة الأولى** - تمثلت الخطوة الاولى بإدخال بيانات المدخلات والمخرجات

للبرنامج عبر الاداة الجاهزة (Fuzzy)، والشكل (١) يعرض التمثيل البياني لإدخال البيانات للمجاميع الضبابية الخاصة بالمدخلات والمخرجات .

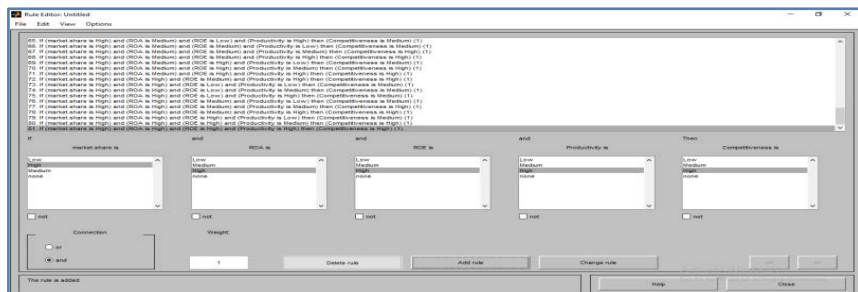
الشكل (١) التمثيل البياني للمدخلات والمخرجات



المصدر / برنامج (MATLAB 2018)

الخطوة الثانية - في هذه الخطوة يتم ادخال قواعد الشرط والنتيجة (Fuzzy If Then) والتي شرحناها بشكل تفصيلي في الفقرة رابعاً من المبحث الحالي , والمكونة من (٨١) قاعدة والمعروضة بالشكل (٢) .

شكل (٢) قواعد الشرط والنتيجة



المصدر/ برنامج (MATLAB 201)

➤ الخطوة الثالثة - في هذه المرحلة يتم معالجة الضبابية واستخراج التنافسية الخاصة

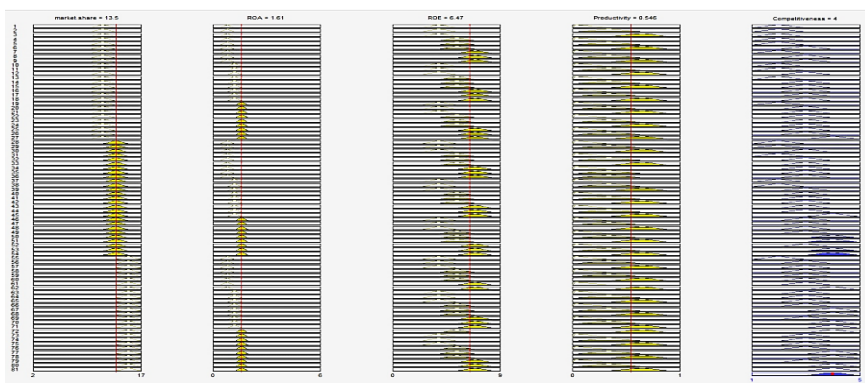
بكل مصرف، وكذلك تحديد دوال الانتماء وحسب العلاقة الأتية :

$$\mu_A = \begin{cases} \frac{x - a_1}{a_2 - a_1} & a_1 \leq x \leq a_2 \\ 1 & a_2 \leq x \leq a_3 \\ \frac{a_4 - x}{a_4 - a_3} & a_3 \leq x \leq a_4 \\ 0 & otherwise \end{cases}$$

والآتي استعراض لنتائج التنافسية للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث بعد ازالة الضبابية :

١- مصرف بغداد (تأسس ١٩٩٢- يساهم بنك برقان الكويتي بنسبة ٥٤.١٩% من رأسمال المصرف) يظهر الشكل (٣) النتيجة الخاصة بتنافسية مصرف بغداد والبالغة قيمتها (٤) بعد ازالة الضبابية ، وهي اعلى قيمة للتنافسية توصل لها البحث الحالي، وهذه القيمة تقع ضمن المجموعة المرتفعة للتنافسية (٥،٤،٣) وبعد تطبيق دالة الانتماء تبين انها تنتمي للمجموعة المرتفعة وبنسبة (١٠٠%) .

الشكل (٣) تنافسية مصرف بغداد



المصدر: برنامج (MATLAB 2018)

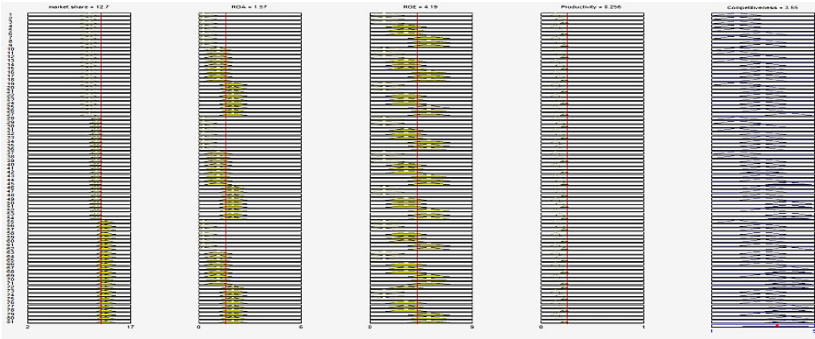
ومن خلال البحث في بعض المؤشرات المرتبطة بالنظام الالكتروني ، ويمتلك المصرف حالياً (٣٤) فرع موزعين داخل العراق مع فرع خارجي (١) في لبنان ، و بلغ عدد الصرافات الآلية للمصرف (٦٠). يشارك المصرف في الشمول المالي والذي يعد من ابرز سمات المساهمة في الاستدامة ، من خلال توفير خدمة توظيف الرواتب للقطاع الحكومي ، ويوفر المصرف لزيائنه العديد من الخدمات المصرفية الإلكترونية المتطورة ومنها تطبيق الموبايل البنكي وخدمة الانترنت المصرفي وغيرها . من خلال ما تقدم ، يتبين ان القيم العالية لمؤشرات النظام الالكتروني انفة الذكر جاءت منسجمة مع النتيجة المرتفعة لتنافسية المصرف، وهذا بدوره يحقق الفرضية الرئيسية الأولى للبحث المتمثلة بوجود علاقة بين التنافسية المصرفية والنظام الالكتروني للمصارف .

٢- مصرف الخليج التجاري (سنة التأسيس ١٩٩٩ - حاصل على شهادة الايزو ٩٠٠١)

يظهر الشكل (٤) النتيجة الخاصة بتنافسية مصرف الخليج التجاري والبالغة قيمتها (3.85) بعد ازالة الضبابية ، وهذه القيمة تقع ضمن المجموعة المرتفعة (٣ ٤ ٥) وبعد تطبيق دالة الانتماء تبين انها تنتمي للمجموعة المرتفعة وبنسبة (٨٥%) و (١٥%) للمجموعة المرتفعة .

ان البحث في بعض المؤشرات المرتبطة بالنظام الالكتروني، اظهر ان عدد فروع المصرف (١٩) خمسة منها في بغداد ، وعدد الصرافات الالية (٣٥) .وعلى مستوى الخدمات الإلكترونية المتطورة ، يوفر المصرف لزيائنه خدمة (انترنت بنك)، وخدمة (Fiber) .

الشكل (٤) تنافسية مصرف الخليج التجاري



المصدر/ نتائج برنامج (MATLAB 2018)

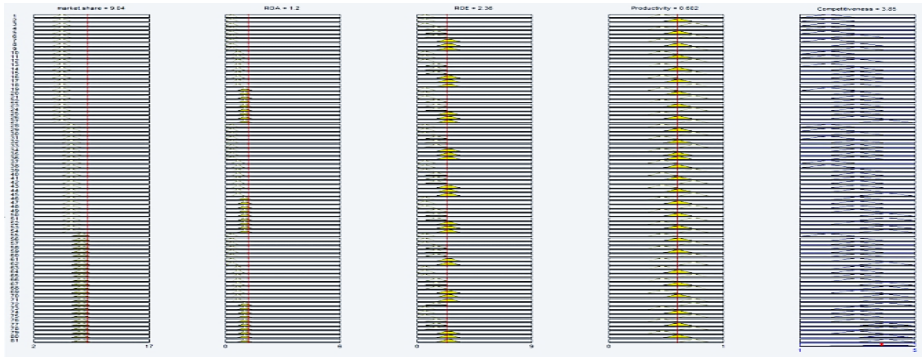
٣- مصرف المنصور (تأسس ٢٠٠٥- يساهم بنك قطر الوطني بنسبة ٥٤.١٩% من رأسمال المصرف)

يعرض الشكل (٥) النتيجة الخاصة بتنافسية مصرف المنصور التجاري والبالغة قيمتها (٣.٥٥) بعد ازالة الضبابية ، وهذه القيمة تقع ضمن المجموعتين المتوسطة (٢) ٣ (٤) والمرتفعة (٣ ٤ ٥) وبعد تطبيق دالة الانتماء تبين انها تنتمي للمجموعة المتوسطة وبنسبة (٥٥%) .

بلغ عدد فروع المصرف (٩) الا ان المصرف يعاب عليه عدم وجود الصرافات الالية وضعف الخدمات الالكترونية ، والمشاركة الضعيفة في الشمول المالي والذي يعد ابرز مؤشرات الاستدامة. على الرغم من المؤشرات الالكترونية الضعيفة للمصرف الا انه يتمتع بتنافسية متوسطة بسبب موجودات المصرف المرتفعة والتي انعكست على

ارتفاع حصته السوقية ،اضف الى ذلك ارتفاع نسب الربحية بسبب الارباح المتحققة
للمصرف والناجمة عن مزاد العملة.

الشكل (٥) تنافسية مصرف لمنصور التجاري

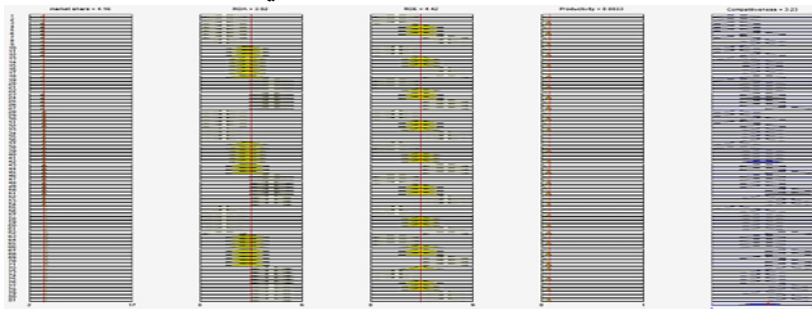


المصدر/ نتائج برنامج (MATLAB 2018)

٤- مصرف آشور الدولي للإستثمار (تأسس سنة ٢٠٠٥)

يظهر الشكل (٦) النتيجة الخاصة بتنافسية مصرف آشور والبالغة قيمتها (٣.٢٣)
بعد ازالة الضبابية ، وهذه القيمة تقع ضمن المجموعتين المتوسطة (٢ ٣ ٤) والمرتفعة
(٣ ٤ ٥) وبعد تطبيق دالة الانتماء تبين انها تنتمي للمجموعة المتوسطة وبنسبة
(٧٧%) . وبلغ عدد فروع المصرف (١٠) وعدد الصرافات الآلية (٣٢) ، ويساهم
المصرف في الشمول المالي من خلال توظيف رواتب موظفي القطاع العام .

الشكل (٦) تنافسية مصرف آشور الدولي للإستثمار



المصدر/ نتائج برنامج (MATLAB 2018)

٥- مصرف الأهلي العراقي (سنة التأسيس ١٩٩٥ - يساهم كابيتال بنك (الأردن)
بنسبة ٦١.٨٥% من رأسمال المصرف)

يعرض الشكل (٧) النتيجة الخاصة بتنافسية مصرف الأهلي العراقي (٣.١٦) بعد ازالة الضبابية ، وهذه القيمة تقع ضمن المجموعتين المتوسطة (٤ ٣ ٢) والمرتفعة (٥ ٤ ٣) وبعد تطبيق دالة الانتماء تبين انها تنتمي للمجموعة المتوسطة وبنسبة (٨٤%) يمتلك المصرف (١٢) فرع وبلغ عدد الصرافات الآلية (٦٥)، ويقدم خدمات مصرفية الكترونية مقبولة لكنها اقل من باقي المصارف المنافسة ، وبالتالي فإن هذه المؤشرات المقبولة للمصرف ساهمت في تحقيقه تنافسية متوسطة بين المصارف التجارية الخاصة

الشكل (٧) تنافسية مصرف الاهلي



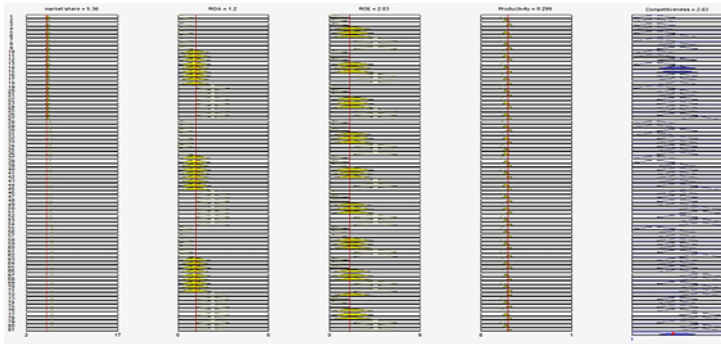
المصدر/ نتائج برنامج (MATLAB 2018)

٦- مصرف الاستثمار العراقي (سنة التأسيس ١٩٩٣)

يعرض الشكل (٨) النتيجة الخاصة بتنافسية مصرف الاستثمار العراقي (٢.٨٣) بعد ازالة الضبابية ، وهذه القيمة تقع ضمن المجموعتين المنخفضة (٣ ٢ ١) والمتوسطة (٤ ٣ ٢) وبعد تطبيق دالة الانتماء تبين انها تنتمي للمجموعة المنخفضة وبنسبة (٨٣%) . وتتسم هذه التنافسية مع المؤشرات الضعيفة للمصرف ، اذ يعاني

المصرف من ضعف كبير في الخدمات المصرفية الالكترونية ولا يمتلك صرافات الية
(فقط جهاز واحد في الفرع الرئيس للمصرف) .

الشكل (٨) تنافسية مصرف الاستثمار العراقي

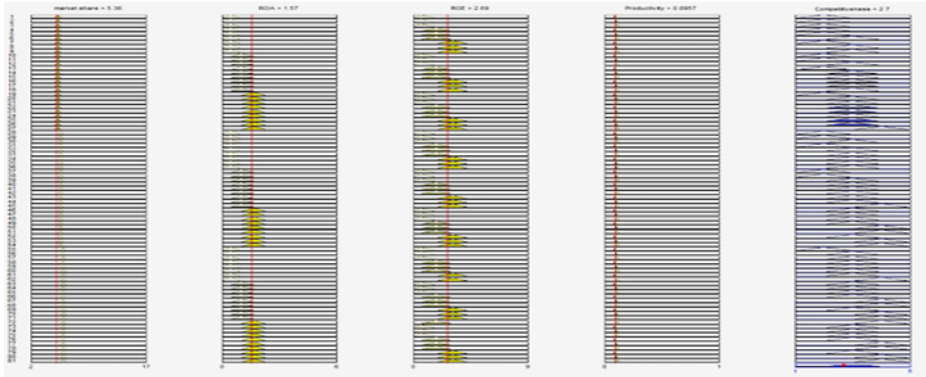


المصدر/ نتائج برنامج (MATLAB 2018)

٧- مصرف الأتمان العراقي (تأسس ١٩٩٨ - ٨٤.٣% من اسهم المصرف تعود
لبنك الكويت الوطني)

يظهر الشكل (٩) النتيجة الخاصة بتنافسية مصرف الأتمان العراقي (٢٠٧) بعد ازالة
الضبابية ، وهذه القيمة تقع ضمن المجموعتين المنخفضة (٣ ٢ ١) والمتوسطة (٣ ٢)
(٤) وبعد تطبيق دالة الانتماء تبين انها تنتمي للمجموعة المنخفضة وبنسبة (٧٠%) .
وتنسجم هذه التنافسية المنخفضة مع واقع ومؤشرات المصرف، اذ بلغت عدد فروع
المصرف (٥) ، ويعاني المصرف من ضعف الخدمات المصرفية الالكترونية وقلة عدد
الصرافات الالية (خمسة فقط)

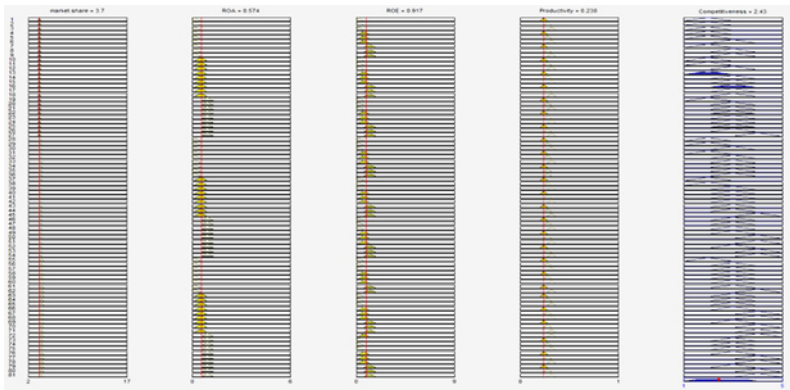
الشكل (٩) تنافسية مصرف الانتمان العراقي



المصدر/ نتائج برنامج (MATLAB 2018)

٨- مصرف سومر التجاري (سنة التأسيس ٢٠٠٠) يعرض الشكل (١١) النتيجة الخاصة بتنافسية مصرف سومر التجاري (٢٠٤٣) بعد ازالة الضبابية ، وهذه القيمة تقع ضمن المجموعتين المنخفضة (٣،٢،١) والمتوسطة (٤،٣،٢) وبعد تطبيق دالة الانتماء تبين انها تنتمي للمجموعة المنخفضة ونسبة (٥٧%) . يعاني المصرف من ضعف الاهتمام بالخدمات المصرفية الإلكترونية ولا توجد وجود صرافات آلية للمصرف.

شكل (١١) تنافسية مصرف سومر



المصدر/ نتائج برنامج (MATLAB 2018)

ويخلص الجدول (١) نتائج التنافسية للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث .

الجدول (١) نتائج التنافسية للمصارف الخاصة عينة البحث

ت	المصرف	قيمة التنافسية	المجموعة الضبابية	المجموعة الضبابية المثلى	دالة الانتماء
١	مصرف بغداد	4	(3,4,5)	(3,4,5)	1
٢	الخليج التجاري	3.85	(2,3,4) (3,4,5)	(2,3,4)	0.85
٣	المنصور للاستثمار	3.55	(2,3,4) (3,4,5)	(2,3,4)	0.55
٤	اشور الدولي للاستثمار	3.23	(2,3,4) (3,4,5)	(2,3,4)	0.77
٥	الأهلي العراقي	3.16	(2,3,4) (3,4,5)	(2,3,4)	0.84
٦	عبر العراق	3	(2,3,4)	(2,3,4)	1
٦	الاستثمار العراقي	2.83	(1,2,3) (2,3,4)	(1,2,3)	0.83
٧	الائتمان العراقي	2.7	(1,2,3) (2,3,4)	(1,2,3)	0.70
٨	سومر التجاري	2.43	(1,2,3) (2,3,4)	(1,2,3)	0.57

المصدر/ اعداد الباحث استناداً الى نتائج برنامج (MATLAB 2018)

٤- المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

٤-١ / الاستنتاجات:

١- بدى واضحاً وجود تباين في التنافسية بين المصارف التجارية الخاصة ، اذ تراوحت تنافسية المصارف بين المرتفعة وصولاً للمنخفضة عند بعض المصارف التي = تعاني من مشاكل متعددة .

٢- ظهرت عدد من المصارف المبحوثة متذيلة لترتيب التنافسية (سومر التجاري، الاستثمار العراقي، الائتمان العراقي) بسبب عدة عوامل، ابرزها الضعف الكبير في

جانب الخدمات المصرفية الإلكترونية وقلة عدد الصرافات الآلية والتطبيقات المصرفية الإلكترونية .

٣- تبين ان جهود عدد من المصارف التجارية الخاصة المبحوثة كانت منصبة على تحقيق الأرباح من خلال مزاد العملة الأجنبية (بيع الدولار إلى المصارف التجارية الخاصة وشركات التحويل المالي لإدارة عملية استيراد البضائع) وتصل مبيعاته إلى حدود ٢٠٠ مليون دولار يومياً، لذا ظهرت المؤشرات المرتبطة بإدارة الموارد البشرية والخدمات المصرفية المقدمة للزبائن بصورة منخفضة وعلى الرغم من ارتفاع مؤشر الربحية لعدد منها الا انها بالمجمل لم تحقق تنافسية مرتفعة. ويتوقع الباحث انحسار عمل تلك المصارف وخروجها من القطاع المصرفي خلال السنوات القادمة في ظل سعر الصرف الجديد للدولار والسياسة الجديدة للبنك المركزي العراقي .

٤-٢/ التوصيات:

١- ضرورة قيام المصارف المبحوثة بزيادة الاستثمار في الابتكارات من خلال تصميم الخدمات المصرفية الجديدة ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة لا سيما وان العالم اليوم بات رقمياً مع ثورة الإنترنت، لذ ينبغي اكتشاف طرق مبتكرة لتقديم الخدمات المصرفية للزبائن .

٢- ضرورة قيام المصارف بإدخال التكنولوجيا الحديثة في المعاملات المصرفية وتفعيل الخدمات المصرفية الإلكترونية للزبائن من خلال الموقع الإلكتروني و توفير التطبيقات على الهواتف الذكية .

٣- ينبغي قيام المصارف المبحوثة بمعالجة مشكلة قلة عدد الصرافات الآلية المنتشرة داخل العراق وكثرة الاعطال والتوقفات بسبب ضعف الانترنت التي يعاني منها الزبائن

المصادر :

- العربية

١- الشمري ، صادق راشد ونعمة ، نغم حسين (٢٠١٦) ، " ادارة المصارف وجودة الخدمة

المصرفية مداخل وتطبيقات " ، اتحاد المصارف العربية .

- الأجنبية

1. Claude, Rusibana (2018), "Organizational Factors and Competitiveness: A Case Study of Medium and Large Manufacturing Enterprises in Rwanda", Journal of Business & Financial Affairs, Volume 7 • Issue 4, pp. 1-11.
2. Díaz-Chao, Á., Sainz-González, J., & Torrent-Sellens, J. (2016), "The competitiveness of small network-firm: A practical tool", Journal of Business Research, 69(5), 1769-1774 .
3. DRIGĂ , IMOLA & ISAC , CLAUDIA (2014) , " E- Banking Services – Features Challenges and Benefits " , Annals of the University of Petroșani, Economics, vol. 14 , no (1), pp . 49-58 .
4. DRIGĂ , IMOLA (2014) , " Online Banking in The Romanian Banking System " , Annals of the University of Petroșani, Economics, vol. 14, no.2 , pp. 85-92 .
5. Flaka, Olaf & Głódb, Grzegorz (2015), " Verification of the relationships between the elements of an integrated model of competitiveness of the company, Procedia - Social and Behavioral Sciences", pp. 608 – 631.
6. Gemechu , Ayana (2012) , " Adoption of Electronic banking system in Ethiopian Banking industry: Barriers and Drivers " , A Thesis Submitted to the School of Graduate studies of Addis Ababa University in Partial Fulfilment of the Requirements for the Degree of Master of Science in Accounting and Finance , Addis Ababa, Ethiopia .
7. Grzebyk, M., & Krynski, Z. (2011), "Competition and competitiveness of enterprises, The theoretical approach, Social inequality and economic growth, Conditions efficient operation of the company and the region, University of Rzeszow, Rzeszow, 20.
8. Grzebyk, M., & Kryński, Z. (2011), "**Competition and competitiveness of enterprises: theoretical approach**", Social Inequalities and Economic Growth , (No. 20), 107-117.
9. Laureti, T., & Viviani, A. (2011), " Competitiveness and productivity: a case study of Italian firms, Applied Economics, 43(20), 2615-2625.
10. Marangu, W. N., Matoke, J., Yegon, M. R., & Egessa, R. (2014), "Moderating effect of organizational factors on the relationship between diversification strategies and competitiveness: case of sugar firms in Kenya", European Journal of Business and Management, 6(8), 95-103.
11. Nesibu , Hayat (2017) , " Mobile Banking adoption in Ethiopia: A Case of Commercial Bank of Ethiopia " , Presented in Partial Fulfillment of

the Requirements For the Degree of Master of Science in Accounting and Finance, Addis Ababa University .

12. Papalia, R. B., Calia, P., & Filippucci, C. (2014)," Information theoretic Competitiveness composite indicator at micro level", Social Indicators Research, 123(2), 349-370.

13. Szewczuk, J. (2009), "Competitiveness of companies and sources of competitiveness advantage" , Seria: Administracja i Zarządzanie , 7, pp. 80-100.

14. Wach, Krzysztof (2014), "The Theoretical Modelling of the Firm-Level International Competitiveness in Business Studies", Fachhochschule Joanneum, pp. 101-124.

15. Wagner, M. (2009),"The links of sustainable competitiveness and innovation with openness and user integration: an empirical analysis", International Journal of Innovation and Sustainable Development, 4(4), 314-329.

16. Zelga, Kamila (2017)," The importance of competition and enterprise competitiveness", World Scientific News, 72, pp. 301-306.

17. Zhao, X., Zhao, Y., Zeng, S., & Zhang, S. (2015),"Corporate behavior and competitiveness: impact of environmental regulation on Chinese firms", Journal of Cleaner Production, 86, 311-322.

أثر استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في تحسين جودة المعلومات المالية
للبنوك التجارية الأردنية: الدور الوسيط لحوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT)
**The Impact of Using of Financial Technology (FINTECH) on
Improving the Financial Information Quality for Jordanian
commercial banks: A Mediating Role of Information
Technology Governance (COBIT)**

د. حسن محمود الشطناوي - أستاذ المحاسبة المشارك - قسم المحاسبة - كلية
العلوم الإدارية والمالية - جامعة إربد الأهلية - الأردن.
م.م. حيدر علي محسن داغر - مدرس - قسم المحاسبة - المعهد التقني الدور -
الجامعة التقنية الشمالية - العراق

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في تحسين جودة المعلومات المالية للبنوك التجارية الأردنية: الدور الوسيط لحوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT)، في دولة نامية، كالأردن، حيث يوجد نقص في البحوث، وتتمثل مشكلة البحث في الأجابة على السؤال التالي "هل يوجد أثر لاستخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في تحسين جودة المعلومات المالية بوجود حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT) كمتغير وسيط". واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي،



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ١٥٣-١٨٨

وتم جمع البيانات من خلال استبانة تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة من الأفراد العاملين في المستويات الإدارية العليا والوسطى في البنوك، والبالغ عددهم (١٧٢) فردا، وتم استخدام أساليب الاحصاء الوصفي، وتحليل الانحدار الخطي البسيط وتحليل المسار. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذا دلالة إحصائية لاستخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في تحسين جودة المعلومات المالية وحوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT) في البنوك التجارية الأردنية، ووجود أثر ذا دلالة إحصائية لتحليل البيانات الضخمة في تحسين جودة المعلومات المالية بوجود حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT).
الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية (FINTECH)؛ جودة المعلومات المالية؛ حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT)؛ البنوك التجارية الأردنية.

Abstract:

This study aimed to identify The Impact of Using of Financial Technology (FINTECH) on enhancing the Financial Information Quality for Jordanian commercial banks: A Mediating Role of Information Technology Governance (COBIT), in a developing country, Jordan, in which there is a lack of research in this area. The research problem is to answer the following question "Is there an effect of using financial technology (FINTECH) in improving the quality of financial information with the presence of information technology governance (COBIT) as an intermediate variable". Analytical and adescriptive approach was conducted, and the data was gathered through a questionnaire that was distributed to the members of the study sample composed of individuals working at the middle and upper administrative levels in banks, whose number is (172) individuals. A, simple linear regression analysis also descriptive statistical ways and path analysis were utilized. The study found a statistically significant impact of Using of Financial

Technology (FINTECH) on both the enhancing the governance of information technology (COBIT) and the financial Information quality in Jordanian commercial banks, and the existence of a statistically significant impact of Using of Financial Technology (FINTECH) on the enhancing the financial Information quality, with the existence of Information Technology Governance (COBIT) as an intermediate variable in.

Key Words: FINTECH, Financial Information Quality, Information Technology Governance (COBIT), Jordanian commercial banks.

المقدمة:

واجهت بيئة الأعمال تغيرات سريعة نتيجة زيادة مستويات التعقيد وانفتاح السوق، وزيادة حدة المنافسة؛ مما استلزم اهتمام البنوك بالمعلومات المحاسبية المرتبطة بالبيئات الخارجية والداخلية؛ وكذلك استخدام المزايا التي تقدمها التقنيات الحديثة لتحسين جودتها (Meraghni et al., 2021). وكانت لعمليات التحول الرقمي تأثيراً كبيراً في مختلف مجالات المجتمع؛ إذ كانت المحاسبة من المهن التي تأثرت بتطورات التحول الرقمي والتقدم التكنولوجي، حيث ساهم التحول الرقمي بإتمام كافة المعاملات المحاسبية ضمن بيئة إلكترونية؛ مما ساعد المحاسبين على جعل عملهم أكثر كفاءة (Valentinetti and Munoz، ٢٠٢١م).

وتعد التكنولوجيا المالية (Fintech) من أهم الابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال القطاع المالي، والتي شملت عدد من البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية لدى البنوك والمتمثلة بتحويل الأموال، وخدمات الدفع الإلكترونية، وتبديل العملات ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات، وتسهيل عمليات الاقتراض أو التمويل أو حتى الادخار وغير ذلك من العمليات المصرفية، حيث ساعدت التكنولوجيا المالية

(Fintech) يجعل الخدمات المالية أسرع، وأرخص، وأكثر أمناً وشفافية وإتاحة (رشوان وقاسم، ٢٠٢٢م؛ مطرف وآخرون، ٢٠٢٠م).
وعليه فإن بيانات الأعمال شهدت العديد من التغيرات الهامة، وذلك نتيجة للتطورات في التكنولوجيا، والتي أثرت في أعمال البنوك، كما أن هذا الأمر ألزم البنوك على استخدام هذه التقنيات والاستفادة منها لتوفير وتوصيل المعلومات إلى أصحاب المصالح (عبد الغفار، ٢٠٢١م)، لذلك فقد لعبت التكنولوجيا المالية (Fintech) دوراً في المحاسبة، وذلك من خلال إنتاج المعلومات المفيدة لعملية اتخاذ القرارات، وحتى تتحقق الفائدة من التكنولوجيا المستخدمة فعلى البنوك إخضاع هذه التكنولوجيا للمتابعة والسيطرة، وهو ما يطلق عليه "حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT)، فكانت المعلومة المحاسبية التي تستند عليها الإدارة كمصدر أساسي لاتخاذ القرارات التي تساهم في تدعيم خططها ورقابة عملياتها من أهم المعلومات (Coyne et al., 2018)، وعليه فإن التكنولوجيا المالية (Fintech) تساعد في خلق تقارير ذات شفافية وجودة عالية، ومما لها من دور في تطوير جودة المعلومات المالية، ولأهمية موضوع الدراسة والحاجة إلى إجراءها نظراً لتطوير التكنولوجيا المالية (Fintech) بشكل سريع، وأن تطبيقها في مجال المحاسبة لا يزال في مراحله الأولية، فقد جاءت هذه الدراسة لتقديم رؤية حول استخدام التكنولوجيا المالية (Fintech) في تطوير جودة المعلومات المالية في البنوك التجارية الأردنية مع وجود حوكمة التكنولوجيا للمعلومات (COBIT) كمتغير وسيط.

١- المبحث الاول / منهجية البحث

١-١ / منهجية البحث:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وذلك بجمع البيانات المرتبطة بمتغيرات الدراسة، واستخدمت أيضاً المنهج التحليلي لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وسيتم التطرق إلى مجتمع وعينة الدراسة، وأداة البحث، وتحليل البيانات.

١-٢/ مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتمثل مشكلة هذا البحث في مسايرة الفكر المحاسبي للتطورات التكنولوجية، ولعصر المعلومات، وتكنولوجيا الاتصالات، وحاجة أصحاب المصالح للمعلومات، ومن خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات في تقييم مكان البنك، وما يرتبط بها من فرص ومخاطر، هذا بالإضافة إلى قلة الأبحاث المحاسبية التي تم اجراءها بالبيئة الأردنية، وخاصة البحوث التي تتناول العلاقة بين استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) وتحسين جودة المعلومات المالية وفي ظل وجود حوكمة تكنولوجيا المعلومات كمتغير وسيط في البنوك التجارية الأردنية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الأسئلة التالية:

- ما أثر استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في تحسين جودة المعلومات المالية؟

- ما أثر استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT)؟

- ما أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT) في تحسين جودة المعلومات المالية؟

- ما أثر استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في تحسين جودة المعلومات المالية بوجود حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT) كمتغير وسيط؟

١-٣/ أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى قياس مدى تأثير استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في تحسين جودة المعلومات المالية في البنوك التجارية الأردنية وذلك في ظل وجود حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT) كمتغير وسيط. وتسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- ١- التعرف على مدى تأثير استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في تحسين جودة المعلومات المالية في البنوك التجارية الأردنية.
- ٢- التعرف على مدى تأثير استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT) في البنوك التجارية الأردنية.
- ٣- التعرف على أثر حوكمة تقنية المعلومات (COBIT) في تحسين جودة المعلومات المالية في البنوك التجارية الأردنية.
- ٤- التعرف على أثر استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في تحسين جودة المعلومات المالية في البنوك التجارية الأردنية مع وجود حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT).

١-٤/ فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاستخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في تحسين جودة المعلومات المالية في البنوك التجارية الأردنية.
- الفرضية الثانية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاستخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT) في البنوك التجارية الأردنية.
- الفرضية الثالثة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لحوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT) في تحسين جودة المعلومات المالية في البنوك التجارية الأردنية.
- الفرضية الرابعة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاستخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في تحسين جودة المعلومات المالية في البنوك التجارية الأردنية بوجود حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT) كمتغير وسيط.

١-٥ / أهمية الدراسة:

تبرز الأهمية للدراسة من دور التكنولوجيا المالية (FINTECH) وما توفره من معلومات تساهم في دعم المزايا التنافسية للبنوك، وما تساعده على تقوية جودة المعلومات المالية، وكما تساعد الدراسة على زيادة اهتمام الشركات لاستخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH)، لما لها من آثار هامة في تعزيز جودة المعلومات المالية، ولما لها من أثر على قرارات مستخدمي المعلومات المالية وجذبهم للاستثمار بهذه البنوك، كما تتضح الأهمية من خلال الأثر لحوكمة تكنولوجيا المعلومات في تقديم معلومات تتسم بالملائمة والتمثيل الصادق، وكما تظهر أهمية هذا البحث في كونه يتناول جانباً هاماً من أنشطة البنوك، ألا وهو التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والمتاحة ومنها التكنولوجيا المالية (FINTECH). وكما تأمل الدراسة أن تساعد نتائجها المسؤولين في البنوك محل الدراسة على فهم أوضح لمدى الاستفادة من استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH).

١-٦ / حدود الدراسة:

تحدد الدراسة بالحدود التالية:

- الحدود الزمانية: تم توزيع أداة الدراسة خلال العام ٢٠٢٢م.
- الحدود المكانية: البنوك التجارية الأردنية.
- الحدود البشرية: وتحدد بـ: الأفراد العاملين في المستويات الإدارية العليا (المدراء العاملين ونائبهم)، والمستويات الإدارية الوسطى (رؤساء أقسام كل من الدائرة المالية، ودائرة تكنولوجيا المعلومات، ودائرة التدقيق الداخلي)

١-٧ / الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) وأهمية استخدامها وكذلك حاجة منظمات الأعمال إلى التبني المستقبلي لها لما لها من أثر على مهنة المحاسبة وفي القطاع المصرفي. حيث هدفت دراسة (نورالدين، ٢٠٢٢م)

إلى إيجاد مقياس لتحديد درجة موثوقية نتائج التقديرات التنبؤية للأسهم والاوراق المالية باستخدام تقنيات التكنولوجيا المالية عند تحليل القوائم والمعلومات المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وتم استخدام المنهج الاستقرائي والاستنباطي، ووجدت الدراسة أن لمقياس القيمة المضافة لتنبؤات تقنيات التكنولوجيا المالية أثر على تحقيق عدالة و كفاءة المعلومات المالية الواردة بالقوائم والمعلومات المالية عند التحليل التنبؤي لأسعار الأسهم والأوراق المالية للشركات باستخدام هذه التقنيات مما يؤثر على تعزيز القدرة على منح الائتمان لتلك الشركات بما يحقق إستقرار الأسواق المالية.

بنما هدفت دراسة (Alsmadi et al., 2022) إلى استكشاف أهمية استخدام التكنولوجيا المالية، ودورها المهم في الصناعة المصرفية في الأردن وفقاً لذلك ، تحلل هذه الدراسة طبيعة العلاقة بين نية الاستخدام التكنولوجيا المالية وكل من: وحدة المعالجة (PU) الفائدة المتصورة ، التأثير الاجتماعي (SI)، ثقة العميل (TRU) وسهولة الاستخدام المتصورة (PEU). وجدت الدراسة أن المتغيرات التي تم تطبيقها في هذا البحث مرتبطة إيجابياً بنية استخدام التكنولوجيا المالية وكل من وحدة المعالجة (PU) والتأثير الاجتماعي (SI) وثقة العميل (TRU) وسهولة الاستخدام المتصورة (PEU). لذلك ، من أجل تطوير وتوثيق الصلة بين نية العملاء لاستخدام خدمات التكنولوجيا المالية وعوامل أخرى، من الأهمية بمكان أن تأخذ البنوك في الاعتبار عناصر خصائص الخدمة المقدمة إلى العميل ، مثل سهولة الاستخدام وثقة العميل والتأثير الاجتماعي.

وهدف دراسة (رشوان وقاسم، ٢٠٢٢م) إلى التعرف على أثر استخدام التكنولوجيا المالية على دعم الميزة التنافسية للبنوك، واعتمد الباحثين على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة أداة الاستبانة، وقد تم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ ٤٠ مفردة، ووجدت الدراسة تأثير للتكنولوجيا ذات دلالة إحصائية المالية على

زيادة جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، وتحسين ربحية البنوك، والكفاءة التشغيلية.

أما دراسة دراسة (محمد و محمد، ٢٠٢٢ م) هدفت إلى بيان أهمية التكنولوجيا المالية في تحقيق فعالية الشمول المالي للبنوك خلال جائحة كورونا الذي يتعايش معه المجتمع والعالم منذ عام ٢٠١٩ م وتوضيح مدى التحديات والصعوبات التي واجهة المؤسسات المصرفية التي خلقت المساواة أو النقص منها في فرص الاستفادة من البنية والتطور الرقمي من أجل قدرة المجتمع ككل على الحصول على الخدمات المالية، وتحقيق اقتصاد مستدام نمو. تحقيقاً لهدف البحث، تم تطبيقه على البنوك العراقية. وتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وتم توزيع استبانة على عينة عشوائية بسيطة حجمها (٩١) موظف، ووجدت الدراسة أثر ذات دلالة إحصائية بين البنوك العراقية في تقديم الخدمات المالية الرقمية أثناء جائحة كورونا، حيث أن هذه الأزمة جعلت من الممكن الاستفادة من الفرص لتوسيع فعالية الشمول المالي للبنوك من خلال استخدام تقنيات التكنولوجيا المالية المختلفة.

وهدف دراسة (الشطناوي، ٢٠٢٢ م) إلى بيان أثر تحليل البيانات الضخمة في تحسين جودة المعلومات المالية في الأردن وبوجود الدور الوسيط لحوكمة تكنولوجيا المعلومات، وجمع البيانات من خلال استبانة تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة، والبالغ عددهم (٣٧٩) فرداً، وجدت الدراسة فروق ذات دلالة إحصائية لتحليل البيانات الضخمة في تحسين جودة المعلومات المالية في الشركات المساهمة العامة الأردنية. وهدفت دراسة (Hannoon et al., 2021) إلى التحقيق من أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك البحرينية. وتوصلت الدراسة إلى أن المستوى الإجمالي لتطبيق التقنيات المالية من قبل البنوك البحرينية بلغ ٧٠.٥١٪ ، وله علاقة إيجابية كبيرة بالمعاملات المالية، وتوصي الدراسة البنوك البحرينية بتضمين المزيد من المعلومات حول التكنولوجيا المالية في القوائم المالية، وبيان مستوى الموارد المستثمرة فيها.

بينما هدفت دراسة (Lee et al., 2021) في بيان ما إذا كان تطوير صناعة التكنولوجيا المالية (fintech) يؤثر على كفاءة التكلفة والتكنولوجيا المعتمدة للصناعة المصرفية في الصين خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٧، حيث تم إنشاء مؤشرات تطوير صناعة التكنولوجيا المالية باستخدام بيانات على مستوى مؤسسات التكنولوجيا المالية، وتقيس هذه المؤشرات مدى تطور صناعة التكنولوجيا المالية بأكملها وأربع صناعات فرعية بما في ذلك (١) خدمات الائتمان والودائع وزيادة رأس المال ، (٢) الدفع والمقاصة و خدمات التسوية ، (٣) خدمات إدارة الاستثمار و (٤) خدمات دعم السوق. ووجدت الدراسة أن البنوك التجارية المملوكة للدولة لديها أقل كفاءة من حيث التكلفة وتعمل في ظل تكنولوجيا رديئة عند التفكير في تأثير تطوير التكنولوجيا المالية ، لا تعمل ابتكارات التكنولوجيا المالية على تحسين كفاءة التكلفة للبنوك فحسب ، بل تعمل أيضًا على تحسين التكنولوجيا التي تستخدمها البنوك. وهذا التأثير النافع المزدوج يكون أكثر أهمية في حالة ابتكارات خدمات دعم السوق.

وهدف دراسة (Wang et al., 2021) إلى تقييم التأثير المحتمل للتكنولوجيا المالية على الصناعة المصرفية. أوضحت النتائج إلى أنه بالنسبة للبنوك التجارية، يؤدي تطوير التكنولوجيا المالية إلى زيادة الربحية والابتكار المالي و تطوير التحكم في المخاطر. بشكل عام ، وباستخدام التكنولوجيا المالية، يمكن للبنوك التجارية تطوير نموذج أعمالها التقليدي عن طريق تقليل تكاليف تشغيل البنوك، وتحسين كفاءة الخدمة، وتقوية قدرات التحكم في المخاطر، وإنشاء نماذج أعمال محسنة موجهة للعملاء للعملاء؛ وبالتالي تحسين القدرة التنافسية الشاملة.

وهدف دراسة (قشي و بركان، ٢٠٢١م) إلى استطلاع المشهد الحالي لشركات FinTech وتأثيرها على الصناعة المالية والمصرفية. ووجدت الدراسة أن FinTech قامت بتطوير الخدمات المصرفية للمستهلكين بشكل كبير، كما أنها قامت بتوفير بدائل للخدمات المصرفية الرئيسية بما في ذلك المدفوعات والإقراض. غير أن

مستقبل الصناعة المالية المصرفية يكمن في الانتقال من المنافسة إلى تطوير أشكال أخرى من التعاون مع البنوك.

بينما هدفت دراسة (Al-Dmour et al., 2020) إلى التحقق من أثر إدارة المعرفة التسويقية (MKM) على أداء البنك من خلال الدور الوسيط الابتكار Fintech في البنوك التجارية الأردنية، وتم استخدام المنهج الكمي، وتم جمع البيانات من ٣٣٦ مديرًا وموظفًا في جميع البنوك التجارية الأردنية الثلاثة عشر باستخدام أدوات على الإنترنت وفي متناول اليد. تم استخدام نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) لتحليل متغيرات الدراسة والتحقق منها. وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة المعرفة التسويقية كان لها تأثير إيجابي كبير على أداء البنك، وكان الابتكار في التكنولوجيا المالية Fintech بمثابة وسطاء جزئيين في العلاقة.

وهدف دراسة (نشوان وآخرون، ٢٠١٨م) إلى بيان واقعية حوكمة تكنولوجيا المعلومات، والكشف عن دورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للشركات الخدمية الفلسطينية، وتحقيقاً لأهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة المكونة من (٢٢٠) فرداً من أفراد العينة، ووجدت الدراسة وجود دور لحوكمة تكنولوجيا المعلومات في تقوية جودة المعلومات المحاسبية المنشورة.

يلاحظ من استعراض الدراسات السابقة أن الكثير من الدراسات ركزت على أثر التكنولوجيا المالية (fintech)، واهتمت بتأثيرها على مهنة المحاسبة، وتوصلت معظمها إلى أن التكنولوجيا المالية (fintech) يؤدي إلى تحسين أداء البنوك، مما يؤدي إلى تقديم معلومات ملائمة تساعد في ترشيد قرارات الاستثمار والتمويل، ومن ناحية التطبيق حيث معظم الدراسات طبقت في بيئات أجنبية أو عربية مختلفة، ولم تؤخذ تأثير التكنولوجيا المالية (fintech) على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة، لذلك جاءت هذه الدراسة لتكمل ما توصلت إليه الدراسات السابقة ومن خلال التطبيق

على بيئة الأعمال الأردنية ومع تناول متغير إضافي وسيط ألا وهو حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT) وذلك بما له من تأثيراً كبيراً على مختلف جوانب الصناعة المصرفية. فالتكنولوجيا المالية (fintech) تعتبر أحدث تقنيات المعلومات، والتي تقوم بتوفير مجموعة واسعة من خدمات التكنولوجيا والتطبيقات للأفراد والمنظمات المختلفة.

٢- المبحث الثاني / الأطار النظري

٢-١ / التكنولوجيا المالية (Fintech)

شكل هذا القطاع (fintech) خلال السنوات القليلة الماضية ثورة في مجال الانظمة المالية العالمية والعربية، حيث بات يلبي الكثير من الحاجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة وبطرق متقدمة تنافس إلى حد كبير الخدمات المالية التقليدية من حيث السرعة والتكلفة، وتعد التكنولوجيا المالية مجموعة الابتكارات في مجال المنتجات والخدمات المالية عبر الإنترنت باستعمال الأجهزة المحمولة كالهاتف وجهاز الحاسوب التي تمتاز بالسرعة والسهولة وقلة التكلفة تمكنت من استقطاب شريحة معتبرة من الأفراد، حيث سجلت علامة فارقة في مجال تطوير نوعية الخدمات المالية التقليدية (رشوان وقاسم، ٢٠٢٢م)

وعرفت التكنولوجيا المالية (Fintech) على أنها "مصطلح يمزج المعرفة المالية بالمهارات التكنولوجية في تقديم الخدمات المالية، وتطوير الأداء الداخلي للمؤسسات (قشي و بركان، ٢٠٢١م)، بينما يرى (محمد ومحمد، ٢٠٢٢م) بأن التكنولوجيا المالية خلقت حقول جديدة بين المعرفة المالية والمهارات التكنولوجية في تقديم الخدمات المالية، والتي شهدت إقبلاً واسعاً، حيث عملت هذه التقنية على تغيير أوجه الخدمات المالية وجعلها أكثر شفافية، وأماناً خاصة لفئات وشرائح المجتمع التي لاتتعامل مع المصارف، ويشير (Wang, 2021) بأن التكنولوجيا المالية تقدم خدمات مالية ومصرفية من خلال الابتكار التكنولوجي الحديث بقيادة برامج الكمبيوتر

والخوارزميات، وأكدت (اسكندر, ٢٠٢٠م) عن مدى قدرة الشركات على تقديم خدمات مالية حديثة تتسجم مع المستفيدين كلاً حسب طبيعة عمله وبيئته وقدرته المالية وتعمل البنوك التي تستخدم التكنولوجيا المالية على نشر ثقافة التكنولوجيا المالية في كافة النطاقات المستفيدة من الخدمات المالية، وذلك لنجاح وتحقيق أهدافها واكتساب ثقة المستفيدين بالمنتجات والخدمات المالية التكنولوجية، بالتركيز على التحول من الوسائل والخدمات التقليدية إلى الخدمات التكنولوجية الحديثة ذات الفائدة الأكبر والجودة والكفاءة الأعلى وبأقل تكلفة ومخاطرة ممكنة. بينما يرى (يعقوب وآخرون, ٢٠٢١م) أن (Fintech) هي الانتقال العقلية والمهنية في المحاسبة، نحو الابتكار المالي الذي يركز نحو التقنية من خلال الخدمات المبتكرة، وقد ازداد الاهتمام بهما في ظل جائحة كوفيد-١٩ لغرض توظيف الحلول التقنية المبتكرة لتحسين الخدمة المصرفية. وعليه فإن التكنولوجيا المالية (Fintech) تتمتع بقدرة حقيقية في تغيير هيكل الخدمات المالية وتكون آمنة، وأرخص، وأسهل، وأسرع، ويمكن لعدد أكبر من المجتمع الوصول إليها.

وتوضح دور التكنولوجيا المالية كونها إحدى القنوات الرئيسية في خدمة المستفيدين من خلال منتجاتها وخدماتها المالية الحديثة , وأنها تقدم تقنيات كبيرة للبنوك تساهم في تمويل الشركات وأسواق رأس المال وتحليل البيانات والقوائم المالية والمدفوعات وكذلك تساعد الزبائن في إدارة أموالهم (Hannoon et al., 2021), ولذلك تساهم التكنولوجيا المالية في خفض التكاليف وزيادة رؤوس الأموال بالكمية والسرعة المناسبين لجميع المستفيدين (Nassiry, 2018, 6), وتعد التكنولوجيا المالية أحد أشكال الابتكار المالي التي أحدثت طفرة نوعية بمجال تقديم الخدمات المالية في السنوات الأخيرة , حيث أصبحت منافساً قوياً لمؤسسات الوساطة التقليدية, وذلك لكونها وفرت خدمات سريعة وسهلة, وقليلة التكلفة, وإمكانية إيصال الخدمات المالية بمجال

المدفوعات والاقتراض والتأمين والاستثمار والادخار إلى شريحة واسعة من الناس المستبعدة مالياً.

٢-٢/ جودة المعلومات المالية:

تلعب المعلومات المحاسبية دوراً هاماً في إدارة الشركة، وإن من أهم أسباب وجود البيانات المحاسبية وتطويرها الدائم هو توفير البيانات الملائمة لاتخاذ القرارات لإدارة الشركة، والأطراف الخارجية المهتمة بهذه المعلومات (موسي، ٢٠٢١م)، وتعد المعلومات المالية الوسيلة الأساسية لتوفير معلومات عن المنشأة المعد عنها المعلومات والتي تكون مفيدة لأصحاب المصالح في تقييم أداء الشركة واتخاذ القرارات (Kieso et al., 2020؛ عبدالقادر، ٢٠١٧م)، ولكي تظهر المعلومات المحاسبية بدقة وعدالة ومعبرة عن الوضع الحقيقي للمنشأة، فقد تزايد الاهتمام بدراسة الجودة المعلوماتية المالية، والتي تتمثل في توفر العديد من الخصائص والسمات الملائمة، والتمثيل الصادق، والتوقيت المناسب، والقابلية للتحقق، والمقارنة، والقابلية للتحقق (حمادة، ٢٠١٤م).

وعرفها (عبدالقادر، ٢٠١٧م) بأنها "تتمثل في إعداد المعلومات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وإطار المفاهيمي لإعداد المعلومات المالية الدولية، وتوصيل مضمون تلك المعلومات لمستخدميها في التوقيت المناسب، وتجنب وجود تحريفات جوهرية فيها، حتى تعكس بصدق عن الوضع الاقتصادي للبنك"، بينما يرى (Onuorah & Imene, 2016) بأنها "تتمثل بتلبية مجموعة من المعايير سواء أكانت موضوعية أو حكمية، وإيجاد صعوبة في قياس الجودة بشكل مباشر بل يتم تقييمها بطريقة حكمية". ويرى (الشطنائي، ٢٠١٨م) أن جودة المعلومات المالية تظهر من خلال قدرة المعلومات المالية، على إحداث فرق في قرارات مستخدمي المعلومات المالية، وعرفها كل من زين ودروسي (٢٠١٩م) بأنها "مدى الالتزام بالقواعد التي تطبق بشكل منظم وبشفافية بحيث تعطي قيم صحيحة وفعالية تعبر عن

حسابات المؤسسة وأهميتها النسبية فيما يخص الأحداث المالية". ويرى الخضر (٢٠٢١م) أن جودة المعلومات المالية تتمثل بامتلاك المعلومات خاصية التمثيل الصادق وأن تكون المعلومات المالية مفيدة للمستخدمين، وخالية من أي أخطاء أو تلاعب، وتعد بناءً على العديد من المعايير، لتحقيق الهدف من استخدامها. ولقياس جودة المعلومات المالية، استخدمت دراسة - Cheung and Wright, (2010) الخصائص النوعية للمعلومات. واستخدمت دراسة (Goel, 2012) مقياس إدارة الأرباح. أما دراسة (Malo-Alain et al., 2019) استخدمت التحفظ المحاسبي كمقياس عكسي لجودة المعلومات المالية، وعليه تعدد المقاييس التي يمكن استخدامها لقياس جودة المعلومات المالية، وستعتمد الدراسة الحالية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كمقياس للجودة، حيث يعد الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة.

٢-٣ / حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT)

اشار (نشوان وآخرون، ٢٠١٨م) أن حوكمة تكنولوجيا المعلومات تتمثل "بمجموعة من المكونات البرمجية والمادية والبشرية والاجراءات التي تعمل على جمع وخزن ومعالجة واسترجاع المعلومات لدعم عملية السيطرة واتخاذ القرارات". وعرف (العفيف، ٢٠١٩م) بأنها "المبادئ والسياسات والاجراءات التي تضمن وتعزز الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات وتقليل اخطارها وتعمل على توجيه وهيكلة اعمال البنك والرقابة عليها". بينما عرف (Wilkin & Chenhall, 2020) بأنها "القيادة والهياكل التنظيمية والمعاملات والاجراءات التنفيذية والتي تضمن قيام تقنية المعلومات بمساندة الشركة للتوصل لأهدافها وتعكس بدورها على نجاح البنك في الاستغلال للموارد المتاحة لها من موارد مادية ومعنوية بأفضل صورة استغلال والتحقيق للأهداف الموضوعة لها مسبقا من طرف الإدارة".

وأشار الحسناوي والموسوي (٢٠١٧م) لحوكمة تكنولوجيا المعلومات خمسة من العناصر تتمثل بالاتي :

- التوافق الاستراتيجي: وتتمثل الانسجام والتوافق في البنك، حيث تقع على الادارة التأكد من أن استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات تتفق مع استراتيجيات البنك وتساعده على النمو.

- توفير القيمة: وتتمثل بتحسين العائد في استثمار تكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال ابراز ما تحتاجه البنوك والتأكد من أهمية المعلومات.

- إدارة المخاطرة: وتشير إلى الاحتياجات التنظيمية والقانونية وفهم المخاطر المتعلقة بالعمليات الأساسية وإدارتها لضمان سرعة مجابهة تحديات المخاطر المختلفة.

- إدارة المصادر: وتتمثل بالتوفيق بين الإمكانيات المتاحة لتكنولوجيا المعلومات وبين احتياجات البنوك من التكنولوجيا، وتحسين مصادر المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، لتحقيق وفورات في التكاليف.

- قياس الأداء: وذلك من خلال الاعتماد على بطاقة الأداء المتوازن لتقييم تكنولوجيا المعلومات، حيث تعد أداة فعالة تستخدم من مجلس الإدارة، من أجل تحقيق الانسجام بين تكنولوجيا المعلومات واستراتيجيات البنوك.

٢-٤/ مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة بالقائمين على العمل في البنوك التجارية الأردنية، وتمثلت وحدة التحليل بالأفراد في المستويات الإدارية العليا والمستويات الإدارية الوسطى، وتكونت وحدة التحليل على (١٨٥) فرداً من العاملين في المستويات الإدارية العليا (المدرء العاملين ونائبهم)، والمستويات الإدارية الوسطى (رؤساء أقسام الدائرة المالية، ودائرة تكنولوجيا المعلومات، ودائرة التدقيق الداخلي)، ووزعت (185) استبانة، واسترد منها (١٧٦)، وظهر منها (٤) استبانات غير مستكملة المعلومات، وبهذا بلغت عينة

الدراسة (172) فرداً. ويبين الجدول رقم (١) توزيع أفراد العينة وفق المتغيرات الديموغرافية.

الجدول رقم (١)

توزيع أفراد العينة الدراسة وفق المتغيرات الديموغرافية

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية %
التخصص العلمي	محاسبة	٧٧	٤٤.٨
	علوم مالية ومصرفية	٥٧	٣٣.١
	نظم معلومات	٣٢	١٨.٦
	إدارة أعمال	٦	٤.٧
	المجموع	١٧٢	١٠٠
المستوى التعليمي	دبلوم متوسط	٢٥	١٤.٥
	بكالوريوس	١١٢	٦٥.١
	ماجستير	٣١	١٨
	دكتوراه	٤	٢.٣
	المجموع	١٧٢	١٠٠
الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٣٦	٢٠.٩
	من ٥ سنوات - ١٠ سنوات	٨٦	٥٠
	من ١٠ سنوات - ١٥ سنة	٣١	١٨
	١٥ سنة فأكثر	١٩	١١.١
	المجموع	١٧٢	١٠٠
المركز الوظيفي	مدير عام	٦	٣.٥
	نائب مدير	٧	٤.١
	رئيس قسم	١٥٩	٩٢.٤
	المجموع	١٧٢	١٠٠

أظهرت عينة الدراسة أعلى نسبة لتوزيع الأفراد تبعاً لمتغير التخصص العلمي (٤٤.٨%) لتخصص (المحاسبة)، يليها تخصص المالية والمصرفية بنسبة (٣٣.١%)، وتفسر هذه النتيجة بأن غالبية المسميات الوظيفية تتطلب شهادة علمية بتخصصات ذات علاقة بالبنوك، بينما كانت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد عينة

الدراسة تبعاً لمتغير بكالوريوس - المستوى التعليمي (٦٥.١%)، وبلغت أعلى نسبة لتوزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الخبرة (من ٥ سنوات - ١٠ سنوات) (٥٠%)، وهذا يشير امتلاك أفراد العينة الخبرات والمعرفة الكافية، وأعلى نسبة لتوزيع أفراد العينة وتبعاً لمتغير المركز الوظيفي (رئيس قسم) (٩٢.٤%) ، مما يشير إلى أن أفراد العينة متخصصون.

٢-٥ / أداة البحث:

اعتمد البحث لتوفير البيانات على الدراسة الميدانية، وطورت استبانة تكونت من جزئين:

الجزء الأول: تتضمن البنود التي تقيس عدداً من الخصائص الديموغرافية والمتمثلة (التخصص، الخبرة، المؤهل العلمي، المركز الوظيفي).

الجزء الثاني: تتضمن أسئلة الدراسة، وتكون من ثلاث أقسام: الأول، تضمن (٥) أسئلة لقياس المتغير المستقل: التكنولوجيا المالية (FINTECH)، والثاني، تضمن (٥) أسئلة لقياس المتغير التابع: جودة المعلومات المالية، والثالث، تتضمن (٥) أسئلة للمتغير الوسيط: حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT)، وقد كانت الإجابات على أسئلة الدراسة حسب مقياس ليكرت الخماسي.

٢-٦ / صدق وثبات أداة البحث:

للتأكد من صدق أداة الدراسة تم الاعتماد إلى تحكيم الاستبانة من قبل الأساتذة، وتم الأخذ بالملاحظات التي، واختبار ثبات أداة الدراسة، تم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) حيث تتحقق خاصية الثبات إذا بلغ معامل كرونباخ ألفا بما لا يقل عن (٠.٧٠) (Sekaran & Bougie, 2016)، والجدول التالي يظهر اختبار كرونباخ ألفا.

الجدول (٢)

(Cronbach's Alpha) نتائج اختبار كرونباخ ألفا

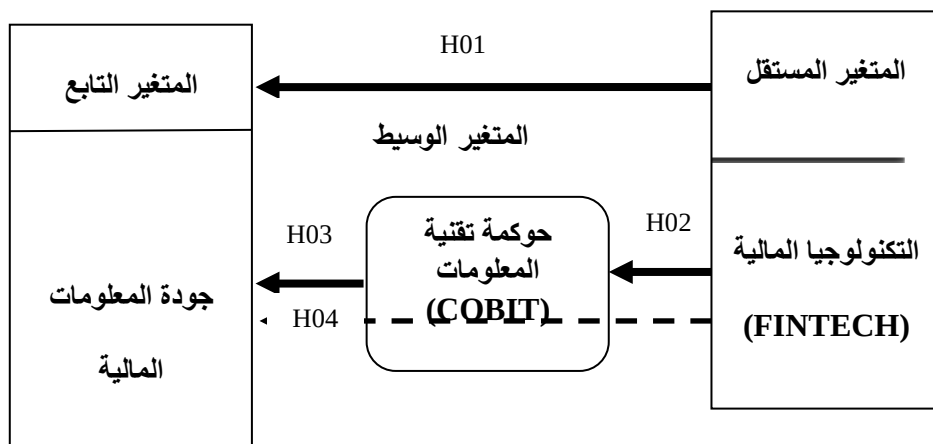
عنوان المجال	عدد الفقرات	قيمة ألفا
استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH)	٥	٠.٨٤١
تحسين جودة المعلومات المالية	٥	٠.٧٨٥
حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT).	٥	٠.٨٢٣
الأداة ككل	١٥	0.883

يتضح من الجدول (٢) أن معاملات الثبات لمتغيرات البحث والأداة ككل بلغت أعلى من (0.70) وهذا يدل على مستوى كبير من ثبات أداة البحث، وبالتالي الاعتماد على نتائج الدراسة في تحقيق أهداف البحث.

٢-٧/ أنموذج الدراسة:

تم تطوير نموذج للدراسة لقياس مدى تأثير استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH)، في تحسين جودة المعلومات المالية، في ظل حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT)، وكما في الشكل رقم (١):

الشكل (١): أنموذج الدراسة



٣- المبحث الثالث / الاطار العملي

٣-١/ تحليل نتائج الدراسة:

اعتمدت الدراسة التطبيقية على ثلاث مراحل بدأت بالتحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، ومن ثم وصف لبيانات الدراسة، واخيرا اختبار فرضياتها، وفيما يلي تحليل لهذه المراحل:

٣-١-١/ اختبار ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي:

١ - اختبار التوزيع الطبيعي (Normal - Distribution Test):

(٣) رقم الجدول

التوزيع الطبيعي لأبعاد الدراسة (Kolmogorov – Smirnov)

Kolmogorov – Smirnov Statistic		أبعاد الدراسة
Sig	قيمة Z	
0.000	2.814	استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH)
0.000	2.674	حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT)

يوضح جدول رقم (٣) أن قيمة Sig للأبعاد أقل من (0.05) مما يدل على أنها ترتبط بالتوزيع الطبيعي (Hair et al., 2010).

٢- اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test

تم احتساب معامل (Tolerance)، واحتساب معامل (Variance Inflation Factor-VIF) وذلك لقياس تأثير الارتباط بين متغيرات الدراسة. ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (٤)

اختبار (Multicollinearity Test)

المتغيرات	Tolerance	معامل تضخم التباين VIF
استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH)	0.641	2.621
حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT)	0.716	3.682

يوضح جدول رقم (٤) أن قيمة (VIF) لجميع ابعاد الدراسة أقل من (١٠) (Gujarati, 2009) ولذلك فإن نموذج البحث لا يوجد به مشكلة التداخل الخطي، ويشير ذلك إلى قوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر وتحديده.

٢-٣ / التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تأتي المرحلة الثانية، والتي من خلالها يتم وصف تحليلي لمتغيرات الدراسة، حيق تقدم الجداول (٦-٨) عرضاً وصفيًا لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (٦)

الإحصاء الوصفي لمتغير استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١	يساهم استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في تدعيم منافع التكنولوجيا المالية وتحقيق الاستدامة وتعزيز الثقة في النظام المالي للبنوك.	3.94	0.51	3
٢	يساهم استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في توفير بيانات دقيقة يزيد من كفاءة انجاز الاعمال لدى البنوك.	4.20	0.70	1
٣	تتمكن البنوك بعد معالجة وتحليل البيانات الناتجة من استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) من التنبؤ بالأحداث المستقبلية.	3.67	0.72	5
٤	يساهم استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) البنوك بتحليل البيانات بطريقة سريعة وفورية مما	3.86	0.63	4

			يمنحه فرصة الاستفادة منها في تحقيق أهدافه.	
2	0.53	4.11	يتم استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) بما يتناسب مع احتياجات عملاء البنك والمتعلقة بالمدفوعات الإلكترونية وبشكل آمن وسري.	٥
-	0.62	3.96	جميع الفقرات معاً	

يشير الجدول (٦) إلى أن المتوسط الحسابي للفقرات المتعلقة باستخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) تراوحت بين (3.67-4.20)، وجاءت الفقرة رقم (٢) " يساهم استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في توفير بيانات دقيقة يزيد من كفاءة انجاز الاعمال لدى البنوك" بالمرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي (٤.٢٠)، وبانحراف معياري (٠.٧٠)، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٣) "تتمكن البنوك بعد معالجة وتحليل البيانات الناتجة من استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) من التنبؤ بالأحداث المستقبلية " بمتوسط حسابي (٣.٦٧)، وبانحراف معياري (٠.٧٢)، بلغ المتوسط الحسابي لاستخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) ككل (٣.٩٦) وبانحراف معياري (٠.٦٢).

جدول رقم (٧)

الإحصاء الوصفي لمتغير جودة المعلومات المالية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١	تساعد البيانات المالية في التقارير المالية الجيدة في اتخاذ قرارات في البنوك.	4.11	0.51	1
٢	تقدم المعلومات المالية للبنوك حقائق معيرة ودون انتقاء للمعلومات لمصلحة فئات محددة.	3.94	0.56	3
٣	تتضمن المعلومات المحاسبية للبنوك على حجج نويد الافتراضات والتقديرات الظاهرة فيها.	3.86	0.61	4
٤	تساعد المعلومات المالية اظهار المعلومات المحاسبية الهامة وفي التوقيت المناسب.	3.61	0.59	5
٥	تتوفر لدى البنك معلومات تتميز بدرجة عالية من الدقة ومعدة بطريقة منظمة.	4.05	0.63	2
	جميع الفقرات معاً	3.91	0.58	

يشير الجدول (٧) إلى أن المتوسط الحسابي للفقرات المتعلقة بمتغير جودة المعلومات المالية تراوحت بين (3.61-4.11)، وجاءت بالمرتبة الأولى الفقرة رقم (1) "تساعد البيانات المالية في التقارير مالية الجيدة في اتخاذ قرارات في البنوك"، بمتوسط حسابي (٤.١١)، وبانحراف معياري (٠.٥١)، والفقرة رقم (٤) بالمرتبة الأخيرة والتي تنص "تساعد المعلومات المالية اظهار المعلومات المحاسبية الهامة وفي التوقيت المناسب" بمتوسط حسابي (٣.٦١) وبانحراف معياري (٠.٥٩)، وبلغ المتوسط الحسابي لمتغير جودة المعلومات المالية (٣.٩١) وبانحراف معياري (٠.٥٨).

جدول رقم (٨)

الإحصاء الوصفي لمتغير حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١	يعتمد البنك على خطة محددة في تقييم نظم المعلومات لديها بهدف ضمان جودتها.	4.07	0.52	3
٢	يتبنى البنك نظام رقابي مناسب على برمجيات النظم المالية المستخدمة لدى البنك.	4.26	0.46	1
٣	يعتمد البنك على خطة ممنهجة لتحديد احتياجات المستخدمين للبيانات من نظام المعلومات لديه.	3.96	0.61	4
٤	تظهر كافة البيانات التي تعكس مستوى حوكمة تكنولوجيا المعلومات المطبق لدى البنوك.	3.87	0.53	5
٥	يتبنى البنك سياسة واضحة للتعامل مع المخاطر المتوقعة من تطبيق نظام المعلومات.	4.16	0.51	2
جميع الفقرات معاً		4.06	0.53	

يشير جدول (٨) إلى أن المتوسطات الحسابية لمتغير حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT) تراوحت بين (3.87-4.26)، وجاءت الفقرة رقم (2) "يتبنى البنك نظام رقابة مناسب على برمجيات النظم المستخدمة لدى البنك" بالمرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي (٤.٢٦) وبانحراف معياري (٠.٤٦)، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٤) "تظهر

كافة البيانات التي تعكس مستوى حوكمة تكنولوجيا المعلومات المطبق لدى البنوك" وبمتوسط حسابي (٣.٨٧)، وبانحراف معياري (٠.٥٣)، وبلغ المتوسط الحسابي لمتغير حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT) (٤.٠٦)، وبانحراف معياري (٠.٥٣).

٣-٣/ اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لاستخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في تحسين جودة المعلومات المالية في البنوك التجارية الأردنية.

جدول رقم (٩)

تحليل نتائج اختبار الفرضية الأولى

المتغير	Unstandardized Coefficients			Standardized Coefficients			R	R ²	F	الدلالة الإحصائية
	Std. Error	B		الدلالة الإحصائية	T	β				
Constant	0.194	1.109		0.000	20.164		0.52	0.27	19.631	0.000
استخدام التكنولوجيا المالية FINTECH	0.141	0.742		0.000	18.743	0.501	0.52	0.27	19.631	0.000

يشير الجدول رقم (٩) أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية لاستخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في تحسين الجودة المعلوماتية المالية في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغ معامل الارتباط (R) (٠.٥٢) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية وتشير إلى درجة ارتباط بين استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) وتحسين جودة المعلومات المالية، وبلغت قيمة (R-square) (٠.٢٧) وتشير إلى ان استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) تفسر (٢٧%) من التغير في تحسين جودة المعلومات المالية، وبلغت قيمة الاختبار (F) (١٩.٦٣١) ذات دلالة إحصائية

(٠.٠٠٠) ، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية تشير إلى وجود تباين في قدرة استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) للتأثير على جودة المعلومات المالية. الفرضية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لاستخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT) في البنوك التجارية الأردنية

جدول رقم (١٠)

تحليل نتائج اختبار الفرضية الثانية

الدالة الإحصائية	F	R ²	R	Standardized Coefficients			Unstandardized Coefficients		المتغير
				الدالة الإحصائية	T	β	Std. Error	B	
0.000	16.821	0.211	0.46	0.000	10.391		0.194	1.641	(Constant)
				0.000	12.852	0.501	0.061	1.901	استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH)

يشير الجدول رقم (١٠) وجود فروق ذات دلالة إحصائية لاستخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT) في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغ معامل الارتباط (R) (٠.٤٦) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية وتشير إلى درجة ارتباط بين استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) وحوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT)، وبلغت قيمة (R-square) (٠.٢١١) وتشير إلى أن استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) تفسر (٢١.١%) من التغير الحاصل في حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT)، وبلغت قيمة الاختبار (F) (١٦.٨٢١) ذات دلالة إحصائية (٠.٠٠٠) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية تشير إلى

وجود تباين في قدرة استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في التأثير على حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT).
الفرضية الثالثة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لحوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT) في تحسين جودة المعلومات المالية في البنوك التجارية الأردنية.

جدول رقم (١١)
تحليل نتائج اختبار الفرضية الثالثة

المتغير	Unstandardized Coefficients			Standardized Coefficients			R	R ²	F	الدلالة الإحصائية
	Std. Error	B		T	β	الدلالة الإحصائية				
(Constant)	0.184	2.521		6.941		0.000				
حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT)	0.164	2.521		9.816	1.412	0.000	0.48	0.23	21.412	0.000

يتضح من الجدول رقم (١١) أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية لحوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT) في جودة المعلومات المالية في البنوك التجارية الأردنية ، حيث بلغ معامل الارتباط (0.48) (R)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية وتشير إلى درجة الارتباط بين (COBIT) وجودة المعلومات المالية ، وقيمة (R-square) كانت (٠.٢٣) مما يدل على أن حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT) توضح (٢٣٪) من التغير في جودة المعلومات المالية ، وكانت قيمة الاختبار (F) (٢١.٤١٢) ذات دلالة إحصائية. (٠.٠٠٠) ، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية تشير إلى وجود تباين في قدرة حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT) على التأثير على جودة المعلومات المالية.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاستخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في تحسين جودة المعلومات المالية في البنوك التجارية الأردنية بوجود حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT) كمتغير وسيط.

لاختبار الفرضية تم استخدام تحليل المعادلة الهيكلية البنائية من خلال برنامج Amos V23 لتحقق من التأثير المباشر وغير المباشر لاستخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في تحسين جودة المعلومات المالية مع وجود حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT) كمتغير وسيط، وتم استخدام خمسة مؤشرات للتحقق من جودة مطابقة نموذج الدراسة. ويتضح من الجدول رقم (١٢) وجود تطابق لنموذج الدراسة وبياناتها، وبالتالي امكانية استخدام المتغير المستقل من للتنبؤ بالمتغير التابع مع وجود المتغير الوسيط. وقد بلغت نسبة مربع كاي (٠.٨٤١) وهي أقل من (٢)، أما قيمة مؤشر جودة المطابقة فقد بلغت (٠.٩٦٤) وهي أكبر من (٠.٩٠)، كما بلغت قيمة مؤشر جودة المطابقة المصحح (٠.٩٥٣) وهي أكبر من (٠.٩٠). ومن جهة أخرى، بلغت قيمة مؤشر المطابقة المقارن (٠.٩٢٥) وهي أعلى من (٠.٩٠). أما قيمة الجذر التربيعي لخطأ الاقتراب التي تدل على وجود خطأ تقارب مقبول فقد بلغت (٠.٠٤) وهي أقل من (٠.٠٨). وحيث أن قيم المؤشرات تتفق ومعياري القبول وبالتالي امكانية الحكم بجودة نموذج الدراسة الحالية وصلاحيته.

الجدول (١٢)

مؤشرات جودة مطابقة أنموذج البحث

المؤشر	معياري القبول	قيمة المؤشر	النتيجة
نسبة مربع كاي	أقل من ٢	٠.٨٤١	قبول
مؤشر جودة المطابقة	أكبر من ٠.٩٠	٠.٩٦٤	قبول
مؤشر جودة المطابقة المصحح	أكبر من ٠.٩٠	٠.٩٥٣	قبول
مؤشر المطابقة المقارن	أكبر من ٠.٩٠	٠.٩٢٥	قبول
الجذر التربيعي لخطأ الاقتراب	أقل من ٠.٠٨	٠.٠٤	قبول

جدول (١٣)

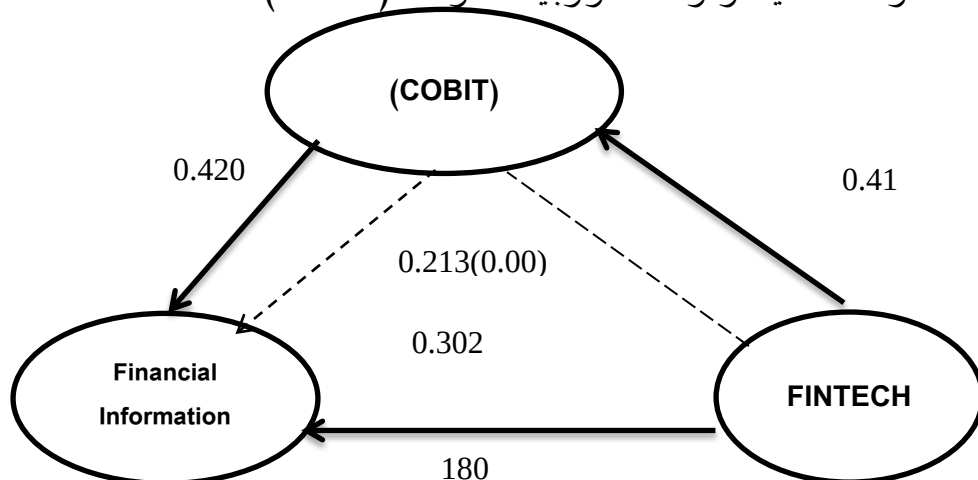
تحليل المسار لبيان تأثير حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT) (كمتغير وسيط) على العلاقة بين استخدام

التكنولوجيا المالية (FINTECH) وجودة المعلومات المالية

اتجاه التأثير	β	t	Sig(t)	التأثير المباشر	التأثير غير المباشر
المستقل على التابع	0.302	7.841	***	0.508	0.213
المستقل على الوسيط	0.414	11.416	***		
الوسيط على التابع	0.420	11.180	***		

يوضح الجدول (١٣) قيم التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لعلاقة المتغير الوسيط (حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT)) على العلاقة بين استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) وجودة المعلومات المالية. . وبلغت (٠.٣٠٢) ، وبلغت قيمة تأثير المتغير المستقل على الوسيط (٠.٤١٤) ، وبلغت قيمة التأثير المباشر للوسيط على التابع (٠.٤٢٠). تم التعبير عن هذه التأثيرات باستخدام القيم القياسية ، حيث لوحظ أن جميع قيم هذه التأثيرات (المعاملات) كانت ذات دلالة إحصائية ، حيث أنها كلها كانت أقل من ٠.٠٥ وفي نفس الوقت كانت أقل من ٠.٠٠١ ، لذلك تمت الإشارة إليه بالرمز (***) ، مما يعني أن هناك تأثيراً غير مباشر للمتغير الوسيط ، بالنظر إلى أن جميع قيم مستوى الأهمية كانت ذات دلالة إحصائية.

والشكل رقم (٢) يبين الأثر بين استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) ، وجودة المعلومات المالية ، وحوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT).



٤- المبحث الرابع/النتائج والتوصيات

٤-١/ نتائج البحث:

تتمثل أهم نتائج البحث فيما يلي:

١- أوضحت الدراسة أن مستوى استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في البنوك جاء مرتفعاً، وهذا يدل على وعي الإدارات في البنوك بأهمية استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) لقدرتها على مساعدة البنوك في تحسين عملية اتخاذ القرارات.

٢- وجدت الدراسة إلى أن مستوى جودة المعلومات المالية في البنوك جاءت مرتفعة؛ وهذا يدل على اهتمام البنوك بتوفير المعلومات التي تتميز بالصدق من أجل رسم السياسات والتي من شأنها المساهمة في المساعدة في اتخاذ القرارات المالية.

٣- أظهرت الدراسة أن مستوى حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك جاء مرتفعاً؛ وهذا يدل على اهتمام البنوك بتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات، لما لها من دور في تحقيق أهداف واستراتيجيات البنك وتوليد المزايا التنافسية لها.

٤- توصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر لاستخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في تحسين جودة المعلومات المالية في البنوك التجارية الأردنية، وهذا يشير إلى اهتمام البنوك باستخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) والاستفادة منها، بجعل البيانات المالية تتمتع بالملائمة وصدق التعبير مما يرشد اتخاذ قراراتها وتعزيز وضعها التنافسي.

٥- توصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر لاستخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT) في البنوك التجارية الأردنية.

٦- توصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر لحوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT) في تحسين جودة المعلومات المالية في البنوك التجارية الأردنية. وهذا يشير إلى أن

حوكمة تكنولوجيا المعلومات تسهم في تحسين جودة المعلومات المالية، وإيصالها لكافة أصحاب المصالح.

٧- توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لاستخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في تحسين جودة المعلومات المالية في البنوك التجارية الأردنية بوجود حوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT) كمتغير وسيط. حيث أن تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك تؤدي إلى المحافظة على حقوق أصحاب المصالح، مما ينعكس إيجابياً على تحقيق العلاقة بين استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) وجودة المعلومات المحاسبية.

٤-٢/ توصيات البحث:

١. اهتمام البنوك بتوفير التقنيات الضرورية للتعامل مع التكنولوجيا المالية (FINTECH) وتوفير وسائل الأمن فيها لحماية المعلومات بغرض تحقيق الاستفادة منها في استغلال الفرص.

٢. تحفيز زيادة مستوى اهتمام البنوك بحوكمة تكنولوجيا المعلومات من خلال امتلاك برمجيات التكنولوجيا، واتباع سياسة واضحة للتعامل مع المخاطر المتوقعة من تطبيق نظام المعلومات لديها.

٣. إجراء مزيد من البحوث والدراسات عن استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) مستقبلياً لقطاعات أخرى مثل الشركات والقطاعات الخدمية، أو ربطها مع متغيرات أخرى كعدم تماثل المعلومات، أو ادخال متغيرات أخرى كالحوكمة والبيئات.

المراجع:

١- إسكندر، زهراء جارالله حمو، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز فاعلية الشمول المالي، مجلة الإدارة والاقتصاد، ٣٣(٩)، ٢٠٢٠م.

- ٢-باسمة حازم محمد & عدنان ياسر محمد. (٢٠٢٢م). دور حداثة تكنولوجيا المعلومات المالية ومدى فاعلية الشمول المالي في ظل تأثير جائحة كورونا بحث في المصارف العراقية. مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع. 86-119, (4) ,
- ٣-الحسناوي، عقيل حمزة حبيب، والموسوي، إنعام محسن غدير(٢٠١٧م). دور حوكمة تقنية المعلومات في تقليل مخاطر تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في ظل إطار عمل(COBIT) للرقابة الداخلية، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية و الإدارية و المالية، المجلد ٩، العدد ٣ (٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧م)، ص ص. ١-٢٥، ٢٥ص.
- ٤-حمادة، رشا، ٢٠١٤م، قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة المعلومات المالية دراسة ميدانية في بورصة عمان، المجلد الأردني في إدارة الأعمال، ١٠(٤)، ٦٧٤ - ٦٩٨.
- ٥-الخضر، عادل. (٢٠٢١م). الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية واثرها على جودة المعلومات المالية المنشورة- دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية. مجلة القلم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ٢٣٥، ٢-٢٧٢.
- ٦-رشوان، عبد الرحمن محمد، وقاسم، زينب عبد الحفيظ (٢٠٢٢م)، أثر استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) على دعم الميزة التنافسية للبنوك، المؤتمر العلمي السنوي لقسم التمويل والمحاسبة شعبة إدارة الأعمال- بعنوان الخدمات البنكية في ظل ابتكارات التكنولوجيا المصرفية (الفرص والتحديات) الأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام المجلد الأول، العدد الأول، ٢٣ مايو ٢٠٢٢م.
- ٧-زين، عبد المالك، دراوسي، مسعود. (٢٠١٩م). أثر مخاطر نظم المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المالية: دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات ومحاسبى الشركات لولايات الوادي. مجلة رؤى اقتصادية، ٩(٢)، ٤١١-٤٢٥

٨- الشطناوي، حسن محمود (٢٠٢٢م) " أثر تحليل البيانات الضخمة في تحسين جودة المعلومات المالية: الدور الوسيط لحوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT) - أدلة من الأردن" مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد ٣، العدد ٧، ص ٤٦٢-٤٨٦.

٩- الشطناوي، حسن محمود. (٢٠١٨م). أثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية على جودة المعلومات المالية والقيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية" دراسة تطبيقية. "مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ٢٦(٣)، ١٢٤-١٥٠.

١٠- عبد الغفار، نورهان السيد محمد. (٢٠٢١م). استخدام تحليل ومعالجة البيانات الضخمة (Big Data) في تحسين مستوى الإفصاح الإلكتروني عن تقارير الأعمال المتكاملة وأثر ذلك على دقة التنبؤات المحاسبية بأسعار الأسهم في الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية: دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية 2، (العدد الثاني-الجزء الثاني)، ٤٧٥-٥٥٥.

١١- عبدالقادر، داليا السيد عبد الحليم، (٢٠١٧م)، أثر درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على جودة المعلومات المالية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة، المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية

١٢- قشي، مريم، و بركان، ايمان. (٢٠٢١م) أثر التكنولوجيا المالية FinTech على الصناعة المالية والمصرفية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات «التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة» دار أوبرا جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ٢٤-٢٥ مارس ٢٠٢١م.

١٣- محم د، باسمه حازم، و محمد، عدنان ياسر. (٢٠٢٢م). دور حداثة تكنولوجيا المعلومات المالية ومدى فاعلية الشمول المالي في ظل تأثير جائحة كورونا بحث في

المصارف العراقية. مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع، المجلد (٤)، العدد (٤)،
ص.ص 86-119.

١٤-مطرف، عواطف، وشافية شاوي، وإميان بومود (٢٠٢٠م)، ابتكارات التكنولوجيا
المالية ودورها في تطوير أداء البنوك الاسلامية العربية، مجلة رؤية اقتصادية،
جامعة الشهيد محه خلضر، المجلد ١٠، العدد ١، ص ص ٣٣٣-٣٤٨.

١٥-موسي، أمنة جبريل (٢٠٢١م). دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على
تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية (دراسة تطبيقية على الاتصالات السعودية
STC). مجلة رماح للبحوث والدراسات، ١ (٥٤)، ٨١-١١٥.

١٦-نشوان، إسكندر محمود، عصام محمد الطويل & محمد ماسر شحادة. (٢٠١٨م).
دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة المعمومات المحاسبية المنشورة
في المعلومات المالية. مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلد ٢٠،
عدد خاص.

١٧-نورالدين، على احمد. (٢٠٢٢م). مدخل كمي لقياس القيمة المضافة المتوقعة
عند التطبيق المحاسبى للتكنولوجيا المالية بهدف التحوط من مخاطرها بالأسواق
المالية. مجلة البحوث المالية والتجارية المجلد ٢٣، العدد ٣، ص.ص 179-
230.

١٨-يعقوب، ابتهاج إسماعيل وآخرون، التكنولوجيا المالية كأحد استراتيجيات تعافي
القطاع المصرفي العراقي في مرحلة ما بعد كوفيد-١٩ دراسة استطلاعية، المؤتمر
العلمي الدولي الثاني والوطني الرابع، ٢٠٢١م.

19-Al-Dmour, H. H., Asfour, F., Al-Dmour, R., & Al-Dmour, A.
(2020). The effect of marketing knowledge management on
bank performance through fintech innovations: A survey study of

Jordanian commercial banks. *Interdisciplinary Journal of Information, Knowledge, and Management*, 15, 203.

20-Alsmadi, A., Alfityani, A., Alhwamdeh, L., Al_hazimeh, A., & Al-Gasawneh, J. (2022). Intentions to use fintech in the Jordanian banking industry. *International Journal of Data and Network Science*, 6(4), 1351-1358.

21-Cheung E., Wright, 2010, "An Historical Review of Quality in Financial Reporting In Australia", *Pacific Accounting Review*, 22(2): 147 – 169

22-Coyne,E, Coyne,J, And Walker,K.(2018). Big Data Information Governance By Accountants.*International Journal Of Accounting & Information Management*, (26) 1, 38-63.

23-Goel, S., 2012, "Financial Reporting the Old Age Tussle between Legality and Quality in Context of Earnings Management", *Procedia Economics and Finance*, 3: 576 – 581.

24-Gujarati ،D. (2009) ،Basic Econometrics. Fifth edition ،The McGraw-Hill Companies.

25-Hair, J., Black, W, Babin, B. and Anderson, R. (2010). *Multivariate Data Analysis: A global Perspective*. 7th

26-Hannoon, A., Al-Sartawi, A., Musleh, M. A., & Khalid, A. A. (2021). Relationship between financial technology and financial performance. In *The Big Data-Driven Digital Economy: Artificial and Computational Intelligence* (pp. 337-344). Springer, Cham.

- 27-Kieso, D. E., Weygandt, J. J., & Warfield, T. D. (2020). Intermediate accounting IFRS. Hoboken, NJ: John Wiley & Sons.
- 28-Lee, C. C., Li, X., Yu, C. H., & Zhao, J. (2021). Does fintech innovation improve bank efficiency? Evidence from China's banking industry. *International Review of Economics & Finance*, 74, 468–483.
- 29-Malo-Alain, A. M., Melegy, M. M. A. H., & Ghoneim, M. R. Y. (2019). The Effects of Sustainability Disclosure on the Quality of Financial Reports in Saudi Business Environment. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 23(5).
- 30-Meraghni, O., Bekkouche, L., & Demdoun, Z. (2021). Impact of Digital Transformation on Accounting Information Systems–Evidence from Algerian Firms. *Economics and Business*, 35(1), 249–264.
- 31-Nassiry, D. (2018). The role of Fintech in unlocking green finance: Policy insights for developing countries (No. 883). ADBI Working Paper.
- 32-Onuorah, A. C. C., & Imene, O. F. (2016). Corporate governance and financial reporting quality in selected Nigerian company. *International Journal of Management Science and Business Administration*, 2(3), 7–16.

33–Sekaran, U., & Bougie, R. (2016). Research methods for business: A skill building approach. John Wiley & Sons.

34–Valentinetti, D. and Munoz, Francisco F., (2021), "Internet of Things: Emerging Impacts on Digital Reporting", Journal of Business Research, 131: 549–562.

35–Wang, Y., Xiuping, S., & Zhang, Q. (2021). Can fintech improve the efficiency of commercial banks?—An analysis based on big data. Research in international business and finance, 55, 101338.

36–Wilkin, C. L., & Chenhall, R. H. (2020). Information technology governance: Reflections on the past and future directions. Journal of Information Systems, 34(2), 257–292.

تأثير خصائص تكنولوجيا المعلومات الادارية في مواجهة مخاطر الرقابة التشغيلية

"دراسة تحليلية في مصرف النور فرع كركوك"

The Impact of Management Information Technology Characteristics in facing the Operational Control Risks Analytical Study in Al-Noor Bank, Kirkuk branch

م.م. عمار عبدالله رميض

دائرة كاتب عدل كركوك / وزارة العدل

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

اصبحت خصائص تكنولوجيا المعلومات حافز ومحط انظار للعديد من القطاعات الخدمية، وذلك للاستفادة من تجارب القطاعات الخدمية والعمل على تطبيقها في المنظمة بهدف تطوير خدمات العمليات المصرفية لتحقيقها التميز في خدمة الزبائن. استهدفت الدراسة التعرف على بعض خصائص تكنولوجيا المعلومات (الخصائص الادارية، الملائمة، امن المعلومات) وقياس مدى توافرها في المصارف العراقية، بالإضافة إلى تحديد مدى تأثير هذه الخصائص في مخاطر الرقابة التشغيلية في المصارف العراقية من وجهة نظر كل من الموظفين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي في المصارف العراقية ومدى توافق آراء عينة الدراسة في الإجابة عن تساؤلات الدراسة.



وقد قام الباحث بتطوير أداة الدراسة (الاستبيان) استنادا الى الاطار النظري والدراسات السابقة وتم توزيع (٤٢) استبانة على عينة من مجتمع الدراسة الذي يتكون من العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف العراقية والمدققين الداخليين لهذه المصارف. وباستخدام أدوات التحليل الإحصائي المناسبة لبيانات الدراسة (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (Paired sample T-test) توصل الباحث الى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف العراقية والمدققين الداخلي لهذه المصارف بشأن مدى توافر الخصائص التكنولوجية لنظم المعلومات (الخصائص الإدارية، الملاءمة، الأمن والسلامة) في المصارف العراقية. ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عيّنتي الدراسة لهذه المصارف بشأن مدى تأثير خصائص البيئة التكنولوجية لنظم المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية في المصارف العراقية. قدم الباحث مجموعة من التوصيات التي يراها ضرورية لتحسين خصائص تكنولوجيا المعلومات الادارية في المصارف العراقية للحد من مخاطر الرقابة الداخلية في المصارف العراقية، وضرورة اهتمام المصارف بمواردها البشرية ذوي الخبرات والمهارات التقنية في مجال تكنولوجيا المعلومات الادارية كأداة استراتيجية لمواجهة مخاطر الرقابة التشغيلية وتطوير معرفتهم ومهاراتهم لكي يتسنى لهم الخوض في حرب المنافسة.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات. الرقابة التشغيلية.

Abstract

The characteristics of information technology have become a catalyst and focus of attention for many service sectors, in order to benefit from the experiences of service sectors and work to apply them in the organization in order to develop banking operations services to achieve excellence in customer service. The study aimed to identify some of the characteristics of information technology (administrative characteristics, appropriateness, information security) and measure the extent of

their availability in Iraqi banks, in addition to determining the extent of the impact of these characteristics on the risks of operational control in Iraqi banks from the point of view of each of the employees in the control and internal audit departments in Iraqi banks and the extent of the consensus of the study sample in answering the questions of the study.

The researcher has developed the study tool (the questionnaire) based on the theoretical framework and previous studies, and (42) questionnaires were distributed to a sample of the study community, which consists of workers in the internal control departments in Iraqi banks and the internal auditors of these banks. By using the appropriate statistical analysis tools for the study data (arithmetic averages, standard deviations and the T-test Paired sample), the researcher concluded that there are statistically significant differences between the opinions of employees in the internal control departments in Iraqi banks and the internal auditors of these banks regarding the availability of technological characteristics of information systems. (Administrative characteristics, convenience, security and safety) in Iraqi banks,. There are no statistically significant differences between the opinions of the two study samples of these banks regarding the extent to which the characteristics of the technological environment of information systems affect the risks of operational control in Iraqi banks. The researcher presented a set of recommendations that he deems necessary to improve the characteristics of management information technology in Iraqi banks to reduce the risks of internal control in Iraqi banks, and the need for banks to pay attention to their human resources with expertise and technical skills in the field of management information technology as a strategic tool to confront the risks of operational control and develop their knowledge and skills in order to They have to fight a war of competition.

Keywords: information technology,operstional control .

المقدمة:

أخذت تكنولوجيا نظم المعلومات الادارية في مواجهة مخاطر الرقابة اهتمام كبير من قبل الباحثين في الوقت القريب، حيث تلعب دوراً مهماً في امتثال المصارف الى الانظمة والقوانين الدولية واتفاقيات العوائد المصرفية وحماية الزبائن والادارة، وعلى المصارف الامتثال للضغوط الديناميكية التي تتعرض لها ولقوانين حماية اموال الزبائن وتتميتها، لان هذا التوجه نحو تكنولوجيا نظم المعلومات قد يتحول الى قوة تدفع المصارف الى تعزيز قدراتها الداخلية، ويزيد من ابتكاراتها التكنولوجية في وقد ينعكس ذلك على ميزة تنافسية مستدامة نتيجة لتأثير وسيطرة الخصائص الادارية والملائمة وامن سلامة المعلومات على مخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية، ان الإبداع التكنولوجي يحمل في طياته العديد من المخاطر التي تؤثر في مختلف المجالات والأنشطة المصرفية مما يستلزم تحديدها وأدارتها بصورة كفؤة.

وقد أسهم الإبداع التكنولوجي المتواصل والمنافسة المحتدمة بين مكونات القطاع المصرفي العراقي في أحداث تطورات متسارعة في الصناعة المصرفية وبرزت أشكالاً جديدة من المنتجات والخدمات المصرفية في مختلف مجالات العمل المصرفي كعمليات الصيرفة الالكترونية وبطاقات الائتمان المصرفية وخدمات الصراف الآلي A.T.M وتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت ... وغيرها. يشكل الجهاز المصرفي مرتكزاً أساسياً من مرتكزات النظام الاقتصادي العراقي كما في غيره من اقتصاديات الدول عموماً. وعلى الرغم من اهمية التطور التكنولوجي فإنه يحمل في طياته العديد من المخاطر التي تؤثر في مختلف المجالات والأنشطة المصرفية مما يستلزم تحديدها وأدارتها بصورة كفؤة. ومن هنا فقد وجد الباحث ضرورة تضمين بحثه لهذه المتغيرات بتحليل خصائص وتكنولوجيا المعلومات وأثرها في مخاطر الرقابة الداخلية في مصرف النور. وبناءً على ذلك ما تقدم فقد تضمن البحث اربعة محاور الاول منهجية البحث وإجراءاته والثاني الاطار النظري للبحث اما المحور الثالث

تضمن الجانب العملي للبحث وأخيراً المحور الرابع الاستنتاجات والتوصيات ومن هنا فقد وجد الباحث ضرورة تضمين بحثه لهذه المتغيرات في مصرف النور .

١-المبحث الأول: منهجية البحث

١.١/ مشكلة الدراسة:

تواجه مهنة الرقابة الداخلية تحديات خطيرة تتفاقم بفعل التطور المستمر لعناصر البيئة التقنية الحديثة لفهمها، الأمر الذي يتطلب تحديد وتشخيص والتعرف على عناصر البيئة الحديثة الشاملة لمهنة المحاسبة مستقبل المهنة. والسماح له بتحسين وتطوير ممارسته وأدائه من خلال تقديم الخدمات له لمتابعة تطوره الفني والمهني. تكون ضمن مسؤوليات الإدارة العليا تطوير انظمة المعلومات الادارية للرقابة المصرفية وذلك لتحقيق التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات المصرفية، ولأهمية الكبيرة التي يتسم بها رأي المدقق الداخلي للمصارف ونتيجة للتطور المتسارع ظهرت العد من المشاكل والمخاطر الامنية لمعلومات الزبائن والمخاطر التنظيمية في مجال العمل المصرفي، الامر الذي يحتم تحديد المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي لبناء نظام معلومات اداري رصين بحيث تساهم في منع واكتشاف الأخطاء والمخالفات التي قد تنتج عن تلك المخاطر .

وتتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ١- ما مدى توافق آراء الموظفين والمدققين الداخليين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي في مصرف النور المتعلقة بمدى توافر خصائص تقنية تكنولوجيا لنظم المعلومات (الخصائص الإدارية، الملاءمة، السلامة) ؟
- ٢- ما مدى توافق آراء المدققين الداخليين والموظفين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي في مصرف النور في كركوك المتعلقة بمدى تأثير خصائص تقنية تكنولوجيا لنظم المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية؟

٣- ما هي طبيعة علاقة الارتباط بين خصائص تكنولوجيا المعلومات الادارية في مواجهة مخاطر الرقابة التشغيلية في المصرف المبحوث.

٤- هل توجد علاقة تأثير بين خصائص تكنولوجيا المعلومات الادارية في مواجهة مخاطر الرقابة التشغيلية في المصرف المبحوث.

٥- هل تتباين خصائص تكنولوجيا المعلومات الادارية من حيث الاهمية والتأثير في مواجهة مخاطر الرقابة التشغيلية في المصرف قيد الدراسة.

١-٢ / أهمية البحث:

يمكن بيان أهمية البحث من خلال الأدوار التي تتضمنها تكنولوجيا المعلومات على الأهمية والخطورة التي يتسم بها رأي المدقق الداخلي في أداء الأنشطة الخدمات المصرفية في قطاع صناعة الخدمات المصرفية، وبهذا فانه تستمد هذه الدراسة أهميتها من اعتبارات عديدة تتقدمها الجوانب الآتية:

١- تسهم هذه الدراسة و بكل تواضع في اختبار إمكانية تتضمنه تكنولوجيا المعلومات ومتطلباته في تحسين الأداء المصرفي ورفع مستوى كفاءته من خلال تطبيق وتبني هذا المفهوم.

٢- تسعى أهمية الدراسة لتشمل بعدا تطبيقيا مضافا إلى البعد الأكاديمي من خلال عرض العلاقة المنطقية لخصائص الدراسة بصيغة تهيئ مدركات مدراء المصارف لاستيعاب عمق التعامل مع التسويق الالكتروني ومتطلباته في تلك المصارف .

١-٣ / أهداف الدراسة:

يسعى الباحث في هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- توصيف خصائص تكنولوجيا المعلومات الادارية وبيان أثرها في جوانب مختلفة من مهنة مراقبة الحسابات الداخلية.

٢- التعرف على بعض خصائص تكنولوجيا المعلومات الادارية (الخصائص الإدارية، خصائص الملاءمة، امن المعلومات) ومدى توافرها في المصارف العراقية من وجهة نظر الموظفين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي في المصارف العراقية.

٣- تحليل أثر خصائص تكنولوجيا المعلومات الادارية في مخاطر الرقابة التشغيلية في مصرف النور في كركوك من وجهة نظر الموظفين في دوائر الرقابة والتدقيق والمدققين الداخليين لهذه المصارف.

١-٤/ فرضيات الدراسة:

تستدعي الإجابة عن تساؤلات الدراسة السابقة اختبار مجموعة من الفرضيات والتي تم صياغتها على النحو الآتي:

■ **الفرضية الرئيسية الأولى:** توجد علاقة ارتباط معنوية بين خصائص تكنولوجيا المعلومات الادارية مجتمعة ومخاطر الرقابة التشغيلية في المصرف المبحوث ويتفرع منها الفرضية الآتية:

0 توجد علاقة ارتباط معنوية بين كل خاصية من خصائص تكنولوجيا المعلومات الادارية في مواجهة مخاطر الرقابة التشغيلية في العمليات المصرفية.

■ **الفرضية الرئيسية الثانية:** هناك تأثير معنوي بين خصائص تكنولوجيا المعلومات الادارية مجتمعة ومخاطر الرقابة التشغيلية في المصرف المبحوث ويتفرع عنها الفرضية الآتية:

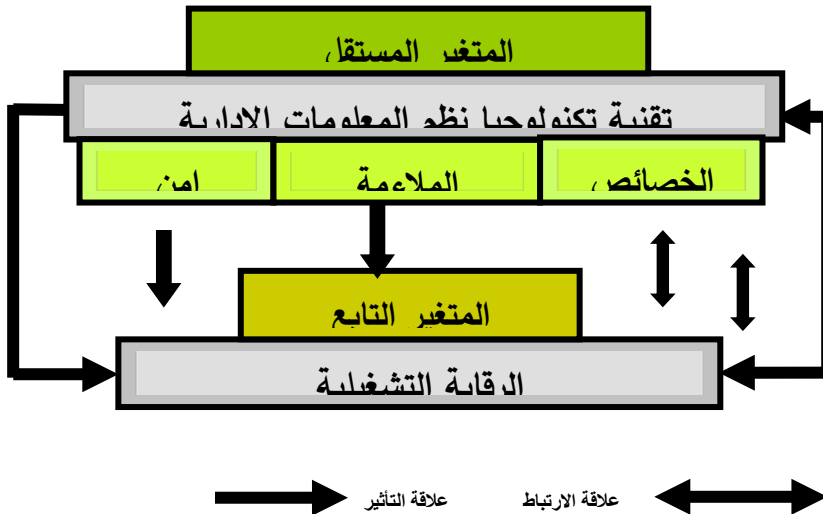
0 هناك تأثير معنوي لكل خاصية من خصائص تكنولوجيا المعلومات الادارية ومخاطر الرقابة التشغيلية.

■ **الفرضية الرئيسية الثالثة:** تتباين خصائص تكنولوجيا المعلومات من حيث الاهمية والاثار في مخاطر الرقابة التشغيلية للمصرف المبحوث حيث يعبر عن تلك العلاقات والتأثير في اطار المخطط الافتراضي للبحث.

١-٥ / مخطط البحث:

تم تصميم مخطط افتراضي للبحث كما في الشكل (1) والذي يُشير إلى العلاقة والتأثير بين متغيرات البحث.

الشكل (1) نموذج البحث الافتراضي



١-٦ / منهجية الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة على استخدام المنهج الوصفي الاستقرائي فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالإطار النظري للدراسة لعرض وتحديد المفاهيم الأساسية لنظم تكنولوجيا نظم المعلومات الادارية وخصائصها والمخاطر الرقابية الداخلية الناتجة عن عدم توافر هذه الخصائص في المصارف العراقية. أما بيانات الدراسة الميدانية فقد تم جمعها باستخدام أسلوب قائمة الاستقصاء (الاستبانة) التي تم تصميمها لأغراض الدراسة وتوزيعها على عينة من الموظفين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي في فرع مصرف الزرافدين في مدينة كركوك ومكاتب التدقيق الداخلي لقياس مدى التوافق أو الاختلاف بين إجابات عيني الدراسة.

٧-١/ مجتمع و عينة البحث:

مجتمع الدراسة: يتكوّن المجتمع من جميع المديرين في المستويات الإدارية الثلاث (العليا، الوسطى، الدنيا) والافراد العاملين في قسم اسناد الحاسبة.

عينة الدراسة: تم اختيار عينة عشوائية تتألف من (٥٠) من المستويات الإدارية الثلاث المختلفة (العليا، الوسطى، الدنيا) والافراد لعاملين في قسم اسناد الحاسبة ويوضّح الجدول التالي الاستبانات الموزعة والمستردة على مصرف النور: وبعد ذلك تم مراجعتهم من أجل الحصول على الاستبانات وكان مجموع الاستبانات المعبأة بشكل صحيح (٤٢) استبانة:

٨-١/ محدّدات الدراسة:

١. صعوبة الحصول على كافة المعلومات والبيانات ذات العلاقة بالدراسة لمصرف النور.

٢. قلة وصعوبة الحصول على دراسات جمعت بين متغيرات الدراسة: تقنية تكنولوجيا نظم المعلومات الادارية ومخاطر الرقابة التشغيلية.

٩-١/ حدود البحث:

تكون نطاق الدراسة على النحو الآتي:

الحدود البشرية والمكانية: الموظفين في مصرف النور .

الحدود الزمانية: الفترة الممتدة من (٢٠٢٢/٧/١-٢٠٢٢/٩/١٧).

الحدود العلمية: وهي خصائص تكنولوجيا المعلومات الادارية ومخاطر الرقابة الداخلية التشغيلية اما فيما يتعلق بعينة البحث فتمثلت ب(50) موظف تم توزيع استمارة الاستبانة على عينة البحث، ثم نقص هذا العدد ليشكل العدد النهائي لهذه العينة وهو (42) استمارة صالحة للتحليل والباقي (8) لم تسترجع.

الدراسات السابقة:

١. دراسة 2001 (Edwards, Donald; Kusel, Jim Oxner, Tom)

بعنوان: "التدقيق الداخلي في البنوك الصناعية".

تناولت الدراسة أهمية التدقيق والرقابة الداخلية ودور المعلومات التي يقدمها المدقق الداخلي في تحقيق أهداف المنشأة، وكشف الأخطاء ومعالجتها ومنع عمليات الغش والاحتيال وتأمين الحماية المناسبة لأصول المنشأة وممتلكاتها كما ناقشت الدراسة دور نظام الرقابة، ومستوى كفاءة وتأهيل العاملين في النظام، مدى كفاءة نظم المعالجة الإلكترونية للبيانات وأنظمة الحاسوب. وقد قام الباحثون بإجراء مسح عام شمل المدققين الداخليين في البنوك والمؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٠م، وتوصل الباحثان إلى أن نظم الرقابة والتدقيق الداخلي المستخدمة في هذه المصارف تسهم في إضافة قيمة جديدة للمنظمة وتساعد في تحقيق الأهداف بخطط الأعمال وتقارير الرقابة والتدقيق وبما تتضمنه من توصيات لإصلاح الأخطاء وتطوير الأعمال.

٢. دراسة (الطائي، ومحمد، ٢٠١٧) متطلبات الرقابة المصرفية الداخلية وأثرها في تطوير نظم المعلومات المحاسب الإلكترونية بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة.

تناولت الدراسة اثر الرقابة المصرفية الداخلية في مواجهة المخاطر والتحديات التي تواجه السلطات الادارية في الجهاز المصرفي، وتحديد درجة متانتها وقدره الادارة على مواجهة المشكلات المخاطر التشغيلية التي تنشأ نتيجة القصور او عدم كفاية الضوابط الرقابية المصممة ضمن ادوات النظام الرقابي، هدفت الدراسة استكشاف الوضع الحالي لأنظمة الرقابة الداخلية في المصارف العراقية وتقويم درجة متانة وفاعلية الاجراءات الرقابية لأنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في المصارف، تحديد طبيعة

العلاقة بين مدى توافق خصائص النظام الرقابي لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة مع المتطلبات والاجراءات الرقابية على التطبيقات المحاسبية المتعارف عليها وبعض الخصائص التنظيمية والهيكلية للمصارف في العراق.

٢- المبحث الثاني / الإطار النظري للدراسة:

تكنولوجيا نظم المعلومات الإدارية مفاهيم أساسية

٢-١ / الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات:

من الضروري التعرف عن مفهوم تكنولوجيا نظام المعلومات الادارية التي تحقق رضا الزبون على وفق ما يأتي:

٢-١-١ / مفهوم تكنولوجيا المعلومات:

المعلومات هي المكون الاساسي لتكنولوجيا المعلومات Information Technology والناتج الفكري البشري والذي يتضمن المعلومات المختلفة بين الزبون والموظفين في المصرف من خلال تقنية الاتصالات المتنوعة، ويتم وضع تلك المعلومات بشكل مرتب ومنسق والتي تخضع لعمليات المعالجة باستخدام التقنيات للاستفادة منها من قبل الزبون بأيسر السبل بالسرعة والدقة العالية (الزهيري، 2001، 2). فالمؤسسة المصرفية تحتاج الى استخدام تكنولوجيا المعلومات لبناء انظمة معلومات لتلبية احتياجات الزبون بالدقة والسرعة المناسبة والتي تقود للمؤسسة المصرفية إلى تحقيق المزايا التنافسية (الطائي، المعاضيدي، 2000).

ونتيجة للتطور الكبير في وسائل الاتصالات الإلكترونية بين المؤسسة المصرفية والزبون ولما يمتلكه الزبون من اجهزة اتصال شخصية والتي اصبحت متاحة لكل فرد استفاد الجهاز المصرفي نتيجة للمنافسة الكبيرة التي تشهدها مكوناته، الامر الذي يستوجب على تلك المصارف ان توظف تلك التكنولوجيا وان تستخدم الادوات المناسبة لزيادة حجم استثماراتها في تقنيات تكنولوجيا المعلومات لتحسين القدرات التنافسية،

ونوعت المصارف ووسعت خدماتها نتيجة للتطور في مجال الاتصالات في مجال الأجهزة ونظم الاتصالات والبرمجيات الحديثة (الشيخ، 2002).

٢-١-٢ / المعلومات :

المعلومات هي العنصر المهم الذي تحتاجه المؤسسات المصرفية لتحقيق التكامل بين أهدافها من خلال التنسيق بين وحداتها الادارية المختلفة لتحقيق التميز بنجاح في بيئتها. فقد عرفها (كارتر، وسنكلي) "استخدام للتكنولوجيا الحديثة التي تسهم في التقاط البيانات وتخزينها واسترجاعها وإعادة بثها إلى الجهات المعنية بالشكل والتوقيت المناسبين" فهي كل انواع التكنولوجيا التي تستخدم في نقل وتخزين المعلومات والمحافظة عليها إلكترونياً والتي تستخدم لخدم الزبون بشكل سريع. (الكساسبة، 2011، 34). ان المعلومات هي العنصر الرئيس في مخرجات نظام المعلومات الإدارية. تعرّف المعلومات انها البيانات التي تمت معالجتها ، بحيث اصبحت لها دلالة معينة ، أي ان هناك رابطة بين مضامينها التي من خلالها يمكن استخلاص معنى معين يساعد صانع القرار على استجلاء الامور عند مواجهته وتقييمه للمواقف (الطائي ، ٢٠٠٠ ، ٣٧). ويعرف (الاغا ، ٢٠٠١ ، ٤٧٢) المعلومات انها بيانات ذات معنى ، او انها معرفة مفيدة يتم التوصل اليها من خلال معالجة البيانات يدوياً او آلياً، وتحتاج المصارف في عالم اليوم إلى التفكير بالحقائق الجديدة في كيفية تطبيق تلك التقنيات ومنها التسويق الالكتروني في تشكيل نماذج الأعمال المصرفية الجديدة. وفي ظل المتغيرات الهيكلية والجذرية التي تؤثر في بنية الصناعة المصرفية في العالم أصبح استخدام الوسائل الالكترونية كالتسويق الالكتروني في إدارة وتنفيذ الأنشطة المالية والمصرفية خياراً لا بد منه لتلبية احتياجات بيئة الأعمال التي تعمل فيها المصارف أولاً والاستجابة لتحديات المنافسة الدولية ثانياً.

ان استخدام التسويق الالكتروني في مجال العمل المصرفي سيساعد تلك المصارف على تعزيز المركز التنافسي لها وعلى إيجاد تشكيلة واسعة من سلسلة قيمة الأعمال الالكترونية التي تؤدي في النهاية إلى اكتساب المصرف الميزة الاستراتيجية التنافسية.

٢-١-٣ / معايير نظم المعلومات الإدارية:

ابتداء من جمع البيانات، وفترة تلك البيانات إلى التحليل ورفع التقارير (القوائم البيانية). وتحليل المعلومات المناسبة والشاملة وكلن بدون إفراط فيها لتحليل و تنمية البرنامج والمشاكل واتخاذ القرار. لذا فإن معايير نظم المعلومات الإدارية الجيدة تتميز بالاتي:

- ❖ الدقة: معلومات وبيانات صحيحة.
- ❖ حداثة المعلومات: توفر معلومات حديثة وفي حينها.
- ❖ التكامل: توفر قدر كافٍ من المعلومات الضرورية بالنسبة لغرض محدد.
- ❖ الإيجاز: معلومات موجزة بالاستثناء أو نشاطات مخططة حسب الحاجة.
- ❖ الارتباط والملائمة: لمساندة أسلوب العمل المتطلب من مسؤولي الإدارة في منظمة.
- ❖ توفر المعلومات: أن تكون متوفرة وسهل الحصول عليها. (نرفانا خضر، ٢٠٠٣، ٦٥).

٢-١-٤ / خصائص تقنية تكنولوجيا نظم المعلومات الادارية

الخصائص الإدارية: هي والإجراءات الإدارية والتنظيمية التي تنظم في مركز نظم المعلومات لتأكيد تحقيق الاهداف باستخدام الامكانيات المتاحة بفاعلية وكفاءة، ويتم تنسيق جهود العاملين لتنفيذ أنشطة المصرف لتحقيق الاهداف، بما يتضمنه من تقسيم المهام الوظيفية للوحدات الادارية، وبين (Montgomery, 2002,19) ان عدم جودة نظام الرقابة الداخلية سيؤدي الى تعرض النظام الالكتروني المصرفي الى

مخاطر من قبل الجهات التي تكون دوافعها غير نزيهة وتحاول اختراق نظام المعلومات وارتكاب المخالفات. ان نظام المعلومات يكون جزء من الانظمة التي يتكون منها الهيكل التنظيمي للمنظمة وان الادارة العليا تعمل على تنسيق العمل بين الاقسام الاخرى لتحقيق اهدافها الكلية المتمثلة بالحصول على ثقة الزبائن من خلال تقديم الخدمة السريعة وبالوقت المحدد.

الملائمة: خاصية الملائمة التي تعتبر من الخصائص المهمة التي تستخدم في قياس مدى ملائمة نظام تكنولوجيا المعلومات المصرفية لخدمة الزبون، ولتتميز المؤسسة المصرفية من تحقيق الاهداف وتنفيذ الانشطة يجب ان تتميز المعلومات بالملائمة.

👉 ان يتم تقديمها في الوقت المناسب يكون لها قيمه زمنية لمواكب التطور التكنولوجي في مجال الخدمات المصرفية تلبي طموح الزبائن وتحقق اهداف المصرف في التميز.

👉 ان يكون لها القدرة على التنبؤ بالمستقبل كي تستطيع قراءة ومحاكاة تطلعت الزبائن.

👉 يكون لها قيمه استرجاع المعلومات وتصحيحه لكي تحقق كفاءة الاستخدام.
👉 لها القدرة ان تحقق الموثوقية والدقة في المعلومات التي يقدمها النظام عن المستفيد.

ولأهمية تكنولوجيا المعلومات يجب ان تكون المعلومات ذات موثوقية من قبل الزبون لكي يستفاد منها لاتخاذ القرار المناسب في الاستفادة من خدمات المصرف يجب ان يتم عرض تلك المعلومات عن الخدمات المصرفية بشفافية، وحيادية متاحة لدى جميع المستفيدين ,تكون قابله للتحقق منها (مرسي، ٢٠١٥).

أمن المعلومات:

والتي تمثل العنصر المهم في حماية الأجهزة والمعدات وبرمجيات التواصل مع الزبائن وشبكات التواصل وذلك لضمان منع حالات التسلل اي انه "العلم الذي يوفر الحماية للمعلومات من مخاطر أنشطة الاعتداء عليها" (الحميدي وماركوف، ٢٠٠٩). يستمد امن نظام المعلومات الموثوقية به من قبل الزبائن من خلال كفاءة الموظف وحرصه ونزاهته فيكون الاشراف على ادائه وتوثيق عملة ومراقبة أدائه من قبل المراقب الداخلي يعزز الثقة بالجهاز المصرفي لتحقيق ميزة تنافسيه من خلال الحماية من التهديدات الداخلية والخارجية للمعلومات (Kazemi, and Nasrabadi). لذا يجب ان تتصف السياسة الامنية بالبساطة والوضوح وان تكون مفهومة لدى الجميع وضمن تحدد المسؤولية والصلاحيات وان يكون هنالك اشخاص معينين لحماية الزبون في حاله حدوث اخلاص للقواعد الامنية للمؤسسة المصرفية، وان تتصف بالمرونة لتغيير بعض الاحتمالات التي تقع في سياق عمل المؤسسة المصرفية والعمل على تعديلها.

٢-٢ / الرقابة الداخلية:

هي نظام متكامل يتكون من مجموعة المقومات والعناصر لتحقيق اهداف المؤسسة والتي تتمثل التغذية العكسية للنظام الذي يقوم بالرقابة الداخلية على بقية عناصر النظام الاخرى المدخلات العمليات التشغيلية والمخرجات لتقييمها وتوجيهها بشكل صحيح لتحقيق أهداف التي تسعا لها تقنية تكنولوجيا نظم المعلومات، حيث ويشتمل نظام الرقابة الداخلية على:

١- بيئة الرقابة وتعني الموقف العمومي للمديرين والإدارة وإدراكهم وأفعالهم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية وأهميته في المنشأة وتتأثر بالعوامل الآتية:

➤ وظيفة مجلس الإدارة واللجان التابعة له.

➤ فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل.

الهيكل التنظيمي للمنشأة وطرق تفويض الصلاحيات والمسؤوليات.

نظام الرقابة الإدارية والذي يتضمن وظيفة المدققة الداخلية والسياسات المتعلقة بالموظفين والإجراءات وفصل الوظائف (القطاني، ٢٠٠٤، ١٧).

أما تعريف معهد المحاسبين القانونيين للرقابة الداخلية في انكلترا وويلز (ICAEW) عام ١٩٥٣ عرفها بأنها "نظام يتضمن مجموعة من عمليات الرقابة المالية والتنظيمية والمحاسبية المختلفة التي تنفذها الإدارة لضمان حسن سير المؤسسة الاقتصادية. ويشمل نظام الرقابة الداخلية على نظام التدقيق الداخلي ومراقبة الميزانية ونظام الرقابة الداخلية وغيرها من الوسائل مثل التكاليف القياسية والتقارير الدورية" (طه، ٢٠٠٥، ١٣). وفقا لذلك تعد الرقابة الداخل معاملات الزبائن، والتي ترتب بشكل مباشر في السجلات المحاسبية (نور الدين، 2015، 50).

٢- الرقابة الداخلية المحاسبية: وتتمثل بالإجراءات التي تضمن التأكد من دقة البيانات المحاسبية عن لمستفيدين والتأكد من صلاحية البيانات، والتي تكون معتمدة لعمليات المحاسبة (فرحان، المرشدي، 2001، 3).

ثالثاً: الرقابة على الضبط الداخلي: تتضمن كافة الوسائل التي تستخدم في الخطة التنظيمية، للمحافظة على اصول المؤسسة المصرفي من حالات التلاعب، من خلال تحدي المسؤوليات والاختصاصات وواجبات العمل والتي يتم انجازها من خلال خضوع الموظف الى المراقبة من قبل الموظف الذي يليه في العمل. كما أن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية يعتبر نقطة البداية التي يركز عليها المدقق الخارجي عند إعداده لخطة وبرنامج التدقيق وتحديد طبيعة ونطاق وتوقيت الاختبارات الأساسية، وكلما كانت الرقابة الداخلية قوية ومتماسكة كلما زاد اعتماد المدقق عليها في تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق (الرباعي، سلوم، ٢٠٠٢).

٢-٢-١/ أدوار الريادة والابداع الحديثة للمدقق الداخلي:-

مفهوم التدقيق الداخلي:

هي طريقة رقابة محاسبية تهدف إلى متابعة العمليات المالية التي تحدث داخل إدارات المنشأة للتأكد من صحتها وتطبيقها بالشكل الصحيح. فهو نشاط إداري يهدف إلى تعزيز دور الرقابة الداخلية على المؤسسات والشركات من خلال ضمان تنفيذ الأنشطة والأعمال بالطرق المناسبة لتنفيذها. إعداد الفواتير وتقييم فاعلية الأداء الوظيفي العام والفرد، واتسع نطاق الاستفادة من مهن المدقق الداخلي بعد تأسيس معهد التدقيق الداخلي منذ سنة ١٩٤١ في أمريكا،

ويبين (Ramamoorti, ٢٠٠٣) ان وظيفة المدقق الداخلي هي لتقديم التقارير للإدارة العليا حول سير العمل في المنظمة والتي تمكن الادارة من اتخاذ القرارات على ضوء التوجيهات بعد ان تم دقة احتساب السجلات المحاسبية والكشوفات المالية من خلال الالتزام بالجدول الزمنية والدورية. حيث اصبح امراً حتماً تعتمد الادارة العليا للمنظمة، من خلال المسؤولية المدقق الداخلي والشفافية والمسائلة والتي مكنت الادارة من مراقبة عملية التدقيق الداخلي، فهو أمر حتمي يمكن الادارة من التأكد من سير العمل وفق ما هو مخطط له. وتتنافس منظمات الاعمال الخدمية فيما بينها للوصول الى الريادة من اجل ديمومه النجاح والابداع لتلك المنظمات، لذلك تسعى الى تقديم الخدمات المنفردة وذات القيمة العالية للزبائن لتكون صاحبة المبادرة الاولى في تقديم الخدمة، وعرفها "Kotler" "تشاط أو اداء يمكن لطرف ما ان يقدمه لطرف آخر، ومن الضروري ان يكون غير ملموس او إنتاجه قد لا يرتبط او يرتبط بالمنتج المادي" (Kotler, & Kevin Lane, 2006;12).

ويرى الباحث ان المدقق الريادي هو الذي يمتلك زمام المبادرة ويواجه المخاطر ويمتلك رؤية استراتيجية واضحة بعيدة المدى والقدرة العالية على التخطيط وتجنب المخاطر وايجاد السبل المثيلة في مواجهتها، وتسهم رياده الاعمال الخدمية في تقديم

قاده رياديين قادرين على النهوض بالواقع الاجتماعي من خلال ما يمتلكونه من قدرات ابتكاريه لخلق فرص استثماريه.

الوعي المجتمعي لأهمية التدقيق الداخلي: ونتيجة لما حققته وظيفه الرقابة الداخلية من فرص استثماريه ووظيفية واسهاماتهم في تقديم اعمال خدميه مصرفيه تخدم المجتمع اصبحوا نماذج قيادية يحتذى بهم في مختلف القطاعات، لدورهم الفعال في تحقيق متطلبات التنمية المصرفية المستدامة، يجب الاحتذاء بأفكارهم الريادية؛ لما يحققونه من إنجازات، والمحافظة على الفرص الاستثمارية والوظيفية؛ ما يعني القيام بدور مؤثر في تحقيق أهداف ومتطلبات التنمية المصرفية المستدامة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية محلياً وإقليمياً ودولياً.

٣-المبحث الثالث / الجانب العملي

يسعى هذا المبحث إلى تسليط الضوء على مواقف الافراد المستبينة آرائهم حول متغيرات البحث باستخدام مقياس ليكرت الثلاثي، وكذلك اختبار فرضيات ابحت وتفسير معلماته باستخدام مجموعه من الاساليب الاحصائية، حيث وقسم البحث كما يلي:

٣-١/التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حسب الجنس:

الجدول (1) التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حسب الجنس

Mode	Std. Deviation	Mean	Percent	Frequency	المتغير ت
المنوال	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	التكرارات	
1	0.50	1.43	42.8	19	ذكر
			57.2	25	انثى
			100%	43	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

بالنظر إلى الجدول (1) أعلاه الذي يشير إلى تحليل خصائص أفراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس نسبة الإناث هي الأعلى المشاركين في الإجابة على فقرات أداة

الدراسة (57.2)، في حين بلغت نسبة الذكور (42.8%) لكون النساء يتصفن بدقة والتزام اداء الاعمال الالكترونية.

٣-٢/التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حسب العمر:

الجدول رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

Mode	Std. Deviation	Mean	Percent	Frequency	المتغيرات
6	1.38	4.47	4.7	2	20 -24
			7.2	3	25 -30
			16.7	7	31 -35
			26.2	11	36 -40
			23.8	10	41 -45
			16.6	7	46 -50
			4.7	2	51 فأكثر
			100%	42	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

يُلاحظ من الجدول (2) أعلاه الذي يوضح التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حسب متغير العمر أنَّ الفئات العمرية بين (36-40) كانت أكثر الفئات العمرية في عينة الدراسة المشاركة في الإجابة على فقرات الاستبيان وذلك بنسبة (26.2%). في حين جاءت الفئات العمرية (41-45) في المرتبة الثانية وذلك بنسبة (23.8%).

٣-٣/التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم (3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

Mode	Std. Deviation	Mean	Percent	Frequency	المتغيرات
4	0.94	4.12	7.1	3	اعدادية
			19.1	8	معهد
			64.3	27	بكالوريوس
			2.4	1	دبلوم
			7.1	3	ماجستير
			-	-	دكتوراه
			100%	42	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

بالنظر إلى بيانات الجدول (3) أعلاه والتي تتطرق إلى تحليل خصائص أفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى العلمي يمكن ملاحظة أنّ معظم الأفراد المشاركين في عملية الإجابة على فقرات الاستبيان كان لديهم مؤهل علمي (بكالوريوس) وذلك بنسبة مئوية بلغت (64.3%)، أيضاً هناك ما نسبته (19.1%) لديهم مؤهل معهد. ان اغلب افراد العينة يحملون مؤهلاً جيداً يُمكنهم من فهم مكونات الاستبانة والتعامل معها بشكل سليم. وفيما يتعلق بمدة خدمة الأفراد المبحوثين للمصرف قيد البحث تم إعداد الجدول (4).

٣-٤/ التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حسب مدة الخدمة في المصرف:
الجدول رقم (4) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير مدة الخدمة في المصرف.

Mode	Std. Deviation	Mean	Percent	Frequency	المتغيرات
3	0.96	4.81	7	3	1-5
			14	6	6-10
			11	5	11-15
			14	1	16-20
			26	11	21-25
			28	12	26 فأكثر
			100%	42	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).
من خلال توزيع أعضاء عينة الدراسة الجدول (4) وفق عامل سنوات الخبرة لديهم، وعند قراءة بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أنّ الأفراد الذين لديهم سنوات خبرة (من 26 سنة فأكثر) كانوا الفئة الأكثر مشاركة في الإجابة على أسئلة الدراسة وذلك بنسبة (28%)، كما نلاحظ أنّ الأفراد الذين لديهم سنوات خبرة (21-25 سنة) كانوا في المرتبة الثانية من حيث فئات سنوات الخبرة المشاركة في الإجابة على فقرات أداة عينة الدراسة وذلك بنسبة بلغت (26%). من خلال الإحصاء الوصفي يقوم الباحث

بتجهيز البيانات العلمية وترميزها للبدء بعملية التحليل الإحصائي بهدف استخراج معلومات مفيدة لعملية البحث العلمي.

٣-٥/ اختبار الثبات "ثبات الأداة" (ثبات فقرات الدراسة)، Reliability:

اختبار الصدق والثبات: يبين مدى صلاحية كل فقرة من فقرات القياس الى المجال الذي صممت فيه، ويطلق عليها قيمة اختبار الثبات، وإن ثبات الأداة يقصد به في حال إعادة تطبيق الاستبانة في ظروف مماثلة فإننا سوف نحصل على نفس النتائج، أي أن الإجابة ستكون واحدة إلى حد ما في حال تكرر تطبيقها على نفس الأشخاص في أوقات مختلفة، (ولا يقصد بذلك أن النتائج سوف تكون في حالة تطابق تام (100%) ولكن من الممكن أن تكون قريبة إلى النتائج السابقة، وبعد تطبيق مؤشر الفا كرونباخ على جميع الاسئلة والتي بلغت (42) كانت النتيجة معامل ألفا كرونباخ (0.88) وكما هو موضح في الجدول (5) مما يدل على القدرة العالية لأداة الدراسة على قياس ما صممت من أجله.

الجدول (5) معامل الثبات لمحاو الدراسة بطريقة الفا كرونباخ

محاو الدراسة	خصائص الدراسة	عدد الاسئلة	الفا كرونباخ على مستوى البعد والاستبيان
المتغير المستقل	تكنولوجيا نظم المعلومات	14	0.89
المتغير التابع	مخاطر الرقابة الداخلية	5	0.87
المؤشر الكلي لفقرات الاستبانة ككل		19	0.88

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

وصف اجابات عينة البحث

خصائص تكنولوجيا المعلومات الادارية في مواجهة مخاطر الرقابة التشغيلية
اولاً: وصف متغيرات البحث وتشخيصها: مواقف المستبينة آرائهم من متغيري البحث
دور خصائص تكنولوجيا نظم المعلومات في مواجهة مخاطر الرقابة الداخلية
للمصرف عينة الدراسة.

١. المواقف للمستبينة آراؤهم من تكنولوجيا نظم المعلومات الادارية في المصرف المبحوث:

أثر خصائص تكنولوجيا نظم المعلومات الادارية في مواجهة مخاطر الرقابة التشغيلية للمصرف وللإجابة عن التساؤل الاول "ما مستوى خصائص تكنولوجيا المعلومات الادارية في المصرف المبحوث" حيث استخرجت النتائج في الجدول (6) النسبة المئوية والاطواس الحسابية والانحراف المعياري خصائص تكنولوجيا نظم المعلومات الادارية في المصرف المبحوث، اذ تشير النتائج الى ان هنالك نسبة اتفاق مقبولة، وهذا ما تؤشره نسب الاتفاق الكلي، اذ نلاحظ الى ان اعلى وسط حسابي كان من نصيب بعد الخصائص الاداري جاء بنسبة اتفاق (89%)، وان الوسط الحسابي (4.392) والانحراف المعياري (0.746) مقارنة ببعد الملائمة وامن المعلومات هو اعلى من الوسط الفرضي الثاني والثالث، ومن بين اهم المؤشرات التي عززت اعلى نسبة اتفاق ايجابي لخصائص تكنولوجيا المعلومات المؤشر (X9) بنسبة اتفاق (89%) وبوسط حسابي (4.56) وانحراف معياري (0.762)، والمؤشر (X12) لبعد السلامة بنسبة اتفاق (88%) ووسط حسابي (4.52) وانحراف معياري (0.754).

الجدول (6) موقف المستبينة آراؤهم من خصائص تكنولوجيا نظم المعلومات الادارية في المصرف المبحوث.

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة
X 1	يعتمد المصرف دليل عمل يتضمن وصفاً وظيفياً محدداً لكافة المهام والواجبات والإجراءات المتبعة بما يتناسب مع متطلبات العمل.	4.28	0.769	85.20
X 2	تتمتع الأقسام المختلفة في المصرف باستقلالية كافية لأداء الأعمال الموكلة إليه لتحديد اتجاهاتها المستقبلية وفق معايير عالية الجودة.	4.40	0.727	88.19
X 3	تهتم الإدارة العليا في المصرف على إنشاء الدوائر الرقابية المتخصصة وتفعيل دورها.	4.37	0.743	86.23
X 4	توفر الإدارة العليا للمصرف بيئة عمل ملائمة وتفعيل دور الدوائر الرقابية المتخصصة وتوفر ظروف عمل مناسبة بغية تعزيز ولاء الموظفين لها.	4.54	0.749	88.42
X	تعمل الإدارة على تطوير استراتيجيات العمل المصرفي	4.42	0.748	87.82

5	برفع مستوى التأهيل العلمي والعملية للموظفين من خلال التدريب المستمر.			
89.46	0.7462	4.392	المؤشر الكلي	
86.24	0.766	4.32	X 6	يستخدم المصرف نظام سهلة الاستخدام في مجال خصائص تقنية المعلومات.
89.24	0.719	4.46	X 7	تسهل خصائص المعلومات المطبقة في المصرف في تحقيق التكامل والترابط التنظيمي بين الإدارات والأقسام المختلفة
87.26	0.750	4.37	X 8	تساعد خصائص تكنولوجيا المعلومات في تحسين طبيعة ونوعية الخدمات المصرفية.
89.48	0.762	4.56	X 9	اسهم انخفاض خصائص المعلومات وتكلفة استخدامها لتحسين مستويات النظام المادية والبرمجية والاستفادة من تطبيقاتها.
88.88	0.746	4.45	X 10	تتسم المكونات المادية والمنطقية لخصائص تكنولوجيا المعلومات بالحدثة ويتم تطويرها باستمرار لمواكبة التكنولوجيا والبرمجية.
88%	0.748	4.432	المؤشر الكلي	
82.92	0.689	4.40	X 11	تتضمن نظم تكنولوجيا المعلومات المطبقة إجراءات أمنية لضمان دقة وسلامة التشغيل الإلكتروني للبيانات، من خلال الإجراءات الرقابية المطبقة على المدخلات، العمليات، المخرجات.
88.84	0.754	4.52	X 12	يستخدم المصرف ضوابط مناسبة لتوفير الحماية لمكونات النظام الملفات والبرامج. طرائق جديدة لإنجاز الأعمال.
86.45	0.714	4.45	X 13	يستخدم المصرف ضوابط مناسبة لحماية المكونات المادية للنظام لحماية أصول الزبائن.
87.41	0.752	4.40	X 14	يستخدم المصرف ضوابط الرقابة الداخلية لمنع حالات الدخول غير المصرح بها الى المكونات المادية والمنطقية كبطاقة الدخول والأرقام السرية.
85%	0.738	4.77	المؤشر الكلي	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي

Spss 24 N= 42

وهذا يدل على توجه المصرف المبحوث نحو الرياء بالترام مبدأ الخصائص الادارية لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها انظم الرقابة الداخلية، حيث يشير على اتفاق عينتي الدراسة على وجود تأثير من قبل خصائص تكنولوجيا المعلومات على مخاطر الرقابة التشغيلية أي لدى القيادة الادارية والعاملين التوجه نحو المخاطرة هو دافع اكثر نحو تحقيق التميز للمصرف والتقدم في تقديم الخدمة للزبائن حيث يتسم بالريادة

والابداع الاستراتيجي بوقت قياسي بالاعتماد على خبرة العاملين والامام بالتقنية والمهنية الناتجة عن اتقان العمل.

١- مواقف المستبينة آراؤهم من مخاطر الرقابة التشغيلية:

وللإجابة عن التساؤل الثاني "هل تؤثر خصائص نظم تكنولوجيا المعلومات في حجم مخاطر العمل التي تتعرض لها الرقابة الداخلية في مصرف النور" استخرجت النتائج من الجدول (7) النسب المئوية والاطواس الحاسبية والانحراف، اذ تشير النتائج على ان هناك نسبة اتفاق عالية، وهذا ما يؤشره نسبة الاتفاق (83%)، وان الوسط الحسابي (4.264) والانحراف المعياري (0.746)، ومن بين أهم المؤشرات التي عززت أعلى نسبة اتفاق ايجابي تستخدم الشركة طرائق جديدة لإنجاز الاعمال. (X19) بنسبة اتفاق (86%) ووسط حسابي (4.38) وبانحراف معياري (0.861)، هذا يدل على ان مصرف النور يمتلك نظام امن المعلومات رصين يعمل على تخفيض المخاطر التي تتعرض لها انظمة الرقابة الداخلية وموارد بشرية مبدعة خلاقة.

الجدول رقم (7) موقف المستبينة آرائهم في حجم المخاطر التي تتعرض لها أنظمة الرقابة الداخلية في المصرف المبحوث

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة
X15	تعمل إدارة المصرف على تحمل المخاطر لتحقيق النجاح واتخاذ قرارات صحيحة	4.40	0.736	83.66
X16	تسهم الخصائص الادارية على تخفيض المخاطر التي تتعرض لها انظمة الرقابة الداخلية في مصرف النور.	4.13	0.708	82.24
X17	تسهم خصائص الملائمة على تخفيض المخاطر التي تتعرض لها انظمة الرقابة الداخلية في مصرف النور.	4.15	0.767	82.65
X18	ان فاعلية نظام الرقابة الداخلية تعتمد بشكل اساسي على كفاءة ونزاهة الموظفين القائمين على تطبيقه	4.26	0.658	84.87
X19	تسهم خصائص امن المعلومات على تخفيض المخاطر التي تتعرض لها انظمة الرقابة الداخلية في مصرف النور.	4.38	0.861	86.29
المؤشر الكلي		4.264	0.746	83%

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS) N= 42

ان توافر خصائص تكنولوجيا المعلومات في تخفيض حجم مخاطر الرقابة التشغيلية وزيادة الاعتماد عليها في تلبية الاحتياجات التشغيلية وتحسين طبيعة الخدمات المصرفية ونوعيتها، واعتماد المدقق الداخلي عليها عند تصميمه لخطة واداء التدقيق وهذا يؤشر الى ان المصرف المبحوثة لديه ميزة في تحقيق ريادة الاعمال الخدمية من خلال تقديم اداء افضل بالمقارنة مع المنافسين في التقليل من الوقت وتبسيط اجراءات تقديم الخدمة للزبائن بالسرعة الممكنة.

فرضياتها واختبار وتشخيصها الدراسة متغيرات وصف:

الاجابة واتجاه المرجح المتوسط يبين (8) الجدول

المتوسط المرجح	مقياس الاجابة	مستوى الاجابة
من 1 الى 1.66	لا	ضعيف
من 1.67 الى 2.33	لحد ما	متوسط
من 2.34 الى 3.00	نعم	جيد

المصدر من اعداد الباحث

٣-٦ / اختبار فرضيات البحث: علاقة الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث

٣-٦-١ / اختبار علاقة الارتباط بين خصائص تكنولوجيا المعلومات ومخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية:

وللإجابة عن التساؤل الثاني "هل يوجد ارتباط بين خصائص تكنولوجيا المعلومات ومخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية في المصرف المبحوثة" على ضوء التساؤل تم إعداد الجدول (9) والذي يُشير إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين خصائص تكنولوجيا المعلومات ومخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية، حيث بلغت قيمة المؤشر الكلي لمعامل الارتباط (0.607^{**}) للمصرف قيد البحث، وهو دليل على وجود علاقة ارتباط جيدة بين متغيرات البحث، كلما اعتمد المصرف على التفرد في تقديم الخدمة الملائمة وبالسرعة والوقت المناسب والدقة وتحمل مخاطر امن وسلامة

المعلومات، كلما عزز ريادته في السوق المصرفية لخدمة الزبون، وبهذا تحققت الفرضية الرئيسية الأولى والتي نصت على وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين خصائص تكنولوجيا المعلومات ومخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية.

الجدول (9) نتائج علاقات الارتباط بين خصائص تكنولوجيا المعلومات مخاطر الرقابة التشغيلية

مخاطر الرقابة التشغيلية	المتغير المعتمد
	خصائص المتغير المستقل
0.567**	الخصائص الادارية
0.679**	الملائمة
0.575**	امن المعلومات
0.607	المؤشر الكلي

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS. V.24 $P \leq 0.05$

٣-٦-٢ / علاقة التأثير لخصائص تقنية تكنولوجيا المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية:

للإجابة على السؤال الثاني هل "تؤثر تكنولوجيا المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية للمصرف المبحوث" فقد وضعت الفرضية الرئيسية الثانية لذلك تشير نتائج تحليل الانحدار في الجدول (١٠) إلى وجود تأثير معنوي لخصائص تكنولوجيا المعلومات مجتمعة في مخاطر الرقابة التشغيلية في المصرف المبحوث، إذ بلغت قيمة (F) لمحسوبة (6.673) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.31) عند مستوى معنوية (0.05) وبلغت قيمة المتغير المستقل معامل التحديد (R2) ما قيمته (0.61) ومن خل متابعة (B1) والبالغة (0.763) وقيمة t المحسوبه لها والبالغة (6.72). وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.660) عند مستوى معنوي (0.05) والتي تؤكد وجود تأثير ذو دلالة معنوية لخصائص تكنولوجيا المعلومات ومخاطر الرقابة التشغيلية.

جدول (١٠) علاقة التأثير لخصائص تقنية تكنولوجيا المعلومات ومخاطر الرقابة التشغيلية

F		R2	مخاطر الرقابة التشغيلية		المتغير المعتمد المتغير المستقل
الجدولية	المحتسبة		B1	BO	
2.31	6.673	0.61	0.763 *(6.72)	2.427	المؤشر الكلي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS $P \leq 0.01$ $**$ ،

$N = 43$ * () قيمة t

ويمكن تحديد التأثير لكل بعد من خصائص تكنولوجيا المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية للمصرف المبحوث" اذ فرزت نتائج التحليل في الجدول (11) على وجود تأثير لكل خاصية من خصائص تكنولوجيا المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية، اذ اشير الى اعلى تأثير لخاصية الملائمة من خلال معامل التحديد (R^2) ما قيمته (0.673) مقارنة ببعدي الخصائص الادارية وسلامة المعلومات، هذا يدل اهتمام المصرف ببعد ملائمة الخدمات المقدمة للزبون مما عزز الاهتمام بمخاطر الرقابة التشغيلية مقارنة بالمصارف الاخرى المنافسة واستناداً على ما سبق تحققت الفرضية الرئيسية الثانية

الجدول(11) نتائج علاقات التأثير بين خصائص تكنولوجيا المعلومات مخاطر الرقابة التشغيلية

F		R2	مخاطر الرقابة التشغيلية		المتغير المعتمد المتغير المستقل
الجدولية	المحتسبة		B1	BO	
2.31	5.437	0.538	0.113	2.520	الخصائص الادارية
2.31	5.635	0.673	0.184	2.315	الملائمة
2.31	5.533	0.636	0.154	2.446	سلامة امن المعلومات
2.31	5.635	0.615	0.150	2.427	المؤشر الكلي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS $P \leq 0.01$ $**$ ،

$N = 43$ *

٤ - المبحث الرابع/ الاستنتاجات والمقترحات

يهدف هذا البحث إلى استعراض الحصيلة النهائية لأهم الاستنتاجات التي سيتم تناولها من خلال محورين هما :

٤-١/ الاستنتاجات:

١. توافر البعض من الخصائص الإدارية لنظم المعلومات في المصارف العراقية المتعلقة بوجود دليل العمل وما يترتب عليه من تقسيم نظري للوظائف والمهام المصرفية.

٢. أن الحاجة إلى نظم المعلومات في الوحدات الإدارية تزداد كلما كان هناك كم كبير من البيانات للقيام بالكثير من العمليات بهدف معالجتها وتوفير المعلومات التي تحقق الفائدة.

٣. عدم توافر الخصائص الإدارية المتعلقة بتمتع الأقسام والإدارات الداخلية باستقلالية كافية والتزام الإدارة العليا بالصلاحيات الممنوحة لها والمرونة في إنجاز المهام الناتجة عن البيروقراطية.

٤. إن توافر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات في المصارف العراقية (الخصائص الإدارية، و خصائص الملاءمة، وخصائص الأمن والسلامة) يؤثر بدرجة عالية جداً في حجم المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها الأنظمة الرقابية الداخلية في المصارف العراقية.

٥. تمتاز تقنية تكنولوجيا المعلومات في المصرف المبحوث بدرجة ملائمة عالية في كافة جوانبها من وجهة نظر المدققين الداخليين فيما يتعلق بحدثة تقنيات تكنولوجيا المعلومات وقدرتها على تحقيق الترابط الوظيفي والنظمي.

٦. تمتاز تقنية تكنولوجيا المعلومات في المصرف بدرجة عالية من السلامة وامن المعلومات مما يدل على حرص الادارة على توفر ضوابط الحماية لمكونات النظام المادي والمنطقية.

٧. ان اعلى وسط حسابي كان من نصيب بعد الخصائص الاداري جاء بنسبة اتفاق (89%)، وان الوسط الحسابي (4.392) والانحراف المعياري (0.746) مقارنة ببعده الملائمة وامن المعلومات

٨. تشير نتائج امن المعلومات على ان هناك نسبة اتفاق عالية، وهذا ما يؤشره نسبة الاتفاق (83%)، وان الوسط الحسابي (4.264) والانحراف المعياري (0.746)، ومن بين أهم المؤشرات التي عززت أعلى نسبة اتفاق ايجابي تستخدم الشركة طرائق جديدة لإنجاز الاعمال. (19X) بنسبة اتفاق (86%) ووسط حسابي (4.38) وبانحراف معياري (0.861)، هذا يدل على ان مصرف النور يمتلك نظام امن المعلومات رصين يعمل على تخفيض المخاطر التي تتعرض لها انظمة الرقابة الداخلية وموارد بشرية مبدعة خلاقه.

٤-٢ / التوصيات:

في ضوء ما خلصت إليه هذه الدراسة من استنتاجات يمكن التقدم لمجموعة من التوصيات وكما يأتي:

١. الاهتمام بتكثيف الدورات التدريبية المتخصصة في أنظمة المعلومات بشكل عام ونظم تكنولوجيا المعلومات الإدارية بشكل خاص.
٢. ضرورة الالتزام بمبدأ تقسيم العمل لتجاوز مشكلات البيروقراطية وعدم تركيز المهام والصلاحيات لدى أشخاص معينين في المصرف.
٣. ضرورة التزام الإدارة التنفيذية والإدارة العليا بالسلطات والصلاحيات الممنوحة لها وعدم تجاوزها ووضع الإجراءات والضوابط الرقابية اللازمة للتأكد من ذلك.
٤. ضرورة تبني الادارات المصرفية منح الأقسام والإدارات المختلفة درجة أكبر من الاستقلالية والصلاحيات اللازمة لتنفيذ المهام والواجبات الموكلة إليها.
٥. ضرورة تبني المصرف قيد الدراسة بناء شامل لنظم تكنولوجيا المعلومات الإدارية بخصائصها كافة والعمل على نشر مبادئها في المصرف وتوفير بيئة أكثر ملائمة

ومشجعة وداعمة تعمل في تعزيز اتخاذ القرارات الإدارية ووضع خطط وبرامج تعمل على تطوير على مستوى المصرف وأقسامها.

٦. ضرورة تفعيل دور الهيئات الرقابية المصرفية ومنحها السلطات والصلاحيات الكافية لإنجاز مهامها وأنشطتها لضمان التزام المستويات الإدارية المختلفة بأخلاقيات العمل المصرفي.

٧. متابعة وتقويم برامج التطوير المختلفة ومراجعة السياسات والبرامج والموارد المستخدمة (باعتماد التغذية المرتدة) بتفعيل الهيئات الرقابية لتحديد مدى ملائمتها في تحقيق الأهداف المرسومة على وفق معايير موضوعية محددة مسبقا بما يدعم الوصول إلى حلول ملائمة.

المصادر

أولاً: المصادر العربية:

١. الحميد، محمد دباس، وماركو ابراهيم نينو، (٢٠٠٩)، "حماية انظمة المعلومات"، عمان، الاردن.

٢. د. نرفانا خضر، (١٩٨٩)، "ورقة عمل مقدمة في التنظيمات الأهلية العربية في مؤتمر القاهرة"، ٣١ أكتوبر إلى ٣ نوفمبر، ص ٦١٩-٦٣٥.

٣. الذنبيات، علي عبد القادر، (2015)، "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية"، نظرية وتطبيق"، دار المكتبة الوطنية، عمان، الاردن.

٤. سعيد، يسرى محمد موسى، ابو سعيد، موسى، (2017)، "العلاقة بين عناصر الريادة الداخلية وجود التقارير المالية"، دراسة على المصارف العاملة في قطاع غزة، الجامعة الاسلامية كلية التجارة غزة.

٥. الطائي، بشرى مهدي صالح، محمد، أيمن شاكر، (٢٠١٧)، "متطلبات الرقابة المصرفية الداخلية واثرها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية"، بحث

- تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد الثاني عشر العدد ٤٠ الفصل الثالث ل ٢٠١٧ سنة.
٦. الطائي، محمد عبد حسين، المعاضيد، معن وعدالله، (2000)، " الاثر التتابعي لتكنولوجيا المعلومات ونظام المعلومات الاستراتيجية في تحقيق المزايا التنافسية" كلية الاداة والاقتصاد جامعة الموصل، ص2.
٧. طه ، عمر هاشم، (٢٠٠٥)، "تقويم نظام الرقابة الداخلية قي ظل استخدام الأسلوب اليدوي والأسلوب الالكتروني"، محاسبة قانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، ص.
٨. فرحان، عماد محمد، المرشدي، ستار عليوي دهش، (2001)، انموذج مقترح لدور الرقابة الداخلية في ادارة مخاطر الاحتيال وفق معايير التدقيق الداخلي"، مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية، : ISSN (P) : 5648 – 2707 (E) : 2707 563X، ص 3.
٩. القطاني، خالد محمود، (٢٠٠٤)، " أثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية "دراسة تحليلية في المصارف العراقية، ص١٧.
١٠. مرسي، احمد سمير، (٢٠١٧)، "الموثوقية في تكنولوجيا المعلومات" كلية الإدارة جامعة تبوك، ص ٣٨.
١١. نور الدين، أحمد قايد، (٢٠١٥)، "التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية"، ط 1، دار الجنان للنشر والتوزيع الاردن، ص 50.
١٢. وصفي عبد الكريم الكسابية. (2011). تحسين فاعلية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، ص٣٤.

ثانيا: المصادر الاجنبية:

- 1- Burtuon,Richad N Discussion of Information Technology. Related Activities of Internal Auditors. Jornal of Information Systems,2000 Supplement, p57. 4p
- 2- Edwards, Donald ;Kusel,Jim Oxner,Tom. Internal Auditing in the Banking Industry Bank Accounting & Finance, (Euromoney Publications PLC), Fall 2001. vol 15 Issue 1. PP4-63
- 3- Kazemi,Mehdi, Khajouei,Hamid and Nasrabadi,Hashem "Evaluation of information security management system success factors", African Journal of Business factors", African Journal of Business Municipal organization, Vol 6, 11 April 2012),. p. 82-89.
- 4- Kotler, Philip & Keller, Kevin Lane, (2006), "Marketing Management", 12 Edition, Pearson, Prentice Hall.
- 5- Montgomery, Daniel D.;Mark S.Beasly;Susan L.Menelaides, Auditors: New Procedures for delecting fraud, Jornal of Accountancy, NewYork , May 2002, Vol193, No. 5, pp63-69.

المصرف الذكي ودوره في نشر الثقافة والوعي المصرفي

مدخل أساسي لعصرنة القطاع المصرفي في العراق

The Smart Bank and its Role in Spreading Banking Culture and Awareness

A Basic Introduction to Modernizing the Banking Sector in Iraq

أ.د. موفق احمد علي السيدية

جامعة جيهان - أربيل

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

مع تطور وتسارع صناعة التكنولوجيا عالميا، لا بد لنا من إدراك مسؤولياتنا لإحداث تطوير متسارع في مجتمعنا بقطاعاته المختلفة. ونظرا لان قطاع المصارف يمثل بمكانته ودوره واحدا من القطاعات الريادية في الاقتصاد، فلا مناص اذا ان يكون لهذا القطاع مكانة مناسبة في اعتماد التكنولوجيا لإحداث التغيير اللازم في هيكلته واداءه بما يتماشى والدور المعاصر للمصارف في المجتمع. وهذا يمثل الاهمية الكبيرة للموضوع.



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٢٢١ - ٢٤٤

وهنا لا بد من ان يثار التساؤل الجوهرى حول مكانة الجهاز المصرفى العراقى مقارنة بالمحيط الدولى والإقليمى كى يؤدي هذا الجهاز دوره المطلوب وهو ما هدف اليه البحث. وتماشيا مع ما تم ذكره تناول هذا البحث من خلال اعتماد المنهج الاستقرائى التحليلى، لواقع المصارف العراقية وأين هى من استخدام الصيرفة الذكية التى بات العالم يتعامل معها؟

وبهذا اختبر البحث الفرضية التى نصت على انه تتوفر فى المصارف العراقية الإمكانيات والمستلزمات البشرية والتقنية والمالية لإنشاء فروع المصارف الذكية على مستوى المصرف الواحد.

وقد تم عرض هذه الجوانب من خلال تحليل بعض المعطيات الكمية المستخرجة من تقارير البنك المركزى العراقى وبعض المصارف. وعليه تناولت الدراسة عرضا لنبذة عن الجهاز المصرفى العراقى ودوره ومكانته عبر مراحل التاريخة المختلفة ومستوى تعزيز ونشر الوعي المصرفى فى المجتمع تحقيقا للشمول المالى.

لقد ركز البحث فى ذلك على مستوى تبني المصارف العراقية للتكنولوجيا وإمكانية وصول الجهاز المصرفى لإنشاء المصرف الذكى ليجارى بذلك الدول المحيطة به فى الأقل ليستطيع تعزيز المنافسة فى هذا المجال.

واهم ما اوصت به الدراسة هو التأكيد على ضرورة ان يكون للمصارف العراقية العزيمة والتفكير الجدى للوصول الى الصيرفة الذكية بعد توفير البنى التحتية لها ولاسيما القدرات البشرية المدربة والكفاءة فضلا عن المستلزمات التكنولوجية لذلك.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة العراقية، الصيرفة الالكترونية، المصرف الذكى، أجهزة الصراف الالى، الوعي المصرفى.

Abstract

With the global development and acceleration of the technology industry, we must recognize our responsibilities to accelerate the development of our society's various sectors.

Given that the banking sector is one of the leading sectors in the economy, it is unavoidable that it should take an appropriate position in adopting technology to bring about the necessary change in its structure and performance in line with banks' current role in society. This is of great importance to this study.

To perform its required role, the fundamental question of the status of the Iraqi banking system in comparison to the international and regional environment must be raised, which is what the research aimed to do. By what was stated, this research was conducted by adopting an inductive and analytical approach to the reality of Iraqi banks, and where is the world dealing with smart banking.

These aspects were presented by analyzing quantitative data extracted from the Central Bank of Iraq and bank reports. As a result, the study focused on an overview of the Iraqi banking system, its role and status throughout its various historical stages, and the level of promoting and spreading banking awareness in society to achieve financial inclusion.

The study focused on the level of technology adoption by Iraqi banks and the possibility of the banking system's access to establish the smart bank to keep up with neighboring countries or, at the very least, to increase competition in this field.

The study's most important recommendation is that Iraqi banks have the determination and seriousness to achieve smart banking after providing the infrastructure for it, particularly trained and efficient human capabilities, as well as the technological requirements for that.

Keywords: Iraqi banking, electronic banking, smart bank, ATMs, banking awareness.

مقدمة:

يحظى موضوع الصيرفة الذكية او المصرف الرقمي بأهمية بالغة وبات ضرورة ملحة تمكن المصارف من مجاراة التطور والتسارع الكبير في استخدام التكنولوجيا في قطاعات الحياة المختلفة ومنها القطاع المصرفي. وفي هذا الإطار ينبغي من القائمين على الجهاز المصرفي العراقي، باعتباره قطاعا حيويا يتطلب تطويره بشكل جدي لأداء دوره الكفوء والفاعل في التنمية الاقتصادية للبلد، تبني استخدام التكنولوجيا على وفق المسار العالمي في هذا الشأن.

ولغرض تحقيق هدف انشاء المصارف الذكية في العراق فان هذا لا يعني مرحليا ان يكون المصرف ذكيا او رقميا بالكامل، وانما بالإمكان التوسع في ادخال التكنولوجيا كمرحلة أولى بما يؤدي الى انشاء وحدة او فرعا ذكيا ضمن المصرف، وهو ما سيتم التركيز عليه في هذا البحث.

وتجدر الإشارة في هذا الشأن بان تكنولوجيا الاعمال ومنها تكنولوجيا المصارف قد انتشرت بشكل يفوق المتوقع وذلك جراء الظروف التي حصلت في القرن الحادي والعشرين ولاسيما الازمات المصرفية والتي ابرزها ازمة الرهن العقاري (٢٠٠٧/٢٠٠٨). فضلا عما تلاها من ازمة صحية عالمية تمثلت بجائحة كورونا وما مر به العالم من ركود وغلق للعديد من المنشآت الصناعية والمالية والخدماتية وغيرها.

كل هذا جعل من الضروري تبني التوسع في استخدام التكنولوجيا، ولاسيما في القطاع المصرفي، باستخدام الانترنت باعتباره الأساس في تبني أنشطة المصارف الالكترونية.

ان وجود البنى التحتية للمصارف والمتمثلة بالأجهزة والمعدات الالكترونية المعتمدة على الانترنت من جانب المصرف. فضلا عن الانتشار الهائل باستخدام الافراد للهاتف الذكي سيعزز نجاح الصيرفة الذكية او المصارف الإلكترونية.

وسيتم عرض محاور البحث كما يأتي:

١_ المبحث الأول: المنهجية والدراسات السابقة

١. ١_ مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في ضعف استخدام المصارف العراقية للتكنولوجيا المصرفية، ولاسيما تلك المتعلقة بإتاحة الفرص للزبائن بالحصول على خدماتهم المصرفية من خلال الانترنت باستخدام الموبايل. فضلا عن ضعف انتشار أجهزة الصراف الآلي (ATM) ونقاط التعامل الالكترونية الأخرى كنقاط البيع (POS) والسيطرة على مخاطرها الامر الذي يزيد من ثقة الزبون في التعامل بها.

كما ان المصارف لا زالت تتسم بمحدودية او انعدام نشر خدمات الصيرفة الخضراء وفتح افاق الاستثمار في الأنشطة الصديقة للبيئة. وتزداد هذه المشاكل عمقا بضعف توجه الزبائن نحو الخدمات الالكترونية المختلفة جراء قلة الوعي والثقافة المصرفية اللازمة لتفعيل الدور الالكتروني للمصارف.

وبهذا يمكن بلورة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الاتية:

أ-هل ان البنى التحتية للتكنولوجيا المصرفية (ملاكات مدربة، أجهزة ومعدات الكترونية، خدمات انترنت واتصالات، أجهزة موبايل ذكية لدى الزبائن...وغيرها) تعيق تحقيق استخدام المصرف للصيرفة الالكترونية او انشاء الفروع الذكية؟

ب-هل ان تجارب تطبيق الخدمات الالكترونية كانت محفوفة بالمخاطر؟

ت-هل ان صغر حجم المصارف العراقية ومحدودية انتشارها ينعكس على محدودية استخدام التكنولوجيا المصرفية؟

١. ٢_ أهمية واهداف البحث: يمثل قطاع المصارف واحدا من القطاعات الريادية في اقتصاديات الدول. وعليه فان دوره الفاعل في تنشيط حركة الاقتصاد من خلال تعبئة المدخرات وتمويل الأنشطة المختلفة ينبغي ان يكون مستداما ويتمشى مع مستجدات الحياة.

ومن هذا المنطلق تأتي أهمية هذا البحث في بيان ما يجب على الإدارة المصرفية العراقية القيام به من خلال استخدام كل المستجدات والامكانيات التي اعتمدتها الصيرفة الدولية للارتقاء بدور المصارف بتبني تكنولوجيا العمل المصرفي الذكي وعصرنة المصارف في العراق.

ولتحقيق ما سبق من أهمية ينبغي ان تكون اهداف الدراسة كما يأتي:
أ-تحديد مكانة الجهاز المصرفي العراقي وتقييم دوره في الاقتصاد الوطني وبيان مدى الحاجة لاستخدام التكنولوجيا المعاصرة لرقمنة العمل المصرفي حتى وان تطلب ذلك تغيير في هيكلية الجهاز المصرفي.

ب-استعراض مستوى أداء المصارف العراقية ومستوى استخدامها للتكنولوجيا وبيان مكانتها إقليميا ودوليا وما ينبغي عليها اعتماده لمجاراة الصيرفة الدولية او الإقليمية المجاورة على الأقل.

ت-عرض صورة او نموذج لتبني التكنولوجيا المصرفية من خلال استخدام المصارف الرقمية او الذكية وسبل نجاحها ولو بمستوى استحداث وحدة ذكية داخل المصرف او فرعاً ذكياً ضمن فروع المصرف الواحد.

١. ٣- **فرضية البحث:** بناءً على مشكلات البحث الرئيسة تم بناء فرضية البحث كما يأتي:

(تتوفر في المصارف العراقية الإمكانيات والمستلزمات البشرية والتقنية والمالية لإنشاء فروع المصارف الذكية على مستوى المصرف الواحد)

١. ٤- **منهج البحث وحدوده:** لتحقيق اهداف البحث واختبار فرضيته، تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والتحليلي لواقع المصارف العراقية الحكومية والخاصة من خلال عينة مكونة من ثمانية مصارف حكومية وخاصة تعبر عن واقع المصارف

العراقية خلال العام (٢٠٢١) وبالاعتماد على بيانات ومعطيات كمية صدرت عن البنك المركزي العراقي وعن المصارف ذاتها.

وبهذا تكون الحدود المكانية للدراسة هي الجهاز المصرفي العراقي وحدوده الزمانية تمثلت بواقع الصيرفة العراقية الالكترونية لعام ٢٠٢١.

١. ٥_ الدراسات السابقة:

سيتم الإشارة الى عدد من الدراسات السابقة التي تم اجراؤها من قبل باحثين وكتاب في دول مختلفة ومنها العراق وبيئات قريبة منه. ومن نافلة القول هنا انه تم الاطلاع على دراسات عديدة حول موضوع المصارف الإلكترونية وأهميتها ودورها في تنشيط وتطوير خدمات المصارف لزبائنهم. ولقد كانت هناك نقاط مشتركة لمعظم هذه الدراسات في عرض مفهوم الصيرفة الالكترونية ومدى انتشار الخدمات في ضوء ذلك، فضلا عن اشارتها الى مدى تبني المصارف للصيرفة الالكترونية والإجراءات المتخذة والتحديات التي تواجهها. الا انه نادرا ما تناولت هذه الدراسات موضوع المصرف الذكي او الفرع الذكي وهو ما ينبغي ان تسعى المصارف اليه حاليا والذي سيتناوله هذا البحث.

وسنورد فيما يلي بعضا من هذه الدراسات القريبة قدر الإمكان من موضوع الصيرفة الالكترونية والمصرف الذكي.

١-دراسة محمد تقوروت (٢٠١٢) والموسومة: **متطلبات تنشيط العمل المصرفي الالكتروني في الدول العربية.**

تناول الباحث موضوع العمل المصرفي الالكتروني وما يحققه من مزايا للزبائن فضلا عن تحقيقه فرصا إضافية لزيادة عوائد المصرف. وركزت الدراسة على أهمية وضرورة دخول المصارف العربية مجال المعاملات والخدمة المصرفية الالكترونية لرفع كفاءة أداء المصارف وزيادة حصصها السوقية بكسب زبائن جدد.

لقد أشار البحث خلال عرضه لبعض مؤشرات تكنولوجيا المعلومات في الدول العربية وسبل تنميتها مؤكداً على الانترنت كركيزة أساسية للصيرفة الالكترونية في المصارف.

وجاء في خاتمة بحثه التوصية بضرورة بناء المصرف لاستراتيجية شاملة وواضحة لتعميق انتشار الصيرفة الالكترونية في الدول العربية.

٢-دراسة بن موسى امير، علماوي احمد (٢٠٢٠) والموسومة: التكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير الخدمة المصرفية الالكترونية في البنوك العمومية/ دراسة تجربة الامارات العربية المتحدة.

عرضت الدراسة لموضوع التطور الكبير الذي تحقق في التكنولوجيا المالية وزيادة حدة المنافسة بين المصارف جراء استخدامها لهذه التكنولوجيا. وهدفت الدراسة الى ابراز دور التكنولوجيا المالية في المصارف والتي حققت لها مكانة تنافسية من خلال تقديم خدماتها المصرفية الكترونيا.

ومن أبرز نتائج هذه الدراسة هو ان تكنولوجيا المعلومات والعمل المصرفي الالكتروني لم يعد مطلب خاص بالدول المتقدمة بل انه بات حاجة ملحة في الدول النامية أيضا. كما اظهر البحث الدور الاماراتي المتنامي والكبير في تطبيق التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي، وهو ما جعل من مصارف الامارات مصارف تتميز بالعصرنة في تقديم خدماتها المالية.

وجاءت أبرز توصيات الدراسة في ضرورة الاستفادة من مزايا تكنولوجيا الاعلام والاتصال عبر الانترنت واستخدام أجهزة الصراف الآلي على نطاق واسع.

٣-دراسة وفاء جثير مزعل (٢٠٢١) والموسومة: المعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الالكترونية/دراسة استطلاعية لآراء عينة من موظفي المصارف العاملة في مدينة الناصرية.

أكدت الباحثة في دراستها على الدور الذي تقدمه الصيرفة الالكترونية في الارتقاء بالخدمة المصرفية وتجنب المعوقات التي تحول دون ذلك. وكان ميدان الدراسة هو المصارف العراقية العاملة في مدينة الناصرية. واستندت الدراسة الى تحليل آراء عينة من العاملين في المصارف في المدينة وذلك بتحليل معطيات استبانة تم اجراؤها على موظفي الإدارات العليا والوسطى للعينة.

وكان من أبرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة هو التأثير الكبير للبيئة الثقافية والاجتماعية في تطبيق الصيرفة الالكترونية للمصارف، بجانب ذلك تأثير التشريعات القانونية وكفاءة الموارد البشرية العاملة بالمصارف كان له أهمية في تطوير الصيرفة الالكترونية. فلقد كان استخدام الصيرفة الالكترونية لهذه المصارف مقتصرًا على خدمات أجهزة الصراف الآلي (ATM) وبعض أشكال البطاقات البلاستيكية كبطاقة (Q Card).

ومن أبرز ما أوصت به الدراسة هو ضرورة توفير المصارف للإمكانات التي تؤدي الى تقليص اثار تلك المعوقات ومنها تعريف الزبائن بأهمية استخدام التكنولوجيا المصرفية وما تحققه لهم من توفير في الكلفة والجهد والوقت واستمرار الحصول على الخدمات على مدار الساعة دون الحاجة للتواجد في المصرف.

٤-دراسة ديدوش هاجرة، حريري عبد الغني (٢٠٢١) الموسومة: دور الصيرفة الالكترونية في تحسين الخدمة/ دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-الجزائر. تناولت الدراسة ابراز دور الصيرفة الالكترونية في رفع كفاءة أداء الخدمة المصرفية في الجزائر من خلال دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية. وكان هذا البنك يعمل لخدمة شريحة الفلاحين وقطاع الصيد البحري، اذ كان الهدف من تأسيسه كمصرف متخصص في هذه الأنشطة. الا انه طور انشطته ليشمل بقية القطاعات الاقتصادية والافراد باعتباره مصرفا تجاريا.

وكان الهدف الرئيسي من الدراسة هو ابراز دور الصيرفة الالكترونية نحو تطوير الخدمة المصرفية ومعالجة المعوقات التي تنجم جراء ذلك. وتوصلت الدراسة الى ان اعتماد الصيرفة الالكترونية يساهم في تحسين الخدمات المصرفية سواء كانت لقطاع المزارعين وصيادي الأسماك او بقية القطاعات الاقتصادية والافراد.

واوصت الدراسة على أهمية إيجاد منظومة تشريعية متكاملة لإزالة القيود التي تعيق استخدام الصيرفة الالكترونية وتشجيع الزبائن للتعامل بوسائل الدفع الالكتروني وتطوير ثقافتهم ومساعدتهم على التكيف مع أنشطة الصيرفة الالكترونية الجديدة.

٢_ المبحث الثاني: الاطار النظري: عرض مفاهيمي للصيرفة الإلكترونية والمصرف

الذكي

سيخصص هذا المبحث من الدراسة لعرض أبرز المفاهيم الأساسية على المستوى النظري والواقعي للصيرفة الالكترونية ولما وصل اليه استخدامها في العمل المصرفي منذ نشأتها حديثا والى اخر ما ال اليه الوضع مع بداية العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين.

لغرض عدم الاسهاب في موضوع وتفرعات الصيرفة الالكترونية والتي يمكن الاطلاع عليها في مختلف الدراسات والأبحاث التي تناولتها وورد بعضها في هذه الدراسة، سوف يقتصر العرض على المفاهيم الأساسية للصيرفة الالكترونية والمصرف الذكي والصيرفة المدمجة ومستوى انتشارها.

٢. ١_ مفهوم الصيرفة الالكترونية وتطورها

مع اختلاف وتعدد مصطلحات الصيرفة الالكترونية (المصارف الالكترونية- E.banks، مصارف الانترنت- Internet banks، المصارف المنزلية- Home banks، المصارف على الخط- Online Banks... وغيرها) فإنها جميعا تشترك في استخدامها للتكنولوجيا في المجال المالي.

وبناءً عليه يمكن اجمال تعريف الصيرفة الالكترونية بانها اجراء العمليات المصرفية باستخدام التكنولوجيا وشبكات الاتصال من قبل المصارف.

ومن ابرز ما تشمله الصيرفة الالكترونية هو تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والحديثة لرفع كفاءة أداء المصرف وخفض الكلفة والجهد والوقت للمصرف وللزبائن. وهذا يعني ان الصيرفة الالكترونية تمثل نشاطا رياديا يصل الى مستوى الاستدامة المالية وتوسيع مستوى النشاط وتحقيق الشمول والعمق المالي.

بيد ان هذا لا يعني خلو الصيرفة الالكترونية من السلبيات والمثالب التي تؤخذ على استخدام التكنولوجيا، وما يمكن ان يتعرض له المصرف والزبون من عمليات نصب او تزوير او اختراق يتم تنفيذها هي الأخرى الكترونيا. لكن يبقى مستوى الأمان في

أنشطة الصيرفة الالكترونية أكبر بكثير من مخاطرها بحسب الواقع الذي تحقق لحد الان. (سهى معاد-٢٠٢١)

٢. ٢_ نشأة وتطور الصيرفة الالكترونية

رغم البداية المبكرة نسبيا للصيرفة الالكترونية عندما ظهرت بطاقات الائتمان المصرفية منتصف القرن العشرين اذ كانت American express هي اول بطاقة مصرفية ظهرت في الولايات المتحدة عام ١٩٥٨ تلتها البطاقة الزرقاء (cart blue) في فرنسا عام ١٩٦٨، الا ان البداية الاوسع للصيرفة الالكترونية كانت في مطلع تسعينات القرن العشرين عندما ظهرت مصارف الانترنت وأطلق عليها أيضا المصارف الافتراضية. وجاء هذا بعد التنامي الكبير لحركة التدفقات النقدية والمالية في أنشطة اقتصاديات الدول نتيجة عولمة الأسواق المالية وتطور نظم المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال.

وتسارع التطور التكنولوجي في مجالات الحياة المختلفة بشكل ملفت وعبر مراحل متعددة توجت، ان صح القول، بما نطلق عليه اليوم في مجال المصارف بالمصرف الذكي او المصرف الرقمي، وما يتوقع ان سيليه من تطور اخر في هذا المجال يطلق عليه بالصيرفة المدمجة، والتي بموجبها سيكون تقديم الخدمة المصرفية دون الحاجة للتواصل المباشر بين المصرف والزبائن، بل تقدم الخدمة بشكل غير مباشر عن طريق طرف ثالث كشركة طيران، شركة اتصالات، أسواق التجزئة، شركات العقار والمستشفيات... وغيرها.

وبهذا فان خدمة الصيرفة تؤدي من خلال هذه الأطراف المذكورة انفا دون معرفة الزبون للمصرف الذي يتعامل مع هذه الأطراف. وهناك استخدامات لخدمة الصيرفة المدمجة من خلال بعض اشكال التمويل كخدمة (اشتر الآن وادفع لاحقا) والتي بدأ تطور التعامل بها واتساعها مؤخراً. (الرؤية، ٢٠٢٢)

ولتوضيح أكثر حول الصيرفة الالكترونية وعصرنة المصارف سيتم عرض هذا الموضوع بشيء من التفصيل كونه يمثل جزءاً من هدف الدراسة الأساسي.

٢. ٣_ عصرنة المصارف والمصرف الذكي ومتطلبات نجاحها:

إذا كانت العصرنة أو الرقمنة والحداثة تعني التحديث والتجديد الجوهري للقديم أو التقليدي، فإن عصرنة المصارف تعني تحديثها نحو الصيرفة الالكترونية أو الصيرفة الرقمية وبعبارة أقوى نحو الصيرفة الذكية (Smart Banking). كل هذا يعني ان حجز المصرف مكانة له في عالم الانترنت هو من اهم مقومات عصرنته وان مستقبلها معه (Jon Ch. And others 2021)

وعندما يتم التأكيد على ضرورة حجز المصرف لموقع له في الانترنت فان ذلك يعني ان العالم اليوم اصبح بتفاعل تام مع هذا الامر من خلال أدوات الهاتف الذكي والحاسوب بالدرجة الأساس. فما هي صورة تفاعل العالم اليوم مع الانترنت وأدوات استخدامه؟

لإعطاء صورة اجمالية لواقع استخدام هذه التقنيات على المستوى العالمي بحسب ما نشره موقع CNN بالعربية عن تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات التابع لوكالة الأمم المتحدة لتقنيات المعلومات والاتصالات فان العدد التقديري لمستخدمي الانترنت لعام ٢٠٢٠ وصل بحدود (٤.٦) مليار شخص أي بزيادة ٥٠٠ مليون مستخدم عن عام ٢٠١٩. اما عن اعداد مستخدمي الهاتف المحمول بشكل عام فقد تجاوز ٧ مليار عام ٢٠٢١ منهم ما يزيد على ٣.٨ مليار شخص يستخدم الهاتف الذكي والجدول ١ يعطي صورة معبرة عن نسب استخدام الانترنت لمجموعة من دول العالم بما فيها بعض الدول العربية (الاتحاد الدولي للاتصالات ٢٠٢١)

الدولة	النسبة المئوية من عدد السكان
المملكة المتحدة	98%
الكويت	98%
كوريا الجنوبية	97%
الولايات المتحدة	96%
البحرين	96%
السويد	96%
قطر	96%
الإمارات العربية المتحدة	95%
المملكة العربية السعودية	82%
لبنان	78%
الأردن	67%
العراق	49%

جدول (١)

نسب استخدام الانترنت لمجموعة من دول العالم ٢٠٢٠

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات (٢٠٢٠) وكالة الأمم المتحدة لتقنيات المعلومات والاتصالات.

ان الملفت في هذا الجدول (١) أعلاه هو النسب العالية لاستخدام الانترنت ولاسيما في دول عربية تفوق نسبها نسب بعض الدول المتقدمة. اما بالنسبة للعراق فيلاحظ ان النسبة متواضعة مقارنة بالدور العربية القريبة منه، اذ بلغت النسبة ٤٩%. ومن الجدير بالإشارة الى ان هذه النسب الواردة في الجدول لا تعني ان العراق يقع في ذيل القائمة اذ ان هناك دول أخرى في العالم ولاسيما في افريقيا تصل نسبها الى اقل من ٢% من السكان.

وبالإجمال يمكن القول بان متطلب الانترنت كمتطلب أساسي لإنشاء المصرف الذكي متاح بشكل كبير بالنسبة للعراق، والذي من المؤكد ان النسبة الواردة في الجدول أعلاه

قد ازدادت بشكل كبير بعد العام ٢٠٢٠. وهنا لابد من الإشارة الى ان تبني انشاء فرع او مصرف ذكي لا يعني الغاء دور الصيرفة التقليدية فيه، ففي الدول المتقدمة وبحسب عرض لاراء المتعاملين مع المصرف أجرته مؤسسة (Mckinsey & company) تمت الإشارة فيه الى ان ما بين ٣٠-٦٠% يفضلون استمرار المصرف التقليدي لغرض الحصول على الاستشارات والمقترحات المناسبة في مجال الاستثمار من المصرف. وبالمقابل ايد ما بين ٤٠-٧٠% التعامل مع المصرف الذكي لغرض انجاز معاملاتهم المختلفة. (Klaus D. & others,2018)

وعليه فان وجود فرع المصرف الذكي لا يعني انعدام وجود التعامل معه موقعيا لغرض الحصول على استشارات وتوجيهات في مجالات استثمارية كما أشرنا سابقا. ولا بد من الإشارة الى ان الفرع الذكي يتطلب، بجانب التقنية الالكترونية، شراكة مع قطاع الاتصالات واطراف أخرى تعمل في أنشطة الاعمال فضلا عن اجراء تقسيم لشرائح الزبائن في بيئة الفرع الذكي بهدف كسب زبائن جدد وتحقيق الميزة التنافسية. الامر الذي يمكن المصرف من تنمية أمواله وجذب استثمارات جديدة تمكنه من الدخول في مشاريع حديثة كالطاقة النظيفة والاستثمار الأخضر. (الجوزي-٢٠٠٨).

كل هذا بلا شك يتطلب أهمية كبيرة باتجاه كسب ثقة الزبون وزيادة وعيه للتحول نحو الصيرفة الرقمية الجديدة ويتم ذلك بالتركيز على حاجة الزبون من الخدمات المصرفية المقدمة بالأسلوب الالكتروني الذكي الأمين. وهنا يتطلب من المصرف ضرورة تحقيق ما يطلق عليه بالأمن السيبراني لتجنب عمليات الابتزاز والتزوير، مما يتطلب توفير موارد بشرية مؤهلة لممارسة نشاط العمل ضمن المصرف الذكي ويطلق على هذه الموارد البشرية (الموظفون الانكفاء). (سهى معاد-مصدر سابق)

٣- المبحث الثالث: الاطار العملي آفاق عصرنة القطاع المصرفي العراقي

يضم هذا المحور مجموعة من المطالب التي يمكن ان تعطي صورة يؤمل ان تكون موضحة لمسيرة النظام المصرفي العراقي منذ نشأته حديثا الى يومنا هذا. وسيتمحور الهدف الأساسي للدراسة حول افاق تطوير الصيرفة الالكترونية جديا وصولا الى ما يمكن اعتباره بلوغ الجهاز المصرفي العراقي لمستوى يمكن معه القول بان هذا الجهاز قد وضع مساره التطوري في الطريق الذي يجعله بمستوى قرائنه اقليميًا. وعليه سيكون هذا المبحث ضمن العرض الاتي:

٣. ١- بدايات النظام المصرفي العراقي ومسيرته خلال عمره البالغ اكثر من ١٣ عاما:

في عام ١٨٩٠ كانت البداية للجهاز المصرفي العراقي عندما افتتح البنك العثماني (البريطاني الجنسية) فرعاً له في بغداد كأول مصرف بالمفهوم الحديث في العراق. اذ لم يكن هناك وجود لاي مصرف في العراق قبل هذا التاريخ بل كان هناك مكاتب لصرافين يؤدون بعض مهمات الصيرفة لبعض اشكال الإقراض والايداع والخدمات المالية البسيطة الأخرى. تلى ذلك انشاء مصارف اجنبية أخرى كالبنك الشاهنشاهي والبنك الشرقي وهي أيضا فروع لمصارف بريطانية. وكان تأسيس هذه المصارف بهدف تنفيذ احتياجات وتسهيل مهمات الأنشطة المالية التي يحتاجها المستعمر آنذاك بدليل وجود مصرف في مدينة الحبانية الصغيرة والتي كانت تضم قاعدة عسكرية بريطانية.

استمر هذا الحال حتى عام ١٩٣٥ عندما انشئ المصرف الزراعي الصناعي كأول مصرف وطني في العراق. بيد ان البداية الحقيقية لنشأة الصيرفة الوطنية كانت بتأسيس مصرف الرافدين (العتيد) في العام ١٩٤١ كأول مصرف وطني تجاري في العراق. وتوالى تأسيس مصارف وطنية واجنبية أخرى لغاية يومنا هذا.

ان اهم ما اتسمت به الصيرفة العراقية خلال مسيرتها منذ نشأتها نهاية القرن التاسع عشر والى الان يتلخص بالآتي:

أ- كانت الخمسين سنة الأولى للصيرفة في العراق تضم مصارف اجنبية فقط سخرت لخدمة أنشطة الحقبة الاستعمارية في ذلك الوقت. وبهذا بقي النشاط المصرفي محدود الانتشار ونشط في مجال التجارة وبدرجة اقل في الأنشطة الصناعية والزراعية. وكان من يدير العملة العراقية هو البنك الشرقي اذ لا وجود في وقتها لبنك مركزي عراقي ينفذ السياسة النقدية ويوجه المصارف لخدمة الاقتصاد العراقي.

ب- مع بداية الاربعينات وتحديدًا بتأسيس مصرف الرافدين عام ١٩٤١ عمل بجانبه المصرف الزراعي والمصرف الصناعي بعد فصلهما كمصرفين متخصصين وانتقلت إدارة العملة الى مصرف الرافدين. واستمر هذا الحال حتى العام ١٩٤٧ بإنشاء المصرف الوطني العراقي الذي انتقلت اليه إدارة العملة وإدارة السياسة النقدية للبلاد بعد حل مجلس العملة عام ١٩٤٩ والذي كان مقره في لندن. تلى ذلك انشاء مصارف متخصصة أخرى كالمصرف العقاري ومصرف الرهون وتوسع انتشار الصيرفة التجارية الأجنبية والمحلية في البلد.

ج- بعد توسع الجهاز المصرفي حدثت عمليات عديدة تم بموجبها إعادة هيكلة الجهاز المصرفي بأشكال مختلفة حيث حدثت عمليات تأميم ودمج للمصارف ضمن مجموعات ثم تحولت المجموعات الى مصارف رئيسة ابرزها (الرفدين-التجاري العراقي-الرشيد) ثم دمجت هذه المصارف ضمن مصرف الرافدين ليكون المصرف التجاري الوحيد في البلد مع مصارف متخصصة ثلاثة هي الزراعي والصناعي والعقاري، وكل هذه الاحداث حدثت خلال عقود الستينات والسبعينات وحتى نهاية الثمانينات من القرن العشرين.

كما شهد الجهاز المصرفي خلال هذه الفترة تطورات نقدية ومالية كبيرة، كان لتأثير الحروب التي مر بها البلد اثرا واضحا في ذلك. ومن أبرز نتائجها انهيار سعر صرف الدينار اعقاب حرب الخليج الثانية واستمر هذا الارباك في سعر الصرف حتى احداث عام ٢٠٠٣. (البنك المركزي العراقي - www.cbi.iq)

وعلى صعيد الصيرفة الالكترونية التي استخدمتها المصارف العراقية خلال مراحلها حتى عام ٢٠٠٣ كانت متواضعة ولا تتماشى مع تلك التي تستخدمها المصارف في الدول المجاورة والعالم رغم ان مصرف الرافدين استخدم بطاقة الائتمان والصراف الالي خلال اوقات محدودة ونطاق محدود ثم توقف عنها فضلا عن عدم وجود خدمة للإنترنت والموبايل في العراق حتى العام ٢٠٠٣.

٣.٢_ واقع الصيرفة الالكترونية للجهاز المصرفي العراقي بعد ٢٠٠٣..

يمكن القول ان ما حدث بعد العام ٢٠٠٣ من احداث كبيرة تغير بموجبها مسار الجهاز المصرفي العراقي هو التشريعات العديدة والقوانين المالية والمصرفية التي صدرت بعد هذا التاريخ ومنها ما يأتي:(البنك المركزي العراقي- مصدر سابق)

-قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) آذار ٢٠٠٤

-قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤

-قانون غسيل الأموال رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥

-قانون المصارف الإسلامية رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٥

صاحب هذه القوانين صدور تعليمات وتعديلات خاصة بها تتماشى وتطورات البلد الاقتصادية. ومن الجدير بالإشارة الى ان هذه القوانين والتعليمات التي صدرت ركزت على الجوانب المالية والاجرائية والمفاهيمية الخاصة باليات عمل المصارف، اذ لم تكن فيها إشارات او فقرات حول موضوع تحديث الجهاز المصرفي ورفع كفاءته المهنية والتوسع في استخدام التكنولوجيا المالية. فضلا عن ان الإجراءات وتنفيذ الخدمات المصرفية مع زبائن المصرف لم يرد لها ذكر في تفاصيل هذه القوانين وتعليماتها.

ولغرض الاطلاع على حالة وواقع الإجراءات والخدمات الالكترونية والتي تتمثل بشكل واضح في خدمات الصراف الالي وخدمات نقاط البيع فضلا عن انتشار المصرف وفروعه لتكون قريبة من زبائن المصرف ، فانه سيتم عرض هذه الجوانب لمجموعة من المصارف العراقية الرئيسية الحكومية منها والخاصة علما بان مستوى الإفصاح

والشفافية كان ضعيفا في النشريات والتقارير الرسمية الصادرة عن المصارف. والجدول (٢) يعرض لهذه الجوانب.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المصرفية للبنك المركزي العراقي والمصارف (٢٠٢١).

رغم قلة وبساطة المؤشرات الواردة في الجدول (٢) الا انه يمكن البناء عليها لتقييم مستوى استخدام التكنولوجيا المالية لهذه العينة من المصارف الحكومية والخاصة لتعبر عن مجمل المصارف ال(٧٥) مصرفا العاملة في العراق وعليه يمكن تأشير ما يأتي: (البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي-٢٠٢١)

أ- استحوذ مصرفي الرافدين والرشد على الانتشار المصرفي في العراق اذ وصل عدد فروع المصرفين الى (٣٣٧) فرعا من مجموع الفروع المصرفية البالغة بحدود (٩٠٥) فرعا أي بنسبة تقترب من ٣٧% لهذين المصرفين مقابل ٦٣% لبقية المصارف البالغة (٧٣) مصرفا. وهذا يمثل مستوى تركيز مصرفي عالي جدا في الجهاز المصرفي العراقي.

ب- لا يبدو ان هذين المصرفين (المستحوذين على هذا المستوى من الانتشار وبنسبة عالية تتجاوز ٨٠% من حصة السوق المصرفية مقابل ٢٠% لبقية المصارف العاملة في العراق) يستخدمان تقنيات الصيرفة الالكترونية ولاسيما أجهزة الصراف الآلي (ATM) باعتبارها أبرز الخدمات المقدمة على مدار الساعة. فلا يمتلك مصرف الرافدين سوى صراف الي واحد في المركز الرئيسي بحسب تقاريره الواردة عام ٢٠٢١. اما مصرف الرشد فله ٤٨ جهازا للصراف الآلي منتشر في العراق. بالمقابل تمتلك المصارف الخاصة ما يزيد على ٩٠٠ جهاز صراف الي منتشر على مستوى البلد. وهذا يعني ان المصارف الخاصة قد توسعت كثيرا في هذا المجال رغم وجود عدد محدود جدا لم يتوسع في نشر أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع.

جدول (٢)

نقاط البيع (POS)	عدد الصرافات (ATM)	عدد الفروع	راس المال (مليار دينار)	سنة التأسيس	المصرف
	١	١٧٤	٢٢٦	١٩٤١	مصرف الرافدين
	٤٨	١٦٣	٥٠	١٩٨٨	مصرف الرشيد
	٦١	٣٦٠	٢٠٥	١٩٩٢	مصرف بغداد
	٣٥	١٧	٢٥٠	١٩٩٣	مصرف الشرق الأوسط
	٣	١٦	٢٥٠	١٩٩٣	مصرف الاستثمار العراقي
	٨٢	١٨	٢٥٠	١٩٩٥	المصرف الأهلي العراقي
	صفر	٩	٢٥٠	١٩٩٩	مصرف سومر التجاري
	١٤	١٨	٤٠٠	٢٠٠٥	مصرف كوردستان الدولي
٢٠	٢.٨	٢.٣			النسبة لإجمالي المصارف في العراق لكل ١٠٠ ألف نسمة

أبرز مؤشرات استخدام الصيرفة الالكترونية في العراق (٢٠٢١)

ج-بناءً على ما سبق يمكن تصور مدى انحسار مستوى الصيرفة الالكترونية المعتمدة في المصارف العراقية وتعزيزها لهذا المؤشر فقد جاء في تقرير البنك المركزي العراقي للاستقرار المالي بان نسبة أجهزة الصراف الالي في العراق تبلغ ٣.٨ جهاز لكل (١٠٠٠٠٠) نسمة. هذه النسبة المتدنية جدا يقابلها على سبيل المثال في الكويت ٧٩ صرافاً اليه لكل (١٠٠٠٠٠) نسمة وفي قطر ٥٤ صرافاً اليه لكل (١٠٠٠٠٠) نسمة وفي الأردن ما يزيد على ٣٠ صراف اليه لكل (١٠٠٠٠٠) نسمة. ولتعزيز هذا الانحسار يمكن الإشارة الى مؤشر نقاط البيع (POS) الذي لا تزيد نسبته في العراق عن ٢٠ نقطة بيع لكل (١٠٠٠٠٠) نسمة في العام ذاته، اذ لم تتوفر بيانات على مستوى المصارف.

اما تطور خدمات الدفع عبر الموبايل فكانت مختلفة من شركة اتصالات الى أخرى اذ كانت حصة شركة اسياسيل منها ١٨% مقابل ٧٨% لشركة زين و ٤% لبقية الشركات.

د- لإكمال هذه الصورة التي تبدو متواضعة للصيرفة الالكترونية في العراق فان ابرز التطورات التي حصلت على صعيد تطور بطاقات الائتمان مثل الماستر كارد فإنها كانت نتيجة لتوطين ما يزيد عن (٤ ملايين) موظف حكومي يستخدم بطاقته لاستلام راتبه الذي لا يبقى المبلغ في حسابه سوى سويوعات قليلة وكذا الحال بالنسبة للمتقاعدين.

وبهذا يمكن القول ان ما حدث من تطور في الصيرفة الالكترونية على مستوى استخدام التكنولوجيا في المصارف هو عبارة عن اعتماد المصارف لأنظمة الكترونية تستخدمها في مجال تنفيذ مهماتها الداخلية للمصرف وفروعه او مع البنك المركزي كنظام المقاصة الالكترونية ونظام غسيل الأموال الذي يرتبط مع البنك المركزي وغيرها من النظم التي لا يتم فيها انجاز صيرفة الكترونية بين الزبون والمصرف كما هو الحال في اجهز الصراف الآلي، نقاط البيع الالكترونية، وغيرها.

٣. ٣_ آفاق انشاء المصرف الذكي (او الفرع الذكي) في العراق

أظهرت مؤشرات استخدام الصيرفة الالكترونية التي تم استعراضها فيما سبق استنتاجا حيويا وجوهريا تمثل بتأخر العراق عن الركب العربي، ولاسيما في الدول القريبة منه، في مجال استخدام الصيرفة الالكترونية، وهو ما يحتم التوصية بضرورة المبادرة والعمل بتحقيق ما وصل اليه الآخرون في هذا مجال وهو انشاء المصرف الذكي او الفرع الذكي.

ولتحقيق ذلك ينبغي للإدارة المصرفية العراقية القيام ببعض الخطوات للشروع بإنشاء المصرف الذكي او الفرع الذكي وعلى مراحل ابرزها ما يأتي:

- التعرف على الزبائن بشكل افضل من حيث تحديد احتياجاتهم للخدمة المالية التي يرغبون الحصول عليها ووضع البرامج اللازمة لتنفيذ ذلك بين المصرف والزبون دون

التدخل البشري. وهذا يعني ان يتم تنفيذ الخدمة من خلال الزبون بالاتصال عبر الانترنت مع البرنامج المصرفي الخاص بالخدمة المطلوبة. هذا يتطلب بطبيعة الحال تصنيف الزبائن لتكييف مستوى البرنامج الالكتروني مع مستوى الزبائن واعدادهم المتوقعة.

- على المصرف ان يستخدم ما قامت به شركات التكنولوجيا المالية التي نافست الصناعة المصرفية في تلبية احتياجات زبائن المصرف. وهنا على المصرف استخدام تقنيات ال (Blockchain) والتقنيات الأخرى والتي يمكن بموجبها على سبيل المثال التعامل مع طلبات الاقتراض المقدمة من الزبائن. ويتطلب هذا الامر من المصرف، لكي يكون ذكيا، التحول نحو الصيرفة الرقمية بشكل تدريجي.

- ان يرافق التعامل بالخدمة الذكية الموجهة للزبائن تزويدهم بالثقافة والوعي المصرفي بما يحقق لهم الامن من المخاطر او ما يطلق عليه بالأمن السيبراني ولاسيما عند خدمات تحويل الأموال من حساب لآخر. وهنا يمكن للزبون ان يتفاعل مع الخدمة من خلال الشاشة الذكية في الموبايل بان يتم الإجابة (نعم او لا) كما هو الحال في استخدام أجهزة الصراف الآلي (ATM).

- يتطلب الامر من المصرف عند الشروع بانشاء الفرع الذكي توفير التقنيات الالكترونية اللازمة ومنها ما يأتي:

- أجهزة حاسوب طرفية داخل الفرع يمكن للموظف المصرفي المتدرب لهذا الغرض من مراقبة ومتابعة الزبون والأطراف التي يتعامل معها.

- نشر أجهزة الصراف الآلي (ATM) ونقاط البيع (POS) وغيرها بشكل كبير فضلا عن محطات خدمات مالية تقدم خدمات الكترونية للزبائن كالاستعلام عن الرصيد وكشوف الحسابات وغيرها دون اللجوء الى المصرف ومن خلال الهاتف النقال مباشرة.

- توفير غرفة اتصال فيديو لتحقيق تواصل الموظف بالزبون عند الحاجة.

- توفير لوحات او شاشات اطلاع ومتابعة يستطيع فيها الموظف متابعة كل المعاملات التي تتم من قبل الزبائن.
 - يتطلب الامر في مجال انشاء المصرف الذكي الشراكة بين المصرف وقطاعات الاتصالات ولاسيما في الجانب الفني لضمان استمرار الانترنت ومعالجة اية مشاكل قد تحدث عند الاستخدام.
 - ينبغي على المصرف تشكيل لجان فنية وقانونية لتسهيل تنفيذ ما سبق بالشكل الذي يحقق عدم تقاطع إجراءات بعض هذه الجوانب الالكترونية مع سياسات المصرف والالتزامات بالقوانين والتشريعات.
- ان تنفيذ ما سبق يتطلب من المصارف العراقية التي تفكر في تطوير الصيرفة الذكية لديها ان تخطط وتدرس مثل هذه المبادرات والتي لا يبدو انها امرا بعيد المنال سيما وان الواقع المصرفي الحالي للمصارف العراقية متاح على صعيد قدراتها المالية والتقنية بشكل مقبول. وليس ادل من ذلك ما اشارت اليه التقارير الصادرة عن البنك المركزي العراقي والمصارف ذاتها وهو وما يثبت فرضية البحث.
- وبهذا يمكن تلخيص ابرز استنتاجات وتوصيات البحث كما يلي:
- نظرا لكون الاستنتاج الرئيسي للبحث تمثل بتأخر او تباطؤ ادخال واستخدام الصيرفة الالكترونية ولاسيما الصيرفة الذكية منها في الجهاز المصرفي العراقي.
- عليه لا بد من التأكيد على ان المصارف العراقية التي ترغب بالوصول الى ما وصلت اليه الدول الأخرى في مجال الصيرفة الالكترونية ان يكون لديها العزيمة والتفكير الجدي لتحقيق ذلك مع مراعاة ما يأتي:
- أ- تحديد نقاط القوة التي يمتلكها المصرف ولاسيما في قدراته الالكترونية والبشرية وامتلاكه لانتشار جغرافي كافٍ، والا فان عليه ان يفكر باللجوء الى تشكيل هياكل مصرفية جديدة قد تتطلب تحقيق مستوى من الاندماج بين مصرفين او اكثر للوصول الى ارتقاء حقيقي بالصيرفة الالكترونية نحو المصرف الذكي. وهذا بطبيعة

الحال سيدعم ثقة المتعامل بالمصرف ويعزز القدرة التنافسية له من خلال معالجة مشكلة صغر حجم المصارف في العراق.

ب- يمكن للمصارف التي تتبنى هكذا استراتيجيات التواصل والاتفاق مع شركات الخدمات المالية المنافسة لها للعمل سوية وخدمة الراغبين بالتفاعل مع الصيرفة الالكترونية الذكية وذلك بإنشاء المصرف الذكي ويكون بمستوى فرع لكل مصرف.

ت- لا بد من الإشارة الى ان تبني استراتيجيات انشاء الفرع المصرفي الذكي لا يعني بالضرورة اغفال الدور التقليدي له، بل ابقاءه مع تطوير كفاءة ادائه ليكون جنبا الى جنب مع الفرع المصرفي الذكي، وهذا الامر معمول به في دول متقدمة كثيرة كما اشير الى ذلك سابقا.

قائمة المصادر

أولاً- المصادر العربية

أ- الوثائق

١. الاتحاد الدولي للاتصالات (٢٠٢٠) www.soutalomma.com

٢. البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي في العراق، (٢٠٢١).

٣. البنك المركزي العراقي www.cbi.iq

٤. التقارير المصرفية للمصارف العراقية المختلفة للسنوات (٢٠١٨-٢٠٢١)

ب- الدوريات

١. بن موسى امير، علماوي احمد، التكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير الخدمة المصرفية الالكترونية في البنوك العمومية/ دراسة تجربة الامارات العربية المتحدة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد ٢، المجلد ٧، الجزائر، (٢٠٢٠).

٢. جميلة الجوزي التكامل الاقتصادي العربي/ الواقع والافاق، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد (٥)، الجزائر، (٢٠٠٨).
٣. ديدوش هاجرة، حريري عبد الغني دور الصيرفة الالكترونية في تحسين الخدمة المصرفية- دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد (٢٦)، (٢٠٢١).
٤. سهى معاد تطور البنوك الذكية في عصر الاقتصاد الرقمي اتحاد المصارف العربية، الدراسات والابحاث العدد (٤٨٨)، لبنان، (٢٠٢١).
٥. وفاء جثير مزعل المعوقات التي تواجه الصيرفة الالكترونية/ دراسة استطلاعية لآراء عينة من موظفي المصارف العاملة في مدينة الناصرية، مجلة دراسات مالية ومحاسبية العدد (٥٧)، العراق، (٢٠٢١).

ثانيا-المصادر الأجنبية

أ- التقارير

1-Swissinfo.ch Annual Report SWI, (2021).

ب-الدوريات

2-Claus D. & others A Bank Branch for the Digital Age, Mckinsey & Company, (2018).

1-Jon Ch. & others The Future of Payment in the Middle East, Mckinsey & Company, (2021).

ج-الكتب

1-Bouma J. J. & others Sustainable Banking, the Greening of Finance, Dloitte & Touche, J.Korhoneu published, first published, 2003.

مستقبل وظيفة الإصدار

في ظل تطور تقانة المعلومات والاتصالات

The Future of Issuance Function Within the Development of Information and Communication Technology

أ.م.د. مظهر خالد عبد الحميد

أ.د. عبد العزيز شويش عبد الحميد

جامعة تكريت

جامعة الامام الصادق (ع)

م.م. أنس خليل مهدي

جامعة الامام جعفر الصادق (ع)

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يناقش هذا البحث تطورات عملية إصدار النقود عبر التاريخ. فبعد الانتقال من مرحلة المقايضة ونشوء النقود بأشكالها المختلفة، أصبحت النقود الذهبية والفضية وسيلة تبادل كفوءة لتلبية احتياجات التبادل السلعي وتسهيل التجارة. ثم كانت مرحلة نشوء النقود الورقية التي عدت مرحلة متطورة أخرى وهامة في إيجاد وسيلة أسهل من النقود الذهبية والفضية كوسيط للتبادل. ولقد قامت النقود الورقية بدورها كاملاً في أداء وظائف النقود المعروفة كمخزن للقيمة ووسيلة للتبادل ومقياس للقيم. ولقد رافق التطورات الأخيرة في طبيعة النقود انتقال هام في عملية الإصدار، عندما تم حصر حق الإصدار بالبنك المركزي الذي صار يؤدي دوراً بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية لكل دولة عبر قيادته للسياسة النقدية.



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٢٧٠-٢٤٥

لقد أدى نشوء النقود الورقية إلى ظواهر عديدة في الاقتصاد العالمي تطورت في أحيان كثيرة إلى أزمات ومشكلات كانت لها آثار عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية، ولقد تفاقمَت هذه المشكلات في القرن العشرين بعد الخروج على قاعدة الذهب ولجوء الدول إلى التماذي في الإصدار النقدي غير المغطى (التمويل بالعجز) مما خلق مشكلات عضوية في الأنظمة الاقتصادية المختلفة تتجسد اليوم بأزمة النظام النقدي الدولي الذي يعمل الجميع على حل مشكلاته دون جدوى.

إن العقود الأخيرة شهدت تطورات حاسمة في ميدان وسائل الدفع تتمثل باستخدام وسائل دفع وتسوية وأدوات مصرفية حديثة تحل محل النقود أو تؤدي جزءاً أو كلاً من وظائفها. وهذه الوسائل في تطور مستمر ساعد عليه انتشار وسائل المعلوماتية والاتصالات الحديثة. ويبدو من خلال متابعة هذه التطورات واستقراء ما ستؤول إليه، إن النقود على أعتاب مرحلة حاسمة قد تختفي فيه أشكالها المتعارف عليها الآن أو يضمحل دورها في الاقتصاد لتحل محلها أدوات الائتمان والبطاقات الذكية والقيود الدفترية الالكترونية وتحويل الأموال عبر الإنترنت وأخيراً ظهور العملات المشفرة التي تمثل تطوراً جوهرياً في النظم النقدية ووسائل الدفع، أن كل هذا التطور سيؤثر في دور البنوك المركزية وفي شكل وطريقة إصدار النقود وفي دورها الراهن، وقد يؤدي إلى اختفاء بعض المشكلات النقدية الرهانة التي يعاني منها النظام النقدي الدولي، لتظهر مشكلات أخرى ذات طبيعة مختلفة.

وفي هذا البحث نحاول دراسة التطورات الرهانة في النظام النقدي وعلاقتها بوظيفة الإصدار وما قد يؤدي إليه ذلك من (القفز) على بعض مشكلات النظام النقدي الدولي الحالي، واستقراء بعض ملامح المشكلات الجديدة المتوقعة. ثم محاولة استكشاف الأدوار الجديدة للبنوك المركزية في عالم يخلو من النقود الورقية أو يكاد وتستخدم فيه العملات المشفرة على نطاق متزايد. ومن ثم تشخيص ملامح السياسات النقدية الملائمة لمثل هذه المرحلة.

الكلمات المفتاحية: البنوك المركزية. وظيفة الإصدار، العملات المشفرة.

ABSTRACT

This paper discusses the developments in the process of issuing money throughout history. After the transition from the barter stage and the emergence of money in its various forms, gold and silver became an efficient means of exchange to facilitate trade. The emergence of paper money was considered as an important stage in finding an easier medium of exchange. Paper money has performed the functions of money. The recent developments in the issuance process, is the restriction of it to the Central Bank, which has come to carry out the monetary policy.

The emergence of paper money has led to many phenomena in the global economy that have often developed into crises and problems that have had many unfavorable effects. These problems have exacerbated in the twentieth century after the departure from the gold standard and resorting to persistence in the uncovered monetary issuance (deficit financing). Which created organic problems in the various economic systems embodied today in the crisis of the international monetary system, which everyone is working to solve its problems to no avail.

The recent decades have witnessed decisive developments in the payment systems, represented by the use of settlement systems and modern banking instruments that perform some of money functions. These means are supported by the spread of modern information and communication means. It seems that money is on the cusp of a crucial stage in which its now-recognized forms may disappear or its role in the economy may diminish, to be replaced by credit tools, smart cards, electronic book entries, online money transfers, and finally the emergence of crypto currencies, which represent a fundamental development. In monetary systems and means of payment, all this development will affect the role of central banks, the form and method of

issuing money and their current role, and may lead to the disappearance of some of the current monetary problems afflicting the international monetary system, to show other problems of a different nature.

In this research, we try to study the current developments in the monetary system and their relationship to the issuance function and what this may lead to (jumping) on some of the problems of the current international monetary system, and extrapolating some features of the expected new problems. Then try to explore the new roles of central banks in a world where no or hardly any fiat money is being used on an increasing scale. Then diagnosing the features of appropriate monetary policies for such a stage.

Keywords: central banks. Issuance function, crypto currency.

مقدمة

لقد تطورت عملية إصدار النقود عبر التاريخ بصورة متوافقة مع احتياجات النشاط الاقتصادي ومتطلباته. فبعد الانتقال من مرحلة المقايضة ونشوء النقود بأشكالها المختلفة، أصبحت النقود الذهبية والفضية وسيلة تبادل كفوءة لتلبية احتياجات التبادل السلعي وتسهيل حركة التجارة. ثم كانت مرحلة نشوء النقود الورقية التي عدت مرحلة متطورة أخرى وهامة في إيجاد وسيلة أسهل من النقود الذهبية والفضية كوسيط للتبادل. ولقد قامت النقود الورقية بدورها كاملاً في أداء وظائف النقود المعروفة كمخزن للقيمة ووسيلة للتبادل ومقياس للقيم. ولقد رافق التطورات الأخيرة في طبيعة النقود انتقال هام في عملية الإصدار، عندما تم حصر حق الإصدار بجهة واحدة تطورت إلى ما نعرفه اليوم بالبنك المركزي الذي صار يؤدي دوراً بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية لكل دولة عبر قيادته للسياسة النقدية ذات الأثر الهام في السياسات الاقتصادية للدول.

لقد أدى نشوء النقود الورقية إلى ظواهر عديدة في الاقتصاد العالمي تطورت في أحيان كثيرة إلى أزمات ومشكلات كانت لها آثار عديدة سياسية واقتصادية

واجتماعية، ولقد تفاقمت هذه المشكلات في القرن العشرين بعد الخروج على قاعدة الذهب ولجوء الدول إلى التماذي في الإصدار النقدي غير المغطى (التمويل بالعجز) مما خلق مشكلات عضوية في الأنظمة الاقتصادية المختلفة تتجسد اليوم بأزمة النظام النقدي الدولي الذي يعمل الجميع على حل مشكلاته دون جدوى (*).

إن العقود الأخيرة تشهد تطوراً جديداً في ميدان النقود يتعاضد يوماً بعد يوم يتمثل باستخدام وسائل دفع وتسوية وأدوات مصرفية حديثة تحل محل النقود أو تؤدي جزءاً أو كلاً من وظائفها. وهذه الوسائل في تطور مستمر ومتسارع وانتشار متزايد ساعد عليه انتشار وسائل المعلوماتية الحديثة وتطور تقانات الاتصالات. ويبدو من خلال متابعة هذه التطورات واستقراء ما ستؤول إليه، إن النقود على أعتاب مرحلة حاسمة قد تختفي فيه أشكالها المتعارف عليها الآن أو يضمحل دورها في الاقتصاد لتحل محلها أدوات الائتمان والبطاقات الذكية والقيود الدفترية الالكترونية وتسديد المدفوعات وتحويل الأموال ونقلها عبر الإنترنت وأخيراً ظهور العملات الافتراضية المشفرة التي تمثل تطوراً جوهرياً في النظم النقدية ووسائل الدفع، هذه التطورات التي تدفع الكثيرين إلى توقع وتصور وصول العالم إلى مرحلة المجتمع الخالي من النقود الورقية. (Cashless society).

أن مثل هذا التطور سيؤثر في دور البنوك المركزية وفي شكل وطريقة إصدار النقود وفي دورها الراهن، وقد يؤدي إلى اختفاء بعض المشكلات النقدية الراهنة التي يعاني منها النظام النقدي الدولي، لتظهر مشكلات أخرى ذات طبيعة مختلفة.

وفي هذا البحث نحاول دراسة التطورات الراهنة في النظام النقدي وعلاقتها بوظيفة الإصدار وما قد يؤدي إليه ذلك من (القفز) على بعض مشكلات النظام النقدي الدولي الحالي، واستقراء بعض ملامح المشكلات الجديدة المتوقعة. ثم محاولة استكشاف الأدوار الجديدة للبنوك المركزية في عالم يخلو من النقود الورقية أو يكاد. وتشخيص ملامح السياسات النقدية الملائمة لمثل هذه المرحلة.

(*) - هناك دلائل واضحة على أن بعض الأطراف الدولية تستفيد أحياناً كثيرة من بعض مشكلات النظام النقدي الدولي .

١_ المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١_ مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في أن هناك احتمالاً متزايداً لاختفاء النقود الورقية أو تضائل دورها في النظام النقدي الدولي الراهن. وإن حدوث ذلك قد يؤدي إلى حل مشكلات عديدة وخلق مشكلات أخرى، كما إن دور البنك المركزي سيتغير جذرياً وسيحتاج إلى أدوات جديدة مختلفة لإدارة سياسته النقدية، إذ إن الأدوات الحالية لن تكون فعالة في البيئة الجديدة. ولذلك فإن مشكلة البحث تتمحور حول تصور دور البنك المركزي في هذه البيئة.

٢.١_ هدف البحث:

يهدف البحث إلى إلقاء نظرة جديدة على النظام النقدي العالمي الراهن ولفت الأنظار إلى هذا الميدان الذي قد يكون حلاً لمشكلات تعاني منها دول العالم مجتمعة كما تعاني منها كل دولة وفق ظروفها ووفق حالتها الاقتصادية ووفق نظامها النقدي. ومحاولة استقراء بوادر المشكلات التي يمكن أن تنشأ نتيجة هذه التطورات ووضع تصور أولي لسبل مجابهة وحل المشكلات الجديدة.

٣.١_ أسلوب البحث:

سيعتمد البحث على الأسلوب الوصفي للتعرف على بعض ملامح النظام النقدي الراهن والتعرف على عناصر وظيفة الإصدار واستخدام المؤشرات المتاحة لاستقراء اتجاهات تطورها المستقبلي مع استخدام المؤشرات المالية المتاحة لدعم الأفكار التي ينطوي عليها البحث.

د-فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية أساسية مفادها: إن نظم الإصدار ستتأثر بالتطورات الرهانة في النظم النقدية ونظم المدفوعات والتسوية وأساليب التعامل بما سيفضي إلى تضائل أهمية وظيفة الإصدار واختفاء بعض المشكلات المحيطة بها أو الناجمة عنها أو خفة حدتها.

٤.١_ أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من محاولته دراسة ظاهرة متنامية وذات أثر على أنشطة البنوك المركزية ودورها وعلى السياسات النقدية ومحركاتها والعوامل المؤثرة فيها، وإنه محاولة لاستقراء التطورات التي ستحدث على الدور الجديد للبنوك المركزية وعلى وظائفها وعلى نظام النقد الدولي.

٢. _ المبحث الثاني/الجانب النظري

١.٢_ جذور وظيفة الإصدار:

ارتبطت نشأة البنوك المركزية في الغالب بوظيفة الإصدار، فاكتساب البنوك المركزية لهذه الصفة جاء نتيجة قيام السلطات الحكومية بحصر وظيفة الإصدار بمصرف واحد اصطلاح على تسميته أولاً بنك الإصدار ثم دعي البنك المركزي بعد أن أسندت إليه وظائف أخرى متعددة تتعلق عموماً بالإشراف على الجهاز المصرفي. ولابد من الإشارة في هذا السياق إلى أن البنوك المركزية الأولى كانت مصارف تجارية اعتيادية يملكها القطاع الخاص (*) إلا أن موقعها قد تعزز لتكون على قمة الجهاز المصرفي بعدما أصبحت الوحيدة المخولة بإصدار النقود وإن ذلك قد جاء بهدف حماية وضمان أنظمة إصدار النقود" (kokkola, ١٥٢, ٢٠١٠).

(*) - لا زالت بعض البنوك المركزية تحتفظ بجزء من حصتها للقطاع الخاص كإشارة رمزية لتلك المرحلة.

٢.٢_ أسس إصدار النقود الورقية:

لقد كان نظام الإصدار النقدي يقوم على أساس المعدنين (الذهب والفضة) وحينئذ كانت النقود تستمد قيمتها من القيمة الذاتية للذهب وللفضة التي كانت أحد أشكال النقود السلعية"، إلا أن نشوء النقود الورقية قد أعطى بعداً ومعنى جديدين لقيمة العملة فبعد أن كانت تستمد قيمتها من قيمة المعدن النفيس وكانت الثقة فيها قائمة على ذلك، أصبحت القيمة والثقة تُستمدان من القانون الذي يضمن قيمة العملة وقابليتها للتداول ويمنحها القوة الإبرائية، ومعنى ذلك إن الثقة في العملة ناشئة من الثقة في الجهة المصدرة (البنك المركزي) (kokkola،٢٠١٠،151،wikipedia). إن شيوع استخدام النقود الورقية كأداة للدفع وحلولها محل النقود السلعية الذهبية والفضية قد جعل لها السيادة والانتشار الواسع في التداول ولم يعد للنقود السلعية أي دور باستثناء الدور الثانوي والمساعد والرمزي للمسكوكات التذكارية والعملات الذهبية. وبعد أن كان إصدار النقود الورقية يقوم على أساس الغطاء الذهبي الكامل في بداية نشوئها، أصبح الذهب لا يشكل إلا جزءاً صغيراً رمزياً في غطاء العملة. بل إن بعض الدول استغنت تماماً عن الذهب كمكون لغطاء العملة واستخدمت احتياطياتها الذهبي لأغراض أخرى. وبذلك لم يعد هناك قيد يحد من قدرة البنك المركزي على إصدار العملة إلا قرار إدارته أو قرار السلطات الحكومية، وأصبحت عملية الإصدار مرنة تماماً بما يلبي احتياجات الاقتصاد الوطني. إن ذلك قد خلق مشكلات متعددة جابهت الأنظمة النقدية المحلية والنظام النقدي الدولي برمته مثل تذبذب أسعار صرف العملات وهبوط لقيمتها وبسبب " التقلبات الجسيمة في القيمة الحقيقية للنقود صار الاقتصاد يعمل بلا كفاءة." (آليه، ١٩٩١، ٢٤).

لقد مرت أنظمة إصدار النقود بالمراحل التالية: (السامرائي والدوري ٢٠٠٦، ٣٧؛ الشناوي ومبارك، ٢٠٠١، ٣٣١؛ كوك، ٣١) :

أ- نظام الغطاء الذهبي الكامل:

وهو النظام الذي رافق ظهور النقود الورقية. إذ إن الشكل الأول للنقود الورقية كان في صورة إيصالات يصدرها الصرافون والمصارف التجارية مقابل إيداعات الجمهور من العملات الذهبية، إذ يمثل الإيصال شهادة على امتلاك حامله المقدار المبين فيه من النقود الذهبية المودعة لدى المُصدِر. أي إن كل إيصال (ولاحقاً كل ورقة نقدية) تغطيه كمية الذهب المذكورة فيه. وبعد شيوع استخدام هذه الإيصالات في التداول وفي تسوية المدفوعات أخذت شكل النقود الورقية المغطاة كاملاً بالذهب. وعندما حصر إصدار هذه النقود بمصرف واحد استمر هذا الإجراء في أن لا تصدر أية كمية من النقود الورقية إلا بعد أن يحتفظ البنك المصدر بما يقابلها من الذهب.

ب- نظام الإصدار الجزئي الوثيق:

وهو تطور هام في أنظمة الإصدار نشأ عام ١٨٤٤ في انكلترا عندما سمح قانون Peel لبنك انكلترا أن يصدر أوراقاً نقدية (بمقدار محدد) تكون مغطاة بسندات حكومية وليس بذهب وأن تكون العملة المصدرة عدا ذلك المقدار مغطاة بالذهب بصورة كاملة، وبذلك دخل عنصر جديد في مكونات غطاء العملة مما أعطى مرونة للبنك المركزي في إصدار أوراق نقدية إضافية تلبي حاجات النمو الاقتصادي، إلا أن الغطاء الذهبي ظل محدداً قوياً لمقدار العملة المصدرة.

ج- نظام غطاء الذهب النسبي:

نشأ هذا النظام في ألمانيا عام ١٨٧٥ وفي هولندا وبلجيكا قبل ذلك عندما أعطيت للبنك المركزي مرونة أكبر في إصدار النقود الورقية، إذ حددت نسبة معينة للذهب في مكونات غطاء العملة المصدرة كأن تكون ٥٠ % أو ٦٠ %، أو أية نسبة أخرى يحددها القانون، أما الباقي فيغطى بسندات حكومية وأوراق مالية ذات نوعية عالية. وهذا الأسلوب يمثل نظاماً معاكساً لنظام الإصدار الجزئي الذي حدد مقدار النقود

الورقية التي تغطي بالسندات، والباقي يغطي بالذهب ومن الواضح إن هذا النظام أكثر مرونة من الأنظمة السابقة.

د- نظام الحد الأقصى للإصدار:

وبموجب هذا النظام لم تعتمد نسب محددة للذهب في مكونات غطاء العملة. وإنما حدد فقط مقدار ما يمكن للبنك المركزي أن يصدره من أوراق نقدية.

هـ- نظام الإصدار الحر:

في هذا النظام تم التخلي عن أية قيود تحدد نوعية الغطاء أو اشتراط أية نسبة من الذهب في مكوناته. أو تحديد حد أقصى للإصدار، وإنما أعطيت الحرية للسلطة النقدية في تقرير مقدار ما تصدره من أوراق نقدية وفي تحديد نوعية غطائها وإن الاعتبار الأساسي في ذلك هو حاجة النشاط الاقتصادي وضرورات المحافظة على استقرار أسعار صرف العملة والآثار المحتملة لكميات الإصدار على المؤشرات الاقتصادية لا سيما التضخم. ومن الواضح إن هذا النظام أعطى البنك المركزي كامل الحرية في عملية الإصدار. وفي الجداول التالية أمثلة على مقدار العملات المصدرة للبنك المركزي العراقي وعدد من البنوك المركزية على الصعيد العالمي. علماً إن الأرقام في الجداول تمثل العملة في التداول أما العملات الأخرى التي هي بهيئة أرصدة إلكترونية فإنها تمثل أضعاف هذا المبلغ وعلى سبيل المثال فإن العملة المصدرة من قبل الاحتياطي الاتحادي الأمريكي لعام ٢٠٢١ بلغت ٦,٣٩ ترليون دولار منها حوالي ٤ ترليون كانت مودعة كأرصدة لديه والباقي يمثل العملة في التداول.

جدول (١) العملة المصدرة من قبل البنك المركزي العراقي (مليار دينار)

السنة	المبلغ	الملاحظات
٢٠١٠	٢٧٥٠٧	
٢٠١١	٣٢١٥٧	
٢٠١٢	٣٥٧٨٤	
٢٠١٣	٤٠٦٣٠	
٢٠١٤	٣٩٨٨٣	
٢٠١٥	٣٨٥٨٥	
٢٠١٦	٤٥٢٣١	
٢٠١٧	٤٤٢٣٦	
٢٠١٨	٤٤٢٦٤	
٢٠١٩	٥١٨٣٤	
٢٠٢٠	٦٦٠٣١	
٢٠٢١	٧٦٥٦١	

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات متعددة

جدول (٢) النقود في التداول للبنك المركزي الأوروبي (مليون يورو)

السنة	المبلغ	الملاحظات
٢٠١٠	٨٣٩٧٠٢	
٢٠١١	٨٨٨٦٢٩	
٢٠١٢	٩١٢٥٩٣	
٢٠١٣	٩٥٦١٨٤	
٢٠١٤	١٠١٦٥٣٨	
٢٠١٥	١٠٨٣٤٣٠	
٢٠١٦	١١٢٦٢٢١	
٢٠١٧	١١٧٠٧٢٦	
٢٠١٨	١٢٣١١٣٣	
٢٠١٩	١٢٩٢٧٣٦	
٢٠٢٠	١٤٣٤٥٠٢	
٢٠٢١	١٥٤٤٣٧٠	
٢٠٢٢	١٥٧٥٨٨٢	لغاية آب ٢٠٢٢

المصدر: موقع البنك المركزي الأوروبي www.ecb.europa.eu

جدول (٣) النقود في التداول لبنك إنكلترا (مليون باون إسترليني)

السنة	المبلغ	الملاحظات
٢٠١٣	٦٢٤٧٠	
٢٠١٤	٦٦٠٣٨	
٢٠١٥	٦٩٧٤٧	
٢٠١٦	٧٦٤٩٥	
٢٠١٧	٧٧٤٦٢	
٢٠١٨	٧٧٦٢١	
٢٠١٩	٧٧٦٦٩	
٢٠٢٠	٨٥٧٠٠	
٢٠٢١	٨٦٠١٦	

المصدر : الموقع الرسمي لبنك إنكلترا <https://www.bankofengland.co.uk>

جدول رقم (٤) العملة في التداول للاحتياطي الاتحادي الأمريكي (مليار دولار)

السنة	المبلغ	الملاحظات
٢٠١٢	١١٠٠	لشهر تشرين الأول
٢٠١٣	١١٧٦	لشهر تشرين الثاني
٢٠١٤	١٢٥٥	لشهر تشرين الثاني
٢٠١٥	١٣٥٠	لشهر تشرين الثاني
٢٠١٦	١٤٣١	لشهر تشرين الثاني
٢٠١٧	١٥٣٧	لشهر تشرين الثاني
٢٠١٨	١٦٤٣	لشهر تشرين الثاني
٢٠١٩	١٧٢٥	لشهر تشرين الثاني
٢٠٢٠	١٩٥٧	لشهر آب
٢٠٢١	٢٠٢١	لشهر تشرين الثاني

المصدر : الموقع الرسمي للاحتياطي الاتحادي www.federalreserve.gov

٣. المبحث الثالث/الجانب العملي:

٣.١_ النقود وأشباهاها وبدائلها:

لقد أشرنا إلى وظائف النقود بإيجاز وهي يمكن أن تؤدي كلا أو جزءا بواسطة وسائل متعددة أخرى إلى جانب النقود. منها ما يدعى أشباه النقود وأخرى تدعى بدائل النقود والوسائل المساعدة التي تتعدد وتنتشر يوما بعد يوم فتكون مساعدة أو بديلة أو إنها تحل محلها. إن من هذه الوسائل ما يلي:

١ - أشباه النقود: وهي الموجودات التي توصف بأنها تشبه النقود لأنها يمكن أن تحول إلى نقود بسهولة وسرعة دون أن تفقد جزءاً يذكر من قيمتها المالية. (السيد علي، ٨٤، ٢٣). وتدعى أيضاً (Near Money) أو (Quasi Money) وهي الأدوات المساعدة التي يمكن أن تؤدي إحدى وظائف النقود وهي وظيفة مستودع القيمة. ورغم إن كثيراً من الموجودات يمكن أن تؤدي هذا الدور إلا أن المحدد الأساسي لاعتبار الموجود ضمن فئة أشباه النقود هو إمكانية تسيله بسهولة وسرعة ودون خسارة. ولذلك نجد إن الموجودات المالية لا سيما الحكومية منها يمكن أن تعد النوع الأساسي لأشباه النقود. وتضاف لها الودائع الادخارية وشهادات الإيداع ووثائق التأمين.

٢-النقود المصرفية: وهي الأرصدة التي يحتفظ بها الزبائن في حساباتهم لدى المصارف التجارية وتعد مطلوبات لدى هذه المصارف (Board of Governors of federal reserve system:2022: p25) كما تسمى نقود الودائع عندما تخلقها المصارف التجارية من خلال عملية خلق النقود وهي تنشأ نتيجة قيام تلك المصارف بفتح الحسابات الجارية ومنح الائتمان إلى زبائنها لاسيما التسهيلات المصرفية التي توضع تحت تصرفهم في حساباتهم الجارية مما يمكنهم من سحبها في أي وقت، إذ إن "عمليات المبادلة تجري إما بواسطة العملة المتداولة أو عن طريق الحسابات الجارية، إذ تختلف نسبة التركيز على أي منهما من دولة لأخرى تبعا لتطور

اقتصادها وتقدمه وكفاءة أجهزته المصرفية." (حمدون ،٢٦، ١٩٧٨). وبهذه الوسيلة فإن المصارف التجارية تضخ إلى الاقتصاد وسائل دفع إضافية إلى جانب النقود التي يصدرها البنك المركزي. (فلما كانت النقود الورقية التزامات على البنك المركزي فإن الودائع الجارية هي التزامات على المصارف التجارية يمكنها تحويلها إلى نقود." (السيد علي، ١٩٨٤، ١٢٣).

إن هذا النوع من النقود يؤثر في عرض النقد كثيراً، إلا أن المحدد الأساسي له هو إنها لا توضع في التداول إلا بناءً على طلب من الطرف المستلم (المقترض) في حين توضع الأوراق النقدية الحكومية (نقود البنك المركزي) في التداول دون اشتراط وجود طلب مسبق عليها. (كوك، ٣٧).

٣ - بدائل النقود:

تظهر الأبحاث المتعددة استمرار التغيرات الهامة في الطريقة التي يجري فيها الأفراد والمؤسسات والحكومات مدفوعاتهم (فالبيانات المنشورة من قبل الاحتياطي الاتحادي الأمريكي توضح إنه منذ العام ٢٠٠٣ فإن عدد المدفوعات الالكترونية في الولايات المتحدة التي تمت عن طريق بطاقات الائتمان وبطاقات الدفع الفوري وأنظمة المقاصة الآلية (ach) تجاوزت عدد المدفوعات بال شيكات لأول مرة . أما في عام ٢٠٠٦ فإن عددها أصبح أكثر بمرتين.) (Federal Reserve ،٢٠٠٨، Bulletin)

إن ذلك يتم عبر الموجودات التي تصلح لأداء وظيفة وسيط المبادلات وتشمل الوسائل التي تنوب عن النقود في تسوية المدفوعات ومن ثم فإن وظيفتها كوسيط تكون لفترة قصيرة. ومن هذه الأدوات:

أ: بطاقات الائتمان Credit Cards وهي بطاقات تصدرها المصارف والمؤسسات المالية لزيائنها يمكنهم بواسطتها الحصول على السلع والخدمات دون الدفع الفوري للنقود. وهي تعطي حاملها تسهيلات ائتمانية وإمكانية تأخير المدفوعات وان مبلغ

الائتمان الممنوح ومدته تحدد بالاتفاق بين جهة إصدار البطاقة وحامل البطاقة. ويمكن تسوية مبلغ الائتمان الممنوح أما في نهاية الفترة أو على فترات دورية خلال مدة سريان البطاقة وتتخذ فائدة على الرصيد المستخدم من التسهيلات وفي بعض الأحيان لا يدفع الزبون فوائد إلا على الرصيد الذي لم يسدد خلال فترة الاستخدام المتفق عليها. (سحنون، ٦٣، ٢٠٠٣؛ ٣١، ٢٠١٠؛ kokkola)

ب: البطاقات الدائنة: Debit Cards وهي تشبه في وظيفتها وآلياتها بطاقات الائتمان إذ تمكن المستهلكين من الحصول على السلع والخدمات من خلال تحويل أثمانها إلكترونياً من حساباتهم في المصارف إلى حسابات مجهزي السلع والخدمات. وهي بديل أسرع من استخدام النقد (Mishkin، ٥٥، ٢٠٠١) وبذلك فإنها تختلف عن بطاقات الائتمان في أن المبالغ المستخدمة فيها تستقطع من الحساب الجاري الدائن للزبون وإن الرصيد الذي فيها دائن دائماً.

ج-البطاقات الذكية (بطاقات القيمة المخزنة) (Stored Value Cards) : وهي مشابهة لبطاقات الدفع الفوري وبطاقات الائتمان ولكنها تختلف في أنها تحتوي على مقدار محدد من النقد الرقمي وأبسط أشكالها هو البطاقات البلاستيكية التي تحتوي على رقائق حاسوبية قادرة على تخزين المعلومات وبضمنها مقدار النقود الإلكترونية التي يملكها الشخص والنوع الأكثر تطوراً هو ما يدعى (البطاقة الذكية) (Smart Card) التي تحتوي على رقاقة حاسوبية يمكن أن تحمل بنقد رقمي من الحساب المصرفي لحاملها. وهي يمكن أن تحمل أما من مكائن الصراف الآلي أو من الحاسوب الشخصي أو من هواتف مجهزة بتجهيزات خاصة بذلك. وهي تستخدم لتحويل الأموال بين المستهلك وتاجر التجزئة وبينه وبين المصرف كما يمكن استخدامها لتحويل الأموال من فرد إلى فرد آخر باستخدام تجهيزات خاصة لذلك الغرض وبذلك فإنها تتوب مناب النقود تماماً.

(Mishkin، ٢٠٠١، ٥٥؛ McConnell & Brue، ٢٦٠، ٢٠٠٢)

د - النقود الالكترونية E- Cash

وهي قيمة نقدية تمثل التزاما على المصدر ومخزنة على واسطة الكترونية ومقبولة كأداة للدفع. (kokkola ،٣٠،٢٠١٠، WWW.ECB.) وهي تستخدم عبر الانترنت لشراء السلع والحصول على الخدمات وتسوية المدفوعات والالتزامات ويمكن لأي شخص أن تكون لديه نقود إلكترونية عن طريق قيامه بفتح حساب مع مصرف يقدم خدماته على الشبكة الدولية ومن ثم تحول النقود إلى حاسبة الشخص . فعندما يرغب بشراء السلع أو التمتع بالخدمات فإن عليه التجول في الشبكة العالمية للبحث عما يرغبه وعندما يعثر عليه ويطلب الشراء فإن أثمان السلع أو الخدمات تحول إلكترونياً من حاسبته ومن ثم من حسابه لدى مصرفه إلى حاسبة المتجر أو الجهة المقدمة للخدمة ومن ثم إلى حسابها لدى مصرفها، وبعد ذلك تشحن البضاعة أو يتاح له التمتع بالخدمة.

وقد نشأ هذا النوع من النقود عام ١٩٩٥ من قبل شركة ألمانية. وتتصف بأنها ثنائية الأبعاد حيث يتم تبادلها دون الحاجة لطرف ثالث ويؤدي استخدامها إلى تحقيق سرعة في تسوية المدفوعات وسهولتها وتقليل الحاجة إلى الاحتفاظ بالنقود. (السراج، ٢٠٠١، ٥٤٧)

هـ - الصكوك الإلكترونية Electronic Checks

*-الصك المباشر على الانترنت: وهو خدمة تتيح لمستخدمي الانترنت أن يسددوا التزاماتهم مباشرة على الانترنت دون الحاجة لتحرير صك ورقي إذ يقوم الزبون بكتابة ما يماثل الصك الورقي على الانترنت (أي بنفس الشكل والمواصفات والبيانات) ثم إرساله إلى الطرف الآخر الذي يرسله بدوره إلى مصرفه وبعد التحقق من شرعية الصك يقوم بتحويل مبلغه من حساب المحرر إلى حساب المجير الأخير ونظرا إلى أن هذه العملية تتم إلكترونيا فإنها أرخص بكثير وأكثر ملاءمة من الصكوك الورقية إذ تبلغ كلفتها ٣/١ كلفة الصك الورقي (Mishkin، ٥٦، ٢٠٠١) .

أما كيفية التحقق من صحة الصك ودقة المعلومات التي يحتويها لاسيما توقيع المحرر، فإن ذلك يتم عبر استخدام رموز خاصة تدعى اليوم (التوقيع الإلكتروني) الذي يتضمن شفرات ورموز لا يستطيع أحد فكها أو التعرف عليها باستثناء صاحب الحساب والمصرف. (الجبوري ، www.eastlaw.com) . وتشير الإحصاءات إلى أن عدد الصكوك الإلكترونية قد وصل في عام ٢٠٠٧ إلى (٦,٦) مليار صك بقيمة (٢١) تريليون دولار وذلك في الولايات المتحدة مقارنة بـ (١٦,٧) مليار صك ورقي بقيمة (٧,٥) تريليون دولار. (Federal reserve Bulletin, 2008).

*-الصك المباشر على الانترنت: وهو خدمة تتيح لمستخدمي الانترنت أن يسددوا التزاماتهم مباشرة على الانترنت دون الحاجة لتحرير صك ورقي إذ يقوم الزبون بكتابة ما يماثل الصك الورقي على الانترنت (أي بنفس الشكل والمواصفات والبيانات) ثم إرساله إلى الطرف الآخر الذي يرسله بدوره إلى مصرفه وبعد التحقق من شرعية الصك يقوم بتحويل مبلغه من حساب المحرر إلى حساب المجير الأخير ونظرا إلى أن هذه العملية تتم إلكترونيا فإنها أرخص بكثير وأكثر ملاءمة من الصكوك الورقية إذ تبلغ كلفتها ٣/١ كلفة الصك الورقي (Mishkin, ٥٦, ٢٠٠١).

أما كيفية التحقق من صحة الصك ودقة المعلومات التي يحتويها لاسيما توقيع المحرر، فإن ذلك يتم عبر استخدام رموز خاصة تدعى اليوم (التوقيع الإلكتروني) الذي يتضمن شفرات ورموز لا يستطيع أحد فكها أو التعرف عليها باستثناء صاحب الحساب والمصرف. (الجبوري ، www.eastlaw.com) . وتشير الإحصاءات إلى أن عدد الصكوك الإلكترونية قد وصل في عام ٢٠٠٧ إلى (٦,٦) مليار صك بقيمة (٢١) تريليون دولار وذلك في الولايات المتحدة مقارنة بـ (١٦,٧) مليار صك ورقي بقيمة (٧,٥) تريليون دولار. (Federal reserve Bulletin, 2008).

*- الصك البلاستيكي: وهو بطاقة بلاستيكية مزودة بشرائط ممغنطة وخلايا تخزين مدمجة عليه تحتوي على معلومات وبيانات بعضها مرئي وبعضها مخزن على

الشرائط الممغنطة بطريقة مشفرة وتتضمن تلك البيانات المعلومات الكاملة عن الساحب ورقم حسابه ورقم الصك واسم المصرف والمعلومات الأخرى التي تحتويها الصكوك الاعتيادية . وميزة هذا النوع من الصكوك هو إنها لا يمكن تحريرها دون وجود رصيد مقابل لها في حساب الساحب . وبذلك فإنها ستقضي على ظاهرة الصكوك التي تسحب بدون رصيد (الصكوك المعادة) و ستحافظ على الثقة المطلوبة للتعامل المصرفي ، وإعادة الاعتبار للصكوك كظاهرة حضارية ووسيلة مصرفية معتمدة لتسوية المدفوعات بسهولة بعد ازدياد عمليات سحب الصكوك بدون رصيد لاسيما في البلدان الأقل تطورا.

جدول (٥)

تطور حجم بعض أدوات المدفوعات في الولايات المتحدة بين عامي ٢٠١٠ - ٢٠١٨

٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
١٢٥٠٧	٩٤٧٧	٧٥١٦	٦٤٧٤	٤٨٢٠	٣٩٧٩	٣٦٦٠	٣٣٣٦٧	٢٨٨٥	بطاقات الائتمان الدولية*
٧١٢٩٠	٧٢١٨٩	٧٠٧٠٨	٦٢٥٢٤	٤٩٧٩٧	٤٠٦٠١	٣٨٧٠٠	٢٤٧٢٢	٢١٠٤	البطاقات الدائنة الدولية*
١٥٥١١٧	١٤٤٤٢٨	١٣٤٩٠٤	١١٩٠٥٧	٩٢٧٠٣	٨٧٨٨٠	١٣٩٦٩٣	٧٤٨١٦	٤٠٢٧٥	بطاقات الائتمان المحلية
١٧٤٥٤	١٧٢١٠	١٦١٢٦	١٨٥٦٢	١٩٩٦١	١٩٢٠٢	١١٥٥١	٧٦٧٠	٣٦٩٠	بطاقات الدائنة المحلية
٢٢,٩	٢١,٥	٢٠,٣	١٩,٣	١٨,٣	١٧,٦	١٦,٨	١٦,١	١٥,٦	معاملات الـ ACH**

*- العدد بالآلاف

** - العدد بالمليارات

Ref: Report to the Congress on the Use of the ACH System and Other Payment Mechanisms for Remittance Transfer to Foreign Countries. May 2019. Board of Governor of the Federal Reserve System.

٤- العملات المشفرة (crypto currencies) :

وهي آخر حلقة في تطور وسائل الدفع وتمثل طفرة دراماتيكية في النظم المالية الحديثة إذ تتمثل في نظام نقدي إلكتروني تجري بموجبه المدفوعات بين أطراف المعاملة دون الحاجة إلى أي وسيط وذلك لأنها لا تصدر عن جهة مركزية ولا عن بنك مركزي ولا عن أية سلطة رسمية. ويمكن تعريفها بأنها: (وحدات رقمية مشفرة ليس لها وجود مادي تصدر عن جهات لامركزية وتعمل على شبكة الانترنت حصراً باعتبارها عملة عند القائل بها) (الجميل، ٢٠١٩، ص ٦) .

وهذه العملات تنشأ من خلال خوارزميات معقدة وبموجب عملية حاسوبية تدعى (التعدين) (Mining) يقوم بها مختصون. إن أول عملة صدرت من هذا النمط هي عملة البتكوين عام ٢٠٠٩ تبعتها إصدار عدد كبير من هذه العملات تعد اليوم بالآلاف. وتتميز هذه العملات بأن التعامل بها يتسم بالسرعة والكفاءة والتكاليف المنخفضة جداً مما خلق إقبالاً واسعاً على التعامل بها وارتفعت أسعار صرفها إلى مستويات مرتفعة جداً لا سيما بالنسبة لعملة البتكوين.

إلا أن عدم صدورها من جهة مركزية تضمنها وإمكانية استخدامها لتمويل أنشطة غير قانونية وللتهرب الضريبي وعدم خضوعها لتدابير السلطات النقدية دفع كثيراً من الدول والبنوك المركزية والاقتصاديين إلى معارضتها ومقاومتها، بل إن بعض الدول منعت التعامل بها.

٢.٣_التوجهات المتوقعة لبيئة النظام النقدي ووسائل الدفع:

إن استخدام وسائل الدفع الجديدة ، التي عرضنا نماذج منها فيما سبق ،(ولا بد إن هناك أشكال أخرى ،ولا بد أيضاً أن تظهر أشكال جديدة)، يتوقع له على المدى البعيد

أن يؤدي إلى التحول التدريجي عن النقد الورقي إلى تلك الوسائل بسبب مزاياها المتعددة وسهولة تسوية المدفوعات عن طريقها لاسيما بالمبالغ الكبيرة وللزبائن البعيدين وعبر البحار وفي الدول الأخرى. إن ذلك باتفاق كثير من الباحثين والمحليلين سيؤدي إلى تهيئة مقدمات نشوء المجتمع الخالي من النقود (Cashless Society) ولقد توقع هؤلاء أن يحدث ذلك بسرعة إلا أن الواقع لم يشهد ولادة هذا المجتمع بعد وذلك بسبب عدة ظروف منها : (محمود Mishkin، ٢٠٠١، ٥٦؛ ٢٠٠٣، ٦٣،

١-الكلف العالية للبنية التحتية الضرورية لاشتغال وسائل الدفع الجديدة كالحاسبات ووسائل الاتصال وقارئات البطاقات. ومشكلات الأمان التي تواجهها وسائل الدفع الجديدة كإمكانية دخول قراصنة الانترنت والأشخاص غير الأمنيين إلى الشبكات واستغلال قدراتهم الفنية للسرقة والابتزاز والاحتيال.

٢-إن استخدام الوسائل الحديثة يتطلب من الزبائن تقديم كثير من المعلومات الشخصية التي ستكون متاحة لجهات متعددة حكومية وغير حكومية، معروفة وغير معروفة، وربما لا يكون بعض الناس راغبين بكشف جزء أو كل هذه المعلومات الشخصية للغير.

٣-لازال للعامل النفسي وللعادات وللتقاليد أثر في تفضيل الناس الاحتفاظ بالسيولة النقدية واكتنازها لاسيما في الدول النامية التي تكون أجهزتها المصرفية متخلفة.

٤-إن بعض بدائل النقود تحمل البنوك المركزية أو المصارف التجارية أو الزبائن تكاليفاً، في حين لا تحملها النقود الورقية مثل تلك التكاليف، بل على العكس تحقق لها أرباحاً.

٥-قد تكون الأشكال الحديثة من النقود وبدائلها وأشباهاها أكثر عرضة للتهريب ولغسيل الأموال.

٣.٣- مزايا التوجه الجديد في وسائل الدفع:

إن وسائل الدفع الجديدة وما ستتطور إليه ستقدم مزايا متعددة للنظم الاقتصادية المختلفة منها:

- ١- الكفاءة والسرعة في انجاز وتسهيل إجراء الصفقات.
- ٢- رغم إن البنية التحتية اللازمة لاشتغال أنظمة الدفع الحديثة ذات كلف عالية في بداية اشتغالها إلا أن هذه الكلف ستتناقص بعد ذلك مع توسع الاستخدام وتغطية الكلف وتحقق اقتصاديات الحجم. فضلاً عن إن اختفاء النقود الورقية سيؤدي إلى اختفاء أنواع متعددة من الكلف ككلف الإصدار الجديد للعملة الورقية وكلف استبدال العملات وإتلاف المتقادم أو الملغى منها.
- ٣- القضاء على ظاهرة تزوير العملات وانخفاض قيمتها التي تكلف الاقتصاديات المعاصرة كثيراً من الأموال وتعوق فرص التنمية. رغم عدم إغفال التحدي الجديد المتمثل بتهديد قراصنة الانترنت الذين قد يتمكنون أحياناً من اختراق الشبكات بهدف السرقة أو التزوير.
- ٤- إن عملية إصدار (*) أو إيجاد أو خلق النقود سترتبط بالمعاملات الحقيقية والاقتصاد الحقيقي وستختفي كثير من الأنشطة الهامشية والطفيلية كالمضاربة على أسعار العملات والتزوير.
- ٥- سيتم الاستغناء عن كثير من التسهيلات والتجهيزات اللازمة لإدارة الموجود النقدي من العملات الورقية، كأماكن الخزن والخزائن الحديدية الكبيرة والثقيلة والغرف والأبواب الحصينة وسيارات نقل النقود وما تتطلبه من إجراءات حماية وحفظ وتأمين وكل الكلف المرتبطة بذلك.

(*) -ربما ستختفي مفردة الإصدار لتحل محلها مفردات تعبر عن طبيعة عملية (إيجاد) ووسائل الدفع الجديدة، إذ انتشر مثلاً مصطلح (التعدين) الذي يرتبط بعملية إطلاق العملة المشفرة.

٤.٣_ أثر نظم الإصدار ووسائل الدفع الجديدة على السياسة النقدية:

إن سيادة وانتشار وسائل الدفع الجديدة سيؤثر بلا شك على السياسة النقدية للبنك المركزي لأنها ستغير طبيعة النظام النقدي وطبيعة عناصره ومكوناته وطبيعة تأثيراتها الاقتصادية. فالنظام النقدي الحالي يقوم على بنية مادية ومحاسبية تتمثل بالنقود الورقية ونقود الودائع (نقود المصارف التجارية) وتتحكم البنوك المركزية بعرض النقد عن طريقين ، فالتحكم في عرض النقود الورقية يتم من خلال سيطرة البنك المركزي على عمليات الإصدار وقدرته على زيادة أو تقليل أو حتى إيقاف عمليات الإصدار ، وذلك وفق مقتضيات الحالة الاقتصادية .

أما نقود الودائع فإن البنك المركزي يستطيع التحكم بها عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية كسعر الخصم وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة والإقناع الأدبي وغيرها.

ومن خلال ما سبق رأينا إن كثيرا من أشكال من النقود وأشباه النقود إنما تصدر عن المصارف التجارية ومؤسسات مالية أخرى أي إنها لا تصدر عن البنك المركزي كما هو حال النقود الورقية (رغم إنها تستند على هذه النقود الورقية في النهاية) . إن هذا الوضع قد يعيدنا إلى مرحلة شبيهة بمرحلة نشوء النقود الورقية (قبل حصر حق الإصدار بالبنك المركزي) عندما كانت النقود تصدر من جهات متعددة وعندما كان هناك لا تأكد يحيط بها نتيجة قلة الثقة بجهات الإصدار وكانت هناك وصعوبات في إثبات موثوقية النقود المصدرة من قبلها (kokkola،٢٠١٠،١٥١)

إن حل تلك المعضلة في ذلك الحين قد تم عن طريق حصر حق الإصدار بالبنك المركزي وإسناد مهمة إدارة السياسة النقدية إليه. أما الآن فإن طبيعة الأنظمة

المصرفية وأنظمة ووسائل (إطلاق) النقود الحديثة بأشكالها المختلفة إلى التداول يجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل حصر حق إصدارها بالبنك المركزي ، وإن البديل الذي يمكن اقتراحه هو الاستفادة من (أو استخدام) أدوات ووسائل التكنولوجيا الحديثة وشبكات الاتصالات والمعلوماتية لتمكين البنك المركزي أو مساعدته على المراقبة والإشراف والسيطرة على حجم النقود المصدرة وتوقيات إصدارها ويمكن كذلك وضع نوع ملائم من السقوف الائتمانية التي يمكن أن تساعد على تنظيم عملية الإصدار من قبل تلك الجهات.

٤.المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات:

٤.١_ الاستنتاجات:

- ١-تعد وظيفة الإصدار من أهم وظائف البنك المركزي، وإن إدارتها هي ركيزة أساسية في إدارة السياسة النقدية.
- ٢-إن الإخفاقات في الإدارة الجيدة لعملية إصدار النقود(البنكنوت) هي السبب وراء كثير من المشكلات التي تجابه الأنظمة النقدية المختلفة والنظام النقدي الدولي أيضاً.
- ٣-تتزايد أهمية وسائل الدفع الجديدة التي تنوب مناب النقود، وهي تحل بالتدريج محل النقود الورقية في أداء كثير من المعاملات والصفقات.
- ٤-إن تطور وسائل الاتصالات والمعلوماتية قد أدى إلى كثير من التطور في وسائل الدفع وبدائل النقود.
- ٥-رغم التطور الكبير في وسائل الدفع الجديدة وبدائل النقود، إلا أنها لم تحل محلها تماماً، ويعود ذلك إلى وجود عدد من الصعوبات الفنية والاقتصادية والسلوكية.

٦- أن وسائل الدفع الجديدة وبدائل النقود لها ميزات تصب في صالح الاقتصاد العالمي وستقدم حلولاً لكثير من مشكلات السياسة النقدية و النظام النقدي الدولي، وتؤدي إلى إيجاد أدوات جديدة لإدارة السياسة النقدية و غياب أدوات أخرى مما هو مستخدم اليوم.

٢. التوصيات:

- ١- العمل على تنشيط ونشر التعامل بوسائل الدفع الجديدة وبدائل النقود لما تحققه من مزايا ولأنها ستتقل المجتمع إلى آفاق جديدة في الاقتصاد والإدارة.
- ٢- دراسة التشريعات الضرورية التي يلزم اعتمادها لغرض حل المعضلات والقضايا التي قد تنشأ عن اعتماد وسائل الدفع الجديدة.
- ٣- تعميق الدراسات المختصة للتعرف على الآثار الاقتصادية لوسائل الدفع الجديدة
- ٤- تعزيز التعاون بين الجهات المعنية بالموضوع (البنوك المركزية والمصارف التجارية ومؤسسات الاتصالات والمعلوماتية) لغرض توسيع البنى التحتية اللازمة لنشر وتوسيع وتسهيل التعامل ببدائل النقود ووسائل الدفع الجديدة وتخفيض الكلف العالية المرافقة لها.
- ٥- تعزيز الوعي الجماهيري بأهمية هذه الوسائل ومزاياها والعمل على نشرها بين أوسع عدد ممكن من المتعاملين أفراداً ومؤسسات ودول.

المصادر

أولاً: العربية:

- ١-آليه، موريس(١٩٩٣): الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق. من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد. البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. سلسلة محاضرات العلماء البارزين (١) الطبعة الأولى.
- ٢-الجميل. د. إسماعيل عبد عباس (٢٠١٩). العملات المشفرة وعلاقتها بالنقود الإلكترونية. سلسلة دراسات اقتصادية. ٢.
- ٣-الدوري. د. زكريا والسامرائي. د. يسرى: البنوك المركزية والسياسات النقدية. (٢٠٠٦) دار اليازوري العالمية للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- ٤-الزلمي. بسام أحمد، والسراج.د.عبود(٢٠١٠): دور النقود الالكترونية في عمليات غسيل الأموال. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد ٢٦ العدد الأول.
- ٥-الشناوي، د. إسماعيل أحمد ومبارك، د. عبد النعيم (٢٠٠١): اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية. قسم الاقتصاد. كلية التجارة جامعة الإسكندرية.
- ٦-كوك.م.ا.ج (١٩٨٥): الصيرفة المركزية. ترجمة عبد الواحد المخزومي. دار الطليعة. بيروت. لبنان.
- ٧ -محمود، سحنون، (٢٠٠٣) النظام المصرفي بين النقود المصرفية والنقود الآلية. مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، جامعة محمد الخيضر بسكرة، الجزائر.

8-Board of Governors of Federal Reserve System, (2022); Money and Payments: The U.S Dollar in the Age of Digital Transformation.

9-Federal Reserve Bulletin. October 2008

10-McConnell, Campbell R. & Brue, Stanley L. (2002): Economics. Principles, problems, and Policies. McGraw-Hill Irwin. Fifteenth Edition.

11-Mishkin, Frederic S. (2002):The Economics of Money Banking and Financial Markets. Sixth Edition. Addison Wesley Longman.

12-[www.ECB.\(European](http://www.ECB.(European) Central Bank)

13-Kokkola, Tom:(2010): the Payment Systems. ECB,(European Central Bank).

14- [www.federal reserve.gov](http://www.federalreserve.gov).

15- <https://www.bankofengland.co.uk>

The Impact of Modern Financial Technologies on the Profitability of Banks

أ.د. نغم حسين نعمة

سلا عبدالسلام عارف

جامعة النهرين / كلية إقتصاديات الأعمال

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

تمر الصناعة المصرفية اليوم بمنافسة كبيرة بين البنوك التقليدية التي تعتمد على الخدمات المحدودة (قبول الودائع ومنح الائتمان) ، والبنوك الناشئة المعتمدة على الخدمات المتطورة والسريعة (تحويل الاموال وبطاقات الائتمان والمحافظ الالكترونية) ، ومع انتشار الهواتف الذكية والانترنت ، ازداد وعي الافراد بالتكنولوجيا ومميزاتها ، واصبح الاقبال على البنوك المتطورة كبير ، ولذلك فأن تبني تلك التقنيات مهم للبنوك لكونها توفر قاعدة زبائن اكبر وتقلل من التكاليف التي يتحملها كل من المصرف والزبون وبالتالي يؤثر ذلك على ربحيتها ، ومن هنا جاءت اهمية البحث للتعرف على تأثير تلك التقنيات على ربحية المصارف ، ويهدف البحث الى التحقق من تطبيق التقنيات المالية الحديثة في المصارف والتعرف على دور التقنيات المالية الحديثة في زيادة ربحية تلك المصارف ، وقد استخدم في البحث المنهج التحليلي .

الكلمات المفتاحية: التقنيات المالية ، الربحية ، المصارف.



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٢٩٠-٢٧١

Abstract :

The banking industry today is going through a great competition between traditional banks that rely on limited services (accepting deposits and granting credit), and emerging banks that rely on advanced and rapid services (money transfer, credit cards and electronic wallets). The demand for advanced banks is great, and therefore the adoption of these technologies is important for banks because they provide a larger customer base and reduce the costs borne by both the bank and the customer and thus affect their profitability, hence the importance of research to identify the impact of these technologies on the profitability of banks, and the research aims to Verifying the application of modern financial technologies in banks and identifying the role of modern financial technologies in increasing the profitability of these banks. The analytical method was used in the research.

Keywords : Fintech , Profitability , Banks

المقدمة

شهدت السنوات القليلة السابقة تطوراً ملحوظاً في التقنيات المالية في كافة القطاعات وفي القطاع المصرفي على وجه الخصوص ، ويرجع ذلك التطور الى ازمة الرهن العقاري عام ٢٠٠٨ ، حيث انعدمت ثقة الافراد بعد تلك الازمة في السياسات المتبعة في البنوك ، وخلال تلك الفترة ، وجدت التقنيات المالية الفرصة المناسبة لتنتشر انتشاراً واسعاً واستخداماً اكبر وذلك لانها توفر الامان والثقة التي افترتها البنوك التقليدية ، وظهرت في تلك الفترة شركات جديدة قامت بتبني تلك التقنيات وتقديمها الى الزبائن ، وبذلك اصبحت الخدمة المصرفية تُقدم بشكل اسرع واكثر سهولة وامان . وان الاهتمام بالتقنيات المالية من قبل البنوك التقليدية اصبح امراً مهماً وذلك من اجل تقديم خدمة اسرع واسهل ومن اجل الحفاظ على مركزها في السوق من خلال زيادة ميزتها التنافسية والحفاظ على انتاجيتها وزيادة سيولتها وقدرتها على مواجهة المخاطر والالتزامات وبالتالي ستؤثر تلك العوامل على زيادة ربحيتها .

١. المبحث الاول / منهجية البحث

١.١: مشكلة البحث

ان الربحية هو الهدف الاساسي لمعظم المصارف من اجل البقاء والمحافظة على مركزها المالي والاستمرار في تقديم الخدمة المصرفية وتحقيق الكفاءة وزيادة حقوق ملكيتها ومواجهة التزاماتها ، وان الانتشار الواسع للتقنيات المالية وتحول الاقتصاد العالمي الى اقتصاد رقمي والعمل على تحقيق الشمول والعولمة المالية ، جعل من الضروري قيام المصارف بمواكبة تلك التطورات التكنولوجية ومحاولة تطبيقها في ممارساتها اليومية والتي من شأنها تسهيل عملية تقديم الخدمة المصرفية الى الزبون وبالتالي تأثيرها على ربحية تلك المصارف .

ويمكن بلورة مشكلة البحث من خلال النقاط الاتية :

١-عدم ادراك بعض المصارف بأهمية التقنيات المالية في زيادة ربحيتها .

٢-هل تحقق المصارف المطبقة للتقنيات المالية الربحية من جراء استخدامها لها ؟

٢.١_ اهمية البحث:

تبرز اهمية البحث في كونه يتناول موضوعاً مهماً على الصعيدين المحلي والعالمي وكالاتي :

١-يتناول البحث موضوعاً مهماً وحيوياً وله دور كبير في تحسين الخدمات المصرفية وتطويرها .

٢-العمل على تعريف ادارات المصارف بأهمية التقنيات المالية في تطوير العمل المصرفي .

٣.١_ اهداف البحث:

تتمحور اهداف البحث في الاتي :

١-التأكد من تطبيق ادوات التقنيات المالية في المصارف

٢- التعرف على مدى تأثير التقنيات المالية في ربحية المصارف

٤.١_ فرضية البحث:

- ١- ان ربحية المصارف ممكن ان تتأثر ايجاباً اذا تم تطبيق التقنيات المالية فيها .
- ٢- تبني التقنيات المالية من قبل المصارف متوقف على درجة وعي الزبائن بتلك التقنيات واهميتها وكيفية استخدامها .

٥.١_ مجتمع وعينة البحث:

تم اختيار مجموعة من البلدان العربية والاجنبية الرائدة في مجال التقنيات المالية و هي (سنغافورة - ماليزيا - الامارات - الاردن)

٦.١_ منهج البحث:

ان المنهج المتبع في البحث هو المنهج الوصفي التحليلي .

٢.المبحث الثاني / الجانب النظري للبحث

١.٢: التقنيات المالية

١.١.٢_ تعريف التقنيات المالية:

في عالمنا الحالي ، ازدادت الحاجة الى الخدمات المالية و اصبح من الضروري ايجاد وسائل جديدة ومتطورة لتقديم تلك الخدمات بشكل اسهل واسرع واكثر امان ، وظهرت عدة مفاهيم للتقنيات المالية تعبر عن وجهات نظر مختلفة في البحوث أو الكتب او التقارير . تشير التقنيات المالية على انها اتمتة الخدمات المالية والتي تستخدم في الاساس من اجل تسهيل ادارة العمليات المالية من قبل اصحاب الاعمال والزبائن بشكل افضل من خلال استخدام خوارزميات متخصصة , (Iman,5,2020) . ويمكن تعريفها ايضا على انها الابتكار المالي الذي ينتج عنه منتج او خدمة جديدة يؤثر على المؤسسات المالية والاسواق , (عبدالرحيم واخرون ,3, 2019) .

٢.١.٢_ أهمية التقنيات المالية:

اثبتت التقنيات المالية أهميتها في القطاع المصرفي من خلال الاتي : (قندوز
٢٠١٩، ٣)

- ١- طورت من كفاءة السوق وقامت بتحسين تجربة الزبائن .
- ٢- تمكين نماذج اعمال ومنتجات وخدمات جديدة لم تكن موجودة .
- ٣- قامت بتقديم خدمات مالية متطورة وحلول تقنية جديدة .
- ٤- بسبب انخفاض تكلفة المعاملات وسهولة انجازها استطاعت التقنيات المالية زيادة الشمول المالي .
- ٥- ان الامان الذي توفره تلك التقنيات ساعد على تحسين تجربة الزبائن .
- ٦- قامت التقنيات المالية الحديثة بالتقليل من عدة مخاطر مثل مخاطر عدم ملاءة الطرف الثاني ومخاطر الشفافية .

٣.١.٢_ ايجابيات التقنيات المالية:

التقنيات المالية يمكنها تحقيق النمو الاقتصادي وايضا توفير فرص عمل جديدة ، وكذلك فان التقنيات تشجع استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية بذكاء وابتكار ، وبالرغم من انخفاض النمو الاقتصادي العالمي في الفترة الاخيرة ، الا ان التقنيات استطاعت عن تساهم في ٥.٩ مليون وظيفة وذلك يمثل ما يقارب ٤% من اجمالي التوظيف في الولايات المتحدة (نعمة،2019;103) . مصدر اوراق د نغم ومن ايجابيات التقنيات المالية في مجال الصناعة المصرفية هي : (Mnuchin et al.,2018;7)

- ١- تخفيض تكلفة المعاملات وتقديم المشورة المالية من خلال الانترنت وايضا تمكن التقنيات المالية من توسيع نطاق الخدمات الى اكبر عدد من المستفيدين وتقديمها باسعار معقولة .
- ٢- تقوم التقنيات المالية بتحليل البيانات الكبيرة من اجل تقديم الفحوصات والتقارير الائتمانية بصورة سريعة وغير ورقية , (Riemer et al.,2017;14) .

٣- اتمتة المقارنة ، وهذا يعني ان المنتج او الخدمة اصبحت مرئية للجميع ومميزاتها قابلة للمقارنة مع المنتج او الخدمة المشابهة لها وهذا يعطي حرية للزبون للاختيار فيما يناسب احتياجاته .

٤- ساهمت التقنيات في اتمتة المقارنة ، والتي تعني بأن كل مميزات المنتج او الخدمة المقدمة تكون مرئية وواضحة لجميع الافراد ويمكن الوصول اليها بسهولة .

٥- ان الفئة العمرية الشابة هي الاقل تعامل مع المؤسسات المالية ومن اجل ذلك عملت التقنيات المالية على ادخال تلك الفئة الى قطاع الخدمات المالية بسبب قدرة تلك الاجيال الشابة على التعامل مع التقنيات الحديثة وفهمها لها , (السرطاوي,5;2020) .

٦- تقليل الاخطاء التي تحدث بسبب تنفيذ المعاملات يدوياً واستبدالها بالتكنولوجيا المتطورة .

٢.١.٤_ النظام البيئي للتقنيات المالية:

النظام البيئي للتقنيات المالية يتكون من ٥ عناصر وهي : (Teixeira et al.,2020;4)

١- الحكومات : تشهد القطاعات المالية على المستوى العالمي تغييرات واضحة في اللوائح وذلك بسبب ظهور التقنيات المالية وتأثيرها الكبير على تلك القطاعات . وان الحكومات بأمكانها التأثير على الابعاد المختلفة للنظام البيئي بشكل ايجابي ، مثل القيام بتخفيض الرسوم والضرائب وتبسيط اللوائح التجارية . وبالرغم من ذلك ، يمكن ان يكون تأثير الحكومات سلبي من خلال الاعتماد على أنشطة بيروقراطية صارمة .

٢- شركات التقنيات المالية الناشئة : وتعني تلك الشركات القائمة على التقنيات المالية الحديثة والتي تقوم بتقديم حلول مبتكرة وابداعية في الصناعة المالية . وتلك الشركات هي المسؤولة عن الابتكارات التي تحدث في الصناعة المالية ، لذلك لابد من تضمينها في النظام البيئي للتقنيات المالية . تلك الشركات تمتلك القدرة على

التأثير على المستهلك بشكل مباشر ، مثل تبني القنوات الرقمية وتلبية احتياجات المستهلك .

٣- مطورين التكنولوجيا : يقومون هؤلاء بتقديم التقنيات الرقمية مثل الحوسبة السحابية والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وانترنت الاشياء ، وتعتبر تلك التقنيات من اهم العوامل التي تؤدي الى نجاح الشركات الناشئة في مجال التقنيات المالية , (Castro,2019;17)

٤- الزبائن : من مميزات الشركات الناشئة في مجال التقنيات المالية هي قدرتها على معرفة احتياجات الزبائن وتلك الميزة هي التي تمكن تلك الشركات على اكتساب زبائن جدد . تحتاج تلك الشركات الى معرفة احتياجات مستخدميها من اجل تقديم خدمة فعالة لهم وتوفير امكانية وصول سريعة وفعالة ، لان الخدمات المتطورة والسريعة تجذب الزبائن .

٥- المؤسسات المالية : تستطيع المؤسسات المالية مثل المصارف سواء محلية كانت او عالمية ان تؤثر على النظام البيئي للتقنيات ، وبأمكان تلك المؤسسات تحفيز الابتكارات عن طريق القيام بتعاون مع شركات التقنيات المالية الناشئة ، وبالتالي المركز المالي لتلك الشركات سيتم تعزيزه عن طريق تلك الشركات , (Diemers et al.,2015;5)

٥.١.٢_ مجالات التقنيات المالية:

للتقنيات المالية مجالات واسعة ومتنوعة تستخدم في التعاملات المالية مثل :

١- تكنولوجيا التأمين : وتعني مجموعة تقنيات ونماذج مبتكرة تملك القدرة على تطوير قطاع التأمين من خلال تحسين الخدمات المقدمة الى حاملي وثائق التأمين وتقليل تكلفتها ، وتسعى تكنولوجيا التأمين الى : (فارس واخرون,2019; 58)

• تحسين وتقوية العلاقة مع الزبون وذلك عن طريق اضافة طابع فردي الى التعاملات من خلال ادوات التخاطب .

• خفض التكاليف لتخفيض قيمة اقساط التأمين فيما بعد .

• إضافة خدمات جديدة الى المؤمن عليه .

• ادارة جميع المخاطبات وعقود التأمين عن طريق الانترنت .

٢- المستشار الالي : ويسمى ايضاً (Robo Advisor) حيث يشير المقطع الاول (Robo) الى عمليات مؤتمتة من دون تدخل الانسان بها وذلك عن طريق خوارزميات رياضية من اجل دعم قرارات الاستثمارية ، اما المقطع الثاني (Advisor) فيشير الى خدمة ادارة الثروة ، وبذلك عند وضع المصطلحين معاً والاستفادة من الهواتف المحمولة والانترنت سيظهر لنا اجراء لادارة المحافظ عن طريق الانترنت وامتة الاستشارات المقدمة الى الزبائن ، بحيث يشجع المستشار الالي ادارة ذاتية للامور المالية ، (Moulliet et al.,2016;2) .

٣- التمويل الجماعي : ويعني اقتراض الاموال من عدة اشخاص عن طريق المواقع المتخصصة او وسائل التواصل الاجتماعي من اجل تمويل مشروع معين ، والقروض تقسم الى عدة اقسام حسب الغرض منها فقد تكون قروض استهلاكية او قروض تجارية ، وهناك انتقادات لطريقة التمويل هذه وهي ان الاموال التي تقترض ستستخدم في اغراض مختلفة وقد تكون غير قانونية وايضاً فأن القوانين التي تسيطر على التجارة الالكترونية ستصبح غير واضحة ، (Manta,2018;4) .

٤- المحفظة الالكترونية : وهي نوع من البطاقات الالكترونية والتي تستخدم لانجاز المعاملات التي تتم عبر الانترنت ، وتعتبر فوائدها مشابهة لفوائد بطاقات الخصم والائتمان وايضا يجب ربطها بحساب الزبون المصرفي لسداد المدفوعات ، وتعتبر حلاً مناسباً للشركات التي تسمح بشراء منتجاتها عبر الانترنت وبالتالي ستزيد تلك المحافظ من مبيعاتها ، المحفظة المحمولة هي تقنية لنقل معلومات بطاقة الائتمان أو الخصم الخاصة بالشخص في شكل رقمي على الاجهزة المحمولة. بدلاً من استخدام بطاقتنا البلاستيكية الفعلية لإجراء عمليات الشراء المطلوبة ، يمكن أيضاً الدفع

باستخدام الهواتف الذكية أو الأجهزة اللوحية أو الساعات الذكية , (Sikri et al.,2019;246)

٥-التجارة الالكترونية : وهي المعاملات التجارية التي تتم بين المؤسسات والافراد عن طريق الانترنت ، ومثال على ذلك تبادل سلع او خدمات معينة مقابل الاموال عبر الحدود التنظيمية ، واهم ما يميز تلك العملية كتجارة هو تبادل القيمة لان بدون ذلك لا تعتبر تجارة , (Laudon et al.,2017;51) .

٢.٢ _ ربحية المصارف:

١.٢.٢ _ مفهوم الربحية:

تعني الربحية امكانية المنظمات (كالمصارف) على تحقيق الارباح من خلال عملياتها التشغيلية والتي يتم تنفيذها في الاساس من اجل استمرارية عملها في المستقبل ، وكلما حققت المنظمة ارباح مرتفعة كلما زادت ثقة الدائنين في تقديمهم للقروض ، وزادت ثقة المستثمرين في استثمارهم لرأسمالهم ، ولذلك يمكننا اعتبار الربحية كعامل مؤثر على هيكل رأس المال ، (Reschiwati,2019;327) .
وان تعظيم الربحية يعتبر من اهم اهداف المصارف من اجل استمراريته في المنافسة في السوق مع المصارف الاخرى ومن اجل بقاء المصرف على المدى الطويل وتحقيق اهدافه المالية المنشودة . تخلق المصارف المربحة القيمة ، وتقوم بتوظيف الاشخاص ، وبالتالي يؤدي ذلك الى افادة الاقتصاد بأكمله من خلال قيمها بدفع الضرائب (Odusanya et al.,2018;43) .

وبالتالي يمكن تعريف الربحية على انها العلاقة ما بين الارباح التي حققها المصرف والاستثمارات التي عملت على تحقيق تلك الارباح (اللوزي وآخرون , 1997;119) وايضاً ممكن ان تعرف بأنها المقياس الذي من خلاله يمكن معرفة قدرة المصرف على جني الارباح و ايضاً قدرة المصرف على تسديده للديون الفوائد المترتبة عليه ، وتؤخذ الربحية في الاعتبار عند تحديد هيكل رأس مال المصرف وذلك بسبب ان

المصارف ذات الربحية العالية ستكون ارباحها المحتجزة عالية وبالتالي ستميل المصارف الى استخدام تلك الارباح المحتجزة عن الحاجة بدلاً من اللجوء الى الديون الخارجية كتمويل استثماري وهذا سيؤدي الى تحسين وضع الشركة العام (Hardiningsih et al.,2019;219).

٢.٢.٢_ العوامل المؤثرة على الربحية:

الربحية هي المقياس لاداء المصرف ووجودها مهم في التقارير المالية للمصرف ، ويعتبر الاداء المالي المرتفع اداة جذب للمستثمرين وان الربحية هي رغبة المساهم في تعظيم ثروته والتي تساعد المدراء والمستثمرين على قياس اداء المصرف (Madaleno,2019;1) ، ولذلك يمكننا حصر العوامل التي ممكن ان تؤثر على الربحية كالآتي :

١-عمر المصرف

ويعني عدد سنوات تأسيس المصرف ، هناك جدال حول تأثير عمر المصرف على الربحية ، فأن وجهة النظر الاولى تقول بأن هناك علاقة عكسية بين عمر المصرف والربحية وهذا يعني انه كلما زاد عمر المصرف كلما تدهورت الربحية بسبب أن المصارف القديمة تواجه صعوبات في محاولاتها لتحويل نمو العمالة الى نمو الربحية . أما وجهة النظر الثانية فهي معاكسة للاولى من حيث ان المصارف الاكبر عمرا ستكون لها امكانية على جذب مستثمرين جدد من اجل تحسين الربحية ولهذا فان العلاقة ستكون طردية ما بين الربحية وعمر المصرف Rahman et al.,2021;102) .

٢-البحث والتطوير

ان ممارسات البحث والتطوير تساعد المصارف على تطوير خدماتها ومنتجاتها المقدمة الى الزبائن وايضاً ابتكار وتطوير تقنيات جديد ، وهذا يؤدي الى تمويل متفوق الاداء وايضا على تحسين انتاجية المصرف وتحقيق ارباح اعلى وتقييمات

اعلى من اجل الاكتتاب ، وبالتالي سيؤدي في النهاية الى ربحية اعلى ، (Leung ، et al.,2021;6) .

٣-معدل نمو المصرف

ان نمو المصرف الغير مصحوب بالربحية لا يبدو نمواً مستداماً على المدى البعيد ، وذلك لان هناك بعض المصارف التي تنمو على حساب ربحيتها بحيث تضطر الى البحث عن تمويل خارجي وهذا يقود الى مواقف مالية صعبة في بعض الاحيان ، (Callen et al.,2018;86) ك. وان نمو المصرف لا يعني بالضرورة زيادة ربحيته مستقبلاً ، بحيث ان نموه لا يتحقق بسبب خصائص المصرف وانما بسبب اقتصاد النمو الموجود في عملية نمو المصرف ، ولهذا فان المصارف التي تنمو بصورة سريعة يجب ان تتحمل تكلفة تشغيل عالية وبذلك ستكون العلاقة مابين نمو المصرف والربحية في علاقة عكسية ، (Kim et al.,2015;98) .

٤-الكفاءة

تعتبر الربحية نوع من انواع التعبير عن الكفاءة ، وان كفاءة المصارف العالية سترتبط حتماً بربحية اعلى ، ولذلك ، فان المصارف الرابحة تعتبر مصارف ذات كفاءة عالية ، (Hedija et al.,2021;2) .

٥-عوامل خارجية اخرى

وهي العوامل التي لا تستطيع المصارف السيطرة عليها او ادارتها مثل الظروف الاقتصادية والسياسية للبلاد والسياسات النقدية المطبقة والتشريعات القانونية واسعار الفائدة والمنافسة مابين المصارف ، (ابو زعيتر ,2006; 92) .

٣. الفصل الثالث / الجانب التطبيقي للبحث

١.٣_ تحليل لتجارب نجاح استخدام التكنولوجيا المالية في دول مختارة:

١.١.٣_ الامارات:

على الرغم من ان دولة الامارات العربية المتحدة لا زالت تعتمد على النفط والغاز الطبيعي ، الا انها استطاعت ان تتجح في تنويع اقتصادها . واهم المجالات التي ركزت عليها هي التقنيات المالية ، حيث تبرز كرائدة اقليمية ، وحصلت على نصف التمويل التكنولوجي في المنطقة لمدة ثلاث سنوات ، وايضاً تم تصنيفها على انها من اسهل الدول العربية لادارة الاعمال الجديدة فيها . وكمنطقة للتجارة الحرة ، تتمتع العاصمة والمركز الاقتصادي لدولة الامارات ابوظبي بمركز مالي قوي ونظام قضائي وتنظيمي وسياسي مستقر وبيئة صديقة للامال وبنى تحتية تقنية ممتازة ، وصنفت شركة ديلويت عاصمة الامارات ابوظبي كأفضل مركز للتقنيات المالية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، (chris,2021;8).

في ٢ نوفمبر ٢٠١٦ ، اطلق سوق ابوظبي العالمي مبادرة المختبر التنظيمي وهو اطار عمل تشريعي وتنظيمي موجه الى شركات التقنيات المالية ، وقد صمم لدعم وتعزيز جوانب الابتكار في القطاع المالي للدولة سواء لشركات قائمة او جديدة في السوق المالي ، ويتيح المختبر التنظيمي للمشاركين اختبار وانتاج وتطوير منتجات وخدمات مرتبطة بالتقنيات المالية وذلك ضمن بيئة محكمة وامنة تتمتع بتشريعات وضوابط معينة ، (الشعالي , 2016; 1) .

وفي ١٠ يناير ٢٠١٧ ، مركز دبي المالي العالمي اعلن عن اطلاق مسرع للتكنولوجيا المالي والذي يعتبر الاول من نوعه في المنطقة ، ويعمل هذا المشروع على ربط الخدمات المالية الحديثة التكنولوجية بأسواق جنوب اسيا والشرق الاوسط وافريقيا ، وايضاً يعمل على توفير منصة تضم جميع شركات التكنولوجيا المالية ، وان هدف هذا المشروع هو تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحسين تجربة الزبائن في القطاع المالي ، (حلبى, 2017; 1) .

ووفقاً للتقرير السنوي لعام ٢٠٢١ لمصرف الامارات العربية المتحدة المركزي ، يعمل المصرف المركزي الاماراتي حالياً على انشاء عملة رقمية للبنوك المركزية والذي يعرف بمشروع الجسر مع سلطة النقد في هونغ كونغ ومعهد العملات الرقمية التابع لبنك الشعب في الصين من اجل معرفة امكانية انشاء عملة رقمية متعددة للبنك المركزي من اجل حل المشاكل المتعلقة بالمدفوعات العابرة للحدود .

٢.١.٣_ البحرين:

أعلنت ثلاث بنوك عام ٢٠١٧ عن قيامها بتأسيس شركة مخصصة في البحث والتطوير لمنتجات التقنيات المالية ، وتم إطلاق أول اتحاد تكنولوجيا مالية على مستوى العالم في البحرين والمسمى (ALGO-Bahrain) والهدف منه هو تسريع ايجاد الحلول التكنولوجية المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية، والمؤسسون هم بنك البحرين ومجموعة البركة المصرفية وبيت التمويل الكويتي . وتم اطلاق اول صندوق لرأس مال المخاطر من قبل بنك البحرين للتنمية بقيمة ١٠٠ مليون دولار ، وذلك من اجل مساعدة الشركات الجديدة ودعم ريادة الاعمال ، وان الهدف من (صندوق الواحة) هو توفير بيئة حاضنة للمشاريع الجديدة والقائمة على التكنولوجيا وليست مقتصرة على البحرين فقط وانما على منطقة الشرق الاوسط بأكملها ، ويساعد الصندوق ايضاً في جذب الاموال الى البلاد من اجل تأسيس المزيد من الشركات الناشئة . وايضاً تم اطلاق صندوق الرمل التنظيمي Regulatory Sandbox الذي يقوم بمنح المقدمين مدة تصل الى ٩ اشهر من اجل اختبار حلول التكنولوجيا المالية التابعة لهم ، وقد تم تفويض ٩ شركات من اجل مشاركتهم في مجال الرقابة التنظيمية والذي يشمل تبادل العملات الاجنبية ، الاقراض البديل ، المستشار الالي ، الاندماج المالي ، وتحليل البيانات الضخمة ، (عبد الرحيم واخرون , 2019; 364)

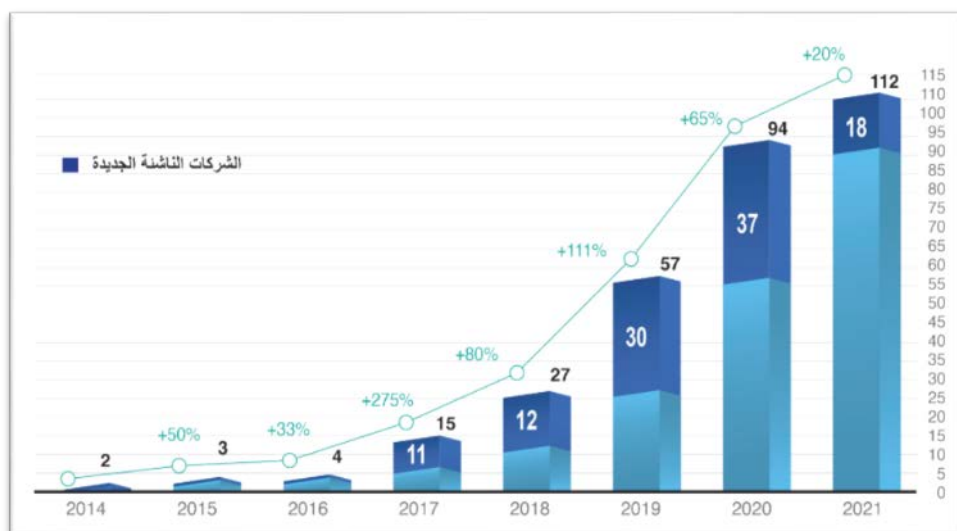
٣.١.٣_ مصر:

وبالنظر الى معدلات الشمول المالي في مصر الذي وصل إلى نسبة تتجاوز % ، وإجمالي عدد مستخدمي الهواتف الذكية وصل إلى ٥٧.٣% من السكان ، بالإضافة إلى قلة الثقة في الخدمات المالية الرقمية، فإنه من المتوقع أن تلعب التكنولوجيا المالية في السوق المصري دوراً مهماً في مواجهة التحديات التي تواجه القطاعات المالية ، من حيث إيجاد حلول مناسبة لتلبية ديناميكيات السوق وتعتبر المصري، مما يؤدي الى تمكين وصول الخدمات المالية الرقمية الى جميع افراد المجتمع المصري .

مصر من ضمن اكبر اربع دول نشاطاً في افريقيا ب مجال التكنولوجيا المالية من حيث عدد الشركات الناشئة العاملة في التكنولوجيا المالية ، بحيث ارتفعت عدد الشركات الناشئة في مصر والمتخصصة في التكنولوجيا المالية لتصل الى ١١٢ خلال عام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠١٤ حيث كانت شركتين فقط ،

الشكل (١)

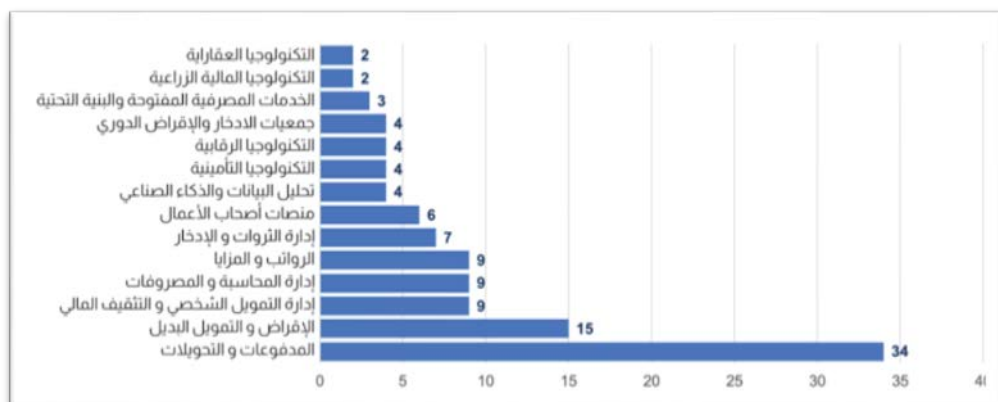
نمو الشركات الناشئة والمتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية



المصدر : تقرير منظور التكنولوجيا المالية ، مصر ٢٠٢١ ، ٢٢

الشكل (٢)

الشركات التكنولوجية المالية الناشئة في القطاعات الفرعية



المصدر : تقرير منظور التكنولوجيا المالية ، مصر ٢٠٢١ ، ٢٤

ونلاحظ من الشكل بأن قطاع المدفوعات والتحويلات يأخذ الحيز الأكبر في الانتشار (٣٤) شركة تكنولوجيا مالية ناشئة ، وهو يمثل ٢٩% من إجمالي القطاعات المذكورة ، وهذا بدوره يؤدي الى الانتشار الكبير لهذا النوع من القطاعات في سوق مصر ، ويتبعه قطاع الاقراض والتمويل البديل (١٥) شركة بنسبة ١٢% من مجمل القطاعات ، والقطاعات الأخرى تتنوع بنسب متقاربة نوعاً ما وهذا يلبي الهدف الأساسي والمتمثل في تقديم خدمات مختلفة الى الزبائن وحسب حاجاتهم المتغيرة ، (تقرير منظور التكنولوجيا المالية في مصر ، 2021; 24) .

ومما تقدم يمكننا القول

بأن تبني التقنيات المالية أصبح امراً لا بد منه للوصول الى النتائج الايجابية التي توصلت اليها كل من البلدان سابقة الذكر (الامارات العربية المتحدة – البحرين – مصر) . وللوصول الى الشمول المالي الذي تطمح اليه اغلب السياسات المالية ومن اجل تسهيل تلبية الحاجات المختلفة للزبائن في مجال الخدمات المالية وتقليل الكلفة وتسهيل التعاملات المالية العابرة للحدود من خلال الابتكارات التكنولوجية ، ودعم الشركات الناشئة في مجال التقنيات المالية والسعي الدائم لقيام التعاون مابين تلك

الشركات والمصارف من اجل الخروج بخدمات مالية حديثة ومتطورة من دون الحاجة الى القيام بالممارسات التقليدية للمصارف من فتح فروع عديدة في مناطق مختلفة والوقوف في طوابير غير محبذة من قبل الزبائن واستبدالها بالخدمات المقدمة عبر الهواتف المحمولة والانترنت ، وسينعكس هذا على ربحية المصارف بشكل ايجابي اذا ماتم تطبيق تلك التقنيات من خلال خطة مدروسة .

٤. المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

١.٤ _ الاستنتاجات:

- ١- تطبيق التقنيات المالية مهم لكل منظمات الاعمال والاخص بالذكر المصارف التي تسعى الى زيادة ربحيتها .
- ٢- التقنيات المالية سهلت من عملية تقديم الخدمات من قبل المصارف الى الجمهور وسهلت الوصول الى الفئات المحرومة من الخدمات المالية وساعدت على انتشار الخدمات المالية في عموم البلاد من دون الحاجة الى فتح فروع جديدة في مناطق جغرافية متعددة .
- ٣- كلما ازداد وعي افراد المجتمع بالتكنولوجيا والابتكارات الرقمية كلما سهل ذلك على الحكومات تطبيقها في مختلف القطاعات .

١.٥ _ التوصيات:

- ١- اهمية تركيز المنظمات الدولية والحكومات على تبني الابتكارات المالية وتطبيقها في المناطق التي تغتر الى الخدمات المالية المتطورة لتسهيل تقديم تلك الخدمات وتقليل من كلفتها ومن اجل تحقيق الشمول المالي .
- ٢- ضرورة قيام البنوك بتطبيق التقنيات المالية المتنوعة والتي تلبي احتياجات زبائنها من اجل اكتساب قاعدة جماهيرية اكبر وللمحافظة على مركزها في السوق وبالتالي زيادة ربحيتها .
- ٣- قيام دورات وورش تدريبية تهدف الى نشر الثقافة التكنولوجية بين افراد المجتمع وتعريفهم بأهميتها واهمية تطبيقها لتسهيل الممارسات المالية .

المصادر

أولاً: المصادر العربية

- ١- ابو زعيتر. حسن، باسل جبر.(٢٠٠٦). العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين (١٩٩٧-٢٠٠٤) .
- ٢- السرطاوي ،علي.(٢٠٢٠). التقنية المالية ومستقبل الصناعة المالية الاسلامية .
- ٣- الشعالى ،راشد محمد .(٢٠١٦) .سوق ابو ظبي العالمي .
- ٤- اللوزي ،سليمان. زويلف، مهدي . الطراونة ،مدحت ابراهيم .(١٩٩٧).ادارة البنوك. عمان. الطبعة الاولى .
- ٥- تقرير منظور التكنولوجيا المالية (٢٠٢١). مصر
- ٦- ثيودور ،(٢٠١٧). مركز دبي المالي العالمي .فينتك هايف في مركز دبي المالي العالمي .
- ٧- عبدالرحيم ،وهيبة. أوقاسم، الزهراء.(٢٠١٩) . "التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب"، مجلة الدراسات الاقتصادية عدد ٣٨ .
- ٨- فارس ،هباش، مريم ،قرواني .(٢٠١٩). دور تكنولوجيا التأمين في دعم الابتكار العملياتي في شركات التأمين .
- ٩- قندوز ،عبدالكريم .(٢٠١٩). التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية.صندوق النقد العربي .
- ١٠-نعمة،نعم حسين. نجم ،رغد محمد. السيد علي ،هبة الله مصطفى.(٢٠١٩). تسخير الرقمنة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

ثانياً : المصادر الاجنبية

- 1- Callen,Yolanda Fuertes. Cuellar, Beatriz.(2018). Inter-relationship between firm growth and profitability in a context of economic crisis .
- 2- Castro ,Paola Corrêa .(2019) .Understanding FinTech ecosystem evolution through service innovation and socio-technical system perspective. Master's thesis in Service Management .
- 3- Chris.(2021).Fintech news middle east:UAE fintech report .
- 4- Diemers ,Daniel . Lamaa ,Abdulkader . Salamat ,Jean, Steffens ,Tom .(2015) .Developing a FinTech ecosystem in the GCC .
- 5- Hardiningsih, Pancawati. Ardiansyah, Firdaus. Hardiningsih, Pancawati. Oktaviani, Rachmawati.(2019). Profitability Moderate The Effect Of Firm's Characteristic On Capital.
- 6- Hedija,Veronika. Kuncová,Martina.(2021). Relationship between efficiency and profitability: The case of Czech swine sector.
- 7- Iman, Nofie . (2020) .The rise and rise of financial technology: The good, the bad, and the verdict , Cogent Business & Management
- 8- Kim,Jaejun. Yoo,Seungkyu.(2015) .The Dynamic Relationship between Growth and Profitability under Long-Term Recession: The Case of Korean Construction Companies.
- 9- Laudon ,Kenneth .Traver ,Carol .(2017) .E-commerce ,13th edition .
- 10- Leung,Tak yan. sharma,piyush.(2021).Differences in the impact of R&D intensity and R&D internationalization on firm performance – Mediating role of innovation performance.

- 11- Madaleno,Mara . Mis,u ,Nicoleta . Ilie, Vasile .(2019). Analysis of Risk Factors Affecting Firms' Financial Performance—Support for Managerial Decision-Making .
- 12- Manta,P, Otilia.(2018). Financial Technologies (FinTech), Instruments, mechanisms and financial products .
- 13- Moulliet ,Dominik . stolzenbach ,Julian . mojonek ,Alexander . Volker ,Thomas .(2016) .The expansion of Robo-advisory in wealth management.
- 14- Odusanya, Ibrahim Abidemi; Yinusa, Olumuyiwa Ganiyu; Ilo, Bamidele M. (2018) .Determinants of firm Profitability in Nigeria: Evidence from dynamic panel models . SPOUDAI Journal of Economics and Business, University of Piraeus, vol. 68(1) .
- 15- Rahman, Md. Jahidur. Yilun, Liu.(2021) .Firm Size, Firm Age, and Firm Profitability: Evidence from China.
- 16- Riemer ,Kai. Hafermalz ,Ella. Roosen ,Armin . Boussand, Nicolas. El Aoufi Hind. Mo, David. Pai, Sudhir. Kosheliev ,Alex.(2017). The Fintech Advantage , Harnessing digital technology, keeping the customer in focus.
- 17- Reschiwati, R.Syahdina, A.Handayani, (2019). Effect of Liquidity, Profitability, and Size of Companies on Firm Value. Universidad del Zulia, Venezuela .
- 18- Sikri, Alisha . Dalal ,Surjeet. Singh ,N.P. Le ,Dac-Nhuong .(2019) .Mapping of E-Wallets with features .
- 19- T. Mnuchin ,Steven, Phillips, S.,Craig .(2018) . A Financial System That Creates Economic Opportunities Nonbank Financials, Fintech, and Innovation . Report to President Donald J. Trump. Executive Order 13772 on Core Principles for Regulating the United States Financial System .

20- Teixeira , jorge Grenha. Castro ,Paola. Rodrigues ,José Pedro.(2020). understanding fintech ecosystem evolution through service innovation and socio-technical system perspective .Porto,Portugal.

المستخلص

تلعب الصيرفة الإلكترونية دوراً بارزاً في تقديم أفضل الخدمات المصرفية والارتقاء بالقطاع المصرفي نحو الأفضل. لذلك يهدف هذا البحث إلى تحديد أبرز متطلبات تطبيق الصيرفة الإلكترونية ومزاياها ومعيقاتها ومخاطرها في فروع مصرف الرافدين في بغداد ومستوى نجاح إدارة مصرف الرافدين في توفير المتطلبات وتحقيق المزايا ومواجهة المعوقات ومعالجة المخاطر، ومن أجل تحقيق تلك الأهداف قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي من خلال استبانة تم توزيعها على مجموعة من الموظفين والبالغ عددهم (٢٠٢) موظف في الإدارات الوسطى والتشغيلية في عدد من فروع مصرف الرافدين العاملة بنظام الصيرفة الإلكترونية في بغداد وهي (الزوية ، العلوية ، السنك ، مجمع الدورة النفطية ، المنصور ، دور الضباط ، حي الوحدة ، كرادة مريم) والتي مثلت عينة البحث إذ تم استرجاع (١٥٦) استبانة صالحة للتحليل و قد تم استخدام الباحث برنامجي (Excel 2010) و (SPSS-V24) لحساب الوسط الحسابي و الانحراف المعياري ،



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٣٣٦-٢٩١

وبعد البحث والتحليل لفقرات الاستبانة تم التوصل لمجموعة من الاستنتاجات بحسب إجابة أفراد العينة حول كل بعد من أبعاد الاستبانة كان أهمها الآتي : أن إدارة المصرف تقدم الدعم اللازم لتنمية العمل المصرفي الإلكتروني من خلال تبني استراتيجيات جديدة تتناسب إلى حد ما مع التطور الإلكتروني في العالم ، كما عملت على توفير البنية التحتية للصيرفة الإلكترونية والقيام بتحديث وتطوير الوسائل والبرامج الإلكترونية ، في ظل عدم وجود صعوبة في توفير أجهزة الحاسوب المتقدمة وصيانتها، فضلاً عن توفير بيئة قانونية مناسبة لحماية حقوق الزبائن ، وتبين أن تطبيق الصيرفة الإلكترونية في المصرف المبحوث أدى إلى معالجة مخاطر الرشوة والاختلاس وابتزاز الزبائن.

الكلمات المفتاحية : الصيرفة الإلكترونية ، مصرف الرافيدين.

Abstract

Electronic banking plays a prominent role in providing the best banking services and upgrading the banking sector for the better. Therefore, this research aims to identify the most prominent requirements for the application of electronic banking, its advantages, obstacles and risks in the branches of Rafidain Bank in Baghdad, as well as the level of its management's success in providing requirements, achieving advantages, facing obstacles and addressing risks. To achieve these goals, the researcher uses the Descriptive method by distributing a questionnaire to a group of (202) employees in the middle and operational departments in a number of Rafidain Bank branches using the electronic banking system in Baghdad, namely (Al-Zawiya, Al-Alawiya, Al-Sinak, Al-Dora Oil Complex, Al-Mansour, Dour Al-Thubat, Al-Wahda District, Karadat Maryam), as the research sample, retrieving (156) valid questionnaires for analysis. (Excel 2010) and (SPSS-V24) were used to calculate the arithmetic mean and deviation Standard deviation, After analyzing questionnaire items, a set of conclusions was reached according to the answers of the sample.

on each of the dimensions of the questionnaire. The most important conclusions are as follows: The bank's management provides the necessary support for the development of electronic banking services by adopting new strategies that are somewhat commensurate with the electronic development in the world. In addition to providing the appropriate legal environment to protect the rights of customers, it was found that the application of electronic banking services in the concerned bank led to addressing the risks of bribery, embezzlement and extortion of customers.

Keywords: electronic banking , Rafidain Bank .

المقدمة

يمر مصرف الرافدين منذ (شباط / ٢٠٢١) بتطبيق تجربة جديدة سواء بالنسبة له أو بالنسبة للسوق العراقية ، تتمثل في إطلاق النظام المصرفي الإلكتروني كخطوة أساسية في مرحلة التحول الرقمي. والنظام المصرفي الإلكتروني نظام متكامل يتماشى مع جميع المعايير والانظمة العالمية ويغطي جميع الاحتياجات المصرفية ، كما ان المصرف يمتلك خطة واضحة مرتبطة بمدد زمنية لتطبيق النظام في فروعه والذي سيسهم في نقلة نوعية وزيادة الحصة السوقية ووضع أسس البنية التحتية الإلكترونية له وانشاء بنية تحتية داخلية من خلال شبكة الكترونية مؤمنة تربط جميع فروع المصرف بالإدارة العامة. وسيتيح النظام حماية المؤسسة من عمليات الفساد الاداري والمالي وكذلك القضاء على مراحل الروتين. لذلك يحاول هذا البحث دراسة تجربة تطبيق نظام الصيرفة الإلكترونية في فروع مصرف الرافدين التي قامت بتطبيق هذا النظام اعتماداً على معايير مقترحة تقع في أربعة ابواب تشكل متطلبات و معوقات ومزايا ومخاطر الصيرفة الإلكترونية وتقديم الاقتراحات والحلول الممكنة للمساعدة في تطوير العمل بالصيرفة الإلكترونية في مصرف الرافدين من أجل الاندماج مع التحولات الاقتصادية التي تقودها تكنولوجيا المعلومات والاتصال لبناء مجتمع معلوماتي وتشبيد الاقتصاد الرقمي ودعم نموه، إذ أن هذا التطور التكنولوجي أدى إلى

إحداث نقلة نوعية في مجال وسائل الدفع ، مما يظهر الأهمية البالغة للموضوع في محاولة دراسة تجربة مصرف الرافدين في هذا المجال، لقد تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث تضمن الأول : منهجية البحث و بعض الدراسات السابقة. والمبحث الثاني يشمل الاطار المفاهيمي للصيرفة الإلكترونية ، و المبحث الثالث فتضمن عرض وتحليل النتائج ، أما المبحث الرابع فسيعرض الاستنتاجات و التوصيات التي خرج بها البحث.

١- المبحث الأول :منهجية البحث :-

١.١- مشكلة البحث : تتلخص مشكلة البحث في محاولة تحديد مدى نجاح إدارة مصرف الرافدين في تطبيق نظام الصيرفة الإلكترونية من خلال تطبيقه بعدد من فروع ، ليتسنى للباحث التوصية في إمكانية تعميم التجربة على الفروع الأخرى أولاً ومن ثم على المصارف الأخرى ثانياً.

وعلى ذلك تم صياغة تساؤلات البحث على وفق الصيغة التالية:-

- ١- ما هي متطلبات تطبيق الصيرفة الإلكترونية في مصرف الرافدين. وما مستوى ما قامت به الإدارة من توفير لتلك المتطلبات من وجهة نظر العاملين فيه .
- ٢- ماهي محددات الصيرفة الإلكترونية التي تعرض لها مصرف الرافدين وما مستوى ما قامت به الإدارة من معالجة لتلك المعوقات من وجهة نظر العاملين فيه .
- ٣- ماهي مزايا تطبيق الصيرفة الإلكترونية التي حققها مصرف الرافدين وما هو مستوى تحقيق تلك المزايا من وجهة نظر العاملين فيه.
- ٤- ماهي مخاطر الصيرفة الإلكترونية التي واجهها مصرف الرافدين وما هو مستوى ما قامت به الإدارة من مواجهة وإدارة تلك المخاطر من وجهة نظر العاملين فيه.

٢.١- أهمية البحث ومبرراته : تظهر أهمية هذا البحث بإعتبار أن العالم يشهد تبلور تحولات إقتصادية عميقة تقودها تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، والتي أدت إلى بناء

مجتمع معلوماتي وتشبيد الإقتصاد الرقمي ، ونخص بالذكر " الصيرفة الإلكترونية " إذ أن هذا التطور التكنولوجي أدى إلى إحداث نقلة نوعية في مجال وسائل الدفع ، ومن هنا تظهر الأهمية البالغة للموضوع مما دفعنا إلى محاولة دراسة تجربة مصرف الرافدين في هذا المجال. أما بخصوص مبررات البحث فيمكن القول : الظروف التي يمر بها العالم في ظل جائحة كورونا تتطلب تطوير هذا الجانب المهم. وكذلك الأهمية التي يكتسبها موضوع الصيرفة الإلكترونية في الواقع لمواكبة هذا المصرف ودخوله إلى التعاملات المصرفية العالمية.

٣.١- أهداف البحث : يرمي البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١- تحديد متطلبات تطبيق الصيرفة الإلكترونية ومستوى نجاح إدارة مصرف الرافدين في توفيرها.

٢- تحديد معوقات الصيرفة الإلكترونية ومستوى نجاح إدارة مصرف الرافدين في مواجهتها.

٣- تحديد مزايا الصيرفة الإلكترونية ومستوى نجاح إدارة مصرف الرافدين في تحقيقها.

٤- تحديد مخاطر الصيرفة الإلكترونية ومستوى نجاح إدارة مصرف الرافدين في معالجتها.

٤.١- أدوات جمع البيانات :

• الجانب العملي : لغرض تنفيذ البحث قام الباحث باستخدام أداة البحث (الأستبانة) التي تهدف إلى جمع البيانات من أفراد العينة ، إذ تكونت الأستبانة من قسمين متمثلة بالآتي: - القسم الأول : يمثل المعلومات التعريفية عن مجتمع وعينة البحث ، أما القسم الثاني فتم تقسيمه إلى أربعة أبعاد ، أولاً : متطلبات تطبيق الصيرفة الإلكترونية ، ثانياً : معوقات الصيرفة الإلكترونية ، ثالثاً : مزايا الصيرفة الإلكترونية ، رابعاً : مخاطر الصيرفة الإلكترونية. وبلغ عدد الاستمارات الموزعة على مدراء وموظفين

ومسؤولي شعب فروع مصرف الرافدين عينة البحث (٢٠٢) أستاذة ، وتم أسترجاع (١٥٦) أستاذة مستوفية لشروط التحليل والدراسة .

٥.١- صدق وثبات الاستبانة :

١- الصدق : يعد الصدق من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، ومن بين مقاييس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها ، وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المتخصصين في إدارة الاعمال والاحصاء وعلوم مالية ومصرفية ، ملحق (٢)، وكانت نسبة الاتفاق للخبراء على فقرات المقياس (١٠٠%) وهي نسبة مقبولة.

٢- الثبات : وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج ذاتها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الأفراد أنفسهم، وتم حساب الثبات بطريقتين هما : الثبات بطريقة التجزئة النصفية: تقوم فكرة التجزئة النصفية على أساس قسمة فقرات المقياس إلى نصفين متجانسين ولغرض حساب الثبات على وفق هذه الطريقة تم استخدام جميع استمارات افراد العينة والبالغ عددها (١٥٦)، وتم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين درجات النصفين فبلغ (٠.٦٨) وباستخدام معادلة سيبرمان براون التصحيحية بلغ معامل الثبات بهذه الطريقة (٠.٨١) وهو معامل ثبات مقبول. و معامل (ألفا) للاتساق الداخلي: أن معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في اغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى وللاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام جميع استمارات البحث ثم استخدمت معادلة (ألفا) وقد بلغ معامل ثبات المقياس (٠.٩٣) ويعد المقياس متسقاً داخلياً، لأن هذه المعادلة تعكس مدى اتساق الفقرات داخلياً.

٦.١- حدود البحث : الحدود المكانية : تمثلت حدود البحث المكانية في فروع مصرف الرافدين وهي (فرع الزوية ، العلوية ، السنك ، مجمع الدورة النفطية ،

المنصور ، دور الضباط ، حي الوحدة ، كراة مريم). والحدود البشرية : شملت عينة البحث جميع مدراء ، ومسؤولي شعب ، وموظفي فروع مصرف الرافدين، و الحدود الزمنية : وتتمثل بمدة أعداد البحث في فروع المصرف المبحوث ، والتي امتدت للمدة ما بين ٢٠٢٢/١/١٢ ولغاية ٢٠٢٢/٢/٢٨. تضمنت هذه المدة قيام الباحث بالزيارات إلى فروع المصرف المبحوث لجمع المعلومات عن مجتمع الدراسة ، وتوزيع الاستبانة واسترجاعها على أنه يتوجب الإشارة إلى أن تجربة مصرف الرافدين في تطبيق الصيرفة الإلكترونية قد بدأت في شباط ٢٠٢١ أي أن عملية التقييم قد تمت بعد ما يقارب سنة كاملة من تطبيق المصرف لنظامه الإلكتروني.

٧.١- الأساليب الاحصائية المستخدمة : تم استخدام الاساليب الاحصائية بمساعدة البرنامج الاحصائي (SPSS) وفيما يأتي توضيحها : التوزيع التكراري والنسب المئوية : بهدف تحديد مؤشرات القياس المعتمدة في البحث وتلخيص بيانات إجابات عينة البحث وتبويبها بحسب فقرات الاستبانة لغرض تسهيل دراستها ومعالجتها إحصائياً ، تم استخدامها لأجل توصيف الخصائص الديموغرافية ، و الوسط الحسابي : وهو القيمة الناتجة من قسمة مجموع القيم على عددها. والانحراف المعياري : لتحديد درجة تشتت إجابات عينة البحث عن الوسط الحسابي بهدف الوقوف على درجة انسجام الإجابات من عدمها.

٨.١- مراجعة بعض الدراسات السابقة:

في دراسة (قدومي، ٢٠٠٨ : ٢٩٤) التي بحثت في العوامل المؤثرة في انتشار الصيرفة الإلكترونية في المصارف التجارية الاردنية، وقد حددت الدراسة أبرز مخاطر الصيرفة الإلكترونية ، أهم مقومات نجاح تطبيق الصيرفة الإلكترونية ، و أهم معوقات انتشار الصيرفة الإلكترونية و أهم المزايا التي تحققها الصيرفة الإلكترونية في الاردن . اما دراسة (محمد ، ٢٠١٥ : ١٣٦-١٣٧) والتي بحثت في متطلبات تطبيق الصيرفة الإلكترونية ومعوقاتهما في المصارف العراقية ، التعرف على الصعوبات التي تواجه الصيرفة الإلكترونية والتي تواجهها عند تقديم الخدمة لزبائنهما، و تسليط الضوء

على مدى دعم الإدارة العليا في المصارف لتبني مشروع الصيرف الإلكتروني، كما ركزت على بيان إمكانية تطبيق الصيرفة الإلكترونية والتحول من العمل التقليدي إلى العمل الإلكتروني. ومن الدراسات الأجنبية هناك دراسة (Boyacioglu et al , ٤) (2010: التي بحثت في تقييم الصيرفة الإلكترونية في تركيا، و بيان مدى تبني المصارف التركية للخدمات المصرفية عبر الانترنت ، و تقييم أداء هذه المصارف فيما يتعلق بتقديمها للخدمات و المنتجات المصرفية من خلال مواقعها الإلكترونية على شبكة الانترنت . وفي دراسة (Shamim and Sardarm, 2010:3-5) بحثت في الصيرفة الإلكترونية و مدى الجاهزية لتطبيقها من قبل المصارف التجارية في باكستان والتي هدفت إلى بيان مدى قدرة المصارف التجارية في باكستان على تطبيق الصيرفة الإلكترونية، و تحديد أهم التحديات التي تواجه عملية التطبيق .

وقد خلص الباحث من خلال الدراسات السابقة ومراجعتها الى :-

١- أن الدراسات السابقة لكل من (قدومي ، ٢٠٠٨ و محمد ، ٢٠١٥) كانت دراسات تطبيقية لآراء بعض مديري وموظفي وزبائن المصارف التي تقدم الخدمات المصرفية الإلكترونية، في حين لم نجد أي دراسة من الدراسات السابقة حاولت ان تبين آثار هذه الصيرفة على الاداء المالي للمصارف والذي ينعكس على ربحيتها والقيمة السوقية لأسهمها في سوق الاوراق المالية.

٢- أوضحت دراسة (Boyacioglu et al , 2010) مدى قدرة المصارف التركية على تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية، وكذلك قدرة زبائن المصارف التركية في استخدام الانترنت للحصول على الخدمات المصرفية الإلكترونية على النقيض من زبائن المصارف الباكستانية نتيجة لقلة التعليم وعدم قدرة الافراد في استخدام الانترنت لذلك فانهم يفضلون الخدمات المصرفية التقليدية كما أوضحته دراسة (Shamim and Sardarm, 2010).

٣- ان الدراسات السابق ذكرها تم انتقائها في ظروف ودول مختلفة منها نجحت في تطبيق الصيرفة الإلكترونية ومنها طور التطبيق واخرى تعاني الكثير من المعوقات

والغرض الأساس من كل هذا الخروج بنتيجة ودراسة تساعد عملية التحول الحاصلة في مصرف الرافدين من أجل الارتقاء بالخدمات التي يقدمها للزبائن و المجتمع والوصول به لمصافي تعاملات المصارف العالمية.

٢- المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للصيرفة الإلكترونية

١.٢- مفهوم الصيرفة الإلكترونية

يعد العمل المصرفي غير التقليدي والمرتبب بوسائل الاتصالات الحديثة والتقدم التكنولوجي وما يقدمه من تسهيلات في حقل تقديم الخدمات المصرفية من أحدث الموضوعات المصرفية التي تلقى اهتماماً كبيراً من قبل المجتمع المصرفي الدولي، نظراً لما ينطوي عليه هذا العمل من تقنيات ونظم متقدمة على مستوى عالٍ من التعقيد (النجار و الزيدي ، ٢٠١٦ : ٥٤).

تطور مفهوم الخدمات المصرفية من كونها خدمات تقليدية تقدمها المصارف للزبائن في مكان وزمان محددين إلى مفهوم الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تقدمها المصارف لزبائنهم عبر موقعها الإلكتروني على شبكة الانترنت متجاوزة بذلك حدود المكان والزمان (Luhan and Pařil , 2014 : 16).

أن الصيرفة الإلكترونية تعني حصول العديد من الزبائن على النقد على مدار (٢٤) ساعة يومياً من خلال أجهزة الصراف الآلي (ATM) أو إيداع الأموال والشيكات في الحساب الجاري أو حساب التوفير، وأتسع ليشمل التحويل الإلكتروني ، تسديد الفواتير ، المصرف الناطق ، تقديم طلب قرض ، وخدمة الرسائل القصيرة (SMS). وأن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية أدخلت في تعاملاتها خدمات مصرفية متقدمة تمثلت بالتحويلات والاستثمارات الخارجية والاعتمادات المصرفية وتداول الأوراق وبطاقات الائتمان والتمويل المالي الإلكتروني والصراف الآلي والربط بين المصارف عبر الانترنت (قدومي ، ٢٠٠٨ : ٢٩٨) .

لقد أدى التطور التكنولوجي المتواصل إلى التنافس الشديد بين المصارف في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية لتدعيم حصتها السوقية وخفض التكلفة وزيادة وتيرة العمل المصرفي الداخلي والخارجي. ويساعد استخدام الصيرفة الإلكترونية المصارف على حماية المصارف والحد من الفساد الإداري مثل (الاختلاس ، الرشوة ، وتزوير الحسابات) وتساعد أيضاً على سرعة إتمام المعاملات للزبائن وخفض التكلفة عليهم (البشير و حمود ، ٢٠١٧ : ٢٦). أشار العديد من الكتاب والباحثين إلى مفهوم الصيرفة الإلكترونية في كتاباتهم ومؤلفاتهم ، ولكن يمكن ملاحظة الاختلاف والتباين في صياغة مفهوم موحد للصيرفة الإلكترونية ، لذا للوقوف على مفهوم الصيرفة الإلكترونية نستعرض عدد من التعريفات الخاصة بالصيرفة الإلكترونية وفقاً لآراء مجموعة من الكتاب والباحثين.

إذ يراها كل من (Sethi and Bhatia,2008:56) بأنها قيام المصرف باستغلال التطور التكنولوجي بما يسمح لزبائنه بإتمام تعاملاتهم المصرفية من دون الحاجة لزيارة بنائية المصرف الذي يتعاملون معه وذلك من خلال عملية ربط حاسوب الزبون الشخصي بالحاسوب المركزي للمصرف من خلال شبكات الاتصال المتنوعة. بينما يرى (1 : 2016 , Safarpour) الصيرفة الإلكترونية بأنها الأنشطة التي يتم إجراؤها باستخدام التكنولوجيا الإلكترونية دون أي تدخل مادي في قاعدة البيانات باستخدام واجهات آمنة لتمكين الوصول إلى الخدمات المصرفية. ويراه (Alhanatleh , 2021 : 464) بأنها نهج جديد لزبائن المصارف لأداء خدماتهم وأنشطتهم على الانترنت ، مثل الفواتير الميسرة المدفوعة ، وامتلاك سلطة للسيطرة على أموالهم ، والاستفادة من العديد من الخدمات المصرفية.

ومن خلال التعريفات السابقة يتبين ما يلي :-

١- إن تعريف (Sethi and Bhatia) ركز على أن الزبون بإمكانه أداء خدماته وأنشطته عبر الانترنت دون الحاجة إلى الذهاب إلى المصرف. ولكن بعض الزبائن

وبالخصوص كبار السن يفضلون التعامل مع المصرف (Face To Face) لعدم إمتلاكهم المهارات اللازمة (المعرفة الإلكترونية) لإستخدام الخدمات الإلكترونية.

٢- بينما تطرق (Safarpour) في تعريفه إلى استخدام واجهات آمنة لتمكين الوصول إلى الخدمات المصرفية وتعد هذه ميزة لتعريفه لان أحد أهم أهداف الزبون هو الحصول على بيئة آمنة لإدارة أمواله.

٣- وتطرق (Alhanatleh) في تعريفه الى نقطة مهمة وهي امتلاك الاشخاص السلطة المطلقة بإدارة اموالهم مما يجعل سرعة العمليات المصرفية أكثر كفاءة وانتاجية. ويخلص الباحث من كل ما تقدم إلى انه يمكن تعريف الصيرفة الإلكترونية "بأنها مزاوله العمل المصرفي الكترونياً من خلال تقديم الخدمات المصرفية إلى زبائنه بإستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية المفتوحة. وتقدم هذه الخدمات بأمان وأقل تكلفة و أسرع وقت و أقل جهد لزبائن المصرف من أجل زيادة الارباح وتعزيز حصة المصرف السوقية".

٢.٢- مزايا و عيوب الصيرفة الإلكترونية:-

استكمالاً لموضوع أهمية الصيرفة الإلكترونية نجد من الضروري إستعراض مزايا و عيوب الصيرفة الحديثة وعليه سيتم تقسيمها إلى مزاياها من وجهة نظر المصرف واخرى من وجهة نظر الافراد ومنظمات الاعمال فضلاً عن مزاياها من وجهة نظر الاقتصاد ثم يعقب ذلك عيوبها أو آثارها السلبية وكما يلي:

فمن وجهة نظرالمصرف تحقق الصيرفة الإلكترونية الكثير من المزايا الفريدة اهمها:

- تُحقق للمصارف التي تقدم الخدمات المصرفية الإلكترونية فائدة أولى وهي العلامة التجارية الأفضل والاستجابة الافضل لعمليات التداول في السوق (Naude , etal , 2016).

إنخفاض في تكلفة العمليات المصرفية ، بما أن المصارف الإلكترونية لا تحتاج إلى فروع فعلية، وعدد الموظفين يكون أقل بكثير من المصارف التقليدية فأن تكلفة العمليات المصرفية تكون منخفضة كثيراً (ثويني وخلف ، ٢٠٠٥ : ١٢).

• تعمل على تخفيض المصاريف الإدارية وبالتالي فهي تُمنح فوائد عالية على الودائع والقدرة على زيادة كفاءة المصرف
والسرعة في انجاز المعاملات والحد من الأعمال الورقية (ياس و جميل ، ٢٠١٤ : ٤٣).

• تتيح الصيرفة الإلكترونية للمصارف أن تتنافس مع المؤسسات المالية الأخرى كشركات التأمين وشركات الاستثمار والانتماء وشركات البطاقات والاوراق المالية (Hederstierna and Papandreou , 2006 : 29).

• إحكام الرقابة على العمليات المصرفية الإلكترونية و كذلك إرسال واستقبال المستندات بسرعة فائقة مما يسهل عمليات التجارة الخارجية (الزبيدي و الغانمي ، ٢٠١٦ : ٣٦٧).

• تحقق الربحية إذ أسهم استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في تحقيق معدلات ربح عالية من خلال تشغيل أموال الودائع الجارية الخاصة بحملة البطاقات (المنشد و مجيد ، ٢٠١٧ : ٨٤٧).

اما من ناحية الافراد فتحقق الصيرفة الإلكترونية العديد من المزايا كما يلي:

• تحقق الصيرفة الإلكترونية للفرد درجة عالية من الراحة ، إذ توفر عليه الذهاب إلى مقر المصرف والوقوف في طابور لغرض الحصول على الخدمة كما توفر له الوقت وتتيح له خدمات جيدة ، كسداد فواتير السلع والخدمات التي يحصل عليها دون عناء (Ndlovu and Sigola , 2013 : 36).

• تحقق السرية والموثوقية إذ لا يضطر الزبون لكتابة أسمه وتوثيقه ورقم حسابه أمام الآخرين ومن المعروف أن الحفاظ على خصوصيات الزبون عملية ذات أهمية بالغة

لجميع الزبائن لذلك نجد أن المعاملات محمية من المتسللين المحتملين (Joseph and Richard , 2015 : 59).

• إدارة الاموال بشكل أفضل إذ تتيح بعض المصارف الإلكترونية لزبائنهم خدمة إجراء التحليل لكي يقوموا بحساب العوائد والنفقات المترتبة على تعاملاتهم المالية مع المصرف (Lustsik , 2003 : 16).

و تحقق الصيرفة الإلكترونية عدة مزايا لزبائن المصارف الإلكترونية من منظمات الأعمال كما بينها كل من (Gurau , 2002 : 365) و (Katunzi and Mazwile , 2014 : 19) وهي كالآتي:

- انخفاض تكاليف الحصول على الخدمات المصرفية.
- توفير الوقت لأن الخدمات المصرفية الإلكترونية تكون متاحة ٢٤ ساعة في اليوم حتى في أيام العطل الرسمية ولا داعي للانتظار إلى اليوم التالي من أجل الحصول على الخدمات المصرفية.
- إدارة الأموال بشكل أفضل ، إذ أن الصيرفة الإلكترونية تُسرّع عملية تدفق الأموال من وإلى المنظمة من خلال عملية التحويل الإلكتروني للأموال ، فضلاً عن إمكانية استثمار السيولة الفائضة عن حاجة منظمات الأعمال في الاستثمارات المالية قصيرة الأجل لدى المصارف الإلكترونية .
- سهولة الحصول على الخدمات المصرفية إذ تنتفي الحاجة لأرسال معتمدين من المنظمة إلى المصرف لغرض الحصول على الخدمات المصرفية.
- وأخيراً تحقق الصيرفة الإلكترونية عدة مزايا للاقتصاد الوطني ككل وهي كالآتي :
- زيادة الدخل المالي للمصارف الوطنية ومن ثم مساهمتها في إجمالي الدخل الوطني ، بإمكانية تحديد رسوم رمزية على مستخدمي الانترنت في التعامل المصرفي معها تساعد هذه الرسوم في تطوير خدماتها عبر الانترنت ، فهي تعيد دورانها في اقتصاد البلد وتعيشه من خلال استثمار المصارف في الشركات التي تطور خدمات الانترنت في هذا المجال (عمر و محمد ، ٢٠٠٧ : ٤).

- إن المعاملات المصرفية عبر الانترنت تزيد من كفاءة الانتاجية للمصارف ، والتي بدورها تساعد على تحسين الأداء الاقتصادي بشكل عام (الجنبيهي ، ٢٠٠٥ : ١٤).
 - و بالرغم من أن الصيرفة الإلكترونية توفر عدداً من المزايا التي تم ذكرها في الفقرة السابقة للزبائن وفرص عمل جديدة للمصارف إلا أنها لا تخلو من العيوب . ويمكن إجمال العيوب الناجمة عن استخدام الصيرفة الإلكترونية فيما يأتي:
 - يجب أن يكون الزبون مثقفاً ومتعلماً وهذا لا يتناسب مع طلبات الزبائن كبار السن (Luhan and Paril, 2014 : 18). لعدم توفر المهارات اللازمة لاستخدام الخدمة كعدم معرفة استخدام الانترنت (صالح و عزيز ، ٢٠١٨ : ٣٠٩) .
 - إلغاء أو التخفيض من التعامل البشري مما يعني التخفيض للحد الأدنى من تعاملات وجه لوجه (Face – to– Face) والتي يفضلها الكثير من الزبائن في العمل المصرفي (النجار و الزيدي ، ٢٠١٦ : ٦٦).
 - تكلفة إنشاء النظام الإلكتروني مرتفعة جداً (LUHAN and PARIL, 2014 : 17-18).
 - العيوب الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الاقراض والانفاق بما يتجاوز القدرة المالية وعدم سداد حامل البطاقة في وقت محدد يترتب عنه وضع إسمه في القائمة السوداء للمصرف (المنشد و مجيد ، ٢٠١٧ : ٨٤٧).
 - بعض مواقع الويب تتطلب تحديد هوية الزبون والامر قد يكون غير مريح للزبائن الجدد في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية (Wittbom and Rahimuddin , 2010 : 20).
 - صعوبة التنسيق بين المصارف وإيجاد آليات مناسبة للتعاون في مجال تفعيل عمليات الصيرفة الإلكترونية والدعوة إلى عقد اجتماعات يناقش من خلالها وضع الخدمات الإلكترونية وآفاقه المستقبلية (عبد العباس ، ٢٠٠٩ : ٧٣).
- ٣.٢- أشكال الصيرفة الإلكترونية والخدمات المقدمة:

يتوقف نجاح المصرف على اختيار منافذ توزيع لتقديم خدماته المصرفية بالشكل المناسب الذي يفي بحاجات الزبون وأهم المنافذ تتمثل في آلة الصراف الآلي (Automatic Teller Machine) التي يتم وضعها داخل المصارف أو خارجها ، أو بشكل مستقل في الاماكن العامة كالمطارات والأسواق والجامعات ومتصلة بشبكة حاسب المصرف والتي يتم من خلالها الوصول إلى خدمات متنوعة من خلال البطاقات البلاستيكية أو البطاقة الذكية للحصول على الخدمات المختلفة (الاغا و اخرون ، ٢٠١٥ : ٢٧). كما هناك الصيرفة الهاتفية (Phone Banking) التي تسمى أيضاً بصيرفة الهاتف الثابت وتعتمد هذه الصيرفة على وجود ترابط بين فروع المصرف الواحد ككل وتمكن الموظف المنوط به تقديم الخدمة الهاتفية من خلال الوصول لبيانات الزبون مباشرةً من أي فرع من فروع المصرف (مجد ، ٢٠١٥ : ١٤٠). إذ يمكن تقديم الخدمة للزبون لمنحه حق الاتصال الهاتفي بالمصرف برقم مخصص مرتبط بالحاسوب الرئيسي للمصرف وبعد ذلك يطلب من الزبون أن يدخل رقم حسابه ثم ينفذ العملية التي يحتاجها دون الحاجة للوصول للمصرف (Mwakalinga and Islam , 2005 : 24) . وهناك ايضا الصيرفة المحمولة (Mobil Banking) التي تتمثل بالخدمات المصرفية التي تتاح لزبائن المصرف من خلال الهاتف المحمول ، من خلال إستخدام الزبون رقم سري يتيح له الدخول إلى حسابه للاستعلام عن أرصده ، وكذلك للخصم منه تنفيذاً لأي من الخدمات المصرفية المطلوبة ويستخدم هذا النظام نظام الرسائل النصية لإبلاغ زبائنهم بحساباتهم (Nwakoby etal , 2020 : 640).. واخيراً هناك نقاط البيع الإلكترونية (Electronic Point – of – Sale) حيث توزع الآلات للمؤسسات التجارية والخدمية بمختلف أنواعها وأنشطتها ، ويمكن للزبون إستخدام البطاقات البلاستيكية أو الذكية للقيام بأداء المدفوعات من خلال الخصم من حسابه إلكترونياً بتمرير هذه البطاقة داخل هذه الآلات المتصلة إلكترونياً بحاسب المصرف بعد أن يدخل الزبون رمزاً أو رقماً سرياً خاصاً به والذي يعرف برقم التعرف الشخصي السري

(P.I.N) ويقوم الحاسوب المركزي بعد ذلك بإضافة القيمة لرصيد حساب المؤسسات التجارية او الخدمية في ثواني (7 : 2020 , Felix).

٤.٢- متطلبات تطبيق الصيرفة الإلكترونية :

١- المتطلبات التقنية :- إن أولى متطلبات الصيرفة الإلكترونية اللازم توافرها لنجاح تطبيق الصيرفة الإلكترونية هي البنية التحتية التقنية ويمكن تصنيفها إلى : البنى التحتية الصلبة :- تتمثل في كل من التأسيسات والتوصيلات الأرضية والخلوية وأجهزة الحاسوب وشبكات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات المادية الضرورية لممارسة العمليات الإلكترونية وتبادل البيانات إلكترونياً وصفقات التجارة الإلكترونية وغيرها (نجم ، ٢٠١٧ : ٥٤). والبنى التحتية الناعمة :- وتتمثل في مجموعة من الخدمات والمعلومات والخبرات وبرامج التشغيل (Operating Programs) وبرمجيات التطبيقات (Applications Software) والتي يتم من خلالها إنجاز وظائف الاعمال الإلكترونية، وهذه تتكون من مواقع الويب ، قواعد البيانات الإلكترونية ، خدمات الشبكات ، الخدمة الذاتية للزبون (الربيعي و العزاوي ، ٢٠١٢ : ٦٠).

٢- المتطلبات البشرية : يعد العنصر البشري من المتطلبات الاساسية للارتقاء بالأداء المصرفي على اعتبار أن الكفاءة في الأداء هي الفاصل ما بين المصارف ، فمهما تنوعت مصادر الكفاءة يبقى العنصر البشري وراءها. وأن بناء بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات متكاملة تتطلب بناء كوادر بشرية مدربة وكفوة وتتحلى بمواصفات تأهيلية مناسبة لها القدرة على استعمال تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات والاتصالات ، وذلك لضمان انجاز الموظفين لمسؤولياتهم بطريقة متجانسة وتحسين فعاليات العمليات ونتاجياتها وتعزيز مخرجاتها (الغريز و اخرون ، ٢٠١٥ : ١٧).

٣- المتطلبات القانونية و الامنية :- في ظل التراكم المعرفي الإلكتروني الذي استفادت منه المصارف في تقديم الخدمات المصرفية وإدارة العمل المصرفي والتي تمثلت في جزءاً مهماً من أنظمة الدفع الإلكتروني وإدارة الحسابات عن بعد وظهور فكرة التعاقد الإلكتروني والتبادل الإلكتروني للأوراق المالية (عريس ، ٢٠٠٢ : ٤٨).

إذ فإن التحول إلى أسلوب الصيرفة الإلكترونية يحتاج إلى سن قوانين وتشريعات جديدة أو تعديل القوانين النافذة لكي تتناغم وتتسجم مع التطور التكنولوجي وتلائم بيئة الأعمال الإلكترونية (رضوان ، ٢٠٠٥ : ٤). وفي ظل زيادة الاعتماد على استخدام شبكات الاتصال الإلكترونية تفاقمت المخاطر الأمنية لا سيما ما يتعلق بعمليات القرصنة والاختراق والتجسس الإلكتروني ، لذلك لابد من إيجاد أساليب وإجراءات أمنية تساعد على حماية المعلومات والبيانات من التعرض للسرقة واللعب والتحريف وقد حدد (المالك ، ٢٠٠٧ : ٣٨) أهم المتطلبات الأمنية وهي : وضع السياسات الأمنية المناسبة لتقنيات المعلومات بحيث تشمل جميع الخدمات التي يقدمها المصرف ، وضع العقوبات الرادعة فيما يتعلق بالتعدي والمخالفة الأمنية على جميع المستويات ، تطوير أدوات ومفاتيح التشفير في البرمجيات الحديثة ، و اعتماد بعض الوسائل الأمنية الإلكترونية لإثبات هوية الموظفين وزبائن المصرف فضلاً عن تطوير نظم الدفع الإلكتروني.

٤- المتطلبات الثقافية والاجتماعية :- تلعب المعرفة والثقافة بالصيرفة الإلكترونية دوراً هاماً في تطورها وانتشارها لاسيما بين القطاعات الانتاجية و المؤسسات التجارية ، ويعد مستوى التعليم ونوعيته في أي بلد وسيلة مهمة في نشر الثقافة والاستخدام الإلكتروني على الصعيد العام (عبدالله ، ٢٠١٤ : ٥٢). وعلى العكس فإن غياب هذه الثقافة سيؤدي إلى بروز عدد من المشكلات التي أوضحها (شوقي و آخرون ، ٢٠١٦ : ١٨) أهمها : عدم الثقة في التعامل عبر الوسائل الإلكترونية وارتفاع المخاطر التي تواجهها بيئة التكنولوجيا المصرفية ومخاطر الاتصال بشبكة الانترنت. وكذلك مقاومة التغيير من قبل العاملين وارتباطهم بالعمل التقليدي السابق.

٥.٢- مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية : تتباين وتتعدد المخاطر التي ارتبطت بالصيرفة الإلكترونية ، والتي أصبحت تمثل تحدياً حقيقياً أمام المصارف والمتعاملين معها والسلطات الإشرافية ولعل أهم هذه المخاطر :

١- المخاطر الاستراتيجية :- المخاطر التي ترتبط بالقرارات والسياسات والتوجيهات التي تتخذها الإدارة العليا للمصرف ، وتنشأ هذه المخاطر في العمليات المصرفية الإلكترونية نتيجة الأخطاء أو الخلل الذي يحدث لعدم تبني إستراتيجيات وخطط تقديم هذه العمليات والخدمات وتنفيذها التي قد تقع فيها الإدارة العليا، وذلك في ضوء الحاجة الملحة لتقديم مثل هذه الخدمات في ظل تزايد الطلب عليها من جهة واشتداد المنافسة من جهة أخرى (محمد و خالد ، ٢٠١١ : ٧).

٢- مخاطر التشغيل :- المخاطر التي يكون مصدرها الأخطاء البشرية أو المهنية أو الناتجة عن التقنية أو الأنظمة المستخدمة أو القصور في أي منها أو التي تنتج عن الحوادث الداخلية في المصرف (خزل ، ٢٠١٢ : ٢٥٩). ونظراً لاعتماد كل نشاطات الصيرفة الإلكترونية على التكنولوجيا ، فإن المخاطر التشغيلية تشكل أهم المخاطر التي تواجهها المصارف. وهذه المخاطر

لها مصادر متعددة يمكن إيجازها بما يلي:

- عدم التأمين الكافي للنظم (System Security) إذ يمكن اختراق نظم حاسبات المصرف (Unauthorized Access) بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالزبائن واستغلالها ، ويمكن أن تأتي التهديدات الأمنية من داخل النظام أو خارجه لذلك يجب على القائمين على المصرف أو المصارف التأكد من أن المصارف لديها ممارسات مناسبة مطبقة لضمان سرية البيانات الخاصة بالزبائن فضلاً عن سلامة النظام (Kallenberg and Kiragu , 2017 : 21).

- عدم تكامل المعلومات والتي تعتبر مكوناً هاماً لحماية النظام ، من هنا يجب على المصارف تحسين قدرة تداخل العمليات داخل المصرف من أجل إدارة العلاقات بشكل فاعل مع الزبائن والمصارف الأخرى ومزودي الخدمات الخارجيين. وريثما يتم وضع معايير محددة لإدارة المعلومات إلكترونياً، فإن المصارف ستستمر في مواجهة تحدي إقامة إجراءات الضبط الفاعلة من أجل ضمان دقة وتكامل المعلومات التي يتم الحصول عليها ونقلها (سفر ، ٢٠٠٦ : ٢٢٨).

• إساءة استخدام الزبائن لحساباتهم المصرفية كما هو الحال في الخدمات المصرفية التقليدية ، فإن إساءة استخدام الزبائن لحساباتهم سواء المتعمدة أو غير المقصودة ، هي مصدر آخر للمخاطر التشغيلية . قد تزداد هذه المخاطر عند ما لا يقوم المصرف بتنقيف زبائنه بشكل كاف حول الاحتياطات الامنية (: 2003 , Basle 6).

١- المخاطر القانونية :- المخاطر التي تنشأ عندما لا يمثل المصرف للقواعد القانونية والتشريعات المنصوص عليها، أو عندما لا تكون هناك نظم قانونية واضحة ودقيقة بخصوص عمليات مصرفية جديدة ، وتبرز أهم التحديات القانونية متمثلة في تحدي قبول القانون للتعاقدات الإلكترونية، أمن المعلومات، وسائل الدفع، التحديات الضريبية، وإثبات الشخصية، التوقيع الإلكتروني، أنظمة الدفع النقدي، المال الرقمي أو الإلكتروني، سرية المعلومات، خصوصية الزبون، مسائل الملكية الفكرية لبرمجيات وقواعد معلومات المصرف أو المستخدمة من موقع المصرف (: 2018 , Zarei 136). ويؤدي عدم الإمتثال إلى القوانين والتشريعات المنصوص عليها إلى عواقب وخيمة ، بما في ذلك خفض التصنيف والغرامات المالية والتعليق القسري للعمليات المصرفية والاضرار بالسمعة ، وفي الحالات القصوى ، سحب الاذن بالعمل. قد يؤدي أيضاً إلى مسؤولية مدنية أو جنائية، على سبيل المثال إذا كشفت مؤسسة عن معلومات سرية أو قدمت إفصاحات غير دقيقة أو غير المناسبة (, Kondabagil 13 : 2007).

وتتطوي المعاملات الإلكترونية المصرفية على درجة كبيرة من المخاطر القانونية بالنسبة للمصارف، ويمكن للمصارف توسيع النطاق الجغرافي لخدماتها عن طريق المعاملات الإلكترونية بدرجة أسرع مما يمكنها تحقيقه عن طريق المصارف الإلكترونية ومع ذلك فإنه في بعض الحالات قد لا تكون لدى المصارف المعرفة الكاملة بالقوانين والتنظيمات المطبقة في بلد ما قبل أن تبدأ في تقديم خدماتها فيه (عبد القادر و محمد ، ٢٠١٠ : ١١).

٢- مخاطر السمعة المصرفية :- المخاطر التي تنشأ نتيجة لرأي الجمهور السلبي حول خدمات الصيرفة الإلكترونية المقدمة من قبل المصرف ، لذا من الضروري تعريف الزبائن وتوعيتهم بطبيعة الخدمة الإلكترونية المقدمة وما هي النتائج المتوقعة منها وماهي المخاطر والفوائد المترتبة جراء الحصول على هذه الخدمات (7 : 2007 , Rochette). وكذلك على المصرف التواصل بطريقة شفافة وواضحة مع زبائنه والوفاء بالتزاماته معهم من خلال وضع استراتيجية واضحة للتواصل مع الزبائن ومتابعة تطبيقها بشكل مستمر (18 : 2008 . Rose and Hudgins).

٣- المخاطر المصرفية التقليدية الاخرى :- أن من أهم المخاطر المصرفية التقليدية هي الآتي : مخاطر الائتمان :-يعد التوسع الائتماني من الأنشطة الرئيسية للمصارف ، والتي ترتبط بعدد من المخاطر، مثل توقف الزبون عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع المصرف، أو مخاطر التركيز الائتماني، أو فشل المصرف في تحديد جودة الاصول وما يترتب على ذلك من عدم تكوين المخصصات الكافية لتجنب تعرض أموال المودعين لخسائر غير محسوبة، هذا وتشمل المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان أو الاعتمادات المستندية (خالد ومصطفى ، ٢٠١٠ : ٢٤٦). و مخاطر السيولة :- تنشأ هذه المخاطر من عدم قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية لمستحقيها، والمصرف الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز، الذي إذا أستمّر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه (عاشور و ابو كمال ، ٢٠٠٧ : ٧٣).

٦.٢- واقع الصيرفة الإلكترونية في العراق :

يرتبط تطور الصيرفة الإلكترونية في العراق مع دخول تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وأدواتها إلى العراق ، ولاسيما الانترنت والهاتف النقال وشبكات الاتصال المتطورة في المرحلة ما قبل عام (٢٠٠٣) كان العراق يعتبر من الدول المتأخرة في

إستخدام تقنيات الصيرفة الإلكترونية(الربيعي و حسين ، ٢٠١٩ : ٩٤). إذ يعود تاريخ تقديم خدمات الانترنت في العراق إلى عام (١٩٩٩) وبشكل محدود وبإشراف الحكومة حتى عام (٢٠٠٢) تم السماح لبعض المكاتب من تقديم خدمات الانترنت ويرجع سبب هذا التأخر بالدرجة الاولى إلى الحصار الاقتصادي الذي كان مفروض على البلد وتم تصنيف العراق حسب الاسكوا إلى مرتبة (١٨) بين الدول العربية فيما يخص استخدامات الانترنت وتقنيات الاتصالات والمعلومات ، وبالدرجة الثانية نتيجة لرقابة السلطات آنذاك وخشيتها من تسرب المعلومات إلى الخارج.(محمد ، ٢٠١٥ : ١٤٥). وقد تأخر العراق كما ورد في تقرير الملامح الاقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٥) (الامم المتحدة - الأسكوا لعام ٢٠١٥) في صياغة ووضع إستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لغاية المدة من (٢٠٠٩) إلى (٢٠١٠) بفعل عدم الاستقرار والاضطرابات التي شهدها البلد، وركزت الاستراتيجية التي تأخر إقرارها رسمياً أيضاً لعدة سنوات على تحرير الاتصالات وإعادة بناء البنية الاساسية التي دمرت خلال الحروب السابقة وفي أعقابها ، وعلى تطوير الخدمات الحكومية وتعزيز إستخدام تكنولوجيا المعلومات (الأسكوا ، ٢٠١٥ : ١٨).

بادرت العديد من المصارف العراقية بدخول آفاق الصيرفة الإلكترونية مُعتمدة بذلك على الكوادر الوطنية الكفوة في الاختيار والتعامل مع الشركات الأجنبية الموردة للأنظمة التكنولوجية الحديثة. وقامت المصارف الخاصة منذ أن تواجدت على الساحة المصرفية العراقية في استقبال وإستخدام التكنولوجيا الحديثة ثم تبعها بعد ذلك المصارف الحكومية بهذا العمل مثل مصرفي الرافدين والرشد التي قامت بإصدار البطاقات الإلكترونية كوسيلة حديثة من وسائل الدفع ، واعتمدت العديد من المصارف الاهلية والحكومية نظم الكترونية في أعمالها (ياس و جميل ، ٢٠١٤ : ٤٥). ومن هذه النظم هو نظام المدفوعات العراقي مع البنك المركزي العراقي. إن البنك المركزي العراقي يمتاز بسعيه إلى تطبيق أنظمة المدفوعات الإلكترونية منذ عام (٢٠٠٦)

كخطوة أساسية لتحسين وتطوير البيئة المصرفية ، والذي ينعكس على زيادة كفاءته وقدرته على تحقيق الاستقرار المالي في العراق عن طريق تداول الأموال بالوسائل الإلكترونية الحديثة ، والسعي من أجل تقليل التداول اليومي للأموال والقيام بالمعاملات النقدية داخل الجهاز المصرفي (أمين و شاكر ، ٢٠٢١ : ١١٧). وذلك حسب الانظمة التالية: نظام التسوية الاجمالية الآنية (RTGS):- النظام الذي يربط البنك المركزي العراقي مع الفروع الرئيسية للبنوك ووزارة المالية لتبادل أوامر الدفع ذات القيمة العالية داخل العراق وأن فعاليات هذا النظام توفر الاستعاضة عن التنفيذ اليومي للعمليات وبذلك أنهى المخاطر الناشئة عن إجراء التسوية الشاملة لقيم المدفوعات بين المصارف. وشاركت (٤) مصارف في النظام خلال عام (٢٠٢٠) ليلبلغ العدد الكلي للمشاركين (٧٥) مصرفاً فضلاً عن وزارة المالية وهيئة التقاعد ودائرة رعاية القاصرين والشركة العامة للبريد والتوفير (التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠٢٠ : ٦٢). ونظام المقاصة الإلكترونية (ACH - C):- النظام الذي يتم فيها تبادل أوامر الدفع بين المصارف المشاركة وفروعها بطريقة آلية وتتم المعالجة وإرسال صافي التسوية النهائية إلى نظام التسوية الاجمالية الآنية ، وكذلك يتم من خلال النظام تبادل الصكوك الإلكترونية المرمزة بالحبر المغنط ، ويتم الاحتفاظ بنسخة الصك الاصلية في الفرع المودع فيه ، وإرسال صورة الصك وبياناته من خلال نظام الفرع أي (نظام المصرف المشارك في الادارة العامة). تم إشترك (٤) مصارف خلال عام (٢٠٢٠) ليلبلغ عدد المشاركين الكلي (٧٣) مصرفاً وتم اشتراك (٧) فروع بالنظام ليلبلغ العدد الكلي لفروع المصارف المشاركة (٧٨٩) فرعاً (الشافبي ، الزبيدي ، ٢٠٢٠ : ٨٣). وكذلك نظام الدفع بالتجزئة العراقي (IRPSI):- نظام دفع في الأساس للمدفوعات ذات القيمة المنخفضة والتي تتم من قبل الأفراد والشركات. على سبيل المثال مدفوعات أوامر البريد أو التسوق عبر الانترنت أو مدفوعات الرواتب أو مدفوعات فاتورة الخدمات يعالج عدد كبير من المدفوعات خلال يوم واحد. وبموجب التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي لسنة ٢٠١٦ شهد هذا الانطلاق الفعلي

لأنظمة الدفع بالتجزئة والمقسم الوطني والدفع عن طريق الموبايل مع بعض المصارف العاملة في العراق ، ويعتبر البنك المركزي مشغل النظام كونه هو جهة راعية تتصف بالحيادية لا تهدف للربح وتلتزم بمعايير الشفافية والوقوف على مسافة واحدة من جميع الجهات والمؤسسات العاملة في القطاع المصرفي (جاسم و محمد ، ٢٠٢٠ : ١٢٠). واخيراً نظام المقاصة الداخلية بين فروع المصرف الواحد (IBCS):- نظام لتبادل المقاصة الداخلية للمصارف الحكومية التي لا تمتلك أنظمة مصرفية شاملة إذ يتيح للإدارة العامة للمصرف الدقة والكفاءة والشفافية في مراقبة التحويلات ويوفر قاعدة بيانات لإجراء عملية المطابقة والتدقيق (التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠٢٠ : ٦٢).

٧.٢- معوقات الصيرفة الإلكترونية :

بالرغم من أن الهدف الأول لخدمات الصيرفة الإلكترونية هو تسهيل المعاملات المالية والتجارية والعمل على تخفيض التكاليف المرتبطة بهذه المعاملات إلا أن الامر لا يسلم من بعض المعوقات التي تحول دون إنتشار هذه الخدمات وخصوصاً في الدول النامية حديثة العهد بالتقنيات الإلكترونية الحديثة و تعاني الاطراف المشاركة في المعاملات المالية والتجارية من ضعف الخبرة والثقافة في كيفية التعامل وإستخدام أدوات الصيرفة الإلكترونية. ومن أهم هذه المعوقات الآتي :معوقات توفير البنية التحتية المادية والبشرية :-يتطلب إرساء قواعد الصيرفة الإلكترونية إيجاد بنية تحتية تستند على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة وجاهزيتها لإعتماد الأعمال المصرفية والتجارية الا أن ذلك يواجه لعدد من المعوقات في العراق منها صعوبة الحصول على البرمجيات الحديثة المتطورة وعدم إمكانية تحديث قواعد البيانات بشكل مستمر وصعوبة توفير التقنية الحديثة هذا من جهة (صالح و عزيز ، ٢٠١٨ : ٣١٣) فضلاً عن صعوبة توفير كوادر بشرية مؤهلة عملياً وعلمياً تكون قادرة على تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية بفاعلية وكفاءة عالية من جهة اخرى(كمال و ايمان ، ٢٠٠٧ : ١٤٤). وكذلك المعوقات التنظيمية والإدارية :- إن

من أهم المعوقات التي تقف في وجه ادارة وتطبيق الخدمات المصرفية الإلكترونية هي المعوقات التنظيمية والادارية داخل المصرف ، إذ تعاني الكثير من المصارف ضعف في إعادة هندسة العمل المصرفي الإلكتروني الجديد، فضلاً عن مقاومة الموظفين المصرفيين لإعتماد الاسلوب الإلكتروني في تسويق الخدمة المصرفية بالجودة المناسبة ورغبتهم باعتماد الاسلوب التقليدي في التسويق المصرفي. وأن هذا ينشأ من خلال عدم وجود المعرفة الإلكترونية الجيدة في التعامل مع المعدات والاجهزة ، مما قد يسبب أحياناً إلى توقف النظام وخلل في البرمجيات وأخطاء المعالجة وأخطاء التشغيل وضعف في المراقبة وقصور في الحماية مما يعرض المصرف للهجمات الإلكترونية والاختراقات وعملية الاحتيال (عارف و رستم ، ٢٠١٧ : ١٦٥). وهناك ايضاً المعوقات الامنية والقانونية :- أن مشاكل انعدام الاستقرار الامني والسياسي أصبحت واحدة من أبرز أهتمامات المصارف عند إقبالها للتحول نحو الصيرفة الإلكترونية فهي تعد من أهم معوقات تطبيقها، سيما فيما يتعلق بعدم توفر الأمان عند إستخدام الانترنت في التعاملات المصرفية مما يؤدي إلى عزوف الكثير من الزبائن عن تلك الخدمات خشية كشف المعلومات الخاصة بهم ، كما ويشمل هذا الجانب كل ما يتعلق بالضمانات المصرفية الإلكترونية ومسائل الملكية الفكرية للبرمجيات وقواعد البيانات المستخدمة من قبل المصرف (مزعل ، ٢٠٢١ : ٧٩). والمعوقات الثقافية والاجتماعية :- إن انخفاض الوعي لدى الزبائن فيما يخص التكنولوجيا الحديثة المتطورة وفوائدها يعد من أبرز المعوقات التي تقف عائقاً أمام تطوير الأعمال المصرفية الإلكترونية يضاف إلى ذلك تفضيل بعض الزبائن التواصل مع موظفي المصرف للحصول على الخدمة (صالح و عزيز ، ٢٠١٨ : ٣١٣). واخيراً معوقات نقص الاعلام والاتصال :-يعد من أهم المعوقات لأنه يؤدي إلى عدم إقبال الأفراد على التعامل المصرفي عبر الانترنت، وعدم إنتشار أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع للمصرف بشكل واسع، و عدم توفر خدمات مصرفية إلكترونية شاملة كما هو الحال في الفروع التقليدية (شعير و اخرون ، ٢٠١٩ : ٧٣).

٣-المبحث الثالث :- عرض وتحليل النتائج

أعتمد البحث على عينة بلغ عددها (١٥٦) مجووث بالاعتماد على المؤشرات (الوسط الحسابي ، الانحراف المعياري) ولمعرفة إجابات العينة لكل فقرة تم استخدام الوسط الحسابي ويقارن مع الوسط الفرضي وكذلك لمعرفة مستوى الاجابة سوف نقسم المقياس إلى فئات وذلك عن طريق استخراج كل من: المدى=اعلى قيمة - اصغر قيمة وطول الفئة = $\frac{\text{المدى}}{\text{عدد الفئات}}$ إذ تم الحصول على التقسيم التالي لغرض تصنيف الاجابات: ((٠ - ٢٠ منخفض جداً ، ٢١ - ٤٠ منخفض ، ٤١ - ٦٠ متوسط ، ٦١ - ٨٠ مرتفع ، ٨١ - ١٠٠ مرتفع جداً)) أما الوسط الفرضي فيتم استخراجه بواسطة القانون التالي: الوسط الفرضي =(اعلى قيمة في المقياس + اقل قيمة بالمقياس)/٢

٣.١- تحليل متطلبات تطبيق الصيرفة الإلكترونية من خلال العينة:

من أجل تحقيق الجزء الأول من الهدف الأول والمتعلق بتحديد متطلبات تطبيق الصيرفة الإلكترونية فقد أعتمد الباحث على (١٢) مطلب هي التي يوضحها الجدول (٧-٣). أما بخصوص الجزء الثاني من الهدف الأول والمتعلق بمستوى نجاح إدارة المصرف بتوفير تلك المتطلبات ، فمن خلال تحليل إجابات أفراد عينة البحث من موظفي ومديري ومسؤولي شعب فروع المصرف على كل فقرة من فقرات الاستبانة المتعلقة بمتطلبات تطبيق الصيرفة الإلكترونية تبين ما يلي :

الجدول (٧-٣) وصف عام لفقرات متطلبات تطبيق الصيرفة الإلكترونية

رقم	البيان	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الترتيب
1	تقدم ادارة المصرف الدعم اللازم لتنمية وتطوير العمل المصرفي الإلكتروني بمستوى يتناسب مع التطور الإلكتروني في العالم.	٦٣.٦١	٢٧.٣١	مرتفع ٦
2	يتبنى المصرف استراتيجيات جديدة تتلاءم مع	٦١.٨١	٢٧.٣٩	مرتفع ٨

				تطور العمل المصرفي الإلكتروني.	
3	يستخدم المصرف سياسات تسويقية تتناسب مع العمل المصرفي الإلكتروني	٥٦.٥١	٢٦.٨١	متوسط	١٢
4	انظم العديد من الموظفين في دورات تدريبية في مجال العمل المصرفي الإلكتروني.	٦٩.١٠	٢٥.٨١	مرتفع	٢
5	يحيط المصرف زبائنه بصورة مستمرة برسائل توضح مزايا استخدام وسائل الدفع الإلكتروني بما يدعم انتشار الصيرفة الإلكترونية.	٥٩.١٦	٢٩.٣٧	متوسط	١٠
6	تتوفر بيئة قانونية مناسبة لحماية حقوق الزبائن ومحاربة الجريمة الإلكترونية	٦١.٦٦	٢٨.٥٤	مرتفع	٩
7	عمل تحديث مستمر للقوانين واللوائح بما يتناسب وطبيعة الصيرفة الإلكترونية.	٦٣.٢٦	٢٨.٦٤	مرتفع	٧
8	تتوفر لدى المصرف خطط طوارئ للتصدي للمخاطر المصرفية الإلكترونية التي تواجهه.	٥٨.٨٣	٢٨.٣٠	متوسط	١١
9	يعتمد المصرف وسائل متقدمة للتحقق من هوية الزبون المستفيد من الخدمات الإلكترونية.	٦٣.٨٨	٢٧.٧٦	مرتفع	٥
10	يتخذ المصرف الاجراءات والتدابير الامنية لضمان سرية وسلامة معلومات الزبائن.	٧٠.٦١	٢٨.٦٨	مرتفع	١
11	يعمل المصرف على تحديث الوسائل والبرامج الإلكترونية بشكل دوري لضمان جودة الخدمات.	٦٤.٨١	٢٦.٣١	مرتفع	٣
12	ينشر المصرف الثقافة والوعي المصرفي للزبائن حول استخدام وسائل الدفع الإلكتروني بالشكل الأمثل والأمن.	٦٤.٥٩	٢٧.١٦	مرتفع	٤
الوسط العام		٦٣.١٥	٢١.٩٧		

عندما تم الاستفسار من الموظفين (عينة البحث) عن الفقرات (١ ، ٢ ، ٤ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢) كان اتجاه إجاباتها يشير إلى متوسط (٦٣.٦١ ، ٦١.٨١ ، ٦٩.١٠ ، ٦١.٦٦ ، ٦٣.٢٦ ، ٦٣.٨٨ ، ٧٠.٦١ ، ٦٤.٨١ ، ٦٤.٥٩) درجة وهن أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٥٠) مما يدل على ارتفاع مستوى الفقرات سابقة الذكر على وفق المقياس المحدد ، أما الانحراف المعياري لهذه الفقرات فكان (٢٧.٣١ ، ٢٧.٣٩ ، ٢٥.٨١ ، ٢٨.٥٤ ، ٢٨.٦٤ ، ٢٧.٧٦ ، ٢٨.٦٨ ، ٢٦.٣١ ، ٢٧.١٦) درجة مما يشير إلى مستوى جيد من الاتفاق وعدم التشتت بإجابات العينة ، بينما الفقرات (٣ ، ٥ ، ٨) كان اتجاه إجاباتها يشير إلى متوسط (٥٦.٥١ ، ٥٩.١٦ ، ٥٨.٨٣) مما يدل على متوسط مستوى تلك الفقرات على وفق

المقياس المحدد ، أما الانحراف المعياري لهذه الفقرات فكان (٢٦.٨١ ، ٢٩.٣٧ ، ٢٨.٣٠) درجة مما يشير إلى مستوى جيد من الاتفاق وعدم التشتت بإجابات العينة. مما سبق من تحليل لمدى توفر متطلبات تطبيق الصيرفة الإلكترونية من وجهة نظر موظفي مصرف الرافدين ممثلين بعينة البحث بلغ الوسط الحسابي لمجمل الفقرات الاثني عشر الخاصة بهذا البعد (٦٣.١٥) درجة وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٥٠) درجة أي أن مستوى توفر المتطلبات كان مرتفعاً ، وكانت الفقرة العاشرة الخاصة بأتخاذ المصرف الاجراءات والتدابير الامنية لضمان سرية وسلامة معلومات الزبائن تشير إلى متوسط (٧٠.٦١) وهي أعلى درجة استجابة بفقرات متطلبات نجاح الصيرفة الإلكترونية ،بينما أحتلت الفقرة الثالثة الخاصة باستخدام المصرف لسياسات تسويقية تتناسب مع العمل المصرفي الإلكتروني أدنى استجابة والتي تشير إلى متوسط (٥٦.٥١) درجة، وأما مدى توافق العينة وتركز إجاباتها أو تشتتها فيشير الانحراف المعياري لمجمل الفقرات المكونة لهذا البعد إلى (٢١.٩٧) درجة وهو مستوى جيد من عدم تشتت الاجابة وعلى الرغم من أن المؤشرات سابقة الذكر أغلبها ذات دلالة ايجابية ألا انها لا تمثل بالضرورة النجاح الامثل للتجربة وأن المصرف طبق التجربة في عدد محدود من فروعه وما زال بحاجة إلى تقديم المزيد من الدعم والجهود من قبل إدارته العليا لغرض إنجاح تجربة نظام مصرفي إلكتروني متكامل يتماشى مع جميع الانظمة العالمية ويلبي جميع الاحتياجات المصرفية.

٢.٣- تحليل معوقات الصيرفة الإلكترونية من خلال العينة :

وبالانتقال إلى تحقيق الجزء الأول من الهدف الثاني والمتعلق بتحديد معوقات الصيرفة الإلكترونية فقد أعتمد الباحث على (١٢) معوقاً هي التي يوضحها الجدول (٨-٣). أما بصدد الجزء الثاني من الهدف الثاني والمتعلق بمستوى نجاح إدارة المصرف في مواجهة تلك المعوقات ، تبين ومن خلال تحليل إجابات أفراد عينة

البحث من موظفي ومديري ومسؤولي شعب فروع المصرف على كل فقرة من فقرات الاستبانة المتعلقة بمعوقات الصيرفة الإلكترونية ما يلي

الجدول (٨-٣) وصف عام لفقرات معوقات الصيرفة الإلكترونية

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية	الرتبة
1	عدم استعداد الإدارة العليا بالتعامل مع عمليات الصيرفة الإلكترونية.	٤٤.٠١	٢٧.٤٢	متوسط	١١
2	ضعف المعرفة لدى العاملين في التعامل مع الأجهزة والمعدات الإلكترونية مما قد يتسبب أحياناً في توقف النظام.	٤٨.٧٥	٢٧.٨٨	متوسط	٨
3	وجود نقص في الكوادر الفنية المؤهلة لمتابعة تنفيذ الأعمال الإلكترونية وإجراءات الحماية والأمن وتطويرها.	٥٧.٧٩	٢٧.٩٢	متوسط	٤
4	عدم امتلاك المصرف الأجهزة الحاسوبية المتقدمة.	٤٧.٤٤	٢٧.٨٤	متوسط	١٠
5	ضعف شبكات الاتصال والتغطية الإلكترونية.	٥٦.٠٣	٢٩.٤٣	متوسط	٦
6	تردد الزبائن في التعامل مع أسلوب الصيرفة الإلكترونية وذلك بسبب عدم ثقتهم في الحصول على الخدمات المصرفية المطلوبة من خلاله.	٥٨.٣٨	٢٦.٨٤	متوسط	٢
7	هناك ضعف في الانظمة والقوانين والتشريعات التي تحد من التجاوز على الشبكة والمحافظة على حقوق زبائن المصرف لتوفير الامن.	٥١.٦٧	٢٧.٢١	متوسط	٧
8	وجود الاحتيال الإلكتروني وتزوير العناوين من خلال افشاء معلومات تتعلق بأمن الزبائن.	٣٥.٠٦	٢٧.٤٤	منخفض	١٢
9	أجهزة الصراف الآلي POS عدم انتشار نقاط البيع في العراق بشكل واسع. ATM	٥٧.٤٠	٣١.١١	متوسط	٥
10	يفضل الزبائن التعامل مع المصارف التقليدية أكثر من الإلكترونية لعدم مواجهة التغيير .	٦٣.٠٣	٣٠.٧٣	مرتفع	١
11	هناك نقص في البنية الأساسية المطلوبة لتجهيز مواقع الانترنت.	٥٨.٠٤	٢٨.٢٨	متوسط	٣
12	عدم توفر التخصيصات المالية الكبيرة التي يتطلبها تنفيذ الصيرفة الإلكترونية.	٤٨.٣٦	٢٨.٠٢	متوسط	٨
	الوسط العام	٥٢.١٦	١٩.١٧		

وعند الاستفسار من الموظفين (عينة البحث) عن الفقرة (١٠) كان اتجاه إجاباتها يشير إلى متوسط (٦٣.٠٣) درجة وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٥٠) مما يدل على ارتفاع مستوى الفقرة على وفق المقياس المحدد ، أما الانحراف المعياري لهذه الفقرة فكان (٣٠.٧٣) درجة مما يشير إلى مستوى جيد من الاتفاق وعدم التشتت بإجابات العينة ، بينما الفقرات (٣ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١١) كان اتجاه إجاباتها يشير إلى متوسط (٥٧.٧٩ ، ٥٦.٠٣ ، ٥٨.٣٨ ، ٥١.٦٧ ، ٥٧.٤٠ ، ٥٨.٠٤) درجة وهو أعلى من الوسط الفرضي مما يدل على متوسط مستوى تلك الفقرات على وفق المقياس المحدد ، أما الانحراف المعياري لهذه الفقرات فكان (٢٩.٤٣ ، ٢٦.٨٤ ، ٢٧.٢١ ، ٢٧.٤٤ ، ٣١.١١ ، ٢٨.٢٨) درجة مما يشير إلى مستوى جيد من الاتفاق وعدم التشتت بإجابات العينة ، وبخصوص الفقرات (١ ، ٢ ، ٤ ، ١٢) كان اتجاه إجاباتها يشير إلى متوسط (٤٤.٠١ ، ٤٨.٧٥ ، ٤٧.٤٤ ، ٤٨.٣٦) وهو أقل من الوسط الفرضي مما يدل على متوسط مستوى تلك الفقرات على وفق المقياس المحدد ، أما الانحراف المعياري لهذه الفقرات فكان (٢٧.٨٨ ، ٢٧.٤٢ ، ٢٨.٠٢ ، ٢٧.٨٤) درجة مما يشير إلى مستوى جيد من الاتفاق وعدم التشتت بإجابات العينة ، أما فيما يتعلق بالفقرة (٨) كان اتجاه إجاباتها يشير إلى متوسط (٣٥.٠٦) درجة وهو أقل من الوسط الفرضي، مما يدل على انخفاض مستوى الفقرة على وفق المقياس المحدد ، أما الانحراف المعياري لهذه الفقرة فكان (٢٧.٤٤) درجة مما يشير إلى مستوى جيد من الاتفاق وعدم التشتت بإجابات العينة ، مما تقدم يتضح أن تحليل المعوقات التي واجهها موظفو المصرف عند تنفيذ الصيرفة الإلكترونية ، و التي أشارت إلى أن قيمة الوسط الحسابي لمجمل الفقرات الاثني عشر الخاصة بهذا البعد بلغت (٥٢.١٦) درجة وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٥٠) درجة أي أن مستوى المعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإلكترونية كان متوسطاً ، وهو مؤشر ذو دلالة غير ايجابية، وتعد الفقرة العاشرة أكبر المعوقات بمتوسط بلغ (٦٣.٠٣) درجة والتي تنص على تفضيل الزبائن التعامل مع المصارف التقليدية اكثر

من المصارف الإلكترونية والسبب في ذلك تخوفهم من مواجهة التغيير متعايشين مع النظام التقليدي وكذلك ضعف ادراكهم للتكنولوجيا المتطورة ،اما الفقرة الثامنة احتلت اقل المعوقات بمتوسط (٣٥.٠٦) والمعنية بوجود الاحتيايل الإلكتروني وتزوير العناوين من خلال افشاء معلومات تتعلق بأمن الزبائن ، مما يحثنا على بذل المزيد من الجهود لغرض تذليل كل العقبات التي تواجه عمل تطبيق تجربة الصيرفة الإلكترونية ونجاحها ، أما مدى توافق العينة وتركز إجاباتها أو تشتتها فيشير الانحراف المعياري لمجمل الفقرات المكونة لهذا البعد إلى (١٩.١٧) درجة وهو مستوى جيد من عدم تشتت الاجابة.

٣.٣- تحليل مزايا الصيرفة الإلكترونية من خلال العينة :

أما فيما يتعلق بتحقيق الجزء الاول من الهدف الثالث والمتعلق بتحديد مزايا الصيرفة الإلكترونية فقد أعتمد الباحث على (١٥) مزايا هي التي يوضحها الجدول (٣-٩) . وبخصوص الجزء الثاني من الهدف الثالث والمتعلق بمستوى نجاح إدارة المصرف بتحقيق تلك المزايا ، تبين من خلال تحليل إجابات أفراد عينة البحث من موظفي ومديري ومسؤولي شعب المصرف على كل فقرة من فقرات الاستبانة المتعلقة بمزايا الصيرفة الإلكترونية ما يلي :

الجدول (٣-٩) وصف عام لفقرات مزايا الصيرفة الإلكترونية

رقم	الوصف	المتوسط	المرتفع	المتوسط	المرتفع
1	توفر الخدمات والانشطة الحديثة في المصرف معتمدة في ذلك على الانظمة والاستراتيجيات في المجال الإلكتروني.	٦٤.٥٠	٢٦.٧٢	مرتفع	٤
2	تسهل الخدمات الإلكترونية في تخفيض ضغط العمل وتجنب الاجراءات الادارية وتلبية حاجات الزبائن المالية بعد اوقات الدوام.	٦٠.٨٥	٣٠.١٦	متوسط	١١
3	تمنح الصيرفة الإلكترونية المصرف مزايا تنافسية.	٦١.٧٥	٢٨.٩١	مرتفع	٩
4	تقدم خدمات مصرفية للزبائن من خلال الهواتف المحمولة والتحكم بحساباتهم واجراء العمليات التي يريد ان يقوم بها الزبون.	٤٧.٥٩	٣٠.٤٣	متوسط	١٥
5	يسمح للزبون من خلال الدخول إلى الصفحة الإلكترونية للمصرف بالسحب الالي و الدخول لمعلوماتهم المصرفية من أي مكان وعلى مدار الساعة.	٤٨.٧٩	٣٠.٩٣	متوسط	١٤
6	يقلل تطبيق خدمات الصيرفة الإلكترونية من اعباء استخدام المستندات	٦٢.٨٢	٢٩.٠٥	مرتفع	٧

الورقية.				
7	يزيد استخدام الصيرفة الإلكترونية من عوائد المصرف ويعظم ارباحه.	٦٢.٨٥	٢٦.٤٢	مرتفع ٦
8	تساعد الصيرفة الإلكترونية المصرف في تقديم خدمات مصرفية أكثر تعقيداً و جودة عالية.	٦١.٥٤	٢٦.٣٥	مرتفع ١٠
9	تفوق المنافع المتحققة من تطبيق الصيرفة الإلكترونية تكاليف تطبيقها.	٥٧.٦٩	٢٦.٦٣	متوسط ١٣
10	توفر الصيرفة الإلكترونية السرية المصرفية بشكل اكبر من الصيرفة التقليدية.	٦٢.٦٣	٢٩.١٥	مرتفع ٨
11	يقلل استخدام الصيرفة الإلكترونية من الحاجة إلى فتح فروع جديدة للمصرف.	٦٣.٣٧	٢٧.٠١	مرتفع ٥
12	يسهل تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية عملية الدخول إلى الاسواق المحلية و العالمية.	٦٠.٨٣	٢٧.٤١	متوسط ١٢
13	يؤدي استخدام الصيرفة الإلكترونية إلى زيادة كفاءة اداء المصرف.	٦٧.٩٠	٢٥.٧٣	مرتفع ٢
14	تقرب الصيرفة الإلكترونية المسافات بين الزبون وكذلك بين إدارة المصرف وموظفيه.	٦٦.٢٥	٢٤.٨١	مرتفع ٣
15	يقوم المصرف بمحاولة معالجة مخاطر الرشوة والاختلاس وابتزاز الزبائن عند محاولته العمل بالصيرفة الإلكترونية.	٦٨.٠٤	٢٨.٥١	مرتفع ٤
الوسط العام		٦١.١٦	١٩.٨٢	

أما بصدد الاستفسار من عينة البحث حول الفقرات (١ ، ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥) كان اتجاه اجاباتها يشير إلى متوسط (٦٤.٥٠ ، ٦٠.٨٥ ، ٦١.٧٥ ، ٦٢.٨٢ ، ٦٢.٨٥ ، ٦١.٥٤ ، ٦٢.٦٣ ، ٦٣.٣٧ ، ٦٠.٨٣ ، ٦٧.٩٠ ، ٦٦.٢٥ ، ٦٨.٠٤) وهو أعلى من الوسط الفرضي ، أي أن مستوى تحقيق المزايا كان مرتفعاً على وفق المقياس المحدد ، أما الانحراف المعياري لهذه الفقرات كان (٢٦.٧٢ ، ٣٠.١٦ ، ٢٨.٩١ ، ٢٩.٠٥ ، ٢٦.٤٢ ، ٢٦.٣٥ ، ٢٩.١٥ ، ٢٧.٠١ ، ٢٧.٤١ ، ٢٥.٧٣ ، ٢٤.٨١ ، ٢٨.٥١) درجة مما يشير إلى مستوى جيد من الاتفاق وعدم التشتت بإجابات العينة وبخصوص الفقرتين (٤ ، ٥) كان اتجاه أجابات العينة يشير إلى متوسط (٤٧.٥٩ ، ٤٨.٧٩) وهو اقل من الوسط الفرضي ، أي أن مستوى تقديمها لتلك الخدمات كان متوسطاً على وفق المقياس المحدد ، أم الانحراف المعياري لهذه الفقرتين كان (٣٠.٩٣ ، ٣٠.٤٣) درجة مما يشير إلى مستوى جيد من الاتفاق وعدم التشتت بإجابات العينة ، أما فيما يتعلق بالفقرة (٩) كان اتجاه اجابات العينة يشير إلى متوسط (٥٧.٦٩) درجة وهو أعلى من الوسط الفرضي ، أي أن مستوى المنافع المتحققة من تطبيقها كان متوسطاً على وفق

المقياس المحدد ، أما الانحراف المعياري لهذه الفقرة كان (٢٦.٦٣) درجة مما يشير إلى مستوى جيد من الاتفاق وعدم التشتت بإجابات العينة ، وعند أمعان النظر في تحليل المزايا التي تحققها الصيرفة الإلكترونية من وجهة نظر موظفي المصرف ممثلين بعينة البحث نجد أن الوسط الحسابي لمجمل الفقرات الخمسة عشر الخاصة بهذا البعد بلغ (٦١.١٦) درجة وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٥٠) أي أن مستوى المزايا التي تقدمها الصيرفة الإلكترونية كان مرتفعاً وهو ذو دلالة ايجابية ، وبلغت الفقرة الخامسة عشر الخاصة بقيام المصرف بمحاولة معالجة مخاطر الرشوة والاختلاس وابتزاز الزبائن عند العمل بالصيرفة الإلكترونية متوسط (٦٨.٠٤) درجة وهي اعلى مرتبة بين الفقرات المذكورة ضمن مزايا الصيرفة الإلكترونية ، بينما احتلت الفقرة الرابعة الخاصة بتقديم خدمات مصرفية للزبائن من خلال الهواتف المحمولة والتحكم بحساباتهم واجراء العمليات التي يريد ان يقوم بها الزبون ادنى متوسط بلغ (٤٧.٥٩) درجة ، ومن هذه المعطيات يتعين على إدارة المصرف بذل جهوداً مميزة في تسويق مميزات الصيرفة الإلكترونية للزبائن واطلاق خدمات جديدة تمكن زبائن المصرف بتنفيذ معاملاتهم المصرفية من خلال مختلف الوسائل التكنولوجية المتاحة ، أما مدى توافق العينة وتركز إجاباتها أو تشتتها يشير الانحراف المعياري لمجمل الفقرات المكونة لهذا البعد بحدود (١٩.٨٢) درجة، وهو مستوى جيد من عدم تشتت الاجابة.

٤.٣- تحليل مخاطر الصيرفة الإلكترونية من خلال العينة :

وبخصوص تحقيق الجزء الاول من الهدف الرابع والمتعلق بتحديد مخاطر الصيرفة الإلكترونية فقد أعتمد الباحث على (١٠) مخاطر هي التي يوضحها الجدول (٣-١٠). أما فيما يتعلق بالجزء الثاني من الهدف الرابع والمتعلق بمستوى نجاح إدارة مصرف الرافدين في معالجتها للمخاطر ، كانت إجابات أفراد عينة البحث من موظفي

ومديري ومسؤولي شعب فروع المصرف على كل فقرة من فقرات الاستبانة المتعلقة بمخاطر الصيرفة الإلكترونية تبين ما يلي:

الجدول (٣-١٠) وصف عام لفقرات مخاطر الصيرفة الإلكترونية

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية	الرتبة
1	تؤثر العمليات المصرفية الإلكترونية على سيولة المصرف (مخاطرة السيولة).	٥٣.١٤	٢٧.٧٠	متوسط	٧
2	تخفض الصيرفة الإلكترونية من مستوى سرية التعامل المصرفي .	٥٢.١٠	٢٨.٣٣	متوسط	٨
3	درجة الأمان في الخدمات المصرفية الإلكترونية منخفضة.	٥١.٧٦	٢٧.٧٤	متوسط	٩
4	احتمالية تعرض خصوصية زبائن الخدمة المصرفية للخرق من قبل طرف ثالث.	٥١.٣٨	٣٠.٣٠	متوسط	١٠
5	عدم توفر قوانين واضحة لحماية التعامل المصرفي الإلكتروني (المخاطرة القانونية).	٥٥.٦٥	٢٩.٠٩	متوسط	٤
6	تتعرض الصيرفة الإلكترونية للعديد من المخاطر من قبل الموظف المختص لعدم تدريبه بشكل كامل (المخاطرة التشغيلية).	٦١.٨٦	٢٧.٠٤	مرتفع	١
7	تحجيم المخاطر الناجمة عن عدم توافر أو ضعف الادوات والايهزة والبرامج الرقابية.	٥٦.٥٩	٢٦.٢٣	متوسط	٣
8	تعرض المصرف لأخطاء بشرية تتمثل بالأخطاء والقرارات الادارية (مخاطر استراتيجية).	٥٥.٣٥	٢٦.٧١	متوسط	٦
9	تعمل بطاقات الائتمان وبطاقات الصراف الآلي على زيادة الاستهلاك.	٥٥.٥٤	٢٧.٥٢	متوسط	٥
10	الصيرفة الإلكترونية تؤدي إلى زيادة المخاطر الائتمانية.	٥٦.٧٩	٢٥.٦٦	متوسط	٢
الوسط العام		٥٥.٠٢	١٨.٤٥		

فيما يتعلق بالاستفسار من عينة البحث عن الفقرات (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) كان اتجاه اجاباتها يشير إلى متوسط (٥٣.١٤ ، ٥٢.١٠ ، ٥١.٧٦ ، ٥١.٣٨ ، ٥٥.٦٥ ، ٥٦.٥٩ ، ٥٥.٣٥ ، ٥٥.٥٤ ، ٥٦.٥٩ ، ٧٩.٥٦) درجة وهو أعلى من الوسط الفرضي ، أي أن مستوى تأثيرها كان متوسطاً على وفق المقياس المحدد ،

أما الانحراف المعياري لهذه الفقرات كان (٢٧.٧٠ ، ٢٨.٣٣ ، ٢٧.٧٤ ، ٣٠.٣٠ ، ٢٩.٠٩ ، ٢٦.٢٣ ، ٢٦.٧١ ، ٢٧.٥٢ ، ٢٥.٦٦) درجة مما يشير إلى مستوى جيد من الاتفاق وعدم التشتت بإجابات العينة ، أما بخصوص الفقرة (٦) كان اتجاه اجابات العينة يشير إلى متوسط (٦١.٨٦) درجة وهو أعلى من الوسط الفرضي ، أي أن مستوى تأثيرها كان مرتفعاً على وفق المقياس المحدد ، أما الانحراف المعياري لهذه الفقرة كان (٢٧.٠٤) درجة مما يشير إلى مستوى جيد من الاتفاق وعدم التشتت بإجابات العينة ، ومن خلال تحليل الفقرات سابقة الذكر لمخاطر الصيرفة الإلكترونية التي يواجهها المصرف من وجهة نظر موظفي المصرف ممثلين بعينة البحث بلغ الوسط الحسابي لمجمل الفقرات العشرة الخاصة بهذا البعد (٥٥.٠٢) درجة وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٥٠) درجة أي أن مستوى مخاطر الصيرفة الإلكترونية كان متوسطاً وهو مؤشر غير إيجابي لحجم المخاطر الذي يواجهها المصرف في تجربته مع الصيرفة الإلكترونية ، ونلاحظ أن أكبر هذه المخاطر حسب عينة البحث كانت تتمثل في الفقرة السادسة التي تتمحور حول تعرض الصيرفة الإلكترونية للعديد من المخاطر من قبل الموظف المختص لعدم تدريبه بشكل كامل إذ بلغت متوسط (٦١.٨٦) درجة، وبينما بلغت أدنى المخاطر حسب عينة البحث كما في الفقرة الرابعة بمتوسط (٥١.٣٨) والخاصة بمدى احتمالية تعرض خصوصية زبائن الخدمة المصرفية للخرق من قبل طرف ثالث.

من هذا المنطلق يتضح لنا جلياً أن المخاطر المذكورة أعلاه واقعية وتحتاج إلى الاستعانة بخبرات عالية المستوى واستخدام أنظمة حديثة مؤمنة للحفاظ على سلامة وأمن معلومات الزبون ومنحه ثقة أكبر للتعامل مع أنظمة الصيرفة الإلكترونية الحديثة ، أما مدى توافق العينة وتركز إجاباتها أو تشتتها فيشير الانحراف المعياري لمجمل الفقرات المكونة لهذا البعد (١٨.٤٥) درجة وهو مستوى جيد من عدم تشتت الاجابة .

أجماًلاً وعند تطبيق العمليات السابقة على أبعاد التقييم الأربعة مجتمعة جاءت النتائج تشير إلى ما يوضحه الجدول (٣- ١١) والتي تشير الى أن الوسط الحسابي

لإجابات عينة البحث (57.87) درجة وهي أكبر من الوسط الفرضي البالغ (٥٠) درجة وهي دلالة على أن تجربة تطبيق مصرف الزافدين للصيرفة الإلكترونية كانت ناجحة كون الفرق بين الوسط الحسابي والفرضي هي (٧.٨٧) درجة وهي مقاربة جداً من هنا يمكننا القول بأن التجربة كانت ناجحة بنسبة جيدة في الفروع التي طبقت بها وهذا يقودنا إلى إمكانية القول بأن المصرف قادر على تطبيق نظام الصيرفة الإلكترونية في جميع فروعه بعد تجاوز المعوقات التي واجهت الفروع المطبقة للنظام ومعالجة المخاطر المحتملة وتقديم الدعم اللازم من قبل الإدارة العليا لتوفير متطلبات انجاح هذه التجربة وإمكانية تعميمها على المصارف العراقية الأخرى.

الجدول (٣-١١) الأبعاد الأربعة مجتمعة

ت	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية	الترتبة
1	متطلبات تطبيق الصيرفة الإلكترونية	٦٣.١٥	٢١.٩٧	مرتفع	١
2	معوقات الصيرفة الإلكترونية	٥٢.١٦	١٩.١٧	متوسط	٣
3	مزايا الصيرفة الإلكترونية	٦١.١٦	١٩.٨٢	مرتفع	٢
4	مخاطر الصيرفة الإلكترونية	٥٥.٠٢	١٨.٤٥	متوسط	٤
	الاجمالي	٥٧.٨٧	٢٠.٨٠		

٤- المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات

أستناداً إلى الإطار النظري والعملي للبحث وما أسفرت عنه نتائج التحليلات والاختبارات الإحصائية فإن هذا المبحث يختص بعرض أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث وعلى النحو الآتي :

١- من خلال تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة البحث تبين أن معظم الذين يعملون في المصرف المبحوث هم من فئة كبار السن الذين ليس لديهم الخبرة الكافية للعمل بالتكنولوجيا المتطورة وغير داعمين لهذا الموضوع ، وكذلك أتضح أن غالبية الموظفين هم من القدماء بالوظيفة حسب عدد سنوات الخدمة واعتادوا على طبيعة العمل التقليدي.

٢- افتقار المصرف لوجود خدمات مصرفية إلكترونية شاملة مقارنةً في الخدمات المصرفية التقليدية ، فضلاً عن عدم انتشار نقاط البيع (POS) في المراكز والمحال التجارية وعدم انتشار مواقع الصراف الآلي (ATM) بشكل جيد ويعود سبب ذلك إلى عدم توافر بيئة تقنية كافية وبطء خدمة الانترنت ، فأن الصيرفة الإلكترونية تحيا في بيئة الأعمال الإلكترونية والمرتكز الرئيسي لها يتمثل بالاتصالات عبر شبكة الانترنت.

٣- إن إدارة النظام المصرفي الإلكتروني في مصرف الرافدين تعاني من معوقات عدة وعلى رأسها عدم التكيف مع الاسلوب الإلكتروني الجديد نتيجة ضعف المعرفة لدى العاملين في التعامل مع الاجهزة والمعدات الإلكترونية مما قد يؤدي احياناً الى توقف النظام ، وكذلك ضعف شبكات الاتصال والتغطية الإلكترونية.

٤- أن المصرف المبحوث عمل على توفير البنية التحتية للصيرفة الإلكترونية والقيام بتحديث وتطوير الوسائل والبرامج الإلكترونية ، في ظل عدم وجود صعوبة في توفير أجهزة الحاسوب المتقدمة وصيانتها فضلاً عن توفير بيئة قانونية مناسبة لحماية حقوق الزبائن.

٥- أمتازات الصيرفة الإلكترونية بتوفير الوقت والجهد والسرعة وسهولة الحصول على الخدمات المصرفية الإلكترونية وخفض التكلفة وتوفير الخدمة على مدار الساعة بالنسبة للزبون ، وهذا يعد ضماناً لانتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تعود على المصرف بالمنفعة من خلال توسيع قاعدة زبائنه وتحقيق ميزة تنافسية له والربحية.

٦- أن تطبيق الصيرفة الإلكترونية في المصرف المبحوث أدى إلى معالجة مخاطر الرشوة والاختلاس وابتزاز الزبائن ، فضلاً عن أن تطبيقها يعمل على تقريب المسافة بين الزبون وإدارة المصرف ، وكذلك إلى تقليل الاعتماد على نظام الارشفة الورقي مما يعني دقة أكبر وسهولة التعامل مع الزبائن ، فضلاً عن أنه يعمل على توفير السرية المصرفية بشكل أكبر من الصيرفة التقليدية.

٧- أسهمت الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها المصرف بشكل كبير في تخفيض النفقات التي يتحملها المصرف ، إذ أن ذلك يجعل تكلفة تقديم الخدمات عبر الصراف الآلي وشبكة الانترنت والهاتف النقال لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع جديد للمصرف وما تتطلب من مباني وأجهزة وكفاءة إدارية ، الامر الذي يؤدي إلى تقليل تكلفة الخدمة المقدمة وهو ما يشكل عامل جذب للزبائن.

٢.٤ - التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي توصل اليها البحث في نتائجه ، يمكن إيجاز أهم التوصيات التي يأمل الباحث أن تكون تحت أنظار الجهات ذات العلاقة في مصرف الرافدين ، ومن المتوقع أن تسهم في الوصول إلى أفضل السبل الكفيلة في النهوض بواقع المصرف المبحوث وهي كالآتي:

١- يوصي البحث بضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحرص على استخدام أجهزة الصراف الآلي ، وأجهزة الحاسوب الحديثة ، والبرمجيات المتطورة لما لها من أثر إيجابي في سلامة تطبيق نظم المعلومات، وكذلك توفير العدد الكافي من أجهزة نقاط البيع الـ (POS) وأجهزة الصراف الآلي (ATM) ونشرها في المراكز والمحال التجارية.

٢- توفير بيئة قانونية وتشريعات تتناسب مع الخدمات الإلكترونية ، كما يتطلب الأمر قيام البنك المركزي بمراجعة التشريعات والقوانين النافذة، التي تنظم استخدام الصيرفة الإلكترونية وذلك لتوفير الاطمئنان للزبائن عند قيامهم بالتعامل مع المصارف.

٣- ضرورة قيام المصرف بحملات تثقيفية وتوعية شاملة ومكثفة لزيائنه لغرض نشر الثقافة الإلكترونية للمصارف وحثهم على استخدام الخدمة الإلكترونية بإبراز المزايا المتحققة منها مقارنة بالعمل المصرفي التقليدي ، فضلاً عن إقامة ندوات أو مؤتمرات تعليمية للجمهور حول كيفية استخدام وتنفيذ الخدمات المصرفية الإلكترونية ، مع

ضرورة زيادة الدعم والاهتمام المقدم من قبل الادارة العليا للمصرف لبرامج الصيرفة الإلكترونية لكونها لاتزال في مراحلها الاولى وتحتاج إلى تظافر جهود الجميع.

٤- اجراء دراسة للعوائد المتوقعة من تطبيق نظام الصيرفة الإلكترونية بهدف تحليل الزيادة في عوائد المصرف ، مع الحرص على مقارنة المنافع والتكاليف لكل خدمة قبل تقديمها.

٥- توفير أنظمة أشرف ومراقبة فعالة لمتابعة سير عمل النظام و مواجهة المخاطر الإلكترونية وغيرها والتي تسبب اضراراً فادحة بالنظام المصرفي الإلكتروني.

٦- ضرورة استحداث قنوات إلكترونية جديدة مثل الصيرفة المنزلية والصيرفة المحمولة لما لها من دور في تسهيل العمل المصرفي وإتمام العمليات المصرفية المطلوبة حتى لو كان الشخص موجود في المنزل أو في أي مكان في العالم وعلى مدار الساعة.

المصادر :-

• المصادر العربية :-

أ :- التقارير والنشرات المصرفية:-

١- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠٢٠.

٢- تقرير الملامح الاقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥ الاسكوا.

ب:- البحوث والمداخلات :-

٣- أمين ، هجير عدنان زكي و شاكر ، ورود محمود (٢٠٢١) " اتجاهات بيئة

الاعمال الخارجية للنشاط المصرفي في العراق " مجلة الريادة للمال والاعمال ،

المجلد ٢ ، العدد ٣.

- ٤- البشير ، ابراهيم فضل المولى و حمود ، ابراهيم علي كردي (٢٠١٧) " تأثير أدوات الصيرفة الالكترونية في الميزة التنافسية (دراسة استطلاعية في مصرفي بغداد و الخليج التجاري) " مجلة الكتاب للعلوم الانسانية ، المجلد ١ ، العدد ٠ .
- ٥- ثويني ، فلاح حسن و خلف ، وحيدة جبر (٢٠٠٥) " الصيرفة الالكترونية المبررات والمخاطر و متطلبات النجاح " مجلة الادارة و الاقتصاد ، العدد الرابع والخمسون.
- ٦- خالد ، قاشي و مصطفى ، العثماني (٢٠١٠) " استراتيجية ادارة مخاطر الصيرفة الالكترونية " مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد ٢ .
- ٧- خزعل ، نضال صاحب (٢٠١٢) " أثر المخاطر التشغيلية في الصيرفة الالكترونية في ضوء مبادئ بازل (II) دراسة تطبيقية في بعض المصارف العراقية " مجلة دراسات محاسبية و مالية ، المجلد السابع ، العدد ٢٠ .
- ٨- رضوان ، رأفت (٢٠٠٥) " الحكومة الإلكترونية و سلسلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة " المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، القاهرة - مصر ، السنة الاولى ، العدد ٥ .
- ٩- الزبيدي ، حمزة فائق وهيب و الغانمي ، منار حيدر علي (٢٠١٦) " تطور الصيرفة الالكترونية و أثر الرقابة الداخلية على العمليات المصرفية الالكترونية (بحث تطبيقي على عينة من المصارف العراقية الخاصة) " مجلة كلية التراث الجامعة ، العدد ٢٠ .
- ١٠- الزبيدي ، حمزة فائق وهيب و عبد الشافي ، احمد عبد الوهاب (٢٠٢٠) " نظام المدفوعات الالكترونية وأثره في كفاء الاداء المصرفي / بحث تطبيقي في عينة من القطاع المصرفي في العراق " مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد ١٥ ، العدد ٥١ .

- ١١- شعير ، حاضر صباح ، محمد ، محمد فخري و أحمد ، حمد خضير (٢٠١٩) " آليات الصيرفة الالكترونية وأثرها في تحقيق القيمة السوقية : دراسة استطلاعية لعدد من المصارف العراقية الخاصة " مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد ٣ ، العدد ٢.
- ١٢- صالح ، إسماعيل سعيد و عزيز ، خليل إسماعيل (٢٠١٨) " الصيرفة الالكترونية في العراق بين الواقع والمأمول " مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ٤ ، العدد ٤٤ ، ج ١.
- ١٣- عبد العباس ، محمد تركي (٢٠٠٩) " دور الانترنت في تدعيم الصيرفة الالكترونية مدخل تحليلي لاستخدام الانترنت في الخدمة المالية " مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد ٢ ، العدد ١٤.
- ١٤- عبد القادر ، بريس و محمد ، زيدان (٢٠١٠) " دور البنوك الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية " بحث منشور على الانترنت.
- ١٥- عبدالله ، خالد أمين (٢٠١٤) " الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسبات الإلكترونية " مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، طرابلس ، العدد ٣.
- ١٦- عريس ، يونس (٢٠٠٢) " التشريعات والقوانين المتعلقة بالانترنت في الدول العربية " مجلة المصارف العربية ، العدد ٢٦٥.
- ١٧- عمر ، حوتية و محمد ، بن مسعود (٢٠٠٧) " التجارة الالكترونية في الجزائر واقع و آفاق " مداخلة بعنوان دور البنوك الالكترونية في دعم وتطوير التجارة الالكترونية ، الجامعة الافريقية احمد دراية - ادرار.
- ١٨- قديمي ، ثائر عدنان (٢٠٠٨) " العوامل المؤثرة في انتشار الصيرفة الالكترونية : دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية " المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية ، المجلد الحادي عشر ، العدد الثاني.

١٩- محمد ، محمود أسماعيل و جاسم ، علا سمير سبتي (٢٠٢٠) " نظم الدفع الالكتروني وفرصة تأثيرها في ربحية المصارف / بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية " مجلة دراسات مالية ومحاسبية ، المجلد ١٥ ، العدد ٥١.

١٠- محمد ، يدو و خالد ، قاشي (٢٠١١) " استراتيجية ادارة مخاطر الصيرفة الالكترونية " الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنه نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر - عرض تجارب دولية.

١١- محمد ، جمال هداش (٢٠١٥) " متطلبات تطبيق الصيرفة الالكترونية ومعوقاتها في المصارف العراقية - دراسة تطبيقية في عدد من فروع المصارف الاهلية والحكومية " مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية ، المجلد ١١ ، العدد ٣٢.

٢٢- مزعل ، وفاء جثير (٢٠٢١) " المعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الالكترونية دراسة استطلاعية لآراء عينة من موظفي المصارف العاملة في مدينة الناصرية " مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد ١٦ ، العدد ٥٧.

٢٣- المنشد ، وحيدة جبر و مجيد ، حيدر كامل (٢٠١٧) " اثر استخدام وسائل الدفع الالكترونية على ربحية عينة من المصارف الخاصة في العراق " مجلة دنانير ، العدد ٢٢.

٢٤- ياس ، اسماء خضير و جميل ، احمد صبحي (٢٠١٤) " مظاهر استخدام الصيرفة الالكترونية في العراق دراسة حالة على مجموعة من المصارف التجارية في بغداد " المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد ٤١.

ج:- الرسائل و الاطاريح :-

٢٥- الاغا ، وفيق حلمي ، أبو جراد ، علي حسن و البردويل ، سعيد محمد سعيد (٢٠١٥) " الخدمات المصرفية الالكترونية المطبقة في البنوك الاسلامية وعلاقتها

برضا العملاء دراسة حالة البنوك الاسلامية في محافظات غزة " رسالة ماجستير ،
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية - جامعة الأزهر - غزة.

٢٦- الربيعي ، حاكم محسن محمد و العزاوي ، محمد زهير عبد الامير (٢٠١٢) " مدى
توافر متطلبات تطبيق الصيرفة الالكترونية في المصارف العراقية / دراسة
استطلاعية لآراء عينة من مديري المصارف العراقية العامة و الخاصة " رسالة
ماجستير ، كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة كربلاء.

٢٧- الربيعي ، خلود هادي و حسين ، نصار بشار (٢٠١٩) " دور خدمات الدفع
الالكتروني في تطوير الصيرفة الالكترونية بحث استطلاعي لآراء عينة من زبائن
شركات مزودي الدفع الالكتروني بالعراق " رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير ،
بحث غير منشور ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد.

٢٨- شوقي ، جدي ، لطفي ، طاهر و صلاح الدين ، جميعي (٢٠١٦) " العمل
المصرفي الالكتروني ودوره في تعزيز وتطوير نظم الدفع الحديثة للتجارة الالكترونية
/ دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية " رسالة ماجستير ، كلية العلوم
الاقتصادية ، العلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة العربي التبسي.

٢٩- عاشور ، يوسف حسين و أبو كمال ، ميرفت علي (٢٠٠٧) " الادارة الحديثة
لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل II دراسة تطبيقية على
المصارف العاملة في فلسطين " رسالة ماجستير ، كلية التجارة - الجامعة الاسلامية
- غزة.

٣٠- الغرير ، موسى ، يوسف ، مظهر و عبدالله ، محمد طاهر (٢٠١٥) " التأثير
المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الالكترونية " اطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد
- جامعة دمشق.

٣١- المالك ، بدر بن محمد (٢٠٠٧) " الابعاد الإدارية و الأمنية لتطبيقات الإدارة الإلكترونية في المصارف السعودية " رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض - السعودية .

٣٢- النجار ، صباح مجيد و الزيدي ، حسين لازم (٢٠١٦) " إمكانية تطبيق الصيرفة الالكترونية في البيئة العراقية " الطبعة الاولى ، المطبعة العراقية - بغداد .

٣٣- نجم ، نجم عبود (٢٠١٧) " الادارة والمعرفة الالكترونية الاستراتيجية - الوظائف - المجالات " الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان .

د :- الكتب :-

٣٤- الجنبهي ، منير (٢٠٠٥) " البنوك الالكترونية " الطبعة الاولى ، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع ، الاسكندرية .

٣٥- سفر ، أحمد (٢٠٠٦) " العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية " الطبعة الاولى ، المؤسسة الحديثة للكتاب ناشرون ، طرابلس - لبنان .

A- Periodicals & Journals :

- 1- Alhanatleh , H.M. (2021) **"The effect of electronic banking services usage on clients electronic loyalty"** International Journal of Human Capital in Urban Management .
- 2- Basle (2003) **" Risk Management for Electronic Banking and Electronic Money Activities"** Basle Committee on Banking Supervision Basle March 1998.
- 3- Felix , Puopiel (2020) **"Prospects and Challenges of Electronic Banking in Ghana: The Case of Zenith Bank , Sunyani"** International Journal of Advances in Management, Economics and Entrepreneurship , Vol 1 , No 1.
- 4- Gurau , Catalin (2002) **" E-Banking in Transition Economies : The Case of Romania"** Journal of Financial Services Marketing , Vol 6 , No 4.

- 5- Joseph , Okifo and Richard , Igbunu (2015) “ **Electronic Payment System in Nigeria: Its Economic Benefits and Challenges**” Journal of Education and Practice , Vol 6 , No 16.
- 6- Ndlovu , Ian and Sigola , Mlungisi (2013) “**Benefits and Risks of E-Banking: Case of Commercial Banking In Zimbabwe**” The International Journal Of Engineering And Science , Vol 2 , No 4.
- 7- Nwakoby , Nkiru Peace , Okoye , JaneFrances N., Ezejiofor , Raymond A , Anukwu , Chika C. , and Ihediwa , Augustina (2020) “**Electronic Banking and Profitability: Empirical Evidence from Selected Banks in Nigeria**” Journal of Economics and Business , Vol 3 , No 2.
- 8- Rochette , Michel (2007) “**Reputation Risk : Also Known as the Cinderella Asset**” Journal of Risk Management in Financial Institutions , Vol 2 , No 4.

B- Letters & Thesis :-

- 9- Hederstierna , Anders and Papandreou , Nikolaos (2006) “ **Internet Banking in Greece: Development , Evaluation and Perspectives**” Master Thesis , Blekinge Institute of Technology School of Management.
- 10- Kallenberg , Niklas and Kiragu , Michael (2017) “ **Effects of E-Banking on the Financial Performance of Kenyan Banks**” Vaasan Ammat Tikorekeakoulu University of Applied Sciences , Bachelor of Business Administration – International Business.
- 11- Katunzi , Tumaini and Mazwile , Mwinga (2014) “ **The Influence of Electronic Banking on Service Delivery Satisfaction to Customers the Case of NMB Bank in Tanzania**” Master Thesis , University of Tanzania.
- 12- LUHAN , JAN and PARIL , JAN (2014) “**BEZPEČNOST ELEKTRONICKÉHO**

BANKOVNICTVÍ” MASTER’S THESIS , VYSOKÉ UČENÍ TECHNICKÉ V BRNĚ BRNO UNIVERSITY OF TECHNOLOGY.

- 13- Lustsik , Olga (2003) “ **E-Banking In Estonia : Reasons and Benefits of The Rapid Growth**” University of Tartu , Faculty of Economics and Business Administration , Tartu , Estonia.
- 14- Mwakalinga , Jeffy and Islam , Mohammad Manirul (2005) “**Proposed ICT infrastructure for E-banking in Bangladesh**” Master Thesis , Royal Institute of Technology (KTH) SecLab Department of Computer and Systems Sciences (DSV), Stockholm – Sweden.
- 15- Naude , Peter , Sepehri , M.Mehdi , Chaharsooghi , S.Kamal and Alagheband , Parisa (2016) “ **Adoption of e-Banking Services by Iranian Customers**” Master Thesis , Lulea University of Technology Division of Industrial Marketing and E-commerce.
- 16- Safarpour , Mehdi (2016) “ **Identification and ranking the barriers to adoption and development of electronic banking in Iran**” 1st International Conference on Applied Economics and Business.
- 17- Wittbom , Eva and Rahimuddin , Muhammad (2010) “ **E- Banking System in Pakistan**” Master Thesis , School of Management Blekinge Institute of Technology Ronneby, Sweden.
- 18- Zarei , Shapoor (2018) “ **Risk Management of Internet Banking**” Recent Researches in Artificial Intelligence, Knowledge Engineering and Data Bases.

C- Books:-

- 19- Kondabagil , Jayaram (2007) “Risk Management in Electronic Banking: Concepts and Best Practices” Printed in Singapore by Mainland Press Pte Ltd.

20- Rose , Peter S. and Hudgins , Sylvia C. (2008) “ Bank Management and Financial Services” One Printing , The McGraw – Hill Companies , Inc , The United States.

21- Sethi , Jyotsna and Bhatia , Nishwan (2008) “ Elements of Banking and Insurance” Sixth Printing , PHI Learning Private Limited , New Delhi.

استخدام التكنولوجيا المالية في المصارف / دراسة مقارنة للقطاع المصرفي

(العراق , الأردن , الكويت)

The Use of Financial Technology in Banks A Comparative Study of the Banking Sector

(Iraq, Jordan, Kuwait)

أ.م.د. عبد الكاظم محسن كوين م.د. أفراح خضر راضي أ.م.د. حميد سالم الكعبي
الجامعة المستنصرية جامعة الامام جعفر الصادق (ع) كلية الرافدين الجامعة

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

ركز البحث على رصد واقع ومقارنة مؤشرات التكنولوجيا المالية والمتمثلة بعناصر الدفع الالكتروني في القطاع المصرفي لثلاث من البلدان (العراق والأردن والكويت) وللمدة ٢٠١٦ - ٢٠٢١ . وباستخدام مؤشرات حجم التسوية الاجمالي وعدد البطاقات الإلكترونية وعدد ونسبة الصراف الآلي وعدد نقاط البيع الإلكترونية للتعبير عن التقنيات المالية , اتضح ان تطورا ايجابيا يعكس رغبة المصارف في تبني التكنولوجيا المالية لتطوير انشطتها وتحسين موقعها التنافسي . كما وجد تباينا بين امصارف في البلدان الثلاث في اتجاهات التطور مما يدعو الى ضرورة الاهتمام برفع مستويات تبني التكنولوجيا المالية لمواجهة المنافسة داخل الصناعة المصرفية ومن شركات التكنولوجيا المالية والمنظمات الاخرى التي تقدم الخدمات المصرفية والمالية بالاستفادة من الفرص التي توفرها التقنيات المالية الجديدة .
الكلمات المفتاحية: القطاع المصرفي, التكنولوجيا المالية .



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٣٣٧ - ٣٥٦

Abstract:

The research focused on monitoring the reality and comparing the indicators of financial technology, represented by the elements of electronic payment in the banking sector for three countries (Iraq, Jordan and Kuwait) for the period 2016-2021. Using the indicators of the total settlement volume, the number of electronic cards, the number and percentage of ATMs, and the number of electronic points of sale to express financial technologies, it became clear that a positive development reflects the desire of banks to adopt financial technology to develop their activities and improve their competitive position. He also found a discrepancy between banks in the three countries in the trends of development, which calls for the need to pay attention to raising the levels of adoption of financial technology to face competition within the banking industry and from financial technology companies and other organizations that provide banking and financial services by taking advantage of the opportunities provided by new financial technologies.

Keywords: banking sector , financial technology.

المقدمة :

ساهم التطور التكنولوجي لاسيما في القرن العشرين وبدايات القرن الحالي في تغيير كبير بمنظمات الاعمال باشكاله المختلفة لاسيما في الصناعة المصرفية، وتجاوزت التقنيات التكنولوجية دورها كوسيلة الى اعتبارها قضية اساسية ذات ابعاد متعددة وهذا جعلها حقل دراسي يحظى باهتمام الباحثين. ومسالة تثير التساؤلات حول فاعليتها في ان تصبح جزء من الممارسات والانشطة التي تؤديها المصارف بعد ان لاقت التقنيات الرقمية الجدية انتشارا واسعا

تتناول البحث استخدام المصارف للتكنولوجيا المالية في انشطتها المختلفة بالتركيز على مؤشرات الدفع الالكتروني كونها أحد اهم مكونات التكنولوجيا المالية والتطور الكبير الذي شهدته وسائل الدفع بانواعها المختلفة. وعلى الرغم من ان البحث لايقدم وصفا

شاملا للتكنولوجيا المالية فإنه محاولة لتوسيع النقاش حول ظاهرة التكنولوجيا المالية ورصد واقعها وفقا لمؤشرات انظمة الدفع الالكترونية. وقد قسم البحث الى اربعة اقسام يتناول الاول منهجية البحث والثاني اطارا نظريا للبحث يستعرض مفهوم وتطور ومزايا التكنولوجيا المالية في حين كان الثالث تحليلا لاربعة من المكونات الاساسية لانظمة الدفع الالكتروني كتعبير عن التكنولوجيا المالية. وجاءت الاستنتاجات والتوصيات في القسم الرابع

١ - المبحث الاول / منهجية البحث

١-١/ مشكلة البحث:

ساعد التغير المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتحول كبير في اساليب ممارسات الاعمال في المنظمات. وبلاستفادة من الامكانيات والتسهيلات والفرص التي توفرها التكنولوجيا المالية، فان المصارف تمكنت من الانتقال نحو اساليب جديدة في تقديم خدماتها وتطوير منتجات جديدة لمواكبة الحاجات المتغيرة لربائنها. وتتمثل مشكلة البحث بالتساؤل عن مستو قدرة القطاع المصرفي في استيعاب ودمج التكنولوجيا المالية في سياق ممارستها وانشطتها.

١-٢/ اهمية البحث:

ترتبط اهمية البحث بالدور المتزايد للتكنولوجيا المالية وباعتبارها احد اهم مقومات العمل المصرفي الحديث، بالتزامن مع ظهور المنافسة من مؤسسات مالية وغير مالية على الاستفادة من التكنولوجيا المالية مما يضاعف التحدي امام المصارف. كما تأتي الاهمية ايضا من توفير البحث صورة تقريرية تكشف عن مستوى تبني التقنيات الحديثة في القطاع المصرفي للبلدان الثلاث.

١-٣/ اهداف البحث:

أ- تشخيص ورصد اتجاهات تطور التكنولوجيا المالية في المصارف في مجال الدفع الالكتروني

ب- مقارنة التقدم في استخدام التكنولوجيا المالية بين القطاعات المصرفية عينة البحث.

١-٤/فرضية البحث :

يوجد توافق في اتجاهات التطور لاستخدام التكنولوجيا المالية في القطاعات المصرفية للبلدان الثلاث .

١-٥/عينة البحث :

تم اختيار القطاع المصرفي في بلدان العراق والاردن والكويت بسبب ان المصارف هي الاكثر تاثرا بالتكنولوجيا المالية .فضلا عن توفر البيانات الخاصة بها للمدة (٢٠١٦-٢٠٢١). كما ان صلة الجوار بينها تجعل المقارنة اكثر واقعية.على الرغم من الخصوصيات الاقتصادية والمالية لكل بلد.

١-٦/متغيرات البحث:

تتنوع المجالات التي تساهم بها التكنولوجيا المالية في المصارف من العمليات الروتينية الى اتخاذ القرارات المعقدة. وكان التركيز على مؤشرات انظمة الدفع الالكتروني للتعبير عن مستوى استخدام التكنولوجيا المالية كونها الاقدم زمنا في مجال الاستخدام وانتشارها فضلا عن توافر البيانات الكمية الخاصة ويقصد بها هنا عمليات تحويل الاموال بين اطراف متعددة وتتضمن ادوات الدفع وعمليات الدفع وعمليات التسوية وسيتم التعبير عنها بالعناصر التالية:

- نظام التسوية الاجمالي الانمي (RTGS):نظام ابدال المدفوعات بين المصارف من خلال شبكة الكترونية يتم عبرها معالجة وتسوية العديد من اوامر الدفع المتبادلة بين المصارف .

- الصراف الالي (ATM) وهي اجهزة يتم من خلالها اجراء العديد من التعاملات المصرفية ودون النقيد بوقت معين .

- نقاط البيع الالكترونية (POS) وهي اجهزة يتم من خلالها اجراء المدفوعات الخاصة بعمليات المبيعات التيتتم لصالح الزبائن الكترونيا وباستخدام البطاقات الالكترونية.
- البطاقات الالكترونية (E-Cards) وهي من اهم وسائل الدفع الالكتروني واكثرها انتشارا وتكون بانواع متعددة .

١-٧/ منهج البحث:

اتبع البحث المنهج الاستقرائي .وطبيعة الدراسة لاسيما في الجزء الاهم منها هو المقارنة وباسلوب تحليلي بين القطاع المصرفي لكل بلد بهدف كشف التشابه والاختلاف في مستوى تبني التكنولوجيا المالية.وهو تحليل يقتصر على مستوى الوصف والتقرير دون الفروقات الدقيقة وفق ماتسمح به تتبع المؤشرات الخاصة بنظم الدفع الالكتروني كواجهة للتكنولوجيا المالية.

١-٨/ اساليب جمع البيانات :

فيما يخص الجانب النظري شكلت مراجعة الادبيات لاسيما البحوث المادة الاساسية له . وبالنسبة للجانب الكمي ولاسيما مؤشرات التكنولوجيا المالية فقد تم الاعتماد على البيانات الرسمية الصادرة من البنوك المركزية في العراق والاردن والكويت لموثوقيتها وصفقتها الرسمية, وهي بيانات مجمعة وفق معايير يتم الالتزام بها في الاحصاء الخاصة في البنوك المركزية.

٢-المبحث الثاني/ الاطار النظري

٢-١/ مفهوم التكنولوجيا المالية:

شهدت العقود الاخيرة تغييرات جذرية ومتسارعة بعد اندماج نظم المعلومات مع تقنيات الاتصالات والتي ساهمت في ظهور تطبيقات وبرمجيات تتميز بالتنوع والابتكار انعكست في ظهور نماذج اعمال جديدة. احد اهم نتائج هذا الاندماج هو التكنولوجيا المالية () و تصنف التكنولوجيا المالية ضمن المفاهيم المتعددة الابعاد او الظواهر ذات التأثير متعدد المجالات وهي دمج بين مفهومين هما التكنولوجيا والمالية

(Kelvin:2018:74)(Islam:2021:3). وتمثل قطاع جديد في الصناعة المالية يهدف لتطبيق التكنولوجيا لتسهيل تقديم الخدمات وإدارة الأنشطة المالية (Patrick:2016:38). وتعرف بأنها حسيطة تطور مستمر في مجموعة من التقنيات عبر مزج التمويل مع تكنولوجيا المعلومات (Font:2021:372) او مصطلح لوصف نماذج اعمال مختلفة وابتكارات تكنولوجية جديدة في مجال الصناعة المصرفية. كما تعرف تقنيا بأنها برامج حاسوبية وتقنيات مختلفة تستخدم لدعم المصارف في توفير الخدمات المالية(Patrick:2016:35). كما تعرف بأبداع تكنولوجي للمساعدة في تطوير نماذج واساليب اعمال جديدة مرتبطة بالخدمات المالية) (Anfo etal:2022:1). ويصف (Zavolokinaetal :2016:3) التكنولوجيا المالية بأنها نظام مدخلاته التكنولوجيا وموارد المنظمة وانشطته تغيير وتحسين وابتكار ومخرجاته منتجات جديدة واشكال عمل وعمليات تشغيلية جديدة. اما (Wangetal:2021:400) يرى ان المفهوم يطلق الربط بين التكنولوجيا المرتبطة بالانترنت مثل الحوسبة السحابية والهواتف الذكية والخدمات المالية مثل القروض والمدفوعات . بهذا فان التكنولوجيا المالية تشير الى توظيف التكنولوجيا في خدمة اعمال وانشطة القطاع المصرفي والمالي

٢-٢/ تطور التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية:

تعيد التطورات في التقنية المالية صياغة الصناعة المصرفية، ويتعاضم دورها في عملية اتخاذ القرار. اذ تغيير نظم الدفع الالكتروني وتطبيقات الهواتف الذكية وتحليل البيانات الكبيرة والدكاء الصناعي وتقنية سلسلة البيانات طرق عمل المصارف واساليب تفاعلها مع زبائنها. وترجع جذور التقنيات التي ساهمت في تطور العمل المصرفي الى مد خطوط التلغراف عام ١٨٤٦مما مكنها من سرعة تبادل المعلومات المالية وسهولة التواصل مع الفروع المصرفية. وكان ظهور الحواسيب في نهاية اربعينيات القرن الماضي سمح للمصارف بزيادة قدرتها في خزن ومعالجة وإدارة أنظمة

البيانات المالية فضلا عن سرعة انجاز العمليات للزبائن لاسيما في المكاتب الخلفية. ومثل تقديم اول وابسط اشكال البطاقات الائتمانية من قبل مصرف 'Barclays عام ١٩٦١ تحولاً كبيراً في طريقة اداء المدفوعات والتحول الى الدفع الالكتروني. وجاء ظهور الصراف الآلي (Automated Machines Teller ATM) في عام ١٩٦٧ كأبداع مالي (Sorongan et al:2021:374) يمكن من خلاله اجراء العمليات المصرفية بعيداً عن الفروع التقليدية وفي اي وقت متاح للزبون مما مهد لظهور مصارف الجيل الثالث والتي تميزت بالتحول نحو التواصل الرقمي Digital بدلاً من الخطي Analog وانتشار استخدام البطاقات الائتمانية بشكلها الدائنة والمدينة والتي أصبح من الممكن استخدامها عالمياً بالتعاون بين المصارف والشركات المصدرة لهذه البطاقات واصحاب المتاجر عبر نقاط دفع الكترونية . ومثل ظهور الانترنت والهواتف النقالة وانتشارها في التسعينيات من القرن الماضي مسار جديد تطور ونشوء التكنولوجيا المالية بأنماطها الحديثة ت٤٦ (Lyons&Hanna;2021:1) والتي تجاوزت التغيير في العمليات والأنشطة المصرفية الى تغيير في هوية المصارف والتحول نحو اشكال مبتكرة في تقديم الخدمات المصرفية مثل الصيرفة الالكترونية (On line Banking) في التسعينات والصيرفة عبر الموبايل (Mobil Banking) بالاستفادة من قدرات الهواتف الذكية في بدايات الالفية الثالثة وهو ما يطلق عليها بمصارف الجيل الرابع. وكان تطبيقات الذكاء الصناعي ه (Artificial Intelligence) والتي تمثل محاكاة لعمليات التفكير للإنسان بأنواعها المختلفة مثل التعلم الآلي ومعالجة البيانات الكبيرة والشبكات العصبية والخوارزميات بأنماطها المبتكرة وسلسلة التشفير (Blockchain) نقطة التحول نحو الجيل الخامس من المصارف باستخدام الذكاء الصناعي في تطوير وابتكار الخدمات المصرفية وتحسين ورقابة أنظمة الدفع وتحويل الاموال والانتقال وسائل جديدة في الاداء

(Kawadkar&Bangde:2020:2). ويوضح الجدول (1) نمط التطور في استخدام التكنولوجيا المالية في المصارف وفقاً لتصنيف (Nicoletti 2021)

جدول رقم (١) تطور المصارف

الجيل	نوع التكنولوجيا
الأول	التلغراف - ١٨٤٦
الثاني	الحاسوب - نهاية الخمسينات وبداية الستينات
الثالث	الصراف الآلي - ١٩٦٧
الرابع	الانترنت - الهواتف الذكية - التسعينات وبداية الألفية الجديدة
الخامس	الذكاء الاصطناعي

الجدول من اعداد الباحث

وصنف (soronganetal : 2021) تطور المصارف وفقاً لاستخدامها التكنولوجية المالية إلى

-المصارف التقليدية : تخص الفترة الزمنية (١٨٦٦-٢٠٠٠) وتشمل المصارف التي تستخدم تكنولوجيا التلغراف والصراف الآلي والحاسوب واطمة الاتصالات المستندة للحاسوب في انشطتها

أ-المصارف الحديثة: المصارف بعد الألفية الجديدة والمرتبطة بانتشار استخدام الانترنت والهواتف الذكية وهو مامهد لظهور المصارف الافتراضية

ب-مصارف المستقبل: وهي المصارف التي تستخدم التكنولوجيا المتطورة مثل الانترنت الاشياء والحوسبة السحابية والتعلم الآلي في عملياتها المختلفة مثل المدفوعات والاقرض والاستثمار. وهوما تناوله ايضا تقرير شركة (Mckinsey :2021) حول مستقبل المصارف في اطار دمج الذكاء الصناعي في عمليات وانشطة المصارف .

٢-٣/ تأثير استخدام التكنولوجيا المالية في المصارف:

يتفق العديد من الباحثين على تأثير التطور في التكنولوجيا الرقمية للخدمات المالية على النمو الاقتصادي وعلى انتاجية وكفاءة القطاع المالي بشكل عام

(Hall&Kahn:2003). وعلى الصناعة المصرفية بشكل خاص واستقرارها عبر نشؤ عمليات وأنشطة ومنتجات مصرفية جديدة ونماذج ابتكار مالي تستند على الحوسبة والشبكة الرقمية. (Wang etal: 2021:399). وبينت إحدى الدراسات الاستطلاعية أن ٨١% من المدراء يرون أن التكنولوجيا أثرت على المصارف أكثر من أي صناعة أخرى (PWC: 2020:9). وتوصلت دراسة (Kanga etal :2022) إلى تأثير انتشار التكنولوجيا المالية حسب مؤشرات (الصراف الآلي والهاتف النقّال وأنظمة المدفوعات) في الشمول المالي مما ينعكس بزيادة الدخل ورفع الاستثمار في رأس المال البشري. وتشير دراسة (Li etal:2017) إلى وجود تأثير إيجابي للتكنولوجيا المالية على أسعار أسهم المصارف. في حين توصلت دراسة (Phan etal :2019) إلى تأثير عكسي لتزايد شركات التكنولوجيا المالية على أرباح المصارف في الهند والذي قد يرجع أساساً إلى المنافسة ودخول هذه الشركات إلى مجال العمل المصرفي. فيما يعد من المؤكد قدرة التكنولوجيا المالية على تخفيض تكاليف المعاملات المالية والعمليات التشغيلية وزيادة الانتاجية والتخلص من القيود المكانية في المعاملات وتقليل الحاجة إلى الفروع التقليدية (Feyen:2021 :10). واستعرض (Anifa etal :2022:11) مجموعة من المزايا المتحققة للمصارف من استخدام التكنولوجيا المالية وفقاً لنتائج مجموعة من الدراسات وكما في الجدول (٢)

جدول (٢) الفوائد المتحققة للمصارف من استخدام التكنولوجيا المالية

التنوع	تخفيض التكاليف	حلول ذكية	إمكانية الوصول	الملائمة	الدراسة للقنوات
	--		--		Wonglimpiyarat
		--			Ruhl&zurdo(2020)
	---		--		Costa etal (2018)
--			--	--	Hayashi&Toh(2020)
-				--	Chen etal (2022)

-	-		-	Sun etal (2022)
-	-	-	-	Ling etal (2022)

على الرغم من المزايا التي توفرها التكنولوجيا المالية للمصارف فإنها تمثل تحدي كبير للصناعة المصرفية. حيث بدأت شركات التكنولوجيا المالية تحل بديلا عن المصارف في تقديم الخدمات المالية. وحدد تقرير لشركة (McKinsey 2016) خمس مجالات يمكن لشركات التكنولوجيا ان تنافس المصارف فيها وهي التمويل الاستهلاكي للأفراد وتمويل المشروعات الصغيرة والمدفوعات وإدارة الاستثمارات والرهن العقاري. (تقرير الاستقرار المالي: ٢٠١٩: ١١). بل ان هناك من اخذ بالتنبؤ بصيرفة دون مصارف (Banking Whiteout Banks) ففي اكثر من ٢٠ بلد تجاوز فيها استخدام الافراد للهواتف في اجراء عملياتهم المالية وفتح الحسابات مقارنة بالتعامل مع المصارف التقليدية (King:2019:34).

٢-٤ / مجالات استخدام التكنولوجيا المالية في المصارف:

تتنوع استخدامات التكنولوجيا المالية في المصارف (Lyons&Hanna: 2021:2) (Kawadkar&Bangde: 2020:2) (Singh;2009:20) (Anifaetal:) (Imam etal :2022:4) (2022:7)

أ- المدفوعات: وتعد أحد المجالات الأساسية التي شهدت تطورا سواء في تقنيات الدفع الجديدة مثل استخدام عة والهاتف الجوال او البطاقات الالكترونية او الانترنت او في سرعة وحجم المدفوعات المالية التي من الممكن تنفيذها عبر التكنولوجيا الرقمية فضلا عن امكانية التداول بالعملات الالكترونية وصولا الى العملات الرقمية المشفرة. وهي تتضمن تعاملات مالية مختلفة وتحويل الاموال فضلا عن تبادل المعلومات بين الشركات او الافراد والشركات او بين الافراد

ب- الادخار والاستثمار: استخدام الصيرفة عبر الانترنت في اجراء العمليات المصرفية المرتبطة بالاداء والسحب ومنح الاستشارات حول فرص الاستثمار او القيام بالتداول نيابة عن الزبون

ج- ادارة المخاطرة: استخدام التقنيات الحديثة والمستندة على الدكاء الصناعي مثل الشبكة العصبية والتعلم الآلي والخوارزميات والبيانات الكبيرة في ادارة مخاطر الائتمان وتحليل طلبات الاقتراض والقدرة الائتمانية للزبائن وإدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية.

د- ادارة العلاقات مع الزبائن: بمساعدة تقنيات مثل الحوسبة السحابية (Cloud Computing) يمكن خدمة الزبائن خلال ٢٤/٧. وتوفير امكانية التواصل عبر اليات الرد الآلي للرد على استفساراتهم .

٣-المبحث الثالث / الاطار العملي

لغرض تحديد مستوى استخدام التكنولوجيا المالية وفق المؤشرات المعتمدة بالدراسة (التسوية الاجمالية GRTS - عدد البطاقات الالكترونية الدائنة والمدينة ومسبقة الدفع E-Cards - عدد اجهزة الصراف الآلي ATM - نقاط البيع الالكترونية POS بالقطاع المصرفي للبلدان الثلاث سيتم تحليل وفقا للاتي:

٣-١/ مؤشرات عامة للقطاع المصرفي:

يختلف هيكل القطاع المصرفي البلدان الثلاث من حيث هيكل واعداد المصارف وحجم موجوداتها وكما يظهر من الجدول (٣) فان عدد المصارف في العراق يبلغ ٧٤ مصرفا منها ٧ حكومية و ٢٥ مصرفا خاصا و ٢٨ مصرفا اسلاميا و ١٤ فرع لمصارف اجنبية وبلغ عدد الفروع ٩٠٤ فرعا في انحاء البلاد. بينما كان عدد المصارف في الاردن ٢٣ مصرفا منها ١٦ مصرفا محليا خاصا و ٧ فروع لمصارف اجنبية ووصل عدد الفروع ٨٧٨ فرعا .وبالنسبة للكويت فان عدد المصارف كان ٢٣ مصرفا منها ١١ محلية و ١٢ فروع لمصارف اجنبية وكان عدد الفروع الكلي ٤٠٨

فرعا .ومما سبق فان القطاع المصرفي في العراق تفوق بمجال عدد المصارف والفروع ولكن عند احتساب الكثافة المصرفية (المعيار فرع واحد لكل ١٠٠٠٠ نسمة) حيث بلغ في الاردن فرع لكل ١٢٠٠٠ نسمة وفي الكويت فرع واحد لكل ١٠٧٠٠ نسمة اما في العراق فانها تصل الى فرع لكل ٤٤٠٠٠ نسمة وهو يعكس ضعف الانتشار المصرفي في العراق مقارنة بالاردن والكويت على الرغم من ارتفاع عدد المصارف والتي يقتصر بعضها على عدد قليل من الفروع . وبالنسبة لحجم الموجودات فان حجم الموجودات للمصارف في العراق بلغ حوالي ١٣٨ ترليون دينار عراقي وفي الاردن وصل الى ٥٤ مليار دينار اردني وبلغ حجم موجودات القطاع المصرفي في الكويت ٧٢ مليار دينار كويتي وان هذا التباين في حجم الموجودات يرجع الى طبيعة وهيكل كل قطاع مصرفي وللمقارنة بشكل افضل تم تحويل الموجودات الى عملة الدولار فان حجم الموجودات في العراق يصبح ٩٣ مليار دولار والاردن فانه يصبح ٧١ مليار دولار وفي الكويت ٢١٦ مليار دولار تقريبا مما يعني تفوق المصارف في الكويت من ناحية حجم الموجودات.

جدول (٣) مؤشرات لقطاع المصرفي في البلدان الثلاث للعام ٢٠٢٠

البلد	عدد المصارف	عدد الفروع	حجم الموجودات بالعملة المحلية
العراق	٧٨	٩٠٤	١٣٨ ترليون
الأردن	٢٣	٨٧٨	٥٤ ترليون
الكويت	٢٣	٤٠٨	٧٢ ترليون

المصدر (التقارير السنوية للبنوك المركزية)

٣-٢/ استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي للبلدان الثلاث:

تشير الإحصاءات العالمية التي يصدرها البنك الدولي وفق بيانات تقرير (Findex) ان نسبة اجراء المدفوعات الرقمية في الدول العربية تصل الى حوالي ١٧% بينما في بقية دول العالم اكثر من ٤٠% ونسبة الحاصلين على البطاقات الالكترونية اقل من ٣٠% في حين في بقية دول العالم تصل الى ٥٠% . وتبلغ نسبة من يستخدم

الهاتف النقال للدخول للحساب المصرفي عربيا ٥% وفي بقية دول العالم اكثر من ٢٤% بشكل يظهر ان مستوى انتشار التكنولوجيا المالية ليس عاليا في الدول العربية مع ان هناك تباينا فيما بينها لاسيما في القطاع المصرفي فيما يتعلق باستخدام التقنيات الرقمية في اعمالها .وشهدت المصارف العربية بشكل عام والمصارف في العراق والكويت والاردن توجهها نحو تبني التقنيات الحديثة في العمل المصرفي لضمان تطوير مستويات ادائها ورفع قدرتها التنافسية ولزيادة ارباحها فضلا عن تقديم خدمات افضل واسرع لربائنها عبرالتعاون مع مزودي خدمات تكنولوجيا المالية وبالتعاون شركات الانترنت وشركات الهاتف النقال ونشر اجهزة الصراف الالي والاشتراك مع شبكات الدفع الالكتروني لنقاط البيع والشراء الالكتروني واصدار بطاقات الدفع الالكتروني باشكالها المختلفة . ويظهر المؤشر العام للتقنيات المالية الحديثة في مصارف الدول العربية (FinxAr)وهو يضم عدة مجالات فرعية تعكس مستوى استخدام التكنولوجيا المالية والذي يصدر عن صندوق النقد العربي وقيمه بين الصفر اقل قيمة وواحد او ١٠٠% كاعلى قيمة ,ان الكويت حققت ٣٧% والاردن ٣١% والعراق ١٤% وهو وان لايصف بدقة تامة وضع التكنولوجيا المالية في القطاعات المصرفية للدول الثلاث لا انه يعد مؤشرا على تفوق المصارف الكويتية بمجال تبني التقنيات المالية الحديثة.

٣-٣/ تحليل استخدام التكنولوجيا المالية وفقا لنظم المدفوعات الالكترونية:

وسيتم التحليل وفق لاربع عناصر اساسية في نظام المدفوعات الالكترونية في القطاع المصرفي للبلدان الثلاث كونها من المجالات الاساسية التي شهدت تطورا كبيرا في مجال استخدام التكنولوجيا المالية ضمن انشطتها.

٣-٣-١/القطاع المصرفي في العراق:

يبين الجدول (٤) تطور استخدام التكنولوجيا المالية وفقا لمؤشر نظام الدفع الالكتروني وللمدة ٢٠١٦شهد ارتفاعا بعد ذلك من ٢٠١٦ - ٢٠٢٠ .فبالنسبة لحجم التعاملات

عبر نظام التسوية الاجمالي فان هناك تقلبا في بداية المدة ، ليرتفع بعد ذلك من ١٨٥ ترليون دينار عام ٢٠١٩ الى حوالي ٢٠٠ ترليون عام ٢٠٢٠ فيما شهدت اجهزة الصراف الالي اتجاها تصاعديا من ٥٣٢ جهاز عام ٢٠١٦ الى ٨١٥ عام ٢٠١٨ ، لتواصل الارتفاع الى ١٥٦٦ جهازا عام ٢٠٢١ م وعلى الرغم من هذا الارتفاع فان النسبة لكل ١٠٠٠٠٠٠ بدت منخفضة جدا مع انها ارتفعت من ١,٤ جهاز عام ٢٠١٦ الى ٢,٦ جهاز عام ٢٠١٩ مواصلة الارتفاع الى ٣,٨ عام ٢٠٢١. وفيما يتعلق بنقاط البيع الالكترونية فانها زادت بشكل واضح من ٩١٨ جهازا عام ٢٠١٧ الى ٢٢٢٦ عام ٢٠١٩ لتشهد بعد ذلك قفزة كبيرة الى ٨٠٠٠ جهاز عام ٢٠٢١ في مؤشر على وجود تبني لاسلوب الدفع الالكتروني وان لم يكن عاليا عبر نقاط البيع .وبالتوافق مع الاتجاه الايجابي لاجهزة الصراف الالي ونقاط البيع الالكترونية فان اعداد البطاقات المصدرة (البطاقات الدائنة والمدينة ومسبقة الدفع) من قبل المصارف ارتفع من ٢٩٠٦٠٢ بطاقة عام ٢٠١٧ الى اكثر من ٢ مليون بطاقة عام ٢٠١٨ لتصل بعد ذلك الى حوالي ٨.٥ مليون بطاقة في ظل الزيادة بتوطين رواتب الموظفين في المصارف والحاجة الى البطاقات الالكترونية في اجراء معاملات السحب والدفع .وبلغ عدد البطاقات عام ٢٠٢٠ حوالي ١٠ مليون بطاقة مما يؤثر ارتفاع في امتلاك البطاقات من قبل الزبائن مع تزايد اهمية استخدام هذه التقنيات على مستوى العالم.مما سبق فان قراءة المؤشرات بشكلها الرقمي وارتفاعها لايقدم لوحده استنتاجات دقيقة مما يستوجب البحث في مقارنة تستند الى نفس المؤشرات حرصا على الحصول على صورة اكثر واقعية لتطور استخدام التكنولوجيا المالية في المصارف العراقية.

جدول رقم(٤)تطور بعض مؤشرات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي العراقي(٢٠١٦-٢٠٢١)

السنة	RTGS	ATM	لكل ١٠٠٠٠٠	POS	E- CARDS
٢٠١٦	١٧٧	٥٣٢	١,٤	٨٠٢	-----
٢٠١٧	١٦٠	٦٥٦	١,٧	٩١٨	٢٩٠٦٠٢
٢٠١٨	١٦١	٨١٥	٢,١	٢٢٠٠	٢١٧٠٤٤٨
٢٠١٩	١٨٥	١٠١٤	٢,٦	٢٢٢٦	٨٦٨٦٨٢٤
٢٠٢٠	١٩٨	١٣٤٠	٣,٣	٧٥٤٠	١٠٣٦٤٧٣١
٢٠٢١	٢٠٠	١٥٦٦	٣,٨	٨٠٠٠	-----

المصدر(التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي)

٣-٣-٢/القطاع المصرفي في الكويت :

يوضح الجدول (٥)البيانات الخاصة بمؤشرات نظام الدفع الالكتروني للمصارف في الكويت وقد سجل نظام التسوية الاجمالي تدبدا بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة الدراسة فكان عام ٢٠١٦ حوالي ٢٩٢ مليار دينار كويتي لينخفض الى ٢٧٧ عام ٢٠١٧ ثم يعاود الارتفاع الى ٣٣٣ مليار دينار عام ٢٠١٩ وتتنخفض بعد ذلك متأثرة بجائحة كورونا الى ٢٨٣ مليار دينار عام ٢٠٢٠. وهي عموما مرتفعة مع الارقام في القطاع المصرفي العراقي عند تحويل المبالغ الى عملة الدولار. وفيما يتعلق لاجهزة الصراف الآلي فانها سجلت اتجاها تصاعديا خلال الفترة ,حيث زادت من ١٩٩١ جهاز عام ٢٠١٦ الى ٢٣٧٨ جهاز عام ٢٠١٨ لترتفع ٢٦٣٥ عام ٢٠٢٠ والى ٢٧٧٢ علم ٢٠٢١ وعلى الرغم من وجود تشابه في الاتجاه التصاعدي لان المقارنة وفق العدد لكل ١٠٠٠٠٠ فرد يتبين التفاوت الواضح حيث تصل النسبة الى ٤٥ جهاز تقريبا عام ٢٠١٦ وهي مرتفعة بشكل كبير مقارنة بالعراق .وعلى الرغم من انخفاضها عام ٢٠١٧ الى ٤٤ جهاز فانها عاودت الارتفاع الى ٥١ عام ٢٠١٨ والى ١٠٩ عام ٢٠٢٠ رغم انخفاض عدد الاجهزة بسبب انخفاض عدد السكان المقيمين متأثرا بقيود السفر الخاصة بجائحة كورونا . وعلى العموم فان وهذا يؤشر ان المصارف الكويتية تفوقت على المصارف العراقية فيما يخص بتوفير الصراف الى زبائنهم. اما بالنسبة لنقاط البيع الالكترونية فان الجدول (٥) يعكس ارتفاعا واضحا

عن مستوى استخدامها في المصارف العراقية وقد يرجع الى اختلاف العادات الشرائية وتفضيل الدفع الالكتروني في حين ان الافراد في العراق لازالوا يفضلون الدفع النقدي. فقد ارتفعت نقاط البيع من ٥١٠٧٢ جهاز عام ٢٠١٧ الى ٥٩٥٤٧ عام ٢٠١٨ لتواصل الارتفاع ٧٥٦٥٦ جهاز عام ٢٠٢١ مما يعكس توجهها ايجابيا نحو تبني ونشر اجهزة البيع الالكترونية خدمة للزبائن وتسهيل لعملية الدفع. وبالتوازي مع الارتفاع في المؤشرات السابقة فان اعداد البطاقات الالكترونية المصدرة من قبل المصارف شهد زيادة واضحة من ٤,٢ مليون بطاقة عام ٢٠١٦ الى اكثر من ٤,٨ بطاقة عام ٢٠١٨ ولتصل الى ٤.٩ مليون عام ٢٠١٩ ثم تنخفض قليلا الى حوالي ٤,٩ مليون عام ٢٠٢٠. وان الارقام السابقة بالمطلق تظهر ان المصارف العراقية قد صدرت بطاقات اكثر ولكن مقارنة بعدد السكان فان الامر يختلف ففي عام ٢٠٢٠ على سبيل المثال يكون لكل شخص في الكويت تقريبا بطاقة واحدة في حين بالعراق بطاقة لكل أربع أشخاص.

جدول (٥) تطور بعض مؤشرات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي في الكويت للمدة ٢٠١٦ - ٢٠٢١

السنة	RTGS	ATM	لكل ١٠٠٠٠٠	POS	E- CARDS
2016	292	1991	45	46513	4400000
2017	277	2013	44	51072	4724000
2018	261	2378	51	59547	4898000
2019	333	2675	56	64990	4948000
2020	283	2635	109	71926	4890000
2021	-----	2772	-----	57656	4897000

المصدر (التقارير السنوية للبنك المركزي الكويتي)

٣-٣-٣ القطاع المصرفي في الاردن:

يتضح من الجدول (٦) ان حجم التسوية الاجمالي بالمبالغ ياخذ نمطا متقلبا بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة الدراسة ,اد انخفض الى ٩٩ مليار دينار اردني عام ٢٠١٧ بعد ان كان ١٣٧ مليار دينار عام ٢٠١٦ ليرتفع بعد ذلك الى ١٢٣ مليار

دينار عام ٢٠١٩ ويعاود الانخفاض الى ٩٤ مليار دينار عام ٢٠٢٠ متأثرا وكما في حالة بقية البلدان بجائحة كورونا لتصل الى ١٥٠ مليار عام ٢٠٢١، وبالنسبة لاجهزة الصراف الالي فانها تظهر ارتفاعا باعدادها من ١٦٦٩ جهاز عام ٢٠١٦ الى ١٨٠٢ عام ٢٠١٨ مواصلة الارتفاع الى ٢٠٢٥ عام ٢٠١٩ وبلغت في نهاية المدة ٢١٩٥ جهاز وهو نمط يشابه التطور في الاعداد بالمثل في العراق والكويت، ولكن عند التحليل لعدد الاجهزة لكل ١٠٠٠٠٠ شخص فان نمط الارتفاع يتكرر ولكن باعدا اجهزة بلغت ١٧ عام ٢٠١٦ لترتفع الى ١٨ جهاز عام ٢٠١٧ ثم تختفظ على عدد متقارب لثلث سنوات وبلغ حوالي ١٩ جهازا مع الزيادة الطفيفة لكل سنة لتصل الى ١٩,٨ جهاز عام ٢٠٢١ وعند المقارنة مع القطاع المصرفي في العراق فانها تجاوزت المصارف العراقية بمدى انتشار شبكة الصراف الالي وفقا لعدد الاجهزة لكل ١٠٠٠٠٠ شخص . كما تجاوزت المصارف العراقية في عدد نقاط البيع الالكترونية ومدى انتشارها حيث بلغت حوالي ٢٨ ألف جهاز عام ٢٠١٦ لترتفع بعد الى ذلك ٣٥ ألف جهاز عام ٢٠١٩ لتصل الى ٤٤ ألف جهاز عام ٢٠٢١. وفيما يخص عدد البطاقات التي تصدرها المصارف فقد تميز باتجاه تصاعدي من ٣,٢ مليون بطاقة عام ٢٠١٦ الى ٣,٦ مليون عام ٢٠١٨ ثم ارتفعت الى ٤,١ مليون بطاقة عام ٢٠٢٠ و٤,٥ مليون بطاقة عام ٢٠٢١. وعلى الرغم من اعداد البطاقات تتخفف عن اعدادها بالعراق لا ان نسبتها لعدد الاشخاص أفضل حيث تصل تقريبا الى بطاقتين لكل شخص عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

جدول (٦) تطور بعض مؤشرات التكنولوجيا المالية للقطاع المصرفي في الاردن

٢٠٢١- ٢٠١٦

السنة	RTGS	ATM	لكل ١٠٠٠٠٠	POS	E-Cards
٢٠١٦	١٣٧	١٦٦٩	١٧	٢٨٨٤١	٣,٢٠٥
٢٠١٧	٩٩	١٨٠٢	١٨	-----	٣,٣٤٦
٢٠١٨	١٠٥	١٩٢٧	١٩	٣١٠٧٧	٣,٦٠٣
٢٠١٩	١٢٣	٢٠٢٥	١٩,٢	٣٥٢٠٧	٣,٩٦٧
٢٠٢٠	٩٤	٢٠٩٤	١٩,٣	٣٨٧٢٣	٤,١٧٢
٢٠٢١	١٥٠	٢١٩٥	١٩,٨	٤٤٣١٤	٤,٥٠٠

المصدر (التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني)

ان المقارنة السابقة والتي قد تكون في سياق عدم تكافؤ الفرص واختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية , والسمات المميزة لهيكل الجهاز المصرفي والتقاطعات في المنظومة الرقابية والتشريعية والسياسات الاصلاحية للمصارف والتي ستلقي تاثيرها في واقع القطاع المصرفي , فانها تبرز وجود فجوة واضحة لصالح المصارف الكويتية والاردنية فيما يخص نظم المدفوعات على حساب المصارف العراقية. بشكل يدعو الى رفض فرضية البحث, مما يستدعي عودة الجدل حول دور المصارف في الاستجابة لاحد اهم التحديات التي تواجهها وهو تضمين التقنيات الرقمية الحديثة في مجالات العمل المصرفي .والبحث عن افضل السبل للاستفادة من المزايا التي تمنحها التكنولوجيا المالية

٤-المبحث الرابع /الاستنتاجات والتوصيات

٤-١/الاستنتاجات:

١. تميزت التكنولوجيا بمسار تطوري يمثل ثمرة الفعل الابداعي والذي انتج نماذج ووسائل وتقنيات مبتكرة مما جعلها الاكثر تاثيرا وهيمنة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

٢. مثلت التكنولوجيا المالية ظاهرة تجاوز تاثيرها العمليات والانشطة التقليدية للمصارف او مجرد وسائل يتم الاستفادة منها في المكاتب الخلفية للمصارف الى تبني نماذج عمل جديدة وتطوير اساليب عمل مبتكرة وساهمت في تغيير العديد من الطرق التقليدية في العمل المصرفي.

٣. ظهر ان القطاع المصرفي في البلدان الثلاث تشترك في سعيها للتحويل نحو دمج التكنولوجيا المالية في اعمالها ,الا انها تتفاوت في مستوى وعمق استخدام التكنولوجيا وفق المؤشرات المعتمدة في البحث.

٤. في ظل التبني المبكر لأدوات التكنولوجيا المالية وطبيعة سلوك المتعاملين مع المصارف والتي تميل الى التعامل النقدي أكثر من الالكتروني كان من الطبيعي تفوق المصارف الكويتية والاردنية على المصارف العراقية في المؤشرات المعتمدة في البحث للتكنولوجيا المالية. وإجمالاً فإن المصارف في البلدان الثلاث متاخزة عن المصارف العالمية في هذا المجال وفقاً .

المصادر

- 1- Sorongan,F.Broto,M.Subanidja,S(2021)"FinTech as the emerging technology in banking industry; past present ,future International journal projressive sciences and technologies vol:28,No2.
- 2- Nicoletti Bernardo (2021)"Banking50" palgravemacmillan,Switzerland.
- 3- Kang,D.oughton,C.Harrisal.(2022)"The diffusion of fintech, financialinductionandincomercapital " European journal of finance Vol :28,No:1.
- 4- Wang,R.Lin ,j.Hang ,Luo.(2021)"Fintech development and bank risk taking in chenin "The European journal of Finance .Vol:27.No:4-5.
- 5- Kawadkar,H.Bangds,N.(2020)"Emerging technology trends in banking and multidisciplinary Education Research. Vol :9,No:12 .
- 6- Hall,B.Kahn,B.(2003)"Adoption of new technology "NBER Cambridge Massachusetts. Working paper 9730.
- 7- Singh,S.(2009)"Emergence of payment systems in the age of electronic commerce "Asia Pacific journal of finance and banking research.Vol:3,No3.

- 8- Pwc.(2020)”Financial services technology 2020 and Beyond”www.pwc.com.
- 9- Feyen,E.Frost,J.(2021)Fintech and the digital transformation of financial services “bank for international settlements, papers,No:117.
- 10- Anifa, M.Ramakishnan,S.Joghee,S.(2022)”Fintech innovations in the financial services industry “journal of risk and financial management Vol:15,No:287.
- 11- Zavolokinan,L.Dolata,M.Schwabe,G.(2016)”Thefintech phenomenon antecedents of financial innovations perceived by the popular press “Financial innovation Vol:2,No:16.
- 12- Islam,N.(2021)”Adoption of fintech by financial and investments companies of Bangladesh “conference paper.www.researchgate.com.
- 13- Imam,T,Grose,R.McInnes,A(2022)”Opportunities and Barriers for fintech in Aasen countries ‘journal of risk financial management Vol:15,No;77.

الذكاء الاصطناعي يتنبأ بالأرباح المستقبلية في الظروف الاستثنائية:

حالة القطاع المصرفي الخاص العراقي

Artificial Intelligence Predicts Future Profits in Exceptional Circumstances

The Case of Iraqi's Private Banking Sector.

أ.د. زهرة حسن عليوي العامري م.د. سنان سالم قاسم الشيخ

الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد

مصطفى عبد الصاحب فيحان

جامعة اوروك/ كلية الادارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

هذا البحث يسلط الضوء على أهمية استعمال ادوات الذكاء الاصطناعي (AI) في القطاع المصرفي الخاص للتنبؤ بالربحية في ظل الظروف الاستثنائية. وذلك بالاعتماد على أحد تقنيات تعلم الآلة والمتمثلة بالشبكات العصبية الاصطناعية (NAR). وتتركز أهمية البحث في استعمال الشبكات العصبية للتنبؤ بالربحية المصرفية في ظل جائحة كورونا كمثال للظروف الاستثنائية. حيث تم التنبؤ بالربحية للمصارف عينة البحث والبالغ عددها (٢٠) مصرف، ولمدة (٦) سنوات وذلك بالاعتماد على البيانات الفصلية، فضلاً عن مقارنة الربحية المصرفية للمصارف عينة البحث قبل وبعد الجائحة. وتتمحور مشكلة البحث حول ضَعْف اعتماد المصارف العراقية على تقنيات الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالربحية المصرفية.

مجلة العلوم المالية والمحاسبية



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٣٨٠-٣٥٧

وقد اثبت البحث مقدرة الذكاء الاصطناعي على التنبؤ بالربحية المصرفية باستخدام نموذج الشبكة العصبية. كما قدم البحث مجموعة من التوصيات تمثلت أهمها بضرورة اعتماد القطاع المصرفي على اساليب الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالربحية المصرفية لما لها من أثر كبير في تقييم كفاءة الادارة والتنبؤ بقدرتها في تحقيق الارباح في الظروف الاستثنائية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، الربحية المصرفية، الشبكات العصبية، وجائحة كورونا.

Abstract

This research highlights the importance of employing artificial intelligence (AI) tools in the private banking sector to predict profitability considering exceptional circumstances based on one of the machine learning techniques represented by artificial neural networks (NAR). The research's importance derives from employing neural networks in predicting banking profitability, considering the Corona pandemic as a case of exceptional circumstances. The research sample banks were (n=20) for (6 years). The prediction was based on quarterly data and then banking profitability, comparing the banking profitability of the research sample banks before and after the pandemic. The research problem revolves around the need for more reliance of Iraqi banks on artificial intelligence techniques in predicting banking profitability. The research findings prove the ability of artificial intelligence to predict banking profitability via a neural network model. Furthermore, a set of recommendations were presented, including the need to rely on artificial intelligence techniques in predicting banking profitability, especially in exceptional circumstances. This tool has a significant impact on evaluating the efficiency of management and predicting its ability to achieve profits in extraordinary circumstances.

Keywords: banking profitability, prediction, machine learning, neural networks, and corona pandemic.

المقدمة:

تُعد عملية التنبؤ في عصرنا الحالي من أهم العمليات التي لا يمكن للوحدة الاقتصادية ومنتخذي القرار الاستغناء عنها، ويرجع ذلك إلى أهميتها الكبيرة في التقليل من عامل المخاطرة عن طريق إعطاء نظرة مستقبلية عما ستكون عليه الوحدة الاقتصادية. لأجل ذلك أصبح من الضروري استعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالأرباح المستقبلية بأقل معدل خطأ مقارنةً بطرائق التنبؤ التقليدية. وتمثل الشبكات العصبية غير الخطية ذاتية الانحدار (Nonlinear autoregressive neural networks) أحد التقنيات الحديثة التي يمكن استعمالها في عملية التنبؤ بالربحية المصرفية.

يُعد التنبؤ بالربحية المصرفية من الأمور المهمة وذلك لأنها تمثل الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الإدارات المصرفية والمساهمين. كما تعكس الربحية المصرفية أداء إدارات المصارف لكونها تمثل خلاصة الاجراءات التي يتم اتخاذها من قبل الإدارة لتحسين الأداء المالي للمصرف، فضلاً عن تأثيرها في حجم العائد الذي يحصل عليه المساهمين. حيث يشير تزايد الربحية المصرفية إلى جودة الأرباح وقدرتها على دعم رؤوس الاموال المستثمرة في القطاع المصرفي من ناحية، وإلى زيادة أرباح المساهمين من ناحية أخرى.

لأجل ذلك سعى البحث إلى التنبؤ بالربحية المصرفية لعينة من المصارف العراقية الخاصة، وذلك عن طريق احتساب نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات، ونسبة العائد إلى إجمالي حقوق الملكية. بالاعتماد على البيانات الفصلية للمصارف عينة البحث وللمدة (٢٠١٦-٢٠٢١)، وبيان أثر جائحة كورونا على الربحية المصرفية، ومن ثم استعمال الشبكات العصبية لغرض التنبؤ بالربحية المصرفية.

ولغرض تحقيق أهداف البحث تم تقسيمه إلى أربعة محاور، تضمن: (١) منهجية البحث ودراسات سابقة. (٢) الجانب النظري للبحث. (٣) التطبيق العملي للبحث. (٤) الاستنتاجات والتوصيات.

١-المحور الاول: منهجية البحث ودراسات سابقة

١.١ - منهجية البحث

١.١.١ - مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بضعف اعتماد المصارف العراقية على استخدام ادوات الذكاء الاصطناعي (AI) في التنبؤ بالربحية المصرفية. مما يؤدي، في كثيرًا من الأحيان، إلى تقديم نتائج غير دقيقة لا يُمكن الاعتماد عليها في تقدير الربحية المصرفية في ظل الظروف الاستثنائية. وعليه فإنه لغرض معالجة مشكلة البحث انبثق السؤال البحثي الآتي:

هل إن استعمال الشبكات العصبية من قبل المصارف العراقية الخاصة يُمكنها من التنبؤ بالربحية المصرفية بشكل فاعل؟

٢.١.١ - فرضية البحث:

بناءً على السؤال البحثي، فإن البحث يستند على فرضية واحدة مفادها إن استعمال الشبكات العصبية من قبل المصارف العراقية الخاصة يمكنها من التنبؤ بالربحية المصرفية بشكل فاعل في ظل الظروف الاستثنائية.

٣.١.١ - أهداف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الآتية: -

١. استخدام ادوات الذكاء الاصطناعي من خلال بناء شبكة عصبية اصطناعية ذات مواصفات مناسبة اعتمادا على قاعدة التجربة والخطأ للتنبؤ بالربحية المصرفية للمصارف الخاصة العراقية.

٢. قياس أداء نموذج الشبكة العصبية (NAR)، وذلك بالاعتماد على الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ (RMSE).

٣. مقارنة الربحية المصرفية الفعلية مع المتنبئ بها للمصارف عينة البحث قبل وبعد الجائحة.

٤. التأكيد على أهمية استخدام الشبكات العصبية في التنبؤ والتحليل النسبي للمتغيرات وأوزانها في ظل الظروف الاستثنائية.

٤.١.١ - أهمية البحث:

نظراً لما توفره أدوات الذكاء الاصطناعي من إمكانيات التنبؤ بالمستقبل في مختلف الظروف الاعتيادية والاستثنائية على حدٍ سواء، أصبح الذكاء الاصطناعي أداة لا يمكن الاستغناء عنها في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. ومن هنا تنبع أهمية البحث من أهمية استعمال إحدى أدوات الذكاء الاصطناعي المتمثلة بالشبكات العصبية غير الخطية ذاتية الانحدار (NAR) للتنبؤ بالربحية المصرفية في ظل الظروف الاستثنائية ومنها جائحة كورونا.

٥.١.١ - وسائل جمع البيانات والمعلومات:

١. لتغطية الجانب النظري تم الاعتماد على المقالات والبحوث والرسائل والأطاريح ذات العلاقة بموضوع البحث.

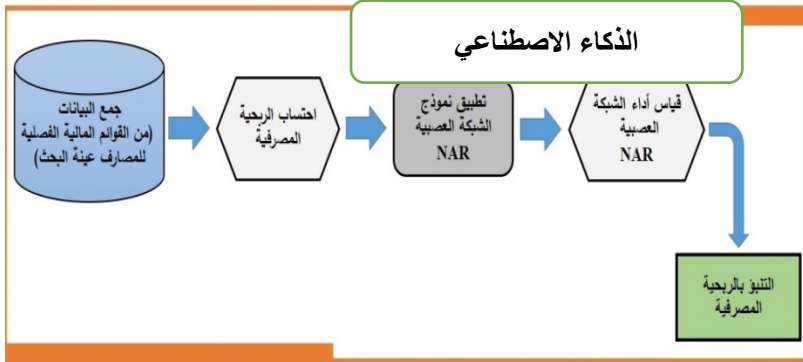
٢. لإنجاز الجانب العملي اعتمد الباحثين على التقارير المالية الفصلية للمصارف عينة البحث المنشورة على الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية (www.isx-iq.net).

٦.١.١ - مجتمع البحث وعينته:

يتمثل مجتمع البحث بالمصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (٤٤) مصرف، أما العينة فقد تم اخذ (٢٠) مصرف، أي ما نسبته ٤٥% من المجتمع.

٧.١.١ - المخطط الإجرائي للبحث:

يوضح الشكل (١) المخطط الإجرائي للبحث.



المصدر: إعداد الباحثين

١.٢ - الدراسات السابقة

١.١.٢ - دراسة **Blooshi and Nobanee (٢٠٢٠)**، بعنوان تطبيقات الذكاء الاصطناعي في قرارات الإدارة المالية: مراجعة قصيرة “Applications of Artificial Intelligence in Financial Management Decisions: A Mini-Review”.

هدفت الدراسة إلى استخدام منهجية التحليل النظامي للمحتوى وذلك لتقييم البحوث المنشورة ذات الصلة في هذه الدراسة، حيث تم اختيار مجموعة من الأوراق البحثية المنشورة والمدرجة في تصنيفات الجودة والتأثير.

وأظهرت نتائج التحليل أن الذكاء الاصطناعي قد حقق العديد من التطورات في السنوات القليلة الماضية، والتي مكنت من إنتاج تطبيقات متعددة في مجال التمويل فضلاً عن استخدامه من قبل المنظمات في جميع أنحاء العالم لاكتشاف الحالات الشاذة، وإنشاء استراتيجيات الاستثمار الأمثل، وأكدت الدراسة على ضرورة الفهم الكافي للذكاء الاصطناعي والتقنيات الأخرى المستخدمة في الأعمال من قبل الإدارة العليا ومجلس الإدارة لضمان المراقبة المناسبة وخصوصاً في ضوء التوقعات المتزايدة

لأعضاء مجلس الإدارة لرصد القضايا الجوهرية التي تؤثر على قيمة الشركة على المدى الطويل.

٢.١.٢ - دراسة **Smith and Nobanee (٢٠٢٠)** بعنوان الذكاء الاصطناعي: مراجعة قصيرة في مجال البنوك "Artificial Intelligence in Banking: A Mini-Review"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الصناعة المصرفية من خلال مراجعة الأدبيات والابحاث. وتبين أن هناك العديد من الآراء حول الذكاء الاصطناعي (AI) وقدرته على جعل الأشياء أكثر كفاءة في العديد من الصناعات من ضمنها الصناعة المصرفية.

وتوصلت الدراسة إلى أنه بغض النظر عما يشعر به المرء حيال الذكاء الاصطناعي، يمكن الاتفاق على أن مقاييس الجودة والنتائج تمثل حجر أساس في أي صناعة، وإن تنفيذ هذه المقاييس من خلال التكنولوجيا والأنظمة المؤتمتة ستؤدي إلى الكفاءة. وبالتالي، فإن سيطرة الذكاء الاصطناعي أمر لا مفر منه.

٢.١.٣ - دراسة **Kaur, Sahde, Sharma and Siddiqui (٢٠٢٠)** بعنوان تأثير الذكاء الاصطناعي على الصناعة المصرفية وكيف يغير الذكاء الاصطناعي وجه البنوك الحديثة "The Influence of Artificial Intelligence on the Banking Industry & How AI is Changing the Face of Modern Day Banks"

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي وكيف يغير الذكاء الاصطناعي وجه البنوك الحديثة. وركزت هذه الدراسة بشكل أساسي على مفهوم الذكاء الاصطناعي في المجال المصرفي، وكيف أحدث تغييرات ثورية في العمل المصرفي وتأثيره على القوى البشرية، وتمثل هذه الدراسة معاناة للتطبيقات

الحالية للذكاء الاصطناعي في الصناعة المصرفية وتبين كيف يغير الذكاء الاصطناعي وجه الخدمات المصرفية في الهند.

وتوصلت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي يقود الطريق لإحداث تغيير جذري في الصناعة المصرفية، حيث تم تطبيق العديد من تقنيات الذكاء الاصطناعي في الخدمات المصرفية وفي مجالات عديدة مثل الخدمات المصرفية الأساسية والأداء التشغيلي وخدمات دعم العملاء وفي التحليلات، وتبين أن للذكاء الاصطناعي تأثير مضاعف على نمو وتطور البنوك، ومع إدخال الذكاء الاصطناعي يجذب المزيد من العملاء مما يساعد البنوك على النمو أكثر.

ومن ذلك يتضح لنا ان الدراسات السابقة قد ركزت على تأثير الذكاء الاصطناعي على الصناعة المصرفية والمنتجات المصرفية على وجه الخصوص كيف اثر الذكاء الاصطناعي في الارتقاء بالخدمات المصرفية دون النظر الى دور الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالأرباح المستقبلية في ظل الظروف الاستثنائية، وعلى سبيل المثال في ظل جائحة كورونا.

٢- المحور الثاني: الجانب النظري للبحث

خلال السنوات القليلة الماضية، حقق الذكاء الاصطناعي (AI) العديد من علامات التقدم التي مكنت من إنشاء تطبيقات التمويل الاحترافية. وبالتالي، من المفترض أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يحل محل رأس المال البشري كلياً أو جزئياً فحسب، بل يمكن أيضاً أن يعزز أدائه بما يتجاوز المعايير البشرية (Al-Blooshi & Nobanee, 2020). ان تصميم الشبكات العصبية غير الخطية ذاتية الانحدار (NAR) يستند على استخدام السلاسل الزمنية للقيم او الاحداث السابقة للتنبؤ بالقيم او الاحداث المستقبلية (Kirbas, 2018). من هنا، فان المحور الحالي سيتطرق الى التعريف بمفاهيم تعلم الآلة وتقنية الشبكات العصبية، ومن ثم مفهوم الربحية

المصرفية، وأهم التحديات التي واجهت القطاع المصرفي الخاص العراقي في التعامل مع جائحة كورونا.

١.٢ - مفهوم تعلم الآلة وتقنية الشبكات العصبية:

١.١.٢ - مفهوم تعلم الآلة:

يعرف تعلم الآلة بأنه أحد فروع الذكاء الاصطناعي الذي يسمح للتطبيقات البرمجية بأن تصبح أكثر دقة في التنبؤ عن طريق تطوير وتصميم خوارزميات وتقنيات تمكن الحواسيب من امتلاك خاصية التعلم. حيث من الممكن تصميم تقنيات لمعالجة البيانات والتعلم دون الحاجة إلى الإشراف المستمر (جراح، ٢٠١٩: ٤٥).

إن الدمج المنهجي لتقنيات تعلم الآلة في الوحدات الاقتصادية يزيد من قدرتها على مواجهة اغلب التحديات وخاصة في الظروف الاستثنائية. إذ يُمكن تعلم الآلة الوحدات الاقتصادية من إنجاز المزيد من المهام في وقت أقل عن طريق دعم التطبيقات الحديثة (مثل نظم المعلومات المعقدة والشبكات العصبية) في اتخاذ القرارات لاسيما الإدارية منها (علو وآخرون، ٢٠٢٢: ١٧٢).

ويُمثل تعلم الآلة الجهود المبذولة لتطوير النظم المُعتمدة على الحاسوب لإعطائه القدرة على القيام بوظائف تحاكي ما يقوم به العقل البشري (سهيلة، ٢٠١٨: ١٤٤). ويُطبق تعلم الآلة في العديد من الحقول العلمية، منها: (مسلم، ٢٠١٥: ١٣٦)

١. تطبيقات الواجهة البينية (مثل تحسين أداء الآلة من حيث الإدراك المرئي، المحسوس والملموس).

٢. تطبيقات علوم الإدراك مثل المنطق الضبابي.

٣. تطبيقات علوم الحاسوب مثل الشبكات العصبية.

وعليه تُعد الشبكات العصبية من تقنيات تعلم الآلة التي يمكن استعمالها لغرض التنبؤ وذلك لامتلاكها خاصية التعلم والاستنتاج وتخزين ومعالجة المعلومات بخلاف الطرائق الكلاسيكية.

٢.١.٢ - مفهوم الشبكات العصبية:

تُعد الشبكات العصبية الاصطناعية أحد أهم أدوات الذكاء الاصطناعي التي تُستخدم في مختلف المجالات العلمية، وتعكس تطوراً هاماً لطريقة تفكير الإنسان. إذ تمثل محاكاة للشبكة العصبية الموجودة في دماغ الإنسان من خلال محاكاة البيانات للوصول إلى أفضل أنموذج لأغراض التنبؤ أو التحليل. وقد شهدت السنوات السابقة اهتماماً كبيراً من العلماء والباحثين بتقنية الشبكات العصبية الاصطناعية واستخدامها كبديل مناسب عن التقنيات التقليدية لقدرتها على التنبؤ وحل المشكلات بسهولة ودقة مقارنةً بالأساليب الإحصائية السابقة. إذ إن استخدام تقنية الشبكات العصبية يُعد وسيلة مضمونة وفعالة للوصول إلى أفضل تنبؤ بالقيم المستقبلية لظاهرة معينة (عبد المجيد، ٢٠١٨: ٥٣). وتوجد مفاهيم عدة للشبكات العصبية، نذكر منها: (١) أنها هيكل لخزن ومعالجة المعلومات بشكل متوازي للوصول إلى أقرب نقطة للكفاءة في الأداء بالمقارنة مع كفاءة الشبكات العصبية الحيوية للإنسان وتُعد أسلوب جديد في تحليل البيانات وحساب التنبؤ (فائق، ٢٠١٢: ٢). (٢) هي تقنية من تقنيات تعلم الآلة تعمل على معالجة المعلومات بالاعتماد على الحاسب الآلي مستوحاة من دراسة الشبكات العصبية للإنسان. وتتكون من عدد كبير من الخلايا (العصبونات) التي تتصل ببعضها البعض، حيث يتم تنظيمها بشكل طبقات: طبقة المدخلات، طبقة المخرجات، وتوجد بينهما طبقة وسيطة أو أكثر تُعرف بالطبقة الخفية (الحسيني والمعموري، ٢٠١٥: ٧٨).

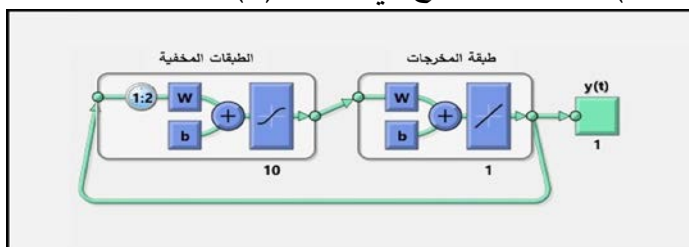
٣.١.٢ - الشبكة العصبية غير الخطية ذاتية الانحدار (NAR neural network)

هي شبكة ديناميكية متكررة، تمتلك اتصالات للتغذية العكسية تتضمن طبقات متعددة، يتم فيها تقليل القيمة التالية للإشارة الخارجة على القيم السابقة للإشارة الخارجة. إن الميزة الرئيسية لاستخدام هذه الشبكة هي أن الإدخال إلى شبكة التغذية الأمامية أكثر

دقة، مما يوفر نتيجة أكثر دقة للتنبؤ متعدد الخطوات (Multi-step ahead prediction). يعتمد نموذج شبكة (NAR) على نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي، على العكس من نموذج الانحدار الخطي الشائع استخدامه في التنبؤ باستعمال السلاسل الزمنية (Benmouiza & Cheknane, 2016: 6).

في معظم الحالات، تتميز تطبيقات السلاسل الزمنية بتغيرات عالية وفترات متفاوتة مما يجعل من الصعب نمذجة السلاسل الزمنية باستخدام النماذج الخطية. لذلك يتم استخدام الشبكة العصبية (NAR)، إذ تمثل نهج غير خطي وانحدار تلقائي لا تعطي إلا تنبؤ خطوة واحدة للأمام بعد تدريبها. لذلك يتم استعمال شبكة الحلقة المغلقة (Closed loop network) لإجراء تنبؤ متعدد الخطوات للأمام وتحويل الشبكة إلى هيكل متماثل (Ruiz et al., 2016:3).

أما معمارية الشبكة العصبية (NAR) مبنية على أساس الشبكة العصبية متعددة الطبقات؛ إذ تتكون من طبقة المدخلات، الطبقات المخفية، وطبقة المخرجات. وترتبط كل طبقة في الشبكة بالطبقة التي تليها ارتباطاً أمامياً، وفضلاً عن هذا الارتباط فإن الإشارة الخارجة من طبقة المخرجات تُعد مُدخلًا إضافياً لطبقة المدخلات عن طريق اتصالات التغذية العكسية، حيث تكون مُرفقة بأوزان خلايا الطبقة المخفية (صليوا و مطر، ٢٠١٩: ٦٦) وكما هو موضح في الشكل (٢)



المصدر: (إعداد الباحثين)

ومن الجدير بالذكر أن تطوير المعمارية المثالية لنموذج شبكة (NAR) يتطلب تحديد عدد العقد المخفية واختيار خوارزمية تدريب فعالة. مما سبق تبين أن الشبكات العصبية غير الخطية ذاتية الانحدار (NAR) تمثل أحد تقنيات تعلم الآلة الشائع استخدامها في التنبؤ. وتتميز هذه الشبكة بطبيعتها الديناميكية وقدرتها على إعطاء نتائج للتنبؤ لأكثر من سنة بعد غلقها. فضلاً عن إمكانية استخدامها للتنبؤ بالاعتماد على مدخلات قليلة. لأجل ذلك، اعتمد الباحثين على هذه الشبكة للتنبؤ بالربحية المصرفية للمصارف عينة البحث.

٤.١.٢ - مفهوم الربحية المصرفية ومؤشراتها:

تُشير الربحية المصرفية إلى قدرة المصرف في الحصول على العوائد المناسبة من أجل التوسع والاحتفاظ بالقدرة التنافسية. وتعد انعكاس للأداء التشغيلي للوحدة الاقتصادية، ومؤشراً للأداء المستقبلي (Boateng, ٢٠١٩: ٤٤). حيث تُبين الربحية المصرفية قدرة المصرف على تحقيق الأرباح بانتظام، واستدامة نمو الأرباح المستقبلية (Nag & Khatik 2014: 76).

تُعد مؤشرات الربحية من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف في القطاع الخاص والتنبؤ بالإيرادات المستقبلية. فضلاً عن أنها تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار وتوسع المصارف وضمان استقرارها عن طريق تعزيز ثقة الزبائن والمتعاملين مع هذه المصارف (عبد الشافي وإبراهيم. ٢٠٢٠: ٧٣). ومن أهم المؤشرات المستخدمة في قياس الربحية هي:

أولاً: **نسبة العائد إلى اجمالي الموجودات**: وهي نسبة تعبر عن مقدار ما تحقق من ربح صاف من كل وحدة نقدية استثمرت في الموجودات. وترجع أهمية هذه النسبة إلى أنها تمثل مدى الكفاءة التي يُدار على أساسها المصرف. ويشير تزايد النسبة إلى تحسن الربحية المصرفية وتقاس على وفق الصيغة الآتية: (الحاج بكر، ٢٠٢٠: ٥٠)

$$١- \text{نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

ثانياً: نسبة العائد إلى إجمالي حقوق الملكية: تقيس هذه النسبة حجم العائد على حقوق الملكية المتمثلة برأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة والاحتياطيات. وهي من مؤشرات التحليل المالي المهمة المستخدمة في تقييم الأداء والتنبؤ المستقبلي. إذ تقيس هذه النسبة كفاءة أداء الإدارة في استخدام أموال المالكين والقدرة على توليد الأرباح. ويشير تزايد النسبة إلى جودة الأرباح وقدرتها على دعم رأسمال المصرف من ناحية وإلى زيادة أرباح المساهمين من ناحية أخرى، وتقاس على وفق الصيغة الآتية: (الطائي، ٢٠١٩: ٦٢)

$$٢- \text{نسبة العائد إلى إجمالي حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي حقوق ملكية}}$$

٥.١.٢ - أهم التحديات التي واجهت القطاع المصرفي الخاص العراقي في التعامل مع جائحة كورونا:

واجه القطاع المصرفي العراقي تحديات عديدة وخصوصاً في ظل جائحة كورونا. حيث أثر قرار الحظر الشامل والحظر الجزئي على الاقتصاد العراقي بصورة عامة، وعلى دخل الفرد على وجه الخصوص، مما أدى إلى صعوبة تسديد القروض وارتفاع حجم الديون المتعثرة وانعكاس ذلك على الربحية المصرفية؛ فضلاً عن ضعف البنية التحتية لتقنية المعلومات وتوقف بعض الأعمال (تقرير الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي العراقي، ٢٠٢٠: ٢٢).

كما أثرت جائحة كورونا على القطاع المصرفي الخاص العراقي من خلال القطاع النفطي والذي شهد انخفاضاً كبيراً في الأسعار والكميات المصدرة في بداية الجائحة (تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، ٢٠٢١: ١٤٥)، إذ يُعد العراق من البلدان الريعانية التي تعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة جداً. وما ينتج عن هذه التبعية من تقلبات وعدم استقرار في النشاط الاقتصادي نتيجة التذبذب الحاصل في الإيرادات

النفطية، ويتأثر نشاط القطاع المصرفي بتغيرات الإيرادات النفطية لكونه المصدر الرئيس لعرض النقد ووفرة السيولة (عبد الكريم، ٢٠٢٢: ٦).

٣-المحور الثالث: التطبيق العملي

قام الباحثين بجمع البيانات من خلال الاعتماد على التقارير المالية الفصلية للمصارف عينة البحث المتوفرة على الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية (<http://www.isx-iq.net>) وللمدة (٢٠١٦-٢٠٢١). كما وتم استعمال برنامج MATLAB (R2019b) في معالجة البيانات وتصميم نموذج الشبكة العصبية (NAR) للوصول إلى نتائج البحث وكما يلي:

١.٣ - احتساب الربحية المصرفية:

أولاً: احتساب نسبة العائد إلى اجمالي الموجودات ونسبة العائد إلى حقوق الملكية وذلك بالاعتماد على البيانات الفصلية للمصارف عينة البحث.

ثانياً: استخراج المتوسط الحسابي (Mean) لكل من (نسبة العائد إلى اجمالي الموجودات، نسبة العائد إلى حقوق الملكية، صافي الدخل). مثال على ذلك، استخراج المتوسط الحسابي لنسبة العائد إلى حقوق الملكية للربع الرابع (Q4) لسنة ٢٠٢١ كما يأتي:

$$0.7\% = \frac{2}{1+0+0+0+0+4+0+0+1+0+3+2+0+8+0+0+3+4+12+4+3+0}$$

٢.٣ - تطبيق نموذج الشبكات العصبية غير الخطية ذاتية الانحدار (NAR)

٣.٣ - خزن البيانات:

قام الباحثين بخزن البيانات المتمثلة بنتائج المتوسط الحسابي لكل من (نسبة العائد إلى اجمالي الموجودات، نسبة العائد إلى حقوق الملكية، صافي الدخل) للمصارف عينة البحث وللمدة (٢٠١٦-٢٠٢١) في ملف مستقل لغرض التنبؤ بالربحية المصرفية والارباح.

٤.٣ - معالجة البيانات:

تعتمد كفاءة نتائج الشبكات العصبية على جودة البيانات المدخلة إليها، وأحد الطرائق الموصى بها في التعامل مع السلاسل الزمنية باستعمال الشبكات العصبية هي تمهيد البيانات (Data Smoothing) قبل إدراجها كمدخل في الشبكات العصبية لأجل تحسين جودتها. وعند تمهيد البيانات يتم الحصول على نتائج أفضل بوقت أقل مقارنةً بإدخال البيانات مباشرة إلى الشبكة العصبية، وتم عمل تمهيد للبيانات باستخدام المتوسط المتحرك (Moving Average).

٥.٣ - تصميم نموذج الشبكة العصبية (NAR):

بعد معالجة البيانات تم تقسيمها إلى ثلاث فئات هي:

١. فئة التدريب (٧٠%)

٢. فئة الصلاحية (١٥%)

٣. فئة الاختبار (١٥%)

وُصِّمَت الشبكة بالمواصفات الآتية:

• عدد العقد المخفية = ١٠

• خوارزمية التدريب Levenberg Marquardt

• نوع الشبكة: مغلقة (Close Loop)

٦.٣ - اختيار أوزان الشبكة العصبية (NAR):

عند استقبال طبقة المدخلات البيانات من مصدر خارجي يتم إرسالها إلى الطبقة المخفية، حيث يتم معالجة البيانات ومن ثم إرسال النتائج إلى طبقة المخرجات. بعد ذلك، يتم مقارنة مخرجات الشبكة بالمخرجات الفعلية لغرض احتساب مقدار الخطأ في التقديرات، وذلك بالاعتماد على الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ (RMSE). ثم يلي ذلك إرجاع الخطأ الذي تم احتسابه مرة أخرى إلى الشبكة وتعديل الأوزان. ثم يتم معالجة البيانات مرة أخرى وإعادة الخطوات السابقة حتى يتم

الحصول على مخرجات للشبكة قريبة جداً للمخرجات الحقيقية. وبهذا يتم تقليل الخطأ الذي يمثل الفرق بين مخرجات الشبكة والمخرجات الحقيقية.

٧.٣ - غلق الشبكة العصبية (NAR):

بعد اختيار وتثبيت الأوزان يتم غلق الشبكة العصبية (closed loop) وذلك لغرض التنبؤ لأكثر من خطوة واحدة (التنبؤ بالربع الأول والثاني والثالث والرابع لسنة ٢٠٢٢)، وبهذه الطريقة سيكون للشبكة مدخل واحد متصل بالمخرج. وقام الباحثين بأجراء العديد من المحاولات للتنبؤ بالربحية المصرفية والارباح، وكانت أفضل النتائج هي لأربع خطوات فقط (الربع الاول والثاني والثالث والرابع لسنة ٢٠٢٢).

٨.٣ - قياس أداء نموذج الشبكة العصبية (NAR):

لغرض قياس أداء نموذج الشبكة العصبية (NAR) تم استعمال الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ (RMSE) وكلما كانت قيمة هذا المقياس أقل كلما كان أداء النموذج أفضل، ويمكن تمثيله بالمعادلة التالية:

$$RMSE = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^n (y_i - \hat{y}_i)^2}{n}}$$

حيث تمثل (y) القيمة الفعلية، ($\hat{y}$) هي القيمة المحسوبة من النموذج، (n) تمثل عدد المشاهدات. والجدول (١) يبين نتائج قياس أداء نموذج الشبكة العصبية (NAR) باستعمال الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ (RMSE).

الجدول (١)

نتائج قياس أداء نموذج الشبكة العصبية (NAR) باستعمال (RMSE)

نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات	١٥٩.٠%
نسبة العائد إلى حقوق الملكية	٦٠٧.٠%
صافي الدخل (مليون دينار عراقي)	١٤١٨.٥

المصدر: أعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج MATLAB.

٩.٣ - استخراج نتائج التنبؤات:

كانت نتائج التنبؤ بالربحية المصرفية وصافي الدخل للمصارف عينة البحث باستعمال الشبكة العصبية (NAR) كما هو موضح في الجدول (٢) ادناه:

الجدول (٢)

نتائج تنبؤات الربحية المصرفية وصافي الدخل لسنة ٢٠٢٢

مؤشرات الربحية وصافي الدخل	الربع الاول (Q1)	الربع الثاني (Q2)	الربع الثالث (Q3)	الربع الرابع (Q4)
نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات	١%	٩٢.٠%	٨٧.٠%	٩٦.٠%
نسبة العائد إلى حقوق الملكية	٢.٥%	٢.٢%	٢.٣%	٢.٦%
صافي الدخل (مليون دينار عراقي)	٦.١١٨	٤.٥٠٣	٣.٠٠٢	٥.٣٢٦

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج MATLAB.

بعد احتساب المتوسط الحسابي لكل من (نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات، نسبة العائد إلى حقوق الملكية، صافي الدخل) للمصارف عينة البحث، واستخراج التنبؤات لسنة ٢٠٢٢ باستخدام الشبكة العصبية (NAR) تبين الآتي:

أ- نلاحظ من الشكل (٣) والشكل (٤) في ادناه بأن متوسط الربحية وصافي الدخل للمصارف عينة البحث بدأ بالانخفاض خلال السنوات (٢٠١٦-٢٠١٩)، إذ بلغ

متوسط صافي الدخل في الربع الرابع من سنة (٢٠١٩) ما يقارب (٢,٣٧٠) مليون دينار مقارنة بما كان عليه في الربع الرابع من سنة (٢٠١٦) حيث بلغ ما يقارب (٧,٨٨٢) مليون دينار، ويأتي ذلك نتيجة تراجع الإيرادات بنسبة كبيرة لأسباب عدة كان أهمها تردي الأوضاع الأمنية بشكل كبير خلال تلك الفترة وانخفاض اسعار النفط، فضلاً عن ظهور فايروس كورونا في العراق خلال سنة ٢٠١٩ مما اسهم بشكل كبير في تراجع إيرادات القطاع المصرفي العراقي.

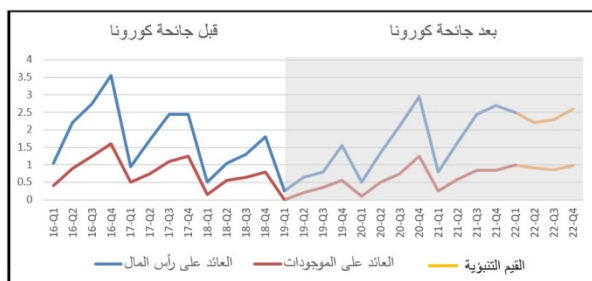
ب- ومع بداية جائحة كورونا خلال سنة (٢٠١٩) نلاحظ استمرار التراجع حتى الربع الثالث من سنة (٢٠٢٠) ويأتي ذلك نتيجة الحظر الشامل والحظر الجزئي خلال تلك الفترة مع استمرار انخفاض اسعار النفط.

ج- على الرغم من استمرار انخفاض الربحية للمصارف عينة البحث إلا انه مع نهاية سنة (٢٠٢٠) وتحديداً في الربع الرابع نلاحظ من الشكل (٣) والشكل (٤) تحسن كبير في الربحية وصافي الدخل على الرغم من استمرار الجائحة ويرجع ذلك إلى العديد من الاسباب منها رفع الحظر الشامل وتوفير اللقاحات المضادة للفايروس، فضلاً عن تغيير سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار؛ ولكن كان احد اهم اسباب تحسن ربحية المصارف عينة البحث هو الارتفاع الكبير في اسعار النفط حيث وكما ذكرنا سابقاً أن الاقتصاد العراقي يعد اقتصاد ريعي يعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة جداً لذلك، أدى ارتفاع اسعار النفط إلى تحسن ربحية المصارف عينة البحث.

د- وتشير نتائج التنبؤ التي توصل إليها البحث إلى استمرار تحسن ربحية المصارف عينة البحث لاسيما مع استمرار ارتفاع اسعار النفط. كما ان لتوجيهات البنك المركزي العراقي إلى القطاع المصرفي الأثر الكبير أيضاً وذلك من خلال حث المصارف على منح الائتمان عن طريق عدد من المبادرات التي قدمها البنك المركزي للمصارف.

الشكل (٣)

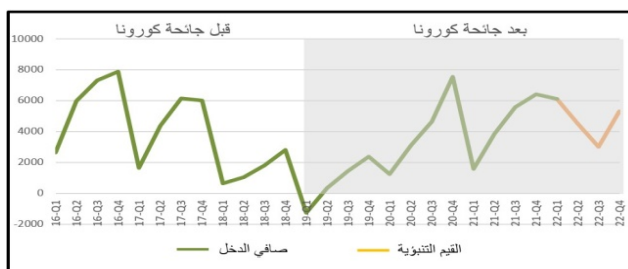
نسبة العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية للمصارف عينة البحث



المصدر: إعداد الباحثين

الشكل (٤)

صافي الدخل للمصارف عينة البحث



المصدر: إعداد الباحثين

وذلك ما يثبت صحة فرضية البحث التي مفادها إن استعمال الشبكات العصبية من قبل المصارف العراقية الخاصة يمكنها من التنبؤ بالربحية المصرفية بشكل فاعل في ظل الظروف الاستثنائية.

٤-المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

١.٤ -- الاستنتاجات:

١. إن نموذج الشبكة العصبية غير الخطية ذاتية الانحدار (NAR) أثبتت مقدرته على التنبؤ بالربحية المصرفية وصافي الدخل في ظل الازمات والظروف الاستثنائية (غير الاعتيادية)، حيث قدم هذا النموذج نتائج تنبؤ للربع الاول والثاني والثالث والرابع لسنة (٢٠٢٢).

٢. إن استعمال الشبكات العصبية في التنبؤ للمصارف العراقية عينة البحث سوف يساعد في تقديم تنبؤات أكثر كفاءة من الطرق التقليدية، مما يساهم في تعزيز القرارات الإدارية للمصارف.

٢. إن استعمال طريقة تمهيد البيانات (Data Smoothing) قبل الإدخال إلى الشبكات العصبية يساهم في تحسين تدريب الشبكة، قبل إجراء التنبؤ الفعلي.

٣. اوضحت نتائج البحث تأثير الربحية المصرفية للمصارف العراقية عينة البحث بشكل كبير بجائحة كورونا سواء من خلال الحضر الشامل والجزئي أو من خلال التأثير على اسعار النفط.

٢.٤ التوصيات:

١. ضرورة الاعتماد على أدوات الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية من قبل المصارف العراقية في التنبؤ بالأداء والربحية المصرفية لما لها من أثر كبير على كفاءة ودقة نتائج التنبؤ مقارنة بالطرائق الكلاسيكية، ومنها أسلوب الشبكات العصبية (NAR) وذلك للدقة والمرونة التي تميز بها هذا الأسلوب مقارنة بالأساليب التقليدية الأخرى.

٢. العمل على تطوير تقنيات المعلومات في المصارف عينة البحث واستعمال تقنيات تعلم الآلة الحديثة بما يُسهم في تطوير البنى التحتية واستمرار الاعمال.

٣. ضرورة تبني العراق خطط استراتيجية لإحداث تنويع اقتصادي لتمويل الموازنة العامة وذلك لتجنب الكثير من المخاطر التي يمكن أن تحدث في حالة انخفاض أسعار النفط، ومن ثم تجنب الكثير من الصدمات التي تتركها الإيرادات النفطية على القطاع المصرفي العراقي.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية:

١. الحُسيني، هدى خليل إبراهيم. المعموري، علي محمد ثجيل. (٢٠١٥). " استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية في تطوير دور مراقب الحسابات في اكتشاف الاخطاء الجوهرية - بحث تطبيقي في الشركة العامة للصناعات الكهربائية وشركة نصر العامة للصناعات الميكانيكية " مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (١٠)، العدد (٣١).

٢. الحاج بكر، سري ضيغم حازم. (٢٠٢٠). "تقييم الأداء المالي على وفق نموذج CAMELS وإنعكاسه على قيمة المصرف" رسالة ماجستير في إدارة الاعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٣. الطائي، زينه ضياء عبد علي. (٢٠١٩). " تقييم أداء المصارف الاسلامية باستخدام نموذج PATROL - دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الاسلامية في بلدان عربية مختارة للمدة (٢٠١٧-٢٠١١) " رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

٤. تقرير الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي العراقي لسنة (٢٠٢٠) ، العدد الحادي عشر، بغداد، العراق.

٥. تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية الصادر عن صندوق النقد العربي. (٢٠٢١). أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
٦. جراح، ندى بدر. (٢٠١٩). " تقنيات الذكاء الاصطناعي لتطوير التعلم الآلي الإحصائي " المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات، المجلد (٩)، العدد (٣).
٧. سهيلة، عتروس. (٢٠١٨). " استخدام منهجية بوكس جنكنز والشبكات العصبية الاصطناعية للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية بمؤسسة سونلغاز - دراسة حالة: ولاية بسكرة " بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير.
٨. صليوا، رهاد عماد. مطر، ظافر رمضان. (٢٠١٩). " مقارنة أداء التنبؤ بين بعض الشبكات العصبية الاصطناعية ومنهجية بوكس - جنكنز) مع التطبيق " المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، المجلد (١٦)، العدد (٢٨).
٩. عبد الشافي، احمد عبد الوهاب. إبراهيم، نور هشام. (٢٠٢٠). " تحليل أثر الالتزام بمتطلبات السيولة وفق معايير بازل الثالثة في الربحية المصرفية لعينة من المصارف العراقية " مجلة الدراسات النقدية والمالية، العدد (٨).
١٠. عبد الكريم، علي فريد. (٢٠٢٢). " تقلبات الإيرادات الحكومية وتأثيرها في القطاع المصرفي العراقي " مجلة الدراسات النقدية والمالية، العدد (١٠).
١١. عبد المجيد، علي طارق. (٢٠١٨). " التنبؤ باستخدام نماذج السلاسل الزمنية الموسمية الهجينة مع تطبيق عملي " بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في علوم الإحصاء، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
١٢. علو، هاني رمضان. فتحي، ياسين ميسر. الفخري، نعمة عبد الله. (٢٠٢٢). " دور الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء المنظمات العراقية بالاعتماد على قواعد المعرفة - دراسة ميدانية في مديرية ماء نينوى " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٦٨).

١٣. فائق، رؤى خلدون. (٢٠١٢). "دراسة مقارنة لأسلوب الشبكات العصبية مع طرائق أخرى للتنبؤ بتصاريف المياه لبعض السدود في العراق" بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في علوم الإحصاء، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

١٤. مسلم، عبد الله حسن. (٢٠١٥). "إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات" الطبعة الأولى، دار المعترف للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. Al-Blooshi, L., & Nobanee, H. (2020). Applications of artificial intelligence in financial management decisions: A mini-review. Available at SSRN 3540140.
2. Benmouiza K and Cheknane A 201٥ Small-scale solar radiation forecasting using ARMA and nonlinear autoregressive neural network models Theor. Appl. Climatol. 124 945–58.
3. Boateng K 2019 Credit Risk Management and Performance of Banks in Ghana: the “Camels” Rating Model Approach 8 41–8.
4. Kaur, D., Sahdev, S. L., Sharma, D., & Siddiqui, L. (2020). Banking 4.0: ‘the influence of artificial intelligence on the banking industry & how ai is changing the face of modern day banks’. International Journal of Management, 11(6).
5. Kirbas, I. (2018). NAR based forecasting interface for time series analysis: T-seer. In IV International Conference on Engineering and Natural Science (ICENS) (pp. 144-149).
6. Nag A K and Khatik S K 2014 Analyzing soundness of nationalized banks in India: a camel approach *Appl. Stud. Agribus. Commer.* 8 73–8.
7. Al-Blooshi, L., & Nobanee, H. (2020). Applications of artificial intelligence in financial management decisions: A mini-review. Available at SSRN 3540140.

8.Smith, A., & Nobanee, H. (2020). Artificial intelligence: in banking A mini-review. Available at SSRN 3539171.

9.Ruiz L, Cuéllar M, Calvo-Flores M and Jiménez M 2016 An Application of Non-Linear Autoregressive Neural Networks to Predict Energy Consumption in Public Buildings Energies 9 684.

ثالثاً: مواقع الانترنت:

١. <http://www.isx-iq.net>

أ.م.د. نعيم صباح جراح
م. باحث زينب حسين ابراهيم
جامعة البصرة /كلية الادارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث الى بيان اثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي والعلاقة بينهم من خلال ابراز أهمية التكنولوجيا المالية في العمل المصرفي ودورها في تسهيل تقديم الخدمات المالية الشاملة للعملاء وتبسيط الضوء على واقع البنية التحتية للتكنولوجيا المالية في العراق، فضلا عن بيان دور التكنولوجيا المالية في الاقتصاد العراقي وواقع الشمول المالي في العراق ، تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور تناول المحور الأول اساسيات التكنولوجيا المالية، اما المحور الثاني ف تطرق الى الشمول المالي وواقعه في العراق، والمحور الثالث بين الجانب العملي تحليلي، وتوصل البحث الى ان المنطقة العربية تشكل اقل مستويات الشمول المالي في العالم بنسبة (٣٧%) حسابات رسمية لدى البالغين فقط وضعف التكامل ما بين الخدمات المصرفية والاتصالات.



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٣٨١-٤٠٠

فضلا وجود علاقة ذات ارتباط ما بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي، كما يجب على الحكومات تبني استراتيجية للاعتماد على التكنولوجيا المالية كأداة لتعزيز الشمول المالي.

تم الاعتماد على بيانات المجتمع العراقي من خلال عينة من اعداد مستخدمي شبكات الهاتف النقال، وعدد المصارف التجارية، وتم استخدام المنهج التحليلي للبيانات احصائياً بواسطة تطبيق SPSS وبالاعتماد على بيانات البنك المركزي.. من النتائج التي توصل اليها البحث ان المنطقة العربية اقل مستوى للشمول المالي في العالم بنسبة (٣٧%)، فضلا عن قبول البحث المتمثلة بوجود علاقة ارتباط ذات تأثير ما بين التكنولوجيا والشمول المالي من خلال قيمة (F) الجدولة والتي تمثل (١.٨%) وهي اقل من (٥%).

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، القطاع المصرفي.

Abstract

The research aims to demonstrate the impact of financial technology on financial inclusion and the relationship between them by highlighting the importance of financial technology in banking and its role in facilitating the provision of comprehensive financial services to customers and highlighting the reality of financial technology infrastructure in Iraq, as well as showing the role of financial technology in the Iraqi economy and the reality Financial inclusion in Iraq, the research was divided into three axes, the first axis dealt with the basics of financial technology, the second axis dealt with financial inclusion and its reality in Iraq, and the third axis between the practical and analytical side, and the research concluded that the Arab region constitutes the lowest levels of financial inclusion in the world At (37%) official accounts are held by adults only, and the integration between banking and telecommunications services is weak,

In addition to the existence of a related relationship between financial technology and financial inclusion, and governments must adopt a strategy to rely on financial technology as a tool to enhance financial inclusion.

The data of the Iraqi society was relied on through a sample of the number of mobile phone network users and the number of commercial banks, and the analytical approach was used for the data statistically by using the SPSS application and based on the data of the Central Bank..

One of the findings of the research is that the Arab region has the lowest level of financial inclusion in the world at a rate of 37%, as well as the acceptance of the research represented by the existence of an effective correlation relationship between technology and financial inclusion through the value of (F) scheduling, which represents (1.8%), which is less than (5%).

مقدمة

يسعى البحث الى بيان العلاقة واثـر التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي ، اذ كان للشمول المالية أهمية كبيرة خلال السنوات الأخيرة في العديد من دول العالم نتيجة الازمات المتعددة التي ضربت العالم، اذ تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي ك محور رئيسي في اجندة التنمية الاقتصادية والمالية، بالتالي سعت العديد من الدول لاتخاذ طرق واستراتيجيات فعالة لتحسين عملية الوصول لتمويل الخدمات المالية لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، فضلا عن تحقيق العدالة الاجتماعية.

يقع ضمن الشمول المالي (٧) اهداف من اهداف التنمية المستدامة الـ (١٧) وبالتالي فهو يعد من أولوياتها لاسيما دوره في مكافحة الفقر و دوران رأس المال، الالتزام بالقوانين، وتعزيز فرص الاستثمار، تمكين الفئات المهمشة، تحسين ظروف المرأة، المساواة ما بين الجنسين، إيجاد فرص التوظيف، خفض مستوى البطالة وتحسين حياة المواطنين.

اما التكنولوجيا المالية فأنها تعد احد اهم الأدوات لدمج الافراد والمؤسسات ضمن منظوق الشمول المالي من خلال الحسابات المصرفية وخدمات الدفع، التأمين، التحويل ، الائتمان... الخ.

بالتالي يجب على الحكومة تبني استراتيجية شاملة للاعتماد على المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية ك أداة أساسية لتعزيز الشمول المالي والتحول من الاقتصاد النقدي الى الرقمي وذلك من خلال تحديث البنية التحتية للاتصالات، فضلا عن وضع قانون لتطوير المعاملات المالية غير النقدية تحت مظلة البنك المركزي ووضع اطر لتحقيق الاندماج ما بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع المالي.

تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور تناول المحور الأول اساسيات التكنولوجيا المالية، اما المحور الثاني ف تطرق الى الشمول المالي وواقعه في العراق، والمحور الثالث بين الجانب العملي تحليلي.

١. المبحث الاول / منهجية البحث

١.١_ مشكلة البحث:

عدم وجود بنية تكنولوجية كافية لتحقيق الشمول المالي بالمستوى المطلوب ، ضعف الثقة ما بين الافراد والمصرف، ضعف التسويق المصرفي لجذب العملاء. أهمية البحث:

بيان أهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي والوقوف على اهم المعوقات التي تقف بوجه المصارف لتحقيق الشمول المالي.

٢.١_ هدف البحث :

يهدف البحث الى بيان اثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي والعلاقة بينهم من خلال ابراز أهمية التكنولوجيا المالية في العمل المصرفي ودورها في تسهيل تقديم الخدمات المالية الشاملة للعملاء وتبسيط الضوء على واقع البنية التحتية للتكنولوجيا المالية في العراق، فضلا عن بيان دور التكنولوجيا المالية في الاقتصاد العراقي وواقع الشمول المالي في العراق.

٣.١_ فرضية البحث:

يفترض البحث وجود علاقة ارتباط ذات تأثير ما بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي.

٤.١_ مجتمع البحث:

المجتمع العراقي، عينة من المصارف العراقية.

٢. المبحث الثاني / الجانب النظري

١.٢_ التكنولوجيا المالية:

١.١.٢_ مفهوم التكنولوجيا المالية:

ان الفراغ التكنولوجي والصعوبات التي تواجهها المصارف التقليدية في مواكبة التطور الحاصل، يمثل تحدياً للصناعة المصرفية كون ان السرعة في التغيرات والتعقيد الحاصل في الاحتياجات المالية والمصرفية للمؤسسات والافراد لابد ان يتبعه تسارع في التطوير والتحديث للخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة، اذ يُتوقع في السنوات القادمة شهود قفزات هائلة في نظم الاتصالات العالمية، مما يعني تغير جذري في طريقة قيام المؤسسات والافراد بأعمالهم وطرق نقل الأموال (عبدالرضا، ٢٠١٩: ١٢٨).

عرف مجلس الاستقرار المالي (Financial stability Board) التكنولوجيا المالية على انها ابتكارات مالية عن طريق استخدام التكنولوجيا، يمكنها استحداث تطبيقات او نماذج عمل او عمليات او منتجات جديدة لها اثر مادي وملمس على الأسواق والمؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية، وهناك عوامل عديدة أدت الى الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية من أهمها التطورات في البيانات الضخمة ودفتر الحسابات الرقمية الموزع والتشفير، فضلاً عن انتشار الهواتف الذكية والانترنت والتغيرات في أولويات ومتطلبات المستهلك نحو السرعة وسهولة الاستخدام وانخفاض التكاليف (اتحاد المصارف العربية، ٢٠١٨: ١).

كما عرف مجلس الاستقرار المالي التكنولوجيا المالية بأنها الابتكارات المالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل او تطبيقات يكون اثرها ملموس على الأسواق و المؤسسات المالية وتقديم الخدمات المالية، وتظهر الابتكارات المالية في جوانب التمويل منها إدارة الاستثمار، التأمين، زيادة رأس المال ... الخ (بختي، مجاني ، ٢٠٢٢: ٩٨).

٢.١.٢_ أهمية التكنولوجيا المالية:

تعد التكنولوجيا المالية رغبة او أهمية لدولة مفردة الا انها أصبحت اهتمام عالمي، وهو ما حدث في القمة العالمية للحكومات التي تحدد سنوياً مجال استغلال التكنولوجيا والابتكارات للاستفادة منها عالمياً الى ابعد حدود، اذ تتمتع التكنولوجيا المالية بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية وجعلها ارحص واسرع واكثر شفافية وامان، خاصة للشريحة التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي. استقرت بعض الدراسات على أهمية التكنولوجيا المالية كالآتي: (عبدالرضا واخرون، ٢٠٢٠: ١٥٣).

١- تغطي التكنولوجيا المالية مجموعة من الخدمات المالية منها عمليات التمويل الجماعي، التحويلات المالية الدولية، الدفع عبر الهاتف وأدوات إدارة المحافظ الاستثمارية بالإنترنت والتي عجزت المصارف التقليدية عن تقديمها للعديد من العملاء.

٢- تُغير هيكل الخدمات المالية بشكل عام ومنهجية والية تقديم الخدمات المصرفية للعملاء مما يجعل العمل اسرع وارخص واكثر دقة وامان وشفافية.

٣- تحسين جودة الخدمات المالية ونوعيتها لتكون متاحة في أي وقت ومكان، اذ يتم التركيز على تقديم الخدمات المالية للزبائن وزيادة فرصة البيع عبر الحدود ونقاط الاتصال متعددة القنوات لاستهلاك تلك الخدمات.

٤-تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات المالية والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، اذ كلما كانت المؤسسات اكثر تقدماً تكنولوجياً كلما زادت القدرة التنافسية لها اقليمياً وعالمياً.

٣.١.٢_ خصائص التكنولوجيا المالية:

ساهمت الابتكارات التي تقوم على التكنولوجيا المالية في تعزيز حصول المستثمرين على العديد من الخدمات في مجالات التمويل والادخار والمدفوعات... الخ، اذ اصبح ذلك بين أيديهم بوتيرة ونطاق غير مسبوق، كما ساهمت التغيرات المستمرة في طلب العملاء على الخدمات الرقمية في إيجاد العديد من الحلول الابتكارية من جميع الأطراف ذات الشأن، ومن اهم خصائص التكنولوجيا المالية: (الحوتى، ٢٠٢١، www.m-youm7.com).

- ١- سهولة الوصول الى البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية.
- ٢- الوصول الى مصادر التمويل بسهولة واقل كلفة، الامر الذي يمكن رواد الاعمال والمؤسسين من البدء بمشاريع جديدة.
- ٣- تعزيز الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والافراد من خلال التغلب على العوائق التقليدية لعمليات الصرف والتحصيل.
- ٤- استحداث او ابتكار أساليب جديدة مثل التكنولوجيا الرقابية والأشرافية، والتي تخدم الهيئات الرقابية والأشرافية في دعم عمليات الرقابة والاشراف والتي توفر اكثر الأدوات كفاءة لإدارة مخاطر السوق وتحقيق التوازن ما بين ترويج التكنولوجيا المالية والشمول المالي والاستقرار والنزاهة وحماية العملاء.

٤.١.٢_ الاستثمار العالمي في التكنولوجيا المالية:

ارتفع حجم الاستثمارات العالمية في قطاع التكنولوجيا المالية بشكل ملحوظ، اذ كان في عام ٢٠٠٨ يبلغ (٩٢٨) مليون دولار، ووصل في عام ٢٠١٣ الى (٤) مليار

دولار ثم نمت تلك الاستثمارات لتصل الى (٢٠) مليار دولار في عام ٢٠١٥.(زينب، الزهراء، ٢٠١٩: ٤٠٢).

ووصل في نهاية ٢٠١٩ الى (٣٤,٥) مليار دولار بعد ان كان اقل من مليار في ٢٠٠٨، اما في عام ٢٠٢٠ على الرغم من انتشار جائحة كورونا الا ان مستويات الاستثمارات بقيت ثابتة نسبياً خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٠. وحسب تقرير (كي بي إم جي) نبض التكنولوجيا المالية الفينتك، فإنه خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢١ حجم التمويل العالمي في التكنولوجيا المالية وصل الى (٢١٠) مليار دولار من خلال ابرام (٥,٦٨٤) صفقة خلال عام ٢٠٢١ (www.alkhaleej.com).

٥.١.٢_ واقع التكنولوجيا المالية في العراق:

من خلال اتمتة اعمال البنك المركزي المالية باستخدام نظام المدفوعات العراقي والمتمثل بدفع المستحقات للجهات الخارجية منها الشركات، المؤسسات، الوزارات... (الخ)، وتم اصدار التعليمات المتعلقة بأوامر دفع المستحقات بدلا من النقد والصكوك، وان هذا التحول ادى الى سرعة وسهولة انجاز المعاملات، فضلا عن الشفافية والامان في نقل الاموال والارتقاء بدور واداء البنك المركزي (تقرير الاستقرار المالي/ البنك المركزي، ٢٠١٨: ١٧٥).

تشير الاحصائيات الى ان عدد سكان العراق حوالي (٤٠) مليون نسمة (٥٠%) منهم يستخدم الانترنت، أي حوالي (٢٠) مليون نسمة، كما يستخدم (٥٠%) من السكان شبكات التواصل الاجتماعي من خلال الهواتف الذكية، ويمتلك (٩٥%) من العراقيين هواتف ذكية وهي نسبة عالية وتبشر بالعديد من المزايا، ويبلغ متوسط العمر حوالي (٢٠) عام، وهو متوسط عمر صغير يوضح النزعة تجاه التكنولوجيا المالية.

يمتلك العراق بنية تحتية خاصة بمجال الاتصالات حوالي (٤٢) نقطة من اصب (١٠٠) نقطة، ويبلغ المؤشر العام للدولة في مجال النمو وتطوير مجال الاتصالات حوالي (٤٧,٥) نقطة من اصل (١٠٠) وقد وجدت الدراسات ان (٤٩,٩) منهم لديهم

القدرة على تحمل النفقات الضرورية المرافقة لتطورات التكنولوجيا المالية في العراق. (www.vapulus.com).

٢.١.٢- أهمية التكنولوجيا المالية للاقتصاد العراقي:

مر الاقتصاد العراقي بفترة انتقالية نحو اقتصاد السوق مما جعله مستعد لتبني كل الوسائل التي تؤدي الى الاستقرار، ان التوسع في استخدام التعاملات الالكترونية في المصرف سيؤدي الى حدوث العديد من التغيرات الإيجابية على الاقتصاد بصورة عامة والنظام المصرفي بصفة خاصة وكذلك من خلال: (حسين وآخرون، ٢٠٢٠: ٥٣-٥٤).

- ١- بناء اقتصاد رقمي.
- ٢- الحد من ظاهرة الاكتناز.
- ٣- مواكبة المصارف العراقية للتطورات العالمية.
- ٤- تخفيض التكاليف.
- ٥- تعزيز الشفافية.

٢.٢- الشمول المالي:

١.٢.٢- مفهوم الشمول المالي:

يعرف الشمول المالي على انه عملية تمكين المنشآت والافراد في الحصول على المجموعة الكاملة من الخدمات المالية وبأسعار مناسبة وبطريقة مقبولة، وذلك من خلال اتباع الأساليب القائمة والمبتكرة والمحددة خصيصاً لذلك، ومدعومة بعملية التنقيف والتعليم المالي لتعزيز الرفاهية المالية والشمول الاقتصادي والاجتماعي (عياش، يوسف ، ٢٠٢١: ٣٦٤).

كما يعرف البنك الدولي الشمول المالي بأنه إمكانيات الوصول الى الخدمات والمنتجات المالية المفيدة بأسعار مناسبة تلبي الاحتياجات - التعاملات، الائتمان ، الادخار... الخ ومقدمة لهم بطريقة مسؤولة وذات استدامة.

كما يمكن تعريف الشمول المالي بأنه عملية ضمان نشر الخدمات المالية والمصرفية على اكبر عدد من افراد المجتمع وبالخصوص ذوي الدول المحدود (رجال، ٢٠٢٠، ١١-١٠).

٢.٢.٢_ اهداف الشمول المالي:

من اهم اهداف الشمول المالي ما يلي: (أبو العز، ٢٠٢١: ٢٤٨).

- ١- يعمل على مساعدة الأشخاص على تأمين الخدمات والمنتجات المالية بأسعار اقتصادية مثل الودائع، تحويل الأموال، القروض والتأمين.
- ٢- العمل على انشاء مؤسسات مالية لتلبية احتياجات الفقراء.
- ٣- بناء عملية الاستدامة المالية ليكون لدى الافراد الأقل حظاً الثقة في الحفاظ على الأموال التي يكافحون من اجلها.
- ٤- وجود حلول مالية رقمية للأفراد المحرومين اقتصاديا في البلاد.
- ٥- توافر حلول مالية مصممة ومخصصة للفقراء تبعاً للظروف المالية الفردية واحتياجاتهم الاسرية ودخلهم.
- ٦- تحسين الوعي المالي والمعرفة المالية في البلد.
- ٧- زيادة نسبة الوعي بفائدة الخدمات المالية بين الفئات المحرومة في المجتمع.
- ٨- يمكن انشاء منتجات مالية مناسبة للافراد الأقل حظاً في المجتمع.
- ٩- توسع القاعدة التابعة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية منخفضة التكلفة، اذ يكون هناك منافسة كافية وخيارات كثيرة لدى العملاء للاختيار بينها.

٣.٢.٢_ ابعاد ومؤشرات الشمول المالي:

تعددت ابعاد الشمول المالي مع تطور وتوسع مفهومه، اذ تبنى البنك الدولي ابعاد للشمول المالي تتمثل من استخدام الحساب البنكي، الادخار، الاقتراض ... الخ، الا انه خلال اجتماع قادة مجموعة العشرين ٢٠١١ جرى الاتفاق على ضرورة إقامة منظمة عالمية تهتم بشؤون الشمول المالي، ف تم انشاء الشراكة العالمية للشمول المالي GPMI، وذلك لتعزيز الشمول المالي العالمي والتي سعت ونجحت في تطوير

مجموعة من المؤشرات وفق ثلاث ابعاد لقياس الشمول المالي والمتمثلة في الوصول الى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة المنتجات وتقديم الخدمات. (زاخ، يونس، ٢٠٢٢: ٧٥٦-٧٥٧).

- الوصول للخدمات المالية: ويقصد بها قرب العميل على نقاط الوصول للخدمات والتي تتمثل بالفروع والوكالات والصراف الالي للاختيار فيما بينها والاستفادة من خدماتها، بعد ذلك تطورت وتعددت قنوات الوصول لتشمل الهاتف والحاسوب الالي.

- استخدام الخدمات المالية: وهي تعبر عن مدى استخدام العملاء للخدمات المالية من خلال المؤسسات المصرفية لتحديد مدى الحاجة الى بيانات عن النظام لاستخدام الخدمات المالية ومن اهم مؤشرات البالغون الذين لهم حساب رسمي، تأمين ، قرض من مؤسسة مالية... الخ.

- جودة وسلامة الخدمات المالية: تمثل مقياس مهم لعكس مدى اهمية الخدمات المالية المقدمة للعملاء وتتمثل بموقف العميل تجاه طلب الخدمة المالية المقدمة، وهي عنصر مهم لحماية المستهلك المالي ومن اهم مؤشرات بعد الجودة التتيف والوعي المالي، الافصاح والشفافية، حواجز الائتمان، كلفة الاستخدام ... الخ.

٣.٢.٢_ واقع الشمول المالي في العراق: (www.ina.iq.com).

اطلق البنك المركزي العراقي استراتيجية وطنية للشمول المالي للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٢، وحقق فيها البنك المركزي نتائج يمكن ان تكون مقبولة، الا انها ليست بالمستوى المطلوب الذي حققته دول العالم، وتتمثل التجربة الناجحة للشمول المالي في العراق في توطين رواتب اكثر من (٣) مليون موظف في العراق، مما ادى الى زيادة نسبة الامان وسهولة التعامل ما بين الافراد والمؤسسات، الا ان هذه التجربة على الرغم من انها تعد تجربة ناجحة الا انها لا تعبر عن المعنى الحقيقي للشمول المالي اي ان ما تشكله العملة الوطنية خارج الجهاز المصرفي يصل الى (٥٥%) و (٤٥%) في الجهاز المصرفي، مما يتطلب لتحقيق الشمول المالي هو ترغيب المواطنين والتجار ورفع الثقة لديهم بالجهاز المصرفي من خلال تحفيز الادخار عبر

سعر الفائدة، بالتالي سحب النقود المكتنزة وزيادتها من خلال عمليتي السحب والايداع، الامر الذي يساعد في رفع التعاملات المصرفية، فضلا عن الثقافة المالية مما يؤدي الى ارتفاع مؤشر الشمول المالي الذي وصل الى (٢٢%) للبالغين حسب احصائية البنك الدولي، (١١%) حسب احصائية البنك المركزي العراقي، ومن اهم المؤشرات على الشمول المالي في العراق :

- ١- وجود تعاملات غير رسمية تشبه ما تقوم به المصارف ويرتفع فيها سعر الفائدة الى ضعف سعر الفائدة في المصارف.
- ٢- ان نسبة الشباب في العراق عالية وهو ما يمثل قاعدة اساسية لدعم الشمول المالي، الا ان اغلب المؤسسات المصرفية لا تستثمر هذه الثروة.
- ٣- انخفاض عدد الفروع المصرفية، اذ ان كل فرع في العراق يغطي حوالي (٣٥٠٠٠) نسمة، في حين ان المعايير الدولية تشير الى ان الفرع الواحد يغطي (١٠) الاف نسمة.
- ٤- يعاني القطاع المصرفي من ضعف الثقة بينه وبين الافراد العملاء، اذ ان الاستقرار المالي عنصر مهم في تحقيق الشمول المالي ويتم تحقيقه عند تساوي رغبات الادخار مع رغبات الاستثمار.

٣.٢_ الجانب التحليلي

جدول (١) يبين عدد المشتركين في شبكات الهاتف النقال في العراق مليون

السنة	عدد المشتركين
٢٠١٣	٣١٠٠٠٠٠
٢٠١٤	٣٣٠٠٠٠٠
٢٠١٥	٣٣٥٥٩٠٠٠
٢٠١٦	٣٣٤٤٧٠٠٠
٢٠١٧	٣٣٤١٥٦٩٠
٢٠١٨	٣٦٥٢٧٣٥٣
٢٠١٩	٣٨٩٥٤٣٠٠
٢٠٢٠	٣٩٤٥٩٢٣١
٢٠٢١	٤٠٢٩١٨٦٦

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك المركزي

جدول (٢) يبين فروع المصارف التجارية لكل ١٠٠ ألف بالغ

السنة	عدد البالغين
٢٠١٣	٤.٩٨٤.٠٥٦
٢٠١٤	٥.٣٤١.٨١٢
٢٠١٥	٤.٩٦٩.٦٣٥
٢٠١٦	٤.١٤٧.٨٩٩
٢٠١٧	٤.٠٧٤.٧١٥
٢٠١٨	٤.٥١٩.٩٥٦
٢٠١٩	٥.٠٦٥.٣٨٧
٢٠٢٠	٦.٣٧٦.٢٤١
٢٠٢١	٦.٨٧٦.٠٩٢

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك المركزي

جدول (٣) عدد ATM لكل ١٠٠ ألف بالغ

السنة	عدد ATM
٢٠١٣	١.٧٦٣.٩٨٠
٢٠١٤	١.٦٣٦.٤٥٢
٢٠١٥	١.٩٠٤.٤٧٤
٢٠١٦	٢.٤٣٩.١٣
٢٠١٧	٢.٧٢٩.٨٨
٢٠١٨	٣.٩٤٥.١٦٤
٢٠١٩	٤.٦٧٨.٣٦٢
٢٠٢٠	٤.٧٠٥.٦٤٤
٢٠٢١	٤.٠٤٥.٢٧٦

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك المركزي

جدول (٤) يبين مبالغ الحسابات في العراق عبر الهاتف

السنة	مبالغ الحسابات
٢٠١٣	١٣.٤٨٩٩٠.٣٤١
٢٠١٤	١٤.٥٧٠.٠٦٣٥٩
٢٠١٥	٨.٤٢٨٦.٩٨٥
٢٠١٦	١٤.٥٧٠.٠٦٣٥٩
٢٠١٧	١٤.٥٧٠.٠٦٣٥٩
٢٠١٨	١٨.٦٩٣٢٩.٠٧١
٢٠١٩	١٩.٥٣٩.٠٢٣٤١
٢٠٢٠	٢٠.٦٩٤٥٣٢٩١
٢٠٢١	٢٢.٧٥٩٣٤٥٢١

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك المركزي

٣. المبحث الثالث / الجانب العملي

١.٣_ الجانب التحليلي والاحصائي:

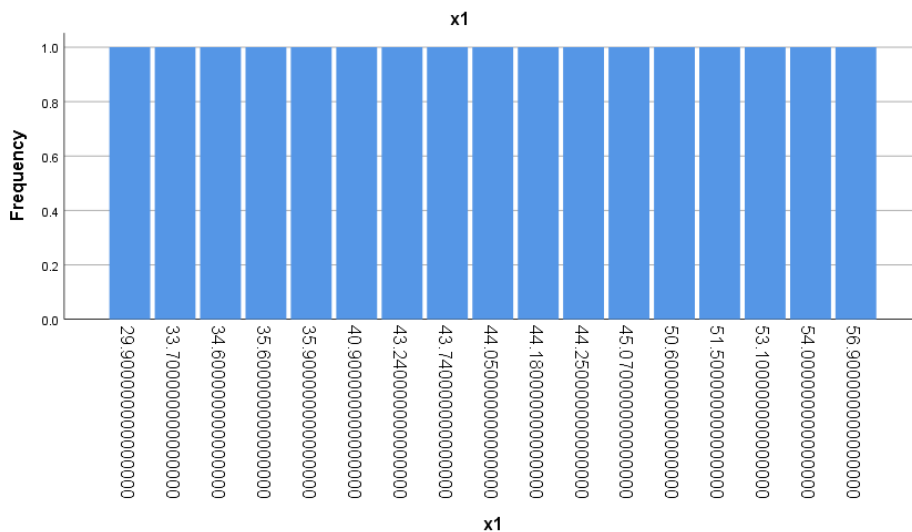
نلاحظ من جدول (٥) اعلى قيمة هي (٥٦.٩) من جميع المتغيرات وهو المتغير ATM وان ادنى قيمة هي (١.٧٥) للمتغير (POC) مما يعني ان هنالك تفاوت في الادوات المصرفية الالكترونية وتختلف من مصرف الى اخر وان الوسط الحسابي بلغ (٤٣.٦) مما يدل على قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة وبانحراف معياري بلغ (٧.٨٥) عند مقارنه مع درجة المعنوية ٥%

جدول رقم (٥)
الاحصاءات الوصفية

Descriptive Statistics						
Kurtosis	Std. Error	1.063	1.063			
	Statistic	-.871	-.489			
Skewness	Std. Error	.550	.550			
	Statistic	-.013	.468			
Variance	Statistic	61.704	.204			
Std. Deviation	Statistic	7.855179211270515	.451886568275973			
Mean	Statistic	43.601764705882360	2.385294117647058			
Sum	Statistic	741.230000000000100	40.549999999999990			
Maximum	Statistic	56.900000000000000	3.340000000000000			
Minimum	Statistic	29.900000000000000	1.750000000000000			
Range	Statistic	27.000000000000000	1.590000000000000			
N	Statistic	17	17			Valid N (listwise) 17
		x1	x2			

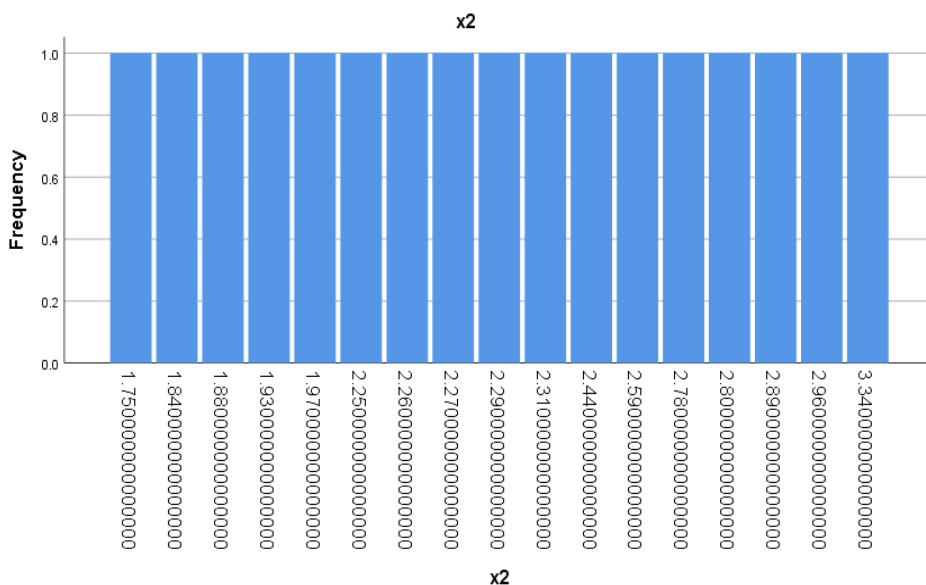
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.25

الشكل (١) يبين المتغيرات وتأثير جودة التكنولوجيا المالية على الشمول المالي



المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك المركزي

شكل (٢) يبين المتغيرات وتأثير جودة التكنولوجيا المالية على الشمول المالي



المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك المركزي

يبين الشكل (١) و (٢) المتغيرات كافة وتأثير جودة التكنولوجيا المالية على الشمول المالي مما يعني وجود اثر معنوي ذو دلالة احصائية بين كافة الادوات وهذا يطور من عمل المصرف ويزيد من عدد الزبائن نتيجة التعاملات المصرفية الالكترونية يوضح جدول (٦) ادناه تحليل التباين باتجاه واحد إذ نلاحظ درجة المعنوية (٠.١) مقارنتها مع ٥% يعني وجود اثر ذو دلالة احصائية بين المتغيرين وهذا يدل على اختيار الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة ، اما قيمة F الجدولية فهي مطابقة لفرضية البحث وهي اقل من ٥% (١.٨) مما يدل على ان هناك اثر كبير بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي من خلال قياس مؤشرات الادوات المصرفية الالكترونية.

جدول (٦) يبين تحليل التباين باتجاه واحد

ANOVA ^{a,b,c}					
Source	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	256.660	1	256.660	1.847	.194
Residual	2084.792	15	138.986		
Total	2341.452	16			

a. Dependent Variable: x1
b. Model: (Intercept), y
c. Weighted Least Squares Regression – Weighted by x2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.25
اما جدول (٧) فينتج معامل تقدير باسيان فنلاحظ ان المتغير التابع (Y) ذو اثر على المتغيرات المستقلة (X) فان قيمة معنوية درجة الموثوقية بلغت (٠.٣) كحد اعلى مما يعني مطابقة للفرضية الصفرية مع وجود بعض التفاوت في البيانات بين مصرف واخر ونستنتج ان المتغير التابع ذو معنوية على المتغيرات المستقلة احصائياً .

جدول (٧) يبين معامل تقدير باسيان

Bayesian Estimates of Coefficients ^{a,b,c,d}					
Parameter	Mode	Posterior		95% Credible Interval	
		Mean	Variance	Interval	
				Lower Bound	Upper Bound
(Intercept)	1128.509	1128.509	737287.173	-	2832.312
				575.294	
Y	-.540	-.540	.182	-1.386	.307

a. Dependent Variable: x1
b. Model: (Intercept), y
c. Weighted Least Squares Regression – Weighted by x2
d. Assume standard reference priors.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.25

جدول (٨) يبين معامل باسيان لتباين الخطأ

Bayesian Estimates of Error Variance ^a					
Parameter	Mode	Posterior		95% Credible Interval	
		Mean	Variance	Interval	
				Lower Bound	Upper Bound
Error variance	122.635	160.369	4676.016	75.843	332.920

a. Assume standard reference priors.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.25

٤. المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

١.٤ _ الاستنتاجات:

- ١- ان المنطقة العربية تشكل اقل مستويات الشمول المالي في العالم بنسبة (٣٧%) حسابات رسمية لدى البالغين فقط.
- ١- ضعف التكامل ما بين الخدمات المصرفية والاتصالات الامر الذي يعيق التعاملات الرقمية ويصعب الامور مما يعطل الشمول المالي.
- ٢- وجود افراد او جهات تقوم بالأعمال التي تقوم بها المصارف مقابل سعر فائدة مرتفع الا انها تكون اكثر ثقة لدى الافراد من التعامل المصرفي.
- ٣- يغطي الشمول المالي حوالي ٧ اهداف من اهداف الشمول ال ١٧ بالتالي فإنه يعد من اولياتها كونه يساعد في الخلاص من الفقر ويعزز فرص الاستثمار.
- ٤- وجود علاقة ذات ارتباط ما بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي.
- ٥- يبين تحليل التباين باتجاه واحد وجود اثر ذو دلالة احصائية بين المتغيرين وهذا يدل على اختيار الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة.
- ٦- قيمة F الجدولية مطابقة لفرضية البحث وهي اقل من ٥% (١.٨) مما يدل على ان هناك اثر كبير بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي من خلال قياس مؤشرات الادوات المصرفية الالكترونية.

٢.٤ _ التوصيات :

- ١- وضع قواعد وتشريعات من قبل البنك المركزي لتسيير اجراءات المعاملات المصرفية بأشكالها كافة.
- ٢- اقامة ندوات تثقيفية وتعريفية لعمل المصارف للوصول الى مجتمع مثقف ماليا وفكريا، فضلا عن مساعدة الافراد على اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة فيما يتعلق بالتعاملات المالية.
- ٣- تكثيف الجهود لخلق الثقة ما بين الافراد والمؤسسات المصرفية وخاصة الشباب كونهم يمثلون الثروة الهادفة لتحقيق الاستقرار والشمول المالي.
- ٤- حث الموظفين على التعاملات الرقمية من خلال الهاتف والماستر كارد من خلال المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية للوصول وتحقيق الشمول المالي
- ٥- انشاء فروع جديدة من المصارف لاستيعاب الكثافة السكانية، فضلا عن تطوير البنية التحتية للاتصالات.

المصادر:

- ١- أبو العز، نهلة (٢٠٢١). اثر تطبيق الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي في الدول الافريقية/ جامعة القاهرة- كلية الدراسات الافريقية العليا، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد (١٠).
- ٢- اتحاد المصارف العربية، الأمانة العامة لإدارة الدراسات والبحوث (٢٠١٨).
- ٣- استثمارات التكنولوجيا المالية ، ٢٠٢١، www.alkhaleej.com.
- ٤- بختي، عمارية ومجاني ، غنية (٢٠٢٢). دور تكنولوجيا المالية في دعم القطاع المصرفي ، مجلة المدبر- المجلد (٧) العدد (٢).
- ٥- التقرير السنوي للاستقرار المالي / البنك المركزي / قسم الاستقرار النقدي والمالي (٢٠١٨).
- ٦- حسين، ابتسام علي وآخرون (٢٠٢٠). دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل اقتصاد المعرفة، دراسة استطلاعية في مصرف النهرين الإسلامي.
- ٧- رجال، نسرين (٢٠٢٠). دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي دراسة تحليلية الجزائر خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٧ / رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير .
- ٨- زاخ، محمد امين و يونس، محمد (٢٠٢٢). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي- تجربة المملكة العربية السعودية / دفتر البحوث العلمية - المجلد (١٠) العدد (١).
- ٩- زينب، حمدي و الزهراء، اوقاسم (٢٠١٩). مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية - المجلد (٨) العدد (١).
- ١٠- عبدالرضا، مصطفى سلام وآخرون (٢٠٢٠). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز استراتيجية الشمول المالي، بحث استطلاعي لعينة من موظفي بغداد التجاري والخليج التجاري.
- ١١- عبدالرضا، مصطفى سلام وآخرون (٢٠١٩). التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة استطلاعية لعينة من موظفي مصرف بغداد التجاري/ مجلة جامعة جيهان- أربيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية.
- ١٢- عياش، زبير ويوسف، خلف الله (٢٠٢١). مساهمة التكنولوجيا لمالية في تعزيز الشمول المالي بالمؤسسات البنكية- دراسة ميدانية على عينة من متعلمي بنك البركة الجزائري/ مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد (٨) العدد (٢)/ جامعة ام البواقي.
- ١٣- قيمة الاستثمار العالمي في التكنولوجيا المالية، ٢٠٢١، www.alaraby.com.
- ١٤- نظرة عامة عن التكنولوجيا المالية في العراق، ٢٠١٩، www.vapulus.com.

العملات الرقمية والتكنولوجيا المالية: قراءة اقتصادية مع اشارة للعراق

Digital Currencies and Financial Technology
An Economic Reading with a Reference to Iraq

أ.م.د. حسين علي عبد م.د. د. حيدر محمد كريم

كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

برزت في العقود الاخيرة العملات الرقمية وتزامن ذلك مع ظهور تقنيات التكنولوجيا المالية، ولطالما دار الخلاف حول هل أن العملات الرقمية يمكن اعتبارها نقوداً توازي بمقبولييتها العملات الورقية؟ ويهدف البحث الى مناقشة هذه الاشكالية والاطلاع حجم تداول هذه العملات وآليات العمل بها، والتمييز بين النقود الالكترونية والعملات المشفرة ومدى مخاطرها على الاقتصاد والفوائد المتوخاة منها، من خلال التحليل الاقتصادي لمناقشة فرض ان العملات الرقمية والتكنولوجيا المالية اذا ما خضعت لتنظيم القوانين واللوائح فإنها البديل المستقبلي للنقود التقليدية. على اعتبار ان هذه التقنيات تتماشى والتطور المتسارع في المبادلات التجارية والتطورات الهائلة والمتسارعة في نشوء الاسواق وتطورها وحجم التبادل البيئي. وخرج البحث بمجموعة من الاستنتاجات من اهمها،



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٤٠١ - ٤٢٢

ان النقود الالكترونية (العملات المشفرة) هي ليست بديل او موازي للنقود لأنها لا تحمل صفات النقود المميزة لها, وان التكنولوجيا المالية والتحول نحو الرقمنة المالية من عوامل تطور الانظمة واحد اسس مواكبة التطورات العالمية في المجال المالي, كما اوصى البحث بمجموعة من النقاط من اهمها انه لا بد من تشريع قوانين تنظم العمل بهذا النوع من العملات, ولا بد من الاشارة الى ان البحث قد تناول العراق في هذا المجال وشمله بجزء وافر من التحليل.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية, العملات المشفرة, الابتكارات المالية.

Abstract:

In recent decades, digital currencies have emerged and this coincided with the emergence of financial y technologies, and there has long been a dispute about whether digital currencies can be considered money equivalent in their acceptability to paper currencies? The research aims to discuss this problem and see the volume of circulation of these currencies and the mechanisms of working with them, and to distinguish between electronic money and cryptocurrencies and the extent of their risks to the economy and the benefits envisaged by them, through economic analysis to discuss the assumption that digital currencies and financial technology, if they are subject to regulation of laws and regulations, are the future alternative to money , given that these technologies are in line with the rapid development in commercial exchanges and the massive and accelerating developments in the emergence and development of markets and the volume of interchange, and the research came out with a set of conclusions, the most important of which is that electronic money (cryptocurrencies) is not a substitute or parallel to money because they do not bear the characteristics of money. , and that financial technology and the transition towards financial digitization are among the factors of system development and one of the foundations of keeping pace with global developments in the financial field. The study devoted an extensive analysis to Iraqi case.

Keywords: financial technology, cryptocurrency, financial innovations.

المقدمة:

تلعب التقنيات الجديدة دوراً متزايد الأهمية في قطاع الخدمات المالية في مواجهة تحديات مهمة، ان ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جعل وجودها محسوساً في تقديم الخدمات المالية المبتكرة، وان الانتشار الواسع والمتسارع للتقنيات الحاسوبية المرتبطة بخدمات الانترنت ادت الى ابتكار خدمات مالية تتواءم والتطورات الحاصلة في جميع مرافق الخدمات المالية.

فالتكنولوجيا المالية هي احدى هذه الابتكارات التي تهدف الى تحسين جودة الخدمات المالية، فهي تعمل على اعادة تشكيل الخدمات المالية، من نظم المدفوعات الى خدمات التأمين، بناءً على استخدام التكنولوجيا لتحسين الانشطة المالية، من خلال تقديم الخدمات المصرفية والمعاملات المالية عبر الهاتف وتقديم المشورة عند الطلب. ولعل هناك ما يثير الجدل في بعض هذه الابتكارات هو مدى مقبوليتها او مدى منافعها ومخاطرها في الاقتصاد. فالعملات المشفرة لم تكن تحت اشراف ورقابة القانون المالي المحلي او الدولي، او لتعليمات وضوابط البنوك المركزية التي تنظمها القوانين، فهناك من يرى انها مستقبل التعاملات الدولية وهناك من يرى ان فيها مخاطر تجعل منها خطراً على الاقتصاد والنظام المالي ولا يمكن مقارنتها فضلاً عن جعلها بديلاً للنقد المتعامل بها اليوم.

١- المبحث الاول: منهجية البحث والدراسات السابقة

١.١ - منهجية البحث

اخذت النقود الالكترونية في الالونة الاخيرة حيزاً كبيراً من التحليل، ذلك لاهميتها واثرها الكبير في الاقتصاد، وشكل ظهور مفهوم العملات المشفرة لبساً واسعاً في الفهم والتمييز بينهما، وامكانية ان تحل هذه العملات او تلك محل العملات الورقية، ساهم في ذلك التطورات السريعة والواسعة في التعاملات المالية العابرة للحدود التي استوجبت ابتكارات جديدة لمواكبة هذه التطورات، وتمثلت بالتكنولوجيا المالية، ومن هذا

المنطلق حاول هذا البحث تحليل وقراءة هذه المتغيرات قراءة اقتصادية على المستوى العالمي والمحلي.

٢.١ - **اهمية البحث:** تتأتى اهمية البحث من ان التكنولوجيا المالية اصبحت واقعا يستخدم يوميا واخذ بالانتشار والتزايد، كونه مرتبط بالتطور التقني والمعلوماتي والاتصالات التي اصبحت اليوم واقعا مهماً، فهي تدخل في الكثير من المعاملات المالية البنكية وغير البنكية عبر الهاتف او تطبيقات الكترونية مرتبطة به، لذا يأتي هذا البحث للوقوف على اهم التطورات في مجال الابتكارات المالية التي يدخل بها هذا القطاع فضلاً عن الاطلاع على العملات الالكترونية واهميتها في الاقتصاد واهم حسنها ومخاطرها واثرها في الاقتصاد الكلي.

٣.١ - **اهداف البحث:** يهدف البحث الى

١- التعريف بالعملات الرقمية والتكنولوجيا المالية وماهيتها

٢- الوقوف على واقع التكنولوجيا المالية والعملات الرقمية في العراق.

٤.١ - **مشكلة البحث:** تشكل العملات الرقمية والتكنولوجيا المالية واقعا مهماً لمواكبة التطورات المالية العالمية، ولذا فان البحث يناقش مشكلة المخاطر التي تولدها هذه المبتكرات المالية، فضلاً عن ان العراق لابد له وان يواكب هذه التطورات من خلال امكانية توفير المتطلبات اللازمة لذلك.

٥.١ - **فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية ان التكنولوجيا المالية هي ضرورة اقتصادية لتطوير النظام المالي في العراق ومواكبة التطورات الحاصلة في النظام المالي العالمي، وان العراق يمتلك من المقومات والمؤهلات التي تمكنه من التحول نحو الرقمنة في المعاملات المالية.

٦.١ - **هيكلية البحث:** لغرض تحقيق اهداف البحث والتحقق من فرضيته قسم البحث الى ثلاث مباحث تضمن المبحث الاول المقدمة والدراسات السابقة اما المبحث الثاني فقد كان اطاراً نظرياً للتكنولوجيا المالية والعملات الرقمية بحث مفهومها واهميتها وناقش اهم مخاطرها، فيما تضمن المبحث الثالث التكنولوجيا المالية في العراق للوقوف على

اهم تطوراتها وامكانية تطبيق التقنيات الحديثة في الاقتصاد العراقي مستقبلاً، وتضمن البحث ايضاً مبحثاً تضمن الاستنتاجات والتوصيات.

٧.١ - الدراسات السابقة:

- تناول بحث (اثر العملات الافتراضية على السياسة النقدية والبنك المركزي) اطاراً نظرياً عن النقود الافتراضية، وناقش البحث انعكاسات تداول العملات الافتراضية على السياسة النقدية والبنوك المركزية، وايضاً تناول نطاق قبول ورفض العملات الافتراضية، واستنتج البحث ان على الرغم من المزايا التي تتمتع بها النقود الافتراضية الان مخاطرها كأداة مالية مرتفعة جداً سواء على الافراد او على الاقتصاد الكلي، وأوصى البحث بمجموعة من التوصيات اهمها، ينبغي ان يكون هناك تعاون دولي لوضع تنظيم قانوني لإصدار العملات واليات تداولها، وذلك لان هذه العملات ذات طابع دولي ولا يمكن حصر التعاملات بها داخل الحدود الجغرافية لدولة معينة. وحماية الدول بإشراف البنوك المركزية بإصدار عملات رقمية وطرحها في الاسواق المحلية والدولية لكي تقلل من التأثيرات السلبية التي تواجه السياسة النقدية وتكون بديلاً عن العملات المشبوهة. (علاوي، ٢٠٢٠).

- تناولت دراسة (العملات المشفرة) التي اصدرها البنك المركزي الاردني، العملات المشفرة وبنيت مفهوم العملات الرقمية واشكالها وتطرق ايضاً لنشأة العملات الرقمية وانواعها، وتناولت ايضاً خطورة العملات المشفرة في عمليات غسيل الاموال وتمويل الارهاب، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من اهمها، بالرغم من ان للعملات الافتراضية عدة فوائد على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى الافراد في ضوء السمات المميزة التي تتمتع بها، ولكن هنالك العديد من المخاطر والتحديات التي تواجهها وعلى وجه التحديد مخاطر الاحتيال وغسيل الاموال وتمويل الارهاب والتي تعتبر في مجملها تهديد مباشر لأمن واستقرار النظام المالي، الامر الذي يدعو الى قيام السلطات التنظيمية بضرورة تنظيمها او حصرها بحسب سياق الدولة. (البنك المركزي الاردني، ٢٠٢٠).

- دراسة بعنوان (التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي)، تناول البحث تعريف التكنولوجيا المالية وتطورها وأهم خدماتها وحجم الاستثمارات العالمية في شركات التكنولوجيا، وإيضاً حجم التكنولوجيا المالية في الدول العربية، وأهم التحديات التي تعترضها وصعوبات التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها، هي ان الدول العربية تحاول مواكبة التطور الهائل في التكنولوجيا في العالم، وتحتل دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الاولى في الدول العربية بنسبة ٤٣% للشركات التي تستخدم التكنولوجيا المالية، وتحتل الامارات العربية المتحدة المرتبة الاولى بعد ٣٠ شركة، وإيضاً يواجه استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية صعوبات عدة أهمها: ضعف الاعمال، وندرة رؤوس الاموال المغامرة بالإضافة الى المشاكل القانونية والتنظيمية، وكذلك مشاكل جودة خدمات الانترنت والاتصال.(حرفوش، ٢٠١٩).

٢- المبحث الثاني: مدخل عام.. العملات الرقمية والتكنولوجيا المالية

١.٢- العملات الرقمية

هي العملات التي تتوفر بصورة رقمية فقط، وتشمل كل العملات الافتراضية، والعملات المشفرة، بالإضافة الى العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية، ويرى البعض انه من الصعب ان يطلق على العملات الافتراضية والمشفرة كلمة "عملة" نظراً لافتقارها الى الشروط الاساسية اللازم توفرها في أي عملة ممثلة في كونها وحدة للحساب، ووسيلة مقبولة للدفع، ومخزن للقيمة، ومعيار مقبول لسداد الدين المؤجل، لذا يرون انه من الاصبوب ان يتم تسميتها بالأصول المشفرة، يعود نشأة الاصول المشفرة الى عام ١٩٩٨ عندما طور المهندس الصيني wei dai نظاماً للتشفير العملة يسمى (b-money) يمكن الافراد من توليد وحدات القيمة (المال) من خلال حل بعض المسائل الحسابية المعقدة، مع ذلك ونظراً لكون اقتراحه قد غاب عنه العديد من تفاصيل التنفيذ، فقد حاول عالم الكمبيوتر الراحل الشهير (hal finney)، في

عام ٢٠٠٥ التغلب على هذا التحدي من خلال تقديم مفهوم "ادلة العمل القابلة لإعادة الاستخدام" لتطوير مفهوم الاصول المشفرة (عبد المنعم: ٢٠٢٠، ٢).

فيما جاء التحول في اصدار هذه الاصول في عام ٢٠٠٨ الذي شهد ظهور تقنية سلسلة الكتل او البلوك تشين من قبل شخص او مجموعة من الاشخاص تعرف باسم "satoshi nakamoto" من خلال ورقة عمل وضعت الاساس لظهور نظام الاصول المشفرة لاسيما فيما يتعلق بالبتكوين. يقوم نظام الاصول المشفرة على استخدام تقنية التشفير لتوليد ونقل الاموال وتخزين وحدات القيمة مثل البتكوين عبر استخدام سلسلة الكتل لجعل المعاملات امنة، وفي بعض الاحيان مجهولة المصدر، تصدر الاصول المشفرة عن الاشخاص وبالتالي فهي غير صادرة او مضمونة من قبل البنوك المركزية الدولية، ارتفع عدد الاصول المشفرة من ١٣٠٠ بنهاية عام ٢٠١٨ ليصل الى ٢٢٠٠ من ابريل من عام ٢٠١٩. مع ذلك، يتم تداول ٣٥ % فقط من هذه العملات في منصات التداول العالمية من اهمها البتكوين التي تستأثر حالياً بنحو ٥٥% من القيمة السوقية للأصول المشفرة المتداولة عالمياً، تليها الاصول المشفرة من نوع "Ripple" و "Ethereum" (عبد المنعم: ٢٠٢٠، ٢).

يمكن الحصول على الاصول المشفرة على غرار البتكوين من خلال عملية تسمى التعدين، يتم بمقتضاها استخدام اجهزة كمبيوتر فائقة القوة تستهلك طاقة هائلة لحل مسائل حسابية معقدة، يتمكن من ينجح في حلها من استخراج او "التعدين" وحدات بتكوين، تعتبر عملية تعدين الاصول المشفرة كثيفة استهلاك الطاقة حيث تتطلب كميات من الطاقة تماثل تلك المستخدمة في بعض الدول، نظراً لان عملية التعدين معقدة للغاية وتستهلك الكثير من الطاقة، فقد تحولت أنشطة التعدين الى دول معينة حول العالم تتميز بمصادر رخيصة ومدعمة للطاقة خاصة البلدان النامية التي يستأثر بعضها بنحو ٦٠% من أنشطة تعدين الاصول المشفرة، بما يمثل تحدي امام الانتاج الضخم للعملات المشفرة (صالح: ٢٠٢١، ١٥).

٢.٢ - التكنولوجيا المالية

يُشتق أصل كلمة (FinTech) من أصل الكلمتين (Financial Technology)، والتي تعني استخدام برامج الكمبيوتر أو التقنيات الأخرى في دعم العمليات والخدمات المالية والمصرفية وابتكار الخدمات الجديدة (Rau and Röglinger, 2017,2). والتكنولوجيا المالية هي ابتكار يهدف إلى إنشاء خدمات تنافس الخدمات التقليدية بأسلوبها (Lin, 2015, 643)، بناءً على استخدام التكنولوجيا لتحسين الأنشطة المالية (Schueffel, 2018,3)، من خلال استخدام الخدمات المالية والمصرفية عبر الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية في جميع العمليات المالية والمصرفية. وبشكل أكثر تحديدًا، العمل على ابتكار وتحسين جودة الخدمات المالية من خلال اقتراح حلول تقنية وفقًا لمواقف العمل المختلفة (Leong, 2018, 78)، واستخدام العملات المشفرة في التعامل وإتاحتها لعامة الناس ، العديد من الشركات التي تعمل على تحديث التقنيات لتعزيز الخدمات المالية التي تقدمها الشركات التقليدية وتحويلها إلى شركات قائمة على التكنولوجيا (Arner et al, 2015, 47). وبالتالي اكتسب مصطلح التكنولوجيا أهمية كبيرة لدى الباحثين، لذلك من الضروري معرفة ما هي الأمور المالية التي يمكن إدارتها من خلال التكنولوجيا. كانت فكرة أجهزة الصراف الآلي فكرة ثورية في ذلك الوقت وغيرها من الخدمات حيث طورت أنظمة الهاتف على أجهزة الكمبيوتر الخاصة المزودة بأجهزة مودم للوصول إلى التطبيقات المصرفية. في ظل التوسع الذي حدث على الإنترنت في التسعينيات ، طورت البنوك منافذ للخدمات المصرفية عبر الإنترنت للعملاء، في المقابل قدمت MasterCard أحدث التقنيات للمشتريات عبر الإنترنت (Nikkel, 2020,). في الوقت نفسه، تزداد FinTech بسرعة كبيرة تنافس الصناعات المختلفة في إنتاج خدمات مواتية للتطورات الحالية، لتعطي سهولة نقل المستهلكين للخدمات بسرعة كبيرة، كما هو الحال في برامج التواصل الاجتماعي والبرامج الأخرى التي تقدم خدمات عبر الإنترنت مثل (Amazon Wulan, 2017, (337).

سيكون أيضًا أكثر جاذبية وتأثيرًا على المستهلك ، حيث نمت هذه الصناعات بشكل كبير في السنوات الأخيرة ، عندما تم تطبيق Fintech من قبل مقدمي الخدمات المالية في البورصات الدولية ، والتي تم تحديدها من قبل المؤسسات المتخصصة في السوق ومن خلال الأطر القانونية التي أنشأتها سلطة الإشراف المالي ، بالإضافة إلى توفير طرق لضمان حصول العملاء على الخدمات في منصات التداول عبر الإنترنت (Micu, 2016, 483).

٣.٢- ثورة التكنولوجيا المالية

على الرغم من بدايتها المتأخرة ، إلا أن التكنولوجيا المالية تكتسب قوة في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (IMF, 2017) كما تظهر في وقت مبكر في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. ظهرت التكنولوجيا المالية في كلا المنطقتين لتعزيز الشمول المالي (Senyo & Osabutey, 2020, 612)، وتنويع النشاط الاقتصادي ، والنمو الشامل من خلال الابتكارات المالية التي تقدمها حيث يساعد ذلك على توفير الخدمات المالية لشريحة كبيرة من السكان الذين يتعاملون مع النظام المصرفي (Palmié et al., 2020, 492) ويسهل توافر مصادر تمويل بديلة للشركات الصغيرة والمتوسطة. يمكن للتكنولوجيا المالية أيضًا أن تقدم مساهمة كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي باستخدام التكنولوجيا في ضمان الاتفاق مع اللوائح وإدارة المخاطر. ويمكن أن تؤدي طرق الدفع الإلكتروني أيضًا إلى زيادة فعالية العمليات الحكومية. إذ ينبغي إجراء مزيد من الإصلاحات لملء الفراغات في الأطر التنظيمية (Walaza et al., 2014) ، وحماية المستهلك وأمن المعلومات ، ولتطوير خلفية الأعمال ، وإنشاء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والوعي المالي (Dhanavandan et al., 2012, 371)، وانتشار الاستثمار العالمي في التكنولوجيا المالية في السنوات الخمس الماضية. تشير التوقعات إلى أنها ستستمر في الارتفاع بقوة، زادت قيمة الاستثمارات في التكنولوجيا المالية بأكثر من عشرة أضعاف من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٤، على الرغم من أن تكامل المنظمات العاملة في قطاع

التكنولوجيا المالية في الولايات المتحدة أدى إلى انخفاض الاستثمار العالمي في عام ٢٠١٦ ، استمرت التنمية في مناطق أخرى، جنباً إلى جنب مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أظهرت التكهات قفزة إيجابية قوية مرة أخرى في النصف الأول من عام ٢٠١٧ (KPMG, 2018; Truong, 2016,754).

٤.٢ - بورصات التداول:

هناك بعض البورصات المتخصصة التي يتم من خلالها تداول العملات المشفرة مثل (GDAX) و (Kraken) و (Bitfinex) و (Gemini). ارتفعت القيمة السوقية للأصول المشفرة بنهاية عام ٢٠١٧ لتصل إلى أكثر من ٣٠٠ مليار دولار مقارنة بحوالي ١٥ مليار دولار في يناير من نفس العام، كما تخطت مستويات ٨٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٨، مع ارتفاع قيمة البتكوين لتصل إلى حوالي ٥٠ ألف دولار، لكنها أخذت بالتذبذب لتتخلف القيمة السوقية للأصول المشفرة إلى ١٠٥ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٨، وارتفعت إلى نحو ١٩١ مليار دولار بنهاية العام ٢٠١٩، مما يشير إلى ارتفاع مستويات مخاطر التقلبات السعرية المرتبطة بهذه الأصول (عبد المنعم: ٢٠٠٢، ٧).

٥.٢ - العملات الافتراضية والنقود الالكترونية..أوجه الاختلاف

نتيجةً للتداخل بين مفهوم كل من النقود الالكترونية والعملات الافتراضية، كان من الضروري توضيح بأن النقود الالكترونية، هي عبارة عن قيمة نقدية بعملة محددة، تصدر في صورة بيانات الكترونية، مخزنة على وسائل الكترونية، وتستعمل كأداة للدفع والتحويل لتحقيق أغراض مختلفة وتحظى بالقبول العام.

ويتمثل إصدار النقود الالكترونية في تحويل شكل النقود من الصورة التقليدية إلى الصورة الالكترونية، فكل عملة قانونية يمكن التعبير عنها بعدة صور نقدية، بحيث ترمز كل صورة إلى قيمة من تلك العملة، ويمكن أن يتم التعبير عنها بعدة صور نقدية، بحيث ترمز كل صورة إلى قيمة معينة من تلك العملة، ويمكن أن يكون هذا الرمز على صورة مسكوكات معدنة، أو ورقة نقدية، أو مجموعة من البيانات المخزنة

الكترونيا على وسيلة الكترونية مثل البطاقات والمحافظ الالكترونية وغيرها من الوسائل الحديثة للدفع.

يمكن القول ان النقود الالكترونية ليست عملة جديدة، بل هي صورة جديدة من صور العملات القانونية، ويمكن بيان اهم خصائص النقود التي تميزها عن العملات الافتراضية المشفرة على النحو التالي:

١.٥.٢- النقود الالكترونية لها قيمة نقدية محددة بعملة قانونية جديدة، ولكنها تمثل الية جديدة في تخزين الاموال وتحويلها الكترونيا، اما العملة الافتراضية المشفرة فهي عملة افتراضية جديدة، وليست صورة من صور النقد التابعة للعملات القانونية المعروفة، ولا غطاء لها من العملة القانونية ولا غيرها من الاصول.

٢.٥.٢- النقود الالكترونية مركزية الانتاج والمراقبة، وامتلاكها يكون بعد امتلاك النقود العادية، ثم استبدالها بالصورة المخزنة على وسيلة الكترونية، حيث يتم شحن القيمة النقدية على وسيلة الكترونية كالبطاقة، او على محفظة الكترونية ضمن تطبيقات الهواتف النقالة، وهذا يختلف كلياً عن طرق التعدين والخوارزميات او أي من الاليات التي يتم من خلالها انتاج وامتلاك العملة الافتراضية المشفرة كالبتكوين.

٣.٥.٢- النقود الالكترونية يتم عادة تبادلها من خلال بنية تحتية تخضع لتنظيم ورقابة واشراف سلطة تنظيمية، حيث تقوم مركزية موثوقة بالنقص والتسوية بين الاطراف، اما العملات الافتراضية فيبرز الابتكار فيها من خلال استخدامها أي من التكنولوجيا الحديثة لتبادل القيمة الرقمية بين الاطراف مباشرة وعن بعد وفي غياب الثقة بين الطرفين ودون الحاجة للوسطاء.

٤.٥.٢- العلاقة بين المصدر للنقود الالكترونية والمستهلك لها علاقة تعاقدية، يقوم المصدر من خلالها باستبدال النقود المادية بالالكترونية، وتنتهي دورة النقود الالكترونية حينما يقوم المصدر بتسديدها لمالكها فهي التزام عليه ويجب الوفاء بتسديدها حال طلبها، بخلاف العملات الافتراضية المشفرة التي تقوم على المجهولية

وعدم الوضوح, كونها الكترونية بحتة تنتجها البرمجة الرقمية دون وجود أي منظم لها او غطاء قانوني يدعمها.

٥.٥.٢- النقود الالكترونية وسيط مقبول للتبادل بشكل واسع وخارج الحدود, وهي احدى وسائل الدفع الالكتروني لتحقيق اغراض مختلفة, فهي صالحة للوفاء بالالتزامات ولشراء السلع والخدمات, اما العملات الافتراضية المشفرة فما زال التعامل بها يقتصر على مجموعة معينة من الافراد والمؤسسات, ولا تصلح للوفاء بكل الالتزامات, بل تقتصر على شراء بعض السلع والخدمات, ولم تحصل على ثقة الافراد ولا يقبل التعامل بها لدى العديد من الدول والمؤسسات(البنك المركزي الاردني: ٢٠٢٠, ١٢-١٣)

٣- المبحث الثالث: واقع التقنيات المصرفية الحديثة في العراق

١.٣- نظرة عامة

يختلف النظام المصرفي العراقي عن بعض الدول العربية والنامية المجاورة كالأردن، لبنان، الكويت..... إلخ , اذ ان خدمات المصارف العراقية لا ترتقي الى مستوى الطموحات حيث اغلب المصارف قد انشأت او توسعت بعد عام ٢٠٠٣, وعدد فروع هذه المصارف غير متوافق مع السكان في البلد, والمصارف العراقية سواء كانت الحكومية او الخاصة تعتمد في الغالب على العمل التقليدي اليدوي كالأعمال الورقية في اجراء معاملاتها حتى مطلع عام ٢٠١٧, وبدأت تدريجياً في ادخال التكنولوجيا في عملها, اذ يتضح للجميع أن النظام المصرفي العراقي من أضعف الانظمة المصرفية في الشرق الوسط (Iluba & Phiri, 2021, 334) هو أقل بكثير من الانظمة المصرفية للدول المتقدمة من حيث التكنولوجيا المستخدمة، وتنوع الخدمات، وعدد العملاء والتسهيلات المصرفية المقدمة للعملاء، وكذلك مساهمة البنوك العراقية في دعم الانشطة الاقتصادية المختلفة التجارية/ الصناعية / الزراعية حيث تسهم مساهمة ضعيفة جداً ولا ترقى إلى الحد الأدنى من الطموح (Gu & Luiss, 2021,436).

مع ذلك، من الواضح أن البنوك العراقية بحاجة إلى تحسين أساسي من حيث جودة الخدمة (Kou et al., 2021, 512). فجودة الخدمات المقدمة للعملاء ليست كافية لخلق قيمة وتحقيق ميزة تنافسية على منافسيها، يجب أن تكون المصارف أكثر إبداعًا وسرعة وديناميكية. دون التأكيد على الأساسيات، يجب أن تكون المصارف أكثر استراتيجية في صنع القرار، وأن تضع مناهج أفضل للتواصل مع العملاء من خلال تكنولوجيا المعلومات. وفقًا لـ (Pant Joshi, 2011, 322) فقد أصبح الانترنت جزءًا لا يتجزأ من حياة الإنسان حيث عزز استخدامه بشكل إيجابي اعتماد الحلول المصرفية المختلفة مثل الخدمات المصرفية عبر الانترنت (Liu et al., 2021, 467) حيث سعت المصارف العراقية بالالتحاق بالابتكارات والتوافق مع متطلبات البنك المركزي بكونه الجهة المنظمة لعمل القطاع المصرفي، حيث حدث تعليمات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال بهدف تنظيم وإدارة العمال خدمات الدفع عن طريق الهاتف ورغبت البيئة العراقية بتبني التكنولوجيا المصرفية من خلال استخدام الشبكات التواصل الاجتماعية، حيث أصبحت البنوك تتنافس فيما بينها من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة في القطاع المصرفي، وأصبح العملاء أكثر ذكاءً ، وتتغير تفضيلاتهم يوميًا بعد يوم. هذا التفضيل المتغير للعملاء يجعل من الصعب عليهم قبول خدمات متوسطة بدلا من الطلب على الخدمات الممتازة. العملاء هم المحدد الرئيسي لما سيحدث لمقدمي الخدمات ، ولهذا السبب يشار إليهم على أنهم ملك السوق. في هذا الصدد ، تسعى البنوك إلى الاحتفاظ بعملائها من خلال تقديم خدمات ممتازة لهم بغرض تحقيق الاحتفاظ بالعملاء وولائهم (Mukherjee, 2021, 595). أصبحت تكنولوجيا المعلومات ضرورية لبقاء الأعمال في العصر الحالي. ومع ذلك ، فقد تم الاعتراف بالتقنية المصرفية كواحدة من أهم الابتكارات في الصناعة المصرفية وهي تتطور بوتيرة سريعة. و بإعادة تشكيل الصناعة المصرفية من خلال خفض التكاليف ، وتحسين جودة الخدمات المالية ، وخلق مشهد مالي أكثر تنوعًا واستقرارًا (Salman, 2020, 436) وتقضي التكنولوجيا المصرفية على

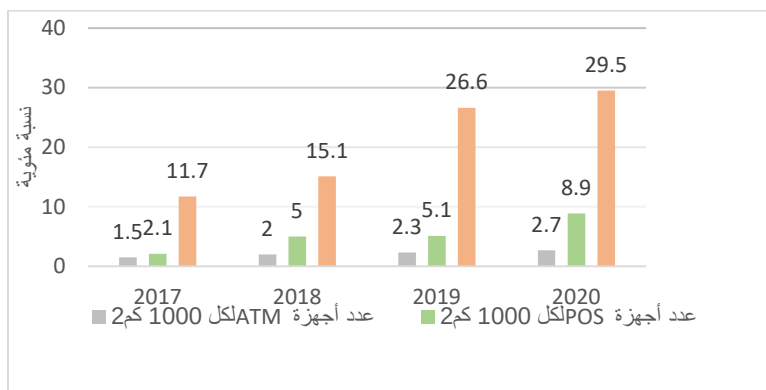
الوسطاء التقليديين أثناء تقديم الخدمات المالية (Thakor, 2020,284) ان الاتجاهات العالمية الاخيرة والحاجة إلى الوصول بشكل أسرع وفعال من حيث التكلفة الخدمات المصرفية الدافع النهائي لهذا البحث. علاوة على ذلك ، لتطورات الاتجاهات العالمية تأثير مهم و حاسم للقطاع المصرفي العالمي خلال السنوات الاخيرة. حيث تواجه البنوك تحديًا فيما يتعلق بإيجاد الاستثمارات المناسبة في التكنولوجيا المصرفية لزيادة قوتها التنافسية وتلبية طلب العملاء الجدد في مختلف البلدان حيث اصبح من الصعب جداً ان تزدهر الاعمال بدون تكنولوجيا المعلومات و اصبح من الممكن للمدراء اختيار المعلومات ذات الصلة دون اضاعة الوقت (Hashem, 2021,712) وعلى الرغم من توجه الدولة الى اساليب الدفع الرقمي واحلال بطاقات الدفع الرقمي بدلاً من الدفع النقدي إلى ان العراق لا يزال أمامه طريق طويل، وفي هذا الصدد ، ندرس هذه البحث بعمق ونحدد البيئة والبنية التحتية للنظام المصرفي في العراق ، حيث تهدف إلى اعتماد التكنولوجيا المصرفية للتحويل المصرفي التقليدي في العراق إلى نظام حديث. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين جودة الخدمات المصرفية بشكل كبير والمساعدة في تحقيق وتعزيز فكرة الشمول المالي المناسب ، وتقديم ميزة تنافسية. وبالتالي ، يمكننا تمكين هذه القطاعات من التنافس مع القطاعات المتقدمة الاخرى.

٢.٣- خدمات الدفع الالي

من اهم مقومات نجاح التكنولوجيا المالية هي توفير البنى التحتية المعدة لاستخدامها بالصورة المثلى ومن اهم هذه الوسائل هي أجهزة الدفع الإلكتروني وطبيعة توزيعها حسب الكثافة السكانية في البلد ، فالمعيار المتعارف عليه هي لكل ١٠٠٠ كم يكون هناك عدد محدد من الأجهزة لتغطية الحاجة الفعلية لمستخدمي هذه الأجهزة ، فالملاحظ من خلال المخطط أعلاه ان هناك تزايد ملحوظ في جميع الأجهزة المحددة وهذا يعني ان العراق بحسب السياسة المرسومة يسعى الى زيادة اعداد هذه الأجهزة بما يتلاءم مع حجم الكثافة وتزايد اعداد مستخدمي الوسائل التكنولوجية في تسوية

الالتزامات المالية، فمن خلال التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي نلاحظ ان البنك يضع في اهم أهدافه هي توسيع حجم الخدمات الالكترونية وذلك لأجل ادخال اكبر عدد ممكن من الافراد في النظام المالي والتخلص من التعامل النقدي بشكل كامل.

الشكل (١) انتشار خدمات الدفع الإلكتروني الى مساحة العراق

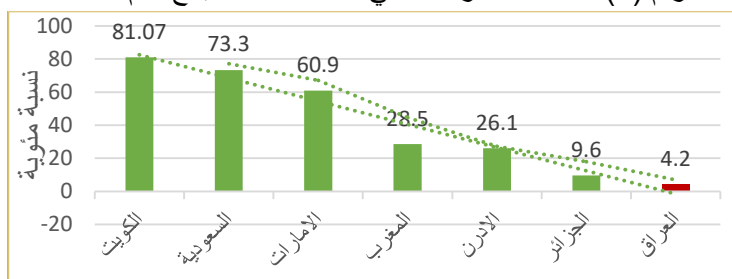


المصدر: البنك المركزي العراقي تقرير الاستقرار المالي السنوي ٢٠٢٠

٣.٣- ماكنات الصراف الآلي:

يوضح الشكل (٢) اعداد ماكنات الصراف الآلي في بعض دول الوطن العربي، اذا نلاحظ ان هناك تفاوت واضح بين دول الخليج العربي والدول الأخرى، وهذا الامر يعود الى اعداد الماكينات المستخدمة في هذه الدول والذي يؤكد ان الافراد في دول الخليج يفضلون الوسائل الإلكترونية على الوسائل التقليدية في تسوية المدفوعات، كما نلاحظ ان العراق في اخر الدول في الشكل أعلاه، وقد اشر ذلك البنك المركزي ان على المصارف العراقية ان تسعى الى زيادة اعداد الماكينات بما يمكن الافراد من استخدام هذه التقنية والاستفادة من التكنولوجيا المالية باختراعاتها المختلفة، كما ان زيادة اعداد الآلات تساهم في زيادة الشمول المالي.

الشكل رقم (٢) ماكنات الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف بالغ عام ٢٠١٩-٢٠٢٠



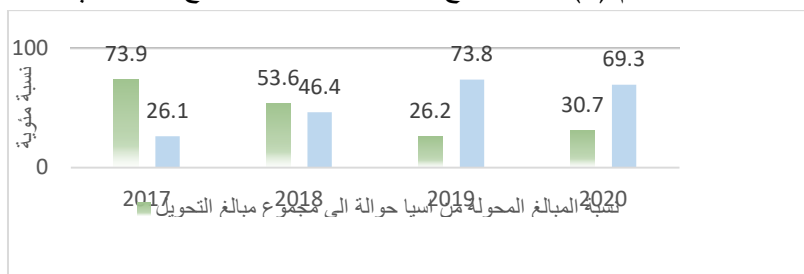
<https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?view=cha>

مصدر: البنك الدولي

٤.٣ - التعاملات الإلكترونية باستخدام المحافظ الإلكترونية

الشكل أعلاه يمثل حجم التعاملات الإلكترونية باستخدام المحافظ الإلكترونية، وهي كل من زين كاش اسيا سيل فقد شهدت هذه الخدمة نمواً بالنسبة لمشاركي شركة زين، فقد ارتفعت نسبة الأموال المحولة من ٢٦.١% في سنة ٢٠١٧ لتصل الى ٩٦.٣% في سنة ٢٠٢٠، وهذا يعني ان هذه الخاصية تساهم في تلبية احتياجات الافراد في اجراء عمليات التحويل الإلكتروني بدل من عمليات التحويل التقليدية التي كانت تتم من خلال مكاتب الصيرفة، وهذا الامر عادة كان يستغرق وقت وجهدا لحين إيصال الأموال الى الجهات المستفيدة، فضلاً عن ان هذه الخدمة تسهم في زيادة استخدام التكنولوجيا المالية.

الشكل رقم (٣) نسبة المبالغ المحولة من شركات الدفع عبر الموبايل

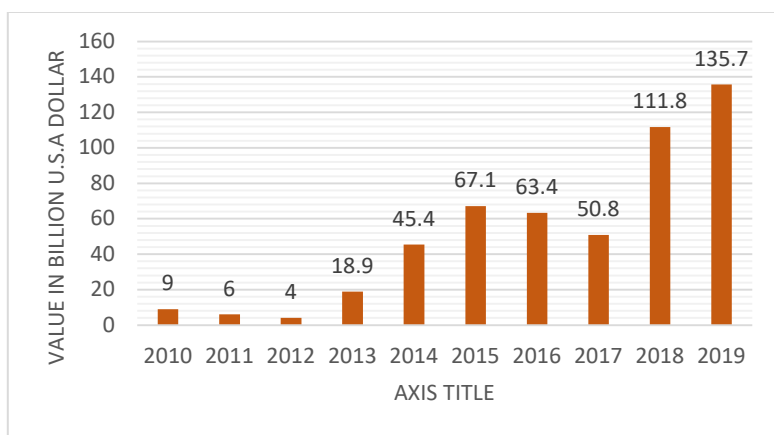


المصدر: البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠٢٠.

٥.٣- الاستثمار في التكنولوجيا المالية

يوضح الشكل أعلاه حجم الاستثمار في التكنولوجيا المالية على مدى ١٠ سنوات في جميع دول العالم، اذ نلاحظ ان هناك تفاوت في حجم الأموال المستثمرة، فقد استمرت بالارتفاع من سنة ٢٠١٠ وصولاً الى سنة ٢٠١٥ لتصل ٦٧.١ مليار دولار، ثم انخفضت بعد ذلك خلال سنتين متتاليتين لتعود مرتفعة في سنة ٢٠١٨ وكذلك ٢٠١٩ لتصل الى ١٣٥.٧ مليار دولار، وهذا يعني ان هناك توجه من قبل مختلف الدول العالمية الى استثمار التكنولوجيا المالية في التعاملات المالية والاستفادة من ابتكاراتها لتقديم مختلف الخدمات المالية الى الافراد، كونها تمتاز بالمرونة العالية في التلائم مع حاجة ورغبة الافراد، وقادرة على التغيير بحسب التطور الذي يرافق التكنولوجيا، وبالتالي فان الافراد اصبحوا في الوقت الحاضر يعولون على استخدام التكنولوجيا المالية في سد حاجاتهم المالية والحصول على افضل الخدمات.

شكل رقم (٤) حجم الاستثمار في التكنولوجيا المالية للأعوام ٢٠١٩-٢٠١٠



Source: <https://www.cryptoarabe.com/2021/01/13/what-fintech-future-how-works>

٦.٣- موقف البنك المركزي العراقي من العملات المشفرة

قرر البنك المركزي العراقي، منع استعمال البطاقات والمحافظ الإلكترونية لغرض المضاربة والتداول بالعملات الرقمية بجميع أنواعها، دعا البنك المركزي العراقي، المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية المجازة كافة إلى توعية الزبائن وتحذيرهم من مخاطر التداول بالعملات الرقمية والمشفرة والافتراضية، لأجل ضمان التطبيق الأمثل لإجراءات العناية الواجبة المشار إليها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٣٩) لسنة 2015 والتعليمات الصادرة بموجبه.

ان ما تجدر الإشارة اليه هو أن البنك المركزي العراقي، قد حذر في ١١/١١/٢٠٢١، من التعامل بالعملات الرقمية، نظراً إلى المخاطر الكبيرة المرتبطة بتلك العملات وعدم خضوعها لأية ضوابط أو تشريعات قانونية أو رقابية أو فنية في العراق، يتابع البنك المركزي العراقي عن كثب التعاملات في سوق العملات الرقمية والمشفرة والافتراضية، نظراً للمخاطر الكبيرة المرتبطة بتلك العملات وعدم خضوعها لأية ضوابط أو تشريعات قانونية أو رقابية أو فنية في العراق، ولتلافي أية تداعيات سلبية ناتجة عن التعامل بتلك العملات، ذات التذبذب العالي وعمليات المضاربة فيها، يحذر البنك المركزي العراقي من استخدامها، ولا يكفل مثل تلك العملات ولا يوفر الحماية القانونية لمن يتعامل بها ولم يمنح رخصة لأية عملة رقميه مشفرة حالياً.(البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي).

٤- المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات

١- ان التكنولوجيا المالية باتت ضرورة اقتصادية لمواكبة التطورات الاقتصادية الاخرى خصوصاً بعد انتشار المعاملات الالكترونية بشكل كبير، ونتيجة لتطور الابتكارات والتطبيقات على الهاتف المحمول التي تؤدي الاغراض المالية.

٢- ان العملات المشفرة (كالبتكوين) لا يمكن ان تحل محل العملات الرقمية او الورقية، كونها صممت لتنتهي بعد عدة عمليات تنقيب، كما انها لا تتمتع بخصائص

النقد الورقية المميزة لها، الغطاء القانوني الذي تتمتع به العملات الالكترونية، فضلاً عن المخاطر الكثيرة التي تؤثر على الاقتصاد بشكل عام.

٣- ان البلدان العربية قد اخذت بتطوير منظومتها المالية وفقاً لتقنيات التكنولوجيا المالية، وقطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال، من الاخلال الاستثمار في هذه التكنولوجيا وتوفير البنى التحتية لمواكبة التطورات المالية.

لم يحقق العراق تطوراً ملموساً في مجال التكنولوجيا المالية ويتضح ذلك من خلال المؤشرات المتدنية قياساً بالدول العربية والعالم، فعدم وجود رؤوس الاموال المستعدة للمخاطرة والاستثمار في هذا المجال، فضلاً عن ان عدم توفر البنى التحتية اللازمة لتطور هذه التكنولوجيا، جعل هذه التكنولوجيا غير مؤثرة في التعاملات المالية اليومية للمواطن.

٢.٤ - التوصيات

- ١- العمل على تطوير البنى التحتية اللازمة لتطوير التكنولوجيا المالية، وتقديم الدعم المؤسسي واسع من خلال انشاء حاضنات ومجالات للمساعدة على زيادة الشركة الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.
- ٤- رفع مستويات الوعي في المجتمع لزيادة الطلب على خدمات التكنولوجيا المالية، اذ ان توافر الثقة والحد من عدم اليقين احد العوامل المهمة لاستخدام التكنولوجيا المالية كقناة للدفع، فضلاً عن توفر قنوات للترويج لهذا النوع من الخدمات.
- ٥- العمل على وضع التشريعات والتنظيمات القانونية التي تسهل عمل الخدمات المالية الرقمية والتي يجب ان تكون متوازنة مع الرقابة والمتابعة للحد من عمليات غسيل الاموال او التمويل غير المشروع.

المصادر:

- ١- سعيدة حرفوش، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة افاق علمية، المجلد ١١، العدد ٣، ٢٠١٩.

٢- البنك المركزي الاردني، دائرة الاشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني، ٢٠٢٠.

٣- سيماء محسن علاوي، اثر العملات الافتراضية على السياسة النقدية والبنك المركزي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة-العدد الخاص بالمؤتمر العلمي لقسم العلوم المحاسبية، كلية الادارة والاقتصاد-الجامعة العراقية، ٢٠٢٠.

٤- هبة عبد المنعم، واقع وفاق العملات الرقمية، موجز سياسات: العدد، ٢٠٢٠، صندوق النقد العربي، الكويت.

٥- ايمن صالح، واقع العملات الرقمية، ٢٠٢١، صندوق النقد العربي، الكويت.

٦- : البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي السنوي، ٢٠٢٠، العراق.

٧- البنك المركزي العراقي، <https://cbi.iq/news/view/512>

8- <https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?v>
iew=chart البنك الدولي

9- <https://www.cryptoarabe.com/2021/01/13/what-fintech-future-how-works>

10-Arner, D. W., Barberis, J. N., & Buckley, R. P. (2015). The Evolution of Fintech: A New Post-Crisis Paradigm? SSRN Electronic Journal, Research Paper No. 2015/047. <https://doi.org/10.2139/ssrn.2676553>

11-Dhanavandan, S., Mohammed Esmail, S., & Nagarajan, M. (2012). Access and awareness of ICT resources and services in medical college libraries in Puducherry. Library Philosophy and Practice (e-Journal), 5(MAY), 2–12. <https://digitalcommons.unl.edu/libphilprac/750>

12-Gu, J. B., & Luiss, L. G. (2021). Innovation and Industrial Management FINTECH COMPANIES: INNOVATION , ALGORITHMS AND CUSTOMER CENTRIC PERSPECTIVE A cross-sectional study on algorithmic trading in the Fintech industry Supervisors.

13-Hashem, S. D. (2021). An Investigation of Client Evaluation of Banking Service Quality in Iraq Banking Business. Journal of Contemporary Issues in Business and Government, 27(3). <https://doi.org/10.47750/cibg.2021.27.03.320>

14-Iluba, E., & Phiri, J. (2021). The FinTech Evolution and Its Effect on Traditional Banking in Africa—A Case of Zambia. Open Journal of Business and Management, 09(02), 838–850. <https://doi.org/10.4236/ojbm.2021.92043>

- 15-Kou, G., Olgu Akdeniz, Ö., Dinçer, H., & Yüksel, S. (2021). Fintech investments in European banks: a hybrid IT2 fuzzy multidimensional decision-making approach. *Financial Innovation*, 7(1). <https://doi.org/10.1186/s40854-021-00256-y>
- 16-KPMG. (2018). Forging the Future: How financial institutions are embracing fintech to evolve and grow. *KPMG Global FinTech Report*, 78–114. <https://doi.org/10.2307/j.ctv5cg9pm.11>
- 17-Leong, K. (2018). FinTech (Financial Technology): What is It and How to Use Technologies to Create Business Value in Fintech Way? *International Journal of Innovation, Management and Technology*, 9(2), 74–78. <https://doi.org/10.18178/ijimt.2018.9.2.791>
- 18-Lin, T. C. W. (2015). Infinite Financial Intermediation. *Wake Forest Law Review*, 50(643), Temple University Legal Studies Research Paper No. <https://ssrn.com/abstract=2711379>
- 19-Liu, Y., Saleem, S., Shabbir, R., Shabbir, M. S., Irshad, A., & Khan, S. (2021). The relationship between corporate social responsibility and financial performance: a moderate role of fintech technology. *Environmental Science and Pollution Research*, 28(16), 20174–20187. <https://doi.org/10.1007/s11356-020-11822-9>
- 20-Micu, A. (2016). Financial Technology (FinTech) and its Implementation on the Romanian Non-Banking Capital Market. *SEA – Practical Application of Science*, IV(11), 379–384.
- 21-Mukherjee, anastasios fountis & moumita. (2021). N26 : A FINTECH - REVOLUTIONIZING THE BANKING SECTOR ' S SUPPLY. *JournalNX- A Multidisciplinary Peer Reviewed Journal*, 7(2), 389–404.
- 22-Nikkel, B. (2020). Fintech forensics: Criminal investigation and digital evidence in financial technologies. *Forensic Science International: Digital Investigation*, xxxx, 200908. <https://doi.org/10.1016/j.fsidi.2020.200908>
- 23-Palmié, M., Wincent, J., Parida, V., & Caglar, U. (2020). The evolution of the financial technology ecosystem: An introduction and agenda for future research on disruptive innovations in ecosystems. *Technological Forecasting and Social Change*, 151. <https://doi.org/10.1016/j.techfore.2019.119779>
- 24-Pant Joshi, D. (2011). Financial Inclusion & Financial Literacy. *BI OECD SEMINAR – Roundtable on the Updates on Financial Education and Inclusion Programmes in India*, 1–11.
- 25-Salman, M. D. (2020). The Development of the Banking Sector ' s Contribution to the Iraqi Economy: Subject Review. *Ishtar Journal of Economics and Business Studies*, 1(1), 1–13.
- 26-Schueffel, P. mname. (2018). Taming the Beast: A Scientific Definition of Fintech. *SSRN Electronic Journal*, April.

<https://doi.org/10.2139/ssrn.3097312>

27-Senyo, P. K., & Osabutey, E. L. C. (2020). Unearthing antecedents to financial inclusion through FinTech innovations. *Technovation*, 98(March), 102155. <https://doi.org/10.1016/j.technovation.2020.102155>

28-Thakor, A. V. (2020). Fintech and banking: What do we know? *Journal of Financial Intermediation*, 41(July). <https://doi.org/10.1016/j.jfi.2019.100833>

29-Truong, O. (2016). How fintech industry is changing the world. November, 1–54.

http://www.theseus.fi/bitstream/handle/10024/123633/TRUONG_OANH.pdf?sequence=1

30-Walaza, M., Looock, M., & Kritzinger, E. (2014). A framework to integrate ICT security awareness into the South African schooling system. *ACM International Conference Proceeding Series*, 28-Septemb, 11–18. <https://doi.org/10.1145/2664591.2664596>

31-Wulan, V. R. (2017). Financial technology (fintech) a new transaction in future. *Journal Electrical Engineering and Computer Sciences*, 2(1), 177–182.

دور الذكاء الصناعي في تحسين الكفاءة المالية للمصارف من خلال

التحول الرقمي كمتغير وسيط

دراسة تطبيقية لعينة من الافراد العاملين في مصرف الرافدين والرشيد في ذي قار

The role of artificial intelligence in improving the financial efficiency of banks through digital transformation as an intermediate variable

An applied study of a sample of individuals working in Al-Rafidain and Al-Rasheed Banks in Dhi Qar

م.م. محمد سالم ماضي م.م. كزار محسن ثجيل م.م. سعد الدين علي
كلية مزايا الجامعة كلية مزايا الجامعة وزارة النفط

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف هذا البحث للتعرف على نقاط القوة الموجودة في الذكاء الصناعي والتي تظهر من خلال اعتماد ادواتها ودورها في تحسين الكفاءة المالية للمصارف الحكومية في العراق والى الدور الوسيط للتحول الرقمي الذي يعمل على توضيح تلك العلاقة الايجابية. اذ ان وجود الذكاء الصناعي يعد من اهم مقومات المصارف في مسار التطور المعلوماتي والتكنولوجي بما يتيح لها القدرة في تحسين كفاءتها المالية بشكل امثل، وفي ظل الظروف التي تتسم بعدم التأكد التي تمر بها المنظمات فأن وجود الذكاء الصناعي يتوقع ان يكون له دور بارز في تحسين الكفاءة المالية للمصارف الحكومية في الوقت الحاضر.



بني الإطار المفاهيمي للدراسة الحالية على ثلاث متغيرات رئيسية: الذكاء الصناعي متغيرا مستقلا، الكفاءة المالية متغيرا تابعا، والتحول الرقمي متغيرا وسيطا. واعتمدت الدراسة الحالية على الأسلوب الوصفي لتحليل آراء عينة بلغ عددهم (148) من الأفراد العاملين والذين تم اختيارهم بطريقة عشوائية وباستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية الموجودة في برامج (SPSS. V.22 – AMOS V.22).
الكلمات المفتاحية: الذكاء الصناعي، التحول الرقمي، الكفاءة المالية.

Abstract

This research aims to identify the strengths of artificial intelligence, which appear through the adoption of its tools and its role in improving the financial efficiency of government banks in Iraq, and to the mediating role of digital transformation, which works to clarify that positive relationship. As the presence of artificial intelligence is one of the most important components of banks in the course of development, allowing them the ability to optimize their financial efficiency, and in light of the uncertain conditions experienced by organizations, the presence of artificial intelligence is expected to have a prominent role in improving the financial efficiency of banks. Government at present.

The conceptual framework of the current study was built on three main variables: artificial intelligence as an independent variable, financial efficiency as a dependent variable, and digital transformation as an intermediary variable. The main question of the study was formulated as follows: "What is the role of artificial intelligence in financial efficiency in the Iraqi banking sector? What is the role of digital transformation in that relationship?" This study was applied in the governmental banking sector in Iraq in Al-Rafidain and Al-Rasheed Banks in DhiQar and their subsidiaries.

The current study relied on the descriptive method to analyze the opinions of a sample of (148) working individuals who were randomly selected using a set of statistical tools available in SPSS programs. V.22 – (AMOS V.22).

Keywords: artificial intelligence, digital transformation, financial efficiency.

المقدمة

يعد النظام المصرفي احد أهم الأركان الرئيسية في إي اقتصاد، اذ يعمل على تسهيل وتنشيط حركة رؤوس الأموال بالشكل الذي يوفر التمويل الكافي اغلب الاستثمارات من اجل النهوض بالمشاريع الحيوية وتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة معدل النمو فيها، حيث شهد النظام المصرفي خلال العقود الأخيرة نوع من التعقيد والديناميكية بسبب موجات العولمة وتسارع الابتكارات (Huebner et al., 2019: 2)، مما وضع القطاع المصرفي في مختلف الدول إمام معوقات عديدة ولمسايرة هذه التطورات الحاصلة من اجل الحفاظ على الحصة السوقية في المؤسسات المالية فضلا عن التوجه نحو أسواق جديدة أدى ذلك إلى ظهور مجالات كثيرة تهتم وبطرق متعددة ومختلفة بالخدمات المالية وتطويرها كالذكاء الصناعي وهذا من اجل الوصول إلى مواكبة تطورات العولمة الحديثة والاتجاه نحو محاكاة الذكاء البشري والذي يعتبر من ابرز ما انتجته التكنولوجيا الحديثة في العالم والتي يسعى إليها النظام المصرفي لتبنيها وذلك من اجل تحليل البيانات الضخمة وتحويله إلى عملية ديناميكية دقيقة وسلسة فضلا عن تقليل التكاليف التشغيلية وتقليل المخاطر المالية، مما يؤدي إلى رفع الكفاءة المالية في النظام المصرفي، وبالتالي زيادة قدرة القطاع المصرفي على مواكبة التطورات ومسايرة التحولات التكنولوجية من اجل نجاح سياسة الاندماج في الاقتصاد العالمي (Buch & Goldberg, 2020: 143).

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- مشكلة الدراسة

تتبلور مشكلة الدراسة في إمكانية تطبيق الذكاء الصناعي في المصارف العراقية ودورها في رفع كفاءة المالية ومن هنا يمكن طرح التساؤل الرئيسي الآتي:
" ما هو دور الذكاء الصناعي في رفع كفاءة المالية في النظام المصرفي العراقي؟"
"وما هو دور التحول الرقمي في تلك العلاقة؟" اذ تم تطبيق هذه الدراسة على

المصارف العراقية الحكومية في العراق مصرفي الرافدين والرشيد في محافظة ذي قار
أنموذجا.

٢.١ - فرضيات الدراسة

تقوم فرضيات الدراسة على توضيح متغيرات الدراسة الرئيسية التي تم اعتمادها في
صياغة مشكلة الدراسة الحالية، وبيان العلاقات التي تربط بين المتغيرات بشكل
واضح استند على أساسها الباحثين في صياغة فرضيات الدراسة وهي :

- توجد علاقة مباشرة ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الذكاء الصناعي والكفاءة
المالية.

- توجد علاقة مباشرة ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الذكاء الصناعي والتحول
الرقمي.

- توجد علاقة مباشرة ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين التحول الرقمي والكفاءة
المالية.

- توجد علاقة غير مباشرة ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الذكاء الصناعي
والكفاءة المالية من خلال التحول الرقمي.

٣.١ - أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من أهمية المتغيرات المبحوثة في القطاع المصرفي إذا يعد من
القطاعات الهامة في الاقتصاد، باعتباره المسؤول الأول عن توفير رؤوس الأموال في
الاقتصاد للنهوض بالواقع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تستمد
أهميتها أيضا من خلال مواكبة التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي ومسايرة
التحولات التكنولوجية كالذكاء الصناعي ودوره في رفع وتحسين الكفاءة المالية في
القطاع المصرفي. وذلك من خلال التحول الرقمي كمتغير وسيط بينهما مما يعزز
كفاءة القطاع المصرفي ككل، حيث تستمد أهمية الدراسة من خلال الأتي:

٤.١ - الأهمية العلمية: لقلة الدراسات العربية في حدود علم الباحثين اهتمت الدراسة
وبدور الذكاء الصناعي على الكفاءة المالية من خلال التحول الرقمي كمتغير وسيط

يهتم بربط المتغيرين، وعلى الرغم من أهمية المفاهيم في ضل زيادة التطورات في بيئة النظام المصرفي، فيعد الذكاء الصناعي ثورة معرفية تحاكي العقل البشري قادرة على امتلاك الأدوات التي تمكن المؤسسات من الاستمرارية والبقاء من خلال اعتماد نظم تكنولوجية وعصرية ينتج عنها تبني أساليب عمل مبتكرة تتلاءم مع رغبات واحتياجات جميع العاملين في القطاع المصرفي.

٥.١ - الأهمية التطبيقية: تهتم الدراسة بالمستوى التطبيقي وذلك للتعرف على امكانية استخدام المصارف المبحوثة للذكاء الصناعي والاهتمام بالكفاءة المالية من خلال التحول الرقمي، ومن ثم تزويد العاملين في هذه المصارف ببيانات ومعلومات تظهر أهمية الدور الذي يلعبه الذكاء الصناعي في تحسين الكفاءة المالية، مما يحقق منفعة مباشرة للقطاع المصرفي محل التطبيق والنظام المصرفي ككل. ومن خلال المراجعة المتواضعة للباحثين في الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة حيث لا توجد هناك دراسة تناولت العلاقة بصورة مباشرة وغير مباشرة بين المتغير المستقل والمتغير التابع للدراسة الحالية إضافة إلى عدم التطرق للمتغير الوسيط الذي اعتمدت عليه الدراسة الحالية للربط بين المتغيرين حيث كانت هناك دراسات تناولت الذكاء الاصطناعي كونه عامل معزز لنجاح وتطوير المؤسسات سواء كانت مالية أو غير مالية.

٦.١ - أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى بناء نموذج مفاهيمي لمتغيرات الدراسة والمتمثلة بالمتغير المستقل (الذكاء الصناعي) والمتغير التابع له (الكفاءة المالية) وذلك من خلال متغير وسيط بينهما وهو (التحول الرقمي)، لغرض الوصول إلى تنمية القطاع المصرفي ومواكبة التطورات الحاصلة في النظام الاقتصادي العالمي، ومن أهم أهدافها:

- التعرف على ماهية الذكاء الصناعي باعتباره يحاكي الذكاء البشري.
- التعرف على دور الذكاء الصناعي في تحسين الكفاءة المالية في النظام المصرفي.

- إمكانية تطبيق الذكاء الصناعي في القطاع المصرفي في العراق؟
- التعرف على ايجابيات وسلبيات تطبيق الذكاء الصناعي في القطاع المصرفي في العراق؟
- التعرف على دور التحول الرقمي في تلك العلاقة؟
- اختبار علاقة التأثير المباشرة بين الذكاء الصناعي كمتغير مستقل والكفاءة المالية كمتغير تابع له.
- اختبار علاقة التأثير غير المباشرة بين الذكاء الصناعي كمتغير مستقل والكفاءة المالية كمتغير تابع له من خلال التحول الرقمي كمتغير وسيط.

٧.١- عينة الدراسة

تحدد عينة الدراسة في تطبيق الذكاء الصناعي ضمن القطاع المصرفي العراقي خاصة في مصرفي الرافدين والرشد في محافظة ذي قار أنموذجاً، وان عينة الدراسة تتكون من الافراد العاملين في المصارف المبحوثة.

٢- المبحث الثاني/ الإطار النظري: Theoretical Framework

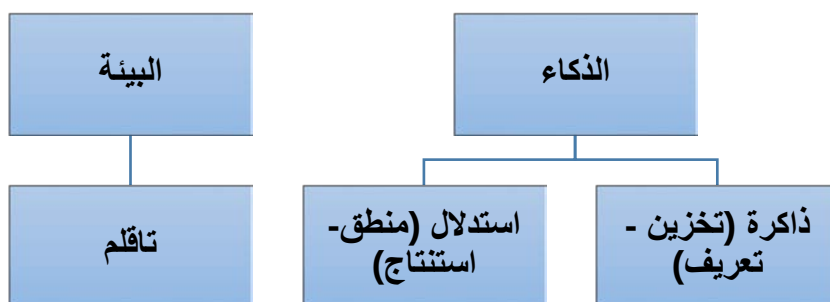
١.٢- الذكاء الصناعي

إن التحولات التكنولوجية والابتكارات الحديثة والأبحاث العميقة ساهمت في تحويل وتحليل البيانات إلى عملية أوتوماتيكية سريعة وواضحة وذلك من خلال استخدام نماذج وتطبيقات تحاكي ذكاء العنصر البشري تحت مسمى (الذكاء الصناعي) لدرجة أنها أدت إلى ضعف الدور البشري بشكل أساسي على العمليات المصرفية والتخلي تدريجياً عن أدوات النظم التقليدية من خلال استحداث برامج للحسابات تتسم بوضع الحلول وسهولة التطبيق ومن خلال هذا المحور ستتطرق إلى المفاهيم النظرية المتعلقة به (Shmatko et al., 2022: 1026).

وبشكل عام توجد هناك الكثير من المفاهيم الأساسية للذكاء الصناعي من أهمها: هو مجموعة من الأساليب والطرق الحديثة التي تستخدم في برمجة نظم الحاسوب والتي تساهم بتطوير أنظمة تحاكي ذكاء العنصر البشري وتسمح بتقديم عمليات استنتاجية

مفيدة حول المشكلة الموضوعية فضلا عن فهم اللغات والإدراك الحي عن طريق قوانين يتم تمثيلها في ذاكرة الحاسب الآلي (Villar & Khan, 2021: 74). او هو احد فروع علم الحاسوب الذي بواسطته يتم خلق وتصميم برامج الحاسوب التي تحاكي الذكاء البشري ليكون أكثر دقة لأداء بعض المهام وبأسلوب منطقي منظم (Moss & Atre, 2007: 20). كما يتم النظر اليه على انه مجموعة من الجهود المبذولة لتنمية وتطوير نظم المعلومات في الحاسوب تستطيع من خلالها ان تقوم بانجاز المهام بفاعلية وبتنسيق متكامل فضلا عن استخدام الصور والإشكال الإدراكية التي تساعد على ترشيد السلوك المادي (Huang et al., 2022: 1033). ومن خلال هذه المفاهيم يمكن تعريف الذكاء الصناعي بأنه " احد أهم الفروع المعلوماتية التي تختص بتطوير وتنمية التقنيات الذكية والخوارزميات التي يمكن تطبيقها في الحواسيب والروبوتات مما يجعلها تم سلوكا مرنا وذكيا في أداء مهامها وحل المشكلات الحسابية المعقدة (Ashta & Herrmann, 2021: 211). حيث يتكون الذكاء الصناعي من مفهومين أساسيين هما الذاكرة والتي تمثل التخزين والاستدلال وهي القدرة على التحليل مع الإدراك (Isik et al., 2013: 7). ويوضح الشكل (١) مكونات الذكاء في المفهوم الصناعي .

(Hislop et al., 2017: 10)



حيث يركز الذكاء الصناعي على هدفين رئيسيين هما (Partanen et al., 2017:

- أ- تمكين الآلات من تحليل ومعالجة المعلومات بشكل اقرب إلى العنصر البشري في العمليات المصرفية في عدة أوامر وبنفس الوقت وبدون جهد.
- ب- فهم عملية وبرمجة الذكاء البشري ومحاكاته، للوصول إلى أفضل النتائج.

إن الاهتمام بدراسة الذكاء الصناعي تأتي من خلال مواكبة تطور اقتصادات العالم من خلال الابتكارات والتقنيات الحديثة التي تساهم في رفع قدرة المؤسسات على تشخيص وعلاج مختلف المشكلات، فضلا عن إمكانية تعليم وتطوير الذات وذلك من خلال نظم وبرامج الذكاء الصناعي، كما يساهم في تقديم الاستشارات القانونية، مما يؤدي الى سهولة الاستخدام ويخفف من تقليل الجهد البشري والحد من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة كما له القدرة على المساهمة في حفظ الأمن و إتاحة الخدمات وبتكاليف منخفضة، فضلا عن إيجاد آليات وحلول لمواجهة التحديات كالجرائم الالكترونية (Omari, 2008: 50-52).

ومن الدوافع الأساسية في استخدام الذكاء الصناعي هو إنشاء قاعدة بيانات منظمة يتم فيها تخزين المعلومات بشكل فعال وامن، فضلا عن خزنها لحمايتها من التسرب والضياع، إضافة إلى إنشاء آلية لا تخضع للمشاعر والعواطف البشرية كالقلق و الجهد البدني والذهني (Omarini 2017: 2-3)، حيث اتسع مفهوم الذكاء الصناعي بشكل كبير وذلك يرجع الى ظهور ثلاث عوامل رئيسية هي التزايد في حجم البيانات الرقمية المتاحة، وزيادة سعة التخزين في البيانات ومعالجة العمليات الحسابية وانخفاض تكلفتها، و التطور في الخوارزميات المستخدمة ثالثا، وبفضل هذه التغيرات اصبح استخدام الذكاء الصناعي ينمو وبشكل كبير ولا يقتصر على القطاع المالي فحسب بل يتعدى إلى الاقتصاد ككل (Feuerriegel et al., 2022: 614).

٢.٢- خصائص الذكاء الصناعي وأنواعه

بما إن الذكاء الصناعي يعد من أنظمة الحاسوب يقوم على محاكاة العنصر البشري في تصرفاتهم فهذا لا يدل على أنها قطعة برمجية تعمل من خلال خوارزميات معينة

تقوم بإعمال محددة تعتبر ذكاء صناعيا، وإنما لا بد ان يكون قادرا على التعلم وتحليل وجمع البيانات واتخاذ القرارات بناءا على عملية التحليل التي تحاكي طريقة التفكير للعنصر البشري ومن أهم الصفات التي تتوفر في الذكاء الصناعي هي (Stoffels et al., 2019: 11; Villata et al., 2022: 3):

- القدرة على التعلم إي اكتساب المعلومات والإرشادات الخاصة بعملها، وكذلك التعرف على الأصوات والكلام والقدرة على تحريك الأشياء فضلا عن استخدام النطق في تحليل المشكلات التي تواجهه.
- إمكانية جمع وتحليل البيانات والمعلومات وفهم المدخلات وإعطاء نتائج جيدة لتقديم مخرجات تلبي احتياجات المستخدم بكفاءة عالية.
- العمل على اتخاذ القرارات بناءا على عملية تحليل المعلومات، وكذلك إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات غير المألوفة وذلك باستخدام قدراته المعرفية العالية.
- العمل على معالجة الكم الهائل من البيانات والمعلومات التي يواجهها، فضلا عن الفصل بين الأنماط المتشابهة في المدخلات وتحليلها بفعالية عالية تفوق القدرة البشرية وبوقت محدد.

٣.٢- الجوانب الايجابية والسلبية في تطبيق الذكاء الصناعي في القطاع المصرفي ومخاطرة.

شهد القطاع المصرفي نموا متسارعا في مجال الذكاء الصناعي، لذلك تبنت معظم المصارف العمل بأنظمة الذكاء الصناعي لتوفير احتياجات العملاء واكتشاف عمليات الاحتيال حيث ان الذكاء الصناعي هو سلاح ذو حدين وله ايجابيات وسلبيات ومن اهم ايجابياته هو العمل على تخفيض التكاليف وذلك عن طريق تحويل المهام من العنصر البشري الى الذكاء الصناعي وتصحيح الاخطاء الواردة من العنصر البشري والعمل على تخزين البيانات واسترجاعها بسرعة واقل جهد واكثر فاعلية، فضلا عن التواصل الدائم في العمل المصرفي مما يتيح للعملاء معرفة الخدمات والإجابة عن الاستفسارات وحل مشكلات الدفع او الائتمان. اما فيما يخص الجوانب السلبية في

استخدام الذكاء الصناعي فإنه له بعض السلبيات مثل ضعف الإشراف بسبب مساهمة الاتمته الكاملة للعمليات المصرفية، كذلك عدم القدرة على اتخاذ القرارات في ظل الظروف الخاصة. أما مخاطر استخدام الذكاء الصناعي فيمكن ان تسبب الى وجود عمليات ضارة وخطيرة بسبب تقدم الذكاء الصناعي مثل التلاعب المعقد وهو فبركة رقمية تعمل على تغيير الصورة بفاعلية كبيرة، وكذلك قدرة الذكاء الصناعي على وجود شخصيات وهمية ليس لها وجود وذلك من خلال الخوارزميات والشبكات العصبية الالكترونية، فضلا عن تشوية السمعة والتعرف على الوجه وسيطرة الآلات الخ (Beccalli et al., 2020: 21).

٤.٢ - استخدامات الذكاء الصناعي ومجالات تطبيقه في القطاع المصرفي

ويمكن حصر مكونات الذكاء الصناعي في ثلاث ابعاد اساسية وهي (Razzaq et al., 2017: 10; Romi, 2016: 8):

- أ- تطبيقات واجهة البنية التحتية: وتتكون هذه من عدة تطبيقات فرعية وهي (اللغات الطبيعية، التعرف على الكلام، متعدد الحواس، الواقع الافتراضي).
- ب- تطبيقات الآلات الذكية: تتكون هذه من عدة تطبيقات فرعية وهي (الادراك البصري، حاسة اللمس، البراعة، التنقل الحركي، الشبكات العصبية، الوكيل الذكي).
- ج- تطبيقات العلوم الإدراكية: تتكون هذه من عدة تطبيقات فرعية وهي (النظم الخبيرة، نظم التعلم، المنطق الغامض، الخوارزميات الجينية).

ومن أهم التطبيقات التي يمكن استخدامها في القطاع المصرفي هي مكافحة غسيل الأموال وذلك من خلال استخدام بعض الإجراءات أو القوانين واللوائح التي تعمل نظافة توليد الدخل، وكذلك روبوتات الدردشة والكشف عن حالات الغش وعمليات الاحتيال، والعمل على تحليل البيانات الضخمة والانتقال من التحليل الوصفي إلى التنبؤ في الوقت الفعلي، فضلا عن إنشاء التقارير وأتمته العمليات الآلية (Baduge, 2022: 142).

٥.٢ - التحول الرقمي

ان التحول الرقمي اصبح اليوم لغة العالم في التعامل مع الواقع ويعد الطريق الوحيد لضمان جودة القطاع المصرفي واستدامتها وهو يمثل مرحلة متميزة وفارقة في الاقتصاد العالمي وركيزة رئيسية لبناء اقتصاد متطور وتنافسي متميز (Ditshego, 2018: 19-24). وهناك الكثير من المفاهيم للتحول الرقمي نذكر أهمها: هو انتقال التكنولوجيا الحديثة وتطبيقها في الوقع من اجل وتطوير وتنمية الأداء المالي وكذلك وتعزيز القدرة التنافسية، وسهولة الحصول على الخدمات الأساسية. او هو عملية مستمرة تقوم بها المؤسسات لمواكبة التطور الحاصل في العالم للتكيف مع متطلبات الافراد والأسواق عبر القدرات التكنولوجية الرقمية لتحسين الكفاءة التشغيلية والتنظيمية. كما تم تعريفه على انه هو استخدام التكنولوجيا لتحسين الأداء المالي والتنظيمي بشكل جذري. او هو دمج التكنولوجيا الرقمية مع متطلبات الاعمال للاستجابة للتغيرات البيئية. وعلى هذا يمكن التوصل إلى تعريف شامل هو تحويل نموذج عمل المصارف إلى نموذج أكثر تطوراً من خلال استخدام التقنيات الرقمية التي تتيح للمؤسسات العمل بكفاءة عالية (Crossnohere et al., 2022: 6). إما أهميته فان تطبيق التحول الرقمي في القطاع المصرفي يؤدي الى (Nicoletti, 2017: 11). أولاً رفع الكفاءة في القطاع المصرفي وتحسين العمليات التجارية، فضلاً عن تحقيق وفورات في التكاليف. ثانياً تقليل التكاليف والجهد بشكل واسع فضلاً عن زيادة فرصة الربح. ثالثاً تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات. رابعاً يحقق التحول الرقمي فرص لتقديم خدمات مبتكرة حديثة وإبداعية غير تقليدية تساهم في محاكاة العنصر البشري وبالتالي تقديم افضل الطرق لتحسين الخدمات المالية المصرفية. وأخيراً يحقق التحول الرقمي سهولة الوصول إلى الموقع الجغرافي للمصارف، فضلاً عن إمكانية استهداف الأسواق والاستفادة منها عبر الخدمات الالكترونية. كما توجد هناك الكثير من الدوافع لتطبيق التحول الرقمي في القطاع المصرفي، كظهور العديد من المؤسسات التي تستخدم التكنولوجيا المالية والمزودة بالحلول التكنولوجية والتي تقدم خدمات ابتكارية وإبداعية

ذات قيمة مضافة للمصارف وبأسعار منخفضة مما تميزها بروح المنافسة، زيادة احتياج العملاء للخدمات المالية والمصرفية كان دافع أساسي وراء تقنية التحول الرقمي مما يتيح لهم سهولة الاستخدام للتعامل في العمليات المالية والمصرفية بطرق مبتكرة حديثة وعالية الدقة، حيث تعد المنافسة بين المصارف على تقديم الخدمات الرقمية والاستثمار في التكنولوجيا الرقمية لتحديث خدماتها ومنتجاتها والحفاظ على قيمتها السوقية وزيادتها في المستقبل، التطور التكنولوجي الرقمي العالمي والابتعاد عن الأمور التقليدية يعمل على جذب استخدام التحول الرقمي للمصارف نتيجة التقلبات الجديدة وكذلك اختلاف تغير التعاملات المالية والمصرفية (Stief et al., 2016: 9).

٢.٥.١ - إبعاد التحول الرقمي وأهدافه

توجد هناك ثلاث إبعاد رئيسية وهي (Ashok et al., 2015: 15; Matt et al., 2022: 2; Kane et al., 2015: 12):

التكنولوجيا الرقمية: وهي عبارة عن تقنيات حديثة ومتطورة تعد ركن أساسي وعامل مهم في تمكين للتحول الرقمي مثل تقنية الحوسبة السحابية، والبيانات الضخمة وعرضها وتحليلها وتكنولوجيا الأجهزة اللوحية والهواتف المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي.

الإستراتيجية الرقمية: هي استراتيجية يضعها المصرف بهدف جعله مصرفا متحولا رقميا لمسايرة التكنولوجيا الرقمية في العالم.

النضج الرقمي: وهو أعلى مستوى يصل اليه التحول الرقمي في القطاع المصرفي والذي يتكون من ثلاث مستويات المبكر والمتطور والناضج وللوصول الى هذه المستويات يجب ان تتبنى تقنيات التحول الرقمي بشكل كلي.

إن التحول الرقمي بالنسبة للمصارف يساعد في النمو المستمر وبالتالي يزيد في الحفاظ على المصداقية من خلال أنشطتها عبر الانترنت، وان تبني هذه التكنولوجيا تساعد على ظهور ابتكارات حديثة تسمح لهم بالتكيف مع الاتجاهات التكنولوجية

والرقمية الجديدة. وتوجد هناك العديد من العوامل والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بنجاح التحول الرقمي وهي (Vogelsang et al., 2018: 128):

١.١.٥.٢ - الجانب التنظيمي

- المشاريع التجريبية : وتهدف إلى تبني استخدام التحول الرقمي بشكل تدريجي، وعدم استخدامه بشكل كامل دفعة واحدة، فضلا عن الاستعداد للمستقبل وإعداد خريطة تشمل الأهداف والإستراتيجية والتشغيلية.
- دراسة المجتمع والقدرة على فهم احتياجاتهم وتلبيتها، فضلا عن تأهيل العاملين من خلال التدريب المستمر وبكفاءة عالية.
- الربط بين استخدام التكنولوجيا والمهام الموكلة للعاملين، فضلا عن الدعم الإداري من خلال تزويد المؤسسات بالموارد والمعرفة .
- توفير بيئة عمل شاملة متعددة التخصصات.

٢.١.٥.٢ - الجانب البيئي

- توفير الثقة في الاتصال و التبادل السهل للبيانات بين الشبكات والتي تعمل على تحقيق درجة عالية من الشفافية.
- العمل على ضرورة التعاون في المؤسسة وخارجها وذلك بسبب التعقيد لان يمكن حل المسائل بشكل فردي.
- الالتزام بالتعليمات والمعايير التي تضعها الإدارة العليا للمؤسسة.

٣.١.٥.٢ - الجانب التكنولوجي

- العمل على تهيئة البنية التحتية المفيدة للعمل التكنولوجي وتوفير الاجواء المناسبة.
- العمل على الموثوقية والملائمة وهي توفير بيانات صحيحة للمستخدم سواء العملاء او المؤسسة.
- العمل على نظام مرن قادر على التكيف مع احتياجات المعلومات، و الحفاظ على امن المعلومات وهو اساس التبادل.

- العمل على توفير معلومات كافية تغطي جميع الجوانب المختلفة، وذلك انية البيانات المستخدمة في الوقت المناسب.

٦.٢- الكفاءة المالية

تعد الكفاءة المالية الركيزة الاساسية وذلك لما له من دور مهم في القطاع المصرفي بشكل عام ولهذا تتسابق جميع القطاعات المصرفية الى تحقيق الكفاءة المالية. توجد هناك الكثير من المفاهيم الخاصة بالكفاءة المالية المصرفية أهمها (Bonetti et al., 2022: 2). هي الاستغلال الأمثل للموارد أو تحقيق أقصى مخرجات من الموارد المالية المتاحة في المؤسسة المصرفية بأدنى تكلفة ممكنة. او هي اختيار افضل تركيبه من الموارد المالية الاقل تكلفة لإنتاج الحد الاقصى من الخدمات المالية. او هي تحسين ادارة التدفقات والمعاملات المالية. وأخيرا هي الكفاءة المتمثلة في الكيفية المثلى في الربط بين الموارد المتاحة والمخرجات من الخدمات المالية. وعلى هذا يمكن تعرف الكفاءة المالية المصرفية على أنها الاستخدام الأمثل للموارد المالية للمصارف بأقل تكلفة ممكنة، ويمكن تحقيق الكفاءة المالية المصرفية من خلال ثلاث اسس هي (Varesi, 2015: 261-274)

- كفاءة توزيع التكاليف من خلال السعي لتحقيق الحجم الأمثل.
 - كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتسمى كفاءة التكاليف.
 - كفاءة توزيع المنتجات المالية من خلال التنوع في النشاط ويسمى كفاءة النطاق.
- حيث يرى الباحثون أن الكفاءة المالية لها مكانة متميزة وذلك بسبب الدور الذي تلعبه في إصلاح هيكل راس المال والذي يعتبر الأداء الحقيقي للقطاع المصرفي.
- إما فيما يخص أهميته الكفاءة المالية في القطاع المصرفي فأنها تخلق سوق للمنافسة الشديدة مما يدفع المصارف الأخرى الوصول إلى اعلي مستويات وذلك لتساعد في تحسين إدارة التدفقات والمعاملات المالية، وبالتالي يعطيها أولوية في السيطرة والتحكم على الجوانب التقنية للوساطة المالية وذلك للوصول إلى تقديم الحد الأقصى من الخدمات المالية، وبما أن الكفاءة المالية تستخدم لتقويم الأنشطة الداخلية للقطاع

وكيفية استخدام الموارد المتاحة لهذا تتجلى أهميتها في تحقيق الميزة التنافسية في السوق وكذلك المساهمة في تطوير القطاع المصرفي وتنميته وكذلك الانفتاح إلى العالم الخارجي وتوجيه الموارد الاقتصادية المتاحة والمتوفرة لتحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد وأقل قدر ممكن من الهدر والإسراف فضلا عن السيطرة والتحكم في طاقاتها المادية والبشرية وتحقيق الحجم الأمثل وعرض شريحة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية، إضافة إلى القيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة لتوفير الوقت والجهد وكذلك الربحية (Shin & Kim, 2013: 41-45).

١.٦.٢ - أهداف الكفاءة المالية المصرفية وأنوعها

تهدف الكفاءة المالية لأي مصرف إلى تحسين مستوى الأداء المالي، وكذلك العمل على تطوير إمكانياتها المالية وتسهيل عملية توفير الخدمات والمنتجات المالية، فضلا عن تقليل الفجوة بين الموارد المتاحة بالمصرف وبين التكاليف، حيث تهدف المصارف إلى رفع قدرة الكفاءة المالية وذلك لتجنب هدر الموارد المالية والعمل على الاستخدام الأمثل لتلك الموارد وتقديم أفضل النتائج، مما تساعد على توفير بيئة مناسبة للعمل وتقليل الأخطاء المتوقعة، فضلا عن قدرة المصرف على تحقيق وفورات مالية ضخمة تساعد على تبني استخدام أنظمة حديثة كالذكاء الصناعي والتحول الرقمي والتكنولوجيا المالية بشكل عام وتوفير المخصصات المالية لتمويل الاحتياجات المصرفية والمتطلبات المالية والبشرية، وبالتالي تقديم أفضل الخدمات والمنتجات للعملاء وكذلك العاملين، وتتيح لهم الفرصة في العمل على تقديم استثمارات داخلية وخارجية، أضافه إلى تسهيلات عمليات الودائع والاقتراض (Sekar & Gowri, 2015: 51-63).

اما فيما يخص أنواع الكفاءة المصرفية حيث يعد القطاع المصرفي وحدة إنتاجية، ولهذا تقسم الكفاءة في القطاع المصرفي إلى

أ- الكفاءة الإنتاجية: يعتبر القطاع المصرفي مؤسسة مالية تقوم بتقديم الخدمات والمنتجات المالية والتي تستخدم عناصر الإنتاج المتمثلة في العمل ورأس المال

لإنتاج الخدمات والمنتجات المالية والمتنوعة وتقديم القروض والتسهيلات المالية، وتعد الكفاءة الإنتاجية بأنها العلاقة بين كمية الموارد المتاحة و المستخدمة في العملية الإنتاجية مخرجاتها وعلى هذا كلما زادت نسبة الناتج الى الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية ترتفع الكفاءة (Roger & David, 1993: 261).

ب- كفاءة وفورات النطاق: تعد كفاءة النطاق في القطاع المصرفي هو مدى إمكانياتها على تنويع خدماتها و منتجاتها، وتحسب من خلال نسبة الادخارات في التكاليف لإنتاج أكثر من منتجين في وقت واحد (Morris, 2008: 33).

ج- كفاءة وفورات الحجم: تعتبر كفاءة وفورات الحجم في القطاع المصرفي هو توفير التكاليف عند زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ بمزيج من المدخلات الثابتة وتغيرها الى مستويات مختلفة من الانتاج عن طريق دورات إنتاجية وغيرها من الطرق (Hu et al., 2022: 368; Young, 1997: 29-30).

٢.٦.٢ - الكفاءة المالية وطرق قياسها

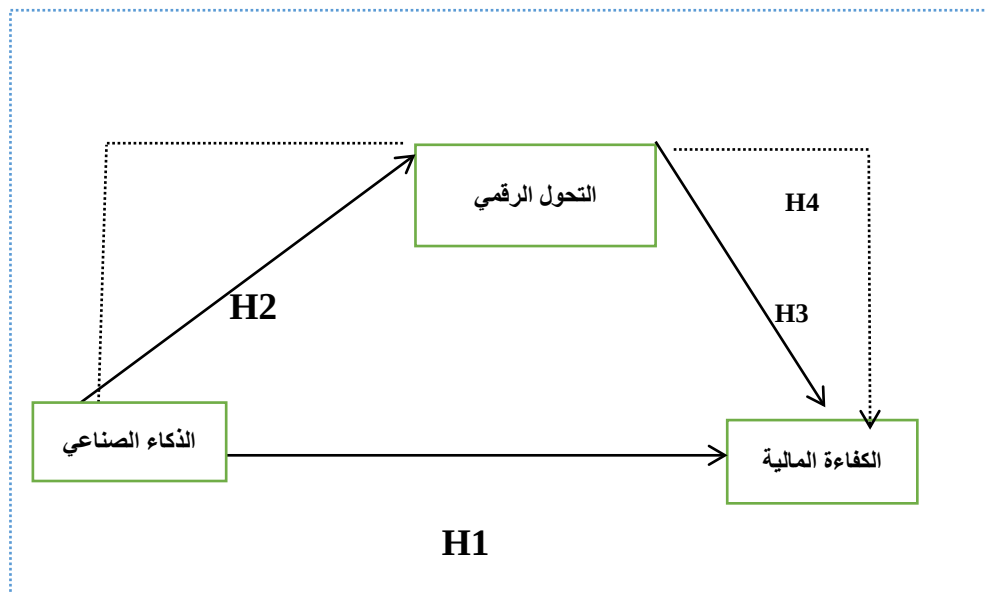
تقاس الكفاءة المالية في القطاع المصرفي بالمقارنة بين القيم الفعلية الحقيقية لمدخلات المؤسسة المصرفية ومخرجاتها والقيم المثلى لها، حيث تحسب الكفاءة من خلال المجموع المخرجات على مجموع المدخلات في حالة كفاءة المخرجات، أما في الحالة العكسية أي مجموع المدخلات على مجموع المخرجات فتحسب على أساس كفاءة المدخلات (Zuzana, 2009: 1)، وكذلك تحسب الكفاءة المالية من خلال النسب المالية أو التحليل المالي بطرق تقليدية، ويعد أنموذج العائد على حقوق المساهمين احد الأركان الرئيسية لتقييم أداء القطاع المصرفي وقياس كفاءة التكاليف المصرفية، لا أن هذه المقاييس لا تكشف الصورة الشاملة ولهذا تم التطرق الى طرق قياس تقليدية واخرى كمية وهي (Hafeez et al., 2022: 2):

أ- طرق القياس التقليدية: يعد التحليل المالي مدخلا أساسيا في تقييم إدارة المصارف ولا زال يحظى بأهمية كبيرة ومنها

- أساليب التحليل المالي : هو يعد من الأدوات الهامة في المؤسسات المصرفية ويتم لأجل التخطيط والرقابة ويتم من خلال أسلوبين هما:
التحليل الراسي: وهو يكون على أساس العلاقة بين البنود المالية بالقائمة المالية خلال فترة زمنية معينة، وذلك بهدف تحديد الوزن النسبي لكل بند بالقياس إلى مجموع البنود المالية الأخرى.
- التحليل الاقفي: وهو يكون على أساس المقارنة بين فترتين متتاليتين اي حساب مقدار التغير بين الفترتين.
- أدوات التحليل المالي : تعد النسب المالية من أكثر الأدوات المستخدمة في التحليل المالي، اي تساعد على كشف مواطن القوة والضعف بالمؤسسة المصرفية، واهم أدوات التحليل المالي هي :
العائد على حقوق الملكية: يوضح هذا النموذج الأثر في كفاءة إدارة التكاليف وإنتاجية الأصول مقسوما على ربحية الأصول ويعرف عادة مؤشر العائد على الأصول.
القيمة المضافة الاقتصادية: هو مقياس لتقدير الربح الحقيقي والمرتبط بتعظيم ثروة المساهم وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب وتكلفة الأموال المحسوبة على أساس متوسط الموزون لتكلفة كافة مصادر التمويل.
- ب- طرق القياس الكمية: وتنقسم إلى نوعين من الطرق احدها تعتمد على البرمجة الخطية والأخرى على التقدير الإحصائي، وهي كالآتي:
- تحليل البيانات المغلفة: هي تتكون من مقياسين هما قياس الكفاءة التقنية الصافي وقياس كفاءة الحجم ولها القدرة على كشف العلاقات المخفية ثم مصادر ضعف كفاءة الأداء المالي.
- حد التكلفة العشوائية: وهي طريقة تعتمد على تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية وهي لقياس الكفاءة النسبية للمصروفات من خلال درجة اختلاف التكاليف الحالية عن قيمتها المتوقعة مع افتراض التكلفة الحالية للمصروفات لا تكون اقل من

قيمتها المتوقعة، وتوجد هناك طريقتان إضافيتين هما طريقة الحد السميكة وطريقة التوزيع الحر.

الشكل رقم (١)
مخطط الدراسة



المصدر : إعداد الباحثين .

تطوير الفرضيات

٧.٢ - العلاقة بين الذكاء الصناعي والكفاءة المالية في القطاع المصرفي

يعتبر التقدم الرقمي من أهم الركائز الأساسية لمستقبل القطاع المصرفي ومصدر مهم لتحقيق الكفاءة المالية، حيث يتجه المتعاملون في هذا القطاع وبشكل متزايد الى تنفيذ معاملاتهم المالية في المصارف من خلال التطبيقات التكنولوجية الرقمية والحلول الذكية، وعلى هذا فان كل من الذكاء الصناعي والتحول الرقمي تساهم في تغيير هيكل الخدمات المالية المصرفية من الوسائل التقليدية الى الوسائل التقنية الحديثة، مما تخدم العنصر البشري وذلك بتقديم الخدمات بشكل اسرع واكثر امانا

وشفافية، فضلا عن تقديم الحلول المالية الحديثة والمبتكرة التي تقوم بتبسيط اجراء العمليات المصرفية (اتحاد المصارف العربية، ٢٠٢١، ٢٠).

ويمكن القول ان استخدام انظمة الذكاء الصناعي في القطاع المالي المصرفي يعمل على تحليل للبيانات التاريخية وإحصائيات انية وتقارير دقيقة تساهم في رفع الكفاءة المالية وكذلك يدعم عملية اتخاذ القرار، وكذلك يعمل على خفض التكاليف التشغيلية ويحسن الاداء المالي المصرفي وربحيته، لذلك تسعى جميع المؤسسات المصرفية الى الاستثمار في تطبيقات ادوات الذكاء الصناعي، ويكمن دور الاساسي الذي يعمل عليه الذكاء الصناعي في القطاع المصرفي هو الحصول على رؤية مناسبة ودقيقة للبيانات الضخمة مع مستوى منخفض من الخطأ وتوفير حماية جيدة للأموال حيث تقوم تقنيات الذكاء الصناعي بالكشف عن اي معاملة احتيالية، وان مميزات الذكاء الصناعي كثيرة في القطاع المصرفي حيث تمكن المصارف من الحصول على الكفاءة المالية وذلك عن طريق تقديم رؤية واضحة ومناسبة ودقيقة للبيانات مع انخفاض مستوى الخطأ وتقليل التكاليف التشغيلية والاستخدام الامثل للموارد المالية المتاحة مما يساهم في تحسين جودة اداء المصارف بكفاءة عالية لضمان فهم احتياجات العملاء وتقديم تجربة متكافئة للمتعاملين. كما ان العلاقة بين الذكاء الصناعي والكفاءة المالية في القطاع المصرفي تؤدي الى عدة مميزات منها الاستخدام الامثل للموارد المتاحة في المؤسسة المصرفية فضلا عن انخفاض التكاليف التشغيلية مما يساهم في زيادة مخرجات المؤسسة المصرفية باقل تكلفة ممكنة وكذلك يساهم في تحسين الاداء المصرفي زيادة الايرادات وتحسين فاعلية العاملين فيه، اضافة الى العمل على الامتثال التنظيمي بمستوى عالي مما يساهم في تقليل ارتكاب الجرائم المالية كالاختيال وغسيل الاموال وتوفير مراقبين افتراضيين في استخدام الانظمة الذكية، العمل على التواصل خارج ساعات العمل المصرفي وذلك من خلال استخدام مساعدين للمحادثة او الدردشة (Alzaidi, 2018: 142).

٨.٢- العلاقة بين الذكاء الصناعي والكفاءة المالية من خلال التحول الرقمي كمتغير وسيط بينهما

إن استخدام الذكاء الصناعي في الخدمات المالية والمصرفية يساهم في رفع مستوى الكفاءة المالية عن طريق التحول الرقمي كمتغير وسيط والذي بدوره يؤدي الى تبسيط العمليات المصرفية وكذلك تقديم أفضل الحلول اللازمة لسير العمليات المصرفية وتطبيقها على الواقع مما يساهم في محاكاة العنصر البشري والوصول إلى أفضل النتائج، حيث يهدف التحول الرقمي الى الربط بين الذكاء الصناعي والكفاءة المالية وذلك من خلال عدة طرق واليات تجعل له الدور الرئيسي في الربط بينهما ويمكن توضيحها فيما يلي:

١- التقنيات الحديثة أن استخدام منظومة من الآلات والأجهزة وانظمه التشغيل ووسائل التخزين والبرمجيات وكذلك تهيئة البنية التحتية ومراكز للمعلومات تتيح للذكاء الصناعي ان يقوم بعملة بكل انسيابية ودقة للوصول الى الكفاءة المالية في القطاع المصرفي.

٢- توفير البيانات الضخمة ان توفير البيانات الخاصة بالمؤسسة والسوق له دور كبيرة في نجاح تطبيقات الذكاء الصناعي وذلك من خلال تحليلها بفاعلية عالية من اجل الحصول على معلومات نوعية وموثوقة وكاملة فضلا عن تطوير الأدوات المناسبة للبحث والاستقصاء عن البيانات والتنبؤ بالمستقبل ومواكبة التطورات في العالي الخارجي (Huebner et al., 2019: 3).

٣- توفير القوة العاملة اللازمة للعمل على التكنولوجيا الرقمية وذلك لان العنصر البشري له الدور المهم لتطبيق اي تقنية للعمل على محاوره التقنيات المبتكرة لاتخاذ القرارات الصائبة وبناء رؤية مستقبلية للمؤسسة والتخطيط لها.

٤- العمليات يجب على المؤسسات المالية وخاصة المصرفية منها العمل بإرساء تقني يسمح بتطوير العمليات التي تتيح القدرة على انتاج خدمة وتقديمها للعملاء لضمان التطبيق الأمثل للتقنيات الحديثة كالذكاء الصناعي وتتضمن بتوفير البيئة

المناسبة في انجاز هذه العمليات، فضلا عن وجود نظام رقابي قوى يساعد على تنفيذ العمليات بأكمل وجه (Loonam et al., 2018: 105).

٥- وعلى هذا يحقق التحول الرقمي مزايا متنوعة للقطاع المصرفي تتمثل في توفير الجهد والوقت والتكلفة وتحسين كفاءة التشغيل والأنظمة وتبسيط الإجراءات للمتعاملين به (Kraus et al., 2022: 2).

٩.٢- الذكاء الصناعي والتجارب الدولية في القطاع المصرفي

تهتم الدول المتقدمة بتوظيف الذكاء الصناعي في جميع الميادين، فقد تعد الهند من الاقتصاديات الناشئة التي تحولت من سياسة التوجيه الحكومي الى سياسة التحرر والاندماج في العولمة، حيث بدأت هذه الإصلاحات في مطلع القرن الماضي وكان القطاع المالي احد اهتماماتها، حيث قامت الحكومة الهندية بتطبيق الذكاء الصناعي في النظام الاقتصادي ككل وعملت على تنظيم مبادرات خاصة تؤثر بشكل غير مباشر على صناعة القطاع المصرفي والمالي وتشمل هذه المبادرات الحكومية الاتي:

أ- فرقة عمل الذكاء الصناعي:

ب- وزارة شؤون الشركات:

ج- البنك الاحتياطي الهندي:

د- الشركات الإستراتيجية الهندية:

وتوجد مجموعة من العوامل دفعت الهند إلى تبني تقنيات الذكاء الصناعي كتوجيه عام في النظام الاقتصادي والقطاع المالي والمصرفي بصورة خاصة والتي أدت إلى زيادة رضا العملاء وتخفيض التكاليف وتوفير الموارد البشرية المتميزة والحرّة، كذلك تقليل الأخطاء والتناسب مع المتنافسين وبالتالي عملت هذه التقنيات على توفير بيئة مناسبة للذكاء الصناعي والذي بدوره يؤدي إلى رفع الكفاءة المالية في القطاع المصرفي.

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي

١.٣- نتائج تحليل البيانات: Data analysis results:

١.١.٣- طبيعة توزيع البيانات The nature of the data distribution

هناك حاجة لتحديد طبيعة توزيع البيانات لغرض تحديد الأسلوب الإحصائي المناسب للتحليل. إذ إن التوجه سيكون نحو الإحصاء المعلمي إذا كان توزيع البيانات بشكل طبيعي، في حين يتم التوجه نحو الإحصاء اللامعلمي عندما تكون البيانات موزعة بشكل غير طبيعي (Pallant, 2011:57). لغرض التأكد من طبيعة توزيع البيانات سوف يتم اختبار التمايل Skewness والتفلطح Kurtosis للتأكد من طبيعة البيانات. بناء على هذا الاختبار، وبما أن مستوى المعنوية أو درجة الثقة المطلوبة في هذه الدراسة هو ($P < 0.05$)، فإن البيانات تقترب من منحني التوزيع الطبيعي عندما تكون قيمة Z للتمايل Skewness والتفلطح Kurtosis في حدود (± 1.96). يتم استخراج قيمة Z من خلال قسمة قيم التمايل والتفلطح المحسوبة على الخطأ المعياري لها (Khine, 2013: 36). ويوضح الجدول (١) نتائج اختبار توزيع البيانات:

الجدول (١): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Kurtosis		Skewness		Std.		المتغيرات
Z	Statistic	Z	Statistic	Er	Statistic	
Z Kurtos	Std. Error	Skewnes	s	ror		
-1.791	.254	-0.455	0.913	.127	.116	الذكاء الصناعي
-1.917	.304	-0.584	-1.880	.153	-.287	تطبيقات واجهة البنى التحتية
-1.863	.304	-0.567	-1.954	.153	-.299	تطبيقات الآلات الذكية
.678	.304	0.207	-.740	.153	-0.113	تطبيقات العلوم الإدراكية
-1.071	.254	-0.272	0.692	.127	.088	التحول الرقمي
-1.466	.304	-.446	-.768	.153	-.117	التكنولوجيا الرقمية
.495	.304	.151	-1.675	.153	-.256	الاستراتيجية الرقمية

النضج الرقمي	-0.232	.153	-1.521	-0.577	.304	-1.894
الكفاءة المالية	-0.006	.127	-0.047	-0.137	.254	-0.540

من خلال الجدول أعلاه يتبين ان توزيع البيانات كان بشكل طبيعي لعدم تجاوز قيم Z للتمايل Skewness والتفلطح Kurtosis الى (± 1.96) ، بالتالي، سوف يتم استخدام أدوات الإحصاء المعلمي.

٢.٣- الإحصاء الوصفي والارتباط Descriptive statistics and correlation

يقدم الجدول (2) الإحصاء الوصفي والعلاقة بين المتغيرات. أشارت النتائج إلى أن متوسط المتغيرات كان عند مستوى متوسط للمتغيرات والتي تراوحت بين $(2.92 - 3.66)$. كما أظهر الجدول أن الانحراف المعياري للمتغيرات كان اختلافات طفيفة بين آراء الباحثين. كما أشارت النتائج إلى وجود ارتباطات موجبة مستوى الدلالة (0.05) وهذا يدعم فرضيات الدراسة الحالية. أخيراً، النتائج تشير الى ان معامل الثبات لجميع المتغيرات (α) قد تجاوزت الى (0.700) بما يشير تحقق ثبات المتغيرات، وإمكانية تحقق نفس النتائج باستخدام نفس المقاييس.

الجدول (2): الإحصاء الوصفي والارتباط ومعامل الثبات

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النكاء الصناعي	تطبيقات واجهة البنى التحتية	تطبيقات الآلات	النكاء	تطبيقات العلوم الإدراكية	التحول الرقمي	التكنولوجيا الرقمية	التحول الرقمي	النضج الرقمي	الكفاءة المالية
النكاء الصناعي	3.24	1.10	(0.750)									
تطبيقات واجهة البنى التحتية	3.26	1.00	.673**	(0.780)								
تطبيقات الآلات	3.04	0.91	.512**	.617**	(0.750)							
تطبيقات العلوم الإدراكية	3.42	0.76	.733**	.633**	.627**	(0.765)						
التحول الرقمي	3.18	1.11	.642**	.647**	.653**	.617**	(0.754)					
التكنولوجيا الرقمية	3.60	0.95	.345**	.359**	.667**	.633**	.617**	(0.753)				

		(0.774)	.617**	.683**	.647**	.456**	.512**	.435**	1.03	3.02	الاستراتيجية الرقمية
	(0.801)	.617**	.633**	.618**	.359**	.532**	.488**	.461**	0.98	3.66	النضج الرقمي
(0.825)	.693**	.656**	.647**	.654**	.512**	.487**	.380**	.538**	0.67	2.92	الكفاءة المالية
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).											
ملاحظة: القيم بين الأقواس تمثل معامل الثبات α											

٣.٣- اختبار الفرضيات :-

استخدم تحليل المسار Path Analysis المتوافر في برنامج الـ Amos لغرض اختبار الفرضيات الرئيسة للدراسة والفرضيات الفرعية المنطوية تحتها، لان هذا التحليل يحقق الغرض نفسه الذي يحققه تحليل الانحدار فضلا عن تقديمه رسوم بيانية. إذ تمثل قيمة الـ Estimate القيمة المقدرة لمعامل التأثير والتي تقابل قيمة بيتا في تحليل الانحدار، بينما يمثل S.E. الخطأ المعياري، في حين تمثل قيمة Critical ratio (C.R.) القيمة الحرجة التي تقابل قيمة (t) في تحليل الانحدار والتي يجب ان تتجاوز الـ -1.96 لقبول الفرضية، واخيراً تمثل (P) معنوية مستوى ثقة قبول الفرضية والتي يجب ان تكون قيمتها اقل من 0.05.

جدول (3) اختبار الفرضيات الرئيسة للدراسة

المسار	Estimate	S.E.	C.R.	P	القرار لاحصائي
H1 النكاه الصناعي <---	0.471	.099	11.352	***	تقبل
H2 التحول الرقمي <---	0.416	.013	11.426	***	تقبل
H3 النكاه الصناعي <-- تأثير مباشر	0.436	.032	11.990	***	تقبل
H4 النكاه الصناعي <--- غير مباشر	0.196	0.033	5.212	***	تقبل

المصدر: مخرجات برنامج AMOS V. 22

H1. وجود تأثير مباشر وإيجابي للذكاء الصناعي في التحول الرقمي عند مستوى دلالة معنوية (0.01).

H2. وجود تأثير مباشر وإيجابي للتحول الرقمي في الكفاءة المالية عند مستوى دلالة معنوية (0.01).

H3. وجود تأثير مباشر وإيجابي للذكاء الصناعي في الكفاءة المالية عند مستوى دلالة معنوية (0.01).

H4: التحول الرقمي يتوسط العلاقة بين الذكاء الصناعي و الكفاءة المالية جزئياً بسبب قبول فرضية التأثير المباشر (H3).

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (3) اعلاه نلاحظ ان المتغير الوسيط (التحول الرقمي) يتوسط العلاقة بين الذكاء الصناعي والكفاءة المالية جزئياً بسبب قبول فرضية التأثير المباشر الثالثة وان مقدار هذا التأثير يبلغ (١٩%) .

٤- المبحث الرابع

١.٤ - الاستنتاجات

١- يشير الذكاء الصناعي والتحول الرقمي الى حدوث ثورة صناعية في الخدمات المصرفية الرقمية في المجال المصرفي، وإظهار الميزة التنافسية وتحسين ادائها وانفتاحها اما العالم الخارجي.

٢- ان تعزيز فرص نجاح الذكاء الصناعي في القطاع المصرفي لا يعتمد فقط على تبني التقنيات التكنولوجية الحديثة والرقمية فقط وانما يتعدى الى وجود تحول ثقافي وتنظيمي وكذلك توفير قرارات بشرية مؤهلة ومدربة.

٣- يساعد الذكاء الصناعي والتحول الرقمي على تقليص مدة العمل المصرفي، مما يعمل عل تطوير مهارات العمل وتحسين تقديم الخدمات المالية.

٤- يساهم كل من الذكاء الصناعي والتحول الرقمي في القطاع المصرفي رفع مردوده قطاع الخدمات.

٥- ان تطبيق الذكاء الصناعي في القطاع المصرفي يتميز بكثير من الايجابيات كزيادة رضا العملاء وتخفيض التكاليف الى أدنى حد ممكن، وكذلك يساهم في تقليل المظاهر السلبية المرافقة للعمل كحالات الغش وغسيل الاموال، فضلا عن تقليل أخطاء العنصر البشري.

٦- الاستثمار في مجال الذكاء الصناعي والتحول الرقمي يواجه الكثير من التحديات وتتمثل بادارة المخاطر والتحدي الأمني ضد الهجمات الالكترونية والقرصنة.

٢.٤ - التوصيات

- ١- إصدار قوانين تعرف القطاع المصرفي في مجال الذكاء الصناعي وتقنيات التحول الرقمي وتضبط شروطها.
- ٢- محاولة تكريس الثقة العالية بين المتعاملين في مجال الذكاء الصناعي والتحول الرقمي ونشر الوعي.
- ٣- تحفيز الاستثمار في مجال الذكاء الصناعي في القطاع المصرفي ومواكبة التطورات للنهوض بالواقع المصرفي العراقي.
- ٤- تحسين البنية التحتية للابتكارات الحديثة والتكنولوجيا الرقمية بشكل عام، وضرورة توفير البيانات الصحيحة.
- ٥- تحسين بيئة الأعمال من خلال تخفيف حدة القيود على الاستثمار الأجنبي من أجل توفير رؤوس الأموال من خلال شركات التكنولوجيا الرقمية.
- ٦- السعي المستمر لزيادة التوعية المالية وإعداد برامج تدريبية للعنصر البشري مرتبط بالذكاء الصناعي وكيفية الاستفادة منها.

المصادر العربية

اتحاد المصارف العربية، التكنولوجيا المالية والذكاء الصناعي في القطاع المالي والمصرفي، ٢٠٢١، (٣٠/٥/٢٠٢١٠) تم الاطلاع على [https://uabonline.org/ar:التكنولوجيا-المالية-والذكاء-الاصطناعي](https://uabonline.org/ar:https://uabonline.org/ar:التكنولوجيا-المالية-والذكاء-الاصطناعي)

References

1. Allen, J., & Liu, Y. (2007). Efficiency and economies of scale of large Canadian banks. Canadian Journal of Economics/Revue canadienne d'économie, 40(1), 225-244.
2. Alzaidi A A, (2018). Impact of Artificial Intelligence on Performance of Banking Industry in Middle East. International Journal of Computer Science and Network security, Vol 18 , N10.

3. Ashok, M., Madan, R., Joha, A., & Sivarajah, U. (2022). Ethical framework for Artificial Intelligence and Digital technologies. *International Journal of Information Management*, 62, 102433.
4. Ashta, A., & Herrmann, H.(2021). Artificial intelligence and fintech: An overview of opportunities and risks for banking, investments, and microfinance. *Strategic Change*, vol 30, issue 3.
5. Baduge, S. K., Thilakarathna, S., Perera, J. S., Arashpour, M., Sharafi, P., Teodosio, B., ... & Mendis, P. (2022). Artificial intelligence and smart vision for building and construction 4.0: Machine and deep learning methods and applications. *Automation in Construction*, 141, 104440.
6. Beccalli, E., Elliot, ., & Virili, F. (2020). Artificial Intelligence and Ethics in Portfolio Management. *Digital Business Transformation*, Cham. Springer International Publishing.
7. Bonetti, F., Montecchi, M., Plangger, K., & Schau, H. J. (2022). Practice co-evolution: Collaboratively embedding artificial intelligence in retail practices. *Journal of the Academy of Marketing Science*, 1–22.
8. Buch, C.M, & Goldberg, L.S, (2020). Global Banking: Toward an Assessment of Benefits and Costs. *Annual Review of Financial Economics*, 12, 141–175.

- 9.Chanias, S.,Myers, M.D., & Hess, T. (2019). digital transformation strategy making in per-digital organizations: the case of financial services provider. The Journal of Strategic Information Systems, 28 (1).
- 10.Crossnohere, N. L., Elsaid, M., Paskett, J., Bose-Brill, S., & Bridges, J. F. (2022). Guidelines for Artificial Intelligence in Medicine: Literature Review and Content Analysis of Frameworks. Journal of Medical Internet Research, 24(8), e36823.
- 11.Ditshego, K. J. (2018). Assessing the influence of digital transformation on digital maturity within a large Corporate bank. PhD Thesis, North-West University.
- 12.Feuerriegel, S., Shrestha, Y. R., von Krogh, G., & Zhang, C. (2022). Bringing artificial intelligence to business management. Nature Machine Intelligence, 4(7), 611-613.
- 13.Hafeez, M., Rehman, S. U., Faisal, C. N., Yang, J., Ullah, S., Kaium, M. A., & Malik, M. Y. (2022). Financial efficiency and its impact on renewable energy demand and CO2 emissions: do eco-innovations matter for highly polluted Asian economies?. Sustainability, 14(17), 10950.
- 14.Hislop, D., Coombs, C., Taneva, S., & Barnard, S. (2017). Impact of artificial intelligence, robotics and automation technologies on work. Chartered Institute of Personnel and Development, London.

15. Hu, Y., Jiang, W., Dong, H., & Majeed, M. T. (2022). Transmission channels between financial efficiency and renewable energy consumption: Does environmental technology matter in high-polluting economies?. *Journal of Cleaner Production*, 368, 132885.
16. Huang, K., Fu, T., Gao, W., Zhao, Y., Roohani, Y., Leskovec, J., ... & Zitnik, M. (2022). Artificial intelligence foundation for therapeutic science. *Nature Chemical Biology*, 18(10), 1033–1036.
17. Huebner, J., Vuckovac, D., Fleisch, E., & Ilic, A. (2019). Fintechs and the new wave of financial intermediaries.
18. Isik O., Jones C., & Siorova A., (2013). Business Intelligence Success: the Roles of BI Capabilities and Decision Environments. *Information & Management*, 50.
19. Kane, G. C., Palmer, D., Phillips, A. N., Kiron, D., & Buckley, N. (2015). Strategy, not technology, drives digital transformation. *MIT Sloan Management Review and Deloitte University Press*, 14(1–25).
20. Khine, M. S. (2013). Application of structural equation modeling in educational research and practice. *Sense Publishers*.
21. Kraus, S., Durst, S., Ferreira, J. J., Veiga, P., Kailer, N., & Weinmann, A. (2022). Digital transformation in business and

- management research: An overview of the current status quo. International Journal of Information Management, 63, 102466.
22. Loonam, J., Eaves, S., Kumar, V., & Parry, G. (2018). Towards digital transformation: Lessons learned from traditional organizations. Strategic Change, 27(2), 101–109.
23. Matt, C., Hess, T., & Benlian, A. (2015). Digital transformation strategies. Business & information systems engineering, 57(5), 339–343.
24. Morris, D. (2008). Economies of scale and scope in e-learning. Studies in higher education, 33(3), 331–343.
25. Moss, T., & Atre S., (2007). Business Intelligence Roadmap , Boston; Pearson Education Inc.
26. Nambisan, S., Wright, M., & Feldman, M. (2019). The digital transformation of innovation and entrepreneurship: Progress, challenges and key themes. Research Policy, 48(8), 103773.
27. Nicoletti, B. (2017). Financial services and Fintech. In The Future of FinTech (pp. 3–29). Palgrave Macmillan, Cham.
28. Omari, o, (2008). Measuring Efficiency levels of Jordanian and U.A.E Banking industries: An Application of Data Envelopment Analysis, Master in international Business thesis, the university of Jordan.

29. Omarini, A. (2017). The digital transformation in banking and the role of FinTechs in the new financial intermediation scenario.
30. Pallant, J. (2011). SPSS Survival Manual. 4th ed., open university press, McGraw–Hill education.
31. Partanen, J., MansouriJajae, S., & Cavén, O. (2017). Business Intelligence Within the Customer Relationship Management Sphere. In Real-time Strategy and Business Intelligence (pp. 123–147). Palgrave Macmillan, Cham.
32. Razzaq, M.A., Kashif H.M., Qureshi, M.A., and Ullah. S., (2017). A Survey on User Interfaces for Interaction with Human and Machines. International Journal of Advanced Computer Science and Applications, vol. 8, no 7.
33. Roger, L.M & David, D, (1993) Modern money and banking. 3rd ed, Macgrhill, New York, USA.
34. Romi, S. (2016). Knowledge Management and its Relationship with Competitive Feature of Working Banks in Hebron. Unpublished Master Dissertation , Hebron University, Palestine.
35. Sekar, M., & Gowri, M. (2015). Efficiency, Liquidity, and Profitability: Banking Performance Comparatistics. SCMS Journal of Indian Management, 12(4), 51.
36. Shin. Dong Jin, Kim Brian H.S., (2013). Bank Consolodation and Competitiveness,: Empirical evidence from

the Korean Banking Industey. Journal of Asian Economics, 24.Technolgy Journal, 12 (2).

37. Shmatko, A., Ghaffari Laleh, N., Gerstung, M., & Kather, J. N. (2022). Artificial intelligence in histopathology: enhancing cancer research and clinical oncology. Nature Cancer, 3(9), 1026–1038.

38. Stief, S. E., Eidhoff, A. T., & Voeth, M. (2016). Transform to succeed: An empirical analysis of digital transformation in firms. International Journal of Economics and Management Engineering, 10(6), 1833–1842.

39. Stoffels, M., Smolnik, T., & Hedtke, C. (2019). Artificial Intelligence in the process industries–technology overview, case studies, and success factors. Journal of Business Chemistry, 16(1).

40. Varesi, L. (2015). Measuring Banking Efficiency during Crisis Period Using Data Envelopment Analysis: Western Balkan Countries Case. Academic Journal of Interdisciplinary Studies, 4(1), 261–261.

41. Villar, A. S., & Khan, N. (2021). Robotic process automation in banking industry: a case study on Deutsche Bank. Journal of Banking and Financial Technology, 5(1), 71–86.

42. Villata, S., Araszkieicz, M., Ashley, K., Bench–Capon, T., Branting, L. K., Conrad, J. G., & Wyner, A. (2022). Thirty years

of artificial intelligence and law: the third decade. Artificial Intelligence and Law, 1-31.

43. Vogelsang, K., Liere-Netheler, K., Packmohr, S., & Hoppe, U. (2018). Success factors for fostering a digital transformation in manufacturing companies. *Journal of Enterprise Transformation*, 8(1-2), 121-142.

44. Young, R.D. (1997). Measuring Bank Cost efficiency: Don't count on Accounting ratios, Financial Practice and education ,USA.

45. Zuzana,1, (2009). Measuring bank efficiency, master thesis, Charles, university in prague.

الاستبانة المستخدمة في جمع البيانات

اولا: البيانات الأولية الخاصة بالأفراد العاملين

المحور الأول: معلومات عامة

بيانات أولية خاصة بالأفراد العاملين							ت
أنثى			ذكر				1
							الجنس
50- فأكثر		49-40	39- 30		29-20		2
							الفئة العمرية
26- فأكثر		25-21	20-16	15-11	10-6	5-1	3
							سنوات الخدمة
دكتوراه		ماجستير	دبلوم عالي	بكالوريوس	دبلوم	اعدادية	4
						متوسطة	التحصيل الدراسي

المحور الثاني // الذكاء الصناعي					
ت	الفقرة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق بشدة
١	تستند النظم الخبيرة إلى نظم معلومات متطورة تقوم بوضع حلول للمشكلات المختلفة.				
٢	من خلال النظم الخبيرة تتم نمذجة الخبرة الإنسانية في حل المشكلات.				
٣	تستخدم النظم الخبيرة كخبير استشاري لتحسين عملية اتخاذ القرارات في المنظمة.				
٤	تساعد النظم الخبيرة على اكتساب المعرفة في عدة مجالات تدعم بها قدرات الإدارة العليا.				
٥	تعد الشبكات العصبية الاصطناعية نظم معلومات تحاكي أعصاب الإنسان وطريقة معالجة الدماغ.				
٦	تساعد نظم الشبكات العصبية الاصطناعية المنظمات على الحصول على كميات كبيرة من المعلومات لإنشاء خصائص ومواقف معينة.				
٧	تمتاز الشبكات العصبية الاصطناعية بالقدرة على اشتقاق المعلومات من بيانات معقدة وغير دقيقة.				
٨	تعد الخوارزميات الجينية أداة ممتازة لمساعدة المنظمة في الوصول إلى نتائج سريعة عند وجود مدخلات كثيرة ومتشعبة.				
٩	عادة ما يتم استخدام نظم المنطق الغامض				

					في المنظمة بشكل مندمج مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي الأخرى كالنظم الخبيرة.
					١٠ تستخدم نظم المنطق الغامض في عدة مجالات في المنظمة كالتنبؤ، إدارة المخاطر، إدارة السيولة، ... الخ.
المحور الثالث // التحول الرقمي					
ت	الفقرة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق بشدة
١١	تؤدي رقمته العمليات الداخلية في تخفيض التكاليف التشغيلية.				
١٢	يؤدي التحول الرقمي الى تحسين مرونة أداء الخدمات المصرفية.				
١٣	يساعد التحول الرقمي على ترشيد نفقات التسويق المصرفية.				
١٤	يساعد التحول الرقمي على توفير تكاليف أداء الخدمات.				
١٥	يؤدي التحول الرقمي الى المساهمة في تحقيق الميزة التنافسية.				
١٦	يساعد التحول الرقمي على الاستفادة من التكنولوجيا المستخدمة في التنبؤ والتخطيط للمستقبل.				
١٧	يؤدي التحول الرقمي نت خلال قنواته الى زيادة ولاء العملاء لما يوفره من سهولة أداء				

					الخدمات.	
					١٨ تمكن التقنيات الرقمية من صنع واتخاذ القرار على أساس البيانات الفورية.	
المحور الرابع // الكفاءة المالية						
ت	الفقرة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
١٩	يتم الأداء العام للمصرف بالكفاءة.					
٢٠	حقق المصرف ربحية عالية خلال السنوات الثلاث الماضية.					
٢١	يتمتع المصرف بالقدرة على جذب الكفاءات والخبرات المتميزة والمحافظة عليها.					
٢٢	يتميز المصرف بجودة الخدمات التي يقدمها مقارنة ببقية المنافسين.					
٢٣	ان التغير المفاجئ في أسعار السوق يؤدي الى زيادة مخاطر التمويل مما يؤثر على الكفاءة المالية للمصرف.					
٢٤	يعتمد المصرف أساليب تكنولوجية متطورة لخدمة العملاء.					
٢٥	يسعى المصرف لزيادة الأرباح خلال السنوات الثلاث الماضية.					
٢٦	يهتم المصرف في تلبية احتياجات العملاء وتحسين خدماتهم باستمرار.					

اطار مقترح لإدارة البيانات الالكترونية للقطاع المصرفي وحوكمتها وفق المعايير
الدولية

**A Proposed Framework for Managing Electronic Data for
the Banking Sector and its Governance in Accordance with
International Standards**

م.د. عماد حمود سلمان
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

علي سالم عوض
البنك المركزي العراقي

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

ان كل مصرف من المصارف في العراق يمتلك مركز لحفظ بياناته (Server Room) ويكون تجهيزه عالي الكلفة داخل البلد وعليه ان يمتلك أيضا مواقع تعافي (Disaster Recovery) داخل او خارج البلد عالية الكلفة أيضا لخزن البيانات وهذا وفق ضوابط الحوكمة للبنك المركزي العراقي. ان هذه المصارف تحفظ بياناتها خارج البلد لدى شركات مراكز البيانات عالية الكلفة وبشكل مستقل في بلدان مختلفة وباتفاق فردي ولا يخلو من المخاطر. حيث ان عدد المصارف المرخصة في العراق هو ٧٤ مصرف مابين مصارف إسلامية وتجارية وحكومية وفروع المصارف الأجنبية، وبالتالي ستكون التكلفة كبيرة وبالعملة الصعبة على اجمالي عدد المصارف، إضافة الى احتمالية تعرض البيانات لخطر الخرق السيبراني.



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٤٦٩-٤٨٦

ان انشاء مركز بيانات موحد سيكون داعم تقني للقطاع المصرفي العراقي بشكل شامل وأمن وسيسهم في تطوير وتعزيز البنية المالية التحتية للقطاع المصرفي العراقي. حيث يقدم هذا المركز الخدمات التقنية والامنية للقطاع المصرفي والفروع كافة وبشكل مركزي سيقوم بخزن وحفظ واسترجاع البيانات وحوكمتها كما ومن الضروري انشاء مواقع تعافي من الكوارث (DR) مساندة لمركز البيانات (DC) ومرتبطة بها عبر شبكات اتصالات وشبكات بديلة تكون موزعه في العراق بمناطق امنة وفق معايير دولية (ISO 22301). ونقترح ان يكون مركز حفظ البيانات (DC) مدعوم من البنك المركزي وتحت اشراف رابطة المصارف ، والهدف من هذا الاجراء تأمين بيانات القطاع المصرفي وحفظ نظام الاستقرار المالي.

الكلمات المفتاحية : ادارة البيانات الالكترونية , القطاع المصرفي , المعايير الدولية .

Abstract:

Each of the banks in Iraq has a Server Room to store its data, and its processing is high-cost inside the country, and it must also have Disaster Recovery locations outside the country, which are also high-cost to store data, and these banks also save their data outside the country with data center companies highly costly, independently in different countries, by individual agreement, and not without risks. As the number of licensed banks in Iraq is 77, and therefore the cost will be large and in high-expensive currency, in addition to exposing data to the risk of a cyber-breach. The establishment of a unified data center will be a technical support for the Iraqi banking sector in a comprehensive and secure manner and will contribute to the development and strengthening of the financial infrastructure of the Iraqi banking sector. Where this center provides technical and security services to the banking sector and all branches, and centrally, it will store, preserve and retrieve data, and support sites for the data center are established and linked to it through alternative networks that are distributed in Iraq in safe areas. Where the data center will be

the heart of the system under the supervision of the Central Bank and the Association of Banks, and the recovery centers will be the link between the center and the rest of the remote banks, while the nearby banks will be directly linked with the center. The interconnection networks within the system will be secured by all parties (Cybersecurity and Fire Walls). Thus, keeping bank data securely and saving high-expensive currency.

Keywords : Managing Electronic Data , Banking Sector , International Standards

المقدمة:

ان الدوافع التي دعت لاقتراح فكرة انشاء منظومة موحدة لحفظ البيانات هي لحماية بيانات المصارف كافة وحوكمتها وفق معايير دولية لحفظ النظام المصرفي لدى المصارف كافة وحفظ مؤشرات الاستقرار المالي حيث ان مصارفنا ومؤسساتنا الكبيرة ذات الإنجازات الاقتصادية تتحمل مسؤولية حفظ بياناتها والتي تعاني في العراق من انعدام الدعم التقني كون ان العراق كان يصنف من الدول عالية المخاطر. واليوم رفع العراق من قائمة دول عالية المخاطر ومصمما على تطوير وصلاحيات القطاعات كافة بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص من خلال مؤتمرننا الموقر (اصلاح القطاع المصرفي العراقي) ان أهمية هذا المشروع وحمايتها من المخاطر المحدقة بها كما نشاهد ما حصل أخيرا في لبنان واوكرانيا من مخاطر امنية وما حصل في سلطنة عمان من كوارث التغيرات المناخية لكن بقيت هذه الدول مستمرة بأعمالها رغم المخاطر لأنها حافظت على بياناتها بواسطة مراكز حفظ البيانات والمواقع المساندة لها أي مواقع التعافي من الكوارث الموجودة داخل هذه البلدان بمكان امن بعيد عن المخاطر او خارجها وبشكل مركزي وليس منفصل. ولسعي العراق نحو الانفتاح على العالم العربي والدولي وسعية للحفاظ على مؤشرات الاستقرار النقدي والمالي للقطاع المصرفي ومن اجل الحد من جميع المخاطر المناخية والاقتصادية وغيرها من التحديات، أصبح العراق دولة اقتصادية مهمة متماسكة . وبالتالي اصبح من

الضروري اختيار موقع امن في العراق لتأسيس مركز إدارة بيانات القطاع المصرفي ويكون موحد شامل للمصارف كافة ووفق معايير دولية لإدارة البيانات وحوكمتها واختيار وتأسيس مواقع مساندة تكون امنة بعيدة عن المخاطر للإدارة البيانات الالكترونية المصرفية وبسرية عالية وباتصالات امنة وسريعة ومساندة وبتكلفة مقبولة بات امر ملحا على السياسة الاقتصادية ودعم المجتمع العراقي. حيث ان الكوارث الفنية في العراق متمكنة من انجاز هذا العمل مع تواجد كافة المعدات والبرامجيات وأجهزة الاتصالات وهذا موضح في مراحل تطبيق المشروع . ان فكرة تأسيس مركز بيانات موحد (Data Center) ومواقع التعافي من الكوارث (Disaster Recovery) جاء من خلال الضوابط والتعليمات في تأسيس مصرف من المصارف المرخصة العراقية ووفق تعليمات البنك المركزي العراقي ووفق متطلبات الحوكمة التقنية الأخيرة (موقع البنك المركزي العراقي) إذا كان المصرف يحفظ بياناته خارج العراق عليه ان ينقلها ويحفظ بياناته داخل العراق من خلال انشاء غرفة بيانات (Server Room) داخل الإدارة العامة للمصرف ويمكن ان تكون مواقع التعافي من الكوارث داخل العراق او خارجة.لقد مر العراق بظروف عصيبة مما جعله من الدول عالية المخاطر وهو السبب الذي جعل اكثر أنظمة القطاع المصرفي والمؤسسات الحكومية والخاصة تخزن بياناتها وتطور أنظمتها وتطلب الدعم التقني وأنظمة التشغيل وفق التطور العالمي خارج العراق من قبل شركات عالية التقنية وبكلفة عالية وبالعملة الصعبة مقابل تقديم الخدمات التقنية مما يسبب هدر بالأموال وضياع الوقت واعتبارات معنوية اخرى إضافة الى المخاطر الامنية وسرية الحفظ وطرق الاتصالات وصعوبة الموافقات الأمنية الداخلية والخارجية.هذا المقترح يتم بتأسيس منظومة ذات مركز بيانات موحد (Data Center) بدعم البنك المركزي العراقي واشراف رابطة المصارف العراقية واختيار مجموعة من الشباب التقني والفني من القطاع المصرفي او توفير فرص عمل جديدة للشباب حيث يكون مركز البيانات متصل عبر شبكات اتصالات وشبكات بديلة مع غرف بيانات المصارف كافة (Server Room) عبر

شبكة اتصالات مؤمنة. ويكون المركز أيضا متصل مع مواقع التعافي (Disaster Recovery) وبهذا نكون قد امانا بيانات القطاع المصرفي ووفرنا الكلفة العالية ووفرنا فرص عمل واسسنا مشروع كبير قابل للتطور العلمي.

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- المشكلة :

ان معدل قيمة التكلفة المالية لحفظ وإدارة بيانات القطاع المصرفي والبنك المركزي شهرياً في مراكز البيانات الخارجية على النحو الآتي: (عدد المصارف ٧٤ + البنك) (ومعدل الوسط الحسابي خمسون الف دولار هي تكلفة حفظ البيانات خارج العراق للمصرف الواحد) يكون الناتج الكلي = (أربعة واربعون مليون واربعة مئة الف دولار) سنوياً. إضافة الى هذه التكلفة هناك تكلفة الدعم التقني واجور الاتصالات والتدريب من مصادر وشركات تدريب دولية عالية الكلفة ثم تقريبها البيئة المصرفية العراقية ويمثل هذا بيئة البنوك الدولية لهذه الشركات يتبع هذا شراء ونصب الأجهزة والمعدات وتنصيب أنظمة التشغيل والبرمجيات متنوعة ومن مصادر مختلفة من الأسواق العالمية وكل مصرف له سوق. ان حفظ وإدارة البيانات ٧٤ مصرف + البنك المركزي يكون بشكل (كل مصرف متفق مع شركات حفظ وإدارة وحوكمة البيانات او له طريقة حفظ البيانات وتقديم الدعم التقني والتجهيز والتدريب للحصول على شهادات تدريب دولية إضافة الى امر أخرى من أبواب الصرف شاهدناها ونحن في واجبنا العملي مثلاً إضافة نظام على النظام المصرفي يعني كل مصرف يشتري نظام برمجي كل مصرف يطبق هذه الضوابط والتعليمات الصادرة من البنك نرجع للمعادلة ونحسب حجم الهدر كلي للمصارف كافة). ان المصارف كافة تطبق التعليمات والضوابط. او يريد المصرف توفير او يقدم خدمات تقنية تنافسية تفضله على باقي المصارف او لخدمة الجمهور المصرفي او يكون بالترتيب المتقدم على القطاع المصرفي بتقييم الجهات الرقابية فهو يصرف الكثير من الأموال ويتعرض للمخاطر. ان هذه دوافع كافية وفق راي العاملين في القطاع المصرفي تجعلنا اذا توحد الجميع على تأسيس

هذا المشروع تكون عملية حفظ وتأمين وإدارة وحوكمة وسير العمليات المصرفية بشكل امن وبشكل مركزي وبتكلفة اقل او حتى لو حفظة هذه البيانات خارج البلد تكون موحدة وبشكل رسمي واتفاق دولي .

٢.١ - الازمات المصرفية والمحافظة على مؤشرات الاستقرار المصرفي

لاسباب يمر المصرف بأزمة مالية داخلية او خارجية وهو غير قادر على الالتزام وتهبط مؤشرات المصرف ويطلب بالتسديد الالتزامات المصرفية والقانونية لجمهور المصرفي او للبنك المركزي او باقي المصارف ويصبح المصرف من المصارف الضعيفة او لا يعرف كيف تدار أموال المصرف وتتقاذف المشاكل من الجمهور المصرفي ويفقد المصرف زبائنه ويصبح توجه المصرف الخروج من الازمة او التسويات بخسارة كبيرة ولا يفكر بالتطوير وانما لحل مشكلته المالية يتجه للاقتراض او بيع موجوداته ولا يوفي بالتزاماته اتجاه الجمهور المصرفي وغيرها من الازمات يمر المصرف

كل هذا ممكن ان يرجع المصرف بكامل قوته !!! اذا كان جميع افراد المصرف متماسكين ومقتنعين بعملهم ومؤمنين بتاريخهم المصرفي ولأنهم للمصرف ولا يتبادلون التهم ولا يزايدون على القيم والأخلاق المهنية بينهم وتكون سياسة المصرف شذوهم من الإدارة والعاملين في المصرف ممكن يسيطر المصرف امام اصعب التحديات ويضطر البنك المركزي الى المحافظة على مستقبل هذا المصرف الطموح والجدي والمهني وتقديم المبادرات وتقديم الخبرة المصرفية ومساعدة إدارة المحترمة والملتزمة بتعليمات وضوابط البنك المركزي التي تهدف الى تقديم الخدمات للمجتمع والجمهور المصرفي ولدينا في البنك سيناريوهات كثيرة نفتخر بها في الحفاظ على مؤشرات الاستقرار في القطاع المصرفي . او يتجه المصرف تحت لجنة إدارة الازمات المالية ثم لجنة الوصايا من البنك المركزي وبهذا يستغنى عن خدمات إدارة المصرف الضعيف المتعثر صاحب المشاكل ويتأثر التاريخ المهني لإدارة وموظفين

المصرف وتزداد التداعيات على المصرف وعلى البنك وتنهار الثقة في القطاع المصرفي والجمهور المصرفي .

٣.١- أهمية المشروع :

١. تأسيس بنية تحتية تحافظ على بيانات القطاع المصرفي العراقي.
 ٢. تحضير مركز تدريب تقني لتهيأت الشباب لمواكبة التطورات التقنية الدولية.
 ٣. السيطرة على التطورات التقنية والتطورات البرمجية ووضعها لخدمة القطاع المصرفي.
 ٤. تعزيز ثقة الجمهور المصرفي داخلياً وخارجياً.
 ٥. يزيد من قوة القطاع المصرفي في استمرارية الأعمال.
 ٦. قدرة المصرف في تنوع تقديم الخدمات المصرفية للجمهور المصرفي.
 ٧. تعزيز الشمول المالي في استمرارية الاعمال لدى القطاع المصرفي.
 ٨. قدرة المصرف لدعم أنظمة المدفوعات.
 ٩. حماية القطاع المصرفي من الهجمات السيبرانية.
 ١٠. يساعد على رفع مؤشرات الاستقرار المالي للنظام المصرفي.
 ١١. يدعم القطاع المصرفي في السيطرة على الكوارث والتغيرات المناخية.
 ١٢. توضيح مواطن القوة والضعف للقطاع المصرفي .
 ١٣. توفير الأموال التي تصرف على حماية البيانات المصرفية كل شهر.
 ١٤. توفير الأموال التي تصرف على شبكات الاتصالات .
- وبالتالي ان هدف ورقة العمل هذه هو ان تحفظ جميع المصارف بياناتها في منظومة بيانات موحد داخل العراق لتجنب المخاطر والخروقات الأمنية والتقنية والسيبرانية، وفق معايير دولية ليقضي على هذه المعاناة المصرفية.

٤.١ - مراحل المشروع

١.٤.١ - مرحلة الاعداد

١. يكون البنك المركزي العراق اكبر الداعمين ثم المصارف هم الأعضاء في المشروع.

٢. التنفيذ يكون من قيادات مهنية لها تاريخ في البنك المركزي والقطاع المصرفي واختيار شباب مهنيين من القطاع المصرفي .

٣. بإشراف الدوائر الرقابية للبنك المركزي ورابطة المصارف للقطاع المصرفي.

٢.٤.١ - مراحل المشروع:

١. التدريب والتوعية لأهمية المشروع للبنك المركزي والقطاع المصرفي .
٢. اصدار التعليمات المقترحة للمشروع وتدريب البنك والقطاع المصرفي .
٣. اصدار تعليمات موحدة شاملة ونهائية للمشروع واعلانها والتدريب على تطبيقها.

٣.٤.١ - مرحلة التنفيذ:

١. اختيار موقع جغرافي لقطعة ارض لتأسيس DC وفق معايير دولية.
٢. تحديد اختيار مواقع جغرافية لتعافي من الكوارث DR.
٣. التعلم والتدريب من دول لها تجارب بنصب المعدات والتجهيز .
٤. تجهيز الموقع بالمعدات الفنية والبرمجية ومن منشأ ذو جوده عاليه.

٢ - المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢ - عدد وقيمة الحركات المالية المصرفية بشكل عام :

من المؤشرات الجيدة للمصرف هو ارتفاع حركة الأموال وان ارتفاع عدد الحركات المالية الالكترونية المصرفية الداخلية والخارجية بالعملة المحلية والعملة الأجنبية من(الدائن والمدين) هو أحد المؤشرات الرئيسية لتحريك الأموال وتطور الاقتصاد من خلال تشغيل الايادي العاملة وزيادة نسبة تنوع الخدمات المصرفية وزيادة نسبة الشمول المالي (Financial Inclusion) وتنوع أنظمة المدفوعات في البنك المركزي العراقي والوفاء بالتزامات القطاع المصرفي للجمهور المصرفي بكل الضروف. كما

وان العراق من الدول المهمة اقتصاديا من خلال انتشار المصارف المختلفة والبالغة عددها ٧٤ مصرف حكومي وخاص ما بين اسلامي وتقليدي، محلي وأجنبي، (وفق تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠٢١ للبنك المركزي العراقي)، حيث ان لكل مصرف من المصارف فروع مرخصة ومنتشرة في جميع انحاء العراق بصفة رسمية ويتم التبادل المالي (Exchange) عبر النظام المصرفي الالكتروني لكل مصرف وفروعه حيث كل مصرف يمتلك (Core Bank System) ويكون تبادل الحركات المصرفية من الدائن والمدين بين الجمهور المصرفي الشخصي والمعنوي داخليا وفق انظمة المدفوعات وبالعملة المحلية وخارجيا وفق نظام التحويل الخارجي بالعملة الاجنبية اي انه نظام برمجي (Software System)، او بما يسمى بالحركات المالية الالكترونية. وان اجمالي عدد الحركات المالية الالكترونية لكل مصرف ضمن النظام المصرفي الالكتروني وفروعه المنتشرة في بغداد والمحافظات والذي يضم عمليات القطاع المصرفي المرخصة كافة والعمليات المالية للمؤسسات الحكومية تتراوح بين خمسة الاف حركة الى عشرة الاف حركة مالية الكترونية (من الدائن والمدين) سنويا وبقيمة مالية كبيرة.

اذ يقدر مجموع الحركات المالية الالكترونية من (الدائن والمدين) وقيمتها المالية لعام ٢٠٢١ من النظام المصرفي بالنسبة للبنك المركزي العراقي وفروعه مع المصارف كافة والمؤسسات الرسمية كافة بقيمة مالية (١,٣٩٠,٣٩٨,٣٢٧.٩٧٦.٧٩٠,٠٠٠) بمعنى تريليونات من قيمة الحركات المالية العملة المحلية العراقية ويبلغ عدد الحركات (٥,٦٦.١٦٦) حركة مالية الكترونية سنويا. من هذه الحركات المالية الالكترونية، تعرف حجم التبادل التجاري داخليا بالعملة المحلية وخارجيا بالعملات الأجنبية وبشكل رسمي. ان الحركات المالية الالكترونية (الدائن والمدين) للمصارف كافة ومقدار عددها ومقدار القيمة المالية وكمية حجم البيانات الناتجة وكمية درجة السرية لهذه البيانات المراد خزنها داخل المصرف او في المواقع البديلة والمواقع المساندة داخل او خارج البلد وبكلفة حفظ البيانات التي يدفعها المصرف شهرياً لتأمين حفظ وسير هذه

البيانات الإلكترونية المصرفية المهمة بتكلفة تتراوح بين (٢٠٠٠٠ الى ٥٠٠٠٠) دولار امريكي وهذا الحال على المصارف كافة وبضمنها البنك المركزي وبهذا..... يكون معدل التكلفة المالية لإدارة بيانات القطاع المصرفي والبنك المركزي (أربعة واربعون مليون واربع مائة الف دولار). (أربعة وستون مليار وثمان مئة وستون الف دينار). حيث ان المصارف ملتزمة مع جمهورها المصرفي بتوفير الخدمات المصرفية والمنتجات المصرفية وتوفير الشمول المالي وتطبيقات أنظمة المدفوعات والحوالات الخارجية ولكن مصارفنا تعاني من حفظ البيانات المصرفية الالكترونية وتقديم الدعم التقني داخليا وخارجيا الامر الذي دعى لتقديم هذا المقترح ضمن ورقة العمل . من المخاطر المحتملة في القطاع المصرفي هي فقدان البيانات والحركات المالية الالكترونية الرسمية اليومية من الدائن والمدين في الإدارة العامة او في احد الفروع او تسريب هذه البيانات. بالتأكيد ستؤدي الى مشكلة كبيرة تؤدي الى زعزعة الثقة وزيادة التداعيات على القطاع المصرفي والبنك المركزي.

٢.٢ - توجهات وسياسة المشروع

١. تأسيس منظومة حفظ وإدارة بيانات القطاع المصرفي وحوكمتها تكون موحد وبإشراف رابطة المصارف العراقية ودعم البنك المركزي العراقي.
٢. ان مركز البيانات هو استثمار للقطاع المصرفي.
٣. ان المشروع له إيرادات عالية.
٤. استمرارية اعمال مركز البيانات رغم المخاطر يدعم التزام القطاع المصرفي للجمهور.
٥. إمكانية تأسيس مركز بيانات (Data Center) ومراكز التعافي (Disaster Recovery) جديدة وكثيرة منتشرة داخل وخارج العراق تخدم المؤسسات المالية وغيرها.
٦. يمتلك مركز البيانات مركز تدريبي وتقني بتخصصات متجددة دوليا ويدعم البنية التحتية.

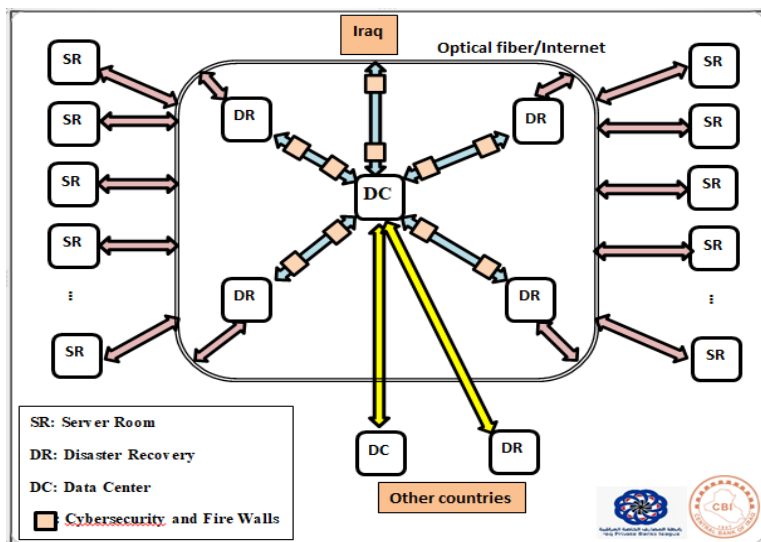
٧. مركز البيانات هو مشروع اقتصادي يحفظ هدر الأموال ل ٧٤ مصرفاً مقابل حفظ البيانات المصرفية خارج البلد ومعرض للمخاطر.
٨. مركز البيانات هو مشروع أمني يحفظ سرية البيانات للقطاع المصرفي.
٩. مركز البيانات هو مشروع متجدد ومتطور مع التطور الدولي للتقنيات البرمجية.
١٠. توفير فرص عمل للشباب وبمختلف التخصصات وبأعداد كبيرة.
١١. ان هذا الصرح يعد مرجع لطلاب الدراسات لدراسة التنبؤات المستقبلية والتضخم المالي والنمو المالي وبالتالي رسم السياسات المصرفية القادمة.
١٢. تأمين حفظ البيانات في مواقع امنه بعيدة عن المخاطر.
١٣. السرعة في نقل البيانات عبر تنوع تقنيات الاتصالات السلكية واللاسلكية.
١٤. يدعم هذا المركز المستثمرين في مجال التعليم العالي والبحث العلمي وبكافة المجالات التقنية والمصرفية التطبيقية وذلك لتوفر البيانات المالية المتنوعة.
١٥. لأول مرة في العراق يتم تأسيس مركز بيانات عراقي مصرفي موحد.
١٦. مواكبة كثير من الدول حتى البسيطة التي تمتلك هذا المشروع.
- ٣.٢- **متطلبات مقترح تأسيس منظومة موحد لإدارة البيانات المصرفية**
- ١.٣.٢- **النقطة الأولى:** ترشيح إدارة لقيادة المشروع من شخصيات القطاع المصرفي المعروفة تضع الشروط والتعليمات والضوابط لاختبارات المتقدمين من مختلف التخصصات وترشح لجنة لإدارة المشروع ولجنة فنية ولجنة محاسبية.
- ٢.٣.٢- **النقطة الثانية:** اختيار موقع جغرافي امن في قلب العاصمة وفق البيئة الجغرافية العراقية واختيار مواقع التعافي من الكوارث وفق معايير دولية.
- ٣.٣.٢- **النقطة الثالثة:** تأسيس الموقع الرئيسي وتجهيزه بمنظومة لإدارة بيانات القطاع المصرفي وذو جودة عالية مع مواقع التعافي من الكوارث والتي تكون زيادتها تدريجيا والغرض منها خزن البيانات الالكترونية بأكثر من موقع لغرض الدعم.
- ٤.٣.٢- **النقطة الرابعة:** دعم التدريب التقني المصرفي واختيار شباب فني كفؤ وترشيح قيادة تقنية مصرفية.

٥.٣.٢- النقطة الخامسة : اختيار منشاء ذو جودة عالية لتجهيز المعدات المطلوبة واختيار منشاء لتجهيز البرمجيات المطلوبة .

٦.٣.٢- النقطة السادسة: اختيار مصادر متنوعة من الطاقة الكهربائية لتشغيل المشروع وتأمين التيار الثابت.

حسب المخطط التوضيحي في شكل (١)، حيث يحتوي على مركز موحد لحفظ بيانات المصارف كافة ويكون تحت دعم البنك المركزي العراقي واشراف رابطة المصارف العراقية. ويكون المركز مرتبط مع المصارف عبر شبكات اتصالات مؤمنة ضد التسريب والتلاعب (Cybersecurity and Fire Walls). ويكون المركز مرتبط أيضا مع مراكز التعافي (Disaster Recovery). تكون شبكات الاتصالات اما سلكية عبر القابلات الضوئية واما لاسلكية ومؤمنة في الحالتين لضمان عمل شبكات الاتصالات البديلة في حالة الطوارئ

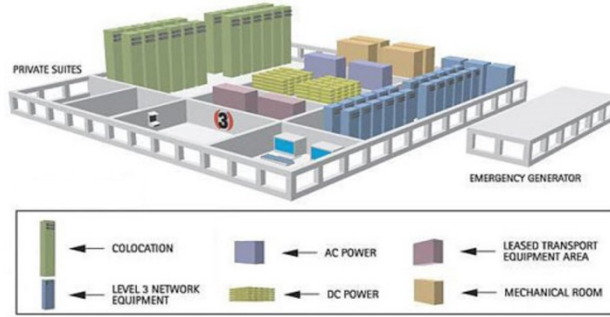
شكل (١) المخطط التوضيحي لمركز حفظ البيانات الموحد



وممكن ان يرتبط المركز المحلي الموحد (Data Center) الذي يمثل المصارف كافة مع مركز خارجي لاغراض الطوارئ ويقع في احدى الدول الصديقة (وليس كما

هو حاصل الان). شكل (٢) يوضح المعدات الضرورية لمركز حفظ البيانات اللازمة للعمل التي تصنف تقنيا انها ضمن الاجيال الحديثة.

شكل (٢) توزيع معدات مركز حفظ البيانات الموحد



ان أنواع معدات مراكز البيانات المستخدمة في المصارف تحتوي أجهزة تشغيل الانترنت (Routers) ومفاتيح (Switches) والسيرفرات وأجهزة الحاسوب وغيرها كما في الشكل (٣).

شكل (٣) معدات مركز حفظ البيانات الموحد



يتم انشاء مركز البيانات (Data Center) في العاصمة بغداد تحت اشراف وتحكم رابطة المصارف العراقية ودعم البنك المركزي العراقي ويتم توزيع مواقع التعافي

(Disaster Recovery) في إحدى المحافظات الشمالية وإحدى المحافظات الجنوبية وكذلك في إحدى المحافظات الشرقية وأخرى في إحدى المحافظات الغربية من عراقنا الحبيب.

يتم التواصل بين مركز حفظ البيانات الموحد ومراكز التعافي عبر القابلات الضوئية أو الشبكة اللاسلكية وهي موجودة بالفعل. كذلك المصارف فسترتبط عبر غرفها الخاصة (Server Room) مع مركز البيانات الموحد عبر نفس وسائط الاتصال أعلاه. وستكون هذه وسائط الاتصال مؤمنة بجدار ناري (Fire Wall) وكذلك محصنة ضد التسرب (Cybersecurity Wall).

إضافة إلى البنى التحتية الموضحة أعلاه، فإن هذه المعدات يتم برمجتها وفق تقنيات الذكاء الاصطناعي التي بلغت الآن مراحل متقدمة من التطور باستخدام البرمجة بتعليم الآلة (Machine Learning). وأن بلدنا الحبيب فيه من الكوادر البشرية القادرة على العمل في هذه المراكز من مهندسين ومبرمجين وغيرهم.

١. نبذة عن المعايير الدولية

٢. المعيار الدولي ISO 22301 استمرارية الأعمال

الغرض من هذا المعيار هو التحضير وتوفير والحفاظ على الضوابط والقدرات لإدارة القدرة الكلية للمؤسسة على الاستمرار في العمل أثناء الاضطرابات. في تحقيق ذلك، فإن المنظمة هي:

أ) من منظور الأعمال:

١) دعم أهدافها الاستراتيجية.

٢) خلق ميزة تنافسية.

٣) حماية وتعزيز سمعتها ومصداقيتها.

٤) المساهمة في المرونة التنظيمية.

ب) من منظور مالي:

١) الحد من التعرض القانوني والمالي.

(٢) تقليل التكاليف المباشرة وغير المباشرة للاضطرابات.

(ج) من وجهة نظر الأطراف المعنية:

(١) حماية الأرواح والممتلكات والبيئة.

(٢) النظر في توقعات الأطراف المعنية.

(٣) توفير الثقة في قدرة المنظمة على النجاح.

(د) من منظور العمليات الداخلية:

(١) تحسين قدرتها على البقاء فعالة أثناء الاضطرابات.

(٢) إثبات السيطرة الاستباقية على المخاطر بشكل فعال وكفاء.

(٣) معالجة نقاط الضعف التشغيلية.

٣- المبحث الثالث

٣.١- المعيار الدولي ISO 20000 تقنية المعلومات

تشكل ISO (المنظمة الدولية للتوحيد القياسي) و IEC (اللجنة الكهروتقنية الدولية) النظام المتخصص للتوحيد القياسي في جميع أنحاء العالم. تشارك الهيئات الوطنية الأعضاء في ISO أو IEC في تطوير المعايير الدولية من خلال اللجان الفنية التي أنشأتها المنظمة المعنية للتعامل مع مجالات معينة من النشاط الفني. تتعاون اللجان الفنية ISO و IEC في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وتشارك في العمل منظمات دولية أخرى، حكومية وغير حكومية، بالتنسيق مع ISO و IEC. في مجال تكنولوجيا المعلومات، أنشأت ISO و IEC لجنة فنية مشتركة، ISO / IEC JTC 1.

٣.٢- المعيار الدولي ISO 27002 أمانة البيانات

من الضروري أن تحدد المنظمة متطلبات أمن المعلومات الخاصة بها. هناك ثلاثة مصادر رئيسية لمتطلبات أمن المعلومات:

(أ) تقييم المخاطر التي تتعرض لها المنظمة، مع الأخذ في الاعتبار استراتيجية العمل الشاملة للمنظمة وأهدافها. يمكن تسهيل ذلك أو دعمه من خلال تقييم المخاطر

الخاصة بأمن المعلومات. يجب أن يؤدي ذلك إلى تحديد الضوابط اللازمة لضمان أن المخاطر المتبقية على المنظمة تفي بمعايير قبول المخاطر الخاصة بها.

ب) المتطلبات القانونية والتشريعية والتنظيمية والتعاقدية التي يتعين على المنظمة والأطراف المعنية (الشركاء التجاريين ومقدمي الخدمات وما إلى ذلك) الالتزام بها وبيئتهم الاجتماعية والثقافية.

ج) مجموعة المبادئ والأهداف ومتطلبات العمل لجميع خطوات دورة حياة المعلومات التي طورتها المنظمة لدعم عملياتها.

٣.٣ - شروط انشاء منظومة مركز حفظ البيانات الموحد

- هناك عدة عوامل يجب تأمينها لإنشاء هذه المنظومة وبالإمكان تلخيصها كما يلي:
١٧. اختيار موقع جغرافي لتأسيس مركز بيانات وفق معايير دولية.
 ١٨. اختيار مواقع لتأسيس مواقع التعافي لمركز البيانات.
 ١٩. تهيئة هذه المواقع لاستيعاب البنى التحتية لأجهزة مركز البيانات ومواقع التعافي.
 ٢٠. تكون مناطق مواقع التعافي موزعة على مناطق متفرقة وضمن مناطق امنة.
 ٢١. تأمين تيار كهربائي ثابت وتيار كهربائي مساند لأغراض الطوارئ يضمن استمرارية الاعمال.
 ٢٢. تأمين أجهزة تبريد مركزي.
 ٢٣. نصب أجهزة سحب الانبعاثات الحرارية الناتجة من استمرار تشغيل الأجهزة.
 ٢٤. تأمين أجهزة انذار مبكر وكاميرات مراقبة.
 ٢٥. تأمين شبكات اتصال وشبكات اتصالات مساندة لأغراض الطوارئ تضمن استمرارية الاعمال.
 ٢٦. تأمين أجهزة خزن البيانات وبرامجيات متطورة.
 ٢٧. توفير قاعات حصينة لنصب أجهزة مركز البيانات واستضافة البيانات المصرفية بعد التأكد من جاهزية الموقع.
 - وتأمين أجهزة الخوادم البيانات (Server).

٢٨. تهيئة الكوادر الشبابية الكفوءة للعمل بالمشروع وفق تخصصات دقيقة.
٢٩. عقود الاشتراك بخزن البيانات المصرفية وفق شروط تقنية والية قانونية.
٣٠. تمويل المشروع متروك الى مدى أهمية هذا المشروع على مستقبل البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي ولتعزيز ثقة الجمهور المصرفي داخليا وخارجيا.
٣١. زيادة الاستقرار المالي للنظام المصرفي.

٤ - المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤ - الاستنتاجات

يمكن ايجاز الاستنتاجات بالنقاط التالية:

٣٢. هذا المشروع هو مؤشر دولي بان العراق منطقة امنة ومتغلب على المخاطر كافة.
٣٣. يساهم المشروع بتعزيز ثقة الجمهور المصرفي محليا وتعزيز ثقة العالم خارجياً.
٣٤. هذا المشروع يرفع ويوثق قدرة العراق العلمية دوليا رغم المؤثرات.
٣٥. تأسيس مركز بيانات خاص بالقطاع المصرفي ولأول مرة في القطر.
٣٦. تأسيس مركز بيانات خاص بالقطاعات والوزارات الأخرى.
٣٧. بإمكان هذا المركز ان يحفظ البيانات الخاصة بالوزارات والدوائر الأخرى لقاء أجور مناسبة.

٣٨. إمكانية تخصيص جزء من المركز لأرشفة الوثائق.

٣٩. ان اشراف رابطة المصارف العراقية يعزز ثقة القطاع والجمهور المصرفيين بهذا المشروع.

المصادر

تم انشاء ورقة العمل هذه اعتمادا على المصادر ادناه:

١. تقرير الاستقرار النقدي والمالي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠٢١.

<https://www.ina.iq/164980--2021.html>.

٢. المعيار الدولي ISO 22301 استمرارية الاعمال.

<https://www.iso.org/standard/75106.html>

٣.المعيار الدولي ISO 20000 تقنية المعلومات.

<https://www.iso.org/standard/70636.html>

٤.المعيار الدولي ISO 27002 امنية البيانات.

<https://www.iso.org/standard/75652.html>

٥.تجارب دولية في الدول العربية ودول العالم.

تقييم جودة الخدمات المصرفية الرقمية من وجهة نظر الزبون: دراسة استطلاعية

لعدد من المصارف الاهلية في مدينة الموصل

Assessment of the Quality of Digital Banking Services from The Customer's Point of View: An Exploratory Study for A Number of Private Banks in The City of Mosul

د. عمر علي اسماعيل

زهراء سمير عبد الباري

جامعة الموصل/ كلية الادارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث الى التعرف على مستوى جودة الخدمات المصرفية الرقمية المقدمة في المصارف الاهلية في مدينة الموصل ومستوى رضا الزبون عن هذه الخدمات، وهو بذلك يحاول اطلاق مدراء هذه المصارف عن ادراكات الزبائن نحو جودة الخدمات المصرفية الرقمية المقدمة في مصارفهم، تم اختيار عينة قصدية من الزبائن المتعاملين مع المصارف الاهلية في مدينة الموصل شملت (٨٢) زبون، واعتمد الباحثان على استبانة لقياس مستوى رضا الزبائن حول جودة الخدمات الرقمية، وتم تحليلها اعتماداً على تحليل الفجوات، وتوصل البحث الى إجابات لتساؤله الرئيس حول كيفية تقييم مستوى جودة الخدمات الرقمية المقدمة لزبائن المصارف الاهلية في مدينة الموصل وفقاً لأبعاد الجودة الرقمية.



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٥١٠-٤٨٧

وتوصل البحث الى ان زبائن المصارف الاهلية في مدينة الموصل ينظرون الى بُعدي الاستجابة وسهولة الاستخدام كأكثر الابعاد التي ترضيهم، ووفق هذه الاستنتاجات قدم البحث مقترحات حول تحسين جودة الخدمات الرقمية كان من بينها البدء في تنفيذ إجراءات الكشف عن القصور الناتج عن رضا الزبون السلبي تجاه خدمة الفائدة التي أشرت ضعف بائن في ممارسات جودة الخدمات الرقمية المقدمة.

الكلمات المفتاحية: جودة الخدمات الرقمية، الخدمات المصرفية، المصارف الاهلية

Abstract:

The research aims to identify the level of quality banking services provided in private banks in the city of Mosul and the level of customer satisfaction with these services. Thus, he is trying to inform bank managers about customers perceptions about the quality of digital banking services provided in their banks. An intentional sample of clients dealing with private banks in the city of Mosul was selected, and it included (82) clients. The researchers relied on a questionnaire to measure the level of customer satisfaction about the quality of digital services. It was analyzed using gap analysis. The research found answers to its main question about how to assess the level of quality of digital services for clients of private banks in the city of Mosul, according to the dimensions of digital quality, it was found that the clients of private banks in the city of Mosul look at the dimensions of response and ease of use as the dimensions that satisfies them the most. According to these answers, the research presented proposals about improving the quality of digital services. Including starting to implement procedures to detect the shortcomings resulting from negative customer satisfaction towards the interest service. Which indicated a clear weakness in the practices of the quality of digital services provided.

Keywords: the Quality of Digital Banking Services , Banking Services Private Banks .

المقدمة

يستمر التحول الرقمي والابتكار في إنشاء طرق أفضل وأسهل وأسرع للقيام بالأشياء، في عالم باتت الرقمنة فيه أسلوب حياة، فإن تجربة الزبون للخدمات الرقمية تجاوزت احتياجاته ليرتفع السقف الى الإيفاء بمتطلبات الجودة في الخدمات الرقمية المقدمة له الجيدة، ولم يعد تحقيق الجودة الرقمية والحفاظ عليها مسألة تقنية فقط، بل إنها ميزة تنافسية وقضية تجارية تستهدفها المصارف والبنوك، أضف الى ذلك فإن توقعات الزبائن مرتفعة ومتزايدة، وتحتاج هذه المصارف إلى تحديد الأولويات وفقاً لذلك. ومن المعروف أن تجربة الزبون اليوم للخدمة الرقمية المصرفية ذات الجودة العالية هي مطلب العديد من الزبائن، فكم مرة ستعيد تحميل صفحة ويب أو تحاول ان تنجز حوالات مصرفية سريعة أو تفتح حسابات مصرفية أو تنجز عمليات السحب والايداع، اذ تمتلك المصارف الرائدة في هذا المجال بضع ثوانٍ على الأكثر لتزويد زبائنهم المحتملين بخدمات رقمية عالية الجودة، اذ أن معظم الزبائن يفتقرون إلى الصبر مع رداءة الجودة، ويعزفون عن تلقي الخدمة الرقمية بناءً على تجربة سيئة.

وعلى الرغم من تناول الباحثين ابعاد الجودة للخدمات الرقمية كدراسات (Parasurman, *et.al.*, 2000; Asadpoo & Abolfazli, 2016; AL-Hawary)

(AL-Smeran, 2017; Mahrakani, *et.al.*, 2021)، الا ان ابعاد جودة

الخدمات المصرفية الرقمية لم يتم تحديدها ودراستها وعلى الأقل في البيئة العراقية وهو ما يؤثر قيمة بحثنا الحالي.

ووفقاً لذلك صيغت مشكلة البحث بعدة تساؤلات تمحورت حول كيفية تقييم مستوى جودة الخدمات الرقمية المقدمة لزبائن المصارف الاهلية وفقاً لأبعاد الجودة الرقمية، وخطى البحث لنفسه هدفاً رئيساً في الكشف عن أبعاد جودة الخدمات المصرفية الرقمية وتقييم مستوى جودتها من وجهة نظر زبائن المصارف الاهلية في مدينة

الموصل ووفقاً لستة ابعاد هي (الأمان والخصوصية والاستجابة وسهولة الاستخدام وتصميم الموقع والراحة والفائدة)، ولتحقيق هذا الهدف تأطر البحث في محورين، ضم الأول التأطير النظري لأبعاد جودة الخدمات المصرفية الرقمية في حين جاء المحور الثاني بعنوان منهجية البحث وإطارها التطبيقي.

١- المبحث الاول: منهجية البحث

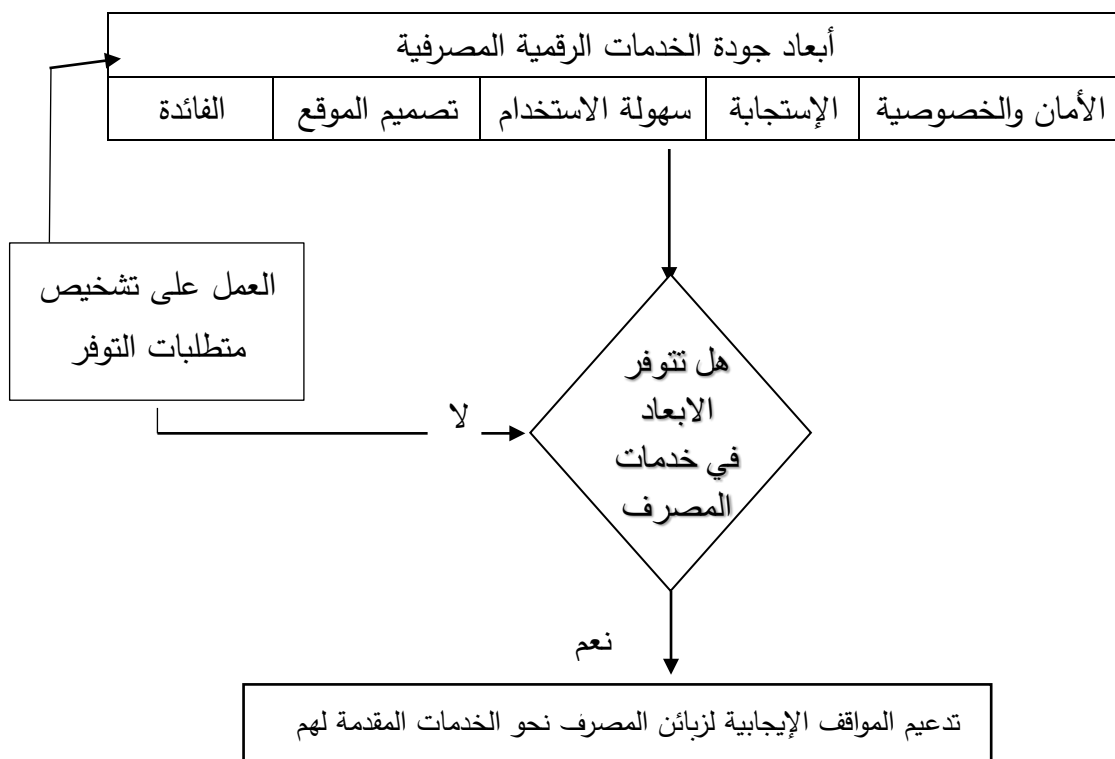
١. ١- مشكلة البحث: في ظل تعدد الخيارات المقدمة للزبائن وخاصة الخدمات المصرفية، بسبب تداعيات العولمة وتحرير الخدمات المالية وانفتاح الأسواق، فقد دفعت المصارف لتقديم خدماتها عبر مواقعها الرقمية، في طريقة جديدة تساهم في رضا الزبون خاصة مع التطورات التكنولوجية والاتجاه نحو تقديم الخدمات عن بعد، وفق هذا التصور حاول الباحثان التعرف على اتجاهات إدارات المصارف حول الخدمات الرقمية المقدمة لزبائنهم وما هي تصورات الزبائن حول جودة هذه الخدمات، وبذلك أجرى الباحثان عدد من الزيارات الميدانية للمصارف الاهلية في مدينة الموصل تمخضت هذه الزيارات عن اجابات لتساؤلات طرحها الباحثان حول طبيعة الخدمات الرقمية المقدمة لزبائنهم ومستوى جودتها، وكشفت المقابلات عن عدم المام مدراء المصارف بأبعاد جودة الخدمات المصرفية الرقمية، أضف الى ذلك عدم معرفة مدراء المصارف رد فعل الزبون حول مستوى جودة هذه الخدمات، ومن ثم تمحورت مشكلة البحث بالتساؤل الرئيسي حول كيفية تقييم مستوى جودة الخدمات المصرفية الرقمية المقدمة لزبائن المصارف الاهلية وفقاً لأبعاد الجودة الرقمية؟ والذي فُصل الى مجموعة من الاسئلة الفرعية الاتية:

- ماهي ابعاد جودة الخدمات المصرفية الرقمية؟
- كيف يمكن تقييم مستوى جودة الخدمات المصرفية الرقمية؟
- ما هو مستوى رضا زبائن المصارف الاهلية في مدينة الموصل حول جودة الخدمات المصرفية الرقمية؟

١. ٢- أهمية وهدف البحث: تكمن أهمية البحث في مساعدة مدراء المصارف الاهلية في مدينة الموصل على التعرف على ابعاد جودة الخدمات المصرفية الرقمية وقياس مستوى رضا زبائنهم حول جودة هذه الخدمات، ومن ثم فان البحث يختط لنفسه هدافاً رئيساً يتمثل في الكشف عن أبعاد جودة الخدمات المصرفية الرقمية وتقييم مستوى جودتها من وجهة نظر زبائن المصارف الاهلية في مدينة الموصل.

١. ٣- مخطط البحث الفرضي: استكمالاً لمتطلبات المعالجة المنهجية لمشكلة البحث والوصول إلى تحقيق أهدافه، في ضوء إطاره النظري والتطبيقي، تم بناء مخطط البحث ليعبر عن مسار البحث والالية والمراحل التي يتم فيها جمع وتحليل البيانات والمعلومات للوصول الى النتائج المرجوة ومناقشتها، والشكل (١) يوضح مخطط البحث.

الشكل (١): مخطط البحث الفرضي



١. ٤- **فرضيات الدراسة:** بناء على ما جاء بمخطط الدراسة فقد تم صياغة فرضيات

الدراسة المستمدة من هذا المخطط وكما يأتي:

الفرضية العدمية: عدم تحقق رضا الزبون حول جودة الخدمات المصرفية الرقمية المقدمة في المصارف الاهلية في مدينة الموصل.

الفرضية البديلة: تحقق رضا الزبون حول جودة الخدمات المصرفية الرقمية المقدمة في المصارف الاهلية في مدينة الموصل.

١. ٥- **منهج البحث:** استند البحث في إجراءاته إلى المنهج الوصفي التحليلي وهو أحد المناهج الوصفية التي تساعد في التحليل الشامل للمشكلة المبحوثة، ويتطلب تجميع أكبر قدر من البيانات والمعلومات عن الابعاد المرتبطة بتلك المشكلة، وتوظيف أسلوبين بحثيين في الوقت نفسه هما (المقابلات الشخصية والاستبانة).

١. ٦- **أساليب جمع البيانات والمعلومات:** اعتمد الباحثان في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالبحث على الاساليب الاتية:

- الاستعانة بالمصادر العربية والاجنبية فضلا عن الدوريات والرسائل لتغطية الجانب النظري ودعم الجانب التطبيقي.

- المقابلات الميداني: تم اجراء العديد من المقابلات الميدانية مع مدراء المصارف وزيائهم

- استمارة الاستبانة: تم اعداد استمارة الاستبانة للحصول على بيانات ومعلومات تتعلق بالجانب الميداني للبحث، تألفت الاستبانة من محورين محاول الأول يتعلق بالمعلومات الشخصية للمجيب والثاني يتعلق بأبعاد جودة الخدمة الرقمية.

١. ٧- **الاساليب الاحصائية المستخدمة في البحث:** اعتمد الباحثان في تحليل البيانات على عدد من الأدوات الإحصائية المتمثلة بالتكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري ونسبة الاستجابة لكل بُعد من ابعاد جودة الخدمات المصرفية الرقمية.

١. ٨- مجتمع وعينة البحث: شمل مجتمع البحث على المصارف الاهلية في مدينة الموصل والبالغ عددهم (١٠) مصارف، وتم اختيار (١٠٠) زبون من الزبائن المتعاملين مع هذه المصارف، وتم توزيع (١٠) استمارات لزبائن كل مصرف وبلغت عدد الاستمارات المسترجعة الصالحة للتحليل (٨٢) استمارة بنسبة استجابة (٨٢%)

٢- المبحث الثاني: التأطير النظري

٢. ١- ابعاد جودة الخدمات المصرفية الرقمية

تعد الخدمات المصرفية الرقمية وجودتها من المفاهيم الحديثة نسبياً، المرتبطة بالتطورات التكنولوجية التي ظهرت في عالمنا الجديد، فهي تساهم في تعزيز أعمال المصرف وزيادة كفاءته وإعطائه ميزة تنافسية، لذا بات التطبيق مطلباً في أي منظمة مصرفية للحفاظ على الجدوى والاستمرارية. والمصارف التي لا تقدم خدماتها المصرفية الرقمية بمستوى جودة عالي ستخفي بلا وجود بعد الآن، على وفق ذلك يتناول هذا المحور الجوانب الآتية:

٢. ١. ١- ماهية جودة الخدمة المصرفية الرقمية

تشير الخدمات المصرفية الرقمية إلى الاستفادة من الموارد عبر الانترنت لتقديم خدمات مصرفية، وقد أتاحت الخدمات المصرفية الرقمية إجراء العديد من المعاملات المصرفية مثل تتبع رصيد الحساب، والحصول على كشوفات الحساب الرقمي، ودفع الفواتير عبر الإنترنت، والتسويق عبر الإنترنت، وتحويل الاموال، وطلب الشيكات وطلبات القروض ومدفوعات بطاقات الائتمان (Kalai & Gayathri, 2022, 158)، الجودة على نحو عام هي مطلب لجميع المصارف بغض النظر عن أنشطتها، اذ أنها تشكل عاملاً مهماً لنجاحها، واستغلال الموارد المتاحة امامها، وتحقيق مكانة تنافسية مميزة في الأسواق، وتحظى جودة الخدمات المصرفية الرقمية بنفس الاهتمام اذ تعني الخدمات المصرفية الرقمية عالية الجودة أن مستوى جودة هذه الخدمات يتوافق بالفعل مع توقعات الزبائن (المطيري، ٢٠٢٢، ٢٢٧).

ويشير (محمود ومحمد، ٢٠١٦، ٥) الى جودة الخدمة المصرفية بأنها التقييم العام للزبائن لمدى امتياز الخدمة المقدمة عبر القنوات الرقمية مثل الإنترنت، جهاز الصراف الآلي، والصيرفة الهاتفية. اما (AL-Adwan&AL-Tarawneh,2017,151) فينظر اليها على انها استخدام عمليات مصرفية تتم بطريقة إبداعية باستخدام شبكات الاتصال الرقمية وبالتالي لا يتعين على الزبون الذهاب إلى المصرف. ووفقاً (Singh,2019,311) فإن جودة الخدمة الرقمية المصرفية هي إحدى الخدمات الرقمية المحددة بدقة في البيئة الافتراضية، وقد الغت الخدمات المصرفية الرقمية خدمات الفروع التقليدية في ظل عدم وجود قيود جغرافية وتفاعل شخصي بين الزبائن وموظفي المصرف، وبالتالي جذب الزبائن والاحتفاظ بهم إلى حد كبير يعتمد على جودة الخدمة المصرفية الرقمية. في حين يراها (Joshi,*et.al.*,2022,5) على انها خدمة رقمية آمنة وسريعة وسهلة وفعالة، تُمكنك من الوصول إلى الحساب المصرفي وتنفيذ الخدمات المصرفية عبر الإنترنت ٢٤ ساعة في اليوم وطوال أيام الأسبوع. ويرى الباحثان ان جودة الخدمة المصرفية الرقمية يمكن ان يعبر عنها بمجموعة من المتطلبات التي يجب ان تتوفر في الخدمة المقدمة عبر الانترنت وأجهزة الاتصالات لتلبية رغبات الزبون المتمثلة بالأمان والاستجابة السريعة والدقة وسهولة الوصول والخصوصية وبأقل كلفة ممكنة.

٢. ١. ٢ - ابعاد جودة الخدمات الرقمية المصرفية

ركز العديد من الباحثين على قياس جودة الخدمة الرقمية، ودراسة آثارها في الاسواق الرقمية وحاولوا تحديد أبعاد جودة الخدمة الرقمية عن طريق قياسها بمساعدة ابعاد معينة للخدمة المقدمة، وقد تم تطوير جودة الخدمة الرقمية على مدى السنوات الماضية لخدمة رقمية محددة. تشير الادبيات التي راجعها الباحثان مثل دراسة) عبيد، ٢٠٢١ والمطيري، ٢٠٢٢ و Gayathri & Kalai,2022 و (Omoyele,*et.al.*,2022) إلى أنها أُجريت بشكل أساسي في مجال التسويق عبر

الإنترنت والتجارة الالكترونية وخدمة البيع بالتجزئة عبر الانترنت وخدمة السفر عبر الانترنت والخدمات المصرفية الرقمية، وهذا يعني أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين فيما يتعلف بالأبعاد المهمة لجودة الخدمة الرقمية المصرفية، ويعد كل من (Parasurman, *et.al.*, 2000) اول من تكلم عن ابعاد جودة الخدمات الرقمية، اذ قدموا احد عشر بعد لجودة الخدمات الرقمية هي (الموثوقية والاستجابة والوصول والمرونة وسهولة التنقل والكفاءة والضمان/الثقة والأمان/الخصوصية ومعرفة السعر وجمالية الموقع والتخصيص)،

بينما حددها كل من (AL-Hawary &AL-Smeran,2017,173) بستة ابعاد هي (الموثوقية وسهولة الاستخدام والكفاءة وتصميم الموقع والخصوصية والاستجابة)، اما (Harahap,*et.al.*,2020,7) فحدد ثمانية ابعاد لجودة الخدمات الرقمية هي (الكفاءة وتوفر النظام والوفاء والخصوصية والاتصال والاستجابة وتصميم الموقع والعملية)، ويستعرض الجدول (١) طروحات الباحثين حول ابعاد جودة الخدمات الرقمية المصرفية .

الجدول (١) تصنيف الباحثين لأبعاد جودة الخدمات الرقمية

ت	١
(البحث، السنة)	Asdpoor& Abolfazi,201 6
الموثوقية	*
المعلومية	
الاعتمادية	
الكفاءة	
تصميم الموقع	
جودة الشبكة	
التخصيص اضشاء الطليح	
الشخص،	*
توافر النظام	*
الأمان والخصوصية	*
الوفاء	*
سهولة الاستخدام	
الاستجابة	
الضمان	
التعاطف	
القائدة	
كفاءة الاستخدام	
احتكالية الوصول	
الاتصال	
الراحة	
الثقة	
الابتكار	
الأدراك	

٢	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣		
المجموع	Joshi,et.al,20 22	Mahraka ni,et.al. 2021	Harahap,et.al. 2020	الحر الحشفة, ٢٠١٩	ALDahhani & BinAli,2018	AL- Adwan& Taraweh,201 7	ALHawary & ALSmeran,20 17	الديهي, ٢٠١٦	Ling,et.al,20 16	
٢	*					*	*			
٢						*				
١			*				*			
٢			*	*			*		*	
٤			*	*			*		*	
١				*						
٢		*								
٢		*	*						*	
٧		*	*	*			*		*	
٢			*							
٥	*	*	*		*		*		*	
٥	*	*	*		*		*		*	
٢	*						*			
١						*				
١	*	*			*					
٢		*	*		*					
٢		*	*		*					
١		*	*		*					
٢		*	*	*					*	
٢	*			*						
١	*									
١	*									

النسبة المئوية	
%٢٠	
%٢٠	
%١٠	
%٢٠	
%٤٠	
%١٠	
%٢٠	
%٢٠	
%٧٠	
%٢٠	
%٥٠	
%٥٠	
%٢٠	
%١٠	
%٢٠	
%٢٠	
%٢٠	
%٢٠	
%١٠	
%٢٠	
%٢٠	
%١٠	
%٢٠	

ملخص نتائج: اعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر الواردة فيه

وطبقاً لوجهات النظر السابقة للباحثين سوف يتم دراسة ابعاد جودة الخدمة الرقمية المصرفية للأبعاد الأكثر نسبة حسب جدول تسقيط الآراء، والتي بموجبها تم اختيار ستة ابعاد لجودة الخدمة والمتمثلة بـ (الأمان والخصوصية والاستجابة وسهولة الاستخدام وتصميم الموقع والراحة والفائدة)، وسيتم تقديم توضيح موجز لهذه الأبعاد وعلى النحو الآتي:

أ- الأمان والخصوصية: الدرجة التي يعتقد الزبون أن الموقع مُؤمن منه، التطفل والمعلومات الشخصية محمية (لا يُمنح للمواقع أو الشركات الأخرى إمكانية الوصول إلى معلومات الزبون)، تشمل خدمات أمان الانترنت، والتحكم في الوصول والمصادقية والسرية والسلامة.

ب- **الاستجابة:** تتمحور في الخدمة الرقمية باسم الاستجابة السريعة والحصول على المساعدة في حالة مشكلة أو سؤال. في جودة الخدمة الرقمية، مقاييس الاستجابة مستوى المساعدة التي يتلقاها الزبون اثناء البحث وعند الحاجة اثناء استخدام الخدمة الرقمية والمساعدة عند ظهور مشكلة في الخدمة والقدرة على حلها.

ج- سهولة الاستخدام: تعد سهولة استخدام الموقع مبرراً لتعامل الزبون مع المصرف. ويمكن تعريفه على انه تصور الزبون لمستوى سهولة النظام، او انها قدرة الزبون على تجربة ابتكار جديد والاستفادة من مزاياه بسهولة اكبر، كدرجة توقعات الزبائن حول سهولة نظام معين وخالية من الجهد.

د- تصميم الموقع: يعد تصميم موقع الويب بُعداً مؤثراً على تصورات الزبائن، وتصميم موقع الويب على أنه تزويد الزبائن بالمعلومات بطريقة ممتعة وله تصميم

موقع مميز وجذاب وكذلك وضوح الصورة وجودتها واستخدام المرئيات المناسبة للموقع.

هـ- **الراحة:** تشير الى امتلاك القدرة على الخدمة الذاتية. والخدمة الرقمية من مصادر متعددة لتوفير الراحة وإضافة قيمة من خلال التحقق من توافق الخدمات المصرفية لتحقيق اهداف محددة باستخدام تقنيات الويب

و- **الفائدة:** الفائدة التي يمكن ان يحققها النظام المصرفي الرقمي ومساهمته في تعزيز الكفاءة والاداء العام. وقدرة النظام على تلبية توقعات الزبائن وفعاليتهم في حل مشكلاتهم من اجل خلق ولاء الزبائن.

٢. ١. ٣- جودة الخدمات الرقمية ورضا الزبون

تبنى المصارف ميزتها التنافسية نتيجة المستوى المتحقق من رضا الزبون، اذ يقود هذا الامر أن تدرك الإدارة مستوى جودة الخدمات المقدمة، وقد أدى عصر الرقمنة والتطور التكنولوجي إلى أن أصبحت جودة الخدمات الرقمية عنصراً مهماً للمنظمات للاحتفاظ بالزبائن القدامى وإشراك الزبائن الجدد، ولا تركز المنظمات اليوم فقط على أهمية فاعلية المواقع الرقمية والخدمات المقدمة ولكنها تسعى أولاً إلى فهم الجودة من وجهة نظر الزبون (AL-Bayrak, et.al., 2020, 52).

أن جودة الخدمة الرقمية هي المصدر الوحيد الذي يمكن توجيهه للزبون لبناء تصوره بشأن تحقيق الفوائد التي يوفرها الموقع (Khan, et.al., 2020, 56) وهو بذلك يتيح للمصارف تعزيز علاقتها مع زبائنهم من خلال الخدمات المتاحة في جميع الاوقات، ويمكنها تلبية احتياجات كل زبون ومن ثم التأثير على مستوى الرضا العام، وهي أفضل ميزة لتعزيز علاقة الزبائن مع المصرف (خطاب، ٢٠٢٢، ٧١) ما يساهم في ارضاء الزبائن، اصف الى ذلك شعور الزبون بالسعادة والمتعة أثناء تصفح الموقع، مما يساهم في خلق قيمة ترفيهية للزبائن، والعمل على تطوير ميزات الموقع مثل اللون والتخطيط لما لها من تأثير قوي على متعة الشراء، وهنا يجب ان تثير المواقع

المشاعر لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقيمة المتعة وقد تساعد في تمييز موقع مصرف معين عن منافسه (AL-Bayrak, et.al., 2020, 56). اما بالنسبة لاتجاه العلاقة بين رضا الزبون وجودة الخدمة، فقد أشارت دراسة (محمود ومحمد، ٢٠١٦، ٦) إلى ان جودة الخدمة تسبق رضا الزبون، لان الزبون لا يستطيع الحكم على الخدمة (بالرضا من عدمه) الا بعد ان يستخدمها ويدرك جودتها، فكلما ارتفعت جودة الخدمة نتج عن ذلك زيادة في رضا الزبون، وكلما انخفضت جودة الخدمة انخفض معها رضا الزبون.

٣- المبحث الثالث: الإطار التطبيقي

٣. ١- الادراك الاول لربائ المصارف المبحوثة: يستعرض هذا الجانب وجهات نظر ربائ المصارف المبحوثة حول ابعاد جودة الخدمات الرقمية وعلى النحو لاتي:
أ- الامان والخصوصية: يشير الجدول (٢) أن المعدل العام لإجابات المبحوثين حول بُعد الامان والخصوصية في المصارف ازاء المؤشرات (X1-X5) بالرضا (الاتجاه الايجابي) كان (٩٤.٨٦) في حين شكل الاتجاه السلبي (عدم الرضا) بمعدل (٥.١٢)، وعزز تلك المعدلات متوسط الاوساط الحسابية والبالغ (٤.١٩) وبانحراف معياري (٠.٩٤) في حين بلغت نسبة الاستجابة الى (٨٣.٧٢%)، ويعزز ظهور قيمة معامل الاختلاف التي بلغت (٢٢.٦٣%) والفقرة التي أسهمت في اغناء هذا البعد هي (X1): التي تشير الى ان الموقع الرقمي يوفر ضماناً امنياً للمعلومات التي يقدمها للربائ والتي بلغت (٨٧.٤%)، والاقل نسبة الاستجابة هي (X2): في إشارة الى ان البيانات التي تنتشر في الموقع تعتبر آمنة من الاختراق، والتي بلغت (٨١.٨%).

الجدول (٢) نسبة الاستجابة والاطراف الحسابية والانحرافات المعيارية لبعء الامان والخصوصية

مقياس الاستجابة	الفرق الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة %	معامل الاختلاف %	المتغير	الامن والخصوصية	المجموع
راضي تماماً	راضي الى حد ما	راضي	غير راضي	غير راضي تماماً			
%	%	%	%	%			
٥٠	١١,٠	١٦	١٩,٥	١٣	X1		
٣٥	٤٢,٧	٢٨	٣٤,١	١٢	X2		
٣٦	٤٣,٩	٢٨	٣٤,١	١٦	X3		
٤٢	٥١,٢	٢٢	٣٢,٨	١٣	X4		
٤٢	٥١,٢	١٤	١٧,١	٢٢	X5		
٤١	٥٠	٢١,٦	٢٢,٣٢	١٥,٢	المعدل العام		
٩٤,٨٦							
٥,١٢							

ب- الاستجابة: تشير معطيات الجدول (٣) الى ان اجابات المبحوثين حول بُعد الاستجابة من خلال المؤشرات (X6-X10) بانها كانت باتجاه الرضا العام بمعدل (٩٦.٣٢) في حين شكل الاتجاه السلبي عدم الرضا لتلك الاجابات بمعدل (٣.٦٤) وعزز تلك المعدلات الاوساط الحسابية والبالغ (٤.٢٢) وبلغت نسبة الاستجابة الى (٨٤.٥٢) ويعزز ايضاً ظهور معامل الاختلاف التي بلغت (٢١.٩٨%)، والفقرة التي اسهمت في اغناء هذا البعد هي (X9): يوجد لدى الموظفون

استعداد دائم للتعامل مع الزبائن التي بلغت (٨٥.٨%) وكان الاقل هي (X8): يحدد الموظفون بدقة متى وكيف يقدمون خدماتهم لي، التي بلغت (٨٢%).
الجدول (٣) نسبة الاستجابة والاطراف الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الاس

اسم المتغير	رمز المتغير	مقياس الاستجابة									
		راضي تماماً		راضي الى حد ما		راضي		غير راضي		غير راضي تماماً	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
	X6	٤٨	٥٨.٥	١٤	١٧.١	١٥	١٨.٣	٤	٤.٩	١	١.٢
	X7	٤١	٥٠.٠	٢٢	٢٦.٨	١٧	٢٠.٧	٢	٢.٤	-	-
	X8	٤٣	٥٣.٤	١١	١٣.٤	٢٤	٢٩.٣	٢	٢.٤	٢	٢.٤
	X9	٤٣	٥٣.٤	٢٣	٢٨.٠	١٣	١٥.٥	٣	٣.٧	-	-
	X10	٤٢	٥١.٢	١٩	٢٣.٢	٢٠	٢٤.٤	١	١.٢	-	-
	المعدل العام	٤٤.٤	٥٦.٥	١٧.٨	٢١.٧	١٧.٨	٢١.٧	٢.٤	٢.٩	٠.٧	٠.٩
	المجموع	٩٦.٣٢									
		٣.٦٤									

ج-سهولة الاستخدام: يشير الجدول (٤) الى ان المعدل العام لإجابات المبحوثين حول بُعد سهولة الاستخدام ازاء المؤشرات (X11-X15) بالاتفاق المعدل الإيجابي (٩٦.٣٦) في حين شكل المعدل السلبي عدم الرضا (٣.٦٢)، وعزز تلك المعدلات متوسط الاطراف الحسابية والبالغ (٤.١٥) وبانحراف معياري (٠.٩٣) في حين بلغت نسبة الاستجابة (٨٣%)، والفقرة التي اسهمت في اغناء هذا البعد هي (X11): يوفر

المصرف الخدمة الرقمية بلغة سهلة ومفهومة والتي بلغت (٨٧.٤%)، وكان الاقل هي (X13): يتم الوصول لخدمات الموقع الرقمي بسهولة والتي بلغت (٨١.٢).

الجدول (٤) نسبة الاستجابة والايوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لبعء سهولة الاستخدام

اسم المتغير	رمز المتغير	مقياس الاستجابة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة %	معامل الاختلاف %									
		راضي تماماً		راضي الى حد ما		راضي		غير راضي		غير راضي تماماً														
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%													
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%													
المجموع	X11	٥٠				١٥		١٨.٣		١٥		١٨.٣		٢		٢.٤		-		٤.٣٧	٠.٨٦	٨٧.٤	١٩.٦٧	
	X12	٣٤				٢٩		٣٥.٤		١٦		١٩.٥		٢		٢.٤		١		١.٢	٤.١٣	٠.٨٩	٨٢.٦	٢١.٥٤
	X13	٣٣				٢٣		٢٨.٠		٢٤		٢٩.٣		٢		٢.٤		-		٤.٠٦	٠.٨٩	٨١.٣	٢١.٩٢	
	X14	٤١				١٦		١٩.٥		٢٠		٢٤.٤		٣		٣.٧		٢		٢.٤	٤.١٠	١.٠٥	٨٢	٢٥.٦٠
	X15	٣٩				١٦		١٩.٥		٢٤		٢٩.٣		٢		٢.٤		١		١.٢	٤.٠٩	٠.٩٨	٨١.٨	٢٣.٩٦
	المعدل العام	٣٩.٤				١٩.٨		٢٤.١٤		١٩.٨		٢٤.١٦		٢.٢		٢.٦٦		٠.٨		٠.٩٦	٤.١٥	٠.٩٣	٨٣	٢٢.٥٣

د-تصميم الموقع: تبين نتائج الجدول (٥) ان لإجابات المبحوثين حول بُعء تصميم الموقع من خلال المؤشرات (X16-X20) بانها كانت باتجاه الرضا بمعدل (٩٥.٣٨) في حين شكل الاتجاه السلبي عدم الرضا بمعدل (٤.٤) وعزز تلك المعدلات متوسط الايوساط الحسابية والبالغ (٤.٢٠) في حين بلغت نسبة الاستجابة (٨٤.٠٤%)، وبمعامل الاختلاف (٢١.٢١%)، والفقرة التي اسهمت في اغناء هذا

البعد هي (X20): تتعدد اللغات التي يمكن ان يعرض بها موقع الويب الرقمي والتي بلغت (٩٣%) وكان الاقل هي (X18): يتميز موقع الويب الرقمي بتصميم جذاب والتي بلغت (٧٨.٦%).

الجدول (٥) نسبة الاستجابة والايوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد تصميم الموقع

اسم المتغير	رمز المتغير	مقياس الاستجابة									
		راضي تماماً		راضي الى حد ما		راضي		غير راضي		غير راضي تماماً	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
تصميم الموقع	X16	٤٤	٥٣.٧	١٣	١٥.٩	٢٢	٢٦.٨	٣	٣.٧	-	-
	X17	٤١	٥٠.٠	٢١	٢٥.٦	١٦	١٩.٥	٤	٤.٩	-	-
	X18	٣٤	٤١.٥	١٣	١٥.٩	٣١	٣٧.٨	٤	٤.٩	-	-
	X19	٣٠	٣٦.٦	٧٨	٩٤.١	٢٢	٢٦.٨	٢	٢.٤	-	-
	X20	٣٤	٤١.٥	٢١	٢٥.٦	٢١	٢٥.٦	٥	٦.١	-	-
	المعدل العام	٣٦.٦	٤٤.١٦	١٩.٣	٢٣.٤٢	٢٢.٤	٢٧.٣	٣.٦	٤.٤	-	-
المجموع		٩٥.٣٨									
		٤.٤									

هـ-الراحة: تعكس نتائج الجدول (٦) ان لإجابات المبحوثين حول بُعد الراحة من خلال المؤشرات (X21-X25) بانها كانت باتجاه الرضا بمعدل (٩٢.٨) في حين شكل الاتجاه السلبي عدم الرضا بمعدل (٥.٣٢) وعزز تلك المعدلات متوسط الاوساط الحسابية والبالغ (٤.١٢) في حين بلغت نسبة الاستجابة (٨٢.٤%) ويعزز ايضا معامل الاختلاف التي بلغت (٢٣.٤٣%)، والفقرة التي اسهمت في اغناء هذا

البعد هي (X21): استخدام الخدمة المصرفية عبر الانترنت في انجاز المعاملات المالية يوفر الوقت والتي بلغت (٨٥.٢%)، وكان الاقل هي (X24): يتم الرد على الاستفسارات في وقت قصير والتي بلغت (٨٠%).

الجدول (٦) نسبة الاستجابة والايوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الراحة

اسم المتغير	رمز المتغير	مقياس الاستجابة									
		راضي تماماً		راضي الى حد ما		راضي		غير راضي		غير راضي تماماً	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الراحة	X21	٤٥	٥٤.٩	١٨	٢٢.٠	١٥	١٨.٣	٤	٤.٩	-	-
	X22	٣٩	٤٧.٦	١٧	٢٠.٧	٢٣	٢٨.٠	٣	٣.٧	-	-
	X23	٣٦	٤٣.٩	١٩	٢٣.٢	٢٠	٢٤.٤	١	١.٣	١.٢	١.٥
	X24	٣٥	٤٢.٧	١٨	٢٢.٠	٢٤	٢٩.٣	٤	٤.٩	١.٢	١.٥
	X25	٤١	٥٠.٠	٢١	٢٥.٦	١٧	٢٠.٧	٣	٣.٧	-	-
	المعدل العام	٣٩.٢	٤٦.٠٢	١٨.٦	٢٢.٧	١٩.٨	٢٤.٠٨	٤	٤.٨٤	٠.٤٨	٠.٦١
المجموع		٩٢.٨									
		٥.٣٢									

و-الفائدة: أوضحت نتائج الجدول (٧) ان إجابات المبحوثين حول بُعد الفائدة من خلال المؤشرات (X26-X30) بانها كانت باتجاه الرضا بمعدل (٩١.٧٢) في حين شكل الاتجاه السلبي عدم الرضا بمعدل (٨.٢٨) وعزز تلك المعدلات متوسط الاوساط الحسابية والبالغ (٣.٨٩) في حين بلغت نسبة الاستجابة (٧٧.٩٦%) ويعزز ايضا نسبة معامل الاختلاف التي بلغت (٢٥.٦٤)، والفقرة التي اسهمت في اغناء هذا البعد

هي (X26): يجذب الموقع الرقمي المراجعين بصرياً والتي بلغت (٨٣%) والاقبل (X30): تتيح الوصول السريع للبورصات والمؤشرات العالمية والدخول في السوق المالي من موقع المصرف الرقمي والتي بلغت (٧٤%).

الجدول (٧) نسبة الاستجابة والاطواس الحسابية والانحرافات المعيارية لبعء الفائدة

اسم المتغير	مقياس الاستجابة														المجموع	
	رمز المتغير	راضي تماماً		راضي الى حد ما		راضي		غير راضي		غير راضي تماماً		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة %		معدل الاختلاف %
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%					
X26	٣٧	٤٥.١	٢٦	٣١.٧	١٥	١٨.٣	٣	٣.٧	١	١.٢	٤.١٥	٠.٩٣	٨٣	٢٢.٤٠	٩١,٧٢	
X27	٣٨	٣٤.١	٣٠	٣٦.٦	١٧	٢٠.٧	٦	٧.٣	١	١.٢	٣.٩٥	٠.٩٨	٧٩	٢٤.٨١		٨,٢٨
X28	٢٥	٣٠.٥	٢٣	٢٨.٠	٢٧	٣٢.٩	٥	٦.١	٢	٢.٤	٣.٧٨	١.٠٣	٧٥.٦	٢٧.٢٤		
X29	٢٤	٢٩.٣	٣٤	٤١.٥	١٨	٢٢.٠	٥	٦.١	١	١.٢	٣.٩١	٠.٩٣	٧٨.٢	٢٣.٧٨		
X30	٢٤	٢٩.٣	٢٤	٢٩.٣	٢٤	٢٩.٣	٦	٧.٣	٤	٤.٩	٣.٧٠	١.١١	٧٤	٣٠		
المعدل العام	٢٧.٦	٣٣.٦٦	٢٧.٤	٣٣.٤٢	٢٠.٢	٢٤.٦٤	٥	٦.١	١.٨	٢.١٨	٣.٨٩	١	٧٧.٩٦	٢٥.٦٤		

٣. ٢_ اختبار فرضية البحث: اعتمد الباحثان على اختبار فرضية البحث في مدى تحقق رضا الزبون حول جودة الخدمات المصرفية الرقمية المقدمة في المصارف الاهلية في مدينة الموصل، حيث تم افتراض وسط حسابي مقداره (٣) يتم من خلاله قبول الفرضية الرئيسية أو رفضها وتم استخدام اختبار One Sample T-test ،

إذ تشير نتائج الحاسوب في الجدول (٨) أن قيمة (T المحسوبة = ٣٧.٧) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (١.٩٦)، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في الفرق بين المتوسط الحسابي للفرضية ومتوسط أداة الدراسة (٣)، وبما أن قاعدة القرار تنص على قبول الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1)، وهذا يعني تحقق رضا الزبون حول جودة الخدمات المصرفية الرقمية المقدمة في المصارف الاهلية في مدينة الموصل.

جدول (٨): نتائج اختبار الفرضية

(T) المحسوبة	T الجدولية	SIG (T)	نتيجة فرضية العدم
٣٧.٧	١.٩٦	٠.٠٠٠٠	رفض

اعمال الجلسة الثانية تمت في قاعة الدكتوراه في قسم الإدارة الصناعية ادار الجلسة الاستاذ الدكتور ميسر ابراهيم احمد الجبوري رئيسا والأستاذ المساعد الدكتور عمر علي إسماعيل مقررا والدكتور احمد هاني محمد عضو اللجنة الالكترونية تمت فيها مناقشة خمسة بحوث قدمت للمؤتمر احدها تمت مناقشته الكترونيا من دولة فلسطين وأربعة بحوث نوقشت حضوريا كل البحوث التي نوقشت تتعلق بمحور معايير الجودة وامكانية تنمية راس المال البشري من خلالها، توصل الباحثون الى مجموعة من الاستنتاجات وقدموا التوصيات، فيما بعد تم الاستماع إلى اسئلة ومداخله الحاضرين للباحثين.: اعداد الباحثان بناءً على مخرجات الحاسوب

يتضح من الجدول (٨) وجود تأثير معنوي لأبعاد جودة الخدمة المصرفية الرقمية على مستوى رضا الزبون. وبلغت قيمة (T المحسوبة = ٣٧.٧) وهي قيمة معنوية أكبر من

قيمتها الجدولية البالغة (١.٩٦) وتشير هذه النتيجة على أن توفر المصارف لأبعاد جودة الخدمة المصرفية الرقمية والاهتمام بها سيسهم في تعزيز رضا الزبون.

٤- المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

٤.١- الاستنتاجات:

أ- اختلفت وجهات نظر الباحثين حول ابعاد جودة الخدمات الرقمية المصرفية الى ان توجهات الأغلبية منهم كان باتجاه ستة ابعاد هي (الأمان والخصوصية والاستجابة وسهولة الاستخدام وتصميم الموقع والراحة والفائدة).

ب- تنظر إدارة المصارف الاهلية في مدينة الموصل الى ان ابعاد الجودة الرقمية في الخدمات المقدمة تسهم في تقديم خدمات مصرفية رقمية عالية الجودة.

ج- تستهدف إدارة المصارف الاهلية في مدينة الموصل الوصول الى مستويات جودة متقدمة في سعيها نحو كسب حصة سوقية كبيرة ومن خلال توفير خدمات رقمية عالية الجودة.

د- ينظر زبائن المصارف الاهلية في مدينة الموصل الى بُعدي الاستجابة وسهولة الاستخدام كأكثر الابعاد التي ترضيهم، اذ حققت هذين البعدين اعلى نسبة توافق مع الفقرات المبسوثة.

هـ- لم تستهوي الفوائد التي تقدمها المصارف الاهلية من خلال خدماتها الرقمية الزبائن، اذ ان بُعد الفائدة حقق اكثر نسبة عدم رضا حول فقرات هذا المتغير.

و- يتحقق رضا الزبون حول ابعاد جودة الخدمات المصرفية الرقمية عند توافر هذه الابعاد في مصارف مدينة الموصل.

٤.٢- التوصيات:

أ- الاهتمام بمتابعة التطورات والمستجدات في مجال جودة الخدمات المصرفية الرقمية وتعزيز الحصة السوقية للمصارف عن طريق جذب الزبائن بتقديم خدمات رقمية عالية الجودة.

ب- ارتكاز إدارة المصارف الاهلية على ابعاد جودة الخدمات المصرفية الرقمية عند ممارسة العملية المصرفية في اطار تقديم خدمة عالية الجودة.

ج- تدعيم الاتجاهات الإيجابية لمدراء المصارف واستمرار تقديم الخدمات فيما يتعلق بخدمة الاستجابة وسهولة الاستخدام والتي تتدرج تحت التحسين المستمر للخدمات الرقمية.

د- البدء في تنفيذ إجراءات الكشف عن القصور الناتج عن رضا الزبون السلبي تجاه خدمة الفائدة التي أشرت ضعف بائن في ممارسات جودة الخدمات الرقمية المقدمة.

هـ- في اطار نشر جودة الخدمات الرقمية التي تقدمها المصارف الاهلية يتوجب على إدارات المصارف اضافة لغات متعددة، يمكن ان يعرض بها موقع الويب الرقمي والتي يستفيد منها متلقي الخدمات الاجنبية.

قائمة المصادر

١. الحراشة، محمد عبدالجليل متعب، ٢٠١٩، "العوامل المؤثرة في استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة من قبل البنوك التجارية الأردنية (من وجهة نظر العملاء)"، رسالة ماجستير في التمويل والمصارف، جامعة آل البيت، الاردن.
٢. الباهي، صلاح الدين مفتاح سعد، ٢٠١٦، "أثر جودة الخدمات المصرفية الالكترونية على رضا الزبائن: دراسة ميدانية على البنك الاسلامي الاردني في عمان-الاردن"، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.
٣. خطاب، عمرو جمال سعيد، ٢٠٢٢، انعكاسات الخدمات المصرفية الالكترونية على النمو الاقتصادي المصري، "دراسة مقارنة"، اطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

٤. المطيري، فهد مطر، ٢٠٢٢، "أثر جودة الخدمات المصرفية الالكترونية على رضا العملاء في البنوك الاسلامية السعودية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد ١٨، العدد ٢٩، ص ٢٢٣-٢٤٤.
٥. عبيد، شاهر محمد، ٢٠٢١، "أثر جودة الخدمات المصرفية الالكترونية على رضا والتزام عملاء البنك الاسلامي الفلسطيني"، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، ٢٩(٤)، ص ١٣٣-١٥٧.
٦. محمود، أبي ومحمد، علاء، ٢٠١٦، "جودة الخدمات المصرفية الالكترونية وأثرها في رضا العميل: دراسة مقارنة بين فروع المصارف العامة والخاصة في مدينة حماة"، مجلة جامعة البعث للعلوم الانسانية، العدد ٣٨.

المصادر الاجنبية

1. Al-Adwan, Abood Saleh Ahmed & AL-Tarawneh, Samar Suliman, 2017, "The Impact of Electronic Banking Service Quality in Enhancing Performance (A Study on Jordanian Commercial Banks)", International Journal of Human Resource Studies, 7(3), 148-163.
2. Albayrak, T., Karaskal, S., Kocabulut, O., & Dursun, A., 2020, Customer Loyalty Towards Travel Agency Websites: The Role of Trust and Hedonic Value, Journal of Quality Assurance in Hospitality and Tourism, 21(1), 50-77.
3. AL-Daihani, Faraj Mazyed Faraj & Bin Ali, Noor Azman, 2018, "Effect of Electronic Customer Relationship Management on Electronic Service Quality Provided by the Commercial Banks in Kuwait", International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 8(2), 143-154.
4. AL-Hawary, Sulieman Ibraheem Shelash & AL-Smeran, Warda Fares, 2017, "Impact of Electronic Service Quality on Customers Satisfaction of Islamic Bank in Jordan", International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 7(1), 170-188.
5. Asdpoor, Saeedeh & Abolfazli, Abolfazl, 2016, "The Effect of Electronic Service Quality on Customer Satisfaction and Loyalty

Saderat Bank's Customer", International Journal of Scientific Study,5(4),407-411.

6.Harahap, Dedy Ansari, Hurriyatia, Ratih &Amonah, Dita, 2020, "A Conceptual Model of E-Service Quality at Branchless Banking in Indonesia", Journal of Internet Banking and Commerce, Vol (25), No (2).

7.Joshi, N., Bhatt, S., & Panchal, S., 2022, Comprehensive Project " A Study on Service Quality of E-Banking Service", Master of Business Administration (MBA), Gujarat Technological University, Ahmedabad.

8.Kalai, M., &Gayathri, A.S.,2022, "Impact of E-Service Quality on E-Satisfaction and E-Loyalty", Journal of the Asiatic Society of Mumbai, No (5).

9.Khan,A.,Zubair,D.S.S.,Khurram,S.&Khan,M.A.,2020,Service Quality Dimensions and Customer Satisfaction in Online Shopping: A Customers Perspective, Journal of Applied Economics and Business Studies,4(1),53-76.

10.Ling,G.M., Fern,Y.S., Boon,L.K., & Huat, T.S., 2016 , "Understanding Customer Satisfaction of Internet Banking: A Case Study in Malacca", Procedia Economics and Finance,37,80-85.

11.Marakani,N., Shammot,M.M., & Areiqat,A.Y., 2021, "Customer Satisfaction Measurement of E-Banking Service Quality in Riyadh", Saudi Arabia,Academy of Strategic Management Journal, Vol(20), Special Issue2.

12.Omoyele, S.O., 2022, "From Service Quality to E-Service Quality: Measurement, Dimensions and Model", Journal of Management Information and Decision Sciences, Volume 25, `1 UJ3NIssue1.

13.Parasurman, A., Zethaml,V.A.,& Malhotra, A., 2000, "A Conceptual Framework for Understanding e-Service Quality: Implications for Future Research and Managerial Practice", Cambridge, MA: Marketing Science Institut,Vol(115).

مدى امكانية تطبيق سلاسل الكتل (Block chain) في البيئة العراقية وانعكاسها
في جودة الخدمة المصرفية بحث استطلاعي في عينة من المصارف المسجلة في
سوق العراق للاوراق المالية

**The Extent to which Block Chains can be Applied in the Iraqi
Environment and its reflection in the Quality of Banking
Service
Exploratory Research in a Sample of Banks Registered in
the Iraq Stock Exchange**

طيبة عبد الكريم محمد جعفر
زينب داود سلمان
الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد
جامعة البیان

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

بالرغم من أهمية تقنية سلاسل الكتل ودخولها في كافة المجالات ومن بينها مجال القطاع المصرفي الا انها لم تحظى باهتمام كبير في العراق مما أدى الى الاستمرار في اعتماد الاساليب والطرق التقليدية في تأدية الاعمال الامر الذي ساهم في ضعف جودة الخدمات المصرفية المقدمة ومن هذا المنطلق هدف البحث الى استعراض تقنية سلاسل الكتل (Blockchain) في المجال المصرفي ومدى امكانية تطبيقها في البيئة العراقية والاثار المتأتية من اعتماد على تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للمستفيدين ، وتم اختيار المصارف المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية لغاية سنة ٢٠٢٢ كمجتمع لتحقيق أهداف البحث من خلال الاعتماد على استبانة وزعت على عينة من المصارف المتمثلة بمصرف التنمية الدولي



المتحد للاستثمار, والجنوب الاسلامي للاستثمار والتمويل وقد تم التوصل الى مجموعة من النتائج أهمها ان تقنية سلاسل الكتل تعد نقلة نوعية في مجال تحسين الخدمات المصرفية وتطويرها لما تحققة من خصوصية وأمن للمعلومات والتي تساهم في التقليل من حالات الاحتيال فضلاً عن السرعة في انجاز المعاملات وتخفيض التكاليف مما يحقق ميزة تنافسية واستدامة للمصارف.

الكلمات المفتاحية: سلاسل الكتل , جودة الخدمات المصرفية.

Abstract:

The aim of the research is to review the technology of block chains in the banking field and its impact on improving the quality of banking services provided to the beneficiaries. Represented by the International Development Bank, the United Investment, and the Islamic South for Investment and Finance, a set of results have been reached, the most important of which is that the technology of block chains is a qualitative leap in the field of improving and developing banking services due to the privacy and security of information that it achieves, which contributes to reducing fraud cases as well as speed in Completing transactions and reducing costs, thus achieving a competitive advantage and sustainability for banks.

Keywords: block chains, quality of banking services,

المقدمة:

شهدت بيئة الاعمال ومن ضمنها القطاع المصرفي تطورات متسارعة وكبيرة وتحولات تكنولوجيا وما رافقها ظهور للعديد من المصطلحات منها الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وتقنية سلاسل الكتل وتعد هذه الاخيرة من أهم التقنيات الحديثة حيث تعمل على ربط مجموعة من الكتل بشكل متسلسل بحيث تمثل كل كتلة سجل يحتوي على مجموعة من البيانات والمعلومات التي تمثل المعاملات بين الافراد المشاركين ويتم ختم هذه المعاملات بواسطة التشفير وربط كل كتلة مع سابقتها ومن

هنا جاءت تسمية السلسلة ثم المصادقة عليها ومنحها الثقة وقد تم اعتمادها بشكل كبير في الدول المتقدمة ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث ليسلط الضوء على هذه التقنية ومدى امكانية تطبيقها في البيئة العراقية وأثرها على تحسين جودة الخدمات المصرفية فضلاً عن الوقوف على التحديات والصعوبات التي ترافق تطبيقها ومحاولة معالجتها بهدف السعي لمواكبة تلك التحولات من أجل تحقيق الشفافية والامان وتقليل الوقت والجهد وحالات الاحتيال التي قد تتجم عن الطرق التقليدية المعتمدة في المصارف الامر الذي يساهم في تحقيق الاستدامة والميزة التنافسية.

١٠ المبحث الأول / منهجية البحث

١.١ - مشكلة البحث

على الرغم من أهمية تقنية سلاسل الكتل باعتبارها من اقوى التقنيات التي برزت في القطاع المصرفي في الوطن العربي الا انها لم تحضى بالاهمية في العراق، وبما إن نجاح المصارف يتمثل بجودة الخدمات المصرفية التي تقدمها اذ يعد ذلك ميزة تنافسية في ظل التكنولوجيا الحديثة الأمر الذي يتطلب السعي لتطوير خدماتها من خلال مواكبة التطورات وتعد تقنية سلاسل الكتل من التقنيات الحديثة ومن هنا جاءت مشكلة البحث بهدف الاجابة على مجموعة من الاسئلة وهي:

١. هل تؤثر تقنية سلاسل الكتل في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للمستفيدين في البيئة العراقية ؟

٢. هل يمتلك العاملون في المصارف العراقية بالقطاع الخاص المعرفة الكافية حول تقنية سلاسل الكتل؟

٣. ماهي الرؤى المستقبلية لتقنية سلاسل الكتل في المصارف العراقية في القطاع الخاص لتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة؟

٤. هل تواجه المصارف العراقية في القطاع الخاص الصعوبات والتحديات التي تعيق تبني تقنية سلاسل الكتل؟

٥. هل تسعى الجهات المختصة لتحسين جودة الخدمات المصرفية من خلال تبني التقنيات الحديثة ومن بينها تقنية سلاسل الكتل؟

٢.١ - أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث فيما يأتي:

١. أن اتباع التقنيات الحديثة ومن ضمنها تقنية سلاسل الكتل يسهم في تخفيض التكاليف وتحقيق الامن وزيادة الخصوصية وتوفير الوقت والجهد والتقليل من حالات الاحتيال.

٢. تشجيع المصارف العراقية في القطاع الخاص على ضرورة تبني تقنية سلاسل الكتل بهدف تحقيق ميزة تنافسية.

٣.١ - أهداف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف وكما يأتي:

١. التعرف على مدى تأثير تقنية سلاسل الكتل في تحسين جودة الخدمات المصرفية.

٢. مدى امكانية اعتماد تقنية سلاسل الكتل في البيئة العراقية.

٣. المعوقات والتحديات التي تواجه تبني تطبيق تقنية سلاسل الكتل في البيئة العراقية.

٤. مدى مساهمة الجهات المختصة في تبني تقنية سلاسل الكتل بهدف تحسين جودة

الخدمات المصرفية في البيئة العراقية

٤.١ - فرضيات البحث:

يشتمل البحث على فرضيتين رئيسيتين هما:

١. H0 1 لا تؤثر تقنية سلاسل الكتل على تحسين جودة الخدمات المصرفية

2 H0 تؤثر تقنية سلاسل الكتل على تحسين جودة الخدمات المصرفية

٢. امكانية اعتماد تقنية سلاسل الكتل في البيئة العراقية في مجال القطاع المصرفي.

٥.١- مجتمع و عينة البحث :

تمثل مجتمع البحث بكل من مصرف التنمية الدولي , المتحد للاستثمار , والجنوب الاسلامي للاستثمار والتمويل وقد تم اجراءه على عينة من العاملين في المصارف بلغ عددهم (٦٣) فرداً ومن خلال الجدول يمكن وصف عينة البحث وبيان الخصائص الديمغرافية لها:

جدول (١) خصائص عينة البحث

المتغير	العدد	النسبة
الجنس	انثى	54%
	ذكر	46%
	المجموع	100%
العمر	25-35	15%
	36-45	31%
	46-55	35%
	56-65	19%
	المجموع	100%
التخصص	ادارة اعمال	19%
	اقتصاد	4%
	مالية ومصرفية	13%
	محاسبة	43%
	اخرى	22%
	المجموع	100%
المؤهل العلمي	بكالوريوس	65%
	دبلوم	17%
	دكتوراه	4%
	ماجستير	15%
	المجموع	100%
العنوان الوظيفي	اخرى	24%
	محاسب	37%
	مدير حسابات	6%

4%	2	معاون محاسب	
17%	9	معاون مدير حسابات	
13%	7	معاون مدير عام	
100%	54	المجموع	
19%	10	مدير قسم	
20%	11	مسؤول شعبة	
17%	9	مسؤول وحدة	
44%	24	اخرى	
100%	54	المجموع	
13%	7	11-15	سنوات الخبرة
41%	22	16-20	
17%	9	5-10	
30%	16	أكثر من ٢٠ سنة	
100%	54	المجموع	

المصدر : اعداد الباحثتان

يتبين من الجدول اعلاه ان العينة جاءت متباينة في مختلف الخصائص وهذا ما يجعل منها عينة تمثيلية الى حد كبير كونها تغطي مختلف الفئات التي يتكون منها المجتمع.

٦.١ - أدوات البحث:

١. المنهج الوصفي

إعتمدت الباحثتان على المصادر العربية والأجنبية من بحوث علمية ورسائل جامعية ودوريات ونشرات ووقائع المؤتمرات فضلاً إلى شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) للحصول على المعلومات ذات الصلة بالبحث.

٢. المنهج التطبيقي

اعتمدت الباحثتان على استمارة الاستبيان لغرض تغطية حجم العينة فضلاً عن كونها تتميز بتوفير الوقت والجهد وقد تم تحليل الاجابات باعتماد البرنامج الاحصائي .spss

٧.١- الاساليب الاحصائية:

تم استخدام الوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، معامل الارتباط ، معامل التحديد ، ثابت الانحدار ، معامل الانحدار

٢. المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢- مفهوم تقنية سلاسل الكتل:

١.١.٢- تعريف تقنية سلاسل الكتل:

ظهرت تقنية سلاسل الكتل لأول مرة عام ٢٠٠٨ بواسطة Satoshi Nakamoto من خلال ورقته البحثية بعنوان (Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System) لمعالجة اشكالية الانفاق المزدوج و تعد هذه التقنية من احدث التقنيات في مجال التكنولوجيا وتعمل على ربط مجموعة من الكتل بشكل متسلسل بحيث تمثل كل كتلة سجل يحتوي على مجموعة من البيانات والمعلومات التي تمثل المعاملات بين الافراد المشاركين ويتم ختم هذه المعاملات بواسطة التشفير وربط كل كتلة مع سابقتها ومن هنا جاءت تسمية السلسلة ثم المصادقة عليها ومنحها الثقة (القنبري، ٢٠٢٠: ٢٦) ، وقد تعددت التعاريف الخاصة بتقنية سلاسل الكتل حيث عرفتها الاكاديمية الصينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنها دفتر الاستاذ الرقمي اللامركزي والموزع العام الذي تتم من خلاله تداول الاعمال بشكل مشترك من قبل عدة أطراف بالاعتماد على التشفير لضمان الامان ومحاربة التلاعب بالبيانات ومنع الاحتيال (China Academy, 2018: 3) و عرفت بأنها عبارة عن سجل رقمي موزع ومفتوح يسمح بنقل الملكية من طرف الى اخر بنفس الوقت من غير الرجوع الى وسيط مع تحقيق الامان لعملية التحويل ويشارك في عملية التحويل جميع الافراد حول العالم من المشاركين وتعد أكبر قاعدة بيانات موزعة في العالم بين الافراد (خليفة، ٢٠١٨: ١) أما لجنة دعم المنظمات COSO فقد عرفتها بأنها دفتر استاذ يتضمن قاعدة بيانات متسلسلة تكون مؤمنة من خلال التشفير وتتميز بكونها لامركزية

(4: COSO,2020) كما تعد تقنية سلاسل الكتل قاعدة بيانات موزعة من الدفاتر والسجلات لجمع الاحداث الرقمية والمعاملات ومشاركتها مع الاطراف الذين يمتلكون عملة Btcoin ويتم تسجيل المعاملة مرة واحدة فقط من دون القدرة على حذفها (ابراهيم واخرون، ٢٠٢٠: ١٣) وقد عرفها Douglas Millar بأنها مجموعة واسعة من التطبيقات سواء في القطاع المالي أو غيره تشتمل على شبكات الند بالند Peer-to-peer واصدار شهادات وسلسلة التوريد فضلاً عن ادارة الملكية الفكرية (رضا واخرون، ٢٠٢٠: ٩٦)

ويمكن القول ان تقنية سلاسل الكتل عبارة عن سجل الكتروني موزع لامركزي يتم فيه تثبيت المعاملات والصفقات المالية بحيث تكون كل معاملة عبارة عن كتلة أو بلوك وكل كتلة تحتوي على مجموعة من المعلومات تكون مرتبطة بالكتلة التي تسبقها وتتم دون الحاجة الى وسيط لذا فإن أهم ما يميزها هو اللامركزية كما تتميز بالسرعة في انجاز المعاملات.

٢.١.٢_ أبعاد تقنية سلاسل الكتل (العميان، ٢٠٢١: ١٣-١٤) (رضا واخرون، ٢٠٢٠: ٩٧)

تتمتع تقنية سلاسل الكتل بمجموعة من الخصائص والمزايا هي:

١. اللامركزية : تعد من أهم الخصائص في تقنية سلاسل الكتل إذ انها لاتعتمد على جهة مركزية لحفظ البيانات ومعالجتها والتدقيق عليها ، أي انها لا تعتمد على خادم واحد إنما تكون عبارة عن سلسلة موزعة على جميع الافراد المشاركين بحيث يتمكن كافة الافراد حول العالم من الاطلاع والمشاركة فيها وتكون كل عقدة مستقلة عن الاخرى وتتم من خلالها كافة المعاملات بنفس القدر من السرعة والوقت وبالتالي فهي تحقق العدالة

٢. الشفافية : ومن الخصائص الاخرى المهمة ان لا احد يملك السيطرة عليها كما انها تعزز من مستوى الشفافية إذا ما تم مقارنتها بالانظمة الحالية كون ان البيانات

المخزنة يمكن رؤيتها من قبل كافة الافراد المشاركين فضلاً عن عدم مكانية حذف أي معلومات بعد تسجيلها مما يعكس مستوى عالٍ من الشفافية والثقة.

٣. **الكفاءة:** تعد من التقنيات التي تساهم في خفض التكاليف كونها لا تعتمد على وسيط لانجاز المعاملات إذ ان السجل موزع على جميع الأجهزة ضمن الشبكة بحيث يتمكن أي شخص من تسوية المعاملات والتدقيق عليها بشكل مباشر وفوري وبالتالي انجاز المعاملات بسرعة ودون تكاليف للوسيط.

٤. **الثبات:** توقع كل معاملة رقمياً من خلال مفتاح خاص بكل مشارك ويتم التحقق من صحة التوقيع بواسطة المفتاح العمومي وعند اجراء معاملة مالية فإن جميع الافراد يكونوا على دراية بالمعاملة لكن الأشخاص المعنيين بالمعاملة غير معروفين كونهم عبارة عن تشفيرات.

٥. **التوزيع:** عبارة عن دفتر استاذ موزع يتم ادارته من قبل الافراد المشاركين وبذلك يلغي المفهوم المحاسبي التقليدي للقيد المزدوج ويتم الاحتفاظ بكل سجل ويمتاز بكونه آمناً ومرناً.

٣.١.٢ - مجالات تطبيق تقنية سلاسل الكتل (ابراهيم ، ٢٠٢٠ : ٢٠-٢١) (رضا واخرون ، ٢٠٢٠ : ١٠٢)

تستخدم تقنية سلاسل الكتل في العديد من المجالات داخل القطاع المالي إذ لا تقتصر على عملية تحويل الاموال سواء الافتراضية أو التقليدية حيث يمكن استخدامها في التجارة الالكترونية ، الاقتراض ، التمويل ، التحويلات ، العقود الذكية ، الضمان ويمكن تلخيص بعض مجالات الاستخدام وكما يأتي :

١. **الاسواق المالية :** أهتمت البورصات العالمية على اكتشاف تطبيقات سلاسل الكتل التي يمكن أن تحل محل البنى التحتية للسوق حيث ان اعتماد السجل الموزع في البورصة يمكن أن يؤدي الى عمليات التسوية والمقاصة بين المتداولين في

البورصة بتكلفة أقل ويوفر الوقت والجهد مما يساهم في تجنب الاخطاء التي قد تحدث.

٢. **القطاع المصرفي:** تعد من التقنيات الفعالة في القطاع المصرفي نتيجة تحسينها للخدمات المصرفية بما في ذلك تخفيضه للتكاليف والامثال والافصاح كما تساهم بشكل كبير في تحسين نظام المدفوعات والحوالات كونها توفر وقت وجهد في اتمام المعاملات المالية وبالتالي تخفيض التكلفة إذ تتم دون الحاجة الى وسيط بين المصرف والزبون أو بين المصارف المختلفة فضلاً عن مساهمتها في الحد من حالات الاحتيال والتلاعب والجرائم الالكترونية من خلال الكتل العديدة والموزعة ذات الطابع الزمني والمتصلة فيما بينها والتي تكون غير قابلة للتعديل

٣. **إعرف عميلك (kyc):** من الاستخدامات الاخرى لتقنية سلاسل الكتل انها توفر في التكاليف التي قد تتكبدها المصارف التي تعتمد أنظمة اعرف عميلك (kyc) نتيجة الاستقلالية التي توفرها هذه التقنية وبالتالي يمكن التحقق من المشتركين على الشبكة وعلى مستوى كافة المصارف.

٤. **العقود الذكية:** تساهم في توفير العقود الذكية التي تعمل على التحكم في حركة الاصول بين الافراد مما يحقق الشفافية كون ان المعاملات المنجزة تكون مرئية بحيث يمكن للافراد تتبع صرف الاموال.

٥. **التمويل التجاري:** تحقق السرعة في عملية التسويات في التمويل التجاري كونها توفر طرقاً أسرع وأكثر أمان من خلال مساهمتها في عمليات التحويل اللحظية.

٢.١.٤- **التحديات والمعوقات التي تواجه تقنية سلاسل الكتل (نديرواخرين، ٢٠٢٠):**

(٤١) (كرمية واخرين، ٢٠٢١: ١٨٧)

لا يخفى على أحد ان هنالك تحديات ومعوقات تواجه تطبيق تقنية سلاسل الكتل ومن أهمها :

١. حادثة التقنية مما يتطلب الوقت الكافي للتعرف عليها والالمام بها ودراستها بشكل جيد.

٢. استهلاك عالي للطاقة

٣. ارتفاع تكلفة المعاملات إذ يحتاج الى عدد كبير من الحواسيب ذات المواصفات الخاصة.

٤. مراقبة العملة الرقمية اذا يتطلب من البنوك المركزية العثور على طريقة لمراقبة العملات الرقمية وآليات للاشراف عليها.

٥.١.٢_ تجارب الدول في اعتماد تقنية سلاسل الكتل (أمين, ٢٠٢١: ٥٧-٥٩)

تمكنت التكنولوجيا الحديثة من ربط دول العالم مع بعضها بشكل سريع وبتكلفة قليلة وتعد تقنية سلاسل الكتل أحد أهم الادوات التكنولوجية الحديثة حيث قامت بعض الدول باعتمادها ومن بينها نذكر الاتي:

١. المملكة المتحدة: قامت دائرة سجل الاراضي بتجربة تتضمن استخدام نظام ترميز باعتماد تقنية سلاسل الكتل للتمكن من شراء العقارات واستخدام العقود الذكية لصفاء الشفافية والسرعة كما قامت أيضًا وكالة المعايير الغذائية البريطانية بتجربة سلسلة الكتل في مسلخ للماشية.

٢. إستونيا: تعتبر من أوائل الدول التي استخدمت تقنية سلاسل الكتل عام ٢٠٠٨ أي من نشأة العملة الرقمية وظهور سلسلة الكتل معها وقامت بتوظيفها في القطاع الحكومي والانظمة الصحية والهيئات القضائية فقد قامت بإصدار بطاقات هوية رقمية من ذل سلسلة الكتل للمواطني لتمكينهم من الوصول للخدمات العامة بسهولة.

٣. السويد: عام ٢٠١٧ شارك البنك المركزي في برنامج بحثي مكثف حول إمكانية إصدار نسخة من عملته الرقمية لتحل محل العملة التقليدية المادية كما أعلن محافظ

البنك المركزي السعودي في محاضرة عن البنوك الالكترونية سعى البنك نحو إطلاق عملته الالكترونية.

٤. الامارات العربية المتحدة : قامت عام ٢٠١٨ بإطلاق استراتيجية الامارات للبلوكتشين ٢٠٢١ تهدف الى الاستفادة من تقنية سلاسل الكتل للتمكن من اجراء المعاملات الحكومية بنسبة ٥٠% في حلول عام ٢٠٢١, كما تم اعتماد تقنية سلاسل الكتل من قبل الجامعة البريطاني في الامارات لغرض اصدار الشهادات.

٥. البحرين : سنت قانون يتعلق بالسجلات الالكترونية القابلة للتداول عام ٢٠١٨ بموجب مرسوم رقم (٥٤) فضلاً عن محاولة مجلس التنمية الاقتصادي عام ٢٠١٨ في وضع استراتيجية وطنية لتطبيق تقنية سلاسل الكتل في القطاعين العام والخاص

٦. مصر: قام البنك المركزي المصري بالتعاقد مع شركة مايكروسوفت لدراسة التعامل بتقنية سلاسل الكتل في مجال التسويق وتعد شركة Lamarkaz من أوائل الشركات في مصر التي عملت في مجال تقنية سلاسل الكتل والعملات الرقمية منذ سنة ٢٠١٧.

٧. العراق: حرصاً على تطوير التقنيات المعتمدة في البنك المركزي العراقي من خلال مواكبة الانظمة العالمية الحديثة تم في سنة ٢٠١٨ عقد ندوة بين البنك المركزي العراقي وشركة KPMG في مجال البلوك تشين والفينتك "Fin Tech & Blockchain" والتعريف بهذه التقنيات واليات عملها وكيفية استخدامها.

٢.٢ مفهوم الخدمات المصرفية وأهميتها:

١.٢.٢ مفهوم الخدمات المصرفية:

لقد تعددت التعارف الخاصة بالخدمات المصرفية من نظام اقتصادي إلى آخر ، ومن مدرسة فكرية الى أخرى، بل ومن مؤلف أو كاتب لآخر ، بما يتلائم ويوافق نظريته المميزة إلى مفهوم ومحتوى هذه الخدمات حيث عرفها (قزاني، ٢٠١٣) بأنها " هي مجموعة من الأنشطة والعمليات ذات المضمون المنفعي الكامن في العناصر

الملموسة وغير الملموسة ، والمقدمة من طرف المصرف والتي تشكل مصدرا لإشباع حاجاتهم ورغباتهم المالية والمستقبلية ، وفي نفس الوقت تشكل مصدرا لأرباح المصرف من خلال العلاقة التبادلية بين الطرفين " . (قزاني ، ٢٠١٣ : ٤٠) أما (الطاهر ، ٢٠١٩) عرفها بأنها " محصلة التفاعل بين العميل و المصرف نفسه ، وانه يكمن في مدركات العملاء و يشكل في ضوء توقعاتهم عندما يكون مفهوم رضا العميل محلا للتطبيق ، و لهذا فإن جودة الخدمة يجب أن تقاس بمقاييس العملاء و تعبر عنها (الطاهر واخرون ، ٢٠١٩ : ٨٣) كما عرفت بأنها مجموعة الخدمات التي تقدمها المصارف لعملائها وترتبط هذه الخدمات بالوظائف الأساسية للمصارف وقد تكون خدمات مصرفية لتقليدية أ وخدمات مصرفية مستحدثة.(صالح واخرون، ٢٠٢٠ : ٣٠٧)

٢.٢.٢ - مفهوم جودة الخدمة المصرفية:

يعود مفهوم الجودة - Quality إلى الكلمة اللاتينية - Qualitas ، والتي تعني بالمرتبة الاولى درجة الصلابة للشئ ، وسابقاً كانت تعني الدقة والإتقان ، من خلال قيامهم بعمل الآثار والتماثيل والقصور ، والهدف منها هو التفاخر أو الحماية ، إما في الوقت الحاضر تغير مفهوم الجودة بعد تطور علم الإدارة وظهور الإنتاج الكبير وكذلك الثورة الصناعية وازدياد المنافسة ونمو وتطور القطاع الخدمي حيث أصبح لمفهوم الجودة أبعاد حديثة و متشعبة ، إذ تعتبر جودة الخدمة المصرفية جزءا من المفاهيم المتطورة و الحديثة ، ويزداد الباحثين بدراستها لاهميتها وخصوصيتها بالمقارنة مع باقي الخدمات ، ويختلف ويتعدد مفهومها باختلاف رؤى الباحثين والمجالات المطبق فيها (معاش ، ٢٠١٩ : ١١)، حيث عرفها (١٩٨٥ ، Al Parasuraman) على أنها " الفرق بين توقعات العملاء للخدمة المستهدفة وإدراكهم للأداء الفعلي لها (Al , Parasuraman at.,al,1985: 45) " وعرف (معاش ، ٢٠١١) جودة الخدمة المصرفية بأنها " تعتمد على التجربة الحالية للزبون وتجاربه

السابقة للخدمات التي استفاد منها وتعتبر القاعدة الأساسية لتقييم الخدمة استناداً لجودة الخدمة المدركة " (معاش ، ٢٠١٩ : ١١) ، وعرفها (شبل ، ٢٠١٩) على أنها " إرضاء لمتطلبات الزبائن ودراسة قدرة المصرف على تحديد هذه المتطلبات والقدرة على التقائها ، فإذا تبنى المصرف عملية تقديم خدمات ذات جودة عالية يجب أن يسعى من خلالها التفوق على متطلبات الزبائن " (شبل ، ٢٠١٩ : ٣٣) .

مما تقدم يمكن القول : بالامكان قياس مستوى جودة الخدمة المصرفية المقدمة للزبائن من خلال تطابق الخدمة المصرفية المقدمة بما يتلائم مع توقعات الزبائن للمستوى المطلوب من حيث الخدمات المصرفية المطلوبة للزبائن (المستفيدين).

٣.٢.٢- أهمية جودة الخدمة المصرفية:

تركزت الأهمية والجهود المبذولة في السابق من قبل الباحثون في مجال الجودة ، والتي تمثلت بالتركيز على جودة السلع الملموسة قبل الخدمات ، إما في الوقت الحاضر فإن التركيز على فلسفة الجودة في كافة المجالات وبالدرجة الأساس على مجال الخدمات وذلك لأهميتها ، وهناك جل من الأسباب التي تبين أهمية جودة الخدمة المصرفية : (معاش ، ٢٠١٩ : ١٢) .

١. نمو مجال الخدمات المصرفية : إن تزايدت أعداد المؤسسات وخصوصاً في المجال الخدمي وبالقطاع المصرفي منها ، باعتبار القطاع الخدمي هو قطاع هام ومربح ، فهو يمثل أكثر من ثلاثة أرباع النشاط الاقتصادي في العالم (الدول المتقدمة منها) .

٢. الفهم الأكبر للزبائن : على المؤسسات المصرفية فهم أكبر للزبائن إذ لا يغطي تقديم منتجات بجودة وسعر مناسب و فقط ، قد يكون ذلك متوفر في جميع المصارف المنافسة .

٣. المدلول الاقتصادي لجودة خدمة الزبون : تظهر الأهمية القصوى لجودة خدمة الزبائن في ارتفاع الحصة السوقية وتوسيع قاعدة الزبائن من خلال المحافظة على الزبائن الحاليين واجتذاب زبائن جدد ، ويتطلب هذا اهتمام بمستوي جودة أفضل .

٤. يعود الاهتمام بجودة الخدمات بالدرجة الاساس إلى تأثيرها المباشر على المركز التنافسي على المؤسسات الخدمية بالإضافة الى حصتها السوقية ومستوي ربحيتها .

٤.٢.٢ - الخدمات التي تقدمها المصارف لزبائنها:

١.٤.٢.٢ - الخدمات المصرفية التقليدية (معاش ، ٢٠١٩ : ٢١-٢٢)

من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف لزبائنها

١. الحساب المصرفي الجاري : يعد من ضمن الخدمات المصرفية الاساسية ، إذ يقوم هذا الحساب بإتاحة الفرصة لكل من يرغب حفظ مبلغا من المال حيث يكون بمثابة عقد بين المالك و المصرف ، ويلتزم هذا الأخير برد المبلغ كاملا أو جزء منه في أي وقت بناءا على رغبة صاحب الحساب ، ويشترط لمالك الحساب بلوغ سن الثامن عشر ١٨ سنة وفي بعض الدول ٢١ سنة .

٢. حسابات التوفير : هي أحد الحسابات المصرفية التي المرتبطة بالادخار، ويختلف عن الحساب الجاري بعدم امتلاك صاحبه دفتر الشيكات ، كما يتم إضافة نسبة من فائدة الربح على المبلغ المودع .

٣. الودائع : هي من الخدمات المصرفية الواسعة الانتشار تعتمد على فكرة أساسية قيام المصرف باستثمار المبلغ المودع في مشاريع حيث يلتزم المصرف برد المبلغ مع فائدة مضافة حسب الاتفاق المسبق ، وتنقسم الودائع لقسمين وديعة بأجل و وديعة بإخطار مسبق .

٤. القروض : تعتبر من أخطر الخدمات المصرفية على الإطلاق وذلك لتعرضها لمخاطر متعددة ومتنوعة وتتمثل القروض النشاط الرئيسي للمصارف و الغاية من وجودها ، و لا معنى في الواقع لهذه الودائع و الأموال التي تجمعها ، ما لم توظف

بطريقة أو بأخرى في سد حاجاتهم لهذه الأموال سواء من حيث المبلغ أو من حيث المدة ، و ذلك تبعا للنشاط الذي يقومون به و حجمه ، و دور البنك هنا يكمن في تلبية هذه الرغبة بمنحه فروضا تتلاءم مع خصائص النشاط ، و يمكن تصنيف القروض بصفه عامة وفق مدتها قروض قصيرة ، متوسطة ، و طويلة الأجل ، أو حسب طبيعة التمويل ، تمويل الأصول الثابتة ، تمويل الأصول المتداولة .

٥. بطاقة الصراف الآلي : هي تلك الخدمة المصرفية الأحدث نشأة من بين مختلف الخدمات المصرفية ، تتواجد ماكينات الصراف الآلي في عدة أماكن ابتداءً من مقر المصرف وفروعه المختلفة إلى مناطق مختلفة فيتمكن الزبون من القيام بمختلف العمليات المصرفية دون الحاجة الى الارتباط بمواعيد العمل الرسمية للمصرف .

٦. بطاقة الائتمان : تعد نوع من أنواع القروض الصغيرة ، إذ يتم منح الزبون بطاقة صرف من المصرف بدون إيداعه مبلغ كحساب جاري ، ليتم تسجيل قيمة المشتريات عليها ويقوم المصرف بتسديد هذه المشتريات للبائعين ليسدد الزبون مشترياته في نهاية الشهر والتي قد تصل كدة السداد إلى ٥٠ يوم .

٧. تحويل المبالغ المادية بسهولة : تسهل على الزبون عملية تحويل المبالغ المالية من حسابه إلى أي حساب آخر و في أي مكان وبمختلف الوسائل التي توفرها المصارف لزيائنها عبر الانترنت أو البطاقات المصرفية الممنوحة ... الخ .

٨. ضمان عدم السرقة : تتمثل منح الزبائن أرقام سرية ولا يتم إجراء العمليات المصرفية إلا بإدخال الرقم السري .

٩. الخدمات المصرفية المقدمة للهيئات التجارية والشركات: هي متعددة كالاتماد المصرفي ، التأمينات.

٢.٤.٢.٢-الخدمات المصرفية الحديثة

إن تطور أسلوب ونشاط المصارف خصوصاً خلال السنوات الاخيرة مما صاحبه تعدد وتطور في الخدمات التي تقدمها المصارف ، مما يؤثر على أسلوب تقديمها للزبائن ، ويعود ذلك للعديد من الاسباب ومن أهمها الاستفادة من التطورات الواسعة في مجال المعلومات والحاسبات الآلية ، والتزايد الكبير في رغبات واحتياجات الزبائن ، وتحويل الاهتمام من التركيز على أداء الخدمات المصرفية إلى التركيز على الزبائن وإشباع احتياجاتهم ، وتتمثل الخدمات المصرفية الحديثة التي تقدمها المصارف لزبائنهم بتقديم خدمات استثمارية للمتعاملين معه ، المساهمة في تمويل مشروعات التنمية ، تأجير الخزائن الحديدية ، وتحويل نفقات السفر والسياحة (قزاني ، ٢٠١٣ : ٤٤-٤٥).

٣.٤.٢.٢_أنواع الخدمات المصرفية الالكترونية :

تقسم الخدمات المصرفية الالكترونية التي تقدمها المصارف الى عدة خدمات موضحة بالشكل الاتي:

شكل (١)

انواع الخدمات المصرفية الالكترونية



المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على (صالح واخرون، ٢٠٢٠: ٣٠٨-٣١٠)

وتجدر الإشارة إلى أن الخدمات المصرفية الألكترونية الموضحة بالشكل اعلاه موجودة في أغلب دول العالم بصورة متفاوتة ، أما في العراق فتتوفر بشكل جزئي متمثلة بخدمات الصراف الآلي ، البنك عبر الأنترنت ، الهاتف النقال (الرسائل القصيرة) ، باعتبار أن بقية الخدمات هي قيد التنفيذ ، وتحقق المصارف التي توفر الخدمة المصرفية الالكترونية مزايا تنافسية تتمثل بالآتي : (صالح واخرون ، ٢٠٢٠: ٣١٠) .

١. تخفيض النفقات التي يتحملها المصرف : حيث أن ذلك يجعل تكلفة تقديم الخدمات عبر الصراف الآلي ، شبكة الأنترنت ، الهاتف النقال ، لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع جديد للمصرف ، و ما يتطلبه من مباني و أجهزة و كفاءة ادارية ، ذلك الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة الخدمة المقدمة وهو ما يكون عامل جذب للزبائن ، بالإضافة إلى ان المصارف التي تسوق لخدماتها عبر هذه الوسائل يساعدها على امتلاك ميزة تنافسية يقوي من مكانته التنافسية وهذا ما يؤهلها إلى مستوى المعاملات التجارية العالمية .

٢. أن توجه المصارف العالمية نحو تقديم الخدمات المصرفية الكترونياً سواءً عبر الصراف الآلي ام شبكة الأنترنت ام الهاتف النقال وما تتميز به من قدرات تنافسية يلزم المصارف الصغيرة بضرورة الأرتقاء إلى مستوى هذه التحديات ، و وفقاً لذلك يقوم الزبائن بالمقارنة بين خدمات المصارف لأختيار الأنسب ، و بذلك تكون هذه القنوات عامل منافسة قوي في جذب الزبائن .

٥.٢.٢- أبعاد جودة الخدمات المصرفية (عبود ، ٢٠١٦: ١٠٩)

أتقف اغلب الباحثين على مجموعة من الابعاد لقياس جودة الخدمات المصرفية وهي :

١. الاعتمادية : تعني قدرة المصرف على تقديم خدماته بشكل دقيق ويعتمد عليه.

٢. الامان : وتتمثل بخلو المعاملات التي تتم بين المصرف والزبون من الشك والخطورة ويتطلب من العاملين في المصرف ان يقوموا بزرع الثقة لدى الزبون.
٣. العناصر الملموسة : وتُعنى بتوافر حداثة الشكل والتسهيلات المادية مثل المعدات والاجهزة ووسائل الائتثال وخدمة الانترنت التابعة للمصرف.
٤. سرعة الاستجابة: مدى استعداد المصرف ورغبته في تقديم المساعدة للزبائن والرد على كافة استفساراتهم بالسرعة الممكنة.

٣. المبحث الثالث / الجانب العملي

٣.١- مجتمع وعينة البحث:

تم اختيار المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وهي مصرف التنمية الدولي و المتحد للاستثمار والجنوب الاسلامي للاستثمار والتمويل، وقد تم اختيار عينة عمدية متمثلة بالعاملين في المصارف وقد بلغ عددهم ٦٣ لغرض دراسة وفهم اتجاهات المجتمع تجاه متغيرات البحث واختبار فرضياته ومن ثم التعرف على مدى ملائمة البيئة العراقية لمتطلبات تطبيقها وقد تم الحصول على (٥٤) اجابة من خلال استبانة وزعت على العينة وتم تحليلها وفق البرنامج الاحصائي SPSS.

٣.٢- تصميم الاستبيان:

تم تصميم الاستبيان لتتكون من ثلاث اجزاء، يتعلق الجزء الاول بالبيانات العامة عن العينة، فيما يجمع الجزء الثاني البيانات عن متغيرات البحث (سلاسل الكتل، جودة الخدمات المصرفية) وفقاً لابعدها والتعرف على مدى مساهمة تقنية سلاسل الكتل على تحسين جودة الخدمات المصرفية، فيما يهدف الجزء الثالث الى التعرف على مدى سماح البيئة العراقية وتحديدًا القطاع الخاص لإعتماد تقنية سلاسل الكتل، حيث تم وضع لاسئلة المعلومات العامة اجابات حسب الخيارات الممكنة لكل سؤال، فيما وضع للقسم الثاني والثالث لكل سؤال خمسة خيارات على وفق مقياس ليكرت الخماسي (اتفق بشدة، اتفق، محايد، لا اتفق، لا اتفق بشدة) وتم ترميز البيانات الخاصة

بالاستبانة على مقياس من (١) الى (٥) حيث يمثل الوزن (١) اقل وزن و الوزن (٥) اكبر وزن وكما مبين في الجدول الآتي

جدول رقم (٢) ترميز اجابات الاستبانة

الدرجة	٥	٤	٣	٢	١
البدائل	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
المصدر: اعداد الباحثان					

جدول رقم (٣) تصنيف قيمة الوسط الحسابي

الوسط الحسابي الموزون	التصنيف
من ١ الى ١.٧٩	لا اتفق بشدة
من ١.٨٠ الى ٢.٥٩	لا اتفق
من ٢.٦٠ الى ٣.٣٩	محايد
من ٣.٤٠ الى ٤.١٩	اتفق
من ٤.٢٠ الى ٥	اتفق بشدة
المصدر: اعداد الباحثان	

حيث حسبت على اساس ان البدائل هي خمس خيارات قد وقعت بنها اربع فترات متساوية، لذلك يكون طول الفترة المستعملة هو (٥/٤) والبالغة حوالي (٠.٨٠)، حيث سيتم اعتماد الوسط الفرضي (المعياري) البالغ (٣)، لقياس وتقييم فقرات وابعاد ومتغيرات البحث.

٣.٣ - وصف وتحليل العلاقة بين متغيرات البحث:

سيتم تحليل اجابات افراد مجتمع البحث على فقرات الاستبانة التي صممت وفقاً لمتغيرات البحث بأبعادها باستعمال اساليب الاحصاء الوصفي وكما يأتي:

المتغير	الفقرة/السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاتفاق
سلاسل الكتل	تساهم تقنية سلاسل الكتل في سرعة انجاز المعاملات من خلال خاصية اللامركزية التي تلغي وجود الطرف الثالث (الوسيط)	3.98	0.57	80%
	تزيل تقنية سلاسل الكتل نقاط الضعف في الانظمة التقليدية المركزية مما يعزز مستوى الامان والدقة والسرعة نتيجة اختصار المعاملات الورقية	4.02	0.66	80%
	تعكس تقنية سلاسل الكتل مستوى عالي من الشفافية والثقة بسبب جعل المعاملات المالية مرئية مع عدم امكانية تغييرها أو حذفها	4.07	0.70	81%
	تقلل تقنية سلاسل الكتل من حالات الاحتيال والخروقات الامنية	4.26	0.65	85%
	الاجمالي	4.08	0.51	82%
جودة الخدمات المصرفية	يتمتع المصرف بالخدمات المصرفية التي تُقدم للزبون بشكل موثوق ودقيق	3.78	0.69	76%
	تتميز الخدمات المصرفية بالسرعة بحيث يتم انجاز المعاملات بشكل فوري وكفوء	3.69	0.89	74%
	تخلو الخدمات المصرفية المقدمة من الخطأ وتقدم بشكل صحيح ومن المرة الاولى	3.57	0.90	71%
	تتوفر لدى المصرف الاجهزة والمعدات التقنية اللازمة لاعتماد الخدمات المصرفية	3.52	0.97	70%
	الاجمالي	3.64	0.71	73%

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتبين من خلال الجدول اعلاه ان جميع الاوساط الحسابية اكبر من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (٣)، وان هناك تجانس واضح في اجابات افراد العينة حيث كانت جميع قيم الانحراف المعياري اقل من (١)، وبلغ الوسط الحسابي لاجمالي متغير سلاسل الكتل (٤.٠٨) وهي تشير الى اتفاق افراد العينة على هذا المتغير وفقراته الفرعية بنسبة اتفاق تبلغ (%٨٢)، فيما بلغ الوسط الحسابي لمتغير جودة الخدمات

المصرفية (٣.٦٤) وتشير هذه القيمة الى اتفاق افراد العينة على وجود جودة للخدمات المصرفية بنسبة اتفاق تبلغ (٧٣%)، وبهدف دراسة العلاقة والاثـر الاحصائي لمتغير سلاسل الكتل في جودة الخدمات المصرفية سيتم استعمال الارتباط الخطي البسيط (معامل بيرسون) لقياس الارتباط الخطي بين المتغيرين، وسيتم استعمال الانحدار الخطي البسيط لدراسة اثر المتغير المتقل (سلاسل الكتل) في المتغير التابع (جودة الخدمات المصرفية) وكما مبين في الجدول الآتي:

قيمة (F)	القيمة الاحتمالية (Sig)	معامل الارتباط (r)	معامل التحديد (R^2)	ثابت الانحدار	معامل الانحدار
0.94	0.34	0.13	0.018	2.89	0.18

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتبين من الجدول اعلاه عدم وجود علاقة احصائية ضعيفة بين سلاسل الكتل وجودة الخدمات المصرفية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (٠.١٣) ، و بلغت القيمة الاحتمالية (sig) المرافقة لاختبار (F) ما مقداره (٠.٣٤) وهي قيمة اكبر من مستوى المعنوية الاحصائي (٠.٠٥) مما يعني رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر لمتغير سلاسل الكتل على تحسين جودة الخدمات المصرفية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر لمتغير سلاسل الكتل على تحسين جودة الخدمات المصرفية.

وبهدف معرفة مدى مساهمة تقنية سلاسل الكتل في تحسين جودة الخدمات المصرفية فقد تم سؤال افراد العينة اربعة اسئلة وكما مبينه نتائجها في الجدول الآتي:

الفقرة/ السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاتفاق
تساهم تقنية سلاسل الكتل في التخفيض من التكاليف من خلال سرعة انجاز المعاملات المصرفية	4.19	0.73	84%
تُمكن تقنية سلاسل الكتل المصرف من تقديم الخدمات	4.20	0.81	84%

المصرفية إلكترونياً			
تساعد تقنية سلاسل الكتل الارتقاء بالمصارف من خلال ما يقدمه الأخير من تحقيق ميزة تنافسية تكون محل جذب الزبون بالمقارنة مع المصارف الأخرى	4.33	0.58	87%
يساهم تطوير الخدمات المصرفية باعتماد تقنية سلاسل الكتل على جذب الزبائن مما يحقق ميزة تنافسية	4.20	0.68	84%

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتبين من الجدول اعلاه ان جميع الاوساط الحسابية اكبر من (٤.١٩) بانحراف معياري اقل من (١) مما يشير الى تجانس اجابات افراد العينة على هذه الفقرات، مما يعني (٤) وهي نسبة اتفاق عالية على الفقرات التي تم سؤال افراد العينة عنهاما يؤكد فرضية العدم.

٤.٣_ مدى امكانية اعتماد تقنية سلاسل الكتل في القطاع الخاص العراقي:

الفقرة/ السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاتفاق
يساهم تطوير الخدمات المصرفية باعتماد تقنية سلاسل الكتل على جذب الزبائن مما يحقق ميزة تنافسية	4.20	0.68	84%
هناك جهود من قبل الجهات المختصة للتعريف بتقنية سلاسل الكتل والحث على اعتمادها	3.70	0.69	74%
تساهم الجهات المختصة بتحسين البنى التحتية بهدف اعتماد التقنيات الحديثة في القطاع المصرفي	3.61	0.90	72%
يشارك العاملين في المصارف الأهلية في ورش العمل والدورات داخل البلد بهدف تحسين مهاراتهم والتعرف على المستجدات في مجال القطاع المصرفي	3.72	0.63	74%
يشارك العاملين في المصارف في ورش العمل والدورات خارج البلد بهدف تحسين مهاراتهم وزيادة معلوماتهم	3.81	0.99	76%
يملك العاملين في المصارف الأهلية المعرفة الكافية حول	3.57	0.77	71%

تقنية سلاسل الكتل			
تتوفر لدى المصارف خدمة انترنت تتميز بالسرعة تخدم امكانية اعتماد تقنية سلاسل الكتل	3.87	0.80	77%
تتوفر لدى المصارف حواسيب بكفاءة عالية يمكنها من تشغيل تقنية سلاسل الكتل	3.89	0.88	78%
تسعى الجهات المختصة بوضع الحلول البديلة كمحاولة لتفادي التلكؤ في انجاز المعاملات وتخفيض التكاليف	3.72	0.81	74%
لدى الادارات في المصارف الاهلية اسهامات في ضرورة تعزيز وتحسين الخدمات المصرفية	3.94	0.53	79%
لدى المصارف الأهلية جهاز اشراف ورقابة قوي على الانظمة الحديثة التي تعتمد على اللامركزية	3.76	0.73	75%

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يظهر الجدول اعلاه ان جميع الاوساط الحسابية اكبر من الوسط الحسابي الفرضي لمقياس ليكرد الخماسي والبالغ (٣)، وان جميع الاجابات متجانسة كون الانحراف المعياري اقل من (١) لجميع الفقرات، وهذا يشير الى ان افراد العينة يتفقون على امكانية اعتماد تقنية سلاسل الكتل في القطاع الخاص العراقي بنسبة اتفاق تتراوح بين (٧١% - ٨٤%) وتتباين باقي نسب الاتفاق بين هاتين النسبتين وحسب الفقرات اعلاه، وهي نسبة اتفاق عالية.

٤.المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات:

١.٤ - الاستنتاجات:

١.تعد تقنية سلاسل الكتل من أهم التقنيات التي واكبت التطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا حيث دخلت في العديد من المجالات ومنها القطاع المصرفي.

٢. أن أهم ما يميز تقنية سلاسل الكتل هي اللامركزية حيث تعد سجل الكتروني موزع لامركزي تثبت فيه كافة المعاملات والصفقات المالية دون الحاجة الى وسيط مما يساعد في سرعة انجاز المعاملات.
٣. أن لتقنية سلاسل الكتل دورًا حيويًا بارزًا في تحسين جودة الخدمات المصرفية من خلال تخفيض التكاليف والحد من حالات الاحتيال والخروقات الامنية فضلاً عن السرعة في انجاز المعاملات والتقليل من الوقت والجهد وفقًا ما أظهرته النتائج .
٤. بالرغم من دور وأهمية تقنية سلاسل الكتل في تحسين جودة الخدمات المصرفية الا انها تواجه بعض التحديات والمعوقات في امكانية تطبيقها في البيئة العراقية الامر الذي يتطلب تكثيف الجهود بهدف التقليل من تلك الصعوبات.
٥. ان اعتماد تقنية سلاسل الكتل يساهم في الارتقاء بالمصارف من خلال ما يقدمه الاخير من تحقيق ميزة تنافسية تكون محل جذب الزبون بالمقارنة مع المصارف الاخرى.

٢.٤ - التوصيات:

١. نظرًا لاهمية تقنية سلاسل الكتل وانشارها مؤخرًا الامر الذي يستدعي ضرورة توجيه الاهتمام نحو هذه التقنية بهدف مواكبة التطورات وتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للزبون لغرض التقليل من نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة.
- ٢.حث العاملين في المصارف وتشجيعهم على ضرورة المشاركة في ورش العمل والدورت بهدف التعرف على كافة المستجدات في مجال القطاع المصرفي خاصة فيما يتعلق بالجانب التكنولوجي لما له من دور في سهولة وسرعة انجاز المعاملات والاستغناء عن بعض الاطراف التي قد تكون سببًا في تأخر الاعمال نتيجة للاجراءات الروتينية.

٣. ان اعتماد تقنية سلاسل الكتل يتطلب بذل المجهود من قبل الجهات المسؤولة والادارات تتمثل بمحاولة ازالة المعوقات والتحديات من خلال تطوير البنى التحتية كتوفير خدمات انترنت عالية السرعة وحواشيب ذات كفاءة وجودة.

٤. اجراء دراسات مستقبلية حول تقنية سلاسل الكتل لغرض الاستفادة منها في العمل الميداني حيث تعتبر نتائج هذه الدراسات بمثابة قاعدة بيانات أو خط الانطلاق نحو تحسين وتطوير قطاع الاعمال.

٥. الاطلاع على تجارب الدول حول اعتماد تقنية سلاسل الكتل ومحاولة تكيفها مع ما يتوافق مع القطاع المصرفي المحلي.

المصادر

المصادر العربية

١. ابراهيم ، رشا علي احمد ابراهيم ، (٢٠٢٠) ، " اثر تبني تقنية سلسلة الكتل (Block Chain) على خفض تكلفة الخدمات المصرفية والارتقاء بها بالبنوك المصرية - دراسة ميدانية" ، المعهد المصري لأكاديمية الاسكندرية للإدارة والمحاسبة.
٢. ابراهيم ، نبيل عبد الرؤوف ، (٢٠٢١) ، " نموذج مقترح لتطبيق تقنية البلوك تشين على المعاملات المالية وقياس الربح الخاضع للضريبة على دخل الاشخاص الاعتبارية - دراسة تطبيقية" ، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، مجلة الشروق للعلوم التجارية ، العدد ٣.
٣. أمين ، رحاب عادل صلاح الدين ، (٢٠٢١) ، " تجارب دولية في التكنولوجيا المالية" ، مركز ابحاث فقه المعاملات الاسلامية ، العدد ١٠٩ ، <https://kantakji.com> .

٤. خليفة ، ابراهيم ، (٢٠١٨) ، " البلوك تشين : الثورة التكنولوجية القادمة في عالم المال والادارة" ، المستقبل لاجتات والدراسات المتقدمة ، العدد ٣.

٥. رضا ، زهواني ، سهام ، عيساوي ، مرزوقي ، مرزوقي ، (٢٠٢٠) ، " أهمية تقنية سلسلة الكتل في صناعة الخدمات المصرفية " ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد ١٣ ، العدد ٠٣ .
٦. شبل، يحيى احمد خليفة ، (٢٠١٩) ، " استراتيجيات تحسين جودة الخدمات المصرفية لكسب رضاء العملاء - دراسة حالة مصرف الجمهورية ليبيا " ، رسالة ماجستير، جامعة اندونيسيا.
٧. صالح ، محمد عبد ، ابراهيم ، ابراهيم خليل ، (٢٠٢٠) ، " اثر الخدمة المصرفية الالكترونية على الميزة التنافسية في عينة من المصارف العراقية الخاصة - دراسة تحليلية " ، جامعة النهدين ، مجلة الدنانير ، العدد الثامن.
٨. الطاهر، عمر علي بابكر ، بن عبد الله ، نزار ، (٢٠١٩) ، " اثر جودة الخدمات المصرفية على رضاء العملاء - دراسة ميدانية : المصارف التجارية بمحافظة الدرب - المملكة العربية السعودية " ، المجلة العربية للنشر العلمي ، العدد ١٤ .
٩. عبود ، سالم محمد ، (٢٠١٦) ، " قياس أبعاد جودة الخدمة المصرفية من وجهة نظر الزبائن باستخدام مدخل الفجوات " ، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ، المجلد ٦ ، العدد ١ .
١٠. العميان ، دانية حابس سفهان ، (٢٠٢٠) ، " الاتجاهات نحو تطبيق تكنولوجيا سلسلة الكتل وأثرها على أداء سلسلة التوريد - دراسة ميدانية في قطاع الصناعات التعدينية في الاردن " ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط.
١١. قزاني ، مباركة ، (٢٠١٣) ، "جودة الخدمات المصرفية كمدخل لتنافسية الخدمات المصرفية دراسة حالة BNA وكالة -٣١٦م البواقي" ، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي- ام البواقي.
١٢. القنبري، محمد قيس عادل، (٢٠٢٠) ، " تقنية سلسلة الكتل وانعكاساتها على مهند التدقيق الداخلي " ، مجلة التدقيق الداخلي ، العدد الحادي عشر.

١٣. كرمية ، نسرين ، بن ربيع ، حنيفة ، (٢٠٢١) ، " مهنة المحاسبة في ظل التكنولوجيا الرقمية - الفرص والتحديات-: البلوك تشين" ، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات ، المجلد ٠٦ ، العدد ٠٢ .

١٤. معاش ، رمضان ، (٢٠١٩) ، " اثر جودة الخدمات المصرفية على رضا العملاء - دراسة ميدانية لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة المسيلة" ، جامعة محمد بوضياف - المسيلة.

١٥. ندير ، طروبيا ، دراية ، جامعة أحمد ، (٢٠٢٠) ، " استراتيجيات مجلس التعاون الخليجي لتبني تقنية البلوك تشين والنتائج المحتملة لتطبيقها - قراءة في تجربة الامارات العربية المتحدة - " ، مجلة اضافات اقتصادية ، المجلد ٠٤ ، العدد ٠٢ .

١.٥.١ المصادر الاجنبية

1.A. Parasuraman , Valarie A. Zeithaml & Leonard L. Berry , (1985) , " A conceptual Model of service Quality and it's implications for future research" , Journal of Marketing, Vol.49.

2.China Academy of Information and Communication Technology Trusted Block chain Initiatives,(CAICT),(2018)," Block chain White Paper".

3.Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission , COSO,(2020) , " BLOCKCHAIN AND INTERNAL CONTROL" .

4.Nakamoto, Satoshi,(2008) , " Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System"

٥.٥.٣ المواقع الالكترونية

<https://cbi.iq/news/view/768> موقع البنك المركزي العراقي

تحليل العوامل المؤثرة على تعزيز ثقة الزبون في استخدام الخدمات المصرفية

الذكية: تطبيقات الهواتف الذكية أنموذجاً

Analyzing the Influencing Factors that Effect on Enhancing the Customer Confidence in the Use of Smart Banking Services: Smart Phone Applications as a Model

م.م. عمر سالم عز
طالب دكتوراه

م.م. ثابت حسان ثابت
جامعة نينوى

م.م. عمر توفيق عبدالرحم
جامعة نينوى

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث الى دراسة العوامل المؤثرة في الزبائن من أجل إعتداد الخدمات المصرفية عبر تطبيقات الهاتف المحمول وتعزيز مستوى ثقة الزبون بتلك التطبيقات, إذ تتضح أهمية البحث من أهمية الخدمات المصرفية التي يمكن أن يقدمها المصرف بالإعتماد على تطبيقات الهاتف المحمول وتعزيز العوامل المؤثرة إيجابياً على ثقة الزبون من جانب ومن جانب آخر الحد من العوامل المؤثرة سلبياً على ثقته وذلك من أجل تحسين وتطوير القطاع المصرفي في العراق والنهوض بالخدمات المصرفية التي يقدمها.



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٥٧٢-٥٣٩

ويستند البحث على فرضية أساسية مفادها أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل المؤثرة على تعزيز ثقة الزبون في مستوى استخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية، ومن أجل اختبار الفرضية الأساسية والفرضيات المتفرعة منها فلقد اختبر الباحثون عينة من (٤٠٠) زبون لمصرف الرافدين في محافظة نينوى ومن حاملي بطاقة الماستر. وتوصل الباحثون الى العديد من النتائج المهمة كان أهمها أن أحد أهم العوامل المؤثرة سلبياً على ثقة الزبون في تبني الخدمات المصرفية عبر تطبيقات الهاتف المحمول هو ضعف الثقافة المعلوماتية لديه وسعة الفجوة المعرفية لديه في تقنية المعلومات بالإضافة الى تواضع البنية التحتية لتقنية المعلومات في العراق، وأوصى الباحثون بضرورة تعزيز الخدمات عبر تطبيقات الهاتف المحمول بشكل عام في جميع القطاعات والقطاع المصرفي بشكل خاص من أجل تضيق الفجوة المعرفية ورفع مستوى ثقة الزبون.

الكلمات المفتاحية: ثقة الزبون، الخدمات المصرفية، تطبيقات الهاتف المحمول، تقنية المعلومات.

Abstract:

The research aims to study the factors affecting customers in order to adopt banking services through mobile phone applications and enhance the level of customer confidence in those applications. On the one hand, and on the other hand, reducing the factors that negatively affect his confidence, in order to improve and develop the banking sector in Iraq and advance the banking services it provides, the research is based on a basic hypothesis that there is no statistically significant effect at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) for the factors affecting enhancing customer confidence in the level of use of banking services through smart applications. In order to test the main hypothesis and its subsidiary hypotheses, the researchers tested a sample of (400) customers of Al-Rafidain Bank in Nineveh Governorate and holders of the Master card. The researchers reached many important results, the most important of which was

that one of the most important factors negatively affecting the customer's confidence in adopting banking services through mobile phone applications is the weakness of his information culture and the wide knowledge gap he has in information technology, in addition to the modesty of the information technology infrastructure in Iraq. The researchers recommended the need to enhance services through mobile phone applications in general in all sectors and the banking sector in particular in order to narrow the knowledge gap and raise the level of customer confidence.

Keywords:

Customer Confidence, Banking Services, Smart Phone Applications, and Information Technology.

المقدمة:

خلال العقود الأخيرة من القرن السابق حقق مفهوم ثقة الزبون تأثيراً ملموساً في مجال تسويق خدمات الوحدة الاقتصادية، إذ أصبحت الثقة هي الأساس في إختيار الوحدة الاقتصادية التي تقدم الخدمة في ظل تعدد مجهزي الخدمة، ولقد ناقش المصري (٢٠١٨) مفهوم ثقة الزبون بوصفه متغير مهم يمكن ان يعزز من إلتزام الزبون وولاءه للوحدة الاقتصادية مما يؤدي الى تعزيز مكانة الوحدة الاقتصادية في السوق (المصري، ٢٠١٨: ٣٦)، حيث أن بناء ثقة الزبون هو هدف أصيل لدى الوحدة الاقتصادية من أجل الإحتفاظ بالزبائن الحاليين وجذب زبائن محتملين وتقليل كلفة رأس المال من خلال التقليل من الإنفاق على الإعلانات وتعزيز المكانة السوقية للوحدة الاقتصادية (Thabit et al., 2016: 40)، ولذلك هدفت المصارف بوصفها أحد أهم الوحدات الاقتصادية التي تقدم خدمات حيوية الى تعزيز ثقة الزبون بوصفه المحرك الرئيسي لأنشطتها التمويلية ونظراً للتطورات الحاصلة في مجتمع الأعمال والأسواق التجارية وتقنيات المعلومات فلقد أصبح لازماً على المصارف أن تقدم خدماتها الى الزبائن بشكل متطور وموثوق وذو مستوى عالي من الجودة، وتعتبر الخدمات المصرفية عبر تطبيقات الهواتف الذكية أحد أهم تلك الخدمات التي توفرها

المصارف, حيث أن الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الإلكترونية هي قيام المصارف الموجودة على أرض الواقع بتقديم كافة خدماتها المصرفية لزبائنها وتنفيذ تحويلاتهم ومتطلباتهم من خلال تطبيقات خاصة مثبتة على الهاتف المحمول الخاص بالزبون وعبر شبكة الإنترنت, حيث تعد هذه التطبيقات في الوقت الحالي حجر الأساس للتجارة الإلكترونية المتنامية مؤخراً والتي تعتمد بشكل أساسي على تقنيات المعلومات والاتصال, حيث من الممكن أن تساهم الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية للهاتف المحمول الى تعزيز مكانة التجارة الإلكترونية وزيادة الحصة السوقية للمصرف وتقليل تكاليف التحويلات المالية, ولكن هذه الخدمات تتطلب زيادة مستوى ثقة الزبون بها من أجل نمو مستوى تبنيها وخصوصاً في العراق.

١- منهجية البحث:

١. ١- مشكلة البحث:

نظراً لتأثير الكبير على التجارة الإلكترونية من قبل تبني استخدام التطبيقات الذكية في المعاملات المصرفية اليومية, فإن القطاع المصرفي يواجه تحديات في تعزيز مستوى ثقة الزبون بالخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية وذلك من خلال تحسين العوامل ذات الصلة, ولذلك فإن مشكلة البحث تحاول الإجابة عن تساؤل أساسي مفاده "هل هناك تأثير للعوامل ذات الصلة بثقة الزبون في استخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية في مصرف الرافدين؟".

١. ٢- أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي الى تحقيق الآتي:

أ- التعرف على العوامل المؤثرة في الزبائن من أجل اعتماد الخدمات المصرفية عبر تطبيقات الهاتف المحمول.

ب- دراسة أساليب تعزيز مستوى ثقة الزبون بالتطبيقات الذكية للخدمات المصرفية

ج- دراسة مستوى كفاءة التطبيقات الذكية للخدمات المصرفية في المصارف العراقية ومدى اعتمادها من قبل الزبون المحلي.

١. ٣- أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من أهمية الخدمات المصرفية التي يمكن أن يقدمها المصرف بالإعتماد على تطبيقات الهاتف المحمول من خلال زيادة توجه الزبائن نحو التجارة الإلكترونية وتعزيز مكانة القطاع المصرفي ضمن الإقتصاد المحلي وتعزيز العوامل المؤثرة إيجابياً على ثقة الزبون من جانب ومن جانب آخر الحد من العوامل المؤثرة سلباً على ثقته من أجل تحسين وتطوير القطاع المصرفي في العراق والنهوض بالخدمات المصرفية التي يقدمها.

١. ٤- فرضيات البحث:

يستند البحث على فرضية أساسية مفادها "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل المؤثرة على تعزيز ثقة الزبون في مستوى استخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية" وتتفرع هذه الفرضية الى الفرضيات الفرعية الآتية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتنبؤ الإستباقي في مستوى استخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لصدق المعاملات في مستوى استخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتغذية العكسية في مستوى استخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتواصل المستمر في مستوى استخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للعلاقات التفاعلية في مستوى استخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتنفيذ الوعود في مستوى استخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية

١. ٥- منهجية البحث:

إستخدم الباحثون في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي من أجل تجهيز بيانات لإثبات فرضيات البحث والإجابة عن التساؤلات المطروحة بدقة ويأتي استخدام المنهج الوصفي التحليلي في محاولة لتبيان العلاقة بين العوامل مابين العوامل المؤثرة على ثقة الزبون والخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية.

١. ٦- مجتمع البحث:

يهدف البحث بشكل عام تسليط الضوء على زبائن مصرف الرافدين في محافظة نينوى من الموظفين في دوائر الدولة والحاملين لبطاقة الماستر كارد، حيث بلغ حجم المجتمع المستهدف (٥٥٠٠٠٠) زبون حسب إحصائية الموقع الرسمي لشركة كي الشريك الرسمي لمصرف الرافدين الحكومي.

١. ٧- عينة البحث:

قام الباحثون باختيار عينة ممثلة من مجتمع البحث المتاح باستخدام معادلة Yard وكما موضح أدناه:

$$n = \frac{N}{1 + N(e)^2}$$

حيث أن:

n : حجم العينة المطلوبة

N: حجم مجتمع البحث = ٥٥٠٠٠٠٠

e : هامش الخطأ = ٠.٠٥

وعليه فإن حجم العينة الإجمالي هو (٤٠٠) زبون، تم إختيارهم بشكل عشوائي، إذ تم توزيع (٤٠٠) إستمارة إستبيان إلكترونية وإسترداد (٣١٧) إستمارة صالحة للتحليل وبنسبة إسترداد بلغت (٧٩.٢٥%).

٢- المبحث الثاني: الإطار النظري

١.٢- الإطار المفاهيمي لثقة الزبون:

٢. ١. ١- مفهوم ثقة الزبون:

لقد تعددت التعاريف حول مفهوم ثقة الزبون، حيث يمكن تعريفه على أنه الشعور بالأمان من خلال شعور أحد الطرفين بأن سلوك الطرف الآخر منقاد بشكل واضح لخدمة مصلحته (Raewf and Thabit, 2017: 54)، كما يمكن تعريفه على أنه درجة إيمان وتقبل الفرد للقرارات والسياسات التي تضعها إدارة الوحدة الاقتصادية التي تقوم بتنفيذها وإدارتها بشكل عادل لجميع الأطراف (Yap et al., 2012: 157)، إذ أن مفهوم ثقة الزبون يمكن أن يجسد الأفكار والعواطف والمشارعر والسلوك التي تحصل عند شعور الزبائن بأن مقدم الخدمة يمكن الاعتماد عليه في تحقيق مصالحهم بكفاءة وذلك من خلال تلبية إحتياجات الزبائن وتوفير الخدمات التي تخلق قيمة للزبون (Vuuren et al., 2012: 88)، حيث يرى الباحثون بأن ثقة الزبون هي إستمرارية شعوره بالإطمئنان تجاه الوحدة الاقتصادية وخدماتها مما يؤدي الى بناء علاقة تبادلية قوية تساهم في تحقيق مستوى مميز من المنفعة لكلا الطرفين.

٢. ١. ٢- أهمية ثقة الزبون:

تؤثر ثقة الزبون بشكل كبير في معدل المعاملات الحاصلة بين الزبون والوحدة الاقتصادية ويمكن تحديد أهميتها من خلال الأتي (جفال, ٢٠٢٠: ٨١)، (Trif, 2013: 112):

- يمكن أن تعزز ثقة الزبون من العلاقات التبادلية بين الزبون والوحدة الاقتصادية وبالتالي تعزيز مستوى التغذية العكسية مما سينعكس بالإيجاب على جودة الخدمة.
- تساهم ثقة الزبون في تقليل كلفة رأس المال المستثمر في الوحدة الاقتصادية من خلال تقليل الإنفاق على الإعلانات والترويج للخدمات.

- إن إحترام الوحدة الإقتصادية لثقة الزبون في خدماتها من شأنه أن يعزز من جودة الخدمات بسبب تفاني الوحدة الإقتصادية في تقديم خدمات ذات جودة من شأنها أن تعزز تلك الثقة.

- إن ثقة الزبون تساهم في إحتفاظ الوحدة الإقتصادية بمكانتها السوقية وجذب زبائن محتملين ومنح الوحدة الإقتصادية ميزة تنافسية تساعد في تحقيق ربحية ونمو مستدام للوحدة الإقتصادية.

٢. ١. ٣- مقياس ثقة الزبون:

لقد قدم العديد من الباحثين مقاييس من أجل تقييم ثقة الزبون في الوحدة الإقتصادية وأحد أهم تلك المقاييس هو مقياس ثقة الزبون المبني على قياس أبعاد الثقة والذي يمكن تمثيله في الشكل (1)، ويتكون هذا المقياس من المؤشرات التالية (بن أشهو وبن علال, ٢٠١٥: ٥), (Hadj Aissa et al., 2018: 69), (Rasheed and Abadi, 2014: 299):

- المصادقية: تتكون المصادقية من العناصر التالية:

١. الإعلان عن خدمات وحدة إقتصادية معينة يمنح الزبون مستوى مرضي من الأمان.

٢. الإعلان عن خدمات وحدة إقتصادية معينة يمنح الزبون مستوى مرضي من الثقة.

٣. طلب وإستخدام خدمات وحدة إقتصادية معينة يمنح الزبون مستوى مرضي من الضمان.

- النزاهة: وتتألف النزاهة من العناصر التالية:

١. إن الوحدة الإقتصادية وفيه تجاه ثقة الزبون الممنوحة لخدماتها.

٢. إن الوحدة الإقتصادية صادقة تجاه متطلبات زبائنها.

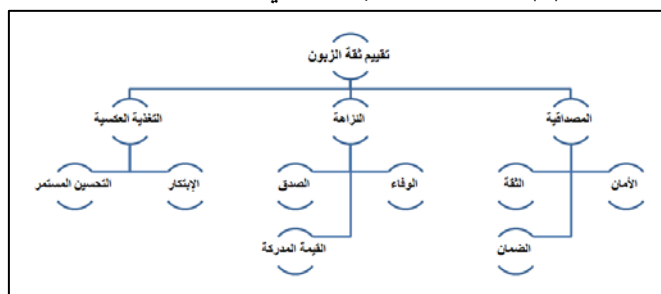
٣. إن خدمات الوحدة الإقتصادية تمنح زبائنها الفائدة المرجوة منها.

- التغذية العكسية: تتكون التغذية العكسية من العناصر التالية:

١. إن الوحدة الإقتصادية تحدث خدماتها وفق التطورات المتسارعة في المجتمع والبيئة

٢. إن الوحدة الاقتصادية تحسن خدماتها بشكل مستمر من أجل تلبية إحتياجات زبائننا.

الشكل (١): مقياس ثقة الزبون المبني على قياس أبعاد الثقة



المصدر: من إعداد الباحثين

٢. ١. ٤ - العوامل المؤثرة على ثقة الزبون:

تتأثر ثقة الزبون بمجموعة من العوامل التي يمكن تحديدها بالآتي (Al-Nasrawi et al., 2018: 18), (Jameel and Mohammed, 2016: 41), (Madjid, 2013: 51):

-التنبؤ الإستباقي:

إن أحد العوامل التي تعزز من ثقة الزبون في الخدمات المقدمة اليه هي تبني الوحدة الاقتصادية لاستراتيجيات وأساليب تساعد على تفهم احتياجات الزبائن ورغباتهم والتعرف على المشاكل التي يواجهونها، ولذلك يتوجب على الوحدة الاقتصادية أن تقدم منتجات أو خدمات تتناسب مع احتياجات الزبائن ومتطلباتهم، كما يتعين عليها أيضا التعامل مع التحديات التي تواجه الزبائن عن طريق تقديم أفضل الخدمات وإيجاد حلول مبتكرة لكافة المشاكل وبشكل إستباقي.

-صدق المعاملات

يتعين على موظفي الوحدة الاقتصادية التعامل مع الزبائن بصدق واخلاص، فهذه الصفات تلعب دوراً مهماً في كسب رضا الزبائن وثقتهم على المدى البعيد، كما يجب عليهم الحرص على تقديم خدمة متميزة باستمرار والالتزام بأداء واجباتهم تجاه الزبائن

على أكمل وجه مع توفير حلول مبتكرة لكافة المشاكل التي قد تواجه الزبون حيث أن انعدام المصداقية يؤثر سلباً على الموظف نفسه وعلى الوحدة الاقتصادية وسمعتها وبالتالي على ثقة الزبون.

-التغذية العكسية

إن تعزيز التغذية العكسية لإحتياجات ورغبات الزبون من خلال الإستماع لملاحظات وشكاوي الزبائن يعد أفضل وسيلة لكسب ولائهم وتعزيز ثقتهم على المدى الطويل، حيث يجب على موظفي الوحدة الاقتصادية الإصغاء جيداً لملاحظات الزبائن والسعي لتطبيقها عملياً، فالموظف المتميز في الوحدة الاقتصادية الناجحة هو الذي يضع نفسه مكان الزبون ويتفهم آراءه ووجهات نظره المختلفة.

-التواصل المستمر

يمكن اعتبار التواصل السيء أحد الأسباب التي تدفع الزبائن الى البحث عن وحدات إقتصادية أخرى تبدي اهتماماً أكبر بزبائنهم وتلبي احتياجاتهم بفعالية اكبر، لذا يتعين على الوحدة الاقتصادية الحرص على إنشاء قسم خاص بخدمة الزبائن يهدف الى خدمتهم بطريقة سريعة وفعالة وتوظيف أشخاص يتمتعون بمهارات تواصل جيدة والحرص على تزويدهم بدورات تدريبية حول كيفية تقديم خدمة متميزة للزبائن.

-العلاقات التفاعلية

يتعين على الوحدة الاقتصادية تبني أساليب وسياسات جيدة تهدف للاحتفاظ بالزبائن وتعزيز ولائهم وإخلاصهم تجاه وحدتهم الاقتصادية، حيث يجب على الوحدة الاقتصادية اظهار اهتمام بالزبائن من خلال أنشطتها وتواصلها الدائم والتفاعل معهم على مواقع التواصل الإجتماعي وفي مناسباتهم الخاصة من أجل بناء علاقات وطيدة معهم لكسب ثقتهم ورفع مستوى رضاهم عن الوحدة الاقتصادية وخدماتها.

-تنفيذ الوعود

يعد الاهمال في تنفيذ الوعود التي تقطعها الوحدة الاقتصادية للزبائن من أخطر السلوكيات التي يجب تجنبها وذلك نظراً لأثرها السلبي على علاقتها بزبائنهم، فإن لم

تكن الوحدة الاقتصادية قادرة على حل مشكلة الزبون خلال فترة قصيرة فيجب أن تصارحه وتشرح له طبيعة المشكلة والوقت الفعلي الذي تحتاجه لحلها والحرص على التواصل معه باستمرار لاطلاعه على سير العملية.

٢. ٢ - الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية

٢. ٢. ١ - مفهوم جودة الخدمات المصرفية:

تعددت التعاريف حول مفهوم جودة الخدمات المصرفية نظرا لتعدد آراء الباحثين حوله، حيث يمكن تعريفه بأنه نشاط أو أداء غير ملموس يحدث من خلال عملية تفاعل تهدف الى تلبية توقعات الزبائن وإرضائهم وقد تكون هذه العملية مقترنة بمنتج مادي ملموس ولكن هدفها الأساسي غير ملموس وليس من الضرورة إنتقال الملكية عند الإستفادة منها (Thabit and Raewf, 2017: 43)، كما يمكن تعريف جودة الخدمات المصرفية بأنها مقياس لمستوى نوعية الخدمة المقدمة للزبائن وطريقة أدائها ومدى تلبيتها لإحتياجاتهم ورغباتهم، وهذا يستوجب على مقدم الخدمة المصرفية القيام بإستطلاع آراء الزبائن بصورة مستمرة لتلبية رغباتهم وتحسين أداء الخدمة المقدمة (Thabit and Jasim, 2017: 63)، وكذلك يمكن تعريفه بأنه الأنشطة أو المنافع التي تتضمن العناصر الملموسة وغير الملموسة، التي يقدمها المصرف ويدركها الزبون، وتعود بمصدر ربح للمصرف وبشكل عام تستهلك وقت إنتاجها ولا يترتب عنها نقل ملكية (Abdulrahman et al., 2021: 19)، وبرى الباحثون ووفقاً للتعاريف السابقة بأن جودة الخدمات المصرفية بأنها تتكون من قسمين رئيسيين يعني الأول بمفهوم الخدمات المصرفية والتي لا تختلف بشكل أساسي عن مفهوم الخدمة بشكل عام ويعني القسم الثاني بمفهوم الجودة والتي تعني تقديم على الوجه الذي يجب أن تقدم به للزبون وبما يتناسب مع توقعاته، ولذلك يجب أن تخلق الخدمات المصرفية ذات الجودة من أي عيب أثناء إنجازها وتقديمها.

٢. ٢. ٢ - أهمية جودة الخدمات المصرفية:

إن درجة رضا الزبون عن جودة الخدمة يكون من خلال مقارنة ما كان يتوقعه الزبائن الحصول عليه وما يحصلون عليه بعد الإستفادة من الخدمة، حيث يجب أن تسعى إدارة المصرف الناجحة إلى توفير مستلزمات تنفيذ أبعاد جودة الخدمة عند تقديم الخدمات المصرفية وأن تعمل على تحفيز العاملين ودفعهم إلى العمل على سد الفجوة من خلال الأداء الجيد والإستجابة السريعة لطلبات الزبائن وفهم المشاكل التي يواجهونها والتعرف على الإعتراضات وتقديم جميع التسهيلات المناسبة لهم والوفاء بالوعود التي قطعت لهم (الناقلي والشعار، ٢٠١٥: ٤٩٦)، ويمكن تحديد أهمية جودة الخدمات المصرفية من خلال الآتي (Raewf et al., 2021: 52)، (الخفاجي، ٢٠١٢: ٨٠)، (الطاهر وبن عبدالله، ٢٠١٩: ٧٨):

-سمعة المصرف: يستمد المصرف شهرته من مستوى منتجاته أو خدماته، ويتضح ذلك من خلال العلاقات التي تربطه بالزبائن وخبرة الموظفين ومهارتهم المتراكمة ومحاولتهم تقديم خدمات تلبي رغبات الزبائن، فإذا ما كانت الخدمات منخفضة الجودة ، فيمكن تحسينها لكي يحقق المصرف الشهرة والسمعة الواسعة والتي تمكنه من التنافس مع المصارف المماثلة في القطاع المصرفي.

-المسؤولية القانونية للجودة: إن القضايا التي تتناول المصارف ذات الخدمات غير الجيدة في تزايد مستمر، لذا فإن المصرف سيكون مسؤول قانونية عن كل ضرر يصيب الزبون من جراء استخدامه أو توظيفه لخدماته.

-المنافسة العالمية: إن التغيرات السياسية والإقتصادية يمكن أن تؤثر في كيفية وتوقيت تبادل الخدمات إلى درجة كبيرة في السوق الدولي المتسم بطابع التنافس، وفي عصر العولمة فإن للجودة أهمية متميزة إذ يسعى كل من المصرف والمجتمع إلى تحقيقها بهدف تحقيق المنافسة العالمية وتحسين الإقتصاد بشكل عام، والحصول على موطن قدم في الأسواق العالمية، فكلما انخفض مستوى الجودة في منتجات أو

خدمات المصرف أدى ذلك إلى إلحاق الضرر بأرباح المصرف، ومن ثم التأثير على الميزان التجاري القومي.

- حماية الزبون: تطبق الجودة في أنشطة المصرف ووضع مواصفات قياسية محددة تساهم في حماية الزبائن من التلاعب والفقدان ويعزز ثقة الزبون في الخدمات المصرفية.

- التكاليف والحصة السوقية: تنفيذ الجودة المطلوبة لجميع عمليات ومراحل تقديم الخدمة من شأنه أن يتيح الفرص لإكتشاف الأخطاء وتلافيتها لتجنب تحمل أي كلفة، إضافة إلى الاستفادة القصوى من زمن تقديم الخدمة ومحاولة تقليلها وبالتالي تخفيض الكلفة وزيادة ربح المصرف.

٢. ٣. - خصائص الخدمات المصرفية:

إن الخدمات المصرفية ذات الجودة يمكن أن تتلخص بالآتي (الحديد وآخرون, ٢٠١٤: ٣١٧), (الرياضي, ٢٠١٦: ٤٢), (Hadj Aissa and Thabit, 2019: 19):

- الخدمات المصرفية تبدأ فور وصول الزبون الى موظف الإستعلامات أو ضغطه على رابط الخدمة وبالتالي فإن الخدمة المصرفية لا تنتج ولا تخزن بانتظار وصول الزبون الراغب في الاستفادة منها.

- تتسم الخدمات المصرفية بأنها عبارة عن خبرة ومعايشة يحصل عليها الزبون عند قدومه للمصرف او نتيجة خوارزمية ينتهجها الزبون في إستخدام التطبيق ولذلك لا يمكن إنتاج عينات من هذه الخدمة لكي ترسل للزبون قبل طلبها, إذ من الصعب توفير نموذج نمطي موحد للزبائن.

- توصف الخدمات المصرفية بطبيعتها بأنها ليست شيئاً مادياً ملموساً يمكن الحكم على مواصفاته بمعايير مطلقة وثابتة فالحكم النهائي عليه مرتبط بما يطلبه الزبون ويتوقعه من هذه الخدمة، فكل زبون هو موضع اهتمام خاص.

-إن ما يقدمه المصرف من خدمات للزبون غير قابل لإعادة الانتفاع بها، فالخدمة تستهلك في اللحظة التي تقدم فيها وتصبح جزءاً من خبرات الزبون عن الخدمات التي يستفيد منها من جهات عديدة، وكل ما يبقى للزبون هو استمتاعه بلحظة تقديم الخدمة.

-الخدمات المصرفية غير قابلة للإستدعاء مرة أخرى وبمجرد الحصول عليها لا يمكن إضافة تحسينات عليها أو سحبها، وفي حال عدم انسجامها مع توقعات الزبون فالبديل الوحيد للإصلاح هو الاعتذار مع مراعاة العمل مستقبلاً على توفيرها حسب قناعة واحتياجات الزبون.

٢. ٢. ٤- أبعاد جودة الخدمات المصرفية:

لقد تعددت الدراسات التي تناولت أبعاد جودة الخدمة المصرفية فقد أشار عدد من الباحثين الى وجود عشرة أبعاد لجودة الخدمات المصرفية وهي (الأشياء الملموسة والمصادقية والاستجابة والجدارة والأمان والإعتمادية والمعاملة اللطيفة والتواصل ودرجة فهم مقدم الخدمة وإمكانية الحصول على الخدمة) (الباهي، ٢٠١٦: ٣٣)، بينما أشار باحثون آخرون الى أن هنالك علاقة ارتباط بين تلك الأبعاد مما أدى الى دمجها واختصارها الى خمسة أبعاد يمكن تحديدها بالآتي (Yoon and Steege, 1135: 2013)، (الباهي، ٢٠١٦: ٣٥):

- الملموسية: ويقصد به التسهيلات المادية والمعدات والمظهر الخارجي للموظفين.
- الإعتمادية: وتعني القدرة على إنجاز الخدمة بشكل مستقل ودقيق.
- الإستجابة: الرغبة في مساعدة الزبون وتطوير الخدمة المقدمة.
- الأمان: وتعني إعطاء السرية والأمان للزبون في كافة تعاملاته مع المصرف.
- التعاطف: مع الزبائن وتقدير ظروفهم حيث يهتم هذا البعد بمستوى العناية والإهتمام.

٢. ٥. - الخدمات المصرفية عبر تطبيقات الهواتف الذكية:

الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية هي طريقة محسنة لتقديم الخدمات المالية التي يتم فيها تبادل الأموال عن طريق تبادل الإشارات الإلكترونية بين الوحدات الاقتصادية كبديل للشيكات النقدية أو يمكن أن تكون الخدمات المصرفية الإلكترونية منصات متعددة الاستخدامات مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الكمبيوتر الشخصي، حيث يمكن للزبائن الوصول إلى إحتياجاتهم عبر الأجهزة الإلكترونية الذكية مثل المساعد الرقمي الشخصي (PDA) وأجهزة الكمبيوتر ونقاط البيع (POS) وأجهزة الصراف الآلي (ATM) وتطبيقات الهاتف الذكي (Ladhari et al., 2011: 231)، وبشكل عام، يمكن تصنيف الخدمات المصرفية الإلكترونية إلى الأقسام الفرعية التالية (Sharma and Malviya, 2014: 2)، (Sharma, 2011: 74):

- الخدمات المصرفية عبر الهاتف: يمكن للزبائن إجراء معاملاتهم المصرفية من خلال الخدمة الهاتفية التي تقدمها المصارف والوحدات الاقتصادية الأخرى.
- الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول: يمكن للزبائن معالجة رصيد الشيكات ومعاملات الحساب والمدفوعات وتطبيقات القروض من خلال التطبيقات الذكية وباستخدام الهاتف المحمول أو المساعد الرقمي الشخصي.
- الخدمات المصرفية عبر الإنترنت: حيث يتم استخدام جهاز كمبيوتر شخصي خاص بالخدمات المصرفية المنزلية أو أجهزة كمبيوتر مكتبية غير مصرفية أخرى للوصول إلى حسابات المعاملات عن طريق الاتصال بكلمة المرور والاشتراك في برامج نظام الإنترنت للمصارف.
- الخدمات المصرفية للبطاقات: يمكن للزبائن إجراء المعاملات والتحقق من الحساب واستلام كشف حساب مصرفي صغير وشراء عنصر ببطاقة الخصم الخاصة بهم متى أرادوا خلال اليوم بأكمله ، وكذلك خلال الأسبوع بأكمله من خلال جهاز ATM / POS.

٣- المبحث الثالث: الإطار التطبيقي

٣. ١- تعزيز ثقة الزبون في استخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية

٣. ١. ١- أداة البحث:

من أجل الحصول على البيانات اللازمة لأجراء التحليل الاحصائي فلقد عمد الباحثون الى تصميم إستمارة إستبيان تتضمن مختلف المحاور المفسرة لأبعاد البحث المستقلة (العوامل المؤثرة على ثقة الزبون) وكذلك المتغير التابع (الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية)، وكما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (١): هيكلية أداة البحث

عدد الفقرات	متغيرات البحث
٥	التنبؤ الإستباقي
٥	صدق المعاملات
٥	التغذية العكسية
٥	التواصل المستمر
٥	العلاقات التفاعلية
٥	تنفيذ الوعود
٥	الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين

٣. ١. ٢- صدق أداة البحث وثباتها:

٣. ١. ٢. ١- صدق أداة البحث:

من أجل ايجاد صدق الاتساق الداخلي لأداة البحث تم إحتساب معامل الارتباط بين أبعاد البحث ومؤشرات القياس التابعة لها وكما موضح في نتائج الجدول (٢) الذي أظهر أن معاملات الارتباط بين درجات كل فقرة (مؤشر) والدرجة الكلية لجميع فقرات المحور (البعد) الخاصة بالتنبؤ الإستباقي جاءت موجبة وتراوحت بين (٠.٦٧٨) و(٠.٧٤٣) وأن جميع فقرات (مؤشرات) هذا البعد جاءت دالة احصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠٥ $\leq \alpha$)، كما بينت النتائج أن معاملات الارتباط بين درجات كل فقرة (مؤشر) والدرجة الكلية لجميع فقرات المحور (البعد) الخاصة بصدق المعاملات

جاءت موجبة وتراوحت بين (٠.٦٩٤) و(٠.٧٧١) وأن جميع فقرات (مؤشرات) هذا البعد جاءت دالة احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبينت نفس النتائج أن معاملات الارتباط بين درجات كل فقرة (مؤشر) والدرجة الكلية لجميع فقرات المحور (البعد) الخاصة التغذية العكسية جاءت موجبة وتراوحت بين (٠.٥٨٣) و(٠.٧٧٥) وأن جميع فقرات (مؤشرات) هذا البعد جاءت دالة احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، كما بينت النتائج أن معاملات الارتباط بين درجات كل فقرة (مؤشر) والدرجة الكلية لجميع فقرات المحور (البعد) الخاصة بالتواصل المستمر جاءت موجبة وتراوحت بين (٠.٦٥٣) و(٠.٦٩٠) وأن جميع فقرات (مؤشرات) هذا البعد جاءت دالة احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبينت النتائج أن معاملات الارتباط بين درجات كل فقرة (مؤشر) والدرجة الكلية الخاصة بالعلاقات التفاعلية جاءت موجبة وتراوحت بين (٠.٦٦٨) و(٠.٨١٩) وأن جميع فقرات (مؤشرات) هذا البعد جاءت دالة احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، كما بينت النتائج أن معاملات الارتباط بين درجات كل فقرة (مؤشر) والدرجة الكلية لجميع فقرات المحور (البعد) الخاصة بتنفيذ الوعود جاءت موجبة وتراوحت بين (٠.٦٥٢) و(٠.٧٩٤) وأن جميع فقرات (مؤشرات) هذا البعد جاءت دالة احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في حين بينت النتائج أن معاملات الارتباط بين درجات كل فقرة (مؤشر) والدرجة الكلية لجميع فقرات المحور (البعد) الخاصة بالخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية جاءت موجبة وتراوحت بين (٠.٦٥٣) و(٠.٦٩٠) وأن جميع فقرات (مؤشرات) هذا البعد جاءت دالة احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول (٢): درجة الاتساق الداخلي لأبعاد البحث

المؤشر ٥	المؤشر ٤	المؤشر ٣	المؤشر ٢	المؤشر ١	التنبؤ الاستباقي
٠.٦٨٨	٠.٧٢٦	٠.٧١٢	٠.٦٧٨	٠.٧٤٣	معامل الارتباط
المؤشر ٥	المؤشر ٤	المؤشر ٣	المؤشر ٢	المؤشر ١	صدق المعاملات
٠.٦٩٤	٠.٦٩٥	٠.٧٧١	٠.٧٢٦	٠.٧٤١	معامل الارتباط
المؤشر ٥	المؤشر ٤	المؤشر ٣	المؤشر ٢	المؤشر ١	التغذية العكسية

معامل الارتباط	٠.٦٨٥	٠.٥٩٨	٠.٥٨٣	٠.٧٣١	٠.٧٧٥
التواصل المستمر	المؤشر ١	المؤشر ٢	المؤشر ٣	المؤشر ٤	المؤشر ٥
معامل الارتباط	٠.٦٥٣	٠.٦٦٣	٠.٦٨٢	٠.٦٩٠	٠.٦٧٤
العلاقات التفاعلية	المؤشر ١	المؤشر ٢	المؤشر ٣	المؤشر ٤	المؤشر ٥
معامل الارتباط	٠.٧٨٥	٠.٦٦٨	٠.٧١٤	٠.٧٠٦	٠.٨١٩
تنفيذ الوعود	المؤشر ١	المؤشر ٢	المؤشر ٣	المؤشر ٤	المؤشر ٥
معامل الارتباط	٠.٦٧٣	٠.٧٥٣	٠.٧٨٢	٠.٦٥٢	٠.٧٩٤
الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية	المؤشر ١	المؤشر ٢	المؤشر ٣	المؤشر ٤	المؤشر ٥
معامل الارتباط	٠.٦٥٣	٠.٦٦٣	٠.٦٨٢	٠.٦٩٠	٠.٦٧٤

المصدر: الجدول من إعداد الباحث

٣. ١. ٢. ٢ - ثبات أداة البحث

لاختبار ثبات أداة البحث قام الباحثون بإحتساب معامل Cronbach's alpha لكل بعد من أبعاد البحث، وكانت قيم معامل الثبات مقبولة، كما موضح في الجدول (٣).

الجدول (٣): قيم معامل Cronbach's alpha لكل بعد من أبعاد البحث

المتغير	فقرات قائمة الاستقصاء	معامل الثبات
التنبؤ الإستباقي	١-٥	٠.٥٦٢
صدق المعاملات	٦-١٠	٠.٥٣٤
التغذية العكسية	١١-١٥	٠.٥١٦
التواصل المستمر	١٦-٢٠	٠.٥٧٣
العلاقات التفاعلية	٢١-٢٥	٠.٤٧٢
تنفيذ الوعود	٢٦-٣٠	٠.٤٤٣
الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية	٣١-٣٥	٠.٥١٨
		٠.٥٨٣

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين

٣. ٢. ٢ - التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات البحث المستقلة والتابعة:

٣. ٢. ١ - التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات البحث المستقلة:

بهدف التعرف إلى درجة توافر أبعاد العوامل المؤثرة على ثقة الزبون لدى عينة البحث، فقد تم إحتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بعد من

أبعاد البحث، وإعتمد الباحثون على مقياس Likert الخماسي كما موضح في الجدول (٤) في تحديد درجة الإستجابة لكل بعد.

الجدول (٤): مقياس Likert الخماسي

سلم الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جدا
المتوسط الحسابي	١ - ١.٨٠	١.٨١ - ٢.٦٠	٢.٦١ - ٣.٤٠	٣.٤١ - ٤.٢٠	٤.٢١ - ٥.٠٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين

يتضح من نتائج الجدول (٥) الى أن مفردات العينة كانت لهم درجة موافقة كبيرة لكل مؤشرات القياس الخاصة ببعد التنبؤ الإستباقي الذي أظهرت نتائجها الاجمالية الى حصوله على متوسط حسابي قدره (٣.٦٨) وانحراف معياري (٠.٨٧٧٥) أي بدرجة تقدير كبيرة.

الجدول (٥): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مؤشر من بعد التنبؤ الإستباقي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات (المؤشرات)	درجة الموافقة
كبيرة	٣.٥١	يسعى مصرف الرافدين الى التحديد المسبق لإحتياجات الزبون	كبيرة
كبيرة	٣.٧٥	يسعى مصرف الرافدين الى تقديم خدمات تهدف الى إشباع رغبة الزبون	كبيرة
كبيرة	٣.٩٣	إن المنصة المستخدمة في التطبيقات الذكية لمصرف الرافدين تلبي إحتياجات الزبون	كبيرة
كبيرة	٣.٦٨	لقد تم تصميم نظام خدمة الزبون في مصرف الرافدين بما يتلاءم مع إحتياجات الزبون	كبيرة
كبيرة	٣.٥٥	تتوافق خدمات مصرف الرافدين مع تتطلعات الزبائن	كبيرة
كبيرة	٣.٦٨	التنبؤ الإستباقي	كبيرة

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين

ويتضح من نتائج الجدول (٦) الى أن مفردات العينة كانت لهم درجة موافقة متوسطة لمعظم مؤشرات القياس الخاصة ببعد صدق المعاملات الذي أظهرت نتائجها الاجمالية

الى حصوله على متوسط حسابي قدره (٣.٢٦) وانحراف معياري (٠.٩١١٢) أي
بدرجة تقدير متوسطة .

الجدول (٦): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مؤشر من بعد صدق المعاملات

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات (المؤشرات)	درجة الموافقة
١.٠٠٩	٣.٢٣	يتعامل موظفو مصرف الرافدين بصدق وشفافية مع الزبائن	متوسطة
١.٢١١	٣.٣٨	يحرص موظفو مصرف الرافدين على خدمات متميزة للزبائن	متوسطة
١.١٧٨	٣.٠٦	يلتزم موظفو مصرف الرافدين بأداء واجباتهم تجاه الزبائن	متوسطة
١.٠٨٧	٢.٩٥	يوفر مصرف الرافدين حلول مبتكرة للمشاكل التي تواجه الزبائن في الوقت المناسب	متوسطة
١.١٦٧	٣.٦٧	تتميز تعاملات مصرف الرافدين بالمصداقية	كبيرة
٠.٩١١٢	٣.٢٦	صدق المعاملات	متوسطة

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين

أما نتائج الجدول (٧) فتوضح أن مفردات العينة كانت لهم درجة موافقة متفاوتة ما بين متوسطة و كبيرة لمؤشرات القياس الخاصة ببعد التغذية العكسية الذي أظهرت نتائجها الاجمالية الى حصوله على متوسط حسابي قدره (٣.٣١) وانحراف معياري (٠.٨٧٥٤) أي بدرجة تقدير متوسطة.

الجدول (٧): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مؤشر من بعد التغذية العكسية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات (المؤشرات)	درجة الموافقة
١.١٥٤	٣.٣٨	يستمتع موظفو مصرف الرافدين الى ملاحظات الزبائن	متوسطة
١.٠٨٧	٣.٤٧	يتوفر في تطبيق مصرف الرافدين رابط من أجل تسجيل شكاوي الزبائن	كبيرة
١.٢٠١	٣.٤٤	يمتلك مصرف الرافدين قاعدة بيانات متكاملة حول الزبائن وشكاويهم	كبيرة

متوسطة	١.١٤٦	٣.٢٩	يتواصل موظفو مصرف الرافدين مع الزبائن عبر مواقع التواصل الاجتماعي
متوسطة	١.١١٢	٢.٩٧	تتميز خدمة الزبائن لدى مصرف الرافدين بالسرعة والدقة
متوسطة	٠.٨٧٥٤	٣.٣١	التغذية العكسية

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين

كما توضح نتائج الجدول (٨) أن مفردات العينة كانت لهم درجة موافقة كبيرة لكل مؤشرات القياس الخاصة ببعد التواصل المستمر الذي أظهرت نتائجها الاجمالية الى حصوله على متوسط حسابي قدره (٣.٨٤) وانحراف معياري (٠.٩١١٤) أي بدرجة تقدير كبيرة.

الجدول (٨): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مؤشر من بعد التواصل المستمر

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات (المؤشرات)	درجة الموافقة
١.٠٠٥	٤.١٣	أنشأ مصرف الرافدين ضمن تطبيقه الذكي قسم لخدمة الزبائن	كبيرة
١.١٣٧	٣.٩٢	يقوم مصرف الرافدين بتوظيف أفراد ذوي مهارات تواصل جيدة	كبيرة
١.٠١٤	٣.٨٦	يحرص مصرف الرافدين على تزويد موظفيه بدورات تواصل تدريبية	كبيرة
١.٢١٧	٣.٥٣	يكافئ مصرف الرافدين موظفيه المتفانين بالتواصل الإلكتروني	كبيرة
١.٠٢٣	٣.٧٦	يضم مصرف الرافدين نشرات إخبارية وتزويدها للزبائن بشكل دوري	كبيرة
٠.٩١١٤	٣.٨٤	التواصل المستمر	كبيرة

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين

وتوضح نتائج الجدول (٩) أن مفردات العينة كانت لهم درجة موافقة متفاوتة ما بين المنخفضة والمتوسطة والكبيرة لمؤشرات القياس الخاصة ببعد العلاقات التفاعلية الذي أظهرت نتائجها الاجمالية الى حصوله على متوسط حسابي قدره (٢.٨٣) وانحراف معياري (٠.٨٢٣٩) أي بدرجة تقدير متوسطة.

الجدول (٩): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مؤشر من بعد العلاقات التفاعلية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات (المؤشرات)	درجة الموافقة
١.١١٣	٣.٥٦	يظهر موظفو مصرف الرافدين إهتمامهم بالزبون من خلال تواصلهم الدائم معه	كبيرة
١.٢١٩	٣.٤٣	يملك التطبيق الذكي لمصرف الرافدين خاصية إرسال تهنئة في المناسبات الخاصة بالزبون	كبيرة
١.١٢١	٢.١١	يملك التطبيق الذكي لمصرف الرافدين خاصية إطلاع الزبون على قرارات وإجتماعات المصرف.	منخفضة
١.١٢٨	٢.٠٢	يقيم مصرف الرافدين ندوات إفتراضية للزبائن من أجل إطلاعهم على المستجدات	منخفضة
١.٠١٩	٣.٠٤	يتفاعل مصرف الرافدين من خلال تطبيقه مع الزبائن في إتخاذ بعض القرارات	متوسطة
٠.٨٢٣٩	٢.٨٣	العلاقات التفاعلية	متوسطة

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين

أما نتائج الجدول (١٠) فتوضح أن مفردات العينة كانت لهم درجة موافقة كبيرة لمعظم مؤشرات القياس الخاصة ببعد تنفيذ الوعود الذي أظهرت نتائجها الاجمالية الى حصوله على متوسط حسابي قدره (٣.١٧) وانحراف معياري (٠.٩٣١١) أي بدرجة تقدير متوسطة.

الجدول (١٠): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مؤشر من بعد تنفيذ الوعود

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات (المؤشرات)	درجة الموافقة
١.٠٠٤	٢.٠١	يعمل مطورو تطبيق مصرف الرافدين على حل المشاكل خلال فترة قصيرة	منخفضة
١.٠٢٤	٣.٦٧	يصارح موظفو مصرف الرافدين الزبائن في خطورة بعض الحالات إن لزم الأمر	كبيرة
١.٢١٢	٣.٦٨	يسعى تطبيق مصرف الرافدين الى تقديم كل ما هو ممكن ووفق الإمكانيات المتاحة	كبيرة
١.١٠٣	٣.٥١	يقدم موظفو مصرف الرافدين خريطة طريق لحل المشاكل التي تواجه الزبائن	كبيرة
١.٠١٤	٣.٠١	يتواصل موظفو مصرف الرافدين مع الزبائن لإطلاعهم على سير عملية الإصلاح	متوسطة
٠.٩٣١١	٣.١٧	تنفيذ الوعود	متوسطة

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين

٣. ٢. ٢_ التحليل الاحصائي الوصفي لمتغيرات البحث التابعة:

بهدف التعرف إلى درجة توافر أبعاد الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية لدى عينة البحث، فقد حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بعد من أبعاد البحث، حيث أظهرت نتائج الجدول (١١) إلى أن مفردات العينة كانت لهم درجة موافقة كبيرة لكل مؤشرات القياس الخاصة ببعد الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية الذي أظهرت نتائجه الاجمالية الى حصوله على متوسط حسابي قدره (٤.١٦) وانحراف معياري (٠.٨٧٤٢) أي بدرجة تقدير كبيرة.

الجدول (١١): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مؤشر من بعد الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية

الفقرات (المؤشرات)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تتفق الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية مع الإحتياجات التي يتطلع اليها الزبون	٤.٣٣	1.١٧٥	كبيرة
يهدف مصرف الرافدين من خلال خدماته المصرفية عبر التطبيقات الذكية الى بناء علاقة بعيدة المدى مع الزبون	٤.٥١	١.٢١٦	كبيرة
تسهل الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية لمصرف الرافدين الى التقليل من الروتين المتبع في المصارف الأخرى	٤.٥١	١.٠١٧	كبيرة
عززت الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية لمصرف الرافدين من التجارة الإلكترونية في العراق	٣.٨٧	١.٠٢٢	كبيرة
يمكن للزبائن الثقة بالخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية التي يقدمها مصرف الرافدين لزبائنه	٣.٥٦	١.١٣١	كبيرة
الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية	٤.١٦	٠.٨٧٤٢	كبيرة

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين

٣. ٢. ٣- إختبار الفرضيات:

من أجل اختبار فرضيات البحث، فلقد قام الباحثون بالاعتماد على اختبار تحليل الانحدار البسيط

٣. ٢. ١- اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتنبؤ الإستهباقي في مستوى استخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية" يتضح من نتائج الجدول (12) الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتنبؤ الإستهباقي في مستوى استخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية، اذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (١٣.٥١٦)، وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وبلغ معامل التحديد (٠.٠٣١) مما يشير الى أن التنبؤ الإستهباقي تفسر ما قيمته ٣.١ % فقط من التغيرات الحاصلة في مستوى استخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية، كما تؤكد نتائج الجدول الى وجود أثر للتنبؤ الإستهباقي في مستوى استخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية من خلال قيمة (t) التي بلغت (١٥.٩٢٥) بمستوى دلالة قدره (٠.٠٠٠) وهي قيمة أصغر من (٠.٠٠٥).

الجدول (١٢): نتائج تحليل الانحدار البسيط بين التنبؤ الإستهباقي ومستوى استخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية

النموذج	المعاملات غير النمطية		المعاملات النمطية	t	مستوى دلالة t
	B	الخطأ المعياري			
Constant	2.718	0.174		15.925	0.000
التنبؤ الإستهباقي	0.173	0.48	0.173	3.626	0.000
قيمة R	0.173 ^a				
قيمة R-Square	0.031				
قيمة R-Square المعدلة	0.030				
قيمة F	13.516				
مستوى دلالة F	0.000				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين

٣. ٢. ٢ - إختبار الفرضية الفرعية الثانية:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لصدق المعاملات في مستوى إستخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية"

يتضح من نتائج الجدول (١٣) الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لصدق المعاملات في مستوى إستخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية، اذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (١١.٤٤٣)، وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وبلغ معامل التحديد (٠.٠٤٤) مما يشير الى أن صدق المعاملات تفسر ما قيمته ٤.٤ % فقط من التغيرات الحاصلة في مستوى إستخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية، كما تؤكد نتائج الجدول الى وجود أثر لصدق المعاملات في مستوى إستخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية من خلال قيمة (t) التي بلغت (١٣.٧٧٥) بمستوى دلالة قدره (٠.٠٠٠) وهي قيمة أصغر من (٠.٠٠٥).

الجدول (١٣): نتائج تحليل الانحدار البسيط بين صدق المعاملات ومستوى إستخدام الخدمات

المصرفية عبر التطبيقات الذكية

النموذج	المعاملات غير النمطية		المعاملات النمطية	t	مستوى دلالة t
	B	الخطأ المعياري	Beta		
Constant	2.614	0.166		13.775	0.000
صدق المعاملات	0.166	0.035	٠.٢١٠	3.285	0.000
قيمة R	0.210 ^a				
قيمة R-Square	0.044				
قيمة R-Square المعدلة	0.042				
قيمة F	11.443				
مستوى دلالة F	0.000				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين

٣. ٢. ٣. إختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتغذية العكسية في مستوى إستخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية"

يتضح من نتائج الجدول (١٤) الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتغذية العكسية في مستوى إستخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية، اذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (١٢.٥٦٥)، وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وبلغ معامل التحديد (٠.٠٥٤) مما يشير الى أن التغذية العكسية تفسر ما قيمته ٥.٤ % فقط من التغيرات الحاصلة في مستوى إستخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية، كما تؤكد نتائج الجدول الى وجود أثر للتغذية العكسية في مستوى إستخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية من خلال قيمة (t) التي بلغت (١٢.٥٥٧) بمستوى دلالة قدره (٠.٠٠٠) وهي قيمة أصغر من (٠.٠٠٥).

الجدول (14): نتائج تحليل الانحدار البسيط بين التغذية العكسية ومستوى إستخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية

النموذج	المعاملات غير النمطية		المعاملات النمطية	t	مستوى دلالة t
	B	الخطأ المعياري	Beta		
Constant	2.293	0.167		12.557	0.000
التغذية العكسية	0.264	0.041	0.232	3.784	0.000
قيمة R	0.232 ^a				
قيمة R-Square	0.054				
قيمة R-Square المعدلة	0.052				
قيمة F	12.565				
مستوى دلالة F	0.000				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين

٣. ٢. ٤ - إختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتواصل المستمر في مستوى إستخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية"

يتضح من نتائج الجدول (١٥) الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتواصل المستمر في مستوى إستخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية، اذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (٩.٣١٧)، وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وبلغ معامل التحديد (٠.٠٥٦) مما يشير الى أن التواصل المستمر تفسر ما قيمته ٥.٦ % فقط من التغيرات الحاصلة في مستوى إستخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية، كما تؤكد نتائج الجدول الى وجود أثر للتواصل المستمر في مستوى إستخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية من خلال قيمة (t) التي بلغت (١٤.٨٤٧) بمستوى دلالة قدره (٠.٠٠٠) وهي قيمة أصغر من (٠.٠٠٥).

الجدول (١٥): نتائج تحليل الانحدار البسيط بين التواصل المستمر ومستوى إستخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية

النموذج	المعاملات غير النمطية		المعاملات النمطية	t	مستوى دلالة t
	B	الخطأ المعياري	Beta		
Constant	2.614	0.218		14.847	0.000
التواصل المستمر	0.166	0.067	0.236	3.339	0.000
قيمة R	0.236 ^a				
قيمة R-Square	0.056				
قيمة R-Square المعدلة	0.055				
قيمة F	9.317				
مستوى دلالة F	0.000				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين

٣. ٢. ٥ - إختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للعلاقات التفاعلية في مستوى إستخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية"

يتضح من نتائج الجدول (١٦) الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعلاقات التفاعلية في مستوى إستخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية، اذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (١٢.٩٧٣)، وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وبلغ معامل التحديد (٠.٠٩١) مما يشير الى أن العلاقات التفاعلية تفسر ما قيمته ٩.١ % فقط من التغيرات الحاصلة في مستوى إستخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية، كما تؤكد نتائج الجدول الى وجود أثر للعلاقات التفاعلية في مستوى إستخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية من خلال قيمة (t) التي بلغت (١٢.٦٤٨) بمستوى دلالة قدره (٠.٠٠٠) وهي قيمة أصغر من (٠.٠٠٥).

الجدول (١٦): نتائج تحليل الانحدار البسيط بين العلاقات التفاعلية ومستوى إستخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية

النموذج	المعاملات غير النمطية		المعاملات النمطية	t	مستوى دلالة t
	B	الخطأ المعياري	Beta		
Constant	2.773	0.138		12.648	0.000
العلاقات التفاعلية	0.287	0.045	0.301	3.582	0.000
قيمة R	0.301 ^a				
قيمة R-Square	0.091				
قيمة R-Square المعدلة	0.090				
قيمة F	12.973				
مستوى دلالة F	0.000				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين

٣. ٢. ٦- إختبار الفرضية الفرعية السادسة:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتنفيذ الوعود في مستوى إستخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية"

يتضح من نتائج الجدول (١٧) الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتنفيذ الوعود في مستوى إستخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية، اذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (١١.٩٨٤)، وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وبلغ معامل التحديد (٠.٠٧٥) مما يشير الى أن تنفيذ الوعود تفسر ما قيمته ٧.٥ % فقط من التغيرات الحاصلة في مستوى إستخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية، كما تؤكد نتائج الجدول الى وجود أثر لتنفيذ الوعود في مستوى إستخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية من خلال قيمة (t) التي بلغت (١٤.٩٣٤) بمستوى دلالة قدره (٠.٠٠٠) وهي قيمة أصغر من (٠.٠٠٥).

الجدول (١٧): نتائج تحليل الانحدار البسيط بين تنفيذ الوعود ومستوى إستخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية

النموذج	المعاملات غير النمطية		المعاملات النمطية	t	مستوى دلالة t
	B	الخطأ المعياري	Beta		
Constant	2.558	0.174		14.934	0.000
تنفيذ الوعود	0.217	0.088	0.274	3.672	0.000
قيمة R	0.274 ^a				
قيمة R-Square	0.075				
قيمة R-Square المعدلة	0.075				
قيمة F	11.984				
مستوى دلالة F	0.000				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين

٤- المبحث الرابع: الإستنتاجات والتوصيات

٤. ١- الإستنتاجات:

ركز هذا البحث في دراسة العلاقة ما بين العوامل المؤثرة على تعزيز ثقة الزبون ومستوى إستخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية، ولقد توصل الباحثون الى الإستنتاجات الآتية:

أ- كان مستوى توافر أبعاد التنبؤ الإستباقي كبير من طرف مفردات العينة، وهذا يدل على اهتمام مصرف الرافدين وحرصه على التحديد المسبق لإحتياجات ورغبات الزبائن وتوفير كافة الإمكانيات التقنية والبشرية المتوفرة من أجل تحقيق هذا الهدف.

ب- كان مستوى توافر أبعاد صدق المعاملات متوسط من طرف مفردات العينة، وهذا يدل على تواضع مصرف الرافدين في توفير كادر متمرس يسعى لتقديم خدمة ذكية للزبون من خلال متابعة متطلبات الزبائن وتحقيق رغباتهم بكل صدق وشفافية.

ج- كان مستوى توافر أبعاد التغذية العكسية متوسط من طرف مفردات العينة، وهذا يدل على حاجة مصرف الرافدين على توفير إمكانيات أكبر من أجل تعزيز مكانة قسم خدمة الزبائن وفتح قنوات تواصل أكثر مابين المصرف والزبون.

د- كان مستوى توافر أبعاد التواصل المستمر كبير من طرف مفردات العينة، وهذا يدل على الوعي والجهد الكبير الذي يبذله مصرف الرافدين من خلال كادره التقني في التواصل المستمر مع الزبائن من خلال التطبيقات الذكية أو مواقع التواصل الإجتماعية.

هـ- كان مستوى توافر أبعاد العلاقات التفاعلية متوسط من طرف مفردات العينة، وهذا يدل على ضعف في الجانب التقني والتسويقي لمصرف الرافدين في إشراك الزبون في إتخاذ بعض القرارات أو أخذ آراء الزبائن في تطبيق بعض السياسات.

و- كان مستوى توافر أبعاد تنفيذ الوعود متوسط من طرف مفردات العينة، وهذا يدل على ضعف الكادر التقني الخاص بالتطبيقات الذكية لمصرف الرافدين على تقديم

الدعم التقني وحل المشاكل في الوقت المناسب وتحديث التطبيق وفقاً للتطورات الحاصلة.

ز- كان مستوى توافر أبعاد الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية كبير من طرف مفردات العينة، حيث أن إتقنت معظم الخدمات مع إحتياجات ورغبات الزبائن وساهم في الحد من الروتين وتعزيز العلاقات طويلة المدى مع المصرف بالإضافة الى تشجيع التجارة الإلكترونية والتسوق عبر الإنترنت.

ح- أظهر البحث وجود أثر ذو دلالة احصائية للعوامل المؤثرة على تعزيز ثقة الزبون (التنبؤ الإستباقي وصدق المعاملات والتغذية العكسية والتواصل المستمر والعلاقات التفاعلية وتنفيذ الوعود) كل على حدى في مستوى إستخدام الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية من وجهة نظر مفردات العينة محل البحث.

٤. ٢ - التوصيات:

بناءً على الإستنتاجات السابقة يوصي الباحثون بما يلي:

أ- ضرورة مواصلة اهتمام مصرف الرافدين بتطوير الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية باعتبارها مدخلاً استراتيجياً يساهم في تعزيز التواصل المستدام بين المصرف وزبائنه

ب- ضرورة إهتمام مصرف الرافدين ببعض الأبعاد التي يمكن تحسينها بشكل أكبر من أجل تعزيز مكانة المصرف في السوق المصرفي وزيادة حصته السوقية وبالتالي زيادة مستوى ثقة الزبون فيه مما يحسن من العلاقات المتبادلة بين الطرفين.

ج- ضرورة إقامة ورش عمل وندوات إفتراضية أو حضورية من أجل رفع مستوى الوعي بأهمية الخدمات المصرفية عبر التطبيقات الذكية لكل من موظفي وزبائن مصرف الرافدين وتعزيز الروابط العلائقية بين كلا الطرفين.

المصادر:

١. الباهي، صلاح الدين (٢٠١٦). أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا الزبائن: دراسة ميدانية على البنك الإسلامي الأردني في عمان - الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
٢. بن أشنهو، محمد، وبن علال، قريش (٢٠١٥). العوامل المؤثرة على ثقة الزبون: دراسة إمبريقية باستعمال طريقة المعادلات البنائية، مجلة المالية والأسواق، ٢(٢)، ١-٢٥.
٣. جفال، وردة (٢٠٢٠). ثقة الزبون في العلامة: قياسها باعتبارها بناء ثنائي البعد - دراسة على عينة من مشتركين علامة موبيليس للاتصالات / الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، ٨(٤)، ٧٩-٩٤.
٤. الحديد، أنس، وشوتر، عامر، وبطايئة، عبدالله (٢٠١٤). العوامل المؤثرة على ولاء العملاء في القطاع المصرفي الأردني، دراسات، العلوم الإدارية، ٤١(٢)، ٣١٢-٣٢٥.
٥. الخفاجي، حاكم (٢٠١٢). رضا الزبون كمتغير وسيط بين جودة الخدمة و ولاء الزبون: دراسة حالة في مصرف بابل الأهلي فرع النجف، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ٨(٢٥)، ٧٣-١١٤.
٦. الرياضي، سامر (٢٠١٦). أثر أبعاد جودة الخدمة المصرفية على رضا العملاء في المصرف العربي: دراسة ميدانية في مدينة الزرقاء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، الأردن.
٧. الطاهر، عمر علي، وبن عبدالله، نزار (٢٠١٩). أثر جودة الخدمات المصرفية على رضا العملاء - دراسة ميدانية: المصارف التجارية بمحافظة الدرب / المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد ١٤، ٧٤-٩٨.

٨. المصري, هيثم (٢٠١٨). ثقة الزبون كمتغير وسيط بين جودة الخدمات المصرفية وولاء الزبون: دراسة تطبيقية على زبائن المصارف التجارية في المحافظات الجنوبية, رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال, جامعة الأزهر, غزة, فلسطين.
٩. النابلسي, زينب, والشعار, إسحق (٢٠١٥). أثر سلوك العاملين في المصارف في ثقة العملاء من وجهة نظرهم - حالة دراسية: المصرف الأهلي الأردني, دراسات, العلوم الإدارية, ٤٢(٢), ٤٩٣-٥١٣.

10.Abdulrahman, Omar T., Mohammed, Mohammed A., Azeez, Omar S., Thabit, Thabit H. (2021). Analyzing the Relation between Client Satisfaction and e-Banking Quality: Case of Rafidain Bank, Eurasian Journal of Management & Social Sciences, 2(2), 15-28.

11.A2.l-Nasrawi, Hamed A., Al-Tameemi, Ali H., and Thabit, Thabit H. (2018). The Impact of Organizational Dogmatism in Reducing the Employees' Internal Marketing, International Journal of Social Sciences & Educational Studies, 5(1), 16-27.

12..Hadj Aissa, Sid A., and Thabit, Thabit H. (2019). Modelling the Relevance between the Relationship Marketing and WOM Marketing through the Customer Satisfaction: Case Study in Algeria Telecommunications Corporation, Tikrit Journal for Administration & Economics Sciences, 15(45 Part 1), 1-21.

13..Hadj Aissa, Sid A., Thabit, Thabit H., and Hanniche Hadj. (2018). The Impact of Customer Relationship Management on Customer Behavior Case Study of Ooredoo for Telecommunications, Revue Des Sciences Commerciales, 12(1), 67-78.

14.Jameel, Alaa S., and Mohammed Ali, Mohammed A. (2016). Factors Affecting Customer Loyalty Towards Yes Company in Malaysia. International Journal of Advanced Research in Engineering & Management (IJAREM), 2(1), 39-45.

15..Ladhari, R., Ladhari, I., and Morales, M. (2011). Bank Service Quality: Comparing Canadian and Tunisian Customer Perceptions, International Journal of Bank Marketing, 29(3), 224-246.

16.Madjid, R. (2013). Customer Trust as Relationship Mediation between Customer Satisfaction and Loyalty at Bank Rakyat Indonesia (BRI) Southeast Sulawesi, The International Journal of Engineering and Science, 2(5), 48-60.

17..Raewf, Manaf B., and Thabit, Thabit H. (2017). Influencing Factors on Customer Satisfaction: Study on a Sample of Arab Restaurants in Malaysia, LAP- Lambert Academic Publisher, Germany.

- 18.Raewf, Manaf B., and Thabit, Thabit H., and Jasim, Yaser A. (2021). The Relationship between the Elements of Marketing Mix and Consumer Behavior during Environmental Uncertainty: The Case of the COVID-19 Pandemic, Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences, 5(1), 50-55.
- 19.Rasheed, F., and Abadi, M. (2014). Impact of Service Quality, Trust and Perceived Value on Customer Loyalty in Malaysia Services Industries, Procedia - Social and Behavioral Sciences, 164, ٢٩٨-٣٠٤.
- 20.Sharma, G., and Malviya, S. (2014). Internet Banking Service Quality and Its Impact on Customer Satisfaction in Indore District of Madhya Pradesh, International Journal of Business and Management Invention, 3(3), 1-6.
- 21.Sharma, H. (2011). Bankers' Perspectives on e-Banking, Global Journal of Research in Management, 1(1), 71-85.
- 22.Thabit, Thabit H., and Jasim, Yaser A. (2017) Applying IT in Accounting, Environment and Computer Science Studies, LAP- Lambert Academic Publisher, Germany.
- 23.Thabit, Thabit H., and Raewf, Manaf B. (2017). Applications of Fuzzy Logic in Finance Studies, LAP- Lambert Academic Publisher, Germany.
- 24.Thabit, Thabit H., Raewf, Manaf B., Abdulrahman, Omar T., and Younis, Saif K., (2016). The Adoption of e-Commerce in SMEs A Case Study on a Sample of Iraqi Enterprises, International Journal of Latest Research in Engineering and Technology, 2(6), 38-46.
- 25.Trif, S. (2013). The Influence of Overall Satisfaction and Trust on Customer Loyalty, Management and Marketing Challenges for the Knowledge Society, 8(1), 109-128.
- 26.Vuuren, T., Lombard, M., and Tonder, E. (2012). Customer Satisfaction, Trust and Commitment as Predictors of Customer Loyalty within an Optometric Practice Environment, Southern African Business Review, 16(3), 81-96.
- 27.Yang, J., Whitefield, M., and Boehme, K. (2007). New Issues and Challenges Facing e-Banking in Rural Areas: An Empirical Study, International Journal of Electronic Finance, 1(3), 336-354.
- 28.Yap, B., Ramayah, T., and Shahidan, W. (2012). Satisfaction and Trust on Customer Loyalty: A PLS Approach, Business Strategy Series, 13(4), 154-167.
- 29.Yoon, H., and Steege, L. (2013). Development of a Quantitative Model of the Impact of Customers' Personality and Perceptions on Internet Banking Use, Computers in Human Behavior, 29(3), 1133-1141.

اثر تطور التكنولوجيا المالية على الأنشطة المصرفية عن طريق انتشار التقنيات
الرقمية

The Impact of the Development of Financial Technology on Banking Activities Through the Spread of Digital Technologies

م.م. أحمد طالب حميد
رغد جمال عباس
جامعة الانبار/ كلية التربية الاساسية
وزارة التجارة /الدائرة الادارية والمالية

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث إلى معرفة اثر التكنولوجيا المالية على الانشطة المصرفية عن طريق ادخال التقنيات الرقمية وتقدير مستوى رقمنة القطاع المصرفي العراقي ، بالإضافة إلى الأسباب والعوامل وراء التحديات للأنشطة المصرفية الرقمية ، أذ يتم استدعاء المعاملات المصرفية عبر الإنترنت للمساعدة في تنمية النشاط الاقتصادي، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف الظروف الملائمة لرقمنة العمليات المصرفية في كل مصرف ، يقدم هذا البحث أدلة مبكرة على التحول الرقمي للقطاع المصرفي خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢١)



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٥٧٣-٦٠٦

أذ تظهر نموًا ملحوظًا في الرقمنة على مدار الفترة بأكملها ، تم جمع البيانات من المنشورات على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي ، وتم تحليلها عن طريق دراسة وتحليل المؤشرات الخاصة بكل متغير ، و تم اختبار الفرضيات عن طريق برنامج (spss) ، اثبت البحث إن اعتماد التقنيات الرقمية لم يكن متجانسًا بين القطاع المصرفي عينة البحث طيلة مدة البحث ، وتبين ان المصارف نفذت مشاريع جديدة في مجال التكنولوجيا المالية ، خاصة للمدفوعات الرقمية وأنشطة إدارة الموجودات . أخيرًا ، وجدنا ارتباطًا إيجابيًا بين كثافة الابتكار التكنولوجي وربحية المصارف ، وعلاقة سلبية مع عدد المدفوعات او السحوبات ، مما يشير إلى تأثير الاستبدال المحتمل بين القنوات المادية والرقمية .

الكلمات المفتاحية : التكنولوجيا المالية ، الأنشطة المصرفية ، الخدمات المالية .

Abstract

The research aims to know the impact of financial technology on banking activities by introducing digital technologies and estimating the level of digitization of the Iraqi banking sector, in addition to the causes and factors behind the challenges of digital banking services, as online banking transactions are called to help in the development of economic activity, taking into account the different The appropriate conditions for the digitization of banking operations in each bank. This research provides early evidence of the digital transformation of the banking sector during the period (2016-2021), as it shows a remarkable growth in digitization over the entire period. Data were collected from publications on the official website of the Central Bank of Iraq, It was analyzed by studying and analyzing the indicators for each variable, and the hypotheses were tested by means of the (spss) program. and asset management activities. Finally, we found a positive correlation between the intensity of technological innovation and the profitability of banks, and a negative relationship with the number of payments or withdrawals, indicating a potential substitution effect between physical and digital channels.

Keywords: financial technology, banking activities, financial services .

المقدمة

بدأت الرقمنة في خدمات الدفع في نهاية التسعينيات ثم انتشرت إلى إدارة الموجودات ، في حين أن استخدام القنوات الرقمية في الإقراض لا يزال أقل تواتراً، في الآونة الأخيرة ، وتم مواكبة تطور التكنولوجيا على أساس هيكليّة المصارف وتصميم أنشطتها وخدماتها الموثوقة والمتأصلة في كل منها مع التحدي الأساسي المتمثل في التنفيذ الذكي للتحديات الرقمية الجديدة ، إذا سمح النظام المصرفي بتفعيل بطاقات الائتمان وأجهزة الصراف الآلي ، لذا واكبت المصارف تحول جميع أدوات الدفع إلى تطبيقات الهاتف المحمول أو أجهزة الكمبيوتر ، أذ تبدأ المصارف في تقديم المزيد من الأنشطة فضلاً عن الإقراض أو الادخار، أذ تشمل المنتجات المصرفية " حزم التأمين وإدارة الموجودات ، الاستثمارات في الأسواق المالية ، خدمات إصدار أوراق مالية جديدة في السوق ، أو خدمات مثل المراجعة أو التحوط أو العناية الواجبة أو الخدمات المصرفية الدولية "، ووفقاً لتطور أعمال القطاع المصرفي لقد تم رقمنة الأسواق المالية ، مما جعل الأسواق المالية المادية (يتم فيها التفاوض شفهيًا) ، أذ ركز صناع القرار المالي والمصرفي بشكل متزايد على المعلومات والاتصالات والأنظمة الرقمية والاعتماد على الإنترنت ، لتقديم المنتجات والخدمات للشركات والأفراد، من خلال قنوات التوزيع الرقمية المتحركة لإجراء المعاملات المالية ، وجاء البحث بخمسة محاور ، تمثل المحور الاول بمنهجية البحث والدراسات السابقة ، أما المحور الثاني فاختص بالجانب النظري للدراسة ، وتمثل المحور الثالث بالجانب التحليلي والمبحث الرابع اختبار فرضيات البحث ، اما المحور الخامس فتمثل بالاستنتاجات والتوصيات

١- المحور الاول : منهجية البحث والدراسات السابقة

١.١ - مشكلة البحث

مع التطور الهائل في العمليات المصرفية التي ازدادت بزيادة الامكانيات الكبيرة للتكنولوجيا المالية والاضافات الكبيرة في مجال العمل المصرفي الالكتروني وازدياد

المنافسة في السنوات الاخيرة بين المصارف على العمل بالتكنولوجيا المالية ومحاولة تطويرها بشكل مميز , ومع دخول هذه العمليات بشكل فعال بالعمل المصرفي وبدأت تقدم خدمات جديدة ومطورة الامر الذي ساهم في التنمية الاقتصادية للبلد وتم تطوير قطاعات مختلفة فيه وانتشار التقنيات الرقمية بشكل سريع جاءت فكرة البحث لدراسة التكنولوجيا المالية ومعرفة مدى تأثيرها على الانشطة المصرفية بشكل عام عن طريق ادخال التقنيات الرقمية فيها على اعتبار ان التكنولوجيا المالية هي مكون اساسي في مستقبل المؤسسات المالية الرقمية , ومن هنا انبثقت فكرة البحث للاستجابة على التساؤل الرئيس الاتي :

(هل تؤثر التكنولوجيا المالية على الانشطة المصرفية عن طريق ادخال التقنيات الرقمية فيها ؟)

٢.١- اهمية البحث

تستمد اهمية البحث من خلال النقاط التالية :

أ. حداثة واهمية متغيرات البحث المتمثلة بالتكنولوجيا المالية والتقنيات الرقمية وتأثيرها على الانشطة المصرفية.

ب. المدى التي تساهم فيه التكنولوجيا المالية في كفاءة وفاعلية الانشطة المصرفية بادخالها التقنيات الرقمية على عملياته .

ج. المزايا التي يمنحها استعمال التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي وتحسين الانشطة المصرفية .

د. تزويد المصارف عينة البحث بالمعلومات العلمية عن مدى اعتمادها التكنولوجيا المالية والتقنيات الرقمية في انشطتها داخل كل مصرف في القطاع المصرفي العراقي .

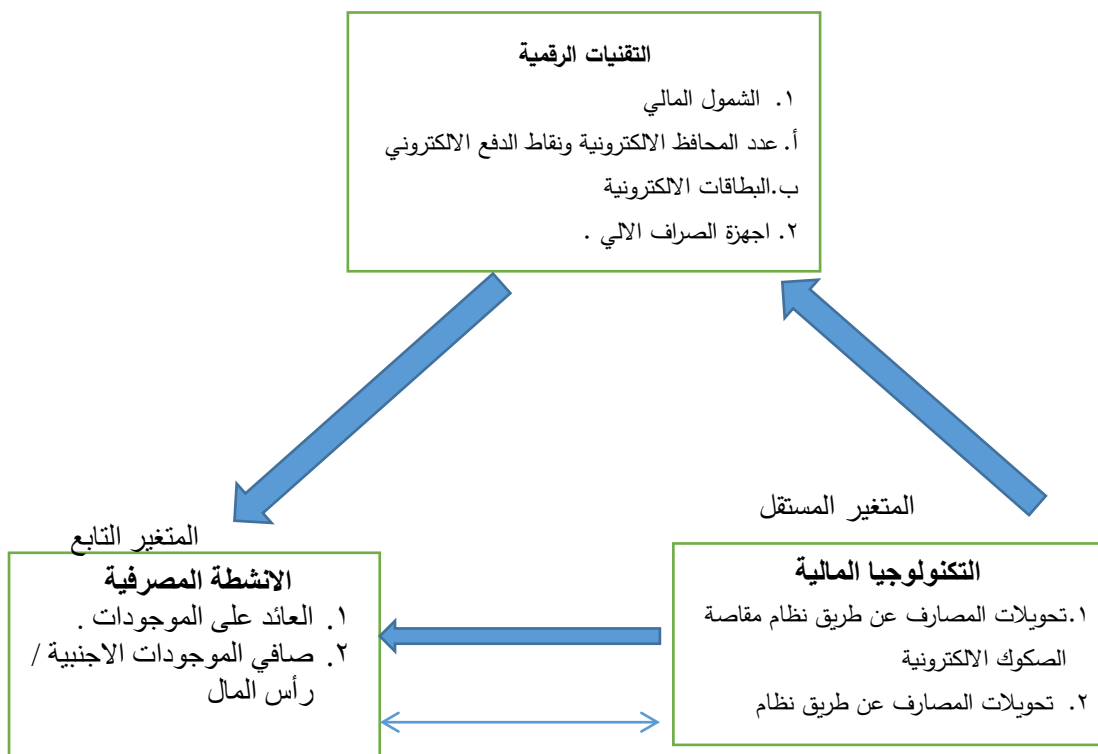
٣.١- المخطط الفرضي و فرضيات البحث :

المخطط الفرضي للبحث يمثل الفكرة الاساسية التي على اساسها يقوم البحث لغرض توضيح ابعاد ومشكلة البحث وتحقيق اهدافه اذ يوضح طبيعة العلاقة بين متغيرات

البحث ومدى تأثيرها إذ تضمن المخطط متغيرين أساسيين هما المتغير المستقل ويتمثل بـ (التكنولوجيا المالية) والمتغير التابع المتمثل بـ (الأنشطة المصرفية) والمتغير الوسيط (التقنيات الرقمية) :-

شكل (١) المخطط الفرضي

المتغير الوسيط



تم صياغة فرضية البحث الرئيسية بالاتساق مع مشكلة البحث كالتالي :-

١.٣.١ - الفرضية الرئيسية الاولى H1: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لابعاد

التكنولوجيا المالية في الأنشطة المصرفية وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

١.١.٣.١ - الفرضية الفرعية الاولى : يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية لبعد

تحويلات المصارف عن طريق نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية في الأنشطة المصرفية .

٢.١.٣.١ - الفرضية الفرعية الثانية : يوجد تأثير معنوي ذات احصائية لبعـد تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الاجمالية RTGS في الانشطة المصرفية .

٣.١.٣.١ - الفرضية الفرعية الثالثة : يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية لبعـد احصائيات نظام الدفع بالتجزئة IRPSI عن طريق البطاقات المحلية في الانشطة المصرفية .

٢.٣.١ - الفرضية الرئيسية الثانية H2: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لابعاد التقنيات الرقمية في الانشطة المصرفية وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الاتية :
أ. يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للشمول المالي في الانشطة المصرفية
ب. يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لاجهزة الصراف الالي في الانشطة المصرفية .

٤.١ - حدود البحث الزمانية والمكانية

١.٤.١ - الحدود الموضوعية : يتحدد البحث موضوعياً بما حمله الهدف الرئيس له في بيان مضمون تحليل التكنولوجيا المالية على اداء العمل المصرفي وفق تطبيق التقنيات الرقمية , لذا فان حدود البحث تجسدت بالمتغيرات الاتية :
أ. تحليل اثر التكنولوجيا المالية .
ب. تحليل دور التقنيات الرقمية .
ج. تحليل تطور اداء العمل المصرفي .

٢.٤.١ - الحدود الزمانية والمكانية : تمثلت مدة اعداد البحث للأعداد والتحضير لأجراء الجانب التحليلي للبحث في البنك المركزي العراقي للسنوات (٢٠١٧-٢٠٢١) , وتم اعتماد سنة ٢٠١٦ سنة اساس وتم اختيار (القطاع المصرفي) عينة البحث وفقاً لتوافر البيانات التي يتطلبها البحث .

٥.١ - التعريفات الاجرائية لمتغيرات البحث

تتضمن التعريفات الاجرائية ما يأتي :-

١.٥.١ - التكنولوجيا

هي أحد تطبيقات الأنشطة المالية باستخدام التكنولوجيا أي تطبيق الابتكارات التكنولوجية لتقديم الخدمات المالية وتعد إحدى وسائل الإعلام الداعمة من أجل دعم العمليات في المؤسسات المالية ، مما تسهل جميع الأنشطة ، سواء كان ذلك في نشر المعلومات أو الوصول إلى المنتجات التي يختارها الزبائن في المؤسسة المالية (Nasfi et al., 2022:13) , FinTech لديها القدرة على تعزيز الشمول المالي في النظم الإيكولوجية المبتكرة التي تمتد على طول واتساع الأعمال التجارية في جميع أنحاء العالم (Pallathadka, 2022:244) .

أ. النشاط المصرفي

يُعرّف النشاط المصرفي بأنه جميع الخدمات المصرفية ، وخاصة قبول الودائع واستخدامها مع موارد البنك الأخرى في الاستثمار كلياً أو جزئياً عن طريق الإقراض أو بأي طريقة أخرى يسمح بها القانون (Hassoon & Kadhim, 2022:15) .

ج. التقنيات الرقمية

هي التقنيات التي تستعمل كقناة جديدة للمعلومات والتبسيط وتطوير علاقات جديدة مع الشركاء وهيئة واجهة جديدة بين البائعين والمشتريين مما يزيد من عدد التعاملات المصرفية وتوليد تدفقات جديدة للإيرادات ، وتعد حجر الأساس في التحول الرقمي لالنتقاط اهتمام المؤسسات بالاعتماد على استراتيجية واضحة ، وهيكل تنظيمي مناسب ، وقدرات رقمية ، وثقافة تنظيمية داعمة ، ونظام حوكمة متوازن لإجراء التغيير الرقمي (Naimi et al., 2022:3) .

٦.١ - الدراسات السابقة

أ. Financial Technology and Its Impact on Digital Literacy in

(Gautam et al., 2022) (India: Using Poverty as a Moderating Variable) (التكنولوجيا المالية وتأثيرها على محو الأمية الرقمية في الهند: استخدام الفقر كمتغير معتدل) : التكنولوجيا المالية هي أداة قوية في البنية التحتية المالية ، وتستخدم لتعزيز وتسهيل تقديم الخدمات المالية في الفضاء الأوسع، تم استعمال

تحليل بيانات اللوحة (PDA) في هذه الدراسة وتم النظر في البيانات من ٢٩ ولاية وإقليمين اتحاديين (UTs) في الهند لمدة ثلاث سنوات مالية ، أي ٢٠١٧-٢٠١٨ إلى ٢٠١٩-٢٠٢٠ تكشف نتائج الدراسة أن بطاقات Kisan الائتمانية (KCCs) ، من حيث العدد والمبلغ ، ترتبط بشكل إيجابي بمعدل معرفة القراءة والكتابة. ومع ذلك ، فإن أجهزة الصراف الآلي مهمة بشكل سلبي فيما يتعلق بمعدل معرفة القراءة والكتابة. علاوة على ذلك ، تظهر النتائج التجريبية للدراسة أن KCCs وأجهزة الصراف الآلي تؤثر بشكل إيجابي على معرفة القراءة والكتابة عند التفاعل مع درجات الفقر، تشير النتائج إلى أنه يجب على الأشخاص العاديين الذين يعيشون في المناطق الحضرية والريفية في الهند الاستفادة من التكنولوجيا المالية وتحفيزهم نحو محو الأمية الرقمية.

ب. Why Fintech Is Not Changing Japanese Banking

(Iwashita,2022) (لماذا لا تغير Fintech الخدمات المصرفية اليابانية) : في هذه الورقة ، يتم مناقشة العلاقة بين التكنولوجيا المالية والتمويل التقليدي ، لا سيما في القطاع المصرفي ، بدلاً من الخوض في خدمات التكنولوجيا المالية الفردية اذ تركز هذه الورقة على حل لغز سبب عدم تغيير التكنولوجيا المالية للبنوك اليابانية، اعتمادًا على المجال ، يتم أيضًا اعتبار الموجودات المشفرة (العملات المشفرة) التي تمثلها Bitcoin غالبًا ما يُنظر إلى الاستثمار في الموجودات المشفرة وأنواع جديدة من المعاملات باستخدام الموجودات المشفرة (DeFi: التمويل اللامركزي) على أنه بديل للعملة والتمويل، ومع ذلك ، فقد تركزت الموجودات المشفرة حصريًا على المضاربة التجارية ، ويستخدم DeFi بشكل أساسي لتحفيز التداول بين الموجودات المشفرة المختلفة ، DeFi هو تسهيل تدفق الأموال بين الكيانات الاقتصادية التي لديها فائض من الأموال لأولئك الذين يعانون من عجز في الأموال .

ج. The diffusion of fintech, financial inclusion and income

(Kanga et al.,2022) (انتشار التكنولوجيا المالية والشمول المالي ونصيب الفرد من الدخل) : تحلل هذه الدراسة انتشار التكنولوجيا المالية

(fintech) وتفاعلها مع الشمول المالي ومستويات المعيشة (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، إذ يأخذ بعين الاعتبار محددات وتأثيرات نشر التكنولوجيا في الخدمات المالية وتم تحديد آليتين محتملتين للانتقال من القطاع المالي إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (قناة نشر التكنولوجيا المالية وقناة الشمول المالي) ، يحدد التفاعلات بين هاتين القناتين وعلاقتهما بدخل الفرد، إذ يركز التحليل التجريبي على نشر اثنين من ابتكارات التكنولوجيا المالية الممكنة: أجهزة الصراف الآلي والشبكات الرقمية المرتبطة بها ؛ والهواتف المحمولة وأنظمة الدفع، يتم تقدير العلاقات بين نشر التكنولوجيا المالية والشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باستخدام مجموعة بيانات لوحة لما يصل إلى ١٣٧ دولة خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٥ باستخدام تقنيات المقطع العرضي واللوحه ، بما في ذلك نموذج تصحيح الخطأ الذي يميز بين القصير والطويل- تشغيل التأثيرات، تتمثل إحدى النتائج الرئيسية في أن نشر التكنولوجيا المالية والشمول المالي لهما آثار طويلة المدى على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى تأثيرهما على المدى القصير وتأثيرات الاستثمار في رأس المال الثابت والبشري.

٢- المحور الثاني : الاطار النظري

١.٢ - المفهوم والاهمية

التكنولوجيا الرقمية لديها القدرة على تغيير الطريقة التي يتعامل بها غالبية الناس مع معاملاتهم المالية اليومية ، خاصة في وقت التحديات والاضعاف الراهنة في البلاد ، أذ تعمل التقنيات الرقمية على ابتكار وتغيير الطريقة التي يتم فيها تداول السلع والخدمات ، عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات المصرفية والمالية ، فإن الأمثلة تشمل المعاملات المالية الإلكترونية وإنترنت الأشياء والروبوتات المتقدمة والتحليلات المتقدمة (بما في ذلك البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي) والتقليل اللاسلكي ... الخ (Khalil et al.,2022:3) ، في سنة ٢٠١٩ ، ذكر الخبير الاقتصادي داس أن التكنولوجيا المالية قد تتميز بالتغيير التكنولوجي في ثلاثة مجالات واسعة للتمويل: زيادة رأس المال ، وتخصيص رأس المال ، وتحويل رأس المال، أذ

تمثل التكنولوجيا المالية تحديًا وتعطل جميع الأنظمة المالية والمصرفية ، وتغير نظام المدفوعات ، وتغير منصات الاستشارات الآلية طريقة حل الشكاوى ، وتخصيص رأس المال ، لذلك ، قد تُفهم التكنولوجيا المالية على أنها أي تقنية تلغي أو تقلل من تكاليف الوساطة المالية ، أذ تُستخدم التكنولوجيا لدعم وتنفيذ الخدمات المالية (Moşteanu et al.,2020:309) .

تعد FinTech (التكنولوجيا المالية) مصطلح يغطي النطاق الكامل للخدمات والمنتجات التي تقدمها صناعة الخدمات المالية ، اذ أحدثت " FinTech " ثورة في صناعة الخدمات المالية بعد الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ ، أدت التحسينات في التمويل الإلكتروني وتقنيات الأجهزة المحمولة للمؤسسات المالية إلى تطويرها ، وتتمتع FinTech بإمكانيات ممتازة لإيرادات أعمال الخدمات المالية ودخل المنظمين والرفاهية ، واحدى أهم الإنجازات في قطاع الخدمات المالية وهي مدفوعة بتكنولوجيا المعلومات والمشاركة الاقتصادية والتنظيم والسياسة وهي صناعة مالية تتكون من شركات تقدم أنظمة خدمات مالية مستندة على التكنولوجيا لخدمات مالية فعالة ويمكن الوصول إليها (Gautam et al.,2022:1) ،

لعبت التقنيات الرقمية دورًا حيويًا في تحول الأسواق المالية ، أذ تعتمد كل من المؤسسات المصرفية التقليدية والشركات المالية غير المصرفية على التكنولوجيا المالية لمواكبة سرعة العديد من الشركات الناشئة الديناميكية، هذه الموجة الأخيرة من الثورة تضرب سوق الخدمات المالية ، وتطلق نقلة نوعية في العمل المصرفي، يمكن أن تكون Fintech تعمل شركات التكنولوجيا المالية على إعادة تشكيل الأسواق ومسارات المستهلك من خلال خفض تكلفة المعاملات اليومية (Goel et al.,2022:43) ، ويشمل مصطلح FinTech الابتكارات التي تهدف إلى تقديم خدمات مالية بديلة " الأموال عبر الهاتف المحمول والعملات المشفرة والبنوك الرقمية فقط والإقراض من نظير إلى نظير والتقنيات التنظيمية (RegTech)" ، تعد الخدمات المالية عبر المصارف الرقمية أحد الأمثلة البارزة على ابتكارات FinTech ، ويرجع ذلك إلى الخاصية الفريدة للأموال عبر التقنيات الرقمية المتمثلة في تمكين المعاملات

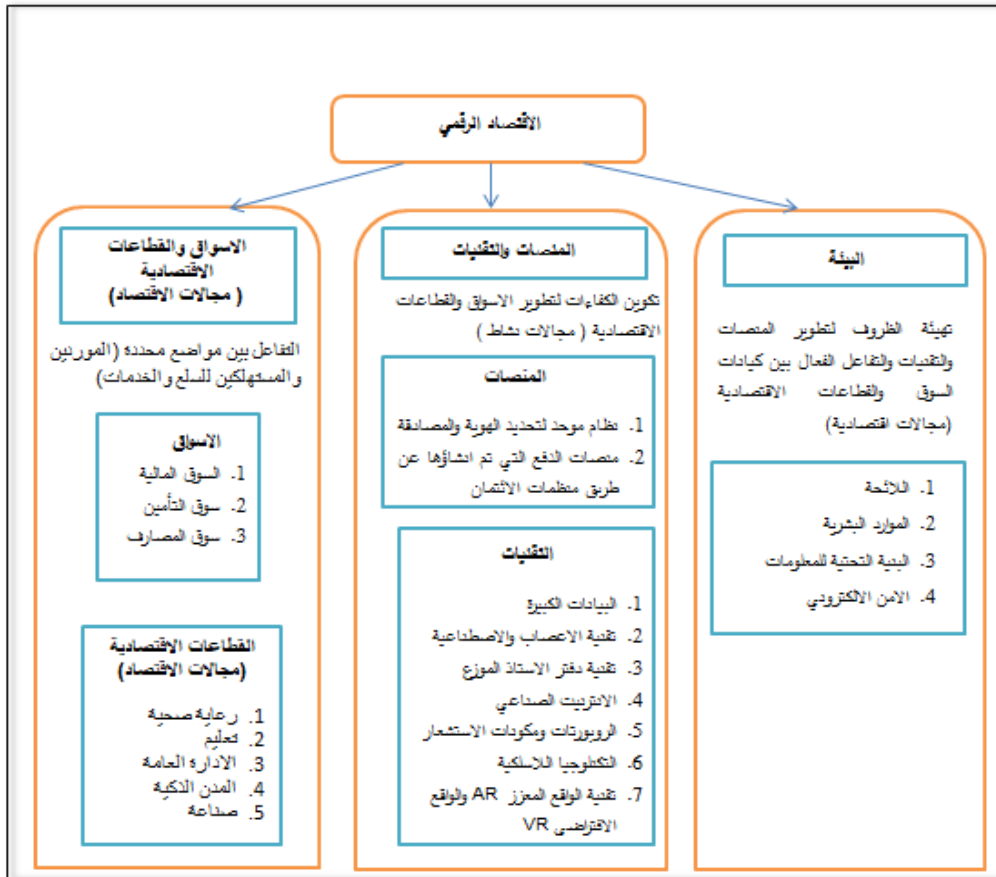
المالية دون الحاجة إلى حساب مصرفي رسمي (Senyo,2022:3) , لقد بدأت التكنولوجيا الرقمية بالفعل في تغيير العمليات التجارية في الصناعة المصرفية , على الرغم من وجود تحدٍ أمام بعض المصارف للمنافسة في هذا الفضاء الرقمي (Moşteanu et al.,2020:309):-

٢.٢- تطوير العمل المصرفي في ظل الرقمنة

ترتبط الاتجاهات الحديثة في تطوير النظم المالية العالمية والمحلية بتقوية وتعزيز عمليات رقمنة قطاعاتها ومجالاتها الفردية , أذ تساهم هذه التغييرات في زيادة تغلغل التقنيات المالية الجديدة في السوق المالية , والتي يمكن أن تقلل من مستوى المخاطر القائمة , وتحسن كفاءة المؤسسات المالية , وبالتالي زيادة أرباحها, أذ يعد القطاع المصرفي بمساعدة الابتكارات الرقمية والتقنيات المالية الحديثة من أكثر القطاعات عرضة للتغييرات المبتكرة في مجالات الأعمال , مما يسهم في تعزيز المركز التنافسي للبنك في السوق , وتوفير الأمان للأعمال المصرفية , سواء بالنسبة للمؤسسة الائتمانية نفسها أو لزبائنها, مما تحقق رقمنة الاقتصاد وانتقال الخدمات المصرفية إلى مستوى مالي وتكنولوجي جديد , وتوفير الوصول إلى المنتجات والخدمات المصرفية على مدار الساعة والمساهمة في تحول النظام المصرفي إلى الخدمات المصرفية الرقمية (Vaganova et al.,2019:789) .

الأنشطة المصرفية الرقمية تستند الى عواملها الأساسية للتنفيذ وفق البيانات المقدمة رقميا ومعالجة هذه البيانات واستخدامها بشكل كبير ومستمر يسهم في تحسين جودة وموثوقية وانتاجية المصارف , أذ يمكن الاستفادة من الإطار التنظيمي للاقتصاد الرقمي في روسيا برنامج "الاقتصاد الرقمي للاتحاد الروسي" , والذي يحدد الأهداف والغايات والتوجهات والفترات لتنفيذ التدابير الأساسية لسياسة الدولة لتهيئة الظروف اللازمة لتطوير اقتصادها الرقمي في روسيا بثلاثة مستويات , وهو ما ينعكس في الشكل (٢) :

الشكل (٢) اتجاهات تطور الاقتصاد الرقمي في روسيا حتى عام ٢٠٢٠



Source: Vaganova, O. V., Bykanova, N. I., Mityushina, I. L., Mohanad, A. S., & Salim, R. (2019). Introduction of the latest digital technologies in the banking sector: foreign experience and Russian practice.

الشكل (٢) يوضح ما جمعه المؤلف على أساس برنامج "الاقتصاد الرقمي للاتحاد الروسي" ومن الجدير بالذكر أن التحول الرقمي للسوق المالي في روسيا يسير بخطى سريعة ، مما يضرب أنموذجاً يحتذى به في الصناعات الأخرى، وفقاً للبنك الدولي ، تعد روسيا من بين الدول الخمس الرائدة في العالم من حيث نضج الخدمات المصرفية الرقمية وفقاً للمسح العالمي للمؤسسات المصرفية الرائدة في العالم من قبل المتخصصين في مورد الإنترنت التحليلي "العلامة التجارية المالية" ، فإن الأولويات

الإستراتيجية للشركات هي (توسيع حزمة التقنيات الرقمية للمستهلكين ، وخفض تكاليف التشغيل وأتمتة الأنواع الرئيسية من العمليات التجارية) ، ولا يمكن تحقيق هذه الأولويات إلا باستخدام أحدث المنتجات التكنولوجية في القطاع المصرفي ، وهكذا أكبر دولة مستقلة في العالم ، ومن بين الخطوات التي تم اتخاذها : (تخفيض أسعار الفائدة ، تخفيض تكاليف التشغيل في المؤسسات الائتمانية ، تنظيم التقنيات الرقمية من قبل البنك المركزي ، اعداد قانونيين قانونين اتحاديين: "بشأن الموجودات المالية الرقمية" و"الطرق البديلة لجذب الاستثمار (التمويل الجماعي)" لتطوير القطاع المصرفي من خلال إدخال التقنيات الرقمية مثل: الخدمات المصرفية المفتوحة (Open API) ؛ أنظمة تحديد الهوية ؛ البيانات الكبيرة؛ بلوكتشين. الذكاء الاصطناعي؛ تقنيات السحابة .

٣.٢ - اهداف التحول الرقمي

التحول الرقمي هو شبكة مناسبة لجميع القطاعات الاقتصادية حيث يتعين على الجهات الفاعلة التكيف مع الظروف الجديدة للاقتصاد الرقمي يُعرّف التحول الرقمي بأنه "طريقة لإعادة بناء نماذج الأعمال وفقاً لاحتياجات الزبائن باستخدام التقنيات الجديدة" ، أو "طرق جديدة للعمل مع أصحاب المصلحة ، وبناء أطر عمل جديدة لتقديم الخدمات وإنشاء أشكال جديدة من العلاقات" ، أن التحول الرقمي يرتبط في الغالب باستخدام التقنيات الجديدة مثل؛ الواقع المعزز (AR) والواقع الافتراضي (VR) والتصنيع الإضافي (AM) والتعلم العميق وأنظمة صنع القرار الآلية، بالإضافة إلى الذكاء الاصطناعي (AI) وإنترنت الأشياء (IoT) والروبوتات والبيانات الضخمة ، للحفاظ على قدرتها التنافسية في عصر الإنترنت وهذا يعني أن التحول الرقمي يغير الطريقة التي يعيش بها الناس من خلال إعادة تشكيل العمل والسلوك والترفيه والتعليم والحوكمة والتي لها آثار إيجابية على الطاقة والعمل والموارد وإنتاجية لأنه يساهم في توسيع الوصول إلى الخدمات وخفض تكاليف الإنتاج وإزالة المواد من الإنتاج كما أنها ترفع الإنتاجية (Elgohary,2022:76), ولغرض تحقيق او الوصول الى الحد

- الأدنى من متطلبات المصرف الرقمي هو ان المصارف التي تعمل رقمياً يجب أن تلبى ستة متطلبات وأن تتمثل لها أثناء التشغيل (Linggadjaya et al.,2022:11)
- أ. أنموذج عمل يستخدم تقنية مبتكرة وأمنة في تلبية احتياجات الزبائن .
- ب. القدرة على إدارة أنموذج أعمال مصرفي رقمي حكيم ومستدام .
- ج. إدارة المخاطر المناسبة .
- د. شغل مناصب الحوكمة , بما في ذلك المديرين المؤهلين في مجال تقنية المعلومات والجوانب الأخرى للأطراف الرئيسية لمؤسسات الخدمات المالية
- هـ. حماية أمن بيانات الزبائن
- و. المساهمة في تطوير النظام البيئي المالي الرقمي والشمول.

٣- المحور الثالث : الجانب العملي

١.٣- مؤشرات التكنولوجيا المالية

١.١.٣- تحويلات المصارف عن طريق نظام مقاصة الصكوك الالكترونية

١.١.١.٣- التحويلات الدائنة :

الجدول رقم (١) التحويلات الدائنة للمصارف عينة البحث وللفترة (٢٠١٧-٢٠٢١)

السنة	عدد التحويلات	قيمة التحويلات (بالدينار)	نسبة مبالغ التحويلات الى مجموعها	معدل نمو قيمة التحويلات
٢٠١٦	٢٥٨٢٥	٦٤٨٨٩٠٩٤٧١٩٤	٠.٠١	_____
٢٠١٧	٩٤١٨٦	١٨٠٩٥٩٧٥٦٩٧٣٩	٠.٠٤	١.٧٩
٢٠١٨	٥٠٧.٥٧	٣٤٥٢١٦.٤٦١٩٥١	٠.٠٧	٠.٩١
٢٠١٩	٣٤٠.١٨٣٠	٨٨٢٢٦٣٤٣٦٢٤٧٨	٠.١٧	١.٥٦
٢٠٢٠	٦٣٢.٧٥١	١٤٤٨٣٨٥٤٤٤٣٧.٣	٠.٢٨	٠.٦٤
٢٠٢١	١٠٩٧.٥٧٨	٢٢٣٢٦٥٢٢٨.٥٨٥٥	٠.٤٣	٠.٥٤
المجموع	٢١٣٢.٢٢٧	٥١٥٤٣٦٦.٥٩.٩٢٠	١	٥.٤٤

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المنشورة (النشرة الاحصائية) في الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث .

يلحظ من الجدول اعلاه أعلى عدد التحويلات الدائنة عن طريق نظام المقاصة الالكترونية خلال سنوات البحث كانت في سنة ٢٠٢١ أذ بلغ عددها (١٠٩٧٠٥٧٨) عملية تحويل في حين كانت نسبة مبالغ هذه التحويلات الى مجموعها اعلى نسبة خلال سنوات البحث اذ بلغت (٠.٤٣) وبمعدل نمو لقيمة هذه التحويلات (٠.٥٤) , بينما ادنى عدد تحويلات دائنة في سنة ٢٠١٧ أذ بلغ (٩٤١٨٦) عملية تحويل وكانت نسبة مبالغ التحويلات الى مجموعها (٠.٠٤) وبمعدل نمو لقيمة التحويلات (١.٧٩) .

٢.١.١.٣ - الصكوك

الجدول رقم (٢) الصكوك للمصارف عينة البحث وللفترة (٢٠١٧-٢٠٢١)

السنة	عدد التحويلات	قيمة التحويلات (بالدينار)	نسبة مبالغ التحويلات الى مجموعها	معدل نمو قيمة التحويلات
٢٠١٦	١٤٣٢١	٢٢٠٦٢٣٤٤١٤١٠٤٥	٠.١٣	—
٢٠١٧	٤٧٧٨٨٦	٢٣٥٠٦٤١٥٩٣٧٠٨٦	٠.١٤	٠.٠٧
٢٠١٨	٦٠٨٥٠٣	٣١٣٦١٢٠٣٧٣٦٧٧٧	٠.١٩	٠.٣٣
٢٠١٩	٧٩٨١٩٣	٣٨٣٥٦٩٠٢٥٤٣٠٧٣	٠.٢٣	٠.٢٢
٢٠٢٠	٤٦٤٤٦٦	٢٦٢٧٣٤٦٠٠٩٩٣٠٧	٠.١٦	٠.٣٢-
٢٠٢١	٥٨٢٢٠٥	٢٢٧٩٣٧١٠٩٦٣٩٧٧	٠.١٤	٠.١٣-
المجموع	٢٩٤٥٥٧٤	١٦٤٣٥٤٠٣٧٤٢١٢٧٠	١	٠.١٨

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المنشورة (النشرة الاحصائية) في الموقع الرسمي

للبنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث .

يلحظ من الجدول اعلاه :

أ. أعلى عدد تحويلات للصكوك عن طريق المقاصة الالكترونية خلال سنوات البحث كانت في سنة ٢٠١٩ أذ بلغ عددها (٧٩٨١٩٣) عملية تحويل في حين بلغت نسبة المبالغ لهذه التحويلات الى مجموعها (٠.٢٣) وبمعدل نمو لقيمة هذه التحويلات (٠.٢٢) عن سنة ٢٠١٨ , وأدنى معدل نمو لقيمة التحويلات خلال سنوات البحث كان في سنة ٢٠٢١ اذ بلغ (٠.١٣-) .

ب. ادنى نسبة مبالغ تحويلات الى مجموعها سجلت في سنة (٢٠١٧ , ٢٠٢١) اذ بلغت (٠.١٤) .

٢.١.٣ - تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الاجمالية RTGS

١.٢.١.٣ - التحويلات بالدينار :

الجدول رقم (٣) التحويلات بالدينار للمصارف عينة البحث وللفترة (٢٠١٧-٢٠٢١)

السنة	عدد التحويلات	قيمة التحويلات (بالدينار)	نسبة مبالغ التحويلات الى مجموعها	معدل نمو قيمة التحويلات
٢٠١٦	٥٣٨٦٦	١٧٧٣٣٢٣١١٦٩١	٠.١٦	_____
٢٠١٧	٧٢٠٣٦	١٦٠٥٨٨٨٥٨٠٦١	٠.١٥	٠.٠٩-
٢٠١٨	٥٦٣٤٢	١٦١٨١٢٧٨٩١٨٢	٠.١٥	٠.٠١
٢٠١٩	٥٦٦٤٠	١٨٥٦٢٨٧٤٩٠٥٧	٠.١٧	٠.١٥
٢٠٢٠	٥١٣٣٧	١٩٨٠٠٢٤١٥٢٤٤	٠.١٨	٠.٠٧
٢٠٢١	٧٢٩٩٧	٢٠٠٨٠٧١٦١١٥٠	٠.١٩	٠.٠١
المجموع	٣٦٣٢١٨	١٠٨٤١٧٢٢٨٤٣٨٥	١	٠.١٥

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المنشورة (النشرة الاحصائية) في الموقع الرسمي
للبنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث .

يلحظ من الجدول اعلاه :

أ. أعلى عدد تحويلات بالدينار عن طريق نظام التسوية الاجمالية RTGS خلال سنوات البحث كانت في سنة ٢٠٢١ اذ بلغ عددها (٧٢٩٩٧) عملية تحويل مما انعكس ذلك على تحقيق اعلى نسبة لمبالغ هذه التحويلات الى مجموعها خلال سنوات البحث اذ بلغت (٠.١٩) وبمعدل نمو لقيمة هذه التحويلات (٠.٠١) .

ب. أدنى عدد تحويلات بموجب هذا النظام كانت في سنة ٢٠٢٠ اذ بلغ عددها (٥١٣٣٧) عملية تحويل , في حين بلغت نسبة المبالغ لهذه التحويلات الى مجموعها (٠.١٨) وكان معدل النمو لقيمة هذه التحويلات (٠.٧) .

ج. حققت قيمة عمليات التحويلات المصرفية عن طريق نظام التسوية الاجمالية RTGS أعلى معدل نمو في سنة ٢٠١٩ بنسبة (٠.١٥) , بينما ادنى معدل نمو لقيمة التحويلات سجلتها سنة ٢٠١٧ بنسبة (٠.٠٩-) .

٣.١.٢- التحويلات بالدولار :

الجدول رقم (٤) التحويلات بالدولار للمصارف عينة البحث وللفترة (٢٠١٧-٢٠٢١)

السنة	عدد التحويلات	قيمة التحويلات (بالدولار)	نسبة مبالغ التحويلات الى مجموعها	معدل نمو قيمة التحويلات
٢٠١٦	١٠٠٧٥	٤٣٦٣٩٢١٩٨١	٠.١٥	—
٢٠١٧	٩٩٢٧	٣٢٦٨٦٨٣٠٨٥	٠.١٢	٠.٢٥-
٢٠١٨	١٧٧٧٢	٤٥٣٥٩٥٠٦٨٣	٠.١٦	٠.٣٩
٢٠١٩	٢١٥٢٨	٥٨٧٤٥٩٩٢١٩	٠.٢١	٠.٣٠
٢٠٢٠	٢٢٦٣٧	٤٩٧٦٤٦٨٥٧٤	٠.١٨	٠.١٥-
٢٠٢١	٢٦١١٩	٥٣٧٧٧٣٩٤٣١	٠.١٩	٠.٠٨
المجموع	١٠٨٠٥٨	٢٨٣٩٧٣٦٢٩٧٣	١	٠.٣٦

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المنشورة (النشرة الاحصائية) في الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث .

يلحظ من الجدول اعلاه :

أ. أعلى عدد تحويلات بالدولار عن طريق نظام التسوية الاجمالية RTGS خلال سنوات البحث كانت في سنة ٢٠٢١ إذ بلغ عددها (٢٦١١٩) عملية تحويل في حين بلغت نسبة المبالغ لهذه التحويلات الى مجموعها (٠.١٩) وبمعدل نمو لقيمة هذه التحويلات بنسبة (٠.٠٨) بينما كانت اعلى نسبة لمبالغ هذه التحويلات الى مجموعها (٠.٢١) سجلتها سنة ٢٠١٩ .

ب. أدنى عدد تحويلات بالدولار بموجب هذا النظام كانت في سنة ٢٠١٧ إذ بلغ عددها (٩٩٢٧) عملية تحويل وبأدنى نسبة قيمة مبالغ التحويلات الى مجموعها خلال سنوات البحث اذ بلغت (٠.١٢) , وبأدنى معدل نمو لقيمة مبالغ التحويلات مقارنة بسنة الاساس ٢٠١٦ اذ بلغت بنسبة (٠.٢٥-).

٣.١.٣ - أحصائيات نظام الدفع بالتجزئة IRPSI عن طريق البطاقات المحلية :

بدأ العمل بنظام الدفع بالتجزئة IRPSI عن طريق البطاقات المحلية منذ سنة ٢٠١٨ وعليه تم اعتماد هذه السنة سنة اساس في تقييم النظام :

١.٣.١.٣ - عمليات الدفع بالتجزئة بالدينار

الجدول رقم (٥) مبالغ المدفوعات بالتجزئة بالدينار للمصارف عينة البحث

وللفترة (٢٠٢١-٢٠١٩)

السنة	عدد التحويلات	قيمتها (بالدينار)	نسبة مبالغ المدفوعات بالتجزئة الى مجموعها	معدل نمو قيمة المدفوعات بالتجزئة
٢٠١٨	١٠١٧٧٥	٣٤١٨٩٢٦٧.٥٣	٠.٠١	—
٢٠١٩	٥٥٦.٢٩	٣.٦٧٤٣١٥٢٨١٧	٠.٠٥	٧.٩٧
٢٠٢٠	١٩٧٤١٨٦	١٤٤٩٢٢٦٨٧١.٤٩	٠.٢٥	٣.٧٢
٢٠٢١	٥٣٢٤٣٢٠	٣٩٠.٣٠٧١٠.٣٠٨٣٠	٠.٦٩	١.٦٩
المجموع	٧٩٥٦٣١٠	٥٦٩٣٢٣.٣٢١٧٤٩	١	١٣.٣٨

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المنشورة (النشرة الاحصائية) في الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث .

يلحظ من الجدول اعلاه :

أ. اعلى عدد تحويلات بالدينار عن طريق نظام الدفع بالتجزئة IRPSI كانت في سنة ٢٠٢١ إذ بلغ عددها (٥٣٢٤٣٢٠) عملية تحويل في حين بلغت نسبة مبالغ المدفوعات لهذه التحويلات الى مجموعها خلال هذه سنة (٠.٦٩) وهي اعلى نسبة خلال سنوات البحث بينما كانت بأدنى معدل نمو لقيمة المدفوعات مقارنة بسنة الاساس ٢٠١٨ إذ بلغت بنسبة (١.٦٩) .

ب. أدنى عدد تحويلات بالدينار عن طريق هذا النظام خلال سنوات البحث كانت في سنة ٢٠١٩ إذ بلغ عددها (٥٥٦.٢٩) عملية تحويل للمدفوعات في حين بلغت نسبة المبالغ لهذه التحويلات الى مجموعها (٠.٠٥) وبأعلى معدل نمو خلال سنوات البحث لقيمة هذه التحويلات إذ بلغت (٧.٩٧) .

٢.٣.١.٣ - عمليات الدفع بالتجزئة بالدولار

الجدول رقم (٦) مبالغ المدفوعات بالتجزئة بالدولار للمصارف عينة البحث

وللفترة (٢٠٢١-٢٠١٩)

السنة	عدد التحويلات	قيمتها (بالدولار)	نسبة مبالغ المدفوعات بالتجزئة الى عدد التحويلات	معدل نمو قيمة المدفوعات بالتجزئة
٢٠١٨	٣٣٢٧	٦٥٩٨٢٩	٠.٠٦	_____
٢٠١٩	٥٠٤٦	١١٢٦١٢٦	٠.١٠	٠.٧١
٢٠٢٠	٩٩٣٥	٦١٧٠٠٨٦	٠.٥٣	٤.٤٨
٢٠٢١	١١٧٠٩	٣٦٣٦٩٩٦	٠.٣١	٠.٤١-
المجموع	٣٠٠١٧	١١٥٩٣٠٣٧	١	٤.٧٨

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المنشورة (النشرة الاحصائية) في الموقع

الرسمي للبنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث .

يلحظ من الجدول اعلاه :

أ. أعلى عدد تحويلات بالدولار عن طريق نظام الدفع بالتجزئة IRPSI كانت في سنة ٢٠٢١ إذ بلغ عددها (١١٧٠٩) عملية تحويل في حين بلغت نسبة مبالغ المدفوعات بالتجزئة لهذه التحويلات الى مجموعها (٠.٣١) , بينما حققت سنة ٢٠٢٠ أعلى نسبة لمبالغ المدفوعات بالتجزئة الى مجموعها اذ بلغت (٠.٥٣) .

ب. أدنى عدد تحويلات بالدولار عن طريق هذا النظام خلال سنوات البحث كانت في سنة ٢٠١٩ إذ بلغ عددها (٥٠٤٦) عملية تحويل للمدفوعات وبقيمة (١١٢٦١٢٦) دولار وبأدنى نسبة مبالغ المدفوعات بالتجزئة الى عدد التحويلات اذ بلغت (٠.١٠) وبمعدل نمو لقيمة هذه التحويلات بلغت (٠.٧١) .

٣.٣.١.٣ - الدفع الالكتروني بالدينار

بدأ تفعيل عملية الدفع الالكتروني منذ سنة ٢٠١٨ وتم أعتمادها سنة اساس لهذا النشاط خلال سنوات البحث وتتم هذه العمليات بالعملة المحلية (الدينار) فقط ومن خلال شركتين وكما موضح ادناه :

Asia Hawala: -١.٣.٣.١.٣

الجدول رقم (٧) مبالغ المدفوعات الالكترونية بالدينار لشركة Asia Hawala

للمصارف عينة البحث وللفترة (٢٠٢١-٢٠١٩)

السنة	عدد المدفوعات	قيمتها (بالدينار)	نسبة مبالغ المدفوعات الى مجموعها	معدل نمو قيمة المدفوعات
٢٠١٨	٥٥٢٥٣٥	١٨٨٤٦١٩٩١٤٧٣	٠.١٨٨	_____
٢٠١٩	٥٩٧٠٨٧	١٩٠١٤٧٨٢٢٩٨٢	٠.١٩	٠.٠١
٢٠٢٠	٢٠٣٦١٩٧	٤٥٦٦١٠٥٧١١٧٥	٠.٤٦	١.٤٠
٢٠٢١	٢٥٧٩٤٤	١٦٤٨٣١٦٢٦٩٢	٠.١٦	٠.٦٤-
المجموع	٣٧١٣٧٦٣	١٠٠٠٠٦٣٥٤٨٣٢٢	١	٠.٧٧

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المنشورة (النشرة الاحصائية) في الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث .

يلحظ من الجدول اعلاه :

أ. أعلى عدد مدفوعات عن طريق Asia Hawala كانت في سنة ٢٠٢٠ إذ بلغ عددها (2036197) عملية دفع الكتروني وبأعلى قيمة مدفوعات خلال سنوات البحث إذ بلغت نسبة مبالغ المدفوعات الى مجموعها (٠.٤٦) وكانت بأعلى معدل نمو لقيمة المدفوعات مقارنة بسنة الاساس ٢٠١٨ إذ بلغت بنسبة (١.٤٠) .

ب. أدنى عدد مدفوعات عن طريق Asia Hawala خلال سنوات البحث كانت في سنة ٢٠٢١ إذ بلغ عددها (527944) عملية دفع الكتروني وكانت بأدنى نسبة مبالغ لهذه المدفوعات الى مجموعها (٠.١٦) وبأدنى معدل نمو لقيمة المدفوعات خلال سنوات البحث إذ بلغت (-٠.٦٤) .

Zain: -٢.٣.٣.١.٣

الجدول رقم (٨) مبالغ المدفوعات الالكترونية بالدينار لشركة Zain للمصارف عينة البحث

وللفترة (٢٠٢١-٢٠١٩)

السنة	عدد المدفوعات	قيمتها (بالدينار)	نسبة مبالغ المدفوعات الى عددها	معدل نمو قيمة المدفوعات %
٢٠١٨	٤٨٣٨٣٩	١٩٧٩٣٩٦٣٨٥٦٨	٠.٠٨	_____

٢٠١٩	١٤٤٧٨٤٤	٦٦٧٩٨٠٤٣٩٣٦٧	٠.٢٦	٢.٣٧
٢٠٢٠	٣١٥٦٣٧	٩٤٥٦٩١٣٠٦٣٦١	٠.٣٧	٠.٤٢
٢٠٢١	٣٢٣٢٣٣٤	٧١٩٠٨٦٢٤٣٦٠٥	٠.٢٨	٠.٢٤-
المجموع	٥٤٧٩٦٥٤	٢٥٣٠٦٩٧٦٢٧٩٠١	١	٢.٥٥

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المنشورة (النشرة الاحصائية) في الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث .

يلحظ من الجدول اعلاه :

أ. أعلى عدد مدفوعات عن طريق Zain كانت في سنة ٢٠٢١ إذ بلغ عددها (٣٢٣٢٣٣٤) عملية دفع الكتروني و بنسبة مبالغ مدفوعات الى مجموعها بلغت (٠.٢٨) وكانت بأدنى معدل نمو لقيمة المدفوعات مقارنة بسنة الاساس ٢٠١٨ إذ بلغت نسبة (-٠.٢٤) بينما كانت أعلى معدل نمو لقيمة المدفوعات حققتها سنة ٢٠١٩ بنسبة (٢.٣٧).

ب. أدنى عدد مدفوعات عن طريق Zain خلال سنوات البحث كانت في سنة ٢٠٢٠ إذ بلغ عددها (٣١٥٦٣٧) عملية دفع الكتروني في حين بلغت نسبة المبالغ لهذه المدفوعات الى مجموعها (٠.٣٧) وبمعدل نمو لقيمة المدفوعات بلغت نسبة (٠.٤٢).

٢.٣- مؤشرات النشاط المصرفي

١.٢.٣- العائد على الموجودات (مليون دينار)

الجدول رقم (٩) العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث وللفترة (٢٠١٧-٢٠٢١)

السنة	صافي الربح	مجموع الموجودات	العائد على الموجودات	معدل النمو في العائد على الموجودات %
٢٠١٦	١١٢٣٢٣٣	١٣٠٥٥٥٥٤٨	٠.٠٠٩	—————
٢٠١٧	١٣٢٢٠٩٦	١٣٩٨٥١١٠١	٠.٠٠٩	٠
٢٠١٨	٦٥٦٤٦٤	١٦٠٩٥٥٢٣٥	٠.٠٠٤	٠.٥٦٩-
٢٠١٩	١٠٩٠٠٧٣	١٧١٧٠٥٠٦٣	٠.٠٠٦	٠.٥٥٧
٢٠٢٠	١٢٤٠٢٣٠	٢٠٣٨٦٣٨٨٣	٠.٠٠٦	٠.٠٤٢-
٢٠٢١	٩١٢١٦٨	٢٢٩٨٠٤٣٢٧	٠.٠٠٤	٠.٣٤٨-

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المنشورة (النشرة الاحصائية) في الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث .

يلحظ من الجدول اعلاه اعلى نسبة عائد على الموجودات خلال سنوات البحث (٢٠١٧-٢٠٢١) كانت خلال سنة ٢٠١٧ أذ بلغ (٠.٠٠٩) والتي تمثل بنسبة نمو صفر عن سنة الأساس ٢٠١٦ , بينما حققت سنة ٢٠١٩ أعلى معدل نمو في العائد على الموجودات بنسبة (٠.٥٥٧) , بينما كانت سنة ٢٠٢٠ ادنى معدل نمو في العائد على الموجودات اذا بلغ نسبة (-٠.٠٤٢) .

٢.٢.٣ - صافي الموجودات الاجنبية / رأس المال (مليون دينار)

الجدول رقم (١٠) صافي الموجودات الاجنبية / رأس المال (مليون دينار) للمصارف عينة البحث وللفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

السنة	صافي الموجودات الاجنبية	رأس المال	صافي الموجودات الاجنبية / رأس المال	معدل النمو في صافي الموجودات الاجنبية على رأس المال
٢٠١٦	٦٤٢٠٣١٥٢	١١٧٣٩٢٨١	٥.٤٧	—
٢٠١٧	٦٨٣٣٤٠٤٥	١٤٣٤١٣٢٠	٤.٧٦	-٠.١٣
٢٠١٨	٩١٤٢٢٨٧٨	١٥٠٠١٣٠٦	٦.٠٩	٠.٢٨
٢٠١٩	١٠٢٠٦٨٨٩٧	١٥٣٥١٢٧٦	٦.٦٥	٠.٠٩
٢٠٢٠	١٠٤٨١٤٣٨٤	١٦٧٧٨٢٦٤	٦.٢٥	-٠.٠٦
٢٠٢١	١٢١٢٠٧١٩٢	١٧٦٩٦٥١٣	٦.٨٥	٠.١٠

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المنشورة (النشرة الاحصائية) في الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث .

يلحظ من الجدول اعلاه :

- أ. أعلى صافي الموجودات الاجنبية الى رأس المال تحققت في ظل سنة ٢٠٢١ وبمعدل نمو بلغ نسبته (٠.١٠) .
- ب. أدنى صافي الموجودات الاجنبية الى رأس المال سجلته سنة ٢٠١٧ اذ بلغ (٤.٧٦) وبأدنى معدل نمو ذا بلغ نسبة (-٠.١٣) .

٣.٣- مؤشرات التقنيات الرقمية

١.٣.٣- الشمول المالي

ركز البحث على أنشطة المحافظ الالكترونية ونقاط الدفع وعدد البطاقات الفعالة ضمن نطاق الشمول المالي والتي تم العمل بها منذ سنة ٢٠١٧ لذا تم اعتمادها سنة اساس في البحث وكما يلي:

١.١.٣.٣- عدد المحافظ الالكترونية و نقاط الدفع الالكتروني

الجدول رقم (١١) عدد المحافظ الالكترونية ونقاط الدفع الالكتروني للمصارف عينة

البحث وللفترة ٢٠٢١-٢٠١٨

السنة	عدد المحافظ الالكترونية	عدد نقاط الدفع الالكتروني	معدل نمو المحافظ الالكترونية	معدل نمو نقاط الدفع
٢٠١٧	٢٢٢٤٤٢	٩١٨	—	—
٢٠١٨	٢٧١٩٠٦	٢٢٠٠	٠.٢٢	١.٤٠
٢٠١٩	٤٠٣٧٩٧	٢٢٢٦	٠.٤٩	٠.٠١
٢٠٢٠	١٢٢٦٢٣٥	٧٥٤٠	٢.٠٤	٢.٣٩
٢٠٢١	٢١٠٧٢٦٥	٨٣٢٩	٠.٧٢	٠.١٠
المجموع	٤٢٣١٦٤٥	٢١٢١٣	٣.٤٧	٣.٩

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المنشورة (النشرة الاحصائية) في الموقع الرسمي
للبنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث .

يلحظ من الجدول اعلاه :

- أ. اعلى عدد للمحافظ الالكترونية كانت في سنة ٢٠٢١ أذ بلغ عددها (٢١٠٧٢٦٥) محفظة الكترونية وبمعدل نمو بلغ بنسبة (٠.٧٢) .
- ب. ادنى عدد للمحافظ الالكترونية كانت في سنة ٢٠١٨ أذ بلغ عددها (٢٧١٩٠٦) محفظة الكترونية وبأدنى معدل نمو خلال سنوات البحث اذ بلغ بنسبة (٠.٢٢) .
- ج. بلغت اعلى عدد نقاط الدفع (٨٣٢٩) نقطة دفع في سنة ٢٠٢١ وبمعدل نمو بنسبة (٠.١٠) , بينما اعلى معدل نمو لنقاط الدفع خلال سنوات البحث كان خلال سنة ٢٠٢٠ اذ بلغ بنسبة (٢.٣٩).

د. بينما بلغت ادنى عدد نقاط الدفع (٢٢٠٠) نقطة دفع في سنة ٢٠١٨ وبمعدل نمو بلغ (١.٤٠) مقارنة بسنة ٢٠١٧.

هـ. حققت سنة ٢٠٢٠ أعلى معدل نمو للمحافظ الالكترونية ولنقاط الدفع اذ بلغت بنسبة (٢.٠٤ و ٢.٣٩) على التوالي.

٢.١.٣.٣ - عدد البطاقات الالكترونية

الجدول رقم (١٢) عدد البطاقات الالكترونية للمصارف عينة البحث وللفترة (٢٠١٨-٢٠٢١)

السنة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	المجموع
عدد البطاقات المدنية	127594	872894	1460891	2811503	5083997	10356879
معدل نمو البطاقات المدنية	—	5.84	0.67	0.92	0.81	8.24
عدد البطاقات الدائنة	15158	22067	38883	46469	50927	173504
معدل نمو البطاقات الدائنة	—	0.46	0.76	0.20	0.10	1.52
عدد البطاقات مسبقة الدفع	147850	1275487	7187050	7506759	9771370	25888516
معدل نمو البطاقات مسبقة الدفع	—	7.63	4.63	0.04	0.30	12.6
عدد البطاقات Qi	6086703	6639582	819901	1384677	0	15930863
معدل نمو البطاقات Qi	—	0.09	-0.73	-0.24	-1	-1.88

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المنشورة (النشرة الاحصائية) في الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث .

يلحظ من الجدول اعلاه :

أ. ارتفاع في عدد البطاقات المدينة في سنة ٢٠١٨ اذ بلغ معدل نموها بنسبة (٥.٨٤) مقارنة بسنة الاساس ٢٠١٧ , وأستمرار ارتفاع عدد البطاقات خلال سنوات البحث المتبقية (٢٠١٩ – ٢٠٢١) اذ بلغت معدلات نموها بالنسب (٠.٦٧) , (٠.٩٢ , ٠.٨١) على التوالي .

ب. ارتفاع في عدد البطاقات الدائنة اذ بلغ معدلات نموها خلال سنوات البحث بالنسب (٠.٤٦ , ٠.٧٦ , ٠.٢٠ , ٠.١٠) على التوالي .

ج. ارتفاع في عدد البطاقات مسبقة الدفع في سنة ٢٠١٨ اذ بلغ معدل نموها بنسبة (٧.٦٣) مقارنة بسنة الاساس ٢٠١٧ , وأستمرار النمو في عدد البطاقات خلال سنوات البحث المتبقية (٢٠١٩ – ٢٠٢١) اذ بلغت معدلات نموها بالنسب (٤.٦٣) , (٠.٣٠ , ٠.٠٤) على التوالي .

د. طرأ ارتفاع في عدد البطاقات QI في سنة ٢٠١٨ اذ بلغ معدل نموها بنسبة (٠.٠٩) مقارنة بسنة الاساس ٢٠١٧ , بينما انخفضت عدد البطاقات خلال السنوات (٢٠١٩ – ٢٠٢١) اذ بلغت معدلات نموها بنسب (- ٠.٧٣ , - ٠.٢٤ , - ١) على التوالي .

٣.١.٣.٣ - اجهزة الصراف الالي

حققت القطاعات المصرفية ككل انجاز فعال في تهيئة اجهزة الصراف الالي وبتزايد مستمر طيلة سنوات البحث وكما موضح في الجدول ادناه :

الجدول رقم (١٣) اجهزة الصراف الالي للمصارف عينة البحث
وللفترة (٢٠١٨-٢٠٢١)

السنة	عدد اجهزة الصراف الالي	معدل نمو اجهزة الصراف الالي
٢٠١٧	٦٥٦	—
٢٠١٨	٨٦٥	٠.٣٢
٢٠١٩	١٠١٤	٠.١٧
٢٠٢٠	١٣٤٠	٠.٣٢
٢٠٢١	١٥٦٦	٠.١٧

المجموع	٥٤٤١	٠.٩٨
---------	------	------

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المنشورة (النشرة الاحصائية) في الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث .

اذ يلحظ من الجدول اعلاه أعلى معدل النمو لاجهزة الصراف الالي كان في سنة (٢٠١٨ و ٢٠٢٠) أذ بلغ بنسبة (٠.٣٢) على التوالي , بينما كان ادنى معدل نمو في سنة (٢٠١٩ و ٢٠٢١) أذ بلغ بنسبة (٠.١٧) على التوالي .

٤.٣- اختبار الفرضيات Fourth axis: hypothesis testing

١.٤.٣- تأثير ابعاد التكنولوجيا المالية في الانشطة المصرفية

يُوضَّح الجدول (١٤) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية والتي تتَّص على (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لابعاد التكنولوجيا المالية في الانشطة المصرفية), إذ سيتمَّ التحليل على وفق نموذج الانحدار الخطي البسيط:
على مستوى اختبار الفرضيات الفرعية كانت النتائج كالآتي:

جدول (١٤) أبعاد التكنولوجيا المالية في الأنشطة المصرفية							
الدلالة	Sig	قيمة(t) المحسوبة	قيمة(F) المحسوبة	معامل التحديد (R ²)	قيمة معامل الميل الحدي (β)	المتغير المعتمد	أبعاد متغير التكنولوجيا المالية
دال	0.000	1.671	0.169	0.017	-0.129	الانشطة المصرفية	تحويلات المصارف عن طريق نظام مقاصة الصكوك الالكترونية
دال	0.000	10.745	24.320	0.709	-0.842		تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية RTGS الاجمالية
دال	0.000	10.902	0.308	0.030	-0.173		أحصائيات نظام الدفع عن طريق RPSI بالتجزئة البطاقات المحلية
دال	0.000	-.411	0	0.030	-.129		التكنولوجيا المالية
قيمة (F) الجدولية = 3.12 قيمة (t) الجدولية = ٠.٠٦٧٨ حجم العينة = ٧٧							

لم يعكس بُعد تحويلات المصارف عن طريق نظام مقاصة الصكوك الالكترونية نماذج تأثير معنوية مع الانشطة المصرفية اجمالاً إذ يتبين ان قيمة معامل β كانت سالبة (-).

0.129)، بينما بلغت قيمة (F) المحسوبة (٠.١٢٩-) وهي قيمة غير معنوية عند مستوى دلالة (0.05) كونها اصغر من قيمتها الجدولية البالغة (3.12)، كذلك بلغت قيمة (t) المحسوبة (1.671) وهي أيضاً ذات قيمة معنوية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) كونها اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (٠.٠٦٧٨)، وبلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = ٠.٠١٧$) وهذا يعني ان تحويلات المصارف عن طريق نظام مقاصة الصكوك الالكترونية لا يفسر اي من التغيرات الحاصلة في الانشطة المصرفية وهذه النتائج لا تعطي أي مبرر لقبول الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسية الاولى .

بلغت قيمة (F) المحسوبة لتحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الاجمالية RTGS في الانشطة المصرفية (24.320) وهي اكبر من القيمة (F) الجدولية البالغة (3.12) عند مستوى دلالة (٠.٠٥) وبناءً عليه نقبل الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الاجمالية RTGS في الانشطة المصرفية) عند مستوى دلالة (٥%) أي بدرجة ثقة (٩٥%). وهذا ما يدل على وجود تأثير ذو دلالة معنوية لتحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الاجمالية RTGS في الانشطة المصرفية وبلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.709$). إذ بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل الميل الحدي (10.745) وهي أكبر من القيمة (t) الجدولية البالغة (٠.٠٦٧٨) عند مستوى دلالة (٠.٠٥) وهذه النتائج تعطي مبرر لقبول الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الاولى .

لم يعكس بُعد نماذج أحصائيات نظام الدفع بالتجزئة IRPSI عن طريق البطاقات المحلية تأثير معنوية مع الانشطة المصرفية اجمالاً إذ يتبين ان قيمة معامل β كانت سالبة (-) 0.173)، بينما بلغت قيمة (F) المحسوبة

(٠.٣٠٨) وهي قيمة غير معنوية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) كونها اصغر من قيمتها الجدولية البالغة (3.12)، كذلك بلغت قيمة (t) المحسوبة (١٠.٩٠٢) وهي أيضاً ذات قيمة معنوية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) كونها اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (٠.٠٦٧٨)، وبلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = ٠.٠٣٠$) وهذا يعني ان أحصائيات نظام الدفع بالتجزئة IRPSI عن طريق البطاقات المحلية لا تنفسر اي من التغيرات الحاصلة في الانشطة

المصرفية وهذه النتائج لا تعطي أي مبرر لقبول الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الاولى.

لم تعكس التكنولوجيا المالية تأثير معنوية مع الانشطة المصرفية اجمالاً إذ يتبين ان قيمة معامل β كانت سالبة (-.129)، بينما بلغت قيمة (F) المحسوبة (٠.١٦٩) وهي قيمة غير معنوية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) كونها اصغر من قيمتها الجدولية البالغة (3.12)، كذلك بلغت قيمة (t) المحسوبة (-.411) وهي ايضاً ذات قيمة معنوية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) كونها اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (٠.٠٦٧٨)، وبلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = ٠.٠٣٠$) وهذا يعني ان التكنولوجيا المالية لا تفسر اي تغير في الانشطة المصرفية وهذه النتائج لا تعطي أي مبرر لقبول الفرضية الرئيسية الاولى.

١.١ تأثير ابعاد التقنيات الرقمية في الانشطة المصرفية

يُوضَّح الجدول (١٥) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لابعاد التقنيات المالية في الانشطة المصرفية)، إذ سيتم التحليل على وفق نموذج الانحدار الخطي البسيط:

جدول (١٥) تأثير أبعاد التقنيات الرقمية في الانشطة المصرفية							
الدالة	Sig	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (F) المحسوبة	معامل التحديد (R ²)	قيمة معامل الميل الحدي (β)	المتغير المعتمد	أبعاد متغير التقنيات الرقمية
دال	0.000	3.268	10.677	0.572	0.756	الانشطة المصرفية	الشمول المالي
دال	0.000	0.175	0.031	0.010	0.100		اجهزة الصراف الالي
دال	0.000	1.03	1.075	0.097	0.312		التقنيات الرقمية
قيمة (F) الجدولية = 3.12							
قيمة (t) الجدولية = ٠.٠٦٧٨							
حجم العينة = 77							

بلغت قيمة (F) المحسوبة لبعد (10.677). وهي أكبر من القيمة (F) الجدولية البالغة (٣.١٢) عند مستوى دلالة (٠.٠٥) وبناءً عليه تقبل الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي في الانشطة المصرفية) عند مستوى دلالة (٥%) أي بدرجة ثقة (٩٥%). وهذا ما يدل على وجود تأثير ذو دلالة معنوية للشمول المالي في الانشطة المصرفية في المصارف المبحوثة، أي إنَّ للبعد الشمول المالي علاقة قوية تحدّد نوع الانشطة المصرفية، وعن طريق قيمة معامل التحديد ($R^2=0.572$) يتّضح بأنَّ البعد يُفسر ما نسبته (٥٧%) من المتغيرات التي تطرأ على الانشطة المصرفية، إذ بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل الميل الحدي (3.268) وهي أكبر من القيمة (t) الجدولية البالغة (٠.٠٦٧٨) عند مستوى دلالة (٠.٠٥) وهذا يشير إلى ثبوت معنوية معامل الميل الحدي ، ويتّضح عن طريق قيمة معامل الميل الحدي (β) البالغة (٠.٥٧) بأنَّ الشمول المالي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى تغير الانشطة المصرفية بنسبة (٥٧%) وهذه النتائج تعطي مبرر لقبول الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسية الاولى .

بلغت قيمة (F) المحسوبة لبعد (0.031) وهي أكبر من القيمة (F) الجدولية البالغة (3.12) عند مستوى دلالة (٠.٠٥) وبناءً عليه تقبل الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاجهزة الصراف الالي في الانشطة المصرفية) عند مستوى دلالة (٥%) أي بدرجة ثقة (٩٥%). وهذا ما يدل على وجود تأثير ذو دلالة معنوية لاجهزة الصراف الالي في الانشطة المصرفية في المصارف المبحوثة، أي إنَّ لاجهزة الصراف الالي علاقة قوية تحدّد نوع الانشطة المصرفية، وعن طريق قيمة معامل التحديد ($R^2=$) يتّضح بأنَّ عدد اجهزة الصراف الالي تفسر ما نسبته (١%) من المتغيرات التي تطرأ على الانشطة المصرفية، إذ بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل الميل الحدي (0.175) وهي أكبر من القيمة (t) الجدولية البالغة (٠.٠٦٧٨) عند مستوى دلالة (٠.٠٥) وهذا يشير إلى ثبوت معنوية معامل الميل الحدي ، ويتّضح عن طريق قيمة معامل الميل الحدي (β) البالغة (3.12) بأنَّ زيادة عدد اجهزة الصراف الالي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى تغير

الانشطة المصرفية بنسبة (٣١%) وهذه النتائج تعطي مبرر لقبول الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الاولى .

بلغت قيمة (F) المحسوبة لبعء التقنيات الرقمية اجمالاً (0.031) وهي أكبر من القيمة (F) الجدولية البالغة (3.12) عند مستوى دلالة (٠.٠٥) وبناءً عليه تقبل الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاجهزة الصراف الالي في الانشطة المصرفية) عند مستوى دلالة (٥%) أي بدرجة ثقة (٩٥%). وهذا ما يدل على وجود تأثير ذو دلالة معنوية لاجهزة الصراف الالي في الانشطة المصرفية في المصارف المبحوثة، أي إنَّ لاجهزة الصراف الالي علاقة قوية تحدّد نوع الانشطة المصرفية، وعن طريق قيمة معامل التحديد ($R^2=0.097$) يتّضح بأنَّ عدد اجهزة الصراف الالي تفسر ما نسبته (١%) من المتغيرات التي تطرأ على الانشطة المصرفية، إذ بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل الميل الحدي (1.03) وهي أكبر من القيمة (t) الجدولية البالغة (٠.٠٦٧٨) عند مستوى دلالة (٠.٠٥) وهذا يشير إلى ثبوت معنوية معامل الميل الحدي ، ويتّضح عن طريق قيمة معامل الميل الحدي (β) البالغة (3.12) بأنَّ زيادة عدد اجهزة الصراف الالي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى تغير الانشطة المصرفية بنسبة (٣١%) وهذه النتائج تعطي مبرر لقبول الفرضية الرئيسة الثانية .

٤- الاستنتاجات والتوصيات

٤.١- الاستنتاجات

أ. ارتفاع عدد وقيمة التحويلات الدائنة خلال سنوات البحث فضلاً عن ارتفاع عدد وقيمة التحويلات للذكوك للسنوات (٢٠١٧ - ٢٠١٩) عن طريق نظام المقاصة الالكترونية .

ب. ارتفاع قيمة تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الاجمالية عبر نظام RTGS خلال سنوات البحث

ج. ارتفاع مبالغ التحويلات عن طريق نظام الدفع بالتجزئة IRPSI خلال سنوات عمل النظام (٢٠١٩-٢٠٢١) .

- د. انخفاض عمليات الدفع الالكتروني لشركة Asia Hawala خلال سنة ٢٠٢١
بينما سجل ارتفاع في عمليات الدفع الالكتروني لشركة Zain خلال سنوات تفعيل
عمليات الدفع الالكتروني (٢٠١٩-٢٠٢١) .
- هـ. حقق القطاع المصرفي نسبة منخفضة من العائد على الموجودات مما يتطلب
الاهتمام بمؤشرات الاداء المالي وتعزيزها بالشكل الايجابي الذي يحقق عوائد ايجابية
و. ارتفاع صافي الموجودات الاجنبية على رأس المال خلال مدة البحث .
- ز. اثبت الجانب العملي ان تحويلات المصارف عن طريق نظام مقاصة الصكوك
الالكترونية لا يفسر اي من التغيرات الحاصلة في الانشطة المصرفية .
- ح. اثبتت العمليات الاحصائية ان أحصائيات نظام الدفع بالتجزئة IRPSI عن طريق
البطاقات المحلية لا تفسر اي من التغيرات الحاصلة في الانشطة المصرفية .
- ط. اثبتت العمليات الاحصائية انه يوجد تأثير معنوي لأبعاد التقنيات الرقمية في
الانشطة المصرفية .

٢.٤ - التوصيات recommendations

- أ. تعزيز وتطوير الدور الإشرافي والرقابي للبنك المركزي على المصارف العراقية
الحكومية والاهلية بما يتلائم مع المخاطر المحتملة في ظل الاعتماد المتزايد على
تقديم الانشطة المصرفية إلكترونية .
- ب. العمل على وضع بنية تحتية أساسية للانتقال من البنك التقليدي إلى البنك
الالكتروني أو الصيرفة الالكترونية ، هذه البنية تتمثل في سن القوانين المنظمة لهذا
النوع من المرافق حيث أن وجود القانون يجعل التعامل مع هذا النوع الحديث من
المرافق أكثر أمنا وأكثر استئمانا من طرف وبائن المصارف ، وبوجود الحماية
القانونية يكون الزبون قادرا على الدخول إلى السوق العالمية بالمستوى الحديث (
الصيرفة الالكترونية) .

ج. ضرورة تركيز صناع القرار المالي والمصرفي بشكل متزايد على معلومات الاتصالات والأنظمة الرقمية والاعتماد على الإنترنت لتقديم المنتجات والخدمات للشركات والأفراد ، من خلال قنوات التوزيع الرقمية التي تتحرك بسرعة وانتشار القنوات المتعددة بشكل متزايد .

د. تعد التكنولوجيا المالية أهم أداة من بين الأدوات المصرفية لتقديم الخدمات المالية المبتكرة التي يقدمها المصرف للزبون مما يتطلب تحديد حاجة المؤسسات المالية والزبائن إلى التركيز على فهم اختيار المنتج وأسباب اختيار القناة الرقمية المناسبة للأنشطة المتاحة .

هـ. أن التكنولوجيا المالية تساعد في عمل قنوات التوزيع الرقمية ويمكن أن يكون لها تأثير كبير على جودة الحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان ، من خلال توفير حوكمة أكثر حساسية وشفافية ، وكذلك من خلال تحسين توفير الخدمات المالية وغير المالية الضرورية وسهولة الوصول إليها، ولا يمكن إنكار انتشار تقنيات المعلومات المالية والمصرفية ، الأمر الذي أدى إلى تغيير جذري في النظام المالي وطريقة إجراء المعاملات المالية في المصارف العراقية .

و. تعزيز أهمية الرقمنة للمصارف بما يشمل أكبر عدد ممكن من الأنشطة المصرفية أذ تعمل على تحسين علاقات الزبائن وتوليد المزيد من القدرة التنافسية ، مما يمنح فعالية الأعمال ، ويوفر التكاليف (كونها تعد تقنية تلغي أو تقلل من تكاليف الوساطة المالية ، وكحركة رقمية عالمية ، حيث تُستخدم التكنولوجيا لدعم وتنفيذ الخدمات المالية ، خاصة في الصناعة المصرفية ، ويزيد الدقة ، ويوفر الوقت والمخاطر ، ويعزز الأمن ويحد من عمليات الاحتيال وغسيل الأموال والأعمال التجارية ، وخاصة الأعمال المالية .

References :

1. Gautam, R. S., Rastogi, S., Rawal, A., Bhimavarapu, V. M., Kanoujiya, J., & Rastogi, S. (2022). Financial Technology and Its Impact on Digital Literacy in India: Using Poverty

- as a Moderating Variable. *Journal of Risk and Financial Management*, 15(7), 311.
2. Goel, P., Kulsrestha, S., & Maurya, S. K. (2022). Fintech Unfolding: Financial Revolution in India. *Thailand and The World Economy*, 40(2), 41-51.
 3. Hassoon, S., & Kadhim, H. (2022). THE EFFECT OF SOME VARIABLES OF PRIVATE BANKING ACTIVITY ON THE EFFECTIVENESS OF LOCAL INVESTMENTS IN IRAQ: THE UNITED BANK FOR INVESTMENT AS A MODEL. *American Journal of Business Management, Economics and Banking*, 3, 11-33.
 4. Iwashita, N. (2022). Why fintech is not changing Japanese banking. *Asian Economic Policy Review*.
 5. Kanga, D., Oughton, C., Harris, L., & Murinde, V. (2022). The diffusion of fintech, financial inclusion and income per capita. *The European Journal of Finance*, 28(1), 108-136.
 6. Khalil, A., Abdelli, M. E. A., & Mogaji, E. (2022). Do Digital Technologies Influence the Relationship between the COVID-19 Crisis and SMEs' Resilience in Developing Countries?. *Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity*, 8(2), 100.
 7. Linggadjaya, R. I. T., Sitio, B., & Situmorang, P. (2022). Digital Transformation of PT Bank Jago Tbk from Conventional Bank to Digital Bank. *International Journal of Digital Entrepreneurship and Business*, 3(1), 9-22.
 8. Moşteanu, D., Roxana, N., Faccia, D., Cavaliere, L. P. L., & Bhatia, S. (2020). Digital technologies' implementation within financial and banking system during socio distancing restrictions—back to the future. *International Journal of Advanced Research in Engineering and Technology*, 11(6).
 9. Naimi-Sadigh, A., Asgari, T., & Rabiei, M. (2022). Digital transformation in the value chain disruption of banking services. *Journal of the Knowledge Economy*, 13(2), 1212-1242.

- 10.Nasfi, N., Yunimar, Y., & Prawira, A. (2022). The Role Of Fintech In Sharia Rural Bank West Sumatra. *International Journal of Social and Management Studies*, 3(2), 13-19.
- 11.Pallathadka, H., & Pallathadka, L. K. (2022). Role of Fintech as a Business Innovation Ecosystem-An Empirical Study. *Journal of Contemporary Issues in Business and Government*, 28(1), 237-246.
- 12.Senyo, P. K., Gozman, D., Karanasios, S., Dacre, N., & Baba, M. (2022). Moving away from trading on the margins: Economic empowerment of informal businesses through FinTech. *Information Systems Journal*.
- 13.Vaganova, O. V., Bykanova, N. I., Mityushina, I. L., Mohanad, A. S., & Salim, R. (2019). Introduction of the latest digital technologies in the banking sector: foreign experience and Russian practice.

مجلة العلوم المالية والمصرفية

العدد الخاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي

السنوي (الثاني)

القطاع المصرفي تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق
أخضر

وتحت شعار إصلاح القطاع المصرفي طريقنا لتحقيق
النهوض الاقتصادي

بغداد ٢٣-٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢

المحور الثالث

الأنظمة المحاسبية ودورها في تطوير القطاع المصرفي

المحتويات

البحوث			
ص	البحث		ت
٢٨-١	العنوان	منهج مقترح لقياس التكاليف باستعمال تقنية التكاليف على اساس النشاط المرتكز على الاداء (PFABC) لأغراض الرقابة وتقييم الاداء - دراسة تطبيقية في مصرف الرشيد / فرع ثورة العشرين	١
	الباحث	● رضا خلف جابر/مصرف الرشيد ● أ.م.د.سلمى منصور سعد/الجامعة المستنصرية /كلية الادارة والاقتصاد	
٦٦-٢٩	العنوان	تعزيز الاستقرار المالي المصرفي في البيئة العراقية بتوافق معياري بازل IV و IFRS 9 : دراسة تحليلية	٢
	الباحث	● أ.د.ابتهاج اسماعيل يعقوب/الجامعة المستنصرية /كلية الادارة والاقتصاد ● أ.م.د.زينة خضر عباس الجامعة المستنصرية /كلية الادارة والاقتصاد ● أ.م.د.عبد الرضا لطيف جاسم الجامعة المستنصرية /كلية الادارة والاقتصاد	
١٠٠-٦٧	العنوان	دور تقارير الاستدامة في تطوير مخرجات النظام المحاسبي في المصارف العراقية على وفق GRI,SASB - انموذج مقترح	٣
	الباحث	● أ.د.لقمان محمد ايوب الدباغ/جامعة الموصل /كلية الادارة والاقتصاد ● م.د.رافي نزار جميل/ جامعة الموصل /كلية الادارة والاقتصاد	
١٣٤-١٠١	العنوان	قياس قيمة المصرف وفق منظور الإفصاح عن التكاليف الترويجية:بحث تحليلي لعينة من المصارف العراقية الخاصة	٤
	الباحث	● أ.د.علي ابراهيم حسين/جامعة تكريت /كلية الادارة والاقتصاد ● أ.م.د.عبدالله محمود عبدالله/جامعة تكريت /كلية الادارة والاقتصاد ● م.م.هيفاء محمود عبدالله /جامعة تكريت /كلية الادارة والاقتصاد	

المحتويات

البحوث			
ت	العنوان	الباحث	ص
٥	العنوان	محددات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في ضوء آليات التحاسب الضريبي للمصارف بحث تطبيقي في قسم كبار المكلفين في الهيئة العامة للضرائب	١٦٨-١٣٥
	الباحث	● إحسان شمران الياسري / البنك المركزي العراقي	
٦	العنوان	المنظور المحاسبي لطرق التمويل الإسلامية ما بين معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)	٢٠٨-١٦٩
	الباحث	● أ.م.د. علاء الدين عبد الوهاب حسون/جامعة البصرة /كلية شط العرب ● عبد الزهرة عودة/محاسب قانوني	
٧	العنوان	مهنة المحاسبة والتحديات التي تواجهها في عصر البيانات الضخمة - دراسة استطلاعية	٢٤٠-٢٠٩
	الباحث	● أ.م.د. جنان عبد العباس/جامعة الفرات الأوسط التقنية -المعهد التقني بابل ● رحيم رعد سلامي/جامعة الفرات الأوسط التقنية -المعهد التقني بابل	
٨	العنوان	دور تطبيق هيكلية نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في الحد من المخاطر المصرفية الإلكترونية	٢٦٤-٢٤١
	الباحث	● م. ثابت حسان ثابت/جامعة نينوى/كلية هندسة الألكترونيات ● م.م. محمد حيدر محمد شنشول/جامعة بغداد/كلية الإدارة والاقتصاد	

منهج مقترح لقياس التكاليف باستعمال تقنية التكاليف على اساس النشاط المرتكز
على الاداء (PFABC) لأغراض الرقابة وتقييم الاداء - دراسة تطبيقية في مصرف
الرشيد / فرع ثورة العشرين

**A Proposed Approach to Measuring Costs by Using the
Performance Costing Technique -Based Activity (PFABC)
for Monitoring and Performance Evaluation Purposes
An Applied Study in Al-Rashid Bank / Twenty Revolution
Branch**

رضا خلف جابر
مصرف الرشيد
أ.م.د. سلمى منصور سعد
الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان دور تقنية التكاليف على اساس النشاط المرتكز على الاداء (PFABC) في قياس التكاليف في القطاع المصرفي لأغراض الرقابة وتقييم اداء الانشطة، من خلال توضيح ما تقدمه هذه التقنية من معلومات شاملة عن التكاليف الفعلية والمعيارية التي يتم توزيعها وفقاً لما يتم استهلاكه من موارد. تم اختيار مصرف الرشيد/ فرع ثورة العشرين محلاً للبحث، واعتمد المنهج الاستنباطي في الجانب النظري والمنهج الاستقرائي والوصفي في الجانب العملي. توصل البحث إلى عدة استنتاجات أهمها إن تطبيق تقنية (PFABC) يؤدي إلى قياس التكاليف بشكل اكثر عدالة من النظام المحاسبي الموحد المعتمد حالياً في المصرف وهذا بدوره يؤدي إلى مساعدة الادارة في اتخاذ القرارات الادارية والرقابية وتقييم أداء أنشطة المصرف.

الكلمات المفتاحية: تقنية التكاليف, قياس التكاليف,
تقنية PFABC



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٢٨-١

Abstract:

The research aims to demonstrate the role of the performance-based activity-based costing (PFABC) technique in measuring costs in the banking sector for the purposes of monitoring and evaluating the performance of activities, by clarifying the comprehensive information provided by this technology on the actual and standard costs that are distributed according to what is consumed resources.

The Rasheed Bank/Twenty Revolution Branch was chosen as the subject of the research, and the deductive approach was adopted in the theoretical side and the inductive and descriptive approach in the practical side.

The research reached several conclusions, the most important of which is that the application of (PFABC) technology leads to measuring costs more fairly than the unified accounting system currently adopted in the bank, and this in turn leads to assisting the administration in making administrative and control decisions and evaluating the performance of the bank's activities.

Keywords: costing technology, cost measurement, PFABC technology

المقدمة

تعد المصارف التجارية المحرك الرئيس لعجلة التنمية الاقتصادية في البلدان لمساهمتها في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار في مختلف القطاعات، وكذلك دورها في جذب الاستثمارات وتنويع الموارد الاقتصادية للبلاد. وتشهد المصارف العراقية تحديات كبيرة في ظل التطورات المتسارعة في السوق من تطورات اقتصادية، تكنولوجية، والانفتاح على الاسواق الاقليمية والعالمية، والتي أدت بدورها الى زيادة حدة المنافسة بين المصارف التجارية وسعيها لتقديم الخدمات المصرفية المتميزة وبالسعر المناسب لضمان بقائها في السوق وتحقيق سمعة مصرفية جيدة.

ان وظيفة الرقابة وتقييم الاداء لأي وحدة اقتصادية بشكل عام وللمصارف بصورة خاصة تُعد من الوظائف الادارية المهمة التي يجب القيام بها لمعرفة مدى التزام الوحدة الاقتصادية بالخطط المرسومة لها لتحقيق أهدافها ، وذلك من خلال مقارنة

الاداء الفعلي بالأداء المخطط لتشخيص نقاط القصور واتخاذ الاجراءات المناسبة لمعالجتها وكذلك تحديد نقاط القوة وتعزيزها، الا ان عملية قياس التكاليف وفق النظام التقليدي المعتمدة حاليا في المصارف غير مناسبة لوظيفة الرقابة ولا تساعد في تقييم الاداء ، اذ لابد من اعتماد تقنيات او نظم كلفوية تساعد الادارة في توفير معلومات افضل لقياس التكاليف وتساعد في تقييم الاداء للأنشطة.

وتعد تقنية التكاليف على اساس النشاط المرتكز على الاداء (PFABC) (Performance Focused Activity Based Costing) من التقنيات الحديثة فهي تمثل الجيل الثالث بعد تقنية التكاليف على اساس الانشطة (ABC) والتكاليف على اساس الانشطة الموجهة بالوقت (TDABC) فهي تقنية تأخذ بالاعتبار مزايا كل من تقنية (ABC) وتقنية (TDABC) وتمثل نقطة ارتباط لأنها تجمع بين توزيع التكاليف غير المباشرة على المنتجات أو الخدمات وبين قياس اداء الانشطة لذا فهي تشكل دعامة اساسية في وظيفة الرقابة وتقييم الاداء لأنشطة المصرف من خلال قياس التكاليف لكل نشاط بشكل مستقل وتحديد نقاط القوة والقصور في اداء كل نشاط وبالتالي توفير المعلومات لإدارة المصرف لممارسة وظيفة الرقابة بشكل افضل، لذا فهي اكثر استجابة لمتطلبات المنافسة نظراً لما تتمتع بها من مزايا .

١- المبحث الاول: منهجية البحث ودراسات سابقة

١.١ - مشكلة البحث

تواجه المصارف التجارية بصورة عامة والحكومية بصورة خاصة تحديات كبيرة في ظل التطورات الحاصلة في السوق ومن ابرز هذه التحديات افتقار المصارف الى نظام كلفوي لاحتساب تكاليف الخدمات المصرفية ، اذ لا تزال المصارف تعتمد النظام التقليدي المتمثل بالنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين الذي لا يقيس التكاليف بصورة صحيحة وانما توزيع تكاليف مراكز الخدمات على المراكز الانتاجية بصورة اجمالية، وبالتالي محدوديته في الرقابة وتقييم الاداء. والمشكلة الاخرى التي تعاني منها المصارف الحكومية هي افتقارها للطاقات الشبابية المستوعبة

للتطور التكنولوجي الهائل في مجال الحاسوب والانترنت ، مما يؤدي الى ضعف المنافسة مع القطاع المصرفي الخاصة.

١. ٢- أهمية البحث

تتبع أهمية البحث في تناوله لتقنية كلفوية حديثة في القطاع المصرفي الذي يعد من اهم القطاعات الاقتصادية في العراق وما تشهده المصارف التجارية من تحديات تتمثل في عدم قدرتها على المنافسة في ظل التطورات العالمية.

١. ٣- اهداف البحث

- أ- بيان المنهج العلمي لتقنية التكاليف على اساس النشاط المرتكز على الاداء (PFABC) واهم مميزاته وخطوات التطبيق له .
- ب- بيان دور تقنية (PFABC) في قياس التكاليف واعطاء صورة واضحة لتكاليف كل نشاط مما يساعد ادارة المصرف في الرقابة وتقييم الاداء.

١. ٤-رضية البحث

ان استعمال تقنية التكاليف على اساس النشاط المرتكز على الاداء تسهم في توفير معلومات ملائمة لقياس التكاليف لأغراض الرقابة وتقييم اداء الانشطة بشكل اكثر عدالة من النظام التقليدي.

١. ٥- منهج البحث

اعتمد الباحثان على المنهج الاستنباطي في الجانب النظري والمنهج الاستقرائي في الجانب العملي.

١. ٦- دراسات سابقة

أ- دراسة (Sarokolaei and others , 2013)	
عنوان الدراسة	Fuzzy Performance Focused Activity Based Costing (FPFABC) الأداء الضبابي المرتكز على التكلفة على اساس النشاط (PFABC)

هدف الدراسة	تقديم نظام معلوماتي متكامل للتكاليف على أساس النشاط المرتكز على الاداء وهو نظام (PFABC) في بيئة اقتصادية غير دقيقة وغير واضحة ، اذ يحقق استخدامه مهام رئيسية وهي مراقبة الأداء و معالجة اوجه القصور في نظامي (ABC) و (TDABC)
نوع ومكان الدراسة	دراسة نظرية/ بحث منشور على الانترنت بواسطة Elsevier Ltd / مقدم الى المؤتمر الدولي الثاني للقيادة والتكنولوجيا وإدارة الابتكار
منهج الدراسة	المنهج الاستنباطي
اهم الاستنتاجات	أن نظام التكاليف على أساس النشاط المرتكز على الأداء (PFABC) هو أداة تقويم فاعلة للأداء من خلال تحديد انحراف سعر وانحراف الكمية ، إذ إنه نظام فاعل يمكن استخدامه لتحديد إنتاجية النشاط او الوحدة الاقتصادية من خلال تحليل عنصرين مهمين للإنتاجية وهما الكفاءة والفاعلية.

ب- دراسة (Costa, 2013)	
عنوان الدراسة	HOW DO BANKS CHOOSE A CERTAIN COSTING SYSTEM AND WHY? كيف تختار المصارف نظام تكاليف معين و لماذا ؟
هدف الدراسة	١- تحديد العوامل التنظيمية والسياقية والثقافية التي تؤثر على المصارف في قرار اعتماد نظام تكاليف محدد ٢- بيان اهمية التحكم في التكلفة ، وتكلفة المعلومات ودعم الإدارة العليا .
فرضية الدراسة	للعوامل التنظيمية والسياقية والثقافية تأثير على قرار المصارف اعتماد نظام تكاليف محدد.
نوع ومكان الدراسة	دراسة تطبيقية في المصارف البرتغالية / رسالة ماجستير في الإدارة / كلية NOVA للأعمال والاقتصاد
منهج الدراسة	استخدام الاستبيان عبر الانترنت والمقابلات الشخصية، ومن أجل تحليل الإجابات الواردة في كل من الاستبيان عبر الإنترنت والمقابلات الشخصية للدراسة الحالية ، تم الاعتماد على برنامج

Eviews ، وهو برنامج إحصائي. يمكن استخدامه للتحليلات الإحصائية والاقتصادية القياسية العامة .	
وزن التكاليف غير المباشرة / النفقات العامة على إجمالي التكاليف إذا كان عالي ، أو بعبارة أخرى ، هيكل التكلفة (عامل السياق) ، ودعم الإدارة العليا (العامل التنظيمي) والجنسية (العامل الثقافي) تكون متغيرات ذات دلالة إحصائية. في القطاع المصرفي في البرتغال. عندما يكون وزن عامل التكاليف غير المباشرة أمراً حاسماً في قرار التنبؤ بين نظام تقدير التكاليف التقليدي أو ABC و / أو نظام TDABC من قبل المصرف ، فإنه يختار عدم اعتماد نظام تقدير التكاليف التقليدي.	اهم الاستنتاجات

أ- دراسة (ملك : ٢٠٢٢)	
عنوان الدراسة	(التكامل بين نظام التكلفة المستهدفة ونظام التكاليف على اساس النشاط المرتكز على الاداء (PFABC) ودوره في تحقيق الميزة التنافسية)
هدف الدراسة	توجيه الوحدات الاقتصادية الى اهمية التكامل بين نظام التكلفة المستهدفة ونظام (PFABC) وما يترتب عليه من توفير معلومات تدعم امكانية تحقيق ميزة تنافسية للوحدات الاقتصادية
فرضية الدراسة	ان التكامل بين نظامي التكلفة المستهدفة ونظام (PFABC) يحقق ادارة فاعلة للتكاليف ويحقق ميزة تنافسية افضل للوحدة الاقتصادية
نوع ومكان الدراسة	دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات المطاطية والاطارات/ معمل اطارات بابل/ رسالة ماجستير في علوم المحاسبة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية
منهج الدراسة	المنهج الاستنباطي في الجانب النظري ، والمنهج الاستقرائي في الجانب العملي
اهم الاستنتاجات	ان التكامل بين نظام التكلفة المستهدفة ونظام (PFABC) يؤدي الى تخفيض تكلفة الاطار الواحد من (٢٢٩.٧٧٠) دينار للاطار الواحد المحتسب وفق النظام الحالي في المعمل الى (٣٥.٦٢٨) دينار للاطار الواحد المحتسب وفق التكامل بين نظام التكلفة المستهدفة ونظام (PFABC) بمقدار تخفيض يبلغ مقداره (١٩٤.١٤٢) دينار

١. ٧- انموذج البحث

خطوات تطبيق (PFABC)		
١- تحديد الأنشطة الرئيسية والساندة للمصرف	←	قياس التكاليف
٢- تحديد الموارد الفعلية المستخدمة	←	قياس التكاليف
٣- تحديد المعدل الفعلي لمورد كل نشاط	←	قياس التكاليف
٤- تحديد التكلفة الفعلية لكل نشاط	←	قياس التكاليف
٥- احتساب المعدل المعياري	←	قياس التكاليف
٦- احتساب انحراف سعر النشاط	←	قياس التكاليف
٧- احتساب تكاليف الأنشطة المنقذة	←	قياس التكاليف
٨- احتساب انحراف الكمية	←	قياس التكاليف
٩- احتساب الانتاجية كل نشاط	←	قياس التكاليف
		لأغراض الرقابة
		تقييم الاداء

٢- المبحث الثاني: الجانب النظري

٢. ١- نشأة ومبررات ظهور تقنية التكاليف على أساس النشاط المرتكز على الأداء

(PFABC)

بعد تطبيق تقنية ABC الجيل الاول تم انتقاده بسبب التكلفة العالية لتطبيقه وايضاً تقنية ABC غير دقيقة لأنها تتجاهل احتمالية الطاقة غير المستغلة. (Pedro,2021:28)، فضلاً عن انتقادات اخرى مما دفع أصحابها إلى إعادة إحيائها بسرعة من خلال إصدار نسخة منقحة تعرف باسم تقنية تكاليف النشاط الموجهة بالوقت TDABC، كما تم ايضاً توجيه انتقاد لهذه التقنية لكونها تركز على (موجه تكلفة) واحد وهو الوقت اللازم لكل نشاط بالإضافة إلى صعوبة قياس الوقت من نشاط إلى آخر واستدعاء التقدير الشخصي في بعض الأحيان، وكذلك لا تقدم تقنية TDABC تفسيراً للطاقة العاطلة التي تقرر عنها، وايضاً محدودية اتخاذ القرارات الإدارية بالنسبة لهذه التقنية . واستناداً إلى الانتقادات التي وجهت الى كلا التقنيتين السابقتين ، ظهرت تقنية (PFABC) على يد (محمد نمازي) الاستاذ في جامعة شيراز في ايران في عام ٢٠٠٩ ، تعتبر هذه التقنية الجيل الثالث لتقنية (ABC)، تعتمد هذه

التقنية على مفهوم (النشاط) ، كما تركز على مفهوم الأداء في بُعديه (الكفاءة والفاعلية)، وبالتالي حساب الانحرافات للنشاط. (Larbi,2021:91)

٢. ٢- تعريف التكاليف على اساس النشاط المرتكز على الاداء (PFABC)
تعددت تعاريف تقنية (PFABC) بتعدد الباحثين في هذا المجال، فقد عرفه (محمد نمازي) بأنه نظام للمعلومات متكامل قائم على اساس النشاط يمكن من خلاله مراقبة الاداء، فضلاً عن حل بعض مشكلات تقنية TDABC ، وكذلك توسيع نطاق الجيلين السابقين (ABC) و (TDABC). (نمازي، ٢٠٠٩: ٤٧)، في حين عرفها (الحمrani) تعتبر استكمالاً لنظام ABC و TDABC حيث انها تأخذ بعين الاعتبار سلوك التكاليف (الموارد) وتحديد التكاليف الفعلية لكل نشاط ، الامر الذي ينتج عنها تحليل الربحية بشكل افضل. وأكثر دقة. (الحمrani، ٢٠١٥: ٨٠)، وكذلك عرفها (Toosi) تُستخدم تقنية (PFABC) لتحديد انحرافات التكلفة مثل انحراف المعدل والكفاءة والسعر، وإنها أيضاً تقنية قوية لتحديد إنتاجية الأنشطة أو الوحدة الاقتصادية ككل وتستخدم لتحليل عنصرين من الإنتاجية ، بما في ذلك الكفاءة والفاعلية. (Toosi,2021:33)

٢. ٣- خطوات تطبيق نظام التكاليف على اساس النشاط المرتكز على الاداء (PFABC):

الخطوة الأولى/ تحديد الأنشطة الرئيسة والمساعدة للمصرف
من خلال مسح اولي لأنشطة المصرف والتعرف على اهم الخدمات التي يقدمها
الخطوة الثانية/ تحديد الموارد الفعلية المستخدمة لكل نشاط
عن طريق الموظفين الذين يؤدون تلك الأنشطة أو من خلال نظام المعلومات المحاسبي يتم تحديد الموارد اللازمة لتقديم الخدمات للزبائن
الخطوة الثالثة / احتساب المعدل الفعلي لمورد كل نشاط

من خلال قسمة التكاليف الفعلية على موجهات التكلفة لكل نشاط على موجهات التكلفة في كل نشاط من أنشطة المصرف. KUHAIT and MEGABAL, 2020: (4093)

الخطوة الرابعة / تحديد تكلفة كل نشاط من الأنشطة

استناداً الى سلوك تكاليف الموارد فالموارد المرنة ذات سلوك الكلفة المتغيرة لا داعي لتوزيعها على الأنشطة ، بل يتم توزيع التكاليف الالزامية على الأنشطة. (نمازي، ٢٠٠٩: ٣٧)

بالاعتماد على عدة وسائل منها تقنية قياس العمل ، آلية السوق ، المؤشرات الداخلية والخارجية، أو عن طريق استخدام الطرائق الإحصائية على سبيل المثال تحليل الانحدار ونماذج السلاسل الزمنية. (Sarakolaei et al.,2013:348))

الخطوة السادسة :- حساب انحراف سعر النشاط

من خلال احتساب الموارد الفعلية المكتسبة للنشاط وضربها بالسعر المعياري من الموارد المستهلكة وطرح الناتج من التكاليف الفعلية للنشاط وذلك من اجل الحصول على انحراف السعر للموارد المرنة . ومن خلال مقارنة التكاليف الفعلية مع الموازنة المرنة يتم تحديد انحراف السعر بالنسبة للموارد المرنة ، فاذا كانت التكاليف الفعلية اكبر مما ورد في الموازنة المرنة فان الانحراف غير ملائم فيه وبالعكس صحيح ، اذا كانت اقل مما ورد في الموازنة المرنة فان الانحراف يعتبر ملائم. (الشبلي، ٢٠١٧: ٥٣)

الخطوة السابعة :-احتساب تكاليف الأنشطة المنفذة بالسعر المعياري

هذه الخطوة في تقنية PFABC تميز بين نوعين من الموارد هي: الموارد المرنة و الحتمية أو الالزامية. ويتم احتساب تكلفة الموارد المرنة المنفذة (المالي ، ٢٠٢٠ : ٣٤)

الخطوة الثامنة : احتساب انحراف الكمية

تعد أيضاً من الخطوات الرئيسية لتقنية PFABC باعتبارها تقيس أداء المدير فيما إذا كان قد استخدم أكبر أو أقل أو مساوياً للكمية المعيارية المسموح بها في الإنتاج الفعلي من الموارد المتاحة لتقديم منتج أو خدمة معينة. وتتم المقارنة بين الكميتين الفعلية والمعيارية لتحديد الانحراف من خلال المعادلة الآتية:- (نوري وحسون، ٢٠٢٠: ٦٤)

(الكمية الفعلية للموارد المستهلكة * المعدل المعياري) - (الكمية المعيارية المسموح بها للإنتاج الفعلي * المعدل المعياري)
الخطوة التاسعة : حساب انتاجية كل نشاط

من أكثر المعلومات أهمية في تقييم العملية الإدارية هي تلك التي ترتبط بعمليات قياس الانتاجية بالنسبة للأنشطة فهي جزء مهم من تقنية PFABC ، فالإنتاجية = الكفاءة + الفاعلية.

٢. ٤- مزايا نظام التكاليف على أساس النشاط المرتكز على الأداء (PFABC)
(نمازي ، ٢٠٠٩ : ٣٦) (الشبلي، ٢٠١٧ : ٥٧) (احمد، ٢٠١٩ : ١٢٦)
(TUONG,2020:729) (التمي والعبيدي، ٢٠٢٠ : ٧٠)

أ- حل المشاكل المرتبطة بتقنية TDABC ، على سبيل المثال اعتمادها على أكثر من محرك تكلفة.

ب- تبين الطاقة المستخدمة وغير المستخدمة من الموارد المتاحة حيث إن الطاقة المستخدمة تعتمد على التكاليف المرنة والحتمية أو الإلزامية المستهلكة في العملية الانتاجية ، اما الطاقة غير المستخدمة فيتم تحديدها عن طريق الفرق بين المستهلك والمخطط من الموارد الإلزامية المتاحة.

ت- تركز تقنية PFABC على انحرافات الموازنة، مما يساعد المدراء على تحديد الطاقة غير المستخدمة ، اذ تقدم تقنية PFABC للمديرين معلومات أكثر من طرق المحاسبة التقليدية.

ث- تساهم في توفير المعلومات الضرورية لأعداد تقارير الأداء الخاصة بكل نشاط.

ج- تُخضع كافة أنشطة الوحدة لعملية المقارنة ويقدم معلومات على مستوى مجمعات الموارد، وبذلك تسهم في التحول من النظرة الإجمالية للنظرة التفصيلية في الرقابة على التكاليف وتحليل الانحرافات.

٣- المبحث الثالث: الجانب العملي

٣. ١- نبذة تعريفية عن المصرف محل البحث

يعتبر مصرف الرشيد ثاني اكبر المصارف الحكومية في العراق تأسس سنة ١٩٨٨ بموجب القانون رقم (٥٢) واصبح شركة عامة بموجب قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ ويخضع المصرف لرقابة البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية. وله (١٣٨) فرع داخل العراق ، تم اختيار فرع ثورة العشرين محلاً لتطبيق البحث .

٣. ٢- واقع تقويم الاداء في مصرف الرشيد

يمارس المصرف اعماله في اطار القوانين والتعليمات النافذة في العراق، و تخضع اعماله وحساباته لتدقيق ديوان الرقابة المالية الاتحادي، واشراف البنك المركزي العراقي، ورقابة كل من قسم الرقابة الداخلية ومراقب الامتثال في الادارة العامة للمصرف، ولا يوجد قسم أو وحدة خاصة بعملية تقويم الاداء في المصرف، وانما تقوم هيئة ديوان الرقابة المالية المقيمة بالمصرف بقياس المؤشرات التي يطلبها ديوان الرقابة المالية الاتحادي.

٣. ٣- أوجه القصور في عملية الرقابة وتقويم اداء المصرف

من خلال معاشية الباحث بالمصرف لم يجد هناك نظام لحساب تكاليف كل نشاط على حده داخل المصرف، وانما اعتماد المصرف النظام المحاسبي الموحد ويستعمل المصرف السجلات والمستندات الورقية اضافة الى الحاسبة الالكترونية لتطبيق هذا النظام ولا يوجد في المصرف نظام خاص بالتكاليف يُصنف التكاليف حسب علاقتها بهدف التكلفة أو حسب سلوكها أو حسب وظيفتها ، وانما يتم تجميع التكاليف كلها في نهاية المدة ولكل الانشطة في ميزان المراجعة قسم المصروفات، وبالتالي عدم قدرة

المصرف على رقابة وتقويم اداء الانشطة داخل المصرف لكل نشاط على شكل مستقل من ناحية التكاليف التي تتحملها في سبيل تقديم الخدمات للزبائن ، وإنما يتم تقويم أداء المصرف ككل ولا يتم تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف فيه بشكل دقيق، باستعمال المعايير التاريخية أو المعايير المستهدفة التي يضعها المصرف في الموازنة التخطيطية.

٣. ٤- تطبيق خطوات نظام (PFABC) في المصرف محل البحث

الخطوة الاولى تقسم أنشطة مصرف الرشيد الى أنشطة رئيسية وساندة.

جدول (١) تقسيم المصرف الى أنشطة رئيسية وساندة

الأنشطة													
الرئيسية	الجاري داخلي	الجاري مدين	الحالات	السفانج	التوفير	الماسر كارر	صندوق قبض	صندوق صرف	الاجل	قروض طويلة	الاجل	قروض قصيرة	التقاعد
							المقاصة						
المساندة	الادارة	المحاسبة											

تم تقسيم الأنشطة الى أنشطة رئيسية وأخرى سائدة كما في الجدول اعلاه من حيث ارتباطها بتقديم الخدمات المصرفية للزبائن

الخطوة الثانية تحديد الموارد الفعلية المستخدمة (اللازمة) لكل نشاط.

جدول (٢) تكاليف الأنشطة الرئيسية والساندة لسنة ٢٠٢١

الانشطة	التكاليف المباشرة	التكاليف غير المباشرة	الاجمالي / دينار
الرئيسية			
الجاري دائن	٧٨٧٩٦.٠٠٠	٧١٥٥٤.٠٠٠	١٥٠.٣٥٠.٠٠٠
الجاري مدين	٣٥٨٢٤.٠٠٠	٤٨٤٩١.٠٠٠	٨٤٣١٥.٠٠٠
الحوالات	٢١٠.٠١.٠٠٠	٢٦١٧٧.٠٠٠	٤٧١٧٨.٠٠٠
السفاتيح	٣١٦٤٩.٠٠٠	٣٩.٠٨.٠٠٠	٧.٧٢٩.٠٠٠
التوفير والودائع	٢٧٨٤٩٩٢.٠٠٠	٤٦٦١٢.٠٠٠	٢٨٣١٦.٤.٠٠٠
الماسטר كارد	٣٤٤٧٧.٠٠٠	٤٢٧٣٨.٠٠٠	٧٧٢١٥.٠٠٠

٨٣٩٦٨٠٠٠	٤١٠٦٣٠٠٠	٤٢٩٠٥٠٠٠	صندوق القبض
٨٨٠٠٦٠٠٠	٤٢٨٧٣٠٠٠	٤٥١٣٣٠٠٠	صندوق الدفع
٣٧٦٧٣٣٠٠٠	٥٠٨٦٨٠٠٠	٣٢٥٨٦٥٠٠٠	قروض طويلة الاجل
١٨٣٢٣٤٠٠٠	٣٩٧٤٣٠٠٠	١٤٣٤٩١٠٠٠	قروض قصيرة الاجل
٦٠٦٠٥٠٠٠	٣٤٥٤٧٠٠٠	٢٦٠٥٨٠٠٠	تقاعد
			الانشطة المساندة
١٠٦٨٨٤٠٠٠	٦٣٨١٣٠٠٠	٤٣٠٧١٠٠٠	الادارة
٩٦٤٦١٠٠٠	٥٤١٧٣٠٠٠	٤٢٢٨٨٠٠٠	المحاسبة
٧٣٢٢٨٠٠٠	٤١١٩١٠٠٠	٣٢٠٣٧٠٠٠	الموارد البشرية
٩٩٧٦٧٠٠٠	٥٥٠٢٧٠٠٠	٤٤٧٤٠٠٠٠	المقاصة

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان

تم تحديد التكاليف المباشرة وغير المباشرة الفعلية في الجدول اعلاه ولكل نشاط بشكل مستقل من ميزان المراجعة للمصرف لسنة ٢٠٢١ ومن خلال نسبة تحمّل كل نشاط من أنشطة المصرف للتكاليف الخاصة به حسب موجهات (مسببات) التكلفة لهذا النشاط.

الخطوة الثالثة تحديد المعدل الفعلي لمورد كل نشاط.

الجدول (٣) تحديد المعدل الفعلي لكل نشاط

الانشطة الرئيسية	عناصر الكلفة	محرك التكلفة	التكاليف الفعلية	الساعات الفعلية	المعدل الفعلي دينار/الساعة
			١	٢	٢/١
الجاري	التكاليف المباشرة	ساعات عمل	٧٨٧٩٦٠٠٠	٩٢٤٠	٨٥٢٧.٧٠
	تكاليف غ . م	ساعات عمل	٧١٥٥٤٠٠٠	٩٢٤٠	٧٧٤٣.٩٣
الجاري	التكاليف المباشرة	ساعات عمل	٣٥٨٢٤٠٠٠	٥٥٤٤	٦٤٦١.٧٦
	تكاليف غ . م	ساعات عمل	٤٨٤٩١٠٠٠	٥٥٤٤	٨٧٤٦.٥٧
الحوالات	التكاليف المباشرة	ساعات عمل	٢١٠٠١٠٠٠	٣٦٩٦	٥٦٨٢.٠٨
	تكاليف غ . م	ساعات عمل	٢٦١٧٧٠٠٠	٣٦٩٦	٧٠٨٢.٥٢
السفاتيح	التكاليف المباشرة	ساعات عمل	٣١٦٤٩٠٠٠	٥٥٤٤	٥٧٠٨.٦٩
	تكاليف غ . م	ساعات عمل	٣٩٠٨٠٠٠٠	٥٥٤٤	٧٠٤٩.٠٦

التوفير	التكاليف المباشرة	ساعات عمل	٦٢٢٤٤٠٠٠	٥٥٤٤	١١٢٢٧.٢٧
	تكاليف غ . م	ساعات عمل	٤٦٦١٢٠٠٠	٥٥٤٤	٨٤٠٧.٦٤
الماستر	التكاليف المباشرة	ساعات عمل	٣٤٤٧٧٠٠٠	٥٥٤٤	٦٢١٨.٧٩
كارد	تكاليف غ . م	ساعات عمل	٤٢٧٣٨٠٠٠	٥٥٤٤	٧٧٠٨.٨٧
صندوق	التكاليف المباشرة	ساعات عمل	٢٩٩٥٢٠٠٠	٥٥٤٤	٥٤٠٢.٥٩
القبض	تكاليف غ . م	ساعات عمل	٤١٠٦٣٠٠٠	٥٥٤٤	٧٤٠٦.٧٤
صندوق	التكاليف المباشرة	ساعات عمل	٣٢١٨٠٠٠٠	٥٥٤٤	٥٨٠٤.٤٧
الدفع	تكاليف غ . م	ساعات عمل	٤٢٨٧٣٠٠٠	٥٥٤٤	٧٧٣٣.٢٢
قروض	التكاليف المباشرة	ساعات عمل	٣٢٥٨٦٥٠٠٠	٧٣٩٢	٤٤٠٨٣.٤٦
طويلة الاجل	تكاليف غ . م	ساعات عمل	٥٠٨٦٨٠٠٠	٧٣٩٢	٦٨٨١.٤٩
قروض	التكاليف المباشرة	ساعات عمل	١٤٣٤٩١٠٠٠	٥٥٤٤	٢٥٨٨٢.٢١
قصيرة الاجل	تكاليف غ . م	ساعات عمل	٣٩٧٤٣٠٠٠	٥٥٤٤	٧١٦٨.٦٥
تقاعد	التكاليف المباشرة	ساعات عمل	٢٦٠٥٨٠٠٠	٥٥٤٤	٤٧٠٠.٢١
	تكاليف غ . م	ساعات عمل	٣٤٥٤٧٠٠٠	٥٥٤٤	٦٢٣١.٤٢
الادارة	التكاليف المباشرة	ساعات عمل	٤٣٠٧١٠٠٠	٧٣٩٢	٥٨٢٦.٧٠
	تكاليف غ . م	ساعات عمل	٦٣٨١٣٠٠٠	٧٣٩٢	٨٦٣٢.٧١
المحاسبة	التكاليف المباشرة	ساعات عمل	٤٢٢٨٨٠٠٠	٧٣٩٢	٥٧٢٠.٧٧
	تكاليف غ . م	ساعات عمل	٥٤١٧٣٠٠٠	٧٣٩٢	٧٣٢٨.٥٩
الموارد	التكاليف المباشرة	ساعات عمل	٣٢٠٣٧٠٠٠	٥٥٤٤	٥٧٧٨.٦٧
البشرية	تكاليف غ . م	ساعات عمل	٤١١٩١٠٠٠	٥٥٤٤	٧٤٢٩.٨٣
المقاصة	التكاليف المباشرة	ساعات عمل	٤٤٧٤٠٠٠٠	٧٣٩٢	٦٠٥٢.٤٨
	تكاليف غ . م	ساعات عمل	٥٥٠٢٧٠٠٠	٧٣٩٢	٧٤٤٤.١٢

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان

بالنسبة للجدول (٣) استخراج المعدل الفعلي تم بالاعتماد على الجدول (٢) بالنسبة للتكاليف الفعلية اما بخصوص الساعات الفعلية فمن خلال حاصل ضرب (عدد الموظفين * ٧ ساعة عمل يومياً * ٢٢ يوم بالشهر * ١٢ شهر سنوياً) لكل نشاط ، وبعدها تم تقسيم التكاليف الفعلية على الساعات الفعلية لاستخراج المعدل.

الخطوة الرابعة تحديد تكلفة كل نشاط من الأنشطة.

الجدول (٤) تحديد التكلفة الفعلية للأنشطة المنفذة فعلاً

الانشطة	التكاليف	الساعات الفعلية المنفذة فعلاً	معدل التحميل الفعلي لكل ساعة	التكاليف الفعلية لكل نشاط منفذ	الاجمالي دينار
		١	٢	٢*١	
الجاري	تكاليف مباشرة	٧٩٢٠	٨٥٢٧.٧٠	٦٧٥٣٩.٠٠٠	١٢٨٨٧١.٠٠٠
الدائن	تكاليف غ . م	٧٩٢٠	٧٧٤٣.٩٣	٦١٣٣٢.٠٠٠	
الجاري	تكاليف مباشرة	٤٧٥٢	٦٤٦١.٧٦	٣٠٧٠٦.٠٠٠	٧٢٢٧.٠٠٠
المدين	تكاليف غ . م	٤٧٥٢	٨٧٤٦.٥٧	٤١٥٦٤.٠٠٠	
الحوالات	تكاليف مباشرة	٣١٦٨	٥٦٨٢.٠٨	١٨٠٠١.٠٠٠	٤٠٤٣٨.٠٠٠
	تكاليف غ . م	٣١٦٨	٧٠٨٢.٥٢	٢٢٤٣٧.٠٠٠	
السفاتيح	تكاليف مباشرة	٤٧٥٢	٥٧٠٨.٦٩	٢٧١٢٨.٠٠٠	٦٠٦٢٥.٠٠٠
	تكاليف غ . م	٤٧٥٢	٧٠٤٩.٠٦	٣٣٤٩٧.٠٠٠	
التوفير	تكاليف مباشرة	٤٧٥٢	١١٢٢٧.٢٧	٥٣٣٥٢.٠٠٠	٩٣٣.٥٠٠
	تكاليف غ . م	٤٧٥٢	٨٤٠٧.٦٤	٣٩٩٥٣.٠٠٠	
الماستر	تكاليف مباشرة	٤٧٥٢	٦٢١٨.٧٩	٢٩٥٥٢.٠٠٠	٦٦١٨٥.٠٠٠
كارد	تكاليف غ . م	٤٧٥٢	٧٧٠٨.٨٧	٣٦٦٣٣.٠٠٠	
صندوق القبض	تكاليف مباشرة	٤٧٥٢	٥٤٠٢.٥٩	٢٥٦٧٣.٠٠٠	٦٠٨٧.٠٠٠
	تكاليف غ . م	٤٧٥٢	٧٤٠٦.٧٤	٣٥١٩٧.٠٠٠	
صندوق الدفع	تكاليف مباشرة	٤٧٥٢	٥٨٠٤.٤٧	٢٧٥٨٣.٠٠٠	٦٤٣٣١.٠٠٠
	تكاليف غ . م	٤٧٥٢	٧٧٣٣.٢٢	٣٦٧٤٨.٠٠٠	
قروض طويلة الاجل	تكاليف مباشرة	٦٣٣٦	٤٤٠٨٣.٤٦	٢٧٩٣١٣.٠٠٠	٣٢٢٩١٤.٠٠٠
	تكاليف غ . م	٦٣٣٦	٦٨٨١.٤٩	٤٣٦٠١.٠٠٠	
قروض قصيرة الاجل	تكاليف مباشرة	٤٧٥٢	٢٥٨٨٢.٢١	١٢٢٩٩٢.٠٠٠	١٥٧.٥٧.٠٠٠
	تكاليف غ . م	٤٧٥٢	٧١٦٨.٦٥	٣٤٠٦٥.٠٠٠	

٥١٩٤٧٠٠٠	٢٢٣٣٥٠٠٠	٤٧٠٠٠.٢١	٤٧٥٢	تكاليف مباشرة	تقاعد
	٢٩٦١٢٠٠٠	٦٢٣١.٤٢	٤٧٥٢	تكاليف غ . م	
٩١٦١٥٠٠٠	٣٦٩١٨٠٠٠	٥٨٢٦.٧٠	٦٣٣٦	تكاليف مباشرة	الادارة
	٥٤٦٩٧٠٠٠	٨٦٣٢.٧١	٦٣٣٦	تكاليف غ . م	
٨٢٦٨١٠٠٠	٣٦٢٤٧٠٠٠	٥٧٢٠.٧٧	٦٣٣٦	تكاليف مباشرة	المحاسبة
	٤٦٤٣٤٠٠٠	٧٣٢٨.٥٩	٦٣٣٦	تكاليف غ . م	
٦٢٧٦٧٠٠٠	٢٧٤٦٠٠٠٠	٥٧٧٨.٦٧	٤٧٥٢	تكاليف مباشرة	الموارد البشرية
	٣٥٣٠٧٠٠٠	٧٤٢٩.٨٣	٤٧٥٢	تكاليف غ . م	
٨٥٥١٥٠٠٠	٣٨٣٤٩٠٠٠	٦٠٥٢.٤٨	٦٣٣٦	تكاليف مباشرة	المقاصة
	٤٧١٦٦٠٠٠	٧٤٤٤.١٢	٦٣٣٦	تكاليف غ . م	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان

بالنسبة للساعات الفعلية المنفذة في كل شعبة فتم من خلال المعايضة الفعلية

بالمصرف، اما المعدل الفعلي استناداً الى جدول (٣) في الخطوة الثالثة

الخطوة الخامسة احتساب المعدل المعياري للنشاط.

الجدول (٥) احتساب المعدل المعياري لكل نشاط

الانشطة	عنصر التكلفة	التكاليف المعيارية ١	الساعات المعيارية ٢	المعدل المعياري ٢/١
الجاري دائن	التكاليف المباشرة	٧٦١٣٩٠٠٠	٧٣٩٢	١٠.٣٠٠.١٨
	التكاليف غ . م	٤٧٢٧٩٠٠٠	٧٣٩٢	٦٣٩٥.٩٦
الجاري مدين	التكاليف المباشرة	٣٤٠٢٧٠٠٠	٣٦٩٦	٩٢٠.٦.٤٣
	التكاليف غ . م	٣٦٢٠.٥٠٠٠	٣٦٩٦	٩٧٩٥.٧٢
الحوالات	التكاليف المباشرة	٢٠٠.٣٧٠٠٠	٣٦٩٦	٥٤٢١.٢٦
	التكاليف غ . م	٢٥٦٩٣.٠٠٠	٣٦٩٦	٦٩٥١.٥٦
السفاتيح	التكاليف المباشرة	٢٩٩٨٢.٠٠٠	٥٥٤٤	٥٤٠.٨
	التكاليف غ . م	٣١٧١٨.٠٠٠	٥٥٤٤	٥٧٢١.١٣
التوفير	التكاليف المباشرة	٥٠.١٧١.٠٠٠	٧٣٩٢	٦٧٨٧.٢٠
	التكاليف غ . م	٣٥٢٦١.٠٠٠	٧٣٩٢	٤٧٧٠.١٥
الماستركارد	التكاليف المباشرة	٣٢٧٢.٠٠٠	٥٥٤٤	٥٩٠.١.٨٧
	التكاليف غ . م	٣٣٧١٢.٠٠٠	٥٥٤٤	٦٠٨٠.٨٠

٥٠٩٥.٧٧	٥٥٤٤	٢٨٢٥١.٠٠	التكاليف المباشرة	صندوق القبض
٥٧٦١.١٨	٥٥٤٤	٣١٩٤.٠٠	التكاليف غ. م	
٥٤٦٥.٧٢	٥٥٤٤	٣٠٣٠.٢٠	التكاليف المباشرة	صندوق الدفع
٥٩١٥.٠٤	٥٥٤٤	٣٢٧٩٣.٠٠	التكاليف غ. م	
٦٩٩٨.٩١	٥٥٤٤	٣٨٨٠.٢٠	التكاليف المباشرة	قروض طويلة الاجل
٦٥٦٤.٣٩	٥٥٤٤	٣٦٣٩٣.٠٠	التكاليف غ. م	
٥٦١٤.٥٣	٥٥٤٤	٣١١٢٧.٠٠	التكاليف المباشرة	قروض قصيرة الاجل
٥٦٥٤.٩٤	٥٥٤٤	٣١٣٥١.٠٠	التكاليف غ. م	
٦٧٠١.٨٣	٣٦٩٦	٢٤٧٧.٠٠	التكاليف المباشرة	تقاعد
٧٧٦٨.٣٩	٣٦٩٦	٢٨٧١٢.٠٠	التكاليف غ. م	
٩٢٤٠	٤٠٢٨٦.٠٠	ساعات العمل	التكاليف المباشرة	الادارة
٩٢٤٠	٤١٦٦٩.٠٠	ساعات العمل	التكاليف غ. المباشرة	
٧٣٩٢	٣٠٧٧٣.٠٠	ساعات العمل	التكاليف المباشرة	المحاسبة
٧٣٩٢	٣٩٠٩.٠٠	ساعات العمل	التكاليف غ. المباشرة	
٥٥٤٤	٣٩٩٣.٠٠	ساعات العمل	التكاليف المباشرة	الموارد البشرية
٥٥٤٤	٣٢٧١٦.٠٠	ساعات العمل	التكاليف غ. المباشرة	
٥٥٤٤	٤٢٥٣٩.٠٠	ساعات العمل	التكاليف المباشرة	المقاصة
٥٥٤٤	٣٩٦٦.٠٠	ساعات العمل	التكاليف غ. المباشرة	

المصدر الجدول من اعداد الباحثان

تم تحديد المعدل المعياري من خلال تقسيم التكاليف المعيارية (المخططة) لكل نشاط والتي تم استخراجها من الموازنة التخطيطية للمصرف وحسب موجبات (مسببات) التكلفة لكل نشاط بالنسبة للتكاليف غير المباشرة على الساعات المعيارية (المخططة)

وذلك بالاعتماد على مدير المصرف فيما يخص الساعات المعيارية اذ تم تحديدها حسب احتياج كل نشاط (شعبة) من عدد الموظفين مضروب في ١٨٤٨ ساعة وهي الساعات الفعلية في السنة لموظف واحد (٧ ساعة يومياً * ٢٢ يوم شهرياً * ١٢ شهر سنوياً).

الخطوة السادسة احتساب انحراف سعر النشاط.

الجدول (٦)

الانشطة	الكلفة الفعلية (١)	الموارد الفعلية بالسعر المعياري (٢)	مقدار الانحراف (٢-١)	طبيعة الانحراف
الجاري دائن	١٢٨٨٧١٠٠	$\frac{7920}{132233000} = 16696.14$	(٣٣٦٢٠٠٠)	ملانم
الجاري مدين	٧٢٢٧٠٠٠٠	$\frac{4752}{90298000} = 19002.15$	(١٨٠٢٨٠٠٠)	ملانم
الحوالات	٤٠٤٣٨٠٠٠	$\frac{3168}{39197000} = 12372.82$	١٢٤١٠٠٠	غير ملانم
السفاتيح	٦٠٦٢٥٠٠٠	$\frac{4752}{52886000} = 11129.13$	٧٧٣٩٠٠٠	غير ملانم
التوفير	٩٣٣٠٥٠٠٠	$\frac{4752}{54921000} = 11557.35$	٣٨٣٨٤٠٠٠	غير ملانم
الماستر كارد	٦٦١٨٥٠٠٠	$\frac{4752}{56942000} = 11982.67$	٩٢٤٣٠٠٠	غير ملانم
صندوق القبض	٦٠٨٧٠٠٠٠	$\frac{4752}{51592000} = 10856.95$	٩٢٧٨٠٠٠	غير ملانم
صندوق الدفع	٦٤٣٣١٠٠٠	$\frac{4752}{54081000} = 11380.76$	١٠٢٥٠٠٠٠	غير ملانم
قروض طويلة الاجل	٣٢٢٩١٤٠٠	$\frac{6336}{85937000} = 13563.3$	٢٣٦٩٧٧٠٠٠	غير ملانم
قروض قصيرة الاجل	١٥٧٠٥٧٠٠	$\frac{4752}{53553000} = 11269.47$	١٠٣٥٠٤٠٠٠	غير ملانم
تقاعد	٥١٩٤٧٠٠٠	$\frac{4752}{68762000} = 14470.22$	(١٦٨١٥٠٠٠)	ملانم
الادارة	٩١٦١٥٠٠٠	$\frac{8869.58}{56198000} = 6336$	٣٥٤١٧٠٠٠	غير ملانم

المحاسبة	٨٢٦٨١٠٠٠	$(٩٤٥١.١٥ * ٦٣٣٦)$ $٥٩٨٨٢.٠٠٠ =$	٢٢٧٩٩.٠٠٠	غير ملانم
الموارد البشرية	٦٢٧٦٧.٠٠٠	$= (١٣١٠.٣٠٣ * ٤٧٥٢)$ ٦٢٢٦٨.٠٠٠	٤٩٩.٠٠٠	غير ملانم
المقاصة	٨٥٥١٥.٠٠٠	$(١٤٨٢٦.٦٤ * ٦٣٣٦)$ $٩٣٩٤٢.٠٠٠ =$	(٨٤٢٧.٠٠٠)	ملانم

الجدول اعداد الباحثان بالاعتماد على جدول(٤) وجدول (٥)

تم تحديد انحرافات السعر لأنشطة المصرف من خلال طرح المورد الفعلي بالسعر المعياري من التكلفة الفعلية لكل نشاط اذ تبين ان اغلب الانحرافات كانت غير ملائمة، وبكل الاحوال سواء كان الانحراف ايجابى أم سلبى يتوجب على الادارة معالجة هذه الانحرافات ومعرفة اسبابها وخاصة غير المرغب بها ، وهذه هي احدى مميزات تقنية (PFABC)

الخطوة السابعة حساب تكاليف الأنشطة المنفذة بالسعر المعياري.

الجدول (٧)

الانشطة	المورد	معدل التحميل المعياري (١)	عدد الساعات المعيارية للعمل المنفذ فعلاً (٢)	تكلفة الانشطة المنفذة بالسعر المعياري/ دينار (١ * ٢)
جاري دائن	ساعات العمل	١٦٦٩٦.١٤	٦٣٣٦	١٠٥٧٨٧.٠٠٠
جاري مدين	ساعات عمل	١٩٠٠٢.١٥	٣١٦٨	٦٠١٩٩.٠٠٠
الحوالات	ساعات عمل	١٢٣٧٢.٨٢	٣١٦٨	٣٩١٩٧.٠٠٠
السفقاتج	ساعات عمل	١١١٢٩.١٣	٤٧٥٢	٥٢٨٨٦.٠٠٠
التوفير	ساعات عمل	١١٥٥٧.٣٥	٦٣٣٦	٧٣٢٢٧.٠٠٠
الماستر كارد	ساعات عمل	١١٩٨٢.٦٧	٤٧٥٢	٥٦٩٤٢.٠٠٠
صندوق القبض	ساعات عمل	١٠٨٥٦.٩٥	٤٧٥٢	٥١٥٩٢.٠٠٠
صندوق الدفع	ساعات عمل	١١٣٨٠.٧٦	٤٧٥٢	٥٤٠٨١.٠٠٠
قروض طويلة الاجل	ساعات عمل	١٣٥٦٣.٣	٤٧٥٢	٦٤٤٥٣.٠٠٠
قروض قصيرة الاجل	ساعات عمل	١١٢٦٩.٤٧	٤٧٥٢	٥٣٥٥٣.٠٠٠
تقاعد	ساعات عمل	١٤٤٧٠.٢٢	٣١٦٨	٤٥٨٤٢.٠٠٠
الادارة	ساعات عمل	٨٨٦٩.٥٨	٧٩٢٠	٧٠٢٤٧.٠٠٠
المحاسبة	ساعات عمل	٩٤٥١.١٥	٦٣٣٦	٥٩٨٨٢.٠٠٠

٦٢٢٦٨٠٠٠	٤٧٥٢	١٣١٠٣.٥٣	ساعات عمل	الموارد البشرية
٧٠٤٥٦٠٠٠	٤٧٥٢	١٤٨٢٦.٦٤	ساعات عمل	المقاصة

الجدول اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (٥)

تم الحصول على تكلفة الأنشطة المنفذة من خلال حاصل ضرب المعدل المعياري في عدد الساعات المعيارية اللازمة لإنجاز العمل في كل نشاط والتي تم الحصول عليها من بيانات المصرف والمعاشية الميدانية في المصرف.

الخطوة الثامنة احتساب انحراف الكمية.

الجدول (٨)

الانشطة	الموارد الفعلية المستخدمة * السعر المعياري (١)	الموارد المعيارية * السعر المعياري (٢)	الانحراف (١ - ٢)	طبيعة الانحراف
الجاري دائن	١٣٢٢٣٣٠٠٠	١٠٥٧٨٧٠٠٠	٢٦٤٤٦٠٠٠	غير ملائم
الجاري مدين	٩٠٢٩٨٠٠٠	٦٠١٩٩٠٠٠	٣٠٠٩٩٠٠٠	غير ملائم
الحوالات	٣٩١٩٧٠٠٠	٣٩١٩٧٠٠٠	٠	لا يوجد انحراف
السفاتيح	٥٢٨٨٦٠٠٠	٥٢٨٨٦٠٠٠	٠	لا يوجد انحراف
التوفير	٥٤٩٢١٠٠٠	٧٣٢٢٧٠٠٠	(١٨٣٠٦٠٠٠)	ملائم
الماسر كارد	٥٦٩٤٢٠٠٠	٥٦٩٤٢٠٠٠	٠	لا يوجد انحراف
صندوق القبض	٥١٥٩٢٠٠٠	٥١٥٩٢٠٠٠	٠	لا يوجد انحراف
صندوق الدفع	٥٤٠٨١٠٠٠	٥٤٠٨١٠٠٠	٠	لا يوجد انحراف
قروض طويلة الاجل	٨٥٩٣٧٠٠٠	٦٤٤٥٣٠٠٠	٢١٤٨٤٠٠٠	غير ملائم
قروض قصيرة الاجل	٥٣٥٥٣٠٠٠	٥٣٥٥٣٠٠٠	٠	لا يوجد انحراف
تقاعد	٦٨٧٦٢٠٠٠	٤٥٨٤٢٠٠٠	٢٢٩٢٠٠٠٠	غير ملائم
الادارة	٥٦١٩٨٠٠٠	٧٠٢٤٧٠٠٠	(١٤٠٤٩٠٠٠)	ملائم
المحاسبية	٥٩٨٨٢٠٠٠	٥٩٨٨٢٠٠٠	٠	لا يوجد انحراف
الموارد البشرية	٦٢٢٦٨٠٠٠	٦٢٢٦٨٠٠٠	٠	لا يوجد انحراف
المقاصة	٩٣٩٤٢٠٠٠	٧٠٤٥٦٠٠٠	٢٣٤٨٦٠٠٠	غير ملائم

الجدول اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدولين (٤) بالنسبة للموارد الفعلية المستخدمة والجدول (٧) بالنسبة للموارد المعيارية

تم التوصل الى انحراف الكمية في المصرف للأنشطة الرئيسية من خلال طرح الموارد المعيارية اللازمة لإنجاز العمل من الموارد الفعلية المستخدمة (الخطوة رقم ٧ من الخطوة رقم ٦)، اذ نتج عن هذه الخطوة انحراف ملائم في نشاط التوفير والادارة وهذا يعني ان المصرف استخدم كمية من الموارد الفعلية اقل من الكمية المعيارية المسموح بها لتقديم الخدمة الفعلية للزبائن . وايضاً يوجد انحراف غير ملائم في أنشطة الجاري دائن والجاري مدين وقروض طويلة الاجل ونشاط التقاعد والمقاصة وهذا يعني استخدام كمية من الموارد اكثر من المخطط لها لإنجاز العمل الفعلي ، فيما لم يكن هناك اي انحراف كمية في أنشطة الحوالات والسفاحات والصناديق وقروض قصيرة الاجل والمحاسبة والموارد البشرية، وفي كل الاحوال ينبغي دراسة اسباب هذه الانحرافات ومعالجتها سواء أكانت سلبية أو ايجابية.

الخطوة التاسعة احتساب إنتاجية كل نشاط.

أ- احتساب انحراف الكفاءة (الاداء)

ان انحراف الكفاءة يبين الفرق بين الكمية النسبية من الموارد المطلوبة بالنسبة للأنشطة لإنتاج وكمية مخرجات معينة (منتجات او خدمات) وتعتبر مقياس لصحة أداء العمل أي مدى الاستخدام الاقتصادي للموارد الاقتصادية عند أداء العمل والجدول (٩) يبين احتساب انحراف الكفاءة (الاداء) :-

جدول(٩): احتساب انحراف الكفاءة

الانشطة	انحراف السعر (١)	انحراف الكمية (٢)	مقدار الانحراف (١ + ٢)	طبيعة الانحراف
الجاري دائن	(٣٣٦٢٠٠٠)	٢٦٤٤٦٠٠٠	٢٣٠٨٤٠٠٠	غير ملائم
الجاري مدين	(١٨٠٢٨٠٠٠)	٣٠٠٩٩٠٠٠	١٢٠٧١٠٠٠	غير ملائم
الحوالات	١٢٤١٠٠٠	٠	١٢٤١٠٠٠	غير ملائم
السفاحات	٧٧٣٩٠٠٠	٠	٧٧٣٩٠٠٠	غير ملائم
التوفير	٣٨٣٨٤٠٠٠	(١٨٣٠٦٠٠٠)	٢٠٠٧٨٠٠٠	غير ملائم
الماسر كارد	٩٢٤٣٠٠٠	٠	٩٢٤٣٠٠٠	غير ملائم

صندوق القبض	٩٢٧٨٠٠٠	٠	٩٢٧٨٠٠٠	غير ملانم
صندوق الدفع	١٠٢٥٠٠٠٠	٠	١٠٢٥٠٠٠٠	غير ملانم
قروض طويلة الاجل	٢٣٦٩٧٧٠٠٠	٢١٤٨٤٠٠٠	٢٥٨٤٦١٠٠٠	غير ملانم
قروض قصيرة الاجل	١٠٣٥٠٤٠٠٠	٠	١٠٣٥٠٤٠٠٠	غير ملانم
تقاعد	(١٦٨١٥٠٠٠)	٢٢٩٢٠٠٠٠	٦١٠٥٠٠٠	غير ملانم
الادارة	٣٥٤١٧٠٠٠	(١٤٠٤٩٠٠٠)	٢١٣٦٨٠٠٠	غير ملانم
المحاسبة	٢٢٧٩٩٠٠٠	٠	٢٢٧٩٩٠٠٠	غير ملانم
الموارد البشرية	٤٩٩٠٠٠	٠	٤٩٩٠٠٠	غير ملانم
المقاصة	(٨٤٢٧٠٠٠)	٢٣٤٨٦٠٠٠	١٥٠٥٩٠٠٠	غير ملانم
الادارة	٣٥٤١٧٠٠٠	(١٤٠٤٩٠٠٠)	٢١٣٦٨٠٠٠	غير ملانم

الجدول اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدولين (٦) انحراف السعر و(٨) انحراف الكمية

ب- الجدول (١٠) ادناه يوضح احتساب انحراف الفاعلية للأنشطة الرئيسية
والسائدة:-

جدول (١٠) احتساب انحراف فاعلية الأنشطة

الانشطة	تكاليف المنفذة بالسعر المعياري (١)	التكاليف المخططة (٢)	انتاجية النشاط (١ - ٢)	طبيعة الانحراف
الجاري دائن	١٠٥٧٨٧٠٠٠	١٢٣٤١٨٠٠٠	(١٧٦٣١٠٠٠)	غير ملانم
الجاري مدين	٦٠١٩٩٠٠٠	٧٠٢٣٢٠٠٠	(١٠٠٣٣٠٠٠)	غير ملانم
الحوالات	٣٩١٩٧٠٠٠	٤٥٧٣٠٠٠٠	(٦٥٣٣٠٠٠)	غير ملانم
السفاتيح	٥٢٨٨٦٠٠٠	٦١٧٠٠٠٠٠	(٨٨١٤٠٠٠)	غير ملانم
التوفير	٧٣٢٢٧٠٠٠	٨٥٤٣٢٠٠٠	(١٢٢٠٥٠٠٠)	غير ملانم
الماسركاراد	٥٦٩٤٢٠٠٠	٦٦٤٣٢٠٠٠	(٩٤٢٤٩١٥)	غير ملانم
صندوق القبض	٥١٥٩٢٠٠٠	٦٠١٩١٠٠٠	(٨٥٩٩٠٠٠)	غير ملانم
صندوق الدفع	٥٤٠٨١٠٠٠	٦٣٠٩٥٠٠٠	(٩٠١٤٠٠٠)	غير ملانم
قروض طويلة الاجل	٦٤٤٥٣٠٠٠	٧٥١٩٥٠٠٠	(١٠٧٤٢٠٠٠)	غير ملانم
قروض قصيرة الاجل	٥٣٥٥٣٠٠٠	٦٢٤٧٨٠٠٠	(٨٩٢٥٠٠٠)	غير ملانم
تقاعد	٤٥٨٤٢٠٠٠	٥٣٦٨٢٠٠٠	(٧٨٤٠٠٠٠)	غير ملانم
الانشطة السائدة				
الادارة	٧٠٢٤٧٠٠٠	٨١٩٥٥٠٠٠	(١١٧٠٨٠٠٠)	غير ملانم
المحاسبة	٥٩٨٨٢٠٠٠	٦٩٨٦٣٠٠٠	(٩٩٨١٠٠٠)	غير ملانم
الموارد البشرية	٦٢٢٦٨٠٠٠	٧٢٦٤٦٠٠٠	(١٠٣٧٨٠٠٠)	غير ملانم
المقاصة	٧٠٤٥٦٠٠٠	٨٢١٩٩٠٠٠	(١١٧٤٣٠٠٠)	غير ملانم

الجدول اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدولين (٥) التكاليف المخططة (٧) التكاليف المنفذة بالسعر المعياري

نلاحظ من الجدول (١٠) ان فاعلية الانشطة كلها ذات انحرافات غير ملائمة وقد بلغ اعلى انحراف غير ملائم في نشاط الجاري الدائن اذ بلغ (١٧٦٣١٠٠٠) دينار في حين كان اقل انحراف فاعلية في نشاط الحوالات (٦٥٣٣٠٠٠) دينار، وهذا يعني ان ادارة التخطيط لم تكن ناجحة في وضعها للأهداف المحددة مسبقاً أو ان الانشطة لم تستطع الوصول الى تلك الاهداف بسبب عدم اداء العمل بالصورة الصحيحة.

جدول (١١): احتساب انتاجية كل نشاط

الانشطة	انحراف الكفاءة (١)	انحراف الفاعلية (٢)	مقدار الانحراف (١ + ٢)	طبيعة الانحراف
الجاري دائن	٢٣٠٨٤٠٠٠	(١٧٦٣١٠٠٠)	٥٤٥٣٠٠٠	ملائم
الجاري مدين	١٢٠٧١٠٠٠	(١٠٠٣٣٠٠٠)	٢٠٣٨٠٠٠	ملائم
الحوالات	١٢٤١٠٠٠	(٦٥٣٣٠٠٠)	(٥٢٩٢٠٠٠)	غير ملائم
السفقات	٧٧٣٩٠٠٠	(٨٨١٤٠٠٠)	(١٠٧٥٠٠٠)	غير ملائم
التوفير	٢٠٠٧٨٠٠٠	(١٢٢٠٥٠٠٠)	٧٨٧٣٠٠٠	ملائم
الماستر كارد	٩٢٤٣٠٠٠	(٩٤٢٤٩١٥)	(١٨١٩١٥)	غير ملائم
صندوق القبض	٩٢٧٨٠٠٠	(٨٥٩٩٠٠٠)	٦٧٩٠٠٠	ملائم
صندوق الدفع	١٠٢٥٠٠٠٠	(٩٠١٤٠٠٠)	١٢٣٦٠٠٠	ملائم
قروض طويلة الاجل	٢٥٨٤٦١٠٠٠	(١٠٧٤٢٠٠٠)	٢٤٧٧١٩٠٠٠	ملائم
قروض قصيرة الاجل	١٠٣٥٠٤٠٠٠	(٨٩٢٥٠٠٠)	٩٤٥٧٩٠٠٠	ملائم
تقاعد	٦١٠٥٠٠٠	(٧٨٤٠٠٠٠)	(١٧٣٥٠٠٠)	غير ملائم
الادارة	٢١٣٦٨٠٠٠	(١١٧٠٨٠٠٠)	٩٦٦٠٠٠٠	ملائم
المحاسبة	٢٢٧٩٩٠٠٠	(٩٩٨١٠٠٠)	١٢٨١٨٠٠٠	ملائم
الموارد البشرية	٤٩٩٠٠٠	(١٠٣٧٨٠٠٠)	(٩٨٧٩٠٠٠)	غير ملائم
المقاصة	١٥٠٥٩٠٠٠	(١١٧٤٣٠٠٠)	٣٣١٦٠٠٠	ملائم

الجدول اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدولين (٩) انحراف الكفاءة (١٠) انحراف الفاعلية

نلاحظ في الجدول (١١) قد تنوعت انحرافات الانشطة بين ما هو ملائم وغير ملائم فالنسبة الى الانشطة الرئيسية كانت هناك اربعة أنشطة انحرافات غير ملائمة وسبعة ذات انحراف ملائم واعلى انحراف غير ملائم كان في نشاط الحوالات اذ بلغ (٥٢٩٢٠٠٠) دينار، بينما كان اعلى انحراف ملائم في الأنشطة الرئيسية هو في نشاط قروض طويلة الاجل اذ بلغ (٢٤٧٧١٩٠٠٠) دينار، بينما كانت اغلب الأنشطة الساندة ذات انحراف ملائم ماعدا نشاط الموارد البشرية اذ كان غير ملائم وبلغ مقداره (٩٨٧٩٠٠٠) دينار.

٣. ٥- دور تقنية (PFABC) في الرقابة وتقييم الاداء

أ- تقسيم المصرف الى أنشطة رئيسية وأنشطة ساندة، وهذا التقسيم غير موجود في النظام التقليدي المطبق بالمصرف حالياً.

ب- توفر المعلومات الملائمة التي تخص الموارد الفعلية المستهلكة لكل نشاط من الأنشطة وكذلك المعدل الفعلي لمورد كل نشاط، قد بينت هذه التقنية التكاليف الفعلية للأنشطة في المصرف مما يساعد الرقابة في معرفة الحقائق وقياس الاداء الفعلي لكل نشاط وبشكل مستقل عن الاخر بشكل اكثر عدالة وموضوعية .

ج-توفر المعلومات الملائمة عن التكاليف الفعلية والمعيارية للأنشطة بشكل مستقل، وهذا ما لم يوفره النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف.

د-تقدم تقنية (PFABC) مستوى اكثر تفصيل عن التكاليف الفعلية والمعيارية وكذلك سلوك هذه التكاليف، وهذا لا يتوفر في النظام المحاسبي الموحد المطبق حالياً.

وفي نهاية هذا البحث وبناء على ما ورد يتبين لنا أن تطبيق تقنية التكاليف على اساس النشاط المرتكز على الاداء (PFABC) توفر إمكانية قياس التكاليف لأغراض الرقابة وتقييم اداء الأنشطة بصورة أكثر دقة وموضوعية قياساً بالنظام المحاسبي الموحد المتبع في السابق مما يساعد الرقابة بأداء وظيفتها لما يقدمه من مستوى اكبر من التفاصيل اذ يقوم بتقسيم المصرف الى أنشطة رئيسية ومساعدة ،

وتقديم نظرة عامة عن سلوك التكلفة مثلاً تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة ، وكذلك المعلومات التي توفرها عن التكاليف الفعلية والتكاليف المخططة والإبلاغ عن الانحرافات في الخطوات السادسة والثامنة والتاسعة التي تظهر بين الاداء الفعلي والمخطط وهذه التباينات جداً مهمة للرقابة والمقوم لدراساتها ومعرفة اسبابها وتصحيحها وبذلك يمكن اثبات فرضية البحث "ان استعمال تقنية التكاليف على اساس النشاط المرتكز على الاداء تسهم في توفير معلومات ملائمة لقياس التكاليف لأغراض الرقابة وتقييم اداء الأنشطة بشكل اكثر عدالة من النظام التقليدي".

٤-المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

٤. ١- الاستنتاجات

أ- توفر تقنية التكاليف على اساس النشاط المرتكز على الاداء (PFABC) المعلومات الملائمة للمصرف عن طاقته المستخدمة وطاقته غير المستخدمة ولكل نشاط من أنشطة المصرف بشكل مستقل.

ب- تساعد تقنية التكاليف على اساس النشاط المرتكز على الاداء (PFABC) المصرف على احتساب التكاليف بشكل اكثر عدالة ولكل نشاط على حده وبالوقت نفسه تساعد في الرقابة على أنشطة المصرف .

ج-لا يقوم مصرف الرشيد فرع ثورة العشرين بعملية تقييم أداء كل نشاط من أنشطة الفرع بشكل مستقل ، وإنما يقوم بتقييم أداء الفرع ككل ، حيث ان ذلك لا يؤدي الى تحديد نقاط القوة ونقاط القصور لكل نشاط.

د-تبين عند تطبيق تقنية (PFABC) لغرض تقييم أداء أنشطة المصرف إن هناك انحرافات بين المخطط والفعلي.

هـ-ادى تطبيق تقنية (PFABC) إلى احتساب التكاليف بشكل اكثر دقة من النظام المحاسبي الموحد المعتمد في المصارف حالياً مما يساعد الرقابة في تقييم أداء المصرف.

٤. ٢ - التوصيات

١- الاهتمام بالرقابة وتقويم الاداء بالمصرف وتطويرها وانشاء قسم بعملية تقويم الاداء لما لها من دور كبير وفاعل في تطوير الاداء المصرفي ويساعده على البقاء والاستمرار في ظل المنافسة الشديدة في تقديم الخدمات للزبائن وفي ظل التطور التكنولوجي المتسارع.

٢- تقويم أداء المصرف بشكل دوري ومن خلال الاعتماد على التقنيات الحديثة لتقويم الأداء وذلك لتحديد نقاط القوة والعمل على دعمها وتحديد نقاط الضعف والعمل على معالجتها ومن أهم هذه التقنيات الحديثة هي التكاليف على اساس النشاط المرتكز على الاداء (PFABC) لما تحققه من مزايا في توفير المعلومات التفصيلية عن كل نشاط رئيسي وسائد في المصرف.

٣- يوصي الباحث إدارة مصرف الرشيد العمل على تطوير الكوادر البشرية في المصرف وخاصة العاملين في أنشطة المحاسبة وتعريفهم بالأنظمة والتقنيات الحديثة في المحاسبة الادارية والتكاليف من خلال اشراكهم في دورات تدريبية لتأهيلهم لتطبيق هذه التقنيات ومنها تقنية PFABC

٤- التنسيق بين الجامعات والمصارف لتطوير المهنة المحاسبية من خلال:

٥- اجراء تعاقد مع أساتذة الجامعات لقيام بحوث لمعالجة المشكلات التي تواجهها المصارف والارتقاء بأدائها .

٦- تعيين الخرجين الاوائل في المصارف لما يمتلكونه من التفوق العلمي في هذه المجال .

٧- تدريب موظفي المصارف في الجامعات من خلال دورات التعليم المستمر ، لزيادة مهاراتهم ومتابعة التطورات التقنية في مجال عملهم .

المصادر

١- احمد، دعاء سعدالدين بكري "مدى تطبيق نظام التكاليف على اساس النشاط (PFABC) من منظور الاداء وفاعلية أثره في زيادة كفاءة تحليل الانحرافات دراسة ميدانية" بالشركات الصناعية المصرية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة, ٢٠١٩, ٥.٨ : ١١١-١٤٢.

٢-البكري، عبدالله غالب جواد "تكامل تقنيتي المحاسبة عن الإنجاز والتكاليف على أساس الأنشطة ودوره في تقويم الأداء - دراسة تطبيقية" رسالة ماجستير , كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية , ٢٠٢٠.

٣- التمي، خالد غازي عبود، العبيدي، رفل رعد شاكر "استخدام أسلوب PFABC في تحسين الأداء دراسة حالة في معمل ألبنان الموصل" جامعة تكريت/ كلية الإدارة والاقتصاد/ مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/ المجلد (١٦) العدد (٥٢) ج ٢, ٢٠٢٠.

٤-الشبلي, سيف الدين مالك عبد "قياس التكاليف على اساس النشاط المرتكز على الاداء لتحسين الربحية" رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة القادسية

٥-ملك، مصطفى حسن علي، ٢٠٢٢ "التكامل بين التكلفة المستهدفة ونظام التكاليف على اساس النشاط المرتكز على الاداء ودوره في تحقيق الميزة التنافسية" رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية.

٦-المياي، عامر منصور حسون " استعمال تقنية التكاليف على أساس الأنشطة المرتكزة على الأداء لتقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية" رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، ٢٠٢٠.

٧-نوري ، مقداد احمد ، حسون ، عامر منصور "التكلفة على اساس النشاط المرتكز على الاداء PFABC ودوره في تقويم الاداء- دراسة تطبيقية في مصنع الجلدية" مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (١٠) العدد (٢) ، ٢٠٢٠.

1. NAMAZI, Mohammad. Performance-focused ABC: A third generation of activity-based costing system. Cost management, 2009, 23.5: 34.
2. Costa, Carlota.2013 "How do banks choose a certain costing system and why". PhD Thesis. NOVA School of Business and Economics, NSBE-UNL .
3. ELSHARAWY, Hatem. Developing Controlling and Performance Evaluation Of Multinational Companies Operating in Egypt. 2006. PhD Thesis. Georg-August-Universität Göttingen.
4. KOWSARI, Fatemeh. Changing in costing models from traditional to performance focused activity based costing (PFABC). European Online Journal of Natural and Social Sciences: Proceedings, 2014, 2.3 (s): pp. 2497-2508
5. KUHAIT, Amal Abdulhussain; MEGABAL, Hassanein Mohi. THE USE OF PERFORMANCE FOCUS ACTIVITY BASED COSTING APPROACH IN IMPROVING THE EFFICIENCY OF USING GOVERNMENTAL HOSPITALS RESOURCES IN IRAQ (CASE STUDY). PalArch's Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology, 2020, 17.10: 4084-4099.
6. LARBI, GHOUZI Mohamed. Activity Based-Costing System through three generation: ABC-TDABC-PFABC. La Revue des Sciences Commerciales, 2021, 20.1: 90-108.
7. SAROKOLAEI, Mehdi Alinezhad; BAHREINI, Maryam; BEZENJANI, Fateme Pirmoradi. Fuzzy performance focused activity based costing (PFABC). Procedia-Social and Behavioral Sciences, 2013, 75: 346-352.
8. TUONG, H.; THUY, L.; NAM, D. Determinants influencing cost system in Vietnam's public hospitals. Accounting, 2020, 6.5: 727-736.

تعزيز الاستقرار المالي المصرفي في البيئة العراقية بتوافق

معياري بازل IV و IFRS 9 : دراسة تحليلية

Enhancing Banking Financial Stability in the Iraqi Environment in Accordance with Basel IV and IFRS 9 Standards: An Analytical Study

أ.م.زينة خضر عباس

أ.د. ابتهاج اسماعيل يعقوب

الجامعة المستنصرية /كلية الادارة والاقتصاد

الجامعة المستنصرية /كلية الادارة والاقتصاد

أ.م.د. عبد الرضا لطيف جاسم

الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

مع ازدياد الاهتمام بالقطاع المصرفي من قبل دولة العراق وحرص البنك المركزي العراقي كاعلى سلطة رقابية واشرافية على القطاع المصرفي لتعزيز جودة القطاع واستشراف مستقبل الصناعة المصرفية في البيئة العراقية لتحقيق الاستقرار المالي المصرفي الذي يصب في الاستقرار المالي للاقتصاد ككل ،كان الاهتمام المتزايد بالتوافق مع المتطلبات الدولية للمؤسسات المصرفية والمحاسبية .



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٢٩-٦٦

يهدف البحث الى تحديد التوافق بين معياري بازل III او ما يطلق عليه بعد التحديثات (الاصلاحات الاساسية) بازل (IV) الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (BIS) ومعياري التقرير المالي الدولي (IFRS 9) - الادوات المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وانعكاسهما على الاستقرار المالي ،حيث سجل الاستقرار المالي المصرفي لعام ٢٠٢١ (٠.٢٥٣) ويشكل مؤشر استقرار القطاع المالي المصرفي من اجمالي المؤشرات ٥٣% ، ومن تحليل تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠٢١ الصادر عن البنك المركزي العراقي لعام ٢٠٢٢ والتعليمات والضوابط والارشادات ذات الصلة بالاصلاحات الرئيسية لبازل IV ومعياري IFRS 9 والتقرير السنوي والحسابات الختامية المصدقة لعام ٢٠٢١ لمصرف المنصور للاستثمار لعام ٢٠٢١ توصل البحث الى ان التوافق بين المتطلبات الدولية للمعيارين مع الاصدارات المحلية للبنك المركزي العراقي والامتثال للمتطلبات اسهمت في تعزيز الاستقرار المالي العراقي كجزء من الاستقرار المالي الكلي .

الكلمات المفتاحية : بازل IV ، IFRS 9 ، تناغم معياري

ABSTRACT

With the increased interest in the banking sector by the State of Iraq and the keenness of the Central Bank of Iraq as the highest supervisory and supervisory authority on the banking sector to enhance the quality of the sector and to foresee the future of the banking industry in the Iraqi environment to achieve banking financial stability, which is conducive to the financial stability of the economy as a whole, the growing interest has been in line with international requirements for institutions banking.

The research aims to determine the compatibility between the Basel III standards or what is called after the updates (basic reforms) Basel (IV) issued by the Basel Committee on Banking Supervision (BIS) and the International Financial Reporting Standard IFRS 9) - Financial Instruments issued by the International Accounting Standards Board (IASB). And their reflection on financial stability, where the financial stability of

the banking sector for the year 2021 was scored (0.253), and the stability index of the banking financial sector constitutes 53% of the total indicators, and from the analysis of the financial stability report for the year 2021 issued by the Central Bank of Iraq for the year 2022 and the instructions, controls and instructions related to the main reforms of Basel IV The IFRS 9 standard, the annual report and the final certified accounts for the year 2021 for Al-Mansour Investment Bank for the year 2021, the research concluded that the compatibility between the international requirements of the two standards with the local issuances of the Central Bank of Iraq and compliance with the requirements contributed to the strengthening of Iraqi financial stability as part of the overall financial stability

Keywords: Basel IV, IFRS 9, Harmony Standards

المقدمة:-

اعلن صندوق النقد العربي الدولي في اذار ٢٠٢٢ وبالتعاون مع فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية (مؤشر الاستقرار المالي) لعام ٢٠٢١ الذي يقيس واقع الاستقرار المالي في الدول العربية بموضوعية ويعمل كاداة للتوجيه المبكر كونه يعطي اشارات مبكرة باحتمال تعرض النظام المالي لازمة مالية قبل حدوثها ، وقد سجل مؤشر القطاع المصرفي العربي ما يقارب (٠.٢٩٣) نقطة ويعكس هذا تحسن مؤشرات السلامة المالية ومرونة ومتانة القطاع المصرفي العربي وعلى قدرته على استيعاب الصدمات ، ويعزى هذا الى التعديلات التي اجريت على معايير بازل (III) وتكملة الاصلاحات على بازل (III) التي اطلق عليها بازل (IV) والتي انعكست على تعزيز وتحسين نوعية وكمية راس المال لدى المصارف فضلا عن اتباع البنوك المركزية العربية اساليب تعزز من المتطلبات الرقابية والاشرفية ، وعلى الرغم من الوضع الذي مرت به المصارف العربية من افرازات لجائحة كوفيد - ١٩ ، الا ان مؤشر القطاع المصرفي يبين وجود توجه عام في الدول العربية (من ضمنها العراق) نحو تبني سياسات احترازية متحفظة اسهمت في الاستقرار المالي، وباتجاه اخريساهم

تبني معيار التقرير المالي الدولي IFRS 9 في التخفيف من تاثر القطاع المصرفي بمخاطر الائتمان ، بحكم متطلبات المعيار الرامية الى بناء مخصصات تاخذ بعين الاعتبار الجانب المتوقع لتعثر القروض / والتحوط للصدمات والالزامات المالية المحتملة فالمخصصات الاضافية تزيد من قدرة المصارف على مواجهة المخاطر وحماية اضافية لرأس المال.

ان التوافق المحاسبي لتبني معيار IFRS 9 مع المتطلبات الواردة في معيار بازل (IV) تعد امرا حيويا لاستشراف مستقبل القطاع المصرفي في العالم العربي وفي العراق خصوصا، ان الاصلاحات التي اعتمدها بازل والتي اطلقت على الورقة النهائية (بالاصلاحات الرئيسية IV) ستحقق خارطة طريق جديدة لتعزيز الاستقرار المالي والمتانة للقطاع المصرفي ، وهذا ماسعى اليه البنك المركزي العراقي من اصدار التوجيهات والتعليمات والضوابط الارشادية لتبني معيار IFRS 9 والتي توضح الاساليب والمعالجات والممارسات المحاسبية في التطبيق والتحول من معيار ٣٩ الى معيار ٩ وخصوصا الانموذج لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECI فضلا عن اصداره للضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال وفق متطلبات (بازل III) وفق التعليمات بالكتاب ذي العدد ٤٢٠/٢/٩ في ٢٠١٨/١١/١٣ وتبعه دليل العمل الرقابي ، ضوابط ادارة المخاطر في المصارف التقليدية (التجارية) النسخة المعدلة ٢٠١٩/ ، والضوابط الرقابية الخاصة بتطبيق مقررات بازل (III) فيما يتعلق بالسيولة النسخة المعدلة (٢٠١٨).

وتاسيسا لما تقدم يتضمن البحث اربع محاور يتناول الاول منها منهجية البحث ودراسات سابقة ، والمحور الثاني التوافق بين معياري IFRS 9 وبازل IV والمحور الثالث انعكاس التوافق بين معياري IFRS 9 وبازل IV على الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العراقي .

١- المبحث الأول : منهجية البحث ودراسات سابقة

١.١- مشكلة البحث:-

مع تبني معايير المحاسبة الدولية في البيئة العراقية (والتي اقتصر على القطاع المصرفي) منذ عام ٢٠١٧ ، والزمتمصارف الخاصة بتطبيق معيار IFRS 9 في ٢٠١٩/١/١ وتأكيد البنك المركزي العراقي كسلطة رقابية واشرافية على الزام المصارف بالتوافق والامتثال مع متطلبات معيار بازل III والاصلاحات النهائية(IV) ، وما اصدرته من ضوابط رقابية خاصة بمعيار كفاية راس المال وفق متطلبات بازل (IV) والمتطلبات الخاصة بالسيولة النقدية النسخة المعدلة ٢٠١٨ ، فضلا عن التعليمات والارشادات ذات الصلة ، وعلى صعيد الاستقرار المالي اصدر البنك المركزي العراقي / قسم الاستقرار النقدي والمالي تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠٢١ تزامنا مع تقرير الاستقرار المالي الصادر عن صندوق النقد العربي الدولي حيث اوضح البنك المركزي العراقي ان مؤشر الاستقرار المصرفي (BI) لعام ٢٠٢١ شهد انخفاضا بوجه عام على الرغم من ان مؤشر كفاية راس المال لعام ٢٠٢١ شهد ارتفاعا (٠.٠٠٣) عن عام ٢٠٢٠ والذي بلغ (٠.٠٠٠) وارتفع مؤشر جودة السيولة من (٠.٠٠٠) عام ٢٠٢٠ الى (٠.٠٠٢) في عام ٢٠٢١ ومؤشر جودة الاصول ومؤشر الربحية قد انخفض من (٠.١٥٠) و(٠.١٣٩) عام ٢٠٢٠تواليالى (٠.١٢٨) و(٠.١١٩) عام ٢٠٢١على التوالي ، الا انه لم يؤثر على الاستقرار المالي المصرفي عموما وعلى وفق ذلك يثار التساؤل البحثي التالي:-

- هل هناك توافق بين متطلبات معيار IFRS 9 وبازل IV ؟
- هل يسهم التوافق بين تبني تطبيق معيار IFRS 9 و معيار بازل (IV) في تحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي؟

٢. ١-اهمية البحث:-

تبرز اهمية البحث من الاهمية التي تضطلع بها المصارف في القطاع الاقتصادي وابرار الدور الذي تلعبه معايير القطاع المحاسبي المصرفي في توحيد الممارسات المحاسبية فضلا عن معايير بازل في تحقيق التدعيم والاستقرار المالي وتوافر مؤشرات الانذار المبكر بالازمات ، وان التحديثات التي اصدرتها بازل في اصداراتها (الاصلاحات الرئيسية) IV قادرة على احداث الاستقرار المالي للمصارف التي تبنتها.

٣. ١-اهداف البحث:- يهدف البحث الى تحقيق التالي:

تسليط الضوء على اهم التحديثات التي طرأت على الضوابط الرقابية الصادرة من لجنة الرقابة المصرفية والمتمثلة ببازل IV فضلا عن متطلبات معيار IFRS 9 وحالات التوافق بين الاصدارات المهنية لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وبازل والمتمثلة بالاصلاحات الرئيسية وانعكاس ذلك على الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العراقي.ومدى التناغم مع اصدار الهيئات المحاسبية والاشرفية على القطاع المصرفي في البيئة العراقية .

٤. ١-فرضية البحث:-

يرتكز البحث على فرضية رئيسة مفادها :-

التوافق بين معياري IFRS 9 وبازل IV ينعكس على تحقيق الاستقرار المالي المصرفي في البيئة العراقية.

٥. ١- منهج البحث:-

يركز البحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي والتحليلي.

٦. ١- مجتمع وعينة البحث:-

المجتمع القطاع المصرفي الخاص باكملة وعينة البحث مصرف المنصور.

١. ٧- دراسات سابقة واسهامة البحث الحالي

ازدادت التيارات البحثية التي تناقش الجانبين النظري والتطبيقي للسبل الكفيلة بتعزيز متانة القطاع المصرفي خصوصا بعد الانهيارات الواسعة لكبرى المصارف في العالم خصوصا في ازمة الرهن العقاري الامريكي ٢٠٠٨ ، وفي هذا السياق يرى (بنك التسويات الدولية) وهو بمثابة البنك المركزي للبنوك المركزية حول العالم ، ان مابين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٩ استطاع اكثر من ١٠٠ مصرف حول العالم من زيادة حجم الاموال الخاصة لديها بنسبة (٩٨%) واوزت هذا الى القيود التي فرضتها معايير بازل الدولية وخاصة تلك المتعلقة بتعزيز صلاية (كفاية) راس المال في ظل بازل (٣،٢،١) وقد تكون الازمة غير المسبوقة التي اصابت العالم بالتوقف الاجباري (كوفيد -١٩) قد اقلت بظلالها على المشهد المصرفي الا ان المصارف حول العالم بينت وبنسب متفاوتة عن قدرة في مواكبة الكارثة غير المسبوقة (حمود، ٢٠٢٠، ١-٧) وعمدت المصارف الى التخفيف من المعايير والمتطلبات وقتيا حيث عمدت البنوك المركزية الى التنازل او التأخير عن تطبيق اللوائح المصرفية كالتخفيف من الاجراءات الرقابية بشأن تطبيق بعض القواعد الاساسية المحاسبية من حيث المتطلبات التنظيمية ونسبة متطلبات الاحتياطي التقليدي وتخفيف القواعد على سيولة النقد الاجنبي وغيرها من الاجراءات العلاجية (ذكر الله، ٢٠٢١، ١-٩) ، وباتجاه اخر فان تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (الادوات المالية IFRS 9) قد تأثر بجائحة كورونا بنواحي عدة (كفاية راس المال ودخل الفائدة ، والقيمة السوقية)، واصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية نشرة بخصوص الاعتبارات التي يجب النظر فيها عند المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) الادوات المالية في ظل ظروف عدم التاكيد الناشئة من انتشار كوفيد -١٩ (Scopa , 2020,19)، وفشلت التيارات البحثية التي رافقت جائحة كوفيد-١٩ وما بعدها بالاهتمام بالتوافق بين الاجراءات الرقابية لمعايير بازل IV ومعيار IFRS 9. ونورد بعضا من هذه الدراسات

١. ٧. ١-دراسة (Schieider etal) ٢٠١٧ بعنوان (Basel IV what's next for banks ؟ ماذا بعد؟)

هدفت هذه الدراسة على تسليط الضوء على المفهوم الشمولي لرأس المال والأرباح والطرائق التي بموجبها يتصرف المصرف ، وكانت عينة الدراسة (١٣٠) مصرفاً أوروبياً ، توصلت الدراسة الى أهمية زيادة رؤوس أموال المصارف مما يتطلب استخدام أساليب غير نمطية للقياس ، وإن انعكاسات معايير بازل IV تختلف بحسب نموذج الأعمال المعتمدة من قبل المصرف وتوصلت الدراسة الى أن البدء بتطبيق معايير بازل IV يساعد المصارف الأوروبية على الاستقرار المالي (Schieider etal,2017,1-47)

من الدراسات السابقة يتضح أن التعديلات التي طرأت على بازل ٣ والتي أطلق عليها بازل IV أو بازل ١-٣ تعد من الإصلاحات الرئيسية للقطاع المصرفي كما بينت ذلك لجنة بازل ، فاتجهت الجهود البحثية نحو التطبيق البحثي للمتطلبات حيث أكدت نتائج الدراسات أن متطلبات بازل عند تطبيقها قد أثرت على قدرة النظام المصرفي على استيعاب الالتزامات وتعطي إشارات مبكرة لذلك ، وإن التوافق بين معايير التقارير المالية الدولية ومبادئ بازل IV تسهم في تحقيق الإصلاحات المنشودة في القطاع المصرفي والتي تهدف إلى تحسين نوعية وزيادة احتياطات رأس المال وجودة الأرباح المحاسبية

تمثل إسهامة البحث الحال في إيجاد مناطق التوافق بين معيار التقارير المالية IFRS 9 وبازل (الإصلاحات المالية) IV محاسبياً وانعكاس التوافق على الاستقرار المالي في القطاع المصرفي من خلال المؤشرات الدولية. ومحاولة تعزيز ذلك التوافق بالتطبيق الصحيح لمعيار IFRS 9 وبازل (الإصلاحات المالية) IV. ومتابعة التحديثات والتنقيحات المستمرة التي تجريها الهيئات المهنية بهذا الخصوص .

١. ٧. ٢-دراسة (VOB,2018) بعنوان (The consequences of Basel IV quantitative impact study)

بحث منشور في VOB German public bank

هدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على الاعباء التي ستضيفها معايير بازل IV على المصارف الالمانية فيما يتعلق بزيادة نسبة احتساب الاصول المرجحة باوزان المخاطرة ، طبقت الدراسة على (١٦) مصرفا المانيا وتوصلت الدراسة الى ان تطبيق بازل IV اسهمت في زيادة الاصول المرجحة للمخاطر وبالتالي انخفضت نسبة راس المال ب (٢.٨) وان استخدام الانموذج الداخلي قد اثر على الحد الادنى (output floor) على الاصول المرجحة باوزان المخاطر للمصارف التي تستخدم اسلوب التقييم الداخلي (VOB,2018,1-11).

٧.١ ٣- وفي دراسة (Oyetade, e t. al,2021) بعنوان (Basel (IV)capital requirements and the performance of commercial banking Regulation والمنشور في مجلة (Journal of banking Regulation

هدف البحث الى التطرق الى الاصلاحات (التعديلات) التي اجرتها لجنة بازل III ، والمتمثلة ببازل IV ، في مصارف افريقيا والتي تعتبر كفاية راس المال عامل رئيس ومحدد لاداء المصارف وان لها فرص لنمو الايرادات لكن الهشاشة وعدم كفاية رؤؤس الاموال تقف حائلا امام تحقيق الاستقرار المالي ، واختبرت الدراسة التأثير المحتمل لمتطلبات بازل (IV) متطلبات راس المال على اداء المصارف في بلدان افريقية مختارة وقدمت الدراسة وفق اسلوب المحاكاة .

١ ٧. ٤- دراسة شحاتة (٢٠١٩) بعنوان (انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار IFRS 9 على تصنيف محفظة القروض المصرفية مع دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية) بحث منشور في مجلة يهدف البحث عن الكشف الطبيعية ومحددات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء متطلبات القياس والافصاح لمعيار IFRS 9 ومدى توافقهم مع متطلبات القياس والافصاح لبازل III ، وانعكاسه على سلامة وموضوعية هذا التقييم

على دقة تصنيف محفظة القروض والتسهيلات المصرفية بالمصارف التجارية المصرية بنماذج التصنيف الداخلي وعدم وجود فروق معنوية بين الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لمعيار IFRS 9 والخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لمتطلبات بازل III. ١. ٧. ٥- دراسة عبد الرحمن (٢٠٢٠) بعنوان (اثر التحديات المالية على البنوك لمواجهة متطلبات معايير بازل (IV) : دراسة مطبقة على البنك الاهلي التجاري في المملكة العربية السعودية)

هدفت الدراسة الى معرفة اثر التحديات المالية على المصارف لمواجهة متطلبات بازل IV ، وتوصلت الدراسة الى ان استقرار معدلات كفاية راس المال يعكس زيادة منح القروض من المصارف وان تطبيق المصارف السعودية لمتطلبات بازل IV لا يؤثر على المصرف بشكل كبير في حساب الاصول المرجحة باوزان المخاطر حيث لاتعتمد على الانموذج الداخلي في تقييم الاصول المرجحة باوزان المخاطر حيث تستخدم المدخل المعياري الا انه يتطلب زيادة في حجم الحد الأدنى لراس المال فضلا عن هامش الامان.

١. ٧. ٦- دراسة الباوي (٢٠٢٢) بعنوان (تأثير تبني معياري الدولي للابلاغ المالي IFRS 9 وكفاية راس المال وفق بازل III على جودة الارباح في المصارف العراقية الخاصة) اطروحة دكتوراه غير منشورة

يهدف البحث الى توضيح تاثير تبني معياري الدولي IFRS 9 وكفاية راس المال وفق بازل III على جودة الارباح المحاسبية لعينة من المصارف العراقية ، وتوصل البحث الى ان هناك علاقة ارتباط بين جودة الارباح والتبني المعياري IFRS 9 وبازل III في المصارف العراقية الخاصة.

١. ٧. ٧- دراسة حساني (٢٠٢٢) بعنوان (اثر تطبيق المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية (IFRS 9) على مستوى مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية : دراسة تطبيقية) بحث منشور في مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

هدف البحث الى توضيح اثر تطبيق معيار (IFRS 9) في ادارة المخاطر الائتمانية وذلك بالتطبيق على المصارف التجارية المصرية وعددها (١٢) مصرف كعينة للبحث وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات تاثير معنوي ايجابي بين تطبيق انموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا ل (IFRS 9) ومستوى ادارة موشرات المخاطر الائتمانية بالمصارف المصرفية قبل وبعد تطبيق انموذج خسائر الائتمان المتوقعة.

٢- المبحث الثاني: التوافق بين معياري IFRS 9 وبازل IV

٢. ١- معيار IFRS 9 بميزان المتطلبات الدولية

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية باصدار معيارالتقرير المالي الدولي (IFRS 9) بعنوان الادوات المالية لمشروع مشترك مع مجلس معايير المحاسبة المالية FASB كمعيار جاء بعد مخاض طويل واصدر كل مكون من مكونات المعيار بشكل مستقل عن الاخر فالمكون الاول من المعيار والذي يتعلق بتصنيف وقياس الاصول المالية كبديل عن معيار المحاسبة الدولية IAS39، فيما يتعلق بجزء تصنيف وقياس الاصول المالية في عام ٢٠٠٩ ، وجاءت المرحلة الثانية من اصدار المعيار IFRS 9 والذي يهتم بقياس وتصنيف الالتزامات المالية فضلا عن خيار القيمة العادلة و المشتقات.

وقد اكمل المجلس المعيار بنسخته النهائية عام ٢٠١٤ وجاء كبديل نهائي لمعيار IAS39 والذي يشار لهذا الاخير بانه من المعايير المعقدة ، ليولد معيار IFRS 9 واضعا مبادئ اكثر مرونة عن الاصول والالتزامات المالية والذي يوافر معلومات ملائمة وذات جودة لمستخدمي القوائم المالية في قدرتهم على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية للوحدات الاقتصادية وتوقيتها ودرجة عدم التأكد (يعقوب ، عبد العباس ٢٠١٨ ، ٥٣٨) (Gastonetal.,2014,12)

يؤكد المعيار IFRS 9 على اهمية الاعتراف الاولي بالاصول والالتزامات المالية في قائمة المركز المالي عندما تكون طرفا في تعاقد على وفق تعريف الادارة المالية بانها عقد ينشأ عنه اصل مالي لوحدة اقتصادية ما والتزام مالي او اداة حقوق ملكية لوحدة

اقتصادية أخرى (IAS32,2018:prall)، وقد حذفت الأصول المالية وتم تحديد المناهج لقياسها على وفق ماجاء بفقرات المعيار (IFRS9 para4.11) على ان يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة (المستنفذة) او بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر او بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة على وفق انموذج اعمال الوحدة الاقتصادية لادارة الأصول المالية او خصائص التدقيق النقدي التعاقدى للاصل المالي ، اما الالتزامات المالية فاما تكون التزاما تعاقديا (بتسليم نقد او اصل مالي اخر الى وحدة اقتصادية ثانية) او مبادلة اصول مالية او التزامات مالية مع وحدة اقتصادية أخرى او ان تكون عقدا سوف يتم تسويته بادوات حقوق الملكية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية ، وبينت الفقرة (IFRS9 para4.2.1) من المعيار ان تصنيف الالتزامات المالية يتم لاحقا بالتكلفة المطفأة (المستنفذة) خلافا ل(الالتزامات بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة ، عقود الضمان المالي بعد الاعتراف الاول ، الالتزامات الناشئة من تحويل اصل مالي لالغاء الاعتراف والتعاقدات بتقديم قروض بمعدل فائدة اقل من المتاح بالسوق والمقابل المالي المحتمل الذي تم الاعتراف به من قبل الوحدة الاقتصادية المستحوذة ضمن عمليات اندماج الاعمال ويتم التحاسب عليها وفق المعيار (IFRS3).

ولتلافي احتمال التعثر للمصارف وعلى افتراض ان الادارة المالية عند التعثر في الغالب يمكن تحديدها بشكل اكثر دقة ، فانموذج قياس وتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل معيار IFRS 9 فانها تؤكد على النظرة المستقبلية المتوقعة معبر عنها بالخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) التي تعكس المتوسط المرجح للخسائر الائتمانية التي تعكس اجمالي العجز النقدي على مدى عمر الاداة المالية وهو (١٢) شهراً من خلال الفرق مابين التدفقات النقدية الواجبة

السداد والمتوقع استلامها ،وقد حدد المعيار بفقراته Para5.517 فيما يتعلق بالضوابط لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هو ان يعبر مبلغ الخسارة عن المتوسط المرجح لاحتمال حدوثها وتحديدها بحيادية فضلا عن مراعاة القياس بالقيمة العادلة

على ان تتوفر قاعدة بيانات عن السابق والتوقعات المستقبلية ، ويقدم المعيار انموذج موحد لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة:-

$$ECL = PD \times EAD \times LGD = xx$$

حيث **ECL** خسارة ائتمانية متوقعة للادوات المالية و **PD** احتمالية التعثر و **EAD** مقدار القروض والتسهيلات الائتمانية عند التعثر و **LGD** معدل الخسارة عند التعثر % (شحاتة، ٢٠١٩-٤، ٧٧) (Huajian,2017,13)

وان على الوحدات الاقتصادية ان تتبع مناهج (العام ، البسيط و المعدل) لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة **ECL** وفيما يتعلق بالافصاحات المطلوبة حيث تقوم المصارف بالافصاح عن مخاطر الائتمان ضمن الايضاحات المتممة للتقارير المالية من خلال الكشف عن مقدار التغير في المخصصات والاحتياطات اللازمة لمقابلة المخاطر الائتمانية.

٢. ٢- بازل ٣ والاصلاحات النهائية في بازل IV

لجنة بازل للرقابة المصرفية هي جهة نشأت للحاجة الملحة التي برزت في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين نتيجة ازدياد حالات الافلاس والمخاطر المصرفية وسميت لجنة التنظيمات والاشراف والرقابة المصرفية بمدينة بازل بسويسرا وضمت اعضاء من مجموعة العشرة وضمت بعد ذلك ممثلي محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية العشرة وهدفها هو مراقبة اعمال المصارف والاشراف عليها من خلال وضع القواعد والمرتكزات لذلك (الموقع الرسمي للجنة

(<http://WWW.bis.org/bcbs/history.htm>)

واصدت بعد ذلك اللجنة اتفاقيات بازل (The BaselCapital) I و بازل II (Basel II) جاءت لتضيف عدد من التحسينات على بازل ١ ، و اصدت بازل III نتيجة الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ والتي انعكست على انخفاض ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي وخدماته . (Basel,2014,4) وتم الاتفاق من قبل اعضاء لجنة بازل للرقابة المصرفية في اجتماعهم في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل في

٢٠١٠/١١ على مقررات بازل ٣ وعلى المصارف التي يكون لديها حد ادنى من حقوق الملكية المشتركة وحد ادنى من نسبة السيولة ، وفي ٢٠١٧/١٢ اصدرت لجنة بازل ورقة الاصلاحات النهائية والتي يطلق عليها بازل ٤ والتي تتضمن عدد من التعديلات الاصلاحية على الاساليب المعيارية لقياس وإدارة المخاطر الائتمانية والتي تعد بمثابة مراجعة تنقيحية لاتفاقية بازل ٣ ومن المقرر تنفيذها ٢٠٢٣ (BCBS, 2018).

٢. ١- ما هو بازل IV ؟ وماهي متطلباته

يعرف بازل (IV) بأنه الاسم غير الرسمي لمجموعة الاصلاحات المصرفية المقترحة بناءاً على الاتفاقيات المصرفية الدولية المعروفة ببازل ٣،٢٠١٧. وبداية التنفيذ سيكون ٢٠٢٣ بعد ارجاء تطبيقه نتيجة افرزات كوفيد -١٩ ، فبعد ان نشرت لجنة بازل (BCBS) ، في ٦ يوليو ٢٠٢١ نتائج تقرير اصلاحات بازل المنفذة خلال الجائحة حيث وجدت ان

مستويات راس المال والسيولة العالية التي تتطلبها الاصلاحات ساعدت المصارف على امتصاص تاثير الصدمة الناتجة عن الجائحة.

يعد تطبيق بازل ٤ او مايسمى بازل ٣.١ من التحديات التي تواجهها المصارف في دول العالم .

اعلنت لجنة بازل (BCBS) رسمياً عن التوصيات الجديدة والتي اطلق عليها (بازل ٤) او بازل (٣ . ١) او (Basel IV) ، عام ٢٠٢٠ حيث تشمل اللائحة الجديدة اصلاحات عديدة في المجالات :-

٢. ١. ١- معالجة نقاط الضعف في كيفية حساب راس المال لمقابلة مخاطر الائتمان من خلال وضع اطار جديد لكل من الاسلوب المعياري Standardized Approach بهدف الوصول الى اساليب قياس اكثر حساسية للمخاطر واسلوب التقييم الداخلي Internal Rating Approach حيث قامت اللجنة بالغاء بعض

اساليب التقييم الداخلية وذلك بهدف التقليل من الاعتماد على النماذج الداخلية بالبنوك.

٢. ١. ٢-اصدار اسلوب جديد لقياس راس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل تحت مسمى الاسلوب المعياري ليحل محل الاساليب الاربعة الواردة ضمن الاطار السابق ، وذلك للوصول الى اسلوب قياس مفهوم وغير معقد على نحو ملائم لسهولة تنفيذه.

٢. ١. ٣- استحداث دعامة اضافية للرافعة المالية تضاف الى نسبة الرافعة المالية للبنوك ذات الاهمية النظامية محليا Domestic Systemically important bank –D-SIBs مع اضافة بعض التعديلات على كيفية قياس بعض التعرضات الخاصة بنسبة الرافعة المالية .

٢. ١. ٤- استبعاد اسلوب القياس الداخلي لحساب راس المال اللازم لمقابلة مخاطر تعديل التقييم الائتماني للطراف المقابلة Credit ,Valuation Adjustment CVA، واستبداله بأسلوبين آخرين هما الاسلوب الاساسي Basic Indicator والاسلوب المعياري.

٢. ١. ٤- وضع حد ادنى Output floor على الاصول المرجحة بأوزان المخاطر للبنوك التي تستخدم اسلوب التقييم الداخلي وذلك بهدف الحد من استفادة البنوك من تحقيق وفر في متطلبات راس المال مقارنة باستخدام الاسلوب المعياري (BCBS,2022,1-7).

ومع اقتراب تطبيق بازل (IV) في كانون الثاني ٢٠٢٣ فان هناك حاجة كبيرة لاصدار التشريعات واللوائح المنظمة للتطبيق ، فيدافع البنك المركزي الاوربي (ECB) والسلطة المصرفية الاوربية (EBA) الى الالتزام الصريح باصلاحات بازل (IV) ، للمنافع المتوقعة للحد من التباين في الاسلوب الذي يتم من خلاله وزن مخاطر المصارف لاصولها وانعكاس هذا على تحسين الاتساق وقابلية المقارنة (KPMG,2022,1-3) ويرى الاتحاد الاوربي (EU) ان تطبيق معايير بازل ت IV

حقق التوازن بين هدفين هما تعزيز الاستقرار المالي ودعم قدرة مؤسسات الاتحاد الاوربي على مواصلة تمويل الاقتصاد في امريكا يدرس مجلس الاحتياط الفدرالي دعم المصارف المركزية والتقييد باصلاحات بازل 4 والتقييد الكامل وفي الوقت المناسب والتنسيق مع معايير بازل III. (PWC,2021,3).

ان ماصدرته لجنة بازل بعد مراجعة وافية لمعايير بازل 3 والتي تعد الاصلاحات المعيارية على المناهج لقياس وادارة المخاطر الائتمانية ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق ، حيث عمدت بازل 4 على تقليص الفجوة بين اسلوب الاحتساب المعياري والاساليب الداخلية لمخاطر الائتمان ويفرض اسلوبا جديدا للمتطلبات الرأسمالية لتغطية المخاطر التشغيلية (BCBS,2017,1-30) ويمكن تحديد مجالات التغيرات التي طرأت على بازل IV بالجدول (١)

جدول (١)

متطلبات بازل IV الجديدة

الفقرة	الاصـلاحات	تاريخ التطبيق
ان الدعامـة الاولى مكونات راس المال (Buffer) الدعامـة التحوطية	متطلبات راس المال وراس المال التحوط راس مال الاجمالي 10.5 القاعدة الرأسمالية نسبة كفاية راس المال = القاعدة الرأسمالية / (صافي الموجودات المرجحة باوزان لمقابلة مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل 2.5%) ≤ 10.5	2019

2019	اعتماد نسبتين أ- نسبة تغطية السيولة (LCR) ب- نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) ١- $LCR =$ موجودات ذات سيولة عالية / التدفقات النقدية خلال 30 يوم $\leq 100\%$ ٢- نسبة اضافة التمويل المستقر = قيمة التمويل المستقر المتوفر / قيمة التمويل المستقر المتوفر . $\leq 100\%$ توفير ضمانات اضافية في مواجهة نماذج المخاطر ، على ان لا تقل عن 3%	السيولة Liquidity coverage Ratio الرافعة المالية Leverage Ration
2019	يعتمد منهجية حساب المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل وفقا للاسلوب المعياري وكالتالي :- ١- مؤشر الاعمال (BI) مؤشر لقياس مخاطر التشغيل ٢- مؤشر الاعمال المرجح (BIC) ٣- مضاعف الخسائر الداخلية LIM	المتطلبات الرأسمالية لمواجهة مخاطر التشغيل بالاسلوب المعياري (SA)

	العنصر الاول - الرقابة والاشراف، تقييم مدى امتلاك المصرف لنماذج مناسبة لقياس المخاطر الائتمانية ونموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ، التحقق من وجود سياسات ونماذج وصفية وكمية للتنبؤ بشكل مبكر بالفروض المتعثرة ومدى وجود كفاية للمخصصات التي وضعها المصرف وكيفية تخفيف مخاطر الائتمان بافصاحات نوعية وكمية العنصر الثاني - تقديم اقصاح لاهم المقاييس الاحترازية ويتضمن افصاحات جديدة لتعديلات التقييم وطرق حسابها العنصر الثالث - انعكاس التحديثات على الاصلاحات الجارية للاطار التنظيمي تعزيز انضباط السوق ويحتوي على عناصر ثلاث وهي :- توحيد كافة متطلبات افصاح تكوين راس المال ونسب الرافعة المالية والسيولة ومؤشرات تجديد البنوك المؤثرة على النظام العالمي G-SIBS	الركيزة الثانية الركيزة الثالثة الافصاح
--	---	---

المصدر : اعداد الباحثون

من السابق يتضح ان بازل IV تم اجراء تعديل مكونات راس المال التنظيمي حيث الغت الشريحة الثالثة من راس المال فضلا عن تعديل حدود نسبة كفاية راس المال ابتداء من عام 2013 ولغاية 2018 ، وتم اضافة معايير جديدة لادارة و مراقبة مخاطر السيولة في المصرف فضلا عن اضافة معيار جديد وهو الرافعة المالية واعتمدت معيار للسيولة وبنسبتين وهي نسبة تغطية السيولة LCR والنسبة الثانية NSFR لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الامد فضلا عن الافصاحات للاطارات التنظيمية.

٢. ٢. ٢- الحاجة الملحة لبازل IV في تحقيق الاستقرار المالي

أصدرت لجنة بازل (BCBS) معايير بازل (١ ، ٢ ، ٣) إلا أنَّ مضامين هذه المعايير لم تُحقق النجاح المرجو في تحقيق الاستقرار المالي لقطاع المصارف وتحقيق المتانة المنشودة. فلم تُحقق (بازل ١) ذلك بحكم ضعف المرونة في المعالجات المقترحة للمخاطر المالية وبنفس الاتجاه (بازل ٢) لم تُحقق ذلك نتيجة قصورها في مواجهة الصدمات المالية وخير دليل على ذلك ازمة الرهن العقاري الذي عصفت بالقطاع المصرفي الأمريكي وانعكست آثارها على دول العالم مما استوجب إصدار (بازل ٣) وبعدها الاصلاحات الرئيسية (IV) والتي أُرِجى تنفيذها نتيجة انعكاسات جائحة كوفيد-١٩ على اقتصاديات العالم (عبدالرحمن -٢٠٢٠- -٣١٠) فقد اعلنت لجنة بازل عن اجراءاتها بخصوص تخفيض تداعيات الجائحة على القطاع المصرفي حيث شملت تأجيل تاريخ تنفيذ معايير (بازل ٣) والاصلاحات (بازل IV) في منطقة متطلبات رأس المال لغاية كانون الثاني لعام ٢٠٢٣ ، كما تم السماح أيضاً بخصوص التعديلات للاطار الجديد لمخاطر السيولة ومتطلبات الافصاح ضمن الدعامة الثالثة، في حين تم تأجيل تطبيق متطلبات المصارف الدولية المهمة نظامياً لغاية ٢٠٢٢ (White paper Banking&Financialservice,2022:1-2)، وقد أصدر اتحاد المصارف العربية (Union of Arab Banks) توصيات للبنوك والمصارف لمواجهة تداعيات الأزمة تحت عنوان: بازل تُؤجل تنفيذ متطلبات المعيار ٣ حتى كانون الثاني ٢٠٢٣ (اتحاد المصارف العربية ٢٠٢١)، إنَّ الأسباب الجوهرية للتأجيل تأتي لمنح المصارف والجهات الرقابية مساحة كافية للاستجابة للأزمة الناجمة عن الجائحة، الأمر الذي خفف من قيود رأس المال التي قد تواجهها بعض المصارف وتحرير قدرة تشغيلية فضلاً عن التحديات التي

واجهت المصارف مع ازدياد (الزبائن المتعثرين) وزيادة مخصصات خسائر القروض وتراجع معدلات الربحية (علي وعلي، ٢٠٢٠: ٧١-٨٨)

وإنّ معايير (بازل III) أظهرت استجابة لأوجه القصور في التنظيم المالي التي كشفت عنها الأزمة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨. إنّ الهدف الرئيسي لـ (بازل III) وإصلاحاتها (بازل IV) هو تعزيز متطلبات رأس المال المصرفي من خلال زيادة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وحياسة الأصول السائلة عالية الجودة فضلاً عن تقليل الرافعة المالية للمصارف وإنّ الإصلاحات ذات الأبعاد المختلفة التي اعتمدتها (بازل IV) لضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي. أنّ المتانة والاستقرار المالي المنشود يُقصد به التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي والاقتصادي مما يعني غياب الاضطرابات، أي استخدام الموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية وعلى النقيض من ذلك فعدم الاستقرار المالي (Financial Instability) كما عرفه صندوق النقد الدولي (IMF) بأنّه الفترات التي تُعاني منه الأوراق المالية والتي تتحول الى اضطرابات وتضعف قابلية النظام المالي على تقديم خدمات الدفع الى السعر ومخاطر التمويل وتخصيص الائتمان والسيولة ومن المحتمل أن يؤدي الى انخفاض النشاط الحقيقي في الاقتصاد.

وإنّ من أهم أهداف الاستقرار المالي هو التقليل من المخاطر النظامية التي ظهرت أهميتها مع تكرار الأزمات المالية، فعلى وفق صندوق النقد الدولي يعرف المخاطر النظامية على أنها مخاطر توقف عملية توافر الخدمات المالية الناتجة عن تعطل احد أو كل قطاعات النظام المالي (نبيل، ٢٠١٢، ٢٠٠٠)

و يكاد يكون أحد أهم متطلبات تحقيق الاستقرار المالي الحاجة الى دوراً فاعلاً لأجهزة الرقابة في تقرير مدى توافر مقومات لاستمرارها وتحديد المعالجات التصحيحية اللازمة بما في ذلك تحديد احتياجاتها من رأس المال على أساس تخفيضات قيم الأصول المتوقعة، فضلاً عن تحديد مجموعة متسقة من المعايير وتوضيح أجهزة الرقابة نوع رأس المال والمخاطر والاجراءات والسياسات على صعيد المخاطر في كيفية تحديدها وقياسها.

٢. ٣- معيار IFRS9 وتوافقه مع متطلبات معايير لجنة بازل IV

اصدرت لجنة بازل IV كمعايير تنظيمية دولية للرقابة المصرفية (الاصلاحات النهائية للممارسات الدولية الجيدة لادارة المخاطر الائتمانية) و اضافت نماذج لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وبما يتوافق مع ظروفات معيار التقرير الدولي الادوات المالية (IFRS9) مع التركيز على احتساب المخصصات لمواجهة خسائر اضمحلال الاصول المستقبلية وانعكاس تاثيرها على المحفظة الاستثمارية لضمان سلامة المراكز المالية للمؤسسات المصرفية (Deloitte,2015,PWC,2016) ومن حيث التوافق المشترك بين (IFRS) و (Basa IV) بين (Novorty2016) التوافق من خلال الدعامات الثلاث لمعايير بازل ، فمن حيث دعامة متطلبات راس المال التنظيمي والدعامة الثانية الرقابة الاشرافية والدعامة الثالثة انضباط السوق ، حيث تستخدم مخصصات خسائر القروض كاسلوب لاحتساب راس المال والملاءة المالية فضلا عن ان الجهات الرقابة والاشرافية تقوم بالمراقبة والتحقق من ادارة المخاطر الائتمانية ووضع الضوابط لها وتقييم كفاية مخصصات القروض للتصدي للخسائر الائتمانية المتوقعة ، فضلا على ان المعالجات المحاسبية لمخصصات خسائر القروض تترجم التوافق مع متطلبات الدعامة الثالثة انضباط السوق بما تحققه من شفافية (Novotry,2016,13).

لقد اكد معيار IFRS9 على منهج الخسارة المتوقعة الذي يعترف بخسائر القروض المتوقعة تحسبا لاي خسارة مستقبلية ، اي اظهار الجوهر الاقتصادي لخسائر القروض خلال الفترات الزمنية وليس الانية (Novoty-Farkas,2016,198) ان المنافع المتأتية من توافق معيار IFRS9 ومعيار بازل IV لاغراض القياس والتقييم المحاسبي لاغراض حساب المخاطر الائتمانية فضلا ماتم تقديمه من نماذج لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) وتكوين المخصصات لمواجهةها (Farkas,2016,11) فضلا عن تعزيز جودة الافصاح خصوصا بما قدم من متطلبات في ظل معيار (IFRS7) و (IFRS9) والدعامة الثالثة انضباط السوق

وتم تحديد مجالات التوافق بين متطلبات معيار IFRS9 ومعيار بازل IV ،
وما صدره البنك المركزي العراقي بتعليماته الصادرة بالتالي :-

٢. ٣. ١- الدعامة الاولى :- متطلبات راس المال

قامت لجنة بازل وفي ضوء التحسينات والاصلاحات باصدار معايير بازل IV وجاءت لتتوافق مع اصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار IFRS9 فعلى المصارف وفق ذلك اجراء التسويات المحاسبية اللازمة المدرجة بالتقارير المالية بخصوص احتساب مدى كفاية راس المال حيث تعتمد الجهات الرقابية والتنظيمية على استخدام القيم المحاسبية كمدخلات لحساب راس المال التنظيمي ، وقد اتفقت الجهتين بادخال مجموعة من التعديلات لتتواءم مع متطلبات تطبيق معيار IFRS9 ابرز هذه التعديلات تحديد نماذج موضوعية تركز على المنهج المعياري لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرا ، واتفقت الجهتان على مفردات المدخلات الاساسية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وهي احتمالية التعثر (PD) وقيمة المديونية عند التعثر (EAD) ومعدل الخسارة عند التعثر (LGD) فضلا عن دقة تحديد مخصصات خسائر القروض التي ترتبط مباشرة بحساب معدل كفاية راس المال (Atata,2016,11) (شحادة،2019،985).

٢. ٣. ٢-الدعامة الثانية :- الرقابة الاشرافية

على وفق ما قدمته لجنة بازل بخصوص الرقابة الاشرافية من طروحات فانها تسهم في تعزيز الرقابة المستمرة من خلال ما يقدمه المصرف من تقارير الى (البنك المركزي) لتقييم مدى التزام المصارف بتحديد نسبة راس المال او المخصصات للخسائر المتوقعة على وفق معيار (IFRS9) يعتمد على البيانات التي تم اعدادها على وفق النماذج الداخلية الخاصة بمخاطر الائتمان ، فضلا على ان الجهات الاشرافية تقوم بالمتابعة المستمرة واعطاء الانذار المبكر بالقروض المتعثرة وتصنيفها ضمن محفظة القروض المصرفية المتعثرة وصحة تقدير المخصصات لتجنب الخسائر المتوقعة (BCBS,2015,)

٢. ٣. ٣-الدعامة الثالثة :- انضباط السوق

وقد شددت على افصاح اكثر واوسع في تقارير المصارف فضلا عن التركيز على متطلبات الافصاح بما يخص عمليات التوريق مما يعطي صورة واضحة واكثر شمولاً لمخاطر المصارف (اسماعيل ، 2021،87)، ونجد ان معيار IFRS7 والذي يتعلق بلافصاح عن الادوات المالية والمخاطر الناتجة عن التعامل بها حيث يهدف الى تعزيز مستوى الشفافية في عملية القياس والافصاح (IFRS7).

ويورد الباحثون التحولات التي افرزتها الهيئات لجنة معايير المحاسبة الدولية باصدارها معيار IFRS9 و لجنة بازل باقرارها الاصلاحات الرئيسية لبازل IV في جدول (٢)

جدول (٢)

التغيرات التي افرزتها IFRS9 وبازل IV

تحسين مناهج المعايير Improve Standardized Approaches	مناهج الاصلاح المتقدمة Overhaul Advanced Approaches
- تحسين المناهج المعتمدة بجعلها موحدة واكثر حساسية للمخاطر - مخاطر السوق باساليب متقدمة وعادلة وتزيد من الحساسية تجاه المخاطر وبشكل اكثر تفصيل - المخاطر التشغيلية على وفق " مؤشر الاعمال Business Indicator كديل للمخاطر التشغيلية - تتضمن مخاطر الائتمان بيانات اضافية لبعض فئات الاصول مثل (LVR) للرهون العقارية	- استبعاد بعض القروض التي تكون غير مؤهلة للحصول على ائتمان مع وضع مؤشرات دقيقة - ازالة خيار الانموذج الداخلي لراس مال المخاطر التشغيلية - ادخال بعض التغيرات على المخاطر التشغيلية - تعديل بالنماذج الداخلية لمخاطر السوق - استخدام (LCR) بدلا VAR من المعرضة للخطر
الرافعة المالية	الحد الأدنى للناتج Output floor
استحداث حد ادنى لنسبة الرافعة المالية المطبقة في المصارف العالمية ذات الاهمية النظامية ، وادخال عامل موازن Buffer للبنوك العالمية ذات الاهمية النظامية	الغاء العمل بالحد الأدنى لاتفاقية بازل I ، وان تحتسب الاصول المرجحة بالمخاطر باستخدام الاسلوب القياسي الموحد ، ويطلب من جميع البنوك الافصاح عن الاصول المرجحة بالمخاطر ونسب راس المال مراعاة للحد الأدنى من Floor output

المصدر: Financial Services Forum,2016, Shifting sands in Banking Regulations

Basel 4 & IFRS 9

تأسيساً لما تقدم فإن المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS9 ومعايير (بازل IV) هما مبادرتان تنظيميتان ستغيران الأسلوب الذي يحسب على وفقه المصارف لرأس المال التنظيمي ومخصصات خسائر الائتمان، فمعايير (IV) تُغطي مخاطر السوق ومخاطر سعر الفائدة والمخاطر التشغيلية، ومعايير ٩ يُحدد الكيفية التي تستطيع المصارف من تحديد مخصصات خسائر القروض اعتباراً من ٢٠١٨، ويمكن عرض التغيرات التي ستطرأ على معيار IFRS9 وبازل بالجدول (٣).

جدول (٣) ملخص التغيرات التي طرأت على IFRS9 وبازل ٤

بازل ٤		IFRS9	
الموضوع	التغيرات	الموضوع	التغيرات
الاستقرار المالي	إدخال نسب الرافعة المالية و (Capital Floors)	التطلعات المستقبلية	ازدياد المخصصات للمخاطر الائتمانية المتوقعة المستقبلية
الشفافية والافصاح	عمليات افصاح وشفافية أعلى على مستوى الأسواق المالية	تحسين الافصاح	زيادة جودة الافصاح كمياً ونوعياً في القوائم المالية
المقارنة	تحسين القابلية للمقارنة بتحديد النماذج المستخدمة	التكامل مع إدارة المخاطر	التوافق مع ممارسات إدارة الائتمان في المصرف
النماذج	بسيطة ويكون الاهتمام بمعايير الحساسية للمخاطر		
السهولة	اعتماد المنهج (الأسلوب) الموحد		

المصدر: الباحثون بتصرف

٣- الاستجابة المهنية والاكاديمية لمعيار IFRS9 ، بازل IV في البيئة العراقية: برؤية تحليلية

٣. ١- الاستجابة لـ IFRS9

توافقت التعليمات الارشادية لاعداد القوائم المالية للمصارف وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 و الادوات المالية الصادر عن البنك المركزي العراقي ٢٠١٩ مع المتطلبات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية بخصوص تبني

المعيار في البيئة العراقية ، فيما يتعلق بأسس تصنيف ومحددات قياس ادوات الدين وحقوق الملكية وفقا لانموذج الاعمال كما في الجدول (٤)

الجدول رقم (٤)

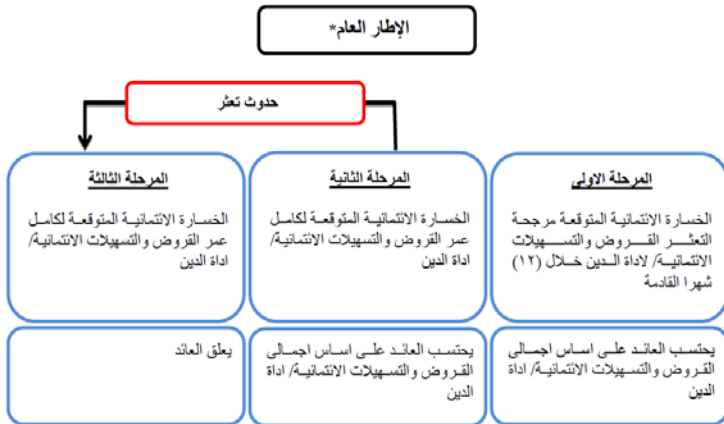
توافق تعليمات البنك المركزي مع معطيات IFRS9 بخصوص انموذج الاعمال

ت	الادوات المالية	نموذج العمل	الخصائص الأساسية
1	الادوات المالية بالتكلفة المطفأة	نموذج الاعمال للادوات المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية.	- الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالادوات المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في أصل مبلغ الاستثمار والعوائد. - البيع هو حادث عرضي استثنائي حصراً بالنسبة لهذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار كوجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الأداة المالية. - قلة حالات البيع من حيث الدورية والقيمة. - أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقتها مع متطلبات المعيار.
2	الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	نموذج الأعمال للادوات المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.	- كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج . - مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج الاعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية .
3	الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	نماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة ، إدارة الادوات المالية على أساس القيمة العادلة، تغطية التدفقات النقدية عن طريق البيع).	- يتم تصنيف الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر وذلك عندما يكون الغرض الاساسي منها هو بيعها. - هدف نموذج الأعمال المتاجرة بالاداة المالية وليس الاحتفاظ لتحصيل التدفقات النقدية. - تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج. - إدارة الادوات المالية بمعرفة الإدارة على أساس القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر تلافياً للتضارب المحاسبي.

فضلا عن التوافق في تصنيف الالتزامات المالية لمجموعتين رئيسيتين لأغراض القياس، على وفق التعليمات الارشادية فان ادراج ادوات الدين التي تخضع لقياس واحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والموضح في شكل (٢) والتي يجب ان يتم تحديث هذه العملية كاملة عند اعداد البيانات المالية المرحلية والختامية ، وتحديد طريقة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ، وقد نص المعيار (9) في الفقرة (B5.5.12) على امكانية اعتماد طرق خلاف (ECL) ولايوجد فيها احتمالية التعثر (PD%) كعنصر صريح للاحتساب وفقا

لطبيعة البيانات المتوفرة لدى المصارف مع الإشارة الى الانتماء الى عدم تحمل المصارف لجهود او تكاليف اضافية غير ضرورية ناتجة عن عمليات الاحتساب ، وقد اوضح المعيار طريقة معدل الخسائر الائتمانية (Credit Loss Rate Approach) والمبنية على البيانات التاريخية وتستبعد (PD%) ونصح بها البنك للمصارف المتوسطة والصغيرة لكونها لا تتطلب قدر من الدقة والمعلومات ولا تكاليف اضافية ، ويتولى مراقب الحسابات مسؤولية التحقق من صحة طرق الاحتساب المطبقة على الحسابات الناجمة عن النماذج ، الا ان المعيار IFRS9 قد اكد على ان هناك جهات خارجية اضافة الى مراقب الحسابات للتأكد من ذلك.

شكل (٢) المتطلبات الخسارة الائتمانية المتوقعة وفق توجيهات البنك المركزي العراقي



واسند البنك المركزي العراقي الى لجنة المخاطر ولجنة التدقيق باطلاع مجلس ادارة المصرف على كافة المعطيات لمساعدته في ممارسة دوره الاشرافي والتأكد من تطبيق معيار (IFRS9).

من السابق يتضح ان البنك المركزي قد اوكل مهمة التقييم الدوري لمدى الالتزام بالسياسات والاجراءات المتعلقة بتطبيق (IFRS9) في ضوء تعليمات البنك المركزي فيما يتعلق بالسياسات والاجراءات المعتمدة لتصنيف الموجودات المالية وتبويبها والالتزام بنماذج الاعمال المعتمدة لتصنيف حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والتعرض عند التعثر والخسارة في حالة التعثر (البنك المركزي ، 2018 ، 15-1) ، الى جهات داخلية وخارجية متمثلة بالبنك المركزي العراقي وفق تقارير مرسله له ومراقب الحسابات الخارجي ولجنة

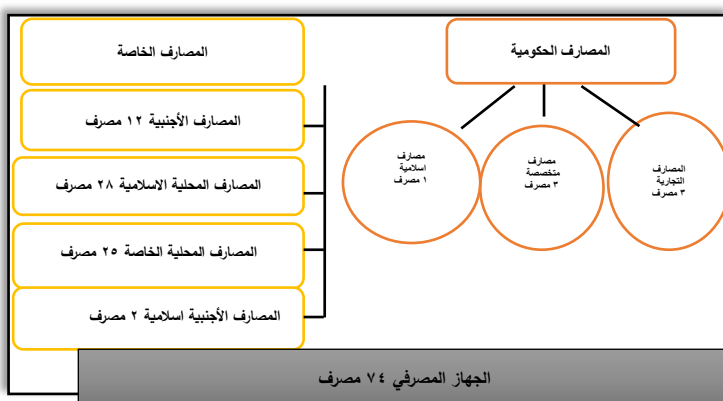
التدقيق ومجلس الادارة ، فضلا عن ان كل مجموعة من مخاطر الائتمان المتشابهة يتم تصنيف ادوات الدين طبقا لنظام التصنيف الداخلي للبنك يتم استخدامه التصنيف الائتماني الصادر عن احد الوكالات التصنيف الدولية-(S & P – Fitch – Capital intelligence – Moody's)

وقد حدد البنك المركزي العراقي المطالبات من الحكومات والبنوك المركزية حين يترجح المطالبات باوزان مخاطر تناسب مع التصنيف الائتماني الصادر من مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية.

٣. ٢_ الاستجابة لبازل IV



شكل (٣) هيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام ٢٠٢١



المصدر: اعداد الباحثون بتصرف

٣. ٣-الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العراقي في ظل التوافق بين معياري بازل IV ومعيار IFRS9

يعد الاستقرار المصرفي أحد ركائز الاستقرار المالي في دولة العراق بحكم حجم المؤشرات الفرعية للاستقرار المالي المصرفي من أجمالي المؤشرات التجميعية للاستقرار المالي والتي يتضمن (مؤشر الاقتصاد الكلي ورأس المال والأوراق المالية)، حيث يشمل مؤشر الاستقرار المالي المصرفي ٥٣% من اجمالي مؤشرات الاستقرار المالي، ويتضمن المؤشرات الفرعية التالية:

- ١- نسبة كفاية رأس المال. ٢- نسبة الديون غير العاملة الى اجمالي الديون. ٣-
- نسبة صافي الديون غير العاملة الى رأس المال. ٤- نسبة تغطية المخصصات. ٥-
- نسبة الاصول السائلة الى الالتزامات السائلة. ٦- نسبة اجمالي الديون الى اجمالي ودائع الزبائن. ٧- نسبة العائد على الاصول. ٨- نسبة العائد على حقوق الملكية.
- ٩- نسبة اجمالي المصروفات من غير الفوائد الى اجمالي الدخل. ١٠- نسبة هامش الفائدة الى اجمالي الدخل.

إنَّ تحقيق الاستقرار المالي في البيئة العراقية يحتاج الى التركيز وبصورة أكثر شمولية على القطاع المصرفي وسنستعرض أهم المؤشرات الواردة في تقرير الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي العراقي/ دائرة الاحصاء والأبحاث/ قسم الاحصاءات النقدية والمالية لعام ٢٠٢١ والتي تخص القطاع المصرفي:

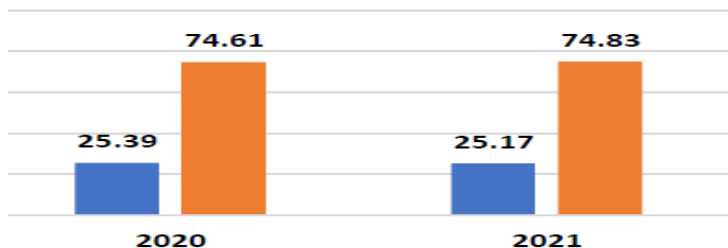
٣. ٣. ١- شهد مؤشر الاستقرار المالي المصرفي كأحد المؤشرات الفرعية للمؤشر التجميعي للاستقرار المالي تقلبات (٢٠١٥-٢٠٢١) حيث انخفضت القيمة الترجيحية لتصل الى (0.253) عام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠ حيث كانت (0.289).

٣. ٣. ٢- كفاية رأس المال: تعد العلاقة بين كفاية رأس المال ومؤشر الاستقرار المالي علاقة طردية، وعلى وفق توجهات البنك المركزي العراقي نحو تبني معايير بازل، ومنها الاصلاحات التي أصدرتها بازل IV والتعليمات الصادر من قبل البنك المركزي العراقي بخصوص ضوابط كفاية رأس المال عام ٢٠١٨ حيث تسير

المصارف العراقية بخطى متسارعة لتطبيق بازل IV والمعيار الدولي للتقرير المالي IFRS9.

حيث أنه انعكس عن القيمة الترحيحية لمؤشر كفاية رأس المال لعام ٢٠٢١ معدلاً مقداره (0.003) بعدما كانت (0.000) عام ٢٠٢٠، حيث حدد البنك المركزي العراقي الحد الأدنى (١٢%) للمصارف وحددته بازل IV ب (10.5%) وهذا ما يجعل المصارف العراقية تتميز بالملاءة العالية ، ونتيجة ارتفاع أعداد المصارف الخاصة فضلاً عن التزام المصارف الخاصة برفع رأس مالها الى ٢٥٠ مليار دينار عراقي والمصارف الأجنبية ٥٠ مليون دولار ، يُوضّح الشكل نسبة رأس مال المصارف الخاصة نسبة الى إجمالي رأس مال القطاع المصرفي العراقي لعام ٢٠٢١

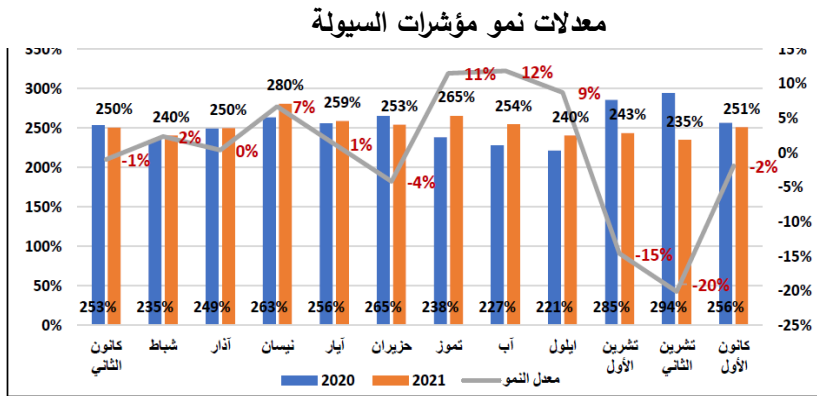
شكل (٤) راس مال المصارف الخاصة الى اجمالي رروس الاموال



وان هذا المؤشر يعكس انخفاضاً كبيراً في المخاطر التي تواجهها المصارف الخاصة في البيئة العراقية نتيجة استجابة العدد الأكبر من المصارف الخاصة لتوجهات البنك المركزي وقد ارتفعت رروس امولها لتصل الى ١٣.٤ ترليون دينار عام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠ والذي بلغ ١٢.٦ ترليون دينار.

٣. ٣. ٣- السيولة: يُعد مؤشر السيولة أحد المؤشرات الفرعية لمؤشر الاستقرار المالي ويُمثل نسبة الأموال السائلة الى الالتزامات قصيرة الأجل. أمّا نسبة تغطية السيولة للمصارف الخاصة في ٢٠٢١ فقد بلغت قيمتها ٢٨٠ % في نيسان من عام ٢٠٢١ وادنى نسبة ٢٣٥ في شهر تشرين الثاني ويعود السبب وعلى وفق تعليمات البنك المركزي العراقي والمستندة الى معايير بازل IV أن تحتفظ ب (١٠%) من خصومها على شكل أصول سائلة عالية النوعية ، وكما في شكل (٥)

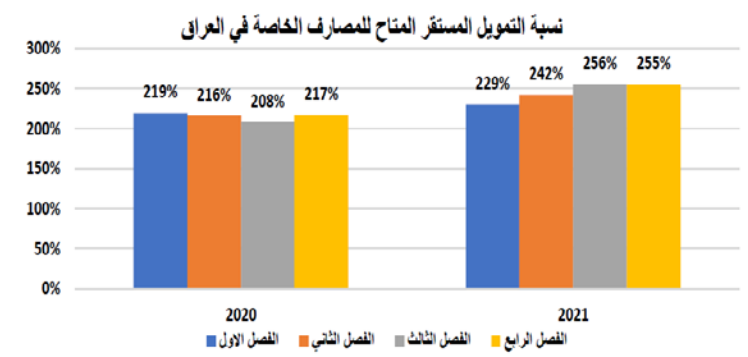
شكل (٥)



اما نسبة صافي التمويل المستقر المتاح NSFR حيث تعكس هذه النسبة قدرة المصرف على توفير السيولة اللازمة لمواجهة التزاماته في الأجل المتوسط، وحددت بازل بالانتقل عن نسبة ١٠٠%. أما نسبة صافي التمويل المستقر المتاح للمصارف الخاصة في عام ٢٠٢١ فقد تراوحت قيمتها بين ٢٥٦ % و ٢٢٩ % وكما في

الشكل (٦)

الشكل (٦)



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة مراقبة الصيرفة.

ان استخدامات الأموال على صافي مصادر التمويل والنتيجة يجب ان تكون أقل من ١٠٠%، وقد ألزم البنك المركزي ولتعزيز الشفافية والافصاح باستكمال تقرير السيولة لتسهيل مراقبة السيولة بفاعلية واتخاذ الاجراءات اللازمة عند ظهور دلائل تُنبئ

بحدوث مشكلات في السيولة، وقد تم العمل بنسبة تغطية السيولة (LCR) في ٢٠١٩ ونسبة صافي مصادر التمويل المستقرة (NSFR) في عام ٢٠١٠ حيث أنّ هذه الأخيرة تُستخدم لقياس نسبة السيولة في المدى المتوسط و الطويل لتوافر موارد سائلة مستقرة للمصرف وقد حددت لجنة بازل هذه النسبة بما لا يقل عن ١٠٠% التي تُمثل مصادر التمويل لدى المصرف وقد حقق صافي التمويل المستقر للجهاز المصرفي نسبة عالية عام ٢٠٢١ بلغت ٢٨٨% وهي نسبة أعلى مما حددها بازل IV فضلاً عن اعتماد المصارف محاسبة التحوط وفق المعيار الدولي IFRS9

٣. ٣. ٤- مؤشّر جودة الأصول ومؤشّر الربحية انخفض من 0.150 و 0.139 عام ٢٠٢٠ توالياً الى 0.128 و 0.119 عام ٢٠٢١ على التوالي ، لكن هذا لم يؤثر نظراً لارتفاع مؤشّر جودة السيولة. فجودة الأصول مؤشّر ذو علاقة عكسية بالاستقرار المالي المصرفي فهو يتضمن الديون غير العاملة على إجمالي الديون وصافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات على قاعدة رأس المال ونسبة التغطية التي تتميز بعلاقة طردية مع الاستقرار المالي المصرفي.

٣. ٣. ٥- قياس مخاطر الائتمان وعلى وفق مؤشرات بازل IV باعتماد المنهجين المعياري والمنهج القائم على التعيين الذاتي لعام ٢٠١٧ ، وتؤكد متطلبات البنك المركزي العراقي على أن القياس يكون على وفق التصنيفات الائتمانية الصادرة عن المؤسسات الدولية (ستاندرز بورز ، موديز ، فitch) وغيرها، وقد وجه البنك المركزي العراقي المصارف الخاصة على ضرورة حصول المصارف على التصنيفات الائتمانية الدولية وقد حققت بعضها المصارف العراقية تقريباً (١٥) مصرفاً حسب اعلان البنك المركزي العراقي في الموقع الرسمي للبنك المركزي دون الاشارة الى أسماء هذه المصارف وبالرجوع الى الموقع الرسمي للتصنيفات الائتمانية لـ (فitch) و (موديز) كانت تصنيفات المصارف العراقية الخاصة ضعيفة نسبياً.

٣. ٤- اختبار التوافق بين معياري IFRS9 وبازل IV في البيئة العراقية وانعكاسه على الاستقرار المالي المصرفي

لغرض اختبار التوافق بين معياري IFRS وبازل IV في البيئة العراقية وانعكاسه على الاستقرار المالي ووفق تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠٢١ سيتم اختباره على أحد المصارف العراقية وهو مصرف المنصور وكالتالي:

الفقرة	متطلبات بازل IV	متطلبات البنك المركزي	متطلبات IFRS9	مصرف المنصور	
				بازل IV	IFRS9
مكونات رأس المال المصرفي	٢٠١٣	٢٠١٧	٢٠١٩	مطبق ٢٠١٨	مطبق ٢٠١٧ للسنة الثالثة
معدل كفاية رأس المال	%١٠.٥ فأكثر	%١٢ فأكثر	----	%111.61	----
المخاطر التي تم تغطيتها	السوق التشغيل الائتمان	السوق التشغيل الائتمان		مطبق	ح/ تخصيصات لمواجهة التغيرات في الخسائر الائتمانية ح/ المخاطر التشغيلية مصنفة الى ٧ مخاطر ح/ احتساب المخصصات والاجراءات الائتمانية
قياس مخاطر الائتمان	منهم المعياري ذات المنهج القائم على التجميع الذاتي	التصنيفات الدولية S&P و Fitch وغيرها		المعياري و القائم على التجميع الذاتي	المعالجات المحاسبية ذات الصلة مطبق
مخاطر التشغيل	الأسلوب المعياري (SA)	الأسلوب المعياري (SA)		(SA) (ORS) ومتطلبات الرأسمالية المقابلة مخاطر التشغيل	المعالجات المحاسبية ذات الصلة مطبق
مؤشرات السيولة LCR	%١٠٠	%٨٠ حتى تصل الى %١٠٠		%١٠٥	١

من الجدول السابق يتضح ان مصرف المنصور يعتبر أحد المصارف العراقية الخاصة الذي التزم بتطبيق معايير بازل IV و IFRS9 وأنَّ التوافق ما بين المعيارين قد انعكس من خلال الاجراءات والامتثال للتعليمات والضوابط الصادرة من البنك المركزي العراقي وعلى وفق ذلك تم قبول فرضية البحث

٤- الاستنتاجات والتوصيات

٤.١- الاستنتاجات

خرج البحث بجملة من الاستنتاجات من ابرزها :-

١. امتثال المصارف العراقية بتطبيق التعليمات والارشاد والضوابط التنظيمية والمحاسبة الدولية والمحلية في القطاع المصرفي انعكس على الاستقرار المالي المصرفي

٢. معيار كفاية راس المال وفق متطلبات الاصلاحات الرئسية لبازل IV والذي الزم تطبيقها البنك المركزي العراقي ٢٠١٩ حققت خط دفاع قوي وحسن من الازمات المالية

٣. هناك تناغم وتوافق بين معياري بازل IV ومعيار الادوات المالية في مناطق عدة كمحددات قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة التي حددها معيار (٩) وتوافق مع هذا المنهج المعياري والداخلي لتعزيز دقة القياس والافصاح عن المخاطر غير الائتمانية ووقاية ذلك من خلال المخصصات

٤. تلتزم المصارف العراقية ومنهم عينة البحث مصرف المنصور الاهلي بمتطلبات المعيارين المشار اليهم انفا مما انعكس اجمالاً على تحقيق الاستقرار المالي المصرفي

٤. ٢-التوصيات

١. قيام البنك المركزي العراقي باعدادالدورات التدريبية الخاصة بكيفية التعامل المحاسبي بتطبيق المعيارين موضوع البحث ومعالجة المعوقات التي تجابه التطبيق

٢. تفعيل دور لجان التدقيق في متابعة حيثيات تطبيق المعيارين

٣. معالجة البنك المركزي لاسباب ضعف التصنيف

المصادر

اولاً:- التقارير والنشرات والتعليمات

١- التقرير المالي / الحسابات الخنامية لمصرف المنصور للاستثمار لعام ٢٠٢١ -

منشور على موقع المصرف الرئيسي <http://www.mans.org>

٢- التعليمات الارشادية لاعداد القوائم المالية للمصارف تطبيق معيار (IFRS9)

في ٢٠١٩/١/١ صادر من البنك المركزي العراقي - منشور على الموقع الرسمي

للبنك www.ebi.org

٣- تعليمات تطبيق كفاية راس المال لبازل III صادر عن البنك المركزي العراقي

٢٠١٨ - منشور على الموقع الرسمي للبنك.

٤- تقريرالاستقرار النقدي و المالي / البنك المركزي العراقي ، تقريرالاستقرار المالي

لعام ٢٠٢١ ، Financial-stability

- ٥- تقرير الاستقرار المالي العربي ٢٠٢١ ، صادر عن صندوق النقد العربي ، متاح على الانترنت الموقع الرسمي النقد الدولي.
- ثانياً:- الدوريات والمقالات والنشرات والمؤتمرات
- ١- الباوي ، حسنين ، ٢٠٢٢ ، (تأثير تبني معياري الدولي للابلاغ المالي IFRS9 وكفاية راس المال وفق بزل III على جودة الارباح في المصارف العراقية الخاصة ، رسالة دكتوراه محاسبة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد.
- ٢- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، ٢٠٢١ ، اثار انتشار فيروس كورونا - كوفيد - ١٩ على اعداد القوائم المالية ومراجعتها .
- ٣- حسانين ، بهانة ، ٢٠٢٢ ، اثر تطبيق المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية ٩ على مستوى المخاطر الائتمان بالبنوك التجارية - مجلة الدراسات التجارية المعاصرة لعدد ١٣. الجزء الاول
- ٤- حمود ، مازن ، ٢٠٢٠ ، تأثير كورونا المستجد على القطاع المصرفي ،مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد ٤٧٩ ، ايار .
- ٥- ذكر الله ، احمد ، ٢٠٢١ ، (التحديات التي تواجه البنوك المركزية واستقلاليتها في اعقاب ازمة كورونا ، المعهد العربي للدراسات.
- ٦- شحاتة ، محمد ، ٢٠١٩ ، انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معياري IFRS9 وبازل III على تصنيف محفظة القروض المصرفية مع دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية ، مجلة الفكر المحاسبي ، مصر .

٧- عبد الرحمن ، نجلاء ، ٢٠٢٠ ، (اثر التحديات المالية على البنوك لمواجهة متطلبات بازل IV) دراسة مطبقة على البنك الاهلي التجاري في المملكة العربية السعودية - مجلة رما.

٨- علي محبوب، وعلي سنوسي ، ٢٠٢٠ ، تداعيات جائحة كورونا في تأجيل مقررات بازل III ، (مجلة التكامل الاقتصادي) المجلد ٨ ، العدد ٣ ، ص ص ٧١-٨٨ ، الجزائر .

٩- منشورات اتحاد المصارف العربية ، ٢٠٢١ ، بازل تؤجل تنفيذ فعاليات معيار بازل III حتى يناير ٢٠٢٢- تقرير توصيات للبنوك والمصارف المركزية لمواجهة تداعيات الازمة.

١٠- ميشيل - بهوري ، ٢٠١٨ (مقترحات اتفاقية بازل III للوقاية من الازمات البنكية لتعزيز استقرار النظام المالي في ظل الاطار العالمي الجديد) ، مجلة اقتصاديات المال والاعمال ، العدد السابع / سبتمبر.

١١- يعقوب ، ابتهاج اسماعيل وباقر ، جنان ، ٢٠١٧ ، (اطارمقترح للابلاغ المالي وفق الممارسات المحاسبية الدولية للمصارف لدعم الاصلاح المالي - دراسة تحليلية) ، الامعة الاهلية كلية شط العرب وجامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد.

١٢- يعقوب ، ابتهاج اسماعيل وباقر ، جنان ، ٢٠٢١ ، (تقييم امكانية تطبيق معيار IFRS9 في البيئة العراقية وفق تحليل swot) بحث تطبيقي ، العدد السابع / السنة الثانية / كانون الثاني - يناير ٢٠٢١ ، مجلة المحاسب القانوني ، العدد السابع ، السنة الثانية.

المصادر الاجنبية

1-BcBs(2017),Gudance on Account for Expected credit Losses

- 2-BcBs, 2021,Implementation of Baselstandards:Final rules,policy statement, Bank of England.
- 3-DeloiHE, 2015,(Fourth global IFRS Banking survey Ready to land),NO.1.June.
- 4- For .Ka,s,s, 2016,(The impact of loan loss provision on bank capital requirments) , Journal of financial.
- 5- Huajiau,S,2017,EBF Sumary on Basel IV in Europe, Eurppean Banking Federation.
- 6-Novorty, S, 2016(Arating migration model for loss.Provisions).http.Env.org0
- 7- Oyetade,Jon.J.T.Coute, 2021,(Basel(IV) capital requirements& the performance of commercial banks in Africa), Jounal of Banking Regulation.
- 8- PW,Finalized Gudance Document Concerning the Implementation of BaselIII .2016
- 9-Robert smith,the Final countdown,The Bestcommttee's2023implemenation,COHea KPMG in UK.
- 10- Schieider,S,BBOYI.T,L.Stue,Basel IV what's.
- 11-Shifting sandi in Banking Reguiations Basel4 & IFRS9 , Financial services.

12-VOB,Josey.(The consequences of Basel(IV) quantitative impact study) 2018. VOB German public bank.

13-White paper Banring& Financial services , Global / wed 7/2021 , (Accessing Basel III SCRA data :A sharper Focus on credit risk.

دور تقارير الاستدامة في تطوير مخرجات النظام المحاسبي في المصارف العراقية
على وفق GRI, SASB - نموذج مقترح

The Role Of Sustainability Reports In Developing The Outputs Of The Accounting System In Iraqi Banks According To GRI, SASB - Suggested Model

أ.د. لقمان محمد ايوب الدباغ م.م. رافي نزار جميل

جامعة الموصل

كلية الادارة والاقتصاد / قسم المحاسبة

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

هدف البحث الى تسليط الضوء على التوجهات الحديثة للمصارف الاقليمية والعالمية فيما يخص تبني تقارير الاستدامة وفق معايير (GRI , SASB) ، وكيفية الافصاح عنها ضمن مخرجات النظام المحاسبي ، حيث استعرض الباحثان تجارب عدد من المصارف الاقليمية عدد (٦) وبعض تجارب المصارف العالمية عدد (٦) في تطبيق هذه المعايير ،، وعمل الباحثان على صياغة نموذج مقترح لمحتويات تقارير الاستدامة وفق معايير GRI , SASB للمصارف التجارية العراقية ، وخرج الباحثان بعدة نتائج اهمها ، هناك اهمية لكل من (GRI , SASB) في الصناعة المصرفية. اما اهم المقترحات ،



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٦٧-١٠٠

فكانت ضرورة قيام الجهات المختصة بالصناعة المصرفية (البنك المركزي) بتعزيز وعي العاملين في المصارف بهذه المعايير (SASB ,GRI) وبيان أهميتها في تنمية وتطوير العمل المصرفي من خلال نشرات ومواد اعلانية وكذلك برامج توعية تتبثق من خلال القنوات الخاصة بها ، وإنشاء وحدات خاصة داخل المصارف معنية بأمور التنمية المستدامة ومسؤولة عن اصدار تقارير خاصة بها ترفق مع التقارير المالية متماشية واتجاهات المصارف العالمية، وضرورة الزام المصارف باصدار تقارير استدامة وفق معايير دولية معتمدة من خلال تشريع قوانين او تعليمات خاصة بذلك كلما لزم الامر .

الكلمات المفتاحية : تقارير الاستدامة ، SASB , GRI ، المصارف العراقية .

Abstract

The aim of the research is to shed light on the recent trends of regional and a global banks regarding the adoption of sustainability reports according to (SASB, GRI) standards, and how to disclose them within the outputs of the accounting system. The researchers reviewed the experiences of a number of (6) regional banks and some experiences of banks International number (6) in applying these standards, and the researchers worked on formulating a proposed model for the contents of sustainability reports in accordance with the standards of the GRI and SASB for Iraqi commercial banks, and the researchers came up with several results, the most important of which is that there is importance for each of the GRI, (SASB) As for the most important proposals, it was the necessity for the concerned authorities in the banking industry (Central Bank) to enhance the awareness of bank employees about these standards (SASB,GRI) and to indicate their importance in the development and development of banking work through publications and materials Advertising as well as awareness programs that emerge through their own channels, and the establishment of special units within banks concerned with sustainable development matters and responsible for issuing their own reports to be attached with financial reports in line with global banks trends, and the need to

compel banks to issue sustainability reports and According to approved international standards through the enactment of laws or special instructions for this whenever necessary.

Keywords: Sustainability Reports, SASB, GRI, Iraqi Banks .

المقدمة

تتجه معظم المؤسسات الإقليمية والعالمية في عالمنا اليوم الى الاهتمام بالافصاح الطوعي او الالزامي عن مواضيع الاستدامة ، وللمصارف بأنواعها كأحد هذه المؤسسات الحيوية دوراً رئيساً في تحقيق هذا الهدف من خلال مساهمتها الفعالة في الأنشطة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية ولتحقيق ذلك ينبغي ان تكون هذه المساهمة ضمن الإطار الذي يتماشى والاتجاهات الدولية الحديثة ، وقد تعلق الأمر بالعمل المحاسبي المصرفي ومايشمله من (خصائص ، أهداف ، تطبيقات القياس والإفصاح ، تنظيم مهنة .. الخ)، فمن الضروري ان يتكيف أو يوائم مع ماتم طرحه من معايير استدامة ومنها (SASB) الصادرة عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة الأمريكي التي خص جزء منها عن كيفية التقرير عن الاستدامة في المصارف ومعايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI) التي تنص على قيام المنظمة بتقديم تقارير علنية عن آثارها الاقتصادية/أو البيئية، و/أو الاجتماعية، ومن خلال هذه العملية تحدد المنظمة آثارها المميّزة على الاقتصاد، و/أو البيئة، و/أو المجتمع، وتكشف عن هذه الآثار وفقاً لمعيار مقبول عالمياً. وفي هذا الصدد يسعى هذا البحث إلى المساهمة في تطوير مخرجات النظام المحاسبي في المصارف العراقية ومدى إمكانية تكيفه مع معايير الاستدامة العالمية ذات صلة وصولاً إلى صياغة انموذج ملائم لذلك وبطريقة التي تؤدي الى تعزيز العالمية للمصارف التي اصبحت ضرورة لكون النشاط المصرفي هو نشاط دولي وهذا ماكد عليه البنك المركزي العراقي في كتابه الموجه إلى المصارف كافة عام (٢٠١٦) ، إذ نص على عدة فقرات منها ان يتم البحث والاستشارة على أفضل نظم معلومات خاصة بالمصارف التي تسهل تطبيق المعايير المحاسبية ومعايير الإفصاح سواء بتطوير النظم الحالية أم اعتماد نظم

جديدة بما يؤمن احتياجات إدارة النشاط المصرفي بكفاءة وفاعلية كما ركز أيضاً على التدريب ونشر المعرفة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أكد البنك المركزي العراقي على ضرورة مساهمة المصارف العراقية في تعزيز التنمية المستدامة ضمن الخطة الاستراتيجية له ٢٠٢١-٢٠٢٣ .

١- المبحث الاول : منهجية البحث

١.١- مشكلة البحث

من الضروري أن يكون القطاع المصرفي منفتح على العالم بشكل كفوء وفعال ، وقدر تعلق الأمر بالنظام المحاسبي المعمول به في القطاع المصرفي العراقي الذي تم اعتماده منذ سنة (١٩٩٢) ، فلا بد من أن يكون لهذا النظام المحاسبي القدرة على التكيف مع معايير الاستدامة الدولية مثل SASB, GRI بالشكل الذي يجعله يحقق متطلبات دولية تنعكس على المجتمع إيجابياً بشكل عام من جهة وتجعل منه نظاماً يلبي حاجات ذلك المجتمع بشكل خاص من جهة أخرى ، ومن هذا المنطلق فإن مشكلة البحث تتمحور حول التساؤلات الآتية :

١- هل هناك أهمية لمعايير SASB, GRI في تطوير مخرجات النظام المحاسبي في المصارف ؟

٢- هل هناك اختلاف بين معايير SASB, GRI ؟

٣- هل من الممكن تطبيق معايير SASB, GRI معاً في المصارف ؟

٢.١- أهداف البحث

يهدف البحث إلى عرض معايير (SASB, GRI) ودورها في تعزيز مخرجات النظام المحاسبي في المصارف ، ويتفرع هذا الهدف إلى الآتي:

١. التعرف على ماهية وأهمية معايير SASB, GRI في المصارف.

٢. التعرف على نماذج تطبيق معايير SASB, GRI في بعض المصارف الاقليمية والعالمية .

٣. عرض نموذج مقترح لتطبيق معايير SASB, GRI في المصارف العراقية.

٣.١ - أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في انه يتناول احد المواضيع الحديثة المطروحة وتحديدًا في القطاع المصرفي للعلاقة بين المحاسبة ومصطلح التنمية المستدامة التي نتج عنها مصطلح الإبلاغ المتكامل (Integrated Reporting) بشقيه المالي وغير المالي من خلال تبني معايير الاستدامة الصادرة عن (GRI, SASB) والخاصة بالجزء الغير مالي منه " المستدام " ، وبالشكل الذي يُسهم في تطوير النظام المحاسبي لكي يتكيف مع هذه المعايير ويحقق المواءمة المحاسبية الدولية وصولاً الى تعزيز العالمية للمصارف ، وعليه يمكن توضيح أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية تعزيز المواءمة المحاسبية الدولية للقطاع المصرفي العراقي بصفته احد مصادر ديمومة حياة هذا القطاع وكيفية استمرار عمله في ظل التطورات الحديثة ويكمن تلخيص أهمية البحث بالآتي

١. بيان أهمية معايير GRI, SASB في المصارف بشكل عام .
٢. بيان أهمية الاستفادة من تجارب بعض المصارف الإقليمية والعالمية في مجال الإبلاغ المتكامل وخاصة الجزء المستدام منه وفق معايير GRI, SASB .
٣. الأهمية في تأكيد البنك المركزي العراقي على الاستمرار على اعداد الدراسات والبحوث التي تُسهم في تطوير المصارف العراقية وبالاخص عملية تطوير النظام المحاسبي الحالي وتبني معايير الاستدامة الدولية وصولاً إلى تعزيز عالمية هذا القطاع .
٤. الأهمية الخاصة بمعايير GRI, SASB كونها احد التوجهات الحديثة في المصارف في مجال مساهمتها في التنمية المستدامة بكافة مكوناتها " البيئية ، الاجتماعية ، الاقتصادية " .

٤.١ - فرضيات البحث

يقوم البحث بإطار ما يقدمه من تفسيرات باختبار الفرضيات الآتية :

١. هناك أهمية لمعايير GRI, SASB في تطوير مخرجات النظام المحاسبي في المصارف .

٢. هناك اختلاف بين معايير SASB,GRI .

٣. من الممكن تطبيق معايير GRI, SASB معاً في المصارف .

٥.١ - منهج البحث

تم استخدام المنهج الاستقرائي لتغطية الجانب النظري للبحث ، من خلال الرجوع إلى الوثائق الرسمية والرسائل والإطاريح والكتب والدوريات والمؤتمرات والندوات فضلاً عن المواقع الالكترونية فيما يخص موضوع الدراسة ، فضلاً عن استخدام المنهج التحليلي لتحليل التقارير السنوية لعينة من المصارف الإقليمية والعالمية ومحاولة تحديد أبرز المؤشرات الخاصة بها لمعايير GRI,SASB والوقوف على ما سوف يتوصل إليه البحث من نقاط يمكن الاستفادة منها في القطاع المصرفي العراقي

٦.١ - خطة البحث:

تم تقسيم البحث الى خمسة مباحث وكالاتي :

المبحث الاول : منهجية البحث .

المبحث الثاني : معايير GRI,SASB في المصارف .

المبحث الثالث : تجارب بعض المصارف الإقليمية والعالمية في تطبيق معايير GRI,SASB.

المبحث الرابع : انموذج مقترح لمحتويات تقارير الاستدامة في المصارف وفق معايير GRI,SASB

المبحث الخامس : الاستنتاجات والمقترحات .

٢- المبحث الثاني/ معايير GRI,SASB في المصارف

١.٢- لمحة عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB):

تم تأسيس مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) في عام "٢٠١١" ومقره في أمريكا - سان فرانسيسكو ، كاليفورنيا كمنظمة غير ربحية مستقلة لوضع المعايير. وكان ذلك من خلال المبادره التي اطلقها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). يتضمن هذا الهيكل مجلس إدارة ("مجلس الإدارة") ومجلس وضع المعايير ("مجلس المعايير" أو "SASB"). وباشر (SASB) عمله في (٤) اكتوبر (٢٠١٢) يقوم مجلس المعايير بتطوير معايير (SASB) وإصدارها والحفاظ عليها. يشرف مجلس إدارة المؤسسة على الاستراتيجية والشؤون المالية والعمليات الخاصة بالمنظمة بأكملها ، لا يشارك مجلس الإدارة في وضع المعايير ، ولكنه مسؤول عن الإشراف على امتثال مجلس المعايير لمتطلبات الإجراءات القانونية الواجبة في المؤسسة. على النحو المنصوص عليه في قواعد إجراءات (SASB) ، تتسم أنشطة وضع المعايير الخاصة بـ (SASB) بالشفافية وتتبع الإجراءات القانونية الواجبة ، بما في ذلك التشاور المكثف مع الشركات والمستثمرين والخبراء ذوي الصلة. يتم تمويل مؤسسة (SASB) من خلال مجموعة من المصادر ، بما في ذلك المساهمات من المؤسسات الخيرية والشركات والأفراد ، وكذلك من خلال بيع وترخيص المنشورات والمواد التعليمية وغيرها من المنتجات. لا تتلقى (SASB) أي تمويل حكومي ولا تنتمي إلى أي هيئة حكومية أو مجلس معايير المحاسبة المالية أو مجلس معايير المحاسبة الدولية أو أي هيئة أخرى تضع معايير المحاسبة المالية (Oshika,2013,2)

طور (SASB) مجموعة من "٧٧" معيارا حالية (٢٠١٨) بعد ان كانت "٧٩" في (٢٠١٧) وكان ذلك نتيجة لجمع بين الصناعات التي تحتوي على خصائص مماثلة مصنفة وفقاً لنظام تصنيف الصناعة المستدامة. يصف كل معيار (SASB) الصناعة التي هي موضوع المعيار حيث تمثل الـ "٧٧" معيار الحالية موزعة على

(١١) قطاع من ضمنها المصارف التجارية ، بما في ذلك أي افتراضات حول أنموذج الأعمال السائد وقطاعات الصناعة . تشمل معايير (SASB) ()
:(SASB,2018,3)

١.١.٢- موضوعات الإفصاح : مجموعة دنيا من موضوعات الإفصاح الخاصة بالصناعة من المحتمل بشكل معقول أن تشكل معلومات جوهرية ، ووصفًا موجزًا لكيفية تأثير الإدارة أو سوء إدارة كل موضوع على إنشاء القيمة للمؤسسة .

٢.١.٢- مقاييس المحاسبة : مجموعة من مقاييس المحاسبة الكمية و / أو النوعية تهدف إلى قياس الأداء في كل موضوع.

٣.١.٢- البروتوكولات التقنية : يكون كل مقياس محاسبة مصحوبًا ببروتوكول تقني يوفر إرشادات بشأن التعريفات والنطاق والتنفيذ والتجميع والعرض، وكلها تهدف إلى تشكيل معايير مناسبة لضمان الطرف الثالث.

٤.١.٢- مقاييس النشاط : مجموعة من المقاييس التي تحدد حجم أعمال الشركة وتهدف إلى استعمالها جنبًا إلى جنب مع المقاييس المحاسبية لتطبيع البيانات وتسهيل المقارنة.

٢.٢- لمحة عن محاسبة الاستدامة في المصارف التجارية وفقًا لـ (SASB)
تقبل المصارف التجارية الودائع وتقدم القروض للأفراد والشركات وكذلك تشارك في الإقراض للبنية التحتية والعقارات والمشاريع الأخرى ومن خلال توفير هذه الخدمات ، تؤدي الصناعة المصرفية دورًا أساسيًا في عمل الاقتصادات العالمية وفي تسهيل تحويل الموارد المالية استثمارات عديدة كما يحرك القطاع المصرفي حجم الودائع وجودة القروض المقدمة والبيئة الاقتصادية وأسعار الفائدة في بيئات مختلفة مع ملاحظة إمكانية وجود مخاطر ناتجة عن تلك العمليات. كما شهدت البيئة التنظيمية التي تحكم الصناعة المصرفية التجارية تغيرات كبيرة في أعقاب الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ ولا تزال تتطور إلى يومنا هذا. هذه الاتجاهات التنظيمية وغيرها لديها القدرة على التأثير على قيمة المساهمين وأداء الاستدامة على حد سواء، وهنا يجب على المصارف التجارية ذات الأنشطة العالمية إدارة اللوائح الجديدة في العديد من الولايات

القضائية التي من المتوقع ان تنشأ حالة من عدم اليقين التنظيمي لدى أصحاب المصالح والمجتمع كافة. (plessis,2015,2).

٣.٢ - ضوابط (SASB) في العمل المصرفي

صنف (SASB) الأنشطة الخاصة بالقطاع المالي (FN) (Financials) على وفق الآتي :

قد حدد مجلس معايير محاسبة الاستدامة الضوابط الآتية فيما يخص العمل المصرفي : (ثومير ، ٢٠٢٠ ، ٨٤):

- ١- الملاءمة لبيئة العمل المصرفي.
- ٢- الموضوعية في عرض البيانات وعدم التحيز.
- ٣- القابلية للقياس بطرق متسقة ومعقولة .
- ٤- اكتمال المعلومات المعروضة ومدى الاستفادة منها في اتخاذ القرارات من أصحاب المصالح.

ويرى (ثومير ، ٢٠٢٠) ان تلك المعايير والضوابط تمثل قيда اخلاقيا ومهنية على المصارف التجارية ، إذ تُحدد لها الإطار الذي ينبغي عليها ممارسة انشطتها وأعمالها التجارية في حدوده وتاخذ في حساباتها اعتبارات أخرى إلى جانب تعظيم الربح ، إذ عليها مسؤوليات تجاه الأطراف التي تتعامل معها والمجتمع الذي تعيش فيه ، والأمر في النهاية في صالح المجتمع (الكل يربح معاً) ، بما يؤدي إلى زيادة قدرتها على المنافسة والاستمرار على الامد الطويل .

وفيما يخص معايير المصارف التجارية (FC 101) فقد تم تصنيفها إلى الآتي :

- ١- امن البيانات (Customer Privacy & Data Security).
- ٢- الشمول المالي وبناء القدرات (Financial Inclusion & Capacity Building).

٣- دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل الائتمان (Incorporation of Environmental, Social, and Governance Factors in Credit Analysis)

٤- أخلاقيات العمل (Business Ethics).

٥- إدارة المخاطر النظامية (Systemic Risk Management).

والجدول (١) الاتي يوضح تفاصيل هذه المعايير :

الجدول (١) موضوعات الإفصاح عن الاستدامة والمقاييس المحاسبية للمصارف التجارية حسب معايير (SASB)

الموضوع	المقاييس المحاسبية	الفئة	وحدة القياس	الرمز
امن البيانات	- عدد خروقات البيانات - النسبة المئوية التي تتضمن معلومات التعريف الشخصية (PII) - عدد أصحاب الحسابات المتضررين	كمي	رقم + النسبة المئوية (%)	FN-CB-230a.1
	وصف نهج تحديد ومعالجة مخاطر أمن البيانات	للمناقشة والتحليل	غير محدد	FN-CB-230a.2
الشمول المالي وبناء القدرات (المالية)	(١) عدد و (٢) مبالغ القروض الممنوحة والمؤهلة للبرامج المصممة لتعزيز المشاريع الصغيرة ولتنمية المجتمع	كمي	رقم + عملة النقارير	FN-CB-240a.1
	(١) عدد و (٢) مبالغ القروض المتأخرة السداد والمؤهلة للبرامج المصممة لتعزيز المشاريع الصغيرة وتنمية المجتمع	كمي	رقم + عملة النقارير	FN-CB-240a.2
	عدد الحسابات الجديدة التي تفتح لأول مرة	كمي	رقم	FN-CB-240a.3
	عدد المشاركين في مبادرات محو الأمية المالية للعملاء الذين لا يتعاملون مع البنوك ، أو الذين يعانون من نقص في البنوك أو نقص الخدمات المصرفية	كمي	رقم	FN-CB-240a.4

الموضوع	المقاييس المحاسبية	الفئة	وحدة القياس	الرمز
دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل الائتمان	اجمالي القروض الائتماني التجارية والصناعية ، حسب الصناعة (غير الشمول المالي)	كمي	عملة التقرير	FN-CB-410a.1

	وصف نهج دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في تحليل الائتمان	للمناقشة والتحليل	غير محدد	FN-CB-410a.2
أخلاقيات العمل	إجمالي مبالغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية المرتبطة بالاحتيايل أو التداول من الداخل أو مكافحة الاحتيال أو السلوك المضاد للمنافسة أو التلاعب بالسوق أو سوء التصرف أو قوانين أو لوائح الصناعة المالية الأخرى ذات الصلة	كمي	عملة التقرير	FN-CB-510a.1
	وصف سياسات وإجراءات المبلغين عن المخالفات	للمناقشة والتحليل	غير محدد	FN-CB-510a.2
إدارة المخاطر النظامية	تسلسل ودرجة أهمية البنك عالميا (G-SIB) ، حسب الفئة	كمي	نقاط الأساس (bps)	FN-CB-550a.1
	وصف نهج دمج نتائج اختبارات الإجهاد الإلزامية والطوعية في تخطيط كفاية رأس المال ، واستراتيجية الشركة طويلة الأجل ، وأنشطة الأعمال الأخرى	للمناقشة والتحليل	غير محدد	FN-CB-550a.2

مقاييس النشاط للمصارف التجارية

مقاييس النشاط	الفئة	وحدة القياس	الرمز
(١) عدد و (٢) قيمة الحسابات الجارية والتوفير حسب القطاع: (أ) الشخصية و (ب) الأعمال التجارية الصغيرة	كمي	الرقم ، عملة التقارير	FN-CB-000.A
(١) عدد و (٢) القروض حسب القطاع: (أ) الشخصية ، (ب) الأعمال الصغيرة ، (ج) الشركات	كمي	الرقم ، عملة التقرير	FN-CB-000.B

الموضوع	المقاييس المحاسبية	الفئة	وحدة القياس	الرمز
امن البيانات	- عدد خروقات البيانات - النسبة المئوية التي تتضمن معلومات التعريف الشخصية (PII) - عدد أصحاب الحسابات المتضررين	كمي	رقم + النسبة المئوية (%)	FN-CB- 230a.1
	وصف نهج تحديد ومعالجة مخاطر أمن البيانات	للمناقشة والتحليل	غير محدد	FN-CB- 230a.2
الشمول المالي وبناء القدرات (المالية)	(١) عدد و (٢) مبالغ القروض الممنوحة والمؤهلة للبرامج المصممة لتعزيز المشاريع الصغيرة ولتنمية المجتمع	كمي	رقم + عملة التقارير	FN-CB- 240a.1
	(١) عدد و (٢) مبالغ القروض المتأخرة السداد والمؤهلة للبرامج المصممة لتعزيز المشاريع الصغيرة وتنمية المجتمع	كمي	رقم + عملة التقارير	FN-CB- 240a.2
	عدد الحسابات الجديدة التي تفتح لأول مرة	كمي	رقم	FN-CB- 240a.3
	عدد المشاركين في مبادرات محو الأمية المالية للعملاء الذين لا يتعاملون مع البنوك ، أو الذين يعانون من نقص في البنوك أو نقص الخدمات المصرفية	كمي	رقم	FN-CB- 240a.4
دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل الائتمان	إجمالي القروض الائتماني التجارية والصناعية ، حسب الصناعة (غير الشمول المالي)	كمي	عملة التقرير	FN-CB- 410a.1
	وصف نهج دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في تحليل الائتمان	للمناقشة والتحليل	غير محدد	FN-CB- 410a.2
	إجمالي مبالغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية	كمي	عملة التقرير	FN-CB-

510a.1			المرتبطة بالاحتيال أو التداول من الداخل أو مكافحة الاحتكار أو السلوك المضاد للمنافسة أو التلاعب بالسوق أو سوء التصرف أو قوانين أو لوائح الصناعة المالية الأخرى ذات الصلة	أخلاقيات العمل
FN-CB-510a.2	غير محدد	للمناقشة والتحليل	وصف سياسات وإجراءات المبلغين عن المخالفات	
FN-CB-550a.1	نقاط الأساس (bps)	كمي	تسلسل ودرجة أهمية البنك عالمياً (G-SIB) ، حسب الفئة	إدارة المخاطر النظامية
FN-CB-550a.2	غير محدد	للمناقشة والتحليل	وصف نهج دمج نتائج اختبارات الإجهاد الإلزامية والطوعية في تخطيط كفاية رأس المال ، واستراتيجية الشركة طويلة الأجل ، وأنشطة الأعمال الأخرى	
مقاييس النشاط للمصارف التجارية				
الرمز	وحدة القياس	الفئة	مقاييس النشاط	
FN-CB-000.A	الرقم ، عملة التقارير	كمي	(١) عدد و (٢) قيمة الحسابات الجارية والتوفير حسب القطاع: (أ) الشخصية و (ب) الأعمال التجارية الصغيرة	
FN-CB-000.B	الرقم ، عملة التقرير	كمي	(١) عدد و (٢) القروض حسب القطاع: (أ) الشخصية ، (ب) الأعمال الصغيرة ، (ج) الشركات	

٤.٢- نظرة عامة على المبادرة العالمية للتقارير Global Reporting Initiative (GRI):

GRI هي منظمة مستقلة معنية بمعايير الاستدامة تساعد الشركات والحكومات والمنظمات على فهم وتوصيل تأثيراتها في قضايا مثل تغير المناخ وحقوق الإنسان والفساد وغيرها إذ نشأت عام "١٩٩٧" في الولايات المتحدة برعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ثم نقلت المبادرة العالمية للتقارير مقر أمانتها إلى أمستردام في هولندا عام "٢٠٠٢"، ومن خلال الدراسات والدعوات التي أطلقها أصحاب المصلحة، مثل الحكومات والمستهلكين والمستثمرين، لتحقيق شفافية أكبر حول تأثيرات الشركات في البيئة والاقتصاد والقضايا الاجتماعية مما جعل العديد من الشركات تستجيب من خلال نشر تقرير الاستدامة، الذي يعرف أيضاً باسم تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) أو تقرير الآثار البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) لذلك، نشأت مبادرة التقارير العالمية (GRI) حيث تساعد منهجية (GRI) الشركات لإعداد تقارير الاستدامة على تحديد هذه المعلومات وجمعها والإبلاغ عنها بطريقة واضحة وقابلة للمقارنة (Quiros, 2018, 2).

قد تم إطلاق أول منهجية للتقرير عن الاستدامة من (GRI) في عام "٢٠٠٠" من المنظمات متعددة الجنسيات والحكومات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الصناعية والمصارف في أكثر من "٩٠" دولة. وفي عام "٢٠١٧"، كان (٦٣ %) في المائة من أكبر (١٠٠) شركة قد التزمت بالإفصاح وفقاً لمنهجية الإفصاح عن مبادرة (GRI)، التي وصلت إلى الجيل الرابع من هذه المعايير (GRI- G4). وعند الحديث عن الاستدامة (Sustainability)، وهي كما عرفت سابقاً وثيقة "مستقبلنا المشترك" الصادرة عن الأمم المتحدة عام "١٩٨٧" بأنها "التنمية التي تستجيب لاحتياجات الوضع الراهن، مع أخذ الإمكانات المطلوبة من أجيال المستقبل لتأمين متطلباتها، في الحسبان"، وهي تتوافق مع المفاهيم والأسس التي تقوم عليها أيضاً المسؤولية الاجتماعية للشركات، التي تبلورت وتطورت حتى وصلنا إلى وثيقة الأمم المتحدة للاستدامة "٢٠٣٠"، التي تقوم على تحقيق التحسن والتقدم من خلال

" ١٧ " موضوعا لها تأثير في تحقيق الاستدامة. ولضمان التزام الشركات بمبادئ ومفاهيم الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات نشأت المبادرة العالمية للتقارير (Global Reporting Initiative)، التي أسهمت في التأثير في الشركات من أجل الإفصاح عن تأثيرها في موضوعات الاستدامة ذات الأثر الاجتماعي المباشر على الحياتين الحالية والمستقبلية. وقد تطورت هذه التقارير لتكون لاحقا جزءا من التقارير المتكاملة (IR) (Integrated reporting)، التي تتضمن فضلاً عن التقارير عن الأداء المالي، تقرير الحوكمة وتقرير الأداء الاجتماعي وغيرهما (الموقع الرسمي للمبادرة العالمية للتقارير-GRI) وتتضمن مؤشرات المبادرة العالمية للتقارير (GRI) على (٣٧) مؤشر مقسمة بين اربعة معايير موضحة بالجدول (٢)

الجدول (٢)

معايير GRI الرئيسية

معايير عامة (قياسية)	معايير خاصة
GRI 101 الأساسيات	GRI 200 معايير اقتصادية (٦)
GRI 102 الإفصاحات العامة	GRI 300 معايير بيئية (٨)
GRI 103 منهج الإدارة	GRI 400 معايير اجتماعية (١٩)

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على (الموقع الرسمي للمبادرة العالمية للتقارير-GRI)

٥.٢- خيارات اعداد تقارير الاستدامة وفق GRI:

يوجد خياران لاعداد تقارير الاستدامة على وفق (GRI) هما الأساسي والشامل وكما يأتي: (الموقع الرسمي للمبادرة العالمية للتقارير-GRI)

١.٥.٢- الخيار الأساسي: يشير هذا الخيار إلى أن التقرير يحتوي على الحد الأدنى من المعلومات اللازمة لفهم طبيعة المنظمة وموضوعاتها الجوهرية والاثار ذات الصلة وكيفية إدارتها.

٢.٥.٢- الخيار الشامل: يستند إلى الخيار الأساسي من خلال طلب إفصاحات إضافية عن استراتيجية المنظمة وأخلاقياتها ونزاهتها وحوكمتها. بالإضافة إلى

ذلك، تُضمّن في تقريرها تفاصيل أكثر عن آثارها، من خلال تقديم تقارير عن كافة الإفصاحات الخاصة بموضوعات محددة لكل موضوع على المنظمة يكون جوهري ومشمول في معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)، وترتبط هذه الخيارات بنوعية المعلومات الواردة في التقرير أو بحجم آثار المنظمة. وعوضاً عن ذلك، فهي تعكس درجة تطبيق معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI) ليس مطلوباً من المنظمة أن تقوم بالترقية من الأساسي إلى الشامل، فبإمكانها اختيار الخيار الذي يلبي احتياجاتها من التقارير على أفضل وجه واحتياجات أصحاب المصلحة من المعلومات. (الموقع الرسمي للمبادرة العالمية

٦.٢- الفروقات بين معايير محاسبة الاستدامة الأمريكية (SASB) ومعايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)
هناك فروقات بين معايير (SASB, GRI) من خلال عدة جوانب، والجدول (٣) الآتي يوضح تلك الفروقات:

الجدول (٣)

الفروقات بين معايير (SASB) ومعايير (GRI)

معايير GRI	معايير SASB	أوجه المقارنة
غير مخصص (عام) ٣٧ معياراً مقسم بين معايير عامة (٣) و معايير اقتصادية (٧) ومعايير بيئية (٨) ومعايير اجتماعية (١٩)	مخصص حسب القطاعات (٧٧ معياراً) مقسمة على ١١ قطاع	قطاعي / غير قطاعي
المستثمرين والمجتمع والحكومات	المستثمرين والموردين لرأس المال بشكل خاص	الفئة المستهدفة
نطاق دولي للشركات المدرجة وغير المدرجة	الولايات المتحدة الأمريكية وللشركات المدرجة في البورصة	النطاق
اختياري	الزامي	درجة الالتزام
تعزيز التقارير المتكاملة	تعزيز التقارير المتكاملة	الهدف
المستثمرين والمجتمع	مستثمرين بالدرجة الأساس	جهات الضغط

ملاح التسييس	انجلوسكسوني	فرانكفوني
وضع المعايير	تتضمن عملية وضع معايير SASB الأبحاث القائمة على الأدلة والمشاركة الواسعة والمتوازنة من الشركات والمستثمرين والخبراء في الموضوع والإشراف والتوجيه من مجلس معايير مستقل. تعمل SASB على اقام المشاركين في السوق من جميع أنحاء العالم في عملية وضع المعايير الخاصة بها ، ويتم الإشراف على عملية تطوير معايير SASB من مجلس معايير مستقل يكون مسؤولاً عن الإجراءات القانونية والنتائج والتصديق على معايير SASB ، بما في ذلك أي تغييرات على المعايير. و يتم تعيين أعضاء مجلس المعايير من مجلس إدارة مؤسسة SASB ،	تخضع معايير GRI إلى مجلس معايير الاستدامة العالمية (GSSB) ويتم تنفيذ أنشطة للصالح العام منه . ويتم تطوير المعايير وفقاً لبروتوكول تحت إشراف لجنة مراقبة الإجراءات القانونية (DPOC). يتم اختيار مجموعات العمل للخبراء المتخصصين الذين يمثلون مصالح أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم لتطوير كل معيار من معايير GRI. وتستخدم مجموعات العمل هذه نهجاً إجماعياً يقوم على خلفياتهم وخبراتهم المتنوعة. يتم تنفيذ عمليات تطوير المعايير علناً و تخضع كافة المعايير المسودة للاستشارة العلنية. و ما ان يتم حل كافة التعليقات، يتم إصدار المعيار النهائي و تتم ترجمته إلى ١١ لغة.
التمويل	يتم تمويل مؤسسة SASB من خلال مزيج متوازن من الإيرادات يتضمن الإيرادات المكتسبة من رسوم العضوية والترخيص ، والمساهمات من جانب المشاركين في السوق ، والأعمال الخيرية.	يتم الحصول على التمويل من مجموعة من المنح ورسوم العضوية وخدمات دعم GRI.

المصدر : بتصرف من الباحثان اعتماداً على (الموقع الرسمي لـ GRI, SASB)
على الرغم من معايير (GRI) ليست معايير قطاعية وإنما شاملة على عكس معايير (SASB) التي تناول معايير الاستدامة في المصارف التجارية بشكل منفصل عن باقي القطاعات إلا أنَّ هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع علاقة معايير (GRI) بالصناعة المصرفية والآتي عرض موجز عن هذه الدراسات:

الدراسة الأولى (Maria del Mar & others, 2018) إذ ربطت هذه الدراسة

بين معايير (GRI) وأهميتها في تعزيز القيمة للمصارف الأوروبية وكانت ابرز

ما جاء بهذه الدراسة هو الآتي :

- أن أسواق الأوراق المالية تُقدر هذا النوع من المعلومات بشكل إيجابي وملحوظ علاوة على ذلك أن الأزمة المالية لم تغير تفضيلات المستثمرين لهذا النوع من المعلومات.

- من المميّز بشكل خاص تحليل التزام المصارف التجارية الأوروبية بالتنمية المستدامة.

- (GRI) هي المعايير الأكثر استعمالاً من الشركات لتوفير معلومات عالية الجودة عن المسؤولية الاجتماعية.

- ان المعلومات غير المالية التي توفرها (GRI) في تقارير الاستدامة من المصارف الأوروبية (الدنمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والنرويج وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة) محل عناية من المستثمرين وهي تكمل المعلومات التي توفرها القوائم المالية.

اما الدراسة الثانية (Islam & Chowdhury, 2017) ركزت على تقييم ممارسات الإفصاح عن الاستدامة في القطاع المصرفي في بنغلادش وفق إرشادات ومعايير (GRI) من خلال تحليل القوائم المالية للمصارف العاملة على نحو " ٣٠ " مصرفاً مدرجاً في الأسواق المالية في بنغلادش وتكشف النتيجة للتحليل أن القطاع المصرفي يفصح عن معلومات عامة بنسبة (٦٦٪) وأن نسبة الإفصاح عن الاستدامة (اقتصادية ، بيئية ، اجتماعية) وبما يتطابق مع معايير (GRI) فهو ضعيف جداً (٣٦ ٪) وتقرّح هذه الدراسة على القطاع المصرفي اعتماد معايير (GRI) وبما يعزز الإفصاح لدى الأطراف ذات المصالح ، ولخصت هذه الدراسة على ان الإفصاح عن نهج مستدام في القطاع المصرفي في بنغلادش بمستوى ضعيف جداً ، ممّا يشير إلى أن الصناعة المصرفية في بنغلادش في وضع خطر.

وان الإفصاح الحالي لا تتضمن بيئة إعداد التقارير للقطاع المصرفي ضمن المعايير العالمية

٣- المبحث الثالث

١.٣- التوجه الاستراتيجي لتجارب بعض المصارف الاقليمية والعالمية في تطبيق

معايير GRI,SASB

لغرض الإشارة إلى أهمية تطبيق معايير (GRI) ومعايير (SASB) بشكل منفرد أو مزدوج ، يعرض الباحثان بعض تجارب المصارف في هذا المجال من خلال الجدول (٤) الآتي:

جدول (٤)

تجارب بعض المصارف العالمية والإقليمية في تطبيق معايير (GRI) ومعايير (SASB) بشكل منفرد أو مزدوج

مصرف DZ BANK AG		
رابط موقع المصرف : https://2u.pw/R0btg	سنة الإفصاح : ٢٠١٩ (الخيار الأساسي)	جنسية المصرف والمقر الرئيس : المانني/ فرانكفورت
GRI 102 (1-6) GRI 200 (1-4) GRI 300 (1-7) GRI 400 (1-12)		معايير GRI المفصّل عنها
لا يوجد		معايير SASB المفصّل عنها
مصرف Council of Europe Development Bank (CEB)		
رابط موقع المصرف : https://coebank.org/en/about/mission	سنة الإفصاح : ٢٠٢٠ (الخيار الأساسي)	جنسية المصرف والمقر الرئيس : فرنسا / باريس
GRI 102(1-56) GRI 103(1-3) GRI 200,201 (1-4) 202(1-2)203(1-2) 205(1-3)206(1-2) 207(1-4)GRI 300 ,301(1-3)302(1-5) 305(1-7) GRI 400 , 412-3,413(1-2) 415- 1, 4019 -1		معايير GRI المفصّل عنها
لا يوجد		معايير

		SASB المفصّل عنها
The World Bank مصرف		
رابط موقع المصرف : https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/32465	سنة الإفصاح : ٢٠١٩ (الخيار الأساسي)	جنسية المصرف والمقر الرئيس : أمريكي / واشنطن
GRI 100 ,102(1-24),GRI 200 ,201(1-4),203(1-2) 204(1-1),GRI 300 , 301 (1-302 (1-4) 305(1-5) 306(2-2),GRI 400, 401(1-1),403(1-7)404(1-3),405(1-2) 406(1-1),408(1-1) 4011,4012 , 4013(1-2)		معايير GRI المفصّل عنها
لا يوجد		معايير SASB المفصّل عنها
Scotia bank مصرف		
رابط موقع المصرف : https://2u.pw/La8Z0	سنة الإفصاح : ٢٠١٩ (الخيار الأساسي)	جنسية المصرف والمقر الرئيس : كندي / هاليفاكس
GRI 100 , 102(1-56) GRI 200,201(1-3)203(1-1)205(1-2)GRI 300,302(1-4),303(5-5)305(1-3), 306(2-2)308(1-1),GRI 400,401(1-2),402(1-1)403(2-2),404(1-3)405(1-1), 406(1-1)412(1-1),413(1-1)414(1-1),415(1-1)418(1-1)		معايير GRI المفصّل عنها
FC –CB–230a.1, FC –CB–230a.2,FC – FC –CB– 240a.2,FC	امن البيانات وشملت : CB230a.3 الشمول المالي وبناء القدرات وشملت : –CB240a.3 التنوع في التوظيف وشملت : FN-AC–230a.1	معايير SASB المفصّل عنها
Japan Post Bank مصرف		
رابط موقع المصرف : https://2u.pw/r0aX7	سنة الإفصاح : 2021 (الخيار الأساسي)	جنسية المصرف والمقر الرئيس : اليابان / طوكيو
GRI 100 ,102(1-56)103(1-3)GRI 200,201(1-2),203(1-2) 204(1-1),205(1-3) 206(1-1) GRI 300 ,301(1-3),302(1-5) 303(1-5),304(1-4) 305(1-7),306(1-5) 307(1-1),308(1-2) GRI 400,401(1-3) 402(1-1),403(1-10)404(1-3),405(1-2)406(1-1),407(1-1)408(1-1),409(1-1) 410(1-1),411(1-1) 412(1-3),413(1-2) 414(1-2),415(1-1) 416(1-2),417(1-3)418(1-1),419(1-1)		معايير GRI المفصّل عنها

لا يوجد		معايير SASB المفصّل عنها	
مصرف Norinchukin Bank			
رابط موقع المصرف : /https://www.nochubank.or.jp/en/about		سنة الإفصاح : 2021 (الخيار الأساسي)	جنسية المصرف والمقر الرئيس : اليابان / كازوتا أوكو
GRI 100 102(1-56),GRI 200 ,201(1-3),203(2-2) ,205(1-1),GRI 300 ,302(1-1),305(1-3),306(2-2),GRI 400 ,401(1-3),402(1-1),403(3-6),404(1-2),40591-1),412(2-3)		معايير GRI المفصّل عنها	
FC -CB-230a.1, FC -CB-230a.2		معايير SASB المفصّل عنها	
امن البيانات وشملت : الشمول المالي وبناء القدرات وشملت : FC-CB-240a.1,FC -CB-240a.2,FC -CB-240a.3,FC -CB-240a.4 دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في FC -CB- 410a.1,FC -CB- 410a.2 : تحليل الائتمان اخلاقيات الأعمال وشملت : FC -CB- 510a.1,FC -CB- 510a.2 : إدارة المخاطر النظامية وشملت : FC -CB- 550a.1,FC -CB- 550a.2			
البنك الأهلي المصري			
رابط موقع المصرف : https://www.nbe.com.eg/NBE/E/#/AR/NBESustainability_		سنة الإفصاح : ٢٠١٩	جنسية المصرف والمقر الرئيس : مصر / القاهرة
GRI 100,102(1-53),GRI200,201(1-4),202(1-1)203(1-2),204(1-1)205(1-2),GRI300,302(1-4),303(1-50)306(2-2),GRI 400,403(8-8),404(1-2),405(1-2),413(1-1),417(1-1)418(1-1),419(1-1)		معايير GRI المفصّل عنها	
لا يوجد		معايير SASB المفصّل عنها	
مصرف الراجحي			
رابط موقع المصرف : /https://www.alrajhibank.com.sa		سنة الإفصاح : ٢٠٢٠ (الخيار الأساسي)	جنسية المصرف والمقر الرئيس : سعودي / الرياض
GRI 100 , 102(1- 56) , 103(1-3),GRI 200 . (201-4) , (203-1),(204-1), 207		معايير	

GRI المفصّل عنها	(1-4) , GRI 300 , 302(4-5) , GRI 400 ,401(1-3), 404(1-2), 405(1-1), 406(1-1), 416(2-2),417(3-3), 418(1-1), 419(1-1)
معايير SASB المفصّل عنها	لا يوجد
البنك الأهلي الأردني	
جنسية المصرف والمقر الرئيس : اردني / عمان	سنة الإفصاح : ٢٠١٩ (الخيار الأساسي)
رابط موقع المصرف : https://ahli.com/ar/locations	
معايير GRI المفصّل عنها	205), (GRI 100 , 102(1- 56) , 103(1-3),GRI 200 . (201-4) , (203-1),(204-1), 207 (1-4) , GRI 300 , 302(1-4) (305- 2), GRI 400 ,401(1-3),403-1, 404(1-3) , 405(1-1), 406(1-1), 413(2-2),417(3-3), 418(1-1), 419(1-1) ,
معايير SASB المفصّل عنها	يعمل حاليا المصرف على تحديد بشكل ادق للقضايا الجوهرية من خلال الاطلاع على الرؤى الوطنية والدولية والقطاعية ، حسب معايير GRI ومعايير SASB وأهداف التنمية المسدّمة والرؤية الوطنية الأردنية لعام 2025
البنك الأردني الكويتي	
جنسية المصرف والمقر الرئيس : اردني كويتي / عمان	سنة الإفصاح : ٢٠٢٠ (الخيار الأساسي)
رابط موقع المصرف : https://www.jkb.com/ar	
معايير GRI المفصّل عنها	GRI 100 , 102(48-56) , 103(1-3),GRI 200 , 204-1 , 205-3, GRI 400 ,405-1 ,413-1
معايير SASB المفصّل عنها	هذا تقرير الاستدامة الأول بالنسبة للبنك الأردني الكويتي ويعمل حاليا على التحديد بشكل ادق للقضايا الجوهرية من خلال الاطلاع على الرؤى الوطنية والدولية والقطاعية ، حسب معايير GRI ومعايير SASB وأهداف التنمية المسدّمة والرؤية الوطنية الأردنية لعام 2025
بنك الامارات دبي الوطني	
جنسية المصرف والمقر الرئيس : الإمارات العربية المتحدة ، دبي	سنة الإفصاح : ٢٠١٦ (الخيار الأساسي)
رابط موقع المصرف : https://www.jkb.com/ar	
معايير GRI المفصّل	204-1 , 205-1-2,GRI ١-٢٠١) , 103(1-3),GRI 200,٥-5١GRI 100 , 102(300,302(1-4), 305-1,GRI 400 , 403-2,404(1-30),408-1,412-1,413-1,414-1,417-2,418-1

عنها		معايير SASB المفصّل عنها
هذا تقرير الاستدامة الأوّل بالنسبة للبنك الأردني الكويتي ويعمل حاليا على التحديد بشكل ادق للقضايا الجوهرية من خلال الاطلاع على الرؤى الوطنية والدولية والقطاعية ، حسب معايير GRI ومعايير SASB وأهداف التنمية المسدامة والرؤية الوطنية الأردنية لعام 2025		
البنك العربي		
رابط موقع المصرف : https://www.arabbank.jo/ar	سنة الإفصاح : ٢٠٢٠ (الخيار الشامل)	جنسية المصرف والمقر الرئيس : اردني ، عمان
102 , 100 GRI 5١-٦ , 200 GRI 103(1-3) , 204(1-٢٠١) , 202(1-2) , 401(1-3) , 404(1-3) , 405(1-2) , 406(1-1) , 408(1-1) , 409(1-1) , 4013(1-2) , 414(1-2) , 417(1-2) , 418(1-1) , 419(1-1)		معايير GRI المفصّل عنها
لايوجد		معايير SASB المفصّل عنها

المصدر : اعداد الباحثان اعتمادًا على التقارير السنوية للمصارف المنشورة على مواقعهم الالكترونية المذكورة .

من خلال الجدول (٤) يرى الباحثان أنَّ هناك بعض المصارف وخاصة الأجنبية ملتزمة بتطبيق معايير (GRI) بشكل أكثر من معايير (SASB) ولوحظ ان بعض المصارف تعمل على تطبيق كليهما في وقت واحد مثل مصرف Norinchukin Bank الياباني والأخرى تدرس إمكانية الدمج بين الاثنين في المستقبل القريب مثل البنك الأردني الكويتي والبنك الأهلي الأردني ، وهذا يدل على رغبة تلك المصارف على تحقيق صفة العالمية بشكل أوسع فيما يخص تقارير الاستدامة في الصناعة المصرفية.

٢.٣- نموذج مقترح لمحتويات تقارير الاستدامة في المصارف وفق معايير GRI,SASB

من خلال الاطلاع على تجارب بعض المصارف العالمية والاقليمية ،عليه من الممكن صياغة انموذج مبدئي للقطاع المصرفي العراقي والذي يتضمن معلومات عن الاستدامة وفق معايير GRI,SASB الذي يعمل بها المصرف ، وان المعلومات الاتية في الجدول (٥) تعكس راي الباحثان وبالاستناد على تحليل التقارير الخاصة لبعض المصارف العالمية والاقليمية فضلا عن الكتابات لاغلب الباحثين في مجال الابلاغ المتكامل بشكل عام والمصارف بشكل خاص وكالاتي :

جدول (٥)

انموذج مقترح لمحتويات تقارير الاستدامة في المصارف وفق معايير

GRI,SASB

اولا : معايير GRI ذات العلاقة بالمصارف
اولا : الإفصاحات العامة GRI 102
<u>الهيكل التنظيمي</u>
GRI 102-1 اسم المصرف
GRI 102-2 الأنشطة والعلامات التجارية والمنتجات والخدمات
GRI 102-3 موقع المقر الرئيس
GRI 102-4 موقع العمليات التشغيلية
GRI 102-5 الملكية والشكل القانوني
GRI 102-6 الأسواق التي تحظى بالخدمات
GRI 102-7 حجم المصرف
GRI 102-8 معلومات عن الموظفين وغيرهم من العاملين
GRI 102-9 سلسلة التوريد
GRI 102-10 التغيرات الجوهرية في الشركة وسلاسل التوريد
GRI 102-11 المبدأ أو النهج الاحترازي (الوقائي)
GRI 102-12 المبادرات الخارجية
GRI 102-13 عضوية الجمعيات والهيئات
<u>الاستراتيجية</u>
GRI 102-14 كلمة رئيس مجلس الإدارة
GRI 102-15 أبرز التأثيرات والمخاطر والفرص

الإخلاقيات والنزاهة
GRI 102-16 القيم والمبادئ والمعايير وقواعد السلوك
GRI 102-17 آليات النصائح والارشاد والشؤون المثيرة للقلق بالنسبة للاخلاقيات
الحوكمة (متطابقة بشكل كبير مع دليل الحاكمية المؤسسية للبنك المركزي العراقي الصادر في ٢٠١٨)
GRI 102-18 هيكل الحوكمة
GRI 102-19 تفويض السلطات
GRI 102-20 مسؤولية المستوى التنفيذي بالنسبة للمواضيع الاقتصادية والبيئية والاجتماعية
GRI 102-21 استشارة أصحاب المصلحة في المواضيع الاقتصادية والبيئية والاجتماعية
GRI 102-22 تشكيل أعلى هيئة حوكمة ولجانها
GRI 102-23 رئيس أعلى هيئة حوكمة
GRI 102-24 ترشيح واختيار أعلى هيئة حوكمة
GRI 102-25 تضارب المصالح
GRI 102-26 دور أعلى هيئة حوكمة في وضع الأهداف والقيم والاستراتيجية
GRI 102-27 المعرفة الجماعية لأعلى هيئة حوكمة
GRI 102-28 تقييم أداء أعلى هيئة حوكمة
GRI 102-30 فاعلية العمليات الخاصة بإدارة المخاطر
GRI 102-31 مراجعة المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
GRI 102-32 دور أعلى هيئة حوكمة في إعداد تقارير الاستدامة
GRI 102-33 الإبلاغ عن الشؤون المميزة المثيرة للقلق
GRI 102-35 سياسات المكافآت
GRI 102-36 إجراءات تحديد المكافآت
قيام اللجنة بإعداد دليل حوكمة خاص بالمصرف معتمد من مجلس ادارتها وبما يتفق مع متطلبات الحد الأدنى من دليل حوكمة المصرف
قيام المصرف بنشر دليل الحوكمة الخاص به على الموقع الالكتروني للمصرف لغرض الاطلاع عليه من الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة
أشراك أصحاب المصلحة
GRI 102-40 قائمة بمجموعات المساهمين
GRI 102-41 اتفاقيات الوساطة الجماعية
GRI 102-42 تحديد واختيار المساهمين

GRI 102-43	نهج مشاركة المساهمين
GRI 102-44	الموضوعات الرئيسية والمشاكل الناشئة
	ممارسة إعداد التقارير
GRI 102-45	الكيانات المشمولة في القوائم المالية الموحدة
GRI 102-46	تحديد محتوى التقرير ونطاق الموضوعات
GRI 102-47	قائمة الموضوعات المميزة
GRI 102-48	تأكيد المعلومات
GRI 102-49	تغييرات في إعداد التقارير
GRI 102-50	مدة التقرير
GRI 102-51	تاريخ احدث تقرير
GRI 102-52	دورة التقرير
GRI 102-53	جهة الاتصال للرد على الأسئلة المتعلقة بالتقرير
GRI 102-54	مطالبات التقرير حسب معايير GRI
GRI 102-55	فهرست محتوى مبادرة التقارير العالمية GRI
GRI 102-56	التأكيد الخارجي
	ثانيا : معايير الأداء الاقتصادي GRI 200
GRI 201-4	المساعدة المالية من الحكومة
GRI 203-1	الاستثمار في البنية التحتية والخدمات المدعومة
GRI 204-1	نسبة الانفاق على الموردين المحليين
GRI 205-1	عمليات جرى تقييمها بالنسبة للمخاطر المرتبطة بالفساد
GRI 205-2	التواصل والتدريب بشأن السياسات والإجراءات الخاصة بمكافحة الفساد
GRI 207-1	الضريبة
GRI 207-2	حوكمة ومراقبة وإدارة مخاطر الضريبة
GRI 207-3	مشاركة المساهمين وإدارة الاشكاليات المتعلقة بالضريبة
GRI 207-4	تقرير الفروع الدولية
	ثالثا : معايير بيئية GRI 300
	الطاقة
GRI 302 -4	تقليل استهلاك الطاقة في المصرف
GRI 303-3	استهلاك المياه في المصرف

الانبعاثات
GRI 305-5 تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة في بيئة عمل المصرف
المخلفات السائلة والنفايات
GRI 307-1 عدم الامتثال للقوانين والأنظمة البيئية
رابعا : معايير اجتماعية GRI 400
التوظيف
GRI 401-1 توظيف الموظفين الجدد ودخل الموظف
GRI 401-2 المزايا المقدمة لموظفي الدوام الكامل وغير المقدمة إلى موظفي الدوام الجزئي أو المؤقتين
GRI 401-3 اجازات الامومة
العلاقة بين الإدارة والموظفين
GRI 402-1 الحد الأدنى لفترات الاشعار بشأن التغيرات التشغيلية
الصحة والسلامة المهنية
GRI 403-2 انواع الاصابات والأمراض المهنية والايام الضائعة والتغيب وعدد الوفيات المرتبطة بالمهنة
التدريب والتعليم
GRI 404-1 متوسط ساعات التدريب في السنة لكل موظف
GRI 404-2 برامج لتحسين مهارات الموظفين وبرامج المساعدة للانتقال
GRI 404-3 نسبة الموظفين الذين تجرى لهم مراجعات دورية خاصة بتقييم الأداء والتطوير المهني
التنوع وتكافؤ الفرص
GRI 405-2 نسبة الراتب الأساسي والمكافآت للنساء إلى الرجال
عدم التمييز
GRI 406-1 حوادث التمييز والإجراءات التصحيحية المتخذة
عمالة الاطفال
GRI ٤٠٨-١ العمليات والموردين المعرضون لدرجة عالية من المخاطر جراء حوادث عمالة الاطفال
تقييم حقوق الإنسان
GRI 412-1 العمليات التي اجريت عليها مراجعات تتعلق بحقوق الإنسان أو تقييمات للآثار
المجتمعات المحلية
GRI 413-1 العمليات التي تتضمن اشراك المجتمعات المحلية ، وتقييمات للآثار وبرامج التطوير الخاصة بها
التقييم الاجتماعي للموردين

1-414 GRI الموردين الجدد الذين جرى فرزهم باستعمال معايير اجتماعية
صحة وسلامة العملاء
2-416 GRI حوادث عدم الالتزام المتعلقة بتأثيرات الصحة والسلامة للمنتجات والخدمات
التسويق والتصنيف
2-417 GRI وقائع عدم امتثال تتعلق بالمعلومات عن المنتجات والخدمات وتصنيفها
3-417 GRI وقائع عدم الامتثال المتعلقة بالاتصالات التسويقية
خصوصية العملاء
1-418 GRI الشكاوى الكبرى المتعلقة بمخالفة خصوصية العملاء وفقدان بيانات العملاء
الالتزام الاقتصادي والمجتمعي
419 GRI عدم الالتزام بالأنظمة والتعليمات في البيئة الاجتماعية والاقتصادية
ثانياً: معايير SASB والخاصة بالمصارف التجارية
أولاً : أمن البيانات وخصوصية العميل
حساب والإفصاح عن العدد الإجمالي لانتهاكات البيانات المحددة خلال مدة التقرير
الكشف عن النسبة المئوية لانتهاكات البيانات التي تعرضت فيها معلومات التعريف الشخصية (PII) لخرق البيانات
ضرورة الكشف عن العدد الإجمالي لأصحاب الحسابات الذين تأثروا بانتهاكات البيانات
الحسابات التي لا يمكن للكيان التحقق من أنها تنتمي إلى نفس صاحب الحساب بشكل منفصل. أو قد يؤخر الكيان الإفصاح إذا قررت وكالة التحقيقات القانون أن الإخطار يعيق تحقيقاً جنائياً أو حتى تقرر وكالة التحقيقات القانون أن هذا الإخطار لا يضر بالتحقيق
يجب أن يصف الكيان منهجه في معالجة مخاطر أمن البيانات ونقاط الضعف التي حددها في الوقت المناسب، بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، الإجراءات التشغيلية وعمليات الإدارة وهيكल المنتجات واختيار شركاء الأعمال وتدريب الموظفين واستعمال التكنولوجيا.
يجب أن يتضمن إفصاح الكيان مناقشة حول البيانات وجهود أمان النظام التي تتعلق بالتهديدات الإلكترونية الجديدة والناشئة ونواقل الهجوم التي تواجه صناعة الخدمات المالية ،على سبيل المثال لا الحصر ، التهديدات السيبرانية الناشئة عن استعمال أنظمة دفع الاتصالات قريبة المدى ، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول ، والخدمات المصرفية المستندة إلى الويب.
يجب على الكيان أن يصف الدرجة التي يتماشى بها نهجه مع معيار أو إطار عمل خارجي و / أو إطار قانوني أو تنظيمي لإدارة أمن البيانات
ثانياً : الشمول المالي وبناء القدرات

(١) عدد و (٢) مبالغ القروض الممنوحة والمؤهلة للبرامج المصممة لتعزيز المشاريع الصغيرة ولتنمية المجتمع
(١) عدد و (٢) مبالغ القروض المتأخرة السداد والمؤهلة للبرامج المصممة لتعزيز المشاريع الصغيرة وتنمية المجتمع
على البنك تقديم وصف لاستراتيجيته القصيرة الأجل والطويلة الأجل أو خطة لتوسيع محفظة قروضه المؤهلة للبرامج المصممة لتعزيز الأعمال التجارية الصغيرة وتنمية المجتمع
يجب على البنك الإفصاح عن إجمالي عدد القروض التي فات موعد استحقاقها المؤهلة للبرامج المصممة لتعزيز الأعمال التجارية الصغيرة وتنمية المجتمع
يجب على البنك الإفصاح عن العدد الإجمالي للحسابات لأول مرة التي يحتفظ بها العملاء الذين لا يتعاملون مع البنوك بنهاية مدة التقرير
الإفصاح عن الحسابات بنكية التي تقدم خدمات أساسية بدون رسوم إضافية ، أو رسوم صيانة شهرية أو سنوية ، أو متطلبات الحد الأدنى لمتوسط الرصيد ، ، على سبيل المثال لا الحصر ، الوصول إلى بطاقة الخصم (ماستر كارت) والوصول إلى الإنترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والوصول إلى الودائع أو السحوبات.
الإفصاح عن العملاء الذين لديهم نقص في البنوك أو لديهم وصول محدود إلى الخدمات المالية السائدة ، مثال ذلك المهاجرون وكبار السن ، والأقليات العرقية ، والعملاء من ذوي الدخل المنخفض
يجب أن يشمل نطاق الإفصاح مبادرات التوعية المالية المقدمة من البنك مباشرة وكذلك من أطراف ثالثة يوجد لها اتفاق تعاقدى لتقديم مثل هذه المبادرات مع البنك
يجب على البنك أن يصف مبادراته و / أو برامجه و / أو خدماته المالية التي تركز على تعزيز الثقافة المالية للعملاء الذين لا يتعاملون مع البنوك أو الذين يعانون من نقص الخدمات
ثالثاً: دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل الائتمان
يجب على البنك الإفصاح عن مخاطر الائتمان التجاري والصناعي
يجب على البنك أن يصف نهجه تجاه دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في تحليل الائتمان الخاص به.
يجب على البنك أن يصف السياسات التي تحدد منهجه في دمج عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في تحليل الائتمان
يجب على البنك مناقشة كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عند تقدير خسائر الائتمان على مدى المدة التعاقدية للأصول المالية للمنشأة
دور الأطراف المسؤولة عن الاندماج للعوامل البيئية والاجتماعية والمؤسسية
النهج لدمج عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين

يجب على البنك أن يصف نهج الرقابة / المساءلة الخاص به لدمج عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
يجب على البنك مناقشة ما إذا كان يجري تحليل السيناريو و / أو النمذجة التي يتم فيها حساب ملف المخاطر لاتجاهات ESG المستقبلية على مستوى المحفظة من التعرض للالتزام التجاري والصناعي
يجب على البنك أن يصف التركيزات الكبيرة للتعرض الائتماني لعوامل ESG ، بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، الأصول المتعلقة بالكربون ، والمناطق المجهد بالمياه ، ومخاطر الأمن السيبراني.
يجب على البنك أن يصف كيفية دمج عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في التقييم والتأثير على وجهات نظر البنك وتشمل ، عوامل الاقتصاد الكلي التقليدية مثل الظروف الاقتصادية والسياسة النقدية للبنك المركزي واتجاهات الصناعة والمخاطر الجيوسياسية التي تؤثر على الجدارة الائتمانية للمقترضين ، عوامل الاقتصاد الجزئي التقليدية مثل العرض والطلب على المنتجات أو الخدمات التي تؤثر على الظروف المالية والنتائج التشغيلية للمقترضين فضلاً عن أهليتهم الائتمانية
عدد القروض التي تم إجراء مراجعة للمخاطر البيئية أو الاجتماعية بشأنها
رابعاً : أخلاقيات العمل
يجب على البنك الإفصاح عن المبلغ الإجمالي للخسائر المالية التي تكبدتها خلال مدة التقرير نتيجة للإجراءات القانونية المرتبطة بالاحتيال أو التداول بناءً على معلومات داخلية أو مكافحة الاحتكار أو السلوك المناهض للمنافسة أو التلاعب بالسوق أو سوء التصرف أو غير ذلك من قوانين الصناعة المالية ذات الصلة أو اللوائح.
الإفصاح عن أي إجراء قضائي شارك فيه البنك ، سواء أمام محكمة أم منظم أو محكم أم غير ذلك.
الإفصاح عن خسائر جميع الالتزامات المالية للطرف الخصم أو للآخرين (سواء نتيجة للتسوية أم الحكم بعد المحاكمة أم غير ذلك) ، بما في ذلك الغرامات والالتزامات المالية الأخرى المتكبدة خلال مدة التقرير نتيجة الإجراءات المدنية (على سبيل المثال ، الأحكام أو التسويات المدنية) ، والإجراءات التنظيمية (على سبيل المثال ، العقوبات أو الإلغاء أو الرد) والإجراءات الجنائية (على سبيل المثال ، الحكم الجنائي أو العقوبات أو التعويض) التي يقدمها أي كيان (على سبيل المثال ، حكومي أو تجاري أو فرد).
يجب على البنك أن يصف بإيجاز طبيعة (على سبيل المثال ، حكم أو أمر صدر بعد المحاكمة ، أو التسوية ، أو الإقرار بالذنب ، أو اتفاقية الملاحقة المؤجلة ، أو اتفاقية عدم الملاحقة القضائية) والسياق (على سبيل المثال ، الاحتيال ، أو مكافحة الاحتكار ، أو التلاعب بالسوق) لجميع الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية.
يجب على البنك أن يصف أي إجراءات تصحيحية قام بتنفيذها نتيجة للإجراءات القانونية. قد يشمل ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، تغييرات محددة في العمليات أو الإدارة أو العمليات أو المنتجات أو شركاء الأعمال أو التدريب أو التكنولوجيا.

يجب على البنك وصف العمليات والسياسات المنصوص عليها في برنامج المبلغين عن المخالفات ، بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، برامج الامتثال الداخلية ، وتفاصيل الخط الساخن للمبلغين (على سبيل المثال ، إذا كانت تتم إدارتها من طرف ثالث مستقل) ، والإشارة إلى و نشر رقم الخط الساخن (على سبيل المثال ، ضمن كتيبات امتثال الشركات أو مدونة الأخلاقيات) ، وحوافز المبلغين عن المخالفات للإبلاغ عن الانتهاكات ، وطرق تقديم النصائح.
يجب أن يشمل الإفصاح مناقشة أي انتهاكات لقواعد المبلغين وأي إجراءات تصحيحية نفذتها البنك نتيجة للانتهاكات
خامسا : إدارة المخاطر
يجب على الكيان الإفصاح عن درجاته المصرفية ذات الأهمية المنهجية العالمية (G-SIB) للفئات الآتية: (١) الحجم ، (٢) النشاط عبر الولايات القضائية ، (٣) الترابط ، (٤) قابلية الاستبدال ، (٥) التعقيد ، و (٦) النتيجة الإجمالية.
يتم تحديد درجات G-SIB ويتم احتسابها وفقاً للمنهجية التي وضعتها لجنة بازل ٣ للرقابة المصرفية (BCBS) التابعة لبنك التسويات الدولية (BIS) في البنوك العالمية ذات الأهمية المنهجية.
يجب على الكيان مناقشة كيف أن نتائج اختبارات الإلزامية والطوعية وتقارير تخطيط رأس المال تفيد قرارات الكيان ويتم دمجها في تخطيط رأس المال واستراتيجية الشركة طويلة الأجل وأنشطة الأعمال الأخرى.
الإفصاح عن مخاطر غسيل الأموال وتمويل الارهاب وفق تعليمات البنك المركز المركزي العراقي

المصدر : بتصرف من الباحثان اعتماداً على المواقع الرسمية لـ (GRI,SASB),

٤- الاستنتاجات والمقترحات

١.٤- الاستنتاجات

١. هناك أهمية لمعايير GRI,SASB في تطوير مخرجات النظام المحاسبي في المصارف بشكل عام .
٢. هناك أهمية لمعايير GRI,SASB في القطاع المصرفي واهتمام كبير من قبل الكتاب والباحثين في مجال الاستدامة في العمل المصرفي وفق هذه المعايير .

٣. هناك اختلاف بين معايير GRI ومعايير SASB من حيث ان الأخيرة قطاعية ومن ضمنها القطاع المصرفي وهذا لا يمنع من تطبيق معايير GRI في الصناعة المصرفية بشكل جزئي .
٤. تتفاوت المصارف الإقليمية والدولية في تطبيق كل من معايير GRI ومعايير SASB فمنها يطبقها بشكل منفرد ومنها يطبقها بشكل مزدوج .
٥. تسعى بعض المصارف فيعلى المستوى الاقليمي والدولي على تطبيق كل من معايير GRI, SASB بشكل مزدوج في القريب العاجل ضمن مخرجات انظمتها المحاسبية .

٢.٤- التوصيات

١. إنشاء قسم استدامة داخل المصارف العراقية معني بإعداد تقارير وفق معايير GRI, SASB وبالتنسيق مع باقي الأقسام كفريق عمل واحد .
٢. العمل على تعزيز امتلاك القيادات الإدارية والمحاسبية في المصارف العراقية ثقافة العالمية في تطبيق المعايير الدولية بشكل طوعي أو الزامي في كافة مجالات العمل المصرفي من خلال تكثيف الدورات التدريبية المتعلقة بتلك المعايير .
٣. ضرورة قيام البنك المركزي العراقي والمصارف العراقية بتعزيز الانفتاح على المنظمات العالمية المعنية بالعمل المصرفي مثل (GRI, SASB, WOT, IIRC, IASB) وغيرها وفق آليات تنسيقية معنية.
٤. الاستفادة من المعرفة والإجراءات القانونية المتخذة من المصارف الإقليمية والعالمية والخاصة بتبني معايير الاستدامة في المصارف من خلال تعزيز قنوات اتصال مع تلك المصارف .

٥. تطوير النظام المحاسبي الموحد المصرفي ليلبي تحقيق أهداف المصرف في مجال التنمية المستدامة من حيث الأهداف والسمات والتبويبات وبما يواكب المعايير العالمية .

٦. أن يكون هناك أطراف متعددة مؤثرة في إعداد أو تبني استدامة في المصارف العراقية مثل (حكومة ، أكاديميين ، مستثمرين ، نقابات مهنية ، إداريين ، خبراء) وليس انفراد جهة معينة في ذلك .

٧. أهمية وجود الزام قانوني او دليل إرشادي ملزم لتطبيق معايير استدامة في المصارف يوجه المحاسبين في عملهم ليعمل على الحد من الاختلاف والتنوع في إعداد تقارير الاستدامة بما يسهم بتحقيق القابلية للمقارنة بين المصارف المحلية والإقليمية والعالمية .

٨. العمل على إعادة النظر بنظام الرقابة الداخلية في المصارف العراقية الأهلية والحكومية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المستحدثة في المصارف الإقليمية العالمية.

٩. العمل على توفير الدعم المادي والمعرفة التقنية بإعداد تقارير استدامة للمصارف ونشره على المواقع الالكترونية للمصرف وفق برامج الكترونية مثل XBRL .

١٠. أهمية عقد مؤتمرات وندوات وورش علمية تثقيفية خاصة بتقارير الاستدامة في المصارف بالتنسيق بين الجامعات والمصارف والمنظمات المهنية المعنية في العراق وخارجه لتنمية الوعي المالي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتقني للأطراف ذات العلاقة .

المراجع

اولا : الوثائق الرسمية والمواقع الرسمية للمؤسسات

- دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف – البنك المركزي العراقي (٢٠١٨).

- <https://www.globalreporting.org> (الموقع الرسمي لـ المبادرة العالمية) للتقارير
- <https://www.sasb.org> (الموقع الرسمي لـ مجلس معايير محاسبة الاستدامة)
- <https://www.cbi.iq> (الموقع الرسمي لـ البنك المركزي العراقي)

ثانيا : الاطاريح العلمية

١- ثويمر ، محمد مانع محمد ، (٢٠٢٠) ، دراسة تحليلية لاثر محاسبة الاستدامة على مصداقية المعلومات المحاسبية – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة ، جامعة بنها ، مصر

A- Periodicals and Proceedings

1. Quiros, María Miralles,(2018), The value relevance of gri reporting in european banks, European journal of applied business management, 4(1), pp. 1-16
2. Maria del Mar Miralles-Quiros,(2018), The value relevance of GRI reporting in European banks, European Journal of Applied Business and Management; Vol 4, No 1.
3. Islam& chowdhury, md. Nazrul, mohammad ashraful ferdous (2017), Corporate sustainability reporting in the banking sector of bangladesh: an appraisal of the g4 of the global reporting initiative, int. J. Green economics, vol. 10,
4. Oshika, Tomoki & Saka, Chika, (2013), Sustainability KPIs for Integrated Reporting, <https://hq.ssrn.com>
5. Plessis, J. du, Ruhmkorf, Andreas, (2015), New Trends Regarding Sustainability and Integrated Reporting For Companies: What Protection Do Directors Have?, www.ssrn.com
6. Sustainability Accounting Standards Board,(2018), Sustainable Industry ClassificationSys

قياس قيمة المصرف وفق منظور الإفصاح عن التكاليف الترويجية:

بحث تحليلي لعينة من المصارف العراقية الخاصة

Measuring the Bank Value According to the Perspective of Disclosure of Promotional Costs

Analytical research for a sample of Iraqi private banks

أ.د. علي إبراهيم حسين أ.م.د. عبدالله محمود عبدالله م.م. هيفاء محمود عبدالله

جامعة تكريت / كلية الإدارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

هدف البحث إلى قياس قيمة المصرف وفق منظور الإفصاح عن التكاليف الترويجية المتمثلة بتكاليف الاعلان والدعاية، وتكاليف نشر وطبع وتكاليف المعارض والاحتفالات وتكاليف الندوات والمؤتمرات، التي يتحملها المصرف، واسهام هذه التكاليف في تحسين مستوى الأداء المصرفي وزيادة ربحيته بما ينعكس ذلك على زيادة فرص جذب المستثمرين بما يعزز من قيمة المصرف، وقد تم اختيار عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (٨) مصارف، للفترة من (٢٠١٠) ولغاية (٢٠١٩) بمعدل (٨٠) مشاهدة



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ١٠١-١٣٤

وتم إجراء قياس الإفصاح عن التكاليف الترويجية عبر تحليل المحتوى للتقارير المالية للمصارف المبحوثة، في حين تم قياس قيمة المصرف باستخدام مقياس (Q-Tobin's)، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج باعتماد برنامج (SPSS) الكلمات المفتاحية: التكاليف الترويجية، قيمة المصرف، القطاع المصرفي، الإفصاح المحاسبي.

Abstract

The aim of the research is to measure the bank value according to the perspective of disclosing the promotional costs. The costs of advertising and publicity, the costs of publishing and printing, the costs of exhibitions and celebrations, and the costs of seminars and conferences, which are borne by the bank. The contribution of these costs to improving the level of banking performance and increasing its profitability, which is reflected in increasing the chances of attracting investors in a way that enhances the value of the bank. A sample of the (8) listed banks in the Iraq Stock Exchange was selected for the period from (2010) to (2019) at a rate of (80) views. The measurement of the disclosure of promotional costs was carried out by analyzing the content of the financial reports of the surveyed banks. While the bank value was measured using the (Q-Tobin's) scale. The research reached a set of results with the adoption of the program (SPSS), the most important of which is that there is a significant effect of disclosing the promotional costs on the value of the bank. This means that there is an optimal exploitation of these costs in directing them towards attracting customers and investors through the promotional activities carried out by the bank, which enhances its value. Therefore, the research recommends the necessity of increasing interest in disclosing promotional costs and considering them positively because of their impact on enhancing the bank value.

Keywords: Promotional costs, bank value, banking sector, accounting disclosure.

المقدمة:

تشكل التكاليف الترويجية جزء مهم من التكاليف التي تتحملها المصارف والتي ينبغي التركيز على تخطيطها وقياسها، وتأتي أهمية التركيز على تكاليف الأنشطة الترويجية من أهمية هذا النشاط في تقديم المعلومات إلى العملاء بما يسهم في زيادة الطلب على تلك الخدمات وتحقيق حصة سوقية أكبر وزيادة الأرباح إلى أقصى قدر ممكن مما ينعكس إيجابياً على قيمة المصرف (ياسين، ٢٠١٦: ١٤١). إذ يكتسب الإفصاح عن التكاليف الترويجية أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة من حيث قياس تلك التكاليف وإيصال المعلومات المتعلقة بها نتيجة لتأثيرها الفاعل في ربحية المصرف وقيمه في السوق (العبيدي: ٢٠١١: ١٢٩). ونظراً لأهمية تلك التكاليف فقد أصبح الإفصاح عنها وإدارتها بصورة مثلى هدف تسعى له كافة المصارف من خلال رسم سياستها الربحية، ومخططها التسويقي الذي بدوره يؤثر في حجم المبيعات والحصة السوقية، ومن ثم على الأرباح وقيمة المصارف.

بناءً على ما سبق، فإن البحث الحالي يسعى إلى إلقاء الضوء على الإفصاح عن التكاليف الترويجية باعتباره أحد أوجه الانفاق الذي يتم ممارسته في القطاع المصرفي ضمن البيئة العراقية، واختبار تأثيره (أي الإفصاح عن تلك التكاليف) في قيمة المصرف.

١. المبحث الأول/ الإطار المنهجي للبحث

يقدم هذا المبحث عرضاً لمنهجية البنية الإجرائية للبحث ومشكلته التي تتضمن الكيفية التي صيغت من خلالها تساؤلات البحث، والأهمية المتوقعة أن يضيفها على المستوى النظري والتطبيقي لموضوعات البحث وتحديد الأهداف المتوخاة منه.

١.١_ مشكلة البحث:

بالرغم من أهمية الأنشطة الترويجية والإفصاح عن تكاليفها التي يتحملها المصرف وما لها من أثر مباشر على كل من ربحية المصرف وقيمه السوقية، فإن المصارف

المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لا تولي اهتمام كافي للإفصاح التفصيلي عن التكاليف الترويجية^(*)، على الرغم من تحمل الخدمات المصرفية الجزء الكبير من هذه التكاليف جراء الأنشطة الترويجية، وما لها من تأثير في قيمة المصرف باعتبار إن هذه القيمة من الممكن أن تتأثر بالعوامل الداخلية والخارجية. ونظراً لعدم قدرة إدارة المصرف بالسيطرة على العوامل الخارجية كما أشار (Gharaibeh & Qader, 334 :2017)، لذا يجب على إدارة المصارف المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية أن تدرس وتحلل تكاليفها الداخلية تحليلاً دقيقاً لمساعدتها في التعرف على تلك التكاليف وحصرها بما يسهم في تعزيز قيمة المصرف. وعليه تكمن مشكلة البحث بالتساؤل الرئيسي (هل يؤثر الإفصاح عن التكاليف الترويجية في قيمة المصارف المبحوثة؟).

٢.١ - أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أهمية المتغيرات (والعلاقة بينهما) التي سوف يتم تناولها، وهي الإفصاح عن التكاليف الترويجية وقيمة المصرف، في القطاع المصرفي العراقي، لذا تمكن أهمية البحث في السعي لبيان مدى تحقيق القيمة المتوقعة للمصرف من خلال الاهتمام بالإفصاح عن التكاليف الترويجية، نظراً للدور الإعلامي لهذا الإفصاح في نقل صورة أكثر تكاملية عن أداء المصرف، وإبراز مدى تقدم المصرف في تحسين طبيعة الخدمات المقدمة للزبائن وقدرتها التنافسية امام المنافسين، وبما يضمن لها البقاء والنمو وتجاوز جميع المخاطر، لاسيما في أطار التغيرات البيئية المتسارعة التي تشهدها البيئة العراقية وازدياد حدة المنافسة.

٣.١ - أهداف البحث:

في ضوء ما تم طرحه بصدد مشكلة البحث وأهميته، فإن الهدف الأساسي لهذا البحث يتمثل بمعرفة مدى تأثير الإفصاح عن التكاليف التسويقية في تعزيز قيمة

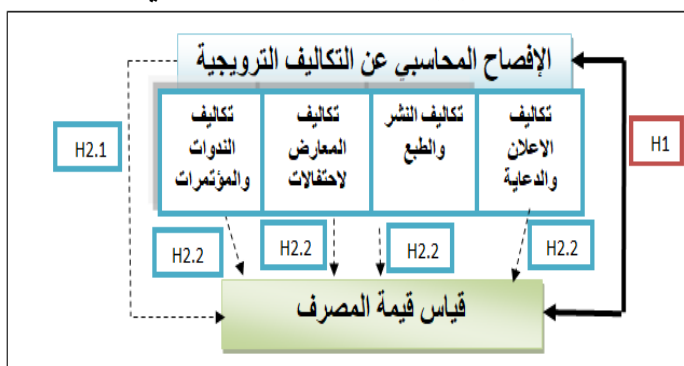
(*) تم تحديد الفجوة البحثية المتعلقة بالإفصاح التفصيلي عن التكاليف الترويجية بصورة منفردة من خلال إجراء تحليل المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المنشورة للمصارف الخاصة العراقية.

المصرف، وتحديد مدى اهتمام المصارف عينة البحث بالإفصاح عن التكاليف الترويجية في أنشطتها التسويقية المختلفة، لتحديد مستوى انعكاس ذلك في القيمة السوقية لتلك المصارف.

٤.١_ مخطط البحث الافتراضي:

يتطلب تحقيق أهداف البحث ومعالجة مشكلته بناء مخطط فرضي ليعكس طبيعة العلاقات بين الأبعاد المدروسة والتي تم تحديدها وفقاً للنظام المحاسبي الموحد للمصارف، فضلاً عن توضيح المتغيرات الفرعية لتلك الأبعاد، كما في الشكل (١).

الشكل (١): مخطط البحث الفرضي



المصدر: الشكل من إعداد الباحثين.

٥.١_ فرضيات البحث:

يقوم البحث على فرضيتين رئيسيتين وهي تمثل الجواب على التساؤل الرئيس المثار في مشكلة البحث وهذه الفرضيات هي:

١. **الفرضية الرئيسية الأولى:** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن التكاليف الترويجية التي تتحملها المصارف وقيمة المصارف.

٢. **الفرضية الرئيسية الثانية:** هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن التكاليف الترويجية التي تتحملها المصارف في قيمتها.

وينبثق عنها اثنتين من الفرضيات الفرعية هي:

الفرضية الفرعية الأولى: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لأجمالي الإفصاح عن التكاليف الترويجية التي تتحملها المصارف في قيمة المصرف.
الفرضية الفرعية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن أصناف تكاليف الترويجية التي تتحملها المصارف في قيمة المصرف.
٦.١ - حدود البحث:

يقتصر حدود البحث النظرية على تناول متغيرين، والمتمثلين في المتغير المستقل الإفصاح عن التكاليف الترويجية، والمتغير التابع قيمة المصرف، أما الجانب الميداني للبحث فيتمثل في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٩.

٧.١ - منهج البحث:

تم اعتماد المنهج الاستنباطي التحليلي لغرض الاطلاع على الطروحات النظرية وتحليلها وبناء الإطار النظري للبحث، ومن ثم استنباط طبيعة وتوجهات العلاقة بين متغيرات البحث الحالي، أما المنهج الثاني فهو الاستقرائي من خلال استقراء واقع التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من ٢٠١٠ - ٢٠١٩، والثالث المنهج التطبيقي عبر تحليل المحتوى لتلك التقارير بما يمكن من الوقوف على حقيقة الإفصاح عن التكاليف الترويجية فيها، ومستويات قيمة المصارف عبر المعلومات المتضمن في تلك التقارير، وكذلك النشرات التعريفية والاحصائية المفصّل عنها في السوق.

٢. المبحث الثاني: الإطار النظري للقياس المحاسبي للتكاليف التسويقية:

تضمن المبحث التأصيل الفلسفي النظري لماهية الإفصاح عن التكاليف الترويجية في القطاع المصرفي، فضلاً عن المحاسبة عنها وأهداف قياسها.

١.٢ - المدخل المفاهيمي للتكاليف الترويجية:

تعد محاسبة التكاليف أهم فروع المحاسبة التي تعنى بتتبع وتحديد وتحليل جمع عناصر التكاليف في المصرف، وذلك بهدف توفير المعلومات المحاسبية التكاليفية

لإدارة المصرف ومساعدته في اتخاذ القرارات وتسعير الخدمات إلى جانب الرقابة على الإنفاق الداخلي ليحقق بذلك تخفيض التكاليف الذي سيعمل بدوره على خفض أسعار الخدمات والمنافسة مع المصارف الأخرى في الصناعة المصرفية ذاتها، من خلال الترويج عن تلك الخدمات وإيصالها إلى العملاء سيحصل المصرف على إيرادات المبيعات أو الخدمات التي تمثل الموارد للمصرف، فالوظيفة الترويجية تشمل كل الأنشطة التي يحتاج إليها المصرف لتحويل القوة الشرائية عند العملاء إلى طلب فعال (علي، ٢٠١٦: ٧٩). أما (Hardesty & Leff, 2010: 222) فقد عرف التكاليف الترويجية بأنها تلك التكاليف المرتبطة بالأنشطة الدعائية. وتعرف التكاليف الترويجية بأنها كافة التكاليف التي تتفق على الخدمات الترويجية اللازمة لتواصل مع العملاء وتعريفهم حول الخدمة المقدمة بالصورة التي يرغب بها (اللهيبي، ٢٠٢١: ٤٨)، وأشار (وهيب، ١٩٨٢: ١٩) و(إبراهيم، ١٩٨٢: ١٢) إلى تعريف معهد محاسبي الكلفة والإدارية في إنكلترا للتكاليف الترويجية بأنها التكاليف المنفقة في إعلان وعرض المنتجات المطلوبة للعملاء بشكل ملائم جذاب، وبأسعار مقبولة مع التكاليف المتعلقة بعمل البحوث التسويقية، وتوثيق الأوامر، وكذلك تكاليف إيصال الخدمات إلى العملاء.

إذ أن تكاليف الترويجية هي مقدار الأموال التي يخصصها المصرف لأنشطة الترويج. ويعد الإنفاق على الترويج أحد الاعتبارات الأساسية لجميع المصارف لأن الترويج هو وظيفة عمل رئيس تخلق عملاء جدد للمصرف. ومن الضروري لأصحاب الأعمال فهم أهمية تكاليف الترويج والإدارة والمعاملة الضريبية. وعادةً ما تتضمن بعض نفقات الترويج العامة رواتب الأفراد العاملين في الترويج، وأبحاث التسويق، والعلاقات العامة، وتكاليف الإعلان (Haryanto & Retnaningrum, 2020: 191).

٢.٢_ الإفصاح عن التكاليف الترويجية المصرفية:

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دوراً مهماً في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في التقارير المالية، والتي تستخدم لأغراض عدة منها: اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان في المصرف كذلك يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى المصرف (أبو حمام، ٢٠٠٩: ٤٧).

أن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات، ويقصد كذلك بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة (الحواتمة، ٢٠١٠: ١٣). وأشار (الشيرازي، ١٩٩٠: ٣٢٢) إلى تعريف الإفصاح المحاسبي بأنه ضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة الضرورية لمستخدمي هذه التقارير صورة واضحة ودقيقة عن الوحدة المحاسبية.

ومن خلال المعيار (٣٠) فقد نصت الفقرة (٤٣) يجب على المصرف الإفصاح عما يلي (لايقة، ٢٠٠٧: ١٠٦):

١. السياسة المحاسبية التي تصف أساس الاعتراف بالقروض والسلفات غير القابلة للتحصيل كمصروف وشطبها

٢. تفاصيل التحركات في مخصص الخسائر والقروض والسلفات خلال الفترة.

٣. المبلغ الإجمالي الظاهر في الميزانية العامة للقروض والسلفات التي لا تحتسب فوائد مستحقة عليها، والأساس المستخدم لتحديد القيمة الصافية لهذه القروض والسلفات.

٤. أجمالي مبلغ مخصص القروض والسلفات بتاريخ الميزانية العامة. كما يهدف الإفصاح المحاسبي إلى عدة أهداف وأهمها: (خضير، ٢٠١٠: ١٨)

أ. إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المالية والمحاسبية، لمساعدة متخذي القرار على صنع قرار سليم مبني على معلومات دقيقة وصحيحة بما يخص الأجانب الاستثماري.

ب. تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية عن طريق مساعدة المستثمرين في التوقعات بالتغيرات في الأرباح المستقبلية وحال قيامهم بتقييم الأوراق المالية هو الأمر الذي يساعد على استقرار الأسعار الأوراق المالية أو على الأقل الحد من التقلبات في الأسعار.

ج. إشباع حاجات مستخدمي التقارير المالية والقوائم من البيانات المعلومات المحاسبية.

وعليه تظهر أهمية الإفصاح المحاسبي في وجود شخصية معنوية مستقلة للمصارف، وما يترتب على ذلك من وجود شبكة من العلاقات بينه وبين المنظمات الأخرى والمتعاملين معه إلى جانب خضوعه للرقابة من قبل الدولة والمتمثلة في البنك المركزي، وتستدعي العلاقات السابقة اتخاذ قرارات عديدة تنظم علاقة المصارف بغيرها من المصارف والمستفيدين، وهذا بطبيعة الحال يتطلب توافر معلومات دقيقة على درجة كبيرة من الثقة تساعد في اتخاذ القرار الأفضل، ويتم توفير هذه المعلومات من خلال النظم المعلومات المحاسبية، أي الإفصاح المحاسبي الذي يعد أحد المعايير المحاسبية في جميع دول العالم، هذا مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن الإفصاح يختلف بحسب احتياجات مستخدمي القوائم المالية وخصائص المصارف التي يتم الإفصاح عن أعمالها، وهنا يتم الإفصاح عن التكاليف الترويجية في القوائم المالية والتي تتمثل تكاليف الإعلان والدعاية والنشر وتكاليف المعارض والندوات والمؤتمرات وغيرها، وعندما يكون الإفصاح ذات مصداقية عالية سوف يجذب المستثمرين جدد.

٣.٢- قياس وتبويب التكاليف الترويجية المصرفية:

أكدت معايير المحاسبة الدولية على أهمية الإفصاح كوظيفة أساسية من وظائف المحاسبة باعتبارها أداة قياس وإفصاح في المقام الأول، وأشارت إلى أنه يجب أن

يشتمل الإفصاح المحاسبي على جميع المعلومات التي يمكن أن تقيد مستخدمي القوائم المالية بخصوص توضيح حقيقة المركز المالي للمصرف وما يرتبط به، سواء في صلب قائمة المركز المالي أو خارجها (خالد والهام، ٥٨: ٢٠٢٠). ومن ضمن الجوانب الأساسية التي يتطلب الإفصاح عنها هي التكاليف بشكل عام والتكاليف الترويجية بشكل خاص والتي تتمثل في تكاليف الإعلان والنشر والطبع والندوات والاحتفالات وتكاليف المعارض فضلاً عن رواتب العاملين في الأنشطة الترويجية للمصرف. ويتم جدولة تكاليف الترويج بطرق مختلفة من أجل تحديد تكلفة كل نشاط ترويجي، تهدف هذه العملية إلى التحكم في التكاليف وخفضها بطرق تتوافق مع أهداف المصرف (Alkhasawenh, 2019: 66).

٤.٢ - مفهوم وقياس قيمة المصرف وعلاقتها بالتكاليف الترويجية:

يختلف مفهوم قيمة المصرف باختلاف المنظور الذي تؤثر فيه هذه القيمة والمقاييس التي تعبر عنها، فضلاً عن وجود عدة محددات تعمل على صيانة مستوى تلك القيمة.

٥.٢ - مدخل مفاهيمي لقيمة المصرف:

يمكن للمصارف من تحسين قيمتها إذا ما أولت اهتماماً لأصحاب المصلحة، فالتوازن بتحقيق أهداف أصحاب المصلحة في المصرف يمكن أن يمنحها الفرصة للحصول على الفوائد المثلى بحيث يتم تقييم أداؤها بشكل جيد من قبل المستثمرين، فإذا ما استجاب المستثمرون بشكل إيجابي للأداء الجيد للمصرف، فإن هذه الاستجابة الإيجابية تظهر من خلال الطلب المتزايد على أسهم المصرف، ومع زيادة الطلب على أسهم المصرف وامتناع حاملي الأسهم عن البيع بسبب لأداء الجيد للمصرف، عندها سيرتفع سعر السهم، وستؤدي الزيادة في أسعار الأسهم إلى زيادة قيمة المصرف.

إذ تسعى المصارف عادة إلى تحسين رفاهية الموظفين والمساهمين والأطراف ذات الصلة، ومن ثم فإن لكل مصرف وجهات نظر وأنماط تفكير مختلفة في تحديد

الخطوات أو الاستراتيجيات التي سيتم استخدامها كأداة في تحقيق أهداف المصرف، وقد تتمثل أهدافه الحاسمة في زيادة أرباحها وقيمتها من أجل رفاهية المالكين والأطراف المعنية. لذا فإن في ظل بيئة الأعمال التي تشهد تطوراً متقدماً، تحاول بشكل متزايد الحفاظ على تميز أعمالها حتى تزداد قيمتها، إذ مع القيمة العالية للمصرف، ستعمل على تحسين رفاهية المساهمين ومع ضمانات الرفاهية هذه لن يتردد المساهمون في استثمار رؤوس أموالهم، عندها يمكن رؤية الأداء المالي للمصرف من خلال نسب الربحية وغيرها من النسب المالية، وقد يتم استخدام نسبة الربحية لتقييم الفاعلية التشغيلية للمصرف، وكلما كان الأداء التشغيلي للمصرف أفضل زاد ذلك من قيمة المصرف، وارتفعت قيمة العائد على الموجودات (ROA) زادت كفاءة المصرف وزادت فرصته لزيادة قيمتها (الفقي، ٢٠١٤: ٤٨).

كما تسعى المصارف لزيادة الأرباح وتعظيم القيمة في سوق منافسة في ذلك مع المصارف الأخرى في المجال نفسه، وتعد قيمة المصرف أحد أهم العناصر المحددة لمدى كفاءة وفاعلية إدارة المصرف، أن زيادة قيمة السهم تؤدي لتعظيم القيمة السوقية للمصرف، فهدف المصارف هو تعظيم القيمة لمالكيها، يتم تمثيل هذه القيمة عن طريق سعر السهم العادي للمصارف في سوق الأوراق المالية الذي يعكس القرارات الاستثمارية والمالية ومقسوم الأرباح (التميمي والحساوي، ٢٠٢٠: ١٩٦). وتمثل قيمة المصرف تصور المستثمر لمستوى نجاح المصرف في إدارة مواردها، ويمكن توقع تصور المستثمر من خلال وكيل الأداء مثل الربح وحجم المصرف ومستوى الرافعة المالية كبديل للمخاطر في سوق الأوراق المالية إلى جانب النظر في حجم المصرف عند اتخاذ قرار الاستثمار، سيلاحظ المستثمر أيضاً عبء الديون الذي يتحمله المصرف في تنظيم أنشطتها أو المعروف باسم الرافعة المالية، لأن الاستخدام المرتفع للديون سيجعل من الصعب على المصرف الوفاء بها، واجب وخفض قيمة المصرف، لأداء المالي هو مقياس نجاح المصرف في تحقيق الربح، يحتاج المصرف إلى أداء مالي كمرجع لتحديد وتقييم نجاح المصرف في الأنشطة المالية التي يتم

إجرائها، يتم قياس الأداء المالي للمصرف باستخدام العائد على الموجودات (ROA)، وهي نسبة تستخدم لإظهار الربح المحقق على الموجودات المستخدمة في المصرف، سيكون المستثمرون مهتمين بهذه النسبة لأنهم يتوقعون أقصى عائد على استثماراتهم (Utaml & Hasan, 2021:1250). كما يمكن النظر إلى القيمة على أنها نجاح إداري في إدارة المصرف، تعكس القيمة أيضاً استجابة السوق للمصرف، وتوضح نظرية أصحاب المصلحة أن الزيادة في قيمة المصرف التي يمكن قياسها من خلال سعر السهم الذي تظهر ثروة المساهمين، أن قيمة المصرف هي انعكاس للقيمة السوقية للمصرف، لذلك كلما ارتفعت قيمة سوق الأوراق المالية، زادت قيمة المصرف التي ستؤثر على حصة المصرف، كلما زاد الطلب على أسهم المصرف، ارتفعت قيمة المصرف (Mursalim el at., 2015: 72).

٦.٢- أنواع القيمة المنسوبة للمصرف:

تتنوع القيم بحسب طبيعة الأنشطة والأعمال التي يقوم بها المصرف، وهنالك أنواع مختلفة للقيمة حسب ما ذكرها الباحثين ومنها:

١. **القيمة الاسمية:** وهي القيمة التي تكون مكتوبة على وثيقة السهم والتي يتم تحديدها من قبل المصرف في العادة يكون مقداراً اسمياً، وإن القيمة الاسمية لا تعكس القيمة الحقيقية لحصة السهم، وتكون القيمة الاسمية محددة بأقل مقدار من رأس المال الأساسي للمصرف (المعيني وزياد، ٢٠١٦: ٢٠٤).

٢. **القيمة الدفترية:** وهي القيمة التي يتم تحديدها وفقاً لقيمة السهم من واقع سجلات المصرف، ويتم احتسابها من خلال التقارير المالية عبر قسمة قيمة حق الملكية على عدد الأسهم العادية المصدرة، إذ تعد عن نصيب ذلك السهم من قيمة رأس المال المدفوع مقدماً وعلاوات الإصدار الناتجة عن إصدار أسهم جديدة بسعر يفوق القيمة الاسمية للسهم، والأرباح المحتجزة، والاحتياطات (شومان والموسوي، ٢٠١٢: ٥٣).

٣. **القيمة السوقية العادلة:** تتمثل هذه القيمة بسعر الأسهم في سوق الأوراق المالية، ويتأثر هذا السعر حسب ظروف السوق من حيث العرض والطلب، وهذه الظروف غالباً ما تعكس البيئة الاقتصادية والسياسية وغيرها من الظروف الموجودة خاصة الظروف الداخلية والخارجية (التميمي والحسناوي، ٢٠٢٠: ١٧٩).

٤. **القيمة الاستثمارية:** تعرف القيمة الاستثمارية على أنها قيمة المنافع المستقبلية الناتجة عن امتلاك موجود ما بالنسبة لمشتري معين (بوفاس ومنصور، ٢٠١٨: ٣٩).

٥. **القيمة عند التصفية:** تحسب قيمة التصفية بعد إعادة تقييم عناصر البيانات المالية في ظروف تصفية المصرف وتحديد قيمة حقوق الملكية ثم قسمتها على عدد الأسهم المصدرة (الزعبي، ٢٠١٨: ٢٢٩).

٦. **قيمة الإصدار:** هي القيمة التي تصدر بها الأسهم، ويمكن أن تكون مساوية للقيمة الاسمية أو أكبر منها ولا يجوز أن تكون أقل منها (المياح، ٢٠١٩: ٤٣).

٧.٢ - **أهداف قياس قيمة المصرف:**

أشار (وهاب والخفاجي، ٢٠٢١: ٢٣٢-٢٣٣) إلى أنه تسعى جميع الأطراف لتحقيق أهداف مختلفة ومتعددة في مجال قيمة المصرف، ومن هذه الأهداف ما يأتي: هدف تعظيم الثروة، تعظيم القيمة المالية للمصرف، هدف تعظيم القيمة السوقية للسهم، هدف تعظيم القيمة السوقية للمصرف.

وأشار (Artini & Suardana, 2021: 96) إلى أن أهداف المصرف تنقسم إلى قسمين:

١. **الأهداف قصيرة المدى وطويلة المدى، الهدف قصير المدى الذي تريد المصرف تحقيقه هو تحقيق أقصى ربح بالموارد الموجودة.**

٢. **الهدف طويل المدى للمصرف هو زيادة قيمة المصرف، تتناسب قيمة المصرف بشكل مباشر مع هدف المصرف المتمثل في زيادة الأرباح من وقت لآخر كمقياس لأداء المصرف وكوسيلة للتأثير على تصورات المستثمرين عن المصرف.**

وأشار (Budiharjo, 2021: 222) إلى أن هنالك أهداف أخرى وفق تصنيف مخالف منها:

١. الهدف الأول للمصرف هو تحقيق أقصى ربح أو ربح قدر الإمكان.
٢. الهدف الثاني للمصرف هو ازدهار صاحب المصرف أو المساهمين.
٣. الهدف الثالث للمصرف هو تعظيم قيمة المصرف وهو ما ينعكس في سعر سهمها.

٨.٢_ العوامل المؤثرة في قيمة المصرف:

أشار العديد من الباحثين كـ (Sondakh, 2019)، (Adiputra & Hermawan, 2020)، (التميمي والحسناوي، ٢٠٢٠)، (Natsir & Yusbardini, 2020)، (Febrianty & Mertha, 2021)، (Muda, *et.al.*, 2021)، (Luckieta, *et.al.*, 2021)، (Witasari & Cahyaningdyah, 2021) إلى أن هنالك العديد من العوامل الحاسمة التي تؤثر بشكل كبير في قيمة المصرف منها:

١. **الربحية:** يتمثل الربح بمستوى الربح الصافي الذي يمكن أن تحصل عليه المصرف من أنشطتها التشغيلية (Taufan, *et.al.*, 2019:217). وأشار (Febrianty & Mertha, 2021:239) إلى أن الربحية لها تأثير كبير على قيمة المصرف، لذا فإن زيادة الربحية تؤدي إلى تعزيز قيمة المصرف.

٢. **الملاءة:** هي قدرة المصرف على الوفاء بجميع التزاماتها في حالة تصفية المصرف (المصرف) (Taufan, *et.al.*, 2019:217) لذا فإن زيادة ملاءة المصرف تؤثر في زيادة قيمة المصرف.

٣. **حجم المصرف:** يتم قياس حجم المصرف عادة بناءً على إجمالي الموجودات أو حسب رأس المال، لذلك يتم تصنيف المصارف من مصارف كبيرة حاکمة إلى وسطى وصغرى، وعادة ما يكون للحجم الكبير تأثير إيجابي في تعزيز قيمة المصرف بشكل أكبر من المصارف الصغرى (Taufan, *et.al.*, 2019:217). ووضح (Natsir &

(Yusbardini,2020:142) أن حجم المصرف هو حجم إجمالي للموجودات المملوكة للمصرف، وكلما زادت موجودات المصرف زاد حجم المصرف، إذ تمتلك المصارف الكبيرة القدرة على إدارة أعمالها بشكل أكبر، ولديها قدرة أكبر على الاستخدام الفعال لموجوداتها لزيادة الأرباح، التي سيكون لها تأثير لاحقاً على الأداء المالي يمكن أن يؤدي هذا أيضاً إلى زيادة قيمة المصرف بشكل غير مباشر.

٤. **هيكل رأس المال:** أن هذا العامل له تأثير كبير على قيمة المصرف، فعندما يكون رأس المال مملوك للمصرف بأكمله، هذا يعني عدم تحمل المصرف عبء مالي يتمثل في تسديد الأقساط ودفع الفوائد وما يترتب على ذلك من انخفاض السيولة وضعف قدرة المصرف في مواجهة الظروف، وعلى العكس عندما يكون هنالك جزء من رأس المال مقترضاً فإنه من المؤكد سيضعف قدرة المصرف المالية مما يؤثر على قيمتها. وبناءً على ما سبق يمكن القول أن هيكل رأس المال المعتمد بشكل أكبر على الدين سوف يكون له تأثير إيجابي على قيمة المصرف (التميمي والحسناوي، ٢٠٢٠: ١٩٨).

٥. **السيولة (النسبة الحالية):** السيولة هي قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في الوقت المناسب، فكلما ارتفعت نسبة السيولة ارتفعت قيمة المصرف (Sondakh,2019:94). ويمكن النظر إلى السيولة وفقاً لـ (Adiputra & Hermawan,2020:329) من خلال ثلاثة أبعاد هي:

أ. القدرة على أداء الصفقات السريعة.

ب. تكاليف المعاملات.

ت. تأثير أسعار التداول.

في حين أشار (Das, 2013) إلى أن هنالك ثلاث أنواع من القرارات التي يمكن أن تؤثر في قيمة المصرف وهي: (حسين، ٢٠١٦: ٧٤)

١. **قرارات الاستثمار:** يكون الاستثمار في الموجودات الثابتة يعني بقاء الأموال لمدد طويلة، ويمكن تحقيق عائد حالي من خلال الاستثمار في الموجودات المتداولة. لذا

يتطلب تخصيص الموارد النادرة في أعمال المصرف المتمثلة في المشاريع الاستثمارية، التي تعد ضمن القرارات الاستثمارية.

٢. قرارات التمويل: تتمثل بعمليات تمويل أنشطة الأعمال، وتساعد هذه القرارات في تخطيط توازن هيكل التمويل من رأس مال ممتلك ومقترض.

٣. قرارات التوزيع: تتمثل بالية التصرف بالأرباح وتوزيعها، من خلال دفع جزء من الأرباح إلى حملة الأسهم على شكل مقسوم أرباح.

٩.٢ - مداخل قياس قيمة المصرف:

يمكن استعراض قيمة المصرف من خلال مستوى سعر السهم الذي يشير إلى الآفاق المستقبلية للمصرف، ويمكن احتساب قيمة المصرف عبر مقاييس (Tobin's Q)، وقد تم تقديم هذا المقياس لأول مرة من قبل (Kador, 1966) كنسبة بين القيمة السوقية للموجود المادي وقيمة استبداله، تكلفة إعادة الإنتاج في عام ١٩٦٨، إذ يشار إلى (Tobin's Q) لقياس القيمة بأنها طريقة شائعة لتقييم القيمة العادلة أو المتوازنة لسوق الأوراق المالية (Gharaibeh & Qader, 2017:334).

بموجب هذا المقياس يتم مقارنة نسبة القيمة السوقية لأسهم المصرف إلى القيمة الدفترية لتلك الأسهم، وهذه النسبة تعكس قيمة المصرف، لأنها تظهر تقديرات السوق المالية الحالية لقيمة العائد لكل دولار من الاستثمار الإضافي وسبب استخدام (Tobin's Q) في العديد من الدراسات هو أن نسب (Q) هي مقياس أكثر صرامة لمدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية، فزيادة قيمة المصرف يحقق الازدهار للمالكين أو المساهمين، ويمكن توضيح قيمة المصرف من مستوى سعر السهم الذي يشير إلى الآفاق المستقبلية للمصرف (Bukit, et.al., 2018:583).

وأشار (Hidayat, et.al., 2019:1) إلى أنه يمكن تمثيل قيمة المصرف من خلال قيمة (Tobin's Q) بعده أحد المؤشرات التي تقيس أداء المصرف من منظور الاستثمار الذي تم اختياره في العديد من مواقف الإدارة العليا، ويستخدم (Tobin's

Q) لقياس أداء المصرف، خاصة بالنسبة لقيمة المصرف التي تظهر أداء إداري فاعل في إدارة أصول المصرف.

وأشار (Rehman & Shah, 2013: 837) إلى أنه عندما تكون القيمة أكبر من واحد فإن هذا يشير إلى النمو، أما إذا كانت أقل من واحد فإنه يشير إلى أن فرص النمو غير متوفرة كما في المعادلة الآتية:

$$Q = \frac{\text{القيمة السوقية لحقوق الملكية} + \text{المطلوبات}}{\text{القيمة الدفترية للموجودات}}$$

١٠.٢ - علاقة الإفصاح عن التكاليف الترويجية بقيمة المصرف:

تقوم أغلب المصارف بتطبيق النظام المحاسبي المصرفي في عملياته المحاسبية كافة، أي من حيث الدورة المحاسبية والمستندية وإعداد القوائم ومسك السجلات، إذ تقوم المصارف بإعداد القوائم المالية الختامية المتمثلة في (الميزانية العمومية، والأرباح والخسائر) في نهاية السنة المالية وتقديمها إلى الإدارة العامة المركزية، لغرض تحديد حصة المصرف والإدارة العامة من الأرباح الناتجة من عمل المصرف وتقييم عمله وتحديد الأخطاء ومعالجتها (الغانمي، ٢٠١٧: ٧٦).

إذ كشفت بحث (Qamruzzaman, et.al., 2021: 671) عن علاقة إيجابية ومهمة بين الإفصاح الطوعي المتعلق بالإحصاءات المالية، ومعلومات المسؤولية الاجتماعية، وحوكمة المصارف، وقيمة المصارف مقاسة بواسطة (Tobin's Q).

في حين اختبرت (Popover, et.al., 2013: 1) العلاقة بين الإفصاح الإلزامي وقيمة المصرف المعبر عنها في توقع سعر السهم للأرباح باستخدام عينة من المصارف البريطانية المدرجة في مؤشر (FTSE 350) لمدة خمس سنوات، من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠. تم تطوير مؤشر إفصاح إلزامي وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، التي كانت المصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية ملزمة

باعتقادها منذ عام ٢٠٠٥، وتم استخدامها لتقدير مدى الإفصاح الإلزامي. كما تم التحقيق في العلاقة بين الإفصاح الإلزامي وبعض خصائص المصرف المحددة. وقد كشف التحليل عن مستوى عالٍ من الإفصاح من قبل المصارف البريطانية، مشيراً إلى أن المديرين لا يعاملون الإفصاح الإلزامي كالتزام روتيني، لكنهم يسعون جاهدين للامتثال الصارم لجميع متطلبات الإبلاغ التي تفرضها السلطات التنظيمية. علاوة على ذلك، كان مدى الإفصاح مرتبطاً بشكل كبير بقيمة المصرف والرافعة المالية والعمر، مما يبرر أن آلية السوق ضرورية أيضاً في ممارسة الإفصاح.

ووفقاً لـ (Purbopangestu, 2014) إنه كلما زاد عدد المصارف التي تكشف عن عناصر تكاليف أنشطتها للجمهور كلما كانت جودة الإفصاح أفضل، وزادت قيمة المصرف باستمرار، أن الإفصاح عن أنشطة المصرف وأدائها المالي له تأثير إيجابي مهمة على قيمة المصرف (Worokinasih & Zaini, 2020: 91). وأشار Sari (409: 2021, Suputra &) من المتوقع أن يؤدي الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف والتزامها بالأخلاقيات المحددة اتجاه العملاء إلى تعزيز الأداء المالي وزيادة قيمة المصرف.

وقد أشار (Tedsungnon, 2020: 15) إلى أن الأنشطة الترويجية التي تتمثل في (الإعلان والدعاية، النشر والطبع، الاحتفالات والمعارض) تهدف إلى زيادة المبيعات والحصة السوقية للمصرف التي يتم تحديدها من خلال وجود اتصال مباشر من شأنه أن يؤثر لاحقاً على المستهلكين في تلبية احتياجاتهم. إذ تتأثر قيمة المصرف بالإفصاح عن تكاليف الترويج نتيجة لدورها في تحسين الدخل وزيادة الأرباح، أو نتيجة للسمعة التي قد تكتسبها المصرف بسبب الترويج عن أنشطتها المصرفية أو عن خدماتها المقدمة، الأمر الذي يحفز المستثمرين إلى زيادة الطلب على أسهم هذا المصرف، ومن ثم ارتفاع قيمته. لذلك فإن الإفصاح عن تكاليف الترويج قد يكون له أثر في زيادة قيمة المصرف وبصورة إيجابية (الزعبي، ٢٠٢٠: ٢٢٨). في حين ترى الباحثين قد تتجه المصرف نحو تخفيض تكاليف الترويج بما يقلل من التكاليف

الترويجية بشكل عام ويرفع أرباحها، ولكن هذا ليس بالضرورة أن يؤدي إلى انخفاض قيمة المصرف.

المبحث الثالث/ الجانب العملي

بعد استعراض الإطار النظري لمتغيرات البحث وطرق قياس المتغيرات، فإن الخطوة الثانية من هذا البحث، تتمثل في مناقشة النتائج واختبار الفرضيات.

١.٣ - مجتمع وعينة البحث:

تمثل ميدان البحث بالقطاع المصرفي، أما مجتمع البحث فتمثل بالمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد تم اختيار عينة عشوائية وفق شرطين أساسيين هما استمرار المصارف في الإفصاح عن بياناتها خلال فترة الدراسة الممتدة من ٢٠١٠ ولغاية ٢٠١٩، والشرط الثاني، توافر البيانات اللازمة لقياس متغيرات البحث وعلى وجه الخصوص مفردات التكاليف الترويجية، وبناءً على هذين الشرطين تبقى من المصارف ضمن المجتمع ٨ مصارف فقط وهي ما مثلت عينة البحث التي تم اعتماد بياناتها لقياس المتغيرات واختبار الفرضيات، والجدول (١) يظهر المصارف عينة البحث.

الجدول (١): المصارف عينة البحث

ت	المصرف	ت	المصرف
١	مصرف اشور	٥	مصرف الخليج
٢	مصرف المتحد لاستثمار	٦	مصرف سومر
٣	مصرف بغداد	٧	مصرف الشرق الوسط
٤	مصرف موصل	٨	مصرف المنصور

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

٢.٣ - قياس ووصف متغيرات البحث:

تضمن البحث نوعين من المتغيرات، الأول المتغير المستقل وتمثل بالإفصاح عن التكاليف الترويجية ضمن أربع عناصر هي (دعاية والإعلان نشر وطبع تكاليف المعارض والاحتفالات مؤتمرات وندوات)، وذلك بالاعتماد على دراسة (Tedsungnon, 2020) والتحليل الشخصي للباحثين، إذ تم التعبير عن ذلك

الإفصاح بمتغير وهمي يعطى القيمة (١) في حالة الإفصاح عن عناصر التكاليف، والقيمة (٠) فيما عدا ذلك. أما المتغير الثاني فهو المتغير التابع والذي تمثل بقيمة المصرف وقد تم اعتماد مقياس (Q-Tobin's) لقياسه بالاتفاق مع دراسة (Rehman & Shah, 2013)، إذ يتم احتسابه كنسبة ناتجة عن قسمة القيمة السوقية لحقوق الملكية مضافا إليها المطلوبات على إجمالي الموجودات، ويظهر الجدول (٢) الأوساط الحسابية والانحراف المعياري للبيانات الأساسية التي تم على أساسها حساب قيمة المصرف.

الجدول (٢): البيانات الأساسية لحساب قيمة المصرف

معامل الاختلاف	الحد الأعلى	الحد الأدنى	انحراف المعياري	الوسط الحسابي	
٠.٧٣٥	٣.٤٨٠	٠.٠٠١	٠.٦٣٢	٠.٨٦١	سعر السهم
٠.٧٠١	٨٥.٠٠٠٠٠٠٠٠	١٥.٠٠٠٠٠٠٠	١٢٨٧.٨٢٨٩٨١	١٨٣٥٣.٦٢٥٠٠	رأس المال
١.٣١٢	١٥.٤٥٠.٠٠٠.٠٠٠	٠	١٨٦٤٨٩٧٤٦٤١٥	١٤٢١٦٩.٣٢٥٠٠	القيمة السوقية
١.١٧٥	١٥٦٦٣٦٧٩٥٧٣.٢	١٦٨.٩٨٣٦٧	٣٨.٦٠.٢٤٤٧٨٢	٣٢٣٩٨٥.٣٨٣٠.٨	المطلوبات
٠.٨٢١	١٨٢٧٥.٥٣٢٥٠.٠٠	٣٧٤٧١.٠٧٠.٨	٤٢٣٦٣٩١٦٧٦٣١	٥١٦٠.٣٠٥٨٤٧٣٩	إجمالي الموجودات
٠.٤٥٦	٢.٦٤٠	٠.٠٤٠	٠.٤٨٤	١.٠٦١	قيمة المصرف

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).

ويلاحظ من الجدول (٢) أنه حسب معامل الاختلاف أن هناك تشتت نسبي في سعر السهم ورأس المال وإجمالي الموجودات في المصارف عينة البحث، إذ يلاحظ أن الوسط الحسابي منخفض، وهذا يؤشر مدى عدم تجانس البيانات المعتمدة وهذا ما يؤكد معامل التباين وتشتت كبير ما بين المصارف من حيث المطلوبات والقيمة السوقية، أما فيما يخص قيمة المصرف فتشير إلى هناك اتساق في القيم أي لا يوجد

تشنت بدلالة معاملة الاختلاف المنخفض. في حين يظهر الجدول (٣) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للإفصاح عن تكاليف الترويجية.

الجدول (٣): الأوساط الحسابية والانحراف المعياري للإفصاح عن التكاليف الترويجية

عناصر التكاليف	الوسط الحسابي	انحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	معامل الاختلاف
دعاية والإعلان	٠.٩٩	٠.١١٢	٠	١	٠.١١٣
نشر وطبع	٠.٧٩	٠.٤١٢	٠	١	٠.٥٢١
تكاليف المعارض والاحتفالات	٠.٢٥	٠.٤٣٦	٠	١	١.٧٤٣
مؤتمرات وندوات	٠.٦٦	٠.٤٧٦	٠	١	٠.٧٢١

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول (٣) ان هناك نسبة تشنت الإفصاح عن الاعلان والدعاية وهناك تشنت كبير في الإفصاح النشر والطبع والإفصاح عن المؤتمرات والندوات والإفصاح عن المعارض والإفصاح الاحتفالات.

٣.٣- اختلاف الإفصاح عن التكاليف الترويجية وقيمة المصرف باختلاف المصارف:

يتم اختبار الاختلاف والتباين في متغيرات البحث باختلاف المصارف من خلال اختبار كروس كال ويلس (Kruskal-Wallis Test)، كما هو مبين في الجدول (٤):

الجدول (٤): اختلاف الإفصاح عن التكاليف الترويجية وقيمة المصرف باختلاف المصرف

نوع الاختبار	قيمة المصرف	تكاليف الترويج الإفصاح عن
كاي سكوير	28.170	10.353
Asymp. Sig.	0.000	0.160

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS)

يلاحظ من الجدول (٤) مستوى معنوية كاي سكوير (Chi-Square)، يلاحظ أن قيمة الإفصاح عن التكاليف الترويجية لا تختلف باختلاف المصارف، كما يلاحظ أيضاً حسب الوسط الحسابي الرتبي أنه في مجال قيمة المصرف سجل مصرف اشور أعلى مستوى يقابله في أدنى مستوى مصرف بغداد، أما من حيث الإفصاح فكان للمصرف المتحد اعلى مستوى للإفصاح الإجمالي عن تكاليف الترويجية.

٤.٣_ اختبار فرضيات العلاقة:

تضمنت الفقرة فرضية رئيسة واحدة هي:

الفرضية الرئيسية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن التكاليف الترويجية وقيمة المصارف.

يظهر الجدول (٥) مصفوفة العلاقات لمعامل الارتباط بيرسون بين الإفصاح عن التكاليف الترويجية بأصنافها الثلاث مع قيمة المصرف.

الجدول (٥): مصفوفة علاقة الارتباط بين الإفصاح عن التكاليف الترويجية مع قيمة المصرف

البيانات	قيمة المصرف	Sig. (2-tailed)
الإفصاح عن تكاليف الاعلان والدعاية	-0.178	0.115
الإفصاح عن تكاليف النشر والطبع	0.150	0.184
الإفصاح عن تكاليف المعارض والاحتفالات	0.360**	0.001
الإفصاح عن المؤتمرات والندوات	0.462**	0.000
الإفصاح عن التكاليف الترويجية (اجمالياً)	0.432**	0.000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاحصائي (SPSS)

يلاحظ من الجدول (٥) أن هناك علاقة إيجابية معنوية بين قيمة المصرف وأثنين من عناصر التكاليف الترويجية هم كل من الإفصاح عن تكاليف المعارض والاحتفالات والإفصاح عن تكاليف المؤتمرات والندوات، مما يؤكد على أهمية الأنشطة الترويجية المتعلقة بالمعارض والاحتفالات فضلاً عن أنشطة المؤتمرات والندوات، والإفصاح عن هذه الأنشطة في تعزيز القيمة الذهنية لدى أصحاب

المصالح بصورة عامة والمستثمرين بصورة خاص والذي سيرافقه تعظيم لقيمة تلك المصارف التي افصحت عن هذه الأنشطة، لذا تقبل فرضية البحث الاولى.

٥.٣_ اختبار فرضيات التأثير

تضمنت الفقرة فرضية رئيسة هي:

الفرضية الرئيسية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن التكاليف الترويجية في قيمة المصرف.

وينبثق عنها اثنتين من الفرضيات الفرعية هي:

الفرضية الفرعية الأولى: هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن إجمالي التكاليف الترويجية في قيمة المصرف.

تم اختبار الفرضية باعتماد معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير قيمة المصرف بدلالة الإفصاح عن التكاليف الترويجية الاجمالية، من اجل تحديد مستوى تأثير الأخير في قيمة المصرف، كما هو مبين في الجدول (٦).

الجدول (٦): معادلة انحدار تأثير الإفصاح عن اجمالي التكاليف الترويجية في قيمة المصرف

الأبعاد	المعامل الثابت (β_0)	معامل الانحدار (β)	قيمة (T) (Sig.)	قيمة (F) (Sig.)	(R^2)	(R^2) المعدل
الإفصاح عن اجمالي التكاليف الترويجية	0.323	0.098	3.472 0.001	12.058 0.001	0.134	0.123

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

ويتضح من الجدول (٦) ما يلي:

١. ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) = (12.058)، وهي معنوية عند مستوى المعنوية (٠.٠٠١).

٢. اثبت النتائج ثبوت معنوية معاملات انحدار التكاليف الترويجية حيث بلغت قيمة (T) (٣.٤٧٢)، عند مستوى معنوي (٠.٠١)، وهذا يشير إلى تأثير التكاليف الترويجية في قيمة المصرف في حين تشير قيمة معامل الانحدار بيتا قيمته (٠.٩٨) إلى ان زيادة مقدار وحدة واحدة في التكاليف الترويجية سوف تزيد من قيمة المصرف بمقدار (٠.٩٨) وتشير القيمة الموجبة لمعامل بيتا على ان تأثير ايجابي

٣. بلغ معامل التحديد (R^2) = ٠,١٣٤ وهو يشير إلى أن الإفصاح عن التكاليف الترويجية يفسر ١٣% تقريبا من قيمة المصرف.

وبناءً على ذلك تقبل الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الفرعية الأولى.

الفرضية الفرعية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن عناصر التكاليف الترويجية التي تتحملها المصارف في قيمة المصرف.

ولاختبار هذه الفرضية تم اختيار الانحدار المتعدد لتقدير قيمة المصرف بدلالة الإفصاح عن عناصر التكاليف الترويجية (تكاليف الاعلان الدعاية، تكاليف النشر والطبع، تكاليف المعارض واحتفالات، تكاليف المؤتمرات والندوات)، للوصول إلى مدى تأثير الأخير في قيمة المصرف، وفي عملية تحليل البيانات هذه تم استخدام اسلوب الانحدار المتعدد الراجع (Backward) القائم على استبعاد الابعاد الاقل تأثيراً في المتغير التابع. والجدول (٦) يظهر نتائج اختبار تأثير الإفصاح عن عناصر التكاليف الترويجية التي تتحملها المصارف في قيمة المصرف.

الجدول (٦): تأثير الإفصاح عن عناصر التكاليف الترويجية في قيمة المصرف

الأبعاد	المعامل الثابت (β_0)	معامل الانحدار (β)	قيمة (T) (Sig.)	قيمة (F) (Sig.)	(R^2)	(R^2) المعدل
الإفصاح عن تكاليف المعارض الاحتفالات	1.820	0.402	3.972 0.000	17.003 0.000	0.402	0.378
الإفصاح عن تكاليف المؤتمرات والندوات		0.329	3.218 0.002			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

ويمثل الجدول (٦) خلاصة نتائج عدة اختبارات تمت خلال معادلة الانحدار الراجع (Backward)، إذ أظهر الاختبار بضعة نماذج لمعادلة الانحدار كان هذا آخرها بعد استبعاد بعض الأبعاد ذات التأثير غير المعنوية في قيمة المصرف والإبقاء فقط على الأبعاد ذات التأثير المعنوي، وخلاصة هذا الجدول هي ما يلي:

١. ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة $(F) = (١٧,٠٠٣)$ ، وهي معنوية عند مستوى المعنوية (٠.٠١).

٢. كما تم ثبوت معنوية معاملات انحدار (الإفصاح عن تكاليف المعرض والاحتقالات والإفصاح عن تكاليف المؤتمرات والندوات)، حيث بلغت قيمة $(T) (٣.٩٧٢)$ ، (٣.٢١٨) ، على التوالي عند مستوى معنوية (٠.٠٥)، وهذا يؤكد ثبوت معنوية التأثير، وتشير قيمة بيتا ان التأثير ايجابي والتي تؤكد على ان وزيادة وحدة واحدة بأي من التكاليف الموجبة سوف يزيد من قيمة المصرف بذات النسبة التي تقابلها.

٣. تبين ان الحد الثابت للنموذج كان (١.٨٢٠) وهذا يعني ان قيمة المصرف متواجدة اساسا بذات المقدار، اما عند دخول الإفصاح عن التكاليف الترويجية (الإفصاح عن تكاليف الاحتقالات، المؤتمرات والندوات) فهي سوف تؤثر في قيمة المصرف بمقدار معامل الميل (٠.٤٠٢) (٠.٣٢٩) على التوالي وهذا يعني ان زيادة الإفصاح عن التكاليف اعلاه بمقدار وحدة واحدة سوف يزيد من قيمة المصرف بنسبة ٤٠% و ٣٣% تقريباً، وهو تأثير معنوي تبعا لاختبار (T) ، وهو تأثير موجب بالنسبة للإفصاح عن تكاليف الاحتقالات، المؤتمرات والندوات.

٤. بلغ معامل التحديد $(R^2 = ٠.٣٧٨)$ المعدل وهو يشير إلى ان الإفصاح عن التكاليف الترويجية (الإفصاح عن تكاليف الاحتقالات، المؤتمرات والندوات) وهو يفسر ٣٨% تقريبا من قيمة المصرف. لذا تقبل الفرضية الفرعية الثانية، ونظرا لقبول الفرضيتين الفرعيتين عليه تقبل الفرضية الرئيسة الثانية.

٤. المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

خلص البحث في جانبه النظري والعملي إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات فيما يلي أهمها:

٤.١ - الاستنتاجات:

١. أظهرت اغلب نتائج الوصف والتشخيص على مستوى المصارف المبحوثة لمتغيرات البحث ومؤشراتها الفرعية ان هنالك نسبة تشتت عالي في معامل الاختلاف في الإفصاح عن التكاليف الترويجية، وهذا يدل على عدم الاستقرار بالنسبة للتكاليف الترويجية التي تنفقها المصارف سنوياً، وربما يعزى ذلك إلى طبيعة البيئة المصرفية وحجم الأنشطة التي تؤديها تلك المصارف.

٢. ان الإفصاح عن التكاليف الترويجية لا يختلف باختلاف المصارف، وهذا طبيعي لان جميع المصارف المبحوثة هي مدرجة ضمن سوق العراق للأوراق المالية والتي تخضع للقواعد والشروط الخاصة بالإفصاح.

٣. هناك علاقة إيجابية معنوية بين اجمال الإفصاح عن التكاليف الترويجية وقيمة المصرف، لما لهما من اهمية في تحديد قدرة المصارف على اكتساب الفرص وتقديم الخدمات المتميز عبر الترويج عن ذلك لكسب المزيد من الزبائن المحتملين مما ينعكس ايجابياً على قيمة المصرف

٤. أظهرت النتائج إمكانية تقدير قيمة المصرف بدلالة الإفصاح عن التكاليف الترويجية الاجمالية، أي وجود تأثير لهذه التكاليف في تعظيم قيمة المصرف، وهذا يعني ان سياسة الإفصاح عن التكاليف الترويجية المعتمدة من قبل المصارف ذات طبيعة شفافة ومحفزة للمستثمرين الجدد، فضلاً عن كونها تعكس طبيعة الاعمال والأنشطة الكفوة التي تؤديها المصارف.

٥. اظهرت نتائج التحليل على المستوى الكلي ان هنالك تأثير معنوي للإفصاح عن التكاليف الترويجية في قيمة المصرف، وهذا يعني ان هنالك استغلال أمثل لهذه

التكاليف في توجيهها نحو تحقيق جذب للزبائن والمستثمرين من خلال الانشطة الترويجية التي يقوم بها المصرف مما يعزز قيمته.

٦. اظهرت نتائج التحليل على مستوى الإفصاح عن عناصر التكاليف الترويجية، ان هنالك تأثير موجب بالنسبة للإفصاح عن (تكاليف الاحتفالات، المؤتمرات والندوات)، وهذا يؤشر مدى اهتمام تلك المصارف بالمعارض والاحتفالات والمؤتمرات والندوات لما لها من تأثير في قيمة المصرف عبر الاتصال المباشر بالمستثمرين والزبائن المهتمين والاهتمام بهم وتعريفهم عن قرب بطبيعة الاعمال والانشطة الجديدة التي يقوم بها المصرف.

٢.٤ - التوصيات:

١. ضرورة تعزيز أنشطة الإفصاح عن التكاليف الترويجية بكافة انواعها وبشكل مستمر في القوائم المالية والتي يجب ان تتصف بالمصداقية العالية، مما يجعل المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية أكثر رغبة وجذب للاستثمار في تلك المصارف مما يعزز قيمتها السوقية.

٢. ضرورة زيادة الاهتمام بأنشطة الإفصاح عن التكاليف الترويجية المتمثلة بالإفصاح عن التكاليف الترويج لما لها من اهتمام من قبل المستثمرين، ومن ثم ينعكس ايجابياً على قيمة المصرف، لما لها من أهمية في تحديد قدرة المصارف على اكتساب الفرص وتقديم الخدمات المتميز عبر الترويج عن ذلك لكسب المزيد من الزبائن المحتملين مما ينعكس ايجابيا على قيمة المصرف .

٣. أظهرت التقديرات ان قيمة المصرف بدلالة الإفصاح عن التكاليف الترويجية الاجمالية، ذو تأثير في قيمة المصرف، وهذا يعني ان ضرورة زيادة الاهتمام بسياسة الإفصاح عن التكاليف الترويجية المعتمدة من قبل المصارف والتي تعطي تصور واضح للمستثمرين طبيعة الأنشطة والاعمال التي تؤديها المصارف ومستوى كفاءتها بما يسهم في تشجيع المستثمرين على الرغبة في الاستثمار بتلك المصارف بما يسهم في تعزيز قيمة المصرف.

٤. ضرورة زيادة الاهتمام بأنشطة الإفصاح عن التكاليف الترويجية لما لها أهمية في قيمة المصرف من خلال تعريف المستثمرين والزبائن بطبيعة والأنشطة والأعمال التي يقدمها المصرف للزبائن بما يشجعهم على الاستثمار في تلك المصارف.

٥. ضرورة زيادة الاهتمام الإفصاح عن (تكاليف الاحتقالات، وتكاليف المؤتمرات والندوات) لما لها من تأثير ايجابي على قيمة المصارف المبحوثة، من خلال زيادة مستوى الإفصاح والتقرير عن مستويات الانفاق على تلك السياسات والقواعد والبرامج المعتمدة في اقامتها وتقديمها بما ينعكس ايجابياً على قيمة المصرف.

المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية:

أ. الرسائل الجامعية:

١. إبراهيم، مقداد محمد، (١٩٨٢)، التحليل والرقابة على التكاليف التسويقية: بحث تطبيقي في منشأة العامة لصناعة البطاريات، رسالة دبلوم عالي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٢. ابو حمام، ماجد إسماعيل، (٢٠٠٩) اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية "بحث ميدانية على المصارف المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة.
٣. بوفاس، أسماء ومنصور، سارة، (٢٠١٨)، أثر الهيكل المالي على قيمة المؤسسة: بحث قياسية لمؤسسة تسير فندق الأوراسي خلال فترة ٢٠٠٧-٢٠١٦، رسالة ماجستير، جامعة جيجل.
٤. حسين، سطم صالح، (٢٠١٦)، تأثير جودة الإبلاغ المالي في سياسات توزيع الأرباح وانعكاسه على القيمة السوقية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٥. الحواتمة، عمر محمد مسلم (٢٠١٠)، قياس مدى تحقيق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للمصرف الصناعية المساهمة العامة المتداولة في سوق عمان المالي بحث ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال.
 ٦. علي، زهراء تاج الدين عبدالقادر، (٢٠١٦)، دور تكاليف التسويق في تعظيم أرباح المصارف: دراسة ميدانية على المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، السودان.
 ٧. الغانمي، جعفر فالح ناصر، (٢٠١٧)، القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وأثرهما في قيمة الوحدة الاقتصادية: بحث في المصرف العقاري ومعمل أسمنت السماوة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
 ٨. الفقي، مصطفى إبراهيم عبدالحليم أحمد، (٢٠١٤)، أثر المحتوى الإعلامي للقوائم المالية المستقبلية على قيمة المنشأة مع بحث تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
 ٩. لايقة، رولا كاسر (٢٠٠٧) القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار : بحث تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد.
 ١٠. اللهبي، فراس ابراهيم، (٢٠٢١)، اقتصاديات تسويق محصول القمح في العراق للموسم الإنتاجي، أطروحة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة تكريت.
 ١١. المياح، شيماء شاكر محمود، (٢٠١٩)، قياس متطلبات التمويل ودورها في تحسين القيمة السوقية للمصرف: بحث تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٧، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- ب. الدوريات:

١. التميمي، أمل محمد سلمان؛ الحسناوي، مشتاق محمد ريسان، (٢٠٢٠)، توظيف معايير الاستدامة الاقتصادية في تعزيز قيمة المصرف، *مجلة الادارة والاقتصاد*، المجلد (٩)، العدد (٣٦).
٢. خالد، بعاشي، الهام، عطاوي، (٢٠٢٠)، مدى مواكبة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الإفصاح وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS1 (بحث مقارنة)، *مجلة المحاسبة والتدقيق المالية*، مجلد ٢ العدد ٢.
٣. الزعبي، علي عبدالله، (٢٠١٨)، أثر مصروفات الإعلان على دخل وقيمة المصارف المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال (٢٠١١-٢٠١٦). *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، المجلد ٢٦، العدد ١.
٤. شومان، حسنين فيصل حسن؛ الموسوي، كوثر حميد صافي، (٢٠١٢). أثر ربحية ومقسوم أرباح السهم العادي في قيمة المصرف: بحث تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المساهمة الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، *مجلة كلية الدراسات الانسانية الجامعة*، العدد ٢.
٥. العبيدي، علي قاسم حسن، (٢٠١١)، أهمية تخفيض التكاليف والتحكم فيها لمنظمات الأعمال: بحث تطبيقية في مصرف زين للاتصالات، *مجلة جامعة كربلاء العلمية*، المجلد ٣، العدد ٤.
٦. المعيني، سعد سالم عواد وزباد، هدى سلمان، (٢٠١٦)، تأثير جودة الأرباح على القيمة الحقيقية للأسهم وقيمة المصرف، *مجلة التقني*، المجلد ٢٩، العدد ١.
٧. وهاب، أسعد محمد علي، الخفاجي، صدام حسان نجيب، (٢٠٢١)، تأثير الأبعاد الثقافية في تقرير مراقبة الحسابات وانعكاسها على قيمة المصرف. *كلية الادارة والاقتصاد*، جامعة كربلاء، ديوان الرقابة المالية الاتحادية، *مجلة الادارة والاقتصاد*، المجلد ١٥، العدد ٣٧.

٨. وهيب، عصام علي، (١٩٨٢)، بحث التكاليف التسويقية لمصرف الملاحة العربية المتحدة، بحث دبلوم عالي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٩. ياسين، أيام، (٢٠١٦)، تقييم مدى تطبيق سياسات تسويقية تستند على إدارة التكاليف التسويقية في المصارف الخاصة في مدينة اللاذقية، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية والإنسانية للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد ٣٨، العدد ٥.

ثانياً. المصادر باللغة الإنكليزية:

1. Adiputra, I. G. & Hermawan, A. (2020). The effect of corporate social responsibility, firm size, dividend policy and liquidity on firm value: Evidence from manufacturing companies in Indonesia, **International Journal of Innovation, Creativity and Change**, 11(6), 325-338.
2. Artini, N. P. D., & Suardana, K. A. (2021) The Effect of Profitability on Company Value with Dividend Payout Ratio as Moderation Variable.
3. Hirdinis, M. (2019). Capital structure and firm size on firm value moderated by profitability
4. Budiharjo, R. (2021) The Effect Of Good Corporate Governance And Leverage Toward Company Value With Profitability As A Moderating Variable
5. Febrianty, N. N. A. & Mertha, I. M. (2021). Effect of Profitability, Investment Opportunity Set and Good Corporate Governance on Company Value. **American Journal of Humanities and Social Sciences Research (AJHSSR)**, 5(2), 238-246.
6. Gharaibeh, A. M. O. & Qader, A, (2017), Factors influencing firm value as measured by the Tobin's Q: Empirical evidence from the Saudi Stock Exchange (TADAWUL), **International**

Journal of Applied Business and Economic Research, 15(6), 333-358.

7. Hardesty, S.D. & Leff, P. (2010), Determining marketing costs and returns in alternative marketing channels. **Renewable agriculture and food systems**, 25(1), 24-34.

8. Haryanto, T. & Retnaningrum, M. (2020), The impact of marketing expenditure on firm performance. **Jurnal Manajemen Bisnis**, 11(2), 188-201.

9. Hidayat, R., Wahyudi, S., Muharam, H., Shaferi, I. & Puspitasari, I. (2019), The Improve Level Of Firm Value With Liquidity, **Debt Policy And Investment In Indonesian Emerging Market**. *Revista Espacios*, 40(40).

10. Luckieta, M., Astuty, E., Utama, I. D., & Sudirman, I. D. (2021), Company Value Measurement through Intellectual Capital and Firm Size.

11. Muda, I. (2021), Analysis of the Effect of Good Corporate Governance, Company Size and Liquidity on Dividend Policy and Company Value with Profitability as an Intervening Variable in State-Owned Companies Listed on the IDX 2011–2019. **Jurnal Mantik**, 5(1), 292-302.

12. Mursalim, M., Alamzah, N. & Sanusi, A. (2015), Financial Decision, Innovation, Profitability and Company Value: Study on Manufacturing Company Listed in Indonesian Stock Exchange, **Information Management and Business Review**, 7(2), 72.

13. Natsir, K. & Yusbardini, Y. (2020), The Effect of Capital Structure and Firm Size on Firm Value Through Profitability as Intervening Variable, **Advances in Economics, Business and Management Research**, 145, 218-224.

14. Qamruzzaman, M., Jahan, I. & Karim, S, (2021), The Impact of Voluntary Disclosure On Firm's Value: Evidence From Manufacturing Firms In Bangladesh, **The Journal Of Asian Finance, Economics And Business**, 8(6), 671-685.
15. Rehman, A. & Shah, S. Z. A, (2013), Board independence, ownership structure and firm performance: Evidence from Pakistan, **Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business**, 5(3), 832-845.
16. Sari, P. M. & Suputra, I. D. G. D. (2021). Disclosure of Corporate Social Responsibility in Moderating the Effect of Financial Performance on Firm Value, **American Journal of Humanities and Social Sciences Research (AJHSSR)**, 1(2), 409-415
17. Sondakh, R. (2019). The effect of dividend policy, liquidity, profitability and firm size on firm value in financial service sector industries listed in Indonesia stock exchange 2015-2018 period, **Accountability**, 8(2), 91-101.
18. Taufan, T., Rizki, A. & Budianto, M. A. (2019). The Effect Of Profitability, Solvability And Company Size On The Company Value, **Jurnal Akuntansi Trisakti**, 5(2), 215-224.
19. Tedsungnon, P. (2020). Clothing Sales Promotion Activities: Social Media Marketing Aspects, **Journal La Bisecoman**, 1(2), 15-19.
20. Utami, E. S. & Hasan, M. (2021). The Role Of Corporate Social Responsibility On The Relationship Between Financial Performance And Company Value, **The Journal Of Asian Finance, Economics And Business**, 8(3), 1249-1256.
21. Witasari, O. & Cahyaningdyah, D. (2021). Determinants of Company Value: Pre and Post Crisis Global 2015, **Management Analysis Journal**, 10(1), 45-54.

22. Worokinasih, S. & Zaini, M. L. Z. B. M. (2020). The Mediating Role of Corporate Social Responsibility (CSR) Disclosure on Good Corporate Governance (GCG) and Firm Value. A Technical Note. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 14(1), 88-96.
23. Bukit, R. B., Nasution, F. N., Ginting, P., Sambath, P., & Nurzaimah, M. (2018, January). The Influence of Firm Performance, Firm Size and Debt Monitoring on Firm Value: The Moderating Role of Earnings Management. *In 1st Economics and Business International Conference 2017 (EBIC 2017)* (pp. 583-588). Atlantis Press

محددات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في ضوء آليات التحاسب الضريبي
للمصارف

بحث تطبيقي في قسم كبار المكلفين في الهيئة العامة للضرائب
**Applying International Accounting Standards Determinants
in Light of Tax accounting Mechanisms of Banks**
An applied research in the Department of Senior Taxpayers
at General Commission of Taxes

إحسان شمران الياسري

البنك المركزي العراقي

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

شهدت مهنة المحاسبة والتدقيق متغيرات كثيرة بعد اعتماد معايير المحاسبة الدولية والقت بظلالها على التحاسب الضريبي، الذي لم يواكب هذا التطور لأسباب مفهومة، يعود بعضها فيما يخص البيئة العراقية إلى ضعف نظام المعلومات الوطني في العراق، مما يضطر السلطة الضريبية إلى عدم ملاحقة كافة عناصر البيانات المالية واللجوء إلى السبيل الأسهل وهو رفض أية تنزيلات تؤثر على الدخل الضريبي. أما السبب الثاني فيعود إلى مشاكل موروثية في العمل الضريبي تحول دون التعاطي مع البيانات المالية بطريقة علمية لقصور في مفاهيم بعض العاملين في دائرة الضريبة، ومنها التمسك بظاهر بعض النصوص القانونية¹.



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ١٦٨-١٣٥

مداولات معمقة مع خبراء الضرائب في العراق وتجربة شخصية من خلال العمل في الهيئة العامة¹
للضرائب من قبل أحد مقدمي البحث

من جانب آخر، يعتبر الاعتراف والقياس من أهم المشاكل المحاسبية التي تسبب تأثيراً باهتمام الباحثين والمختصين بالمعايير المحاسبية، لأنهما يتعلقان بمخرجات البيانات المالية والتي يعتمد عليها مستخدمو تلك البيانات لاتخاذ القرارات المناسبة.

ورغم اختلاف أسس القياس والانتقادات التي وجهت إلى القياس بالكلفة التاريخية، فقد ألزمت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بتطبيق المعيار رقم IFRS13 (القياس على أساس القيمة العادلة) في قياس بنود البيانات المالية، لإظهار مخرجاتها بصيغ أكثر ملائمة وإفصاح لمستخدميها، وخصوصاً في القطاع المصرفي، والذي يعتبر ركيزة الاقتصاد في البلد.. حيث أن تطبيق أساس القيمة العادلة على بياناتها المالية يهدف إلى التعبير عن حقيقة مراكزها المالية وبما يحقق الإفصاح والشفافية. كما ألزمت تلك المعايير بتطبيق المعيار رقم ٩ IFRS (الأدوات المالية) والذي سيحل محل المعيار ٣٩ IAS (الاعتراف بالأدوات المالية وقياسها) للاعتراف بالأصول المالية أو المطلوبات المالية أو التوقف عن الاعتراف بها، وبالتالي كيفية الاعتراف بالمكاسب والخسائر المترتبة على قياس الأصول والمطلوبات المالية سواء في قائمة الأرباح والخسائر أو في قائمة الدخل الشامل.

لذا جاءت الدراسة الحالية لبيان محددات تطبيق المعيارين المحاسبين ٩ و ١٣ في القطاع المصرفي وأثر ذلك على نتائج أنشطتها وأوضاعها المالية، ودلالة اعتماد السلطة الضريبية على تلك النتائج من عدمه. وأهمية تعديل أداء السلطة الضريبية بما

يضمن دعم التوجه لتطبيق المعايير الدولية. إذ أن عدم تعاطي السلطة الضريبية مع البيانات المالية المعدة وفقاً لتلك المعايير، لاسيما في موضوع قبول المخصصات، يفرغ الموضوع من أي محتوى ويجعل تطبيقها شكلياً وغير ذا جدوى.

١- المبحث الأول

١.١- مشكلة البحث

تواجه المؤسسات المختلفة مشكلة مع السلطة الضريبية عند احتساب أية مخصصات، عدا مخصص الإندثار، في حين أن المعيارين الدوليين ٩ و ١٣ يقضيان بأخذ مخصصات على أية موجودات أو أدوات مالية بمجرد وجود احتمال تدني أقيامها^٢.

١.٢- هدف البحث

يهدف البحث إلى لفت النظر إلى عيوب جوهرية بنظرة السلطة الضريبية إلى مفهوم الدخل، وتغليبها الجانب المادي على البعد الضريبي والاقتصادي، وعدم الأخذ بنظر الاعتبار تبني العراق للمعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي، وضرورة التزام المؤسسات المالية والمصرفية بتلك المعايير.

١.٣- فرضية البحث

الكتاب مطبوع لصالح نقابة المحاسبين والمدققين / IFRS المعايير الدولية للتقرير المالي (٢)
جمهورية العراق

إن قبول السلطة المالية بالمخصصات التي تعتمد عليها المؤسسات في قوائمها المالية يسهل تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل عام ويزيد من الثقة المتبادلة بين السلطة الضريبية ومراقبي الحسابات والمكلفين ويضفي مصداقية على العمل الضريبي.

٤.١- أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القطاع المصرفي، وتحديد الاعتراف والقياس بالادوات المالية، وبالتالي الاعتراف بالمكاسب والخسائر وقبولها من قبل السلطة الضريبية من عدمه.

٥.١- عينة البحث

لغرض التركيز على هدف البحث، تناولنا آلية التحاسب الضريبي مع المصارف في قسم كبار المكلفين في الهيئة العامة للضرائب من خلال الاطلاع على ملفات عدد من تلك المصارف وكيفية تعامل السلطة الضريبية مع المخصصات التي أثرت على نتيجة النشاط جراء تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي.

٢-المبحث الثاني

١.٢- نظرة عامة عن الضرائب:

الضريبة، فريضة، جاءت من ضَرَبَ، أي فَرَضَ.. عرفت البشرية عبر مسيرتها منذ العصور الأولى، يوم تشكلت الجماعات البشرية، وخرج البشر من كهوفهم ليتعارفوا ويكوّنوا بيئة أو بيئات اجتماعية تلتقي فيها مصالحهم وتتكامل حاجاتهم..

ومثلما تطورت النقود، من وسائل عينية للتبادل إلى شكلها الحالي، فإن الضريبة تطورت، من اقتسام المغانم والصراع على الموارد وتحديد حصص الأقوياء منها، إلى ممارسات طوعية تحدد فيها حصة رئيس القبيلة مما يكسبه أبناءها لتغطية احتياجاته باعتباره الناطق باسمها والمفاوض عنها وراعي العدالة فيها ومنظم الحياة

الاجتماعية والعلاقات فيها.. فمثل أي من الممارسات الجماعية، بدأت الضريبة طوعية، بمبادرات فردية، ثم تحولت إلى إلزامية بامتثال جماعي. وكلما ارتقى التنظيم الاجتماعي والسياسي في المجتمع، كلما ارتقى التنظيم الفني والقانوني للضرائب.

كانت الرسوم والضرائب تستوفى عينا قبل اختراع النقود.. ولذلك قلنا إن استيفاء الضرائب كان ظلاً لتطور النقود.. فعندما كانت الأثمان في صورة ملح أو أحجار أو خشب أو معادن، كانت الضريبة مثلها، تستوفى بهذه الكيفية.. حتى الذي لا يملك الثمن، أو لا يملك الضريبة، يؤديها بمجهوده البدني، سواءً بالعمل المجاني مقابل حصوله على السلع، أو مقابل عدم أداءه الضريبة فيعمل بـ (السخرة) حتى يوفي ما عليه..

وعلى أية حال، فقد ارتبطت الضرائب في تطورها التاريخي بتطور أهداف الدولة ودورها في المجتمع.. وحتى الهيكل الضريبي ونظامه الجبائي، يرتبط بالنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ولقد مر فرض الضرائب بعدة مراحل، فالمرحلة الأولى هي المرحلة البدائية، التي سبقت التنظيم المعروف للدولة، فكانت القبيلة هي النموذج التنظيمي، حيث كان أداء الضريبة طوعي لمساعدة رئيس القبيلة أو القائد في إنجاز مهامه.. ثم المرحلة التقليدية وهي أكثر تطوراً، حيث نشأت الأنواع الأولى من أنظمة الدولة السياسية. وعندها بدأ (فرض) الضرائب، التي كانت تقدم طوعاً، فأصبحت تؤخذ باستخدام سلطة التنظيم السياسي الجديد.. وكانت محايدة لا تبغي التأثير في النشاط الاقتصادي أو توجيه المعاملات والحياة الاقتصادية عموماً، بل تهدف إلى تحقيق الموارد وحسب.. اما المرحلة التالية، وهي المرحلة التي تلت ظهور الدولة، حيث أصبحت للدول والشعوب علاقات مع بعضها، وصارت التجارة بين تلك الدول تخضع لأنواع

جديدة من الضرائب، وهي الضرائب غير المباشرة على التجارة الخارجية سواء كان على الصادرات أو الواردات^٣..

وأخيراً حلت المرحلة الرابعة، التي باشرت الدولة التدخل في الأنشطة الاقتصادية من خلال الضرائب لتحقيق الرفاهية من جهة وللتأثير في تلك الأنشطة بما يؤدي إلى تحفيز بعضها أو الإثقال على أنشطة أخرى لتحجيم مستوياتها.. وأصبح التدخل لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

٢.٢- تعريف الضريبة:

للضريبة تعريفات عديدة، أهمها أنها (فريضة مالية تستوفى من المكلفين بصورة الزامية بدون مقابل مباشر لتحقيق غايات تسعى إليها الدولة وفقاً لقواعد ومعايير محددة)..^٤

إن الضريبة التي تفرض بقانون وتعديل أو تلغى بقانون تقوم على معايير وقواعد محددة، وما لم تتطابق الضريبة وإجراءاتها وأسعارها مع تلك المعايير والقواعد، لا تصبح ضريبة، وقد تحدث اضطرابات لدى دافعي الضرائب سواء كانت معلنة، أو من خلال السلوك المعيب في التعامل معها..

وقد وضع (آدم سميث) تلك القواعد عام ١٧٧٦ في كتابه المسمى (ثروة الأمم)..^٥ وكان آدم سميث موظف في هيئة الضرائب البريطانية مما سمح له برؤية النظام الضريبي في ميدان التطبيق^٤..

كانت أهم القواعد التي وضعها سميث والتي لم تنزل صحيحة وأساسية هي:
- قاعدة العدالة..^٥

بلاد الرافدين- دراسة في تاريخ وحضارة العراق القديم- د صلاح رشيد الصالحي ص ٧٥ وما^٣

بعدها بتصرف. دار الشؤون الثقافية العامة الطبعة الاولى ٢٠١٧

كتاب ثروة الأمم- آدم سميث^٤

إن أحد أشكال العدالة هي المساواة.. وقد تطور مفهوم المساواة في دفع الضريبة من المساواة المطلقة إلى المساواة النسبية ثم المساواة في أساس المنفعة الحدية.. وغيرها من أسس العدالة.. وكان الشكل الذي استقرت عليه قاعدة العدالة أو المساواة هو التصاعد في أسعار الضريبة.

- قاعدة اليقين أو التأكد.

تقتضي تلك القاعدة أن تكون القوانين والتعليمات واللوائح الضريبية واضحة ولا تتغير دون علم المكلفين، ليتسنى لهم متابعة تلك التغيرات وتحديد آثارها على أنشطتهم، كما يؤدي الالتزام بتلك القاعدة من قبل الإدارة الضريبية والمشرعين إلى تخطيط المكلفين لأنشطتهم، وكذلك تخطيط المستثمرين وأصحاب المصالح والمشاريع لتوجهاتهم واحتساب مقادير الأعباء الضريبية حسب مصالحهم وهو أمر مشروع..

- قاعدة الملائمة..

أن تكون القوانين والتعليمات الضريبية ملائمة لظروف المكلفين وأوضاعهم وتوقيعات تحصيل الدخل.. كما تكون ملائمة لتحديد الوعاء وجباية الضريبة. وكلما كانت تلك القوانين والتعليمات ملائمة، كلما سهّلت جباية الضريبة وتحقق رضى المكلفين..

إن ما يتناوله بحثنا في موضوع الضريبة هو ضريبة الدخل.

وقد عرف قانون ضريبة الدخل العراقي رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل الدخل بأنه (الإيراد الصافي للمكلف الذي حصل عليه من المصادر المبينة في المادة الثانية من هذا القانون)^٥.

الفقرة ٢ من المادة الأولى من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل^٥

وقد استخدم المشرّع عبارة الإيراد الصافي، وهو يقصد بذلك الإيراد المتحقق مطروحاً منه الأعباء والتكاليف والمصاريف والنفقات التي تكبدها المكلف للحصول عليه.

ولا يخفى أن بعض الإيرادات (الصافية) لا تتحقق إلا بجهود بدنية وتنظيمية ونفقات متعددة، فيما تتحقق بعض الإيرادات الصافية بوسائل وظروف أقل.. وقد شرحت المادة الثانية من قانون ضريبة الدخل معظم مصادر الدخل، أما بقية المصادر فغطتها مواد أخرى في القانون أو في تشريعات أخرى. والمثال الأوضح لمفهوم الإيراد الصافي، والذي يمثل بنظرنا، العمود الفقري للمادة الثانية، هي الفقرة (١) منها.. حيث تغطي معظم النشاط الاقتصادي في أي اقتصاد، إذ تشمل الأعمال التجارية، وهي جوهر الحياة الاقتصادية وساحة كل المعاملات في الاقتصاد.

فكل نشاط نستطيع أن نسميه عمل تجاري طالما كان هادفاً للربح. وحتى بقية ما أشارت إليه الفقرة (١) من أنشطة، هي أعمال تجارية أرادَ المشرع أن يتوسع في تناولها لتستوعب هذه الفقرة ما قد يأتي به التفسير أو الاجتهاد دون مقاصد المشرّع.. بل أن بعض الفقهاء والاقتصاديين يعتبرون كل ما ورد في المادة الثانية هي أعمال تجارية حرص المشرع على التبسط في توضيح تفصيلها حتى لا يبقى شأن لم تدركه تلك المادة. والدليل أنه في الفقرة (٦) من هذه المادة تعمدَ القول (كل مصدر آخر غير معفي بقانون.. إلخ)^٦، ليتبع كل شاردة وواردة من سلوك الأشخاص في المجتمع والاقتصاد ويضعه أمام السلطة المالية للتعامل معه.

ولذلك، فمفهوم الإيراد الصافي يدركه المحاسبون على أنه (صافي الربح)، وتنتج المحاسبة هذا الرقم بعد أن تتعامل مع السجلات والمستندات والمجموعة الدفترية للمؤسسة أو المشروع.. وتقدم المحاسبة خدمة إضافية من خلال تعديل صافي الربح

الفقرة ٦ من المادة الثانية من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل^٦

الذي أنتجته، بالمتطلبات القانونية والتشريعية التي يتطلبها القانون الضريبي. وعندها يتحدد الدخل.. وهو ناتج تعديل صافي الربح المحاسبي بالمؤثرات والمتطلبات القانونية التي تقبل مصروفات ولا تقبل أخرى، وتخضع إيرادات ولا تخضع أخرى. وهذا مناط بحثنا، إذ بلغت السلطة المالية في التعامل مع المصروفات وفسرت القانون تفسيراً جائراً.

٣.٢- عن الإطار القانوني والتطبيقي للتعامل مع الدخل

المادة الثانية:

تناولت هذه المادة مصادر الدخل، ووضع لهذا الفصل عنوان (مصادر الدخل الذي تفرض عليه الضريبة). بمعنى أن المشرع أشار لحقيقتين في هذا العنوان، الأولى أنه يتعامل مع الدخل والمصادر التي يتولد عنها، والثانية، أنه يستهدف الدخل الذي تفرض عليه الضريبة وليس الدخل غير الخاضع..

وقد تقدمت أرباح الأعمال التجارية أو التي لها صبغة تجارية على بقية المصادر، لأن لها السعة الأولى في أنماط الأعمال والأنشطة في الحياة الاقتصادية. فربح العمل التجاري يعتبر مصدراً للدخل الخاضع للضريبة بعد تحويله (ضريبياً) إلى (دخل) عند تأثيره بما أوجبه الفقرة (٢) من المادة الأولى التي استهدفت الإيراد الصافي للمكلف.. فالمادة الثانية تتبع الإيراد الصافي المتحقق من المصادر الواردة فيها.. ولم يكن بالإمكان التمييز بين الأعمال التجارية والأعمال التي لها صبغة تجارية، إلا من خلال الاعتماد على معايير أخرى تتعلق بحجم النشاط ومستوى إدارته وتكرار مزاولته..

فالمشرع يعتبر النجار شخصاً مزاولاً للعمل التجاري، إذا وجد عنده محلاً يزاوّل نشاطه فيه ومعدات مناسبة وربما عدد من المستخدمين (بفتح الدال).. ولكنه قد ينظر إلى نجار آخر يزاوّل هواية عمل إطارات خاصة للوحدات الفنية، أو يمارس ترميم الأثاث وتصليحها بطريقة فنية على أن عمله ذو صبغة تجارية، ويخضع دخله

للضريبة.. والصناعات بمختلف أنواعها ومستوياتها ودرجة التقنية المستخدمة فيها تعتبر صافي الأرباح المتحققة من مزاوالتها مصادر لدخل تفرض عليها الضريبة. وقد يدخل عمل النجار المحترف في باب الصناعات، فيما يبقى عمل النجار الآخر عملاً له صبغة تجارية. وتعتبر المهن المختلفة مصادراً للدخل بما فيها التعهدات والإلتزامات والمقاولات جزء من التعهدات والإلتزامات أو الوجه الآخر لها..

وحتى التعويض الذي يحصل عليه المستفيد يخضع للضريبة إذا حصل عليه بسبب عدم الوفاء بالتعهدات أو الإلتزامات التي دخل معه الآخرين بها.. ويتم الخضوع عندما لا يكون التعويض قد تقرر مقابل خسارة لحقت بالمكلف تقتنع بها السلطة المالية.

- وتناولت المادة الثانية الفوائد والعمولة والقطع.. باعتبارها مصادر للدخل وأخضعها للضريبة.. كما اعتبرت الأرباح الناجمة عن احتراف المتاجرة بالأسهم والسندات مصادراً للدخل.

ويأتي مفهوم الاحتراف مُحيراً، فهل يعني الاحتراف التكرار؟، وكم ينبغي أن يتكرر فعل المتاجرة بالأسهم والسندات خلال السنة لاعتبار الدخل ناجم عن الاحتراف؟ لأن خلاف ذلك يعني أن الشخص لم يمارس المتاجرة على وجه الاحتراف، وبالتالي لا يخضع الدخل المتحقق له للضريبة..

أما الشركات وأصحاب مكاتب المتاجرة بالأسهم والسندات، فتخضع دخولهم المتحققة عن المتاجرة بالأسهم والسندات حتى لو تحققت عن عملية واحدة.

- تقف الفقرة (٦) من المادة الثانية (حارساً) للسلطة المالية كي لا تفوتها شاردة أو واردة.. فتشمل كل شيء غير معفي بقانون وغير خاضع لأي ضريبة في العراق.. وتشترط ألا يكون الدخل الذي تحقق للمكلف عن حصة الربح الذي سبق للشركة أن دفعت عنه الضريبة ونزلتها من هذه الحصة، لكيلا يحدث ازدواج ضريبي فيخضع

الوعاء للضريبة مرتين، مرة عند التحاسب عن دخل الشركة ومرة عن حصة الربح الذي شملته أصلاً الضريبة قبل التوزيع. وتتناول الفقرة (٦) أمراً آخر لا يقل أهمية، وهو ما يعرف بـ (مقسوم الأرباح)، والذي تناولته الفقرة ابتداءً عندما لم تخضعه للضريبة، ولكنها هذه المرة تريد تأثير التحاسب الضريبي للمكلف عن مصادر دخله الأخرى بهذا الربح المتحقق له في الشركة..

والغاية من ذلك هو التمييز بين المكلف الذي له حصص في شركات والمكلف الذي ليس له حصص.. فهي تفرض على السلطة المالية أن تأخذ حصة الأرباح المتحققة للمكلف عن مساهمته في شركة محدودة كأساس لاحتساب التصاعد الضريبي، بمعنى أن تستهلك تلك الحصة التصاعد في سعر الضريبة للمكلف (الطبيعي) أو جزءاً منه (ولا تخضعها للضريبة) وكأنها تستخدم تلك الحصة (مقسوم الأرباح) سُلماً لتجاوز سعر الضريبة المتصاعد (كله أو بعضه) للوصول إلى الشريحة الأخيرة (نسبة ١٥%).

وتستثني تلك الفقرة الشركات المحدودة المشمولة بقانون الإعفاء الصناعي من هذه المعاملة كميزة أخرى لأصحاب المشاريع الصناعية المشمولة بقانون التنمية الصناعية لتخفيف العبء الضريبي عليهم.

وعادة ترسل المعلومات عن هذا الدخل إلى الفرع الضريبي الذي يتحاسب فيه المكلف لتعديل تحاسبه الضريبي على أساس الحصة الواردة من مقسوم الأرباح.

المادة الثامنة:

جاءت المادة الثامنة بحكم عام قبل أن تبدأ بتفصيل أمثلة منه.. فقد قضت بجواز تنزيل كل ما ينفقه المكلف للحصول على الدخل خلال السنة التي نجم فيها، والمؤيد حسابها

بوثائق مقبولة^٧. وهذه المادة لو تم تطبيقها بمهنية وعدالة من قبل السلطة المالية، فأنها تعطي لمهنة المحاسبة دوراً كبيراً في الإفصاح والعرض والقياس.. لأنها تحيل معيار قبول تنزيل ما ينفقه المكلف إلى أن تكون مؤيدة بوثائق مقبولة.. حيث يفهم من عبارة (المؤيد حسابها بوثائق مقبولة) أن المكلف أعد حسابات مستندة إلى وثائق مقبولة.. ولا يختلف إن كانت تلك الحسابات في صيغة تقرير (كما يفعله بعض أصحاب المهن)، أو كانت حسابات نظامية، سواءاً كانت مدققة من مراقب حسابات أو منظمة أصولياً فقط.

ولهذا يعتبر صدر المادة الثامنة هو الأساس الذي يحتج المكلفون به عند عدم أخذ السلطة المالية بما يفصحون به عن مدخولاتهم بالبيانات المالية التي يقدمونها.. فالسلطة المالية هنا تحيل إلى المحاسبة مهمة تحديد الدخل (الربح المعدل لأغراض الضريبة) بعد أن يأتي هذا الدخل (الذي أسمته المادة الأولى الإيراد الصافي) من مقابلة الإيرادات بالمصروفات^٨. وعندها تحتج السلطة المالية بان الوثائق المعززة (غير مقبولة).. وهي سلطة ذات نهايات سائبة تخضع للاجتهاد.. وتصل بالمكلف، الوثائق مما قدمه إلى درجة التمسك بنتيجة حساباته، وخضوع سجلاته ومستنداته إلى التدقيق.

ولأن تلك العملية طويلة وتخضع إلى شد وجذب. فأنها تصل ببعض المكلفين إلى التسليم بتوجه السلطة المالية والموافقة على تقدير دخولهم بدلاً من الطريق الطويل الذي (يبدع) أحياناً بعض موظفي السلطة المالية في جعله وعراً وبلا نهاية واضحة! وبعد الحكم العام الذي تعطيه هذه المادة في جواز تنزيل ما أنفقه المكلف للحصول على الدخل، تضيف لذلك تسمية بعض النفقات بعبارة (بما في ذلك)، حيث تشمل:

المادة الثامنة من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل^٧

نحن لا نميز بين المصروف والنفقة والتكلفة، بينما يميز البعض بينهم في دراسات معمقة على أساس قانوني واقتصادي ومحاسبي^٨

- الفوائد المدفوعة لاقتراض المبالغ المستثمرة في إنتاج الدخل أو زيادته.
- بدل إيجار المحل المستأجر والمستغل للحصول على الدخل، إذا كان ملكاً للمكلف، مع إعفاء بدل إيجاره المقدر من ضريبة العقار..
- القسط السنوي لكلفة المساطحة والمتضمنة بدل إيجار الأرض وكلفة المنشآت المقامة عليها، وكذلك إعفاء بدل إيجارها المقدر من ضريبة العقار.
- كلف صيانة المكنائن والآلات والمعدات.
- أقساط الاندثارات للمكنائن والمعدات. وقد وردت عبارة (عدا المباني والعقارات)، ولكن هذا الاستدراك غير موجود، حيث تؤخذ نسب اندثارات المباني كجزء من الكلف المقبولة والمحددة بنظام الإندثار النافذ.. ولا تؤخذ نسب اندثار على الأرض بطبيعة الحال.
- الديون المدومة، إذ سمح المشرّع بتنزيلها من الدخل إذا كانت متعلقة بمصدر الدخل واقتنعت السلطة المالية بتعذر تحصيلها. وإذا تم تحصيل تلك الديون في أي سنة تالية، تخضع للضريبة في سنة تحصيلها. كما أن الديون المدومة التي يمكن استردادها بموجب عقد تأمين أو غير ذلك لا تنزل من الدخل. ولا تسمح السلطة المالية بتنزيل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وتنتظر تحقق انعدام الدين لتقبله. وهذا أحد عناصر تعديل الربح المحاسبي بإضافة مخصص الديون المشكوك فيها الذي سبق أن اعتبر عبئاً على النشاط إلى الربح المحاسبي^٩.
- كما تجيز المادة الثامنة تنزيل الضرائب والرسوم المدفوعة فعلاً باعتبارها أعباءً على النشاط، ولكنها لا تسمح بتنزيل ضريبيتي الدخل والعقار لأنهما توزيعاً للدخل وليس عبئاً عليه.

المعايير الدولية لها قول أكثر تشدداً في هذه المسألة^٩

- وتنزل التوقيفات التقاعدية والمساهمات المقررة بقوانين التقاعد والضمان الاجتماعي. حيث تلزم القوانين رب العمل بدفع نسبة من راتب الموظف أو أجر العمل إلى دائرة التقاعد أو الضمان الاجتماعي باعتبارها أعباءً على النشاط.

المادة الحادية عشرة:

تنزيل الخسائر: تعالج هذه المادة تنزيل الخسائر وتدويرها، وتشترط لذلك أن تكون الخسارة متحققة وثابت حسابها بوثائق مقبولة قانوناً، وتنزل من الأرباح الناجمة من المصادر الأخرى الخاضعة للضريبة عن ذات السنة التقديرية.

فهنا نجد إن مفهوم (الثابت حسابها بوثائق مقبولة) ينصرف إلى مخرجات مهنة المحاسبة التي تستند إلى الدليل الموضوعي والوثيقة المقبولة في مقابلة الإيرادات بالمصروفات، عندما يُفضي ذلك إلى تحقق خسارة..

كما إن المادة تتحدث عن عدة مصادر للدخل تحققت الخسارة في بعضها، مما يؤدي إلى أن تستوعب تلك الخسارة الأرباح المتحققة في المصادر الأخرى.. وأن يكون كل ذلك في سنة تقديرية واحدة.

أما إذا استوعبت الخسارة في أحد مصادر الدخل كل أرباح بقية المصادر، وزادت عنها، بحيث بقيت الخسارة أعلى من كل أرباح المصادر الأخرى، أجاز القانون نقل حساب تلك الخسارة (تدويرها) خلال خمس سنوات متصلة واشترط لذلك ما يلي:

-لا تنزل الخسارة (المدورة) إلا من نفس مصدر الدخل الذي نتجت عنه.
-لا يسمح بتنزيل أكثر من نصف الدخل الخاضع للضريبة في كل سنة من السنين الخمسة..

وكان بعض موظفي السلطة المالية يطلب من المكلف التعهد بعدم المطالبة بتدوير الخسارة للسنوات الخمسة التالية كشرط بقبول تنزيل الخسارة من مصادر الدخل الأخرى لذات السنة فقط.. وهو إجراء غير مقبول.

المصارف والتطبيقات الضريبية

المصارف مرآة لعافية المناخ المالي في البلاد، وأن أحد أركان بيئة الاستثمار الجاذبة في البلد وجود جهاز مصرفي معافى يعمل وفق آليات شفافة تعرض فيها حجوم الاستثمارات والعمليات التي تجريها ونتائج نشاطها، وعائد ربحية السهم الواحد^{١٠}..

وعندما يجد المستثمرون أن السلطة الضريبية لا تبالي بنتيجة النشاط المصرح عنها لقطاعٍ يعتبر منظماً، فإن ذلك سيؤثر على دوافعهم للاعتماد على الجهاز المصرفي في إدارة أموالهم وتحويل عوائد نشاطهم في العراق.

إن قبول دائرة الضريبة بنتائج الحسابات فيما يتعلق بالمخصصات موضوع البحث، يعزز مهنتي المحاسبة ومراقبة الحسابات، ويعطي انطباعاً بأن السلطة المالية، توفر بيئة ملائمة للعرض والإفصاح، وأن المؤسسات المالية، وخصوصاً المصارف، قادرة على عرض نتائجها ومركزها المالي وفق الصيغ التي رسمتها المعايير.

٤.٢- آثار تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي ذات الصلة على البيانات المالية

نظرة إلى إطار مفاهيم المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي

تبنى العراق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالية بعد أن كان كل معيار جديد يصدر يتم دراسته من مجلس المعايير العراقي ويجرى عليه التعديلات أو الملاحظات التي يراها. لقد ألزم البنك المركزي العراقي المصارف باعتماد المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي عند إعداد قوائمها المالية اعتباراً من

الاستثمار الأجنبي والنمو وسياسات الاستقرار الاقتصادي- الدكتور أحمد بريهي علي- دار¹⁰
الكتب- الطبعة الأولى ٢٠١٤ - ص ٢٤٠ بتصرف

السنة ٢٠١٦ المالية. ورتب ذلك إجراءات عديدة على المصارف لتكييف أوضاعها وسجلاتها، وتم تعديل الموعد إلى ٢٠١٩. ويُشير الإطار المسمى (إطار مفاهيم التقرير المالي) في مستهل المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS)، أن إعداد وعرض البيانات المالية يتم للمستخدمين الخارجيين لغرض توفير معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ولتلبية الاحتياجات العامة لمعظم المستخدمين للمساعدة في أن يتخذوا قرارات اقتصادية في العديد من الأمور ومنها على سبيل المثال¹¹:

-تحديد توثيق الشراء، أو الاحتفاظ أو البيع للاستثمار في حقوق الملكية. ولتقويم قدرة المنشأة على السداد وتوفير المزايا الأخرى للموظفين. ولتقويم الضمانات للمبالغ المقرضة للمنشأة. إضافة إلى تحديد السياسات الضريبية. وتحديد الأرباح القابلة للتوزيع. وتقويم الإشراف أو مساءلة الإدارة.

ومع ذلك، فإن الحكومات قد تحدد متطلبات مختلفة أو إضافية لأغراضها الخاصة، على ألا تؤثر تلك المتطلبات على البيانات المالية المنشورة لصالح المستخدمين الآخرين.

وإذا عدنا إلى (هدف التقرير المالي ذي الغرض العام) نجده يتحدّد بتوفير معلومات مالية عن المنشأة المعدة للتقرير، مفيدة للمستثمرين والمقرضين والدائنين الآخرين، الحاليين منهم والمحتملين، في اتخاذ قرارات حول تقديم موارد للمنشأة. وفي إطار مفاهيم التقرير المالي نجد في البند ٤-٢٤ (الأداء) أن الربح يستخدم مقياس للأداء،

الكتاب مطبوع لصالح نقابة المحاسبين IFRS إطار المعايير - المعايير الدولية للتقرير المالي (11)
والمدققين/ جمهورية العراق

وأن العناصر المرتبطة، بشكل مباشر، بقياس الربح هي الدخل والمصروفات^{١٢}. ويعتمد إثبات وقياس الدخل والمصروفات، وبالتالي الربح، جزئياً، على مفاهيم رأس المال والمحافظة على رأس المال المستخدم من قبل المنشأة في إعداد قوائمها المالية. وتعرف الفقرة (٤ - ٦٨) من الإطار عناصر الدخل كما يلي:

- الدخل هو الزيادات في الأصول أو الانخفاضات في الالتزامات، التي تؤدي إلى زيادات في حقوق الملكية، بخلاف ما يتعلق بالمساهمات من أصحاب المطالبات في حقوق الملكية. فهي إذن المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات داخلية، أو زيادات في الأصول، أو نقصان في الالتزامات، ينتج عنها زيادات في حقوق الملكية، بخلاف تلك المتعلقة بمساهمات أصحاب حقوق الملكية.

وتعرف الفقرة (٤ - ٦٩) من الإطار عناصر المصروفات كما يلي:

المصروفات هي الانخفاضات في الأصول، أو الزيادات في الالتزامات، التي تؤدي إلى انخفاضات في حقوق الملكية، بخلاف ما يتعلق بالتوزيعات على أصحاب المطالبات في حقوق الملكية. فهي نقصان في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات خارجية، أو نقصان في الأصول، أو تحمل التزامات، ينتج عنها نقصان في حقوق الملكية، بخلاف تلك المتعلقة بتوزيعات على أصحاب حقوق الملكية.

¹² إطار المعايير - مصدر سابق

- تعبر المكاسب عن بنود أخرى ينطبق عليها تعريف الدخل، وقد تنشأ، أو لا تنشأ في سياق الأنشطة العادية للمنشأة. بينما تعبر المكاسب عن الزيادات في المنافع الاقتصادية، وهي على هذا النحو، لا تختلف في طبيعتها عن الإيرادات. وتشمل المكاسب على سبيل المثال، تلك التي تنشأ عن استبعاد الأصول غير المتداولة.

- يشمل تعريف الدخل أيضاً المكاسب غير المحققة، التي تنشأ عن إعادة تقويم الأوراق المالية المتداولة، وتلك التي تنتج عن الزيادات في القيمة الدفترية للأصول طويلة الأجل.

- يشمل تعريف المصروفات الخسائر، إضافة إلى تلك المصروفات التي تنشأ في سياق الأنشطة العادية للمنشأة.

وتشمل المصروفات التي تنشأ في سياق الأنشطة العادية للمنشأة، على سبيل المثال، تكلفة المبيعات، والأجور والاستهلاك، وهي تأخذ عادة شكل تدفق خارج أو استنفاد لأصول مثل النقد، ومعادلات النقد والمخزون والعقارات والآلات والمعدات.

- تعبر الخسائر عن بنود أخرى ينطبق عليها تعريف المصروفات، وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق الأنشطة العادية للمنشأة. وتعبر الخسائر عن النقصان في المنافع الاقتصادية، وهي على هذا النحو، لا تختلف في طبيعتها عن المصروفات الأخرى.

- تشمل الخسائر، على سبيل المثال، تلك التي تنتج عن الكوارث مثل الحريق والفيضان، إضافة إلى تلك التي تنشأ عن استبعاد الأصول غير المتداولة. ويشمل تعريف المصروفات أيضاً، الخسائر غير المحققة، على سبيل المثال، تلك التي تنشأ عن آثار

الزيادات في أسعار تبادل عملة اجنبية فيما يتعلق باقتراض المنشأة بهذه العملة^{١٣}.

٥.٢ - الهبوط (إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة)

بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) يجب على المنشأة أن تثبت مخصص خسارة مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصل المالي الذي يتم قياسه، أو من مبلغ إيجار مستحق التحصيل، أو من أصل عقد أو من ارتباط بقرض ومن عقد ضمان مالي، والتي تنطبق عليها متطلبات الهبوط. وعلى المنشأة في كل تأريخ تقرير، أن تقيس مخصص الخسارة للإداة المالية بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات الأولي. وعلى المنشأة أن تثبت ضمن الربح أو الخسارة، على أن مكسب أو خسارة الهبوط، مبلغاً مساوياً للخسائر الائتمانية (أو عكس الخسائر) الذي يتطلب تعديل مخصص الخسارة في تاريخ التقرير إلى المبلغ الذي يتطلب أن يتم إثباته وفقاً لهذا المعيار.

ويجب على المنشأة أن تقيس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأداة المالية. وعند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب عليها أن تأخذ في الحسبان الخطر أو الاحتمال بأن تحدث خسارة ائتمانية من خلال إظهار احتمال حدوث خسارة ائتمانية واحتمال عدم حدوث خسارة ائتمانية (حتى لو كان احتمال حدوث خسارة ائتمانية منخفض جداً).

- يجب أن يتم إثبات مكسب أو خسارة من الأصل المالي أو الالتزام المالي الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة (باستثناء بعض الحالات). ويجب على المنشأة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي:

حاولنا استعارة بعض النصوص الكاملة من الإطار لتبيان أهمية إعطاء المعايير ما تستحقه من ¹³ المزاج الضريبي ذو النظرة الأحادية إلى نتائج النشاط.

- ١ - قياس جميع المشتقات بالقيمة العادلة.
- ٢ - إزالة جميع الخسائر والمكاسب المؤجلة الناشئة عن المشتقات التي تم التقرير عنها وفقاً للمبادئ المقبولة - بشكل عام - في السابق كما لو كانت أصولاً أو التزامات.
- حيث يهدف المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) إلى وضع مبادئ للتقرير المالي عن الأصول المالية والالتزامات المالية والذي يعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي البيانات المالية في تقويمهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وتوقيتها وعدم تأكيدها. ويقضي المعيار بأن يطبق من قبل جميع المنشآت على جميع أنواع الأدوات المالية باستثناء بعض الحالات.
- وتطبق متطلبات هذا المعيار للهبوط على تلك الحقوق التي يحدد المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) أن تتم المحاسبة عنها وفقاً لهذا المعيار لأغراض إثبات مكاسب أو خسائر الهبوط.
- تقع ارتباطات تلك القروض ضمن نطاق هذا المعيار:
- (أ) ارتباطات القروض التي تسميها المنشأة على أنها التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.
- (ب) ارتباطات القروض التي يمكن تسويتها بالصافي نقداً أو بالتسليم أو إصدار أداة مالية أخرى
- (ج) الارتباطات بتقديم قرض بمعدل فائدة أقل من السوق.
- وفي باب المحاسبة عن التحوط في المعيار رقم رقم (٩) ورد في (الهدف من المحاسبة عن التحوط ونطاقها) أن الهدف من المحاسبة عن التحوط هو التعبير، في البيانات المالية، عن أثر أنشطة إدارة المخاطر لمنشأة تستخدم الأدوات المالية لإدارة التعرضات الناشئة عن مخاطر معينة يمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة.

وبموجب الملحق أ من المعيار رقم رقم (٩) يصف الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً بذلك الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الذي يمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر في السداد لأداة مالية والمحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير. والخسائر الائتمانية المتوقعة هي متوسط الخسائر الائتمانية مرجحة بالمخاطر المتعلقة بالتعثر الذي يحدث في السداد.

القياس بالقيمة العادلة

مفهوم القيمة العادلة:

يعرف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٣) القيمة العادلة على أنها السعر الذي يتم تسلمه لبيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس^{١٤}، كما يمكن تعريف مفهوم القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن مبادلة الأصل به أو تسديد الإلتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت أو في إطار متوازن أو في ظل ظروف طبيعية أو بين طرفين مستقلين.

والقيمة العادلة حسب تعريف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) هي المبلغ الذي يمكن به شراء أصل أو بيعه، أو تحمل التزام أو تسديده في صفقة جارية بين أطراف راغبة، أي بخلاف البيع الجبري أو التصفية.

أهمية استخدام القيمة العادلة:

تبرز أهمية استخدام القيمة العادلة في أنها تعكس تقديرات الأسواق للأوضاع الاقتصادية السائدة. كما تكون القيمة العادلة في مجال

14 IFRS,2016 المعايير الدولية

الإفصاح والقياس المحاسبي أكثر دقة وملائمة وموثوقية من الكلفة التاريخية، حيث أنها تظهر بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية العمومية.

ومما تقدم فإن القيمة العادلة تبنى على العوامل التالية:

- وجود سوق نشط يتعامل في أصناف متجانسة وأسعار متاحة للجميع.
- ظروف طبيعية.
- أطراف غير ذوي علاقة رغبة ومطلعة.
- استمرار الوحدة الاقتصادية
- تقدير المبلغ المناسب باستخدام أساليب مختلفة وفقاً للسوق لنشط أو غير النشط.
- وفي حالة عدم وجود سوق نشط فيكون تقدير القيمة العادلة على أساس أفضل المعلومات المتاحة في ظل الظروف ونتائج أساليب التقييم. وتشمل الأساليب الفنية للتقييم بالإضافة إلى استخدام أحدث معاملات السوق على أساس تجاري بين الاطراف الراغبة والمطلعة.

مزايا استخدام القيمة العادلة

- إن القيمة العادلة جاءت بديلاً عن استخدام الكلفة التاريخية، حيث اتسمت مخرجات البيانات المالية بعدد من المزايا:
- تعد قياسات القيمة العادلة الأكثر تمثيلاً للواقع الاقتصادي حيث تعكس واقع الوحدة الاقتصادية وتعبر عن مفهوم الدخل الشامل.
 - تستخدم قياسات القيمة العادلة لتقليل المخاطر التي تصيب القطاع المصرفي كونها الأكثر ملائمة لاتخاذ القرارات والأفضل تنبؤاً بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية.
 - توفر مقياساً موضوعياً لمفهوم الربح الاقتصادي للوحدة الاقتصادية.
 - توفر للمستثمرين نظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المنشأة حيث تراعي القوة الشرائية لوحدة النقد.

- تساعد في عملية التحليل المالي حيث أنها تعطي نسب أقرب إلى الواقع الفعلي لأداء الوحدة الاقتصادية.
 - وعلى الرغم من المزايا السابق ذكرها لاستخدام القيمة العادلة، فما زالت تواجه بعض الانتقادات على أساس عدم ملائمتها ولأسباب أدناه:
 - إن استخدام القيمة العادلة ينطوي على قدر عالي من التحيز الشخصي واتباع أسس متباينة.
 - توجد الكثير من الموجودات ليس لها أسعار سوقية وتعتمد التكلفة التاريخية مثل الاستثمارات.
 - إن تطبيق القيمة العادلة لبعض الموجودات يتطلب طرق قياس مختلفة نتيجة رغبة الوحدة الاقتصادية الاحتفاظ بها.
 - أحياناً تزداد تكاليف التقدير بالقيمة العادلة عن المنافع المتحققة منها.
 - قد تختلف التقديرات من قبل المقدرين مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة.
 - عندما تكون الأسواق غير نشطة فإن القيمة العادلة تنطوي على فكرة محددة الوضوح وهي عدم قدرتها على قياس معاملات أسعار المعاملات الافتراضية بشكل موثوق به بغض النظر عن كمية الإرشادات للقياس المقدمة من قبل مجلس المعايير المحاسبية.
- ### ٣- المبحث الثالث / الجانب العملي

- ١- درجت الهيئة العامة للضرائب على أسلوب (الحماية القصوى) للوعاء الضريبي. ووعاء الضريبة هو المبلغ الذي تؤخذ منه الضريبة. أي الدخل الذي يخضع للضريبة..
- وكانت السلطة الضريبية، ولم تزل، تعاني من الثنائية المعروفة: ضعف نظام المعلومات الوطني، وبالتالي عدم توفر معلومات تكاملية تتيح للسلطة الضريبية الركون إلى ما يصرح به المكلفون، وضعف أداء بعض الموارد البشرية العاملة في تشكيلات تلك السلطة..

وقد اكتملت إشكالية العمل الضريبي بتعدد الأجهزة الرقابية التي قضت نهائيا على أية فرص للاجتهد والإبداع الضريبي.. فصارت أية محاولة لتغليب الرأي والفكرة في التعامل مع المكلفين، تواجه بإجراءات رقابية وتحقيقات ولجان.. فركن العاملون في الهيئة إلى السلامة وإلى تطبيق الضوابط حرفيا..

وعند زيارة قسم كبار المكلفين في الهيئة العامة للضرائب إطلعنا على ملفات عدد من المصارف التي قدمت بياناتها المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية.

وقد وضعت المصارف مخصصات للتدني وانخفاض القيم، ولكن المخمن أعاد تلك المخصصات إلى الفائض الخاضع..

بل أن المصارف اضطرت لإعداد كشوفات توزيع الدخل بإعادة المخصصات التي احتسبتها إلى أرباحها بناءً على توجيهات دائرة الضريبة.

وفي هذه الحالة تواجه المصارف نتيجتين.. الأولى تحول نتيجتها من الخسارة أو الربح المتدني، نتيجة احتساب المخصصات، إلى ربح عند رفض المخصصات.. والثانية أن المصارف ستدفع ضرائب على خسائرها وليس أرباحها.

٢- تتعامل السلطة الضريبية مع المخصصات التي تصرح بها المصارف والمؤسسات المالية في صيغتين.. بالنسبة للمخصصات التي تقدمها شركات التأمين، تعتمد الهيئة العامة للضرائب لان تلك المخصصات تخصمية تتعلق بعقود التأمين (مخصص المخاطر) حيث تقوم شركة التأمين باحتساب المخصص فور توقيع عقد التأمين، وفي حالة عدم تحقق الخطر التأميني وعدم دفع تعويضات كلية أو جزئية تعاد إلى الدخل. وتقوم السلطة الضريبية بمتابعة نتائج تلك العقود للتأكد من ذلك. وتطالب مراقبي الحسابات بتقديم كشف بحركة المخصص والقيود المحاسبية عند استحداث المخصص أو استخدامه أو إعادته.

أما بالنسبة لباقي المؤسسات ونتيجة لبروز عدد كبير من الأنشطة في القطاع الخاص لم تكن موجودة عند تشريع قوانين الضريبة، فإن أية مخصصات ترد في البيانات المالية، لا يُعتد بها وتعاد إلى الدخل. بالنتيجة يتطلب الأمر إعادة النظر بالقوانين الضريبية^{١٥}.

٣- تأسيساً على ما تقدم، فإن كافة المخصصات مرفوضة عدا مخصصات الإندثار لأنها ليست مصاريف فعلية. وقد استقر العمل الضريبي على الأخذ بمخصص الإندثار لأن المادة الثامنة نصت على ذلك^{١٦}. فتقبل فقط مخصصات الإندثار أما باقي المخصصات فتضاف إلى كشف تسوية الدخل^{١٧}.

لقد تعاملت تشكيلات الهيئة بنظرة ثابتة لموضوع المخصصات التي احتسبتها المصارف، من خلال عدم الأخذ بها.. وقد أرفقنا كشفاً بنتائج مراجعة ملفات عدد من المصارف التي أعيدت تلك المخصصات إلى الدخل وخضعت للضريبة (تلاحظ الجداول، ١، ٢، ٣).

جدول رقم (١) عن مصرف (أ)

البيان	سنة ٢٠١٨	سنة ٢٠١٧
الايادات بموجب الحسابات	مليون دينار	مليون دينار
الفائض بموجب الحسابات	مليون دينار	مليون دينار
الضريبة بموجب الحسابات	مليون دينار	مليون دينار

مقابلة مع د. قصي جدعان مهدي مدير قسم كبار المكلفين في الهيئة العامة للضرائب ت ١٥
٢٠١٩

مقابلة مع السيد صادق جبار خلف مسؤول الوحدة التخمينية في قسم كبار المكلفين في الهيئة العامة للضرائب ت ١٦
٢٠١٩

مقابلة مع السيدة رنا مثنى مجد مخمن (شعبة مخاطر الائتمان) في قسم كبار المكلفين في الهيئة العامة للضرائب ت ١٧
٢٠١٩

الفائض بموجب كشف التسوية المعد من المصرف	مليون دينار	مليون دينار
الفائض بموجب كشف التسوية المعد من المخمن	مليون دينار	مليون دينار
الضريبة المدفوعة بموجب كشف التسوية	مليون دينار	مليون دينار
المخصصات المستبعدة	مليون دينار	مليون دينار

٤- المبحث الرابع

٤.١- الاستنتاجات

١- لقد تبني العراق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي بعد أن كان كل معيار جديد يصدر من المؤسسات الدولية المعنية يتم دراسته من قبل مجلس المعايير العراقي ويجرى عليه التعديلات او الملاحظات التي يراها. وقد أصدر مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات والبنك المركزي العراقي اعامات مهمة بهذا الصدد. وقد التزمت المصارف بقرار البنك المركزي العراقي باعتماد المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية وقدمت قوائمها المالية وفقاً لتلك المعايير اعتباراً من عام ٢٠١٦ (حصلت عدة تمديدات على المباشرة باعتماد المعايير ولغاية ٢٠١٩).

٢- إن المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي إحدى أدوات الإفصاح المهمة لمستخدمي البيانات المالية، وإن الأصل في اعتماد المعايير أن تطبق كلها وليس بعضها. كما أن الالتزام بتلك المعايير يعزز الإفصاح ويوفر معلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية، ويؤدي إلى تشجيع المكلفين على الالتزام بمعايير الإفصاح وعدم إخفاء المعلومات عن السلطة المالية، ويعزز مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات في العراق.

٣- يقوم العمل الضريبي على مبادئ متحفظة في التعامل مع البيانات المالية فيما يخص مخصصات تدني قيمة الموجودات أو الأدوات المالية، حيث لا تقبل السلطة

المالية إلا مخصص الاندثار وترفض أية مخصصات أخرى، وتضطر المصارف لإعداد كشف لتعديل الدخل باستبعاد تلك المخصصات لكي تقبلها السلطة المالية. ٤- تواجه السلطة المالية مشكلة في أن بعض العاملين لديها يفتقرون إلى الخبرات والمؤهلات التي تسهل التعامل مع المعايير المحاسبية، ويتم بدلاً من ذلك الاعتماد على التطبيق الحرفي للقانون.

٤.٢- التوصيات

- ١- تشجيع المصارف على تحسين الإفصاح من خلال البيانات المالية المقدمة وفق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي.
- ٢- ضرورة تعزيز قدرات العاملين في المصارف ودوائر الضرائب للتعامل مع التطورات التي تحصل بصورة مستمرة مع المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي خصوصاً وأن العراق تبنى تلك المعايير وأصبحت التزاماً قانونياً على المؤسسات كافة ضمن سقف عام ٢٠٢١.
- ٣- يتوجب على الهيئة العامة للضرائب توجيه العاملين في قسمي كبار المكلفين والشركات بالتعامل مع البيانات المالية المعدة وفق المعايير الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي وقبول النتائج المصرح عنها.
- ٤- ضرورة تدخل وزارة المالية وديوان الرقابة المالية والبنك المركزي العراقي لإلزام الهيئة العامة للضرائب بالتعامل مع البيانات المالية وقبول النتائج الواردة فيها.

نتائج فحص ملفات عدد من المصارف

مصرف أ

البيان	سنة ٢٠١٨	سنة ٢٠١٧
الإيرادات بموجب الحسابات	١٧١٤٠ مليون دينار	٢٠٢١٥ مليون دينار
الفائض بموجب الحسابات	٦٧٥٠ مليون دينار	
الفائض بموجب كشف التسوية	-	٩٤٤٠ مليون دينار
الضريبة	١٠١٢ مليون دينار	١٤١٦ مليون دينار

قائمة المركز المالي

سنة ٢٠١٨	سنة ٢٠١٧
----------	----------

مخصصات متنوعة	٢٩٤ مليون دينار	٢٢٦ مليون دينار
مخصص ضريبة الدخل	٢٤٢٨ مليون دينار	١٤١٦ مليون دينار
مجموع المطلوبات	١٩٩ مليون دينار	١٠٩ مليون دينار
احتياطي القيمة العادلة	(٢٢٤) مليون دينار	(٢٧١) مليون دينار

المخصصات

	سنة ٢٠١٧	سنة ٢٠١٦
مخصصات متنوعة	١٤٣١ مليار	١٩٢١٧ مليار
مخصص ضريبة الدخل	١٤١٦ مليار	٦٣٤ مليون
احتياطي القيمة العادلة	(٢٧١) مليون	(٢٥٩) مليون

قائمة التدفقات النقدية

	سنة ٢٠١٧	سنة ٢٠١٦
مخصص خسائر الائتمان النقدي	١٤٠١	٤٤٤٢
مخصص الائتمان التعهدي	(٧٤٠٩)	٣٩٩٥
مخصص النقد لدى البنك المركزي اربييل	٧٥٦	-
مخصصات متنوعة	(١٣٩)	٧١٣

قائمة الدخل والدخل الشامل

	سنة ٢٠١٨	سنة ٢٠١٧
مخصص النقد المسترد المحمل لدى البنك المركزي اربيل	٢٨٦	(٧٥٦)
الارباح التشغيلية قبل مخصص مخاطر خسائر الائتمان	٦٩٤٧	٩٣٤٠

مخصص مخاطر الائتمان النقدي المحمل	(٧٣٦)	(١٤٠١)
مخصص مخاطر الائتمان التعهدي المحمل / المسترد	(٤٦٤)	(٧٤٠٩)
الربح قبل الضريبة	٥٧٤٧	١٥٣٤٨
ضريبة السنة	١٠١٢	١٨٥٠
صافي الربح	٤٧٣٥	١٣٤٩٨
<u>الدخل الشامل</u>		
صافي التغيرات في احتياطي القيمة العادلة للموجودات	٤٧٠١٢	(١٢٤١٨)

	سنة ٢٠١٧	سنة ٢٠١٦
صافي إيرادات التشغيل	٢٢١٥	٣٤٣٤٢
مخصص النقد لدى فرع اربيل	(٧٥٦)	-
مخصصات متنوعة مستردة (محملة)	(١٣٩)	(٧١٣)
الأرباح التشغيلية قبل مخصص خسائر الائتمان	٩٣٤٠	٢٣٩١٥
مخصص خسائر الائتمان النقدي المحمل والمسترد	(١٤٠١)	(٤٤٤٢)
مخصص الائتمان التعهدي المسترد والمحمل	٧٤٠٩	(٣٩٩٥)
صافي الربح قبل الضريبة	١٥٣٤٨	١٥٤٧٧
ضريبة الدخل	(١٨٥٠)	(٧٣٥)
صافي دخل السنة	١٣٤٤٩٨	١٤٧٤١
<u>الدخل الشامل</u>		
صافي التغيرات في احتياطي القيمة العادلة للموجودات	(١٢٤١٨)	-

التغير في الموجودات والمطلوبات

سنة ٢٠١٦	سنة ٢٠١٧	
-	(٧٨٠٤)	صافي النقد المحتجز في اربيل
١٨٤٣٨	٥٨١٨	النقد في صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
(٣٣٣٢٠)	(١٠٢٣٨)	النقص في المخصصات المتنوعة

مصرف م

مذكرة التخمين

٢٠١٧	٢٠١٨	
٢٥٧٩٥	٣٣٣٨٢	ايرادات بموجب الحسابات
١٧٨٣٣	٢٠٦٦٩	الفائض بموجب كشف التسوية
١٨٨١٠	^{١٨} ٢١٦٩٦	الفائض المعدل بعد اضافة المصاريف المرفوضة

قائمة المركز المالي

سنة ٢٠١٧	سنة ٢٠١٨	
٢٦٧٤	٣١٠٠	مخصص ضريبة الدخل
١٥٦٧	٣٤٧٥	تخصيصات اخرى
(٢٠٤)	١٥٣	احتياطي القيمة العادلة

قائمة الدخل

تم اضافة ١٠٢٦ مليار لمصاريف مرفوضة كلياً أو جزئياً¹⁸

سنة ٢٠١٧	سنة ٢٠١٨	
٤	-	خسائر تدني التسهيلات الائتمانية
١٧٥٠٨	٢٤٢٦٤	الربح قبل ضريبة السنة
٢٦٧٤	٣١٠٠	ضريبة الدخل
١٤٨٣٣	٢١١٦٤	ربح السنة بعد الضريبة وقبل الاحتياطات

قائمة التدفقات النقدية

سنة ٢٠١٧	سنة ٢٠١٨	
٣	(٨٥٧)	خسارة تدني التسهيلات الائتمانية
-	٢٧٦٥	التخصيصات الأخرى

مصرف ن

ملاحظة: المصرف لم ينزل أي خسائر نتيجة إعادة التقييم وخسائر التحوط.

مذكرة التخمين

سنة ٢٠١٧	سنة ٢٠١٨	
١٥٢٧٩	١٣٤٨٦	الإيرادات بموجب الحسابات
٧٤٢١	٧١٠٣	الفائض بموجب الحسابات
١٠٦٩٤	٧٥٣٠	الفائض بموجب كشف التسوية إضافة إلى المصاريف المرفوضة (الفائض المعدل)

مصرف ج

مذكرة التخمين

سنة ٢٠١٧	سنة ٢٠١٨	
١٦٧٧٧	٨٤٣٥	الإيراد بموجب الحسابات

الفائض بموجب الحسابات	٨٧٠	٣٦٧٩
الفائض المعدل	٢٣٤٦	٨٠٠٥

قائمة المركز المالي

	سنة ٢٠١٨	سنة ٢٠١٧
تخصيصات اخرى	١٠٣٧	١٤٤٣

قائمة الدخل

	سنة ٢٠١٨	سنة ٢٠١٧
مخصص تدني الائتمان النقدي والتعهدي	٢٠	١٥٦٧

مصرف ع: مذكرة التخمين

	سنة ٢٠١٨	سنة ٢٠١٧
الايرادات بموجب الحسابات	١٥٠٩٢	٢١٥٤٣
الفائض بموجب الحسابات	-	١٢٩٢٦
الفائض بموجب كشف التسوية	٨١٧	١٤٣١٨
الفائض المعدل	٨٦١	١٤٧٨٣

قائمة المركز المالي

	سنة ٢٠١٨	سنة ٢٠١٧
مخصصات متنوعة	٣٧٩٩ مليار	٣٩٩٣ مليار
مخصص ضريبة الدخل	١٢٥٠ مليار	٢١٣٢ مليار
مجموع المطلوبات	٥٣٩٧٣ مليار	٧٤١٦٦ مليار
احتياطي القيمة العادلة	(٣٨٨٣) مليون	(٢٣٩٩) مليون

قائمة الدخل

الربح قبل الضريبة	٧٨٥٣	١٢٩٢٦
ضريبة السنة	١٣٧٠	٢٦٨١
صافي الربح	٦٤٨٣	١٠٢٤٤

البيان	سنة ٢٠١٨	سنة ٢٠١٧
الايرادات بموجب الحسابات	مليون دينار	مليون دينار
الفائض بموجب الحسابات	مليون دينار	مليون دينار
الضريبة بموجب الحسابات	مليون دينار	مليون دينار
الفائض بموجب كشف التسوية المعد من المصرف	مليون دينار	مليون دينار
الفائض بموجب كشف التسوية المعد من المخمن	مليون دينار	مليون دينار
الضريبة المدفوعة بموجب كشف التسوية	مليون دينار	مليون دينار
المخصصات المستبعدة	مليون دينار	مليون دينار

المصادر

- ١- المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS).. كتاب مطبوع لصالح نقابة المحاسبين والمدققين/ جمهورية العراق.
- ٢- بلاد الرافدين- دراسة في تأريخ وحضارة العراق القديم- د صلاح رشيد الصالحي ص ٧٥ وما بعدها بتصرف. دار الشؤون الثقافية العامة الطبعة الاولى ٢٠١٧.
- ٣- كتاب ثروة الأمم- آدم سميث.
- ٤- الفقرة ٢ من المادة الأولى من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل.
- ٥- الفقرة ٦ من المادة الثانية من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل.

- ٦- المادة الثامنة من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل.
- ٧- الاستثمار الأجنبي والنمو وسياسات الاستقرار الاقتصادي- الدكتور أحمد بريهي علي- دار الكتب- الطبعة الأولى ٢٠١٤ – ص ٢٤٠ بتصرف.
- ٨- مقابلات شخصية: مداوالات معمقة مع خبراء الضرائب في العراق وتجربة شخصية من خلال العمل في الهيئة العامة للضرائب من قبل أحد مقدمي البحث.
أ- مقابلة مع د. قصي جدعان مهدي مدير قسم كبار المكلفين في الهيئة العامة للضرائب ت ٢٠١٩.
- ب- مقابلة مع السيد صادق جبار مسؤول الوحدة التخمينية في قسم كبار المكلفين في الهيئة ت ٢٠١٩.
- ت- مقابلة مع السيدة رنا مثنى مخمن (شعبة مخاطر الائتمان) في قسم كبار المكلفين في الهيئة ت ٢٠١٩.

المنظور المحاسبي لطرق التمويل الإسلامية ما بين معايير هيئة المحاسبة والمراجعة
للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)
**The Accounting Perspective of Islamic Financing Methods
Between the Accounting Standards and Auditing
Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI)
and the International Financial Reporting Standards (IFRS)**

أ.م.د. علاء الدين عبدالوهاب حسون
عبد الزهرة عطية عود
جامعة البصرة / كلية شط العرب
محاسب قانوني ومراقب حسابات

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى بيان أدوات التصنيف والقياس والافصاح المتبعة من قبل البنوك الإسلامية العراقية لطرق التمويل (المربحة والمشاركة والمضاربة) من منظور معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI ومعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS وفيما إذا كان هناك توافق أو تعارض. ولغرض تحقيق هذا الهدف تم اختيار عينة من البنوك الراقية ومراجعة تقاريرها السنوية وكذلك كافة البيانات والادلة ذات العلاقة ، ويلاحظ إن السمة المميزة لطرق التمويل الإسلامي هي تركيزها على المعاملات التي تنطوي على أصول ملموسة أو غير ملموسة



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ١٦٩ - ٢٠٨

الكلمات المفتاحية: المرابحة، المشاركة، المشاركة المتناقصة، المضاربة ، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

(كما في معاملات المرابحة) بدلاً من الأصول المالية فقط. وهو ما يؤدي إلى استخدام عبارة "القيمة الزمنية للموارد" بدلاً من "القيمة الزمنية للنقد" وهو امتياز، ومع ذلك ، فالتحليل في هذا البحث يتعلق بالأصل الذي ينشأ من المعاملة، والذي من المحتمل أن يكون أصلاً مالياً، وكيفية تصنيف هذا الأصل حسب المعيار IFRS 9. وتظهر الأهمية النسبية للمنتجات الإسلامية في إجمالي أصولها ، وسيتم بيان نتائج البحث من حيث التصنيف والقياس والافصاح ، والتي ستظهرها قوائمها المالية، وكذلك بيان ما إذا كانت طرق التمويل الإسلامية وخاصة المشاركة تلقى قبولاً من قبل البنوك الإسلامية حيث المخاطر العالية وادوات الحماية المتخذة من قبل البنوك ، مقارنة بالاستثمارات الأخرى ، (المرابحة والمضاربة) والمتشابهان مع الودائع التقليدية المصنفتان على أنهما مطلوبات ، بالرغم من أن الشريعة الإسلامية تحظر ضمان العائد على البحث الحالي إلى الحاجة إلى بذل جهود إضافية من أجل تنفيذ استخدام المرابحة و المضاربة والمشاركة.

Abstract:

This research aims to clarify the classification, measurement and disclosure tools used by Iraqi Islamic banks for financing methods (Murabaha, Musharaka and Mudaraba) from the perspective of AAOIFI standards and international financial reporting standards IFRS, and whether there is compatibility or conflict. For the purpose of achieving this goal, a sample of high-end banks was selected and their annual reports reviewed as well as all relevant data and evidence. It is noted that the distinguishing feature of Islamic financing methods is their focus on transactions involving tangible or intangible assets (as in Murabaha transactions) instead of financial assets only. Which leads to the use of the phrase "time value of resources" instead of

"time value of money" which is a privilege, however, the analysis in this paper is related to the asset that arises from the transaction, which is likely to be a financial asset, and how to classify this asset according to IFRS 9. The relative importance of Islamic products appears in their total assets, and the results of the research will be shown in terms of classification, measurement and disclosure, which will appear in their financial statements, as well as an indication of whether Islamic financing methods, especially participation, are accepted by Islamic banks, where the high risks and protection tools adopted by the banks , compared to other investments, (Murabaha and Mudaraba) and similar to conventional deposits that are classified as liabilities, although Islamic Sharia prohibits guaranteeing a return on current research due to the need to make additional efforts in order to implement the use of Murabaha, Mudaraba and Musharaka.

Keywords: Murabaha, Musharaka, Diminishing Musharaka, Mudaraba, Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, International Financial Reporting Standards.

I. المقدمة:

تأسست الصيرفة والتمويل الإسلامي على مفهوم الربح وتقاسم الخسارة بين الأطراف والذي يجب أن يخلو من الربا أدى النمو الهائل لصناعة التمويل الإسلامي خلال العقود الماضية إلى تغيير الاتجاه وقد اعتادت الأعمال أن تسير في مسارات أفضل لجذب انتباه العديد من رواد الأعمال حولها. وعلى وجه الخصوص ، بعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ ، والتي أدت إلى تحول العديد من المشاريع ذات الفكر التقليدي إلى المالية الإسلامية . ويعود تعزيز التمويل الإسلامي إلى اختلاف طرق القياس والعرض والافصاح ، بالإضافة إلى سماته وخصائصه وتفرده المختلف عن التمويل التقليدي، عليه طورت البنوك الإسلامية عددًا من الأدوات التي تتوافق مع

الشرعية كالمربحة ، والمضاربة ، والمشاركة ، والسلم والاستصناع وبما ان الباحثين قد ركزوا على عدد من ادوات التمويل الاسلامي فلا بد من التعرف على مفهوم هذه الادوات وكما يلي:

أ- **المربحة:** عرفت المربحة من قبل سماحة الامام ابوالقاسم الخوئي (١٤١٠هـ) بانها (بيع البضاعة التي اشتراها البائع بزيادة على راسمالها) ، وتعني ايضاً البيع برأس المال مع إضافة ربح معلوم . فهي صورة من صور البيع ، لابن رشد الحفيد (١٧٨/٢). ويجب أن تكون بيوع المربحة بعيدة عن الخيانة والتهمة. والنوع الشائع للمربحة في الاستثمارات المصرفية المعاصرة استلام المصرف أمراً من العميل بشراء سلعة معينة بمواصفات محددة، متفق بشرائها بطريق المربحة، فيقوم المصرف بشراء السلعة ليبيعهها للعميل برأس مالها مع هامش ربح. لذلك فهي مشروعة، طالما كانت تقع على الأمور ومسئولية التلف قبل التسليم، وتبعة الرد بالعيب الخفي ونحوه من موجبات الرد بعد التسليم ويمرأس نشاط المربحة من قبل البنوك الاسلامية بنوعين المربحة العادية، والمربحة للامر بالشراء. ولمراحة العادية هي أن تكون لدى البائع بضاعة وتعرض على المشتري بالسعر مضافاً اليه ربح كان يكون ١٠ % ، فيوافق البائع على ذلك، فهي مربحة ، اما النوع الثاني فهي مربحة الامر بالشراء وبموجبها يقدم العميل طلباً للبنك يطلب من البنك شراء بضاعة أو سيارة، ويتعهد للبنك بشرائها عند قيام البنك بذلك. ثم يقوم البنك بالشراء، ومن ثم بيعها للعميل بسعر الشراء زائد نسبة ربح متفق عليها على ان يسدد العميل قيمة مشترياته باقساط محددة.

ب- **المشاركة:** وهي الاتفاق في تصرف، أو ملكية شيء ذو قيمة مالية بين طرفين أو أكثر ولكل طرف حرية التصرف فيه تصرف المالك، والمشاركة عدة انواع منها ما ينصب على المال المملوك، ومنها ما ينصب على العقد، وهي من أساليب الاستثمار المتميزة وتلائم طبيعة المصارف الإسلامية، وتستخدم في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة. ومن ابرز أنواع المشاركات هي مشاركة العنان، وتعتبر أنسب

أنواع المشاركات لأعمال المصارف والتي تقوم على اشتراك طرفين بأموالهما على أن يعملوا فيها، ويمكن ان يقوم أحدهما بالعمل مقابل زيادة في نسبة ربحه، ولا يشترط فيها تساوي نسبة المشاركة مالياً ، ولا اتفاقهما في الجنس، فهي نوع يتفق مع طبيعة العمل المصرفي، فيساهم المصرف بالمشروع القائم، أو المزمع قيامه ويمنح مسؤولية المهام الاستثمارية إلى شريكه ويكتفي المصرف بالرقابة والمتابعة وهناك انواع في المشاركات في المصارف الإسلامية منها **المشاركة الدائمة** اي قيام البنك بالاشتراك في مشروع معين بهدف الربح دون تحديد مدة نهايتها ، كما في حالة مساهمة البنوك الإسلامية بالشركات المساهمة ، **والمشاركة المؤقتة** اي قيام البنك بالاشتراك في مشروع معين لفترة محددة، وهي على نوعين هما **المشاركة بتمويل صفقه معينه**: هي أن يقوم البنك بتمويل صفقه معينه على أن يتقاسم الأرباح بنسب متفق عليها، ويتم تصفية الصفقة واحتساب حصة كل طرف . **والمشاركة بالتملك (المشاركة المتناقصة)** اي مشاركة البنك والعميل بإنشاء مشروع معين برأسمال معين وينسب معينه، مع قيام العميل بشراء حصة البنك تدريجيا ومن الأرباح التي يحصل عليها إلى أن تنتقل حصة البنك برأسمال المشروع بالكامل وبشكل تدريجي للعميل، ويصبح مالك المشروع. وللمشاركة المتناقصة انواع متعددة ، الا ان العامل المشترك بين طرفي هذه المشاركة هي الفترة التدريجية في حلول العميل محل البنك بتملك حصة البنك ليصبح مالك المال بالكامل.

ج- المضاربة: عقد بين طرفين، يدفع فيه الطرف الأول مالا للطرف الثاني للمتاجرة فيه، والربح بينهما حسب الاتفاق ، ويشترط في ربح المضاربة أن يكون معلوما، وأن يقسم بين الطرفين على الشئوع، دون تحديد مبلغ معين لأحد منهما. فالربح في المضاربة وقاية لرأس المال، فليس للعامل ربح حتى يَسْلَمَ رأس المال، أما الخسارة فإنها تكون على صاحب المال وحده، ولا يخسر العامل إلا مجهوده. والمضاربة من العقود الجائزة، فيحوز فسخها من أحد الطرفين، إلا أنها تلزم بالشروع في العمل ،

دفعاً للضرر الذي يترتب على الفسخ المفاجئ والمضاربة انواع هي أ- حسب الإطلاق والتقييد وتنقسم إلى قسمين، هما (الكاساني ٨٧/٦) **المضاربة المطلقة**: والتي يدفع فيها صاحب المال ماله للمضارب، من غير شروط ، وللمضارب الحرية المطلقة في استثمار مال المضاربة. و **المضاربة المقيدة**: والتي يدفع فيها صاحب المال ماله للمضارب، بعد وضع الشروط كتحديد العمل، أو المكان، أو الزمان، أو صفة العمل، أو من يعامله من الأشخاص، ويتعين على المضارب احترام هذه القيود ، وإذا خالفها كان مسؤولاً وحده عن الآثار المترتبة على هذه المخالفة. و ب - حسب تعدد أطرافها فتقسم المضاربة إلى قسمين، هما **السرخسي (ت ٤٨٣هـ) المضاربة الثنائية**: وتكون بين صاحب المال وصاحب العمل فقط ، **والمضاربة المتعددة**: وهي أن يستلم صاحب العمل المال من صاحب المال، ثم يعطيه إلى صاحب عمل آخر مضاربة، فيكون صاحب العمل الأول؛ صاحب مال بالنسبة إلى صاحب العمل الثاني. ومن هنا فإن البحث سيتناول ثلاث محاور هي: يتضمن الاول المعيار الدولي للأبلاغ المالي رقم ٩ الادوات المالية الاعتراف والقياس والافصاح لانشطة التمويل الاسلامي المربحة والمشاركة والمضاربة. في حين يضم الثاني معايير هيئة المحاسبة والمراجعة لمؤسسات التمويل الاسلامي لأنشطة المربحة والمشاركة AAOIFI، ويختص الثالث بالدراسة الميدانية لعينة البحث في المصارف الاسلامية العراقية والاستنتاجات والتوصيات التي خرج بها البحث ، ويسبق ذلك منهجية البحث والدراسات السابقة .

١. المبحث الاول / منهجية البحث والدراسات السابقة:

١.١_ مشكلة البحث:

تتركز مشكلة الدراسة بالتساؤل حول ما إذا كانت البنوك الاسلامية العراقية تقوم بتطبيق القياس والعرض والافصاح لأدوات التمويل الاسلامية الخاصة بأنشطة المربحة والمشاركة والمضاربة تتوافق ومعايير هيئة المراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعييار الابلاغ المالي الدولي رقم ٩ IFRS وانها تلبي حاجات العملاء .

٢.١_ فرضيات البحث:

تتطلب فرضيات الدراسة من محاولة الإجابة على التساؤلات التي وردت في مشكلة الدراسة ومنسجمة مع الطروحات النظرية لها، وعلى النحو الآتي:

01 إن أدوات الاستثمارات في البنوك الإسلامية العراقية الخاصة بالمربحة والمشاركة والمضاربة تلتزم وتطبق معايير هيئة المراجعة للمؤسسات الإسلامية الخاصة بالقياس والعرض والافصاح

02 إن أدوات الاستثمارات في البنوك الإسلامية العراقية الخاصة بالمربحة والمشاركة والمضاربة تلتزم وتطبق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم ٩ الخاصة بالقياس والعرض والافصاح

٣. إن أدوات الاستثمارات في البنوك الإسلامية العراقية الخاصة بالمربحة والمشاركة والمضاربة تلتزم بالتوافق بين معايير هيئة المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم ٩

٣.١_ أهداف البحث:

الهدف من البحث هو التحقق في آثار وتحديات اعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم ٩ ومدى توافقه مع متطلبات ومعايير هيئة المراجعة للمؤسسات الإسلامية والتي تركز على الاعتراف بالمعيار رقم ٩ لأنشطة المربحة والمشاركة والمضاربة ومدى تلبيتها لحاجات العملاء حيث سيتم التركيز على المعايير الأولية التي يجب تحقيقها ومن ثم الانتقال إلى الأطر المفاهيمية الأخرى مثل قياسات وعرض والكشف عن التقارير المالية.

٤.١_ أهمية البحث :

تتركز أهمية نتائج البحث بضمان اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بين المؤسسات المالية الإسلامية بما يتماشى مع مبادئ الشريعة إضافة إلى الاطلاع على المشاكل الحقيقية التي تواجه عمل المصارف الإسلامية العراقية. ولغاية الآن فلم يتم

إجراء أي دراسات أو بحوث حول المشاكل الحقيقية التي تواجه عمل المصارف الإسلامية العراقية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩.

٥.١ - خطة البحث :

استناداً للأسئلة التي تم طرحها في مشكلة البحث وأهدافه تم استخدام كل من المنهج الوصفي للمعيار الدولي رقم ٩ ومعايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية الخاصة بالمشكلة المشاركة والمضاربة في عينة المصارف العراقية، بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي لبيان كيفية تطبيق المصارف الإسلامية العراقية لهذه الأنشطة من خلال مراجعة التقارير المالية السنوية لعينة الدراسة حيث سيتم دراسة المضاربة المشاركة والمضاربة في شروط الاعتراف والقياس والإفصاح عن طريق معايير AAOFI و IFRS وكيف تقوم البنوك الإسلامية في العراق بالإبلاغ عنها سنوياً.

٦.١ - الدراسات السابقة:

نظراً لتعدد الدراسات السابقة واختلاف منهجيتها وطرق تناولها للموضوع فقد ارتأى الباحثان تنظيمها بجدول يتضمن اسم الباحث، واسم الدراسة، وسنة الدراسة، ومنهجية الدراسة، والاستنتاجات التي خرجت بها الدراسة.

#	الباحث	الدراسة	سنة الدراسة	هدف الدراسة	الاستنتاجات والتوصيات
١	أحمد عبد القادر إبراهيم	المضاربة المصارف الإسلامية	٢٠٢٠	بيان فقه المضاربة المصرفية من حيث مفهوم المضاربة ومشروعيتها وأركانها وصورها بالإضافة إلى بيان نسبة التمويل بالمضاربة في المصارف الإسلامية تظهير أهميته في بيان نطاق استخدام المضاربة في المصارف واستخلص الباحث في إجازته للمضاربة للأمر بالشراء على ما ذكره الإمام الشافعي بخصوص	إن بيع المضاربة يقوم على أصليين هما الثمن الأصلي وطلب زيادة ربح معلوم توصلت الدراسة إلى إن الإمام بنسبة التمويل بالمضاربة في المصارف الإسلامية تظهير أهميته في بيان نطاق استخدام المضاربة في المصارف واستخلص الباحث في إجازته للمضاربة للأمر بالشراء على ما ذكره الإمام الشافعي بخصوص

				الخارجية لأجل الاستيراد	الصورة الثانية للمرابحة ، كما تبين إن المربحة الفقهية تتفق مع المربحة المصرفية في تحديد الثمن الأصلي وكذلك الاتفاق على الربح المعلوم لدى الجميع
٢	Guerrero, M.S., Lima Rodrigues, L. and Craig, R.	"النظرية المؤسسية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: أجندة للبحث المستقبلي"	٢٠٢٠	اعتماد المعايير تنشأ من كونها ليس قراراً ثنائياً حيث أن القرار يتراوح من التقارب مع معايير المحاسبة الوطنية في ظل تدخل الدولة	التركيز على الحجج المؤسسية للنظرية المؤسسية لها القدرة على توفير توضيحات لنشر هذه المعايير. وأن تطور ممارسات المحاسبة في البنوك الإسلامية يتشكل إلى حد كبير من خلال التنافس المنطقي المؤسسي
٣	Samir Belkhaoui, Naif Alsagoff and Stefan F. van Hemmen	أنماط التمويل والمخاطر والكفاءة والربحية في البنوك الإسلامية	٢٠٢٠	تطوير نموذج مفاهيمي يتضمن المتغيرات المتعلقة بأنماط التمويل ، والمخاطرة ، والكفاءة ، وربحية البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي	زيادة التأثير الكلي لأنماط التمويل على ربحية البنوك ودلالة إحصائية. وأن المستوى الأعلى في تمويل المضاربة والمشاركة سيفعل ذلك مما تولد مخاطر ائتمانية عالية. والتي تزيد من تمويل المربحة ، بشكل مباشر وغير مباشر ، والارباح ويحسن في نفس الوقت نسبة الرسملة وفعالية التكلفة للبنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي
٤	Durovic, A.	منهج الاقتصاد الكلي لتحديد الاحتمالية الزمنية للنمذجة الافتراضية - تحديات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩	٢٠١٩	متطلبات المعيار ٩ لقياس الانخفاض في القيمة ، يجب أن تستند مخصصات الخسارة على نموذج محاسبة خسارة الائتمان المتوقعة بدلاً من	تم وضع هذا الشرط بسبب الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان عند الاعتراف الأولي. وأحد نقاط الضعف في نموذج الخسارة المتكبد هو التأخر بالاعتراف بالانخفاض في القيمة الناتج عن خسائر الائتمان حتى حدوث خسارة

			الاعتماد على نموذج محاسبة الخسارة المتكبدة	ائتمانية محتمل أو تكبدها
٥	Onali, E., Ginest i, G. and Balles tra, L.V. (2017)	رد فعل المستثمر على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) للأدوات المالية في أوروبا: دور العوامل الخاصة بالشركة	٢٠١٧	وجود دليل تجريبي إن ردود أفعال المستثمرين تتأثر بعوامل خاصة بالشركة تجاه المعيار. وبشكل إيجابي ما يرتبط بالحجم ، وله هيكل ملكية مشتمت ، وسوق سيولة لسهم الشركة ولديها مدقق من الاربعة الكبار. واناالشركات المالية تتفاعل بشكل أسوأ نسبياً من الشركات غير المالية مع أحداث اعتماد المعيار رقم ٩. بسبب وعدم اليقين (تشير القيمة العادلة إلى الأسعار المدرجة لأصول مماثلة) وتقدم مبرراً بأن المعيار رقم ٩ قد لا يكون مناسباً لاستخدامه في الأصول المالية الإسلامية
٦	كمال الأمين محمد فضل الله	الاشكالات التطبيقية المصرفية لعدد المراوحة المصارف الاسلامية (دراسة قانونية مقارنة)	٢٠١٧	معرفة الاشكالات التطبيقية لصيغة عقد المراوحة المصرفي في المصارف الاسلامية لتأصيل العقد والوصول للخدمة المصرفية التي يستفاد منها في تنشيط التمويل والاستثمار المصرفي

٧	Shafii, Z. and Abdul Rahm an, A.R.	قضايا حول تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ وقياس القيمة العادلة للأدوات المالية الإسلامية	٢٠١٦	عدم إمكانية إجراء قياس الأصول المالية الإسلامية باستخدام التكلفة المطفأة التي لا تشكل المدفوعات النقدية المستقبلية المستحقة الدفع سداد أصل المبلغ والفائدة فقط	لقياس الأصول المالية الإسلامية باستخدام القيمة العادلة وقد تنشأ مشكلات شرعية أثناء التطبيق من القيمة العادلة عند المستوى ٢ (مرجع قيم الأصول من المدخلات بخلاف الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة) والمستوى ٣) استخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة للوصول إلى تقييم (الأصول)
٨	الصادق محمد آدم علي	مراحل تطور المصارف الإسلامية في السودان ودراسة معياري المراجعة والمراجعة للآمر	٢٠١٦	عدم التزام المصارف الإسلامية بمعايير المراجعة والمراجعة للآمر	التزام المصارف الإسلامية في السودان ببعض البنود في إيضاحات القوائم المالية. وأوصت الدراسة بتطبيق المعالجات المحاسبية للمراجعة والمراجعة للآمر بالشراء وفقاً لمعيار المحاسبة الإسلامي للمراجعة والمراجعة للآمر بالشراء
٩	Uzma, S.H.	تحليل التكلفة والعائد لاعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: البلدان المتقدمة والنامية	٢٠١٦	أن المعايير المنسقة قد لا تؤدي للممارسات المحاسبية المنسقة والقابلية للمقارنة	قبول معايير الإبلاغ المالي الدولية كنموذج جديد للمحاسبة بالرغم من أنها لا تخلو من التحديات والمشاكل المتأصلة نظرياً.
١٠	Shaik h.S.A	تحليل نقدي للمضاربة ونهج جديد لتمويل الأسهم في التمويل الإسلامي	٢٠١١	المضاربة من أكثر أنماط التمويل الإسلامي تفضيلاً لكل من الفقهاء وعلماء المسلمين في الماضي والحاضر	إن أسلوب المضاربة سهل للأصول فهي أقرب إلى العدالة من توظيف الأموال بشكل التمويل الأخرى
١١	Khan, and Ahme	إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية	٢٠١١	تصورات حول أنواع المخاطر المختلفة من مبادئ الشريعة في	أن المضاربة والمشاركة من بين الأدوات الأكثر خطورة مقارنة بالعديد من أنواع المنتجات

	d		المؤسسات المالية الدولية	الإسلامية
١٢	Shaik h.S.A	تحليل نقدي للمضاربة ونهج جديد لتمويل الأسهم في التمويل الإسلامي	٢٠١١	ارتفاع المخاطر حيث أصبحت أقل شعبية بين البنوك الماليزية الأخرى.
١٣	شيخ عثمان/ عمر محمد فهد	إدارة الموجودات / المطلوبات لدى المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة	٢٠٠٩	وبينت نتائج الدراسة الأهمية الكبيرة لإدارة الموجودات/ المطلوبات لكل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مع عدم اعطاء أهمية لتمويل طويل الأجل عند إدارتها للموجودات لتخفيض درجة المخاطر والاحتفاظ بنسب سيولة عالية تحوطاً لسحوبات المودعين لديها، وإن المصارف التقليدية تعطي أهمية كبيرة للاستثمارات عند إدارتها للموجودات، عكس المصارف الإسلامية التي لم تعط أهمية للاستثمارات في إدارة موجوداتها، مع عدم فروق معنوية لمعدل العائد على حقوق المساهمين لدى المصارف التقليدية والإسلامية، رغم أن هدف المصارف التقليدية الرئيس تحقيق أقصى العوائد، وتحتفظ المصارف التقليدية الإسلامية بنسب مرتفعة من الأصول السائلة بهدف التحوط لسحوبات المودعين.
١٤	مصطفى النشاري	تقييم كفاءة البنوك الإسلامية المصرية	٢٠٠٨	عند توفر شروط الوكالة للمودعين والمضاربين، فإن البنوك الإسلامية

الأجل التي قد تحقق عوائد غير عادية، وأودت بتسبب في خسائر كبيرة.	سوف تتصرف كوسيط في المضاربة				
---	--------------------------------	--	--	--	--

٢. المبحث الثاني / الجانب النظري:

١.٢- المحور الاول: معيار الابلاغ المالي الدولي رقم ٩ الادوات المالية الاعتراف

والقياس والعرض والافصاح

صدر المعيار بصيغته الاولى في العام ٢٠٠٩ وفي العام ٢٠١٤ صدر بصيغته النهائية وفي ١/١/ ٢٠١٨ بدأ سريان مفعول تطبيق المعيار للفقرات التي تبدأ للادوات المالية. والذي حل محل معيار المحاسبة الدولي ٣٩. وقدم المعيار نهجاً جديداً للاعتراف بالايراد وقياس الموجودات المالية من خلال إخضاعها "لخصائص التدفق النقدي" واختبارات نموذج الأعمال (Deloitte Academy ، ٢٠١٩). إضافة إلى التغييرات في اشتراطات المحاسبة في المطلوبات المالية وانخفاض القيمة ومحاسبة التحوط. فمن حيث الاعتراف ، المهم هو ما تم تناوله في العقد. والذي يعتمد على ما تم الاتفاق عليه عند توقيع العقد. بناءً على معايير الاعتراف يتم الاعتراف بالأداة المالية عندما تصبح طرفاً في الاتفاقية التعاقدية بغض النظر عما إذا كنت قد تلقيت الصرف أم لا. وعندما يكون هناك عقد ، هناك التزام بتنفيذ العقد. ومع ذلك ، ستتسأ المشاكل عندما لا يتم توثيق العقد بالكامل ، مما يجعل من الصعب تحديد معايير الاعتراف ومع ذلك يحتفظ المعيار الجديد ببعض مبادئ معيار المحاسبة الدولي رقم 39 كمتطلبات إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية ، عليه فإن العقد يوفر الأساس الذي يجعل المظهر أقوى من الجوهر. وتصبح مشكلة فعلى فعقد الإجارة مثلاً . يسجل كأداة مالية إلا أنه بطبيعة العقد تأجير. وهنا يجب الإشارة إلى معايير التأجير وليس الأدوات المالية. ونفس الشيء ينطبق على عمليات المراجعة للشراء. لماذا لا تتم الإشارة إلى معيار الابلاغ المالي الدولي رقم ١٥ ، وبدلاً من ذلك يصنف

على انه أداة ، مالية.. ومع ذلك ، فإن معايير الاعتراف قد تؤدي إلى مسألة تغليب الجوهر على المظهر لدى الاعتراف بالمنتج كأداة مالية. خصوصاً إذا تضمن المعيار تحديد الأدوات المالية قبل الاعتراف بها كأداة مالية سواء كانت الأداة المالية أصلاً أو التزاماً ، فيعتمد على التنفيذ والصرف. ومن حيث الاعتراف يجب أن يكون المعيار أكثر شمولاً. وإذا دققنا بوجهة نظر الطرف المقابل، فقد يكون التقييم مختلفاً ، بين المشتريين والبائعين أو المصدريين والمستثمرين. ومع ذلك ، تم خلط هذين المنظورين المختلفين في المعيار. الامر الذي يصعب التقييم فبعض المعايير التي حددها كجزء من معايير الاعتراف. كالأصول غير الملموسة. في بعض الأحيان ، تحتاج إلى التعرف أولاً قبل الادراك . وهو ما ينطبق على الأدوات المالية ايضاً . عندما تصدر الأدوات المالية تصبح أداة مالية. وعكس ذلك فلن تكون الأداة المالية موجودة.

ملخص عن التغييرات معيار المحاسبة الدولي ٣٩ ومعيار الإبلاغ المالي ٩

الفقرة	IAS 39	IFRS 9
فئات التصنيف وقياس المالية	تصنف الأصول بموجب معيار المحاسبة الدولي ٣٩ من اصول محتفظ بها لغاية الاستحقاق والقروض والذمم المدينة ، بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL) ، اما المعروضة للبيع. فتصنف على اساس تعريفات محددة لكل اصل ، مشتقات الأصول / الخصوم المالية المرتبطة بالتسوية من خلال تسليم أدوات حقوق الملكية غير المسعرة	تتكون الفئات من التكلفة المطفأة ، القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVOCI) و FVTPL ليعكس القياس التصنيف على أسس تعريفات محددة لكل فئة تصنيف أسس الأصول المالية على خصائص التدفق النقدي التعاقدية و نموذج أعمال الكيان لإدارة الأصول المالية. بشكل عام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩.
		يصنف متطلبات الأصول المالية من حيث المبدأ أكثر من معيار المحاسبة الدولي ٣٩ من حيث المبدأ بموجب معيار المحاسبة

والتي لا يمكن تحديد القيمة العادلة بشكل موثوق مطلوب قياسها بالتكلفة الدولي ٣٩ ويزيل استثناءات الكلفة لمشتقات الأصول / الخصوم المالية. لذلك ، تقاس كافة مشتقات المطلوبات باقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر FVTPL		
الانخفاض يسمح باستثمارات معينة في حقوق الملكية في الشركات الخاصة التي لها القيمة العادلة ولا يمكن تحديدها بشكل موثوق فتقاس بالتكلفة لديها نماذج مختلفة لمختلف أدوات مالية. خسائر اضمحلال القيمة يتم الاعتراف بها عند الاعتراف الأولي وفي كل فترة إبلاغ لاحقة ، حتى إذا لم يتم تكبد الخسارة بعد	يطبق نموذج واحد للانخفاض لجميع الادوات المالية وتخضع لاختبار الانخفاض	

من بين التغيرات تحديد نماذج الأعمال في معيار الإبلاغ المالي رقم ٩ إلى تحديد نماذج الاعمال لفئات تصنيف الأصول المالية بثلاثة نماذج أعمال فقط ،وكما مذكورة اعلاه ، فأصبحت جميع مكونات حقوق الملكية مقاسة بالقيمة العادلة. ونفس الشيء لمكونات الدين ، ويتم قياس الأصول المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت المنشأة تتوي الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (الاحتفاظ بها للتحويل). ومع ذلك، إذا كانت المنشأة غير متأكدة مما إذا كانت ستحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو ربما تبيعها في تاريخ مستقبلي ، فيجب عليها تصنيفها على أنها محتفظ بها لتحويلها وبيعها وقياسها باستخدام القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. التصنيف الثالث ،

وهو التصنيف المخصص للمنشأة التي تهدف إلى تداول الأصول المالية ، وبالتالي ، يجب استخدام مقياس القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (FVPNL). ومع دخول هذا التعديل الجديد وبالرغم من نماذج التصنيف الثلاثة ، هناك أدلة قليلة على كيفية تحديد الكيانات لنماذج أعمالها. فالسؤال المطروح وعلى أساس تحديد نماذج الأعمال إلى أي مدى يمكن للتعديل الجديد أن يعزز جودة التقارير المالية في المؤسسات المالية الإسلامية. والاجابة لتحديد نماذج الأعمال التي يجب اختيارها ، تحتاج المؤسسة إلى الخروج بسياستها والتي يجب أن تكون كاملة. هذه السياسة تحتاج إلى موافقة مجلس الإدارة. وبمجرد الموافقة عليها من قبل المجلس ، فلا يمكن تغييرها ببساطة. بالنسبة للمصرفيين ، فهم يعتمدون على اختبار مدفوعات رأس المال والفائدة فقط لتحديد نماذج الأعمال التي يجب اختيارها.

ويشير نموذج الأعمال إلى كيف تتم إدارة أصول الكيان المالية لتوليد التدفقات النقدية. ويتم تحديده بمستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية بدلاً من مستوى الأداة . وقد يكون للعديد من الكيانات نموذج عمل واحد فقط ومن الممكن أن يكون لها أكثر من نموذج واحد وتؤثر على أطر التقرير المالي المفاهيمية الأخرى كمعايير الاعتراف. ومن المحتمل ان تشكل متطلبات المعيار تحديات للمصارف العراقية لأن المعيار لا يزال جديدًا ومعقد. وبالرغم من التكلفة العالية إلا أن الاستثمار أمر حتمي ومن الناحية الفنية فالامتثال للمعايير من المتطلبات الأساسية ، وقد تواجه الشركات توافراً محدوداً للموارد الماهرة للتعامل مع المتطلبات الفنية للمعيار الجديد. خصوصاً من حيث التصنيف والقياسات ، قد تواجه الشركات تحديات في تحديد خصائص التدفق النقدي الناشئ عن العقود الفردية وتحديد ما إذا كانت تمثل فقط مدفوعات رأس المال والفائدة بالتفاصيل التالية:

- يجب قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة وهي الأصول التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول فيه من أجل تحصيل التدفقات النقدية

التعاقدية وتنشأ الشروط التعاقدية في تواريخ محددة للتدفقات النقدية التي تكون فقط مدفوعات رأس المال و ربح إذا توفرت الشروط التالية:

(أ) الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يكون هدفه تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و

(ب) تنشأ الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى التدفقات النقدية التي هي مدفوعات رأس المال والفائدة على المبلغ الأساسي المستحق.

- يجب قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ما لم يتم قياسها بالتكلفة المطفأة ، أو بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى عند توفر الشرطين التاليين:

(أ) الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال بهدف جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأموال الأصول و

(ب) تنشأ الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى التدفقات النقدية التي هي مدفوعات رأس المال والفائدة على المبلغ الأساسي المستحق.

وتتكون الفائدة من مقابل القيمة الزمنية للنقود مخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأساسي القائم خلال فترة زمنية معينة ومخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى ، مثل بالإضافة إلى هامش ربح

ومع ذلك ويمكن للوحدة عند الاعتراف الأولي باستثمارات معينة في أدوات حقوق الملكية ، القياس بطريقة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ، ولعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. ويجب قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى.

- يتطلب المعيار رقم ٩ استخدام معدل الفائدة الفعلي في القياس اللاحق للأصول المالية المصنفة والمقاسة باستخدام التكلفة المطفأة. ويعرف معدل الفائدة الفعلي بما يلي: (المعدل الذي يخضع بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة أو

المقبوضات من خلال العمر المتوقع للأصل المالي أو الالتزام المالي إلى إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي أو التكلفة المطفأة).

الخسائر الائتمانية المتوقعة تعبر الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب معيار التقارير المالية رقم (٩٠) عن القيمة الحالية للخسائر الائتمانية المتوقعة التي ستتشأ في حالة تخلف المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم طوال مدة الموجودات المالية، أو تأخرهم عن السداد في الوقت المحدد لأن الخسارة الائتمانية ترتبط بمبلغ وبتوقيت الدفعات أيضا فالتأخر في الدفع يسبب نقصا في النقد. وتحسب الخسائر الائتمانية المتوقعة بالمتوسط المرجح لخسائر الائتمان مع وزن احتمال التعثر، يمكن الاعتماد ايضا على البيانات التاريخية لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد تعديلها بالتوقعات المستقبلية. ولم يحدد المعيار للتقارير رقم ٩ نهجا معيناً لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة مثل نهج "احتساب احتمالية التعثر أو نهج "الخسارة عند التعثر أو نهج التعرض عند التعثر " قدم إرشادات تستند الى المبادئ طالما أن تحقق الخسائر الائتمانية تحقيقها ليست ضرورية لاستخدام طريقة معينة لحسابها، وسمح باستخدام الحكم المهني في القضايا الرئيسية خاصة عند تطبيق قواعد معينة في المعيار مثل تلك التي تنطوي على استخدام المعالجات العملية أو في ما يخص عمليات تقييم مخاطر الائتمان كاتساع نطاق التوقعات أو ما اذا كانت التنبؤات معقولة وقابلة للدعم. ويتطلب الانتقال من نهج الخسارة المتكبدة الحالي إلى نهج الخسارة المتوقعة قيام البنوك باستثمار كبير في النماذج الجديدة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وجمع البيانات والموارد البشرية المخصصة قبل تطبيق المعيار، والذي يشكل تحدياً بالنسبة للبنوك الاسلامية خاصة في ظل استعادة قوتها وارباحها وتنافسيتها بعد آثار الازمة المالية.

٢.٢ - المحور الثاني : معايير هيئة المحاسبة والمراجعة لمؤسسات التمويل الاسلامي لأنشطة المرافحة والمشاركة والمضاربة

١.٢.٢ - التأسيس

تم تأسيس الصيرفة والتمويل الإسلامي لمبدأ واحد هو تقاسم الأرباح والخسائر (PLS) وحظر الفائدة سعيد (٢٠٠٤) دسوكي ، أبوزيد ، (٢٠٠٧). وتحتاج البنوك الإسلامية إلى وضع مجموعة إضافية من الترتيبات التنظيمية مثل هيئة الرقابة الشرعية ، وتدقيق داخلي و خارجي ، ووحدة داخلية للامتثال الشرعي في جميع جوانب معاملاتها التجارية والعمليات. إن الترتيب المؤسسي لهيئة الرقابة الشرعية في آلية الحوكمة الشرعية التي تتميز عن حوكمة الشركات التقليدية. وتقع على عاتق العديد من أطراف البنوك الإسلامية مسؤولية ضمان الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية داخل المؤسسة. كأن يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن تنفيذ توصيات هيئة الرقابة الشرعية والعناية بالإدارة لضمان الأنشطة التجارية للمنظمات وفقاً لمبادئ الشريعة وتلبية طلب جميع أصحاب المصلحة (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (٢٠١٠). كما يجب على الإدارة تقديم تقرير الامتثال الشرعي لجميع أنشطة البنوك الإسلامية إلى مجلس الإدارة.

وتمثل هيئة الرقابة الشرعية (SSB) واحدة من أهم هيئات البنوك الإسلامية. ويعين مجلس الإدارة هيئة الرقابة الشرعية ويخضع للرقابة من قبل الأنظمة واللوائح. فهي المسؤولة عن القضايا المتعلقة بالشريعة داخل البنوك الإسلامية ، وتقدم رأيها بقضايا الشريعة ، وتقدم تقرير الامتثال عن الأنشطة العامة (زيدي ، ٢٠٠٨). إن نظام الإدارة الفعال للمنظمات من شأنه أن يحسن مستوى الثقة والجدارة بالثقة لدى مختلف أصحاب المصلحة المرتبطين بصناعة الصيرفة الإسلامية جرينينج وإقبال (٢٠٠٨). وتساعد وحدة التدقيق الداخلي هيئة الرقابة الشرعية على مراجعة جوانب التوافق مع الشريعة الإسلامية في البنوك الإسلامية. وتتناول الرقابة الشرعية مسائل التوافق مع الشريعة للمنتجات المعروضة وتحتاج هذه العملية إلى نظام رقابة داخلي شرعي سليم.

٢.٢.٢ - الاعتراف:

وفقاً لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI-FAS3) ، يجب الاعتراف برأس المال التمويلي للمضاربة عند دفعه المضارب. في حالة تقسيط المضاربة ، ولذا يكون كل قسط معترف به في وقت دفعه. فإذا كان الدفع مشروطاً بحدث مستقبلي أو تأخر إلى وقت لاحق ، يكون رأس المال المعترف به فقط عندما يدفع للمضارب. وينص معيار المحاسبة المالية رقم ٦ الصادر عن الهيئة (AAOIFI) لعام ١٩٩٨ على أنه استثمار غير مقيّد لأصحاب الحسابات، فيجب الاعتراف بالمضاربة عند استلامها وقياسها بالمبلغ المستلم في وقت التعاقد ، وفي نهاية الفترة سيتم قياس حقوق الملكية بالقيمة الدفترية للمضاربة المطلقة. علماً أن القواعد المحاسبية للاعتراف بالمشاركة وقياسها لرأس المال مشابهة للمضاربة باستثناء الخسائر. حيث يتم الاعتراف بالمشاركة عندما يتم تسليم المساهمة الرأسمالية للبنوك (حصة البنك) إلى شريك أو متاح للشراكة باسم تمويل المشاركة في الميزانية العمومية.

ومن الجدير بالذكر أنه في المشاركة المستمرة يجب قياس رأس المال في نهاية الفترة المالية بالتكلفة التاريخية (المبلغ الذي تم دفعه أو عند الذي تم تقييم الأصل وقت التعاقد). ومع ذلك ، إذا كانت المشاركة متناقصة ، يجب قياس حصة البنك في نهاية الفترة المالية بالتكلفة التاريخية بعد خصم الحصة المحولة إلى الشريك (مثل التحويل عن طريق البيع بالقيمة العادلة). وأي فرق بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة يتم الاعتراف بالجزء من الأسهم المباعة كربح أو خسارة في بيان الدخل للبنك الإسلامي. أما في العراق فيتم قياس أنشطة المشاركة والمضاربة إستناداً لضوابط البنك المركزي العراقي / دائرة مراقبة الصيرفة/ ضوابط أدوات التمويل الاسلامي (٢٠١٨) وكما يلي:

٣.٢.٢ - القياس :

أ- قياس حصة المصرف في رأس مال المشاركة

- عند التعاقد تقاس بالمبلغ المدفوع أو الموضوع إذا قدم المصرف حصته في رأس مال المشاركة نقداً تحت تصرف الشريك في حساب المشاركة. أو في صورة عروض موجودات عند التعاقد تقاس بالمبلغ المدفوع أو الموضوع .

- إذا قدم المصرف حصته في رأس مال المشاركة عينا للأستغلال (تقاس بالقيمة العادلة للعين) القيمة التي يتم الاتفاق عليها بين الشركاء (وإذا تبين عند تقويم العين أن هناك ربحاً أو خسارة فرق بين القيمة العادلة وقيمتها الدفترية فيعترف به ربحاً للمصرف نفسه

- تقاس حصة المصرف في رأس مال المشاركة بعد التعاقد في نهاية الفترة المالية.
- تقاس حصة المصرف في رأس مال المشاركة الثابتة في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية المبلغ الذي دفع أو قومت به العين عند التعاقد وهو مشابهة لقياس المشاركة المتناقصة في قواعد لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

- تقاس حصة المصرف في رأس مال المشاركة المتناقصة في نهاية الفترة المالية مخصصاً منها القيمة التاريخية للحصة المباعة بالقيمة العادلة التي يتفق عليها بالقيمة التاريخية م أو خسارة في قائمة الدخل .ويثبت الفرق بين القيمتين ربحاً.

- إذا صفيت المشاركة المتناقصة قبل حصول التملك للشريك، فيتم تنزيل ما تم استرداده (بالتصفية) من حصة المصرف فيها من حساب التمويل بالمشاركات، ويتم الاعتراف بما نتج من ربح أو خسارة عن الفرق بين القيمة الدفترية وما تم استرداده (بالتصفية) في قائمة الدخل.

- إذا انتهت المشاركة أو صفيت ولم يتم تسليم حصة المصرف في رأس مال المشاركة على الشريك .بعد التحاسب التام فإنه يتم إثبات حصة المصرف ذمماً على الشريك.

ب- قياس رأس مال المضاربة:

- عند التعاقد يقاس بالمبلغ المدفوع أو الموضوع إذا قدم المصرف رأس مال المضاربة نقداً تحت تصرف المضارب عروض أو في صورة موجودات.
- أما إذا قدم المصرف رأس مال المضاربة عيناً ذا نتج للاستغلال فياس بالقيمة العادلة للعين (القيمة المتفق عليها بين المصرف والزبون) .
- وأً أو خسارة للمصرف عن التقويم فرق بين القيمة العادلة وقيمتها الدفترية فإنه يعترف به ربها نفسه ال تعتبر المصروفات الخاصة بإجراءات التعاقد التي تكبدها أحد الطرفين أو كليهما مثل مصروفات دراسة الجدوى ومافي حكمها (ضمن رأس مال المضاربة) إلا إذا اتفق الطرفان على خلاف ذلك.
- يقاس رأس مال المضاربة بعد التعاقد في نهاية الفترة المالية لما ورد في الفقرة و يخصم من يقاس رأس مال المضاربة بعد التعاقد وفقاً هذه القيمة ما أسترده المصرف من رأس مال المضاربة إن وجد
- إذا هلك جزء من رأس مال المضاربة دون تعدي أو تقصير من المضارب قبل البدء بالعمل يخفض به رأس مال المضاربة ويعالج النقص بصفته خسارة على المصرف.
- إما إذا وقع بعد البدء بالعمل فإنه لا يؤثر على قياس رأس مال المضاربة. وإذا هلك رأس مال المضاربة كله بدون تعدي وال تقصير من المضارب تنتهي المضاربة وتتم تسوية الحساب الخاص بها ويعالج الهالك بصفته خسارة على المصرف..
- إذا انتهت المضاربة أو صفيت ولم يتم تسليم رأس مال المضاربة إلى المصرف بعد التحاسب التام (مأخوذة بالإعتبار الأرباح أو الخسائر) فيتم إثبات رأس مال المضاربة ذمماً على المضارب (مأخوذة بالإعتبار أيضاً الأرباح أو الخسائر)
- إن تحليل الشروط التعاقدية أمر بالغ الأهمية لتطبيق المبادئ الواردة في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم ٩ وينطبق ذلك هذا على أدوات التمويل الإسلامي.

أخيراً ولتجنب مشكلات القياس المحاسبي في الشريعة يذكر Wahyuni-TD (٢٠١٧) ، إنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار أنواع وطبيعة الأصول والمطلوبات لتقييمها لهذا الغرض. ولغرض قيام المحاسبين بهذه الواجبات المهنية يجب عليهم فهم الالتزام بمدونة الأخلاق القائمة على القرآن الكريم ومبادئ الشريعة. وبالتالي ، فإن فهم أهداف الشريعة من القضايا الحاسمة في التأكد من الامتثال للشريعة في كل مناحي الحياة.

٤.٢.٢ - العرض والافصاح:

يظهر عرض الأدوات المالية الفروق بين الأصل ، والالتزامات وحقوق الملكية ، وتمثل حقوق الملكية صافي أصول الكيان بعد طرح جميع التزاماته، ويتم تصنيف الأدوات المالية ضمن حقوق الملكية وهناك معايير أخرى يجب أن تتحقق بأن أدوات حقوق الملكية لا يمكن أن تكون هي نفسها مع الالتزامات التعاقدية تسليم النقد (الفقرة ١٦). وإذا ما دققنا أعلاه ، فإن الحساب المصرفي القائم على المضاربة التي تستند إلى الأرباح والخسائر ، فإن الشريعة الإسلامية تحرم ضمان ربح المستثمر كما هو في حالة مالك رأس المال ، لأن المستثمر يجب أن يتعرض لمخاطر الخسائر التي قد تنشأ من أنشطة الشراكة ما لم تكن الخسائر ناتجة عن سوء التصرف أو الإهمال من المضارب (البنك الإسلامي) ، وفي هذه الحالة يجب أن يتحمل البنك الخسائر. بالرغم من أن استثمار المضاربة ينطوي على مخاطرة عالية ، إلا أن البنوك العراقية تقدم حساب قائم على المضاربة ولكن باستراتيجيات أفضل فلا يخسر هؤلاء المستثمرون إذا كانت الاستثمارات تتكبد خسائر. ومع ذلك وفي هذا السياق، فلا يمكن تصنيف استثمارات المضاربة كحقوق ملكية بسبب إن الحسابات تمثل التزاماً تعاقدياً لتسليم النقد. ، اما مسؤولية الالتزامات التعاقدية لتسليم النقد أو أي أصل مالي آخر إلى كيان آخر. علاوة على مساهمة المبلغ الموجود في الودائع المصرفية المتاح لصاحب الحساب عندما يكون له الحق في سحب رأس ماله في أي وقت ،

فيصبح ذلك التزامًا تجاه البنك، كما إن الودائع التقليدية التي صنفت على أنها مطلوبات تشبه هيكل الحساب القائم على المضاربة ، بالرغم من أن الشريعة تحظر ضمان عودة رأس المال إلى التزام المستثمر من أجل الحفاظ على استقرار الأسواق (الفقرة ١١). وبالتالي ، سيتم تصنيف حساب المضاربة على أنه التزام لأنه تمت تسويتها نقدًا وليس في أسهم حقوق الملكية للمستثمر .

يلزم معيارهئية المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية AAOIFI-FAS4 الإفصاح في الملاحظات على البيانات المالية حول إذا كان البنك الإسلامي لديه ذلك وفي الواقع العملي وخلال الفترة يتم تكوين مخصص لخسارة رأس المال في معاملات تمويل المشاركة، ومع ذلك فإن البنوك تنص على ذلك في الميزانية العمومية نفسها وهو أكثر انسجاما مع معايير انخفاض قيمة الأصول.

وفي الخاتمة يطرح المعيار الجديد تحديات ومشكلات للمستخدمين في العراق وغيره من بلدان العالم الإسلامي من حيث تقنية المعيار، للبنوك عامة والإسلامية خاصة والتي يجب ان تلزم بقوانين واحكام الشريعة الإسلامية أولاً ، كما يطلب المعيار من المستخدمين الاعتراف بالأصول المالية على أساس العقد ، وهو أقرب إلى المظهر أكثر من الجوهر. ومع ذلك ، فإذا كانت البنوك الإسلامية تعترف بعقود الأصول كإلجارة والمربحة MPO بناءً على النموذج ، فهما ليسا نوعاً من الأدوات المالية. فالإلجارة عقد إيجار والمربحة MPO هو عقد تداول. وبالتالي ، لا يزال الاعتراف بالأصول المالية الإسلامية قائماً على الجوهر وليس المظهر. وبسبب التحديات ، فإن امكانية تطبيق المعيار بين المؤسسات المالية الإسلامية يحتاج إلى مزيد من الاهتمام من قبل واضعي المعايير والمنظمين والممارسين لتخدم احتياجات أصحاب المصلحة. إضافة إلى ذلك ، فإن الأزمة الاقتصادية والصحية التي حدثت مؤخراً كجائحة Covid-19 تسببت في حدوث آثار سلبية كانهخفاض الإنتاج والبطالة وقيود التدفق النقدي. رغم وجود العديد من الحزم والمنتجات التي قدمتها البنوك التقليدية

لمساعدة الدول على التوظيف ، إن سهولة القروض القائمة على الفائدة قد تخلق الديون على المدى الطويل للأفراد والشركات التجارية ، والتي سيكون لها آثار سلبية على النظام الاقتصادي (Freedman, C (٢٠١٠) وهكذا، إن الأدوار التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية ضرورية لمساعدة الافراد على محاربة الأزمة. لأن التمويل الإسلامي نظام خالٍ من الفوائد، وهو مسؤول وأخلاقي ومستدام ومُدار لمنع الصدمات والمخاطر. وقد أثبت التمويل الإسلامي قدرته على الصمود بسبب طبيعة منتجاته وأدواتها، والتي تقدم حلولاً متوازنة لتوجيه الأموال إلى المستخدمين النهائيين وفي نفس الوقت فلا تزيد من مستوى الدين (Ahmed, A. (2010)؛ Kayed, R.N. and Hassan, M.K. (2011) هذا وإن تحليل الأدوات المالية بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم ٩ في التمويل الإسلامي ومطابقتها مع شروط العقد تمثل الدافع وراء التصنيف فتحليل الشروط التعاقدية أمر بالغ الأهمية لتطبيق المبادئ الواردة في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم ٩. وهذا ينطبق على الأدوات في التمويل الإسلامي كما هو الحال بالنسبة للأدوات في الأنواع الأخرى من التمويل. علماً أن هذا البحث يركز على الأشكال الأساسية لأدوات الصيرفة الإسلامية فقط.

٥.٢.٢ - المخاطر المالية في ممارسة تمويل المراجعة و المشاركة والمضاربة:

المخاطر المالية هي واحدة من عدة قضايا في عمليات عقود المراجعة، والمشاركة ، والمضاربة وهي التعرضات التي لها تأثير في خسارة مباشرة لمطلوبات أو أصول بنك إسلامي. على سبيل المثال ففي استثمار المراجعة يرى بعض الفقهاء أن عقد المراجعة ملزم على البائع فقط وليس المشتري وهناك فقهاء آخرون يرون أنه ملزم للطرفين، وتأخذ معظم المصارف الإسلامية بالرأي الثاني في معاملاتها، ويمكن أن تشكل هذه الآراء المتباينة مصدراً لما يمكن تسميته بمخاطر الطرف الآخر، وذلك لعدم وجود نظام تقاضي فعال أي عدم الاتفاق على طبيعة العقد، وما قد يطرأ من مسائل قضائية بسبب ذلك، وفي المضاربة ، يشارك البنك (رب المال) في اتفاقية

المضاربة مع الطرف الآخر من خلال توفير رأس المال المطلوب والمضارب يوفر الخبرة اللازمة ، ولكن تتجاهل طبيعة المضاربة حق البنك في المشاركة في إدارة الأعمال . ونتيجة لذلك قد تنشأ مشاكل الوكالة لأن البنك لن تكون لديه الأدوات المناسبة لمراقبة أنشطة المضارب من أجل تقييم إدارة تحديات مخاطر التمويل. لذلك ، فإن المخاطر المالية ستظهر بشكل خاص عندما يوفر صاحب المشروع (المضارب) حدًا الشفافية في الإفصاح المالي للبنك الإسلامي وكذلك عند وجود معلومات عالية عدم التماثل في السوق. كما تظهر مخاطر معدل العائد في عدم اليقين في الإيرادات المستلمة في نهاية الاستثمار لأن معدل العائد في الاستثمار في المشاركة والمضاربة من قبل البنوك الإسلامية غير معروف بدقة من قبل البنك حتى النهاية. ، كما تتمثل مخاطر الائتمان عندما لا يدفع المضارب نصيب البنك الإسلامي في الربح عندما يكون مستحق الدفع. في هذافي حالة وجود مشكلات لدى البنوك الإسلامية ، خاصة في حالة عدم وجود معلومات كافية عن الربح الفعلي للاستثمار. بالإضافة الى مخاطر الاستثمار حيث تتعرض البنوك الإسلامية لمخاطر أعلى من البنوك التقليدية لدى تمويل أعمال المضاربة والمشاركة على أساس الربح والخسارة. وبالتالي تحتاج البنوك إلى النظر في تمويل المخاطر في حقوق الملكية على أساس الأصول واحتمال خسارة رأس المال إذا تكبدت الشركة أي خسائر

٣. المبحث الثالث/ الجانب العملي

٣.١- نبذة مختصرة عن نشاط البنوك الإسلامية بالعراق:

تركز المصارف الإسلامية ، منذ نشأتها في تسعينيات القرن العشرين عندما أسس المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية في 19/12/1992. وبدأ مزاوله نشاطه بكامل صلاحياته من قبل البنك المركزي العراقي يوم 23/2/1993. وعمل المصرف على مشاركة عجلة التنمية الاقتصادية والنمو في البلاد. ومنذ التأسيس سعى المصرف العراقي الإسلامي لترسيخ وتأكيد القيم الإسلامية في التعاملات المالية

والمصرفية على دورها التنموي، وتعتمد فلسفة المصارف الإسلامية على قاعدة المشاركة كآلية للتمويل، والابتعاد عن آلية الديون لتمويل النشاط الاقتصادي. وقد تصاعدت أنشطة المصارف الإسلامية في العالم، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨، لسلامة البنى التمويلية لتلك المصارف. وبلغ عدد المصارف الإسلامية في العراق حتى ٣١/١٢/٢٠٢١ ٢١ ، برؤوس أموال قيمتها كبيرة جداً، ولا تمتلك الحكومة سوى مصرف إسلامي واحد هو مصرف النهرين الإسلامي ، وتستحوذ المصارف الإسلامية في العراق على نحو ٥٠% من الحصة السوقية للمصارف الخاصة في السوق المحلية بحسب تقدير رابطة المصارف الخاصة. وتمتلك الحكومة العراقية مصرف إسلامي واحد كما ، والجدير بالذكر صدور القانون المنظم لعمل المصارف الإسلامية في العراق في عام ٢٠١٥ . وهو ما جعل هذه المصارف تهتم على مدار الفترة القليلة الماضية بالبيئة التشريعية وضرورة تطويرها لتواكب متطلبات العمل المصرفي الإسلامي بشكل جيد.

وتعكس هذه البيانات وجود رغبة كبيرة في السوق العراقية في التعامل مع المصارف الإسلامية، فمن الممكن أن ترتفع حصتها من السوق المصرفية في حالة تحسن المناخ الاستثماري والذي يتأثر بالظروف الخاصة التي يمر بها العراق والتي تتطلب المزيد من الامن والاستقرار. وهناك مؤشرات أخرى للنجاح لا بد أن تجتازها المصارف الإسلامية في العراق والمتعلقة بالتنمية المستدامة وعدم الاعتماد على انقطاع مصدر وحيد لتمويل الموازنة.

٢.٣- التقارير السنوية لعينة البنوك الإسلامية في العراق (٢٠٢١)

أظهر التوسع في قطاع الصيرفة الإسلامية على مدى العقود الماضية نمواً هائلاً في أجزاء كثيرة من العالم. ولغرض اثبات صحة أو نفي فرضيات البحث لابد من استعراض التقارير السنوية لعينة من البنوك الإسلامية في العراق . ولابد من التذكير إن أول مصرف تأسس في العراق هو المصرف الإسلامي العراقي الذي تأسس في

عام ١٩٩٢ وبأشهر أعماله في ١٩٩٣ ولاشك إن هذا التاريخ يمثل في الأعمال المصرفية الإسلامية في العراق.

ومنذ ذلك الحين ، لفت تطور الخدمات المصرفية الإسلامية انتباه العديد من المواطنين في العراق ، ولغاية ٢٠٢١/١٢/٣١ هناك ؟ بنكاً إسلامياً يعمل جنباً إلى جنب مع البنوك التقليدية وتقدم الكثير من الأنشطة الإسلامية التي تتوافق تماماً أو قريبة مع الشريعة. هذا ويبلغ عدد البنوك الإسلامية العاملة بالعراق ٢١ بنكاً إسلامياً ، وبما أن عمل هذه البنوك نظامي وتقدم نفس الخدمات فقد حدد الباحثان استخدام عينة عشوائية مكونة من ٦ مصارف هي (المصرف العراقي الاسلامي ، والمصرف الدولي الاسلامي، ومصرف العربية الاسلامي ، ومصرف الجنوب الاسلامي ، ومصرف إيلاف الاسلامي ، ومصرف الطيف الإسلامي) وتشكل هذه العينة ما نسبته ٢٨.٥% من إجمالي البنوك وهي نسبة يمكن الاعتماد عليها في اختبار فرضيات البحث والخروج بنتائج وتوصيات البحث ، كما تم استخدام ثلاثة من الأدوات المختارة وهي المربحة والمشاركة والمضاربة، ويبين الجدول أدناه تفاصيل المصارف عينة البحث كما في ٢٠٢١/١٢/٣١.

#	اسم المصرف	سنة التأسيس	رأس المال مليار	الاحتياجات مليار	النشاط التمويلي المصرف	مجموع التمويل	م. خسائر الائتمان النقدي
١	الاسلامي العراقي	١٩٩٢	٢٥٠	٢٢.٥٢٣	المربحة ، القرض الحسن ، تمويلات الاعتمادات ، وتمويلات أخرى	٢٤١ مليار	٥٧ مليار
٢	الدولي الاسلامي	٢٠١٥	٢٦٠.٨٤٧	(٠.٤٦٣)	قروض مكفولة ، مراجبات المشاركات	٢٠٤ مليار	٣.٣٦٠ مليار
٣	العربية الاسلامي				مراجبات فقط	٤٣١ مليون	١١ مليون
٤	الجنوب	٢٠١٦	٢٥٠	٣.٧٩٥	مراجبات ،	١٦٦.٣٠٥	١١.٨٥٨

	الاسلامي			مشاركات القرض الحسن	مليار	مليار
٥	ايلاف الاسلامي	٢٠٠١	٢٥٠	٥.٦٥٥	٨٨.٤٣ مليار	٤٤.١٢ مليار
				مربحة ، مشاركة تمويل قروض ميسرة ، مدينوا ديون متاخرة		
٦	الطيب الاسلامي	٢٠١٦	٢٠٣	٢.٤٥٨	١١١ مليار	٢ مليار
				مراجحات استصناع مشاركات منتهية بالتملك ، القرض الحسن		

ملاحظة : كافة المصارف العراقية عينة البحث لا تقوم بتمويل نشاط المضاربة ، ومن غير المعروف ما اذا كان هناك قسم من البنوك خارج اطار العينة يقوم بتمويل هذا النشاط.

١. المصرف الإسلامي العراقي:

يقوم المصرف بتمويل أنشطة المراجعة ، القرض الحسن ، تمويلات الاعتمادات ، وتمويلات أخرى، وتمثل هذه الأنشطة ما نسبته ٢٢.٢٧% من اصول المصرف البالغة ٩١٦ مليار دينار عراقي ، وتمثل باقي الاصول ارصدة نقدية لدى البنك المركزي واستثمارات وغيرها وتدار بصيغة مشاريع تجارية حيث يعمل البنك كمستثمر ، اما بالنسبة لتحقيق ايرادات البنك لعمليات المراجعة والاستصناع فيستخدم البنك طريقة الربح الفعلي وهي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للأصل المالي حيث توزع ايرادات التمويل على مدى الفترات ذات العلاقة وتجدر الاشارة اوضح المعيار ٩ أن المراجعة والأدوات المماثلة تمثل بيع تعاقدى بهامش ربح يعوض المقرض عن الدفع المؤجل. وسبق وان تم الذكر أن العقد يقترح أن يقوم البنك أولاً بتطبيق معيار الابلاغ المالي رقم ١٥ "الإيرادات من العقود" مع العملاء ، قبل تطبيق المعيار ٩، علماً أن البنك يقوم بالتصنيف المبدئي لأدوات المالية حسب شروطها التعاقدية ونموذج

الاعمال المستخدم في إدارة الأدوات ويحدد المصرف نموذج أعماله عند المستوى الذي يعكس كيفية ادارته لموجودات المالية على النحو الأفضل لتحقيق الأغراض من الأعمال ، إي إذا كان هدف المصرف ينحصر على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كلاً من التدفقات النقدية والتدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات وعند عدم امكانية تطبيق أي من الهدفين (الاحتفاظ بالموجودات لأغراض المتاجرة) تصنف الموجودات المالية كجزء من اعمال نموذج البيع وهكذا لكافة المطلوبات وحقوق الملكية أما بالنسبة لخسائر الأئتمان فيطبق المصرف طريقة تتكون من ثلاث مراحل لقياس خسائر الأئتمان المتوقعة استناداً إلى اطار بازل ٣.

وما يلاحظ عليه هناك استثمارات للمصرف في الصكوك الاسلامية الا ان التقرير لا يشير إلى العيار الذي تم المعالجة بموجبه وهو معيار المحاسبة المالية رقم ٢٥ الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) ، عالج الاستثمار في الصكوك والأسهم والصكوك ، وتعرف الصكوك على أنها:

شهادات ذات قيمة متساوية تمثل حصص ملكية غير مقسمة من الأصول الملموسة والمنفعة والخدمات أو (في ملكية) الأصول أو مشاريع معينة أو نشاط استثماري خاص ، وهذا صحيح بعد استلام قيمة الصكوك وإغلاق الاكتتاب واستخدام الأموال المستلمة التي صدرت الصكوك من أجلها.

وتصنف المؤسسات المالية الإسلامية الصكوك بطرق مختلفة فيصنف البعض الصكوك على أنها:

- (أ) الأصول "الشبيهة بالديون" المصنفة على أنها محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ،
- (ب) حقوق الملكية المتاحة للبيع أو أصول الدين.

(ج) الأصول المالية المحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (عادة تلك التي تتبع معيار المحاسبة الدولي ٣٩ أو المعايير المحلية على أساس معيار المحاسبة الدولي ٣٩) ؛ حل محل هذا المعيار المعيار رقم ٩

(د) الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة (المقابلة لواحد من الثلاثة فئات الأصول المالية في المعيار الدولي للتقارير المالية ٩).

ولا يبدو أن المصرف أو بقية المصارف تصنف الأدوات بناءً على خصائص الأداة الأساسية الأصول (العقارات مثلاً). وهذا يشير إلى أنهم يعتبرون صكوك في الجوهر وفي إعداد التقارير المالية أداة مالية. بينما يشار أحياناً إلى أدوات الصكوك باسم "المعادل الإسلامي للسندات"، حيث أن الأنواع المختلفة من الصكوك وشروطها يعقد التحليلات. ومع ذلك فإن تطبيق الجوهر على المبررات الشكلية ينطوي على مخاطر. وفي ٢٠١٥، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مسودة الإطار المفاهيمي للتقارير المالية، والتي تقترح مزيداً من الإرشادات حول هذا الموضوع. الفقرة BC 3.26 من أساس الاستنتاجات تقدم الملاحظة التالية: لا يعتبر الجوهر على الشكل مكوناً منفصلاً عن التمثيل الصادق لأنها ستكون زائدة عن الحاجة. فالتمثيل الصادق تعني أن المعلومات المالية تمثل جوهر الظاهرة الاقتصادية بدلاً من مجرد تمثيل شكلها القانوني

٢. المصرف الدولي الإسلامي:

يقوم المصرف بتمويل أنشطة القروض المكفولة والمراجعات والمشاركات وتمثل وتمثل هذه الأنشطة ما نسبته ٣٨% من أصول المصرف البالغة ٥٣٣ مليار دينار عراقي وتمثل باقي الأصول ارصدة نقدية لدى البنك المركزي واستثمارات وغيرها وتدار بصيغة مشاريع تجارية حيث يعمل البنك كمستثمر، ويعتمد المصرف على المعايير المحاسبية الدولية المطبقة ومعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات

المالية الاسلامية حيث يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات حسب معايير الابلاغ المالي الدولية المعيار رقم ٩ دون بيان تفاسي ذلك .

٣. مصرف العربية الإسلامي:

يقوم المصرف بتمويل أنشطة المراجبات فقط وتمثل هذه الانشطة ما نسبته ١٦.٠% أي ٤٣١ مليون دينار من إجمالي اصول المصرف البالغة ٢٦٨ مليار دينارعراقي وتمثل باقي الاصول ارصدة نقدية لدى البنك المركزي واستثمارات وغيرها وتدار بصيغة مشاريع تجارية، ويعتمد المصرف في اعداد حسابات المالية على المعايير المحاسبية الدولية المطبقة ومعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية حيث يتم مبدئاً قياس الموجودات والمطلوبات بالقيمة التقديرية . وتكاليف المعاملة التي تنسب إلى حياز الاصل او إصدار الموجودات والمطلوبات المالية (من غير الموجودات والمطلوبات المالية الاخرى بالقيمة التقديرية تتم من خلال الارباح والخسائر) يتم إضافتها إلى أو خصمها من القيمة التقديرية للموجودات والمطلوبات المالية حيثما يكون ماسباً وهو ما يعني قيام المصرف بتطبيق البنود الواردة في معيار الابلاغ المالية الدولي رقم ٩.

٤. مصرف الجنوب الإسلامي:

يقوم المصرف بتمويل أنشطة المراجبات ، والمشاركات ، والقرض الحسن وتمثل هذه الانشطة ما نسبته ٢٦% أي ١٦٦ مليار دينارمن إجمالي اصول المصرف البالغة ٦٣١ مليار دينارعراقي ، ويعتمد المصرف في اعداد قوائمه المالية على المعايير المحاسبية الدولية المطبقة ومعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية وعند عدم وجود المعيار يتم تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية ، وقد تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والموجودات المالية من خلال حقوق اصحاب حسابات الاستثمار والموجودات المالية بالتكلفة المطفأة.

قام المصرف بتطبيق معيار المحاسبة الاسلامية رقم ٣٠ (انخفاض الموجودات والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر المرتفعة) كما تم تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم ٩ حيث تم تطبيق متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة دن ذكر التفاصيل ، كما قام المصرف بتطبيق معيار المحاسبة المالي الاسلامي (الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة) وهذا المعيار حل محل المعيار رقم ٢٥ والمعيار الجديد يحدد المعالجات المحاسبية بما تتناسب وخصائص نموذج الأعمال للبنك الذي تتم بموجبها إدارة الاستثمارات من حيث الاعتراف والقياس والعرض والافصاح.

٥. مصرف إيلاف الإسلامي:

يقوم المصرف بتمويل أنشطة مرابحة ، مشاركة ، تمويل قروض ميسرة ، مدينوا ديون متاخرة وتمثل هذه الأنشطة ما نسبته ٢٠% أي ٨٨ مليار دينار من إجمالي اصول المصرف البالغة ٤٣١ مليار دينار عراقي، ويعتمد المصرف في اعداد قوائمه المالية على المعايير المحاسبية الدولية المطبقة ومعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة للأدوات غير المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة يضاف لها تكاليف المعاملات الباشرة والمرتبطة بالحصول على الاداة المالية او إصدارها . وتعتبر خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً جزءاً من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن الاحداث الافتراضية على اداة مالية ممكنة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير، نخلص من ذلك ان المصرف يقوم بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي بخصوص الاعتراف والقياس والعرض والافصاح .

٦. مصرف الطيف الإسلامي :

يقوم المصرف بتمويل أنشطة مرابحة ، مشاركة ، تمويل قروض ميسرة ، مدينوا ديون متاخرة وتمثل هذه الأنشطة ما نسبته ٢٠% أي ١٠٩ مليار دينار من إجمالي أصول المصرف البالغة ٤١٤ مليار دينار عراقي، ويعتمد المصرف في اعداد قوائمه المالية على المعايير المحاسبية الدولية المطبقة ومعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة للأدوات غير المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة يضاف لها تكاليف المعاملات الباشرة والمرتبطة بالحصول على الاداة المالية او إصدارها . وتعتبر خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً جزءاً من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن الاحداث الافتراضية على اداة مالية ممكنة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير، وخلاصة الامر يمكن الاستنتاج ان المصرف يقوم بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الاسلامية كما يقوم بتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي بخصوص الاعتراف والقياس والعرض والافصاح .

وبعد ان تم مراجعة القوائم المالية لـ ٦ مصارف إسلامية وهي عينة من المصارف العراقية العاملة في العراق من اصل ٢١ مصرفاً اسلامياً وبرغم كل الملاحظات التي تم ذكرها لكل مصرف يمكننا القول ان المصارف الاسلامية العراقية تقوم بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الاسلامية كما تقوم بتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم ٩ يمكننا الانتنتاج أن المصارف الاسلامية العراقية تقوم بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الاسلامية وكذلك معيار الابغ المالي الدولي رقم ٩ من ناحية القياس والعرض والافصاح عليه يمكن قبول فرضيات البحث الثلاثة.

٤. المبحث الرابع / النتائج والتوصيات:

١.٤ - النتائج :

١- تكشف النتائج ، على الرغم من أن لدينا العديد من البنوك الإسلامية هنا في العراق ، أظهرت عينة البحث إن استخدام المشاركات أقل بكثير مقارنة بالاستثمارات الأخرى كما هو الحال في المربحة والقرض الحسن وتمويل الديون أما المضاربة فلم نجد لها ما يشير إلى استخدام هذا النشاط من قبل المصارف الإسلامية عينة البحث . وقد يكون السبب ارتفاع مخاطر الأداة وعدم رغبة الإسلاميين في الحصول على المزيد في هذا الجانب الاستثماري حيث لا يوجد عدد كافٍ من المستثمرين في السوق. وقد يعود السبب إلى أدوات الحماية المشددة التي يتحوط لها المصرف ، فالحساب القائم على المضاربة يشبه الودائع التقليدية التي صنفت على أنها التزامات ، والـرغم من أن الشريعة الإسلامية تحظر ضمان عودة رأس المال إلى المستثمر ، إلا أن الالتزام ينشأ من التنظيم من أجل الحفاظ على أسواق مستقرة.

٢- بخصوص الاعتراف تطبق البنوك الإسلامية العراقية معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعياري الإبلاغ المالي الدولي رقم ٩ بقدر تعلق الأمر بما تم الإفصاح عنه في التقارير المالية لعينة البحث.

٣- أما بشأن الإفصاح ، فتوجد هناك مبادئ توجيهية للمربحة والمشاركة والقرض الحسن وغيرها من الأنشطة الإسلامية. ومهما يكن الأمر فلا توجد نسبة محددة مذكورة في الإرشادات ، لذلك من المتوقع أن تفصح البنوك الإسلامية عن قدر ما تستطيع الإفصاح عنه. ويجب أن يتماشى الاستخدام العام للمربحة والمشاركة وغيرها من التمويلات مع توجيهات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

٤- بشكل عام ، فإن استخدام المضاربة ليس معروفاً جيداً بين العراقيين بسبب الممارسة المفقودة منه ولأنه يشكل أداة تمثل مخاطرة عالية ، في الغالب تجنبت البنوك الإسلامية العراقية استخدامها .

٢.٤ - التوصيات:

- ١- على المصارف الاسلامية القيام باختبار الانظمة الرقابية الرئيسية الخاصة بمعايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان التي تضمنت فحص الانظمة الرقابية بهدف اعتمادا المعايير وتطبيقها ضمن النماذج.
- ٢ - اختبار الانظمة الرقابية الرئيسية على التصنيف الائتماني الداخلي والتي تمثل العامل الرئيسي في تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وعملية الرقابة، لتقييم ما إذا كانت درجات المخاطر المخصصة للأطراف المقابلة قد تم تحديدها وتحديثها بشكل ملائم في الوقت المناسب ، بالإضافة إلى اختبار الانظمة الرقابية المتعلقة بتقييم مخرجات النموذج ومراجعة التعديلات اللاحقة على النموذج وتعديلات الادارة.
- ٣- الإستعانة بكوادر فنية متخصصة في نمذجة المخاطر المالية لمراجعة مدى معقولية وملاءمة المنهجية والافتراضات المستخدمة في مختلف بنود نموذج خسائر الائتمان المتوقعة ، بما في ذلك وضع افتراضات رئيسية تتعلق بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، واحتمالية التعثر، ومعدلات الاسترداد ، والنتائج المرجحة بدرجة الاحتمالية.
- ٤- اختيار عينة من تعديلات الادارة الرئيسية اللاحقة على نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة لتقييم مدى معقولية التقديرات.
- ٥- إجراء تقييمات ائتمانية لعينة مختارة من العملاء ، وخاصة اللذين مضى على اقرضهم ٣ سنوات ، لاختبار مدى ملائمة التصنيفات الائتمانية في وقت محدد وتقييم الأداء المالي للمقترض، ومصدر السداد والتدفقات النقدية المستقبلية للمقترض لتقييم مدى إمكانية الاسترداد وخسائر الائتمان المتوقعة من خلال مقارنة الافتراضات الرئيسية الموضوعية مع خطط الأعمال.
- ٦- تشجيع البنوك على استخدام المضاربة والمشاركة بغض النظر عن مخاطرها العالية فلا بد أن يكون هناك شيء حسن فيها لأنها مستمدة من القرآن والسنة.

٧ - قيام المصارف الاسلامية بمتابعة الموجة الجديدة من الابتكارات التي تشمل حلول التكنولوجيا المالية في العراق من خلال تقديم مجموعة من المنتجات وان تكون تحت اشراف البنك المركزي العراقي وهيئة الاوراق المالية العراقية. والجهات الرقابية الأخرى لضمان سوق تمويل إسلامي شامل وقوي.

محددات البحث : اختص البحث بمناقشة مسائل الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح التي جاء بها معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم ٩ وربطها بمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، كما انه اقتصر على وجهة نظر واضعي المعايير ومعدّي البيانات المالية فقط. وقد تأخذ الأبحاث المستقبلية وجهة نظر أخرى كالمستثمرين ومستخدمين آخرين للبيانات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

المصادر:

أولاً: العربية:

١-أبراهيم ، أحمد عبدالقادر (٢٠٢٠) المراجعة في المصارف الاسلامية

International Journal of Al-Turath in Islamic Wealth and Finance, Vol. 1 No. 1 (2020) pp 112-145 IIUM Institute of Islamic Banking and Finance.

٢-الخوئي، أبو القاسم الخوئي (١٤١٠ هـ) " بيع البضاعة التي اشتراها البائع بزيادة على راسمالها"

منهاج الصالحين في العبادات والمعاملات ج٢ النجف ص ٥٨

٣-السرخسي ؛ محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت ٤٨٣هـ): المبسوط، ٦٦/٢٢ (بيروت، دار المعرفة)

٤-الكاساني أبي بكر بن مسعود بن أحمد الحنفى "بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع" ٨٧/٦، طبعة دار الكتب العلمية - بيروت.

- ٥-الصادق محمد آدم علي، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، ٢٠١٦ ، السنة الثامنة، العدد (٢٣) مقال بعنوان:: تطبيق معيار المربحة والمربحة لأمر بالشراء في المصارف الاسلامية السودانية
- ٦-بن رشد الحفيد ابو الوليد محمد بن احمد بن محمد بن احمد (٢٠٠٤) (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) ، ١٧٨/٢، طبعة دار الحديث - القاهرة.
- ٧-شيخ عثمان/ عمر محمد فهد (٢٠٠٩). "إدارة الموجودات / المطلوبات لدى المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة"/الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية -دمشق -الجمهورية العربية السورية.
- infoyemen@aambfs.org
- ٨-فضل الله ، كمال الأمين محمد (٢٠١٧) " الاشكالات التطبيقية المصرفية لعقد المربحة في المصارف الاسلامية (دراسة قانونية مقارنة) مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية مجلد (٨) العدد (٢)
- ٩-ضوابط أدوات التمويل الاسلامي (٢٠١٨) البنك المركزي العراقي ، دائرة مراقبة الصيرفة، قسم المصارف الاسلامية ، شعبة التعليمات والضوابط
- ١٠-معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية AAOIFI ، ١٤٣٧ هـ المنامة البحرين.
- ١١-معايير الابلاغ المالي الدولية IFRS
- ١٢-سوق العراق للاوراق المالية دليل الشركات.

References:

1-Ahmed, A. (2010), "Global financial crisis: an Islamic finance perspective", International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 3 No. 4, pp. 306-320, available at:

<https://doi.org/10.1108/17538391011093252>

2-Ahmed R., Karim A. (2011), Accounting and Auditing Standards for Islamic Financial Institution, Proceedings of the Second Harvard University Forum on Islamic Finance: Islamic Finance into the 21st Century

Cambridge, Massachusetts. Center for Middle Eastern Studies, Harvard University

3- Al-Nasharty, Mustafa. (2008). Efficiency Evaluation of Islamic Banks in Egypt. Finance & Accounting Journal Tanta University, first supplement, No.2

4-Deloitte Academy (2019), “MFRS 9 financial instruments”, Deloitte Document, available at: www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/my/Documents/audit/my-aud-mbrs-9.pdf (accessed 21 January 2020)

5-Dasouki, Muhammad bin Ahmad bin „Arafa al-Maliki. (1417 AH / 1996 AC). Hashiyat Al-Dasouki ala al Sharh al-Kabir. Beirut, Scientific Books House.

6-Durovi - c, A. (2019), “Macroeconomic approach to point in time probability of default modeling – IFRS 9 challenges”, Journal of Central Banking Theory and Practice, Vol. 8 No. 1, pp. 209-223, available at: <https://doi.org/10.2478/jcbtp-2019-0010>

7- Freedman, C., Kumhof, M., Laxton, D., Muir, D. and Mursula, S. (2010), “Global effects of fiscal stimulus during the crisis”, Journal of Monetary Economics, Vol. 57 No. 5, pp. 506-526.

8-Greuning, H.V. and Z. Iqbal, 2008. Risk analysis for Islamic banks. Washington, DC: World Bank

9- Guerreiro, M.S., Lima Rodrigues, L. and Craig, R. (2020), “Institutional theory and IFRS: an agenda for future research”, Spanish Journal of Finance and Accounting/ Revista Española de Financiación y Contabilidad, pp. 1-24.

10- IASB Issues in the application of IFRS 9 to Islamic Finance A paper prepared by the IASB Staff www.ifrs.org

11-Kayed, R.N. and Hassan, M.K. (2011), “The global financial crisis and Islamic finance”, Thunderbird International Business Review, Vol. 53 No. 5, pp. 551-564.

12- Khan, Tariquillah and Ahmed, Habib. 2011. Risk Management in Islamic Banking. [8]. <http://www.bnm.gov.my/?ch=li&cat=islamic&type=IB&lang=en>

13- Onali, E., Ginesti, G. and Ballestra, L.V. (2017), “Investor reaction to IFRS for financial instruments in Europe: the role of firm-specific factors”, Finance Research Letters, Vol. 21, pp. 72-77, available at: <https://doi.org/10.1016/j.frl.2017.01.002>

14-Shafii, Z. and Abdul Rahman, A.R. (2016), “Issues on the application of IFRS9 and fair value measurement for Islamic financial instruments”, Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 7 No. 3, pp. 202-214, available at: <https://doi.org/10.1108/JIABR-03-2016-0031>

15-Shaikh.S.A(2011),”A critical Analysis of Mudarabah and a New approach to equity financing in Islamic finance”, Journal of Islamic banking & finance ,ISSN 1814-18042

16-Samir Belkhaoui, Naif Alsagr and Stefan F. van Hemme (2020) “Financing modes, risk, efficiency and profitability in Islamic banks: Modeling for the GCC countries” Cogent Economics & Finance (2020), 8 <https://doi.org/10.1080/23322039>

17-The Kosovo Banker (2017), “IFRS 9 and key changes with IAS 39”, The Kosovo Banker Experts Corner, available at: www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/al/Documents/audit/TKBREVISTA_11_ENG_PRINT.pdf (accessed 15 February 2020)

18-The Kosovo Banker (2017), “IFRS 9 and key changes with IAS 39”, The Kosovo Banker Experts Corner, available at: www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/al/Documents/audit/TKBREVISTA_11_ENG_PRINT.pdf (accessed 15 February 2020)

19- Uzma, S.H. (2016), “Cost-benefit analysis of IFRS adoption: developed and emerging countries”, Journal of Financial Reporting and Accounting, Vol. 14 No. 2, pp. 198-229, available at: <https://doi.org/10.1108/JFRA-01-2015-0019>

20- Uzma, S.H. (2016), “Cost-benefit analysis of IFRS adoption: developed and emerging countries”Journal of Financial Reporting and Accounting, Vol. 14 No. 2, pp. 198-229, available at: <https://doi.org/10.1108/JFRA-01-2015-0019>

21-International Journal of Al-Turath in Islamic Wealth and Finance, Vol. 1 No. 1 (2020) 112-145 IIUM Institute of Islamic Banking and Finance

22-Wahyuni-Td, I.S. (2017), “Assessment of fair value accounting from the Islamic perspective”, International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation, Vol. 13 No. 4, pp. 325-338, available at: <https://doi.org/10.1504/IJAAPE.2017.087236>

23- Zaidi, J.A., 2008. Sharia harmonization, regulation and supervision. Paper Presented at the AAOIFI-World Bank Annual Conference on Islamic Banking and Finance, Mana , Bahrain.

مهنة المحاسبة والتحديات التي تواجهها في عصر البيانات الضخمة - دراسة
استطلاعية

**The Accounting Profession and the Challenges it Faces in the
Era of Big Data - A Prospective Study**

رحيم رعد السلامي أ.م.د. جنان عبد العباس الدليمي

جامعة الفرات الاوسط التقنية - المعهد التقني بابل

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

هدف البحث بيان مفهوم واهميه وأنواع وخصائص البيانات الضخمة من خلال دراسة التأثيرات المختلفة لتلك البيانات, وتبسيط الضوء على التحديات التي تواجه استخدامها الى جانب توضيح تأثير حاجة البيئة المحاسبية الى البيانات الضخمة في ظل التقدم والتطور التكنولوجي وتأثيرها على مهنة المحاسبة والتحديات التي تواجهها المحاسبة في عصر البيانات الضخمة, ولتحقيق اهداف البحث اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي في الجانب النظري من خلال جمع المصادر والدراسات السابقة كما استخدم المنهج الوصفي الاستطلاعي في الجانب العملي من خلال الاعتماد على الاستبانة التي وزعت على عينة من الاكاديميين في الجامعات العراقية والمهنيين ومراقبي الحسابات في ديوان الرقابة المالية الاتحادي وجمع الاجابات وتحليل النتائج باستخدام برنامج (spss)



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٢٠٩ - ٢٤٠

وتوصل البحث الى عدد من الاستنتاجات من اهمها اتفاق افراد عيّنة البحث بصورة ايجابية على وجود التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة عند استخدام البيانات الضخمة إذ حققت فقرة سرعة تدفق البيانات الضخمة تؤثر على عملية اتخاذ القرارات اعلى متوسط حسابي والبالغة قيمته (٣.٥٨) واهمية نسبية (٧٠%) في حين بلغ اقل متوسط حسابي (٣.٣٨) واهمية نسبية (٦٧%), واحتل المرتبة الاولى بالتحديات توفر مهارات وجهود استثنائية لتحليلها والاستفادة منها وجاء بنسبة (٧٢%) والذي يمثل التحدي الذي يقف عائقا امام استخدام البيانات الضخمة بالنسبة لمهنة المحاسبة.

الكلمات المفتاحية: البيانات الضخمة, البيانات المهيكلة (المنظمة), تحديات البيانات الضخمة, الفرص والتحديات.

Abstract:

The aim of the research is to explain the concept, importance, types and characteristics of big data by studying the different effects of that data, and to shed light on the challenges facing its use, in addition to clarifying the impact of the accounting environment's need for big data in light of the progress and technological development and its impact on the accounting profession and the challenges faced by accounting in The era of big data, and to achieve the objectives of the research, the researcher relied on the deductive approach in the theoretical aspect by collecting sources and previous studies. He also used the descriptive exploratory approach in the practical aspect by relying on the questionnaire that was distributed to a sample of academics in Iraqi universities, professionals and auditors in the Office of Financial Supervision The study reached a number of conclusions, the most important of which is the positive agreement of the members of the research sample on the existence of challenges facing the accounting profession when using big data. My account, which has a value of (3.58) and a relative importance of (70%), while it was less Arithmetic average (3.38) and relative importance (67%), and ranked first in the challenges that provide exceptional skills and efforts to solve

and benefit from them, and came to a rate of (72%), which represents the challenge that stands as an obstacle to the use of big data for the accounting profession.

المقدمة :

تمثل البيانات الضخمة مرحلة هامة من مراحل تطور نظم المعلومات والاتصالات، وهي تعبر في مفهومها المبسط عن كمية هائلة من البيانات المعقدة التي يفوق حجمها قدرة البرمجيات والآليات الحاسوبية التقليدية على تخزينها ومعالجتها وتوزيعها، الأمر الذي أدى إلى وضع حلول بديلة متطورة تمكن من التحكم في تدفقها والسيطرة عليها، وتمتلك تقنية البيانات الضخمة إمكانية تحليل بيانات مواقع الإنترنت وأجهزة الاستشعار وبيانات شبكات التواصل الاجتماعي، إذ إنّ تحليل هذه البيانات يسمح بوجود ارتباطات بين مجموعة من البيانات المستقلة لكشف جوانب عديدة، ومنها على سبيل المثال (التنبؤ) بالاتجاهات التجارية للوحدات الاقتصادية الى جانب توفر هذه التنبؤات لمتخذي القرار أدوات مبتكرة لفهم أفضل للظروف وبالتالي اتخاذ قرارات صحيحة تحقق الأهداف المطلوبة، وأصبحت البيانات الضخمة تحتل مكانة كبيرة جداً ، وذات أهمية في مختلف المجالات وبشكل خاص، الاقتصادية منها ، وهذا التحول يشير الى أن نظم المعلومات التقليدية أصبحت اقل ملاءمة لمتطلبات العمل في ظل التغيرات الكبيرة والمتسارعة لبيئة الاعمال، إذ يتوجب على الوحدات الاقتصادية مواكبة هذه التغيرات والايفاء بمتطلباتها، وهذا يكون من خلال استخدام البيانات الضخمة في مختلف أنشطتها، ومن هذه الأنشطة التي استخدمت فيها البيانات الضخمة هي الأنشطة المحاسبية والمالية.

ويمثل التحدي الرئيسي أمام مهنة المحاسبة إدخال وتطبيق معارف مختلفة في ظل التقدم التكنولوجي وتطور البرمجيات التي تعتمد على المعلومات وبالتالي فإن مهنة المحاسبة مطالبة للتعامل مع البيانات الضخمة المهيكلة وغير المهيكلة واستخلاص المعلومات المحاسبية التي يمكن الإفصاح عنها لمختلف الأطراف أو المعلومات المالية لأغراض الاستخدام الداخلي فقط وسط هذا الكم الهائل من البيانات ،مما

يتطلب من المحاسبون ان يكونوا على دراية بأهمية البيانات الضخمة من خلال تطوير مهاراتهم وزيادة قدرتهم على تفسير تلك البيانات وتحليلها بهدف تحسين جودة المعلومات المحاسبية وإضافة قيمة للوحدة الاقتصادية.

١- المحور الاول : منهجية البحث ودراسات السابقة واسهامة البحث الحالي

١.١ - مشكلة البحث : تواجه مهنة المحاسبة العديد من التحديات منها ما يتمثل في سرعة التغيرات المالية والاقتصادية والعولمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن ظهور مصطلح البيانات الضخمة Big Data والتي تتميز بمستويات إنتاج وتداول كبيرة وسريعة في وقت قصير، وأن هذه البيانات تأتي من مصادر وأشكال مختلفة ومتنوعة، إذ ساهم انتشار استخدام الأجهزة الإلكترونية وإنتاج المعلومات الإلكترونية على نطاق واسع إلى حدوث تغير أساسي في طبيعة البيانات وتتسم تلك البيانات بخصائص (السرعة، الحجم، التنوع، الموثوقية) التي تختلف عن البيانات التقليدية مما يتطلب استخدام طرائق مبتكرة لفهمها على نحو أعمق لأجل الاستفادة منها في عملية اتخاذ القرار. ، ومن خلال ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي (أ- هل هنالك تحديات تواجه مهنة المحاسبة عند استخدام البيانات الضخمة ، ب- في حالة وجود تحديات تواجه مهنة المحاسبة المشار إليها في التساؤل اعلاه ج- كيف يمكن ان تؤثر تلك التحديات على مهنة المحاسبة)؟.

٢.١ - اهداف البحث : يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الآتية :

- أ- دراسة وتحليل ماهية وأهمية وأنواع وخصائص البيانات الضخمة .
- ب- تسليط الضوء على التحديات التي تواجه استخدام البيانات الضخمة بالنسبة لمهنة المحاسبة.
- ج- بيان تأثير البيانات الضخمة على ادوار المحاسبين، ومدى الحاجة الى البيانات الضخمة في ظل التقدم والتطور التكنولوجي .

٣.١ - أهمية البحث: تتبع أهمية البحث من أهمية البيانات الضخمة في الوقت الحالي، أذ ان التطور التكنولوجي والمعلوماتي والتوجه نحو امتدت الأنشطة

والاجراءات المحاسبية سيؤدي الى التعامل بشكل كبير مع البيانات الضخمة والتي ستوفر بالتأكيد كمّاً ونوعاً من المعلومات التي تتصف بالجودة والملائمة والتمثيل الصادق للواقع والأحداث مما ينعكس ذلك على ترشيد قرارات الادارة والمستخدمين, الى جانب قلة الدراسات التي تبحث في موضوع البيانات الضخمة وتأثيرها على مهنة المحاسبة وما يرافق ذلك من تحديات وفقاً لعلم الباحثان.

٤.١- **فرضية البحث:** في ضوء مشكلة البحث وتحقيق أهدافه، يستند البحث على الفرضيات الاتية:

١.٤.١- **الفرضية الاولى :** لا توجد تحديات تواجه مهنة المحاسبة في عصر البيانات الضخمة.

٢.٤.١- **الفرضية الثانية :** توجد تحديات تواجه مهنة المحاسبة في عصر البيانات الضخمة.

٥.١- **مجتمع وعينة البحث:** يتكون مجتمع البحث من المختصين في مجال المحاسبة من الأكاديميين في الجامعات العراقية الحكومية والأهلية والمهنيين ومراقبي الحسابات والعاملين في ديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق, أما عينة البحث فشملت عدد من الاكاديميين في الجامعات العراقية في بغداد ومناطق الفرات الاوسط الى جانب المهنيين والعاملين في ديوان الرقابة المالية الاتحادي في دائرة التدقيق الثالثة في النجف وكربلاء وبابل.

٦.١- **الدراسات السابقة**

١.٦.١- **دراسة محلية:** دراسة (محيسن واخرون, ٢٠٢٠): دراسة بعنوان (البيانات الضخمة وتأثيراتها المحاسبية بين التحديات والفرص: مراجعة الأدبيات): هدفت الدراسة الى البحث في فرص استخدام البيانات الضخمة في المجالات المتعددة في المحاسبة، وذلك عن طريق تقديم مجموعة من الدراسات الأكاديمية التي تناولت البيانات الضخمة وأثرها على مهنة المحاسبة مع بيان الفرص والتحديات التي تواجهها. ويعتمد تصميم هذه الورقة على استعراض الادبيات خلال الفترة الممتدة

(٢٠١٢-٢٠١٩)، وتحليل ما توصلت إليه هذه الأدبيات من نتائج لتحديد الآثار المحتملة للبيانات الضخمة على مهنة المحاسبة، توصلت الدراسة إلى أن للبيانات الضخمة أهمية كبيرة في خدمة المحاسبة ومجالاتها من خلال توفير المعلومات لاتخاذ القرار والتعرف على المخاطر في وقت قياسي رغم التحديات التي تواجهها، واصلت الدراسة بضرورة تناول البيانات الضخمة وأثرها على محاسبة التكاليف والمحاسبة الضريبية ومحاسبة التنمية المستدام

٢.٦.١ - دراسة عربية : دراسة (عثمان، ٢٠١٨) : دراسة بعنوان (انعكاس التكامل بين تحليل البيانات الضخمة ونظم تخطيط الموارد على تطور دور المحاسبين الإداريين وتحسين وظائف المحاسبة الإدارية)، هدفت الدراسة الى تحديد الدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه المحاسب الإداري في مساعدة الأعمال على ترجمة رؤى البيانات الضخمة إلى قيمة للوحدة الاقتصادية باستخدام تقنيات تصويرية متعددة ، والتركيز على المهارات التي يجب أن تتوافر لدى المحاسب الإداري للقيام بتحليل الأعمال وخلق رؤى وقيم جديدة للوحدة الاقتصادية ، ولتحقيق اهداف البحث تم جمع البيانات من عينة الدراسة والتي تتكون من المديرين والمحاسبين والإداريين ومديري الحسابات بالمنشآت الصناعية المساهمة والمدرجة بالبورصة المصرية من خلال استخدام أسلوب الاستبيان، وتوصلت الى عدد من الاستنتاجات منها تأثير التكامل بين تحليلات البيانات الضخمة ونظم تخطيط الموارد وتطوير دور المحاسبين الإداريين في تحسين وظائف المحاسبة الإدارية في مجالات محاسبة التكاليف والتقارير المالية الخارجية ، وتحليل وتقييم الأداء وإدارة المخاطر، والتخطيط ودعم القرار.

٣.٦.١ - دراسة اجنبية : دراسة (Alhtaybat , Alhtaybat , ٢٠١٧) : (Alhtaybat , Alhtaybat , ٢٠١٧) : بعنوان (Big Data and Corporate Reporting: Impacts and Paradoxes) البيانات الضخمة وتقارير الشركات: التأثيرات والمفارقات، هدفت الدراسة لبيان ظاهرة البيانات الضخمة وتأثيرها على تقارير الوحدات الاقتصادية ،

ودور المحاسبين الى جانب الفرص والمخاطر الناتجة عن البيانات الضخمة، وأجريت الدراسة بناء على تحليل بيانات المقابلات التي تمت على مرحلتين في سنة ٢٠١٤ و٢٠١٦ مع مجموعة من المحاسبين وخبراء ومحلي البيانات في عدد من الوحدات الاقتصادية، وتوصلت الى عدد من الاستنتاجات منها ان البيانات الضخمة تؤدي إلى تغيير جذري في طريقة إعداد تقارير الوحدات الاقتصادية ، إذ أن آلية عمل البيانات الضخمة تقلل من فرص عدم تماثل البيانات والمعلومات بين أصحاب المصلحة والوحدات الاقتصادية، كما أنها تمكن من تحول تقارير الوحدات الدورية إلى تقارير في الوقت الحقيقي ، وبالتالي سيكون لها تأثير إيجابي على ثقة المستثمرين في الممارسات المحاسبية والوحدات الاقتصادية بشكل عام .

٧.١- الاسهامة التي قدمها البحث الحالي

١.٧.١- اوجه التشابه والاختلاف دراسات السابقة مع البحث الحالي

أ- دراسة (محيسن واخرون, ٢٠٢٠) :

❖ يتشابه البحث الحالي مع هذه الدراسة بأنه تناول مفهوم البيانات الضخمة وخصائصها وانواعها.

❖ يختلف البحث الحالي عن هذه الدراسة بأنها اقتصر الجانب العملي على مراجعة الأدبيات التي تناولت البيانات الضخمة في حين الدراسة الحالية اعتمدت على التعرف لآراء مجموعة من الاكاديميين في الجامعات ومراقبين الحسابات .

ب- دراسة (عثمان ، ٢٠١٨)

❖ يتشابه البحث الحالي مع هذه الدراسة بأنه تناول مفهوم وانواع وخصائص البيانات الضخمة الى جانب تأثيرها على ادوار المحاسبين.

❖ يختلف البحث الحالي عن هذه الدراسة بأنه تناول موضوع البيانات الضخمة والتحديات التي تواجه مهنة المحاسبة, في حين تناولت هذه الدراسة موضوع البيانات الضخمة ونظم تخطيط الموارد وانعكاسها في تطوير المحاسبة الادارية.

ج- دراسة (Al - Htaybat , Alhtaybat , ٢٠١٧)

❖ يتشابه البحث الحالي مع هذه الدراسة بأنه تناول مفهوم وخصائص وانواع البيانات الضخمة والفرص والتحديات التي تواجهها وانعكاسها على المهام التي يقوم بها المحاسبين.

❖ يختلف البحث الحالي عن هذه الدراسة بأنه تناول موضوع البيانات الضخمة والتحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في حين تناولت الدراسة السابقة العلاقة بين البيانات الضخمة ودورها في التقارير المالية وانعكاس ثقة المستثمرين في هذه التقارير.

٢.٧.١- اسهامة البحث الحالي: يمكن تلخيص الأسهماءة التي يقدمها البحث الحالي وما يتميز به عن الدراسات السابقة بالاتي:

• تقييم التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة عند استخدام البيانات الضخمة في البيئة المحلية.

• لازالت الجهود ضعيفة في تناولت موضوع البيانات الضخمة وتأثيراته المحتملة وأهميتها لمعدي التقارير المالية والمستخدمين والمنظمات المهنية المهمة بمهنة المحاسبة وإن المحاسبة مطالبة في المستقبل القريب التفاعل مع بيئة البيانات الضخمة، لتوفير المعلومات المحاسبية لمستخدميها بالقدر الذي يفي باحتياجاتهم الحالية والمستقبلية وفي الوقت المناسب.

٢- المحور الثاني : الاطار النظري

١.٢- البيانات الضخمة

١.١.٢- مفهوم البيانات الضخمة: أن البيانات الضخمة "Big Data" ليست مجرد كميات متزايدة من البيانات فحسب بل هي أي كمية من البيانات الكبيرة والمعقدة التي تعجز طرائق التحليل التقليدية عن التعامل معها، ونال موضوع البيانات الضخمة اهتمام العديد من الباحثان في المجال المحاسبي، وتعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، منها تعريف المنظمة الدولية للمعايير "ISO" حيث عرفت البيانات الضخمة على أنها "مجموعة أو مجموعات من البيانات التي لها خصائصها الفريدة

كالحجم السرعة، التنوع التباين ، المصادقية وصحة البيانات ، والتي لا يمكن معالجتها بكفاءة باستخدام الطرائق التقليدية لتحقيق الاستفادة منها (ISO, 2017 :12)، ومن خلال التعريف نجد انه يركز على التحديات التي ترافق هذا النوع من البيانات في توفيرها ومعالجتها، وتخزينها، وتحليلها، والبحث فيها، ومشاركتها، ونقلها، وتصويرها، وتحليلها بالإضافة إلى المحافظة على الخصوصيات التي ترافقها، اما الاتحاد الدولي للاتصالات فقد عرف البيانات الضخمة بأنها "مجموعة البيانات التي تتميز بالحجم الكبير والسرعة الفائقة والتنوع الواضح مقارنة بأنواع مجموعة البيانات المتعارف عليها"(17 : ITU,2018)، إذ ركز التعريف على الخصائص التي تتميز بها البيانات الضخمة والتي تجعل عملية الاستفادة منها تحتاج الى موظفين مختصين للتعامل معها والاستفادة منها، وتصنف البيانات الضخمة الى:

أ- **البيانات غير المهيكلة:** وهي بيانات إلكترونية لا يمكن تصنيفها بسهولة كالصور والرسوم البيانية ، إذ تعد المشاركات المكتوبة في مواقع التواصل الاجتماعي والفيديوهات والصور، والمدونات الإلكترونية ورسائل البريد الإلكتروني كل هذه البيانات التي ينتجها البشر تعد مصدراً غنياً للغاية بالمعلومات التي تنمو بشكل متسارع وغير مسبوق (Mangika J., et.al, 2011:4) وهذا يشير الى أنه لا يمكن استخدام أدوات تحليل البيانات القديمة، وإدارة قواعد البيانات التقليدية مع هذه البيانات لأنها ليست منتظمة وفق الهيكل الذي يتعامل معها كالجداول مثلا منصات التدوين والتي لها العديد من العناصر المنظمة منها التاريخ، ووقت النشر والمحتوى، والروابط التشعبية وما إلى ذلك، ما جعل من البحث والتحليل أكثر صعوبة بكثير من البيانات المهيكلة، إلا أنه لابد من الاهتمام بهذه البيانات بالرغم من أنها غير منتظمة، فبفضلها يمكن للوحدات الاقتصادية الكبيرة أن تشق طريقها في الحد من الغش والتنبؤ بالأحداث المستقبلية التي تكون ذات اهمية بالنسبة للقرارات الاستراتيجية (2: et.al, Rolf 2017).

٢.١.٢ - **البيانات المهيكلة:** هي بيانات منظمة في شكل جداول أو قواعد بيانات، وهي على عكس البيانات غير المهيكلة والتي يصعب معالجتها باعتبارها تشكل النسبة الأكبر من البيانات في العالم والبيانات المنظمة أو المهيكلة تتبع مخطط قاعدة بيانات محددة مسبقاً ، وتكون البيانات منظمة على شكل حقول مثبتة ومنسقة في سجل أو ملف وتكون في قواعد البيانات العلائقية، والتي تتكون من جداول قواعد البيانات، في قائمة البيانات العلائقية يتم استخدام الجداول لتنظيم المعلومات في صفوف وأعمدة وتحتوي هذه الجداول على أنواع البيانات مثل الأرقام والتواريخ والعناوين وذلك على نحو سلسلة من الأعمدة والمخطط يحدد كيفية تخزين البيانات والتحكم في الوصول إليها وسهولة معالجتها، وهذا يكون استناداً إلى طريقة المخطط عند الكتابة (Priyankara,2015: 5).

٣.١.٢ - **البيانات شبه المهيكلة :** هي البيانات التي تكون غير منظمة أو غير مكتملة، ويكون لها هيكل وهي قابلة للتغيير بشكل سريع وغير متوقع ويطلق عليها بالبيانات شبه هيكلية، أو شبه منظمة (عبد الرحمن، ٢٠١٨: ١٣).

وفي نفس السياق تمتاز البيانات الضخمة بمجموعة من الخصائص تتمثل في :

❖ **الحجم (Volume)** حجم البيانات المستخرجة من مصدر ما، وهو ما يحدد قيمة و حجم البيانات لكي تصنف من ضمن البيانات الضخمة، وفي الاعوام القادمة سيحتوي الفضاء الإلكتروني على ما يقرب ٤٠,٠٠٠ بيتابايت من البيانات الجاهزة للتحليل واستخلاص المعلومات (الاكليبي، ٢٠١٧: ٨٢).

❖ **التنوع (Variety):** هي البيانات المستخرجة، والتي تساعد المستخدمين سواء كانوا باحثين أو محللين على اختيار البيانات المناسبة لمجال بحثهم وتتضمن بيانات مهيكلة وغير مهيكلة كالصور وتسجيلات الصوت والفيديو والرسائل القصيرة وسجلات المكالمات وبيانات الخرائط، وتتطلب وقتاً وجهداً لتهيئتها في شكل مناسب للتجهيز والتحليل (الباز، ٢٠١٧: ٣).

❖ **السرعة (Velocity):** يقصد بها سرعة إنتاج واستخراج البيانات لتغطية الطلب عليها حيث تعد السرعة عنصراً حاسماً في اتخاذ القرار بناء على هذه البيانات، وهو الوقت الذي نستغرقه من لحظة وصول هذه البيانات إلى لحظة الخروج بالقرار بالاعتماد عليها (السالمي، ٢٠١٨: ٥).

❖ **الموثوقية (Veracity):** يقصد بها هي موثوقية مصدر البيانات، ومدى دقتها وصحتها وحداث تلك البيانات إذ يوجد مدير تنفيذي من بين كل ثلاثة مديري لا يتقنون في البيانات التي تعرض عليها لاتخاذ القرار. كما أن هناك دراسات تقدر أن حجم ضرر البيانات غير الجيدة على الاقتصاد الأمريكي يقدر ٣,١ ترليون دولار سنوياً (Hilbert, 2015:3).

ومما سبق يرى الباحثان ان البيانات الضخمة هي مصطلح يستخدم لوصف حجم ضخم من البيانات التي تكون كبيرة جدا ومتنوعة وسريعة النمو إذ يصعب معالجتها باستخدام قواعد البيانات والتقنيات التقليدية , وأن ما يميز البيانات الضخمة ويجعلها محل اهتمام الوحدات الاقتصادية هو اتصافها بالخصائص المتمثلة في الحجم والتنوع والسرعة والموثوقية، إذ تعد هذه الخصائص المفتاح الذي جعلها مفيدة جداً ولها تطبيقات هائلة في مختلف المجالات لاسيما في مجال المحاسبة.

٢.٢ - المحاسبة والبيانات الضخمة التحديات والحلول

١.٢.٢ - التحديات التي تواجه البيانات الضخمة:

١.١.٢.٢ - الخصوصية والأمان: مخاوف تتعلق بالأمان والخصوصية على الرغم من أن الأمر قد يبدو غريباً نظراً لأن من الميزات المهمة بالفعل السلامة والأمن فهي من إيجابيات البيانات الضخمة, لكن من المهم أن ندرك أنه على الرغم من أن تحليلات البيانات الضخمة تسمح بالكشف عن العديد من محاولات الاحتيال أو الاختراق من أجل حماية البيانات، فإن إطار العمل نفسه عرضة لخرق البيانات كما هو الحال في العديد من التقنيات الحديثة. ربما يكون أكبر عيب للبيانات الضخمة هو أنها يمكن أن تجعل الوحدات الاقتصادية هدفاً أكثر سلاسة للمهاجمين عبر الإنترنت,

إذ إن الوحدات الاقتصادية العملاقة شهدت حالات من الانتهاكات الهائلة للبيانات (Hoy, 2014: 33), وأن الوحدات الاقتصادية تكون عرضة للحصول على بيانات حساسة وذات أهمية عنها من قبل الوحدات الأخرى وفي نفس الوقت فإن الوحدات الاقتصادية قد تتعدى على خصوصية الأفراد أثناء قيامها بجمع البيانات الضخمة ونظرا لأن أنظمة البيانات الضخمة تتطلب كميات هائلة من البيانات لتحليلها ، ينبغي أن تتضمن برامج اعداد التقارير إجراءات الاختبار ضمان جودة وأمن وخصوصية البيانات المستخدمة في التحليل ، فضلا عما توفره برامج اعداد التقارير من ضمانات معقولة بان البيانات الضخمة مؤمنة ومحمية من التعديل أو الدخول غير المصرح به ، ومع تنفيذ القانون العام لحماية البيانات (GDPR)، تحاول الوحدات الاقتصادية بشكل متزايد الاستثمار في العمليات والبروتوكولات والبنية التحتية لتكون قادرة على الحفاظ على البيانات الضخمة (يوسف، ٢٠١٨: ٢٤) .

مما تقدم يتطلب من الوحدات الاقتصادية اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة مخاطر أمن البيانات كاستخدام الجدار الناري وغيرها من اساليب الحماية ، إذ إن أمن البيانات أمر مهم جدًا خاصة في مرحلة تصميم بنية الحل الخاص بالوحدات الاقتصادية تجنبًا لحدوث أي شيء غير متوقع قد يؤدي إلى فشل الوحدة الاقتصادية وتهديد أمنها.

٢.١.٢.٢- الحاجة إلى الخبرة الفنية: العمل مع البيانات الضخمة يحتاج إلى قدر كبير من الكفاءة التقنية، وهذه إحدى العناصر الأساسية والأسباب التي تجعل خبراء البيانات الضخمة وعلماء البيانات ينتمون إلى المجموعة ذات الأجور المرتفعة والمطلوبة للغاية في تكنولوجيا المعلومات. كما يمكن أن يؤدي تدريب الموظفين الحاليين أو تعيين الخبراء للتعامل مع البيانات الضخمة إلى زيادة تكلفة الأعمال إلى حد كبير بسهولة، فإن المختصين بالبيانات الضخمة هم من بين أكثر العاملين كفاءة وذوي الأجور العالية في مجال تكنولوجيا المعلومات، وصنف المختصون المهارات والموظفين على أنهم ثاني أكبر تحد عند إنشاء بحيرة البيانات، ويمكن أن يؤدي تعيين

الموظفين أو تدريبهم إلى زيادة التكاليف بشكل كبير، وقد تستغرق عملية اكتساب المهارات وقتاً طويلاً (<https://aitnews.com>).

٣.١.٢.٢ - الأدوات غير المتوافقة: أذ أن أداة (Hadoop) هي الأداة الأكثر

استخداماً للتحليلات، من بين أدوات تحليل واستخدام البيانات الضخمة ومع ذلك، فإن الإصدار القياسي من (Hadoop) غير قادر حالياً على التعامل مع التحليل في الوقت الفعلي، ومن الأخطاء ربط البيانات المتعلقة ببعضها، حيث أن من الأساليب الشائعة المستخدمة في تحليل البيانات الضخمة رسم الارتباطات عن طريق ربط متغير بآخر لتكوين الأنماط (pattern). قد لا تمثل ارتباطاتهم دائماً أي شيء جوهري أو مفيد. وفي الواقع، لمجرد أن متغيرين مرتبطين لا يعني أن هناك علاقة آلية بينهما (<https://e3arabi.com>).

٤.١.٢.٢ - التكاليف: تعتمد العديد من الأدوات على التقنيات المفتوحة المصدر^٢ مما يقلل بشكل كبير من تكاليف البرامج، ولكن لا تزال الوحدات الاقتصادية تواجه نفقات كبيرة تتعلق بالتوظيف والأجهزة والصيانة والخدمات ذات الصلة ببعضها البعض، فإنه من المتوقع أن تتجاوز مبادرات استخدام البيانات الضخمة الميزانية بشكل كبير وتستغرق وقتاً أطول للنشر مما توقعه مديرو تقنية المعلومات في الأصل (فرجات، ٢٠١٣: ١٣).

إذ إن مشاريع اعتماد البيانات الضخمة تستلزم الكثير من النفقات، إذ يجب مراعاة تكاليف الأجهزة الجديدة، وتعيين موظفين مثل مديري النظم، والمطورين، وما إلى ذلك. وبالرغم من أن الأنظمة اللازمة مفتوحة المصدر، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى دفع تكاليف تطوير البرامج الجديدة، وإعدادها، وصيانتها. وإذا قررت الوحدات الاقتصادية الاعتماد على أحد حلول البيانات الضخمة المستندة إلى الخدمات

^١ : هو برنامج أو منصة برمجية مفتوحة المصدر مكتوبة بلغة الجافا لتخزين ومعالجة البيانات الضخمة Hadoop بشكل موزع مثل تخزين بيانات ضخمة على عدة أجهزة ومن ثم توزيع عملية المعالجة على هذه الأجهزة لتسريع نتيجة المعالجة

^٢ التقنيات المفتوحة المصدر: هي البرمجيات التي يمكن الاطلاع والتعديل على شفرتها البرمجية باستخدام ترخيص يمنح فيه المالك حقوق الدراسة، التعديل والتوزيع لأي شخص ولأي غرض كان.

السحابية، فستظل بحاجة إلى تعيين موظفين، ودفع تكاليف الخدمات السحابية، وتطوير حلول البيانات الضخمة، بالإضافة إلى إعداد وصيانة الأطر اللازمة للعمل (Teague, Legeros, 2014 :42).

٢.٢.١.٥ - **جودة البيانات:** تواجه الوحدات الاقتصادية مشكلة تكامل البيانات، نظرًا لأن البيانات تأتي من مصادر متنوعة، في مجموعة متنوعة من التسيقات المختلفة، فعلى سبيل المثال تحتاج الوحدات الاقتصادية التي تمارس نشاط التجارة الإلكترونية إلى تحليل البيانات من سجلات المواقع الإلكترونية، ومراكز الاتصال ومواقع المنافسين، ومن الواضح أن تسيقات البيانات ستكون مختلفة، وتصعب مطابقتها. وفي ذات السياق يوجد تحدي أكبر وهو البيانات غير الموثوق بها، حيث إن البيانات الضخمة ليست دقيقة بنسبة ١٠٠%، ليس فقط لأنها يمكن أن تحتوي على معلومات خاطئة، ولكن لأنها يمكن أن تكون متكررة، وقد تحتوي على تناقضات (https://e3arabi.com)، ومن غير المحتمل أن توفر البيانات ذات الجودة المتدنية أي معلومات مفيدة، أو فرصًا مهمة بل قد تؤدي المعلومات غير الدقيقة إلى زيادة خطر اتخاذ قرارات تجارية خاطئة تضر بالوحدة الاقتصادية، ولمعالجة ذلك هناك مجموعة كاملة من التقنيات المخصصة لفحص وإعداد البيانات، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من الحفاظ على جودة البيانات على المدى الطويل، وفي ذات السياق يمكن للوحدات الاقتصادية البحث عن أدوات الأتمتة التي يمكن أن تؤدي مهام إعداد البيانات، ويمكن تحديد البيانات التي لا تحتاجها مطلقًا من خلال إنشاء عمليات مؤتمتة لفحص البيانات الضارة في بداية عمليات الجمع للتخلص من هذه البيانات قبل أن تصل إلى الشبكة (Davenport, T. H, 2014 : 15).

٢.٢.١.٦ - **عدم فهم أهمية البيانات الضخمة:** في كثير من الأحيان تفشل الوحدات الاقتصادية في معرفة الأساسيات نحو ماهية البيانات الضخمة، وفوائدها، والبنية التحتية اللازمة لاعتمادها وما إلى ذلك، وبدون فهم واضح لكل هذه الأساسيات سيفشل مشروع تبني البيانات الضخمة، وقد تُضيع الوحدات الاقتصادية الكثير من

الوقت، والموارد على أشياء لا تعرف كيفية استخدامها فضلا عن أن التحدي الأكبر يتمثل في الموظفين، وتدريبهم، فإذا كان الموظفون لا يدركون فوائد البيانات الضخمة، أو لا يرغبون في تغيير منهجية العمليات الحالية من أجل تبنيها فسيقومون بمقاومتها، ومن ثمَّ إعاقة تقدم الوحدة الاقتصادية، ولكون البيانات الضخمة تُمثل تغييرًا كبيرًا للوحدات الاقتصادية، يجب قبولها، وتبنيها من قبل الإدارة أولاً ومن ثم توضيح مدى أهميتها للموظفين كلِّ حسب منصبه الوظيفي، لضمان فهم أهمية الأمر وقبوله من جميع المستويات، لذلك تحتاج أقسام تكنولوجيا المعلومات إلى تنظيم العديد من الدورات التدريبية والورش. ولمعرفة المزيد عن قبول الاستراتيجيات الجديدة للبيانات، يجب مراقبة طريقة تطبيق الموظفين لها، ولكن يجب ألا تُبالغ الإدارة في السيطرة؛ لأن ذلك قد يكون له تأثير سلبي (Zicari , 2012 : 11).

٧.١.٢.٢ - القيمة المتغيرة : يقصد بها الفترة الزمنية التي تكون فيها تلك البيانات صالحة للتحليل ويتم الاحتفاظ بها في قواعد البيانات، إذ تتضاءل قيمة البيانات الضخمة بسرعة كلما توافرت بيانات جديدة خاصة أن جميع المستخدمين أصبحوا الآن أكثر اعتمادا على بيانات ومعلومات الوقت الحقيقي ولذلك يتمثل التحدي في معرفة الحد الذي تكون عنده البيانات غير صالحة للاستعمال أو التحليل (6 : Soomro & Thabet , 2015).

٨.١.٢.٢ - النقاط البيانات وتسجيلها : يقوم موفرو البيانات الضخمة بجمع البيانات التي تخص الوحدات الاقتصادية من المصادر المختلفة من خلال تطبيقات معينة أو أجهزة استشعار تقوم بالنقاط البيانات بناء على معايير معينة تقوم إدارة الوحدة الاقتصادية بوضعها من خلال استراتيجيتها وأهدافها في التعامل مع البيانات الضخمة ويتمثل التحدي الذي يواجه الوحدات الاقتصادية في تحديد واختيار البيانات التي تحتاجها الوحدة الاقتصادية والمستفيدون حيث يجب التمييز بين ما هو جيد للنقاط وما هو غير جيد (يونس، ٢٠١٩: ١٧).

٩.١.٢.٢- **نمذجة البيانات وتحليلها :** البحث والاسترجاع عملية متكررة تجربها الوحدة الاقتصادية عبر موظفيها للتنقيب العشوائي داخل هذا الكم الضخم من البيانات بشكل مستمر ولكي تتغلب الوحدات الاقتصادية على هذه المشكلة يجب أن تعمل على تحليل البيانات وتصنيفها وتنظيمها باستخدام محركات البحث الدلالية القادرة على البحث والاسترجاع بفاعلية ، ويسبق هذا تهيئة البنية التحتية لمستودع البيانات بقدرة استيعابية كافية وتعد عملية تحليل البيانات هي العملية الأهم والأصعب والتي من خلالها تستطيع الوحدات الاقتصادية السيطرة على البيانات الضخمة والاستفادة منها ، ويتطلب القيام بتحليل البيانات توافر محاسبين أو موظفين على درجة عالية من الكفاءة بحيث يكونوا قادرين على إجراء عمليات التحليل الدقيق للبيانات لكي تتمكن الوحدة الاقتصادية من السيطرة على هذه الكميات الهائلة من البيانات الضخمة في تخصصات مختلفة من خلال استخدام النماذج التنبؤية التي تساعد في تحليل كميات من البيانات الضخمة المتعلقة بتعاملات الوحدة الاقتصادية (9 : 2018 , Sun , et al.).

ويرى الباحثان أنه على الرغم من مجموعة التحديات التي تواجه البيانات الضخمة وتشغيلها وتحليلها إلا أن هذه التحديات تمثل حافزاً ودافعاً للوحدات الاقتصادية نحو تذليل العقبات المتعلقة بتلك التحديات وخاصة أن سرعة تدفق تلك البيانات أصبحت تمثل مؤشراً رئيسياً في ترشيد اتخاذ القرارات، الأمر الذي يترتب عليه إيجاد حلول سريعة للتغلب على تلك المعوقات والتحديات .

٣.٢- **التحديات التي تواجه المحاسبة في ظل بيئة البيانات الضخمة:** تعد البيانات الضخمة واحدة من العوامل الرئيسية التي ستعمل على تشكيل المستقبل للمحاسبين والمهنيين الماليين في الأعوام القادمة، ومن أهم التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في بيئة البيانات الضخمة:

❖ تمثل التحدي الرئيسي أمام مهنة المحاسبة إدخال وتطبيق معارف مختلفة في ظل التقدم التكنولوجي وتطور البرمجيات التي تعتمد على المعلومات وبالتالي فإن

مهنة المحاسبة مطالبة للتعامل مع البيانات الضخمة المهيكلة وغير المهيكلة واستخلاص المعلومات المحاسبية التي يمكن الإفصاح عنها لمختلف الأطراف أو المعلومات المالية لأغراض الاستخدام الداخلي فقط وسط هذا الكم الهائل من البيانات، فضلا عن أن الحصول على معلومات صحيحة من بين هذا الكم الهائل من البيانات ليس بالأمر اليسير خاصة إذا كانت المعلومات تتعلق بالمحاسبة، لثقة المستخدمين بالمعلومات المحاسبية (Jack, 2013:31).

❖ عند البحث في العلاقة بين المحاسبة وبيئة البيانات الضخمة يجب تحديد هل تعد البيانات الضخمة هدف للمحاسبة أو مجرد وسيلة للحصول على المعلومات أذ يرغب الممارسون في استخدام البيانات الضخمة لمعرفة المزيد والسيطرة ولا يرون تلك البيانات مصدرا من مصادر الحصول على المعلومات وترتبط التقارير المحاسبية بفترات معينة للإفصاح عن المعلومات المالية وبالتالي يتردد المحاسبون في التعامل مع تلك البيانات (Michela et al., 2017:766).

❖ وضع معايير لجودة المعلومات وقواعد لحوكمة البيانات الضخمة ومعايير أخلاقية للمعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتلك التي يتم بيعها لأطراف أخرى نظرا لأن المزيد من الوحدات الاقتصادية تبحث عن طرق لتطوير منتجات وخدمات جديدة من البيانات التي تملكها وتتمثل المخاوف الرئيسية في هذا الشأن بالمخاوف المتعلقة بالخصوصية وأخلاقيات استخدام تلك البيانات، وإن حوكمة وسائل التواصل الاجتماعي في ظل التحولات الرقمية واستخدام التقنيات الرقمية الحديثة فإنها تقدم إمكانيات جديدة للوحدات الاقتصادية للتعامل مع الزبائن وأصحاب المصلحة الآخرين والمخاوف التنظيمية وكيفية التفاعل بين الخبراء من داخل الوحدات الاقتصادية ومن خارجها لتحقيق الرقابة الفعالة كما تم انتقاد غياب دور المحاسبين تماما للتعامل مع هذه الوسائل والاعتماد على موظفي التسويق والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (Mikkel et al., 2017:9).

❖ تطوير معارف ومهارات المحاسبين وتطوير المناهج والمقررات الدراسية وتعد البيانات الضخمة كمصدر بديل لاتخاذ القرارات ومدى تأثير تلك البيانات على التقارير المالية للوحدات الاقتصادية وكيفية فهمها من قبل المحاسبين وغير المحاسبين. وهناك مجموعة من التناقضات تتطلب من المحاسبين التعامل معها في بيئة البيانات الضخمة مثل التمكين مقابل ، الاستعداد الوفاء مقابل الاحتياجات، الموثوقية مقابل التوقيت، والبساطة مقابل التعقيد مما يتطلب اهتماما من قبل المحاسبين لمعرفة تأثير البيانات الضخمة المحتمل على جودة المعلومات المحاسبية إذ يجب الاهتمام وتدريب وتطوير المحاسبين على استخدام التكنولوجيا والبيانات الضخمة في المحاسبة (Lawson et al., 2014:302).

❖ ضمان عدم الخلط بين الارتباط مع السببية عند استخدام مصادر البيانات المتنوعة وتحليلات البيانات الضخمة لتحديد المخاطر واستخدام التقنيات التحليلية التنبؤية قد يؤدي إلى تغيرات في الموازنة والعائد على حساب الاستثمار، وإيجاد طرق للتعلم والتعامل مع التقنيات في العمليات والموازنات وتخصيص رأس المال (يوسف، ٢٠١٨: ٣١).

معهد المحاسبين الإداريين IMA وفي عام ٢٠١٣ أشار إلى أن أهم عشر تقنيات ستعيد تشكيل مهنة المحاسبة هي البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والروبوتات والحوسبة السحابية والأمن السيبراني وأنظمة الدفع الإلكترونية والواقع الافتراضي وتقديم الخدمات الرقمية والتواصل الاجتماعي، لذلك من الضروري للمحاسبين تعلم مهارات جديدة واستخدام أدوات التنقيب عن البيانات لتطبيق برامج ذكاء الأعمال، وإن هذه التقنيات الجديدة والبيانات الضخمة سوف تؤدي الى تغييرات تدريجية بشكل يسهل فهمها من الوحدات الاقتصادية .

ونتيجة لذلك ، فإن استخدام البيانات الضخمة جنباً إلى جنب مع التقنيات الأخرى يُنشئ ما نسميه "ذكاء المحاسبة، والذكاء المحاسبي" يدور حول التقنيات المستخدمة لإنتاج ومعالجة وتقديم المعلومات المحاسبية، في الوقت الحاضر ، أن محترفي

المحاسبة الذين يستخدمون البيانات الضخمة يحصلون على دور حاسم في الوحدة الاقتصادية يتجاوز مسؤوليتهم التقليدية للإبلاغ عن المعاملات ببساطة. وفقاً لرئيس قسم الأبحاث المستقبلية ، جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين توفر البيانات الضخمة للمختصين الماليين إمكانية الانتقال إلى دور استباقي واستراتيجي في الأعمال التجارية (Bhimani & Willcocks ، ٢٠١٤:281)، مما يتطلب من يكون المحاسبون ان يكونوا على دراية بأهمية البيانات الضخمة من خلال تطوير مهاراتهم وزيادة قدرتهم على تفسير تلك البيانات وتحليلها بهدف تحسين جودة المعلومات المحاسبية وإضافة قيمة للوحدة الاقتصادية، وتواجه مهنة المحاسبة في عصر البيانات الضخمة فرص وتحديات والجدول (١) يوضح تلك الفرص والتحديات :

جدول (١) الفرص والتحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في عصر البيانات الضخمة

الفقرات	الفرص	التحديات
تقييم أصول البيانات	مساعدة الوحدات الاقتصادية على تقييم أصول البيانات الخاصة بها من خلال تطوير منهجيات تقييم قوية . زيادة قيمة البيانات من خلال الإشراف ومراقبة الجودة	يمكن أن "تتلاشى" قيمة البيانات الضخمة بسرعة مع توفر بيانات جديدة تختلف قيمة البيانات حسب استخدامها عدم اليقين بشأن التطورات المستقبلية في التنظيم والحوكمة العالمية وحقوق الخصوصية وما قد تعنيه لقيمة البيانات
استخدام البيانات الضخمة في اتخاذ القرار	استخدام البيانات الضخمة لتقديم دعم أكثر تخصصاً لصنع القرار في الوقت الفعلي. العمل بالشفافية مع الإدارات الأخرى لحساب النقاط التي يمكن	يمكن أن تقضي الخدمة الذاتية والأتمتة على الحاجة إلى إعداد التقارير الداخلية القياسية. قد تعيق الحواجز الثقافية مشاركة البيانات بين الصوامع وعبر الحدود

التنظيمية	لبيانات الضخمة أن تصل إليها. من المفيد مشاركتها مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين	
ضمان عدم الخلط بين الارتباط والعلاقة السببية عند استخدام مصادر البيانات المتنوعة وتحليلات البيانات الضخمة لتحديد المخاطر ستعني الأساليب التحليلية التنبؤية تغييرات في الموازنة والعائد على حسابات الاستثمار.	توسيع موارد البيانات المستخدمة في التنبؤ بالمخاطر لرؤية الصورة الأكبر تحديد المخاطر في الوقت الحقيقي للكشف عن الاحتيال والمحاسبة الجنائية استخدام التحليلات التنبؤية لاختبار مخاطر فرص الاستثمار طويلة الأجل في الأسواق الجديدة	استخدام البيانات الضخمة في إدارة المخاطر

Soures: Gamage, Pandula, (2016), Big Data: are accounting educators ready?, Accounting and Management Information Systems, Vol. 15, No. 3, pp.594.

٣- المحور الثالث : الجانب التطبيقي

٣.١- أسلوب جمع البيانات وتوصيف عينة البحث: اعتمد البحث بشكل رئيسي على استمارة الاستبيان التي أعدت لهذا الغرض، واستخدم أسلوب بسيط ولغة مفهومة في اعداد استمارة الاستبيان وذلك لتحقيق الهدف الذي صممت من أجله، ووزعت (١٨٠) استمارة استبيان على مجموعة من الأكاديميين في الجامعات الحكومية والاهلية والمهنيين المختصين في المحاسبة والعاملين في ديوان الرقابة المالية الإتحادي ومراقبي الحسابات، وتم استرداد (١٧٠) استمارة استبيان صالحة للتحليل الإحصائي وقد استخدم مقياس ليكرت الخماسي لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الاستبيان والذي يحتوي على خمسة اجابات (اتفق تماما، اتفق، محايد، لا اتفق، لا اتفق تماما) وكان الوزن (١، ٢، ٣، ٤، ٥) على التوالي.

٢.٣- الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث: تم تفرغ وجمع وتبويب البيانات المتحصلة من استمارة الاستبيان وترميزها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSSv.25) Statistical Package for Social Sciences ومن ثم تحليلها من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تتلاءم وطبيعة البيانات ومتغيرات البحث لتحقيق أهداف البحث واختبار فروضه، وقد تم استخدام الأساليب والاختبارات الإحصائية الآتية:

أ- اختبار الثبات (Reliability test): يستخدم لتفسير العلاقة بين فقرات المقياس بناء على استجابة المبحوثين في عينة البحث إذ تعتمد هذه الفقرة للتأكد من ثبات اداة قياس البحث (استمارة الاستبيان)، من خلال اعتماد معامل الفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) والذي يفضل ان تكون قيمته أكبر من (٠.٧٠) والجدول (٢) يوضح ذلك.

ب- جدول (٢) معامل الثبات لمتغيرات البحث

ت	المتغير	Cronbach's Alpha
١	البيانات الضخمة	0.959
٢	تحديات التي تواجه البيانات الضخمة	0.952
	الاجمالي Cronbach's Alpha	0.974

من تحليل جدول (٢) يتضح تجانس فقرات المتغيرات للمقياس، إذ بلغ مقدار (Cronbach's Alpha) على مستوى البحث الاجمالي (٠.٩٧٤) وهو يدل على تجانس المتغيرات بصورة عامة مما يدل على الثبات العالي على مستوى البحث ككل.

ج- أساليب الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics)

٣.٣- العرض الوصفي للخصائص الديموغرافية لعينة البحث: يوضح الجدول (٣) التوزيع التكراري والنسب المئوية لخصائص عينة البحث:

جدول (٣) العرض الوصفي للخصائص الديموغرافية لعينة البحث

ت	المتغيرات	توزيع الخاصية	العدد	النسبة المئوية
١	الجنس	ذكر	١٠٣	%٦٠.٦

٣٩.٤%	٦٧	أنثى		
١٠٠%	١٧٠	المجموع		
٤٨.٢%	٨٢	مهني	المجال الوظيفي	٢
٥١.٨%	٨٨	أكاديمي		
١٠٠%	١٧٠	المجموع		
١٠%	١٧	بكالوريوس او ما يعادلها	المؤهل العلمي	٣
١.٨%	٣	دبلوم عالي او ما يعادلها		
٥٠.٦%	٨٦	ماجستير او ما يعادلها		
٣٦.٥%	٦٢	دكتوراه او ما يعادلها		
١.٢%	٢	اخرى		
١٠٠%	١٧٠	المجموع		

٤.٣ - الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث: يعرض الجدول (٤) معطيات الوصف الإحصائي لمتغير البيانات الضخمة ومتغير التحديات التي تواجه البيانات الضخمة:

معامل الاختلاف	الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرات	ت
المحور الاول : استخدام البيانات الضخمة في مهنة المحاسبة					
0.30	74%	1.129	3.71	تساهم البيانات الضخمة في ترشيد القرارات داخل الوحدة الاقتصادية.	١
0.35	70%	1.222	3.49	تعمل البيانات الضخمة على تطوير الموازنات ورسم الخطط المستقبلية للوحدة الاقتصادية.	٢
0.31	71%	1.088	3.54	يساعد استخدام البيانات الضخمة على تحقيق إمتياز ملكية البيانات كأصل معلوماتي والتعامل معها وتضمينها في الإفصاح المحاسبي.	٣
0.33	70%	1.168	3.49	تساهم البيانات الضخمة في توفير المعلومات المالية التي	٤

				تساعد في التنبؤ بالفشل المالي للوحدة الاقتصادية.	
0.32	72%	1.158	3.60	تمثل البيانات الضخمة مصدر للمعلومات المستقبلية التي تؤثر على قرارات أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية	٥
0.34	69%	1.177	3.46	يساعد استخدام البيانات الضخمة في إجراء التنبؤات، وزيادة شفافية التقارير المالية.	٦
0.35	69%	1.201	3.43	يساعد دمج البيانات الضخمة في العمل المحاسبي على تحقيق التكامل بينها وبين نظم المعلومات المحاسبية .	٧
0.37	66%	1.209	3.29	تعد البيانات الضخمة مصدرا للبيانات المؤثرة في عملية اتخاذ القرار كما انها تعد بديل جيد في ظل التقدم الرقمي والمعلوماتي.	٨
0.32	70%	1.116	3.49	يساعد استخدام البيانات الضخمة على الانتقال من طرق الافصاح التقليدي الى الافصاح عن طريق الويب ومواقع التواصل الاجتماعي....الخ.	٩
0.32	69%	1.104	3.45	يساعد استخدام البيانات الضخمة في إدارة مخاطر الفرص الاستثمارية على المدى الطويل في الأسواق والمنتجات الجديدة.	١٠
0.27	70%	0.939	3.50	المجموع	
المحور الثاني: التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة عند استخدام البيانات الضخمة					
0.36	69%	1.230	3.50	ارتفاع تكاليف توظيف المهنيين ذوي الخبرة في مجال البيانات	١١

				الضخمة.	
0.36	71%	1.260	3.44	صعوبة في التعامل مع كمية البيانات الضخمة بالرغم من توفرها.	١٢
0.35	69%	1.202	3.54	التنوع في البيانات الضخمة غير المنسقة يؤدي إلى صعوبة استخدام هذه البيانات.	١٣
0.35	72%	1.253	3.47	البيانات الضخمة تتطلب مهارات وجهود استثنائية لتحليلها والاستفادة منها.	١٤
0.33	70%	1.142	3.58	سرعة تدفق البيانات الضخمة تؤثر على عملية اتخاذ القرارات.	١٥
0.33	69%	1.124	3.48	تواجه عملية استخدام البيانات الضخمة صعوبة الفهم والوضوح عند عرضها للمستخدمين.	١٦
0.34	68%	1.136	3.43	قلة توفر الأنظمة الآلية الخبيرة التي تناسب احتياجات الوحدة الاقتصادية، والتي تتمتع بقدرات عالية للتعامل مع البيانات الضخمة.	١٧
0.32	67%	1.132	3.38	انخفاض قيمة البيانات الضخمة بسرعة كلما توفرت بيانات جديدة.	١٨
0.31	72%	1.112	3.49	تؤثر البيانات الضخمة على كيفية تجميع وتسجيل البيانات ، وإدارة البيانات وإعداد التقارير المالية وتدقيقها.	١٩
0.34	71%	1.201	3.59	الاستثمارات غير الكافية في مجال تكنولوجيا المعلومات وعدم وضوح التكاليف والمنافع المرتبطة مع البيانات الضخمة.	٢٠

0.27	70%	0.939	3.56	المجموع
------	-----	-------	------	---------

ونلاحظ من الجدول (٦) ما يلي:

أ- بلغ الوسط الحسابي لمجموع فقرات فرص استخدام البيانات الضخمة بالنسبة لمهنة المحاسبة (3.50) وبانحراف معياري قدرة (0.939) وبأهمية نسبية قدرها (70%)، وفي ذات السياق بلغت قيمة معامل الاختلاف (0.27)، وبما ان الوسط الحسابي لمجموع الفقرات اكبر من الوسط الفرضي الذي تبلغ قيمته (3) فهذا يدل على اتفاق افراد عينة البحث على ان استخدام البيانات الضخمة يساهم في خلق فرص لمهنة المحاسبة في الوحدات الاقتصادية من خلال ترشيد القرارات داخل الوحدة الاقتصادية، وتوفير المعلومات المستقبلية التي تؤثر على قرارات أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية الى جانب التنبؤ بالفشل المالي للوحدة الاقتصادية، وان دمج البيانات الضخمة في العمل المحاسبي يساعد على تحقيق التكامل بينها وبين نظم المعلومات المحاسبية، والانتقال من طرق الافصاح التقليدي الى الافصاح الالكتروني عن طريق الويب ومواقع التواصل الاجتماعي.

وفي ذات السياق بلغ اعلى متوسط حسابي والذي كانت قيمته (3.71)، واقل متوسط حسابي بلغت قيمته (3.29)، اما الانحراف المعياري فقد كان اعلى قيمة (1.129)، واقل قيمة للانحراف المعياري بلغت (1.209)، كما ان الاهمية النسبية قد تراوحت قيمها بين (74% - 66%)، وتدل اعلى قيمة للوسط الحسابي على استجابة افراد عينة البحث مع تلك الفقرة، في حين تشير اقل قيمه للوسط الحسابي الى قلة استجابة افراد عينة البحث، وتشير الفقرة (8-1) الى ان البيانات الضخمة تعد مصدرا مهما ومؤثرا والبديل في ظل التقدم الرقمي الذي يشهده العالم.

ب- بلغ الوسط الحسابي لمجموع فقرات التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة عند استخدام البيانات الضخمة (3.56) وبانحراف معياري قدرة (0.939) واهمية نسبية (70%) وفي ذات السياق بلغت قيمة معامل الاختلاف لمجموع الفقرات (0.27) وبما

ان الوسط الحسابي لمجموع الفقرات اكبر من الوسط الفرضي الذي تبلغ قيمته (3) مما يدل على اتفاق افراد عينة البحث على وجود العديد من التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة عند استخدام البيانات الضخمة متمثلة بارتفاع تكاليف توظيف المهنيين ذوي الخبرة في مجال البيانات الضخمة، حجم وتنوع وسرعة تدفق البيانات الضخمة والذي يؤدي إلى صعوبة استخدام هذه البيانات، وقلة توفر الأنظمة الآلية الخبيرة التي تتناسب احتياجات الوحدة الاقتصادية، والتي تتمتع بقدرات عالية للتعامل مع البيانات الضخمة، والاستثمارات غير الكافية في مجال تكنولوجيا المعلومات وعدم وضوح التكاليف والمنافع المرتبطة مع البيانات الضخمة، اذ يمثل التحدي الالهم البيانات الضخمة توفر مهارات وجهود استثنائية لتحليلها والاستفادة منها بنسبة (٧٢%) الى جانب تؤثر البيانات الضخمة على كيفية تجميع وتسجيل البيانات ، وإدارة البيانات وإعداد التقارير المالية وتدقيقها والذي جاء بسنة (٧٢%) وجاء بالمرتبة الاولى .

ج- وفي ذات السياق بلغ اعلى وسط حسابي (3.58)، واقل وسط حسابي كانت قيمته (3.38)، اما الانحراف المعياري فبلغت اعلى قيمة (1.142)، واقل انحراف معياري بلغ (1.132)، في حين تراوحت قيم الالهمية النسبية بين (67% - 70%)، وتشير اعلى قيمة للوسط الحسابي على استجابة افراد عينة البحث مع تلك الفقرة، في حين تشير اقل قيمه للوسط الحسابي الى قلة استجابة افراد عينة البحث مع هذ الفقرة.

٥.٣- اختبار فرضيات البحث: افادت الفرضية الاولى (لا توجد تحديات تواجه مهنة المحاسبة في عصر البيانات الضخمة.) ومن خلال معلومات الجدول (٦) وجد ان مهنة المحاسبة تواجه تحديات العديد من التحديات، والجدول (٧) يوضح تلك التحديات حسب الالهمية النسبية :

ت	الفقرات	النسبة المئوية
	تؤثر البيانات الضخمة على كيفية تجميع وتسجيل البيانات ، وإدارة البيانات وإعداد التقارير المالية وتدقيقها.	٧٢%
١	البيانات الضخمة تتطلب مهارات وجهود استثنائية لتحليلها والاستفادة منها.	٧٢%
٢	الاستثمارات غير الكافية في مجال تكنولوجيا المعلومات وعدم وضوح التكاليف والمنافع المرتبطة مع البيانات الضخمة.	٧١%
٣	صعوبة في التعامل مع كمية البيانات الضخمة بالرغم من توفرها.	٧١%
٥	سرعة تدفق البيانات الضخمة تؤثر على عملية اتخاذ القرارات.	٧٠%
٥	التنوع في البيانات الضخمة غير المنسقة يؤدي إلى صعوبة استخدام هذه البيانات.	٦٩%
٦	ارتفاع تكاليف توظيف المهنيين ذوي الخبرة في مجال البيانات الضخمة.	٦٩%
٧	تواجه عملية استخدام البيانات الضخمة صعوبة الفهم والوضوح عند عرضها للمستخدمين.	٦٩%
٨	قلة توفر الأنظمة الآلية الخبيرة التي تناسب احتياجات الوحدة الاقتصادية، والتي تتمتع بقدرات عالية للتعامل مع البيانات الضخمة.	٦٨%
٨	انخفاض قيمة البيانات الضخمة بسرعة كلما توفرت بيانات جديدة.	٦٧%

وعليه رفض فرضية البحث الاولى وقبول الفرضية الثانية (توجد تحديات تواجه مهنة المحاسبة في عصر البيانات الضخمة).

٤- المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات

١- وجود التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة عند استخدام البيانات الضخمة ومن اهمها ارتفاع تكاليف توظيف المهنيين من ذوي الخبرة في مجال البيانات الضخمة وقلة المختصين في هذا المجال افتقار البنية التحتية في الوحدات الاقتصادية للمعدات اللازمة لنقل وتخزين ومعالجة البيانات الضخمة والاستثمارات غير الكافية في مجال تكنولوجيا المعلومات وقلة توفر الأنظمة الآلية الخبيرة التي تناسب احتياجات الوحدة الاقتصادية، والتي تتمتع بقدرات عالية للتعامل مع البيانات الضخمة.

٢- إنّ التحدي الرئيسي أمام مهنة المحاسبة يتمثل في إدخال وتطبيق معارف مختلفة في ظل التقدم التكنولوجي وتطور البرمجيات التي تعتمد على المعلومات وبالتالي فإن مهنة المحاسبة مطالبة للتعامل مع البيانات الضخمة والمنظمة وغير المنظمة واستخلاص المعلومات المحاسبية التي يمكن الإفصاح عنها لمختلف الأطراف أو المعلومات المالية لأغراض الاستخدام الداخلي فقط وسط هذا الكم الهائل من البيانات.

٣- اتفاق افراد عينة البحث بصورة ايجابية على ان استخدام البيانات الضخمة يتيح فرص بالنسبة لمهنة المحاسبة إذ بلغت فقرة مساهمة البيانات الضخمة في ترشيد القرارات داخل الوحدة الاقتصادية اعلى قيمة للوسط الحسابي والبالغة قيمته (٣.٧١) وأهمية نسبية بلغت (٧٤%) في حين بلغ اقل متوسط حسابي (٣.٢٩) وأهمية نسبية (٦٦%) لفقرة ان البيانات الضخمة تعد مصدرا للبيانات المؤثرة في عملية اتخاذ القرار كما انها تعد بديلا جيدا في ظل التقدم الرقمي والمعلوماتي, مما يدل على وجود علاقة ارتباط وتأثير ايجابية.

٤- اتفاق افراد عينة البحث بصورة ايجابية على وجود التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة عند استخدام البيانات الضخمة إذ حققت فقرة سرعة تدفق البيانات الضخمة تؤثر على عملية اتخاذ القرارات اعلى متوسط حسابي والبالغة قيمته (٣.٥٨) وأهمية نسبية (٧٠%) في حين بلغ اقل متوسط حسابي (٣.٣٨) وأهمية نسبية (٦٧%), واحتل المرتبة الاولى بالتحديات توفر مهارات وجهود استثنائية لتحليلها والاستفادة منها وجاء بنسبة (٧٢%) والذي يمثل التحدي الذي يقف عائقا امام استخدام البيانات الضخمة بالنسبة لمهنة المحاسبة .

٢.٤ - ثانيا : التوصيات

١- العمل على دمج مصادر البيانات المختلفة في أنظمة المعلومات المحاسبية. فمثلا، يتم ربط البيانات النصية والمرئية والبيانات الصوتية بشكل تدريجي مع البيانات

التقليدية، وهنا يحتاج المحاسبون إلى تحسين مهاراتهم التحليلية للبيانات ليتمكنوا من التعامل مع كميات كبيرة من البيانات.

٢- يتطلب من الوحدات الاقتصادية والمحاسبين إجراء محاولات جادة لفهم طبيعة وخصائص البيانات الضخمة إذ أن تجميع البيانات ومعالجتها عبر خوارزميات استخراج البيانات يمكن من خلاله الحصول على معلومات ذات قيمة يمكن الإفصاح عنها من قبل الوحدة الاقتصادية.

٣- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث في مجال البيانات الضخمة وعلاقتها في تحسين مستوى التقارير المالية وكذلك علاقتها بالتدقيق والمراجعة الداخلية والمحاسبة الإدارية ورسم استراتيجيات الوحدات الاقتصادية.

٤- إقامة العديد من الندوات والمؤتمرات التخصصية في المراكز المهنية والجامعات لمناقشة موضوع البيانات الضخمة وإمكانية الاستفادة منها في تطوير مهنة المحاسبة وهذا بدوره ينعكس إيجابياً على أداء الوحدات الاقتصادية وكذلك تقديم رؤى جديدة لمعالجة التحديات وتذليل الصعوبات المتعلقة باستخدام البيانات الضخمة.

المصادر العربية والأجنبية

أولاً : المصادر العربية

١- الأكليبي، علي بن ذيب، (٢٠١٧)، "تحويل البيانات الضخمة إلى قيمة مضافة"، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، العدد الثاني، المجلد الثالث والعشرون، السعودية.

٢- الباز، عدنان مصطفى، (٢٠١٧)، "البيانات الضخمة ومجالات تطبيقها"، بحث مقدم إلى كلية الحاسبات وتقنية المعلومات، منتدى أسبار الدولي، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية.

٣- السالمي، جمال بن مطر، (٢٠١٨)، "البيانات الضخمة ودورها في دعم اتخاذ القرار والتخطيط الاستراتيجي دراسة وصفية"، المؤتمر السنوي الرابع والعشرين لجمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي، سلطنة عمان.

٤- عبد الرحمن، محمد سليمان رشوان، (٢٠١٨)، "دور تحليل البيانات الضخمة في ترشيد اتخاذ القرارات المالية والإدارية في الجامعات الفلسطينية دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الحادي عشر، العدد الأول.

٥- عثمان، محمد أحمد عبدالعزيز، (٢٠١٨)، "انعكاس التكامل بين تحليل البيانات الضخمة ونظم تخطيط الموارد على تطور دور المحاسبين الإداريين وتحسين وظائف المحاسبة الإدارية"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

٦- فرجات، غالب، (٢٠١٣)، "استخدام البيانات والمعلومات في تحسين الأداء الإداري والتربوي"، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

٧- يوسف، جمال على محمد، (٢٠١٨)، "مدخل مقترح لتقييم أهمية تطوير المحاسبة في ظل بيئة البيانات الضخمة"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني.

٨- يونس، نجاة محمد مرعي، (٢٠١٩)، "أثر تحليل البيانات الضخمة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية الاعمال، جامعة جدة، العدد الثاني.

ثانيا : المصادر الاجنبية

- 1- Al Htaybat, A. , (2017), "Big Data and corporate reporting, impacts and paradoxes", Accounting, Auditing , Accountability Journal, Vol. (30), No.(4).
- 2- Bhimani, A. & Willcocks, L. (2014) "Digitization, 'Big Data' and the transformation of accounting information", Accounting and Business Research, vol. 44, no. 4: 469-490
- 3- Davenport, Th., (2014)," Big Data at Work Dispelling the Myths, Uncovering the Opportunities Hardcover"4th edition, Harvard Business Review Press.
- 4- Gamage,Pandula ,(2016), Big Data: are accounting educators ready?, Accounting and Management Information Systems, Vol. 15, No. 3, pp. 588-604.

- 5- Hilbert, M., (2015), "Big Data for Development, Review of Promises and Challenges. Development Policy Review", University of California, Davis.
- 6- Hoy, M., (2014). "Big data An Introduction for Librarians Medical Reference Services Quarterly", sixteenth edition.
- 7- International Organization for Standardization,(2017), (ISO/IEC), "Big Data."
- 7- Jack, H.,(2013), "Why accountants should own Big Data", Feature, From CGMA Magazine, Vol. (22), No.(3).
- 8- Lawson, R. L. & Blocher,E.J. & Brewer,P.C. & Cokins,G., Sorensen,S.E. & Stout,D.E. & Sundem,J.L. & Wolcott,S.K., & Wouters,M.J.F., (2014), "Focusing accounting curricula on students long-run careers, Recommendations for an integrated competency-based framework for accounting education", Accounting Education, Volume (29), Issue (2).
- 9- Mangika, J., Chui, M., Brown, B., Bughin, J., Dobbs, B., (2011), "Big data: The next frontier for innovation competition and productivity", Mxcinsey Global Institute.
- 10-Michela, A. & Cristiano, B. & Suresh C., (2017), "Accounting, accountability, social media and big data, revolution or hype", Accounting, Auditing & Accountability Journal, Vol. (30), Issue (4).
- 11- Mohaisen, Hussein Ali & Al-Abedi, Thamer Kadhim& Ali, Khalid sabah, (2020), Big Data and Its Accounting Effects between Challenges and Opportunities: A literature review, adiminstrion and economic journal- university mustansiriyah, issue (124), pp.260-268.
- 12- Priyankara, D., (2015), "Processing unstructured data".7th edition New York
- 13- Rolf, S. & Sebastian, S. & Stephanie, S. & Roland, F.,(2017)," Combining Unstructured Fully Structured and Semi-Structured Information", Conference, 4th Semantic Wiki Workshop at the 6th European Semantic Web Conference, Hersonissos, Greece, June 1st.

14- Soomro , T., Thabet , N., (2015) , " Big Data Challenges " , Journal of Computer Engineering & Information Technology , Vol. (4) , No. (3).

15- Sun , Z. & Sun , L. & Strang , K. (2018) , " Big Data Analytics Services for Enhancing Business Intelligence " , Journal of Computer Information Systems , Vol. (58) , No. (2).

16-bTeague, E & Legeros, J. (2014). "Big Data's role in Information-centric Organization. Information Outlook"Journal of Computer Engineering & Information Technology , Vol. (18) , No. (3).

17-bZicari , R., (2012), "Big Data: Challenges and Opportunities " prentice Hall, financial times, Second Edition, London.

ثالثا: الموقع الالكتروني

1- <https://aitnews.com>

2- <https://e3arabi.com>

دور تطبيق هيكلية نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في الحد من المخاطر

المصرفية الإلكترونية

The Role of Applying the Structure of the Internal Control System According to the COSO Framework in Reducing Electronic Banking Risks

م.م. محمد حيدر محمد شنشول

جامعة بغداد

كلية الادارة والاقتصاد

م.ثابت حسان ثابت

جامعة نينوى

كلية هندسة الألكترونيات

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث الى تحديد الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO والتعريف بالخدمات المصرفية الإلكترونية وأنواعها ومخاطرها بالإضافة الى تقييم دور التطبيق الكفوء لنظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO للحد من مخاطر الخدمات المصرفية الإلكترونية وتعزيز دور نظام الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي، حيث تنبع أهمية البحث من الدور المحوري والأساسي الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في الحد من مخاطر الخدمات المصرفية الإلكترونية والتي يمكن أن تساهم في تعزيز ثقة الجمهور بتلك الخدمات وبالتالي زيادة الحصة السوقية للمصرف وزيادة ربحيته ونجاحه على المدى الطويل، ويستند البحث على فرضيتين أساسيتين مفادهما أن التطبيق الكفوء لنظام الرقابة الداخلية وفق إطار



COSO من شأنه أن يحد من مخاطر الخدمات المصرفية الإلكترونية ويعزز من نظام الرقابة الداخلية، وتوصل الباحثان الى العديد من الإستنتاجات كان أهمها أنه على الرغم من تطبيق نظم الرقابة الداخلية لمعايير وإستراتيجيات إطار COSO وبصورة مقبولة إلا أن هذا التطبيق لا يتم تحت مسمى الإطار بذاته وإنما وفق تسميات محلية وطبقاً لتعليمات إقليمية، واوصى الباحثان بضرورة تطوير مصرف الرافدين لنظام الرقابة الداخلية لديه ووفق إطار COSO من أجل الحد من المخاطر التي تواجهه أو يمكن أن تواجه الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها، بالإضافة الى ضرورة نشر ثقافة إطار COSO ضمن الموظفين في الرقابة الداخلية لمصرف الرافدين من أجل تعزيز مكانة نظام الرقابة الداخلية في المصرف.

الكلمات المفتاحية: نظام الرقابة الداخلية، إطار COSO، المخاطر المصرفية

الإلكترونية، المصارف العراقية

المقدمة:

إن التطور المتسارع في تقنية المعلومات أدى الى تطور كبير في التطبيقات ذات الصلة بها وبالتالي ظهور مخاطر متعلقة بها، وأحد أهم القطاعات التي تأثرت بالتطور الكبير لتقنية المعلومات هو القطاع المصرفي ونظراً لأهمية هذا القطاع وتماسه الكبير مع المجتمع والبيئة المحيطة به فإن تأثره إنعكس بصورة إيجابية على تطور خدماته المصرفية وتعزيز مستوى جودتها وإرتفاع مستوى رضا الزبائن عنها (Raewf et al., 2021: 51)، ولكن هذا التأثير إنعكس بصورة سلبية أيضاً من خلال تعرض هذا القطاع لعدد كبير من المخاطر التقليدية والمستحدثة (Abdulrahman et al., 2021: 19)، ولذلك كان لابد من تطوير خطوط دفاع رقابية من أجل الحد من المخاطر المحاسبية والمالية التي من الممكن أن تتعرض لها المصارف خلال تقديمها لخدماتها إلكترونياً، وأحد أهم خطوط الدفاع التي تستخدمها الوحدة الإقتصادية هي نظام الرقابة الداخلية ومكوناته والياتة والذي إزدادت أهميته

وفاعليته بعد أن تم تطويره من خلال لجنة دعم المنظمات Treadway والتي أصدرت إطار متخصص بنظام الرقابة الداخلية أطلق عليه نظام COSO.

١- المبحث الاول/ منهجية البحث:

١.١ - مشكلة البحث:

نظراً للتطور التقني الذي حصل في القطاع المصرفي وتعدد بيئة الأعمال وتسارعها, كان لابد تعزيز نظام الرقابة الداخلية من أجل الوصول الى مستوى إدارة مخاطر مقبول وتحسين موثوقية المعلومات لصنع القرارات, لذلك تكمن مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن تساؤل رئيسي مفاده "ما هو الدور الذي يلعبه التطبيق الكفوء لهيكلية نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO للحد من المخاطر المصرفية الإلكترونية؟"

٢.١ - أهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق الآتي:

- تحديد الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO.
- تعريف الخدمات المصرفية الإلكترونية وأنواعها ومخاطرها.
- تقييم دور التطبيق الكفوء لنظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO للحد في الحد من مخاطر الخدمات المصرفية الإلكترونية وتعزيز دور نظام الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي.

٣.١ - أهمية البحث:

إن أهمية البحث تنبع من الدور المحور والأساسي الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في الحد من مخاطر الخدمات المصرفية الإلكترونية والتي يمكن أن تساهم في تعزيز ثقة الجمهور بتلك الخدمات وبالتالي زيادة الحصة السوقية للمصرف وزيادة ربحيته ونجاحه على المدى الطويل.

٤.١ - فرضيات البحث:

يستند البحث الحالي على فرضيتين أساسيتين هما:

- التطبيق الكفوء لنظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO من شأنه أن يحد من مخاطر الخدمات المصرفية الإلكترونية
- تطبيق هيكلية إطار COSO في نظام الرقابة الداخلية للمصارف العراقية من شأنه أن يعزز من نظام الرقابة الداخلية.

٥.١ - منهجية البحث:

إتبع الباحثان في البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي من أجل إثبات فرضيتي البحث والإجابة عن تساؤلات البحث بدقة، إذ يأتي استخدام هذا المنهج في محاولة لتوضيح العلاقة بين التطبيق الكفوء لنظام الرقابة الداخلية وفقاً لنظام COSO والحد من مخاطر الخدمات المصرفية الإلكترونية.

٦.١ - الأدبيات ذات الصلة لمتغيرات البحث:

١.٦.١ - المدخل المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO:

٢.٦.١ - مفهوم نظام الرقابة الداخلية:

يعد نظام الرقابة الداخلية واحد من أهم الاجزاء في عمل أي وحدة اقتصادية ويغطي كل أجزائها ويتكون عدة أنظمة فرعية تتمثل بالنظام المحاسبي والإداري، إذ يعد نظام متكامل وشامل ومتنوع، حيث يناقش مجيد (2019) بأن الحاجة الى نظام للرقابة الداخلية ظهرت بعد تعقد المعاملات المالية والادارية والذي كان نتيجة لكبر حجم الوحدات الاقتصادية وتنوع أعمالها فضلاً عن اندماج الوحدات الأمر الذي حتم الإهتمام بنظام خاص من أجل رقابة داخلية لتلك المعاملات (مجيد، ٢٠١٩: ١١٠).

ولقد تعدد آراء الباحثين حول مفهوم نظام الرقابة الداخلية، إذ عرفه ديوان الرقابة المالية (٢٠٠٠) بأنه "أنواع السياسات والاجراءات التي تتخذ من قبل الادارة بما يضمن تحقيق أهداف الوحدة وتتضمن التنفيذ المنتظم والعملي لعمليات الوحدة من خلال الالتزام بالسياسات الادارية فضلاً عن المحافظة على الموجودات واكتشاف الاخطاء ودقة القيد واكتمال السجلات وتهيئة البيانات المالية المطلوبة والمعول عليها في الوقت المناسب" (دليل ديوان الرقابة المالية رقم ٤، ٢٠٠٠: ٢)، كما عرفه المعهد

الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنه "التدابير المعتمدة والخطط والأساليب التي تقوم الوحدة بها لضمان حماية موجوداتها والتأكد من دقة وموثوقية بياناتها المحاسبية بما يعزز الكفاءة التشغيلية لعملياتها ويشجع العاملين على اتباع تلك التدابير والخطط والأساليب" (Wilford, 2012: 5), أما الصبان (٢٠٠٢) فلقد عرف نظام الرقابة الداخلية بكونه "تجزئة العمل وتقسيمه إلى مراحل بين موظفي الوحدة الاقتصادية بحيث لا يقوم موظف واحد بكامل العملية من أولها الى آخرها بل يختص بمرحلة معينة منها" (الصبان, ٢٠٠٢: ١٩٦), كما عرفها سلامة (٢٠١٠) بأنها "النظام الأمني المتكامل الذي يساهم في السيطرة على الوحدة الاقتصادية ورقابة التعاملات الإدارية والمحاسبية فيها بهدف ضمان تطبيق التعليمات لصالح تحسين الأداء" (سلامة, ٢٠١٠: ٧١), أما جرمان (٢٠١٨) فترى بأن نظام الرقابة الداخلية هو "خطة يعتمد عليها المدقق من أجل حماية ممتلكات الوحدة الاقتصادية وتحقيق أهدافها المرسومة وذلك من خلال اكتشاف الأخطاء والانحرافات ومحاولة علاجها" (جرمان, ٢٠١٨: ٣).

ويرى الباحثان بأن نظام الرقابة الداخلية هو عملية متكاملة لضمان تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية بفعالية وكفاءة وإصدار تقارير مالية موثوق بها والامتثال للقوانين واللوائح والسياسات والسيطرة على المخاطر المحتملة التي من الممكن أن تواجه الوحدة الاقتصادية بهدف حماية أصوله وضبط وتدقيق البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة.

من خلال آراء الباحثين أعلاه يتضح بأن نظام الرقابة الداخلية قادر على تحقيق الآتي:

- التأثير على كل جانب من جوانب الوحدة الاقتصادية من أفرادها وعملياتها وبنيتها التحتية.
- يعد عنصر أساسي وليس ميزة مضافة للوحدة الاقتصادية

- الإعتماد على الأفراد العاملين عليه ويعتمد نجاحه أو فشله على كفاءة وفاعلية الأفراد.

- توفير ضمان للمستفيدين بتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.
- يتكون من مجموعة من الإجراءات والسياسات المتداخلة والمتكاملة مع بعضها البعض.

٣.٦.١- أهمية نظام الرقابة الداخلية:

إن لنظام الرقابة الداخلية أهمية كبيرة في الوحدات الاقتصادية يمكن أن تتمثل بالآتي
(Thabit and Solaimanzadah, 2018: 291):

- العمل على منع فقدان السجلات والمستندات والموجودات
- تفسير الكيفية التي تقوم الوحدة الاقتصادية فيها بأعمالها
- تقليل أو منع المخاطر المحيطة بالوحدة الاقتصادية والمتعلقة بعملياتها
- تحسين كفاءة وفاعلية مديري الوحدات الاقتصادية من خلال حماية أصولها

٤.٦.١- مكونات نظام الرقابة الداخلية:

يتكون نظام الرقابة الداخلية من خمسة عناصر رئيسية تتمثل فيما يلي (الوردات, ٢٠١٤: ٣٦٦), (عياشي, ٢٠١٦: ٤٥), (العايب, ٢٠١٦: ٢٦):

- بيئة الرقابة: تعتبر البيئة الرقابية أساس للمكونات الأخرى أو الأرضية التي تقوم عليها وتعمل فيها لتحقيق نظام رقابي فعال, ويقصد ببيئة الرقابة الموقف العام لمجلس الإدارة والمدرء وإدراكهم وأفعالهم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية وأهميته في الوحدة الاقتصادية.

- تقييم المخاطر: يهتم هذا المكون بتحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية والتعرف على احتمال حدوثها, ومحاولة تخفيض حدة تأثيرها إلى مستويات مقبولة.

- أنشطة الرقابة: وهي السياسات والإجراءات التي تساعد في ضمان تنفيذ إجراءات الإدارة, وتحقيق الأهداف الخاصة بالوحدة الاقتصادية.

- المعلومات والاتصالات: يجب تسجيل المعلومات وإيصالها إلى الإدارة وإلى آخرين يحتاجونها داخل الوحدة الاقتصادية وذلك بشكل وإطار زمني يساعدهم على القيام بالرقابة الداخلية والمسؤوليات الأخرى.

- المراقبة: من الضروري بمرور الوقت مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية لتقييم جودة أدائها، إذ يهتم هذا المكون بالمتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف مكونات نظام الرقابة الداخلية ويمكن إجراء هذه المراقبة من خلال أنشطة روتينية وعمليات تقييم منفصلة ويعتمد تكرار ونطاق التقييم الدوري على نتائج المتابعة المستمرة والمخاطر ذات الصلة بنظام الرقابة الداخلية.

٥.٦.١- مفهوم إطار COSO:

تشكلت لجنة دعم المنظمات Treadway في عام ١٩٨٢ من أجل إعداد تقارير عن الإحتيال، حيث تم تشكيلها بمساندة من عدة منظمات دولية مهنية (معهد المدققين الداخليين IIA ومعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA وجمعية المحاسبين الأمريكي AAA ومعهد المحاسبين الإداريين IMA ومعهد المحللين الماليين FEI)، وفي عام ١٩٩٢ قدمت اللجنة مبادرة تحت مسمى إطار COSO من أجل توفير إطار عمل متكامل للرقابة الداخلية لتوفير توجيهات رقابية للإدارة وتعزيز الرقابة الداخلية وردع الإحتيال (Thabit et al., 2019: 384).

حظي إطار COSO باهتمام دولي بالغ لكونه يعزز من إجراءات نظام الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية ويقدم هيكلية منظمة للنظام في ظل التطورات السياسية والتقنية المتسارعة، ولذلك فلقد أصدرت لجنة دعم المنظمات Treadway العديد من الإصدارات بدءاً من عام ١٩٩٢ والذي أصدرت فيه النسخة الأولى للإطار من أجل تقييم نظم الرقابة الداخلية بحيث تكون ملائمة لإنجاز أهداف الوحدة الاقتصادية التشغيلية وأهداف الإبلاغ المالي بالإضافة إلى أهداف الإلتزام (COSO, 17: 1992)، وفي عام ٢٠٠٤ قدمت اللجنة إطاراً محدثاً من أجل تقديم رؤية أفضل لسياسات إدارة المخاطر وتوسيع مفهوم تقييم المخاطر في الوحدة الاقتصادية من

خلال رصد مجمل الأخطار المحتملة في خضم نشاط الوحدة الاقتصادية ومن ثم تقييم خطورتها وتحديد نوع المعالجة التي تناسبها (COSO, 2004: 21)، وظهر الإصدار الثالث لإطار COSO في عام ٢٠١٣ من أجل ترسيخ دور الرقابة الداخلية بوصفها عملية ينفذها مجلس الإدارة والمدراء والموظفين من أجل توفير ضمانات معقولة حول تحقيق الأهداف التشغيلية والإبلاغ المالي والإلتزام بالتشريعات والقوانين ذات الصلة (COSO, 2013: 19)، وفي عام ٢٠١٨ ومن خلال التعاون مابين لجنة دعم المنظمات Treadway ومجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة WBCSD تم تطوير توصيات لإطار COSO من أجل تقديم المساعدة للوحدات الاقتصادية على فهم جوهر المخاطر المستحدثة التي تواجه الوحدة الاقتصادية (المخاطر ذات الصلة بالبيئة والمجتمع والحوكمة) والكشف عنها بفاعلية ومعالجتها بكفاءة (COSO, 2018: 35).

٦.٦.١ - مفهوم ومكونات نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO:

إن التطور الذي حصل في إطار COSO يمكن أن ينعكس بصورة إيجابية على تطور إجراءات وسياسات نظام الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية، حيث تطور مفهوم نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO كما تطورت مكونات نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO (Thabit et al., 2017: 46).

فلقد قدم إطار COSO تعريفاً لنظام الرقابة الداخلية مفاده "عملية متأثرة بمجلس الإدارة وبجميع المشاركين في إدارة الوحدة الاقتصادية بحيث يتم تصميمها من أجل الحصول على تأكيد مناسب بأن أهداف الوحدة الاقتصادية المتمثلة بكفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية ومصادقية الإبلاغ المالي والإلتزام بالسياسات والتشريعات ذات الصلة قد تم تحقيقها بكفاءة" (PwC, 2017: 72).

كما ساهمت إصدارات إطار COSO بتطوير مكونات الرقابة الداخلية ليصبح إطار COSO أكثر شمولية في نسخة ٢٠٠٤ وتكون من ثمانية مكونات مترابطة لنظام الرقابة الداخلية (البيئة الداخلية ووضع الأهداف وتعريف الأحداث وتقييم المخاطر

ومعالجة المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصال والمراقبة)، بالإضافة الى التوسع في عناصر تلك المكونات (الغرابوي والحجامي، ٢٠٢١: ٥٢٢).

٧.٦.١ - متطلبات تقرير نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO:

يتطلب إطار COSO في نسخته الأخيرة من مجلس الإدارة أن تعد تقرير لنظام الرقابة الداخلية يتضمن ما يلي (سمرة وآخرون، ٢٠١٩: ٤٤):

- حدود نظام الرقابة الداخلية
- إستجابة للقصور في نظام الرقابة الداخلية مع ضرورة وجود ضبط للنظام
- تحديد الأسس التي يتم استنادا لها تقييم نظام الرقابة الداخلية
- تحديد ووصف نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية ورأي الإدارة به
- الفترة التي يتم التقرير عنها بشأن نظام الرقابة الداخلية
- أسماء الأعضاء معدي التقرير

٧.١ - الخدمات المصرفية الالكترونية وأشكالها ومخاطرها

١.٧.١ - مفهوم الخدمات المصرفية الالكترونية

تمثل الخدمات المصرفية الإلكترونية تقديم الخدمات التقليدية أو التي يتم ابتكارها بواسطة شبكات الاتصال الالكترونية، والمصارف الالكترونية تختلف في طريقة الإنشاء والتكوين عن المصارف التقليدية فضلاً عن طريقة أساليب تقديم الخدمة المصرفية للزبائن وبالرغم من ذلك فإنه لا يؤثر على طبيعة الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن وعندما تتم المقارنة بين المصارف الالكترونية والمصارف التقليدية نجد أن المصارف الالكترونية لها القابلية في تقديم عدة أنواع من الخدمات المصرفية للزبائن دون أن تؤثر طبيعتها الالكترونية في ذلك وعلى العكس من ذلك تعمل الطبيعة الالكترونية للمصارف على زيادة كفاءة الخدمات المصرفية المقدمة مقارنة بالمصارف التقليدية من خلال السهولة التي توفرها في التعامل والانجاز السريع للخدمات، الأمر الذي يتيح فرصة جيدة للتسوق وبتكاليف منخفضة، فضلاً عن السهولة بالحصول على الخدمات المصرفية (صالح وعزيز، ٢٠١٨: ٣٠٧).

كما تهدف الخدمات المصرفية الإلكترونية إلى تحقيق الأهداف التالية (حجازي, ٢٠٠٨: ٦١١):

- توافر المعلومات عن الخدمات التي تقدمها المصارف
 - يتلقى الزبائن خدمات مثل تحديد معاملاتهم وأرصدة حساباتهم وتحديث بياناتهم والتقدم بطلب للحصول على قروض
 - تسهل للزبون الحصول على خدمات مصرفية مثل الحوالات
 - وهذا يتطلب من المصارف أن يكون لديها سياسات وإجراءات لتقييم المخاطر والرقابة والمتابعة لذلك فإن عمل المصارف الإلكترونية يتطلب المقومات الأساسية لبنائه ونجاحه والتي يمكن تلخيصها فيما يلي (Thabit and Jasim, 2017: 85):
 - البنية التحتية الفنية الكفؤة
 - كفاءة الأداء بما يتماشى مع العصر التقني
 - التطوير والاستمرارية والتفاعل مع التنمية
 - التفاعل مع المتغيرات والأدوات والاستراتيجيات الفنية والإدارية والمالية
- ٢٠٧.١- أنواع الخدمات المصرفية الإلكترونية:

لقد فتح التطور الهائل لتقنية المعلومات مساحة واسعة للابتكار في مختلف المجالات, بما في ذلك الخدمات المصرفية, والجمع بين الخدمات المصرفية والتقنية يكون على النحو التالي (علي, ٢٠١٩: ٤٤), (Alam et al., 2017: 338), (Pavković, 2018: 124), (Nazaritehrani and Mashali, 2020: 7):

- الخدمات المصرفية عبر الإنترنت: يوفر النظام للزبائن مجموعة متنوعة من الخدمات بما في ذلك الاستعلام عبر الإنترنت عن حساباتهم ويمكن للزبائن أيضاً الوصول إلى النظام الإلكتروني للمصرف من خلال كلمات المرور الخاصة بهم للحصول على الخدمات المطلوبة.
- الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول: وهي آلية تتيح للزبائن إجراء العديد من المعاملات المالية من خلال الهواتف المحمولة التي تعتمد على بروتوكول

التطبيق اللاسلكي WAP حيث يتطلب الجهاز المحمول متصفح WAP يتم إنشاؤه للسماح بالوصول إلى المعلومات، وتسمح هذه الخدمة بالاستعلام عن الحساب والتحويلات ودفع الفواتير وطلب دفتر شيكات.

- خدمات الصراف الآلي ATM: هو منفذ مصرفي إلكتروني يسمح للزبائن عادة بسحب النقود أو الودائع والتحقق من أرصدة الحسابات من خلال بطاقة بلاستيكية مع تشفير معرف يتم إدخاله في جهاز الصراف الآلي.

- الهاتف المصرفي: من خلاله يتم إنجاز بعض الخدمات المصرفية للزبائن كالتردد بطلب الحصول على معلومات تخص حساب الزبون أو القيام بعملية تحويل الأموال عبر الهاتف، وتتميز هذه الخدمة بأنها لا تحتاج إلى أماكن مادية للوصول إليها إذ بالإمكان الوصول إليها طوال اليوم.

٣.٧.١- أشكال المصارف الإلكترونية:

تواجه المصارف الإلكترونية العديد من المخاطر بما في ذلك تلك التي تواجهها المصارف التقليدية وتزايد تلك المخاطر بسبب ارتباطها بشبكات المعلومات الدولية وما يرتبط بها من مخاطر أمن المعلومات وغيرها من المخاطر التي يمكن للزبائن التعامل معها بحرية دون قيود من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت (Thabit et al., 40: 2016), إذ تتمثل أشكال المصارف الإلكترونية بالاتي (الجبوري وكاظم, ٢٠١٨: ٦٧), (هاشم, ٢٠١١: ٣١٣):

- الموقع الإعلامي: وهو أدنى مستوى من الأنشطة المصرفية الإلكترونية، إذ يقدم المصرف من خلاله كافة المعلومات الأساسية عن الخدمات المصرفية.

- الموقع التفاعلي أو التواصل: توجد وسيلة اتصال بين المصرف والزبون إذ يمكنه من خلاله تعبئة الطلبات أو النماذج أو إرسال أو استقبال رسائل البريد الإلكتروني من وإلى المصرف.

- موقع التبادل: يتم الاتصال بين الزبون والمصرف من خلال الموقع ويمكن للزبون إكمال جميع معاملاته المصرفية من خلال بيئة إلكترونية بالكامل دون وجود فروع

مادية ويمكن للزبون الاتصال بالمصرف من خلال جهاز صراف آلي والهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر الشخصية، كما يمكنه إجراء جميع المعاملات المصرفية مثل إجراء التحويلات النقدية والسحوبات والمدفوعات الإلكترونية وكذلك التحقق من الأرصدة.

١.٧.٤ - مخاطر الخدمات المصرفية الإلكترونية:

تعرف مخاطر المصرف بأنها احتمال تعرض المصرف لخسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو أن العائد المتوقع على استثمار معين سيتقلب بشكل سلبي، مما يؤثر على قدرة المصرف على تحقيق أهدافه المقصودة، وكذلك تنفيذ استراتيجيته بنجاح، كما أن المخاطر هي حدوث أنحراف في الأنشطة مما يؤدي إلى الانحراف عن النتائج المتوقعة، لذلك فإن المخاطر هي عدم اليقين في التدفقات النقدية المستقبلية (الحوالي، ٢٠١٥: ٢٨)، إن ما توفره المصارف الإلكترونية من خدمات تحقق مزايا عدة ولكنها في الوقت نفسه تكون محاطة بمخاطر عدة لا يمكن مواجهتها إلا من خلال وضع أطر قانونية وتقنية للحد منها وتتمثل تلك المخاطر بالآتي (خلاوي، ٢٠١٣: ٢٥٣)، (حلبوص، ٢٠١٤: ١٢٦)، (الحاج، ٢٠١٤: ٣٥):

- المخاطر التنظيمية: نظراً لأن الإنترنت يسمح بتقديم الخدمات من أي مكان في العالم فهناك خطر يتمثل في أن المصارف ستحاول التهرب من التنظيم، ويمكن التحايل على هذه المخاطر من خلال مطالبة جميع المصارف الإلكترونية بالحصول على ترخيص وهو نهج مناسب بشكل خاص عندما يكون الإشراف ضعيفاً ولا تتعاون المصارف الافتراضية المرخصة بشكل كاف مع المنظمين المحليين.

- المخاطر القانونية: تنطوي المعاملات المصرفية الإلكترونية على درجة كبيرة من المخاطر القانونية بالنسبة للمصارف، ويمكن للمصارف توسيع النطاق الجغرافي لخدماتها بشكل أسرع من خلال المعاملات الإلكترونية مقارنة بالمصارف التقليدية، ومع ذلك في بعض الحالات قد لا يفهم المصرف تماماً قوانين وأنظمة الدولة قبل البدء في تقديم الخدمات.

- مخاطر التشغيل: الاعتماد على التقني في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية يشكل تهديداً لأمن ووجود النظام المصرفي حيث إن أي خطر من تعطيل شبكة المعلومات يمكن أن يؤثر على التشغيل العام للمصرف وخرق ضمان سرية المعلومات المتعلقة بالزبائن وفي مثل هذه الحالات يتجنب فيها الزبائن المعاملات المصرفية عادةً، فضلاً عن ذلك فإن مخاطر التشغيل تتعلق أيضاً بالمتطفلين على برامج المعلومات المعروفين باسم المتسللين والذين يحاولون تعطيل شبكات المعلومات من خلال الثغرات الموجودة في البرامج.

- مخاطر السمعة: كل خرق في أي دولة أو أي تعطيل لخدماتها المصرفية قد يؤثر على سمعتها وكلما زاد اعتماد المصارف على قنوات تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية زادت مخاطر السمعة المحتملة، وقد تواجه المصارف التي تقدم خدمات إلكترونية مشكلات فنية تجعلها تفقد الثقة في النافذة التي تقدم من خلالها الخدمات المصرفية ولكن بالنسبة للزبائن قد تنشأ مخاطر السمعة من سوء استخدام احتياطات أمن الزبائن، وبصفة عامة يتم معالجة هذه المشكلة من خلال الدور الإعلامي للمصرف فيما يتعلق بالخدمات الإلكترونية.

- مخاطر غسيل الأموال من العمليات الإلكترونية: تحدد المفوضية الأوروبية لغسيل الأموال هذه العملية وتحدد عناصرها، ففي دليل عام ١٩٩٠ حددتها على أنها "عملية تحويل الأموال التي تم الحصول عليها من نشاط إجرامي بغرض إخفاء أو إنكار المصدر غير المشروع والمحظور لهذه الأموال أو لمساعدة أي شخص يرتكب جريمة للتهرب من المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بعائدات تلك الجريمة" فإذا كانت وسائل مكافحة غسل الأموال تتطور كذلك تكون طرق تنفيذ غسيل الأموال، لاسيما بسبب التقدم التقني المذهل وذلك من خلال الخدمات المصرفية عبر الحدود والتي يتم إجراؤها إلكترونياً من خلال الإنترنت لفتح حسابات مصرفية فضلاً عن التحويلات وجميع الخدمات المصرفية الإلكترونية الأخرى التي يمكن إجراؤها بشكل مباشر.

٣- المبحث الثالث/ إختبار فرضيات البحث

١.٣-أداة البحث:

من أجل إختبار فرضيات البحث فلقد صمم الباحثان مؤشراً وكما موضح في الجدولين (١) و (٢) لتحديد فاعلية تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO في الحد من مخاطر الخدمات المصرفية الإلكترونية وتعزيز دور نظام الرقابة الداخلية في المصارف العراقية.

٢.٣- مجتمع وعينة البحث

تم تحديد مجتمع البحث بزبائن مصرف الرافدين الحكومي في محافظة نينوى من الموظفين الحكوميين والحاملين لبطاقة ماستر كارد الصادرة عنه، إذ بلغ العدد التقريبي (٥٥٠٠٠٠) زبون وفقاً لبيانات الموقع الرسمي لشركة (كي) الشريك الرسمي للمصرف، ووفقاً لمجتمع البحث فلقد تم تحديد عينة البحث من خلال إستخدام معادلة Yard ليكون حجم العينة الإجمالي هو (٤٠٠) زبون، تم إختيارهم عشوائياً، وتم عرض المؤشر إلكترونياً على (٤١٠) والحصول على (٣٠٤) إستجابة صالحة للتحليل ونسبة (٧٤.١٥%).

الجدول (١): المؤشر (الجزء الأول) - الحد من مخاطر الخدمات المصرفية الإلكترونية

القيمة	الفقرة
	تتضمن إجراءات النظام دراسة قوائم الأحداث المحتملة وامكانية تأثيرها على الأهداف.
	يعمل النظام على مراجعة التقنيات المستخدمة في تحديد المخاطر والفرص.
	يعمل النظام على إجراء مقابلات مع المستويات الإدارية المختلفة لتحديد أهداف كل مستوى والمخاطر المتعلقة به.
	إجراءات النظام المتبعة تحقق ضمان وجود خطة طوارئ تشمل كافة المخاطر التي تم تحديدها ويتم مراجعتها بشكل مستمر.
	يعمل النظام على التأكد من أن السياسات والإجراءات المستخدمة لتحديد المخاطر موثقة ويتم توصيلها لجميع الموظفين
	يقوم النظام بمساعدة الإدارة في تحديد مستويات المخاطر المقبولة من قبل مجلس الإدارة
	يعمل النظام على وضع خطة شاملة يحدد بها مجالات المخاطر في مختلف أنشطة القطاع المصرفي.
	يتمتع النظام بالمعرفة والفهم الكافيين لطبيعة المخاطر المحيطة بالقطاع المصرفي.

إجراءات النظام المتبعة تحقق تقييم كافة أنواع المخاطر التي تواجه مختلف أنشطة القطاع المصرفي بصورة مستمرة ومنظمة.	
يقدم النظام تقارير عن نتائج تقييم المخاطر وتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعية لمواجهة المخاطر إلى لجنة التدقيق.	
يتم توثيق نتائج تقييم المخاطر والضوابط الرقابية التي من شأنها الحد من المخاطر لكل نشاط على حدة.	
يتوفر لدى النظام الأدوات والوسائل اللازمة لقياس المخاطر وتقييمها.	
يعمل النظام على فحص وتقييم العمليات المرتبطة بالمخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين كفاءة العمليات.	
يعمل النظام على مراجعة أية مواضيع تتعلق بالمخاطر تشير إلى ضعف في تطبيق عمليات إدارة المخاطر والاستجابة لها.	
يعمل النظام على وضع إجراءات وأساليب تهدف إلى الحد من المخاطر والتقليل من الآثار السلبية.	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين

الجدول (٢): المؤشر (الجزء الثاني) - تعزيز دور نظام الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي

القيمة	الفقرة
	إجراءات النظام المتبعة تحقق التأكد من مدى الالتزام بالنزاهة والقيم الأخلاقية من قبل الإدارة والموظفين.
	يعمل النظام على التأكد من مدى إمتلاك الموظفين للكفاءة والخبرة والمهارة والتدريب الملائم لأداء وظائفهم.
	يعمل النظام على التأكد من مدى توفر قواعد مكتوبة تحدد الواجبات والمسؤوليات لجميع الوظائف.
	يعمل النظام على التأكد من واقعية أهداف الأداء وقابليتها للتحقق
	يراعي النظام ضمان توفير المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب للأشخاص المعنيين لاتخاذ القرار في الوقت المناسب.
	إجراءات النظام تعمل على التأكد من الأليات والحوافز لتقديم الموظفين توصيات لتحسين العمليات.
	يساعد النظام بالتأكد من وجود قنوات اتصال تمكن الموظفين من توصيل المعلومات الخاصة بأي مخالفات أو إختراقات.
	يقوم النظام بالتحقق من أن مجلس الإدارة لديه المعلومات الكافية لمراقبة أداء الموظفين.
	يساعد النظام على التأكد من أن الأليات الموضوعية لكشف العيوب الإدارية والتقرير عنها لمجلس الإدارة.

يقوم النظام بتقييمات دورية ومنفصلة شاملة للأنشطة التشغيلية في القطاع المصرفي.	
يراعي النظام التأكد من حدوث أنشطة المراقبة المستمرة لتقييم كافة الأنظمة.	
يساعد النظام على التأكد من فحص أداء الموظفين في الفترات المناسبة.	
يقوم النظام بالتحقق من أن الإدارة لديها المعلومات الكافية للتحقق من رضا أو عدم رضا الزبائن	
إجراءات النظام تحقق التأكد من كشف حالات السرقة أو الإختلاس إن وجدت في القطاع المصرفي.	
يعمل النظام على الرقابة على صحة التسجيل في السجلات والمستندات والوثائق والملفات.	

المصدر: من إعداد الباحثين

٣.٣ - تحليل بيانات المؤشر:

من أجل إختبار الفرضية الأولى "التطبيق الكفوء لنظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO من شأنه أن يحد من مخاطر الخدمات المصرفية الإلكترونية" لابد من تحليل بيانات المؤشر (الجزء الأول) وفقاً لآراء عينة البحث، حيث تشير نتائج التحليل إلى أن متوسط تأثير تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO في الحد من مخاطر الخدمات المصرفية الإلكترونية هو (٦٦.٨٪) وكما موضح في الجدول (٣). وكما تبين من تحليل آراء عينة البحث فإن نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO في مصرف الرافدين يتمتع بالمعرفة والفهم الكافيين لطبيعة المخاطر المحيطة بالقطاع المصرفي وبأعلى قيمة توافق (٨٩) بينما أظهرت آراء عينة البحث بأن نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO يعمل بشكل متواضع على وضع خطة شاملة يحدد بها مجالات المخاطر في مختلف أنشطة القطاع المصرفي وبأقل قيمة توافق (٤٣).

الجدول (٣): تحليل بيانات المؤشر (الجزء الأول)

القيمة	الفقرة
66	تتضمن إجراءات النظام دراسة قوائم الأحداث المحتملة وامكانية تأثيرها على الأهداف.
73	يعمل النظام على مراجعة التقنيات المستخدمة في تحديد المخاطر والفرص.
52	يعمل النظام على إجراء مقابلات مع المستويات الإدارية المختلفة لتحديد أهداف كل مستوى والمخاطر المتعلقة به.
47	إجراءات النظام المتبعة تحقق ضمان وجود خطة طوارئ تشمل كافة المخاطر التي تم تحديدها ويتم مراجعتها بشكل مستمر.
68	يعمل النظام على التأكد من أن السياسات والإجراءات المستخدمة لتحديد المخاطر موثقة ويتم توصيلها لجميع الموظفين

79	يقوم النظام بمساعدة الإدارة في تحديد مستويات المخاطر المقبولة من قبل مجلس الإدارة
43	يعمل النظام على وضع خطة شاملة يحدد بها مجالات المخاطر في مختلف أنشطة القطاع المصرفي.
89	يتمتع النظام بالمعرفة والفهم الكافيين لطبيعة المخاطر المحيطة بالقطاع المصرفي.
78	إجراءات النظام المتبعة تحقق تقييم كافة أنواع المخاطر التي تواجه مختلف أنشطة القطاع المصرفي بصورة مستمرة ومنظمة.
69	يقدم النظام تقارير عن نتائج تقييم المخاطر وتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعية لمواجهة المخاطر إلى لجنة التدقيق.
78	يتم توثيق نتائج تقييم المخاطر والضوابط الرقابية التي من شأنها الحد من المخاطر لكل نشاط على حدة.
63	يتوفر لدى النظام الأدوات والوسائل اللازمة لقياس المخاطر وتقييمها.
68	يعمل النظام على فحص وتقييم العمليات المرتبطة بالمخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين كفاءة العمليات.
71	يعمل النظام على مراجعة أية مواضيع تتعلق بالمخاطر تشير إلى ضعف في تطبيق عمليات إدارة المخاطر والاستجابة لها.
58	يعمل النظام على وضع إجراءات وأساليب تهدف إلى الحد من المخاطر والتقليل من الآثار السلبية.
1002	المجموع
1500	القيمة العليا
66.8%	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الباحثين

من أجل اختبار الفرضية الثانية "تطبيق هيكلية إطار COSO في نظام الرقابة الداخلية للمصارف العراقية من شأنه أن يعزز من نظام الرقابة الداخلية" لابد من تحليل بيانات المؤشر (الجزء الثاني) وفقاً لآراء عينة البحث، حيث تشير نتائج التحليل إلى أن متوسط تأثير تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفقاً لأطار COSO في تعزيز نظام الرقابة الداخلية هو (٧٧.٣٪) وكما موضح في الجدول (٤).

وكما تبين من تحليل آراء عينة البحث فإن نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO في مصرف الرافدين يعمل النظام على التأكد من واقعية أهداف الأداء وقابليتها للتحقق وبأعلى قيمة توافق (٩١) بينما أظهرت آراء عينة البحث بأن نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO يعمل بشكل متواضع على التأكد من مدى إمتلاك

الموظفين للكفاءة والخبرة والمهارة والتدريب الملئم لأداء وظائفهم وبأقل قيمة توافق
(٦٧).

الجدول (٤): تحليل بيانات المؤشر (الجزء الثاني)

القيمة	الفقرة
٨٩	إجراءات النظام المتبعة تحقق التأكد من مدى الإلتزام بالنزاهة والقيم الإخلاقية من قبل الإدارة والموظفين.
٦٦	يعمل النظام على التأكد من مدى إمتلاك الموظفين للكفاءة والخبرة والمهارة والتدريب الملئم لأداء وظائفهم.
٧٠	يعمل النظام على التأكد من مدى توفر قواعد مكتوبة تحدد الواجبات والمسؤوليات لجميع الوظائف.
٩١	يعمل النظام على التأكد من واقعية أهداف الأداء وقابليتها للتحقق
٨٥	يراعي النظام ضمان توفير المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب للأشخاص المعنيين لاتخاذ القرار في الوقت المناسب.
٦٨	إجراءات النظام تعمل على التأكد من الآليات والحوافز لتقديم الموظفين توصيات لتحسين العمليات.
٧٠	يساعد النظام بالتأكد من وجود قنوات اتصال تمكن الموظفين من توصيل المعلومات الخاصة بأي مخالفات أو إختراقات.
٨٥	يقوم النظام بالتحقق من أن مجلس الإدارة لديه المعلومات الكافية لمراقبة أداء الموظفين.
٦٨	يساعد النظام على التأكد من أن الآليات الموضوعة لكشف العيوب الإدارية والتقرير عنها لمجلس الإدارة.
٧٤	يقوم النظام بتقييمات دورية ومنفصلة شاملة للأنشطة التشغيلية في القطاع المصرفي.
٧٧	يراعي النظام التأكد من حدوث أنشطة المراقبة المستمرة لتقييم كافة الأنظمة.
٦٩	يساعد النظام على التأكد من فحص أداء الموظفين في الفترات المناسبة.
٨٣	يقوم النظام بالتحقق من أن الإدارة لديها المعلومات الكافية للتحقق من رضا أو عدم رضا الزبائن
٧٦	إجراءات النظام تحقق التأكد من كشف حالات السرقة أو الإختلاس إن وجدت في القطاع المصرفي.
٨٨	يعمل النظام على الرقابة على صحة التسجيل في السجلات والمستندات والوثائق والملفات.
١١٥٩	المجموع
١٥٠٠	القيمة العليا
%٧٧.٣	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الباحثين

٤- المبحث الرابع/الإستنتاجات والتوصيات

١.٤ - الإستنتاجات:

لقد ركز البحث الحالي على دراسة العلاقة ما بين هيكله نظام الرقابة الداخلية في المصارف العراقية وفق إطار COSO ومدى تأثيرها في الحد من مخاطر الخدمات المصرفية الإلكترونية وفق آراء عينة من زبائن مصرف الرافدين الحكومي، ولقد توصل الباحثان الى الإستنتاجات الآتية:

- على الرغم من تطبيق نظم الرقابة الداخلية لمعايير وإستراتيجيات إطار COSO وبصورة مقبولة إلا أن هذا التطبيق لا يتم تحت مسمى الإطار بذاته وإنما وفق تسميات محلية وطبقاً لتعليمات إقليمية.

- هنالك وعي في مدى أهمية نظام الرقابة الداخلية وقدرته على الحد من مخاطر الخدمات المصرفية الإلكترونية وتعزيز مكانة القطاع المصرفي ورفع حصته السوقية في العراق.

- لا يزال هنالك تلكؤ في التطبيق الكفوء لهيكليته نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في القطاع المصرفي على الرغم من قناعة معظم الموظفين والمدراء بأهميته.

- إن توافق آراء الزبائن عينة البحث حول دور نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في الحد من مخاطر الخدمات المصرفية الإلكترونية جاء بشكل أقل من توافق آراءهم حول دوره في تعزيز دور نظام الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي.

٢.٤ - التوصيات:

بناءً على الإستنتاجات السابقة يوصي الباحثان بما يلي:

- يجب على مصرف الرافدين الإهتمام بتطوير نظام الرقابة الداخلية لديه ووفق إطار COSO من أجل الحد من المخاطر التي تواجهه أو يمكن أن تواجهه الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها.

- يجب أن يتم نشر ثقافة إطار COSO ضمن الموظفين في الرقابة الداخلية لمصرف الراغبين من أجل تعزيز مكانة نظام الرقابة الداخلية في المصرف.
- يجب تشجيع المدراء والموظفين على تطبيق هيكلية نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO من أجل تقليل مخاوف الزبائن تجاه مخاطر الخدمات المصرفية الإلكترونية وبالتالي تحسين مستوى التجارة الإلكترونية.
- يجب إقامة الندوات والدورات التدريبية وورش العمل من أجل رفع مستوى وعي مجلس الإدارة والموظفين بأهمية نظام الرقابة الداخلي القوي والمعزز بإطار COSO وتأثيره على ربحية وإستمرارية المصرف.

المصادر:

١. الجبوري, علاء عزيز وكاظم, أيلاف فاخر (٢٠١٨). مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية, مجلة رسالة الحقوق, السنة العاشرة , ١٠ (١), ٥٩-٧٦.
٢. جرمان, جناة (٢٠١٨). فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية: دراسة حالة مؤسسة نفضال وحدة GPL بأم البواقي, رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم المالية والمحاسبية, جامعة العربي بن مهيدي, أم البواقي, الجزائر.
٣. الحاج, شرايد محمد (٢٠١٤). مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية: دراسة مقارنة, رسالة ماجستير غير منشورة في القانون, جامعة قصدي مرباح, الجزائر.
٤. حجازي, عبد الفتاح بيومي (٢٠٠٨). الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح, دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, مصر.
٥. حلبوص, أمينة عبد الاله (٢٠١٤). الصيرفة الالكترونية في المصارف العراقية, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, ١٢ (٤٣), ١١٦-١٤٣.
٦. الحولي, شادي سلامة (٢٠١٥). إدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية وفق مقررات لجنة بازل: دراسة تطبيقية على البنوك المحلية العاملة في فلسطين, رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم المالية, الجامعة الاسلامية, غزة.

٧. خلاوي, ستار جابر (٢٠١٣). مخاطر الصيرفة الالكترونية وعمليات غسيل الاموال, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية, ٥(١١), ٢٤٥-٢٧٢.
٨. ديوان الرقابة المالية (٢٠٠٠). دليل تدقيق رقم ٤ , دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية, العراق.
٩. سلامة, مصطفى صالح (٢٠١٠). مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية, الطبعة الأولى, دار البداية ناشرون وموزعون, عمان, الأردن.
١٠. سمرة, ياسر محمد, وعبد الجليل, خالد محمد, والعشماوي, شريف علي (٢٠١٩). تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية في ضوء مقررات بازل, المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية, ١٠(٢), ٣٣-٨٣.
١١. صالح, أسراء سعيد وعزيز, خليل أسماعيل (٢٠١٨). الصيرفة الالكترونية في العراق بين الواقع والمأمول, مجلة تكرت للعلوم الإدارية والاقتصادية, ١٤(٤٤), ٣٠٤-٣١٥.
١٢. الصبان, محمد سمير (٢٠٠٢). نظرية المراجعة وآليات التطبيق, الدار الجامعية, الإسكندرية, مصر.
١٣. العايب, سامية (٢٠١٦). الرقابة الداخلية في البنوك التجارية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة حالة, رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم المالية, جامعة العربي بن مهيدي, أم البواقي, الجزائر.
١٤. علي, أيلاف فاخر (٢٠١٩). مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية: دراسة مقارنة, المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية, مصر.
١٥. عياشي, سامية (٢٠١٦). دور جودة نظام الرقابة الداخلية في تحقيق نتائج التدقيق الداخلي: دراسة ميدانية, رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم المالية والمحاسبية, جامعة العربي بن مهيدي, أم البواقي, الجزائر.

١٦. الغرباوي, سجاد شمخي والحجامي, ستار جبار (٢٠٢١). تأثير أستمعال إطار COSO في التدقيق المبني على أساس المخاطر, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, ١٣(٤٢), ٥٤٨-٥١٩.
١٧. مجيد, علي عبدالقادر (٢٠١٩). دور مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO) في تعزيز جودة الخدمات المصرفية, مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, ١٥(٤٥), ١٢٨-١٠٥.
١٨. هاشم, أماني هاشم (٢٠١١). تفعيل دور لجان المراجعة في الحد من المخاطر المصرفية الإلكترونية: دراسة ميدانية, مجلة التجارة والتمويل, ١, ٣٠١-٣٦٧.
١٩. الوردات, خلف عبدالله (٢٠١٤). دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA, الطبعة الأولى, الوراق للنشر والتوزيع, الأردن.
20. Abdulrahman, Omar T., Mohammed, Mohammed A., Azeez, Omar S., and Thabit, Thabit H. (2021). Analyzing the Relation between Client Satisfaction and e-Banking Quality: Case of Rafidain Bank, Eurasian Journal of Management & Social Sciences, 2(2), 15-28.
21. Alam, N., Gupta, L., and Shanmugam, B. (2017). Islamic Finance: A Practical Perspective. Springer.
22. COSO (1992). Internal Control—Integrated Framework, Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission, COSO Report.
23. COSO (2004). Enterprise Risk Management — Integrated Framework: Executive summary, Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission
24. COSO (2013). Internal Control — Integrated Framework: Executive Summary, Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission.
25. COSO (2018). Enterprise Risk Management: Applying Enterprise Risk Management to Environmental, Social and Governance-related Risks, Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission.

26. Nazaritehrani, A., and Mashali, B. (2020). Development of e-Banking Channels and Market Share in Developing Countries. *Financial Innovation*, 6(1), 1-19.
27. Pavković, A., Dumičić, K., and Žmuk, B. (2018). Number of Automated Teller Machines in Selected European Countries: Exploration of Trends and Development Indicators Impacts. In *Contemporary Trends in Accounting, Finance and Financial Institutions* (pp. 123-137). Springer, Cham.
28. PwC (2017). COSO Enterprise Risk Management Framework Integrating Strategy and Performance, PwC.
29. Raewf, Manaf B., Thabit, Thabit H., and Jasim, Yaser A. (2021). The Relationship between the Elements of Marketing Mix and Consumer Behavior during Environmental Uncertainty: The Case of the COVID-19 Pandemic, *Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences*, 5(1), 50-55.
30. Thabit, Thabit H., Solaimanzadah, Alan, and Al-abood, Muath T. (2017). The Effectiveness of COSO Framework to Evaluate Internal Control System: The Case of Kurdistan Companies. *Cihan International Journal of Social Science*, 1(1), pp. 44-54.
31. Thabit, Thabit H., and Jasim, Yaser A. (2017) Applying IT in Accounting, Environment and Computer Science Studies, LAP-Lambert Academic Publisher, Germany.
32. Thabit, Thabit H., and Raewf, Manaf B. (2017). Applications of Fuzzy Logic in Finance Studies, LAP- Lambert Academic Publisher, Germany.
33. Thabit, Thabit H., and Solaimanzadah, Alan (2018). The Role of SOX Act in Enhancing the Internal Control Systems of Kurdistan Banks, *International Conference on Accounting, Business, Economics and Politics*, Ishik University, Erbil, Iraq.
34. Thabit, Thabit H., Raewf, Manaf B., Abdulrahman, Omar T., and Younis, Saif K., (2016). The Adoption of e-Commerce in SMEs A Case Study on a Sample of Iraqi Enterprises, *International Journal of Latest Research in Engineering and Technology*, 2(6), 38-46.

35. Thabit, Thabit H., Solaimanzadah, Alan, and Mohammed, Mohammed A. (2019). Determining the Effectiveness of Internal Controls in Enterprise Risk Management based on COSO Recommendations, the 2nd International Conference on Accounting, Business, Economics and Politics, Ishik University, Erbil, Iraq
36. Wilford, A. (2012). Determining the Impact of Multiple Consecutive Years of Financial Reporting Quality Issues on Investment Efficiency, University of Maryland, College Park.

مجلة العلوم المالية والمصرفية

العدد الخاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي

السنوي (الثاني)

القطاع المصرفي تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق
أخضر

وتحت شعار إصلاح القطاع المصرفي طريقنا لتحقيق
النهوض الاقتصادي

بغداد ٢٣-٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢

المحور الرابع

متطلبات الصيرفة الإسلامية

الواقع والآفاق المستقبلية

المحتويات

البحوث			
ص	البحث		ت
٢٠-١	العنوان	استحداث الشبابيك الإسلامية في المصارف التقليدية لتفعيل الصيرفة الإسلامية- دراسة تطبيقية لعينة من الوكالات البنكية - تبسة- الجزائر -	١
	الباحث	● باشا رفيقة / جامعة الشيخ العربي التبسي - تبسة - الجزائر ● أ.د. عمارة ياسمينه/ جامعة الشيخ العربي التبسي - تبسة - الجزائر	
٦٠-٢١	العنوان	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية العراقية/(دراسة ميدانية)	٢
	الباحث	● أ.د. أسامة عبد المجيد العاني/كلية الفارابي الجامعة ● م.م. ليث علي محمد/كلية الفارابي الجامعة ● أحمد يوسف كاظم/البنك المركزي العراقي	
٩٠-٦١	العنوان	واقع استقلالية هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية العراقية في ظل بيئة مصرفية تقليدية	٣
	الباحث	● م.د. عماد عاشور محمد/كلية دجلة الجامعة ● م.نبراس محمد عباس/الجامعة التقنية الوسطى/الكلية التقنية الادارية ● د.سعدون عباس محمد/وزارة العلوم والتكنولوجيا	
١٣٠-٩١	العنوان	أثر أدوات التمويل الإسلامي (المرابحة) على ظاهرة البطالة (دراسة حالة البنوك الإسلامية في العراق)	٤
	الباحث	● زينة صباح عباس/البنك المركزي العراقي	

استحداث الشبائيك الإسلامية في المصارف التقليدية لتفعيل الصيرفة الإسلامية
دراسة تطبيقية لعينة من الوكالات البنكية -تبسة- الجزائر -

Introducing Islamic Windows in Traditional Banks to Activate Islamic Banking - An applied study of a Sample of Banking Agencies - Tebessa - Algeria

باشا رفيقة طالبة دكتوراه أ.د. عمارة ياسمين

جامعة الشيخ العربي التبسي - تبسة - الجزائر

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة واقع الشبائيك الإسلامية كآلية من آليات تفعيل الصيرفة الإسلامية على مستوى الوكالات البنكية في تبسة الجزائر، وتوضيح أهمية هذه الآلية في الاندماج في الصناعة المالية الإسلامية، وتم دراسة ذلك بالاعتماد على المنهج التحليلي الإحصائي باستخدام SPSS في الجانب التطبيقي بعد جمع أجابات العينة من خلال الاستبيان وتم جمع ٤١ إجابة تم تحليلها وتفسيرها. ليتم التوصل إلى نتائج أهمها: ان الشبائيك الإسلامية تعتبر أهم آلية من آليات تفعيل الصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية في الجزائر. الكلمات المفتاحية: صيرفة إسلامية، شبائيك إسلامية، صيغ تمويل، وكالات بنكية.

تصنيف JEL: G21,M41



Abstract

This research paper aims to study the reality of Islamic windows as a mechanism for activating Islamic banking at the level of banking agencies in Tebessa, Algeria, and to clarify the

importance of this mechanism in integrating into the Islamic financial industry. The sample through the questionnaire was collected and 41 answers were analyzed and interpreted.

In order to reach the most important results: Islamic windows are considered the most important mechanism of activating Islamic banking at the level of traditional banks in Algeria..

Keywords: Islamic banking, Islamic windows, financing formulas, banking agencies.

JEL Classification Codes: G21,M41

المقدمة

أدى إنتشار الصناعة المالية الإسلامية في الدول العربية والأوروبية جعلها تكون عالمية، وكذلك نجاح تبينها من قبل الدول النامية جعلها محط أنظار باقي الدول الراغبة في الإندماج في الأسواق المالية الإسلامية العالمية، وقد بدأت الصيرفة الإسلامية في الظهور بشكل كبير في الأونة الأخيرة لسبب توجه كافة أو معظم الدول إلى فتح فروع وشبائيك إسلامية على مستوى بنوكها التقليدية، على غرار الجزائر التي كانت السبابة في محاولة الإندماج في هذه العملية على الرغم من وجود مصرفين إسلاميين وهما البركة والسلام، لكن هذا لا يعني انها مكتفية كونها تحتاج أن تتدمج بشكل أكثر في الصيرفة الإسلامية، مما جعلها تفتح شبائك إسلامية على مستو بنوكها التقليدية عبر كافة جهاتها، بالإضافة إلى إصدار مراسم وقوانين تسر عمل هذه الآلية رغبة منها في تفعيل الصيرفة الإسلامية، ومواكبة العالم في هذا المجال والإزدهار والتطوير لتجربتها التي تعتبر مازالت تجربة فنية تحتاج إلى النضوج.

حيث تعالج هذه الورقة البحثية أهم المواضيع في الوقت الحالي ألا وهو الصيرفة الإسلامية، التي تعد اللبنة الأساسية في صرح النظام الاقتصادي الإسلامي، وقد برزت الحاجة إلى إنشاء شبائك إسلامية كبدية للإندماج في الصيرفة الإسلامية من خلال توفير كل صيغ التمويل الإسلامي لتلبية طلبات العملاء الراغبين في الإستثمار

والتمويل الحلال تحت راية الشريعة الإسلامية، ومحاولة التوسع من مجرد شبّابك إسلامية على مستوى المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية ذات استقلالية.

١_ المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

١.١_ منهجية البحث

تحاول البنوك التقليدية في الجزائر الاندماج في الصيرفة الإسلامية من خلال استحداث شبّابك إسلامية على مستوى وكالاتها البنكية، واعتمادها لصيغ إسلامية تلقى قبولا عاما بين أفراد المجتمع، خاصة وأن تجربتها مازالت قيد النمو والتطور، وكذا محاولة موازمتها بين الصيغ التقليدية والصيغ الإسلامية، والعمل على تطور الصيرفة الإسلامية في مجمل بنوكها التقليدية.

ومما سبق طرحه يمكن صياغة الإشكالية التالية: " إلى أي مدى يمكن اعتبار الشبّابك الإسلامية مطلب من متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية على مستوى الوكالات البنكية؟

وللإجابة على إشكالية هذه الورقة البحثية سيتم وضع الفرضيات الموالية:

- يساهم زيادة الطلب على المصرفية الإسلامية في التوجه لفتح الشبّابك الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية؛
 - يعتبر توجه المتعاملين نحو الشبّابك الإسلامية ثقتهم التامة بأن كل ماتقدمه هذه الشبّابك من منتجات وخدمات متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- وتكمن أهمية وهدف هذه الورقة البحثية في تسليط الضوء على دور الشبّابك الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية في تفعيل الصيرفة الإسلامية عامة، وحالة الجزائر خاصة كونها من الدول الساعية إلى الاندماج كليا في الصيرفة الإسلامية ابتداء من فتح شبّابك إسلامية وصولا إلى فتح بنوك ومصارف إسلامية بأكملها عبر كافة ترابها.

وللوصول إلى هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي الإحصائي باستخدام الاستبيان كأداة رئيسية في جمع البيانات من

عملاء الوكالات البنكية الجزائرية لتحليلها بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، سعيًا للحصول على إجابات الفرضيات والإشكالية الرئيسية.

١. ٢-مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الوكالات البنكية في ولاية تبسة الجزائر، وهما وكالتي BADR وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الذي تم فتح شبك إسلامي على مستواه قوم بتقديم خدمات إسلامية متمثلة في صيغتي المرابحة والمضاربة، BNA وهو بنك الوطني الجزائري الذي هو أيضا فتح على مستواه شبك إسلامي يقوم بتوفير معاملات مالية إسلامية.

وبما ان الدراسة خصصت لجانب العملاء من خلال تعاملاتهم مع هذه الوكالات البنكية بصفتها ذات شبابيك إسلامية، ومن خلال توزيع الإستمارة على العملاء بطريقة عشوائية من أجل معرفة مدى تعامل وثقة العملاء في الشبابيك الإسلامية ونسبة إقبالهم عليها، وكذا معرفة ماهي هذه الخدمات التي تقدمها وإجراءاتها. حيث تمثلت عينة الدراسة في العملاء وتم توزيع ٥٠ إستمارة تم إسترجاع منها ٤١ استمارة صالحة للتحليل والدراسة.

١. ٣-أداة الدراسة

تم تصميم الإستمارة كأداة أساسية في الحصول على المعلومات والبيانات النظرية الضرورية من أجل الوصول لهدف الدراسة والإجابة على إشكالية الدراسة وقد تم بناء الإستمارة بالشكل التالي:

الجزء الأول: يتضمن الأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية للعينة (السن، الجنس، مدة التعامل، .. إلخ).

الجزء الثاني: تم تقسيمة لمحورين المحور الأول تضمن ٦ عبارات تحت عنوان "المعاملات مع الشبابيك الإسلامية"، والمحور الثاني كذلك ٦ عبارات تحت عنوان "منتجات وخدمات الشبابيك الإسلامية"، ليكون مجموع العبارات ١٢ عبارة.

ولنحويل إجابات عينة الدراسة إلى بيانات كمية تم إستخدام مقياس ليكارت الثلاثي لكونه أكثر دقة وتعبيراً هي هذه الحالة، وتوضح الدرجات في الجدول الموالي:

الجدول (١)
أوزان الإستبيان

الاجابات	موافق	محايد	غير موافق
الدرجة	٣	٢	١

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معارف سابقة.

١ - أساليب الدراسة

بهدف الإجابة على تساؤلات الدراسة وتحليل البيانات فقد تم إستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل ألفا كرونباخ من اجل تحديد معامل ونسبة صدق وثبات أداة الدراسة؛
- النسب المئوية والتكرار لوصف خصائص العينة؛
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحديد إتجاه وقبول أو رفض فرضيات الدراسة.

١. ٤_ الدراسات السابقة

١ - دراسة (Nahoui & Guettouche, 2021)

Lancement Des Fenêtres Islamiques Dans Les Banques Publiques En

Algérie : Solution Pour Le Financement Des Pme

(إطلاق النوافذ الإسلامية في البنوك العامة في الجزائر: حل لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة)

الهدف من هذا البحث هو تحديد كيف يمكن للمنتجات المصرفية الإسلامية أن تقدم حلولاً للشركات الصغيرة والمتوسطة. أظهرت نتائج المسح الذي أجريه الباحثين من خلال استبيان أن إطلاق التمويل الإسلامي في البنوك العامة الجزائرية من خلال

إنشاء نوافذ إسلامية ، يمكن أن يلبي احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة من حيث التمويل ، ولا سيما TPE بفضل الصيغ الثلاثة MOURABAHA و

IJARA و MOUCHARAKA ، من خلال تقديم منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية ومرونة الإجراءات وغيرها من التسهيلات المقدمة.

٢- دراسة (محمد أمين، ٢٠٢٢)

التحول نحو الصرفة الإسلامية كآلية لتحسين الأداء المال للبنوك التقليدية-دراسة تجربة بنك الجزيرة السعودي-

الهدف من هذا المقال هو تسليط الضوء على التعريف بعملية تحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية، ومساهمة هذه العملية في تحسين الأداء المالي لهذه البنوك، بالنحو الذي يساعدها على مواكبة النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية دولياً وعالمياً، للوصول إلى هذا الهدف تم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي ف معالجة المفاهيم الأساسية ذات الصلة بعملة التحول والإجراءات الواجب إتباعها من طرف البنوك التقليدية الراغبة في هذه العملية، وتم اختار عينة الدراسة بنك الجزيرة السعودي كونه جسد هذه العملية بتجربته في التحول إلى الصيرفة الإسلامية، وأهم نتيجة توصل لها هذا المقال هي أن التحول نحو الصيرفة الإسلامية ساهم في تحسين الأداء المالي للبنوك التقليدية.

٣- دراسة (Benzekkoura, 2020)

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز النوافذ الإسلامية في التشريع الجزائري كدعم للصيرفة الإسلامية في الجزائر. وحيث أن دور الأخير هو الاستجابة لإلزام المتعاملين الماليين الإسلاميين ، فقد سعت الجزائر إلى اعتماد هذا النوع من الإجراءات في البنوك التقليدية على أساس النظام ٢٠-٠٢ في محاولة لاستيعاب المدخرات وفقاً لمبادئ

الشرعية الإسلامية واستجابةً لذلك. تطلعات المتعاملين مع نظامها المصرفي. لقد تعلمنا من خلال هذه الدراسة عن جهود السلطات الجزائرية لسن تشريعات تتعلق بفتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية ، بدءاً من البنوك التشاركية ضمن النظام ١٨-٠٢ ثم المصرفية الإسلامية ضمن النظام الجديد ٠٢- في الشكل ٢٠ ، حيث تم تحديد مفاهيم وأوصاف المنتجات الإسلامية ، تمت الإشارة أيضاً إلى أن تفعيل هذا الأخير سيكون بناءً على تعليمات من بنك الجزائر.

٢_ المبحث الثاني: الإطار النظري للمبحث

٢. ١_ مفهوم الشبائيك الإسلامية

٢. ١. ١_ تعريف الشبائيك الإسلامية

تعريف ١: حسب ماجاء في الجريدة الرسمية المادة ١٧ من النظام رقم ٠٢-٢٠ المؤرخ في ١٥ مارس ٢٠٢٠ يقصد بالشباك الإسلامي " أنه هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصرياً بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، ويجب ان يكون مستقلاً مالياً عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية (الجريدة الرسمية، ٢٠٢٠).".

تعريف ٢: حسب تعريف مجلس الخدمات المالية الإسلامية "أن الشبائيك الإسلامية جزء من مؤسسة مالية تقليدية تقوم بالاستثمار بشكل يتوافق مع منهج الشرع الإسلامي، وقد تكون وحدة متخصصة أو فرعاً في المؤسسة ولكنها لا تتمتع باستقلالية من الناحية القانونية" (عزوز، شبائيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر، ٢٠٢٢، صفحة ٢٥١).

ومن خلال التعريفين السابقين يتضح أن الشبائيك الإسلامية عبارة جزء أو حيز من مؤسسة مالية تقليدية تختص في تقديم وتوفير الخدمات المصرفية تحت لواء الشرعية الإسلامية، لكنه لا يتمتع بالاستقلالية القانونية على عكس الاستقلالية المالية.

٢. ١. ٢_ أهداف الشبائيك الإسلامية

تسعى الشبائيك الإسلامية إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها (باشا و عمامرة، ٢٠٢٢، صفحة ٤٧٤):

أ- إحلال الحلال بالحرام في المعاملات المصرفية؛

ب- توسيع قاعدة المشاركة في الإقتصاد في الربح والخسارة؛

ت- التنويع الإقتصادي والمساهمة في التنمية؛

ث- العمل على إمتصاص الأموال خارج القطاع البنكي؛

ج- الإستجابة لميولات العملاء في توفير الخدمات المصرفية الإسلامية.

٢. ١. ٣_متطلبات فتح الشبائيك الإسلامية

تتطلب عملية فتح الشبائيك الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية إلى توفر العديد من المتطلبات أهمها (محمد الأمين و مناد، ٢٠٢٢، الصفحات ٥٤٣-٥٤٤):

٢. ١. ٣. ١_المتطلبات القانونية: تتمثل في الإجراءات التشريعية التي ينبغي الإلتزام بها وهي:

ح- صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية؛

خ- الحصول على موافقة البنك المركزي بعد وضع شروط ينبغي الإلتزام بها؛

د- تكليف إدارة الشؤون القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول؛

٢. ١. ٣. ٢_المتطلبات الشرعية: وتتمثل في:

ذ- تعيين وتنصيب فتوى ورقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ فتح النافذة الإسلامية؛

ر- الفصل بين الموارد المالية المشروعة وغير المشروعة؛

ز- تعيين مدققين شرعيين للسهر على تطبيق أهداف الرقابة الشرعية.

٢. ١. ٣. ٣_متطلبات إدارية: وهي تأتي بعد تحقق المتطلبات القانونية والشرعية،

وهي كالآتي:

س- تعديل عقد المصرف ونظامه الأساسي ليكون مشروعاً؛

ش- التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي؛

ص- تأهيل العاملين كيفية التعامل مع صيغ التمويل الإسلامية عن طريق برامج تدريبية متخصصة.

٢. ٣. ٤ - دوافع وأسباب إنشاء الشبائيك الإسلامية

تعددت أسباب ودوافع إنشاء هذه الشبائيك الإسلامية، يمكن حصرها في (عزوز، دراسة تحليلية لنوافذ الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية في بعض الدول العربية، ٢٠٢٢):

ض- حاجة المصارف الربوية إلى توسيع أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة معتبرة من أسواق رأس المال؛

ط- المحافظة على عملاء المصارف التقليدية من النزوح للتعامل مع المصارف الإسلامية؛

ظ- تلبية الطلب الواسع المتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية؛

ع- بالنسبة للمصارف التقليدية في الدول الغربية فإن التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم للتعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي هو السبب الرئيسي وراء إنشاء تلك المصارف للفروع تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

٢. ٢ - الصيرفة الإسلامية

يعتبر المال أساس الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد والمنظمات، حيث وضع الإسلام ناماً حصيناً يحمي فيه الفرد والمجتمع من طغيان المادة وحب المال، ولقد كانت أولى البوادر لإنشاء صيرفة إسلامية في فترة الستينات من القرن الماضي وبالضبط خلال سنة ١٩٦٥م، حيث كان لقرارات مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي وفتاوى مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف بالغ الأثر في

إعطاء الضوء الأخضر لقيام بعض التجارب الشخصية في الصيرفة الإسلامية (بن
عشور و قادة، ٢٠٢١، صفحة ١٣٧).

٢. ٢. ١- تعريف المصارف الإسلامية

ومنه يتم تعريف المصرفية الإسلامية أو المصارف الإسلامية حسب التعريفات
التالية:

تعريف ١: عرفه بعض الخبراء والإقتصاديين "على أنه مؤسسة مالية تحمل رسالة
إقتصادية وإجتماعية ودينية تهدف إلى تحقيق النفع العام للمجتمع الإسلامي، قائم
على أسس أخلاقية وإقتصادية وإجتماعية، أي أنه مؤسسة لا تهدف إلى الربح" (بن
عيسى و قرش، ٢٠١٨، صفحة ٢٦٤).

تعريف ٢: "هو عبارة عن منظمة مالية مصرفية تعمل على جلب الموارد النقدية من
أفراد المجتمع وتوظيفها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بشكل يضمن نموها ويحقق
هدف التنمية الإقتصادية والتقدم الإجتماعي للشعوب الإسلامية (مرابطي و سعايدية،
٢٠٢٢، صفحة ٥٩)".

٢. ٢. ٢- خصائص المصرفية الإسلامية

يتميز المصرف الإسلامي بجملة من الخصائص أهمها (حبيبة، وفاء، و هالة،
٢٠٢٠، صفحة ٦٧):

غ- عدم التعامل بالفوائد الربوية والإبتعاد عن كل الشبهات التي تحدث في على
مستوى البنوك التقليدية؛

ف- الإستثمار في المشاريع الشرعية الحلال التي تحقق النفع للمجتمع، وذلك من خلال
استخدام الصيغ المشاركة العادلة؛

ق- ربط التنمية الإقتصادية بالتنمية الإجتماعية حيث تسعى إلى تحقيقها من خلال
إقامة مشاريع إستثمارية حقيقية؛

ك- الطابع العقائدي الذي يعتمد المصرف الإسلامي ويعمل تحت لواء أحكام الشريعة
الإسلامية.

٢. ٣. ٢_ واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

يمتاز النظام المصرفي الجزائري بسيطرة البنوك التقليدية على النشاط المصرفي إدارا وتمويلا، إذ تمثل حصة المصارف العمومية الستة من إجمالي الأصول المصرفية ٨٥.٩% ويتقاسم ١٤ مصرفا خاصا النسبة المتبقية، ولا تتجاوز حصة المصارف الإسلامية ٢% من إجمالي النشاط المصرفي الجزائري في حين أنها تمثل حوالي ١٥% من النشاط المصرفي الخاص.

إن تجربة البنوك الإسلامية والشبابيك الإسلامية في الجزائر، بالرغم من قصر تجربتها، والمشاكل التي تعترضها من حيث خضوعها لنفس القوانين واللوائح التي تطبق عادة على العمل المصرفي التقليدي، أي عدم مراعاة خصوصيتها، إلا أنها حققت نتائج مرضية، من قبل بنك البركة الذي حقق نتائج إيجابية، وكذلك الشبابيك الإسلامية رغم ضعف أرباحها إلا أنها تتماشى مع الشريعة الإسلامية وتحاول الاندماج مع الصيرفة الإسلامية (بوحسون، ٢٠٢١، صفحة ٦٣).

٣_ المبحث الثالث: الإطار التطبيقي

سيتم هنا إسقاط المفاهيم النظرية على المعطيات الميدانية للوصول إلى هدف هذه الورقة البحثية، من خلال ما سيتم طرحه في العرض الموالي.

٣. ١_ عرض وتحليل متغيرات الدراسة

في هذا المطلب سيتم عرض وتحليل متغيرات الدراسة التي تم توزيع الاستبيان وجمعه للحصول على هذه الإجابات، ومن ثم تحليلها وتفسيرها.

٣. ١. ١_ نتائج معامل الثبات ألفا كرونباخ: يمثل هذا المعامل مدى صدق وثبات الاستبيان، ويتم حسابه بواسطة برنامج الحزم الإحصائية SPSS وتتراوح قيمة هذا المعامل مابين (٠-١)، لتكون اصغر قيمة مقبولة لهذا المعامل هي ٠.٦ وكلما زادت هذه القيمة كل ماكان ثبات الاستبيان أدق.

جدول رقم (٢)

نتائج معامل الثبات (ألفا كرونباخ)

معامل ألفا كرونباخ	محاور الاستبيان
--------------------	-----------------

المحور الأول (المعاملات مع الشبابيك الإسلامية)	٨٩٤٠.
المحور الثالث (منتجات وخدمات الشبابيك الإسلامية)	٨٣٩٠.
جميع المحاور	٨٦٦٠.

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لنتائج برنامج التحليل الإحصائي Spss v22 من خلال الجدول (١) يتضح أن معامل الثبات لمحاور الاستبانة ٨٦%، وهي قيمة مقبولة، وكذلك بالنسبة لمحوري الدراسة كان ٨٩% للمتغير التابع والمستقل ٨٣% .

٣. ١. ٢. تحليل خصائص عينة الدراسة: وهنا يمكن توضيح الخصائص العاملة لعينة الدراسة من خلال النقاط الموالية:

جدول رقم (٣)

التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	٢٦	٦٣.٤١
	أنثى	١٥	٣٦.٥٨
مدة التعامل مع البنك	أقل من ٠٣ سنوات	١٧	٤١.٤٦
	من ٠٣ إلى ٠٦ سنوات	١٢	٢٩.٢٦
	من ٠٦ إلى ١٠ سنوات فما أكثر	١٢	٢٩.٢٦
حسب طبيعة التعامل مع البنك	الفلاحين	١٦	٣٩.٠٢
	الحرفيين والتجار	١٣	٣١.٧٠
	الصناعيين	١٢	٢٩.٢٦
	متعامل عمومي	٠٠	٠٠
سبب التعامل مع الشبابيك الإسلامية	سبب شرعي	٢٣	٥٦.٠٩
	عائد أعلى	٨	١٩.٥١
	ضمان الربحية	١٠	٢٤.٣٩
المجموع		٤١	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد وفق نتائج برنامج التحليل الإحصائي

spss v22

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أغلبية المتعاملين مع الشبابيك الإسلامية على مستوى الوكالات البنكية ذكور بنسبة ٦٣.٤١% ونسبة الإناث ٣٦.٥٨%، في حين

احتلت مدة التعامل مع البنك أقل من ٠٣ سنوات ٤١.٤٦% المرتبة الأولى، لتأتي بعدها بالتساوي المدتين من ٣ سنوات إلى ٦ سنوات و من ٦ سنوات إلى ١٠ سنوات فما أكثر بنسبة ٢٩.٢٦%، واحتلت فئة الفلاحين المرتبة الأولى في خانة طبيعة التعامل بنسبة ٣٩.٠٢%، والحرفيين التجاريين بنسبة ٣١.٧٠% وفئة الصناعيين بنسبة ٢٩.٢٦%، حيث رجحت كفة السبب الشرعي كأهم الأسباب في التعامل مع الشبابيك الإسلامية بنسبة ٥٦.٠٩% ومن أجل الربح كونها توفره أحسن من البنوك التقليدية بنسبة ٢٤.٣٩% ومن أجل عائد أكبر بنسبة ١٩.٥١% باعتمادها قاعدة الغنم بالغرم.

٣. ٢. تحليل مؤشرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة

هي المؤشرات التي تم الحصول عليها من المعالجة الإحصائية من خلال برنامج الحزم الإحصائية **spss**.

٣. ٢. ١. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول المعاملات مع الشبابيك الإسلامية: وسيتم عرضها في الجدول الموالي:

(الجدول ٤)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	ترتيب الأهمية
١	الشبابيك الإسلامية تعتبر هي الوجهة الوحيدة لتوظيف الأموال بصيغة إسلامية.	٢.٩٩	٠.٦٤٦	مرتفع	١
٢	يتم التعامل مع الشبابيك الإسلامية هرباً من الربا	٢.٦٠	٠.٥٦٠	متوسط	٦
٣	تعمل الشبابيك الإسلامية تحت قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية	٢.٨٥	٠.٦٨٣	مرتفع	٣
٤	تسعى الشبابيك الإسلامية إلى توفير صيغ إسلامية لتلبية رغبات العملاء في التمويل الإسلامي.	٢.٩٥	٠.٧٠٣	مرتفع	٢
٥	خدمات الإئتمان على مستوى الشبابيك الإسلامية أقل تكلفة من البنوك التقليدية.	٢.٨٠	٠.٤٦٠	مرتفع	٤
٦	التجارب العربية والدولية أثبتت نجاعة الشبابيك الإسلامية.	٢.٧٣	٠.٥٩٠	مرتفع	٥
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري	٢.٨٢	٠.٥٥٧	مرتفع	

			الكلية للمحور
--	--	--	---------------

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد وفق نتائج برنامج التحليل الإحصائي

spss v22

من ملاحظة الجدول أعلاه يمكن القول أن هذا المحور حقق متوسطاً حسابياً عاماً بلغ قيمة ٢.٨٢ بمستوى أهمية مرتفع بالنسبة لمحور المعاملات مع الشبابيك الإسلامية، وبانحراف معياري عام ٠.٥٥٧ يبين إنسجام وقلة التشتت في إجابات أفراد العينة المقصودة.

٣. ٢. ٢. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور الثاني منتجات وخدمات الشبابيك الإسلامية: وهي مفصلة في الجدول الآتي عرضه:

الجدول رقم (٥)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	ترتيب الأهمية
١	تعمل الشبابيك الإسلامية على توظيف الأموال بطرق وصيغ إسلامية مناسبة.	٢.٧٦	٠.٧٢٤	مرتفع	٤
٢	تتعامل الشبابيك الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية إضافة إلى القوانين الإدارية المعمول بها في البنوك التقليدية.	٢.٩٦	٠.٦٢٠	مرتفع	١
٣	تجذب الشبابيك الإسلامية الأموال المتواجدة على مستوى السوق الموازي	٢.٤١	٠.٨٠١	منخفض	٦
٤	تسعى الشبابيك الإسلامية إلى توفير ودعم التمويلات المصغرة للمؤسسات الناشئة	٢.٧٩	٠.٤٦٠	مرتفع	٣
٥	تعمل الشبابيك الإسلامية على تقديم أحدث وأجود الخدمات الإسلامية.	٢.٨٣	٠.٦٢٢	مرتفع	٢
٦	توفر الشبابيك الإسلامية كافة التسهيلات والإجراءات لعمليات التمويل والتوظيف للأموال بطرق شرعية.	٢.٦٩	٠.٣٠٣	مرتفع	٥
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الكلية للمحور	٢.٧٤	٠.٥٨٨	مرتفع	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد وفق نتائج برنامج التحليل الإحصائي

spss v22

ما تم ملاحظته من الجدول أعلاه أن هذا المحور سجل متوسط حسابي عام بقيمة ٢.٧٤ بمستوى أهمية مرتفع وقيمة إنحراف معياري ٠.٥٨٨، حيث يتضح الأهمية البالغة لهذا المحور بالنسبة للعملاء ونسبة تشتت بين الإجابات ضئيلة، مما يدل أن هذا المحور يستجيب لمتطلبات العملاء من خلال الشبابيك الإسلامية.

٣. ٢. ٣_التعليق على المؤشرات الإحصائية للمحورين الأول والثاني: هنا سيتم التعليق على نتائج العبارات في الجدول الموالي:

الجدول رقم (٦)

التعليق على نتائج العبارات في المحور الأول والثاني

رقم العبارة	التعليق
عبارات المحور الأول	
١	حققت متوسط حسابي بقيمة ٢.٩٩ بنسبة أهمية مرتفعة، ومنه يتضح أن الوجهة الانسب للعملاء في توظيف أموالهم واستثمارها بصيغة شرعية هي الشبابيك الإسلامية.
٢	سجلت متوسط حسابي بقيمة ٢.٦٠ بمستوى أهمية متوسط حيث يبرهن أن أغلبية العملاء يتجهون نحو الشبابيك الإسلامية هرباً من مشكلة الربا.
٣	حققت هذه العبارة متوسط حسابي بقيمة ٢.٨٥ بمستوى أهمية مرتفع، حيث تؤكد على أن الشبابيك الإسلامية تعمل وفق مبادئ الشريعة وهذا ما توضحه إجابات عينة المدروسة.
٤	هذه العبارة سجلت متوسط حسابي بقيمة ٢.٩٥ مما يجعلها ذات مستوى أهمية مرتفع بالنسبة للعملاء في جانب تلبية رغباتهم في المعاملات الإسلامية.
٥	يتجه العملاء إلى الشبابيك الإسلامية لأن خدمات الإئتمان على مستواها أقل تكلفة من البنوك التقليدية وذلك ما تظهره قيمة المتوسط الحسابي ٢.٨٠ بمستوى أهمية مرتفع.
٦	بمتوسط حسابي ٢.٧٣ تم الاتفاق بين عينة المدروسة أن التجارب العربية والدولية في الصيرفة الإسلامية أثبتت نجاحها ونجاحها، لتسجل مستوى أهمية مرتفع لدى هذه الفئة المستجوبة.
عبارات المحور الثاني	
١	سجلت هذه العبارة متوسط حسابي ٢.٧٦ بنسبة أهمية مرتفعة مما يوضح أن الشبابيك الإسلامية على توظيف الأموال بطرق وصيغ إسلامية مناسبة وحسب الهدف الذي أنشئت من أجله.
٢	تتعامل الشبابيك الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية إضافة إلى القوانين الإدارية المعمول بها في البنوك التقليدية بمتوسط حسابي ٢.٩٦ بمستوى أهمية مرتفع مما يعني أن عينة المدروسة وافقت على هذه العبارة.
٣	سجلت هذه العبارة قيمة أهمية منخفضة بمتوسط حسابي ٢.٤١ حيث يدل أن الشبابيك الإسلامية ما زلت لا تستطيع جذب كامل الأموال على مستوى السوق الموازي.

٤	تسعى الشبابيك الإسلامية إلى توفير ودعم التمويلات المصغرة للمؤسسات الناشئة وهذا ماكدته الإجابات بمتوسط حسابي ٢.٧٩ بمستوى أهمية مرتفع.
٥	تعمل الشبابيك الإسلامية على تقديم أحدث وأجود الخدمات الإسلامية ويتضح هذا من خلال المتوسط الحسابي المسجل ٢.٨٣ بمستوى أهمية مرتفع.
٦	توفر الشبابيك الإسلامية كافة التسهيلات والإجراءات لعمليات التمويل والتوظيف للأموال بطرق شرعية، ودليل ذلك المتوسط الحسابي ٢.٦٩ بمستوى أهمية مرتفع وهذا ماأكده جواب العينة المدروسة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجداول المذكورة أعلاه.

٤- المبحث الرابع: الإستنتاجات والتوصيات

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية لمتغيرات البحث، سيتم عرض أهم النتائج المتوصل لها من خلال العرض السابق ذكره، مع إبراز أهم التوصيات الواجب أخذها بعين الاعتبار مستقبلاً.

٤. ١- اختبار الفرضيات

١- الفرضية الأولى: بالإعتماد على ماتم توضيحه في الجدول من ترتيب الأهمية النسبية للمحور ككل التي سجلت جميع العبارات نسبة مرتفع، مما يمكن القول أنه يتم قبول الفرضية الأولى التي نصت على " يساهم زيادة المعاملات المالية من خلال الشبابيك الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية في تفعيل الصيرفة الإسلامية".

٢- الفرضية الثانية: بالإعتماد على مستوى المتوسطات الحسابية لآراء العينة المدروسة، توضح أن هذا المحور سجل نسبة أهمية مرتفع مما يدل على أن الفرضية الثانية صحيحة ومقبولة والتي نصت على " يعتبر توجه المتعاملين نحو الشبابيك الإسلامية تقتهم التامة بأن كل ماتقدمه هذه الشبابيك من منتجات وخدمات متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية"، وهذا إن دل يدل على أن الشبابيك الإسلامية هي الوجهة الأولى في حالة عدم وجود المصارف الإسلامية لتلبية الرغبة في الصيرفة الإسلامية.

٤. ٢- النتائج والتوصيات

بعد اختبار الفرضيات وقبولها إنطلاقاً من التحليل الإحصائي لأهم المؤشرات، بالإضافة إلى ماتم عرضه في الجانب النظري تم التوصل إلى عدة نتائج وتوصيات سيتم عرضها وفقاً لهذا السياق.

٤. ٢. ١٠_ النتائج

تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها:

- أ- الشبابيك الإسلامية خطوة ناجعة ومتميزة في العمل المصرفي الإسلامي، لما لها من مكانة لدى المتعاملين الراغبين في التمويل الإسلامي والصيرفة الإسلامية؛
- ب- توضحت أن هناك فئة كبيرة تسعى إلى العمل تحت مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية بعيداً عن الربا ومخلفاته دينياً ومادياً؛
- ت- اتضح من خلال الدراسة التطبيقية على الوكالات البنكية أن إقبال المتعاملين على الشبابيك الإسلامية مرتفع، كون هناك عدد محتشم من المصارف الإسلامية على مستوى الدولة ككل؛
- ث- الشبابيك الإسلامية تقدم خدمات ومنتجات موافقة للشريعة الإسلامية ورغبة العملاء في التمويل الإسلامي على مستوى الوكالات البنكية محل الدراسة؛
- ج- تساهم الخدمات التي تقدمها هذه الشبابيك الإسلامية في تفعيل الصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية والوكالات البنكية في ولاية تبسة الجزائر؛
- ح- تعتبر الشبابيك الإسلامية من أهم الآليات لتفعيل الصيرفة الإسلامية، وقد أثبتت عدة تجارب عربية ودولية في نجاعة ونجاح هذه الآلية، على غرار الوكالات البنكية محل الدراسة.

٤. ٢. ٢_ التوصيات

من خلال النتائج المعروضة أعلاه يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- أ- محاولة منح الفروع الإسلامية والشبابيك الإسلامية استقلالية مادية وقانونية؛

ب- العمل على إنشاء بنك مركزي إسلامي يسير أعمال البنوك الإسلامية والفروع الإسلامية بعيدا عن البنك المركزي التقليدي؛

ت- تسهيل الإجراءات والمعاملات والقوانين لدعم وتشجيع فتح الشبايك الإسلامية على مستوى كافة البنوك التقليدية، بالإضافة إلى توسيع النشاطات المالية الإسلامية وتنويعها.

ث- السهر على تطبيق المعايير الإسلامية التي تحدد وتنظم العمل المصرفي الإسلامي لزيادة المصداقية ولفت إنتباه العملاء الراغبين في المصرفية الإسلامية.

خاتمة

تمكنت الصيرفة الإسلامية من تحقيق مكانة رائدة في معظم الدول التي سعت إلى تبني هذه الأخيرة من أجل تعبئة المدخرات وإستثمارها في المجال الإسلامي، حيث عملت وسعت إلى إنشاء مصارف إسلامية بداية بفتح الشبايك الإسلامية والفروع الإسلامية التي تكون عبارة عن جزء من البنوك التقليدية، من أجل تلبية رغبة العملاء وطلباتهم المتزايدة على المنتجات والخدمات الإسلامية، وهذا مظهر جليا من خلال الدراسة الميدانية على الوكالات البنكية في ولاية تبسة الجزائر، أن الشبايك الإسلامية على مستوى هذه الوكالات تعمل كآلة من آلات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر مما يجعلها تعمل على توسيع نطاق ومجال هذه الشبايك للعمل بإستقلالية أكثر وفصلها قانونا ومادا عن البنوك التقليدية، وأيضا العمل على توزيع ونشر فروع أكثر عن مصرف السلام الجزائر. وبنك البركة الجزائر في كل قطاعات الدولة الجزائر لتوسيع رقعة الصيرفة الإسلامية والوصول إلى تبني الصناعة المالية الإسلامية بكافة جوانبها.

المراجع(المصادر)

الاجنبية:

- 1- Nahoui , K., & Guettouche, F. (2021). Lancement Des Fenêtres Islamiques Dans Les Banques Publiques En Algérie : Solution

Pour Le Financement Des Pme. *Revue d'études économiques et de recherche en énergies renouvelables*, 8(2), 691-712.

- 2- Benzekkoura, L. (2020). Islamic Windows Experience In Algerian Legislation. *Journal of Economics and Business Administration*, 4(2), 252-270.

العربية:

١- أحمد عزوز. (٢٠٢٢). دراسة تحليلية لنوافذ الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية في بعض الدول العربية. *مجلة دراسات إقتصادية*، ١٦ (٠١)، ٢٤٠-٢٥٤.

٢- أحمد عزوز. (٢٠٢٢). شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر. *مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة*، ٠٥ (٠١)، ٢٤٨-٢٦٢.

٣- أميرة مرابطي، و وردة سعايدية. (٢٠٢٢). تحديثات الصيرفة الإسلامية في الجزائر. *مجلة البصائر للدراسات القانونية والإقتصادية*، ٠٢ (٠٤)، ٥٧-٧٣.

٤- بن كابو محمد الأمين، و خديجة مناد. (٢٠٢٢). تحديثات النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية- حالة الجزائر-. *مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة*، ٠٥ (٠٢)، ٥٤٠-٥٦٠.

٥- بوعبد الله محمد أمين. (٢٠٢٢). التحول نحو ال الصيرفة الإسلامية كآلية لتحسين الأداء المالي للبنوك التقليدية-دراسة تجربة بنك الجزيرة السعود. *مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية*، ١٣ (١)، ٤٩-٦١.

٦- حملات بن عشور، و عيود قادة. (٢٠٢١). الصيرفة الإسلامية في الجزائر- الفرص والتحديات-. *مجلة التنظيم والعمل*، ١٠ (٠٣)، ١٣٥-١٤٤.

٧- رفيقة باشا، و ياسمينه عامرة. (جوان، ٢٠٢٢). واقع تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (٠٢) المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء في تفعيل أداء الشبابيك الإسلامية على مستوى الوكالات البنكية- دراسة عينة الوكالات البنكية-ولاية تبسة-. *مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال*، ٠٥ (٠١)، ٤٦٥-٤٩٠.

- ٨- عبد الرحمان بوحسون. (٢٠٢١). واقع الصيرفة الإسلامية في ظل التمويل التقليدي للبنوك-الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر نموذجاً- حوليات جامعة الجزائر ١، ٣٥ (٠٤)، ٧٢-٥٩.
- ٩- عبدلي حبيبة، عبدلي وفاء، و عبدلي هالة. (٢٠٢٠). الصيرفة الإسلامية في الجزائر- واقع وتحديات-. مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة، ٠٧ (٠٢)، ٨٠-٦٤.
- ١٠- علية بن عيسى، و عبد القادر قرش. (٢٠١٨). الصيرفة الإسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر- مع الإشارة لبنك البركة الجزائري-. مجلة دفاتر إقتصادية، ٠٨ (٠٢)، ٢٧٧-٢٥٧.
- ١١- للجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية. (١٥ ٠٣، ٢٠٢٠). المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية. يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ٣٣-١٦.

الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية العراقية

(دراسة ميدانية)

Social responsibility Disclosure in the Iraqi Islamic banks

أ.د. أسامة عبد المجيد العاني م.م. ليث علي محمد أحمد يوسف كاظم

كلية الفارابي الجامعة كلية الفارابي الجامعة البنك المركزي العراقي

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث إلى التعرف على الدور الاجتماعي المنوط بالمصارف الإسلامية، وذلك من خلال تبين تصور المصرف للمسؤولية الاجتماعية التي تمتد الى ما وراء تحقيق الربح، وكجزء من استراتيجيته، بالإضافة الى تحديد مصادر تمويل المسؤولية الاجتماعية في المصرف، ومعرفة غاية المصرف من تطبيق المسؤولية الاجتماعية في تحقيق النفع للجهات المختلفة. ولتحقيق ذلك صممت استمارة استبيان تم تعميمها على المصارف الإسلامية في العراق من خلال استطلاع آراء كل من رؤساء مجالس الإدارة والمدراء المفوضين لتلك المصارف. تناول البحث خصوصية مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية وتميزها عما هو عليه في الفكر التقليدي. أما الجانب العملي فتولى تحليل نتائج الاستبانة التي صممت لمعرفة واقع المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية العراقية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، الاقتصاد الإسلامي، المصارف الإسلامية العراقية.



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٦٠-٢١

Abstract

The research aims to identify the social role entrusted by Islamic banks by exploring their visualizing beyond profit, and as part of its strategy, in addition to identifying the sources of CSR financing in the bank, knowing the limits of applying CSR in achieving benefits for different parties. The research deals with the specificity of the concept of CSR in Islamic thought and its distinction from what it is in traditional. As for the practical side, the research analyzes the questionnaire results which are designed to know the reality of CSR in Islamic banks.

Keywords: social responsibility, Islamic economy, Islamic Banks in Iraq.

مقدمة

باتت المخاطر التي تتولد عن أنشطة الشركات بمختلف تخصصاتها كثيرة ومتنوعة، مما حدى بالجهات التي تهتم بحماية الأرض (بيئة وفردا) بأن تطالب بضرورة الحد من هذه المخاطر والسعي إلى معالجتها خدمة لكوكب الأرض والانسان الذي يحيى عليها. ومن هذه المعالجات كانت المسؤولية الاجتماعية للشركات، ذلك كي تعي هذه الشركات دورها في المجتمع، ولا يكون الربح هاجسها الوحيد، حتى تعي آثار ما تنتجه و إنعكاسات ذلك على المجتمع سلبا أو ايجابا.

وحيث أن المصارف الإسلامية مؤسسات فاعلة في المجتمع، تسهم في حركة رؤوس الأموال، و في مد قطاعات الاقتصاد الوطني بكل ما تحتاج إليه من سيولة، أو أموال استثمارية، لذا فإنه من خلال ممارسة دورها هذا، يمكن أن تلحق المصارف الإسلامية آثارا في المجتمعات التي تعمل بها، مما يحملها مسؤولية مراعاة تلك الآثار.

١- المبحث الاول:-

١.١- مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث، في أن الكثير من المصارف الإسلامية العراقية، لا تمارس مسؤوليتها الاجتماعية بالشكل المطلوب، ويرجع السبب في ذلك إلى جهل بعض

المصارف لكيثونة هذا المفهوم و مكوناته. لذا فإن مشكلة البحث يمكن صياغتها على شكل السؤال الآتي:

ما هو الدور الذي تمارسه المصارف الإسلامية العراقية في الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية؟

٢.١ - هدف البحث:

يهدف البحث في التعرف على الدور الاجتماعي المنوط بالمصارف الإسلامية، كأحد الأهداف التي أنشئت من أجلها، وذلك من خلال التعرف على:

١- تصور المصرف للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية التي تمتد إلى ما وراء تحقيق الربح، وكجزء من استراتيجيته.

٢- توجه المسؤولية الاجتماعية تجاه الأطراف المختلفة (موظفين، مساهمين، زبائن، البيئة المحلية، والبيئة الطبيعية).

٣- تحديد مصادر تمويل المسؤولية الاجتماعية في المصرف، ومعرفة غاية المصرف من تطبيق المسؤولية الاجتماعية في تحقيق النفع للجهات المختلفة.

٣.١ - فرضيات البحث:

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها: أن المسؤولية الاجتماعية تمثل جوهر العمل المصرفي الإسلامي، وإنطلاقاً من مشكلة البحث وأهدافه، فإنه يمكن صياغة فرضيات البحث على الشكل الآتي:

١- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، في آراء عينة الدراسة، (رئيس مجلس الإدارة، والمدير المفوض)، حول تصور مفهوم ومكونات المسؤولية الاجتماعية.

٢- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، في آراء عينة الدراسة، (رئيس مجلس الإدارة، والمدير المفوض في المصارف الإسلامية العراقية)، حول الجهات المستفيدة من المسؤولية الاجتماعية.

٤.١ - حدود البحث:

اقتصرت البحث زمانيا على عام ٢٠٢٢ في ضوء البيانات المتاحة من الاستبيان. ومكانيا إلى المصارف الإسلامية العراقية. فيما اقتصر بشريا على رئيس مجلس إدارة المصرف والمدير المفوض في كل مصرف إسلامي عراقي باعتبارهما الجهة المسؤولة عن ذلك.

٥.١ - منهجية البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار الفرضية تم اعتماد أسلوب الاستقصاء للحصول على البيانات من خلال استمارة الاستبيان المتضمنة بعض المحاور المتعلقة بالظاهرة المدروسة وتم الاعتماد على بعض المقاييس والمؤشرات الإحصائية وبعض الاختبارات الإحصائية، وقد تم تصميم الإجابات لكل فقرة على وفق مقياس ليكرت الخماسي.

اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، بهدف التعرف على دور المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية العراقية، حيث تم جمع البيانات بشقيها النظري من خلال مراجعة الأدبيات والنظريات والمراجع ذات الصلة. والجانب العملي: من خلال تصميم استبانة، وزعت على رؤساء مجلس الإدارة والمدراء المفوضين في المصارف الإسلامية العراقية.

٦.١ - هيكلية البحث

سيشتمل البحث على ثلاثة أجزاء: الاستعراض المرجعي و الاطار النظري والعملي، حيث سيتطرق الإطار النظري إلى تناول خصوصية مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية وتميزها عما هو عليه في الفكر التقليدي، بالإضافة إلى الإشارة إلى تصورات البنك المركزي حول الموضوع. أما الجانب العملي فسيقوم بتحليل نتائج الاستبانة ومعرفة الأهداف التي صممت من أجلها.

٧.١- أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من كون المسؤولية الاجتماعية باتت مؤشرا عالميا من مؤشرات الجودة (الآيزو) والحوكمة المؤسسية، لذا فإن قيادات المصارف الإسلامية معنية بمراعاة المسؤولية الاجتماعية والسعي لتطويرها، فضلاً عن أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت مطلباً اجتماعياً لكي يتم تغطية الآثار الناجمة من تفاعل الشركات معه، من جهة أخرى فإن المسؤولية الاجتماعية تمثل مطلباً شرعياً تعكس الحقيقة التي أنشئت من أجلها المصارف الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، الاقتصاد الإسلامي، المصارف الإسلامية العراقية .

٢- المبحث الثاني: الإستعراض المرجعي

هناك الكثير من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، سيحاول البحث التعرّيج على أهمها:

أعبيد، المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، (دراسة حالة مصرف الشريعة مانيري و مصرف معاملات اندونيسيا)، (أعبيد، ٢٠١٨)، هدفت الدراسة إلى معرفة مصادر تمويل نشاط المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية ، ومعرفة مجالات تطبيقها لدى المصارف الإسلامية. وتوصل البحث إلى أن مصادر التمويل للمسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية مجال الدراسة في إندونيسيا متنوعة، تتمثل في مصادر تمويل من مخصصات البنك ومن صندوق المسؤولية الاجتماعية والقرض الحسن والغرامات ونحوها ومصادر من صندوق الزكاة بنسبة % 2.5 سواء من الأفراد أو الشركات.

(ابو بكر، ٢٠١٩)، طبيعة المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية :دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية (ABG) خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، سعت الدراسة إلى الكشف عن خصوصية وطبيعة تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، ولتحقيق ذلك أعتمد المنهج الوصفي التحليلي عبر دراسة حالة

مجموعة البركة المصرفية من خلال تتبع ممارساتها لمبادئ المسؤولية الاجتماعية ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها وجود توجه عالي لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في مجموعة البركة المصرفية، بالإضافة إلى وجود إفصاح كاف عن أنشطتها.

(عبد العزيز ولقرع ، ٢٠٢٠)، دور المصارف الإسلامية في إرساء المسؤولية الاجتماعية دراسة حالة المصرف الإسلامي الأردني، هدفت الدراسة لمعرفة حقيقة الممارسات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية وبيان مدى التزام المصرف الإسلامي الأردني بإرساء وتعزيز مسؤوليته الاجتماعية تجاه كل فئات المجتمع التي يتعامل معها. وخلصت الدراسة على حرص المصرف الإسلامي الأردني للنهوض بالمسؤولية الاجتماعية بكافة مستوياتها، على صعيد المتعاملين مع المصرف. أما على مستوى الموظفين العاملين في المصرف، ومن خلال الإنفاق على موظفيه. وقد أسهم المصرف في الارتقاء بمسؤوليته على مستوى المجتمع من خلال دعمه للمؤسسات التعليمية وغيرها، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الوعي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وتوفير حوافز أكثر للمصارف الإسلامية لأن تتبنى هذا المفهوم.

(العاني ، ٢٠٢٠)، المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية في العراق بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون عليه، يهدف البحث إلى التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية في العراق. وتوصل البحث إلى وجود اضطراب في إدراك عموم القطاع المصرفي في العراق إلى مهامه تجاه المسؤولية الاجتماعية، ولم يتم الإهتمام به إلا بعد توجيه البنك المركزي العراقي إليه. وأوصى البحث بقيام البنك المركزي بحملة توعية تستهدف الجهاز الحكومي والخاص، من أجل وضع استراتيجية عراقية للمسؤولية الاجتماعية، وضرورة سعي البنك المركزي إلى مفاتحة الجهات المختصة من أجل إقتراح تشريع يستبعد المبالغ المنفقة على المسؤولية الاجتماعية من الضريبة.

سوفياتي (٢٠٢٠)، تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية في اندونيسيا (Sufyati, 2020)، يظهر تبني المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) في إندونيسيا اتجاهات واعدة في نموها السنوي. يمكن أن تحقق الخدمات المصرفية الإسلامية أهدافها من خلال ممارسات (بيت المال) ، والمتمثلة في تلقي الأموال من الزكاة أو الهبات أو الصدقات أو الصناديق الاجتماعية العامة الأخرى. ركز البحث على أن فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات في الصيرفة الإسلامية من خلال القرض الحسن، يمكن أن تسهم في تمويل مشاريع التمكين الجماعي، وكذلك في تثقيف المجتمع حول أهمية النمو المستدام.

إنيازي وآخرون (٢٠٢٢)، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي (Nehad Ibrahim, 2022)، هدف البحث إلى تقييم مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، باستخدام تحليل المحتوى لإنشاء مؤشر إفصاح المسؤولية الاجتماعية للشركات. توصلت الورقة إلى أن بنوك البحرين الإسلامية احتلت المرتبة الأولى، بينما حصلت البنوك الإسلامية السعودية على أدنى معدل في منطقة. ومع ذلك ، بالمقارنة مع الدراسات السابقة، يظهر مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات تحسناً طفيفاً.

بوهيان وآخرون (٢٠٢٢) تطبيقات المسؤولية الاجتماعية للشركات في المصارف الإسلامية في بنجلادش (Bhuiyan, M.A.H,et.al, 2022)، تستند هذه الدراسة إلى استبيان استقصائي شمل ٢٠٠ مستفيد تم اختيارهم بشكل ملائم من خمسة مصارف إسلامية تم اختيارها عمداً في بنغلاديش. لوحظ توافق المستجيبين لمختلف الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. أظهرت النتائج أن المستجيبين عبروا عن اتفاق قوي حول جميع الأنشطة تقريباً، وأنهم راضون تماماً عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات المستمرة من قبل المصارف الإسلامية. بماذا يتميز البحث الحالي عما سبقه:

استخدام طريقة مقياس ليجرت الخماسي لنتائج الاستبانة المعممة، لمعرفة واقع الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية العراقية، وعلى قدر علم الباحثين، فإن البحوث في هذا الموضوع محدودة جدا.

١.٢ - التطور الفكري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ظهور المصطلح وتطوره، ومن ثم التعرّيج على أبرز النظريات المفسرة له.

المطلب الأول: مراحل تطور المسؤولية الاجتماعية والنظريات المفسرة لها
باتت المسؤولية الاجتماعية للشركات مؤشرا مهما يدل على الدور الايجابي الذي تمارسه الشركة

في المجتمع، مما يسهم في زيادة تسويقها وجذبها للزبائن. حتى باتت المواقع ووسائل الاتصال تعج بنشاطات هذه المؤسسة أو تلك ودورها في خدمة المجتمع. إلا أن المسؤولية الاجتماعية لم تكن بالشكل الذي هي عليه اليوم في وقتنا الحاضر، فقد تطورت وانتقلت عبر مراحل متنوعة.

١ - مرحلة تعظيم الربح:

مارست الرأسمالية دورا بشعا في الاستغلال من أجل تعظيم أرباحها مستغلة لنظريات (كحد الكفاف ومثيلاتها) التي كانت تبيح للرأسمالين ممارسة إضطهادهم وظلمهم للعاملين، بل وحتى استغلالهم للمستهلكين أيضا. فبحسب سوزان روزنتال، أن الرأسماليين مارسوا العمل الخيري للظهور في صورة قديسين اجتماعيين من أجل تكوين صورة ذهنية إيجابية لدى المجتمع، تغاير واقع الحال، وبالتالي يصنعون واقعا مرتبكا حول طبيعة الرأسمالية (Susan Rosenthal, 2015). إذ ولدت رأسمالية القرن التاسع عشر، جرائم بشعة ضد المجتمع كالعبودية، الإبادة والاستغلال والتجويع الجماعي والفساد والحرب. فكان لا بد من تحسين بشاعة تلك الحقبة، عن طريق الأعمال الخيرية، والتي كانت غالبا ماتقترن بالأخلاق الدينية.

من الناحية المنطقية، لا تستطيع أقلية أن تحكم الأغلبية بالقوة وحدها، لذا كان على الرأسمالية إقناع ضحاياها بشرعيتها أو إرباكهم بما يكفي للحصول على امتثالهم. في تحقيق هذا العمل الفذ، لذا قدمت الطبقة الرأسمالية نفسها على أنها المنقذ للبشرية، من خلال ترويج العمل الخيري كدليل على أخلاقيتهم.

٢- مرحلة المساهمين:

لا تنمو الشركات فقط بسبب طلب المستهلكين لمنتجاتها فحسب، بل يتوقف النمو على استثمار أصحاب المصلحة والمساهمين في الشركة. يقصد بالمساهمين الأشخاص أو مؤسسات تمتلك على الأقل سهماً واحداً من أسهم الشركة. وغالبا ما تكون حقوق المساهمين أقل بكثير من حقوق أصحاب الأعمال. لذا فإن المسؤولية الاجتماعية للشركة لا تمارس إلا من خلال القرارات الموجهة لتحسين الربحية للمساهمين. ومن الجدير بالذكر، أن المطالبة بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع إزدادت خلال هذه المرحلة (بقدر، عائشة و آمال بكار، ٢٠١٧).

٣- مرحلة إدارة نوعية الحياة:

ويطلق عليه أيضا تسمية (أصحاب المصالح)، والتي أمتدت منذ نهاية ستينيات القرن المنصرم حتى يومنا الحالي. حيث تميزت بتوسع حجم المؤسسة، ورفض العمال لظروف العمل القاسية، فازدادت المسؤولية الاجتماعية لرأس المال (أعبيد، ٢٠١٨، ٥٨).

تم السعي في هذه المرحلة إلى مأسسة المفهوم، حيث عقد في عام ١٩٧٢ مؤتمرا علميا تحت شعار " المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال". والذي طالب بضرورة إلزام كافة الشركات برعاية الجوانب البيئية والاجتماعية، والتخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيد، توجت فيما بعد بنظرية اصحاب المصالح، التي تنطلق من نظرة اجتماعية اقتصادية، وترى أن على الشركة مسؤولية تحقيق الرفاهية الاجتماعية على نطاق واسع (محمد فلاق و آمال بكار، ٢٠١٤).

حاول الفكر الغربي تفسير المسؤولية الاجتماعية من خلال نظريات عدة، لوصف مصالح أصحاب المصلحة والمساهمين، حيث أقرحت نظريتين رئيسيتين: هما نظرية أصحاب المصلحة ونظرية أسبقية المساهمين. قدمت نظرية أصحاب المصلحة في 1988 من قبل إدوارد فريمان، حيث تمثل نظرية للإدارة التنظيمية وأخلاقيات العمل، وبالتالي تغطي الأخلاق والقيم في إدارة المنظمة (Edward Freeman, et.al., 2010).

ويمكن معرفة المجاميع التي تمثل أصحاب المصلحة من خلال الشكل رقم (١). ترى هذه النظرية أن كل أصحاب المصلحة بشكل أو بآخر لهم مصالح مشتركة، وليس هناك أولوية لطرف دون آخر، ومن ثم فإن تحقيق درجة المسؤولية المطلوبة تجاه هذه الأطراف، سيحدث أثراً إيجابياً على المؤسسة الاقتصادية وخاصة الأداء المالي، و يحقق سمعة عالية للمؤسسة (ضيافي، ٢٠١٠).

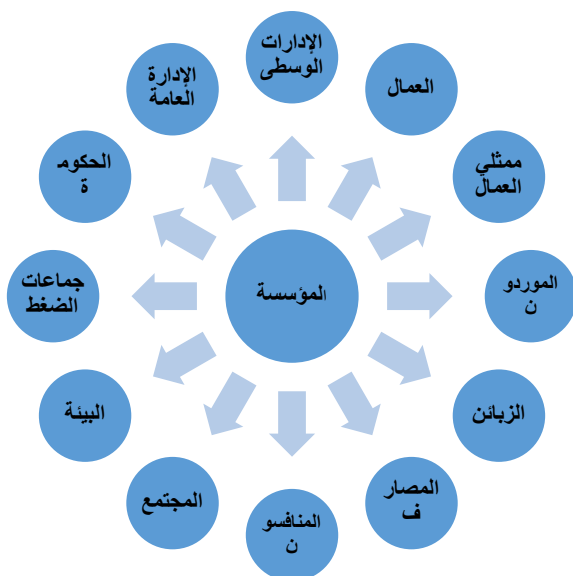
ومن النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية أيضاً، نظرية الوكالة. حيث قدم الأمريكيان أصحاب جائزة نوبل للاقتصاد Meckling & Jensen سنة ١٩٧٦ تعريفاً لهذه النظرية الشهيرة " نحن نعرف نظرية الوكالة كعلاقة بموجبهما يلجأ شخص الرئيس (الأصيل) صاحب الرأسمال لخدمات شخص آخر (الوكيل) لكي يقوم بدله ببعض المهام هذه المهمة (العلاقة) تستوجب نيابته في السلطة (عمارة، ٢٠١٥). وتفسر هذه النظرية العلاقة بين المدراء والمساهمين في إطار حوكمة المؤسسات، كما يمكن أن تشمل هذه النظرية مجموع أصحاب المتعاملين مع المؤسسة، حيث تستند مسؤوليتها على المدراء باعتبارهم وكلاء تربطهم علاقات تعاقدية مع أصحاب المصالح (عمارة، ٢٠١٥، ١٤).

من النظريات التي فسرت المسؤولية الاجتماعية، نظرية (الشرعية). حيث تشير هذه النظرية إلى أن المؤسسات قد تحاول إضفاء الشرعية لتشريع نشاطاتها بنشر تقارير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، من أجل الحصول على موافقة ومساندة المجتمع في دعم استمرار وجودها، وبالتالي تعتبر المسؤولية الاجتماعية "رخصة للعمل

(Ataur, 2008). "وتعتبر النظرية أن إعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هو عقد اجتماعي بين المؤسسة والمجتمع الذي تعمل فيه، يزودها بالشرعية القانونية لامتلاك واستعمال المصادر الطبيعية وإمكانية استئجار المستخدمين. لذا فإن على المؤسسات أن تعمل بصورة متوازنة وعقلانية على استخدام موارد المجتمع بكفاءة عالية وتوزيعه على المجتمع بعدالة، وهذا من شأنه أن يعطي المؤسسة صورة أكثر قبولاً لدى الأطراف المختلفة، لتجد نفسها في النهاية قادرة على البقاء والاستمرار، لا يتحقق ذلك كونها قادرة على تحقيق الأرباح، بل ولأنها وحدة اجتماعية تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعها، وهذا يعني حتماً التزامها بالعقد الاجتماعي نصاً ومضموناً (نوافان، ٢٠١٠).

شكل (١)

أصحاب المصالح في المؤسسة (ضيافي نوال، ٢٠١٠، ٢٧)



مما سبق يتضح أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية مرّ في مراحل متعددة، بحسب درجة التطور الاقتصادي وزيادة الوعي وظهور الآثار المختلفة، وبالتالي تبلورت المسؤولية الاجتماعية في ضوء التغيرات الآتفة. من جهة أخرى حاول الفكر الليبرالي كعادته تفسير المسؤولية الاجتماعية من خلال نظريات تعكس وجهة نظر مفكرها.

٢.٢ - المسؤولية الاجتماعية في الفكر الاقتصادي

على وفق مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، ينبغي أن تمثل المسؤولية الاجتماعية للشركات التزاماً مستمراً من قبل الشركات للتعامل بشكل أخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية مع السعي إلى تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرههم وكذلك المجتمع المحلي والمجتمع ككل (Council for Sustainable Development, 2000).

وقد اتسع نطاق مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات حتى بات يشتمل على الكيفية التي يمكن بها للمنظمات أن تتصرف بطرق تفيد رفاهية الجمهور (P.Griseri, & N.Seppala, 2010). وبعبارة عن كسب الأرباح، عرفت المسؤولية الاجتماعية للشركات بكونها سلوك الشركات الذي يعزز إيجابيا رفاهية أصحاب المصلحة، دون الاقتصاد على العوائد الاقتصادية (Turke, 2009). وبحسب اليونيسف، عرفت المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها "مجموعة من الإجراءات الطوعية التي تنفذها الشركة بالإضافة إلى الامتثال القانوني، كالأعمال الخيرية و حاكمية إدارة الشركات" (UNICEF, 2013).

وبالرغم من تنوع التعاريف، إلا أن جميعها تتوافق في المفهوم. حيث يلاحظ الآتي:

- ١- أن المسؤولية الاجتماعية عمل تطوعي تقوم به المؤسسات.
- ٢- تعكس المسؤولية الاجتماعية الإلتزام الأخلاقي للمؤسسات تجاه الجهات المختلفة.
- ٣- ينبغي أن تتسم المسؤولية الاجتماعية بالاستمرارية والتطور.
- ٤- المسؤولية الاجتماعية جزء من معايير حوكمة المؤسسات.
- ٥- يمكن للمسؤولية الاجتماعية أن تعزز رفاهية المجتمع.

من ناحية أخرى، يعتبر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وسيلة لنشر المعلومات المتعلقة بعمليات المسؤولية الاجتماعية إلى صانعي القرار الداخليين والخارجيين كجزء من عملية إعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات (K.Basu, 2008) , G.Palazzo &. ومع ذلك، فإن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي فكرة واسعة النطاق يمكن أن تتطوي على مشاركة المجتمع في الكشف عن أداء الشركة، والتفاعلات مع العملاء والمنتجات، والطاقة والقضايا البيئية (S.S.Gao, S. Herav, & J. Z. Xiao, 2005). كما أنها تشتمل على الاستثمارات والقضايا الأخلاقية (Maali Bet.al, 2006). ونتيجة لذلك، فإن الطريقة التي تقدم بها المنظمة وأصحاب المصلحة المسؤولية الاجتماعية للشركات في المجتمع سيؤثر على نطاق وجودة الإفصاح.

يسهم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في توفير مزايا عديدة للأعمال التجارية بطرق متنوعة، فمن خلال الإفصاح عنها وأهدافها في بيانات الشركة، تتعزز جاذبية سعر سهم الشركة للمستثمرين المهتمين اجتماعياً. كما تلبي متطلبات المستثمرين للصالحية الاجتماعية والأخلاقية، ويوفر للشركات خريطة طريق واضحة لاتخاذ قرارات استثمارية مستدامة طويلة الأجل (Ineizeh N. et.al, 2022) .

مما سبق يتضح أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، يمكن أن يعد عملاً استثمارياً مستداماً للشركة، تتمكن من خلاله الارتقاء بسمعتها، ويشكل دعاية إيجابية لها في المجتمع، ومن ثم يرفع قيمة سهم الشركة في السوق المالية.

يمكن تشخيص مبادئ محددة للمسؤولية الاجتماعية للشركات، هي:

(Lyubov Leonidovna Tonysheva & Darya Vladimirovna Chumlyakova, 2016)

١- مبدأ التنمية متعددة المستويات. يتجلى جوهرها في حقيقة أن المسؤولية الاجتماعية - هي متغير مختلف ، يتكون من عدة مستويات من التنمية، اعتماداً على درجة الوعي بالحاجة إلى المسؤولية الاجتماعية وتكلفتها؛

٢- مبدأ التعقيد في تنفيذ النشاط الوظيفي، أي أن هناك أنشطة منسقة لإدماج المسؤولية الاجتماعية في الإدارة الاستراتيجية للمسار الأساسي الثلاثي للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

٣- يشير مبدأ مجموعة أدوات إدارة التباين إلى أن تكامل المسؤولية الاجتماعية يحتوي على مجموعة متنوعة من الأدوات، ويعتمد اختيارها على أهداف الإدارة والموارد المتاحة وتطوير حوكمة الشركات ودور الاستراتيجية في الشركة.

ويمكن أن يستتبط من تلك المبادئ، على أن المفهوم العام للمسؤولية الاجتماعية، تكاد أن تكون ملامحه متفقا عليها في الفكر الاقتصادي، إلا أن المسؤولية الاجتماعية تختلف من بلد إلى آخر بحسب درجة التطور الاقتصادي والمستوى التنموي الذي بلغه ذلك البلد. وعليه فإنه يمكن للمسؤولية الاجتماعية أن تنتشعب وبالتالي تدخل في مجالات مختلفة في ضوء أهداف التنمية المستدامة، بالاعتماد على درجة تطور ذلك البلد، وكنتيجة لذلك فإن الأدوات التي تستخدم في تحقيق التنمية المستدامة من حيث نوعية الملاكات الوظيفية ومقدار الموارد المرصودة سوف تتباين أيضا.

٣.٢- المصارف الإسلامية والمسؤولية الاجتماعية

تعرف المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، بكونها، التزام تعبدية أخلاقي يقوم على أثره القائمون على إدارة المصارف الإسلامية بالمساهمة في تكوين وتحسين وحماية رفاهية المجتمع ككل. ورعاية المصالح والأهداف الاجتماعية لأفراده عبر صياغة الإجراءات، وتفعيل الطرق والأساليب الموصلة لذلك، بهدف رضا الله I، والمساهمة في إيجاد التكافل والتعاون والتقدم والوعي الاجتماعي، وفي تحقيق التنمية الشاملة (عياش، ٢٠١٠).

ويمكن أن نستنتج من التعريف الآتي:

- ١- إن المسؤولية الاجتماعية في المصرف الإسلامي هي التزام تعبدية أخلاقي.
- ٢- المشاركة من قبل المصرف الإسلامي، في الأنشطة الاجتماعية لتلبية متطلبات المجتمع المختلفة، وتحسين رفاهيته.

٣- المصرف الإسلامي يسعى إلى تحقيق التزامه نحو أصحاب الأسهم، والعاملين فيه وتجاه المجتمع الذي يعمل به المصرف.

٤- هدف المصرف من التزامه بمسؤولياته الاجتماعية هو رضا الله I.

تتبع خصوصية المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية من مؤشرين هما:

١- تحريم الربا:

الميزة الأساس للمصارف الإسلامية هو عدم تعاملها بالربا (أخذاً أو عطاءً)، وقد توصلت دراسة سابقة إلى أن الربا يؤثر سلباً في المجتمع، حيث تبين أن الكثير من دول العالم الإسلامي التي اقترضت ربوياً، باتت مكبله بالديون وأعباء خدماتها، الأمر الذي يضطرها لاقتطاع أجزاء ضخمة من مواردها المالية لتسديد التزاماتها، مما هدد استقلالها الاقتصادي وألجأها إلى تطبيق برامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للحد من مديونيتها، فأثرت سلباً في تخفيض الدخل الحقيقية للأفراد وانتشار البطالة وتدني مستوى إشباع الحاجات الأساسية. ولم يكن الحال بأفضل على مستوى القرض الفردي، فقد أصبحت الطبقات الفقيرة زبائن جيدة للمصارف الربوية بسبب تعدد احتياجاتها وعدم توفر البديل المناسب، حتى بات يندر تمكن الفرد من تسديد دينه. وتبين أيضاً أن الربا يَأْثُر سلباً في القرار الاستثماري، لأنه يمثل تكاليف إضافية، وبالتالي يحد من توفير فرص عمل جديدة. واتضح بأن للربا دوراً بارزاً في سوء إعادة التوزيع وتشويه الهيكل الاقتصادي (العاني و آخرون، ٢٠١٣).

الآثار السابقة وغيرها تلحق الضرر بأصحاب المصالح التي تتعامل مع المؤسسة المالية الربوية، وبالتالي تضر بمسؤوليتها الاجتماعية، إلا أن هذا الأمر يمكن تجنبه في المصارف الإسلامية من خلال القروض الحسنة، أو استخدام الأدوات المالية المباحة.

٢- طبيعة الأدوات المالية الإسلامية:

تبين من دراسة سابقة الدور الذي يمكن أن تمارسه المعاملات المالية في المصارف الإسلامية في المسؤولية الاجتماعية من حيث:

- مسؤوليتها تجاه منتسبيها؛

- مسؤوليتها تجاه مودعيها؛

- مسؤوليتها تجاه البيئة المحيطة (مجتمعا).

واتضح بأن كلا من الأدوات المالية الربحية وغير الربحية، تسهم في تغطية جوانب المسؤولية، فإن كانت آثار القرض الحسن، أو الزكاة مباشرة ودالة بصورة واضحة على ممارسة المصرف الإسلامي لمسؤوليته الاجتماعية بجوانبها المختلفة، فإن أدوات التمويل الإسلامية ذات الهامش الربحي تتضح مساهمتها، إما مباشرة عن طريق التعاقد مع الأطراف المختلفة من مودعين أو مقترضين أو مضاربين وغيرهم، أو غير مباشرة من خلال قدرتها على إشباع الحاجات الأساسية لإفراد المجتمع، وقدرة المصارف الإسلامية على سحب المودعين الصغار، وبالتالي تسهم في زيادة المدخرات على المستوى الكلي (القومي)، الأمر الذي يعكس دورها الإيجابي في المجتمع (العاني، ٢٠١٧).

الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من منظور إسلامي:

الدافع وراء الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هو أن تكون شفافة تجاه أصحاب المصلحة. و يمكن ملاحظة مفهوم الشفافية في القرآن في بضع آيات :

"وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ" البقرة / ٤٢؛

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ۚ إِنَّ يَكُنْ

غَنِيًّا أَوْ فَاقِرًا فَإِنَّهُ أُولَىٰ بِهِمَا ۚ فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا ۚ وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ تُعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا" النساء/ ١٣٥

وبناءً على الآيات السابقة، فإن الله يطلب منا الشفافية في كل ما نفعله. إذ يتعين على المسلم الكشف عن حقيقة الأمور، حتى ولو كانت تلك الحقيقة ضد مصلحته الشخصية.

وبذلك فإن الأمر نفسه ينطبق على المصارف الإسلامية. فالشفافية أمر لا بد منه لها، كجزء من مسؤوليتها تجاه أصحاب المصلحة. لأن الحقيقة والصدق هما من المتطلبات الأساسية للتجارة والتعامل مع الآخرين، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الشفافية. لذلك، فإن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي بالفعل إحدى آليات المصارف الإسلامية في إظهار الشفافية في أعمالها وتحقيق المساءلة تجاه أصحاب المصلحة. وكوكيل لعملائها، ينبغي على المصارف الإسلامية أن تكون جديرة بالثقة وأمانة في تنفيذ دورها كوسيط مالي. قال الله تعالى:

"إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا" النساء/ ٥٨

تدل الآية القرآنية المذكورة أعلاه، على أن المسلم مكلف بالوفاء وأداء الأمانة في أي مسؤولية تقع على عاتقه. وبالتالي فإن تأدية الأمانة في المصارف الإسلامية، يمكن أن تتحقق من خلال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث أن المؤسسات تفصح عن جميع المعلومات اللازمة لأصحاب المصلحة حول عملياتها لإظهار مصداقيتها.

الكشف عن الحقيقة بالنسبة للمصارف الإسلامية يصب في المصلحة العامة، حيث ستعي المصارف أثر معاملاتها على رفاهية المجتمع. وبالتالي، يتعين عليها الإفصاح عن جميع أنشطتها ومبادراتها في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات بناءً على مبدأ "المصلحة المرسلّة"، ذلك أن الهدف الرئيس للمسؤولية الاجتماعية للشركات من قبل المصارف الإسلامية هو إظهار أن معاملاتها تتوافق مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية (Wan Noor Hazlina Wan Jusoha, Uzaimah). (Ibrahimb,2018).

٢.٤ - المسؤولية الاجتماعية في التشريعات العراقية

لم يجد الباحثون على قدر علمهم قانوناً خاصاً بالمسؤولية الاجتماعية فيما يخص التشريع العراقي، إلا أنه يمكن العثور على نصوص تشتمل على أصحاب المصلحة

من عناصر المسؤولية في قوانين مختلفة. حيث أن هناك تشريعات متفرقة تصب في تحديد مسؤولية الشركة تجاه كل عنصر من عناصر المصلحة مثل (حماية حقوق العملاء و المساهمين، العمال، والبيئة).

(١) المساهمون:

فقد تطرق قانون الشركات العراقي رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ المعدل من سلطة الائتلاف رقم ٦٤ في ٢٠٠٤ والمعدل في ٢٠١٩، إلى حقوق المساهمين: إذ ذكر في المادة (١) المعدلة، الفقرة ثالثاً، أن الغاية من تشريع القانون هو حماية حاملي الأسهم من تضارب المصالح ومن سوء تصرف مسؤولي الشركة ومالكي غالبية الأسهم فيه و المسيطرين على شؤونها فعلياً. وحدد مسؤولية المساهم في المادة (٣٣)، إذ ذكر أنه لا يسأل المساهم عن ديون الشركة إلا بمقدار القيم الاسمية للأسهم التي يملكها. ومنحه الحق في المادة (٥٦)، الفقرة ثالثاً، الأفضلية في شراء الأسهم بسعر الاكتتاب بعدد يتناسب مع الأسهم التي يملكها عند طرح أسهم جديدة. أما المادة (٧٣) الفقرة ثانياً، فقد حددت توزيع الربح أو جزء منه على الأعضاء حسب أسهمهم. أما المادة (٩٧)، الفقرة أولاً منحت كل مساهم عدد من الأصوات يساوي عدد الأسهم التي يملكها.

(٢) البيئة:

أما قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩، فقد وجه إلى ضرورة إلزام صاحب أي مشروع - وذلك في مادته العاشرة - قبل البدء بإنشائه بتقديم تقرير لتقدير الأثر البيئي أولاً يتضمن تقدير التأثيرات الايجابية والسلبية للمشروع على البيئة وتأثير البيئة المحيطة عليه ويحدد. الوسائل المقترحة لتلافي ومعالجة مسببات التلوث بما يحقق الامتثال للضوابط والتعليمات البيئية. ثم خصص القانون فروعاً لحماية المياه من التلوث وذلك في المادة ١٤. وفرعاً لحماية الهواء من التلوث والحد من الضوضاء وذلك في المواد (١٥ و ١٦)، أما الفرع الرابع فقد خصص لحماية الأرض

وذلك في المادة (١٧) ، وتطرق الفرع الخامس إلى حماية التنوع الإحيائي وذلك في المواد (١٨ إلى ٢١).

٣) العملاء:

حقوق العملاء يمكن ملاحظته من خلال قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ ، حيث أشرت المادة (٥٠) من القانون، بضرورة حماية المعلومات والبيانات المتعلقة بالعملاء أو حساباتهم أو ودائعهم أو الأمانات أو الخزائن الخاصة بهم أو أي من معاملاتهم أو كشفها أو تمكين طرف ثالث من الاطلاع على هذه المعلومات والبيانات.

كما يمكن ملاحظة حقوق العملاء من خلال قانون حماية المستهلك رقم ١ لسنة ٢٠١٠ ، إذ أوضح حقوق المستهلك وذلك في المادة ٦ ، والمتمثلة بالآتي:

أولاً: للمستهلك الحق في الحصول على جميع المعلومات المتعلقة بحماية حقوقه ومصالحه المشروعة. وثانياً : للمستهلك وكل ذي مصلحة في حالة عدم حصوله على المعلومات المنصوص عليها في هذه المادة والمطالبة بالتعويض أمام المحاكم المدنية عن الضرر الذي يلحق به أو بأمواله من جراء ذلك .

٤) العاملون:

وَقَرَّ قانون العمل العراقي رقم 37 لسنة ٢٠١٥ مجموعة كاملة من الحقوق للعمال، وذلك بحسب المادة (٤٢) حيث تنص على أن العمال: يتقاضون رواتبهم مقابل العمل الذي قاموا به؛ والتمتع بفترات راحة يومية و أسبوعية بحسب عقد العمل و الإتفاقيات الجماعية و أحكام هذا القانون. ولهم تكافؤ وتساوي الفرص والمعاملة في التوظيف؛ والتوظيف بعيداً عن أي شكل من أشكال التمييز؛ كما ينبغي أن تكون بيئة العمل خالية من المضايقات؛ وتوفر الاحترام في علاقات العمل داخل بيئة العمل؛ والإستفادة من برامج التدريب المهني؛ كما ينبغي إبلاغ العاملين و إستشارتهم في الأمور التي تؤثر بشكل مباشر على عملهم. وأن يكون العمل في ظروف آمنة و بيئة عمل

صحية. ويحق للعاملين التفاوض لتحسين أوضاع و ظروف العمل؛ ولهم الإضراب بما يتناسب مع أحكام هذا القانون؛ ويتمتعون بحرية تأسيس النقابات و الانتماء إليها. (٥) مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى البنك المركزي العراقي (مهدي، ٢٠١٨): ينطلق البنك المركزي العراقي في مفهومه للمسؤولية الاجتماعية والمواضيع الجوهرية فيها، من خلال ما ورد ضمن المواصفة الدولية (ISO26000,2010). تم إعداد دليل إرشادي حول المسؤولية الاجتماعية هدف البنك المركزي العراقي من خلاله تطبيق أفضل الممارسات الدولية في المجالات المختلفة، حيث تم تبويب مبادرات البنك في المسؤولية الاجتماعية على وفق ما تم تحديده في البند (٦) من المواصفة الدولية أعلاه، والتي حددت بموجبه المواضيع الجوهرية الي ينبغي للمصرف أنيتناولها، وهي كالآتي: أولاً: الحوكمة المؤسسية؛ ثانياً : حقوق الانسان؛ ثالثاً : ممارسات العمل؛ رابعاً : البيئة؛ خامساً : ممارسات التشغيل العادلة؛ سادساً : قضايا المستهلك.

٥.٢ - مشاركة وتنمية المجتمع.

أشار المبحث الثاني إلى بلورة مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتطوره عبر مراحل تطور الفكر الليبرالي. كما بين تفسيرات الفكر الغربي للمسؤولية الاجتماعية من خلال نظريات كانت انعكاساً لتطوره. كما أوضح المبحث أن خصوصية المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية تنبع من خلال مؤشرين هما: تحريم الربا وطبيعة الأدوات المالية الإسلامية. كما استعرض المبحث المفهوم في بعض القوانين العراقية، بالإضافة إلى رؤية البنك المركزي العراقي لها. واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية في العراق سيتم استعراضه من خلال تحليل نتائج الاستبيان، وذلك في المبحث الثالث.

٣ - المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار الفرضية تم اعتماد أسلوب الاستقصاء للحصول على البيانات من خلال استمارة الاستبيان المتضمنة بعض المحاور المتعلقة

بالظاهرة المدروسة وتم الاعتماد على بعض المقاييس والمؤشرات الإحصائية كاختبار الفا كرونباخ ، والوسط الحسابي والانحراف المعياري ، النسب المئوية ، وبعض الاختبارات الإحصائية تضمنت استمارة الاستبيان من (٢٠) فقرة موزعة على (٦) محاور وقد تم تصميم الاجابات على كل فقرة وفق مقياس ليكرت الخماسي.

١.٣ - مقياس صدق ثبات اداة البحث :

لغرض اجراء اختبار صدق وثبات اداة البحث تم استخدام معاملات الفاكرون باخ لجميع الأبعاد والمحاور والبالغة (٢٠) فقرة موزعة على (٦) محاور، وقد تم توزيع الاستبيان على مجموعة من الأشخاص موزعة ما بين (رئيس مجلس ادارة ومدير مفوض) لعدد من المصارف ، وتم الاستجابة إلى آراء المحكمين ، وكما تبينه النتائج في الجدول(١).

جدول (١) : قيم معاملات ألفا كرونباخ

المحور	الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	الكلي
عدد الفقرات	٦	٤	٢	٤	٣	١	٢٠
عدد الفقرات المستبعدة	٢	١	٠	٢	٠	٠	٥
معامل ألفا كرونباخ	٠.٧٧	٠.٦٨	٠.٧٣	٠.٧١	٠.٧٣	٠	٠.٧٢

بلغت نسبة استمارة الاستبيان (٧٢%) وتعتبر هذه النسبة مقبولة ومنطقية وجيدة للغاية، وذلك لأنها أكبر من الحد المقبول لمعامل الثبات حيث ان القيمة المقبولة احصائياً لمعامل الفا، التي تبلغ (٦٠%) فما فوق لكي يكون الثبات مقبولا احصائياً ويكون أكثر دقة ومنطقية .

٢.٣ - تحليل عينة البحث :

سيتم عرض بعض المعطيات المتعلقة بالأفراد المستجيبين وفقاً للمعلومات التي تم الحصول عليها من الاستثمارات والمتضمنة إجابات الأشخاص المستجيبين وكما يأتي:

١.٢.٣- الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة البحث .

١.١.٢.٣- الجنس :

شكلت نسبة الإناث ٢٠% بواقع ثمانية أشخاص ممن أجابوا على الاستبيان، بينما شكل الذكور ٨٠% من قيادات المصارف الإسلامية.

٢.١.٢.٣- متغير العمر للأشخاص المستجيبين

أشارت نتائج الجدول رقم (٢)، إلى اختلاف أعمار المستجيبين، إذ أن أفراد العينة ممن كانت اعمارهم أقل من (٣٠) سنة، شكلت نسبة قليلة مقارنة بباقي العينة حيث بلغت (٢.٥%)، أما أفراد العينة الذين كانت أعمارهم ما بين (٤٠ - ٣٠) فشكلت ما نسبته (١٢.٥%)، أما الفئة العمرية (٥٠ - ٤١) سنة، فقد حققت ما نسبته (٢٥.٥%)، تلتها الفئة العمرية (٦٠ - ٥١) والتي شكلت ما نسبته (٢٢.٥%) اما الغالبية الأعم فقد وقعت ضمن الأفراد الذين تتراوح اعمارهم (٦٠) سنة فأكثر وقد شكلت ما نسبته (٣٧%) من اجمالي عينة الدراسة، وذلك يدل أن قيادات المصارف الإسلامية تتسم بالأعمار الكبيرة نسبياً إذ بلغ نسبة أعمار من يزيد عن الخمسين سنة ٥٧.٥% .

جدول (٢) أعمار اشخاص عينة البحث

الاعمار	العدد	النسبة
اقل من ٣٠ سنة	١	٢.٥
30 – 40	٥	١٢.٥
41 – 50	١٠	٢٥.٥
51 – 60	٩	٢٢.٥
٦٠ سنة فأكثر	١٥	٣٧
Total	٤٠	١٠٠

ثالثاً - المستوى الوظيفي للمستجيبين :

جدول (٣) يوضح المستوى الوظيفي اشخاص للأشخاص المستجيبين

النسبة المئوية	التكرار	المستوى الوظيفي
٠.٤٠	١٦	رئيس مجلس ادارة
٠.٦٠	٢٤	مدير مفوض
100%	٤٠	Total

أوضحت نتائج التحليل الاحصائي للجدول رقم (٣) ، بأن نسبة الأشخاص المستجيبين بصفة

رئيس مجلس ادارة قد بلغت (٤٠%) من إجمالي عينة الدراسة ، بينما بلغت نسبة صفة مدير

مفوض (٦٠%) من اجمالي العينة المدروسة.

٣.١.٢.٣ - المستوى التعليمي للمستجيبين :

جدول (٤) المستوى التعليمي لأفراد العينة

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
٠.٨٠	٣٢	بكالوريوس
٠.٢٠	٨	ماجستير فأكثر
100%	٤٠	Total

دلت نتائج التحليل الاحصائي للجدول رقم (٤) ، بأن نسبة الأشخاص المستجيبين من حملة

شهادة البكالوريوس قد بلغت (٨٠%) من اجمالي عينة الدراسة ، بينما بلغت نسبة حملة شهادة الماجستير فما فوق (٢٠%) من اجمالي العينة المدروسة .

٤.١.٢.٣-الخبرة المصرفية بشكل عام للمستجيبين :

جدول (٥) الخبرة المصرفية على وجه العموم لأفراد العينة

سنوات الخبرة	١٥ - ١١	١٥ - فأكثر	المجموع
العدد	١٨	٢٢	٤٠
النسبة	%٤٥	%٥٥	%١٠٠

يبين الجدول رقم (٥) سنوات الخبرة العملية التي يملكها أفراد عينة البحث في القطاعات المصرفية بشكل عام، إذ يتضح بأن نسبة (%٤٥) من عينة البحث كانت سنوات خبرتهم تتراوح بين (١١ - ١٥) سنة، بينما بلغت نسبة الأفراد التي كانت خبرتهم أكثر من ١٥ سنة (%٥٥)، ويمثل مما سبق مؤشراً واضحاً على عمق الخبرة العملية المصرفية لقيادات المصارف الإسلامية.

٥.١.٢.٣-الخبرة المصرفية الإسلامية للمستجيبين :

جدول (٦) الخبرة المصرفية الإسلامية لأفراد المستجيبين

سنوات الخبرة	اقل من ٥	١٠ - ٥	١١ - ١٥	أكثر من ١٥ سنة	المجموع
العدد	٩	٢١	٧	٣	٤٠
النسبة	%٢٢.٥	%٥٢.٥	%١٧.٥	%٧.٥	١٠٠

يبين الجدول رقم (٦) سنوات الخبرة العملية التي يملكها أفراد عينة البحث في مجال القطاع المصرفي الإسلامي، إذ يتضح بأن نسبة (%٢٢.٥) من عينة البحث كانت سنوات خبرتهم اقل من خمس سنوات، بينما بلغت نسبة (%٥٢.٥) للأفراد التي كانت تتراوح خبرتهم بين (١٠ - ٥) سنة، بينما الأفراد التي تتراوح سنوات خبرتهم (١٥ - ١١) سنة قد شكلت ما نسبته (%١٧.٥) ، أما الأفراد الذين كانت سنوات خبرتهم في المصارف الإسلامية أكثر من (١٥) سنة قد بلغت نسبته (%٧.٥). مما يدل على أن إدارات المصارف تتمتع بخبرة مصرفية عمومية تفوق خبرتها في مجال المصرفية الإسلامية، هذا من جهة، وبمقاطعة المعلومات مع الجدول رقم (٥)، يلاحظ أن خلفيات قيادات المصارف الإسلامية هي من المصارف التقليدية.

٣.٣- محاور الاستبيان :

١.٣.٣- المحور الاول - تصور المصرف للمسؤولية الاجتماعية .

جدول (٧) تصور المصرف للمسؤولية الاجتماعية

ت	مضمون الفقرة	متوسط الاتجاه	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية	الرتبة	اتجاه الفقرة
١	توجد رؤية واضحة لدى المصرف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية	٤.٦٥	٠.٦٢	١٣.٣٣	%٩٨	١	موافق بشدة
٢	يمارس المصرف اعماله بروح المسؤولية التي تمتد إلى ما وراء تحقيق الربح	٤.٦٣	٠.٨٠	١٧.٢٧	%٩٠	٣	موافق بشدة
٣	تمثل المسؤولية الاجتماعية جزء من استراتيجية المصرف	٤.٦٠	٠.٧٤	١٦.٠٨	%٩٥	٢	موافق

كشفت نتائج التحليل الاحصائي في الجدول رقم (٧) بالاعتماد على معادلة كوبر، بأن هناك اتجاهاً متبايناً لأفراد العينة نحو فقرات هذا المحور، إذ انهم يتفقون احياناً بشكل كبير لفقرة من الفقرات بينما يقل اتفاقهم نحو فقرة اخرى وهو ما نلاحظه من خلال الاهمية النسبية لكل فقرة، إذ يلاحظ بأن الفقرة الاولى كانت صاحبة أكبر اهمية نسبية والبالغة (%٩٨) وبمتوسط أعلى (٤.٦٥) واقل انحراف معياري (٠.٦٢) بمعنى آخر، أن أفراد العينة يتفقون بشكل كبير حول فقرة (توجد رؤية واضحة لدى المصرف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية) ، بينما يلاحظ أن اتفاقهم حول الفقرة الثانية كان الأقل، أي أنهم يتفقون بشكل أقل حول فقرة (يمارس المصرف أعماله بروح المسؤولية التي تمتد إلى ما وراء تحقيق الربح) والبالغة (%٩٠) وبمتوسط حسابي (٤.٦٣) وانحراف معياري عالي (٠.٨٠) والتي قد حصلت على المرتبة الاخيرة من حيث درجة نسبة الموافقة .

٢.٣.٣ - المحاور المقترحة من قبل الباحثين :

الفقرة الرابعة - يشرف على المسؤولية الاجتماعية

قام الباحثون بوضع محور مقترح موسوماً بـ (بالجهة المشرفة على المسؤولية الاجتماعية) وقد وضع عدداً من الأوليات يمكن عرضها بالجدول أدناه .

جدول (٨) الجهة المشرفة على المسؤولية الاجتماعية للأفراد المستجيبين

النسبة المئوية	التكرار	الفقرة
٥٠%	٢٠	مجلس الإدارة من خلال قسم مختص يرتبط به مباشرة
٤٠%	١٦	المدير المفوض من خلال قسم مختص يرتبط به مباشرة
١٠%	٤	شعبة في قسم معين (تذكر)
٠%	٠	لا توجد
١٠٠%	٤٠	Total

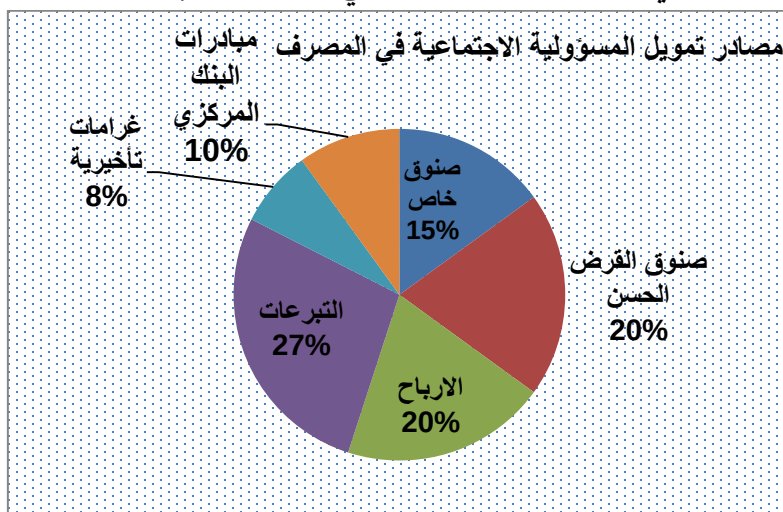
تشير نتائج التحليل الإحصائي للجدول رقم (٨)، بأن نسبة الأشخاص المستجيبين على فقرة (مجلس الإدارة من خلال قسم مختص يرتبط به مباشرة) قد بلغت (٥٠%) من إجمالي عينة الدراسة، بينما بلغت نسبة الأشخاص المستجيبين على فقرة (المدير المفوض من خلال قسم مختص يرتبط به مباشرة) (٤٠%) من إجمالي العينة المدروسة، بينما شكلت فقرة (شعبة في قسم معين) ما نسبته (١٠%)، مما يدل على أن مجالس الإدارة والمدراء المفوضين هم من يتولى الإشراف على المسؤولية الاجتماعية.

الفقرة الخامسة - مصادر تمويل المسؤولية الاجتماعية في المصرف .

قام الباحثون بوضع محور مقترح موسوماً بـ (بمصادر تمويل المسؤولية الاجتماعية للمصرف) وقد وضع عدداً من الأوليات، يمكن عرضها بالشكل البياني رقم (٢) .

شكل (٢)

مصادر تمويل المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية العراقية



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الاستبيان

تشير نتائج التحليل الاحصائي من خلال الشكل رقم (٢)، بأن مصادر تمويل المسؤولية الاجتماعية للمصرف كانت من خلال التبرعات والتي شكلت ما نسبته (27%) من إجمالي العينة، يليها مصدر القرض الحسن والأرباح والتي شكلت ما نسبته (20%) من إجمالي العينة المدروسة، وجاء مصدر صندوق خاص بالتعاقب إذ شكل ما نسبته (15%)، أما باقي المصادر فذهبت إلى مبادرات البنك المركزي والغرامات التأخيرية والتي حصلت على أقل النسب من إجابات افراد العينة .

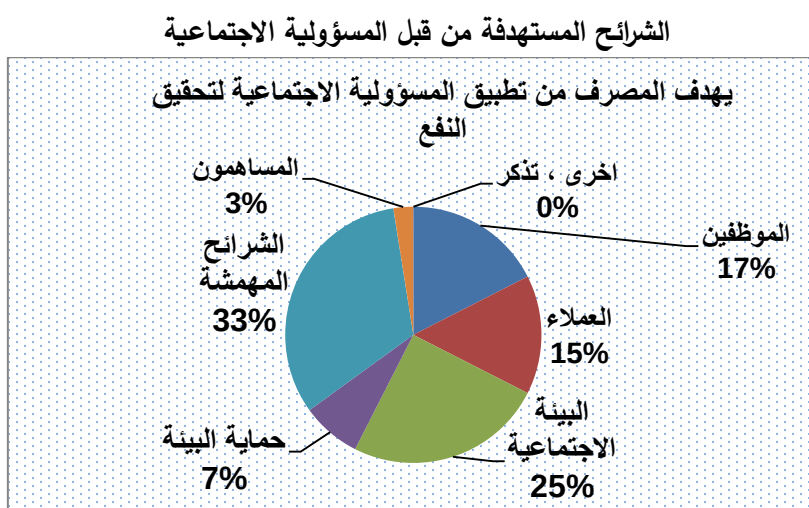
الفقرة السادسة - إشارة التقرير المالي السنوي للمصرف إلى أداء المسؤولية الاجتماعية للمصرف

قام الباحثون بوضع فقرة مخصصة يتم التعبير عنها (بنعم ، لا) ، حيث أجاب ٦٧% من المستجيبين بإشارة التقرير المالي إلى المسؤولية الاجتماعية، بينما أجاب ٣٣% بعدم تضمينهم للمسؤولية الاجتماعية في التقرير المالي السنوي.

٤.٣ - المسؤولية الاجتماعية للمصرف تجاه موظفيه .

الفقرة السابعة - يهدف المصرف من تطبيق المسؤولية الاجتماعية لتحقيق النفع .
قام الباحثون بوضع فقرة مقترحة لإيضاح الجهات المستفيدة من المسؤولية الاجتماعية حيث سعى الباحثون إلى توضيح الشرائح التي نالت أكثر مقبولة من قبل أفراد العينة (المستجيبين)، ويمكن توضيح ترتيبات هذه الشرائح على وفق الشكل رقم (٣).

شكل (٣)



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الاستبيان

وقد اتضح من الشكل المذكور أن الفئات المهمشة تمثل الجهة الأولى التي تستهدفها المسؤولية الاجتماعية بنسبة ٣٣%، تليها البيئة الاجتماعية بنسبة ٢٥%، ومن ثم العملاء فالموظفين فحماية البيئة، فالمساهمين .

جدول (٩) : مسؤولية المصرف الاجتماعية تجاه موظفيه

ت	مضمون الفقرة	متوسط الاتجاه	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية	الرتبة	اتجاه الفقرة
٨	يوفر المصرف بيئة عمل ملائمة لعماليه	٤.٧٠	٠.٥٦٤	١٢%	٩٥%	١	موافق بشدة
٩	يوفر المصرف التأمين	٢.٨٩	٠.٩٨٧	٣٤.١٥%	٤٨%	٣	محايد

الصحي لعامليه						
١٠	يوفر المصرف بيئة مناسبة للمساهمين فيه	٤.١٥	٠.٨٠٢	%١٩.٣٢	%٩٣	٢ موافق

كشفت نتائج التحليل الاحصائي في الجدول رقم (٩) ، بأن هناك اتجاهاً متبايناً لأفراد العينة نحو فقرات هذا المحور، إذ أنهم يتفقون احياناً بشكل كبير لفقرة ما، بينما يقل اتفاقهم نحو فقرة أخرى، وهو ما يلاحظ من خلال الأهمية النسبية لكل فقرة، إذ تبين بأن الفقرة الأولى كانت صاحبة أكبر أهمية نسبية والبالغة (٩٥%) وبمتوسط أعلى (٤.٧٠) وأقل انحراف معياري (٠.٥٦٤) بمعنى آخر أن أفراد العينة يتفقون بشكل كبير حول فقرة (يوفر المصرف بيئة عمل ملائمة لعامليه) ، بينما يلاحظ أن اتفاقهم حول الفقرة الثانية كان الأقل أي أنهم يتفقون بشكل أقل وجاءت محايدة هذه فقرة (يوفر المصرف التأمين الصحي لعامليه) والبالغة (٤٨%) وبمتوسط حسابي (٢.٨٩) وإنحراف معياري عالي(٠.٩٨٧) والتي حصلت على المرتبة الأخيرة من حيث درجة نسبة الموافقة. ويتفق ذلك مع الجدول رقم(٨) بأن توجه المسؤولية الاجتماعية للموظفين جاءت في مراتب متأخرة.

٥.٣- المسؤولية الاجتماعية للمصرف تجاه زبائنه :

جدول (١٠) مسؤولية المصرف الاجتماعية نحو الزبائن

ت	مضمون الفقرة	متوسط الاتجاه	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية	الرتبة	اتجاه الفقرة
١١	يهتم المصرف بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه زبائنه من خلال الشفافية في المعلومات	٤.٥٨	٠.٥٨	%١٣	%٩٥	١	موافق بشدة
١٢	يهتم المصرف بالخدمات المتعلقة بتوفير الراحة للزبائن باستمرار	٤.٤٥	٠.٥٩٤	%١٤	%٩٣	٢	موافق

كشفت نتائج التحليل الاحصائي إجابات أفراد العينة من خلال استخدام متوسط الاتجاه وبالا اعتماد على معادلة كوبر، وكما موضح في الجدول رقم (١٠) بأن الفقرة الحادية عشر والمتمثلة " يهتم المصرف بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه زبائنه من خلال الشفافية في المعلومات " قد جاءت بالمراتب الأولى ، بمتوسط حسابي (٤.٥٨)

وبانحراف معياري (٠.٥٨) على التوالي، وهذه المتغيرات تمثل اتجاهًا إيجابيًا عاليًا، وهي تمثل الأكثر أهمية في التأثير على تحديد مستوى إدراك مؤسسات عينة البحث بأهمية العمل (الزبون).

وقد جاءت الفقرة الثانية عشر والمتمثلة " يهتم المصرف بالخدمات المتعلقة بتوفير الراحة للزبائن باستمرار " في المرتبة الثانية وهي تعكس أيضًا اتجاهًا إيجابيًا في تحديد المسؤولية الاجتماعية للمصرف تجاه زبائنه من وجهة نظر الأشخاص المستجيبين من أفراد العينة .

المحور الرابع - المسؤولية الاجتماعية للمصرف تجاه البيئة الاجتماعية :

جدول (١١)

ت	مضمون الفقرة	متوسط الاتجاه	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية	الرتبة	اتجاه الفقرة
١٣	يعمل المصرف على تقليل الفجوة بين فئات المجتمع من خلال تبرعات القرض الحسن	٣.٩٣	٠.٨٢٩	%٢١	%٧٨	٤	موافق
١٤	تقوم ادارة المصرف بخلق فرص عمل لأفراد المجتمع المحلي	٤.٢٨	٠.٦٧٩	%١٦	%٨٨	٢	موافق
١٥	يقوم المصرف بتدريب عدد من الطلبة لتأهيلهم للحياة العملية	٤.٤٧	٠.٥٥٤	%١٢	%٩٨	١	موافق بشدة
١٦	يمنح المصرف تمويلًا لبعض المشاريع الخيرية مثل رعاية الأيتام	٤.١٨	٠.٧٤٧	%١٨	%٨٥	٣	موافق

كشفت نتائج التحليل الإحصائي إجابات أفراد العينة من خلال استخدام متوسط الاتجاه وبالاتتماد على معادلة كوبر، وكما موضح في الجدول رقم (١١) بأن الفقرة الخامسة عشر والمتمثلة " يقوم المصرف بتدريب عدد من الطلبة لتأهيلهم للحياة العملية " قد جاءت بالمراتب الأولى، بمتوسط حسابي (٤.٤٧) وبانحراف معياري (٠.٥٥٤) على التوالي، وهذه المتغيرات تمثل اتجاهًا إيجابيًا عاليًا وهي تمثل الأكثر أهمية في التأثير على تحديد مستوى إدراك عينة البحث بأهمية هذا المتغير .

وقد جاءت الفقرة الثالثة عشر والمتمثلة " يعمل المصرف على تقليل الفجوة بين فئات المجتمع من خلال تبرعات القرض الحسن " في المرتبة الأخيرة وهي تعكس أيضًا

اتجاهًا ايجابيًا في المسؤولية الاجتماعية للمصرف تجاه البيئة الاجتماعية من وجه
نظر الأشخاص المستجيبين من افراد العينة .

٦.٣ - المسؤولية الاجتماعية للمصرف تجاه حماية البيئة:

جدول (١٢) المسؤولية الاجتماعية للمصرف تجاه حماية البيئة

ت	مضمون الفقرة	متوسط الاتجاه	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية	الرتبة	اتجاه الفقرة
١٧	يساهم المصرف في حل مشكلات التلوث في البيئة من خلال حملات وندوات توعوية	٣.٨٠	٠.٩١١	%٢٤	%٧٣	٢	موافق
١٨	يساهم المصرف بتجميل وتشجير المناطق المجاورة له	٣.٧٥	٠.٩٢٧	%٢٥	%٦٥	٣	موافق
١٩	يحرص المصرف على استخدام الطاقة النظيفة في ابنيته	٤.٠٥	٠.٥١٠	%١٣	%٩٠	١	موافق

كشفت نتائج التحليل الاحصائي اجابات افراد العينة من خلال استخدام متوسط
الاتجاه وبالاغتماد على معادلة كوبر، وكما موضح في الجدول رقم (١٢) بأن الفقرة
الخامسة عشر قد جاءت بالمراتب الأولى ، بمتوسط حسابي (٤.٤٧) وبانحراف
معياري (٠.٥٥٤) على التوالي وهذه المتغيرات تمثل اتجاهًا ايجابيًا عاليًا وهي تمثل
الأكثر أهمية في التأثير على تحديد مستوى ادراك مؤسسات عينة البحث للمتغير .
وقد جاءت الثالثة عشر والمتمثلة في المرتبة الاخيرة والتي تعكس اتجاهًا ايجابيًا في
المسؤولية الاجتماعية للمصرف تجاه حماية البيئة من وجه نظر الأشخاص
المستجيبين من أفراد العينة .

٧.٣ - اختبار فرضيات البحث

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها " ان المسؤولية الاجتماعية تمثل جوهر
العمل المصرفي " وبالتالي يمكن صياغة فرضيات البحث على النحو الآتي:

الفرضية الأولى :

H_0 : لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية في آراء عينة الدراسة (رئيس مجلس الادارة ، المدير المفوض) في المصارف العراقية حول تصور مفهوم ومكونات المسؤولية الاجتماعية.

H_1 : توجد فروقات ذات دلالة احصائية في آراء عينة الدراسة (رئيس مجلس الادارة ، المدير المفوض) في المصارف العراقية حول تصور مفهوم ومكونات المسؤولية الاجتماعية.

ولتأكد من صحة هذه الفرضية سيتم اجراء بعض الاختبارات الإحصائية منها اختبار (F) من خلال الاعتماد على جدول تحليل التباين (ANOVA) وكما يأتي :

جدول (١٣)

نتائج اختبار قيمة (F) لدلالة الفروق بين المستجيبين حول تصور مفهوم ومكونات المسؤولية الاجتماعية وفقاً للخبرة المصرفية للمستجيبين

الدالة الإحصائية	PValue	قيمة F	متوسط مربعات الخطأ	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
معنوي ذات دلالة	٠.٣٩٢	٠.٧٤٩	٠.٢٩٢	١	٠.٢٩٢	بين المجموعات
			٠.٣٩٠	٣٨	١٤.٨٠٨	داخل المجموعات
				٣٩	١٥.١٠٠	المجموع

اتضح من خلال الجدول رقم (١٣) أعلاه ، وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات المبحوثين الخاصة بتحقيق هذا الافتراض، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة بـ (٠.٧٤٩) وهي أكبر من قيمة (PValue) والبالغة (٠.٣٩٢) عند مستوى معنوية (0.05) وعند ذلك نرفض فرضية العدم (H_0) القائلة بأنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية .

جدول (١٤)

نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق بين المستجيبين حول تصور مفهوم ومكونات المسؤولية الاجتماعية وفقاً لنوع الجنس .

المجموعات	التكرار	قيمة t	PValue	Chi – Square	PValue	R ²	الدلالة الإحصائية
الذكور	٣٢	٣٥.٤٥٣	٠.٠٠١	2.344	0.391	0.89	معنوي
الإناث	٨						

كشفت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (١٤)، إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية الخاصة بتحقيق هذا الافتراض، حيث بلغت قيمة اختبار (t) المحسوبة بـ (٣٥.٤٥٣) وهي أكبر من قيمة (PValue) عند مستوى معنوية (0.05)، بينما بلغت قيمة اختبار احصاء مربع كاي والبالغة (٢.٣٤٤) فضلاً عن قيمة القوة التفسيرية للنموذج والبالغة (٠.٨٩) ، وبالتالي نرفض فرضية العدم (H_0) القائلة بأنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابة على هذه الفقرة ونقبل الفرضية البديلة (H_1) .

الفرضية الثانية:

H_0 : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة (رئيس مجلس الإدارة ، المدير المفوض) في المصارف العراقية حول الجهات المستفيدة من المسؤولية الاجتماعية

H_1 : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة (رئيس مجلس الإدارة ، المدير المفوض) في المصارف العراقية حول الجهات المستفيدة من المسؤولية الاجتماعية.

وللتأكد من صحة هذه الفرضية تم اجراء بعض الاختبارات الإحصائية منها اختبار (F) من خلال الاعتماد على جدول تحليل التباين (ANOVA) وكما في الجدول رقم (١٥).

اتضح من خلال الجدول رقم (١٦) ، وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات المبحوثين الخاصة بتحقيق هذا الافتراض، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة بـ (١٣.٥٧١) وهي أكبر من قيمة (PValue) والبالغة (٠.٠١١) عند مستوى معنوية (0.05) وعند ذلك نرفض فرضية العدم (H_0) القائلة بأنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابة على هذه الفقرة ونقبل الفرضية البديلة (H_1) .

جدول (١٥)

نتائج اختبار قيمة (F) لدلالة الفروق بين المستجيبين حول الجهات المستفيدة من المسؤولية الاجتماعية وفقاً للخبرة المصرفية الإسلامية للمستجيبين

الدلالة الإحصائية	PValue	قيمة F	متوسط مربعات الخطأ	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
معنوي ذات دلالة	٠.٠١١	١٣.٥٧١	٦.٦٧٧	١	٦.٦٧٧	بين المجموعات
			٠.٤٩٢	٣٨	١٨.٦٩٨	داخل المجموعات
				٣٩	٢٥.٣٧٥	المجموع

كشفت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (١٦)، إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة اختبار (t) المحسوبة بـ (٢٨.٢٣١) وهي أكبر من قيمة (PValue) عند مستوى معنوية (0.05)، بينما بلغت قيمة اختبار احصاءه مربع كاي والبالغة (٤.٦٤٩) فضلاً عن قيمة القوة التفسيرية للنموذج والمتمثلة بمعامل التحديد والبالغة (٠.٩١) ، وبالتالي نرفض فرضية العدم (H_0) القائلة بأنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابة على هذه الفقرة ونقبل الفرضية البديلة (H_1) .

جدول (١٦)

نتائج اختبار (t) لدلالة الفروق بين المستجيبين حول الجهات المستفيدة من المسؤولية الاجتماعية وفقاً لنوع الجنس .

المجموعات	التكرار	قيمة t	PValue	Chi – Square	PValue	R ²	الدلالة الإحصائية
الذكور	٣٢	٢٨.٢٣١	٠.٠٣١	٤.٦٤٩	٤٦٢٠.	٩١٠.	معنوي
الاناث	٨						

٤- المبحث الرابع

١.٤- الاستنتاجات:

- ١- مر مفهوم المسؤولية الاجتماعية في مراحل متعددة (مرحلة تعظيم الربح، مرحلة المساهمين، مرحلة إدارة نوعية الحياة)، بحسب درجة التطور الاقتصادي وزيادة الوعي كما حاول الفكر الليبرالي كعادته تفسير المسؤولية الاجتماعية من خلال نظريات تعكس درجة التطور.
- ٢- لم يجد الباحثون قانوناً خاصاً بالمسؤولية الاجتماعية ضمن التشريعات العراقية، إلا أن هناك تشريعات متفرقة تصب في تحديد مسؤولية الشركة تجاه كل عنصر من عناصر المصلحة مثل (حماية حقوق العملاء و المساهمين، العمال، والبيئة).
- ٣- تتمتع إدارات المصارف بخبرة مصرفية عمومية تفوق خبرتها التخصصية في مجال المصرفية الإسلامية، كما يلاحظ أن خلفيات قيادات المصارف الإسلامية تعود إلى المصارف التقليدية.
- ٤- يتفق افراد العينة بشكل كبير حول فقرة (توجد رؤية واضحة لدى المصرف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية)، بينما يتفقون بشكل أقل حول فقرة (يمارس المصرف اعماله بروح المسؤولية التي تمتد إلى ما وراء تحقيق الربح)، مما يدل على أن المفهوم لا زال مرتبطاً لدى المصارف الإسلامية وهو يتفق مع دراسة (العاني، ٢٠٢٠) .

٥- كان أعلى مصادر تمويل المسؤولية الاجتماعية للمصرف من خلال التبرعات يليها مصدر القرض الحسن والأرباح ثم جاء مصدر صندوق الخاص بالتعاقب، أما باقي المصادر فذهبت إلى مبادرات البنك المركزي والغرامات التأخيرية، حيث حصلت على أقل النسب من إجابات افراد العينة، وهو يقارب ما توصل إليه (أعبيد، ٢٠١٨)، وكذلك (العاني، ٢٠٢٠).

٦- على الرغم من النمو الحاصل في إدراك المصارف الإسلامية للمسؤولية الاجتماعية، لا زالت نسبة كبيرة من المصارف الإسلامية لا تضمن تقاريرها المالية السنوية فقرة المسؤولية الاجتماعية.

٧- تمثل الفئات المهمشة الجهة الأولى التي تستهدفها المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، تليها البيئة الاجتماعية، ومن ثم العملاء فالموظفين فحماية البيئة، فالمساهمين.

٨- جاءت فقرة " يهتم المصرف بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه زبائنه من خلال الشفافية في المعلومات " بالمراتب الأولى، وقد جاءت الفقرة الثانية عشر والمتمثلة " يهتم المصرف بالخدمات المتعلقة بتوفير الراحة للزبائن باستمرار " في المرتبة الثانية وهي ايضا تعكس اتجاهاً ايجابياً في تحديد المسؤولية الاجتماعية للمصرف تجاه زبائنه.

٩- أظهر التحليل الاحصائي وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات عينة البحث الخاصة بتحقيق هذا الافتراض، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة بـ (٠.٧٤٩) وهي أكبر من قيمة (P_{Value}) والبالغة (٠.٣٩٢) عند مستوى معنوية (0.05) وعند ذلك نرفض فرضية العدم (H₀) القائلة بأنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية .

١٠- كشفت نتائج التحليل الاحصائي وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية وبالتالي نرفض فرضية العدم (H₀) القائلة بأنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابة على هذه الفقرة ونقبل الفرضية البديلة (H₁) .

٢.٤ - التوصيات:

في ضوء البحث ونتائج الاستبيان وكذلك إقتراحات بعض المصارف الإسلامية العراقية، يوصي الباحثون بالآتي:

١- ضرورة تبني البنك المركزي العراقي إصدار تشريع حول المسؤولية الاجتماعية للشركات،

يلزم كافة الشركات وبضمنها الجهاز المصرفي الإسلامي والتقليدي الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية، بالإضافة الى تضمين ذلك التشريع إعفاءات أو سماعات للمؤسسات التي تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية، أو أن يأخذ البنك المركزي أداء المصرف في المسؤولية الاجتماعية عند التقييم.

٢- على البنك المركزي العراقي إلزام المصارف الإسلامية بضرورة الإشارة إلى مؤشرات المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية السنوية، وتشجيع تلك المصارف على إصدار تقارير سنوية توضح مؤشرات مسؤوليتها الاجتماعية.

٣- عمل دورات تدريبية للقائمين بأعباء المسؤولية في المصارف الإسلامية العراقية، تعينهم على الاطلاع على تجارب المصارف الإسلامية الاقليمية والمجاورة في هذا المجال، بالإضافة إلى توضيح أهمية تحديد الفئات المستهدفة.

٤- تشجيع المصارف الإسلامية لإنشاء صندوق خاص لتمويل المسؤولية الاجتماعية.

٥- على المصارف الإسلامية مراعاة المسؤولية الاجتماعية تجاه موظفيها وكذلك مساهمها.

٦- إقتراح تخصيص نسبة مئوية من إرباح المصرف للإسهام في صندوق المسؤولية الاجتماعية، على أن يعدل قانون الشركات لتمكين ذلك.

٧- ضرورة توجيه المصارف الإسلامية للإسهام في حماية البيئة من خلال اشكالها المختلفة.

٨- عقد مؤتمرات أو ندوات علمية لتعميق مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

قائمة المصادر والمراجع:

- ١- أعبيد، عصام علي عبدالله، المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، دراسة حالة مصرف الشريعة ماتيري ومصرف معاملات اندونيسيا ، اطروحة دكتوراه .اندونيسيا : جامعة سونان أميل.
- ٢- بقدر، عائشة و آمال بكار .(2017). المسؤولية الاجتماعية بين الإلزام و الإلتزام، .الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية .(p. 2)الجزائر :معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- ٣- أبو بكر، خوالد (2018)، طبيعة المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية : دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية (ABG) خلال الفترة 2015-2016، مجلة العلوم الاقتصادية -الجزائر السنة ٢٠ العدد (١)
- ٤- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر (2000). تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان . الكويت :جمعية إحياء التراث الإسلامي.
- ٥- ضيافي، نوال (2010). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية .الجزائر :رسالة ماجستير، جامعة ابو بكر ، بلقايد.
- ٦- عبد العزيز طيبة وفايزة القرع(2020) .، المجلد 6العدد .(1دور المصارف الإسلامية في إرساء المسؤولية الاجتماعية، دراسة حالة المصرف الإسلامي الأردني .مجلة الاقتصاد والمالية (JEF)الجزائر.
- ٧- العاني، اسامة عبد المجيد(٢٠١٧) ، طبيعة المسؤولية الاجتماعية في المصرف الإسلامي (دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني). المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية،.(3)13
- ٨- العاني، اسامة عبد المجيد(2020) . المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية في العراق بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون عليه .مجلة دراسات اقتصادية،.43
- ٩- العاني، أسامة عبد المجيد ، صلاح نعمان العاني، عبد المنعم خليل الهيتي .(2013). من آثار الربا في التنمية البشرية .مجلة تنمية الرافدين .(14) ٣٥
- ١- عمارة، مسعودي محمد (2015). دور حوكمة الشركات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة روائح الورود -الوادي .الجزائر :مذكرة ماجستير،كلية الاقتصاد وعلوم السير، جامعة محمد خضير بسكرة.
- ١٠- عياش، محمد صالح .(2010). المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية ...طبيعتها وأهميتها .جدة :البنك الإسلامي للتنمية.

- ١١- فلاق، محمد و آمال بكار " . (2014). المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال الجزائرية، شركات الاتصال الخلوية،، جيزي، موبيليس، أريدو إنموذجاً"، .مجلة الباحث الاقتصادي، pp. 205-206.
- ١٢- مهدي، حسين رضا (2018). تقرير المسؤولية الاجتماعية .بغداد :شعبة التعليمات والضوابط،دائرة مراقبة الصيرفة، البنك المركزي العراقي.
- ١٣- نوافان، محمد حامد (2010). القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية .دمشق :أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، ص.28.
- 15- Alshubrum، M. A. (2018). "Corporate Social Responsibility (CSR) in Islamic Banks in the Light of Sharia: A Comparative Study of Islamic and Western Perspectives in Saudi Arabia". SJD Dissertations.
- 16- Ataur، R. B. (2008). Corporate Social Responsibility Reporting in Developing Countries، (Corporate social responsibility series) . USA: Ashgate Publishing Company، USA.
- 17- Basu K. & G.Palazzo . (2008). Corporate social responsibility: A process model of sensemaking. Academy of management review،، 33(1)، pp. 122-136.
- 18- Bhuiyan، M.A.H.، Darda، M.A. and Hossain، M.B. (2022). "Corporate social responsibility (CSR) practices in Islamic banks of Bangladesh". Social Responsibility Journa، 18(5)، pp. 968-983.
- 19- Council for Sustainable Development، W. B. (2000). Corporate Social Responsibility: Meeting Changing Expectations.
- 20- Edward R. Freeman،et.al. (2010). Stakeholder Theory: The State of the Art. Cambridge: Cambridge Univ. Press.
- 21- Gao S.S.، S. Herav، &J. Z. Xiao. (2005، June). Determinants of corporate social and environmental reporting in Hong Kong: a research note. Accounting Forum Review، 29(2)، pp. 233-242.
- 22- Griseri P.، & N.Seppala: . (2010). Business ethics and corporate social responsibility. Melbourne: Cengage Learning.
- 23- Ineizeh N.. (2014). Impact of Corporate Social Responsibility on Customer Satisfaction in Banks. European Journal of Business and Management، 6(28).
- 24- Lyubov Leonidovna Tonysheva & Darya Vladimirovna Chumlyakova. (2016). Corporate Social Responsibility: The Principles and the Process of Integration into the System of Strategic Management. Asian Social Science، 12(9)، p. 17.

- 25- Maali B.، P.Casson، & C.Napie. (2006). Social reporting by Islamic banks. *Abacus*، 42(2)، pp. 266-289.
- 26- Nehad Ibrahim Ineizeh ، Murad Ali Al-Zaqeba، Obada Jebreen Hussein، Ismail Younes Yamin. (2022). Corporate Social Responsibility Disclosure in GCC Region. *Universal Journal of Accounting and Finance*، 10(3)، pp. 7070-718.
- 27- Nehad Ibrahim Ineizeh، Murad Ali Al-Zaqeba، Obada Jebreen Hussein، Ismail Younes Yamin. (2022). Corporate Social Responsibility Disclosure by Islamic Banks in GCC Region. *Universal Journal of Accounting and Finance*، 3(10)، pp. 707-718.
- 28- Sufyati، H. S. (2020). Implementation of Corporate Social Responsibility in Islamic Banking in Indonesia. *Proceedings of the 2nd Annual Conference on Blended Learning، Educational Technolog*، (pp. 525-531).
Indonesia.
- 29- Susan Rosenthal. (2015). *Philanthropy: The Capitalist Art of Deception*. *Socialist Review*.
- 30- Turke، D. (2009). How corporate social responsibility influences organizational commitment. *Journal of Business ethics*، 89(2)، pp. 189-204.
- 31- UNICEF، U. N. (2013). *Corporate Social Responsibility Policies in Malaysia: Enhancing the Child Focus*. Kuala Lumpur، Malaysia: UNICEF.
- 32- Wan Noor Hazlina Wan Jusoh، Uzaimah Ibrahim. (2016). CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY OF ISLAMIC BANK'S PRACTICES: AN EXPLORATORY STUDY. *International Jurnal of Islamic Business Ethics (IJIBE)*، 1(2)، pp. 96-105.
- 33- Wan Noor Hazlina Wan Jusoha، Uzaimah Ibrahimb. (2018). The Significance of Corporate Social Responsibility Disclosure to Islamic Banks in Malaysia: An Islamic View. *Journal of Islamic Finance (JIF)*، 7(1).

واقع استقلالية هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية العراقية في ظل بيئة
مصرفية تقليدية

The Reality of the Independence of Sharia Supervisory Boards in Iraqi Islamic Banks in Light of a Traditional Banking Environment

د. سعدون عباس محمد

م. د. عماد عاشور محمد

وزارة العلوم والتكنولوجيا

كلية دجلة الجامعة

م. نبراس محمد عباس

الجامعة التقنية الوسطى/ الكلية التقنية الادارية

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث إلى التعرف على مدى استقلالية هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في العراق، فضلاً عن التعرف على العوامل التي تؤثر على حيادية واستقلالية تلك الهيئات، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج الاستبانة من خلال طرح عدد من الأسئلة على ذوي الاختصاص في الهيئات الشرعية ومجالس إدارة المصارف الإسلامية والمعنيين بالصيرفة الإسلامية في البنك المركزي. تشير نتائج البحث إلى أن هيئة الرقابة الشرعية جهاز مستقل من العلماء المتخصصين ووجودها في المصارف الإسلامية واجب وضرورة شرعية، إذ تمثل صمام الأمان للأعمال المصرفية الإسلامية، وهذا الواجب لا يتحقق إلا باستقلالية هذه الهيئات.



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٦١-٩٠

يوصي البحث إلى تعميم مسألة إنشاء الهيئة الشرعية على جميع المصارف الإسلامية في العراق من خلال تشريعات القوانين ذات الصلة، حتى يعطي ذلك مصداقية معتبرة للهيئة الشرعية. فضلا عن تشكيل هيئة رقابة شرعية عليا تابعة للبنك المركزي تكون مسؤولة على جميع أعمال هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: هيئات الرقابة الشرعية، المصارف الإسلامية، المصارف التقليدية

Abstract

The research aim to identify the extent of the independence of the Sharia supervisory boards in Islamic banks in Iraq, as well as to identify the factors that affect the impartiality and independence of these boards. Management of Islamic banks and those concerned with Islamic banking in the Central Bank. The results of the research indicate that the *Shariah* Supervisory Board is an independent body of specialized scholars, and its presence in Islamic banks is a legal duty and necessity. It represents the safety valve for Islamic banking, and this duty can only be achieved with the independence of these boards. The research recommends to generalize the issue of establishing the *Shariah* Board to all Islamic banks in Iraq through the relevant legislation, so that this gives significant credibility to the *Shariah* Board. As well as the formation of a supreme Sharia supervisory board affiliated to the Central Bank to be responsible for all the work of Sharia supervisory boards in Islamic banks.

Keywords: (Sharia supervisory boards, (Islamic Banks , Traditional Banks)

المقدمة:

انتشرت المصارف الإسلامية في اغلب دول العالم المتطور والنامي، وأصبحت عامل جذب للجمهور والمتعاملين معها لالتزامها بالشريعة الإسلامية ، واهم عوامل ضمان تطبيق الشريعة الإسلامية في تلك المصارف وجود هيئات للرقابة الشرعية التي تراقب تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في تعاملاتها، ويأتي موضوع استقلالية هذه

الهيئات ليدعم فاعلية الرقابة ويعزز مصداقيتها، ومن ضوء ذلك تم إنجاز العديد من الدراسات التي تتناول هذا الموضوع بغية التحقق من مدى استقلالية الهيئة الشرعية والزامية قراراتها إذ ان لهاتين الخاصيتين اثر كبير على سمعة المصرف وشهرته.

١- المبحث الاول: منهجية البحث والدراسات سابقة

١.١ - مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في محاولة الإجابة على الأسئلة الآتية:

١. ما واقع استقلالية هيئات الرقابة الشرعية في العراق؟
٢. ماهي العوامل التي تؤثر على حيادية واستقلالية هيئات الرقابة الشرعية في العراق؟

٢.١ - اهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى

١. إجراء تحليل لأطر وممارسات هيئة الرقابة الشرعية والتعرف على العوامل التي تؤثر على استقلاليته وفعاليتها وقراراتها.
٢. ابراز وتحليل العوامل التي تؤثر على حيادية واستقلالية هيئات الرقابة الشرعية.
٣. التعرف على مدى استقلالية هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في العراق إذ تعد أساس القرارات الشرعية التي تنظم نشاطاتها.

٣.١ - فرضية البحث:

١. تتمتع هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية بالاستقلالية التامة في اداء مهامها التشريعية.
٢. لا توجد عوامل مؤثرة على استقلالية الهيئات الشرعية من الادارات العامة للمصارف والبنك المركزي.

٤.١ - أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية المؤسسات المالية الإسلامية والتي ابرزها المصارف الإسلامية التي انتشرت بشكل سريع في العراق والعالم ويرتبط نشاطها بالمال واصبح تؤثر وتتأثر بالنظام المالي الاقتصادي، لذلك لابد من وجود اليات تنظم عملها وتحدد مدى تطابقها مع الشريعة الإسلامية، ذلك ان الخدمات المصرفية الإسلامية ظهرت لتوفير بدائل مالية تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية التي تم استخدامها لتطوير أساليب التمويل الخاصة بها لتحل محل القروض القائمة على الفائدة. وبالتالي تطلب إنشاء هيئة الرقابة الشرعية (SSB) (Sharia Supervisory Board) ضمن هيكل المؤسسات المالية الإسلامية لضمان الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية فضلاً إلى ذلك يُعد وجود هيئة للرقابة الشرعية ضمن هيكل المؤسسة الإسلامية الأداة الرئيسية التي تعتمدها المؤسسات المالية الدولية ليم اعتبارها متوافقة مع الشريعة الإسلامية ودور الرقابة الشرعية هذا الذي تؤديه يتطلب مستوى عالي من الاستقلالية.

٥.١ - منهجية البحث:

تم اختبار الفرضية من خلال استبيان الذي تضمن محورين كان الاول يتعلق باستقلالية هيئة الرقابة الشرعية وتكون من خمسة عشر سؤال وجهت الى اعضاء الهيئات الشرعية العاملة في المصارف الاسلامية في العراق للتعرف على مدى استقلالية الهيئات في تأدية المهام التي حددتها ضوابط انشاء الهيئات الشرعية وتضمن المحور الثاني خمسة عشر سؤال تم توجيهها الى مجالس الادارة في المصارف الاسلامية وخبراء البنك المركزي للتعرف على العوامل المؤثرة على استقلالية هيئات الرقابة الشرعية، وتم استخدام برنامج أكسل لتحليل الاجابات للوصول الى اثبات او نفي فرضية البحث، ولابد الإشارة إلى ان اختيار عدد الاستثمارات الموزعة تم من خلال التعرف على عدد المصارف الإسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغة (22) مصرف إسلامي مع وجود (5) أعضاء للهيئة الشرعية لكل مصرف إسلامي، ويوضح الجدول رقم (١) معدلات الاستجابة للعينة المبجوة.

جدول رقم (١)

معدل استجابات العينة المبجوة

المحور	عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات المستردة	النسبة المئوية	عدد الاستثمارات غير المستردة والمرفوضة	النسبة المئوية
الاول	50	40	%80	10	%20
الثاني	50	40	%80	10	%20

٦.١ - الدراسات السابقة:

١. دراسة البدارين وبركات (٢٠١٩) بعنوان: استقلال الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية الأردنية : الواقع والمأمول.

هدفت الدراسة إلى بيان متطلبات الارتقاء باستقلال الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية في الأردن، توصلت الدراسة إلى وجود متطلبات لاستقلال الرقابة الشرعية تتعلق بالتشريع، والاستقلال الإداري والتنظيمي والمالي والفكري، أوصت الدراسة مقترحاً لأنشاء هيئة رقابة شرعية مركزية تتمتع باستقلال مالي وإداري، تقوم بالرقابة الشرعية على عمل المصارف الإسلامية في الأردن.

٢. دراسة اسكافي (٢٠١٨) بعنوان: الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية بين الواقع والطموح.

هدفت الدراسة إلى استعراض الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في فلسطين، من حيث واقعها، ومعوقاتها، وآلية تفعيلها، واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الواقع، ومن ثم تحليل الواقع ووضع رؤية للتطوير كما ينبغي أن تكون عليه الرقابة الشرعية، توصلت الدراسة إلى ان الرقابة الشرعية في فلسطين تعاني من عدم الاستقلال المالي والإداري، فضلاً عن نقص وقلة الكوادر البشرية المؤهلة مهنيًا وشرعياً، أوصت الدراسة بضرورة وجود هيئة رقابة شرعية عليا تابعة لسلطة النقد

للرقابة على أعمال المؤسسات المالية الإسلامية، وبضرورة وجود فريق مدققين شرعيين مؤهلين شرعياً وقانونياً ومحاسبياً وإدارياً.

٣. دراسة المكاشفي (٢٠١٦) بعنوان: واقع تطبيق الرقابة الشرعية في المصارف الليبية

هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع تطبيق الرقابة الشرعية في المصارف الليبية واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتمثلت أداة الدراسة من استبانة لمعرفة واقع تطبيق الرقابة الشرعية في المصارف الليبية. وأسفرت نتائج الدراسة عن أن هناك علاقة قوية في المصرف بين تطبيق نظام الرقابة الشرعية ومستوى الأداء، ووجود علاقة متوسطة بين فعالية نظام الرقابة الشرعية ورضا العملاء. وأوصت الدراسة بضرورة تنظيم دورات تدريبية تستهدف الكوادر العاملة في المصارف بالمبادئ الأساسية للصيرفة الإسلامية، وعقد المزيد من ورش العمل التي تناقش المشاكل التي تطرأ على نظام الرقابة الشرعية، وتنظيم المؤتمرات العلمية التي تهتم بموضوع الصيرفة الإسلامية.

وما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة هو اعتماد البحث على عينة من الجهاز المصرفي العراقي متمثلة بالمصارف الإسلامية العراقية في محاولة لبيان استقلالية الهيئات الشرعية لهذه المصارف، فضلاً عن إبراز العوامل التي تؤثر على حياديتها واستقلاليتها.

٢- المبحث الثاني: الجانب النظري

١.٢- ماهية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية:

١.١.٢- التعريف:

عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الرقابة الشرعية بأنها: "جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إمام بفقه المعاملات، ويعهد لهيئة الرقابة توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتاوها وقراراتها ملزمة للمؤسسة" (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة و المراجعة و الضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٤: البند ٢ من معيار الضبط رقم ١).

٢.١.٢- مراحل الرقابة الشرعية:

تمر الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بثلاث مراحل هي:

١. الرقابة السابقة للتنفيذ أو الرقابة الوقائية: وتشمل العمليات والمشاريع التي تنوي إدارة المصرف تنفيذها فتقوم الرقابة الشرعية بجمع كل البيانات والمعلومات لتعرضها فيما بعد على هيئة الفتوى لتدلي برأيها قبل إقدام المصرف على تنفيذها فإذا تبين أنها مخالفة لأحكام الشريعة استبعدتها أو قامت بتعديلها بما يتوافق مع الأحكام الشرعية.

٢. الرقابة أثناء التنفيذ أو الرقابة العلاجية: وتتناول الرقابة أثناء التنفيذ مراجعة وتدقيق العمليات المصرفية والاستشارية التي تحتاج إلى رأي شرعي وتتمثل بالمتابعة الشرعية لأعمال المصرف، وذلك خلال مراحل التنفيذ المختلفة بهدف التأكد من التزام المصرف بالتطبيق الكامل للفتاوى الصادرة ومتابعة تصحيحها أولاً بأول.

٣. الرقابة اللاحقة للتنفيذ أو الرقابة التكميلية: وتسمى أحياناً برقابة المتابعة فتتمثل أغلب أعمال الرقابة الشرعية، لأنها تتناول الأعمال العادية والمتكررة والتوجيهات

الصادرة عن جهة الاختصاص، كمراجعة ملفات العمليات الاستثمارية بعد التنفيذ ومراجعة البيانات الدورية المرسلّة من المصرف للجهات الرسمية ومراجعة تقارير الجهات الرقابية الخارجية كالبنك المركزي (الطيب، ٢٠٠٩: ص ٦).

٣.١.٢ - أهمية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية:

بالنظر لأهمية العمل المصرفي الإسلامي فإن للرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية أهمية بالغة لعدة أسباب لعل أهمها: (الزحيلي، ٢٠١٦: ص ٣٢)
١. أنها الجهة التي ترصد سير أعمال المصارف الإسلامية والتزامها بالأحكام الشرعية في تنفيذ معاملاتها .

٢. افتقار معظم العاملين في المصارف الإسلامية إلى الإحاطة بقواعد المعاملات الإسلامية مما يضفي أهمية على وجود مثل هذه الهيئة.

٣. أن وجود الهيئة يعطي المصرف الصبغة الشرعية بنظر الزبائن وجمهور المواطنين الذين لا يتعاملون مع المصارف الربوية .

٣.١.٢ - الفرق بين الرقابة الشرعية وبين المراجعة القانونية والمحاسبية والتدقيق:

تختلف الرقابة الشرعية عن المراجعة القانونية والمحاسبية والتدقيق للمصرف الإسلامي في أن نطاقها أوسع ودورها أهم لأنها تراقب كافة مجالات المعاملات في المؤسسات من حيث نظامها أو عملياتها أو منتجاتها أو مكاسبها طوال مدة إنشائها والسعي لتكون كل أعمال المصرف مقبولة لرب العالمين.

يجب أن تكون الرقابة شاملة في كافة أعمال المصرف، أما المراجعة القانونية والمحاسبية تحل جزءاً أو قطاعاً خاصاً فقط في المصرف مثل الإطار أو الأثر القانوني أو القوائم المالية المتعلقة بالمصرف وتقوم بإعداد تقرير في مجالها المخصص فقط، ويقال أن هدف المراجع هو التحقق من المركز المالي الحقيقي للمؤسسة فقط. والتدقيق للمصرف لا يكون إلا بعد نهاية الأعمال، أما الرقابة الشرعية

تكون من بداية إنشاء المؤسسة المالية الإسلامية إلى نهايتها. إضافة إلى ذلك فإن عضوية هيئة الرقابة الشرعية مكونة من علماء شرعيين وأصحاب العلوم المجتمعة بين الشريعة والقانون والاقتصاد، أي أشخاص لهم كفاءة في تحليل كافة نظام وعمليات المصرف وتقوم الهيئة أيضاً بأخذ قوانين الدولة والأصول المحاسبية أو التدقيق بعين الاعتبار في تطوير المنتجات الإسلامية (أبو غدة، ١٩٩٨: ص ٢٠).

٥.١.٢ - واجبات هيئة الرقابة الشرعية:

لقد كان الدور الأساسي لهيئة الرقابة الشرعية في البداية هو مناقشة المسائل الشرعية وإصدار الفتاوى والإشارة إلى عنصر الحلال أو الحرام في المعاملات المصرفية والمالية. ولكن الآن، أصبح دورها على نطاق أوسع من ذي قبل، لأنه يشمل ابتكار منتجات جديدة للتسويق. وحتى اليوم لا يزال هناك العديد من الجوانب المالية التي تحتاج إلى استكشاف وتكييف فقهي مثل أدوات إدارة المخاطر الإسلامية والتدقيق الشرعي وغيرها. وبما أن الصناعة المصرفية الإسلامية تطورت وتجاوزت مرحلة التأسيس أو ضبط الأسس، فعلى علماء الشريعة المشاركة والمساهمة أكثر في المنظور المالي الكلي، لا في توفير المنتجات الأساسية فحسب (داود، ١٩٩٦: ص ٢١-٢٤).

ويمكن القول ان واجبات كثيرة على الهيئة القيام بها ومن ضمنها المهام المعتادة كتقديم النصائح والإرشادات للمؤسسات المالية في جميع المسائل التي تتماشى مع تعاليم الدين الإسلامي، والمشاركة في وضع النظام المصرفي الإسلامي وإيجاد منهج شرعي واضح للمؤسسة، والتأكد والمتابعة من مطابقة المنتجات والعمليات في المؤسسة لشريعة الله وتجنب المكاسب الحرام، وتطوير المنتجات ونماذج العقود الإسلامية أو تطوير البدائل الشرعية للمنتجات التقليدية وتكون هذه الهيئة بمثابة المرجعية بالنسبة للقضايا الإسلامية المتعلقة بأعمال المصرف والصناعة المالية، وكذلك الإشراف والرقابة على الممارسات الصناعية وجعلها متوافمة مع المعايير العالمية إن أمكن ذلك، وتوعية وتدريب العاملين في المصرف وتمثيل المؤسسة المالية

في اللقاءات والمؤتمرات والحوارات المختلفة مما يُتيح لتبادل الأفكار وعرض الممارسات المالية الإسلامية، ليتمكن الآخرين من دراستها والتعرف عليها وإعداد التقرير السنوي عن مدى مطابقة أعمال المصرف للشرعية والشهادة عليها أمام الجمعية العمومية. (الدين، ٢٠١٠:ص١٨)

بإمكان الهيئة أداء هذه الواجبات بفعالية من خلال ثقة الإدارة بالهيئة ودعمها في كل ما تحتاج إليه وإنشاء لجنة خاصة لمساعدتها تعرف بقسم الشريعة في معظم المصارف، والمساعدة المقدمة قد تكون أيضاً في صورة توفير الموارد اللازمة والمراجع والمواد البحثية، وجمع الفتاوى والتقارير المصرفية، أو أي خدمات أو وسائل تساعد الهيئة في اتخاذ القرارات، Islamic Financial Services Board, 2008, (Principle 1.1.17).

٦.١.٢- أنواع هيئات الرقابة الشرعية:

يمكن التمييز بين أربع أنواع لهيئات الرقابة الشرعية وهي :

١. هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، والتي تتولى النظر في المعاملات المصرفية والحكم عليها، والأصل إلزامية أحكامها.

٢. جهاز الرقابة الشرعية الداخلي المتمثل بالمراقب الشرعي المقيم في المؤسسة المالية الإسلامية، والمتابع لسير العمل.

٣. الهيئة العليا للرقابة الشرعية والتي تتبع غالباً البنك المركزي، وتقوم بالإشراف على المصارف الإسلامية على مستوى الدولة بالتنسيق مع هيئات الرقابة الشرعية لكل مصرف، وهي غير موجودة في الواقع العملي رغم ضرورة وجودها.

٤. شركات الاستشارات والرقابة الشرعية الخاصة، والمقصود بها التدقيق الشرعي الخارجي على المؤسسات المالية الإسلامية (القطان، ١٤٢٥: ص ١١-١٢).

٧.١.٢ - إلزامية قرارات هيئة الرقابة الشرعية:

تعد قرارات هيئة الرقابة الشرعية ملزمة، خصوصاً بالنسبة إلى الأمور أو المسائل الشرعية المتعلقة بالمصرف. وفي هذا الصدد، فهي لا تمارس دور استشاري فحسب، بل إن الرقابة تتضمن الإرشاد والإشراف والرقابة من أول الإنشاء أو تطور المنتجات إلى يوم إصدارها ومراجعة وتدقيق عمل المصرف من حين إلى آخرى، ومع ذلك نجد أن هناك هيئات رقابة شرعية التي تقتصر مهمتها في الفحص عن المنتجات المالية الإسلامية ولا تهتم بتطبيقات القرارات التي أصدرت وهذا أمر مرفوض، لأن الأصل في الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية هو الرقابة على كل أعمال المصرف، لا في تطوير المنتجات أو متابعة تنفيذها فحسب، بل تكون كافة أعمال وجوانب المصرف مطابقة للشريعة الإسلامية وإنجاز هذا الهدف هو من الأسس المهمة في المصارف الإسلامية.

وقد وضعت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بعض المعايير لهذا الأمر منها أن تكون الشريعة ملزمة للمؤسسة (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٤، البند ٥ من معيار الضبط رقم ٢) وأن الالتزام بالشريعة من واجب المؤسسة (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٤، البند ٦ من معيار الضبط رقم ٢).

وكذلك في معيار رقم ٢٩ (معيار الفتوى)، ذكرت الهيئة أن من واجب هيئة الرقابة الشرعية أن توفر الفتاوى للمصرف بناءً على العلاقة القائمة فيما بينها وأن من واجب المؤسسة استفتاء الهيئة في المسائل الشرعية ومع أن بإمكان المستفتي أو المصرف بذل قصارى جهده في اختيار الفتاوى أو الرأي الأحسن، إلا أنه وحسب قوانين المؤسسة، عليه الأخذ والعمل بالفتاوى الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة، وأضافت الهيئة أن المصرف ملزم باتباع قرارات هيئة الرقابة ولا يمكنه الاستفتاء والاعتماد على قرارات هيئات فتوى أخرى إلا بإذن هيئة الرقابة لديها (هيئة المحاسبة

والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ٢٠٠٧: البند ٦ من المعيار الشرعي رقم ٢٩).

وأن أعضاء هيئة الرقابة الشرعية يجب أن يتم اختيارهم بناء على شروط معينة وفيهم الكفاءة والإخلاص والثقة لأهمية دورهم الرقابي، فيلزم أن تكون قراراته ملزمة وواجبة التنفيذ فوراً ولذلك حتى ولو لم ينص قانوناً، فقد أصبح عرفاً معمولاً به، حيث أن الهيئة تعتبر السلطة العليا في مشروعية المنتجات أو العمليات فيلزم إدارة المصرف بتنفيذ قرارات الهيئة. ففي بعض البلدان إلزامية فتاوى الهيئة منصوص في لوائح وقوانين الدولة، أو يلزم ذكره في عقد التأسيس للمؤسسة. فمع أن واجب الضبط الشرعي من واجبات الهيئة إلا أن الالتزام بالشرعية من واجب المؤسسة، ولا يمكن للهيئة القيام بواجبها وحدها بدون تعاون وتأييد ودعم من إدارة المصرف.

٢.٢ - استقلالية هيئات الرقابة الشرعية:

١.٢.٢ - مفهوم استقلالية هيئات الرقابة الشرعية:

استقلالية الهيئة الشرعية تعني تمكين الهيئة الشرعية من حفظ أعمال المؤسسة المالية عن المخالفات الشرعية (حميش، ٢٠٠٧: ص ١١٣)، ومن الناحية التنظيمية والإدارية ينظر إلى استقلالية هيئات الرقابة الشرعية بأنها تعني أن الهيئة الشرعية بأعضائها، ومراقبيها، ليسوا من العاملين في المصارف الإسلامية، وإن كانوا ضمن الهيكل التنظيمي، وهذا يعني أن قوانين العمل واللوائح، والقرارات الإدارية الخاصة بالمصارف الإسلامية، والتي تنطبق على موظفي المصرف لا تنطبق على الهيئة الشرعية، والسبب في ذلك يعود إلى أن الهيئة الشرعية في المصارف الإسلامية لها وضع خاص مستمد من طبيعة عملها الذي يعد ولائي تنظيمي، وما تتمتع به من خصوصية مستمدة من التزام المصرف ذاته بتطبيق أحكام، ومبادئ الشريعة الإسلامية في نظامه الأساسي وعقد تأسيسه (البعلي، ٢٠٠٢: ص ٢٠).

٢.٢.٢ - آليات تثبيت استقلالية هيئات الرقابة الشرعية:

عمل هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية يُنظَّمه قانون، سواء كان أحد القوانين الرسمية، أو كان قانوناً خاصاً بالمصارف الإسلامية، وأياً كان الشكل القانوني المنظم لعمل المصارف الإسلامية، فلا بد أن يحقق استقلالية هيئات الرقابة الشرعية قياساً على النص القانوني الذي يقر باستقلالية المراجع المحاسبي الخارجي، والنص على استقلالية هيئات الرقابة الشرعية أولى، فالرقابة الشرعية حراسة للدين بتحكيم شرع الله، وحراسة للمال بحفظه وتوجيهه في المسارات الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا لن يتحقق إلا باستقلالية هيئات الرقابة الشرعية. وفيما يلي توضيح لهذه الآليات:

١. النص على استقلالية هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، وذلك في عقد التأسيس والنظام الأساسي المنظم لعمل المصارف الإسلامية، على أنه يتعين عليها أن تتخذ كافة الإجراءات الأدبية، والقانونية التي تكفل تحقيق أعلى قدر من الاستقلالية لهيئات الرقابة الشرعية حال ممارستها لجميع مهامها وأعمالها، والفائدة من ذلك إعطاء هيئات الرقابة الشرعية قوة وضمانة قانونية تستوعب كافة التحوّلات والتطورات الإجرائية التي قد تتطلبها استقلالية الرقابة الشرعية مستقبلاً.

٢. النص على إلزامية قرارات هيئات الرقابة الشرعية، فهناك علاقة تلازميه بين الاستقلالية والإلزام، فلا تستطيع هيئة الرقابة الشرعية أن تصدر قراراتها الملزمة بقوة وصراحة إلا إذا كانت مستقلة، وإذا انتقت الاستقلالية والإلزامية فقدت المصارف الإسلامية أهم ما يعزز ثقة الناس بها، وعدم الإلزام يعني أن هيئة الرقابة الشرعية أصبحت هيئة مشورة قد تأخذ المؤسسة المالية الإسلامية برأيها وقد لا تأخذ، وهذا يجعل عملها سواء كان إفتاءً أو رقابةً عديم النفع والتأثير، ومسألة الإلزام أصبحت عرفاً تلتزم به كافة المصارف.

٣. النص على طريقة تعيين وعزل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، والطريقة المثلى للتعيين والعزل والمحققة للاستقلالية هي التي تكون التبعية القانونية فيها تابعة للجمعية العمومية خالصة، دون أي تدخل من قبل مجلس الإدارة (صويلح، ٢٠١٥: ص ١٩٨).

٤. النص على عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بحيث لا يقل عن ثلاثة؛ فهذا العدد هو أقل جمع تنضبط به الفتوى الجماعية من جهة المداولة والترجيح، فضلاً إلى أن ذلك العدد يُتيح أجواء المشورة التي تُصقل فيها الآراء وتكون أخرى بإصابة الحق، وأكمل في أداء مهمة الهيئة الشرعية، والتي تتجاوز مهمة إبداء الرأي الشرعي إلى رتبة التفتيش والحكم النافذ، ويساعد على الترجيح المنضبط بالأغلبية وذلك عند حلول الاختلاف يتم اعتماد قول الاثنين؛ وترجيحه على قول الواحد المخالف، وأبعد عن التأثير عليهم وأرفع عن التواطؤ فيما بينهم، وأدعى لتوثيق الآراء وأمنع للقول ونفياً للشبهات والإشاعات، وأقوى في القرارات الصادرة عنهم، ويشترط في الأعضاء شروطاً تساعد في تحقيق استقلاليتها، ويطلق عليها الشروط التكميلية وهي: (الهاجري، ٢٠١٨: ص ٢١)

أ- أن لا تتضمن الهيئات الشرعية في عضويتها مدراء تنفيذيين في المؤسسة، أو مشاركة أحد أعضائها في اللجان الإدارية التي لها صلاحيات تنفيذية في العمل، وكذلك عدم وجود أي قرابة حتى من الدرجة الثانية بين عضو الهيئة وأحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا التنفيذية.

ب- أن لا يكون عضو الهيئة مساهماً في المؤسسة بأي شكل من الأشكال، كما يجب عدم حصول عضو الهيئة على مزايا الموظفين، أو الحصول من المؤسسة على تسهيلات وتمويلات لاحتياجاته المالية، أو أي تعامل يؤدي إلى تضارب المصالح.

ج-أن لا يتولى أعضاء الهيئة مهمة التحكيم في المنازعات التي تجري بين المؤسسة وخصوصها من العملاء والشركاء لأن مثل هذه المهمة تورث الشبهة، وتجعل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية محل تهمة.

د- أن لا يقوم أي عضو بأعمال استشارية، أو خدمة مدفوعة الأجر للمؤسسة التي هو عضو في هيئتها الشرعية، كما يجب عدم مساهمته في الترويج والتسويق المباشر لمنتجات وأعمال المؤسسة.

هـ-النص على مدة تعين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية؛ فالأصل أن تكون محددة بعقد واضح ومفصل الجوانب والحقوق والالتزامات، منصوصاً على تلك المدة في النظام الأساسي ضماناً للاستقلالية.

٦-النص على كيفية صرف المكافآت التي تتقاضها هيئة الرقابة الشرعية، وأن يراعى عند تحديدها ما يلي:

أ. أن تكون محدودة معلومة من قبل الجمعية العمومية، وأن لا تتغير إلا عند التجديد.

ب. عدم وصف المكافآت المصروفة بأنها رواتب شهرية، لا حقيقة ولا مظهراً، لأن في ذلك إيهاء بأن عضو هيئة الرقابة موظف كسائر الموظفين في البنك، وهذا يتعارض مع الاستقلالية.

٧. أن لا تكون مربوطة بمعدل الأرباح أو نتائج العمل التجاري، لأن ذلك باعث للشك من قبل الناس تجاه الهيئات الشرعية.

٨. أن لا تكون سرية بل تتحقق فيها الشفافية، حتى تبعد عنها الشكوك، وظهرها يكون من خلال التقارير المتخصصة لا في الصحف، مع عدم حجبها عن من أراد الاطلاع عليها وبخاصة من الباحثين.

٩.النّص على عدد الهيئات الشرعية التي يحق لعضو هيئة الرقابة الشرعية الاشتراك بها، ذلك ان تعدد العضوية في أكثر من هيئة ينعكس سلباً على استقلالية ومصادقية وأداء هيئة الرقابة الشرعيّة، وهي وسيلة من وسائل انتزاع استقلالية هيئة الرقابة والتحكم في قراراتها، وأنّ هذه الظاهرة قد تؤثر في قوة التركيز، وعدم مراجعة كل ما يعرض من عقود ومستندات نظراً لضيق الوقت كما أنّها تمثل عائقاً أمام ابتكار منتجات مصرفية جديدة مما ينعكس على أداء عمل الهيئة بالضعف. ولتلافي الوقوع في هذه الظاهرة لابد من إعداد كادر جديد متخصص ومدرّب يشغل تلك الهيئات دون تعدد وخاصة في ظل نقص الكوادر المؤهلة والمدرّبة والمتخصصة في مجال الرقابة الشرعيّة.

١٠.النّص على لائحة اختصاصات هيئة الرقابة الشرعيّة، ومنهجها في تنفيذ تلك الاختصاصات مع مراعاة الملائمة بينها وبين المسؤولية الموكلة إليها، وذلك ليتم اعتماد تلك اللائحة من قبل مجلس الإدارة بشكل إلزامي؛ لأنّ النّص عليها يزيدها قوة واعتباراً لدى مجلس الإدارة من ناحية، ولدى الإدارات الفرعية للمؤسسة من ناحية أخرى، على أن يتصدر لائحة الاختصاصات، النّص على الاطلاع على كافة مستندات وسجلات وأصول معاملات المؤسسة ومدى ملائمتها لأحكام الشريعة الإسلامية، والالتقاء بالعاملين والاطلاع المباشر على كيفية التطبيق.

وينبغي أن تتضمن تلك اللائحة منهج هيئة الرقابة في الإفتاء والرقابة، ونظام جلساتها ومن تستعين به عند اللزوم وتسجيل محاضرها، وعلاقتها بسائر إدارات وأقسام المؤسسة الماليّة المعنية، ونظام المراجعة والتدقيق الشرعي الداخلي الكفيل بتحقيق التأكد من أنّ معاملات المؤسسة الماليّة واستثماراتها وأنشطتها والعقود التي تبرمها مطابق لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية والفتاوى والآراء الشرعيّة التي تُصدرها هيئة الرقابة الشرعيّة، وكيفية إعداد التقارير الدورية التي تُقدّم لجهة الإدارة والتقرير السنوي الذي يُقدّم للجمعية العمومية ومكونات هذه التقارير (طنش، ٢٠١٩: ص ٦٢٦).

٣- المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

تم اختبار فرضيات البحث من خلال طرح عدد من الاسئلة من خلال الاستبيان الذي تم توجيهه الى الهيئات الشرعية و مجالس الادارة في المصارف الاسلامية و خبراء البنك المركزي من خلال محورين تضمن كل منهم خمسة عشر سؤال كان الاول يتعلق باستقلالية هيئة الرقابة الشرعية والثاني للتعرف على العوامل المؤثرة عل استقلالية هيئات الرقابة الشرعية وفقا لمقياس ليكرت الخماسي، وتم استخدام برنامج أكسل لتحليل الاجابات للوصول الى اثبات او نفي فرضية البحث.

١.٣ - استقلالية هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية في العراق

يوضح الجدول رقم (٢) النتائج التي تم التوصل اليها من خلال تحليل استجابة العينة المبحوثة والتي شملت العالمين في الهيئات الشرعية وخبراء البنك المركزي ومجالس الادارات اذ تم توزيع ٥٠ استمارة وكان عدد الاستثمارات المسترد ٤٠ استمارة بما يعادل ٨٠% من العينة.

جدول رقم (٢)

التحليل الإحصائي للعينة المبحوثة المحور الاول

المحور الاول: عدد الاسئلة ١٥ من استقلالية الرقابة الشرعية										
البند	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جددا	حجم العينة	المتوسط الحسابي	انحراف معياري	النسبة المئوية	اتجاه العينة
1	0	7	20	9	4	40	2.75	0.86	55	محايد
2	0	0	5	19	16	40	1.72	0.67	34.4	غير موافق جدا
3	2	20	14	3	1	40	3.48	0.81	69.6	موافق
4	1	4	16	18	1	40	2.65	0.79	53	محايد
5	2	14	23	0	1	40	3.4	0.7	68	موافق
6	1	4	20	14	1	40	2.75	0.77	55	محايد
7	0	1	9	20	10	40	2.02	0.76	40.4	غير موافق
8	0	22	7	1	10	40	3.02	1.25	60.4	موافق
9	5	10	23	2	0	40	3.4	0.89	68	محايد
10	0	0	5	13	22	40	1.58	0.7	31.6	غير موافق جدا
11	4	21	15	0	0	40	3.72	0.63	74.4	موافق
12	0	0	23	13	4	40	2.48	0.67	49.6	غير موافق
13	3	20	11	4	2	40	3.45	0.95	69	موافق
14	3	1	10	16	10	40	2.28	1.1	45.6	غير موافق
15	0	3	13	14	10	40	2.22	0.91	44.4	غير موافق
المتوسط العام للمحاور ككل		2.68	1.06	النسبة المئوية	53.6	اتجاه العينة	محايد			

بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

١. تتضمن السؤال الاول الاجابة على السؤال (يكون تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي لمدة معينة ولا يتم تعيينهم لاكثر من دورتين لنفس المصرف) حيث يلاحظ من الجدول رقم(٢) اجابات العينة على السؤال بمتوسط حسابي(2.75) وبانحراف معياري(0.86) وبنسبة مئوية(55%) من العينة كانت باتجاه محايد، وهذا يمكن ان يفسر بأن المصارف الاسلامية تختلف فيما بينها في تحديد مدة عمل الهيئات الشرعية ولا توجد مدة متفق عليها او محدده في التعليمات لعمل الهيئات الشرعية.

٢.تضمن السؤال الثاني الاجابة على السؤال (لا يوجد ارتباط بين مكافئات هيئة الرقابة الشرعية وبين معدل أرباح المصرف) حيث يلاحظ من الجدول رقم (٢) اجابات العينة على السؤال بمتوسط حسابي(1.72) وبانحراف معياري(0.67) ونسبة مئوية(34.4%) من العينة كانت باتجاه غير موافق وهذا يمكن ان يفسر قرارات الهيئة الشرعية باتجاه زيادة ارباح المصارف الإسلامية.

٣.تضمن السؤال الثالث الاجابة على السؤال (يكون هناك إفصاح عن التقارير والقرارات التي تصدرها هيئة الرقابة الشرعية) حيث يلاحظ من الجدول رقم (٢) اجابات العينة على السؤال كانت بمتوسط حسابي(3.48) وبانحراف معياري(0.81) ونسبة مئوية(69.9%) من العينة كانت باتجاه موافق وهذا يمكن ان يفسر بأن نشر التقارير يمكن ان يكون احد عوامل استقلالية الهيئات الشرعية.

٤.تضمن السؤال الرابع الاجابة على السؤال (يكون هناك شفافية وإفصاح فيما يخص رواتب ومكافئات أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في القوائم المالية للمصرف) حيث يلاحظ من الجدول رقم(٢) اجابات العينة على السؤال كانت بمتوسط حسابي(2.65) وبانحراف معياري(0.79) ونسبة مئوية(53%) من العينة كانت باتجاه محايد وهذا يمكن ان يفسر بأنه لا اتفاق على موضوع الإفصاح حول الرواتب والمكافأة لأعضاء الهيئات الشرعية والي يمكن ان يكون اد اهم العوامل في استقلاليتها.

٥.تضمن السؤال الخامس الاجابة على السؤال (تكون قرارات هيئة الرقابة الشرعية ملزمة للمصرف بغض النظر على تأثيرها على المصرف) حيث يلاحظ من الجدول رقم(٢) اجابات العينة على السؤال كانت بمتوسط حسابي(3.4) وبانحراف معياري(0.70) ونسبة مئوية (68%) من العينة كانت باتجاه موافق وهذا يمكن ان يفسر بأنه هناك اتفاق على الزامية قرارات الهيئة الشرعية للمصارف الاسلامية.

٦.تضمن السؤال السادس الاجابة على السؤال (يتم تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من قبل مجلس إدارة المصرف) حيث يلاحظ من الجدول رقم(٢) اجابات العينة على السؤال كانت بمتوسط حسابي(2.75) وبانحراف معياري(0.77) ونسبة

مئوية(55%) من العينة كانت باتجاه محايد وهذا يمكن ان يفسر بأنه لا توجد اليه واضحة لتعيين الهيئة الشرعية للمصارف الاسلامية.

٧.تضمن السؤال السابع الاجابة على السؤال (هناك عقد مستقل ذو مدة زمنية بين عضو الرقابة الشرعية وبين المصرف الإسلامي يحدد فيه حقوق وواجبات كل طرف اتجاه الطرف الآخر) حيث يلاحظ من الجدول رقم(٢) اجابات العينة على السؤال كانت بمتوسط حسابي(2.02) وبانحراف معياري(0.76) وبنسبة مئوية(40.4%) من العينة كانت باتجاه غير موافق.

٨.تضمن السؤال الثامن الاجابة على السؤال (هناك نص واضح في النظام الأساسي للمصرف الإسلامي تنص على الزامية قرارات الهيئة الشرعية) حيث يلاحظ من الجدول رقم(٢) اجابات العينة على السؤال كانت بمتوسط حسابي(3.02) وبانحراف معياري(1.25) وبنسبة مئوية (60.4%) من العينة كانت باتجاه موافق.

٩.تضمن السؤال التاسع الاجابة على السؤال (يلتزم أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بتطبيق المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية) حيث يلاحظ من الجدول رقم(٢) اجابات العينة على السؤال كانت بمتوسط حسابي (3.4) وبانحراف معياري(0.89) وبنسبة مئوية(68%) من العينة كانت باتجاه محايد.

١٠.تضمن السؤال العاشر الاجابة على السؤال (ليس لدى الهيئات الشرعية المعرفة بالعقود والقوانين التي تحكمها فضلا على اليات وإجراءات التنفيذ) حيث يلاحظ من الجدول رقم (٢) اجابات العينة على السؤال كانت بمتوسط حسابي(1.58) وبانحراف معياري(0.70) وبنسبة مئوية(31.6%) من العينة كانت باتجاه غير موافق جدا.

١١.تضمن السؤال الحادي عشر الاجابة على السؤال (هناك اجتماعات فصلية بين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وبين المدققين الخارجيين للمصرف الإسلامي لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك) حيث يلاحظ من الجدول رقم(٢) اجابات العينة على

السؤال كانت بمتوسط حسابي (3.72) وبانحراف معياري (0.63) وبنسبة مئوية (74.4%) من العينة كانت باتجاه موافق.

١٢. تضمن السؤال الثاني عشر الاجابة على السؤال (يقتصر دور الهيئة الرقابة الشرعية للمصرف الإسلامي بمراجعة العقود والرد على الاستفسارات فقط، إي يقتصر دورها بصورة سؤال وجواب) حيث يلاحظ من الجدول رقم (٢) اجابات العينة على السؤال كانت بمتوسط حسابي (2.48) وبانحراف معياري (0.67) وبنسبة مئوية (49.6%) من العينة كانت باتجاه غير موافق.

١٣. تضمن السؤال الثالث عشر الاجابة على السؤال (لا يمكن الوقوف على مدى التزام المصارف الإسلامية بإحكام الشريعة الإسلامية لعدم وجود هيئة رقابية شرعية مركزية تابعة للبنك المركزي) حيث يلاحظ من الجدول رقم (٢) اجابات العينة على السؤال كانت بمتوسط حسابي (3.45) وبانحراف معياري (0.95) وبنسبة مئوية (69%) من العينة كانت باتجاه موافق.

١٤. تضمن السؤال الرابع عشر الاجابة على السؤال (اغلب أعضاء هيئات الرقابة الشرعية شاغلين مناصب إدارية أو مزاولين لوظائف تنفيذية في المصرف أو في مصارف أخرى) حيث يلاحظ من الجدول رقم (٢) اجابات العينة على السؤال كانت بمتوسط حسابي (2.28) وبانحراف معياري (1.1) وبنسبة مئوية (45.6%) من العينة كانت باتجاه غير موافق.

١٥. تضمن السؤال الخامس عشر الاجابة على السؤال (تؤدي هيئة الرقابة الشرعية دورا كبيرا في تطوير الأعمال المصرفية وذلك من خلال تطبيق القواعد الشرعية على العقود واستثناء ما جاء مخالفا له، وإيجاد البديل الشرعي المتفق مع القواعد) حيث يلاحظ من الجدول رقم (٢) اجابات العينة على السؤال كانت بمتوسط حسابي (2.22) وبانحراف معياري (0.91) وبنسبة مئوية (44.4%) من العينة كانت باتجاه غير موافق بمعنى ان هيئة الرقابة ليس لها دور في تطوير الأعمال المصرفية .

١٦. كانت النتائج للمحور ككل بمتوسط حسابي (2.68) وانحراف معياري (1.06) وبنسبة مئوية (53.6%) باتجاه محايد، وهذا يؤشر ان استقلالية الهيئات الشرعية غير واضحة ترتبط ارتباطا بطبيعة العلاقة بين هذه الهيئات والمصارف الاسلامية ومدى الامتيازات التي تحصل عليها من المصارف ووجود تعليمات وقوانين واضحة تحدد طبيعة عملها وعلاقتها بمجالس الادارات وبلك لا يمكن اثبات فرضية تتمتع هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية بالاستقلالية التامة في اداء مهامها التشريعية.

٢.٣ - محور العوامل المؤثرة في استقلالية الهيئات الشرعية (البنك المركزي ومجالس الادارات)

يوضح الجدول رقم (٣) النتائج التي تم التوصل اليها من خلال تحليل استجابة العينة المبحوثة والتي شملت العالمين في الهيئات الشرعية وخبراء البنك المركزي ومجالس الادارات الذي يوضح العوامل المؤثرة على استقلالية الهيئات الشرعية من مجالس الادارات والبنك المركزي.

جدول رقم (٣)

التحليل الإحصائي للعينة المبحوثة المحور الثاني

المحور الثاني: عدد الاسئلة ١٥ س / العوامل المؤثرة (مجلس الادارة والبنك المركزي)										
البنود	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا	حجم العينة	المتوسط الحسابي	انحراف معياري	النسبة المئوية	اتجاه العينة
1	0	6	16	16	0	40	2.85	0.85	57	محايد
2	0	10	22	7	1	40	3.02	0.72	60.4	محايد
3	0	12	12	16	0	40	2.9	0.83	58	محايد
4	0	11	21	8	0	40	3.08	0.69	61.6	محايد
5	0	7	16	17	0	40	2.75	0.73	55	محايد
6	1	20	11	8	0	40	3.35	0.82	67	محايد
7	0	0	8	16	16	40	1.8	0.75	36	غير موافق
8	0	28	7	5	0	40	3.58	0.7	71.6	موافق
9	0	15	6	15	4	40	1.68	0.72	33.6	غير موافق جدا
10	5	20	6	5	4	40	3.48	1.28	68.4	موافق

موافق	69.6	1.28	3.48	40	5	5	4	18	8	11
محايد	53	0.79	2.65	40	2	16	16	6	0	12
محايد	63	0.73	3.15	40	0	8	18	14	0	13
غير موافق	40	0.81	2	40	12	17	10	1	0	14
محايد	53	0.85	2.65	40	3	15	15	7	0	15
	اتجاه العينة		النسبة المئوية		الانحراف المعياري		المتوسط الحسابي		المتوسط العام	
	غير موافق		49.8		0.98		2.49		للمحاور ككل	

بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

١. تتضمن السؤال الأول الإجابة على السؤال (هناك اليه متابعة تمكن أعضاء هيئة الرقابة التشريعية من الحصول على المعلومات والبيانات التي يحتاجها للقيام بمهمته) حيث يلاحظ من الجدول رقم (٣) اجابات العينة على السؤال كانت بمتوسط حسابي (2.85) وبانحراف معياري (0.85) وبنسبة مئوية (57%) من العينة كانت باتجاه محايد.

٢. مجلس إدارة المصرف الاستغناء عن إي عضو من أعضاء الرقابة الشرعية بدون اي سبب يذكر) حيث يلاحظ من الجدول رقم (٣) اجابات العينة على السؤال كانت بمتوسط حسابي (3.02) وبانحراف معياري (0.72) وبنسبة مئوية (60.4%) من العينة كانت باتجاه محايد.

٣. تتضمن السؤال الثالث الاجابة على السؤال (تمتلك المصارف الإسلامية ملاكا إداريا متخصص في مجال فقه المعاملات ومجال العمل المصرفي الإسلامي معا أو مجتمعا) حيث يلاحظ من الجدول رقم (٣) اجابات العينة على السؤال كانت بمتوسط حسابي (2.9) وبانحراف معياري (0.83) وبنسبة مئوية (58%) من العينة كانت باتجاه محايد.

٤. تتضمن السؤال الرابع الاجابة على السؤال (تمتلك المصارف الإسلامية القدرة على إعداد المتخصصين في مجال الرقابة الشرعية) حيث يلاحظ من الجدول رقم (٣) اجابات العينة على السؤال كانت بمتوسط حسابي (3.08) وبانحراف معياري (0.69) وبنسبة مئوية (61.6%) من العينة كانت باتجاه محايد.

٥.تضمن السؤال الخامس الاجابة على السؤال (يفتقر معظم العاملين في المصارف الإسلامية إلى الإحاطة بقواعد المعاملات الإسلامية) حيث يلاحظ من الجدول رقم(٣) اجابات العينة على السؤال كانت بمتوسط حسابي(2.75) وبانحراف معياري(0.73) وبنسبة مئوية(55%) من العينة كانت باتجاه محايد.

٦.تضمن السؤال السادس الاجابة على السؤال (ليس لدى الهيئات الشرعية الفهم الكامل لماهية المنتجات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية) حيث يلاحظ من الجدول رقم(٣) اجابات العينة على السؤال كانت بمتوسط حسابي(3.35) وبانحراف معياري(0.82) وبنسبة مئوية(67%) من العينة كانت باتجاه محايد.

٧.تضمن السؤال السابع الاجابة على السؤال (يلزم البنك المركزي هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بتطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة في أعمالها) حيث يلاحظ من الجدول رقم(٣) اجابات العينة على السؤال كانت بمتوسط حسابي(1.8) وبانحراف معياري (0.75) وبنسبة مئوية(36%) من العينة كانت باتجاه غير موافق.

٨.تضمن السؤال الثامن الاجابة على السؤال (يعتمد الكثير من مؤسسي المصارف الإسلامية على العلاقات والمعارف في تعيين أعضاء الرقابة الشرعية بغض النظر عن أي معيار أو نظام) حيث يلاحظ من الجدول رقم(٣) اجابات العينة على السؤال كانت بمتوسط حسابي (3.58) وبانحراف معياري(0.7) وبنسبة مئوية(71.6%) من العينة كانت باتجاه موافق.

٩.تضمن السؤال التاسع الاجابة على السؤال (يقوم المصرف الإسلامي بتوثيق تنفيذ الإجراءات التي اتبعتها هيئة الرقابة الشرعية في أوراق عمل كاملة بحيث يكمن الرجوع اليها بسهولة) حيث يلاحظ من الجدول رقم(٣) اجابات العينة على السؤال كانت بمتوسط حسابي(1.68) وبانحراف معياري(0.72) وبنسبة مئوية(33.6%) من العينة كانت باتجاه غير موافق جدا.

١٠.تضمن السؤال العاشر الاجابة على السؤال (ليس لدى اغلب موظفي المصرف الإسلامي المعرفة بإحكام الشريعة الإسلامية وخاصة أولئك الذين على تماس مباشر مع الجمهور المتعامل) حيث يلاحظ من الجدول رقم(٣) اجابات العينة على السؤال كانت بمتوسط حسابي(3.48) وبانحراف معياري(1.28) وبنسبة مئوية(68.4%) من العينة كانت باتجاه موافق.

١١.تضمن السؤال الحادي عشر الاجابة على السؤال(هناك نماذج لعقود نموذجية نمطية تم العمل بها سابقا يتم الرجوع إلى استخدامها لنفس العمليات دون الرجوع إلى هيئة الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي) حيث يلاحظ من الجدول رقم(٣) اجابات العينة على السؤال كانت بمتوسط حسابي(3.48) وبانحراف معياري(1.28) وبنسبة مئوية(69.6%) من العينة كانت باتجاه موافق.

١٢.تضمن السؤال الثاني عشر الاجابة على السؤال (بإمكان المصرف الإسلامي استخدام الفتاوى الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية لمصرف اخر) حيث يلاحظ من الجدول رقم(٣) اجابات العينة على السؤال كانت بمتوسط حسابي(2.65) وبانحراف معياري(0.79) وبنسبة مئوية(53%) من العينة كانت باتجاه محايد.

١٣.تضمن السؤال الثالث عشر الاجابة على السؤال (ليس لا أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الحق بإبداء الراي في الديون المتأخرة التسديد وتحديد ما اذا كان المتعامل مع المصرف معسرا أو مماطلا أو قادر على الدفع) حيث يلاحظ من الجدول رقم(٣) اجابات العينة على السؤال كانت بمتوسط حسابي(3.15) وبانحراف معياري(0.73) وبنسبة مئوية(63%) من العينة كانت باتجاه محايد.

١٤.تضمن السؤال الرابع عشر الاجابة على السؤال(تستخدم هيئات الرقابة الشرعية في إنجاز أعمالها على اللوائح والنماذج الشرعية للمعاملات المرسلة من البنك المركزي) حيث يلاحظ من الجدول رقم(٣) اجابات العينة على السؤال كانت بمتوسط حسابي(2) وبانحراف معياري (0.81) وبنسبة مئوية(40%) من العينة كانت باتجاه غير موافق.

١٥. تضمن السؤال الخامس عشر الاجابة على السؤال (يقوم أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للمصرف الإسلامي بتوعية العاملين في المصرف بقواعد العمل المصرفي الإسلامي مع شرح أسس الفقه للإحكام الشرعية للمعاملات المصرفي) حيث يلاحظ من الجدول رقم (٣) اجابات العينة على السؤال كانت بمتوسط حسابي (2.65) وبنحرف معياري (0.85) وبنسبة مئوية (53%) من العينة كانت باتجاه محايد.

١٦. كانت النتائج للمحور ككل بمتوسط حسابي (2.49) وانحرف معياري (0.98) وبنسبة مئوية (49.8) باتجاه غير موافق، وهذا يؤشر انه لا توجد عوامل مؤثرة على استقلالية الهيئات الشرعية سواء من مجالس الادارات او تعليمات البنك المركزي، وعليه يمكن اثبات الفرضية الثانية التي تشير الى انه لا توجد عوامل مؤثرة على استقلالية الهيئات الشرعية من الادارات العامة للمصارف والبنك المركزي.

٤- المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

١.٤ - الاستنتاجات:

١. تعد الهيئات الشرعية من أهم الأجهزة الرقابية المستحدثة في المؤسسات المالية الإسلامية وعلى رأسها المصارف الإسلامية. ويعد إنشاءها ضمان مهم وآلية يتطلبها القانون.
٢. تواجه المصارف الإسلامية العديد من الصعوبات أهمها التحديات القانونية المتمثلة في عدم وجود بيئة قانونية تتناسب مع الضوابط الشرعية التي تقوم عليها هذه المصارف، وعدم وجود جهاز قضائي متخصص ملم بأساسيات العمل المصرفي الإسلامي، وضوابطه الشرعية والفنية.
٣. تعاني الكوادر العاملة المختلفة في المصارف من عدم الجمع بين المعرفة الشرعية والاقتصادية وينعكس ضعف مناهج الجامعات بشأن الاقتصاد الإسلامي على أداء تلك الكوادر، مما يقتضى القيام بدورات تدريبية على المسائل الشرعية الخاصة بالتمويل الإسلامي.

٤. تعد استقلالية هيئة الرقابة الشرعية هي المبدأ الأساسي للنزاهة والموضوعية من خلال استقلالها إدارياً ومالياً وتنظيماً عن إدارة المصرف، ويجب أن تضمن هياكلها التنظيمية وجود هيئة للرقابة الشرعية، تتصف بالاستقلال التام عن الإدارات التنفيذية وتقوم بدور الإفتاء والرقابة، وذلك من خلال النص في نظامها الأساسي وعقد تأسيسها بتطبيق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

٥. هيئة الرقابة الشرعية جهاز مستقل من العلماء المتخصصين ووجودها في المصارف الإسلامية واجب وضرورة شرعية، حيث تمثل صمام الأمان للأعمال المصرفية الإسلامية، وهذا الواجب لا يتحقق إلا باستقلالية هيئة الرقابة الشرعية.

٢.٤ - التوصيات:

١. تعميم مسألة إنشاء الهيئة الشرعية على جميع المصارف الإسلامية العاملة في العراق من خلال تشريعات القوانين في ذات الصلة، حتى يعطي ذلك مصداقية معتبرة للهيئة الشرعية.

٢. أن يقوم أعضاء الهيئة الشرعية بتدريب العاملين والهيئة الإدارية وتنقيفهم بمبادئ المعاملات المالية في المصرف الإسلامي .

٣. لتحقيق أعلى مستويات الاستقلالية في عمل هيئة الرقابة الشرعية لابد من العناية بمسألة اختيار أعضائها، ومسألة موقعها من الهيكل التنظيمي للمؤسسة المالية الإسلامية اذ يجب ربط تعيين هيئات الرقابة الشرعية وعزلها بجهة مختصة في الدولة كالبنك المركزي وان لا يكون لإدارة المصرف الإسلامي سلطة في تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وكذلك الأمر بالنسبة للتبعية فيجب ان تتبع الهيئة الجمعية العمومية في المصرف على اقل تقدير وان تكون حاکمة لمجلس الإدارة لا محكومة له.

٤. تشكيل هيئة رقابة شرعية عليا تابعة للبنك المركزي وهي مسؤولة على أعمال هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، وفي حال الاختلاف بين هيئة الرقابة الشرعية وإدارة المؤسسة المالية يرفع الأمر لهيئة الرقابة الشرعية العليا لاتخاذ ما تجده مناسباً.

٥. إن دور هيئة الرقابة الشرعية ليس مقتصرًا على النصح والإرشاد أو مجرد إبداء الرأي والإفتاء فيما يعرض عليها من أعمال المؤسسة فحسب، بل لابد لها أيضًا من متابعة وفحص ومراجعة ومراقبة كل نظام أو عقد أو إجراء أو علاقة مالية للمصرف، من أجل تدارك أي خلل قبل وقوعه، وإصلاح أي خطأ فور وقوعه بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٦. تعميم مسألة إلزامية الفتوى على جميع المصارف الإسلامية من خلال تشريعات القوانين الصادرة، حتى يعطي ذلك مصداقية معتبرة للهيئة الشرعية.

المصادر:

أولاً: الوثائق

١- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة و المراجعة و الضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، البند ٢ من معيار الضبط رقم ١، (٢٠٠٤).

٢- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة و المراجعة و الضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، البند ٥ من معيار الضبط رقم ٢، (٢٠٠٤).

٣- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة و المراجعة و الضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، البند ٦ من معيار الضبط رقم ٢، (٢٠٠٤).

٤- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، البند ٦ من المعيار الشرعي رقم ٢٩، (٢٠٠٧).

ثانياً: الدورات والمؤتمرات

١-الدين ، محمد اكرم (٢٠١٠) ، دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المصارف الإسلامية أهميتها ، شروطها ، وطريقة عملها ، الدورة التاسعة عشر، إمارة الشارقة ، الإمارات .

٢-الطيب، عبد المنعم محمد،(٢٠٠٩)، تقييم الرقابة الشرعية في ظل النظام المصرفي الإسلامي الشامل (التجربة السودانية)، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي.

٣-القطان، محمد أمين علي(٢٠٠٤) ، الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد، جامعة أم القرى، السعودية.
٤-الهاجري ، احمد (٢٠١٨) الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول ، أبحاث المؤتمر الأول للأكاديمية الأولية للتمويل والاقتصاد الإسلامي ، إسطنبول .

٥-حميش، عبد الحق(٢٠٠٧) ، تفعيل دور هيئات الفتوى الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، المجلد ٤، العدد ١، جامعة الشارقة، الإمارات.

٦-صويلح، محمد فخري (٢٠١٥)، مراجعة معيار الضبط الحوكمة رقم (٢) بشأن الرقابة الشرعية، مؤتمر التدقيق الشرعي الخامس، شورى للاستشارات الشرعية، البحرين.

٧-طنش، خلود احمد (٢٠١٩)، استقلالية هيئات الرقابة الشرعية ودورها في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي في ضوء معايير الحوكمة الصادرة عن ايوفي: دراسة تحليلية نقدية، مجلة جامعة الشارقة، المجلد: ١٦، العدد: ٢، الامارات.

ثالثاً: الكتب العربية

١-الزحيلي ، وهيبة (٢٠١٦) أحكام التعامل مع المصارف الإسلامية ، دار المكتبي، ط٢، دمشق.

٢- البعلي، عبد الحميد، (٢٠٠٢) ، استقلالية الهيئة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، ص ٢٠، www.kANTAKJI.COM.

٣- أبو غدة، عبد الستار عبد الكريم، (١٩٩٨)، مسؤولية المراجع و سلوكياته في ضوء القواعد الفقهية، مجموعة دلة البركة، ط ٢ ، جدة.

٤- داود، حسن يوسف، (١٩٩٦)، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة.
رابعاً: المصادر الأجنبية

1-Islamic Financial Services Board, IFSB Exposure Draft: Guiding Governance System, December 2008, Principle Principle on Shariah 1.1.17.

أثر أدوات التمويل الإسلامي (المrabaha) على ظاهرة البطالة

(دراسة حالة البنوك الإسلامية في العراق)

The Impact of Islamic Finance Tools (Murabaha) on the Phenomenon of Unemployment

(A Case Study of Islamic Banks in Iraq)

زينة صباح عباس

البنك المركزي العراقي

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

هدف هذا البحث إلى التعرف على أدوات التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية في العراق، ودراسة أثرها على ظاهرة البطالة. حيث قامت الباحثة بالتعرف على أثر أدوات التمويل الإسلامي المستخدمة في المصارف الإسلامية العراقية على ظاهرة البطالة، من خلال جمع البيانات من المصارف الإسلامية العراقية، والحصول على الميزانيات والقوائم المالية، وتحليلها والبيانات المنشورة للبنك المركزي العراقي خلال السنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٩). واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الرجوع الى التقارير المالية السنوية للمصارف الإسلامية العراقية. هذا وتكوّن مجتمع البحث من كافة المصارف الإسلامية في العراق والبالغ عددها (٣١) بنكاً، واقتصرت عينة البحث على البنوك الإسلامية في العراق، التي مارست أعمالها خلال فترة الدراسة (٢٠١٠-٢٠١٩) والبالغ عددها (٧) بنوك.



توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمليات التمويل للمصارف الإسلامية العراقية، على ظاهرة البطالة في العراق عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، كما أظهرت النتائج وجود اختلاف بين البنوك الإسلامية في حجم التسهيلات التمويلية الإسلامية، وأن الاتجاه العام لقيم التمويل الاسلامي كان نحو الارتفاع، مع وجود تذبذب وانخفاض للفترة (٢٠١٩-٢٠١٦). توصل البحث الى مجموعة التوصيات منها: ضرورة تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي لمعالجة مشكلات البطالة في العراق، ويجب على المصارف الإسلامية الاهتمام بالتخطيط ودراسات الجدوى عند تمويلها للمشاريع المتوسطة والصغيرة، والتحول من المربحة الى المشاركة او المضاربة، واجراء مزيد من الدراسات والابحاث لمعرفة علاقة أدوات التمويل الاسلامي بظاهرة البطالة.

الكلمات المفتاحية: أدوات التمويل الإسلامي، البطالة.

Abstract

This research paper aimed to identify the tools of Islamic finance in Islamic banks in Iraq and study their impact on the phenomenon of unemployment. Where the researcher identified the impact of Islamic financing tools used in Iraqi Islamic banks on the phenomenon of unemployment, by collecting data from Iraqi Islamic banks, obtaining budgets and financial statements, analyzing them and data published by the Central Bank of Iraq during the years (2010-2019). The current study adopted the descriptive analytical approach, by referring to the annual financial reports of Iraqi Islamic banks. The study population consisted of all Islamic banks in Iraq, which numbered (31) banks, and the study sample was limited to Islamic banks in Iraq, which practiced their business during the study period (2010-2019), which numbered (7) banks, the study reached a set of results, the most important of which are: There is no statistically significant effect of the financing operations of Iraqi Islamic

banks on the phenomenon of unemployment in Iraq at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$). The reached a set of recommendations, including: the necessity of implementing economic reform programs to address the problems of unemployment in Iraq, and Islamic banks should pay attention to planning and feasibility studies when financing medium and small projects, and switch from Murabaha to participation or speculation, and conduct more studies and research to know the relationship of financing tools Islamic unemployment phenomenon.

Keywords: Islamic financing tools, unemployment.

المقدمة

تلعب المؤسسات المصرفية دورًا حيويًا في النمو الاقتصادي، لذا فهي تحظى بالأولوية لدى كثير من الدول لما تلعبه من دورٍ مهم في عملية النمو الاقتصادي، ففي العقدين الماضيين وُلد الارتباط بين المؤسسة المصرفية والنمو الاقتصادي قدرًا كبيرًا من الاهتمام بين الأكاديميين وصانعي السياسات والاقتصاديين في جميع أنحاء العالم، حيث يشكل العمل المصرفي في أي بلد أداة حاسمة للنمو الاقتصادي والتنمية، ويوفر وسيلة لتعبئة الأموال من قطاعات فائض الادخار في الاقتصاد لقطاعات عجز الادخار، حيث يتألف سوق رأس المال من المؤسسات والآليات التي يتم من خلالها جميع الأموال المتوسطة والطويلة الأجل، وإتاحتها للأعمال التجارية والحكومة والأفراد (الرفيق، ٢٠١٠).

تواجه المصارف بشكلٍ عام ظاهرات تؤثر على اقتصاد الدول، منها التضخم والبطالة، حيث تؤثر قيمة التضخم المرتفعة أو السلبية أو غير المؤكدة سلبيًا على الاقتصاد، فالتضخم يؤدي إلى عدم اليقين في السوق، ويمنع الشركات من اتخاذ قرارات استثمارية كبيرة، وقد يؤدي إلى البطالة، ويعزز الاكتئاب، حيث يتدفق الناس على تخزين السلع الضرورية في أقرب وقت وسط مخاوف من ارتفاع الأسعار، وهذه الممارسة تؤدي إلى زيادة الأسعار، وقد يؤدي إلى اختلال التوازن في التجارة الدولية،

حيث تظل الأسعار غير مؤكدة، كما تؤثر على أسعار الصرف الأجنبي، ولذلك تلعب البنوك المركزية دوراً أساسياً بسبب الصلاحيات التي مُنحت لها، والتأكد من حيث عملية الرقابة على المصارف مدى إلتزام تلك المصارف بالقوانين التي سُنّت للحفاظ على اقتصاد الدولة (فراح، ٢٠١٤)

إن لأدوات التمويل الإسلامي دور كبير في الحد من البطالة والتضخم، ويكاد يكون دورها مساوٍ لدور المنتجات التي تطرحها المصارف التقليدية، أو قد يفوقها في الدول المجاورة للعراق، إلا أن للمصارف الإسلامية العراقية دور محدود أو قد لا يكاد يُرى لعدة أسباب، فبدايةً بالرغم من أن لبعض المصارف الإسلامية العراقية باع طويل بالعمل الإسلامي إلا أنها اعتمدت على قانون المصارف التجارية لفترة طويلة حتى صدر قانون المصارف الإسلامية عام ٢٠١٥، ومن جهة أخرى فإن أغلبية المصارف الإسلامية العراقية هي حديثة التأسيس، حيث تحولت من شركات تحويل مالي إلى مصارف إسلامية بقرار من مجلس إدارة البنك المركزي العراقي، ولحداثتها افتقرت إلى الكادر المؤهل للعمل في البنوك الإسلامية، وبذلك ظهرت قلة الخبرات لدى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وكان السبب الأكبر لإنشاء هذه المصارف هو تحقيق الربحية بالدرجة الأساسية، ومن أسباب محدودية دور البنوك العراقية الإسلامية هي قلة ثقافة المواطن العراقي بأعمال المصارف الإسلامية وعدم معرفته بالأدوات المستخدمة في تلك المصارف، ومن الأسباب الأخرى عدم التركيز على المواد الشرعية التي تخص الأدوات الإسلامية والتي تدرس في الجامعات والمعاهد المختصة، بالإضافة إلى ظروف العراق وما مر به من حروب وتدهور الوضع السياسي وعدم إستقراره، كل هذا أدى إلى تمركز الإقتصاد بيد الدولة العراقية وتحديد دور القطاع الخاص في مجال البنوك، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في العراق وتذبذب نسب التضخم، وبالرغم من ارتفاع نسب تمويلات المصارف الإسلامية إلا أنه لم يؤثر بشكل مباشر على ظاهرة البطالة، ولأسباب المذكورة أعلاه انطلق هذا

البحث المتواضع للوقوف على الأسباب ووضع التوصيات المناسبة وتوضيح العلاقة بين المتغيرات التي قام على أساسه هذا البحث.

١- المبحث الأول : منهجية البحث

١.١- أهمية البحث

يستمد هذه البحث أهميته من التعرف على أثر أدوات التمويل للمصارف الإسلامية العراقية على ظاهرة البطالة في العراق، التي تُعد من الموضوعات الحديثة التي تساعد منظمات الأعمال في تطوير أعمالها وتحسين أدائها، ولما لها من الأهمية النظرية والتطبيقية، كماة يمكن لهذا البحث ان توفر معلومات حول أدوات التمويل للمصارف الإسلامية، فهي تقدم مساعدة للباحثين الاخرين المهتمين بمعرفة أثر أدوات التمويل للمصارف الإسلامية العراقية (المرابحة) على ظاهرة البطالة، وتقدم دعماً لطلاب الدراسات العليا في هذا المجال.

٢.١- مشكلة البحث

يُعد التمويل من أهم الأنشطة التي تضطلع بها المصارف الإسلامية، فهو المحدد الرئيس لأرباحها ونجاحها من جهة، وهو الذي يُسهم في التأثير في الاقتصاد الكلي من جهة أخرى، وقد جاءت هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الآتي:
ما أثر أدوات التمويل الإسلامي (المرابحة) المستخدمة في المصارف الإسلامية العراقية على ظاهرة البطالة في العراق؟

٣.١- هدف البحث

سعيًا لتحقيق هدف البحث:

بيان أثر أدوات التمويل الإسلامي (المرابحة) المستخدمة في المصارف الإسلامية العراقية على ظاهرة البطالة في العراق.

٤.١- فرضية البحث

سعيًا لتحقيق هدف البحث تم صياغة فرضية الدراسة على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية H٠١: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات التمويل (المrabحة) للمصارف الإسلامية العراقية، على ظاهرة البطالة في العراق.

٥.١ - منهجية البحث

يعتمد البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الرجوع الى التقارير المالية السنوية للمصارف الإسلامية العراقية، للفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ الى عام ٢٠١٩، وبيانات البنك المركزي العراقي المتعلقة بنسب البطالة في العراق، للفترة نفسها وإجراء التحليل الاحصائي اللازم كما سيتم اتباع المنهج الاستقرائي من خلال الرجوع الى الكتب والرسائل والابحاث المحكمة ذات الصلة والعلاقة بموضوع البحث.

٦.١ - المجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع البحث من جميع المصارف الإسلامية العاملة في العراق والبالغ عددها (٣١) مصرفاً، وتم أخذ عينة (٧) مصارف منها نظراً لتوافر البيانات المتعلقة بها.

٧.١ - مصادر البيانات

سيتم جمع المعلومات من مصدرين أساسيين وهما:

١.٧.١ - مجموعة من الكتب والمجلات الدورية والدراسات المنشورة السابقة والإنترنت، لتغطية الجزء النظري من البحث.

٢.٧.١ - الرجوع الى عينة المصارف الإسلامية العراقية (٧) مصارف، للحصول على الميزانيات والقوائم المالية، وذلك من اجل تحليلها والبيانات المنشورة للبنك المركزي العراقي.

٨.١ - الدراسات السابقة

سوف تقوم الباحثة باستعراض الدراسات السابقة والتي بلغ عددها (٢) باللغة العربية و (٢) دراسات أجنبية، وتم استعراضها وفق التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث:

١.٨.١ - لدراسات العربية

١. دراسة حمزة (٢٠١٦) بعنوان "الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة الموجودة بين التمويل المقدم من قبل الجهاز المصرفي العراقي، والمتمثل بالائتمان المقدم للقطاع الخاص، والنمو الاقتصادي متمثلاً بالنواتج المحلي الإجمالي، على الرغم من ضعف مؤشرات التطور المالي للجهاز المصرفي.

وكانت نتائج الدراسة تشير إلى وجود علاقة بين الائتمان المقدم للقطاع الخاص والنمو في العراق، واتضحت العلاقة الايجابية بين المتغيرين. وتوصلت الدراسة إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات، وأهمها أن التمويل يعني الامداد بالاموال للحاجة اليها لقيام مشاريع جديدة توسيعية، وتتنحصر مهمة مصادر التمويل في تقريب وجهات النظر بين طرفي العملية التمويلية.

٢. دراسة عبادة وآخرين (٢٠١٩) بعنوان "الاهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الاسلامي في الاردن"

هدفت الدراسة إلى بيان الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن، وذلك بقياس دوره على الادخار والاستثمار، وعلى البطالة والتضخم والنواتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٦ وقد تم الاعتماد على تحليل الانحدار لقياس هذا الدور.

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود دور ذي دلالة إحصائية للتمويل في البنك العربي الإسلامي، على كل من التضخم والنواتج المحلي الإجمالي والبطالة، بينما يوجد دور ذو دلالة إحصائية لتمويل البنك الإسلامي الأردني لقطاعي التجارة العامة والإنشاءات وقطاع الإسكان على التضخم، كما لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للتمويل في البنك الإسلامي الأردني، على البطالة وعلى النواتج المحلي الإجمالي، كما نتج عن الدراسة أن الجزء الأكبر من التمويل في البنوك الإسلامية الأردنية، موجه للإنشاءات وقطاع

الإسكان، يليه قطاع التجارة العامة ، كما أن نسبة الموارد الخارجية إلى إجمالي الموارد شكلت النسبة الأكبر مقارنة بالموارد الداخلية إلى إجمالي الموارد. وأوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف الإسلامية الأردنية بمنح التمويلات للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتوجيه الموارد للاستثمارات في مشروعات حقيقية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة من التمويل المصرفي الإسلامي.

٣. دراسة مقدار وحل (٢٠٠٥) بعنوان "دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين"

هدفت الدراسة إلى البحث في دور البنوك الإسلامية في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية في فلسطين، فقام الباحثان بالحصول على البيانات الأولية وجمع البيانات من البنوك الإسلامية وفروعها مباشرة، عبر استبانة صممت لهذا الغرض، ووزعت على مديري البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة فقط، وبذلك فإن الدراسة لم تشمل على كل فلسطين، فقد ظهر في نتائج الدراسة أن الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تمويل التنمية من الناحية النظرية، يختلف أن النتائج الميدانية لدور المصارف الإسلامية في فلسطين أكدت عدم قدرة المصارف الإسلامية في فلسطين على أن تلعب هذا الدور، ورغم أن النتائج تشير إلى نجاح المصارف الإسلامية في تجميع المدخرات في فلسطين، إلا أنها أكدت الفشل الذريع في تقديم التسهيلات، مما يتضمن ضعف دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أما أهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة فهي تنشيط الدور التنموي للمصارف الإسلامية، تتعلق غالبها في الاهتمام بالتخطيط، وإيجاد البدائل للتمويل بالمرابحة، والاهتمام بالمضاربة والمشاركة، وهذا يتضمن إيجاد القواعد والأسس الواضحة القابلة للتطبيق في ظل الواقع الفلسطيني.

٤. دراسة الرفيق (٢٠١٠) بعنوان "دور التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في

الجمهورية اليمنية"

هدفت الدراسة إلى التركيز على اثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية، وأظهرت الدراسة أن هناك العديد من مصادر التمويل بشكل عام، وشكل التمويل المصرفي الإسلامي بشكل خاص أهمية كبيرة في الوقت الحاضر، حيث تمكنت تلك المصارف من المساهمة في تمويل العديد من القطاعات الاقتصادية، وقد وصلت نسبة مساهمة تلك البنوك (أربعة بنوك إسلامية) في تطور أرصدة القروض والسلفيات بالعملة المحلية إلى ٥٣.٨ % في العام ٢٠٠٧، في حين بلغت مساهمة البنوك التجارية التقليدية (وهي اثنا عشر بنكاً) نحو ٤٦.٢ %. وأوصت الدراسة بأهمية دمج بعض المصارف الإسلامية مع بعضها، او دمجها مع مصارف اسلامية خارجية، حتى تكون قادرة على تمويل للمشروعات ذات الاجل الطويل، وبالتالي تسهم في عملية التنمية، كما أوصت الدراسة بضرورة التركيز على المصارف الاسلامية من حيث أنها تسهم بنسبة كبيرة في عملية التمويل والتنمية.

٢.٨.١ - الدراسات الأجنبية

١. دراسة (Arshed and Kalim, ٢٠١٨)

بعنوان " تأثير التمويل المصرفي الإسلامي على النمو" Islamic banking financing effect on growth" Research:

هدفت الدراسة لاستكشاف الطرق التي يمكن من خلالها تطوير المصرفية الإسلامية الوصول إلى النمو الاقتصادي. واختبرت هذه الدراسة المربحة والإجارة والمشاركة المتناقصة كمنتجات مالية إسلامية مقترحة بسبب حصتها الأكبر في التمويل الإسلامي، واختبرت هذه الدراسة نظامين متكاملين في نموذج VECM. يختبر النظام الأول تأثير الزيادة في تمويل المنتجات المصرفية الإسلامية على صافي تمويل

البنوك الإسلامية، ويختبر النظام الثاني تأثير صافي تمويل البنوك الإسلامية على النمو الاقتصادي.

٢. دراسة (Seho and Bacha, 2020)

بعنوان " آثار سعر الفائدة على أدوات تمويل البنوك (الإسلامية: أدلة عبر الدول من أنظمة مصرفية مزدوجة" Research: "The effects of interest rate on Islamic bank financing instruments: Cross-country evidence from dual-banking systems

هدفت الدراسة إلى التحقيق في تأثير سعر الفائدة على ثلاثة أنواع من أدوات التمويل الأكثر استخدامًا في البنوك الإسلامية - أي القائمة على البيع والتأجير وتقاسم المخاطر - من خلال استخدام تقديرات GMM للنظام على مجموعة بيانات لوحة فريدة من ٧٧ مصرفًا إسلاميًا من ١٣ دولة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٧. أشارت النتائج إلى أن الاستخدام السائد لأدوات التمويل القائمة على البيع والتأجير في شكلها الحالي، يقوض جوهر الأعمال المصرفية الإسلامية الخالية من الفوائد وتقاسم المخاطر، ويهدد بمخاطر التقارب مع نظيرتها التقليدية.

٢- المبحث الثاني/ الإطار النظري

١.٢- أدوات التمويل الإسلامية

مفهوم أدوات التمويل الإسلامية وأحكامها:

يفرض الواقع المعاصر العديد من الاحتياجات في مجال التمويل، ولتلبية هذه الاحتياجات اجتهد الفقهاء المختصون في مجال التمويل والمعاملات المالية، وعملوا على ابتكار العديد من المنتجات والحلول التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي تلبي احتياجات الأفراد والشركات على الوجه الأكمل.

وتعرف الأدوات التمويلية الإسلامية بأنها الأدوات التي نتجت عن اجتهاد الفقهاء والمتخصصين في المعاملات المالية، في هدف تلبية احتياجات الأفراد في مجال

التمويل الإسلامي، وقد ابتكروا العديد من الحلول التمويلية الإسلامية من أجل أن تلبي احتياج الأفراد والشركات (بارود، ٢٠١١).

٢.١.٢ - أهداف التمويل الإسلامي:

هناك عدة أهداف للتمويل الإسلامي يمكن حصرها بما يلي:

١- إيجاد البديل للتمويل الذي لا يتوافق مع الشريعة، كقرض بفائدة، فقد تمكنت المصارف الإسلامية من خلال أدوات التمويل من جمع المدخرات من المودعين لتلبية رغباتهم بعيدا عن المصارف التقليدية لرفضهم التعامل الربوي (خالد، ٢٠١٥).

٢- ازدهار المجتمع الإسلامي وتحقيق التنمية فيه، وذلك بتفعيل دور المصارف الإسلامية في المسؤوليات الاجتماعية، فعملية مساهمة المصارف الإسلامية في التعليم، والزواج، والقرض الحسن، تجذب نظر المجتمع للمصارف الإسلامية وتبرز أهميتها، وتجذب المتعاملين مع المصارف الإسلامية (خالد، ٢٠١٥).

٣- المساهمة في تقليل نسبة البطالة بإيجاد فرص العمل للباحثين عنها، فأدوات التمويل الإسلامية ذات نهج يسعى للتنمية وتحقيق رسالة اجتماعية سامية، فهي لا تهدف لتحقيق الربح فقط بل تسعى بالمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لبلدانها، من خلال تطبيق صيغ تمويلية إسلامية تساهم في زيادة الناتج القومي، ومن جهة أخرى يساهم بشكل ايجابي في استخدام الايدي العاملة عن العمل بخلق فرص جديدة للعمل، واستخدام الموارد الاقتصادية بشكل أمثل (عزيز، ٢٠١٠).

٤- تحقيق العوائد لأصحاب رؤوس الأموال من خلال ادّخار أموالهم في المصارف الإسلامية، والاستفادة من الأدوات التمويلية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية (عبد الرحمن، ٢٠١٦).

٥- اثبات المصارف الإسلامية نجاحها، عن طريق زيادة عدد المصارف الإسلامية في البلدان الإسلامية وغير الإسلامية، واثبات نجاحها من خلال تبنيها سياسات

استثمارية ذات كفاءة، وتوظيف مواردها في مشاريع مضمونة من حيث العوائد وخدمة المجتمع (خالد، ٢٠١٥).

٣.١.٢ - تعريفات مفهوم بيع المربحة:

البيع لغة: إعطاء السلع وأخذ مقابلها ثمناً (الفرايدي، ١٧٠هـ)

البيع اصطلاحاً: هو مبادلة المال بالمال بقصد الكسب (الرازي، ١٤٢٠هـ)

المربحة لغة: ربح التجارة (الشيباني، ٨٠٠هـ)

بيع المربحة اصطلاحاً بضم الميم (كما اصطلح عليه الفقهاء): بيع السلعة بما اشتراها به مع زيادة ربح معلوم (الرازي، ١٤٢٠هـ)

مشروعية المربحة : اتفق الفقهاء على صحة بيع المربحة مستعينين بالأدلة الواردة في النصوص والقواعد العامة التي اجازت البيع، وتم الاخذ بالعرف التجاري والحاجة لمثل هذا النوع من التعامل، فاستدل الفقهاء على مشروعية المربحة من القرآن الكريم بقوله تعالى: "وأحل الله البيع وحرم الربا" (البقرة: ٢٧٥)، المربحة تدخل في عموم عقود البيع

وقال تعالى: "ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلاً من ربكم" (البقرة: ١٩٨) وهنا تدل على ان المربحة ابتغاء الفضل من البيع

واخذت المربحة مشروعيتها من السنة، حيث استدل الفقهاء على جوازها، عن رفاة بن رافع الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أفضل الكسب عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور" (رواه الترمذي) ، (العسقلاني ، ١٩٩٥ ، ٥) ، اما دليل الاجماع، فقد قال الكاساني ان الناس قد تورثوا البيوعات (المربحة) في سائر الاعصار من غير نكير وبذلك اجماع على جوازها، وقال الموصلي عن بيع الامانة هي عقود مشروعة لوجود شرائطها وقد تعاملها الناس من لدن الصدر الاول الى هذا اليوم، وقد ورد ان رسول صلى الله عليه وسلم لما اراد الهجرة قال لابي بكر رضي الله عنه، وقد اشترى بعيرين (ولني أحدهما) (ابن قدامة، ٦٢٠هـ).

اقسام المراجعة :

تنقسم المراجعة الى قسمين هما:

١- المراجعة البسيطة: وهي الاتفاق الذي يتم بين البائع والمشتري دون ان يسبقها امر ووعد بالشراء (الحنبلي، ١٩٣٣)

٢- المراجعة المركبة: وهي التي يتم فيها التفاوض بين شخصين او اكثر، ويتم الاتفاق بينهم، ويقطعان وعداً على تنفيذ الاتفاق الذي يطلب بموجبه الأمر من المأمور شراء سلعة محددة او موصوفة، ويعدده بان يقوم بشراء هذه السلعة منه وتربحه فيها، بشرط ان يعقدا على الاتفاق الجديد عقداً جديداً، اذا قام الأمر بالتوقيع على الاتفاق وذلك بعد تملك المأمور للسلعة (الحنبلي، ١٩٣٣).

الفرق بين المراجعة العادية والمراجعة المركبة: يمتلك البائع في المراجعة العادية السلعة التي سيقوم ببيعها عند عملية التفاوض، وعند نقطة البيع، حيث ان البائع في المراجعة المركبة لا يمتلك السلعة عند طلبها وعند التفاوض عليها (السرخسي، ٦٢٠هـ).
بيع المراجعة للأمر بالشراء: نقل ما ملكه بالعقد الاول بالثمن الاول مع زيادة ربح (المرغيناني، ١٢٨٧هـ)

هو طلب شخص يسمى الأمر، ومن شخص آخر يسمى المأمور، بأن يقوم بشراء سلعة له، ويعدده إذا قام بشرائها أن يشتريها منه ويبرحه فيها مقداراً محدداً (ابن تيمية، ١٩٨٧).

ويعرف ايضا بيع السلعة بالمواصفات التي حددها الأمر بالشراء، بمثل الثمن الاول الذي اشتراها المصرف الاسلامي مع زيادة ربح معلوم متفق عليه، و على أساس الوعد الملزم بالشراء (شويدح، ٢٠٠٧).

ويعرف بانه بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح، أو أنه أنها بيع راس المال بربح معلوم، حيث يقوم المصرف الإسلامي بشراء السلعة بناء على طلب العميل ثم يبيعها له بالآجل (عبد الرحمن، ٢٠١٠).

ويمكن تعريفه بأنه عملية تبادل يقوم التاجر بناءً عليها بشراء سلعة محددة، ويقوم ببيعها بعد ذلك بهامش ربح متفق عليه بسبب التكاليف التي يتحملها، ويتم استخدام هذا الأسلوب عند حاجة المشروع لشراء سلع معينة كالألات، أو أي أصول لازمة للبدء بالنشاط (الاسرج، ٢٠١٢).

واجهت أداة المرابحة لأجل الأمر بالشراء بعض الاعتراضات والانتقادات، لأن المصرف يبيع ما لا يملك، وهو يبيع ما ليس عند البائع، فيتم بيع العميل ما لا يملكه المصرف من سلع، وعليه فقد قرّر العلماء المشاركون في مؤتمر المصرف الإسلامي الذي تم عقده في دبي، و مؤتمر المصرف الإسلامي الثاني الذي عقد في الكويت، إجازة البيع بالمربحة لأمر الأمر بالشراء، بشرط أن يمتلك المصرف الإسلامي السلعة فعلياً، وما يجري قبل عملية البيع يعتبر وعداً وليس عملية بيع وشراء فعلية، و من ميزة صيغة تمويل المربحة أنه مرن و قادر على تلبية احتياج المتعامل مع قطاع المصارف الإسلامية. وتمتاز المربحة بسهولة التطبيق والفهم للعميل والمصرف، وتعتبر المخاطرة فيها منخفضة مقارنة مع أدوات التمويل الأخرى (عبد الرحمن، ٢٠١٠).

شروط البيع بالمربحة للأمر بالشراء:

أساس المربحة الإسلامية هي التولية، وهو نقل السلعة المملوكة بالعقد الأول وبالسعر الأول بدون زيادة الربح، ويكون على أساس الوضعية، وهو بيع السلعة بالثمن الأول مع نقصان شيء معلوم منه، وهناك عدّة شروط للمربحة في المصارف الإسلامية ومؤسسات التمويل الإسلامية، وأهم هذه الشروط:

١. شروط الصيغة التي تقوم على أساس مشترك في العقود جميعها، و أساسها التطابق والاتصال، والإيجاب والقبول، حيث يقوم البائع بإشعار المشتري عن سعر السلعة الحقيقي و كمية الربح التي ستضاف على السلعة قبل توقيع العقد، فإذا وافق المشتري على السعر النهائي يتم توقيع العقد بالقبول بين الطرفين.

٢. شروط الصّحة: تعتمد في العقد على أن يحتوي على نقاط مهمة، وهي أن يكون العقد سليماً صحيحاً، لأن المراجعة تقوم على البيع بالنّمن الأول مع زيادة في نسبة الرّبح والعلم بالنّمن بشرط أن يكون النّمن الأول معلوماً لدى المشتري الثّاني، وهذا من أساس شروط صحة البيع في المراجعة (سكيك، ٢٠١٥).

٢.٢ - ظاهرة البطالة

١.٢.٢ - مفهوم ظاهرة البطالة

عرف (Marshall, 1879) البطالة بأنها ظاهرة اقتصادية بدأت في الظهور بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة، بحيث لم يكن للبطالة معنى في المجتمع الريفي التقليدي، فكل من لا يعمل عاطل كالتلميذ، والمعاق، والمسنين، والمتقاعدين، ومن فقد الأمل في العثور على عمل. فالعاطل من لديه قدرة على العمل ويقبل به بأي أجر ويسلك طرقاً كثيرة للحصول عليه ولكن دون جدوى.

تعرف البطالة بأنّها "ظاهرة اختلال توازن في سوق العمل، حيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج، رغم أنّه راغب وقادر على القيام بالعمل" (العيسى، ٢٠٠١).

تعرف أيضاً بأنّها: "تعطل العامل مع وجود الرّغبة لديه في العمل عند مستوى الأجر السّائد في السّوق" (عامر، ٢٠١٥).

ويمكن تعريفها أيضاً بأنها: "مجموعة الأفراد الذين لا يعملون ولديهم الرّغبة في العمل عند مستوى الأجر السّائد في السّوق". ويمكن تعريف مفهومها بأنّه: التعطيل أو التّوقف الجبري عن العمل لجزء من القوة العاملة في المجتمع بالرغم من وجود القدرة على العمل والرّغبة فيه والبحث عنه " (الرماني، ٢٠٠١).

ويمكن حساب معدل البطالة كما في القانون الآتي:

معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل / إجمالي القوة العاملة * ١٠٠% (عامر، ٢٠١٥)

لإعطاء مفهوم شامل للبطالة يجب تعريف العاطل عن العمل، ومن الصفات المهمة للعاطل أنه لا يعمل، ولا يعتبر هذا مفهوماً كافياً حيث أنّ هناك أفراداً لا يعملون لأنهم غير قادرين على العمل ولا يمكننا اعتبارهم عاطلين عن العمل ككبار السن والمرضى والأطفال، و هناك أفراد قادرين على العمل ولكنهم لا يعملون، لأنهم لا يبحثون عن العمل كطلاب الجامعات والمدارس. إما العاطل عن العمل فهو من يبحث عن عمل ولكنه لا يجده، لذلك يمكن أن نعرف العاطل عن العمل " كل من يملك القدرة على العمل و يرغب فيه و يبحث عنه و يقبل بأي مستوى من الأجر و لكن دون جدوى"(نجا و آخرون، ٢٠٢٠).

يعرف اجمالي القوة العاملة بأنه اجمالي الاشخاص الذين لهم قدرة على العمل والانتاج، اضافة الى عدد الباحثين عن عمل في اي دولة او مجتمع، وتتركز مشكلات الفئة العاملة حول المشكلات المادية، وتدني الاجور وقلة الحوافز (لا يحتسب ضمن اجمالي القوة العاملة ربات البيوت، والاطفال، والمتقاعدون والعاطلون الذين لا يبحثون عن عمل، ونزلاء السجون) (مهران، ٢٠١٤).

٢.٢.٢ - أنواع البطالة وأشكالها:

يمكن تقسيم البطالة إلى الأنواع التالية:

- ١.٢.٢.٢ - النوع الأول: تقسم البطالة حسب نمط التشغيل إلى أنماط ثلاثة وهي:
 - أ. البطالة السافرة: و يقصد بها حالة التعطل الظاهرة التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، و تعني وجود أعداد من الأفراد الذين لديهم القدرة على العمل ويرغبون فيه و يبحثون عنه عند مستوى أجر سائد ولكن دون جدوى، فهؤلاء يصنفون بأنهم في حالة تعطيل كامل ولا يمارسون أي عمل بفترات طويلة أو قصيرة وحسب ظروف الاقتصاد القومي ومثالها عليها البطالة التي تسود بين الخريجين.(قحف، ٢٠٠٥).
 - ب. البطالة الجزئية: عندما يمارس شخص عملاً ولكن بوقت أقل من أوقات العمل المرغوبة أو المعتادة، فهي بذلك تحتوي في معناها الواسع أنّ هناك جماعة من الأفراد

يعملون لساعات عمل أو لأيام أقل مما هو مرغوب به و يمارسون عملهم من خلال عقود تختلف في نصّها عمّا هو مرغوب به، و أماكن عملهم لا تكون مناسبة للتشغيل، وبالتالي يصبح انتاجهم أقل من العادة في الأعمال الأخرى والمشابهاة.(قحف، ٢٠٠٥)

ت.البطالة المقنعة: وهي الحالة التي يتكدس فيها أعداد كبيرة من العمالة بأعداد أكبر مما يشبع الحاجة للعمل، و بالتالي يكون انتاجهم و قدرتهم ومهارتهم بمستوى متدنٍ، وهذه البطالة أخط الأنواع و خصوصاً في الدول النامية، لأنها الوجه الآخر لأسباب تندي الإنتاج في العمل المبذول (عامر، ٢٠١٥).

٢.٢.٢.٢- النوع الثاني: تقسم البطالة بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي السائد إلى ثلاثة أقسام هي:

أ.البطالة الاحتكاكية أو الفنية: و تكون عندما يكون العمال المتعطلين عن العمل غير مؤهلين لسدّ حاجة الطلب، و يكون هناك اختلاف بين تأهيلهم ونوعية الحاجة للعمال، و من أسباب نشوء هذا النوع من البطالة وجود الآلات والإلكترونيات محل العمل في بعض المصانع، أو بسبب صعوبة التدريب على هذه الأعمال التي لم يسبق للعاطلين التدريب عليها، ويكون السوق في زيادة بالطلب على هذا النوع من العمل.(داود، ٢٠٢٠)

ب.البطالة الدورية: وتحدث بسبب الدورات التجارية المتعارف عليها في الأنشطة الاقتصادية المتكاملة، فعند حدوث انخفاض في الطلب على البضاعة يلجأ أصحاب المصانع إلى تخفيض عدد العمّال وتخفيض ساعات العمل.(داود، ٢٠٢٠)

ت.البطالة الهيكلية: وهي التّعطّل الذي يصيب جزءاً من قوة العمل، و السّبب في ذلك التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي، فتوجد حالة من عدم التوافق بين المؤهلات و الخبرات للعمال المتعطلين عن العمل والراغبين والباحثين، عنه و بين

فرص التوظيف المتاحة في السوق، و أسباب حدوث البطالة الهيكلية التغير في هيكل الطلب على السلع والمنتجات، أو التغير في سوق العمل نفسه (حسانين، ٢٠٢٠).

٣.٢.٢.٢- النوع الثالث: تقسم البطالة حسب الطبيعة الخاصة إلى:

أ. البطالة الموسمية: و مكان حدوث هذه البطالة هو القطاع الزراعي بسبب الموسمية التي تخص الإنتاج الزراعي، فالزراعة أصبحت مهنة في بعض الأحيان، فصغر حجم الحيازة الزراعية بسبب تفتت الحيازة كانت نتيجته الحد من العمالة في مجال الزراعة.

ب. البطالة الكلاسيكية: وسبب ظهورها الارتفاع الحقيقي لمعدلات الأجور والرواتب، مقارنة بقوانين العرض والطلب، وأهم الحالات التي تؤدي إلى البطالة الكلاسيكية هي:

- ارتفاع الأجور بسبب اتفاقات لنقابات العاملين.

- عقود العمل الطويلة الأجل، وتكون مرتبطة بالرواتب المرتفعة في حالات الركود الاقتصادي.

- أن تقوم الحكومات بوضع حد أدنى للرواتب والأجور مرتفع بشكل كبير.

البطالة الإقليمية: وسبب ظهور هذا النوع من البطالة تأثير البطالة الهيكلية على بيئة الاقتصاد الإقليمي والمحلي، وتعتمد على نوع الوظيفة داخل أقاليم محددة كتحويل عمال المناجم إلى عاطلين عن العمل بعد انتهاء مدة عملهم.(نجا وآخرون، ٢٠٢٠).

٣.٢.٢- أسباب البطالة:

تعود أسباب البطالة في أغلب الدول إلى:

١. الأسباب السياسية: وهي جميع المؤثرات التي ترتبط بالبطالة، وتتعلق بشكل خاص في سياسة الدولة وأهم هذه الأسباب:

- تقليل الحكومات الدولية من دعم قطاع الأعمال.
- الحروب و ما تسببه من هجرة ومجاعات في الدول.
- عدم وجود أثر للتنمية السياسية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.

٢. الأسباب الاقتصادية: و هي أكثر أسباب البطالة انتشارًا، و تؤثر على الدولة بشكل كبير، و ترفع من معدلات البطالة على مستوى الدول، ومن أهم أسبابها:

- الزيادة في عدد الموظفين مع وجود قلة في الوظائف المعروضة، وينتج هذا النوع بسبب الركود الاقتصادي في قطاع الأعمال، و زيادة خريجي الجامعات، و قلة الفرص المتوافرة لهم للعمل.

- الاستقلالية، و هي البحث عن عمل جديد، تعتبر بطالة مؤقتة عندما يتخلى الشخص عن عمله الحالي لبحث عن عمل جديد، ولكنه بحاجة إلى وقت طويل للحصول على هذا العمل.

- استبدال الموظفين و العاملين بوسائل تكنولوجية مثل الحاسوب والآلات، و التي كان لها أثر في زيادة المنافع الاقتصادية على المنشآت بتقليل النفقات و التكاليف على المنشأة، و بالمقابل أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة.

- استدعاء موظفين وعاملين من خارج المجتمع المحلي، والتي تعرف باسم العمالة الوافدة، سواء كان ذلك في المهن الحرفية أو المهن التي تحتاج خبراء، واستقدامهم من الخارج، وتزيد البطالة بين الموظفين المحليين.

٣. الأسباب الاجتماعية: وهي المتعلقة بأي شيء يتأثر به المجتمع، ومن أهمها:

- الارتفاع السريع للنمو السكاني مع انتشار الفقر، ويقابل ذلك قلة الوظائف أو المهن الحرفية الكافية للقوى العاملة (زروق، ٢٠١٣).

- القيم والعادات الاجتماعية السائدة في الدول، ومنها احتقار بعض المهن (خمش، ٢٠٠٩).

- إهمال قطاع التعليم مما يسبب غياب نشر التنقيف والوعي الكافيين لفهم قضية البطالة بصفتها من أهم القضايا الاجتماعية. (زروق، ٢٠١٣)
- زيادة أعداد الشباب القادرين على العمل مع شعورهم بالإحباط واليأس بسبب عدم حصولهم على وظائف تدرّ عليهم الدخل المناسب. (عامر، ٢٠١٥)

٤.٢.٢ - الآثار الاقتصادية للبطالة:

تعاني المجتمعات المحلية من آثار البطالة على الاقتصاد، فوجود جزء كبير من القوى العاملة خارج إطار الإنتاج، يعد خسارة للاقتصاد المحلي، فنتيجة تعطل جزء واسع من القوى العاملة هنالك حجم إنتاج مهدور، مما سبب انخفاض في القدرة الشرائية، ويصبح العامل عاجزاً عن تحقيق أقل الرغبات والاحتياجات، مما ينعكس بشكل سلبي على أدائه الحدي سواء داخل العمل أو خارجه، ويتكرر هذا الوضع في حالات البطالة المقنعة حين يصبح دخل العامل يشكل عبئاً على الإنتاج، فتتراجع الأرباح وبذلك يقل الاستثمار والادخار.

ومن الأبعاد الاقتصادية للبطالة ، حجم الخسارة التي يواجهها الاقتصاد المحلي، فعندما يواجه الاقتصاد عاطلين عن العمل من فئة حاملي الشهادات فتكلفتة التعليم تصبح عاطلة من ناحية الاستثمار وتكون بدون مردود لأن حملة الشهادات مكانهم الصحيح الالتحاق بدورة الإنتاج الحدي للاقتصاد فبسبب البطالة تضيق معارف التعليم في سنوات البحث عن عمل و في نهاية الأمر يقبلون وظائف ومهن لا تتطلب تأهيل محدد مما يسهم في زيادة بطالة غير المتعلمين، و البعض من الشباب يختار ركوب موجة الهجرة و بالأخص ما يعرف بهجرة الأدمغة إلى بلدان الشمال و تظهر هذه الظاهرة بشكل واضح في دول العالم الثالث مما يجعل من الاقتصاد متأخراً في هذه الدول لافتقارهم لعنصر أساسي في الاقتصاد الحديث وهو العنصر البشري

فتأثيرات البطالة لا حصر لها و بسببها يتحمل الاقتصاد تكاليف باهظة فتؤدي إلى التشتت الأسري وما يرافقه من تبعات مادية تؤثر على الاقتصاد والتحدي الأمني من آثار البطالة الذي يؤثر بدوره على الاقتصاد أما الجانب الصحي والعضوي والنفسي والذي يحتاج إلى علاج فبدوره يؤثر على الميزانية من أجل الحد من نتائجه السلبية فجميع الأموال المنفقة لمواجهة البطالة وآثارها تعتبر أموال متسربة من الإنتاج و الذي كان غرضه فتح فرص العمل(رزق،٢٠١٦)

ويعاني العراق بشكل خاص من ارتفاع متزايد في نسبة العاطلين عن العمل وخاصة بين الشباب الخريجين، وحملة الشهادات العليا، وتظهر الاحصائيات ان نسبة البطالة بين الشباب العراقيين تتجاوز ٢٠%، ومن ابرز اسباب تزايد معدلات البطالة سوء الادارة، وتغشي الفساد، وعدم وجود خطط حقيقية وفعالة لانعاش الاقتصاد، واغلاق الطريق امام الاستثمار الاجنبي (الجهاز المركزي للاحصاء ، ٢٠٢٠). ويرى البعض ان مشكلة البطالة في العراق لا تتوقف فقط عند نقص الموارد المالية، بل سببها الرئيسي الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد، وخصوصا عند اجتياح تنظيم الدولة الإسلامية مناطق واسعة في العراق، وقد تسبب هذا الاجتياح بإيقاف العديد من المشاريع والنشاطات الاقتصادية الذي أثر سلبا على الاقتصاد العراقي (داود، ٢٠٢٠).

٥.٢.٢ - حلول مشكلة البطالة:

يوجد الكثير من الحلول التي تساهم بدورها في حل مشكلة البطالة فبعضها يقع على مسؤولية الدولة وبعض يقع على مسؤولية الافراد ومن هذه الحلول:

- ١- على الدولة التي تعاني من نسبة بطالة مرتفعة ان تقوم بتوفير العمل للافراد المنتجين، ومراعاة التحديد للاهداف العاجلة ، والاهداف بعيدة المدى.
- ٢- العمل على تطوير التعليم ، بأدخال الاساليب التعليمية الجديدة والهادفة لتناسب مع متطلبات الرئيسية والمتطورة للاسواق.
- ٣- وضع الأنشطة والبرامج اللازمة التي تقدم الدعم للشباب والتي تساعدهم ايضا على انشاء المشاريع الصغيرة ، وتدريب الشباب على ادارة مشاريعهم والسيطرة على المشاكل التي تنتج عنها وبالاخص مشكلة التسويق ، والقيام بفتح نافذة مبتكرة للتسويق عبر الدولة.
- ٤- قيام الدولة بتسهيل الإجراءات التي من خلالها يتم الحصول على القروض من الدولة بشكل سهل وبسيط بالإضافة الى تقليل الفائدة عليها .

٥- استغناء الدولة عن العمالة التي يتم استقدامها من دول أخرى ، تركيز الاهتمام على شباب الدولة

٦- على الدولة التي تعاني من البطالة تخفيض الرواتب العالية والمبالغ فيها للموظفين ، واستثمار هذه المبالغ في مجالات وقطاعات أخرى للمساهمة في حل مشكلة البطالة.(عامر، ٢٠١٥)

شكل (١) معدل البطالة السنوي خلال الاعوام (٢٠١٠ الى ٢٠١٩)



٣- المبحث الثالث/الجانب العملي

يستعرض هذا الفصل طبيعة ومنهجية البحث في اختيار العينة والأدوات المستخدمة في وصف المتغيرات واختبار الفرضيات، بالإعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها والتي تخص البنوك الإسلامية في العراق خلال السنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٩).

١.٣ - منهج البحث:

يعتمد البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الرجوع الى التقارير المالية السنوية للمصارف الإسلامية العراقية للفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ الى عام ٢٠١٩، وبيانات البنك المركزي العراقي المتعلقة بنسب البطالة في العراق لنفس الفترة، واجراء التحليل الاحصائي اللازم، كما تم اتباع المنهج الاستقرائي من خلال الرجوع الى الكتب والرسائل والابحاث المحكمة ذات الصلة والعلاقة بموضوع البحث.

جدول (١) معدلات البطالة مع قيم التمويلات للبنوك الإسلامية

السنة	معدلات البطالة	قيم التمويلات للبنوك الإسلامية	معدل التغير في التمويل
2019	22.40%	782,842,576,314	-0.11115577
2018	21.20%	880,742,147,138	-0.14260402
2017	19.50%	1,027,229,153,466	0.05142850
2016	18.30%	976,984,317,540	-0.28916460
2015	17.60%	1,374,417,081,283	0.16191902
2014	17.10%	1,182,885,432,900	-0.041113733
2013	16.10%	1,233,603,466,917	0.44435185
2012	15.30%	854,087,917,978	1.15202668
2011	14.70%	396,876,081,606	0.89842051
2010	14.10%	209,055,938,223	

٢.٣ - مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من المصارف الإسلامية العاملة، التي مارست اعمالها في العراق خلال الفترة من (٢٠١٩-٢٠١٠) والبالغ عددها (٣١) بنكاً (نشرة البنك المركزي العراقي، ٢٠١٩)، أما عينة البحث فاقتصرت على البنوك الإسلامية في العراق، والتي مارست أعمالها خلال فترة الدراسة (٢٠١٩-٢٠١٠) كبنوك إسلامية مساهمة عامة والبالغ عددها (٧) بنوك، والجدول ادناه يوضح عينة البحث:

جدول (٢) المصارف عينة البحث

ت	اسم البنك
١	ايلاف الإسلامي
٢	العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية
٣	كوردستان الدولي الاسلامي للاستثمار والتنمية
٤	الوطني الاسلامي
٥	دجلة والفرات للتنمية والاستثمار
٦	العتاء الاسلامي للاستثمار والتمويل
٧	جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي

٣.٣ - مصادر جمع البيانات:

تم الاعتماد في جمع المعلومات على المصدرين التاليين:

- ١-المصدر الأول: تمثل بالمصادر العربية والأجنبية المتوفرة على شكل دراسات سابقة وبحوث ونشرات وكتب، تم الحصول عليها من المكتبات وشبكة الانترنت.
- ٢-المصدر الثاني: تمثل بالتقارير السنوية المنشورة الخاصة بالبنوك الإسلامية عينة البحث. كما اشتمل على تقارير البنك المركزي العراقي لإيجاد قيم البطالة.

٤.٣ - الأدوات الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام برمجية E-Views لمعالجة البيانات الأولية، حيث استخدمت المقاييس والاختبارات الإحصائية التالية:

١. النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وذلك بهدف وصف متغيرات البحث.
٢. اختبار ظاهرة عدم تجانس التباين Heteroscedasticity Test باستخدام اختبار White Test.

٣. اختبار جذر الوحدة Unit Root، لتحديد استقرار السلاسل الزمنية
٤. تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار مدى وجود أثر للمتغير المستقل على المتغير التابع.

٣.٥- تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تعرض هذه الفقرة التحليل الاحصائي لبيانات البحث، حيث تم تقديم وصف لمتغير البحث، واختبار لملاءمة البيانات لنموذج البحث، ومن ثم اختبار الفرضية. وذلك بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة بالبنوك الإسلامية في العراق وبظاهرة البطالة، للفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٩).

٣.٦- وصف متغير البحث:

وصف متغير البحث التابع (ظاهرة البطالة)

وقد تمثل المتغير التابع بمعدل البطالة السنوي، وذلك للفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٩)، وقد تم عرض الاحصاء الوصفي لهذا المتغير على النحو التالي:

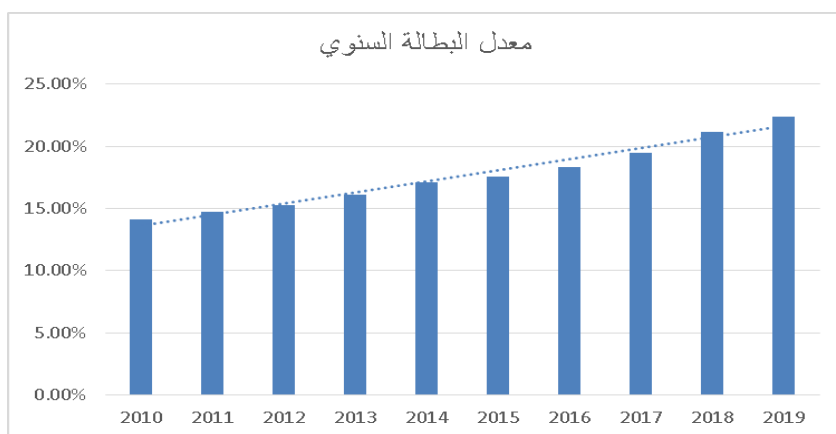
١- نسبة البطالة

جدول (٣) الاحصاء الوصفي لمتغير نسبة البطالة

المقياس	%نسبة البطالة
المتوسط الحسابي	17.63
الانحراف المعياري	2.64
القيمة العليا	22.40
القيمة الدنيا	14.10

من خلال البيانات التي تم تحليلها من قبل الباحثة يبين الجدول (٣) أن المتوسط الحسابي لنسبة البطالة السنوية خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٩) قد بلغ (١٧.٦٣%)، كما بلغ الانحراف المعياري (٢.٦٤%)، وقد بلغت أكبر قيمة (٢٢.٤٠%)، في حين بلغت أقل قيمة (١٤.١٠%)، وهذا يدل على الارتفاع العام في معدلات البطالة في العراق، وقد تم تمثيل القيم بالشكل التالي:

الشكل (٢) نسبة البطالة في العراق للفترة (٢٠١٠-٢٠١٩)



يبين الشكل (١) أن الاتجاه العام لنسبة البطالة كان نحو الارتفاع المستمر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٩)، وهذا مؤشر على معاناة المجتمع العراقي من تزايد العاطلين عن العمل، وقد يرتبط ذلك بحالة عدم الاستقرار السياسي في الدولة، والذي ينعكس على توفير فرص العمل لافراد المجتمع.

٧.٣ - وصف متغير البحث المستقل (أدوات التمويل الإسلامي)

تمثل هذا المتغير بالقيم الاجمالية لأدوات التمويل الإسلامية في البنوك الإسلامية في العراق، كما اشتملت هذه القيم على قيم المراجعة والتمويل المنتهي بالتملك وغيرها من

الأدوات، والتي اختلفت بشكل كبير بين البنوك، مع وجود غلبة واضحة لقيم المراجحات القصيرة الأجل والطويلة الأجل، مقابل الأدوات الأخرى، وقد تم عرض الاحصاء الوصفي لقيم أدوات التمويل الإسلامي على النحو التالي:

جدول (٤) الإحصاء الوصفي لأدوات التمويل الإسلامي للفترة (٢٠١٠-٢٠١٩)

يعرض جدول (٤) وصفاً للقيم الإجمالية لأدوات التمويل الإسلامية للفترة (٢٠١٩-٢٠١٠)

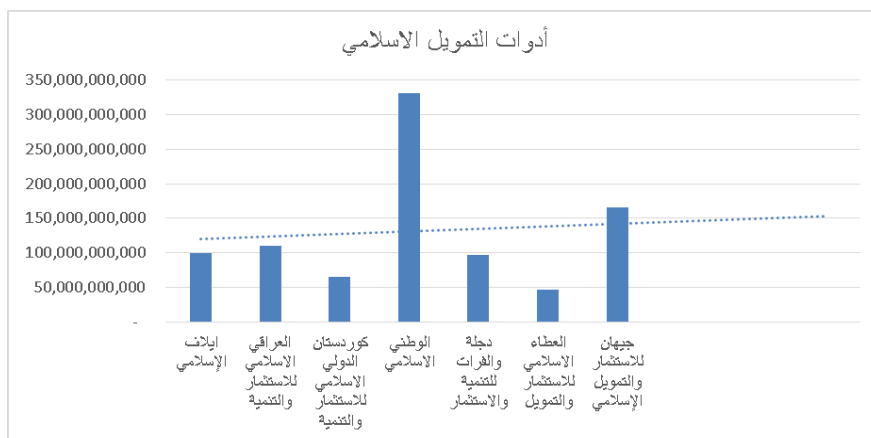
اسم البنك	المقياس			
	الانحراف المعياري	القيمة الدنيا	القيمة القصوى	الوسط الحسابي
ايلاف الإسلامي	40,175,170,587	23,892,237,330	140,582,781,000	99,347,311,157
العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	48,861,040,819	15,842,514,000	190,527,700,000	110,340,430,600
كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية	59,088,018,104	1,861,424,000	162,232,455,190	65,698,169,228
الوطني الاسلامي	157,635,784,633	32,000,000,000	527,296,836,380	330,236,268,827
دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	86,555,124,089	20,561,363,065	227,676,173,709	97,183,693,735
العطاء الاسلامي للاستثمار والتمويل	37,113,433,659	1,328,080,000	107,706,046,390	46,632,605,028
جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي	73,303,503,610	58,926,080,000	289,039,472,000	166,242,257,800
جميع البنوك	118,454,620,825	1,328,080,000	527,296,836,380	130,811,533,768

(٢٠١٠)، حيث بلغ المتوسط الحسابي في البنوك عينة البحث (١٣٠,٨١١.٥) مليون دينار، وبانحراف معياري (١١٨,٤٥٤.٦) مليون دينار، كما بلغ أعلى متوسط حسابي في البنك الوطني الإسلامي (٣٣٠,٢٣٦.٣) مليون دينار، في حين أن أدنى متوسط حسابي كان في بنك العطاء الاسلامي للاستثمار والتمويل (٤٦,٦٣٢.٦) مليون دينار. وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (٢٧,٢٩٦.٨) مليون دينار وهي لدى البنك

الوطني الإسلامي، في حين ظهرت أقل قيمة في بنك العطاء الاسلامي للاستثمار والتمويل (١,٣٢٨.١) وتشير قيم النسب إلى وجود اختلاف بين البنوك الإسلامية في حجم التسهيلات التمويلية الإسلامية، والذي قد يعود لاختلاف قدرة البنوك على تقديم التمويل اللازم للعملاء، كما قد يعود لاختلاف الحصة السوقية وجذب العملاء بين البنوك.

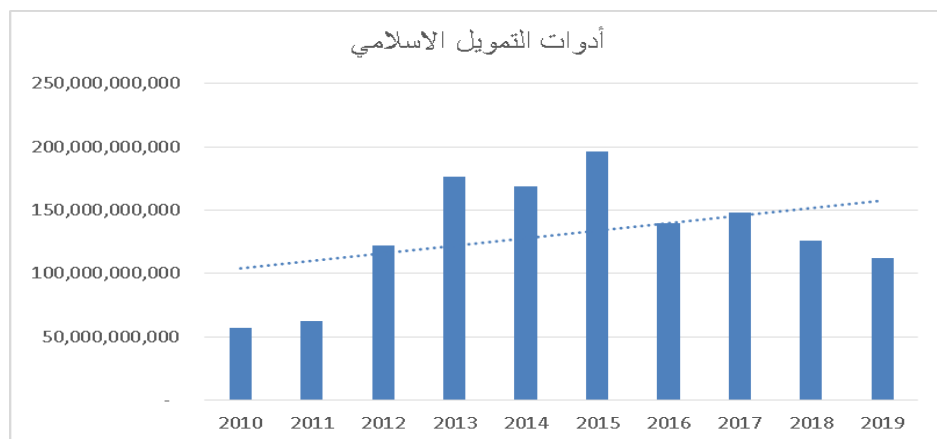
والشكل التالي (٥) يمثل توزيع متوسط أدوات التمويل بين البنوك الإسلامية، كما، ويظهر القيم المرتفعة لدى البنك الوطني الاسلامي.

شكل (٥) توزيع متوسط قيم أدوات التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية



من خلال البيانات التي تم تحليلها من قبل الباحثة يبين الشكل (٦) توزيع متوسط قيم أدوات التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية، كما تم تمثيل متوسطات قيم أدوات التمويل الاسلامي في البنوك الإسلامية خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠١٠)، على النحو التالي:

شكل (٦) يبين توزيع متوسط قيم أدوات التمويل الإسلامي للفترة (٢٠١٩-٢٠١٠)



ويظهر شكل (٦) أن الاتجاه العام لقيم التمويل الاسلامي كان نحو الارتفاع، مع وجود تذبذب، وانخفاض للفترة (٢٠١٩-٢٠١٦)، وهذا قد يرتبط بالوضع الاقتصادي العام، ومعدل الطلب على التمويل من قبل الافراد والمنظمات.

٨.٣- اختبار ملائمة النموذج

للإجابة عن أسئلة البحث واختبار الفرضية تم استخدام الأدوات الإحصائية المناسبة للبحث، وذلك بإيجاد القيم المالية الخاصة بمتغير البحث، حيث تم جمع البيانات السنوية الخاصة بالبنوك الإسلامية في العراق، وذلك للفترة (٢٠١٩- ٢٠١٠)، وفيما يلي عرض لهذه الأدوات الإحصائية:

٩.٣- اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي Heteroscedasticity Test

ان افتراض ثبات تباين الأخطاء العشوائية وأن يكون متوسطها يساوي صفراً، يعتبر من افتراضات الانحدار المهمة، وقد تم استخدام اختبار White test لقياس عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي، وللكشف عن عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي، وذلك من خلال استخدام برمجية (E-Views) ، حيث تنص قاعدة القرار على ثبات تباين الأخطاء العشوائية، إذا كان مستوى الدلالة لقيمة الاختبار (F-statistic) أكبر من ٠.٠٥، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (٥) اختبار مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي

White test			الفرضية
النتيجة	Sig F	F-statistic	
ثبات تباين الاخطاء العشوائية	0.195	1.675	H01

نلاحظ أن مستوى الدلالة لقيم (F-statistic) (Sig F) عند فرضية البحث، كانت أكبر من ٠.٠٥، مما يشير الى خلو البيانات من ظاهرة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي لنماذج الدراسة.

١٠.٣ - اختبار استقرارية البيانات (السكون) لمتغيرين الدراسة (STATIONARY TEST)

يشير استقرار السلاسل الزمنية الى ثبات كل متوسط وتباين قيم السلسلة عبر الزمن، وأن يكون التغير Covariance بين فترتين زمنيتين معتمداً على الفجوة الزمنية Lag، وليس على الزمن الحقيقي الذي يتم فيه قياس التغير، ويتم تطبيق اختبار جذر الوحدة Unit Root ، للتأكد فيما إذا كان متغيرين من استقرار متغيرات الـ fpe أو عدمه، وقد تم إجراء اختبار (Dickey-Fuller (ADF Augmented) لاختبار فرضية ما إذا كان المتغيرين يحتويان على جذر الوحدة (Unit root)، وفي حال احتواء هذان المتغيران على جذر الوحدة يتوجب أخذ الفروق لها لجعلها ساكنة، حيث ان الكثير من السلاسل الزمنية قد تكون غير ساكنة، لكنها تعطي قيماً مرتفعة لـ $(\Delta F, R, t)$ وهذا يؤدي إلى تفسير خاطئ ونتائج مضللة، لذا يجب إجراء اختبار جذر الوحدة لفحص مدى سكون السلاسل الزمنية.

وتكون قاعدة القرار لاختبار (ADF) بوجود جذر الوحدة (أي عدم استقرار السلسلة الزمنية) إذا كان مستوى الدلالة لقيمة الاختبار المحسوبة أكبر من ٠.٠٥، وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول (٦) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيران البحث

المتغير	القيمة المحتسبة عند المستوى	P-الاحتمالية Value	النتيجة
نسبة البطالة	-4.719	0.000	ساكن عند المستوى
أدوات التمويل الاسلامي	-4.689	0.000	ساكن عند المستوى

من خلال البيانات التي تم تحليلها من قبل الباحثة يشير الجدول (٦) الى نتائج اختبار استقرار البيانات المتعلقة بمتغيران الدراسة، وذلك باستخدام اختبار (ADF) ومنه يتضح ان بيانات السلاسل الزمنية المتعلقة بجميع متغيرات نموذج الدراسة كانت مستقرة مع مرور الزمن عند المستوى، لان القيم الاحتمالية (P-Value) للمتغيران المذكوران لم تتجاوز مستوى ٥%، ولذلك نرفض فرضية وجود جذر الوحدة وتكون هذه السلاسل الزمنية مستقرة.

١١.٣- اختبار الفرضيات

تتكون عينة البحث من (٧) بنوك إسلامية في العراق خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٩)، وقد تم جمع البيانات الخاصة بهذه البنوك للفترة المذكورة من تقاريرها السنوية، ويعرض هذا الجزء من البحث اختبار الفرضية، حيث تم اخضاع فرضية البحث لتحليل الانحدار البسيط.

١٢.٣- نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

H₀: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمليات التمويل للمصارف الإسلامية العراقية، على ظاهرة البطالة في العراق عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.005$).

جدول (٧) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

جدول المعاملات Coefficients					المتغير التابع
Sig t* مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري	B	البيان	
0.843	-0.198	0.003	-0.0005	عمليات التمويل الإسلامية	نسبة البطالة
0.006	2.840	0.067	0.189	ثابت الانحدار	
0.001					معامل التحديد R ²
0.039					قيمة F المحسوبة
0.843					Sig. F*

من خلال البيانات التي تم تحليلها من قبل الباحثة تشير نتائج الجدول (٧) الى أن قيمة معامل التحديد

($R^2 = 0.001$)، وهذا يعني أن عمليات التمويل الإسلامية، قد فسّرت ما مقداره (٠.١%) من التباين في (نسبة البطالة)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (٠.٠٣٩) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.843$)، وهذا يؤكد عدم معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

أما عند استعراض معاملات الانحدار، فقد أظهرت قيمة B عند (عمليات التمويل المصرفي) بقيمة (-٠.٠٠٠٥) وأن قيمة t عنده هي (-٠.١٩٨)، وبمستوى دلالة ($\text{Sig} = 0.843$)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي.

وبناء على ما سبق، نقبل الفرضية الرئيسية الثانية، والتي نصّها:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمليات التمويل للمصارف الإسلامية العراقية، على ظاهرة البطالة في العراق عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ "

٤- المبحث الرابع/الاستنتاجات والتوصيات

١.٤ - الاستنتاجات

تم قبول الفرضية الاولى والتي تنص على:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمليات التمويل للمصارف الإسلامية العراقية، على ظاهرة البطالة في العراق عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ " وبالتالي لا يوجد اثر لعمليات التمويل للمصارف الإسلامية العراقية، على ظاهرة البطالة، حيث اظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي للنسبة السنوية خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٩) بلغ (17.63%) ، وهذا يدل على عدم تأثير أدوات التمويل على معدلات البطالة في العراق مما قد يشير إلى عدم استغلال التمويل الإسلامي من قبل إدارات المصارف بالشكل الأمثل، وظهرت النتائج أن الاتجاه العام لنسبة البطالة كان نحو الارتفاع المستمر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٩)، وهذا مؤشر على استمرار معاناة المجتمع العراقي من تزايد العاطلين عن العمل، فلم تؤثر أدوات التمويل الإسلامية على خفض البطالة في العراق، وقد يعود ذلك الى حالة عدم الاستقرار السياسي في الدولة، والذي ينعكس على توفير فرص العمل لأفراد المجتمع، بالإضافة إلى الاعتماد على السلع المستوردة وإهمال القطاع الصناعي والزراعي.

وكذلك فيما يتعلق بأدوات التمويل في المصارف الإسلامية التي اقتصرت على (المرابحة بشكل رئيسي) ولكون المصارف الإسلامية وافقارها للكادر المؤهل للعمل في هذا المجال، بالإضافة إلى تعدد المذاهب في العراق واختلاف الآراء الفقهية أدى إلى تخوف إدارات المصارف من استخدام باقي أدوات التمويل وبسبب إطالة اجراءات القانون حين تعثر الزبائن عن تسديد ما بذمتهم للمصارف أو العكس أثر بشكل كبير على استخدام باقي أدوات التمويل لما لها من أبعاد جانبية.

وقد اظهرت النتائج أن الاتجاه العام لقيم التمويل الاسلامي كان نحو الارتفاع، مع وجود تذبذب وانخفاض للفترة (٢٠١٦-٢٠١٩)، وهذا قد يرتبط بالوضع الاقتصادي العام، ومعدل الطلب على التمويل من قبل الافراد والمنظمات، وقد يفسر بغياب الرقابة الحقيقية على آلية منح التمويل بالشكل الصحيح، ومن هم الأشخاص الممولين فعلاً.

كذلك اظهرت النتائج وجود اختلاف بين البنوك الإسلامية في حجم التسهيلات التمويلية الإسلامية، والذي قد يعود لاختلاف قدرة البنوك على تقديم التمويل اللازم للعملاء، كما قد يعود لاختلاف الحصة السوقية وجذب العملاء بين البنوك، بالإضافة إلى تاريخ نشأة المصارف ومدى ثقة الجمهور بها.

٢.٤ - التوصيات

١- توجيه أدوات التمويل نحو المشاريع الانتاجية لخلق فرص عمل والتقليل من معدلات البطالة من خلال تفعيل دور الرقابة من قبل البنك لمركزي على المصارف الإسلامية والتأكد من دراسات الجدوى المعدة للتمويل لسلامة منح أكبر قدر ممكن من التمويل (متوسط وطويل الأجل) للعاطلين عن العمل بشكل حقيقي

٢- على المصارف الإسلامية العراقية الاهتمام بأدوات التمويل بشكل أوسع وعدم اقتصرها على أنواع محددة مثل (المرابحة) عند تمويلها للمشاريع المتوسطة والصغيرة، والتحول للمشاركة أو المضاربة أو السلم لغرض توفير السلع وارتفاع القوة الشرائية.

٣- حث المصارف الحديثة على التمويل الأمثل لكافة القطاعات والأفراد وتعزيز ثقة الجمهور بأدواتها وتنقيف المجتمع بمعلومات أدوات التمويل الإسلامي ومشروعيتها من خلال ندوات مرئية أو سماعية لاستقطاب أكبر عدد من الجمهور مع ملاحظة مزامنة الرقابة على المصارف من قبل الجهات المعنية.

٤- حثت البنوك الإسلامية على استخدام طرق رقابية حقيقية على آلية منح التمويل بالشكل الصحيح، والتأكد من الأشخاص الممولين فعلاً.

المصادر

الرسائل والاطاريح

- بارود، احمد (٢٠١١)، معوقات تطبيق نظام التأجير كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية (دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- زروق، جمال الدين. (٢٠١٣)، واقع السياسة التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية. رسالة ماجستير منشورة. جامعة الزرقاء. الاردن.
- سكيك، ضياء (٢٠١٥)، أثر التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء على نمو رأس المال العامل (دراسة تطبيقية على المشاريع الصغيرة الممولة من الاغاثة الإسلامية في فلسطين)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- عقل، مجدي (٢٠١٠)، العوامل المؤثرة في منح الائتمان في مؤسسات التمويل الاصغر في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- فراح، راندة (٢٠١٤)، مصادر التمويل الحديثة ودورها في الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة بنك فلاحه والتنمية الريفية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر.

الدوريات

- خمش، مجد الدين (٢٠٠٩)، الأسباب الاجتماعية للبطالة وسبل معالجتها، عمان: وزارة التنمية الاجتماعية.

- الرفيق، محمد (٢٠١٠)، أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية، مجلة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ١٦(١).

- العيسى، نزار (٢٠٠١)، مبادئ الاقتصاد الكلي وكيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، عمان: الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع.

- المر مقداد، محمد وحلس، سالم (٢٠٠٥)، دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة.

- مهران، زكريا (٢٠١٤)، التاريخ يفسر التضخم والتقلص، القاهرة: مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة.

- الموسوي، حيدر والصابي، حسين (٢٠١٧)، أثر تغيرات مؤشرات الائتمان المصرفي في بعض مؤشرات السوق المالي في العراق، سوق العراق للاوراق المالية، مجلة الادارة والاقتصاد، ٦(٢٢).

- غيناني، برهان الدين ابو الحسن. (١٢٨٧هـ)، الهداية، سمرقند.

الكتب

- ابن تيمية، تقي الدين. (١٩٨٧)، الفتاوى، (٣ط)، بيروت: دار الكتب العلمية للنشر.

- ابن قدامة، المقدسي (٦٢٠ هـ)، الكافي في فقه الامام احمد بن حنبل، مجلد (١٠).

- حسانين، حازم (٢٠٢٠)، العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل والبطالة، (ط١)، القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
- الحنبلي، الحافظ ابو فرج (١٩٣٣)، القواعد، (ط١)، مصر: مطبعة الصدق الخيرية.
- داود، حسام علي (٢٠٢٠)، مبادئ الاقتصاد الكلي، (ط١)، الاردن: دار المسيرة للطباعة والنشر.
- الرازي، ابو بكر (١٤١٥)، مختار الصحاح، (ص٧١٧)، بيروت: مكتبة بيروت للنشر.
- الرازي، محمد بن ابي بكر (١٩٩٢)، مختار الصحاح، (ط١)، بيروت: مكتبة لبنان للنشر.
- الرازي، محمد بن ابي بكر. (١٤٢٠هـ)، المختار الصحاح، القاهرة: المكتبة العصرية.
- رزق، كوثر. (٢٠١٦)، مشكلة البطالة الأسباب والآثار والحلول، (ط٢)، القاهرة: المكتبة العصرية للنشر.
- الرماني، زيد (٢٠٠١)، البطالة-العمالة-العمارة من منظور اقتصادي اسلامي، (ط١)، الرياض: طويق للنشر والتوزيع.
- السبهاني، عبد الجبار (٢٠١١)، الوجيز في التمويل والاستثمار وضعيا وإسلاميا، (ط١)، الاردن: حلاوة للنشر والتوزيع.
- السرخسي، محمد (٢٠٠٦)، المبسوط، (ط١)، دمشق: دار النوادر للنشر.
- السرخسي، شمس الدين محمد بن أحمد. (٦٢٠هـ)، المبسوط، (ط٢)، بيروت: دار المعرفة.

سنن ابي داود (٥٥٥ هـ)، كتاب البيع، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، (ص٧٣٢).

- شويده، احمد (٢٠٠٧)، المعاملات المالية المعاصرة في الشريعة الإسلامية، (ط٢)، غزة: المركز الدولي للنشر.

- عامر، طارق (٢٠١٥)، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، (ط٢) عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

- العامري، سعود (٢٠١٤)، المعالجة المحاسبية للتضخم الاقتصادي، (ط٣)، بغداد: دار غيداء للنشر والتوزيع.

- عبد الرحمن، بو عزيز (٢٠١٦)، صناعة التمويل الاسلامي وسبل تطويرها، ملتقى قصصة الدولي حول الاقتصاد الاجتماعي والمالية الإسلامية والتنمية، الجزائر، ١٥-١٧ نيسان ٢٠١٦.

- عبد الفتاح، مجدي (٢٠٠٢)، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام، (ط٣)، بغداد: دار غريب للطباعة والنشر.

- العسقلاني، ابن حجر (١٤٠٩)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، (ط٢)، القاهرة: دار الريان للتراث.

- العسقلاني، ابو الفضل (١٩٨٩)، التلخيص الحبير، (ط١)، القاهرة: دار الكتب العلمية الطباعة

عناية، غازي (٢٠٠٦)، التضخم المالي، (ط٢)، مصر: مؤسسة الشباب الجامعية للنشر.

- الغزالي، عبد الحميد (١٩٣٧)، حول المنهج الاسلامي في التنمية الاقتصادية، (ط١)، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
- الغزالي، محمد بن محمد بن احمد الطوسي. (٤٨٠هـ)، شفاء الغليل، (ط٣)، بغداد: دار الرشد للنشر والتوزيع.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (١٧٠هـ)، كتاب العين، (ط٥)، القاهرة: كلية دار العلوم للنشر والتوزيع.
- قحف، منذر (٢٠٠٥)، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، (ط٣)، القاهرة: دار الكتب العلمية المطبوعة.
- كايد، سعود (٢٠٠٨)، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، (ط١)، الاردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
- مجمع اللغة العربية (١٩٦٠)، المعجم الوسيط، (ط١)، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- نجا، علي وعفاف، عايد و الفيل، اسامة (٢٠٢٠)، مشكلات الاقتصاد وطرق حلها (التضخم البطالة - التخلف الاقتصادي)، (ط١)، الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- مواقع الانترنت**
- الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠٢٠)، مؤشرات التشغيل والبطالة، www.cosit.gov.iq
- مجمع الفقه الاسلامي (٢٠١٥)، مسائل مالية معاصرة، www.aliftaa.jo رقم الفتوى ٣٠٧١.

المراجع باللغة الأجنبية

Marshall, A., Marshall, M. ١٨٧٩ The Economics of Industry, London: Macmillan.

- Seho, Mirzet., & Bacha, Obiuyalla. (٢٠٢٠). The effects of interest rate on Islamic bank financing instruments: Cross-country evidence from dual-banking systems. Pacific-Basin Finance Journal, ٢٩(٣).